

مخطوط رقم	3153 م.ك. مج.1	الموضوع	فقه شافعي
العنوان	منهاج الطالبين		
المؤلف	النووي ; محيي الدين يحيى بن شرف - 676 هـ.		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	882 هـ.		
إسم الناسخ	احمد بن حسن الهيتمي - 882 هـ		
نوع الخط	نسخ ممتاز	عدد الأوراق	1 - 259
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات	كتاب معروف في الفقه الشافعي		
مصدر المخطوط	شستريتي		
المراجع	بروكلمان : 1 / 395 // ذيل بروكلمان : 1 / 680		

فقہ شافعی	الموضوع	3153 م.ك. مج2	مخطوط رقم
		الدقائق	العنوان
		النووي ; محيي الدين يحيى بن شرف - 676 هـ.	المؤلف
			أوله
			آخره
		857 هـ.	تاريخ النسخ
		احمد بن حسن الهيتمي - 857 هـ	إسم الناسخ
275 - 259	عدد الأوراق	نسخ ممتاز	نوع الخط
0	عدد الأسطر		لغة المخطوط
	المقاس		تاريخ التأليف
			الملاحظات
			مصدر المخطوط
		بروكلمان: 1 / 396 // ذيل بروكلمان: 1 / 682	المراجع

والآن ...
 كذا ...
 خلافاً ...
 في الكتاب ...
 الأوكسرها ...
 قال في نفسه ...
 لما ...
 وحسنه على الله ...
 سبده على ...
 انفسهما ...
 يشهد ...
 كان ...
 هو ...
 ان ...
 من ...
 من ...

والآن ...
 بعد ...
 السبعة ...
 وعده ...
 عبارة ...
 وبان ...
 الجحش ...
 الاطعمة ...
 به ...
 من ...
 من ...

المنياح ...
 الباطن ...
 والاد ...
 سائر ...
 من ...
 الذي ...
 في ...

من وجه السبع ... وهو جمع ... وهو صفة ...
 وقال أبو سبيح ... وهو صفة ...
 وقال أبو سبيح ... وهو صفة ...
 وقال أبو سبيح ... وهو صفة ...
 وقال أبو سبيح ... وهو صفة ...
 وقال أبو سبيح ... وهو صفة ...
 وقال أبو سبيح ... وهو صفة ...
 وقال أبو سبيح ... وهو صفة ...

لا يجمع كان ... وفي قوله ...
 وفي قوله ... وفي قوله ...
 وفي قوله ... وفي قوله ...
 وفي قوله ... وفي قوله ...
 وفي قوله ... وفي قوله ...
 وفي قوله ... وفي قوله ...
 وفي قوله ... وفي قوله ...
 وفي قوله ... وفي قوله ...

...
 ...

من يوم السبع الى الفصح هو جمع ممة وهو اصوب من قول الجوز الاعنبار
 في قول الصبيح من يوم السبع والفصح فانه بمعنى ان لا يعتبر الوسط ولقد
 ابراج صريح في اعتباره وهو الصواب الراجح بكسر النون الجوز المذكور في
 قولنا في التولية في سبع في شرطه وترتيب احكامه يستفاد منه انه لا يجوز
 التولية قبل الفصح وهذا هو الصحيح وهي مسألة غيبسة ده بازده
 اى عشر وياحد عشر وهي عجمة نفع الدالين المهملين واسكان الزاوي المبرز
 كسر الراء المنهاج لوبعت التمر بعد الخلية بترك الباع المتعقiple
 ايجاز وقال الجوز لوبعت معايع باجاء لا يثبت ايجاز على المذهب الجديد
 الصحيح وان امكن جملة على ما قال المنهاج فهو متعين لكن لفظة معايع لذلك
 هيما صح به وهو نفع الميم السلم والسلف معنى واسلم وسلم واللف ولف
 من كمال السلم راس مال السلم وسلفا للمقدمة التراب والظرباق
 والذرباق بضم اوها وكوب وهو قول الجوز وكلمة الزوجه بمعنى اجماع نجه
 الثوب المروي باسكان الراء المنهاج في اخر الرهن ان لم يقض الدين
 وعبره نصح هو بضم الياء الم فضا الوارف وغير قولها وليبع جضره
 هي بفتح ايماء وكسرها وصمها المنهاج المبلوغ يكون بجروح الميم
 احسن واعم من قولهم بالاختلاف فقد خرج في اليد طه قولها وقت
 امكان الميم نصح سبب سما اول مس الزك والاع وهذا هو المذهب
 وقبل منها كسرها المنهاج بحبر ولد الزراع بالزراعة اع
 من فواعله اعرف بما يبطل المرود المظالم كسر الميم الدكة بفتح الراء

في قول الجوز
 لوبعت معايع

في قول الجوز
 لوبعت معايع

في قول الجوز
 لوبعت معايع

في قول الجوز
 لوبعت معايع

لا غير هي مكان من نفع يفتقد عليه المنهاج - ويترجم ان من في الطريق
 ردا او غير شجرة وقيل ان له ينترجاز هذا اسم بان الخلاق محسن بالانصر
 فيا وسحر حرر قطعا وعليه نيل للام الجوز داران بفتحان هو بالثناة
 فرق وكذا كل غابتين في هذا العقد فيه شوب بيع واجارة فكذا هو الصواب
 واما قول بعضهم شايبه فتعجب قوائما ليس له ان يتدفيه وتدا هو تخفيف
 التاثير الشديد وكسرها من تد الكوة بفتح الكاف ومنها التفتن بضم النون وكذا
 المنهاج الاصح صمان الحال موجلا كذا هو في نسخ الجوز
 وفي نسخة الاصح لا يفتح والفتا بالاول الوكاله بفتح الراء
 المباح يقبل قول الوصل في الرد وقيل ان كان تحت الراء المباح
 ان الخلاق محسن بمن له فضل وهو اذ الجوز وان كان
 التيم المنهاج ولو وكله بقينا دين فقال فقيسه وانكر المتحق
 وكذا اصوابه ووقع في بعض نسخ الجوز وكله في قبض دين فقال قبضت
 وهو صحيح من المنهاج السرجين والشرق كسر اللين وفتحها عجمي
 تعرت وهو الريل العارية بتشد يد اليا وتخفيفها وجمعها غوار
 المنهاج اذا اعاره الزرع الخطه زرعتها ومثلها احسن من قول
 العروا رعتها وما دونها لانه يوهم منع المتل ولا منع منه قطعا
 بعض الاستيلاء على حق الغير عدوانا اصوب من قول غيره هو الاستيلاء
 بالاعية عدوانا يدخل فيه غضب الكلب وجلد الميتة والسرجين
 الانتصا ص وجوهها مما ليس بما لا يصح غضبه التصارة بكسر الفاف

يا

مغلس اي في اول وقتها الشعر الحرام بفتح الميم على الصحيح المشهور
 بما القران وحكي الجوهري وغيره كسرهما ومعنى الحرام المحذور الذي تنحرم
 فيه الصيد وغيره فانه من الحرم وقيل في الحزيمه وسمي شعور المايه من
 الشعير وهي معالي الدين وهو عند الفقهاء جبل بالمزدلفه يقال له
 قرح وهو عند المفسرين والمؤمن هو جميع المزدلفه الموي ورتبه
 فعل وقيل قفعل من او سبت وامه اي خلفته
 والطواف والسعي لا اخر لو قفعا لفظه السعي مما زاده المنهاج
 المنهاج كما صنفوا المسجد الحرام من اول مرحلتين من مكة او من الحرم
 هو الصواب اما قول المجرران غير الحاضر من مكنتهم فوق مرحلتين
 فقتضاه ان من شكك على مرحلتين فقط فهو من حاضريه وليس هو اذ
 بل نفس المرطنتين له حكم ما فونه فكان الاحود حذفا لفظه فوق قوامها
 كرم عليه دهن شعر الراس احمره بالشعر عن دهن راس الاصابع
 الذي لا شعر له لئلا ينبت المنهاج محرر ازاله شعر المجرران ما قال
 ازاله ليقنا ول الحلق والنقد الاحراق او القص والازاله بالنوره وغير
 ذلك فهو احسن واعم من عبارته من يقصر على الحلق المنهاج حذر
 اصدا ما كولى سرك ومتولد منه ومن غيره تدخل في قوله منه ومن غيره
 شيان اصدها المتولد من ما كولى وغير ما كولى والثاني المتولد من شاة
 وصنيع او ظني فانه متولد من صيد وغيره وهو حرام بلا خلاف وقيل
 من نبت عليه العنايق العين التي من اولاد المعز اذا اقويت ماله تبلغ

منه بغنا عنه وعند الحسن هي ما بلت اربع اشهر من اولاد المعز فولت
 عن ما والذكر حنف لان جفر خبناه اي عطا

واشاره الاخرين بعدم كطق لفظه بعد زاده المنهاج ليجتز عن
 اشارته في الصلاة وبالتهادة فليس لها حكم الاطلاق وبها في الاصح
 المنهاج شرط العاقد رتبه وعدم اراهه بغير حق اصوب قول المجرر يقدر
 في النبا يعني النطق لانه يرد عليه لانه اشيا احدها انه يفتن بالكرا
 فانه يصح معناه المذهب مع انه غير مكاتب كما سرور في كتابه لاهول الماني
 انه يرد عليه المجرر عليه لانه فانه ابعبع ببعده ولا يرد ولا يجره على المنهاج
 وضا منها بضم الراء ما كثرها المنهاج يصبغ المعالي

شط ابط بيضا رادها وهو مراد المجرر قوامها كان صوانا اللباني بكر
 الساد ونمتنا ويثقال ايضا صيانا وهو وعاد الذي ثبان فيه الخراف
 كسره ونمتنا ونعها الفنا بكر الناف ونمتنا الجن ما كان الباد مقام
 وشرف لسد النون مع النتم غصب الحلق فتح العين وامكان العين
 الملك روعا حشد بكر الساد ونمتها سبع العربون وبني
 المجرر الغرمان ثمان عربون بالقيد وعربون بضم العين وعربان وارتبون
 وارتبون واربان المنهاج في تعدد السنه الاصح اعتبار الوكيل
 وكذا وقع في بعض نسخ المجرر وفي اكرها الموكل والصواب الاول
 في السع سرط المراه ثرى عيب باطن بالحجران لفظه باطن مما زاده
 المباح ولا بد من عيل السعي في ارس العيب الاصح اعتبار اقل القيمة

ان
 في
 من
 في
 من
 في
 من
 في
 من
 في
 من

والاولى ان يكون المأكل من اهل البيت
 بالادوية والادوية من اهل البيت
 والسيد هو الذي من اهل البيت وهو
 الامام وهو معاليه وهو عند الله
 فوجوه غير الماسين والمحدثين
 فعلى وقبل فمفعل من اهل البيت
 والطواف والسواقي الاخرى مما
 المنهاج حاضر والسيد احرام من
 هو الصواب اما قول المحدث ان
 فمما ان من شكك على رجلين
 بل نفس لرجلين احكم ما هو
 كثر عليه وهو معقول احسن
 الذي لا يعرف الفساد منه
 انه لا لتناول الخلق والتمتع
 ذلك فهو احسن واعلم من عبارته
 صا بما كولى تركي ومسول منه
 شان اصدده المتولد من ما كولى
 وضيق او ظمى فانه متولد من
 منبته عليه العنايق العين التي
 من اولاد المعزاد اقول ما لم تبلغ

والاولى ان يكون المأكل من اهل البيت
 بالادوية والادوية من اهل البيت
 والسيد هو الذي من اهل البيت وهو
 الامام وهو معاليه وهو عند الله
 فوجوه غير الماسين والمحدثين
 فعلى وقبل فمفعل من اهل البيت
 والطواف والسواقي الاخرى مما
 المنهاج حاضر والسيد احرام من
 هو الصواب اما قول المحدث ان
 فمما ان من شكك على رجلين
 بل نفس لرجلين احكم ما هو
 كثر عليه وهو معقول احسن
 الذي لا يعرف الفساد منه
 انه لا لتناول الخلق والتمتع
 ذلك فهو احسن واعلم من عبارته
 صا بما كولى تركي ومسول منه
 شان اصدده المتولد من ما كولى
 وضيق او ظمى فانه متولد من
 منبته عليه العنايق العين التي
 من اولاد المعزاد اقول ما لم تبلغ

المصنف في هذا الكتاب
 في بيان ما هو
 في بيان ما هو

تجوز منه صدقة على غيره... وحده حد واحدا
 لا يجوز حسابها... حسابها بالاجبي
 جمع جمع... من حديد انما هو
 غير... والنع كسر الفس مسدد وباسكاننا مخفف
 جمع الجمع... وفكك الباء المخدة بكسر الميم الوضع
 حذلقه... كسر الراء وفتحها
 في اسوعى... المنداح جزين بعير زكاه
 من... الذي لا يمكن
 هنا... لا يكون
 البعير... حمسات وحمسات
 حمسات... من التما يضم الراء ويشد
 من... موضع
 من... بالفتح
 من... بالفتح
 من... بالفتح
 من... بالفتح
 من... بالفتح

فاسى... السوار كسر السين فيها
 الا... بالفتح
 الكاف... جمع الجمع
 المنجاج... كسر الميم الوضع
 الامراي... كسر الراء وفتحها
 قوله... كسر الراء وفتحها
 اشترك... كسر الراء وفتحها
 اصل... كسر الراء وفتحها
 الدرة... كسر الراء وفتحها
 بالصاد... كسر الراء وفتحها
 باسكان... كسر الراء وفتحها
 اوتيسا... كسر الراء وفتحها
 الجعرانة... كسر الراء وفتحها
 عن... كسر الراء وفتحها
 اعم... كسر الراء وفتحها
 وفتحها... كسر الراء وفتحها
 الكاف... كسر الراء وفتحها
 وقيل... كسر الراء وفتحها

كسر الراء وفتحها
 كسر الراء وفتحها
 كسر الراء وفتحها

الحامل في صدق وعاطوه التي تسمى بالان... ولقد وجدوا اصل
 الماد والحق... وحساب...
 يفتح الميم مع سحاء...
 تصير...
 التفتيح...
 الخدعة...
 في السوء...
 من...
 هنا...
 البعير...
 ضا...
 البيا...
 مدينا...
 الحرن...
 وضم...
 به...
 من...
 دس...
 في...

فارسي...
 الا...
 الالف...
 الكاف...
 المنهاج...
 الامراي...
 قول...
 اشتركا...
 اصل...
 المدرف...
 بالصاد...
 باسكان...
 اويسا...
 الجعرا...
 عن...
 اعم...
 وفتح...
 الكاف...
 وقيل...

في...
 في...
 في...

المنهاج هنا وفي صلاة العيد لجرب وحكه هي كسر الحاء كدجاج
 هي كسر الدال فيهما وله ليس ثوب خشن في غير صلاة ونحوها اي كجود
 الثوب - المنهاج شهدوا قبل الزوال بروية الهلال ليلة الماضية
 وقال الحجر ليلة البارحة وكلاهما صحيح لكن الليلة اجود وهو الحقيقة
 يقال كسفت الشمس والشمس وكسفا وخسفا وانكسفا وانخسفا
 وقبل كسفت وخسفت وقيل اول ثوبها كسوف وكما له خسوف البويطي
 منسوب اليه بويط قرية من صعيد مصر الادي اسم يوسف بن يحيى يكنى ابا
 يعقوب وهو خليفه الشافعي في خلقته واجل الصحابة المنسوبين اليه قولها
 ثياب بزله كسر الباء اي الملبوسة في شعله في بيته يقال سقي واسقي
 معننا للتقدم من الشدة الهني مهموز ممدود الطيب الذي لا
 ينقصه شي المزي بالهمزة ممدود وهو محمود العاقبة الذي وثاقه قريبا
 بفتح الميم وكسر الراء وبالمناء تحت ما خرد من المراعاة وهي الخشب
 وروي مربع بضم الميم وبالوجه ومرتعا بالمناء فوق وهو
 من رعت المناء اذا اكلت ماشاء الغدق بفتح الدال كثير لما قيل
 كبار القطر الحبل بكسر اللام ساثر الاق لعومه السطح بفتح السين هو
 المطر الشديد الموضع على الارض طبقا اي مستوعبا للارض
 مطبقا عليها القنوط الباس الاو بالمد شدة الجماعة المدرار كبير
 الدر والقطر - المنهاج صدر الخطبة الثانية يعني نحو ثلثها
 وعليه كل اطلاق الحجر وينكسه بفتح اوله مخففا ويجوز

في كسر الدال فيهما
 وله ليس ثوب خشن في غير صلاة ونحوها اي كجود
 الثوب - المنهاج شهدوا قبل الزوال بروية الهلال ليلة الماضية

ضمه مشددا الصيب المطر الكثير جنايز بالفتح جمع جنازه بالكسر والفتح
 وقيل بالفتح الميت وبالكسب النعش وقيل عكسه من جناز اذا اجتز والاحضا
 هما اسفل الزجلين وحقيقتهما المتخفف من اسفلها - المنهاج
 من فضل راسه نوحينه بنه به على استجاب الترتيب هو مراد المحرر بقوله
 بلحيتة المنط بضم الميم والتمن وباسكان الشين مع ضم الميم وكسرهما
 ومسط الخطمي بكسر الخاء الفتح الحاضر وهو بفتح القاف - المنهاج
 فلو خرج بعد العسل جبارا لند فقط وقيل مع غيل ان خرج من
 فوج بصرح بان الخلاف في العسل مختص بالنجاسة الخارجة من الفرج وهو
 مراد الحجر باطلافة الخنوط بفتح الحاء ويقال جناط بكسرهما وهو انواع
 من الطيب يخلط للميت خاصة - المنهاج لا يلبس بحرم ذكر كحيطا
 في الصواب وسكر قول المحرر ولا يلبس المحرمة والمحرر كحيطا - المنهاج
 المشي امامها بقر بها افضل زاد بقرتها وهو مراد المحرر باطلاق ما
 فواما اللبم اجعله فرطا ودخرا لا بوبه اي سابقا مهيئا لمصالحها
 في دار الغرار شافها فيهما لا تخربنا بفتح الناء وضمها المنهاج
 ويحرم الدلاء على كافر هو مراد المحرر بقوله ولا يصل على كافر المسقط
 كسر السين وضمها ونحوها الاسم لال الصياح الروح موشة وهي
 اجسام لطنة - المحرر بلع المسقط احد اشبح فيه الروح هو
 اربعة اشهر كما صرح به المنهاج قولها قامد وبسطة اي قامت رجل
 معدل رفا عايد به قائما وذلك بخواربع ادرع ونصف وقال

في كسر الدال فيهما
 وله ليس ثوب خشن في غير صلاة ونحوها اي كجود
 الثوب - المنهاج شهدوا قبل الزوال بروية الهلال ليلة الماضية

المنهاج هنا وفي صفة العبد لجرب وجهه هي كسرا كما كدياج
 هي كسر الدال بفتحها ولد ليس بوبخس في غير صلاة وبجوها اي كجود
 التفسير - المنهاج منه و قبل الزوال بروية الهلال الليلة الماضية
 وقال الجوز ليله الباء وحده وكلاهما صحيح لكن الليلة اجود وهو الحقيقة
 فقال كسفت الشمس والشمس وكسفا وخسفا واكسفا واخسفا
 وقبل كسفت وخسفت وقبل اول تويرها كسوف وكسوف وخسوف واليويطي
 منسوب الي يويط قرية من صعيد مصر الاذي اسم يوسف بن يحيى كني ابا
 يعقوب وهو خليفة الشافعي فخلقته واجل الصحابة المنسوبين اليه قولها
 ثياب بئله كسر الباء اي الملبوسة في شعله في بيته يقال سقي واسقي
 معناه المنقذ من الشدة الهني مهموز ممدود الطيب الذي لا
 ينقصه شي المزي بالهمز ممدود وهو محمود العاقبة الذي اوتيا فيه قريبا
 بفتح الهم وكسر الراء وبالمدناه تحت ما خود من المراجعة وهي الخصب
 وروي مبرعيا بضم الهم وبالموجده ومرتعا بالمشاة فوق وهو
 من رعت المشاة اذا اكلت ماشاء الغدق بفتح الدال كسر لما قيل
 كما في الفطر الحلال بكسر الهم سائر الافق لعموم السطح بفتح السين هو
 المطر المنسدل الموضع على الارض طبعا اي مستوعبا للارض
 مطرنا علينا القنوط الباس الا واما لمدشه الجماعة المدرار كسر
 الدر والقنطرة - المنهاج صدر الخطبة الثانية يعني نحو ثلثها
 وعليه محل اطلاق الجمر وينكسه بفتح اوله مخفقا ويجوز

ضم منه د الصيب المطر الكثير جبارا بفتح جمع جنازه بالكسوف الفتح
 وميل بالفتح الميت وبالكسب النعش وقيل عكسه من جنز اذا استبرز والاحفان
 هما - فل الرجلين وحقيقتهما المتخفف من اسفلها المنهاج اسبعا
 من فضل راسه بوحينه بنده به على استجابا لثبته هو مراد المحرر بقوله
 وحيته المنط بضم الهم والثن وباسكان الثين مع ضم الهم وكسرهما
 وممسط الخطي كسرا كما التراج الخافض وهو بفتح الفاق المنهاج
 فلوز خرج بعد العسل بفتح وجبارا لند فقط وقيل مع غسل ان خرج من
 فرج راسه بان الخلاف في العسل مختص بالنجاسة الخارجة من الفرج وهو
 مراد المحرر باطلافة الخنوط بفتح الجا ويقال جناب بكسرهما وهو انواع
 من الطيب يخلط للمنت خاصة المنهاج لا يلبس بحرمد ذكر كحيطا
 في الصواب وسكر قول المحرر ولا يلبس الحرمة والمحرر كحيطا المنهاج
 المنى امامها بقر بها افضل زار بقرتها وهو مراد المحرر باطلاق الهم
 هو اما الهم اجعله فرطا ودخرا لا بوبه اي سابقا مهيئا مصالحها
 في دار السرار شافحا فيها لاخر منا بفتح الناء وضمها المنهاج
 وجرم اللدلاء على كافر هو مراد المحرر بقوله ولا يصل على كافر السقط
 كسر السين وضمها ونحوها الاسمه لال الصياح الروح موشه وهي
 جسم لطيفه المحرر بلع السقط جدا بفتح فيه الروح هو
 اربعة اشهر كما صرح به المنهاج قولها قامد وبسطة اي قامت رجل
 معدل رافعا يديه قائما وذلك بخواربع ادرع ونصف وقال

في قوله المحرر...
 في قوله...
 في قوله...
 في قوله...

حيا لالت وكنا بالواو ووضع في كتب الفقه مجردنا والصواب اثباتنا
 فو اما عندنا لا وعينه هذا شرط عند اهل الحساب ان يفتح طرف
 تخضر على البصر وليس كذلك مراد اهلنا بل المراد ان يضع الخضر على
 الراجحة ويكون على الصورة التي تسميها اهل الحساب تسعة وخمسين
 وانما قال الفتحا قلنا وخمسين ولم يعول تسعة وخمسين ابتداء الرواية
 الحديث في صحيح مسلم وغيره من رواه ابن عمر رضي الله عنهما فليزده
 او يستوسطه اما يزرده فبضم الراء وجوز في لغه ضعيفه كسرهما وغلطوا
 تعلبا في تجوزة الفتح واما قوله ويستده فيجوز ضم الدال وفتحها وكسرها
 لعدم الضمة يفتح السين ويجوز اسكانها بما المنتصف هو يفتح
 الصاد ونتم الذباب كسر النون وروها المزاج ولو نطق
 بقمه وان يصعد بعينه كما هي خد الكاب بقوه ان قصد معرفه
 لم يسطر والاطل ينتم منه اربع مسائل احداها اذا قصد القراءه
 الثاني اذا قصد القراءه والاعلاء والثالثه بتسديد الاعلام والرابعه
 لا يصعد شيئا والاولى والثانيه لا يبطل الصلاة فيما والثالثه
 الرابعه يبطل فيما وتعمد الرابعه من قولوا والافلا كما تقدم الثالثه
 وهذه الرابعه لم يذكرها المحرر وهي تفيد لا يستغفر عن
 بيان وسبب مثلها في قول المبرج وحمل ادكار القرآن بحيث لا يقصد
 قران قبله دوبيه كسر الالف جائنا او جاقبالا
 بالنون وهذا مذهب الجمهور الثاني بالبا وهو مذهب الغالبين

بحضره طعام هو يفتح الحاء ومنها وكسرها من المحرر
 في عا القنوزة واليك نسبي ونحيد بكسر الالف اي سارع به عزايك
 الحد بالحاء وتلق الحد بكسر الجيم وتلقن كسر الحاء ويقال بفتحها اي لاحق
 الوصل بفتح الحاء على المشهور وحكى اسكانها في المهنج ومدافعه
 حدث اعم واحسن من قولهم مدافعه الاجئين لان يدخل فيه الترخيم
 وملازمة غيرم معسر هو باضافة غيرم الي معسر الفاقايم

ينزهون من يكرر الالف المزاج لاحسن من كان لان الجانان
 يقتضي الكثرة المحرر ولو ساوقه لم يقصر هذا المعاد للحوافد
 اكثر الغزالي وغيره من استعماله وصوابه ولو قارنه كما قاله المزاج لان
 المساوقه في اللغوي واحد بعد اخر قولها مسفر ساكن الحاء فحاوره
 الجله هي بكسر الحاء المحرر في الجمع بين الصلايين في وقت الثانية
 فلا يشترط الترتيب ولا الموالاة في اظهر الوجين ولا بد من نية الجمع
 بعد الشروع في الصلاه هذا مما غلطوه فيه لانه حكمي الخلاف في الترتيب
 والموالاة وجزم بوجود اليه ولم يقل هذا احد بل في المسله وجمان السنه
 الصحيح ان الثلثه كلها سنة والثاني انها كلها واجبه قلاما خطه
 الاثنيه هي كسر الحاء اي محل الاثنيه وما بينها المحرر الترتيب بل يفتي
 ويشغل المودن بالاد ان كما طرقت لفظه كما ليست عربية ويطلقه
 فقها الحج معنى عند العنزة يفتح العين والنون عصي فيها نوح
 بقرا في الاولي الجعه والثانيه المتناقتين جهر الفظه جهر من زوايد

لو قال لان احد ولعنتي
 لان كان اوليا من اتقيا به
 لان كنت فلك
 في النون
 في الالف
 في السين
 في الضم
 في كسر
 في الفتح
 في الغنة
 في الترخيم
 في الترخيم
 في الترخيم

الاجاد في المصنفين... فلفظه اطلاق
حفظت بكرها لتقا
مدى من كسب بين
هي في اللغه الدر وميت
اصلا سريته كذا لاسماها عليه هذا هو الصواب وقول الجرم من
اهل اللغه وغيرهم الظل الشبر ومنه انا في ظل شبر ومنه ظل الجنة
يصل بين ظل الشبر ما شتر التحوص ويكون من كل شبر الى اخوه تحتس
لشبر بعد الرزال فالظلام المنج الشبر من الاجمر فزاد الاجمر
وهي زياده كابر منها تحريك الشبر في اليمين ضوود معناه
بف ه يشتر وكا في المذبح هو اما لانه في وقت النبي في
جزيرة مكة اصب من نور في مكة وانه فوهم احضا وها دون
في جزيرة مكة ايضا عرفت واجده شي بكر
الذي كان في اذان ولا في اذان من الاعلام الصلاة
مع سحره اول الشبر والذبح لاذان من شي بكر
او لانه مذود في الطق والا فلفظه الاقامه والكبير في
وقد اتفقنا المذبح لفظ الاقامه وانما لم يستعمل اليه لانه على
اب اظهروا لاذان كما مفردة لاذان بسرع جمع كل حيرتين في
اذان يرف وادرجي لاذان لفظه وان كل لفظ بنفس الشرج
لذا في الشرج مترادف من لاجنه الغيا وبيد صوت
حسب الصوت مع الصوت المذبح اذان

تدعي من سبب الليل او فتح من ذكرا اخر الليل وابعده مما محمودا
اما ان سبب الاذن في الصلاة في الصحة موافق للولد يعني ان
يعونك ربك من ماله او قوله بعده الذي وعده يكون بدلا او يمتزا
عني او سرفه عاجز مبتدأ محذوف اي هو الذي وعده والمراد المقاد
التفاغه اله طبع القنة حجره فيه الا ولون والاخرون المحذور
في الصلاة على الدابة وان كانت واقته معقولة والصواب حد ومقوله
كحد من المذبح الذي محذوف من السرح للرافي ومن التهديد وسائر
الكب شتره نصفقاره هو بغير مفتوحة ثم قان وهو
طرد المذبح فان عجز سلفيا هو زياده فتحه عليه
بانه اذا اذنت فرانه المذبح في امين بالمدة ويحوز القصر
في يد حوز المذبح هما من مع ما من امامه تنبيه
من صفة مقارنته والاصح بنا يقارنه فلا تضره ولا تاخر
من الصلاة ما سجدت مقارنته في جميعه غير الثامن الفصل من
مجاننا اخره قد من فان وقيل من لسان وقيل من لسانه
من لك لسانه سورة وقيل لفظه المنسوخ فيه
يندلى من بنم لاذان فحي وما استقلت به قديمي اي
وامنه وحمله ومعناه جمع جسمي ولما اتاه بعد خضع لك سمعي
بصري لي احسن للتوكيد وهو من ذكر العام بعد الخاص
لمذبح احوما وان العبد وكل لك عبده هكذا هو في صحح سلم و...

بالغدادى كما فى الفطره وقد نهى الح وغيرهما وقبل ثمانية ابطال
بكتفه بفتح اوله - المنهاج كل مسكر مابيع ليجترز
عن البئج ونحوه من الخشيش المسكر فانه حرام ليس نجس له والروث
هو احسن من قول غيره العذرة لان العذرة محتبته بفضل الاذي
والروث اعم ولا ية اذا غلبت ولا ية اذا غلبت نجاسة الروث مع
انه مختلف فيه من ما كول اللحم فالعذرة المجمع عليها اولى ولا
عكس المرى باسكان الدال ويقال بكسرها مع تشديد اليا وتخفيفها
ويقال في فعل مذى تخفيف الدال وتشديدها وامدى والوذي
باسكان الدال المهملة وحكى الجوهرى انه بكسرها مع تشديد اليا
وصاحب المطالع انه بذال معجمة وهما شاذان او باطلاق ووذى
واودى ووذى بالشديد وهو ما تخين كدر يخرج عقيب
البول والمشي مشلاد لا غير يقال امى ومي ومنى بالشديد -
المنهاج ورطوبة فرج احسن لتدثر المرأة وسائر الحيوان الظاهر
كفى جري المايتنا ولجربه بنفسه واجراءه والحكم
واجده ^{قوله} القصد يقال تمت فلانا ونجته وقامت
وامنته اذا قصده الرجل منزل الانسان سوا كان من شعر
ووبر او حجر ومدبر الرفقة بضم الراء وكسرها ^{قوله} يجيب
هو بفتح السين الشرايمد ويقصر لغتان مشهورتان فمن
مذكبة بالالف واللام ليا وجمعه اشريه وهو جمع نادر يقال

منه
عصوه

قوله

قوله

وهبت المرى بريد كما فالت المنهاج وهذا هو الصحيح وبه جاء القرآن
وومنته منه كما هو مشهور في ركب العقه وهي لغة جازية احدى كثيره
في الصحيح وتكون من زايدة على مذهب الاخيش وغيره ممن اجاز زيادتها
في الواجد كذا اللؤلؤ في بعتنه وتعتنه وزوجته وزوجته منه
في المنهاج يحتاج اليه لعطين محترم ولو ما لا هو بالمدى
في المستقبل العضو بضم العين وكسرها ^{قوله} في المنهاج او شين فاحتر
في عضو ظاهر كراهه ^{قوله} واجد من كراهه ^{قوله} واهد من كراهه وقد تركه في المحرر
مع ذكره في الشرح في المحرر ان لم يكن على ما ذكره غل الصحيح
والصحيح انه يميم مع ذلك هذا معكوس وهو اب المعروف في المذهب
قوله في المنهاج وجبالته وكذا غسل الصحيح على الذهب لان التيمر واجب
ظنا واما الخلاف في غسل الصحيح غسل العضو المعلول لغته
صعيفه يكرها الامه لثرون والمعروف قول المنهاج غسل العليل الزرع
كسر الزاي حاتم بكسر الهمزة وفحوا واحانام والخيتا رربع لغات
يعرفون لانه بضم الراء ولا وعلى الولا بكسر الواو وبالمد
الا ان يكون مجردة كثيرة لقطه كثيرة لانه لانه لا بد منها
و للعذرة لان الحيشرة بالماوردى المحيض في قوله تعالى
وسلو نك عن محيضه والحيض باجماع العلماء واما في قوله تعالى فاعترلوا
لسا في المحية فبقيل هو ذئب يحضر وقيل هو زمانه وقيل يد اذ
لجموعه اصحابنا غير المدوردي مذهبنا انه الله

النصيحة

بالبعدون كما في انظره ... وورد في غيرهما وفي ما ينيه ابطال
 كقوله شيخ اولى المناج كل مسك مابع ليحترز
 من البج وجوه من حديد المسترفانه حرام لبس بحش والروث
 هو احسن من بواغيه العذرة لان العذرة مختصة بفضله الاذي
 والروث عام ولا يذم اذا غلبت ولا يذم اذا غلبت نجاسة الروث مع
 انه مخلوق فيه من ما كوال اللحم فالعذرة المجمع عليها اولى ولا
 عكس المذموم كما قالوا يقال بكسرهما مع تشديد الياء تخفيفا
 ويقال في فعل مذبذب تخفيف المذموم بكسرهما وامي والودي
 كما يقال المذموم المذموم وحكي اجهر من يه بكسرهما مع تشديد الياء
 وصاحب طاعة انه بذل نعمة وهما شاذان او باطلان وودي
 واودى وودي بالسديد وهو ما خبز كدر يخرج غريب
 البور والمشي مشلاد لا غير قال امي ومي ومي بالسديد
 المناج ورطوبه فرح احسن لتدخل المرأة وسائر الحيوان الطاهر
 كتي جري الماء تناول جريه بنفسه واجراه والحكم
 واحد انصد يقال تمت فلانا ونجته ونامنه
 وامننه اذا اقصده الرجل منزل الانسان سواء كان من شعر
 ووسر او حجر ومدد الرفقه بضم الراء وكثيرها يجيب
 هو بفتح السين اسرا بمد ويقصر لعنان منه سوربان فمن
 مذكبه الالف واللام ليا وجمعه اشربة وهو جمع ناد ويقال

وهو الذي يلبس كما قال في المناج وهو اهل العجم ودها القوان
 وهو من منته كماله مسهور كالبغند وهو اغد جابها احاديث كبر
 في الحج وكون من رايده على مدبلة احسن وغيره من اجاز زيادتها
 في الاحد كذا التبرك في بئنه وبعثه وزوجته وزوجته
 في المناج مناح البدل لطيف محترم ولو ما لا هو بالمداي
 في المستقبل العبد بضم العين وكسرهما في المناج او شين فاحش
 في عنقه ظاهر كاله في المناج ان يد من طاق عنده ظاهر وقد ترك في الحجر
 مع ذكره في السور في الحجر ان له يكن عليه يسائر غسل الصحيح
 والتحصن به مع ذلك هذا معكوب والصواب المعروف في المنزه
 قوله في المناج وجب التمسك وكذا غسل الصحبة على الذهب لان التمسك واجب
 نعم واما حلافة غسل الصحبة غسل العنق والمعول لفته
 ضعيفة كما اداة اليزون والمعروف قول المناج غسل العنق اليزون
 كسر الهمزة كسر الما وفتح و خاناه والخنازة اربع لغات
 في المناج صم لرد ولا وعلى الولا بكسر الواو وبالمد
 لان الهمزة حرة ذة كبيرة فطد كثير زيادة للمناج لا بد منها
 لان من يحضون الموردين المحض في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

صعب سرتها ومن معضه ابواب تعد وعدا اهل الاصول
 لسك مسير والافا لربط طر والمروج واه المجر لا
 سول محم وبكر احيم وشح اجا جمع حجر وهو الحرف في الارض
 المنهاج ولا رسته هي زيادة له الحث نعم البنا واسكانها
 ذكور لساطر جمع حبس والجنات انا ثم جمع جينته وقيل
 غيره الحجر وفي معنى الحجر كل ظاهر فالع للبياسه غير محترم
 كان يبعي ان يكون جامدا كما قال المنهاج ليجوز عن ماء الورد والخل
 وجوهما الزجاج مثل الرود في عمل يفي كل موضع صلح فيتهن
 فانه ينفذ وانه اسكان في لغة من سدا الفتح ويجوز الاسكان
 على صوت لغة الهند المنهاج يندد وقع حدث انما قال
 جرد ولو فعل جرد ليدخل فيه من يرد بعض احد انه فانه كفيه
 على الاصح عدم ملت بعد المنزعه بعد الراي وحكي اسكانها
 موضع العمه اجينه وموضع اليهود ما ترك عن ما بين طرف الاذن
 وراويه حسن مرفق كسبه التمه وقت القا وعكسه الكوع والكلع
 هو لغته من فاعل ذلك في الاماء واما الذي في الخفس
 فانه من لغة الكاف في تفضل زنة ووقع مدك بضم الكاف وفتح
 حوا كسبه من مسر مسراك اد اذيت وقيل من جانب الان
 نسو في نال وفي الاصح اسر لغات سليلت لهمن ولبنا
 والغا من اصوات المنهاج السواك عربيا بكل حث الا

من معضه ابواب تعد وعدا اهل الاصول

اصبة في الاصح فالقييد بخشن واستثنا الاصبع بمازاده المنهاج
 ولا بد منه وقوله اصبة اخرا من اصبع غيره فانها تكفيه اذا كانت
 خمسة قطعاً النكحه بفتح النون واسكان الكاف ترخ الفم -
 المنهاج والتسميه اوله فان ترك في اثنائه انما قال ترك ليدخل فيه
 المتارك عمدا وهو الواجب سوا او او محته في شرح المهذب والرويه
 والاشبا جمع ثني بكسر التاء وهي تضاعف الشيء وما بين اخرايه
 فان لم يتبين ظهرها كره عنهما لان الحكم انه متى شك فيهما كره النفس
 لتبينه صلى الله عليه وسلم على العلة فانه لا يدرى اين نانتين وانما
 قال في الانا ليجوز عن البركة ونحوها والمراد انافيه دون فلتين
 العرقه بالضم والفتح ببالغ فيها غير صايم بنصب غير ويرفعه
 تحليل اصابعه يدخل فيه اصابع يديه ورجليه يجوز
 مع الحنفية في الوضوء اجترار من الجنابة والنجاسة يلبس بفتح
 الباء الكعب بفتح الكاف والعين المداين والجرموق بالضم معرب
 في المنهاج حرفه كاسفل لابد منه ويرد على المجر لان
 عبارته تقتضي اخراؤه ونخل ادكار القرآن لا يقصد قران
 بهم منه سله نفيسه انه اذا اتى به ولم يقصد قرانا ولا ذكرا
 حل صرح به امام الحرمين وغيره تتبع لحيض متكا والالا
 نجوه احسن من قول غيره او نجوه لان السنه المشك فان عجزت فنحوه
 الاصاع اربعة امداد يذكرونها وهو ما اختته ابطال وثلت

من معضه ابواب تعد وعدا اهل الاصول

صحت استكها وفي معظم ابواب القعد وعدا اهل الاصول
 السك المسوي والافالراج طن والمرجوح وانه المحرر لا
 يولى بحجره بكسر الخيم وفتح الجاح جمع حجر وهو الحروف في الارض
 المنهاج ولا يركلها هي زيادة له الحث بضم الباء واسكانها
 ذكور الساطر جمع حث والجنائث انا ثم جمع حثته وقيل
 غيره المحرر في معنى الحجر كل ظاهر فالع للنجاسة غير محترم
 كان ينبغي ان يكون جامدا كما قال المنهاج ليجتز عن ماء الورد والخل
 ونحوهما الزجاج مثل الزاي قال اهل القعد كل موضع صلح فيتن
 قلته فيه وسه باسكان السين وذا فوسط بالفتح ويجوز الاسكان
 على ضعف السين القصد المنهاج نية وقع حدث انما قال
 جرد ولم يعل الجرد ليدخل فيه من يوي بعض احدا انه فانه كيفية
 على الاصح عند مثل العين المتزعة بفتح الزاي وحكي اسكانها
 موضع الغم الجبهة وموضع الجرد ما نزل عن ما بين طرف الاذن
 وزاوية الجبين المرفق بكسر الميم وفتح الفا وعكسه الكوع والطلع
 هو العظم الذي في راس الكف على الاضمار واما الذي على حسب
 فكسر بضم الكاف والمفضل رضع ورضع مك بضم الكاف وفتحها
 الموان بكسر السين مشتق من ساك اذ ادك وقبل من جات الاء
 لك وان اي مما بل وفي الاصبع عشر لغات مثلت الهن والباء
 والعاشره اصنوع المنهاج السؤال عرضا بكل حثن الا

في قوله
 المحرر لا
 يولى بحجره

اصبعه في الاصح فالثقيد بخشن واستثنا الاصبع بمازاده المنهاج
 ولا بد منه وقوله اصبعه احتراز من اصبع غيره فانها تكفيه اذا كانت
 خشنه قطعاً النكته بفتح النون واسكان الكاف مزج الفم في
 المنهاج والتشبيه اوله فان ترك في اثنائه انما قال ترك ليدخل فيه
 المتارك عمدا وهو او احمق او اذ نخته في شرح المهدب والروضة
 والاثنا عشر في بكسر التاء وهي تضاعف التي في قوله
 فان لم يتبين طهرها كره عنهما لان الحكم انه مني فيهما كره النفس
 لتبينه صلى الله عليه وسلم على العلة فانه لا يدري من كانتين وانما
 قال في الاثار ليجتز عن البركة ونحوها والمراد انا فيه دون قلين
 العرقه بالضم والفتح وبالغ فيها غير صايم بنصب غير ورفعه
 تحليل اصابعه يدخل فيه اصابع يديه ورجليه ويجوز
 مسح الخفة في الوضوء احتراز من الجنابة والنجاسة بفتح
 الباء الكعب بفتح الكاف والعين المدائس والجرموق بالضم معرب
 في المنهاج حرفه كاسفل لابد منه ويؤد على المحرر لان
 عبارته تقتضي اجزاه وتخل اذ كان القران لا يقصد قران
 يفهم منه مسله نفيسه انه اذا اتى به ولم يقصد قرانا ولا ذكرا
 حل صرح به امام الحرميين وغيره تتبع الحيف متكا والالا
 فحوه احسن من قول غيره او نحوه لان السنه المشك فان عجزت فحوه
 الصاع اربعة امداد يذكر ويؤت وهو ما اختاره ابطال وثلت

في قوله
 المحرر لا
 يولى بحجره

تشافعي رحمه الله والوجه للاجباب والطرق اختلازم في حكاية المذهب
 مراتب الخلاف اي هو خلاف متماسك أم واه القول
 القديم صنفه بالعراق ويسى كتاب الحجر والجديد بمصر وهو كتب
 كثير في معني الشرح للحجور اي لعقائقه وخفي الغاظة
 ومهر ظاهر وهو بيان صحيح ومراتب خلافه هل هو قولان او وجهان او طريقان
 وما يحتاج من مسابغ الي قيد او شرط او تصور وما غلط فيه من
 الاحكام وما صح فيه خلاف لاجم عند الجمهور وما اختلف من الفروع
 المحتاج اليها ونحو ذلك هي في اللغة
 النظافة وفي الشرع رفع الحدث والنجس وما في معانيها كالفلاة
 الثانية والثالثة وتجريد الوضوء والاعسال المسنونة وطهارة
 المستحاضة ونحوها والمنتيم فده كلها طهارات ولا ترفع حدثا
 ولا نجسا ولكن في معناه وعلى صورته الطهور المطهر
 في المنهاج يشترط لرفع الحدث وللنجس ما احسن من قوله الحجر لا يجوز
 الاجماء لانه لا يلزم من التحريم الاشتراط وهو ما يقع عليه اسم
 ما لا يقيد اجترار من المضاف كما الورد والموصوف وهو المستعمل
 والمحتاج اليه فريد وهو النبي الطيب بضم اللام وفتحها
 لا نجس قلنا الماء اجترار بالماء عن المايعات فتجس بملاقاه النجاسة
 وان بلغت قلا طهر بفتح الها وضمها اجس بفتح الجيم
 وكسرها معرت في المنهاج في مينة لانفس لها سابل لا نجس

ما من احسن من قول الحجر وما لان المايع اعم واجلم سوا الرطل
 كسر الزاوي فتحها في المنهاج او كان في قوله موافقا اعتمد اجترار
 بانفقيه من العامي والمراد بوقوع الحنفي وغيره ممن يخالف في المنجس الضية
 بطور تشمر في الان ونحوه اسباب الحدوث احسن من قول
 آخرين بان ما ينقص الوضوء لان في المسئلة وجهين احدهما ما قاله ابن
 القاسم ينقل الوضوء بالحدث واصحهما لا يقال بطل بل انتهى وقولهم
 بطل بجار كما يقال اذا غربت الشمس انتهى الصيام لا بطل
 الحجر نفتح ذقته هي بضم القاء المعدة بفتح الميم وكسر العين ويجوز
 اسكان العين مع فتح الميم وكسرها ويجوز كسرها تحت
 معدن تحت السرة وقولهم فوق كسرها السرة وما فوقها
 شيعر المحرم التي لا تنقض الوضوء ويجوز النظر اليها والحلوة بها
 كل من حرمة تكاثرها مؤيد اسبب مباح لحرمتها فقولنا مؤيدا
 اجترار من اختار مرارة وعمتها وخاليتها ونحوهن ومن بنتها قبل
 رسول الله وقولنا بسبب مباح اجترار من امر الموطوءة بسببه
 وعمتها فامتناعها على السابيد لكن لا بسبب مباح فان وظي التهمة
 بوصف بكل يند مباح ولا محرم ولا يغيرهما من احكام الشرع
 لانه ليس فعل مكلف وقولنا لحرمتها اجترار من الملاعة
 مؤيد لانه ليس فعل مكلف وقولنا لحرمتها اجترار من الملاعة
 الصمد هو بضم الصاد وفتحها الصبيال بكسر الص

ما يعنى حمد الله والوجود لا يجاب بالطرف اختلفا في حكمه المذهب
 مراتب خلاف اى هو خلاف متماسك اقروا به القول
 لعدم صنف بالعرف وليس كتاب الحجر والجديد بمصر وهو كتب
 كره في معنى الشرح للحجر اى لرد قايقه وخفي الفاظه
 فيصير من قولهم بل بيان صحيح ومراتب خلافه هل هو قولان او وجهان او طريقان
 وما يحتاج من مسائل الى قيد او شرط او تصور وما غلط فيه من
 الاحكام وما صح فيه خلاف لا يج عند جمهوره وما اختلف من الفروع
 المحجج اليها وجودك هي في اللفظ
 النظافة وفي السرخ ومع الحرف والنجر وما في معانيها كالفصلة
 المسند والباله وجدد الوصو والاعمال المسنونه وطهاره
 المسماة وجوهه والشميم فنده كتاب طنارات ولا ترفع حدتها
 ولا تحت ولكن في معناه وعلى صورته الطهور المطهر
 في المباح بشرط لرفع اجرت وللجرح ما اجس من قول الحجر لا يجوز
 لا بما لا لا لانه من الحجر الاستراة وهو ما يقع عليه اسم
 ما يلا قيد اجزاز من المضاف كما الورد والموصوف وهو المستعمل
 والمجسح اى فربند وهو الذي الطيب يضم الاله ونحتها
 لا تحسنت الماء اجرز بالماء عن المتابعات فتجس بملا فاه النحاسه
 وان لمعلا لا طمر بيني النما وضمها الجرح بفتح الجيم
 وكسرها معرت في المباح في مینه لا نفس لها سائل لا تحس

ما يعنى حمد الله والوجود لا يجاب بالطرف اختلفا في حكمه المذهب
 مراتب خلاف اى هو خلاف متماسك اقروا به القول
 لعدم صنف بالعرف وليس كتاب الحجر والجديد بمصر وهو كتب
 كره في معنى الشرح للحجر اى لرد قايقه وخفي الفاظه
 فيصير من قولهم بل بيان صحيح ومراتب خلافه هل هو قولان او وجهان او طريقان
 وما يحتاج من مسائل الى قيد او شرط او تصور وما غلط فيه من
 الاحكام وما صح فيه خلاف لا يج عند جمهوره وما اختلف من الفروع
 المحجج اليها وجودك هي في اللفظ
 النظافة وفي السرخ ومع الحرف والنجر وما في معانيها كالفصلة
 المسند والباله وجدد الوصو والاعمال المسنونه وطهاره
 المسماة وجوهه والشميم فنده كتاب طنارات ولا ترفع حدتها
 ولا تحت ولكن في معناه وعلى صورته الطهور المطهر
 في المباح بشرط لرفع اجرت وللجرح ما اجس من قول الحجر لا يجوز
 لا بما لا لا لانه من الحجر الاستراة وهو ما يقع عليه اسم
 ما يلا قيد اجزاز من المضاف كما الورد والموصوف وهو المستعمل
 والمجسح اى فربند وهو الذي الطيب يضم الاله ونحتها
 لا تحسنت الماء اجرز بالماء عن المتابعات فتجس بملا فاه النحاسه
 وان لمعلا لا طمر بيني النما وضمها الجرح بفتح الجيم
 وكسرها معرت في المباح في مینه لا نفس لها سائل لا تحس

الحمد لله رب العالمين صل على محمد وآل محمد وسلم اشهد ان لا
 اله الا الله وسبدا ان محمد رسول الله اما بعد فهذا كتاب
 فيه شرح فائز المناسج والفرق بين الفاظه والفاظ المحرر
 ثم افعى رحمة الله تعالى سبحانك منسوب على انه اسم
 واقع من مع المصدر اي سبحت الله سبحانا اي تزهنته من التبايض
 مصغرا احد الساعية بحاصل صيغته والذبح بانعامه
 ويكون قوله وصحة الكبرى العظمة الا لا واحدها الا في الاولي
 وفيه اربع احاديث في لغة الدعاء وقيل غيره وفي الشرح
 من سبغات احمد والاشارة الى الاسفوفار ومن الادميين
 وضع ودعا وسمى تدينا محمد صلى الله عليه وسلم محمد الكثر
 حسابه بمحمود عال رجاله محمد ومحمود اي كثر الخصال المحمودة
 من حيث حمة بركة الصالح القائم بجهنم الله تعالى وحقوق العباد
 المومنين حلت فدره الصانع والحد لان خلق فدره المعصية
 استمر لسان محقق ما في تصد وكثرت معانيه واستوفيت
 محقق من المنسح احسن الزيد الخافي عن المعنى الناصر المصحح
 في واصل حمة في وهي جمع قول القائل يفتح اللام المبد
 المصنف في محقق المقرب اي معصاة صيغته
 في لسان المحققين في هو حال في وهو القادق في

في شرحه
 في شرحه
 في شرحه

وعدا ولياته الجواد كنه الخرد جلت نعمه عن الاجصاي
 الاجاطه المان للطف والارشاد اي المنعم بها متامنه لا
 وجوبا عليه والالطف بمعنى التوفيق خلافا للمعزلة وقال بر فارس
 لطفه سبحانه رفعة بعباده ورافته الرشيد والرشد والارشاد
 تقيض النفي المهدي هنا بمعنى اللطف وتطويق غيره هذا بمعنى البيان
 ومنه قوله تعالى واما نمود فهديناهم والسبيل الطريق تذكرا
 وتوثقان اشهد ان لا اله الا الله انما ذكره للحديث الصحيح
 كل خطبة ليس فيها تشهد في كاليه الجرم اما بعد معناه
 اما بعد ما سبق وتبدأ بها للاحاديث الصحيحة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يقولها في خطبته وشبهها قال جماعة في فضل الخطبة
 الذي اوتيته د اود عليه السلام قبل هو اول من قالها وقيل قس
 ابن ساعد وقيل كعب بن لوي والمشهور فيه اما بعد بضم الراء
 واجاز الفراء اما بعد بالنصب والتنوين واجاز هشام اما بعد
 بفتح الراء وانكره النجاشي انفتت فيه نفايس الاوقات
 يقال في الخير انفتت وفي الباطل ضيقت وحسرت وغرمت
 في جوهها في الراهي منسوب الى رافعان بكرة معروفة من بلاد
 قزوين وكان اماما بارعا في العلوم والمعارف والهدى والقرامات
 والذوايق لم يصنف في المذهب مثل كتابه الشرح وله مصنفات
 واقوال بسطها في تديب الاسماء ينص بضم النون الاقوال

في شرحه
 واما بعد الرابع
 والسور صح

الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اشهد ان لا
 اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله اما بعد فهذا كتاب
 فيه شرح دقائق المنهاج والفرق بين الفاظه والفاظ المحرر
 للرافعي رحمه الله تعالى سبحانه منسوب علي انه اسم
 واقع موقع المصدر اي سميت الله سبحانه اي تزهنته من التناقص
 صلواته احد الثمانية بحمل صفاته والذكر بانعامه
 ويكون قولاً وضعه الكبرياء العظمة الا لا واحدها الا في الاولي
 والاولى اربع اعاد العادة في اللغة الدعاء وقيل غيره وفي الشرح
 من الله تعالى ارحمه ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين
 ضرع ودعا وسمى نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم محمد الكثرة
 حسابه المحموده يقال رجل محمود ومحمود اي كثر الخصال المحموده
 انه بك جمع ملك الصباح الفاعل بحقوق الله تعالى وحقوق العباد
 التوفيق خلقه فدره الطاعة والحد لان خلقه فدره المعصية
 انظر تنالته المحصر ما قل بقصد وكثرت معانيه واستوفيت
 المحرر لم يرد المنه المحسوس الزايد الخالي عن المعنى الناص المصحح
 لا فاول جمع اقوال وهي جمع قول القائل بفتح اللام المهد
 المصحح المنقح محمدر المقرب اي مغطاة صيانه
 في المنهاج الحمد لله المرفق هو خالق البر وقيل هو الصادق فيما

الحمد لله رب العالمين
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله
 اما بعد فهذا كتاب فيه شرح دقائق المنهاج
 والفرق بين الفاظه والفاظ المحرر للرافعي
 رحمه الله تعالى سبحانه منسوب علي انه اسم
 واقع موقع المصدر اي سميت الله سبحانه اي
 تزهنته من التناقص صلواته احد الثمانية
 بحمل صفاته والذكر بانعامه ويكون قولاً
 وضعه الكبرياء العظمة الا لا واحدها الا في
 الاولي والاولى اربع اعاد العادة في اللغة
 الدعاء وقيل غيره وفي الشرح من الله تعالى
 ارحمه ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين
 ضرع ودعا وسمى نبينا محمداً صلى الله عليه
 وسلم محمد الكثرة حسابه المحموده يقال
 رجل محمود ومحمود اي كثر الخصال المحموده
 انه بك جمع ملك الصباح الفاعل بحقوق الله
 تعالى وحقوق العباد التوفيق خلقه فدره
 الطاعة والحد لان خلقه فدره المعصية انظر
 تنالته المحصر ما قل بقصد وكثرت معانيه
 واستوفيت المحرر لم يرد المنه المحسوس
 الزايد الخالي عن المعنى الناص المصحح لا
 فاول جمع اقوال وهي جمع قول القائل بفتح
 اللام المهد المصحح المنقح محمدر المقرب اي
 مغطاة صيانه في المنهاج الحمد لله المرفق
 هو خالق البر وقيل هو الصادق فيما

وعدا وليا الجواد كثر الجود جلت نعمه عن الاحاطة اي
 الاحاطة المازي باللفظ والارشاد اي المنعم بها من الله لا
 وجوباً عليه واللفظ بمعنى التوفيق خلافاً للمعزلة وقال بن فارس
 لطفه سبحانه رفعة بعباده ورافته الرشيد والرشد والارشاد
 نقض الغي الهدي هنا بمعنى التوفيق غير هذا بمعنى البيان
 ومنه قوله تعالى واما تود فهم ينالم والسبيل الطريق ذكر ان
 وتوثان اشهد ان لا اله الا الله انما ذكره للمحدث الصحيح
 كل خطبة ليس فيها تشهد في كاليه الجرم اطبعه معناه
 اما بعد ما سبق وتبدأ بها للاجادة الصحيحة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يقول في خطبته وشبهها قال جماعة في فضل الخطبة
 الذي اوتيته اود عليه السلام قبل هو اول من قالها وقيل قس
 ابن ساعد وقيل كعب بن لؤي والمشهور فيه اما بعد بضم الراء
 واجاز الفراء اما بعد بالنصب والتنوين واجاز هشام اما بعد
 بفتح الراء وانكره النجاشي انفتت فيه نفائس الاوقات
 يقال في الحيرة انفتت وفي الباطل ضيقت وحسرت وغرمت
 في نحوها ن الراء محسوب الي راضح ان بكرة معروفة من بلاد
 قزوين وكان اماماً بارعاً في العلوم والمعارف والهدى والبرامات
 واللطائف لم يصنف في الذهب مثل كتابه الشرح وله مصنفات
 واقوال بسطها في تدبير الاسماء ينص بضم النون الاقوال

الحمد لله رب العالمين
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله
 اما بعد فهذا كتاب فيه شرح دقائق المنهاج
 والفرق بين الفاظه والفاظ المحرر للرافعي
 رحمه الله تعالى سبحانه منسوب علي انه اسم
 واقع موقع المصدر اي سميت الله سبحانه اي
 تزهنته من التناقص صلواته احد الثمانية
 بحمل صفاته والذكر بانعامه ويكون قولاً
 وضعه الكبرياء العظمة الا لا واحدها الا في
 الاولي والاولى اربع اعاد العادة في اللغة
 الدعاء وقيل غيره وفي الشرح من الله تعالى
 ارحمه ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين
 ضرع ودعا وسمى نبينا محمداً صلى الله عليه
 وسلم محمد الكثرة حسابه المحموده يقال
 رجل محمود ومحمود اي كثر الخصال المحموده
 انه بك جمع ملك الصباح الفاعل بحقوق الله
 تعالى وحقوق العباد التوفيق خلقه فدره
 الطاعة والحد لان خلقه فدره المعصية انظر
 تنالته المحصر ما قل بقصد وكثرت معانيه
 واستوفيت المحرر لم يرد المنه المحسوس
 الزايد الخالي عن المعنى الناص المصحح لا
 فاول جمع اقوال وهي جمع قول القائل بفتح
 اللام المهد المصحح المنقح محمدر المقرب اي
 مغطاة صيانه في المنهاج الحمد لله المرفق
 هو خالق البر وقيل هو الصادق فيما

كِتَابُ كَرَامَةِ الْمُخْتَصِرِ
لِلْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْيَاقِينِ

قَدَسَ اللهُ وَجْهَهُ وَنُورَ

ضِيْقِهِ بِمَجْدِ وَالِدِ الْوَالِدِ مُحَمَّدِ بْنِ

مُحَمَّدٍ

وَسَلَّمَ تِلْكَ مَا كَرَّمَ

وَسَلَّمَ تِلْكَ مَا كَرَّمَ

وَلَعَنَهُ

الامام العالم العلامة محي الدين

ضريحه بمجا والد والهمسرون

وسلمت لهما كراد

ولغصها

مَكَاتٍ فَإِنَّ أَعْمَى أَحَدَهُمَا صَبِيَهُ فَأَلَا صَاحِبٌ لَا يَغْنُقُ بِلِ يَوْمٍ
 فَإِنَّ ذِي صَبَاتٍ لَأَخْرَعَهُ مَوَكَّلَهُ وَوَلَاؤُهُ لِلْأَبِ وَإِنْ عَجَزَ
 قُوَّةَ عَلَى الْمُغْنِيِّ بِنِكَانٍ مُوسِرًا وَإِلَّا فَصَبِيَهُ جَزْءًا بِلِ يَوْمٍ
 مِنَ الْخَرِّ بِلِ الْأَطْهَرِ الْعَتَقُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ صَدَقَهُ
 أَحَدُهُمَا فَصَبِيَهُ مَكَاتٍ وَنَصِيبُ الْمَكْذِبِ قَبْلُ فَإِنَّ
 أَعْمَى الْمُصَدِّقُ وَالْمُدَّهَبُ أَنَّهُ بِقُوَّةٍ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا
 إِذَا أَجَلَ
 أُمَّةً فَإِنَّ جَنًّا أَوْ مَسَا أَوْ مَا حَبَّ فِيهِ غَزْرَةٌ عَتَقَتْ
 مَوْبِ السَّيِّدِ أَوْ أُمَّةً عَيْبَرَهُ يَنْكُحُ فَالْوَالِدُ يَنْفِقُ وَهَذَا
 حَسْرَةُ أُمَّةٍ وَوَالِدٌ إِذَا مَلَكَ أَوْ بَسْتَهُ فَالْوَالِدُ جَزْءٌ وَلَا يَصْرُ
 أُمَّةً وَوَالِدٌ إِذَا مَلَكَ فِي الْأَطْمَرِ وَهَذَا وَطَى أُمَّةً الْوَالِدُ وَوَالِدٌ
 وَبِحَارِهَا وَأَرْجِحَانَهُ عَلَيْنَا وَكَدَانِزٍ وَبِحَارِهَا بَعْدَ
 إِذْ عَامِي لِأَجْحِ وَخَبْرَهُ نَعْمًا وَرَهْنَهَا وَرَهْنَهَا وَلَوْ
 وَوَالِدٌ مِنْ رُوحٍ أَوْ رِيًّا فَالْوَالِدُ بِلِ يَوْمٍ مَوْتِهِ
 وَأَوْلَادُهُمَا مَلَكَ لَيْسَتْ دَمِ رِيًّا أَوْ مِنْ رُوحٍ لَا

يَعْتَقُونَ مَوْبِ السَّيِّدِ وَلَهُ بَيْعُهُمْ وَعَتَقُ الْمُسْتَوْلَدَةَ مِنْ
 رَبِّهَا الْمَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَبِهِ الْمُسْتَعَانُ
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ثَلَاثَ عَشْرٍ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ
 الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِ مِائَةٍ وَكَبَّهَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ
 إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَخَذَ مِنْ حَسَنِ الْهَيْبِيِّ الشَّافِعِيِّ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
 وَعَنْ وَالِدَيْهِ وَعَنْ جَمِيعِ الْمَثَلِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ
 الْخَيْرِ الْفَاضِلِينَ وَسَلَّمَ تَلَمَّا

كثيرًا إذا بدأ ويرضى
 الله عزَّاجباً رسول
 الله اجعنين
 امين

بلغ ما سلم فيه كتب على من صدق المشاؤون
 ولله الحمد والقادر جبهه لله وسوعليه وحفظ
 دورته العا والعل امين ولولاه ربه خير
 بالاصل المشهور المسمى بربيع علي بن ابي
 ابراهيم بن زبير بن اسد بن مغن بن عبد
 العالي بن محمد بن ابراهيم اخو ابي المجدى بن
 محمد بن ابراهيم بن حاتم بن ابي اسد بن
 سنة سبع وحب بن زمان مائة وخمس مائة
 بلغ ما عا جميعها انما على الوالد
 بحسنا انتم محبوا انعدوك والله اعلم
 كتب عبد السلام العوفي الشافعي
 ما هذا مصطلحاً مستطاً محمداً

مَكَّاتٍ فَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصَبَهُ فَأَلَا مَحْ لَا يَغْتَنُّ بِلِ تَوْفَقِ
 فَإِنْ أَدَّى نَصَبَ الْأَخْرَعَتَوْ كَلَّهُ وَوَلَاةُ لِأَبٍ وَإِنْ عَجَزَ
 قَوْمٌ عَلَى الْمُغْنِيِّ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِلَّا فَنَصَبُهُ جَزْرٌ وَالْبَاقِي
 مِنَ الْأَخْرَعِ بِلِ الْأَطْهَرِ الْعَتَقِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ ضَدَّقَهُ
 أَحَدُهُمَا فَنَصَبُهُ مَكَّاتٍ وَنَصَبُ الْمَكْذِبِ قُبْحٌ فَإِنْ
 أَعْتَقَهُ الْمُصَدَّقُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا
 إِذَا أَجَلَ
 أُمَّةٌ فَوَلَدَتْ جَنًّا أَوْ مَيْتًا أَوْ مَا حَبَّ فِيهِ عِزُّهُ عَتَقَتْ
 بِمَوْتِ السَّيِّدِ أَوْ أُمَّةٍ غَيْرِهِ يَنْكُحُ فَالْوَلَدُ رِفِيقٌ وَهَذَا
 نَصْرٌ أَمْرٌ وَوَلَدٌ إِذَا مَلَكَ أَوْ سَبَّهَ فَالْوَلَدُ جَزْرٌ وَلَا نَصْرٌ
 أُمَّةٌ وَوَلَدٌ إِذَا مَلَكَ فِي الْأَطْهَرِ وَلَهُ وَطِيُّ أُمَّةٍ الْوَلَدُ وَتَحَدُّهَا
 وَإِجَارُهَا وَأَنْزُحَاتُهَا عَلَيْهِ وَكَذَا أَنْزُوحَاتُهَا بَعْدَ
 إِذْ نَهَى فِي الْأَمْحِ وَحَبْرٌ مَعَهَا وَرَهْنُهَا وَرَهْنَتُهَا وَلَوْ
 وَوَلَدَتْ مِنْ رَوْحٍ أَوْ زِنًا فَالْوَلَدُ لِلسَّيِّدِ يَغْنُ بِمَوْتِهِ
 وَأَوْلَادُهُمَا قَبْلَ الْأَسْبَلِ مِنْ زِنًا أَوْ مِنْ رَوْحٍ لَا

يَغْنُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَلَهُ بَيْعُهُمْ وَعَتَقُ الْمُسْتَوْلَدَةُ مِنْ
 رَأْسِ الْمَالِ ن وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَا اللَّهُ التَّوْفِيقُ وَبِهِ الْمُسْتَعَانُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 وَكَانَ الْفِرَاعُ مِنْهُ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ثَلَاثَ عَشْرٍ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ
 الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَتَمَّازِ مِائَةٍ وَكَبِيرِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ
 إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ الْمِثْبَلِيِّ الشَّافِعِيِّ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
 وَعَنْ وَالِدَيْهِ وَعَنْ جَمِيعِ الْمُتَلِمِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَي سَيِّدِنَا
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الطَّيِّبِينَ الظَّاهِرِينَ
 الْحَيْرِزِ الْفَاضِلِينَ وَسَلَّمْ تَلْمَازًا
 كَثِيرًا إِذَا بَدَأَ وَرَضِيَ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَسُولَهُ
 اللَّهُ أَحْمَدُ

امين

بلغ ما صلح فيه كئيد طر وصدقة المشاير
 ولادة محمد الفاجر حبه له وسو عليه وحصل
 دوره العار والعلل امين ولولاه ربحه
 الاصل المتقون المستخرج ربحه على بن ابي
 ابن منصور بن زبير بن اسد بن عمن بن عبد
 القائل بن محمد بن ابراهيم الحواجر المحدثي حبه له
 رحمة وفضلته مع خلقه في جامع مسجد ابي القاسم
 سنة سبع وحبس في زمانه وحصاله في سنة

بلغ ما صلح فيه كئيد طر وصدقة المشاير
 ولادة محمد الفاجر حبه له وسو عليه وحصل
 دوره العار والعلل امين ولولاه ربحه
 الاصل المتقون المستخرج ربحه على بن ابي
 ابن منصور بن زبير بن اسد بن عمن بن عبد
 القائل بن محمد بن ابراهيم الحواجر المحدثي حبه له
 رحمة وفضلته مع خلقه في جامع مسجد ابي القاسم
 سنة سبع وحبس في زمانه وحصاله في سنة

الْمُكَاتِبَاتُ وَمَاتَ رَقِيقًا وَلِسَيِّدِهِ قِصَاصٌ عَلَى قَاتِلِهِ
الْمُكَافِي وَالْأَقِيمَةُ وَيَسْتَقِلُّ كُلُّ تَصَرُّفٍ وَلَا يَبْرَحُ فِيهِ
وَلَا خَطَرٌ وَالْأَفْلَا وَيُصَحُّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَطْفَالِ وَلَوْ
اشْتَرَى مِنْ بَعْتُو عَلَى سَيِّدِهِ مَحٌّ فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ لِسَيِّدِهِ عَمَى
أَوْ عَلَيْهِ لَمْ يَصَحَّ بِإِذْنِ وَإِذْنٍ فِيهِ الْقَوْلَانِ فَإِنْ مَحَّ تَكَا
عَلَيْهِ وَلَا يَصَحُّ إِعْتَاْفُهُ وَكَابَتْهُ بِإِذْنِ عَلَى الْمَذْهَبِ
الْكِتَابَةُ الْفَاسِدَةُ لِشَرْطِ أَوْ عَمُوضٍ أَوْ أَجَلٍ
فَاسِدٍ كَالصَّحِيحَةِ فِي اسْتِقْلَالِهِ بِالْكَسْبِ وَأَخْذِ أَرْشِنِ
الْحِجَابَةِ عَلَيْهِ وَمَهْرُ شَبَهَةٍ وَفِي أَنَّهُ يَغْتَبِقُ بِالْأَدَارِ وَيَتَّبَعُهُ
كَبْتُهُ وَكَانَ تَعْلِيلُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَغْتَبِقُ بِإِبْرَائِيمَ وَيَبْطُلُ مَمُوتِ
سَيِّدِهِ وَيَصَحُّ الْوَصِيَّةُ بِرَقِيقَتِهِ وَلَا يَصْرَفُ إِلَيْهِ تَمَّ الْمَكَاتِبِينَ
وَحَالَفَهُمَا فِي أَنْ لِلْسَيِّدِ فَسْخُوحًا وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُ
بَلْ يَرْجِعُ الْمُكَاتِبُ بِهِ إِنْ كَانَ مَسْقُومًا وَهُوَ عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ
يَوْمَ الْعِتْقِ فَإِنْ جَاءَ السَّاقِ أَوْ الْقَوَالِ النَّقَاصِ وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْفِطْرِ
أَصَحُّ أَوْ الْقَوَالِ النَّقَاصِ مَقْطُوعًا أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ بِالْآخِرِ

باعتوه على سيده
باعتوه على سيده
باعتوه على سيده

بِلَا رِضَاةٍ وَالثَّانِي بِرِضَاةِهَا وَالثَّالِثُ بِرِضَا أَحَدِهِمَا وَالرَّابِعُ
لَا يَسْقُطُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ فَسَّخَهَا السَّيِّدُ فَلَيْسَ يَشْهَدُ فَلَوْ أَدَّى
الْمَالُ فَقَالَ السَّيِّدُ كُنْتُ فَسَّخْتُ فَأَنْكَرَهُ صَدَقَ الْعَبْدُ بِمِثْلِهِ
وَالْأَصَحُّ بَطْلَانُ الْفَاسِدَةِ بِمَجْنُونِ السَّيِّدِ وَإِعْتَامِهِ وَالْحَجْرُ
عَلَيْهِ لِأَجْنُونِ الْعَبْدِ وَلَوْ أَدَّى كِتَابَةً فَأَنْكَرَهُ سَيِّدُهُ أَوْ
وَارِثُهُ صَدَقَ وَحَلْفُ الْوَارِثِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَلَوْ أَخْلَفَا
فِي قَدْرِ الْجُورِ أَوْ صَفَفَهَا بِحَالِهَا تَمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْضُ مَا دَعَى
لَمْ يَسْفِخِ الْكِتَابَةَ فِي الْأَصَحِّ بَلْ إِنْ لَمْ يَنْتَفِخْ فَسَّخَ الْقَاضِي وَإِنْ
كَانَ قَبْضُهُ وَقَالَ الْمَكَاتِبُ بَعْضُ الْمَقْبُوضِ وَدَيْعَةٌ عَمَى
وَرَجَعَ هُوَ مِمَّا أَدَّى وَالسَّيِّدُ بِقِيَمَتِهِ وَقَدْ تَقَاضَى إِنْ
وَلَوْ قَالَ كَاتِبُكَ وَأَنَا مَجْنُونٌ أَوْ مَجْرُورٌ عَلَى فَأَنْكَرَ الْعَبْدُ
صَدَقَ السَّيِّدُ إِنْ عُرِفَ بِنَفْسِ مَا أَدَعَاهُ وَالْأَقَالِ الْعَبْدُ وَلَوْ
قَالَ السَّيِّدُ وَصَفَّ عِنْدَ الْجَمِّ الْأَوَّلِ أَوْ قَالَ الْبَعْضُ
قَالَ بِلِ الْأَخْرَ أَوْ الْكُلَّ صَدَقَ السَّيِّدُ وَلَوْ مَاتَ عَنْ أَنْثَى
رَعْدٍ فَقَالَ كَاتِبَتِي أَبُو كَمَا فَإِنْ أَنْكَرَ اصْطَدَقَ وَإِنْ صَدَقَهُ

المكاتب ومات رقيقا وليستد به فصا صر على قاتله
المكاتب والافالغمة ويستعمل كل تصرف ولا يشرع فيه
ولا خطر والافلا ويصح باذن سيد في الاظهر ولو
اشترى من يعقوب على سيده صح فان عجز وصار لسيده عتق
او عليه لم يصح بلا اذن وباذن فيه الفولان فان صح تكا
عليه ولا يصح اعنافة وكاتبه باذن على المذهب
الكتابة الفاسدة لشرط او عوض او اجل
فايد كالتجيه في استقلاله بالكسب واخذ ارش
اجناه عليه ومهر شبهة وفي انه يعقوب بالاداء ويتبعه
كسبه وكالتعلم في انه لا يعقوب بابراره وينطق بموت
سيده ويصح الوصية برقبته ولا يصرف اليه من المكاتبين
وخالقهما في ان للسيد فسخا وانه لا يملك ما اخذ
بل يرجع المكاتب به ان كان مستقوما وهو عليه بقيمة
يوم العتق فان جالساق افعال النقص ويرجع صاحب الفضل
اصح افعال النقص سقوط احد الدينين بالآخر

بلا رضاه والناسي برضاها والثالث برضا اجدها وربع
لا يسهة والله اعلم فان نسخها السيد فليشهد فلو اذرى
مال فقال السيدك فسخ وانكره صدق العتدتميه
ولا يصح بطلان العاسدة بجنون السيد واعتمامه وحجر
عليه لا يحسبون عند ولو اذرى كتابة فانكره سيد الو
واره صدقا وحلف ثوارب على نفي العلم ولو اختلفا
في قدر شيوه او وصفها بحالفان ان له بكره ينص ما تدعه
ثم نسخ كتابه في لا يصح بل ان له شغاف فتح الناقضين
كان نصه وقال مكاتب بعض المقبوض ودعه عتق
ورجع هو مما اذرى والسيد بعيميه وقد تنقاضا
وقال سائمتك وان يحسبون او يجوز على فانكر العتد
صدق السيد ان عرف من ما ادعاه ولا فالعتد و
قال السيد وصغ عند الحمد الاول وقال البعض
قال لا حصر وان كان صدق السيد ولو مات عن انفس
وعند معاينة كذا وكذا فان انكر اصدقا وان صدقاه

وقد ورد في حقه لم يخسب استدل على قبول ان كان له في
الامتناع عرض مؤنه حفضه او خوف عليه ولا يجبر
من اي مضمون لخاص ولو عجز بعضا لغيره من الباقي فابراه
نه صح الذم ولا الاجتر ولا صح بيع الحود ولا الاعتياد
عنها ولو باع وادى في المسرى لم تغرق الا ظهر ويطالب
المتد المكاتب و مكاتب المسرى بما اخدمته ولا يصح بيع
رقبه في احد من قلوبنا وادى الى المسرى ففي عنقه المولى
وهبة كغيره ولم يرد مع ما يد المكاتب واعناؤ
عنده ومروج اميد ولو قال له رجل اعنوك مكاتبك
عليك ففعلت عنك ولم يمد ما لزمه الكتابة لازمه
من حقه استدل له شيئا الا ان يخرج عن الاد او جاز
مكاتب فيه ترك الاد وان كان معه وفا فاذا
عجز عنه فللسيد الضم والفسخ بنفسه وان شأ الحاكم
وللاصاحبة في لاجع ونواشئ المكاتب عند حلول
الحق اشجق مقالدا فان امهنة رد الفسخ فله وان

كان معه عرض آمنه لبيعتها فان عرض كساد فله ان لا
يزيد في المهلة على ثلثة ايام وان كان ماله غائبا امهله
الى الاجتار ان كان دون مرحلتين والافلا ولو حل النجم
وهو غائب فللسيد الفسخ ولو كان له مال حاضر فليس
للقاضي الاد امه ولا يفسخ بخون المكاتب ويؤدي
القاضي ان وجد له مالا ولا يجوز السيد ويدفع اية
وليه ولا يعقب بالدفع اليه ولو قتل سيده فلوارثه
نصاص فان عني علي دية او قتل خطأ اخذها تمامه
فان لم يكره له تجيزة في الاصح او قطع طرفه فاقتصاصه
والدية كما سبق ولو قتل اجنيا او قطعة فعني على مال
او كان خطأ اخذ تمامه ومما سببه الاقل من قيمته
والارث فلان لم يكرهه شيء وسأل المستحق من تجيزة
عجزه القاضي وبيع بقدر الارث فان بقي منه شيء بقيت
فيه الكتابة وللسيد فداؤه وابتاؤه مكاتب ولو
اعتقه بعد الجناية او ابراه عتق ولزمه الفدا ولو قتل

فَمِنْهُمْ يَوْمَ الْكُتَابَةِ فَمَنْ أَدَّى حَقَّهُ عَتَقَ وَمَنْ عَجَزَ رُؤْيُ نَجْعِ
كُتَابَةِ بَعْضٍ مِنْ بَاقِيهِ حُرًّا فَلَوْ كَانَتْ كَلَّةٌ مَخَّ فِي الرُّوْحِ الْأَيْمَنِ
وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُ رَفِيْقٍ سَدَّتْ إِنْ كَانَ بَاقِيهِ لِغَيْرِهِ وَلَوْ زَادَكَ
وَكَدًا إِنْ أَدَّى أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ كَانَتْ سَاءَ مَعَا أَوْ
وَكَلَّاحِ إِنْ انْتَقَتِ النَّجْمُ وَجَعَلَ الْمَالُ عَلَى نِسْبَةِ مَلِكَيْهَا
فَلَوْ عَجَزَ نَجْمُهُ أَحَدُهُمَا وَأَرَادَ الْأَخْرَاقِيَاءُ فَكَانَتْ إِدَارَةُ
عِنْدَ وَفِيهِ بَحْرٌ وَلَوْ أَنْتَرْنَا مِنْ نَصِيْبِهِ أَوْ اعْتَقَدَ عَتَقَ
نَصِيْبُهُ وَقَوْمُ السَّاقِي إِنْ كَانَ مُوسِرًا يَلْزَمُ السَّيِّدَ
أَنْ يَحْطَ عَنْهُ جُزْءًا مِنَ الْمَالِ أَوْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ وَلِحَظِّ أَوْلِيَّيْهِ
النَّجْمِ الْأَخْرَاقِيِّ وَالْأَخْبَاحِ أَنَّهُ يَكْفِي مَا يَفْعُ عَلَيْهِ الْأَسْرُ وَلَا
يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمَالِ وَأَنْ وَقْتُ وَجُوبِهِ قَبْلَ الْعِتْقِ وَيَسْتَجِبُ
الرَّبْحُ وَالْإِفَالِ شَيْءٌ وَحُرْمُ وَطْنِ مَكَاتِبَتِهِ وَلَا حُدُودَ فِيهِ
وَيَجِبُ مَهْرُ وَالْوَلَدِ حُرٌّ وَلَا حَجَبُ قِيَمَتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَصَارَتْ
مَسْئُولَةٌ مَكَاتِبَةُ فَإِنْ عَجَزَتْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ وَوَلَدَاهَا مِنْ
بِنِكَاحٍ وَزِنَا مَكَاتِبُ فِي الْأَظْهَرِ يَتَّبِعُهَا رِقَا وَعَتَقًا وَلَيْسَ فِي

عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالْحَقُّ فِيهِ لِلْسَّيِّدِ وَفِي قَوْلِهَا فَلَوْ قَتَلَ قِيَمَتَهُ
لِذِي الْحَقِّ وَالْمَذْهَبُ أَنَّ أَرْضَ حَيَاتِهِ عَلَيْهِ وَكَسْبُهُ وَمَنْ
يَنْتَقِي مِنْهَا عَلَيْهِ وَمَا فَضَّلَ وَقَفَ فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ وَالْإِفَالِ السَّيِّدُ
وَلَا يَتَّقِي شَيْءًا مِنَ الْمَكَاتِبِ حَتَّى يُؤَدِّيَ لِجَمِيعِ وَلَوْ آتَى بِمَالٍ
فَقَالَ السَّيِّدُ هَذَا لِجِرَائِي وَلَا يَتَّبِعُهُ خَلْفَ الْمَكَاتِبِ
أَنَّهُ جَلَالٌ وَيُقَالُ لِلْسَّيِّدِ بِأَخْذِهِ أَوْ بِبَرِيَّةٍ عَنْهُ فَإِنْ لَيْسَ
قِيَمَتُهُ الْقَاضِي فَإِنْ نَكَلَ الْمَكَاتِبُ خَلْفَ السَّيِّدِ وَلَوْ خَرَجَ
الْمُؤَدِّي شَيْخًا رَجَعَ السَّيِّدُ بِدَلِيلِهِ فَإِنْ كَانَ فِي النَّجْمِ الْأَخْرَاقِيِّ
بِأَنَّ الْعِتْقَ لَمْ يَقَعْ وَإِنْ كَانَ قَالَ عِنْدَ أَخْذِهِ أَنْتَجَرَ
وَإِنْ خَرَجَ بَعِيْبًا فَلَهُ رَدُّهُ وَأَخْذُ بَدَلِهِ وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا
بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا يَتَسَرَّى بِإِذْنِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ
لِجَارَةٍ فَإِنْ وَطِئَهَا فَلَا حُدُودَ وَالْوَلَدُ نَسِيبٌ فَإِنْ وَلَدَتْهُ فِي
الْكِنَانَةِ أَوْ بَعْدَ عِتْقِهِ لِدَوْلَانَةٍ أَشْهُرٍ بَعْدَهُ رِقَا
وَعَتَقًا وَلَا تَقْرَبُ مَسْئُولَةٌ فِي الْأَظْهَرِ وَإِنْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ
الْعِتْقِ لِقَوْلِ سَنَةِ أَشْهُرٍ وَكَانَ بَطْنُهَا فَهُوَ حُرٌّ وَفِي أُمَّ

ممنهم يوم الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن عجز رقيق
كتاب بعض من با فيه جتر فلو كانت كته مخ في الرق في الأظهر
ولو كانت بعض رقيق فسدت إن كان با فيه لغيره ولزيادة
وكذا إن أذن أو كان له على المذهب ولو كانتا معا أو
وكلاهما إن اتفقت النجوم وجعل المال على نسبة ملكهما
فلو عجز فجزه أحدهما وأراد الآخر إبقائه فكأنه رده
عند وقيل يجوز ولو أنرا من نصيبه أو اعتقه عتق
نصيبه وقوم السابق إن كان مؤسرا يلزم السيد
أن يحط عنه جزا من المال أو يدفعه إليه ولحط أولى وفي
النجم الأخير النوق والأصح أنه يكفي ما يقع عليه الأستمر ولا
يختلف بحسب المال وإن وقت وجوبه قبل العتق ويستحب
الزبح وإلا فالشبع وحرم وطى مكاتبته ولا حد فيه
ويجب مهر والولد جتر ولا يجب قيمته على المذهب وصارت
مسئولة مكاتبه فإن عجزت عتقت بموته وولدها من
نكاح وزنا مكاتب في الأظهر يتبعها رقا وعتقا وليس

عليه شيء وأحق منه للسيد وفي قولها فلو قبل قيمته
لدى جتر والمذهب أن أشرح حيايته عليه وكسبه ومن
ينفق منها عليه وما فضل وقف فإن عتق فله والإفلسيد
ولا يعقوب من المكاتب حتى يؤدى الجميع ولو أتى بمال
فقال السيد هذا جراه ولا يئنه خلف المكاتب
أنه جلال ونفال للسيد بأخذة أو يئنه عنه فإن لئنه
فصد القاضى فإن نكل المكاتب خلف السيد ولو خرج
المؤدى شحار حج السيد يئنه فإن كان في النجم الأخير
نأن أن العتق لم يقع وإن كان قال عند أخذه أنت جتر
وإن خرج مبعبا فله ردة وأخذ بدله ولا يزوج إلا
بإذن سيده ولا يشتري بإذنه على المذهب له شر الخواص
لجارة فإن وطئها فلا جد والولد يسب فإن ولدته في
الكسبه أو بعد عتقه لرد ونسبه أشهر تبعه رقا
وعتقا ولا يصير مسؤلة في الأظهر وإن ولدته بعد
العتق فهو سنة أشهر وكان بطاها فهو جتر وهي أم

في الأظهر ولو دبر جملًا ثبت له حكم التدبير على المذهب
فإن مات أو رجح في تدبيرها دام تدبيره وقيل إن رجح
وهو متصل فلا ولو دبر جملًا صح فإن مات عتق دون الأمر
وإن باعها صح وكان رجوعًا عنه ولو ولدت المعلق عتقها لم
يعتق الولد وفي قول إن عتقت بالصفة عتق ولا يبع مدبرًا
ولده وجنابته كجنابته من ويعتق بالموت من الثلث
كله أو بعضه بعد الدفن ولو علق عتقًا على صفة تخضع بالمرض
كان دخلت في مرض موثق فانت جرت عتق من الثلث
وإن أجملت الصفة فوجدت في المرض فبشر المالك في الأظهر
ولو ادعى عبده المد لتدبيره فأنكر فليس يرجع بالخلف
ولو وجد مع مدبر ما ك فقال كسبته بعد موت السيد
وقال الوارث قبله صدق المدبر بمينه وإن أقام ما
يستن قدم بينته

هي مستحقة إن طلبها رقيق أمين قوي على كسب قبل أو غير
قوي ولا تركة بحال وصيغتها كأنبتك على كذا انجما

إذا أدبته فانت جرت ويبتين عدد التهور وفقط كل جسيم
ولو ترك لفظ التعليق ونواه جاز ولا يكفي لفظ كتابته
بلا تعليق ولا يثبت على المذهب ويقول المكاتب قبلت
وشرطها تكليف وإطلاق وكتابة المريض من الثلث
فإن كان له مثله صح كتابته كله فإن لم يملك غيره
وأدى في حياته مائتين وقيمتها مائة عتق وإن أدى مائة
عتق ثلثاه ولو كاتب مريد بني على أقوال ماله فإن وقفاه
بطلت على الجديد ولا يصح كتابة مراهون ومكر أو شرط العوض
كونه دينًا مؤجلًا ولو منفعة ومثما انجمن فأكثر
وقيل إن ملك بعضه وباقيه حر لم يشترط أجل وتجهيم
ولو كانت على خدمة شهر ودينار عند انقضاء صح
أو على أن يبيعه كذا صدت ولو قال كأنبتك أو بعتك
هذا التوب بالف وجتم الألف وعلق الحرية بأدائه
فالمذهب صحة الكتابة دون البيع ولو كاتب عبدا على
عوض منجتم وعلق عتقهم بأدائه فالنص صحتها ويورع على

ذات عدة حربي مواليه وميل بموي لاه حتى يموت
لان صحته ان موي حد ونومك هذا الولد اياه جرد ولا
جود الله وكذا ولا تفيد في الاصح الاصح المنصوص
لا حية ووالله اعلم

صرحه ان جرد موي او بد امت او من مت فالتحريم او اعتقك
نعم موي وكذا ان توت او توت مديته على مذهب وفتح كانه
من مع منه تحت مسلك نعم موي وعبر مقتد كان مت
في د السهم وورد فالتحريم وتعلما كان دخلت فالت
جرد نعم موي وحدث الصفه ومات عن والافلا ويسر
مدحول من مرسند وان قال ان مت له دخلت فالتحريم
تسرى دحول نعم موي وهو على التراخي وليس للوارث نعم قبل
الذخيرة ووهو لاه امت ومصنفه فالتحريم فالوارث
تسخدمه في السنه لا نعمه ولو قال ان مت فالتحريم
او تحريم نعم موي ان سنه تسرى المسته متصه فان
قال سنه فالتحريم واذا قال لا نعمهما اذا امتنا فالتحريم

لم يفتوح يموتا فان مات احدهما فليس لوارثه بيع نصيبه ولا
يصح تدبيره بخنون وصبي لا يمتير وكذا يمتير في الاظهر ويصح من
منه وكذا في اصلي وتدبير الميراث بيني على اقول ملكه ولو
دبر ثم ارتد لم يبطل على المذهب ولو ارتد المدبر لم يبطل
ولحري حمل مدبره اليه اريهم ولو كان كافرا عند تسليمه
قدبره بقتل وبيع عليه ولو دبر كافرا كافرا فاسلم ولم
يرجع السيد في التدبير ينزع من سيده وصرف كنبه اليه
وفي قول يباع وله بيع المدبر والتدبير تعليق بصفه
وفي قول وصيته فلو باعه ثم ملكه لم يعد التدبير على المدبر
ولو رجع عنه بقول كانه بطله فسخته نقضته رجعت
فيه صح ان قلنا وصيته والافلا ولو غلق عن مدبر بصفه
صح وعق بالاسبق من الموت والصفه وله وطى مدبره
ولا يكون رجوعا فان اولدها بطل تدبيره ولا يصح تدبير
امر ولد ويصح تدبير مكاتب وكاتبه مدبر ولدت
مدبره من نكاح او زنا لا يثبت للولد حكم التدبير

لَا تَعْدَهُ أَحْزَابِي مَوَالِيهِ وَمَنْ بَعِيَ لِمَوَالِي الْأَمْ حَتَّى يَمُوتَ
لَا تَفْجُرْ إِلَى مَوَالِي أَحَدٍ وَتُؤْمَلِكْ هَذَا الْوَلَدَ أَبَاهُ جَدًّا وَلَا
أَبُوهُ الْبَنِيَّةَ وَكَذَا وَلَا نَفْسِهِ فِي الْأَمْحِ الْمَضْمُونِ
لِلْأَجْرَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ
صَرَحَ أَنَّ جَدَّ نَعْدَمُوهُ إِذَا مَاتَ أَوْ مَاتَتْ فَانْتَجَرَ أَوْ ائْتَمَرَ
بَعْدَ مَوْتِي وَكَذَا إِذَا تَرَكْتُ أَوْ أَنْتَ مَدَّتْ عَلَى مَذْهَبٍ وَيُصَحِّحُ كِتَابَهُ
بِمَعْنَى مَهْ كَلِمَتُ سَبَلِكْ بَعْدَ مَوْتِي وَجَدَّ مُقَدِّدًا إِنْ مَاتَ
فِي دَالِ السُّنَنِ أَوْ تَرَكَهُ فَانْتَجَرَ وَمُعْلَمًا كَانَ دَخَلَ فَانْتَجَرَ
جَدَّ نَعْدَمُوهُ فَإِنْ وَجَدَ الصَّفْعَةَ وَمَاتَ عَمُّهُ وَالْأَفْلَا وَيَسْرُطُ
الدُّخُولَ مِلَّ مَرِيبِ السُّنَنِ فَإِنْ قَالَ إِنْ مَاتَ ثُمَّ دَخَلَ فَانْتَجَرَ
أَسْرُطُ دَخُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَى الشَّرَاحِ وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ بِنِعْمَةٍ قَبْلَ
الدُّخُولِ وَلَوْ قَالَ إِدَامَتْ وَمَضَى سَهْرًا فَانْتَجَرَ فَلِلْوَارِثِ
أَسْحَدًا مَدَّ فِي السُّنَنِ لَابْتَعَهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ سَبَتْ فَانْتَجَرَ
أَوْ انْتَجَرَ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ سَبَتْ أَسْرُطُ الْمَشِيَّةَ مُتَّصِلَةً فَإِنْ
قَالَ مَاتَ سَبَتْ فَلِلشَّرَاحِ وَلَوْ قَالَ لِبَعِيدِهِمَا إِذَا مَاتَا فَانْتَجَرَ

لَمْ يَتَّخِجْ يَمُوتَانِ فَإِنْ مَاتَا أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لِوَارِثِهِ بِنِعْمَةٍ وَلَا
يُصَحِّحُ تَدْبِيرَ مَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ لَا يَمْتَرُ وَكَذَا يَمْتَرُ فِي الْأَطْفَالِ وَيُصَحِّحُ مَنْ
تَفِيهِهِ وَكَافِرٍ أَصْلَحَ وَتَدْبِيرَ الْمَرْثَةِ بِنَيْ عَلَى أَقْوَالِ مَلَكَهِ وَلَوْ
دَبَّرْتُمْ أَرْتَدَّ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ أَرْتَدَّ الْمَذْهَبُ لَمْ يَبْطُلْ
وَلِخَرِيٍّ حَمَلٌ مَدَّ بَرَّهُ إِلَى أَرْمَنِ وَلَوْ كَانَ لِكَا فِرْعَانَ عِنْدَ سَلَمٍ
فَدَبَّرَهُ نَقَضَ وَيُصَحِّحُ عَلَيْهِمْ وَلَوْ دَبَّرَ كَا فِرْعَانَ فَاسْلَمَ وَلَمْ
يَرْجِعِ السُّنَنِ فِي التَّدْبِيرِ يَنْزِعُ مِنْ سِنْدِهِ وَصَرَفَ كِتَابَهُ إِلَيْهِ
وَفِي قَوْلِ يَسَاعٍ وَلَهُ يَتَّخِجُ الْمَذْهَبُ وَالتَّدْبِيرُ تَعْلِيْقٌ بِعَيْنٍ بِصَفْعَةٍ
وَفِي قَوْلِ وَصِيَّتِهِ فَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَهُ لَمْ يَعِدِ التَّدْبِيرُ عَلَى الْمَذْهَبِ
وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ بِقَوْلِكَ أَبْطَلَهُ نَسَخَتْهُ نَقَضَتْهُ رَجَعَتْ
فِيهِ صَحَّحَ إِنْ قَلْنَا وَصِيَّتَهُ وَالْأَفْلَا وَلَوْ عَلَّقَ عَمُّهُ مَدَّ بَرَّهُ بِصَفْعَةٍ
صَحَّحَ وَعَمُّهُ بِالْأَسْبَقِ مِنَ الْمَوْتِ وَالصَّفْعَةَ وَلَهُ وَطَى مَدَّ بَرَّهُ
وَلَا يَكُونُ رَجُوعًا فَإِنْ أَوْلَدَهَا بَطَلَ تَدْبِيرُهُ وَلَا يَصَحُّ تَدْبِيرُ
أُمِّهِ وَلِدٍ وَيُصَحِّحُ تَدْبِيرَ مَكَاتٍ وَكِتَابَةَ مَدَّ بَرَّهُ مَعَهَا وَلَدَتْ
مَدَّ بَرَّهُ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَنْبَغُ لِلْوَالِدِ حَكْمُ التَّدْبِيرِ

ثم يفرع بين الأخرين بسهم رقيق وسهم عتيق فيخرج ثمنه
 الثلث وإن كانوا فوق الثلث وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة
 كسنة قيمتهم سواء أجزأوا اثنين اثنين أو بالقيمة دون العدد
 كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وثلاث مائة
 رجل الأول جزأوا الأثنان جزأوا الثلاثة جزأوا وإن
 تعدد بالقيمة كأربعة قيمتهم سواء أفعى قولك جزأوا ثلثة
 أجزاء واحد واحد وواحد واثان فإن خرج العتق لواحد
 عتق ثم أفرع لثمن الثلث أو لاثنتين رقيق الأخران ثم
 أفرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر وفي قول
 يكتب اسم كل عبد في رقة فيعتق من خرج أولا وثلث
 الثاني أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في
 استحباب وقيل إيجاب وإذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظاهر
 مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم
 الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم وإن خرج
 بما ظهر عند آخر أفرع ومن عتق بقرعة حكم بعتقه من يوم

في قولك جزأوا ثلثة
 إذا كانوا ثلثة
 أو أكثر
 فخرجوا
 بقرعة
 فاعتقوا
 من خرج
 له العتق
 وثلث
 الآخر
 وفي قول
 يكتب اسم
 كل عبد
 في رقة
 فيعتق
 من خرج
 له العتق
 أولا
 وثلث
 الثاني

الاعتاق وتعد برقيمته حينئذ ولا كفاية من يومئذ غير
 بمحبوب من المشركين رقيقا فربوا الموت وحسب
 من الثلثين هو وكسبه الذي قبل الموت لا يجزئ بعده
 فلو اعتق ثلاثة لأملك غيرهم قيمته كل مائة فكسب أحدهم
 مائة أفرع فإن خرج العتق للكاتبة عتق وله المائة وإن
 خرج لغيره عتق ثم أفرع فإن خرجت لغيره عتق ثلثه وإن
 خرجت له عتق ربعه وسبعة ربع كسبه فصار من عتق عليه
 رقيقا باعتاق أو كتابة وتديبر واستيلاد وقرابة وسراية
 فولأوه له ثم لعصبته ولا يرث امرأة بولاد إلا من عتقها
 وأولاده وعتقائه فإن عتق عليها أبوها ثم اعتق عبدا
 مات بعد موت الأب بلا وارث فماله للثمن والولاء لأبلي
 العصبات ومن مته رقيقا ولا عليه إلا لعنقه وعصبته
 ولو حج عبد معتقه فأتت بولد فولأوه لمولى الأمر فإن اعتق
 الأب أجزأه مواليه ولو مات الأب رقيقا وعتق لجد
 أجزأه مواليه فإن اعتق الجد والأب رقيقا أجزأه فإن اعتق

فلو مات العتق لأراد ثمنه من النسب
 نفسه الذكر وإن الأخت التي تزوجت الأبي
 فلو أعتقها كان إرثها من ثمنها
 فلو أعتقها كان إرثها من ثمنها
 فلو أعتقها كان إرثها من ثمنها

ثم تفرغ من اجرين يسهم رقيق وسهم عتق فحين خرج سهمه
 الثلث وان كانوا اقل من الثلث وانما كان يوزعهم بالعدد والقيمة
 كسهم قيمتهم سواء اجعلوا اثنين اثنين او بالقيمة دون العدد
 كسهم قيمة احدى مائة وقيمة اثنين مائة وثلاثة مائة
 جعل الاول جزرا والاثان جزرا والثلاثة جزرا وان
 تعدد بالقيمة كما زعمه قيمتهم سواء افعى قولك جزول لثمة
 اجزا واحد وواحد واثان فان خرج العتق لواحد
 عتق ثم افرع لثمة الثلث او لثمة رقيق الاخران ثم
 افرع بينهما فعتق من خرج له العتق وثلث الاخر وفي قول
 يكتب اسمه كل عند في رقة فعتق من خرج اولا وثلث
 الثاني اظهرهما الاول والله اعلم والقولان في
 انجاب وقيل انجاب واذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظاهر
 مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسهم من يوم
 الاعناق ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم وان خرج
 بما ظهر عند اخر افرع ومن عتق بقرعة حكم بعثه من يوم

في قولك جزول لثمة
 في قولك جزول لثمة
 في قولك جزول لثمة

الاعناق ونحوه قيمته حديد ولا كسبه من يوم يمد عتق
 بمسبوق من اليد من يوم اتيك في ربيع الموت وحسب
 من الثلثين هو وكسبه الي قبل الثلثين لا يفرغ منه
 فلو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل ما يده فكسا احدى
 مائة افرع فان خرج العتق للثمة عتق وله المائة وان
 خرج لغيره عتق ثم افرع فان خرجت لغيره عتق لثمة وان
 خرج له عتق بعد وسبعة ربع كسبه من عتق عليه
 رقيق باعناق او كتابة وتدير واشتيلاد وقرابة وسرية
 قولاً وله ثم لعصبة ولا يرث امرأة بولا الامن عتقها
 واولاده وعتقائه فان عتق عليها ابوها ثم اعتق عبدا
 مات بعد موت الاب بلا وارث فماله للثمة والاولاد اعلى
 العصبات ومن سته روقلا ولا عليه الا لعنقه وعصبة
 ولو كان عبدا معنعه فانت بولد فولادة لمولي الام فان اعتق
 الاب اجر الي مواليه ولو مات الاب رقيقا وعتق لجد
 اجر الي مواليه فان اعتق احد والاب رقيق اجر فان اعتق

في قولك جزول لثمة
 في قولك جزول لثمة
 في قولك جزول لثمة

سواء كان من قبل أو من بعد ولما اشتراها بالإعماق وعلية قيمته
ويؤون نصيب حرقته وعتق أسيرك فإن كان الملعون مغير
عنه بصدك عنه والولادة لهما وكذا إن كان مؤسرا وظلنا
لذور والاولا فلا يعقوب ولو كان عبدا لرجل نصفه والآخر
للمنذ ولا حرسه فاعين لحران نصيبه بما عاقله
عنه صحت على مدته - ط - انما قد باختياره
ولو ورثه بغير ولد له نسو والميراث في ميراثه
ماله والملك مغسوقا وصي نصيبه لم يبر
ادامك فليس بيع اضله او فرعه عن ولا يسري لطفل
مريسة وعوه منه او وقت له وان كان كاسبا فعلى الولى
مولى وعتق ونفق عليه من كسبه ولا فان كان الصبي مغيرا
وحت عيونه وسقته في نيل مال او مؤسرا حرم ولو
مات في مرس موفد مرسه لا عوض عنه من ثلثه وقيل
من مرسه او يعوض له بجزاه فمن ثلثه ولا يرت فان
كان عليه دين فصل لا يصح السرا ولا يصح صحته ولا يعق

بن يباع بالدين او بحجابه فقد رها كهبه والباقي من الثلث
ولو وهب لعبد بغير قريب سيده فقبل وقلنا يستقل به عتق
وسري وعلى سيده قيمه باقيه اعنق في مرض موته
عبدا لا يملك غيره عتق ثلثه فان كان عليه دين شغرو
لم يعق شي منه ولو اعنق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء
عتق اقدم بقصره وكذا لو قال اعنقت لثلاثكم او لثلاثكم خذ
ولو قال اعنقت لثلاثكم افرع وقيل يعق من كل ثلثه
والقرعة ان تؤخذ ثلاث رقاغ متساوية تكتب في ثلثين
رق وفي واحدة عتق وتدرج في نادق كما سبق وتخرج
واحدة باسم اقدم فان خرج العتق عتق وراق الاخران
او الرق راق واخرجت اخرى باسم آخر ويجوز ان يكتب
اسماهم ثم تخرج رقعة على الحزبة فمن خرج اسمه عتق
ورقا وان كانوا ثلثة قيمة كل واحد مائة واخر مائتان
واحد ثلثمائة افرع بهمي راق وسهم عتق فان خرج العتق
بذى المائتين عتق وراقا اول ثلث اعنق ثلثاه اول اول عتق

سور وصد لورن فلما اشرد له اعناه وعلنه فمته
ويون تصدح فمته وعتن سورين كان معن معبر
سور صد كعنه وولادتهما وكذا ان كان موسرا وظلنا
تدور ولا لا عتقني ولو كان عبد لرجل نصفه والاخر
لمنه ولا حر سدده وعتن لحران صدت بما تقال قيمته
عتق عتقني مدقده است ان الشاهد باختياره
سور وعتق وعتق لوسر وعتق لوسر لان
سور وعتق معن وعتق اوصي بعن نصيبه لو ستر احد
و ملك فلما بيع اصد او فرعه عتق ولا يسري لطفل
مسة وعتق وعتق وعتق له وعتق كعتق لعتق
مودة وعتق وعتق عتق من كتبه وعتق كان الصبي معبرا
وحت مود وعتق في تبا مال او موسر حره ولو
مكت في مود مودة فرسة لا عوض عتق من تلبه وقيل
من مود او يعوض له بجزءه فمن تلبه ولا يرت فان
كت ان تلبه من قبل لا صح ستر ولا صح صحة ولا عتق

بالباع للدين او بحجاباته فقد رها كتهه والباقي من الثلث
ولو ذهب لعبد بعض قريبيته قبيل وقتنا يستقل به عتق
وسري وعلى سيده قيمة باقية فصل اعنق في مرض مود
عبد الا يملك غيره عتق ثلثه فان كان عليه دين يشترط
لم يعنق شي منه ولو اعنق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء
عتق احدثهم بقرعه وكذا لو قال اعنقت لثلاثكم او لثلاثكم خيرا
ولو قال اعنقت لثلاثكم كل عبد افرع وقيل يعنق من كل ثلثة
والقرعة ان يؤخذ ثلاث رقاع متساوية يكتب في ثلث
رق وفي واحدة عتق وتدبرج في سادق كما سبق وتخرج
واحدة باسم احدثهم فان خرج العتق عتق ورتق الاخران
او الرق روق واخرجت اخرى باسم اخر ويجوز ان يكتب
اسماهم ثم تخرج رقعة على الحرية فمن خرج اسمه عتق
ورقا وان كانوا ثلثة قيمة كل واحد مائة واخر مائتان
واخر ثلثمائة افرع باسمي روق وسهم عتق فان خرج العتق
لذي المائتين عتق ورتقا اول الثالوث عتق ثلثاه اول الاول عتق

المشترى ولم يستبرأ واحدهما وكذا الوطى منكوبة في البيع
فاذا ولدت باين سنة أشهر وأربع سنين من وطئها
وادعيه عرض عليه فليكن ثلثين وثلثاها خمسة فليكن
إلا أن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح وسواها
إسلاما وخيرية أم لا كما
إثما يصح من مطلق التصرف ويصح تعليقه وإضافته إلى الغير
فيعتق كله وصريحه تحريم وإعتاق وكذا أنك رقبته في
الأصح ولا يحتاج إلى نية ويحتاج إليها كائنه وهي لا يملك
لي عليك لا سلطان لا سبيل لا خدمة أنت سائبة أنت
مولاى وكذا كل صريح أو كناية للطلاق وقوله بعد أنت
جرة ولا مة أنت حر صريح ولو قال عنقك إليك أو خيرتك
ونوى تفويض العتق إليه فأعتق نفسه في المجلس عتق أو أعتقتك
على ألف أو أنت حر على الف قبيل أو قال له العبد أعتقتك على
ألف فأجابته عتق في الحال ولزمت الألف ولو قال بعثك
نفسك بالف فقال اشتريت فالمدح صحة البيع ويعتق في الحال

وعليه ألف والولا لسيد ولو قال لجاهل أعتقتك أو أعتقتك
درن حلك عتقا ولو أعتقه عتق دونها ولو قال لرجل
والحل لا خير لم يعتق أحدهما يعتق الآخر وإذا كان بينهما عتق
فأعتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه فإن كان معا
بقي الباقي لشريكه والأسرى إليه أو إلى ما أسرى به وعليه
قيمة ذلك يوم الاعتاق وتنع السراية بنفس الاعتاق وفي
قول بأد القيمة وقول إن دفعها بان أنها بالاعتاق واستيلا
أحد الشريكين المؤسر يسرى وعليه قيمة نصيب شريكه وحضته
من مهر مثل وتحري الأقوال في وقت حصول السراية فعلى الأول
والثالث لا يحق قيمة حصته من الولد ولا يسرى تدبير ولا
يمنع السراية دين مستغر أو من الأظهر ولو قال لشريكه
المؤسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبى فأنكر صدق عينه
فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب المدعى باقراره إن قلنا يسرى
بغير عتاق ولا يسرى إلى نصيب المنكر ولو قال لشريكه إن أعتقت
نصيبك فنصيبى حر بعد نصيبك فأعتق الشريك وهو مؤسر

سري ولم يستبر واحد منهما وكذا لو وطئ منكوجه في الحج
فولد من باين سنة أشهر وأربع سنين من وطئها
وإدعاء عرض عليه فإن علك بين وطئها حصته فلكاني
لا أن يكون الأول زوجاني نكاح صحيح وسواء فيما اتفقا
إسلامًا وحرة أم لا

أما صحيح من مطلق النصف ونصح بعلقه وإصافته إلى الحر
فمعه كونه وصريحه حرز وإعتاق وكذا أنك رقبته في
الصح ولا جناح إليه وجناح النكاح كاتته وهي لا يملك
في ذلك لا سلطان لا سب لا حذمة أنت سائبة أنت
مولى وكذا الكا صريح أو كاتته للنصفين وقوله بعد أنت
جزء ولا مده أنت جز صريح ولو قال عنتك لك أو خيرتك
ونوى نفوس العن لله فأعتق نفسه في مجلس عتق أو عتقتك
على أنت أو أنت خير على الفصيل أو قال له العبد أعطني على
نفسا حاة عمه في حال ولرمه الألف ولو قال عنتك
نفسك بالفعال أسرى فالمد هي صحه البيع ويعتق في الحال

وعليه ألف والولا لسيدته ولو قال لحامل أعنتك أو عتقتك
درن حملك عتقا ولو اعنته عتق دوتها ولو قال لي حمل
والحمل لا خير لم يعق أحدهما يعق الآخر وإذا نكحها عتد
فأعتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه فإن كان مغتبر
بقي الباقي لشريكه وإلا سري الله أو إلى ما أسرى به وعليه
قيمة ذلك يوم الاعتاق وتنع التراية بنفس الاعتاق وفي
قول بأد التمة وقول إن دفعها بان أنها بالاعتاق وأسبلا
أحد الشريكين المؤسر سري وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته
من مسمى مثل وتجري الأقوال في وقت حصول التراية فعلى الأول
والثاني لا يحتمل حصته من الولد ولا سري تدبير ولا
يمنع التراية دين مستغروا في الأظهر ولو قال لشريكه
المؤسر أعنتك نصيبك فعليك قيمة نصبي فأنكر صدق وعينه
فلا يعق نصيبه وتعتق نصيب المدعي بإقراره إن قلنا سري
بدرعتان ولا سري إلى نصيب المنكر ولو قال لشريكه إن عنتك
نصيبك فنصيب حر بعد نصيبك فأعتق الشريك وهو مؤسر

الذي بعثه فقال يا ايها المسلمون انما بعثتكم
تعارضوا في قولكم من استباح امرؤكم
وان كل من باعته انه استراه وورث له ثمنه فان اختلف
تاريخ حكمه لا سبق ولا تعارضوا ولو اختلفت
مكده واقامهما فان اجدت ما رخصت تعارضوا وان اختلفت
لرمة التماس وكذا ان اختلفا او اجدت في الاصح ولو
مات عن امر مسلم ونصراني فقال استكملت كل منهما مات
على ديني فان عرف انه كان نصرانيا صدق النصراني فان
اقامت نفس مطعنة فده المسلم وان قادت ان اخذ
كاهن اسده وعكسه الاخرى تعارضوا وان لم يعرف
دينه واقام كل دينه انه مات على دينه تعارضوا ولو مات
نصراني عن دينه مسلم ونصراني فقال المسلم استكملت
تعد مؤيد فالمصران بنتا فقال النصراني بل قبله صدق
المسلم من يدوان اقامت فده النصراني فلو اختلفا على التام
فلا يفرق في ضمان وقال المسلم مات الابن وسبعان وقال النصراني

في شوال صدق النصراني وتعد مرتبة للمسلم على دينه ولو مات
عن ابوين كافرين واثنين مسلمين فقال كل مرات علي ديننا صدق
الابوان باليمين وهي قولك يؤقف حتى يبين او يضطرب او لو شهدت
انه اعترق في مرضه سالما واخرى غائما وكل واحدك ماله
فان اختلف تاريخ قدر السابق فان اجدت ارفع وان اطلقت اقبل
يقرب وقيل في قولك يعق من كل نصفه المذهب
يعق من كل نصفه والله اعلم ولو شهد اخي ان الله اوجبه
يعق سالما وهو ثلثه ووارثان حائزان انه رجع عن ذلك
ووصي يعق غائما وهو ثلثه ثبت لغائمه فان كان الوارثان
فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالما ومن غاب ثلث ماله بعد
سالما شرط الفايض مسلم عدل مجرب والاصح اشراط
حسد ذكر لا عدد ولا كونه مذليا فاذا ادعى باجتهولا
عرض عليه وكذا لو اشتركا في وطئ فولدت ممتكناهما
وتنازعا بان وطئا بشبهة او مشتركة لهما او وطئ زوجته
وطئ فوطئها اخرج بشبهة او نكح فاسدا او آمنه فباعها فوطئها

الاصح

٥٥

المذبحه فقال لبيد...
تعاير صاوي في قوله اسما...
واقام كلامه بما...
بارح حدك لاسبق...
كذبا واقامها...
لرمه النمان وكذا...
مات عن ابن مسعود...
على ذلك فان عرف...
اقام ما عينه...
كلامه اسما...
ديه واقام...
صراحي عن ابن مسعود...
بعد موته...
المسلم يمينه...
لا يبرح الا في رمضان...

في شوال صدق النصراني...
عن ابون كافرين...
الابوان باليمن...
انه اعترق في مرضه...
فان اختلف تاريخ...
يقرب وقيل في قول...
يعتق من كل نصفه...
يعتق سالم وهو...
ووصي يعقوب...
فاسقين لم يثبت...
سالم شرط الفايض...
حسد ذكر لا عدد...
عرض عليه وكذا...
وتسارعا بان...
وظلق قوطيها...

الاصح

وان

٢٢

فِي ابْتِدَاءِ الْبُيُوتِ الْمَهْلِ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ وَمَنْ طَوَّبَ بِرِزَاةٍ فَأَدْعَى دَعْوَاهَا
 إِلَى سَاعِ آخِرٍ أَوْ غَلَطَ خَارِصٍ وَالزَّمَانُ الْيَمِينُ فَتَكَلَّمَ وَتَعَدَّرَهُ
 رَدُّ الْيَمِينِ فَالْأَمْرُ أَنَّهُ تَوَخَّذْ مِنْهُ وَلَوْ أَدْعَى وَلِيَّ صَبِيحٍ دَيْتَالَهُ د
 فَأَنْكَرَ وَتَكَلَّمَ لَمْ يَخْلَفِ الْوَلِيَّ وَقِيلَ يَخْلَفُ وَقِيلَ إِنْ أَدْعَى مَبَاشَرَةً
 سَبَبَهُ خَلْفَ ^{عَلَى} أَدْعَايِنَا فِي يَدَيْكَ وَأَقَامَ كُلُّ مَنْهَا بَيْتَةً
 سَقَطْنَا وَفِي قَوْلِ تَسْعَلَانِ فِي قَوْلِ تَقَسَّمَ وَقَوْلِ تَضَرَّعَ وَقَوْلِ
 تَوَقَّفَ حَتَّى يَسِينُ أَوْ تَضَطَّلَ لِحَاوَلُو كَانَتْ فِي يَدَيْهَا وَأَقَامَا بَيْنَيْنِ
 بَعِيَّتَ كَمَا كَانَتْ وَلَوْ كَانَتْ يَدِيهِ فَأَقَامَ غَيْرَهُ بِهَا بَيْتَةً وَهُوَ بَيْتُهُ
 قَدَّمَ صَاحِبَ الْيَدِ وَلَا تَسْمَعُ بَيْتَتَهُ إِلَّا بَعْدَ بَيْتَةِ الْمُدْعَى وَلَوْ
 أُرِيَتْ يَدُهُ بَيْتَتَهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيْتَهُ بِمَلِكِهِ مُسْتَبَدًّا إِلَى مَا
 قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ وَأَعْتَدَرَ بِغَيْبَتِهِ شُهُودَهُ سَمِعَتْ وَقَدِمَتْ
 وَقِيلَ لَا وَلَوْ قَالَ الْخَارِجُ هُوَ يَمْلِكُ اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ فَقَالَ بَلْ يَمْلِكُ
 وَأَقَامَ بَيْنَيْنِ قَدَّمَ الْخَارِجُ وَمَنْ أَدْعَى لغيره بشيءٍ ثُمَّ أَدْعَاهُ لَمْ
 تَسْمَعْ إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ انْتِقَالَ وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ مَالٌ بَيْتَتَهُ شَمْرُ
 أَدْعَاهُ لَمْ يَشْتَرِ طَرِيقَ الْإِنْتِقَالِ فِي الْأَمْرِ وَالْمَذْهَبُ أَنْ زِيَادَةَ

في قوله
 سببه خلف

عَدَّ دَشْوُودٍ أَحَدَهُمَا لَا تَرْجُحُ وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا رَجُلَانِ
 وَبِالْآخِرِ رَجُلٌ وَأَمْرَانِ فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا شَاهِدٌ وَمِنْ رَجْحِ
 الشَّاهِدَانِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ شَهِدَتْ لِأَحَدِهِمَا مَلَكَ مِنْ سِنِّهِ وَالْآخِرُ
 مِنْ أَكْثَرِ فَالْأَظْهَرُ تَرْجُحُ الْأَكْثَرِ وَلِصَاحِبِهَا الْأَجْرَةُ وَالزِّيَادَةُ
 وَالْحَادِثَةُ تَوْمِيدٌ وَلَوْ أَطْلَقَتْ بَيْنَهُ وَأَخْتِ بَيْنَهُ فَالْمَذْهَبُ
 أَنَّهُمَا سَوَاءٌ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ مَتَأَخِرَةِ النَّارِخِ يَدٌ قَدِمَ
 وَأَنَّهَا لَوْ شَهِدَتْ بِمَلِكِهِ أَمْرٌ لَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْحَالِ لَمْ تَسْمَعْ بِخَيْرٍ
 يَقُولُوا وَلَمْ يَرْكَبْ مَلِكُهُ أَوْ لَا نَعْلَمُ مَزِيْلًا لَهُ وَتَجْوَرُ الشَّهَادَةُ
 بِمَلِكِهِ إِلَّا أَنْ اسْتَضْحَى مَا لَمَّا سَبَقَ مِنْ أَرْثٍ وَشَرًّا وَغَيْرِهَا وَلَوْ
 شَهِدَتْ بِإِقْرَارِهِ أَمْسَرَ بِالْمَلِكِ لَهُ أَسْتَدِيرَ وَلَوْ أَقَامَهَا بِمَلِكِ
 دَائِمَةً أَوْ شَجَرَهُ لَمْ يَسْتَحِقْ مَمْرَهُ مَوْجُودَةً وَلَا وَلَدًا مُنْفَصِلًا
 وَيَسْتَحِقُّ حَمْلًا فِي الْأَمْرِ وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَأَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ
 رَجَعَ عَلَى بَائِعِهِ بِالْمَنْ وَقِيلَ إِلَّا إِذَا ادَّعَى مَلِكٌ سَابِقًا عَلَى
 الشَّرِّ وَلَوْ ادَّعَى مَلِكًا مُطْلَقًا فَشَهِدَ وَالْمَذْهَبُ سَبَبُهُ لَمْ يَضُرَّ
 وَإِنْ ذَكَرَ سَبَبًا وَهُمْ سَبَبًا آخَرَ ضَرَّ قَالَ أَجْرَتُكَ

في أيديهما أو يمسكها في أيديهما من حيث يركبها فادعي ردها
في ساع أخوا أو علقها رص والزمان المرفق فكما وعدده
وذا اليد والامح انما يؤخذ منه ولو ادعي وفي صبي دنياه
فانك ونكاح لم يجلد الوك وفي حلف وقدر ادعي مباشرة
سبه حلف ادعنا في يدك واهاه كالمهاتمة
سقطنا وفي قول استعمال في قول نعم وقول نفع وقول
توف حن سب او غطحا ولو كانت في يدها واقامتا بينين
بعت كما كانت ولو كانت من فاقام عشرة بخاتبة وهو بينة
قدم صاحب اليد ولا سمع بينة الا بعد بينة المدعي ولو
اركت يد بينته ثم اقامتته بملكه مسند اليها
قبل ازاله يده واعذر بعينه بعوده معن وقد مت
وقبل اوله قال خارج هو ملكي اشريته منك فقال بل ملكي
واقامتته قدم خارج ومن اول لغره لسي ثم ادعاه لم
تسمع الا ان يدكر ايقالا ومن اجد منه مال بينته شمر
ادعاه لم يشترط ذكر الايقال في الامح والمذهب ان زيادة

في يد

عد شهود احدهما لا ترجح وكذا لو كان لاجدهما رجلان
والاخر رجل وامرأتان فان كان للاخر شاهد وعين ترجح
الشاهدان في الاظهر ولو شهدت لاجدهما ملك من سنة والاخر
من اكثر فالظاهر ترجح الاكثر ولصاحبها الاجرة والزيادة
والجادة تومئيد ولو اطلقت بينة وارخت بينة فالمذهب
انهما سوا وانه لو كان لصاحب متأخرة الخارج يد قدم
وانها لو شهدت بملكه امر ولم تتعرض للحال لم تسمع حتى
يقولوا ولم يترك ملكه او لانعلم مزيلا له ونحو الشهادة
بملكه الان استصحابا لما سبق من ارض وشرا وغيرها ولو
شهدت باقراره امس بالملك له استديم ولو اقامها بملك
دائمه او شجرة لم يستحق ثمره موجوده ولا ولد انفصلا
ولستحق حلا في الامح ولو اشترى شيئا فاجد منه حجة مطلقه
رجع على بائعه باليمن وقيل لا الا اذا ادعي ملك سابق على
الشر ولو ادعي ملكا مطلقا فشهد والدمع سبه لم يضر
وان ذكر سببا وهم سببا اخر ضرر قال اخرتك

معه وان كذبت في يد لغيره وسلم سلم الى المدعي وفيل
 حطه جاكم نضوور مالك وان اقره لعائيا لا ينج
 انصرف لخصومه عنه وبوقف لا منرجي تقدم الغائب
 فان كان للمدعي منه قضى بها وهو مضا على غائب فحلف
 معها وقبل على جاسر وما قبل فرار من عنده كعقوبه
 انه دعوى عليه وعليه اجواب وما لا كار من على السيد
 نعمت من مدع ومدعي عليه فيما لم يمال ولا يقصده
 مال وفي مال مبلغ نصاب يكاد وسبوتان الغليظ في القابل
 ونجاست في بعلد وكذا ابعاعه ان كان اثباتا وان
 كان نعتا فعلى العلم ولو ادعى دينا لموزنه فقال
 انراي حلف على العلم بالبراه ولو قال حتى عبدك على بما
 نوح كذا او لا حتى جانده على كنت ولو قال جنت
 منسك حلف على كنت فصعا والله اعلم ونجور كنت نطن موكد
 عند حظه او حط اسند ونعبر منه القاضي المستحلف
 ولو وزي وناه اجلا منها او اسندى حيث لا يسمع القاضي

لم يدفع اشر اليمين العاجزة ومن توجهت عليه يمين لو اقر
 بمطلوبها لزمه فانكر حلف ولا يحلف قاض على تركه الظلم
 في حكمه ولا شاهد انه لم يكذب ولو قال مدعي عليه انا
 صبي لم يحلف ووقف حتى يبلغ واليمين يقيد قطع الخصومة
 في الحال لاسراة فلو حلفه ثم اقام بينة حكم بها ولو قال
 المدعي عليه قد حلفني مرة فلحلف انه لم يحلفني مكر في الاج
 واذا انكل حلف المدعي وقضى له ولا ينكوله والنكول ان يقول
 انا ناكل او يقول له القاضي اخلف فيقول لا اخلف فان سكت
 حكم القاضي ينكوله وقوله للمدعي اخلف حكم ينكوله واليمين
 المرذودة في قول كينته وفي الاظهر كقرار المدعي عليه فلو
 اقام المدعي عليه بينة يادار او ابراه لم تسمع فان لم يحلف
 المدعي ولم يتعلل بشي سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة
 الخصم وان تعلل باقامة بينة او مراجعة حسابات مهمل
 ثلاثة ايام وقيل ابدان ان استمهل المدعي عليه حين
 استحلف لينظر حساباته لم يمهل وقيل ثلاثة ولو استمهل

واليمين العاجزة واليمين العاجزة
 واليمين العاجزة واليمين العاجزة

يقضي

معه وان كدته برك في يد المعر وويل للمدعي وويل
جمظه جاكم لظهور مالك وان اقره لغايب فالامح
انصراف الخصومة عنه وبوقف الامر حتى تقدم الغائب
فان كان المدعي منه فضي بها وهو ضا على غايب فحلف
معهما وقل على جاسر وما قيل فرارته عبديه كعقوبه
فالمدعى عليه وعليه احواب ومالا كما ترى على السيد صل
تغلبت من مدع ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به
مال وفي مال يبلغ نصاب زكاه وسبوسان التغليظ في الغالب
ويحلف على البت في فعله وكذا افعال غيره ان كان اثباتا وان
كان نفيًا فعلى من العلم ولو ادعى دينًا لمؤثره فقال
انراي حلف على العلم بالبراه ولو قال حتى عندك على بما
نوح كذا افاضح بلفظ على البت ولو قال جنت
بمسك حلف على البت فصاعدا والله اعلم ويجوز البت بظن مؤكد
بحمد حظه او حظه انه وتعتبر منه القاضي المستحلف
فلو وري وناول حلا فيها او اسدى حيث لا يسمع القاضي

لم يدفع اشر اليمين الفاجدة ومن توجهت عليه يمين لو اقر
بمطلوبها لزمه فانكر حلف ولا حلف قاض على تركه الظلم
في حكمه ولا شاهد انه لم يكذب ولو قال مدعي عليه انا
صبي لم يحلف ووقف حتى يبلغ واليمين بتقييد قطع الخصومة
في الحال لاسراة فلو حلفه ثم اقام بينة حكم بها ولو قال
المدعي عليه قد حلفني مرة فلحلف انه لم يحلفني مكر في اليمين
واذا نكل حلف المدعي وقضى له ولا ينكوله والنكول ان يقول
انا انا كل او يقول له القاضي اخلف فيقول لا اخلف فان حكمت
حكم القاضي بنكوله وقوله للمدعي اخلف حكم بنكوله واليمين
المردودة في قول بينة وفي الاظهر كقرار المدعي عليه فلو
اقام المدعي عليه بينة باذارة او ابراء لم تسمع فان لم يحلف
المدعي ولم يتعلل بشي سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة
الحكم وان تعلل باقامة بينة او مراجعة حسابات منهل
ثلاثة ايام وقيل ابدا وان استعمل المدعي عليه جين
انحلف لينظر حسابه لم يمهل وقيل ثلاثة ولو استعمل

واليمين الفاجدة
واليمين الفاجدة
واليمين الفاجدة

يتقضي

وفي مسؤومته وجب ذكر القيمة أو نكاحاً لم يكن الإطلاق في الأجر
ليقول بغيرها بولي مؤتمده وشاهدي عدل ورضاها إن
كان يشترط فإن كانت أمة فالأصح وجوب ذكر العجز
عن طول وخون عت أو عقد أمالنا كبح وبتة كفي الإطلاق
في الأصح ومن قامت عليه بينة ليس له تخلف المدعي فإن ادعى
أداً أو إنراً أو شراً عن أو مبتها وإقباضها خلفه على يده
وكذا لو ادعى عليه بنفسه شاهديه أو كذب في الأصح وإذا
استعمل يباي بدافع أمهل ثلاثة أيام ولو ادعى رقب بالغ
فقال أنا جتر فالقول قوله أو رقب صغير ليس في يده لم
يقبل الأبيته أو في يده حكم له به إن لم يعرف أستاذاً
إلى الألقاط فلو أنكر الصغير وهو ميمز فانكاره لغو
وقيل كالج ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الأصح فصل أمر
المدعي عليه على الشكوت عن جواب الدعوى جعل كسجد
ناكل فإن ادعى عشرة فقال لا نلزمي العشرة لم يكن لا
بعضها وكذا يخلف فإن حلف على نفي العشرة وأقصر عليه فأكل

وإذا
كان
بغضه

يخلف المدعي على استحقاق دون عشرة مجزرة ويأخذة وإذا
ادعى ما لا مضافاً إلى سبب كقرضك كالكاه في الجواب
لا تستحق على شيئاً أو شفعة ككاه لا تستحق على شيئاً أو لا تستحق
تسلم الشقص ويخلف على حسب جوابه هذا فإن أجاب بنفي السبب
المدكور حلف وقيل له حلف بالنفي المطلق ولو كان بيده د
مرهون أو مكري وأدعاه مالكه ككاه لا يلزمي تسليمه فلو
اعترف بالملك وأدعى الرهن والإجارة فالصحيح أنه لا يقبل
الإبيته فإن عجز عنها وخاف أولاً إن اعترف بالملك
جحدته الرهن والإجارة فحيلته أن يقول إن ادعت بك
مطلقاً فلا يلزمي تسليم وإن ادعت مرهوناً فاذكرة لأجب
وإذا ادعى عليه عيناً فقال هي ليس لي أو هي لرجل لا أعرفه
أو لأبني الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا فالأصح أنه
لا تنصرف الخصومة ولا ينزع منه بل يخلفه المدعي أنه
لا يلزمه التسليم إن لم يكن بينه وإن اقتربه لمعتر حاضر
بمكر خاصته ويخلفه سراً فإن صدقه صارت الخصومة

يخلف

وفي سؤمته وحيد ذكر القيمة أو نكاحاً لم يكف الإطلاع على الأجر
ليقول بجهتها بولي مؤتمده وشاهد عدل ورضاقا إن
كان بشرط فإن كانت أمه فالأصح وجوب ذكر العجز
عن طول وخوف عيب أو عقد أماناً كسج وهبه كفي الإطلاع
في الأصح ومن قامت عليه بينة ليس له تخلف المدعي فإن ادعى
أدأ أو إنراً أو سراً عتق أو هبتها وإيقاضها خلفه على يقينه
وكذا لو ادعى عليه بغير شاهد أو كذبه في الأصح وإذا اد
اسمه لئلا يدافع أمهل ثلاثة أيام ولو ادعى روق بالغ
فقال أنا جرت فالقول قوله أو روق صغير ليس في يده لم
يقبل إلا بينته أو في يده حكم له به إن لم تعرف أسناداً
إلى الألفاظ فلو أنكروا الصغرة وهو ممتزج فانكاره لغو
ومضايك لا يصح ولا سمع دعوى من مؤجل في الأصح أصر
المدعي عليه على الشكوت عن جواب الدعوى جعل كمنكر
تأكل فإن ادعى عشرة فقال لا لم يني العشرة لم يكف ولا
بعضها وكذا تخلف فإن جلف على نفي العشرة وأقصر عليه فأكل

وإن
بعضها
فأكل

تخلف المدعي على استحقاقه ون عشرين بحزره ويأخذة وإذا
ادعى ما لا مضافاً إلى سبب كقرضك كالكاه في الجواب
لا يستحق على شيئاً أو شفعة ككاه لا يستحق على شيئاً أو لا يستحق
تسلم الشقص وتخلف على حسب جوابه هذا فإن أجاب بنفي السبب
المذكور حلف ^{عليه} وقيل له جلف بالنفي المطلق ولو كان بيده
مرهون أو مكري وأدعاه مالكه ككاه لا يلزم تسليمه فلو
اعترف بالملك وأدعى الرهن والإجارة فالصحيح أنه لا يقبل
الإبينة فإن عجز عنها وخاف أولاً إن اعترف بالملك
بجدة الرهن وإجارة فحذته أن يقول إن ادعت ملكاً
مطلقاً فلا يلزمي تسليم وإن ادعت مرهوناً فاذكرة لأجبت
وإذا ادعى عليه عتقاً فقال هي ليس لي أو هي لرجل لا أعرفه
أو لأبي الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا فالأصح أنه
لا تنصرف الخصومة ولا ينزع منه بل تخلفه المدعي أنه
لا يلزمه التسليم إن لم يكن بينته وإن أفتره لمعترج حاضر
بمكر محاصمته وتخليفه سيرا فإن صدقه صارب الخصومة

بمكر

أَوْ وَتَ وَجَدَهُ فَعَلَيْهِ بِصَاضٍ أَوْ دَبَّهِ أَوْ مَعَ الشُّهُودِ فَكَذَلِكَ
وَمَلَّ يَمِيْنُهُ وَغَيْرَ سَرَكَ وَبِالسِّنْدِ الْبَطْنِ وَبِالْبَيْنِ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ لَبَانٍ
وَمِنْ النَّاصِيَةِ فَرَجَعَادَا مِ الْبِرَاءِ وَعَلَيْهِ مَقْرَبٌ وَبِي فَوَل
بَعْضُهُ إِنْ كَانَ مِلَّ وَطَنِي وَلَوْ سَهْدَ الْبَطْنِ وَفَرَّقَ فَرَجَعَا ضَا
بَعْنَهُ أَنْ كَانَ مِمَّا رِضَاعٍ فَلَا عَرْمَ وَلَوْ رَجَعَ سَبُودَ مَا لَمْ
عَرْمُوا فِي الْبَطْنِ وَمَنْ رَجَعُوا كَلِمَةً وَرَجَعَ عَلَيْهِ الْعَرْمُ أَوْ بَعْضُهُمْ
وَبِي بِصَابٍ فَلَا عَرْمَ وَمِلَّ بَعْرَمَ فَسَطَهُ وَإِنْ نَقَضَ النَّصَابَ
وَلَمْ يَرِدِ الشُّهُودُ عَلَيْهِ فَسَيْطُ وَإِنْ زَادَ فَسَيْطُ مِنَ النَّصَابِ
وَمِلَّ مِنْ عَدَدِهِ إِنْ سَهَدَ رَجُلًا وَأَسْرَأْنَا فَعَلَيْهِ بَعْضُهُمَا
نَقَضَ أَوْ أَرَبَعَ فِي رِضَاعٍ فَعَلَيْهِ ثَلَاثٌ وَهِيَ ثَلَاثَانِ فَإِنْ رَجَعَ
هُوَ أَوْ ثَلَاثَانِ فَلَا عَرْمَ فِي لَاحِظِهِ وَإِنْ سَهَدَهُ وَارْتَبَعَ بِمَا لَمْ
فَسَلَّ رِضَاعٍ وَلا لَاحِظِهِ هُوَ بَعْضُهُمْ نَقَضَ سَوَاءً رَجَعَ مَعَهُ
أَوْ وَجَدَهُمْ وَإِنْ رَجَعَ سَنَانٌ فَالَاحِظُ لَاعْرَمَ وَأَنْ سَهَدُوا
أَحْسَانَ أَوْ بَعْضَهُ مَعَ سَبُودٍ عَلَيْهِ طَلِيقٌ وَعَيْنٌ لَا يَغْرَمُونَ
تَسْرَطُ الدَّعْوَى

عِنْدَ قَاضٍ فِي عَقُوبَةٍ كَقِصَاصٍ وَقَذْفٍ وَإِنْ اسْتَجَبَ عَيْنَانَهُ أَخَذَهَا
إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً وَإِلَّا وَجِبَ الرَّفْعُ إِلَى قَاضٍ أَوْ دَيْنًا عَلَى غَيْرِ مُتَّبِعٍ
مِنَ الْأَدِاطِ الْبَتَّةِ وَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ أَوْ عَلَى سَبْكِ وَلَا يَتَنَّهُ أَخْذُ
جَنْجَقِهِ مِنْ مَالِهِ وَكَذَا غَيْرِ حَنْبِهِ إِنْ فَقَدَهُ عَلَى الْمَذْمُومِ أَوْ عَلَى
مُعْتَرٍ مُتَّبِعٍ أَوْ مُنْكَرٍ وَلَهُ يَتَنَّهُ فَكَذَلِكَ وَقِيلَ يَجِبُ الرَّفْعُ إِلَى قَاضٍ
وَإِذَا جَازَ الْأَخْذَ فَلَهُ كَسْرُ بَابٍ وَتَقْبُ جَدَارٍ لَا يَصِلُ الْمَالُ إِلَّا
بِهِ ثُمَّ الْمَاخُودُ مِنْ حَنْبِهِ يَمْلِكُهُ وَمَنْ غَبِرَ بِبَيْعِهِ وَقِيلَ
يَجِبُ رَفْعُهُ إِلَى قَاضٍ بِبَيْعِهِ وَالْمَاخُودُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي الْبَيْعِ
فِيضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ قَبْلَ تَمْلُكِهِ وَبَيْعِهِ وَلَا يَأْخُذُ قَوْماً حَقَّهُ إِنْ
أَمْكَنَ الْأَقْبَصَارُ وَلَهُ أَخْذُ مَا لِعَدِيمٍ غَيْرِيهِ وَالْأَطْهَرُ أَنَّ الْمَدْعِيَّ
مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ مِنْ يُوَافِقُهُ فَإِذَا أَسْلَمَ
رَوْجَانٌ قَبْلَ وَطْنِي فَقَالَ اسْمُنَا مَعًا فَالْتَكَا حُجَّ بَاقٍ وَقَالَتْ
مُرْتَبًا فَهُوَ مَدْعٍ وَمَنْ أَدْعَى فَقَدْ اشْتَرَطَ بَيَانَ جَنْبٍ وَنَوْحٍ وَقَدْ
وَصِحَّةٌ وَتَكْسِيرٍ إِنْ اخْتَلَفَتْ بِمَا قِيمَةٌ أَوْ عَيْنًا تَنْصِبُ كَيْفِيَّةً إِنْ
وَصَفَهَا بِصَفَةِ السَّلْمِ وَقِيلَ يَجِبُ مَعَهَا ذِكْرُ الْقِيمَةِ فَإِنْ تَلَفَتْ

أَوْ وَكَيْ وَخَدَه فَعَلَيْهِ فَصَاحُكَ دِيَّةٌ أَوْ مَعَ الشُّهُودِ فَكَذَلِكَ
وَقِيلَ هُوَ وَهَرَسْرَكَ وَلَوْ شَهِدَ ابْطِلَاقٌ بَيْنَ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ لَمَانَ
وَفَرَّقَ الْفَاضِي فَرَجَعَادَ أَمَ الْفِرَاقِ وَعَلَيْهِمْ مَهْرٌ مِثْلُ وَفِي قَوْلِ
بِضْفَةٍ إِنْ كَانَ قَبْلَ وَطِيٍّ وَلَوْ شَهِدَ ابْطِلَاقٌ وَفَرَّقَ فَرَجَاعًا
بَيْتَهُ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ فَلَا عَرْمَ وَلَوْ رَجَعَ شَهْوَدَ مَا لَمْ
عَرِمُوا فِي الْأَطْهَرِ وَمَنْ رَجَعُوا الْكَلِمَةَ وَرَجَّحَ عَلَيْهِمُ الْعَرْمَ أَوْ بَعْضَهُمْ
وَبَعِيَ بِصَابٍ فَلَا عَرْمَ وَقَبْلَ بَعْرِ مَسْطَهَ وَإِنْ نَقَضَ النَّصَابُ
وَلَمْ يَرِدِ الشُّهُودُ عَلَيْهِ فَسَيْطٌ وَإِنْ زَادَ قَسْطُ مِنَ النَّصَابِ
وَقَبْلَ مِنَ الْعَدَدِ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَانِ فَعَلَيْهِ بَيْضَةٌ وَهِيَ
بَيْضَةٌ أَوْ أَرْبَعٌ فِي رَضَاعٍ فَعَلَيْهِ ثَلَاثٌ وَهِيَ ثَلَاثَانِ فَإِنْ رَجَعَ
هُوَ أَوْ ثَلَاثَانِ فَلَا عَرْمَ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ شَهِدَهُ وَارْتَبَعَ بِمَا لَمْ
فَقِيلَ رَضَاعٌ وَالْأَصَحُّ هُوَ بَيْضَةٌ مِمَّنْ بَيْضَتْ سَوَاءً رَجَعَتْ مَعَهُ
أَوْ وَجَدَتْهُ وَإِنْ رَجَعَ بَيْنَانِ فَالْأَصَحُّ لَا عَرْمَ وَأَنْ شَهِدَ
إِحْسَانٌ أَوْ بَيْضَةٌ مَعَ سَبْوٍ بَعْلِهِ طَلِاقٌ وَعَتْوٌ لَا يَغْرَمُونَ
تَشْرُطُ الدَّعْوَى

عِنْدَ قَاضِي عَقُوبَةٍ كَيْفَ صَامٍ وَقَذْفٍ وَإِنْ اسْتَحَقَّ عَيْنَانَهُ أَخَذَهَا
إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً وَإِلَّا وَجِبَ الرَّفْعُ إِلَى قَاضِي أَوْ دِيْنَانِي مِمَّنْ مُمْتَنِعٍ
مِنَ الْأَدْرِاطَالِمَةِ وَلَا يَجِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ أَوْ عَلَى تَنْكِرٍ وَلَا يَتَنَبَّهُ أَخْذُ
جَنْجَقَةٍ مِنْ مَالِهِ وَكَذَا غَيْرِ حَنْبِيهِ إِنْ قَدَّ عَلَى اللَّزْمِ أَنْ يَتَنَبَّهُ
مِمَّنْ مُمْتَنِعٍ أَوْ تَنْكِرٍ وَلَهُ بَيْتُهُ فَكَذَلِكَ وَقَبْلَ رَجْعِ الرَّفْعِ إِلَى قَاضِي
وَإِذَا جَازَ الْأَخْذَ فَلَهُ كَسْرٌ بِأَبٍ وَتَقَبُّ جَدَارٍ لَا يَصِلُ الْمَالُ إِلَّا
بِهِ ثُمَّ الْمَأْخُودُ مِنْ حَنْبِيهِ يَمْلِكُهُ وَمَنْ غَبِرَ بَيْعُهُ وَقَبْلَ
يَجِبُ رَفْعُهُ إِلَى قَاضِي بَيْعُهُ وَالْمَأْخُودُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي الْأَجْحِ
فَيَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ قَبْلَ تَمْلُكِهِ وَيَبْعُدُ وَلَا يَأْخُذُ قَوْلُ حَقِّهِ إِنْ
أَمَكَّنَ الْاِفْتِصَارُ وَلَهُ أَخْذُ مَا رَغِبَ بِهِ غَيْرِيَّةً وَالْأَطْهَرُ أَنْ يَدْعِيَ
مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ يَوْاقِقِهِ فَإِذَا أَسْلَمَ
رَوْجَانِ قَبْلَ وَطِيٍّ فَقَالَ اسْلَمْنَا مَعًا فَالْتَكَا حُجُوبًا وَقَالَتْ
مُرْتَبَا فَهُوَ مُدْعَى وَمَنْ أَدْعَى تَقَدَّ الشَّرْطُ بَيَانِ جَنْبٍ وَنَوْعٍ وَقَدَّرَ
وَصِحَّةً وَتَكْسِيرًا إِنْ اخْتَلَفَتْ بِهَا قِيمَةٌ أَوْ عَيْتَانِ نَضِيطَ كَحَيَوَانٍ
وَصَفَهَا بِصِفَةِ السَّلْمِ وَقَبْلَ جَبِّ مَعَهَا ذِكْرُ الْقِيمَةِ فَإِنْ تَلَفَتْ

أَلَا فُلُو أَدَى وَاحِدٍ وَأَمْنَعِ الْآخَرُونَ وَقَالَ أَجْلِبُ مَعَهُ عَمِي
وَإِنْ كَانَ سُهْوًا فَالْأَدَى أَفْضَلُ كِفَايَةً فَلَوْ طَلَبْتَ مِنْ أَثْنَيْنِ لَزِمَتْهَا
فِي الْأَجْمَعِ وَإِنْ لَمْ يَكُرْ إِلَّا وَاحِدٌ لَزِمَهُ إِنْ كَانَ فِيمَا يَنْبَغُ بِشَاهِدٍ
وَعَمِي وَالْأَفْلَا وَقِيلَ لَا يَلْزِمُ الْأَدَى إِلَّا مَنْ تَحْمَلُ قَصْدًا لَا انْتِفَا
وَلَوْ جُوبِ الْأَدَى إِشْرَوطٌ أَنْ يُدْعَى مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوِيِّ وَقِيلَ
دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا فَإِنْ دُعِيَ دُونَ تَجْمَعِ عَلَيْهِ
قَبْلَ أَنْ يَحْلِفَ فِيهِ لَمْ يَحِبَّ وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعْدُورًا مَرْمُوزًا وَخَوْ
فَإِنْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ بَعَثَ نَقَاضِي مَنْ يَسْمَعُهَا فَصَلَّ
تَعَبَّلَ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عَقُوبَةٍ وَفِي عَقُوبَةٍ لِأَدَى
عَلَى الْمَدَّهِ وَجَمَلًا بَانَ يَسْتَرْعِيهِ فَيَقُولُ أَنَا شَاهِدٌ كَذَا أَوْ أَشْهَدُ
أَوْ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَوْ يَسْمَعُهُ لِشَهِدٍ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ يَقُولُ
أَشْهَدُ أَنْ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ الْقَاعِزُ مَنْ مَسَّحَ أَوْ غَيْرَهُ وَفِي هَذَا
وَجَدَ وَلَا يَكْفِي سَمَاعُ قَوْلِهِ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا أَوْ أَشْهَدُ كَذَا
أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ كَذَا أَوْ لِيَتَّيْنِ الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَى إِجْمَعُ النَّجْلُ
فَإِنْ لَمْ يَتَّيْنِ وَوَقَّي الْقَاضِي بَعْلَهُ فَلَا يَأْسُ وَلَا يَصِحُّ النَّجْلُ عَلَى شَهَادَةِ

مَرَدٍّ وَدِ الشَّهَادَةِ وَلَا يَحْتَمِلُ الشَّهَادَةَ فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ
أَوْ مَرَضَ لَمْ يَمْنَعِ شَهَادَةَ الْفَرْعِ وَإِنْ جَدَّتْ رَدَّةٌ أَوْ فُسِقَ أَوْ عَدَى
سَعَتْ وَجَبُونَهُ كَمُونِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ تَحْمَلُ فَرْعٌ فَاسُوا أَوْ عَبْدُ
فَأَدَى وَهُوَ كَامِلٌ قَبْلَتْ وَيَكْفِي شَهَادَةُ أَثْنَيْنِ عَلَى الشَّاهِدِينَ وَفِي
قَوْلِ يَشْتَرِطُ لِكُلِّ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَشْهَانِ وَشَرَطَ قَبُولُهَا تَعَدُّرُ
أَوْ تَعَسَّرَ الْأَصْلُ مَمُوتٍ أَوْ عَمَى أَوْ مَرَضَ يَشُو حُضُورَهُ أَوْ عَمِي
لِمَسَافَةِ عَدْوِيِّ وَقِيلَ قَصْرٌ وَأَنْ يُسَمَّى الْأَصُولُ وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ
يُرَكِّبَهُمُ الْفَرْعُ فَإِنْ زَكَّ هُمْ قَبْلَ وَلَوْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ
عَدْلَيْنِ أَوْ عَدُولٍ وَلَمْ يُسَمَّوْهُمُ لَمْ يَجْزِ رَجْعًا عَلَى الشَّهَادَةِ
قَبْلَ الْحُكْمِ أَسْتَمَعَ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ اسْتِيفَاءِ مَا لِي اسْتَوْفِي أَوْ عَقُوبَتِهِ
فَلَا أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْقُضْ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَوْفِي قِصَاصًا أَوْ قَتَلَ رَدَّةً
أَوْ رَجِمَ زَنًا أَوْ جَلَدَهُ وَمَاتَ وَقَالُوا اتَّعَدْنَا فَعَلَيْهِمْ قِصَاصُ
أَوْ دِيَّةٌ مَغْلُظَةٌ وَعَلَى الْقَاضِي قِصَاصٌ إِنْ قَالَ تَعَدَّتْ وَإِنْ رَجَعَ
هُوَ وَهُمْ فَعَلَى الْجَمِيعِ قِصَاصٌ إِنْ قَالَوا اتَّعَدْنَا فَإِنْ قَالَوا الْخَطَاْنَا
فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِيَّةٍ وَعَلَيْهِمْ نِصْفٌ وَلَوْ رَجَعَ مُزَكًّا قَالَ لِأَخِي أَنَّهُ يَضْمِنُ

وَجَرَّتْهُ فِي الْأَطْهَرِ وَلَوْ كَانَ سَيِّدِهِ غَلَامٌ فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ
لِي وَأَعْتَقْتَهُ وَحَلَفَ مَعَ شَاهِدٍ فَاَلْمَذْهَبُ أَنْتَرَاعَهُ وَبَصِيرَتَهُ
حُجْرًا أَوْ لَوَادَعَتْ وَرَثَةً مَالًا لَمْ يَزَلْ يَحْمِلُ وَأَقَامُوا شَاهِدًا
حَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ أَخَذَ نَصِيْبَهُ وَلَا يَشَارِكُ فِيهِ وَيَبْطُلُ
حَقُّ مَنْ لَمْ يَحْلِفْ بِتَكْوِيلِهِ إِنْ حَضَرَ وَهُوَ كَامِلٌ فَإِنْ كَانَ غَائِبًا
أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَقْبَضُ نَصِيْبَهُ فَإِذَا زَالَ
عَذْرَةٌ حَلَفَ وَأَخَذَ بَعْدَ إِعَادَةِ شَهَادَةٍ وَلَا يَحْمِلُ شَهَادَةَ
عَلَى فَعْلٍ كَرْنَا وَغَضِبَ وَإِثْلَافٍ وَوَلَادَةٌ إِلَّا بِالْإِبْصَارِ وَتَقْبَلُ
مِنْ أُمَّتِهِ وَالْأَقْوَالُ كَعَقْدٍ يَشْتَرُطُ سَمْعَهَا وَإِبْصَارُ قَائِلِهَا وَآ
يُقْبَلُ أَعْمَى إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ فِي أذنيه فَيَتَعَلَّقُ بِهِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَ
قَاضِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ حَلَّهَا بِصِيرَتِهِ عَمِي شَهِدَ إِنْ كَانَ
الْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ مَعْرُوفٌ فِي الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ
مَخْضٍ أَوْ رَأَى فَعَلَهُ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنَهُ وَأَسْمَهُ وَنَسَبَهُ شَهِدَ عَلَيْهِ
بِحُضُورِهِ إِشَارَةً وَعِنْدَ غَيْبَتِهِ وَمَوْتِهِ بِأَسْمِهِ وَنَسَبِهِ فَإِنْ
جَبَلَهَا لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَغَيْبَتِهِ وَلَا يَصِحُّ حَمْلُ شَهَادَتِهِ عَلَى

بَابُ الْإِشَارَةِ

نَسَبَتِهِ أَعْمَادًا أَعْلَى صَوْتِهَا فَإِنْ عَرَفَهَا بَعَثَتْهَا أَوْ بِأَسْمِهَا وَنَسَبِ
حَازَ وَيَشْهَدُ عِنْدَ الْمَدَامِ بِمَا يَعْلَمُ وَلَا يَحْمِلُ التَّحْلِيلَ عَلَيْهَا بِتَعْرِيفِ
عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ عَلَى الْأَشْهُرِ وَالْعَمَلِ عَلَى خِلَافِهِ وَلَوْ قَامَتْ بَيْنَهُ
عَلَى عَيْنِهِ بِحَقِّ فُطْبِ الْمُدْمِيِّ الشَّجِيلِ تَحْلِيلَ الْقَاضِي بِالْجَلِيَّةِ وَلَا
الْإِنِّمِ وَالنَّسَبِ مَا لَمْ يَثْبُتْ أَوْلَهُ الشَّاهِدَةُ بِالنَّسَبِ عَلَى نَسَبِ
مِنْ أَبِي وَقِيلَةَ وَكَذَا أَمْرٌ فِي الْأَصْحِ وَمَوْتٌ عَلَى الْمَذْهَبِ لَا عَشْرَ وَوَلَدٌ
وَوَقْفٌ وَبِنِكَاحٍ وَمِلْكٌ فِي الْأَصْحِ وَالْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحْتَقِينَ
وَالْأَكْثَرُ فِي الْجَمِيعِ الْجَوَازُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَشَرْطُ السَّمْعِ سَمَاعَةٌ
مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَرُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ وَقِيلَ كُنِيَ عَدْلَيْنِ وَلَا
يَحْمِلُ الشَّهَادَةَ عَلَى مَلِكٍ بِحُجْرٍ دِيدٍ وَلَا يَبِيدُ وَتَصَرَّفَ فِي مَدِينَةٍ
قَصِيرَةٍ وَتَحْمِيلُ فِي طَوِيلَةٍ فِي الْأَصْحِ وَشَرْطُهُ تَصَرُّفٌ مَلَكَ مِنْ
سَكَنِي وَهَدْمٌ وَبِنَاءٌ وَسَبْعٌ وَرَهْنٌ وَبَيْنِي شَهَادَةُ الْأَعْسَارِ عَلَى
قَرَائِنِ وَتَحْمِيلُ الصَّرِّ وَالْإِضَاقَةِ حَمْلُ الشَّهَادَةِ فِي
كِفَايَةِ فِي الْبِنِكَاحِ وَكَذَا الْإِفْرَارُ وَالتَّصَرُّفُ الْمَالِي وَكَذَا
الصَّدَقِ فِي الْأَصْحِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ لَمْ يَزْمَ

وَجِئْتَهُ فِي الْأَطْهَرِ وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ عَلَامٌ فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ
 فِي الْأَعْقَبَةِ وَجَلَّ مَعَ شَاهِدٍ فَاَلْمَذْهَبُ أَنْزَاعُهُ وَجِئْتَهُ
 جُرَّارًا بَوَادِعَتْ وَرَبَّهُ مَا لِالْمُؤَرِّثِ وَأَقَامُوا شَاهِدًا
 حَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ أَخَذَ نَصِيْبَهُ وَلَا يَشَارِكُ فِيهِ وَيُظَلُّ
 جَوْزًا لَمْ يَحْلَفْ يَنْكُو لِدِ انْجُزْرَ وَهُوَ كَامِلٌ فَإِنْ كَانَ غَائِبًا
 أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْمُوعًا فَاَلْمَذْهَبُ أَنْ لَا يَقْبَضُ نَصِيْبَهُ فَإِذَا زَالَ
 عُدْرُهُ حَلَفَ وَأَخَذَ بَعْرًا عَادَةَ شَهَادَةِ وَلَا جَوْزَ شَهَادَةِ
 عَلَى فَعْلٍ كَرِيًّا وَعَصِيْبٍ وَإِنْلَافٍ وَوَلَادَةٍ إِلَّا بِالْإِبْصَارِ وَتَقْبَلُ
 مِنْ أُمَّةٍ وَالْأَقْوَالُ كَعَقْدِ سِرِّطٍ سَمِعَهَا وَإِبْصَارًا قَابِلًا وَلَا
 يُقْبَلُ أَعْمَى إِلَّا أَنْ يُعْرِفَ فِي أذُنِهِ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَ
 فَاضِلِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ حَلَّهَا بِصِرْتِهِ عَمِي شَهْدَانِ كَانَ
 الْمَسْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ مَعْرُوفِي الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ وَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ
 نَحْسٍ أَوْ رَأَى فَعْلَهُ فَإِنْ عَرَفَ عَيْنَهُ وَأَسْمَهُ وَنَسَبَهُ شَهِدَ عَلَيْهِ
 بِحُضُورِهِ إِشَارَةً وَعِنْدَ عَيْنَتِهِ وَمَوْتِهِ بِأَسْمِهِ وَنَسَبِهِ فَإِنْ
 جَبَلَهَا لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَعَيْنَتِهِ وَلَا يَصِحُّ حَلْفُ شَهَادَةٍ عَلَى

كَلِمَاتٌ
 فِي
 الشَّهَادَةِ

تَشْبِيهِ أَعْمَادًا عَلَى صَوْبِهَا فَإِنْ عَرَفَهَا بَعَثَتْهَا أَوْ بِأَسْمِ وَنَسَبِ
 كَارَ وَيَشْهَدُ عِنْدَ الْمَوْتِ بِمَا يَعْلَمُ وَلَا يَجُوزُ النُّجْلُ عَلَيْهَا بِتَعْرِيفِ
 عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ عَلَى الْأَشْهُرِ وَالْعَمَلِ عَلَى خَلْفِهِ وَلَوْ قَامَتْ عَيْنَتُهُ
 عَلَى عَيْنَتِهِ بِحَقِّ قَطْبِ الْمَدْعَى النَّجْدِ حَلْفُ الْقَاضِي بِالْجَلِيَّةِ وَلَا
 الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ مَا لَا يَتَّبِعُ تَأْوِيلَ الشَّاهِدِ بِالسَّمْعِ عَلَى نَسَبِ
 مِنْ أَبِي وَقِيلَةَ وَكَذَا أَمْرٌ فِي الْأَصْحِ وَمَوْتٌ عَلَى الْمَذْهَبِ لَا عَتَقَ وَلَا
 وَوَقِفٌ وَبِكَاحٍ وَمِلْكٌ فِي الْأَصْحِ الْأَصْحِ عِنْدَ الْمُحْتَقِنِ
 وَلَا كَثْرَتٌ فِي الْجَمِيعِ الْجَوَازِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَشَرْطُ السَّمْعِ سَمَاعُهُ
 مِنْ جَمِيعِ يَوْمٍ تَوَاطَيْتُهُ عَلَى الْكُذْبِ وَقَبْلَ كَيْ عَدْلَيْنِ وَلَا
 تَعْوِزُ الشَّهَادَةُ عَلَى مِلْكٍ بِحَجَّةٍ رَيْدٍ وَلَا يَدٍ وَتَصَرُّفٍ فِي مِثْلِ
 قَصْرَةٍ وَجَوْزٍ فِي طَوِيلَةٍ فِي الْأَصْحِ وَشَرْطُهُ تَصَرُّفٌ مَلَكَ مِنْ
 سَكَنِي وَهَدْمٍ وَبِنَاءٍ وَتَجَرُّفٍ وَتَبْنِي شَهَادَةُ الْأَعْسَارِ
 قَرَابَتِ وَمَحَابِلِ الصَّرِّ وَالْإِضَاقَةِ حَلْفُ الشَّهَادَةِ فِي
 كَمَا يَهِي فِي الْبِكَاحِ وَكَذَا الْإِفْرَارُ وَالتَّصَرُّفُ الْمَالِي وَكَذَا
 الصَّدَقِ فِي الْأَصْحِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ لَمْ يَمُوتْ

وَتَبْلُغُهُ وَكَذَلِكَ فِي عِدَاؤِهِ دِينَ كَافِرٍ وَمُسْتَدْرَجٍ
وَيُقْبَلُ سَهَادَةُ مُسْتَدْرَجٍ لَا نَكْفَرُهُ لَا تَعْقِلُ لَا يَضْبُطُ وَلَا يَتَأَدَّرُ
وَيُقْبَلُ سَهَادَةُ أَحْسَبَهُ فِي حِفْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِيمَا لَهُ فِيهِ حَقٌّ
كَدُّ كَطَلَانٍ وَعَسَى وَعَسْوَعٌ مِنْ مَضَامِيرٍ وَتَفَاعِيذِهِ وَأَنْفِصَانِهَا
وَجِدْلِهِ وَكَدُّ الشَّبَعِ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ حَكَمَ بِشَاهِدِينَ فَمَا نَا
كَافِرٍ أَوْ عِنْدَ مَنْ أَوْصِيَتْ نَفْسُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ وَكَذَا فَمَا نَا
فِي الْأَطْهَرِ وَلَوْ سَهَدَ كَافِرٌ أَوْ عِنْدَ أَوْصِيَتْ شَرًّا أَعْمَاهَا بَعْدَ
كَلَامِهِ قِيلَتْ أَوْ فَمَا نَا بَعْدَ تَقْبُلِ سَهَادَتِهِ غَيْرَهَا بِشَرْطِ
أَخْبَارٍ بَعْدَ التَّوْبَةِ مَدَّةً يُظَنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ وَقَدَرَهَا
لَا كَرُونَ سَهَدًا وَسَهَدًا فِي تَوْبَةٍ مَعْصِيَةٍ قَوْلُهُ الْقَوْلُ
فَسَوَّلَ الْفَادِقُ قَدْ فِي بَاطِلٍ وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ
وَكَذَا سَهَادَةُ الرَّوْرِ وَعَسَى الْقَوْلُ لَيْسَ بِشَرْطِ الْفَلَاحِ
وَتَدْفَرُ وَعَسَى أَنْ لَا تَعُودَ وَرَدُّ ظُلْمَةِ أَدْمِي أَنْ تَعْلَقَتْ
بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَا حَكْمَ بِشَاهِدِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ هَلَا لِمَضَانِ
فِي الْأَطْهَرِ وَسَهَدًا لِلزَّانِ أَرْبَعَةَ رِجَالٍ وَالْأَقْرَابِ أَرْبَعَةَ

وَفِي قَوْلِ أَرْبَعَةَ وَلِمَا لِي وَعَقْدِ مَا لِي كَيْبَعٍ وَأَقَالَةٍ وَجَوَالَةٍ
وَضَمَانٍ وَحَقِّ مَا لِي كَيْبَارٍ وَأَجَلِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَانِ
وَلِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عَقُوبَةٍ بِاللهِ تَعَالَى أَوْلَادِي وَمَا يُطْلَعُ
عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا كَنْكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَأَسْلَابٍ
وَرِدَّةٍ وَجُرْحٍ وَتَعْدِيلٍ وَمَوْتٍ وَأَعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ
وَسَهَادَةٍ عَلَى سَهَادَةِ رَجُلَانِ وَمَا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ النِّسَاءُ أَوْ
لَا يَرَاهُ رِجَالٌ غَالِبًا كَبَكَارَةٍ وَوِلَادَةٍ وَحَيْضٍ وَرِضَاعٍ وَغَيْبٍ
تَحْتَ الشَّيْبِ يَثْبُتُ بِمَا سَبَقَ وَبِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ
وَأَمْرَانِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَتَمِينٍ وَمَا يَثْبُتُ بِهِمْ ثَمَّتْ بِرَجُلٍ وَتَمِينٍ
الْأَعْيُوبِ النِّسَاءِ وَجُوهَهَا وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ بِأَمْرَانِ وَتَمِينٍ وَأَمَّا
يَخْلَفُ الْمَدْعَى بَعْدَ سَهَادَةِ شَاهِدِهِ وَتَعْدِيلِهِ وَيَذَكُرُ فِي خَلْفِهِ
صِدْقَ الشَّاهِدِ فَإِنْ تَرَكَ الْخَلْفَ وَطَلَبَ مِمَّنْ خَصَّهُ فَلَهُ ذَلِكَ
فَإِنْ يَكْفُلُ فَلَهُ أَنْ يَخْلَفَ مِمَّنْ الرَّدِّ فِي الْأَطْهَرِ وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ
أُمَّةٌ وَوَلَدَهَا فَقَالَ رَجُلٌ هَذِهِ مُسْتَوْلِدِي عَلَّقَتْ بِهَذَا
فِي مِلْكِي وَخَلَفَ مَعَ شَاهِدٍ ثَبَّتَ الْأَسْتِئْذَانَ لِأَنْسَبِ الْوَلَدِ

وَتَبْلَاهُ وَكَذَابُهُ فِي عِدَاؤِهِ دِينَ كَافِرٍ وَمُسْتَدْرَجٍ
وَتَقْبَلُ سَنَادَهُ مُسْتَدْرَجٌ لَا تَكْفِرُهُ لَا تَعْقِلُ لَا يَضْبُطُ وَلَا يَتَأَدَّرُ
وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ جَسْبِهِ فِي حَقِّهِ وَاللَّهُ تَعَالَى فِي مَالِهِ فِيهِ حَقٌّ
تُرَكَّدُ كَطَلْعِ وَعَمِي وَعَمِي وَعَمِي وَمِنْهَا عِدَّةٌ وَأَنْفِصَانَا
وَجِدْلُهُ وَكَدَّ النَّسَبِ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ حَكَمَ بِشَاهِدَيْنِ فَيَأْتِي
كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا نَضَّهُ هُوَ وَغَيْرُهُ وَكَذَا أَفَانَا
فِي الْأَطْفَرِ وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ أَبْعَثْنَا بَعْدَ
كَلَامِهِ قُلْتُ أَوْ فَا سَوَّيْنَا بَعْدَ تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ غَيْرَهَا بِشَرْطِ
أَخْبَارِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مَدَّةً يُظَنُّ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ وَقَدْ رَأَى
لَا كَرُونَ بِسَنَدٍ وَبِشَرْطِ تَوْبَةٍ مَعْصِيَةٍ قَوْلُهُ الْقَوْلُ
فَقَوْلُ الْقَادِمِ قَدْ فِي بَاطِلٍ وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ
وَكَذَا شَهَادَةُ الرَّزْرِ وَغَيْرُ الْقَوْلِيَةِ بِشَرْطِ أَقْلٍ
وَنَدَمٍ وَعَزْمٍ أَنْ لَا يَعُودَ وَرَدُّ ظُلَامَةِ أَدَمِي أَنْ تَعْلَقَتْ
بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَا يَحْكُمُ بِشَاهِدِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ هَلَا لِمَنْضَانِ
فِي الْأَطْفَرِ وَبِشَرْطِ لِرْنَا أَرْبَعَةَ رِجَالٍ وَلِلْأَقْرَابِهِ أَسْبَابُ

وَبِي قَوْلِ أَرْبَعَةَ رِجَالٍ وَهَقْدِ مَا لِي كَيْسٌ وَإِقَالَةٍ وَجَوَالَةٍ
وَضَمَانٍ وَحَقِّ مَا لِي كَيْسًا وَرَجُلًا أَوْ رَجُلًا وَأَمْرًا أَنْ
وَبِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عَقُوبَةٍ بِاللهِ تَعَالَى أَوْلَادِي وَمَا يُطْلَعُ
عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا كَنْكَاجٍ وَطَلَقٍ وَرَجْعَةٍ وَأَسْلَابٍ
وَرَدَّةٍ وَجَرَجٍ وَتَعْدِيلٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ
وَشَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلَانِ وَمَا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ النِّسَاءُ أَوْ
لَا يَرَاهُ رِجَالٌ غَالِبًا كَبْكَارَةٍ وَوَلَادَةٍ وَجَنْزٍ وَرَضَائِعٍ وَغُيُوبٍ
تَحْتَ الشَّيْبِ يَثْبُتُ بِمَا سَبَقَ وَبِأَرْبَعِ سَنَوَةٍ وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ
وَأَمْرَانِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَبِمَعِينٍ وَمَا يَثْبُتُ بِهِمْ ثَبَتُ بِرَجُلٍ وَبِمَعِينٍ
إِلَّا عِيُوبَ النِّسَاءِ وَخَوَهَا وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ بِأَمْرَانِ وَبِمَعِينٍ وَإِنَّمَا
يَخْلَفُ الْمُدْعَى بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ وَتَعْدِيلِهِ وَيَذَكُرُ فِي خَلْفِهِ
صَدَقَ الشَّاهِدُ فَإِنْ تَرَكَ الْخَلْفَ وَطَلَبَ مَعِي خَصْمُهُ فَلَهُ ذَلِكَ
فَإِنْ تَكَلَّمَ فَلَهُ أَنْ يَخْلَفَ مَعِي الرَّدِّي فِي الْأَطْفَرِ وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ
أُمَّةٌ وَوَلَدَهَا فَقَالَ رَجُلٌ هَذِهِ مُسْتَوْلِدِي عُلِقَتْ بِهَذَا
فِي بَيْتِي وَخَلْفَ مَعِ شَاهِدٍ ثَبَتَ الْأَسْتِثْلَادُ لِأَنْسَبِ الْوَلَدِ

شَرَطَ الشَّاهِدُ مُسَلِّمًا خَيْرًا مَكْلُفًا عَدْلًا دَوَامًا وَرُفُوعًا غَيْرَ مُشْتَهَرٍ
 وَشَرَطَ الْعَدْلَ اجْتِنَابَ الْكِبَائِرِ وَالْإِصْرَارِ عَلَى صَغِيرَةٍ
 وَيَحْرُمُ اللَّعِبَ بِالرَّغَدِ لِشُرُودِ عَلَى الْعَجْمِ وَبِكْرَهُ بِشَطْرِيحِ
 فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مَا كُنَّ الْجَانِبَيْنِ فَمَجَارٌ وَيَبَاحُ الْهَدَاؤُ وَالْمَعَاةُ
 وَبِكْرَهُ الْغَنَاءُ بِالْأَلَةِ وَتَمَاعَةُ وَحَيْثُ اسْتَعْمَالَ أَلَةٍ مِنْ
 شَعَارِ الشَّرْبَةِ كَطَبُورٍ وَعُودٍ وَصُحٍّ وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ وَنَمَائِجِهَا
 لَا يَرِيعُ فِي الْأَمْحِ الْأَمْحُ بِحَرَمِيَّةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِوَجُوهِ
 دِقِّ لَعْرَسٍ وَخَتَانٍ وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَمْحِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ جِلْدٌ
 وَحَيْثُ ضَرَبَ الْكُوبَةَ وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ مُتَبَقُّ الْوَسْطِ لَا الرَّفْضِ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسُرُ كَفَعْلِ الْخَيْثِ وَيَبَاحُ قَوْلُ شَعْرِ
 وَإِنْ شَادَهُ إِلَّا أَنْ يَهْجُوا وَيُغْنَسُوا أَوْ يَعْزُضَ بِأَمْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ
 وَالْمَرْوَةُ مَخْلُوقٌ مَخْلُوقٌ مِثْلَهُ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ فَالْأَكْلُ
 فِي سَوْقٍ وَالْمَشْيُ مَكْسُوفُ الرَّاسِ وَقَبْلَهُ رُوحُهُ وَأَمَةٌ بِحَضْرَةِ
 النَّاسِ وَإِكْتَارُ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةٍ وَلَيْسَ فِقْنُهُ قَبَاً وَقَلَسُورُ
 حَيْثُ لَا يَعْتَادُ وَإِكْتَابُ عَلَى لَعِبِ الشُّطْرِيحِ أَوْ غَنَاءٍ أَوْ تَمَاعَةٍ

في قوله لا يريع في الامح
 الامح هو الامح وهو
 الامح وهو الامح
 الامح وهو الامح
 الامح وهو الامح

الامح وهو الامح
 الامح وهو الامح

وَإِدَامَةٌ رَفْعٌ تَسْقِطُهَا وَالْأَمْرُ فِيهِ حَيْثُ بَالِ الْإِخْتِصَارِ وَالْإِجْرَاءِ
 وَالْأَمَاكِنِ وَحِزْفَةٌ دَيْتَةٌ كِحَامَةٌ وَكُنْزٌ وَدَنْعٌ مِنْ لَأَلِيْقُ
 بِهِ تَسْقِطُهَا فَإِنْ أَعْتَادَهَا وَكَانَتْ حِزْفَةً أَيْ فِي الْأَمْحِ
 وَالثَّمَّةُ أَنْ يَجْرِيَ إِلَيْهِ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعُ عَنْهُ ضَرًّا فَتَرَدُّ نَادِيَةً
 لِعَبْدِهِ وَمَكَاتِيهِ وَغَيْرِهِ لَهُ مِتِّدَةٌ عَلَيْهِ حِزْفٌ لِيَوْمِهَا هُوَ
 وَكُلُّ فِيهِ وَبِئْرَاءَةٌ مِنْ ضَمْنِهِ وَبِحِرَاجَةٍ مُورَثَةٍ وَلَوْ شَهِدَ
 الْمُوْرَثَ لَهُ مَرِيضًا أَوْ جَرِيحًا قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ قَبْلَتْ فِي الْأَمْحِ
 وَتَرَدُّ شَهَادَةٌ عَاقِلَةٌ يَفْسُقُ شَهْوَةً وَقِيلَ وَغَرَمًا يَفْلِحُ بِفَتْحِ
 شَهْوَةٍ دَيْنٍ أَخْرَجَ لَوْ شَهِدَ الْأَشْتَرُ بِوَصِيَّتِهِ فَشَهِدَ الشَّاهِدُ
 بِوَصِيَّتِهِ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَةِ قَبْلَتْ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَمْحِ وَلَا تَقْبَلُ
 لِأَصْلِ وَلَا فِرْعٍ وَتَقْبَلُ عَلَيْهِمَا وَكَذَا عَلَى أَيْمَانٍ بَطْلًا وَضَرْوَةً
 أَيْمَانًا أَوْ قَدْ فَهِيَ فِي الْأَظْهَرِ وَإِذَا شَهِدَ لِفِرْعٍ وَأَجْنِبِي قَبْلَتْ
 لِأَجْنِبِي فِي الْأَظْهَرِ وَتَقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الرَّوْحِيِّ وَالْأَمْحِ
 وَصِدْقٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا تَقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ وَهُوَ مَنْ تَبَعْتَهُ حَيْثُ
 تَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَتِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ وَيَفْرَحُ بِمُضِيَّتِهِ

الامح وهو الامح
 الامح وهو الامح

شَرَطَ الشَّاهِدُ مُسْلِمًا خَيْرًا مَكْلُفٌ عَدْلٌ ذُو امْرُوءَةٍ غَيْرِ مُتَّهَمٍ
 وَشَرَطَ الْعَدْلَ اجْتِنَابَ الْكُتَابِ وَالْإِضْرَارِ عَلَى صَغِيرَةٍ
 وَحَيْثُ نَعِبَ بِالرَّغْدِ لَشَرِّهِ عَلَى الْقَجِيحِ وَبُكْرَهُ بِشَطْرِهِ
 فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مَا كَانَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَعِمَّارٌ وَيَبَاحٌ لِحَدِّهِ وَتَمَاعَةٌ
 وَبُكْرَهُ الْغَنَاءُ بِالْأَلَةِ وَتَمَاعَةٌ وَحَيْثُ اسْتَمَالَ آلَهُ مِنْ
 شَعَارِ الشَّرْبَةِ كَطَنْبُورٍ وَعُودٍ وَمِخٍ وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ وَإِنَّمَا
 لَا يَسْرَعُ فِي الْأَمْرِ **الأمح حريمه والله أعلم ويجوز**
 دِقُّ الْعُرْسِ وَخَتَانٍ وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ جَلَلٌ
 وَحَيْثُ ضَرَبَ الْكُؤُوبَ وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسْطِ لَا الْفَرْجِ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَكْسُرُ كَفَعْلِ الْخَيْثِ وَيَبَاحٌ قَوْلُ شَعْرِ
 وَإِنشَادُهُ إِلَّا أَنْ يَهْجُوا أَوْ يَفْخِرُوا أَوْ يَعْرِضَ بِأَمْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ
 وَالْمَرْوَةُ خَلْقٌ خَلِقُ امْتِثَالِهِ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ فَالْأَكْلُ
 فِي سَوْقٍ وَالْمَشَى مَكْسُوفُ الرَّأْسِ وَقَبْلَهُ زَوْجَةٌ وَأُمَةٌ جَحْزَةٌ
 النَّاسِ وَإِكْرَارُ جَوَابَاتٍ مُضْحَكَةٌ وَلَيْسَ فَيْقَهُ قَبْأً وَقَلَسُورُ
 حَيْثُ لَا يَعْتَادُ وَإِكْرَابٌ عَلَى لَعِبِ الشَّطْرِخِ أَوْ غَنَاءٍ أَوْ تَمَاعَةٍ

لا يسرع في الامر ولا يفتخر في الكلام ولا يفتخر في العيش ولا يفتخر في العيش ولا يفتخر في العيش

لا يسرع في الامر ولا يفتخر في الكلام ولا يفتخر في العيش ولا يفتخر في العيش

وَإِدَامَةٌ دَقِيرٌ تَسْقِطُهَا وَالْأَمْرُ فِيهِ حَيْثُ بِالْإِغْصَارِ وَالْإِجْرَاءِ
 وَالْأَمَاكِنِ وَحِزْفَةٌ دَيْتَةٌ كِحَامَةٌ وَكُنْزٌ وَدَنْعٌ مِنْ لَأَلِيْقٍ
 بِهِ تَسْقِطُهَا فَإِنْ اعْتَادَهَا وَكَانَتْ حِزْفَةٌ أَيْبَهُ فَلَا فِي الْأَمْرِ
 وَالنُّهْمَةُ أَنْ يَجْرَأَ إِلَيْهِ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعُ عَنْهُ ضَرًّا فَتَرْدُ نَهْدًا
 لِعَبْدِهِ وَمَكَانِيهِ وَغَيْرِهِ لَهُ مَيْتَةٌ عَلَيْهِ حَجْرٌ فَلَيْسَ بِمَا هُوَ
 وَكُلُّ فِيهِ وَبِئْرَاءَةٌ مِنْ ضَمْنِهِ وَحِرَاجَةٌ مُوَرَّثَةٌ وَلَوْ شَهِدَ
 الْمُوَرَّثُ لَهُ مَرِيضًا وَجَرِحَ بِمَا قَبْلَ الْأَنْدِمَالِ قَبْلَتْ فِي الْأَمْرِ
 وَتَرْدُ شَهَادَةٍ عَاقِلَةٌ بِفِسْقِ شُهُودٍ قَتْلٍ وَغَرْمًا مَقْلِينَ بِفِسْقِ
 شُهُودٍ دِينَ الْخَرِّ وَلَوْ شَهِدَ لِأَشْيَيْنِ بِوَصِيَّةٍ فَشَهِدَ الشَّاهِدُ
 بِوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرَكَةِ قَبِلَتْ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَمْرِ وَلَا يُقْبَلُ
 لِأَصْلِ وَلَا فَرْعٍ وَتَقْبَلُ عَلَيْهِمَا وَكَذَا عَلَى أَيْمَانِ بَطْلَانٍ وَضَرَّةٍ
 أَمَّهُمَا أَوْ قَدْ فَهِيَ فِي الْأَطْهَرِ وَإِذَا شَهِدَ لِفَرْعٍ وَأَجْنَبِيٍّ قَبِلَتْ
 لِأَجْنَبِيٍّ فِي الْأَطْهَرِ وَتَقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْمَلْحُ
 وَصِدْقٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ وَهُوَ مَنْ تَبَغَّضَهُ حَيْثُ
 يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَتِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ وَيَفْرَحُ بِمُضِيَّتِهِ

لا يسرع في الامر ولا يفتخر في الكلام ولا يفتخر في العيش ولا يفتخر في العيش

من لم يصد سبعة كسف كسر وما يصل بقعة المصود فقام
 وظاهونه مفرغ لا تجاب طابك ستمه في الاصح فان امكن
 جعله جمام من جسم لو كان له عسر دار لا يعالج لكى والنا
 لاحرف الاصح اجبا وما ج العسر يصل صاحبه دون عليه
 وما لا يعطه سرورة مسمه انواع اجدها بالاجزا كالي
 ودار مسمه ائمه وارض مسمه الاجزا فيجر المسمع
 فعديل الشفاء كالا او ورننا او درعا بعدد الاضبا
 ان اسودت في فصل رفعه اسمك بك او جزه ممتد
 او جبه ودرج في ساد مسمويه شة يخرج من له
 ما رفعه على الجزر الاول ان كتب الاسماء فيعطى
 مع اسم او على اسم زيد ان كتب الاجزا فان اختلفت
 نصا لصفه ولسد حشرت الارض على اقل الشفاء
 مسمت كاسين وجزر عن بقره حصه واحد الشا
 بالتعديل كارض خلف مسمه اجزا انها بحسب قوه ابناء
 وقرب ما وجزر علمها في لاطنه ولو استوت قومه دارين

خاتوتين فطلب جعل كل لواحد فلا اجبار او عييد او ثياب
 من نوع اجبر او نوعين فلا الثالث بالرد بان يكون
 في احد الجانبين يشر او شجر لا يمكن بقسمته فيرد من تاخذ
 قسط قيمته ولا اجبار فيه وهو يبع وكذا التعديل على
 المذهب قسمة الاجزا افرار في الاظهر وتشرط في الرد
 الرضى بعد خروج القرعة ولو تراضيا بقسمة ما لا اجبار
 فيه اشترط الرضى بعد القرعة في الاصح كقولنا رضينا
 بهذه القسمة او بما اخرجناه القرعة ولو ثبت بينه
 غلط او جف في قسمة اجبار نقضت فان لم يكن بينه
 وادعاه واحد فله تخليف شريكه ولو ادعاه في قسمة راض
 وقلنا هي بيع فالاصح انه لا اثر للغلط فلا فائدة لهذه
 الدعوى وان قلنا افرار نقضت ان ثبت والا
 فيخلف شريكه والله اعلم ولو اشترى بعض المقسوم شايعا
 بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفرق الصغرة او من النصيبين
 معين سوا بقية والابطل

كقولهم في بيع على ارب
 المدسى

١٠٠

ان لم ينضج منعه كسيف يكسر وما يبطل نفعه المقصود فحما
وطاحونه متغير لا يجاب طالب منته في الاصح فان امكن
جعله جمانا من اجيد لو كان له عشر دار لا يعالج النكر والبنا
لاخر فالاصح اجبار صاحب العسر بطل صاحبه دون عليه
وما لا يعظه ضرره فمنته انواع اهداها بالاجزاء كالي
ودار منقعه ائنه وارض منتهه الاجزاء فيجبر المستع
فعدل الشهام كالا او وزنا او ذرعا بعدد الانصبا
ان اسوت دكت في كل رقعده اسمك انك او جزر مما
ود اوجهه وندرج في بناد و سنوية ثم يخرج من لم
فيها رقعده على الجزء الاول ان كت الاسماء فيعطى من
رج اسمه او على اسم زيد ان كت الاجزاء فان اختلفت
فيضا كضف وكت سدس جزرت الارض على اقل الشاه
ومست كاسبق وجزر عن تفرق حصه واحد الثاني
بالتعديل كارض تخلف قيمه اجزاها بحسب قوة ابناء
وقرب ما ويجبر عليها في لاطهم ولو اسوت قيمه دارين

و حاثوتين فطلب جعل كل لواحد فلا اجبار او عييد او ثياب
من نوع اجبر او نوعين فلا الثالث بالرد بان يكون
في احد الجانبين بين او شجر لا يمكن بقسمته فيرد من يأخذ
قسط قيمته ولا اجبار فيه وهو بيع وكذا التعديل على
المذموم قسمه الاجزاء افرار في الاظهر ويشترط في الرد
الرضي بعد خروج القرعة ولو تراصيا بقسمه ما لا اجبار
فيه اشترط الرضي بعد القرعة في الاصح كقولنا ما رضينا
بهذه القسمة او بما اخرجناه القرعة ولو ثبت بيننا
غلط او حيف في قسمه اجبار نقضت فان لم يكن بيننا
وادعاء واحد فله تخليف شريكه ولو ادعاءه في قسمه راض
وقلنا هي بيع فالاصح انه لا اثر للغلط فلا فائده لهذه
الدعوى قلت وان قلنا افرار نقضت ان ثبت واللا
فيخلف شريكه والله اعلم ولو اشتم بعض المفسوم شايعا
بطلت فيه ربي البنا بخلاف تفرق الصفقة او من النصيبين
معين سواء بيعت والابطلت كتاب الشها

كقولنا ما رضينا
المدسى

المدسى

الإيضاح أو دعوي تلف ولو شك المدعي هل تلفت العنق
فدعي قيمة أم لا فندعيها فقال غصب مني كذا فان بي
لزمه رده وإلا قيمته سمعت دعواه وقيل لا بل يدعيها
ويخلفه ثم يدعي القيمة ويخربان فيمن دفع ثوبه لدلال
ليبيعه فحده وشك هل باعه فطلب الثمن أم تلف
فقيمته أم هو باق فطلبه وحيث أوجبنا الإيضاح فثبت
للمدعي استقرت مؤنته على المدعي عليه وإلا فهي مؤنة الرد
على المدعي الغائب الذي لم يسمع البيعة ويحكم عليه من
مسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها مبكر إلى موضعه لئلا
وقيل مسافة قصر ومن يقربه كحاضر فلا يسمع بيعة
ويحكم بغير حضوره إلا لتواريه أو تعززه والأظهر جواز
القضاء على غائب في فصاص وحد قد فدمنعة في حد لله تعالى
ولو سمع بيعة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعد ما بل يخبر
ويمكنه من جرح ولو عزل بعد سماع بيعة ثم ولي وجب
الاستعادة وإذا استدعي على حاضر بالبلد أحضره بدفع قيم

الاستعداد

طس رطب وغيره أو يمتثل لذلك فإن امتنع بلا عذر أحضره
باعوان الشيطان وعززه أو غائب في غير ولا يبيعه فليس له
إحضاره أو فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بيعة وكنت
إليه أو نائب فالأصح يحضره من مسافة العدوي فقط وفيه
التي يرجع منها مبكر لئلا وأن المخدرة لا يحضر وفي من لا يكره
حضر وجهها حاجات

قد تقسم الشركاء أو منصوب بهم أو منصوب الإمام وشرط
منصوبه ذكر خبر عدل يعلم المسافة والحساب فإن كان فيها
تقويم وجب قاسمان وإلا فقاسم وفي قول أثنان والإمام
جعل القاسم جائزا في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم ويحل
الإمام رزق منصوبه من بيت المال فإن لم يكن فاجرة مؤنة
على الشركاء فإن استأجروه وسمى كل قدر الزمة وإلا فالأجرة
موزعة على الحصص وفي قول على الزور ثم ما عظم الضرر في
قسمته كجوهرة وثوب غيبين وزوجي خفي إن طلب الشركاء
كلهم قسمته لم يحبهم القاضي ولا يمنعهم إن قسموا بأنفسهم

مسافة

مسافة

لَا بِاخْتِصَارٍ أَوْ دَعْوَى تَلْفٍ وَلَوْ سَكَ الْمُدْعَى قَلَّ ثَلُفَتِ الْعَيْنُ
فَدَعَى بِمَمَّةٍ أَمْ لَا فَدَعَيْتُمَا فَمَا عَصَبَ مِنْ كَذَا فَإِنْ بَعِيَ
لِزْمَةٍ رَدَّةً وَإِلْقَامَةً سَمِعَتْ دَعْوَاهُ وَقِيلَ لِأَبِي بَدْعِي مَا
وَجَلْفُهُ ثُمَّ دَعَى الْقِيمَةَ وَجَحْرِيَانِ فَمِنْ دَفْعِ تَوْبَةٍ لِذَلَالِ
لَيْبَعَةٍ فَجَعَدَهُ وَسَكَ هَلْ بَاعَهُ فَيَطْلُبُ الثَّمَنَ أَمْ أُنْفَكَهُ
فَعَمَمَةٌ أَمْ هُوَ بَاٍ فَيَطْلُبُهُ وَجَيْتُ أَوْ جَيْتَا الْإِحْصَارِ قَبْلَ
لِلْمُدْعَى اسْتَفْرَزَتْ مَوْتَهُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَالْأَقْبَى وَمَوْتُهُ الرَّدُّ
عَلَى الْمُدْعَى الْعَائِبُ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْ الْبَيِّنَةَ وَجَحْرٌ عَلَيْهِ مِنْ
مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ وَهِيَ الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُتَكِرًّا إِلَى مَوْضِعِهِ لِيَلَا
وَمِنْ مَسَافَةٍ قَصْرٍ وَمِنْ مَعْرِبَةٍ كَمَا صُرِفَ فَلَا تَسْمَعُ بَيِّنَةً
وَجَحْرٌ يَغْفِرُ حُضُورَهُ إِلَّا لِمَوَارِيثِهِ أَوْ تَعَزُّزِهِ وَالْأَطْرَافُ جَوَارِدُ
الْقَضَا عَلَى غَائِبٍ فِي مَصَاصٍ وَحَدِّ قَدْ فُذِمَتْ مَنَعَةٌ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَوْ سَمِعَ بَيِّنَةً عَلَى غَائِبٍ فَعَدِمَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَسْتَعِدَّهَا بِالْحَجْرِ
وَمَمَكَةٌ مِنْ جَرَحٍ وَلَوْ عَزَلَ بَعْدَ سَمَاعِ بَيِّنَةٍ ثُمَّ وُلِيَ وَجَيْتُ
الْإِسْعَادَةَ وَإِذَا اسْتَدْعَى عَلَى حَاضِرٍ بِالْبَلَدِ اخْتَصَرَهُ بِدَفْعِ خَتَمِ

المدعي

طِينٍ رَطْبٍ وَغَيْرِهِ أَوْ يَمْتَرُ بِذَلِكَ فَإِنْ أَمِنَ بِالْعَدْرِ اخْتَصَرَهُ
بِاعْوَابِ السُّلْطَانِ وَتَعَزُّزِهِ أَوْ غَائِبِيٍّ غَيْرِ وَلَا يَمِينُهُ فَلَيْسَ لَهُ
إِحْصَارَةٌ أَوْ فِيهَا وَلَهُ هُنَاكَ نَائِبٌ لَمْ يَحْضُرْهُ بَلْ تَسْمَعُ بَيِّنَةً وَكَيْتُ
الْبَيِّنَةُ أَوْلَانَا نَائِبٌ فَالْأَمْرُ بِحُضْرِهِ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى فَهَذَا فِي
الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُتَكِرًّا لِيَلَا وَأَنَّ الْمَحْدَرَةَ لَا يَحْضُرُ وَهِيَ مِنَ الْأَكْبَرِ
حَدِّ وَجَيْتَا الْحَابَاتِ

قَدْ تَقَسَّمَ الشَّرْكَاءُ أَوْ مَنْصُوبُهُمْ أَوْ مَنْصُوبُ الْإِمَامِ وَشَرَطًا
مَنْصُوبِهِ دَكَرْ حَجْرٌ عَدْلٌ يَعْلَمُ الْمَسَاجِدَ وَالْحِسَابَ فَإِنْ كَانَ فِيهَا
تَقْوِيمٌ وَجَيْتَا سَمَانٍ وَالْأَقْقَاسِمُ وَفِي قَوْلِ أَشْثَانٍ وَالْإِمَامِ
جَعَلَ الْقَاسِمُ جَائِزًا فِي التَّقْوِيمِ فَيَعْمَلُ فِيهِ بِعَدْلَيْنِ وَيَقْسِمُ وَيَجْعَلُ
الْإِمَامُ رِزْقًا مَنْصُوبًا مِنْ مَتِّ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاجْرَةٌ مَوْزَعَةٌ
عَلَى الشَّرْكَاءِ فَإِنْ اسْتَأْجَرُوهُ وَاسْمَى كُلُّ قَدْرٍ لَزْمَةٌ وَالْأَقْفَالُ اجْرَةٌ
مَوْزَعَةٌ عَلَى الْخِصَصِ وَفِي قَوْلِ عَلَى الزُّوْمِ ثُمَّ مَا عَظُمَ الضَّرْرُ فِي
قِسْمَتِهِ كَجَوْهَرَةٍ وَتَوْبُ بَيْسَتِ بْنِ زَوْجِي خَفَّ أَنْ طَلَبَ الشَّرْكَاءُ
كَلِمَةً بِسْمَةِ لَمْ يَجِبْ لَهُمُ الْقَاضِي وَلَا يَمْتَنِعُهُمْ أَنْ قَسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ

المدعي

المدعي

بالحكم المدعي يروي ...
عائده من ...
حان ...
والله ...
فيه ما ...
لكر فان ...
سند ...
سنة ...
له في ...
طوبى ...
زيادة ...
بلد ...
ولا ...
امضاء ...
وسميتها ...

والمعنى ...

والتكاتب بالحكم يمتحن مع قرب المسافة وبسماح البينة لا
يشمل على العجيج الا في مسافة قبول شهادة على شهادة
ادعي عينها غايبة عن البلد يوم من اشتمت بها
كعقار وعبد وفرس مغر وفات سمع بينته وحكم بها
وكتبا في قاضي بلد المال بسلمة المدعي ويعتمد في العقار
حد ودة او لا يوم من فالأظهر سماح البينة ويباع
المدعي في الوصف ويذكر القيمة وانه لا يحكم بها بل يكتب
الى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذه ويبعنه الى الكافي
ليشهدوا على عينه والأظهر انه يسلمه الى المدعي كقيل
بيدنه فان شهدوا بعينه كتب براءة الكفيل والأفعل
المدعي مؤنة الرد او غايبة عن المجلس لا البلد امر
باخضار ما يمكن اخضاره ليشهدوا بعينه ولا سمع شهادة
بصفه واذا وجد اخضار فقال ليس بيدي عين هذه الصفه
صدوق يمينه ثم المدعي دعوى القيمة فان نكل فخلص
المدعي او اقام بينته كلف الاخضار وحسن عليه ولا يطلق

في كتاب المدعي ان يرى ان ما استلمه وادامت مال على
عائده من قضاة في سنة وادان سال المدعي انها
كانت اولى باضي بلد الغائب اجابة فهي سماع بينه ليحكم بها
والا فانه ان شهد عدلته بذلك وتثبت كتاب به يذكر
فيه ما يمتريه المحلوه عليه وختمه وشهد ان عليه ان
انكر فان قال سنة تسمى في كتاب صدق يمينه وعلى المدعي
سنة بان هذا المكتوب اسمه ونسبه فان اقامها فقال
سنة المحلوه عليه لزمه الحكم ان لم يترك هناك مشارك
لدى الاسم والصفات وان كان احضرا فان اعترف بالحق
طوبى وبرك الاول والابعد الى الكتاب لطلب من الشهود
زيادة صفة مختره وكتبها نائبا ولو حضر قاضي بلد الغائب
بلد احكامه فصار منه حكمه ففي امضائه اذا عاد الى
ولايته خلاف امضا يعلمه ولو ناداه في طريق ولايتها
امضاه وان امضى على سماع بينه كتب سمعت بينه على
وسميتها ان لم تعد لها والا فالاصح جواز ترك التسمية

في كتاب المدعي

والكتاب بالحكم يفتي مع قري المسافة ويستماع البيعة لا
يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة
ادعي عينها عينه عن البلد يوم من اثبتا لها
كعتار وعبد وقرير مغر وفات سماع بينته وحكم بها
وكتبا لي قاضي بلد المال ليتم له المدعي وتعمد في العقار
حدودة او لا يوم من فالأظهر سماع البيعة ويبالغ
المدعي في الوصف ويذكر القيمة وأنه لا يحكم بها بل يكتب
الى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذة ويبعثه الى الكافي
ليشهدوا على عينه والأظهر أنه ينقل الى المدعي كغيب
بيدنه فان شهدوا بعينه كتب بترأة الكفيل والافعل
المدعي مؤنة الرد او عاينة عن المجلس لا البلد امر
باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعينه ولا تمنع شهادة
بصفه واذا وجد احضار فقال ليس بيدي عين هذه الصفة
صدق يمينه ثم للمدعي دعوى القيمة فان نكل فخلت
المدعي او اقام بينته كلف الاحضار وجلس عليه ولا يطلق

والجواب

حتى تذكر وفيها وجه في ورقة مصنوعة عندهما وله ليل
على انحصار حتى او اذ ايه اعتمادا على خط مؤثره اذ ان
وبن محطه واما نيه والصحيح جواز رواية الحديث بخط
محفوظ عنده لسوي بين المختارين في دخول عليه
وقيام لهما واستماع وطلاقة وجه وجواب سلام ومجلس
والاصح رفع مسلم على ذمى فيه واذا اجلسا فله ان يسكت
وان يقول ليتكلم المدعي فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب
فان اقر فذاك وان انكر فله ان يقول للمدعي الك بينة
وان يسكت فان قال بينته واريد تخليفه فله ذلك
اولا بينه لي ثم احضرها قبلت في الاصح واذا ازدحم حضور
قدم الاسبق فان جهل او جاوا معا اقرع ويقدم سابقون
مستوفزون ونسوة وان تاخر واما لم يكثر واولا
يقدم سابق وقارع الا بدعوى ويحرم اتخاذ شهود معينين
لا يقبل غيرهم واذا شهد شهود فعرف عدالة او فسقا
عمل بعلمه والاوجب الامتناع بان يكتب ما يميز به التام

والمسعوده وعلبه وكذا قدر الذي على الصحيح وينعت
به منكما ثم يشا هذه المزي بما عنده وقيل تكفي كتابته
وشروطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل وخبره باطن
من يعدله لصحته او جوار او تعامله والاصح اشتراط لفظ
شهادة وانه يكفي هو عدك وقيل يزيد على ولي ويحذف ذكر
سب الجرح ويعمد فيه المعاينة او الاستفاضة ويقدم
على التعديل فان قال المعدل عرفت سب الجرح وتاب منه
ووصلح قدم والاصح انه لا يكفي في التعديل قول المدعي عليه
هو عدل وقد غلط
هو جائز ان كان عليه بينه وادعى المدعي
جوده فان قال هو مفتر لم تسمع بينه وان لطلق فالاصح
انها تسمع وانه لا يلزم القاضي نصب سخر ينكر عن الغائب
ويجب ان تخلفه بعد البينه ان الحق ثابت في ذمته
وقيل يسحب ويجريان في دعوى على صبي او مجنون ولو ادعى
وكل على الغائب فلا تخلف ولو حضر المدعي عليه وقال

حتى تدرك وفيها وجه في ورقة مصونة عندهما وله الجدل
على الشيطان حتى أواد انه اعتماده اعلى خط مؤثره اذ ان
ومن خطه وامانه والصحیح جواز روايه الحديث بخط
بخط عند
لستون من الخصم في دخول عليه
وماء ائمة واسماء وطلابه وجه وجواب سلامه وتجلي
والاصح رفع سلام على دمي فيه واذا اطسافه ان نيك
وان يقول لسكك المدعي فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب
فان اقر فداك وان انكر فله ان يقول للمدعي الكبتة
وان يسكك فان قال ببيته واريد خلفه فله ذلك
اولا منه بل لم يخضرها قبلت في الاصح واذا ازدحم حضور
فده الايق فان جهل او حاو امعا اقرع ويقدم مسافرو
مسوفرون ونسوة وان ناحر واما لم يكثر والاولا
يعد سابق وقارع الا بدعوى وحجره اتخاذ شهود معتبرين
لا يقبل غيرهم فاذا شهد شهود فعرف عدالة او فسقا
عمل عليه والاوجب الاكثر الا بان يكتب ما يميز به الشاهد

والمسودة وعلمه وكذا قدر الذنب على الصحيح وينعت
به متركاً ثم نسا فيه المركي بما عنده وقيل تكفي كتابته
وسرطه كساهد مع معرفته الجرح والتعديل وخبره باطن
من تعدله لصحته او جوار او تعامله والاصح اشتراط لفظ
شهاده وان تكفي هو عدك وقيل يزيد على ولي ويحذف ذكر
سب الجرح ويعتمد فيه المعاينة او الاستفاضة ويقدم
على التعديل فان قال المعدل عرفت سب الجرح وتاب منه
وصح قدم والاصح انه لا يكفي في التعديل قول المدعي عليه
هو عدل وقد غلط

هو جائز ان كان عليه بيته وادعى المدعي
جوده فان قال هو مفتر لم تسمع بيته وان اطلق فالاصح
انها تسمع وانه لا يلزم القاضي نصب مخبر ينكر عن الغائب
ويجب ان خلفه بعد البيته ان الحق ثابت في ذمته
وقيل يسحب ويحريان في دعوى على صبي او مجنون ولو ادعى
وكل على الغائب فلا خلف ولو حضر المدعي عليه وقال

وعده له وتدخل يوم الاثنين وينزل وسط البلد وينظر
أزلام أهل خيبر فمن ^{من} ينسبح أدامه أو ظمأ على
خصيه حجة فإن كان غائبا كتب إليه ليحضر ثم الأوصياء
فمن ادعى وصاياه سأل عنها وعن حاله ونصرفه فمن
وجد فاسقا أخذ المال منه أو ضعيفا عضده بمعين وأخذ
مركبا وكابيا وشرط كونه مسلما عدلا غاريا كاتبه
بجاصره وحلاب ويستحب فقهه وفور عقله وجودة
خطه ومترجما وشرطه عداله وجزته وعدد والأخ
جواز اعتميه وأشهر اطاعده في ائمة قاضيه صمم ويحذر
دزه للشاهد يسجد سجدا واحدا حق ولنغيره ويستحب
كون مجلسه فسجا بارا مضمونا من اد اجز وبرد لافا
بالوف والفضلا مسجدا او تكراه ان يقضي في حال
غضب وجوع وسبع مفرطين وكل حال لسو خلقه ويبدى
ان يساور الفقها وان لا يشري ويبيع بنفسه ولا
يكون له وكل معروف فان اهدى له من له خصومه

أولم يهد قبل ولا يتهد خد وقولها وان كان يهدني ولا
خصومه جاز بقدر العادة والأولى ان يثبت عليها ولا
يتعد حكمه لنفسه ورفيقه وشريكه في المشترك وكذا
اضله وفرعة على الصحيح ويحكم له ولهؤلاء الامام او غيره
أخر وكذا ان يثبت على الصحيح وإذا أقر المدعي عليه أو نكل
فحلف المدعي وسأل القاضي ان يشهد على اقراره وعنده
أو يمينه أو الحكم بما ثبت والإشهاد به لزمه أو ان يكتب
له محضرا بما جرى من حكمه أو يحل بما حكم أنتجت اجابته
وقيل يجب ويستحب شحان إحداهما له والأخرى تحفظ
في ديوان الحكم وإذا حكم باختها ثم بان خلاف نص الكتاب
أو السنة أو الاجماع أو قياس على نقصه هو وغيره
لاخفي والقضا يتعد ظاهرا لابطنا ولا يقضي بخلاف
عليه بالاجماع والأظهر أنه يقضي بعلمه إلا في حدود
الله تعالى ولو راورة فيها حكمة أو شهادة أو شهد
شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به ولم يشهد

وَعَدْوَلِهِ وَيَدْخُلُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَنْزِلُ وَسَطَ الْبَلَدِ وَيَنْظُرُ
اَزْلا فِي اَهْلِ خَيْبَرَ فَمَنْ وَرَجَسَتْ حَتَّى اَدَامَهُ اَوْ ظَلَمَ عَلَيَّ
حَصِيهِ حُجَّةً فَاِنْ كَانَ غَائِبًا كَتَبْتُ اِلَيْهِ لِيَحْضُرَ ثُمَّ الْاَوْصِيَاءُ
فَمَنْ ادْعَى وَصَايَهُ سَأَلَ عَنْهَا وَعَنْ جَالِهِ وَتَصَرَّفَهُ فَمَنْ
وَجَدَهُ فَاسِقًا اَخَذَ الْمَالَ مِنْهُ اَوْ ضَعِيفًا عَضَدَهُ بِمَعِينٍ وَتَخَذَ
مُشْرِكًا وَكَاتِبًا وَبَشْرًا كَوْنَهُ سَلَامًا عَدْلًا غَارًا بِكَيْبَاتِهِ
بِحَاصِرِهِ وَجِلَاتٍ وَيُسْتَجَبُ فَعْقُهُ وَوَفُورٌ عَقْلٌ وَجُودَةٌ
خَطٌّ وَمُنْرَجًا وَشَرْطُهُ عَدَالَةٌ وَحِرْزُهُ وَعَدَدُهُ وَالْاَمْرُ
جَوَازٌ اَعْمَى وَاشْبَهَ اَطْعَمَ دَرِي اِسْتِمَاعٍ قَاضٍ بِهِ صَمٌّ وَتَخَذَ
دِرَّةً لِلشَّادِ يَسْتَجِبُ لَادِ اِحْوٍ وَلِنَعْرِيرٍ وَيُسْتَجِبُ
كُوْنُ مَجْلِسِهِ فَسَجَابَارًا مَصُونًا مِنْ اَدَا حِرْزٍ وَبَرْدِ لَانَا
بِالْوَقْفِ وَالْفَضْلِ لَا مَسْجِدًا اَوْ تَكْرَهُ اَنْ يَقْبَضِي فِي حَالِ
عَضْدِ جُوعٍ وَيَسْبِغُ مَضْرُطِينَ وَكُلَّ حَالٍ لَيْسُو خَلْقَهُ وَيُدْبِ
اَنْ يُسَاورَ الْفُقَهَاءَ وَاَنْ لَا يَشْتَرِيَ وَيَسْبِغُ بِنَفْسِهِ وَلَا
يَكُوْنُ لَهُ وَكُلُّ مَعْرُوفٍ فَاِنْ اَهْدَى اِلَيْهِ مِنْ لَهُ خُصُومَةٌ

اَوْلَاهُ يَهْدِي قَبْلَ وَلَا يَتِيهِ خَدَمٌ قِيَوْمًا وَاِنْ كَانَ يُهْدِي وَلَا
خُصُومَةٌ جَارٌ بِقَدْرِ الْعَادَةِ وَالْاَوْلَى اَنْ يَتِيَّ عَلَيْهَا وَلَا
يَنْفَعُ حِكْمَهُ لِنَفْسِهِ وَرَقِيْقِهِ وَشَرِيْكِهِ فِي الْمَشْرُوكِ وَكَذَا
اَصْلُهُ وَقَرَعَةٌ عَلَيَّ الصَّحِيحُ وَيَحْكُمُ لَهُ وَلَهُوْلَاءُ الْاِيْمَانِ اَوْ يَحْكُمُ
اٰخَرًا وَكَذَا اَمَانِيَةٌ عَلَيَّ الصَّحِيحُ وَاِذَا اَقْرَأَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ اَوْ نَكَلَ
فَجَلَّتِ الْمُدْعَى وَسَأَلَ الْقَاضِي اَنْ يَشْهَدَ عَلَيَّ اِقْرَارِهِ وَعِنْدَهُ
اَوْ يَمِيْنُهُ اَوْ اِحْكَمَ بِمَا ثَبَتَ وَالْاِشْهَادُ بِهِ لَزِمَةٌ اَوْ اَنْ يَكْتُبَ
لَهُ بِحَضْرَةِ اِمَّا جَرِي مِنْ حِكْمٍ اَوْ جِلًّا بِمَا حَكَمَ اَسْتَجَبَ اِجَابَةً
وَقِيلَ يَحِبُّ وَيُسْتَجَبُ نَحْتَانِ اِحْدَاهُمَا لَهُ وَالْاٰخَرَى يُحْفَظُ
فِي دِيْوَانِ الْحِكْمِ وَاِذَا حَكَمَ بِاِحْتِهَادٍ ثُمَّ بَانَ خِلَافُ نَصْرِ الْكُتَابِ
اَوْ السُّنَّةِ اَوْ الْاِجْمَاعِ اَوْ قِيَاسِ حِلَّةٍ نَقَضَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ
لَا خِيفَةَ وَالْقَضَاءُ يَنْفَعُ ظَاهِرًا اِلَّا بَاطِنًا وَلَا يَقْبِضِي خِلَافَ
عَلَيْهِ بِالْاِجْمَاعِ وَالْاِظْهَرُ اَنَّهُ يَقْبِضِي بِعِلْمِهِ اِلَّا فِي حُدُودِ
اللَّهِ تَعَالَى وَلَوْ رَأَى رَقَّةً فِيهَا حِكْمَةٌ اَوْ شَهَادَةٌ اَوْ شَهِدَ
شَاهِدَانِ اَنْكَ حَكَمْتَ اَوْ شَهِدْتَ بِهَذَا لَمْ يُعْلَمْ بِهِ وَلَمْ يَشْهَدَ

وقيل مختص بماله ونقصا ونكاح ونحوهما ولا ينفذ حكمه
إلا على راضيه فلا يكفي رضا قائله في ضرب دية على غايله
وإن رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا
بعد الحكم في الأظهر ولو نصب قاضين ببلد وحض لا يمكن
أوز من أو نوع جاز وكذا إن لم يخص في الأصح إلا أن يشترط
اجتماعهما على الحكم **جن قاض أو أعني عليه أو عي أو**
ذهب أهله اجتهاده وضبطه بعقله أو نسيان لم ينفذ
حكمه وكذا الوفاق في الأصح فإن زالت هذه الأحوال لم ينفذ
ولا ينفذ في الأصح ولالإمام عزل قاض ظهر منه خلل أو
لم يظهر وهناك أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة
كشكين فتنه وإلا فلا لكن ينفذ العزل في الأصح **المذهب**
والمذهب أنه لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله وإذا كتب الإمام
إليه إذا قرأت كتابي فانت معزول فقراه أنعزل وكذا إن
قرئ عليه في الأصح وينعزل بموته وأنعزله من أدركه
في شغل معين كبيع مال ميت والأصح أنعزال نائبه المطلق

وإن رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الأظهر ولو نصب قاضين ببلد وحض لا يمكن أوز من أو نوع جاز وكذا إن لم يخص في الأصح إلا أن يشترط اجتماعهما على الحكم جن قاض أو أعني عليه أو عي أو ذهب أهله اجتهاده وضبطه بعقله أو نسيان لم ينفذ حكمه وكذا الوفاق في الأصح فإن زالت هذه الأحوال لم ينفذ ولا ينفذ في الأصح ولالإمام عزل قاض ظهر منه خلل أو لم يظهر وهناك أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كشكين فتنه وإلا فلا لكن ينفذ العزل في الأصح المذهب والمذهب أنه لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله وإذا كتب الإمام إليه إذا قرأت كتابي فانت معزول فقراه أنعزل وكذا إن قرئ عليه في الأصح وينعزل بموته وأنعزله من أدركه في شغل معين كبيع مال ميت والأصح أنعزال نائبه المطلق

إن لم يؤذن له في استخلاف أو قيل استخلف عن نفسك أو أطلق
فإن قيل استخلف عني فلا ولا ينعزل قاض بموت الإمام ولا
ناظر يقيم ووقف بموت قاض ولا يقبل قوله بعد أنعزله
حكم بكذا فإن شهد مع آخر حكمه لم يقبل على الصحيح أو يحكم
بما كجز الحكم قبلت في الأصح ويقبل قوله قبل عزله حكمت
بكذا فإن كان في غير محل ولا يتد فمعهزول ولو ادعى شخص
على معزول أنه أخذ ماله برشوة أو شهادة عبدين مثلا
أخضر وفضلت خصومتها وإن قال حكم عبدين ولم يذكر
مالا أخضر وقيل لا حتى تقوى بيته بدعواه فإن خصم
وأنكر صدق بل يمين في الأصح **الأصح** يمين الله أعلم
ولو ادعى على قاض جور في حكم لم يسمع ويشترط بيته فإن
لم تتعلق حكمه حكم بينهما خليفته أو غيره **ليكتب**
الإمام لمن توليه ويشهد بالكتاب شاهدين يخرجان معه
إلى البلد يخبران بالحال وتكفي الاستفاضة في الأصح لا
مجرد كتاب على المذهب ويخت القاض عن حال علماء البلد

وَمِنْ حَضْرَتَيْهِ دُونَ مَعَاذِ وَبِكَاحِ وَتَحْوَمَا وَلَا يَنْفَدُ حُكْمُهُ
إِلَّا عَلَى رِضَايِهِ وَلَا تَكْفِي رِضَا قَائِلٍ بِي ضَرْبٍ دَبَّ عَلَى عَاقِلِهِ
وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ احْتِمَاعِ حُكْمِهِ لَمْ يَنْتَهِ الرِّضَا
بَعْدَ احْتِمَاعِهِ فِي لَاطِمِهِ وَيُؤْتَى قَاضِيَةً بِلَدِّهِ وَخُصَّ لِأَيِّ مَكَانٍ
أَوْ زَمَانٍ أَوْ تَوْجَعٍ حَادٍ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخْضَرْ فِي الْأَمْرِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ
اِحْتِمَاعًا عَلَى حُكْمِهِ حِينَ قَاضٍ أَوْ أَعْنَى عَلَيْهِ أَوْ عِيَّ أَوْ
دَهَبَتْ فَلَئِنَّ احْتِمَاعَهُ وَضَمُّهُ بِعَقْلِهِ أَوْ نَسْيَانٍ لَمْ يَنْفَدِ
حُكْمُهُ وَكَذَلِكَ الْوُفُوقُ فِي الْأَمْرِ فَإِنْ رَأَيْتَ هَذِهِ الْأَحْوَالَ لَمْ تَعُدْ
وَلَا يَنْتَهِي فِي الْأَمْرِ وَلَا مَنَامُ عَزْلِكَ قَاضٍ ظَهَرَ مِنْهُ خَلَلٌ أَوْ
لَمْ يَطْهَرِ وَهَذَا أَفْضَلُ مِنْهُ أَوْ مَنَلَهُ وَفِي عَزْلِهِ بِهِ تَضَلُّهُ
كَيْسَرَ فِيهِ وَإِلَّا وَلَا لَكِنْ يَنْفَدُ الْعَزْلُ فِي الْأَمْرِ وَالْمَدْهَبُ
وَالْمَدْهَبُ لَا يَنْفَدُ قَبْلَ تَلَوُّغِهِ حَبْرَ عَزْلِهِ وَإِذَا كَتَبَ الْأَمْرَ
إِلَيْهِ إِذَا قَرَأَتْ كَمَا بِي فَأَنْتَ تَعَزُّوهُ فَفَرَاهُ أَنْعَزَلَ وَكَذَا إِنْ
فَرَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْرِ وَتَعَزَّلَ بِمَوْتِهِ وَأَنْعَزَلَ مِنْ أَدْرَالِهِ
فِي سَعْلٍ مَعْتَنٍ كَسَعِ مَالٍ مَبْتِيبٍ وَالْأَمْرُ أَنْعَزَلَ نَائِبِهِ الْمَطْلُوقِ

وَأَمَّا فِي عَزْلِ الْقَاضِيَةِ
فَلَا يَنْفَدُ حُكْمُهَا إِلَّا بِرِضَا
قَائِلٍ بِهَا

إِنْ لَمْ تُؤْذَنْ لَهُ فِي اسْتِخْلَافٍ أَوْ قَبْلِ اسْتِخْلَافٍ عَنْ نَفْسِكَ أَوْ أَطْرُقَ
فَإِنْ قَبِلَ اسْتِخْلَافَ عَنِّي فَلَا وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ الْأَمْرِ وَلَا
تَأْطُرَ بِمَيِّمٍ وَوَقِفِ بِمَوْتِ قَاضٍ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ بَعْدَ أَنْعَزَالِهِ
حُكْمٌ بِكَذَا إِنْ شَهِدَ مَعَ آخَرَ حُكْمَهُ لَمْ يَقْبَلْ عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ بِحُكْمِ
بِأَكْرَجَائِزِ احْتِمَاعِ قَبْلَتِي فِي الْأَمْرِ وَيَقْبَلُ قَوْلَهُ قَبْلَ عَزْلِهِ حُكْمٌ
بِكَذَا إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَجْلٍ وَلَا يَنْتَهِي فَمَنْعَزُولٌ وَلَوْ أَدْعَى مَخْشَى
عَلَى مَعَزُولٍ أَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ بِرِشْوَةٍ أَوْ شَهَادَةِ عَبْدٍ مِثْلًا
أَخْضَرَ وَفَضَلَتْ خَصْمَتُهُمَا وَإِنْ قَالَ حُكْمُ بَعِيدَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ
مَالًا أَمْ خِضْرًا وَقِيلَ لِأَخِي تَقْوَةَ بَيْتِهِ بِدَعْوَاهُ فَإِنْ خِضَرَ
وَأَنْكَرَ صِدْقَ بِلَا مَعْنَى فِي الْأَمْرِ الْأَمْرُ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ أَعْلَمُ
وَلَوْ أَدْعَى عَلَى قَاضٍ جَوْرًا فِي حُكْمٍ لَمْ يَسْمَعْ وَيَشْرُطَ بَيْتَهُ فَإِنْ
لَمْ تَشْتَعَلْ بِحُكْمِهِ حُكْمٌ بَيْنَهُمَا خَلِيقَتُهُ أَوْ غَيْرُهُ لِيَكْتَبَ
الْإِمَامُ لِمَنْ تَوَلَّاهُ وَيَشْهَدُ بِالْكِتَابِ شَاهِدَيْنِ يَخْرُجَانِ مَعَهُ
إِلَى الْبَلَدِ يَخْبِرَانِ بِالْحَالِ وَتَكْفِي الْأَسْتِفَاضَةَ فِي الْأَمْرِ لَا
يُجْرَدُ كِتَابُ عَلَى الْمَدْهَبِ وَيَخْتَصُّ الْقَاضِي عَنْ جَالِ عِلْمِ الْبَلَدِ

مُدْمَنَةً وَالْأَعْيُ الْأَطْمَرُ نَعَيْتُهُمَا كَالْمَجْدِ الْحَرَامِ
 وَاللَّهُ اعْلَمْ أَوْصَوْمًا مَطْلَقًا فَيَوْمٌ أَوْ أَيَّامًا فَلَا تَهْ أَوْ صَدَقَةٌ
 فِيمَا كَانَ أَوْ صَلَاةً فَرَكْعَانِ وَفِي قَوْلِ رُكْعَةٍ فَعَلَى الْأَوَّلِ
 حَبَّ الْعِيَامِ فِيمَا مَعَ الْمُدْرِهِ وَعَلَى الثَّانِي لَا أَوْ عِنْتًا فَعَلَى
 الْأَوَّلِ رَفِئَةً كَمَا رَفِئَةً عَلَى الثَّانِي رَفِئَةً الثَّانِي هُنَا
 أَطْمَرُ وَاللَّهُ اعْلَمْ أَوْ عِنْتًا كَافِرًا مَعْبُودًا أَجْزَاءً كَامِلَةً فَإِنْ
 عَسَى بِأَمْرِهِ نَعَيْتُ أَوْ صَلَاةً فَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ قَاعِدًا إِخْلَافِ
 عَلَيْهِ أَوْ طَوَّلَ قِرَاءَةَ الصَّلَاةِ أَوْ سَوَّرَهُ مَعْنِيَةً أَوْ لِحَمَاةِ
 لَزِمَهُ وَالصَّحِيحُ اتِّعَادُ الْمُدْرِي بِكُلِّ قُرْبَةٍ لَا يَجِبُ اتِّعَادُ الْكَمَا
 وَتَسْبِيحُ جَنَارِهِ وَالسَّلَامُ
 هُوَ قَرْضٌ كِفَايَةٌ فَإِنْ تَعَيَّرَ لَزِمَهُ طَلِبُهُ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ
 أَضَلَّ وَكَانَ بَيِّنَةً فَلِلْمُفْضُولِ الْقَبُولُ وَقِيلَ لَا وَيَكْرَهُ طَلِبُهُ
 وَقِيلَ حَرَمٌ وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ فَلَهُ الْقَبُولُ وَيُنْدَبُ الطَّلَبُ
 إِنْ كَانَ حَامِلًا يَرْجُو أَنَّهُ يَنْشُرُ الْعِلْمَ أَوْ مَحْتَاجًا إِلَى الرِّزْقِ
 وَإِلَّا فَالْأَوَّلِي رُكْعَةٍ وَيَكْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّهُ اعْلَمْ وَالْأَعْيُ

فِي التَّعْيِيرِ وَعَدَمِهِ بِالنَّاحِيَةِ وَشَرْطُ الْقَاضِي تَسْلِيمُ مُكَلَّفٍ
 حُرِّدَ كَرَاهَةً سَمِعَ بِصَبْرٍ نَاطِقٍ كَافٍ بِمَجْهَدٍ وَهُوَ أَنْ يُعْرَفَ
 مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ وَخَاصَّةً وَعَامَّةً وَبِحِكْمَةٍ
 وَبَيِّنَةٍ وَنَاسِخَةٍ وَمَنْسُوخَةٍ وَمُتَوَاسِرِ السُّنَنِ وَغَيْرِهِ
 وَالْمُتَّصِلِ وَالْمُرْتَلِّ وَجَاهِ الرِّوَاةِ قُوَّةً وَضَعْفًا وَلِسَانِ الْعَرَبِ
 لُغَةً وَنَحْوًا وَأَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ إِجْمَاعًا
 وَإِخْتِلَافًا وَالْقِيَاسِ بِأَنْوَاعِهِ فَإِنْ تَعَدَّرَ جَمْعُ هَذِهِ الشُّرُوطِ
 قَوْلِي سُلْطَانٌ لَهُ شَوْكَةٌ فَاسْقًا أَوْ مَقْلِدًا أَنْ تَقْدَرُ قَضَاؤُهُ
 لِلضَّرُورَةِ وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا وَثِقَ قَاضِيًا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي
 الْأَسْتِخْلَافِ فَإِنْ اسْتَخْلَفَ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِأُخْرَى فِي الْإِمَامِ
 وَشَرْطُ الْمُسْتَخْلَفِ كَالْقَاضِي إِلَّا أَنْ يَسْتَخْلَفَ فِي أَمْرٍ خَاصٍ
 كَمَا جَاءَ بَيِّنَةٌ فَيَكْفِي عِلْمَهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَيُحْكَمُ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ
 اجْتِهَادِ مَقْلِدِهِ إِنْ كَانَ مَقْلِدًا أَوْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ خِلَافُهُ
 وَلَوْ حَكَمَ خَصْمَانِ رَجُلًا فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى جَازٍ مَطْلَقًا بِشَرْطِ
 أَهْلِيَّةِ الْقَضَا فِي قَوْلِ لَا يَجُوزُ وَقِيلَ بِشَرْطِ عَدَمِ قَاضِي الْبَلَدِ

قَاهُ لَا يَسْتَخْلَفُ فَإِنْ ائْتَمَرَ

ولا تسأله عن سنة فان سوط السابعة وحسن الحج او
غيره وسوط السابعة مجبولا مقطعة صورة رمضان
عن فرضه ونظر العبد والسرور وبفصلها باعنا سبعة
بالحريسة ولا مقطعة جنس وفي مصابه العولان وان لم
سوطه لوح او غيره لانها انما هي بعض اناني رمضان
ولد بعد التسوية في الاظهر فلو لم يمد صورة شهرين
ساعة الحناره صام بما ونقض اليا بما وفي قوله لا ينقض
في سوط سنة المذرة ذاك القول اظهر والله
يعرفه من حصر ونفاس في اظهر او يوما بعينه لم
تعد فله او يوما من شهور سنة صام اخره وهو الجمعة
فان لم يكن هو يومه ومن شريع في صومه نفل فنذر انما
لزمه على الحج وان نذر بغير يوم لم يعقد وقيل يلزمه يوم
او يوم عدوه ربه فالأظهر انعقادها فان قدم ليلة او يوم
عدا في رمضان فلا ينقض عليه او سهارا وهو مفطر او
صام فضا او نذرا واجب يوم اخر عن هذا او وهو صائم

هذا القول اظهر والله يعرفه من حصر ونفاس في اظهر او يوما بعينه لم تعد فله او يوما من شهور سنة صام اخره وهو الجمعة فان لم يكن هو يومه ومن شريع في صومه نفل فنذر انما لزمه على الحج وان نذر بغير يوم لم يعقد وقيل يلزمه يوم او يوم عدوه ربه فالأظهر انعقادها فان قدم ليلة او يوم عدا في رمضان فلا ينقض عليه او سهارا وهو مفطر او صام فضا او نذرا واجب يوم اخر عن هذا او وهو صائم

فلا فكذلك وقيل يجب تيممه وكيفيه وقال ابن قدام زيدا
فدنه على صورة اليوم الثاني ليوم قدومه وان قدم عشر وقت
على صورة اول خميس بعده فقدم ما في الأربعة واجب صورة الخميس
عن اول النذرين ويقضي الأخر نذر المشي الى بيت
الله تعالى او اثباته فالمدح وجوب اثباته حج او عمرق
فان نذر الايمان لم يلزمه مشي وان نذر المشي او ان يحج
او يعتمر ماشيا فالأظهر وجوب المشي فان كان الخ مائيا
فمن جئت حجير وان قال المشي الى بيت الله تعالى فمن ذرية
أهله في الاصح واذا اوجبت المشي فركب لعذر اجزاء وعليه
دم ومن نذر حج او عمرق لزمه فعله بنفسه فان كان مقتصرا
استتاب ويستحب تعجيله في اول الامكان فان تمكرا اخر
فما حج من ماله وان نذر الحج عامة وامكنه لزمه فان
منعه مرض وحيب العضا او هذبا لزمه حمله الى مكة والصدوق
به على من بها او الصدوق على اهل بلد معين لزمه او صوما
في بلد لم يعين وكذا صلاة الا المسجد الحرام وفي قول سجد

في قوله

في الاظهر او لا يظهر

في قوله

وَلَا حَاسِنًا وَسَنَاءُ سَنَهُ فَإِنْ شَرَطَ السَّابِعَ وَجِبَ فِي الْأَمْرِ أَوْ
 غَيْرِ مَعْتَهُ وَسَرَطَ السَّابِعَ وَجِبَ لَا يَقْلَعُهُ صَوْمَ رَمَضَانَ
 عَنْ فَرْضِهِ وَفَطْرَ الْعِيدِ وَالشَّرْبِ وَيَقْضِيهَا تَبَاعًا مَسْئَلَةً
 بِأَحْرِ السَّنَةِ وَلَا يَمْلَأُ حَيْضٌ وَفِي نَصَابِهِ الْفَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ
 يَسِرْطَهُ لَمْ يَجِبْ أَوْ يَوْمِ الْأَسْبَلِ أَبَدًا لَمْ يَقْضِ ثَانِي رَمَضَانَ
 وَكَذَا الْعِيدِ وَالسَّرِيعِ فِي الْأَطْهِرِ فَلَوْ لَزِمَهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ
 سَاعًا لِكُمَا رَهْ صَامَهُمَا وَبَعْضُ آيَاتِهِمَا وَبِي قَوْلِهِ لَا يَنْفِي
 أَنْ سَبَبَ الصَّوْمَ التَّنْذِيرُ بِأَنَّهَا تَمْلَأُ حَيْضٌ وَفِي نَصَابِهِ الْفَوْلَانِ
 أَلَمْ وَبَعْضُ رَمَضَانَ حَيْضٌ وَبَغَائِسَ فِي الْأَطْهِرِ أَوْ يَوْمًا بَعِيْتَهُ لَمْ
 يَضْمَ قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا مِنْ السَّبْعِ ثُمَّ تَسَدُّ صَارَ أُخْرَى وَهُوَ الْجَمْعُ
 فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُوَ وَمَعَ مَضَى وَمَنْ شَرَعَ فِي صَوْمِهِ نَفَلَ فَتَنْذِيرُ إِمَامَةٍ
 لَزِمَهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ يَوْمٍ لَمْ يَتَعَدَّ وَقِيلَ لَزِمَهُ يَوْمٌ
 أَوْ يَوْمٌ قَدْوَمٌ وَنَذَرَ فَأَلْطَمَ لِعَقَادَةٍ فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ يَوْمًا
 عِيدًا أَوْ فِي رَمَضَانَ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَوْ نَهَارًا وَهُوَ مَفْطَرٌ أَوْ
 صَامَ فَمَضَى أَوْ نَذَرَ وَجِبَ يَوْمٌ أُخْرَى عَنْ هَذَا أَوْ وَهُوَ صَائِرٌ

نَفَلًا فَكَذَلِكَ وَقِيلَ يَجِبُ تَمِيمَةٌ وَيَكْفِيهِ وَوَقَالَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ
 فَدَنَّهُ عَلَى صَوْمِ الْيَوْمِ الثَّانِي لِیَوْمٍ قَدْوَمِهِ وَإِنْ قَدِمَ عَمْرُو بْنُ
 عَلِيٍّ صَوْمَ أَوَّلِ خَيْبَرَ بَعْدَهُ فَقَدِمَ فِي الْأَزْبَعِ وَجِبَ صَوْمُ الْيَوْمِ
 عَنْ أَوَّلِ التَّنْذِيرِ وَيَقْضِي الْأَخْرَى نَذَرَ الْمَشِيِّ إِلَى بَيْتِ
 اللَّهِ تَعَالَى أَوْ إِثْبَانَهُ فَأَلْطَمَ وَجِبَ ثَانِيًا بِهِ يَحُجُّ أَوْ عَسَمَ
 فَإِنْ نَذَرَ الْإِثْبَانَ لَمْ يَلْزِمَهُ مَشِيٌّ وَإِنْ نَذَرَ الْمَشِيَّ أَوْ أَنْ يَحُجَّ
 أَوْ يَغْتَمِرَ مَا شَاءَ فَأَلْطَمَ وَجِبَ الْمَشِيُّ فَإِنْ كَانَ قَالَ الْخَمَانِيَا
 فَمَنْ جِئَتْ حَجْرُهُ وَإِنْ قَالَ أَشِيَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ دَوَّرَهُ
 أَهْلُهُ فِي الْأَمْرِ وَإِذَا أَوْجَبْنَا الْمَشِيَّ فَرَكَبَ لِعَدْرِ اجْرَاهُ وَعَلَيْهِ
 دَمٌ وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عَسَمَ لَزِمَهُ فَعَلُهُ بِنَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ نَقْضًا
 اسْتِنَابًا وَتَسْبِيحًا يَجْعَلُهُ فِي أَوَّلِ الْإِمْتِكَانِ فَإِنْ تَمَكَّرَ فَأَخْرَجَ
 فَمَاتَ حُجٌّ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ عَامَةً وَأَمَكَّنَهُ لَزِمَهُ فَإِنْ
 سَعَى مَرَضًا وَجِبَ الْعَقْدُ أَوْ هَدْيًا لَزِمَهُ حَمَلُهُ إِلَى مَكَّةَ وَالنَّصَدُ
 بِهِ عَلَى مَنْ يَهَا أَوْ النَّصَدُ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ مَعْتَبَرٍ لَزِمَهُ أَوْ صَوْمًا
 فِي بَلَدٍ لَمْ يَتَّعِنَ وَكَذَا صَلَاةُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَفِي قَوْلِهِ سَجَدَ

نَذَرَ

فِي الْأَطْهِرِ أَوْ يَوْمًا
 عَلَى الشَّيْءِ وَعَلَيْهِ وَرَجَعِ

فِي الْأَطْهِرِ أَوْ يَوْمًا
 فِي الْأَطْهِرِ أَوْ يَوْمًا
 فِي الْأَطْهِرِ أَوْ يَوْمًا

إِلَى الْقَائِمِ فَلَنْ فَرَاهُ ثُمَّ عَزَلَ فَإِنْ تَوَيَّ مَا دَامَ قَائِمًا
إِنْ أَمَكْتَهُ رَفَعَهُ فَتَرَكَهُ وَإِلَّا فَكَمَّرَهُ وَإِنْ لَمْ يَبْوَئِرْ
بِرَفْعِ اللَّهِ بَعْدَ عَزَلِهِ حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي مَعَهُ
لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ حَيْثُ وَلَا يَحْتَبِعُ بِعَقْدٍ وَكَيْلِهِ لَهُ أَوْ لَا يَبِيعُ
أَوْ لَا يَطْلُقُ أَوْ لَا يَعْصِي أَوْ لَا يَضْرِبُ فَوْكَلٍ مِنْ فَعْلِهِ لَا يَحْتَبِعُ
إِلَّا أَنْ يَرِيدَ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ إِلَّا يَفْعَلُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ أَوْ لَا
يَبِيعُ حَيْثُ بِعَقْدٍ وَكَيْلِهِ لَهُ لَا يَقْبُولُهُ هُوَ لِغَيْرِهِ أَوْ لَا يَبِيعُ
مَالًا يَرِيدُ قِبَاعَهُ بِإِذْنِهِ حَيْثُ وَإِلَّا فَلَا أَوْ لَا يَبِيعُ لَهُ فَوَاجِبٌ
لَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَحْتَبِعْ وَكَذَا إِنْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فِي الْأَجْحِ
وَحَيْثُ بِعَمْرٍ يَدْرِي لَا إِعَارَةَ وَوَصِيَّةً وَوَقْفًا أَوْ لَا
يَتَّصِدُ لَمْ يَحْتَبِعْ بِهِ فِي الْأَجْحِ أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ
زَيْدٌ لَمْ يَحْتَبِعْ بِمَا اشْتَرَاهُ مَعَ غَيْرِهِ وَكَذَا لَوْ قَالَ مِنْ طَعَامِ
اشْتَرَاهُ زَيْدٌ فِي الْأَجْحِ وَحَيْثُ بِمَا اشْتَرَاهُ سَلَّمَ وَلَوْ لَخَلَطَ
مَا اشْتَرَاهُ بِمَشْرَى غَيْرِهِ لَمْ يَحْتَبِعْ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَكْلَهُ مِنْ مَالِهِ
أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ اشْتَرَاهَا زَيْدٌ لَمْ يَحْتَبِعْ بِدَارِ أَخِيهَا بِشِقَّةٍ

مَوْصُوفًا بِأَنْ نَذَرَ لِحَاجٍ

كَأَنَّ كَلِمَةَ فَلْيَعْلَمُ عَلَى عَتَمٍ أَوْ صَوْمٍ وَفِيهِ كَأَنَّ رَةَ يَمِينٍ وَفِي قَوْلِ
مَا نَذَرْتُ وَفِي قَوْلِ أَيْهَا شَأْنًا الثَّالِثُ أَظْهَرَ وَرَجَحَهُ

الْعِبْرَانِيُونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ فَعَلِي كَأَنَّ رَةَ يَمِينٍ
أَوْ نَذَرْتُ لِرِمْتِهِ كَقَارَةَ بِالذَّخُولِ وَنَذَرْتُ تَبَرُّرًا بِأَنْ يَلْتَزِمَ
قَرْبَةً إِنْ حَدَّثَتْ نِعْمَةً أَوْ ذَهَبَتْ نِقْمَةً كَأَنَّ شَيْئًا مَرِيضِي
فَلْيَعْلَمُ عَلَى أَوْ فَعَلِي كَذَا فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ الْمُعْلَنُ عَلَيْهِ وَإِنْ
لَمْ يُعْلَقْ بِشَيْءٍ كَلِمَةً عَلَى صَوْمٍ لَزِمَهُ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يَبِيعُ
نَذَرَ مَعْصِيَةٍ وَلَا وَاجِبٌ وَلَوْ نَذَرَ فَعَلٌ مَبَاحٍ أَوْ تَرَكَهُ لَمْ يَلْزِمُهُ
لَكِنْ إِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ كَأَنَّ رَةَ يَمِينٍ عَلَى الْمَرْحُحِ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمًا
أَيَّامَ نَدَبٍ تَعَجَّلَهَا فَإِنْ قَبِدَ تَفَرَّقَ أَوْ مَوَالَاةً وَجِبَدًا إِلَّا
حَازَ أَوْ سَنَةً مُعَيَّنَةً صَامَهَا وَأَفْطَرَ الْعِيدَ وَالتَّشْرِيكَ
وَصَامَ رَمَضَانَ عَنْهُ وَلَا قَضَاءً وَإِنْ أَفْطَرَ بِحَيْضٍ وَنِفَاسٍ
وَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ وَبِهِ قَطَعَ
لِلْمَهُودِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمًا أَبْلَا عَدْرًا وَجِبَ قَضَاؤُهُ

إلى العاصي فلا فراه سعة خيال فإن تبي ما دام قاصيا
 إن أمكده رفعة فتوكة وإلا فكفركه وإن لم ينوب
 برفع اليد بعد عزله جلف لا يسمع أو لا يشترى فقد
 لبسه أو غير وجه ولا يحب بعد وكله له أو لا يزوج
 أو لا يظن أو لا يعين أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحب
 إلا أن يريد إلا أن يريد لا يفعل هو ولا غيره أو لا
 يبيع يحب بعد وكله له لا يقوله هو لغيره أو لا يبيع
 مال يريد فباعه باؤد يحب وإلا فلا أو لا يبع له فواجب
 له فلم يقبل لم يحب وكذا إن قبل ولم يقبض في الأجر
 وحجب بعمر يد ربي لا إغارة ووصيته ووقف أو لا
 تصدق لم يحب يهد في الإصح أو لا يأكل طعاما اشتراه
 زيد لم يحب بما اشتراه مع غيره وكذا الوفاة من طعام
 اشتراه زيد في الإصح وحجب بما اشتراه سلبا ولو اخلط
 ما اشتراه بشري غيره لم يحب حتى يبيعن أكله من ماله
 أو لا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحب بدراؤها بسنة

هو ضربان نذر لجاج
 كان كلفه فليد على عثر أو صور وفيه كارة يمين وفي قول
 ما التزمه وفي قول أيهما شأنا الثالث أظهر وزجده
 العبراء يتون والله أعلم ولو قال إن دخلت فعلى كارة يمين
 أو نذر لزمته كفارة بالدخول ونذر يمين بان يلتزم
 قربة إن حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شئني مريضي
 فليد على أو فعلى كذا فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه وإن
 لم يتعلقه بشئ كالله على صور لزمه في الأظهر ولا يصح
 نذر معصية ولا واجب ولو نذر فعل مباح أو تركه لم يلزمه
 لكن إن خالف لزمه كارة يمين على المزج ولو نذر صور
 أيام تدب تعجلها فإن قيدت بغير أو موالاة وجب إلا
 جاز أو سنة معينة صامها وأفطر العيد والتشريكات
 وصام رمضان عنه ولا قضا وإن أفطرت بغيره ونفاس
 وجب الفضا في الأظهر
 الأظهر لا يجب وبه قطع
 للمهور والله أعلم وإن أفطرت يومه ابلا عذر وجب فضاؤه

حَيْثُ وَلَا الْمَسْمُومَ وَلَا هَذَا جَبَّ بِأَجْدِهَا أَوْلَا كَلِّذَا
الطَّعَامَ عَدَّ امَّا مَاتَ قَبْلَهُ فَلَا سِيَّ عَلَيْهِ وَإِنْ مَاتَ أَوْلَيْتَ
لَطَعَامَ فِي الْعَدَّةِ مَكْنِيَةً مِنْ أَكْلِهِ حَيْثُ وَقَبْلَهُ قَوْلَانِ
كَحَسْرَةٍ وَإِنْ أَلْمَنَ بِأَكْلِهِ وَعَسْرَهُ قَبْلَ الْعَدَّةِ حَيْثُ وَإِنْ لَمْ يَلَفْ
أَوْ أَلْمَنَ أَخْبَرَ فَكَحَسْرَةٍ أَوْ لَا يَفْضَلُ حَقَّكَ عِنْدَ رَأْسِ
الْجَمَلِ فَلْيَقْضِ عِنْدَ عُرُوبِ الشَّمْسِ خَيْرَ الشَّهْرِ فَإِنْ نَدَرَ
أَوْ مَضَى بَعْدَ الْعُرُوبِ فَدَرَّ امَّا كَانَهُ حَيْثُ وَإِنْ شَرَعَ فِي
تَكْلِ حَيْثُ وَأَمَّ يَفْرَعُ لِكُرْبِهِ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ لَمْ يَحْتِ
أَوْ لَا مَكْنِيَةً فَيُجْعَلُ أَوْ قَرَأْنَا فَلَا حَيْثُ أَوْلَا يَكْتَلُهُ فَلَمْ
عَلَيْهِ حَيْثُ وَإِنْ كَانَتْ أَوْ رَأْسَهُ أَوْ أَسَارَ النَّهْرِ أَوْ
عَسْرَهَا فَمَا فِي حِدْرٍ وَإِنْ فَرَأْتَهُ أَفْهَمَهُ بِهَا مَقْصُودَةٌ
وَقَدْ مَرَّاهُ لَمْ يَحْتِ وَالْأَجْبُ أَوْلَا مَا لَهُ حَيْثُ بِكُلِّ نَبِيحٍ
وَإِنْ نَلَّ حَيْثُ رَبَّ يَدٍ وَمَدْبَرٍ وَمَعْلَقٍ عَتَقَهُ وَمَا وَصِي بِهِ
وَدَرَّ حَيْثُ وَكَدَّ امَّا حَيْثُ الْأَجْبُ لَا مَكْنِيَةً فِي الْأَجْبِ أَوْلَا
لِضَرْبِهِ وَابْتِ مَّا سَمِيَ ضَرْبًا وَلَا يَسْرَطُ إِلَّا لَمْ إِلَّا أَنْ

يَقُولُ ضَرْبًا شَدِيدًا أَوْ لَسَ وَضَعُ سَوِيًّا عَلَيْهِ وَعَضُّ وَخَبْرٌ وَتَنْفِ
شَعْرٌ ضَرْبًا قَيْلٌ وَلَا لَطْمٌ وَوَكْرٌ أَوْلَيْتَ مَائَةً سَوِيًّا
أَوْ خَشْبَةً فَشَدَّ مَائَةً وَضَرَبَهُ بِقَاضِيَةٍ أَوْ بَعَثَكَ عَلَيْهِ
مَائَةً شَمْرَاجٍ بَرَّ أَنْ عِلْمُ إِصَابَةِ الْكَلِّ أَوْ تَرَكَهُ بَعْضُ عَلَى بَعْضٍ
فَوَصَلَهُ أَلَمْ الْكَلِّ وَلَوْ شَكَ فِي إِصَابَةِ الْجَمِيعِ بَرَّ قَلْبًا
النَّهْرِ وَاللَّهُ اعْلَمْ أَوْلَيْتَ مَائَةً مَرَّةً لَمْ يَسْرَطُ بِهَذَا أَوْ
لَا أَفَارَقَكَ حَيْثُ أَسْتَوْفِي حَيْثُ فَهَرَبَ وَلَمْ يَكُنْهُ إِتْبَاعَةٌ
لَمْ يَحْتِ الْعَجِيجُ لَا يَحْتِ إِذَا أَمَكْنَهُ إِتْبَاعَةٌ وَاللَّهُ
اعْلَمْ وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ قَفَّ حَيْثُ ذَهَبَ وَكَانَا مَاشِيَةً أَوْ أَرَاهُ
أَوْ أَحْسَالَ عَلَى عَسْرِهِ ثُمَّ فَارَقَهُ أَوْ أَفْلَسَ فْفَارَقَهُ لِيُوسِرَ
حَيْثُ وَإِنْ أَسْتَوْفِي وَفَارَقَهُ فَوَجَدَهُ نَاقِصًا إِنْ كَانَ جَنْسَ
حَقَّهُ لَكِنَّهُ أَرْدَا لَمْ يَحْتِ وَالْأَحْتِ عَالِمٌ وَفِي غَيْرِ الْقَوْلَانِ
أَوْلَا أَمَّا مَكْنِيَةً إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِيِ فَرَأَى وَتَمَكَّنَ فَلَمْ
يَرْفَعْ حَيْثُ مَاتَ حَيْثُ وَيَجْلُ عَلَى قَاضِيِ الْبَلَدِ فَإِنْ عَزَلَ فَالْبَرَّ
بِالرَّفْعِ إِلَى الشَّائِي أَوْلَا رَفَعَهُ إِلَى قَاضِيِ بَرِّي بِكُلِّ قَاضٍ أَوْ

حَتَّ وَلَا تَلْتَمِصْ وَلَا تَدَاخِبْ بِأَجْدِهَا أَوْ لَتَاكُرْ ذَا
تَعَامَرْ عَدَايَاتٍ فَلَمْ تَلَسْ عَلَيْهِ وَإِنْ مَاتَ أَوْلَيْتَ
تَعَامَرْ فِي لَعْدٍ تَعَدَّ مَكِيدٍ مِنْ أَكْلِهِ جَنَّتْ وَقِيلَهُ قَوْلَانِ
كَمُكْرَةٍ وَإِنْ أَلْمَنَ بِأَكْلِ وَعَسِرَهُ قَبْلَ الْعَدِجَتِ وَإِنْ لَفَّ
أَوَّلَهُ لَحِيحٌ كَمُكْرَةٍ أَوْ لَا يَصِحُّ حَقُّكَ عِنْدَ رَأْسِ
أَجْلَانٍ فَلْيَنْصَرِّ عِنْدَ عُرُوبِ شَمْسِ خَرِّ الشَّهْرِ فَإِنْ قَدَّرَ
أَوْ مَعَى عَدَا عُرُوبِ قَدَّرَ أَمْرَكَ فِي جَنَّتْ وَإِنْ شَرَعَ فِي
كَلِّ حَسَدٍ وَلَا يَصْرِخُ لِكُرْبِهِ لَا بَعْدَ مَدَّةٍ لَمْ يَحْتِ
وَلَا مَكَّةَ مَبِجٍ أَوْ قَرَأَ قَرَأًا فَلَا جَنَّتْ أَوْ لَا يَكْتَلِمُ قَلَمٌ
عَلَيْهِ حَتَّ وَإِنْ كَاتَبَهُ أَوْ رَسَلَهُ أَوْ أَسَارَ إِلَيْهِ يَدٍ أَوْ
عَسِرَهَا فِي حِدْمَةٍ وَإِنْ قَرَأَتْهُ أَمَمَهُ بِهَا مَقْصُودَةٌ
وَقَدْ مَرَّاهُ لَمْ يَحْتِ وَلَا جَبَّتْ وَلَا مَالٌ لَهُ حَتَّ بِكُلِّ نَوْعٍ
وَإِنْ قَلَّ حَتَّى يُوْبِدَ يَدٌ وَمَدَّ يَدٌ وَمَعَلَقَ عَيْتَهُ وَمَا وَجَّهِي بِهِ
وَدَّ حَالٌ وَكَذَلِكَ أَمْوَالُهُ فِي الْأَصْحِ لَا مَكَاتِبَ فِي الْأَصْحِ أَوْلَى
لِضَرْبِهِ وَبِئْسَ مَا يَسْمَى ضَرْبًا وَلَا يَسْرَطُ إِلَّا لَمْ إِلَّا أَنْ

يَقُولُ ضَرْبًا شَدِيدًا أَوْ لَيْسَ وَصَنَعَ سَوِيطٍ عَلَيْهِ وَعَقَضَ وَخَنَقَ وَنَشَفَ
شَعْرَ ضَرْبًا قَبِيلٌ وَلَا لَطْمٌ وَوَكْرٌ أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ مِائَةَ سَوِيطٍ
أَوْ خَشْبَةٍ فَشَدَّ مِائَةَ وَضْرَبَنَّهُ بِفَاحِضٍ بَعْدَ أَوْ بَعَثَا عَلَيْهِ
مِائَةَ شَمْرَاجٍ بَرَّ أَنْ يَلْمَ إِصَابَةَ الْكَلِّ أَوْ تَرَكَهُ بِتَقَطُّطٍ بَعْضُ
قَوْلِهِ أَلَمْ الْكَلِّ لَيْسَ وَلَوْ شِئْتَ فِي إِصَابَةِ الْجَبِّ بِرَيْطِ
النَّصْرِ وَاللَّهُ اعْلَمْ أَوْ لِيَضْرِبَنَّهُ مِائَةَ مَرَّةٍ لَمْ يَبْرُ بِهَذَا أَوْ
لَا أَفَارِقُكَ حَتَّى أَسْتَوِي فِي حَتِّي فَهَرَبَ وَلَمْ يَمُكِّنْهُ إِتْسَاعَةَ
لَمْ يَحْتِ الصَّحِيحُ لَا يَحْتِ إِذَا أَمُكِّنَهُ إِتْسَاعَةً وَاللَّهُ
اعْلَمْ وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ وَقَفَ حَتَّى ذَهَبَ وَكَانَا مَاشِيَيْنِ أَوْ أَرَاهُ
أَوْ أَحْتَالَ عَلَيْهِ عَرَبِيٌّ ثُمَّ فَارَقَهُ أَوْ أَفْلَسَ فَفَارَقَهُ لِيُوسِرَ
حَتَّ وَإِنْ أَسْتَوِي وَفَارَقَهُ فَوَجَدَهُ نَاقِصًا إِنْ كَانَ جَنَسَ
حَقَّهُ لَكِنَّهُ أَرَدَ أَلَمْ يَحْتِ وَالْأَحْتِ عَالِمٌ وَفِي غَيْرِ الْقَوْلَانِ
أَوْلَا أَمُكَّرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَرَأَى وَتَمَكَّنَ فَلَمْ
يَرْفَعْ حَتَّى مَاتَ حَتَّ وَجَلَّ عَلَى قَاضِي الْبَلَدِ فَإِنْ عَزَلَ فَالْبَرَّ
بِالرَّفْعِ إِلَى الشَّيْءِ أَوْ إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى قَاضِي بَرِّيٍّ بِكُلِّ قَاضٍ أَوْ

وَحَيْلٍ وَوَجْرٍ وَطَبِيبٍ لَا يَمُوتُ وَحَيْبٍ بَطْنٍ لَوْ كَذَا أَكْرَبُ وَكَدَا
وَطَحَانٍ وَقَلْبٍ فِي الْأَصْحَابِ وَالْأَصْحَابُ تَنَاوَلَهُ لَحْمٌ رَائِبٌ وَلَبَانٌ
وَحَيْبٌ طَهْرٌ وَجَنِينٌ فَإِنْ حَجِمَ الطَّهْرُ لَا يَتَنَاوَلُهُ النَّجَسُ
وَأَنَّ الْأَلِيَّةَ وَالسَّامَةَ لَيْسَا شَحْمًا وَلَا لَحْمًا وَالْأَلِيَّةُ لَا
تَتَنَاوَلُ سَنَامًا وَلَا يَتَنَاوَلُهَا وَالذَّمُّ يَتَنَاوَلُهَا وَنَحْمٌ
طَهْرٌ وَبَطْنٌ وَكُلُّ دَهْنٍ وَلَحْمٍ الْبَقَرِ يَتَنَاوَلُ جَامُوسًا وَلَوْ
قَالَ مَشِيرًا إِلَى حَنْظَلٍ لَا أَكُلُ هَذِهِ حَيْثُ بَاكَلَهَا عَلَى مَشِيرَتِهَا
وَبَطْنِهَا وَخَبْرُهَا وَلَوْ قَالَ لَا أَكُلُ هَذِهِ الْحَنْظَلَةَ حَيْثُ
بَهَا مَطْبُوحَةٌ وَبَيْتَةٌ وَمَقْلِيَّةٌ لَا يَبْطِنُهَا وَسَوْفِيهَا وَعَجْنَتِهَا
وَخَبْرُهَا وَلَا يَتَنَاوَلُ رَطْبٌ مَرًّا وَلَا بَسْرًا وَلَا عَيْبٌ
زَيْبًا وَكَذَا الْعُكُورُ وَلَوْ قَالَ لَا أَكُلُ هَذَا الرُّطْبَ فَتَمَّرٌ
فَأَكَلَهُ أَوْلَا أَكَلَهُ ذَا الصَّبِيِّ فَكَلَهُ شَيْخًا فَلَا حَيْثُ فِي الْأَمْرِ
وَالْحَبْرُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ خَبْرٍ كَحَنْظَلَةٍ وَشَعِيرٍ وَأُرُورٍ وَبَابِلِيٍّ
وَدُرَّةٍ وَخَمِصٍ فَلَوْ شَرَدَهُ فَأَكَلَهُ حَيْثُ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْتًا
فَسَفَهُ أَوْ تَنَاوَلَهُ بِأَصْبَعٍ حَيْثُ وَإِنْ جَعَلَهُ فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ

فَلَا أَوْلَا يَشْرَبُهُ فَيَا لَشَرِّ أَوْلَا أَكَلُ بَيْتًا أَوْ مَا يَتَنَاوَلُ خَيْرٌ
فَأَكَلَهُ حَبْرٌ حَيْثُ أَوْ شَرِبَهُ فَيَا لَشَرِّ أَوْلَا يَأْكُلُ لَعْمًا أَوْلَا
يَأْكُلُ مِمَّا فَأَكَلَهُ حَبْرٌ جَامِدًا أَوْ ذَا بَيْتٍ حَيْثُ وَإِنْ شَرِبَهُ
ذَا بَيْتًا فَلَا وَإِنْ أَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ حَيْثُ إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ ظَاهِرَةً
وَيَدْخُلُ فِيهَا فَكَيْفَ رَطْبٌ وَعَيْبٌ وَرَمَانٌ وَأَنْزَجٌ وَرَطْبٌ
وَيَابِسٌ وَلَيْمُونٌ وَبَيْتٌ وَكَذَا بَطْنٌ وَلَبَنٌ فَسْتَوْ وَبِنْدُقٌ
وَعَسْرِيهَا فِي الْأَصْحَابِ لَا قَتَا وَخِيَارٌ وَبَاذِخَانٌ وَخِرَزُّ وَلَا
يَدْخُلُ فِي الثَّمَارِ بَابِسٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ أَطْلُقَ بَطْنٌ وَتَمَّرٌ وَجَزْزٌ
لَمْ يَدْخُلْ هِنْدِيٍّ وَالطَّعَامُ يَتَنَاوَلُ قُونًا وَقَاكُهُ وَأَدْمًا
وَجَلَاوًا وَلَوْ قَالَ لَا أَكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَقَرَةِ تَنَاوَلُ لَحْمَهَا
دُونَ وَلِدِهَا وَلَبَنِهَا مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَتَمَّرٌ دُونَ وَرَوْطَانٌ
عَضْرٌ حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ فَأَخْلَطَتْ تَمَّرٌ
فَأَكَلَهُ إِلَّا ثَمَرَهُ لَمْ يَحْتِثْ أَوْلِيَا كَلَّتِهَا فَأَخْلَطَتْ لَمْ يَمُرْ
إِلَّا بِالْجَمِيعِ أَوْلِيَا كَلَّتْ هَذِهِ الثَّمَانَةُ فَإِنَّمَا يَبْرُجُ بِجَمِيعِ حَيْثُهَا
أَوْلَا يَلْبَسُ هَدِينَ لَمْ يَحْتِثْ بِأَحَدِهَا فَإِنْ لَبَسَهَا مَعًا أَوْ مَرَّتًا

وَحَلِيٍّ وَوَحِيٍّ وَطَيِّبٍ جَمْدٍ وَحَمِيٍّ نَظِيٍّ وَكَدَاكَرٍ وَكَدَاكَرٍ وَكَدَاكَرٍ
وَمَحَالٍ وَفَلْبِيٍّ وَفَلْبِيٍّ وَفَلْبِيٍّ وَفَلْبِيٍّ وَفَلْبِيٍّ وَفَلْبِيٍّ وَفَلْبِيٍّ
وَمَحِيٍّ وَطَيِّبٍ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ
وَإِنْ لَأَلْبَدُ وَالشَّاهُ لَمَسَا حَمًا وَوَلَجًا وَالْأَلْبَةُ لَا
تَمَسُّ أَوْ لَمَسًا مَا وَوَلَمَسَتْ وَوَلَمَسَتْ وَوَلَمَسَتْ وَوَلَمَسَتْ وَوَلَمَسَتْ
طَيِّبٍ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ
وَإِنْ لَمَسَتْ أَوْ لَمَسَتْ أَوْ لَمَسَتْ أَوْ لَمَسَتْ أَوْ لَمَسَتْ أَوْ لَمَسَتْ
وَطَيِّبٍ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ
ضَامِضٍ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ
وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ
زَمَانًا وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ
فَأَكَلَهُ أَوْ لَا أَكَلَهُ ذَا الصَّبِيِّ فَكَلَهُ سَحَابًا فَجَنَّتْ فِي الْأَمْحِ
وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ
وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ وَوَحِيٍّ
مَسْفَعًا أَوْ نَسَاوَلَهُ بِأَصْبَعِ جَيْبٍ وَإِنْ جَعَلَهُ فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ

فَلَا أَوْلَايَةَ تَرْتَبَةً فِيهَا الشَّكْرُ أَوْ لَا الشَّكْرُ أَوْ لَا الشَّكْرُ أَوْ لَا الشَّكْرُ
فَأَكَلَهُ جَنَّتْ حَتَّى وَشَرِبَهُ فَلَا أَوْلَايَةَ تَرْتَبَةً فِيهَا الشَّكْرُ أَوْ لَا
يَأْكُلُ مِمَّنَّا فَأَكَلَهُ جَنَّتْ جَامِدًا أَوْ ذَا الصَّبِيِّ فَجَنَّتْ أَوْ لَا الشَّكْرُ
ذَابًا فَلَا وَإِنْ أَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ حَتَّى إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ ظَاهِرًا
وَيَدْخُلُ فِي فَأَكَلَهُ رَطْبًا وَعَيْبًا وَرَمَانًا وَأَنْزَجَ وَرَطَّبَ
وَيَابِسَ وَيَمُونُ وَيَبَسُّ وَكَذَا بَطِيحٌ وَلَيْسَ فَسْتَوْفٍ وَيَنْدُقُ
وَعَنْبِهَا فِي الْأَمْحِ لَا قَتَا وَجَارُ وَبَاذِجَانٍ وَجَزْرٌ وَلَا
يَدْخُلُ فِي الثَّمَارِ يَابِسَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ أُطْلِقَ بَطِيحٌ وَتَمْرٌ وَجَوْزٌ
لَمْ يَدْخُلْ هِنْدِيٍّ وَالطَّعَامُ مَرَّتَيْنَا وَلِقُونًا وَفَأَكَلَهُ وَأَذْمًا
وَجَلُوا وَلَوْ قَالَ لَا أَكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَقْرَةِ تَنَاوَلُ الْجَمْعُ
دُونَ وَلِدٍ وَلَيْزَ أَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَمَرْدُونَ وَرَوْطُونَ
عَضْرٍ جَلْفًا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الثَّمَرَةِ فَأَخْلَطَتْ ثَمْرٌ
فَأَكَلَهُ إِلَّا ثَمْرَهُ لَمْ يَجْنَتْ أَوْلِيَا كَلَّتْهَا فَأَخْلَطَتْ لَمْ يَبْرُ
إِلَّا بِالْجَمِيعِ أَوْلِيَا كَلَّتْ هَذِهِ الثَّمَانَةُ فَإِنَّمَا يَبْرُ بِجَمِيعِ جَيْفًا
أَوْلَا يَلْبَسُ هَدِيٍّ لَمْ يَجْنَتْ بِأَحَدِهَا فَإِنْ لَبَسَهُمَا مَعًا أَوْ مَرْتَبًا

وكذا في ما جاء في مدخل الأصح ولو
خلقه لا يدخلها وهو منقأ ولا يخرج وهو خارج فلا جئت
عند أول الروح أو لا مطهر أو لا لبس أو لا ترك أو لا قوة
أو لا تعدد وأسده هذه الأجزاء جنة
بأسد أمه الروح والنظر غلط لذهول واستدامة
طبيعتنا في الأصح وكذا أو طي وصلاة وصوم والله
أعلم ومن جلت لا تدخل دار حيث يدخل أهلها داخل
لنار أو من ياتين لا يدخلها وقد أمر الباب ولا يفتوح
سخر عشر مجوظ وكذا المجوظ في الأصح ولو أدخل يداه أو
رأسه أو رجله لم ينجس فإن وضع رجله فيها معتمد
على ما جسد ولو أنهد من قد دخل وقد نفي أساس الجنان
جنت وإن صارت قضا أو جعلت مسجدا أو حراما أو بسنا
فلا وأو حلف لا يدخل دار رند حيث يدخل ما يتكلمها
ملك لا باعاره وإجاره وعصب إلا أن تريد مسكنه وحيث
يملكه ولا يسكنه إلا أن تريد مسكنه ولو حلف لا يدخل

الأصح

دار رند أو لا يكلم عبده أو زوجته فباعها أو طلقها
فدخل وكلم لم ينجس إلا أن يقول داره هذه أو زوجته
هذه أو عبده هذا فيجنت إلا أن يريد ما أمر ملكه
ولو حلف لا يدخلها من ذال الباب فتخرج وتصب في موضع آخر
منها لم ينجس بالشأن ويجنت بالولاية الأصح أو لا
يدخل بيتا حيث بكل بيت من طين أو حجر أو أخشاب
أو خيمة ولا ينجس بمسجد وحمام وكبسه وغار جبل أو
لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره جنت وفي قول
إن نوي الدخول على غيره دونه لا ينجس فلو جهل حضوره
فخلف جنت الناسي ولو حلف لا يسلم عليه فسلم
على قوم هو فيهم واستثناه لم ينجس وإن أطلق جنت
في الأظهر والله أعلم جلف لا ياكل الرأس ولا ينة
له جنت برؤس تباع وخدها لا طير وجوب وصيد الأبلد
تباع فيه مسردة والبيض يحمل على منم ايل يابضه في الحياة
كدرجاج ونعامه وحمام لاسمك وجراد واللحم على نعيم

وكذا لو بيّن ما جازى لكل جازي مدخل في الأصح ولو
 حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حث
 بهذا أو لا يزوج أو لا يطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقو
 أو لا يعقد فاستد امر هذه الأجزاء حيث
 باستدامة الزوج والطهر غلط للدهول واستدامة
 طيب لست تطيبا في الأصح وكذا أو طي وصلاة وصوم والله
 أعلم ومن حلف لا يدخل دارا حيث يدخلها فليس له دخول
 الباب أو من بابين لا يدخلها طاق قد أمر الباب ولا يمشي
 سطح غير مجوطة وكذا الجوظ في الأصح ولو أدخل يداه أو
 رأسه أو رجله لم يحث فإن وضع رجله فيها فاعتداه
 عليها حيث ولو أنه دخل وقد بقي أساس الجنان
 حيث وإن صارت قضا أو جعلت مسجدا أو حماما أو بيتنا
 فلا ولو حلف لا يدخل دار زيد حيث يدخلها ما يسكنها
 ملك لا بإعارة وإجارة وغضب إلا أن يريد سكنه ويحث
 بملكه ولا يسكنه إلا أن يريد سكنه ولو حلف لا يدخل

حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حث
 بهذا أو لا يزوج أو لا يطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقو
 أو لا يعقد فاستد امر هذه الأجزاء حيث
 باستدامة الزوج والطهر غلط للدهول واستدامة
 طيب لست تطيبا في الأصح وكذا أو طي وصلاة وصوم والله
 أعلم ومن حلف لا يدخل دارا حيث يدخلها فليس له دخول
 الباب أو من بابين لا يدخلها طاق قد أمر الباب ولا يمشي
 سطح غير مجوطة وكذا الجوظ في الأصح ولو أدخل يداه أو
 رأسه أو رجله لم يحث فإن وضع رجله فيها فاعتداه
 عليها حيث ولو أنه دخل وقد بقي أساس الجنان
 حيث وإن صارت قضا أو جعلت مسجدا أو حماما أو بيتنا
 فلا ولو حلف لا يدخل دار زيد حيث يدخلها ما يسكنها
 ملك لا بإعارة وإجارة وغضب إلا أن يريد سكنه ويحث
 بملكه ولا يسكنه إلا أن يريد سكنه ولو حلف لا يدخل

دار زيد أو لا يكلم عبده أو زوجته فباعها أو طلقها
 فدخل وكلم لم يحث إلا أن يقول أو يهديه أو زوجته
 هذه أو عبده هذا فحث إلا أن يريد ما أمر بملكه
 ولو حلف لا يدخلها من ذال الباب فتح ونصب في موضع آخر
 منها لم يحث بالشأن ويحث بالاول في الأصح أو لا
 يدخل بيتا حيث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خب
 أو خيمة ولا يحث بسجد وحمام وكيسه وغار جبل أو
 لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حيث وفي قول
 إن نوي الدخول على غيره دونه لا يحث فلو جهل حضوره
 فحلف لا يدخل بيتا لم يحث ولو حلف لا يسلم عليه فسلم
 على قوم هو فيهم واستثناء لم يحث وإن أطلق حيث
 في الأظهر والله أعلم حلف لا يأكل الرأس ولا يئمه
 له حيث برؤس تباع وخذها لا طير وجوب وصيد الأبلد
 تباع فيه مسردة والبيض محل على مترم ايل يابضه في الحياة
 كدجاج ونعامه وحمام لاسمك وجراد والحم على نعيم

الأصح

فَلَيْسَ يَمِينِ الْيَمِينَةِ لَهُ قَالَ أَصَبْتُ أَوْ أَقْسَمْتُ أَوْ حَلَفْتُ
 أَوْ أَخْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا أَفْعَلُ فَمِنْ إِنْ نَوَاهَا أَوْ أَطْلَقَ وَإِنْ قَالَ
 قَسَدْتُ خَبْرًا ماضيًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا جَسَدًا وَبَاطِنًا وَكَذَا
 طَاهِرًا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ قَالَ لَغَيْرِ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ
 أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لِنَفْعِي وَإِنْ أَرَادَ يَمِينِ نَفْسِهِ فَمِنْ وَالْأَفْطَا
 وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ بَرِّيٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ
 فَلَيْسَ يَمِينٍ وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِهَا بِمَا قَسَدَ لَمْ يَتَعَدَّ
 وَيَصِحُّ عَلَى مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ إِلَّا فِي طَاعَةٍ فَإِنْ قُلْتُ
 عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلِ حَرَامٍ عَمِيٍّ وَلَزِمَهُ الْجَنَّةُ وَكَفَّارَةٌ
 أَوْ تَرْكِ مَنَدُوبٍ أَوْ فِعْلِ مَكْرُوهٍ مِنْ جَنَّةٍ وَعَلَيْهِ كَاهَرٌ
 أَوْ تَرْكِ مَبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ فَالْأَفْضَلُ تَرْكُ الْجَنَّةِ وَقِيلَ لِلْجَنَّةِ
 وَلَهُ تَقْدِيمٌ كَاهَرٌ بغيرِ صَوْمٍ عَلَى جَنَّةٍ جَائِزٍ قَبْلَ وَجْهِهَا
 هَذَا أَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَكَهَانَ طَهَارٍ عَلَى الْعَوْمِ
 وَقِيلَ عَلَى الْمَوْتِ وَمَنْدُوبٍ مَالِيٍّ تَخْتَصِرُ فِي كَفَّارَةٍ
 الْيَمِينِ بَيْنَ عَشْرِ كَالِطَهَارِ وَإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ يَمِينٍ

مَدَّجَتْ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ بَلَدِهِ وَكُتِبَ لَهُمْ بِمَا يَسْتَمِي كَسْوَةٌ كَيْفَ يَمِينِ
 أَوْ عِمَامَةٌ أَوْ إِزَارٌ لَأَخْفَ وَقَفَّازِينَ وَمِنْطَقَةٌ وَلَا يَشْرَطُ
 صَلَاحِيَّةُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ فَيَجُوزُ سَدَاؤُهُ بِمِغْيَرٍ لَكَبِيرٍ لَا يَصِلُ
 لَهُ وَقَطْنٌ وَكَانَ وَجَرِيرٌ لَأَمْرَأَةٍ وَرَجُلٍ وَلَيْسَ لَمْ تَزْهَبْ
 قُوَّتُهُ فَإِنْ عَجَرَ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَزِمَهُ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا
 يَجِبُ تَابِعُهَا فِي الْأَطْهَرِ وَإِنْ غَابَ مَالُهُ أَنْظَرَهُ وَلَمْ يَصُمْ
 وَلَا يَكْفُرُ عَبْدٌ بِمَالٍ إِلَّا إِذَا مَلَكَ سَيِّدَةً طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً
 وَقَلْنَا بَعْدَ بِلْ يَكْفُرُ بِصَوْمٍ فَإِنْ ضَرَّةٌ وَكَانَ حَلْفٌ وَجَنَّتْ
 بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَامٌ بِإِذْنِ أَوْ وَجَدَ بِإِذْنِ لَمْ يَصُمْ
 إِلَّا بِإِذْنِ وَإِنْ أَذِنَ فِي أَحَدِهِمَا فَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ الْحَلْفِ
 وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَلَهُ مَا يَكْفُرُ بِطَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ لَا عِتُونَ
 حَلْفًا لَا يَسْكُنُهَا وَلَا يَقِيمُ فِيهَا فَلْيُخْرِجْ فِي الْحَالِ
 فَإِنْ مَلَكَ بِإِعْذَرِ جَنَّتْ وَإِنْ بَعَثَ مَتَاعَهُ وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأَسْبَابِ
 الْخُرُوجِ كَجَمْعِ مَتَاعٍ وَإِخْرَاجِ أَهْلِ دَارِهِ لَمْ يَجِبْ وَلَوْ
 حَلْفًا لَيْسَا كَنَّهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَيُخْرِجُ أَحَدَهُمَا فِي الْحَالِ لَمْ يَجِبْ

صحح بغيره في موضع آخر

فليس يبرأ من حلفه الا قال افسنت او افسم او حلفت
 او اخطف بالله لا فعلا يمين ان نواها او اطلق وان قال
 صدقت حراما حسنا او مستغيبا كصدوق باطنا وكذا
 ظاهر اعلى المذهب ولو قال لعن امة عليك بالله او
 اسالك بالله لتفعلن واراد يمين نفسه فيمنع والا فلا
 ويؤيد ان فعلك كذا فانا يهودي او برى من الاملاء
 فليس يمين ومن سب لسانه الى لفظنا بلا قصد لم ينعقد
 ويصح على ماض ومستقبل وهي مكرهة الا في طاعة فان حلف
 على ترك واجب او فعل محرم ولزمه اجتناب وكفارة
 او ترك مندوب او فعل مكروه من جنته وعليه كفارة
 او ترك مباح او فعله فالأفضل ترك الجنه وقيل للجنه
 وله تقدم كفاره بغير صوم على جنه جائز قبل وجوبه
 هذا اصح والله اعلم وكمانه ظنار على القود
 وقيل على الموت وسدور ماني تخير في كفارة
 يمين بين عن كاظنار واطعام عشرة مساكين كل سكرين

مذجت من غالب ثوب بده وكنو نهم بما يسمي كسوة كيمبر
 او عمامة او ازار لا حلف وقفا زين ومنطقه ولا يشترط
 صلاح جنته للمد فروع اليد فحوز سدر اربل صغير لكبير لا يصلح
 له وقطن وكان وجرير لا امرأة ورجل وليس له تذهب
 مؤنثه فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة ايام ولا
 يحتمل تعها في الاظهر وان غاب ماله انتظره ولم يصم
 ولا كفر عبد بماله الا اذا ملكه سيده طعماما او كسوة
 وقتلنا ملك بل كفر بصوم فان ضره وكان حلف وجنت
 باذن سيده صام بلا اذن او وجد بلا اذن لم يصم
 الا باذن وان اذن في احدتهما فالاصح اعتبار الحلف
 ومن بعضه جزوله ما كفر بطعام او كسوة لا عتق
 حلف لا يسكنها ولا يقيم فيها فليخرج في الحال
 فان مكث بلا عذر جنت وان بعث متاعه وان اشتغل باسباب
 الخروج كجمع متاع واخراج اهل وليس ثوب لم ينجت ولو
 حلف لا يساكنه في هذه الدار فليخرج اهدها في الحال لم ينجت

حلف لا يسكنها ولا يقيم فيها فليخرج في الحال

وَلَسْتَ صَدَقْتُمْ مِنْ رِيحٍ وَهُوَ إِصَابَةُ الشَّيْءِ بِالْحَدِيثِ
أَوْ خَرَقٍ وَهُوَ أَنْ تَعْبَهُ وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ أَوْ خَسْفٍ وَهُوَ أَنْ
يَثْبُتَ أَوْ مَرَقٍ وَهُوَ أَنْ تَقْدُ فَإِنْ أَطْلَقْنَا أَقْضَى الْقَرَعِ
مَحْوَرُ عَوْضِ الْمَنَاضِلِ مِنْ جَنْبِ حَوْزِ عَوْضِ الْمَنَاضِلِ وَنُزُولُهُ
وَلَا يَشْرَطُ تَعْنِي قَوْرٍ وَسَفْعِهِ فَإِنْ عَمِنَ لَعَا وَجَارَ إِبْدَالُهُ
مِثْلَهُ فَإِنْ شَرَطَ مَنَعَ إِبْدَالُهُ فَسَدَّ الْعَقْدُ وَالْأَطْهَرُ إِشْرَاطُ
تَنَا نِ السَّادِ بِالرَّمِيِّ وَلَوْ حَضَرَ جَمْعٌ لِلْمَنَاضِلِ فَأَنْصَبَ
وَعِمَانُ نَحَارِ انْ أَصْحَابًا حَارًا وَلَا حَوْزَ شَرَطَ تَعْنِي مَاهَا
بِقُرْعَةٍ فَإِنْ خَسِرَ عَرَبِيًّا فَتَنَهُ رَامًا فَإِنْ خَلَفَهُ بَطَلَ
عَقْدُ فِيهِ وَسَقَطَ مِنْ حَرْبٍ لِأَجْرٍ وَاجِدٌ وَفِي بَطْلَانِ الْبَاقِي
فَوَلَا يَنْبَغِي مِنَ الصَّفْقَةِ فَإِنْ سَجَّهَا فَلَهُمْ جَمِيعًا الْحِيَارَةُ
فِي أَنْ جَارُوا وَتَنَارَعُوا فَمَنْ سَقَطَ بَدَلَهُ فَبُخِخَ الْعَقْدُ
وَأَصْحَابُ حَرْبٍ سَمَّ حَسِبَ إِصَابَهُ وَقِيلَ بِالسُّوْتَةِ وَنَسَبَهُ
فَإِصَابَةُ الشَّرْطِ وَظَنُّهُ أَنْ يَخْلُفَ بِالْبُخْلِ فَلَوْ تَلَفَ
وَأَوْ هُوَ أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ أَنْصَدَهُ بِهِ الشَّهْدُ وَأَصَابَ حَسِبَ

لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ وَلَوْ تَقَلَّتْ رِيحُ الْغَرَضِ فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ
حَسِبَهُ وَإِلَّا فَلَا يَحْسَبُ عَلَيْهِ وَلَوْ شَرَطَ خَسْفٌ فَتَقَبَّ وَثَبَتْ
ثُمَّ سَقَطَ أَوْ لَقِيَ صَلَابَةً فَسَقَطَ حَسِبَهُ

لَا تَتَعَقَّدُ الْإِيدَاتِ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ صِفَتُهُ لَهُ
كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ وَرَبُّ الْعَالَمِينَ وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَمَنْ تَعَيَّنَ
بِيَدِهِ وَكُلِّ اسْمٍ مُخْتَصِرٍ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ
لَمْ أَرِدْ بِهِ الْيَمِينَ وَمَا أَنْصَرَفَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ إِطْلَاقِ
كَالرَّحِيمِ وَالْخَالِقِ وَالرَّزَاقِ وَالرَّبِّ تَتَعَقَّدُ بِهِ الْيَمِينَ
إِلَّا أَنْ يَرِيدَ غَيْرَهُ وَمَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ سِوَاءُ
كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ وَالْعَالِمِ وَالْحَيِّ لَيْسَ بِمِثْلِ الْإِنْسَانِيَّةِ
وَالصَّفْقَةُ كَوَعْظَمَةِ اللَّهِ وَعَمْرَتُهُ وَكِبْرِيَايُهُ وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ
وَقُدْرَتِهِ وَمَسْئَلَتِهِ يَمِينٌ إِلَّا أَنْ يَتَوَكَّلَ بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومِ
وَبِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ وَلَوْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ فِيمَنْ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ
الْعِبَادَاتِ وَحِرُوفِ الْقِسْمِ بَأُ وَاوُ وَاوُ وَاوُ كَمَا لِلَّهِ وَتَأَلَّى
وَتَخَصَّرَ التَّأْيَاتِ لِلَّهِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَرَّ

وَأَشْفَقَ

وَأَشْفَقَ

وَسَمِيَتْ صَفَةً بِرَأْسِ مَنْ فَعَلَ وَفَعْلًا وَصَانَهُ الْمَرْءُ بِمَا خَذَلَ
أَوْ خَرَفَ وَهُوَ أَنْ تَعْبَهُ وَلَا تَعْبُتَ بِهِ أَوْ حَسِبَ وَهُوَ أَنْ
تَعْبُتَ أَوْ مَرَفٌ وَهُوَ أَنْ تَعْبُدَ وَإِنْ أَصْلُهُ انْفَصَلَ الْقَرَعُ
وَعَوْرُ عَوْرُ الْمُنَاضِلَةِ مِنْ جَنْتِ حَوْزٍ وَعَوْرُ سَائِقَةٍ وَشَرْطُهَا
وَلَا تَشْتَرُ تَعْنِي فَوْزٌ وَسَفْهُ وَفِي غَيْرِهَا وَجَارَ إِذْ دَالَهُ
بِمِثْلِهِ فَإِنْ شَرَطَ مَعَهُ بَدَلَهُ فَسَدَّ الْعَقْدُ وَالْأَطْرَافُ الشَّرْطُ
كَمَا نَسَاؤُنَ بِالرُّمِيِّ وَلَوْ حَضَرَ جَمْعٌ تَمَاضُلَةٌ فَأَنْصَبَ
بِعَمَّانٍ تَحَارَانَ أَضْجَانًا حَارًا وَلَا حَوْزٌ شَرْطُ تَعْيِينِهِمَا
بِفَرْعَةٍ فَإِنْ أَخَارَ عَرِيضًا ضَعْفَةً رَامًا فَإِنْ خَلَفَهُ تَطَلَّ
الْعَقْدُ فِيهِ وَسَقَطَ مِنْ حِزْبٍ لِاحِرٍ وَاجِدٌ وَفِي بَطْنِ الْبَاقِي
فَوَلَا يَفْرُقُ فِي الصَّفَقَةِ فَإِنْ صَحَّحْنَا فَلَهُمْ جَمِيعًا أَحْيَارُهُ
فَإِنْ أَحَارُوا وَتَنَارَعُوا فَمَنْ سَقَطَ بَدَلُهُ فَسُخَّ الْعَقْدُ
وَإِذَا ضَلَّ حِزْبٌ سَمِيَ حِجْبٌ لِصَانِهِ وَقِيلَ بِالسُّبُوتَةِ وَشَرْطُهَا
فِي إِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةِ أَنْ تَحْصَلَ بِالْمُضِلِّ فَلَوْ تَلَمَّ
وَبَرَّ أَوْ فُوسٍ أَوْ عَرَضَ شَيْءٌ أَنْصَدَهُ بِهِ الشَّهْدُ وَأَصَابَ حِجْبٌ

لَا يَنْصَبُ

لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ وَلَوْ تَقَلَّتْ رَيْحُ الْمَعْرُضِ فَأَصَابَ مَوْضِعَهُ
حِسْبَهُ وَإِلَّا فَلَا يَحْسَبُ عَلَيْهِ وَلَوْ شَرَطَ خَشْرٌ فَتَقَبَّلَتْ
ثُمَّ سَقَطَ أَوْ لَقِيَ صِلَابَةً فَسَقَطَ حِجْبُهَا سَمِيَ حِجْبًا
لَا تَتَعَقَدُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِعِدَّةٍ لَهُ
كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ وَتَبَّ الْعَالَمِينَ وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَتَمَرٌ
بِيَدِهِ وَكُلُّ اسْمٍ تَخْتَصُّ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ
لَمْ أَرِدْ بِهِ الْيَمِينَ وَمَا انْصَرَفَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ إِطْلَاقِ
كَالرَّحِيمِ وَالْحَالِقِ وَالرَّازِقِ وَالرَّبِّ تَتَعَقَدُ بِهِ الْيَمِينَ
إِلَّا أَنْ يُرِيدَ غَيْرَهُ وَمَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ سَوَاءً
كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ وَالْعَالِمِ وَالْحَيِّ لَيْسَ يَمِينُ إِلَّا بِبَيْتِهِ
وَالصَّفَقَةُ كَوَعظْمَةِ اللَّهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبْرِيَاؤِهِ وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ
وَقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ يَمِينُ إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومِ
وَبِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ وَلَوْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ فِيمَنْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
الْعِبَادَاتِ وَحُرُوفِ السَّمِّ بَأُ وَاوُ وَاوُ وَاوُ كَمَا لِلَّهِ وَتَأَلَّى
وَتَخْتَصُّ التَّأْبَاتُ بِاللَّهِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَبَرَ

وَأَوْشَقَهُ

لَوْ

فالأصح لا عوض ولو وجد مضطربته وطعام غيره أو
مخرومته وعيداً للمغيباتها والأصح بحرية قطع
بعضه لا كله. الأصح جوازها وشروطه فقد المينة يومها
وأن يكون للثمن في قطعه أقل ويحرم قطعة لغيره ومن
معتوم والله أعلم. مسأله ولسانها
فما سئله ويجل أخذ عوض عليهما ونصح المناضلة على سبيل
وكذا مزاريق ورماح ورمي بأجار ونجنيق وكل نافع في
الحرب على المذهب لا على كرة صولجان وبنديق وسباحة وشمع
وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما بيده ونصح للسابقة
على حبل وكذا فيل وبغل وحمارة في الأظهر لا طير وصرح
في الأصح والأظهر أن عقدهما لازم لا جائز فليمن لأحدهما
فسخه ولا ترك العمل قبل شروع وبعده ولا زيادة ونقص
فيه ولا في مال بشرط المسابقة علم الموقف والغاية وسائر
فيهما وتعيين الفرسين وتعيينان وإمكان سبق كل واحد
والعلم بالمال المشروط ويجوز شرط المال من غيرها بأن

مسألة
مسألة
مسألة

مسألة
مسألة

يقول الإمام أو أحد الرعية من سبق شيئا فله في بيت المال
x أو على كذا أو من أحدهما فيقول إن سبقني فلك على كذا أو
سبقك فلا شيء عليك فإن شرط أن من سبق منهما فله على
الأخر كذا الربح إلا يحل فرضه كقول الفرسيهما فإن سبقهما
أخذ المائل وإن سبقاه وجا معاً فلا شيء لأحد وإن جامع
أحدهما فما لهدا بنفسه ومال المتأخر للمحل وللذي معه
وقبل للمحل فقط وإن جا أحدهما ثم المحل ثم الآخر فمال
الأخر للأول في الأصح وإن تسابق ثلثة فصاعداً وشرط
الشيء مثل الأول فسد ودونه يجوز في الأصح وسبق ابل
يكفي وخيل يعنى وقيل بالقوانين فيهما وتشرط للمناضلة
بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبدد أحدهما بإصابة
العدد المشروط أو محاطة وهي أن تقابل إصاباتهما ويطرح
المشرك فمن زاد بعد ذلك ففاضل وبيان عدد نوب
الرمي والإصابة ومسافة الرمي وقدر الغرض طولاً وعرضاً
إلا أن يعقد بموضع فيه عرض معلوم فيحل المطلق عليه

فالأصح لا يجوز ولو وجد مضطر مئنه وطعام غيره أو
محرمة منه وصيد له بلقوب أكلها والأصح تحريم قطع
بعضه بأكمله الأصح جواره وشرطه فقد المئنه ويجوز
وأن يكون الخوف في قطعه أقل ويحرم قطعه لغيره ومن
معضوم والله اعلم

فما سئله وجل أخذ عوض عنها وتصح المناصلة على سهام
وكذا مزاريق ورماح ورمي بأحجار وتجنق وكل نافع في
جرب على المد هبة على كره صولجان وبنديق وسباحة ويطرح
وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما بيده وتصح المسابقة
على حمل وكذا قتل وبغل وجمار في الأظهر لا طير وصرع
في الأصح والأظهر أن عقدهما لازم لا جائز فلين لأحدهما
فسخه ولا ترك العمل قبل شروع وبعده ولا زيادة ونقص
فيه ولا في مال وشرط المسابقة علم الموقف والغاية وتساوي
فيها وتعيين الفرسين وتعيينان وإمكان سبق كل واحد
والعلم بالمال المشروط ويجوز شرط المال من غيرها بأن

يقول الإمام أو أحد الرعية من سبق منك فلا يبيئ المال
أو على كذا أو من أحدهما فيقول إن سبقني فلنك على كذا أو
سبقتك فلا يبيئ عليك فإن شرط أن من سبق منهما فلا يبيئ
الأخر كذا الربيع إلا يحلل وفرسه كقول الفرسيهما فإن سبقتهما
أخذ المائل وإن سبقاه وجامعا فلا يبيئ لأحد وإن جامع
أحدهما فما لهدا نفسه ومال المتأخر للحمل وللذي معه
وقبل للحمل فقط وإن جامع أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فال
الأخر الأول في الأصح وإن تسابقت ثلثة فصاعدا وشرط
بشأن مثل الأول فسد ودونه يجوز في الأصح وسبق ابل
يكفي وحمل يعنى وقيل بالقوانين فيهما بشرط المناصلة
بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يندد أحدهما بإصابة
العدد المشروط أو محاطة وهي أن تقابل إصابتها وتطرح
المشرك فمن زاد بعد ذلك ففاضل وبيان عدد نوب
الرمي والإصابة ومسافة الرمي وقدر الغرض طولا وعرضا
إلا أن يعقد بموضع فيه عرض معلوم فيحمل المطلق عليه

جمل منه لانه من وحل وبمروج وجمارة وظني وضغ
 وازيب ونعلك ويزروع من مور وجدة بغل وجمار اهل
 وكل دي نام من الشباغ ورجل من الضير كاسد ويزود
 زودت وفيل وبرد وناز وصغر وشاهين وشر وعقاب
 وكذا من اوى وهرة وحسن لاصح وجرم ما نذب
 فله جند وعغرب وعغراب تبع وحاداة وفارة وكل
 سبع صار وكذا ارحمه وبعائه والاصح جل غراب زرع
 وجرمهم بتعا وطاوس وجل نعامه وكركي وبطا واود
 وداح وجمام وهو كل ما عتد هدر وما على شكل عقور
 وان اختلف لونه ونوعه كعندليب وصعوة ودرزور
 لاحطاف وممل وجل وذناب وجرات كخفسا ودود
 وكذا ما تولد من ما كولد وعنه وما لا يرض منه ان استطابة
 اهل يسار وطباع سلمه من العرب في حال رفايته جل
 وان استخسوه فلا وان جهل اسم حيوان سئلوا باسميتهم
 وان لم تكثر له اسم عندهم اعبر بالاشبه به واذا اظهر

ال...
 ال...

ال...
 ال...
 ال...

غير لحم جلا له جدرم وقيل نكرة الاصح نكرة والله
 اعلم فان غلفت ظاهرا فطابت حل ولو تجش طاهر كل ودين
 ذاب جدرم وما كيب تخامة تجش كجامة وكيس مكره
 ويس ان لا يأكله ويطعمه رقيقة وفاضحة وجل جنين
 وجد ميتا في بطن مذكاة ومن خاف على نفسه موتا او
 مرضا مخوفا وجد جدرما لزمه اكله وقيل يجوز فان
 توقع جلا لا قربا لم يجز غير سد الرمق والافقي قول
 يشبع والاطهر سد الرمق الا ان يخاف ثلعا ان اقتصر
 وله اكل ادمي ميتا قتل مرتد وحري لا ذمي وشان
 وصبي حربي الاصح جل قتل الصبي والمذابة
 الحربيين الاكل والله اعلم ولو وجد غائب اكل وغدر
 او حاضر مضطر لم يلزمه بدله ان لم يفعل عنه فان
 اثر مسلما جاز او غير مضطر لزمه اطعام مضطر مسلم
 او ذمي فان منع فله قهره وان قتله وانما يلزمه بعوض
 ناجز ان حضر والافينية فلو اطعمه ولم يذكر عوضا

ال...
 ال...
 ال...

يجل منه لانه واحد وبغرو وجار وطار وطي وضع
 وازرب وتعلب وتربوع وتحمور وتجدر بغل وجمار اهل
 وكل ذي ناب من السباع ويخلف من الضير كاسد ونمز وديب
 وديب وفيل وقرد وناز وصغر وشاهين ونسر وعقاب
 وكذا اثن اوى وهرة وخس في لاصح وجدر ما ندب
 فله جبه وعسرب وعراب يقع وحداة وفارة وكل
 سبع صار وكذا ارحمة وبغائه والاصح جل عراب زرع
 وتجدرهم يتغاوطا ويس ويحل نعامة وكركي وبطا واوذ
 ودجاج وجمامر وهو كل ما عتدهدرو وما على شكل عصفور
 وان اختلف لونه ونوعه كعندليب وصعوبة وزرور
 لاخطاف ونمل ونجل وذياب وحشرات كحفصا ودود
 وكذا اما تولد من ما كولد وعنه وما لا نضف منه ان استطالة
 اهل يسار وطباع سلمه من العرب في حال رفاهية جل
 وان استخوة فلا وان جهل اسم حيوان سئلوا باسميتهم
 وان لم تذكر له اسم عندهم اغبر بالاشبه به واذا اظهر

و...

...

تغير لغيره لانه حدر وقيل نكرة فالب الاصح نكرة والله
 اعلم فان علقت ظاهرا فطابح على ولو تحسن طاهر كل وديب
 ذاب حدر وما كتب بخامرة بخمير كخامة وكمن مكره
 ويس ان لا يأكله ويطعمه رقيقة وقائمة ويحل حين
 وجد ميتا في بطن مذكاة ومن خاف على نفسه موتا او
 مرضا مخوفا وجد حدر ما لزمه اكله وقيل يجوز فان
 توقع حلا لا قريبا لم يجز غير سد الرمق والا في قول
 يشبع والاطهر سد الرمق الا ان يخاف ثلثا ان اقتصر
 وله اكل ادمي ميتا قتل مرتد وحربي لا ذمي وتساين
 وصبي حربي الاصح جل قتل الصبي والمذابة
 الحربيين للاكل والله اعلم ولو وجد غائب اكل وعدم طعام
 او حاضر مضطر لم يلزمه بدله ان لم يفعل عنه فان
 اثر مسلما جاز او غير مضطر لزمه اطعام مضطر مسلم
 اذمي فان منع فله قهقه وان قتله وانما يلزمه بعوض
 ناجزان حصر والافسيية فلو اطعمه ولم يذكر عوضا

...

بعد ثم عود ثم من ثم معر وسبع شياه افضل من بعر
 وساه افضل من متاركة في بعر وسرطان سلامة من غير
 مفر حيا فلا يجرى عجا ومحمود ومقصوغة بعض اذن
 ودان عوج وعمور وحرب بين ولا يضر لسرها ولا يقد
 فروع وكذا سق دن وحرفها ونعني في لاجحة
 العجج المصوم يضر نسر حرسد لله اعلم ويدخل وقتها
 في زعفر الشمس كرمج يوم الحجرة مضي قدر ركعتين
 وحضبة حصفين وسعجج نغرت خرا لسرق
 وبغاء السب مضله ولسرطاطوعها ثم مضي قدر ركعتين
 وحضبت والله اعلم ومن نذر معنته فقال الله علي ان
 يصحى صدره لزمه دجها في هذا الوقت فان تلفت قبله
 فلا يعلبه وان تلفنا لزمه ان يشري بعمتها شيئا
 ويدجها فيه وان نذر في دمه ثم عن ارمه دججه فيه
 فان تلفت قبله بعي لاصل عليه في لاصح ولسرطان الله
 عند الذبح ان لو بسبق بعر وكذا ان قال جعلها احمه

كذا في نسخة اخرى
 بعد ثم عود ثم من ثم معر وسبع شياه افضل من بعر
 وساه افضل من متاركة في بعر وسرطان سلامة من غير
 مفر حيا فلا يجرى عجا ومحمود ومقصوغة بعض اذن
 ودان عوج وعمور وحرب بين ولا يضر لسرها ولا يقد
 فروع وكذا سق دن وحرفها ونعني في لاجحة
 العجج المصوم يضر نسر حرسد لله اعلم ويدخل وقتها
 في زعفر الشمس كرمج يوم الحجرة مضي قدر ركعتين
 وحضبة حصفين وسعجج نغرت خرا لسرق
 وبغاء السب مضله ولسرطاطوعها ثم مضي قدر ركعتين
 وحضبت والله اعلم ومن نذر معنته فقال الله علي ان
 يصحى صدره لزمه دجها في هذا الوقت فان تلفت قبله
 فلا يعلبه وان تلفنا لزمه ان يشري بعمتها شيئا
 ويدجها فيه وان نذر في دمه ثم عن ارمه دججه فيه
 فان تلفت قبله بعي لاصل عليه في لاصح ولسرطان الله
 عند الذبح ان لو بسبق بعر وكذا ان قال جعلها احمه

في الاصح وان وكل بالذبح نوي عند اعطاء الوكيل اذ ذبحه وله
 الاكل من احمته تطوع واطعام الاغنيا لا عليك من
 وياكل ويتصدق بجلدها او يتفجع به وولد الواجبة
 يذبح وله اكل كله وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لرفيق
 فان اذن سيده وقعت له ولا يصح مكاتب بلا اذن ولا
 تضحية عن الغير غير اذنيه ولا عن ميت ان لم يوص بها
 يس ان يعق عن الغلام يشاين والجار رية يشاة
 وسنها وسلامتها والاكل والتصدق كالأحمية ويس
 بطخها ولا يكسر عظم وان يذبح يوم سابع ولا دية ونسي
 فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزنته ذهباً او
 فضة ويؤذن في اذنيه حين يولد ويحجك بتمر
 حيوان البحر التمسك
 منه حلال كيف مات وكذا اعيرة في الاصح وقيل لا وقيل
 ان اكل مثله في البرحل والافلاك كل وجمار وما يعيش
 في بر وبحر كصفدع وسرطان وحمه حرام وحيوان البر

في الاصح وان وكل بالذبح نوي عند اعطاء الوكيل اذ ذبحه وله
 الاكل من احمته تطوع واطعام الاغنيا لا عليك من
 وياكل ويتصدق بجلدها او يتفجع به وولد الواجبة
 يذبح وله اكل كله وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لرفيق
 فان اذن سيده وقعت له ولا يصح مكاتب بلا اذن ولا
 تضحية عن الغير غير اذنيه ولا عن ميت ان لم يوص بها
 يس ان يعق عن الغلام يشاين والجار رية يشاة
 وسنها وسلامتها والاكل والتصدق كالأحمية ويس
 بطخها ولا يكسر عظم وان يذبح يوم سابع ولا دية ونسي
 فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزنته ذهباً او
 فضة ويؤذن في اذنيه حين يولد ويحجك بتمر
 حيوان البحر التمسك
 منه حلال كيف مات وكذا اعيرة في الاصح وقيل لا وقيل
 ان اكل مثله في البرحل والافلاك كل وجمار وما يعيش
 في بر وبحر كصفدع وسرطان وحمه حرام وحيوان البر

أَوْ أَنْكَتْ بِهِ شَاةٌ يَهْوِي فِي جِدْوٍ فَإِنْ قَطَعَ حَلْقُومَهَا وَمَرَّتْهَا
أَوْ اشْتَرَسَلْ كَلْبٌ بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ الرَّجُلَ وَكَذَلِكَ أَلُو اشْتَرَسَلْ وَأَلُو
صَاحِبَهُ فَرَأَى عَدُوَّهُ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِإِغَانَةٍ
يَبْحُ حَلٌّ وَلَوْ أَوْتَلَّ هَمًّا لِأَخْبَارِ قُوَّتِهِ أَوْ إِلَى غَرَضٍ فَأَمْسَسَ
مَيْدًا فَقَتَلَهُ حَرَمٌ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجْرًا أَوْ
سَرَبًا ظَنَّهُ فَأَصَابَ وَاحِدَةً حَلَّتْ وَإِنْ قُتِلَ وَاحِدَةً فَأَصَابَ
غَيْرَهَا حَلَّتْ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ غَابَ عَنَّا الْكَلْبُ وَالصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ
بِتَسَاحُرٍ وَإِنْ جَرِحَهُ وَغَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ بِنِتَاحِ حَرَمٍ فِي الْأَمْحِ
يَمْلِكُ الصَّيْدُ بِضَبْطِهِ بِيَدِهِ وَيُجْرَحُ مَدْفِقٌ
وَبَارِزَانٌ وَكُسْرُ جَنَاحٍ وَبُوقُوعِهِ فِي شَبَكَةٍ نَصَبَهَا بِالْمَاءِ
إِلَى مَضِيقٍ لَا يَفُتُّ مِنْهُ وَلَوْ وَقَعَ صَيْدٌ فِي بِلْكِهِ وَصَارَ مَقْدُورًا
عَلَيْهِ بِتَوْجَلٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَمْلِكْهُ فِي الْأَمْحِ وَمَتَّى مَلَكَهُ لَمْ
يَزَلْ بِلْكِهِ بِانْفِلَاتِهِ وَكَذَلِكَ إِبَارَسَالُ الْمَالِكِ لَهُ فِي الْأَمْحِ
وَلَوْ جَوَلَتْ حَمَامَةٌ إِلَى بَرَجٍ غَيْرِهِ لَزِمَتْهُ رَدَّةٌ فَإِنْ ائْتَلَطَ
وَعَسَوُ التَّمِيرُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهِمَا وَهَيْبَتُهُ شَيْئًا مِنْهُ لِلْمَالِكِ

وَيَجُوزُ لِصَاحِبِهِ فِي الْأَمْحِ فَإِنْ بَاعَهُمَا وَالْعَدَدُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ
مَوَاضِعٌ وَالْأَفْلَاةُ وَلَوْ جَسَجَ الصَّيْدُ أَشَانًا مَتَعَاقِبَانِ فَإِنْ
ذَقَّ الثَّانِي أَوْ أَرَمَنْ دُونَ الْأَوَّلِ فَقَوْلُ الثَّانِي وَإِنْ ذَقَّ
الْأَوَّلُ فَلَهُ وَإِنْ أَرَمَنْ فَلَهُ ثُمَّ إِنْ ذَقَّ الثَّانِي بِقَطْعِ حَلْقُومِ
وَسَرَبٍ فَهُوَ حَلَالٌ وَعَلَيْهِ بِالْأَوَّلِ مَا نَقَصَ بِالذَّبْحِ وَإِنْ ذَقَّ
لَا يَقْطَعُهَا أَوْ لَمْ يَذُقْ وَمَاتَ بِالْحَرْبِ فَحَرَامٌ وَيُضْمِنُهُ
الثَّانِي لِلْأَوَّلِ إِنْ خَرَجَا مَعًا وَذَقَّ أَوْ أَرَمْنَا فَلَهُمَا وَإِنْ ذَقَّ
أَحَدُهُمَا أَوْ أَرَمَنْ دُونَ الْأُخْرَى فَلَهُ وَإِنْ ذَقَّ وَاحِدًا أَوْ أَرَمَنْ
أُخْرَى وَجِهِلَ السَّابِقُ حَرَمٌ عَلَى الْمَذْهَبِ

سار
وإن

هِيَ سَنَةٌ لَا حَجَّ إِلَّا بِالْإِثْرَامِ وَيَسْتُرُ لِجُرِيدِهَا أَنْ
لَا يَزِيلَ شَعْرَةَ لِأَظْفَرِهِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى تَضْحَى وَأَنْ يَذْبَحَ
بِنَفْسِهِ وَإِلَّا فَيَسْهَدُهَا وَلَا يَقْبَحُ إِلَّا مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
وَشَرَّاطِطِ إِبِلٍ أَنْ تَطْعَنَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ وَيَعْرِوْنَ عَنْ
فِي الثَّلَاثَةِ وَضَائِنِ فِي الثَّلَاثَةِ وَيَجُوزُ ذِكْرُ وَأَنْتِي وَخَصِي
وَالْبَعِيرِ وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ أَضْلَاهَا

وَأَنَّكَ سَاءَ مَعْرُوفٍ فِي نَدْوٍ فَانْقَطَعَ جُلُودُ مَتَاهَا وَمَرَّتْهَا
وَأَسْرَدَتْ كَلِمَةً مَقْدُودَةً لَمْ يَحْلُ وَكَذَلِكَ الْوَأَسْرَدَتْ وَأَعْرَفَتْ
صَاحِبَةٌ مَزِيدٌ عِنْدَ وَهْيٍ لَاحِظٍ وَلَوْ صَابَهُ سَهْمٌ بِإِعَانَةٍ
يَخْرُجُ حَلٌّ وَلَوْ أَوْسَلَتْ بِمَا لَاحِظًا رَفَعَتْهُ أَوْ لِي غَرَضٌ فَأَعْرَفَتْ
صَدَقَتْ أَسْلَمَةٌ جَوْدَةٍ فِي لَاحِظٍ وَلَوْ رَمَى صَدَقَتْ أَطْنَةً حَجْرًا أَوْ
سَوْسَبًا وَأَصَاتٍ وَاحِدَةٌ حَلَّتْ وَإِنْ صَدَدَتْ وَاحِدَةٌ فَأَصَابَتْ
عَسْرَهَا حَلَّتْ فِي لَاحِظٍ وَنَوَاعِبُ عِنْدَ الْكَلْبِ وَالصِّدْقُ وَجَدَتْ
بِتَأْجِدَةٍ وَإِنْ حَرَجَتْ وَثَابَتْ تَوْجِدَةٌ سَنَاحِرُ فِي الْأَطْرَافِ
تَمَّاكَ عِنْدَ نَضْطِهِ بَدِيهِ وَجَرَّحَ مَدْفِيهِ
وَبَارِئًا وَكَبِيرَ حَنَاحٍ وَبُؤْفُوعِيهِ فِي سَبْكَهِ نَصَبَهَا بِالْحَالِ
بِئْسَ مَصْرُفٌ لَاحِظٌ مَبْدُوعٌ وَلَوْ وَصَفَ صَدَقَتْ فِي مَلِكِهِ وَمَا مَقْدُودٌ
عَلَيْهِ مَوْجَلٌ وَعَنْدَهُ لَمْ يَمْلِكْ فِي لَاحِظٍ وَمَنْ مَلِكُهُ لَمْ
يَلْ يَلِغَتْ بِأَنْفَلَايِهِ وَكَذَلِكَ بَارِئًا الْمَالِكُ لَهُ فِي الْأَمْرِ
وَلَوْ جَوَالِحُ حَامِيَةٍ بِي سِرِّجٍ عَمْرٍهُ لَزِمَتْهُ رَدَّةٌ فَإِنْ أَخْتَلَطَ
وَعَسْرُ الْمَسْرِ لَمْ يَصْحَ سَعْرُ أَجْدِهِمَا وَهَيْبَتُهُ شَيْئًا مِنْهُ لَبَّكَ

وَجَوْرٌ لِصَاحِبِهِ فِي الْأَمْرِ بَيْنَ بَاعِيَهُمَا وَالنَّدْوُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ
تَوَاحُجٌ وَالْأَفْلَاوُ وَتَوَجَّحَ انْقِطَاعُ النَّاسِ مَعَايِفَانِ بَارِئًا
ذَقَّ النَّاسِي أَوْ أَرَمَنْ دُونَ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي إِنْ ذَقَّ
الْأَوَّلَ فَلَهُ وَإِنْ أَرَمَنْ فَلَهُ ثُمَّ إِنْ ذَقَّ الثَّانِي بَقِيَ حَلْفُوهُ
وَمَرِيٌّ فَهُوَ حَلَالٌ وَعَلَيْهِ لِلْأَوَّلِ مَا نَقَصَ بِالذَّحِّ وَإِنْ ذَقَّ
لَا يَفْطَعُهَا أَوْ لَمْ يَذُقَّ وَمَاتَ بِالْحَرْبِ فَحَرَامٌ وَتَضَمَّنَتْهُ
الْثَّانِي لِلْأَوَّلِ إِنْ حَرَجَا مَعًا وَذَقَّ أَوْ أَرَمْنَا فَلَهُمَا وَإِنْ ذَقَّ
أَحَدُهُمَا أَوْ أَرَمَنْ دُونَ الْأُخْرَى فَلَهُ وَإِنْ ذَقَّ وَاحِدًا وَأَرَمَنْ
الْأُخْرَى وَجَبَّ السَّابِقُ حَرَامٌ عَلَى الْمَذْمُومِ

وَأَنَّكَ

هِيَ سَنَةٌ لَاحِظٌ إِلَّا بِالنِّزَامِ وَبِئْسَ لِلرِّبِّدِهَا أَنْ
لَا يَرَى سَعْرَةً وَظَفْرَهُ فِي عَسْرِيهِ بِحَدِّ جَنِي نَضْحِي وَأَنْ يَرْجُو
بِنَفْسِهِ وَإِلَّا فَسَنَدُهَا وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ أَيْلٍ وَيَقْرُوعُ غَمٌّ
وَسَرَاطِطُ أَيْلٍ أَنْ تَطْعَنَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ وَيَقْرُوعُ مَعْرُوفٌ
فِي الثَّلَاثَةِ وَصَانٍ فِي الثَّانِيَةِ وَجَوْرٌ ذَكَرَ وَأَنْتِي وَخَصِيٌّ
وَالْبَعْرُ وَالْبَعْرَةُ عَنْ سَعْدٍ وَالشَّاهُ عَنْ وَاحِدٍ أَضْمًا

فمده رضة حلا ولو ابا ان منه عضو اخرج مدف
 جل العضو وجل الباقي فان لم تمكن من ذبحه ومات بالخرج
 جل الجميع وقيل بحرم العضو ودكاه كل حيوان قدر عليه
 يقطع كل جلفوه وهو مخرج النفس والمري وهو مجرى
 الطعام ونسج وضعه دجن واما عرقان في صفي التتر
 ولو دس من وفه عصى فان اسرع فقطع الجلفوم والمري
 ويدس مسند وجل ولا ركاد اذ حال يكبر باذن
 بعد نفس حبر المودد حرم وعنه ويجوز عكسه وان
 يكون الرعي وانما معقول ركاد والمرة والساه مضجعة
 سينا الاسر وتسمى رعيها التى وتسد باقي القوائم
 وان عده شروء ونوحه للسلكه ذبحه وان يقول
 بسم الله وسألت النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقول بسم الله
 واشهره جرح مفدور عليه وخرج غيره
 من جرح جرح جرحه ونحوه وقد حسد قصب
 ونحوه وزحاح الاظهر وساوسا من العظام فلو قتل

هذا هو
 الجلفوم
 وهو مجرى
 النفس
 والمري
 وهو مجرى
 الطعام
 ونسج
 وضعه
 دجن
 واما
 عرقان
 في صفي
 التتر
 ولو دس
 من وفه
 عصى
 فان
 اسرع
 فقطع
 الجلفوم
 والمري
 ويدس
 مسند
 وجل
 ولا
 ركاد
 اذ حال
 يكبر
 باذن

تشيل او ثقل تحدد كبتة وسوط وسهم بلا نضل الاجزاء
 سهم وبتدة او جرحه نضل واثر فيه عرض السهم في
 مزوره ومات بهما او اخنق باحيولة او اصابه سهم
 فوق بارض اذ جل ثم سقط منه حرم ولو اصابه سهم بالهوى
 فسقط بارض ومات جل ويحل الاصطاد بجوارح السباع
 والطيء ككلب وفهد وباروشاهين بشرط كونها معلمة
 بان تخرج جرحه السباع بزجر صاحبه وتستر بان ياب
 ويمسك الصيد ولا يأكل منه وتشرط ترك الاكل في جرحه
 الطير في الاظهر وتشرط تكر هذه الامور بحيث يظن
 نأذب الجارحة ولو ظهر كونه معلما ثم اكل من لحمه صيد
 لم يحل ذلك الصيد في الاظهر فيشرط تعلم جديد ولا
 اثر للعن الدم ومعض الكلب من الصيد نجس والاصح انه
 لا يعنى عنه وانه يكفي غسله بماء وتراب ولا يجب ان
 يقور ويطرح ولو كانت الجارحة على صيد فقتلته بقلها
 حل في الاظهر ولو كان بيده سكين فسقط واخرج به صيد

عند جرح لا يشترط له على المذبذب ويرد من له عشر طلبته البها
لا ابي غيرهما الا ان يقدر المطلبوب على قهر الطالب المذبذب
سنة ومعنى الرد ان يخل بينه وبين طاليه ولا يجبر على الرجوع
ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطالب ولنا التعريف له به
لا التصريح ولو شرط ان يرد وا من جاهم مرتد امانا
لزمهم الوفاء فان ابوا فقد نقضوا ولا يظهر جواز شرط
الا يردوا

شباب في الدجاج
ذكاة الحيوان المأكول بدعيه في خلق اولية ان قدر عليه
والا فعقر منه حيث كان وشرط داخ وصايد جل
منا كحبه وجل ذكاة امة كبايته ولو شارك مجوسي شيئا
في دبح او اضطيانا حرم ولو اذ سلا كلبين او سمين فان
سبق اله المسلم فقتل او انها الى جرحه مذبح جل ولو
انعكس او جرحا معا او جهل او مرتبا ولم يدف لها
حرم وجل دبح صبي ممز وكذا غير ممز ويجوز ان يكون
ذكاة اعني وسكران في الاظهر ويحرم صيده بري وكل

في الاصح وجل ميتة السمك والجراد ولو صادهما مجوسي
وكذا الذود المتولد من طعام كحل وفاكهة اذا اكل معه
في الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان قتل او بلغ سمكة حية
جل في الاصح واذا رمي صيدا متوحشا او بعيرا نذا او شاة
شردت بسهم او ارسل عليه جرحه فاصاب شيئا من يديه
ومات في الحال جل ولو تردى بعير ونحوه في بئر ولم يتمكن
قطع جوفه فكاذ الاصح لا يجل بارسال الكلب
وصحة الزواني والساشي والله اعلم ومشي تيسر لحوقه بعدو
او اسعانه بمن يستقبله فمقدور عليه ويكفي في الناذ
والمشردى جرح يفضي الى الزهوق وقيل بشرط مدفق
واذا ارسل سهما او كلبا او طائرا على صيد فاصابه ومات
فان لم يدرك فيه حياة مستقرة او اذ ركها وتعدرد بحة
لا تقصير بان سئل التكين فمات قبل ان يكان او امتنع بقوته
ومات قبل القدرة جل وان مات لتقصيره بان لا يكون
معد سكين رخصت او نشبت في الغد حرم ولو رماه

عنه جودا عسرة له على المذبيح وبرد من له عسرة طلبه البنا
لا ابي عسرها الا ان يقدر المظلوب على فهد الطالبة المذب
سنة وتعني البرد ان يخافه وبين ظالمه ولا يجبر على الجوع
ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطاب ولنا التعريف له به
لا التصريح ولو شرط ان يردوا من جاههم مرتدانا
لزمهم الوفاء فان ابوا فقد نقضوا ولا يظهر جواز شرط
الابردوا

دكاه اجوان الماكول يدجيه في خلق اولية ان قدر عليه
ولا فيعبر منه حيث كان وشرط دايج وصاندهل
سالكه وجعل دكاه امه كبايته ولو شارك مجوسى مثل
في دج او اضبطا دجود ولو ارسلا كلين او سمنين فان
سبق له المسلم قتل او انهاء الى حركة مذبح حل ولو
انعكس او جرحا معا او جهل او مرتبا ولم يدف لها
جسره ويجل دج صبي مذب وكذا غير مذب ومجنون وكذا
دكاه اعشى وسكران في الاظهر وجرح صيده برمي وكل

في الاصح ويجل ميتة السمك والجراد ولو صابها مجوسى
وكذا الذود المنولد من طعام كحل وفاكهة اذا اكل معه
في الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان فعل او بلغ سمكة حية
جل في الاصح واذا ارى صيدا متوحشا او يعيرا نذا او شاة
سردت بسهم او ارسل عليه جرحه فاصاب شيئا من بدنه
ومات في الحال حل ولو تردى بعير ونحوه في بئر ولم يتمكن
قطع خلقومه فكاه الاصح لا يحل بارسال الكلب
وصحة الزواني والشايب والله اعلم ومتى تيسر لحوقه بعدو
او استعانه بمن يستقبله فمقدور عليه ويكفي في الناذ
والمتردي جرح يفضي الى الزهوق وقبل بشرط مدفق
واذا ارسل سهما او كلبا او طائرا على صيد فاصابه ومات
فان لم يدرك فيه حياة مستقرة او اذرها وتعد ذبحه
بالتقصير بان سئل المتكيز فمات قبل ان كان او امتنع بقوته
ومات قبل التدرة حل وان مات لتقصيره بان لا يكون
مذبحا او ميتا او شاة او شاة في الغد جرحه ولو رسا

خِرْقَتُهُ هَذِهِ الْأُمُورُ فَحَالِفُوا لِمَنْ يَنْتَقِضُ الْعَهْدَ وَلَوْ قَاتَلُونَا
 وَأَسْتَعْوَا مِنْ الْجَزَاءِ أَوْ مِنْ اجْتِرَاحِ حَكْمِ الْإِسْلَامِ انْتَقَضَ
 وَلَوْ دَفَعْنَا بِأَسْرَائِهِمْ بِمَنْعَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ
 ذَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فُتِنَ سَلْمًا عَنْ دِينِهِ أَوْ
 طَعِنَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ الْقُرْآنِ أَوْ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ بِسُوءٍ فَإِلَّا صَحَّ أَنْدَانِ سِرِّطِ انْتِقَاضِ الْعَهْدِ بِهَا انْتَقَضَ
 وَإِلَّا فَلَا وَمَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ بِغَيْرِ اجْتِرَاحِ دَفْعَةٍ وَقِتَالَةٍ أَوْ
 بَعْدَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ مَا مَنَعَهُ فِي الْأَطْهَرِ بَلْ يَخْتَارُ الْإِمَامُ
 مَدِينَةً وَرَقًا وَمَتًا وَفِدَاءً فَإِنْ اسْتَمَّ قَبْلَ الْاِخْتِيَارِ اسْتَمَّ
 الرِّقُّ وَإِذَا بَصَلَ أَمَانُ رَجَالٍ لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُ نِسَائِهِمْ وَالْقِيَادُ
 فِي الْأَمْرِ وَإِذَا اخْتَارَ مِنْ بَنَدِ الْعَهْدِ وَالْجُوقِ بَدَارَ الْحَرْبِ
 بَلَغَ الْمَأْمُونُ عَقْدَهَا الْكَارِ
 فَلَمْ يَخْصُ بِالْأَبْنَاءِ وَتَابِعِدَ فِيهَا وَبِلَدِهِ يَجُوزُ لَوَالِي الْأُمَّةِ
 نَصًا وَإِنَّمَا يَنْقَضُ بِصَحْدِ كُضْعِفَاتٍ بَقِيَّةِ عَدَدٍ وَأَهْتَبَهُ أَوْ
 رَجَا اسْتَمْنَدَ أَوْ ذَكَرَ جَرِيدَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَازِتَ أَرْبَعَةً

أَشْهُرَ لِسَنَةٍ وَكَذَا دُونَهَا فِي الْأَسْبَابِ وَلِيَضْعِفَ بَعْدَ عَشْرِينَ
 نَقَطَ وَمَنْ رَادَ عَلَى الْجَائِزِ فَقَوْلًا لِيُتَبَيَّنَ بِقِيَّةِ الْفَقْهَةِ وَإِطْلَاقِ
 الْعَهْدِ يَفْسُدُهُ وَكَذَا اشْتَرَطَ فَالْبَيْتُ فِي الْعَهْدِ بِأَنْ شَرَطَ مَنَعَ
 فَكَإِسْرَانًا أَوْ تَرَكَ مَالَنَا لَهُمْ أَوْ لِيُعْقَدَ لَهُمْ ذِمَّةٌ بِدُونِ
 دِينَارٍ أَوْ يَدْفَعُ مَالًا إِلَيْهِمْ وَيُصَحِّحُ الْهَدْيَةَ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا الْإِمَامُ
 مَنِي شَأْنًا وَمَنْ يَجِبَتْ كَفَّ عَنْهُمْ حَتَّى تَنْقُضَ أَوْ يَنْقُضُوهَا بِتَضَرُّعٍ
 أَوْ قِتَالِنَا أَوْ مَكَاثِبَةِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِعَوْرَةٍ لَنَا أَوْ قِتَالِ مُسْلِمٍ وَإِذَا
 انْتَقَضَتْ جَازَتْ الْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ وَيَبِئْسَ لَهُمْ وَلَوْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ
 وَلَمْ يَنْكِرِ الْبَاقُونَ بِقَوْلٍ وَلَا بَعْلٍ انْتَقَضَ فِيهِمْ أَيْضًا وَإِنْ كَرُوا
 بِاعْتِرَافِهِمْ أَوْ إِعْلَامِ الْإِمَامِ بِبَقَائِهِمْ عَلَى الْعَهْدِ فَلَا وَلَوْ
 خَافَ خِيَانَتَهُمْ فَلَهُ بِنْدُ عَهْدِهِمْ إِلَيْهِمْ وَيَبْلَغُهُمُ الْمَأْمُونُ
 وَلَا يَبْنُدُ عَهْدَ الذِمَّةِ بِتَهْمَةٍ وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ رَدِّ مَسْئَلَةٍ
 تَأْتِيهَا مِنْهُمْ فَإِنْ شَرَطَ فُسِدَ الشَّرْطُ وَكَذَا الْعَهْدُ فِي الْأَمْرِ
 وَإِنْ شَرَطَ رَدًّا مِنْ جَاءٍ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ رَدًّا انْجَبَتْ أَمْرًا لَمْ يَجِبْ
 رَدُّ مَسْئَلَتِهِ وَجَهًا فِي الْأَطْهَرِ وَلَا يَرُدُّ صَبِيًّا وَمَنْ حَوَّلَ وَكَذَا

الرار وفتح اللام
 طار والمجربون
 فاعلموا انما يدخل
 الملك غيره

في الجور وسد وهو يعلم المائس

خبرت هذه الامور فالحقوا الم ينقض العهد ولو قالوا
وامنعوا من الجزية او من اجرا حكم الاسلام انقض
ولو ردى بى باسراة مجسلة او اصابتها نكاح او
ذل اهل الحرب على عورة للمسلمين او من متلا عن دينه او
طعن في الاسلام او القرآن او ذكر رسول الله صلى الله عليه
وسلم سوء فلا يصح انه ان شرط انماض العهد بها انقض
ولا فلا ومن انقض عهد بغنا اجاز دفعه وقبالة او
نعى لم يجب له عند ما منه في الاظهر بل خيار الاما
مدممة ورقا ومنا وفدا فان اتم قبل الاختيار امتنع
الزوق واد ابل امان رجال لم ينقل امان نسايتهم والضيان
في لاصح واد اخنارد في بند العهد والنجوق بدار الحرب
بلغ المامن ...
عقدها الكار
اعلم خصص بالامان وسائيد فيها وبلده يجوز لو الى الاقامة
نصا وانما انعقد بصلحه كضعفنا بقله عدد واهبة او
رجا اسد منه او مد حربه فان لم يكن جازت اربعة

اشهر لاسنة وكذا ادولغا في الاطيمر ولضعف تجر وعشرون بين
ققط ومي زياد على الجائر فقول لا يبرق العتقة واطلاق
العقد يقسده وكذا اشترط فليند في العتق بان شرط منع
فك اسرانا او ترك مالنا لهم او لعقد لهم ذمة بدون
دينار او يدفع مال اليهم وتصح الهدنة على ان ينقضها الا ما
مضى ثا ومضى صحت وجب الكف عنهم حتى تنقضي او ينقضوها بقتل
او قتلنا او مكاتبة اهل الحرب بعورة لنا او قتل مسلم واذا
انقضت جازت الاغارة عليهم وبياتهم ولو نقض بعضهم
ولم ينكر الباكون بقول ولا فعل انقض فيهم ايضا وانكروا
باغترالهم او اعلام الامام بقتايتهم على العهد فلا ولو
خاف حياتهم فله بند عهدهم اليهم ويبلغهم المامن
ولا يند عقد الذمة بهمة ولا يجوز شرط ردة مسلمة
تايمنا منهم فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الحج
وان شرط ردة من جأ اولم يذكر ردة انجاب امرأة لم يجب
رقة مسفر الى زوجها في الاظهر ولا يرد صبي ومجنون وكذا

الاول من الام
طرو المحدث
المالك غيره

في المحدث ويدرهم المامن

عليه وان تضمنت هذه الهبة باطلة ودعوى تجارها
اشد خطا والله اعلم ونسب الامام اذا انكته ان يشركه
عليهم اذا اصولها في دينهم ضيافة من تمتز بهم من المسلمين
نايذا على اقل جزيرة وقيل يجوز ملينها وتجل على غني وتوط
لا في في الامح ويذكر عدد الضيفان رجالا وقرساتا و
الطعام والادم وقد رها ولكل واحد كذا وكذا وعلت
الدواب بمنزل الضيفان من كيبته وقاضل سكن ومقامهم
ولا تجاور ثلاثة ايام ولو قال قوم نوذي الجزيرة باسم
صدقه لاجزته فللامام اجابتهم اذ اراي ويصعب
عليهم الركاه من خمسة ابعرة سنان وخمسة وعشرين
بنتا مخاض وعشرين دينار ادينار وما ياتي درهم عشر
وخمسة العشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران لم يصعب
لجبران في الامح ولو كان بعض نصاب لم يجز قسطة
في الاظهر ثم الماخوذ جزية فلا يؤخذ من مال من الاجرة
عليه يلزمنا الكف عنهم وضمان ما شلفه عليهم

تفسا ومالا ودفع اهل الحرب عنهم وقيل ان انفرده وابتد
لم يلزمنا الدفع عنهم ومنعهم اجدات كيبته في بلد اخره
او اسلم امله عليه وما فتح عنوة لا يجز ثوبها فيه ولا
يقرون على كيبته كاشفيه في الامح او صلح بشرط الارض
لنا وشرط اسكانهم وابتعا الكايس جاز وان اطلق فالامح
المنع اولهم قررت ولهم الاجداث في الامح ويمنعون
وجوبا وقيل نذبا من دفع بنا على بنا جار مسلم والامح
المنع من المساوات وانهم لو كانوا بحالة متفصلة لم
يمنعوا ويمنع الذمي ركوب جبل لا حيزه ويغال نفيسه
وركب با كاف وركاب خشب احدير ولا سرج ونيجا الى
ادخيق الطروق ولا يوقشر ولا يصدر في مجلس ويؤمر بالخير
والزئار فوق الشياب واذا دخل حماما فيه متلون او
تجرده عن ثيابه جعل في عنقه خاتم حديد او رصاص
وجوه ويمنع من ائتماعه المسلمين شركا وقولهم في غزير
والسيح ومن اظها رخصم وخنيزر وناقور وعند ولوه

تلكه وأرأيتهم
أشد حياء والله أعلم وتوجب للإمام إذا أمكنه أن يشرط
عليهم إذا سئلوا بغير ضيافة من تمر لهم من السيل
رأيتهم على الفخيرة وقيل يجوز سبها وتجاهل على غير
لا في الأصح ويذكر عدد الضيفان رجلا وفرسانا وغير
الطعام والأدوية وقد رها وكل واحد كذا وكذا وعلف
الذوايق بمنزل الضيفان من كيسة وقاضل سكن ومقاهل
ولأجور ثلاثة أيام ولوفاء فوفى نودي الجزية بأمر
صدقه لأجرته فللإمام إجابتهم إذا رأى ويصعب
عليهم الزكاة من خمسة أبعره شاتان وخمسة وعشرون
بنتا مخاض وعشرون ديناراً ديناراً وما بقي درهم عشر
وخمسة العشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران لم يصعب
لجبران في الأصح ولو كان بعض نصاب لم يجز قسمة
في الأظهر ثم المأخوذ جزية فلا يؤخذ من مال من الجزية
عليه يلزمنا الكف عنهم وضمان ما تعلقه عليهم

نفساً ومالاً ودفع أهل الحرب عن نفسه وقيل إن أنفردوا ببلاد
لم يلزمنا الدفع عنهم وتمنعهم إحداهن كيسة في بلاد أخرى
أو سلم أهلها عليه وما فتح عنوة ولا يجزى نوبها فيه ولا
يقرون على كيسة كائنته في الأصح أو صلاية في الأرض
لنا وشرط استكانتهم وإيقار الكايسر جاز وإن أطلق فالأصح
المنع أولهم قرزت ولهم الأحداث في الأصح وتمنعون
وجوباً وقيل ندباً من دفع بنا على بنا جار مسلم والأصح
المنع من المساوات وأنهم لو كانوا بحالة منفصلة لم
يتمنعوا ويمنع الذمي وكوب خيل لأخيه ويغال بنفسه
وزكبا كاف وركاب خشب كأجد يد ولا يسرح ويأجالي
أضيق الطرق ولا يوقش ولا يصد في مجلس ويومر بالغيار
والزئار فوق الشب وإذا دخل جماعة فيه مثلون أو
جترد عن شابه جعل في عنقه طائر جدير أو رصاص
وجوه وتمنع من اسماء المسلمين شركاً وقولهم في عزير
والسبح ومن أظها رخص وخنير وناقور وعيد ولوه

وأولاد من هود أو نصر من السخ أو مكنا في وقته
وكذا راعى التمسك بصحبة ترأههم وزبوردا ووصل الله
عليه بما وسلم ومن أحد أئمة كفايتي والأخر وبنى على اللدب
ولاحسونه على أمراء وحسني ومن فهد روى وصبي ومجنون
فإن نقطع حنونه فلهذا كساعه من شهر لزمنه أو كثيرا
كوه ونوم فالأصح تلفظ الإفاقة فإذا بلغت سنة وجبت
ولو لم تكن ذممي ولم تبدل جرمه أجزئ ثمانيه وإن بدلتها
عقد له وقبل عليه جرمه أبدا والمذهب وجوبها على دين
وسخ هدم وأعمى وراهب وأحمر وفقير عجز عن كسب
فإذا امتسكته وهو معترف في ذمته حتى يوسر ويمنع كل كافر
من استيطان حجار وهو مكنة والمدنية والائمة وقراها
وقبل له الإمامة في طرفه المتمددة ولو دخله بغير إيدل
الإمام أخرجته وعزرة إن علم أنه ممنوع فإن أسأله
أذن إن كان مضلحة للمسلمين كرساله وحل ما يحتاج إليه
فإن كان بحارة ليس فيها كبر حاجة لم يأذن إلا بشرط

أخذ شيء منها ولا يقبض إلا بثلاثة أيام ويمنع دخول حرم
مكة فإن كان رسولا أخرج اليد الإمامة أو نابت يمينه
فإن مرض فيه نقل وإن خيف موته فإن مات لم يدفن فيه
فإن دفن نبش وأخرج وإن مرض في غيره من الحجاز وعظمت
المشقة في نقله ترك وإلا نقل فإن مات وتعدرت نقله دفن
هناك أقل الجزية دينارا لكل سنة ويحب الإمام
تماكسة حتى يأخذ من متوسط دينارين وغني أربعة ولو
عقدت بأكثر ثمة علموا جواز دينار لمهزم ما التزموا به
فإن أبوا فالأصح أنهم ناقضون ولو أنتم ذممي أو مات
تعدنين أخذت جزيرته من تركية مقدمة على الوصايا
ويسوي بينها وبين دين آدمي على المذهب أو في خلال
سنة فحسب وفي قول لاشي وتؤخذ باهانة فيجلس الأخذ
ويقوم الذممي ويطاطب رأسه ويحني ظهره ويضعها في
الميزان ويقبض الأخذ لحيته ويضرب لهرمته وكفه
مستحبت وقيل واجب فعلى الأول له توكل مسلم بالأداء وهو

بها

وولد من هود ومضت من سنج ووسكا بي وفيه
وكذا عن ائمة حجة واهله ورسوله او وصلي الله
عليه وسلم ومن احد ائمة كافي ولاحر وحي على المديف
ولا حجة على نراه وحي ومن مده ووضي وخبون
فان سنع حوية مديك عد من سنع لرمسة او كبر
كوه وسوء ولا حجة لاف لا وفد وبلعنة وحي
ووعى من ذمى ولو مند احرة احم تماميه وان بدلا
عبد وعل عليه حرة ايد واند هب وحو بها على رين
وسح هود واهمي وراهب واحر وبعير عخر عن كيب
يد ائمة وسهو معني دمته جي نوسر وبعير كل كافر
من سنع حجة وهو مكي والمدسه والمامة ورفاها
ومسالة لاو مده في ضربه ائمة وولو دخله بعد اذن
لده اخرجه وعمرة ان علم ممنوع فان اساذل
دل برك ان مضجه سلب كرساله وجل ما جناح اليه
وان كان حجارة لس فيها كبر رجاه لمر نادن الا بشرط

أخذ شي منها ولا يغير الا ثلثة أيام ويمنع دخول حرم
مكة فان كان رسولا خرج اليه الامام او ناسي سمعته
فان مرض فيه ثقل وان خيف موته فان مات لم يدفن فيه
فان دفن نبش واخرج وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت
المشقة في نقله ترك والا نقل فان مات وتعدرتقله دفن
فانك اقل الجزية دينار لكل سنة ويحب للامام
تماكسة حتى ياخذ من متوسط دينارين وعيخ اربعة ولو
عقدت باكثر ثم علوا اجواز دينار كرمهم ما التزموا به
فان ابوا فالأصح انهم ناقضون ولو اسلم ذمي او مات
بعد منين اخذت جزيتها من تركية مقدمه على الوصايا
ويسوي بينها وبين دين ادي على المذهب او في خلاف
سنة فسقط وفي قول لابي وتوخذ باهانة فيجلس الاخذ
ويقوم الذمي ويطاطي رأسه ويحني ظهره ويضعها في
الميزان ويقبض الاخذ لحيته ويضرب لهرمته وكله
مستحب وقيل واجب فعلى الاول له توكل يتلم بالاداء وهو الله

بج

فِي السَّوَادِ مِنَ الدُّورِ وَالْمَسَاكِينِ بِجُورٍ بِيَعَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذُنُوبِكُمْ
 مَكَّةَ مَطْلُوقًا فَذُرَّهَا وَأَرْجَمَهَا الْحَيَاةَ بِلَيْسَاعٍ وَبِ
 بَيْعٍ مِنْ كُلِّ مَكْلُوفٍ بِمَنْ يَخْتَارُ أَمَانَ حِزْبِي وَعَدَدٍ بِمَجْزُورٍ
 فَقَطُّ وَلَا يَصِحُّ أَمَانٌ أَسِيرٌ مِنْ هُوَ مَعَهُمْ فِي الْأَمْحِ وَيَصِحُّ بِكُلِّ
 لَفْظٍ يُعْقِدُ مَقْصُودَهُ وَبِحَاكِيَةِ وَرِسَالِهِ وَيَشْتَرِطُ عَلِيمُ الْكَافِرِ
 بِالْأَمَانِ فَإِنْ رَدَّهُ بَطُلٌ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُقْبَلْ فِي الْأَمْحِ وَكَفَى
 إِسَارَةٌ مَفْهُمُهُ لِلْقَبُولِ وَيَجِبُ أَنْ لَا تَزِيدَ مَدَّتُهُ عَلَى زَيْتَةِ
 أَشْهُرٍ وَفِي قَوْلِ جُورٍ مَا لَمْ يَبْلُغْ سَنَةً وَلَا جُورُ أَمَانٍ بِضَرْ
 الْمُسْلِمِينَ كَحَاوِسٍ وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ بِنُدِّ الْأَمَانِ إِنْ لَمْ يَخَفْ
 حَيَاتَهُ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْأَمَانِ مَالُهُ وَأَهْلُهُ بَدَارِ الْجَزْبِ كَذَا
 مَا مَعَهُ مِنْهُمْ فِي الْأَمْحِ إِلَّا يَشْتَرِطُ وَالْمُسْلِمُ بَدَارِ كَفَرٍ أَنْ يَكْفَى
 إِطْهَارَ دِينِهِ اسْتِحْبَابٌ لَهُ الْهَجْرَةُ وَإِلَّا وَجِبَتْ أَنْ أَطَاقَهَا وَلَوْ
 قَدَّرَ أَسِيرٌ عَلَى هَرَبٍ لَزِمَهُ وَلَوْ أَطْلَقَهُ بِالْأَشْرَاطِ فَلَهُ الْقِيَالُ
 أَوْ عَلَى أَنْهُمْ فِي أَمَانِهِ حَرَمٌ فَإِنْ تَبِعَهُ قَوْمٌ فَلْيَدْفَعَهُمْ وَلَوْ قَتَلَهُمْ
 وَلَوْ شَرَطُوا أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ دَارِهِمْ لَمْ يَجْزِ الْوَفَا وَلَوْ عَاقَدَ

ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
 ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
 ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
 ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه

الْإِمَامَ بِعِلْمٍ يَدُلُّ عَلَى قَلْبِهِ وَإِنْ جَارِيَةً جَارِيَةً فَجِئْتُ
 بِدَلَالَتِهِ أَعْطَاهَا أَوْ بَعَثَهَا فَلَا فِي الْأَمْحِ وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ فَلَا يَصِحُّ
 لَهُ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَتَلَقَّ الْجَعْلَ بِالْفَيْحِ فَلَهُ أُخْرَةٌ مِثْلُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا
 جَارِيَةٌ أَوْ مَا تَقْبَلُ الْعَقْدَ فَلَا تَنِي أَوْ بَعْدَ الظُّهْرِ قَبْلَ النَّهْلِ
 وَيَجِبُ بَدَلُ أَوْ قَبْلَ الظُّهْرِ فَلَا فِي الْأَطْهَرِ وَإِنْ أُنْتِ فَالْمَذْهَبُ
 وَجُوبُ بَدَلٍ دَهْوِ أُخْرَةٍ مِثْلٍ وَقِيلَ قِيمَتُهَا
 صَوْرَةٌ عَقْدُهَا أَفْرَكَ بَدَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ
 أَدْنَتْ فِي إِقَامَتِكُمْ بِهَا عَلَى أَنْ تَبْدُلُوا حِزْبِيَّةً وَتَقَادُوا
 الْحَكْمَ الْإِسْلَامِ وَالْأَمْحِ اشْتِرَاطُ ذِكْرِ قَدْرِهَا لَا كَفَّ اللَّسَانَ
 عَنْ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِينِهِ وَلَا يَصِحُّ
 الْعَقْدُ مُوقَفًا عَلَى الْمَدَّهِ وَيَشْتَرِطُ لَفْظُ قَبُولٍ وَلَوْ وَجَدَ
 كَافِرٌ بَدَارَنَا فَقَالَ دَخَلْتُ لِسَمَاعٍ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ رَسُولًا
 أَوْ بِأَمَانِ مُسْلِمٍ صِدْقٍ وَفِي دَعْوَى الْأَمَانِ وَجْهٌ وَيَشْتَرِطُ أَنْ
 يُعْقِدَهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَعَلَيْهِ الْإِجَابَةُ إِذَا طَلَبُوا إِلَّا
 جَاوِسًا خَافَهُ وَلَا تُعْقَدُ إِلَّا لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارِيِّ وَالْمَجُوسِ

ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
 ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
 ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
 ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه

في استواء من الدور والمسالك بحور منعه والله اعلم وفتح
 مكنة صلا فادورها وأوجها الحجة ملك يساع
 يجمع من كل مكنة مستمحة أمان جزئي وعدد بحول
 فقط ولا يصح أمان أسير من هو معناه في الاصح ويصح بكل
 لفظ يفيد معصودة وبجانه ورساله ويشترط علم الكافر
 بالأمان فإن رده بطل وكذا إن لم يقبل في الاصح وكفي
 إشارة مفهومة للقبول ووجب ان لا تزيد مدته على اربعة
 أشهر وفي قول بحوزة ما لم يبلغ سنه ولا حوزة أمان بضرة
 المسلم كجاسوس وليس له ما يندد الأمان إن لم يخف
 جناحه ولا يدخل في الأمان ماله وأهله بدار الحرب وكذا
 مائة مائة في الاصح لا يشترط والمسلم بدار كفر ان تمكنه
 إظهار دينه استجب له الهجرة وإلا وحين ان أطاقها ولو
 قدر أسير على هرب لزومه ولو أظفوه بلا شرط فله اختياره
 أو على انفسه في امانه جرمه فإن بعه فوه فليدفعه ولو يقتلهم
 ولو شرطوا ان لا يخرج من دارهم لم يجز الوفا ولو عاقد

في استواء من الدور والمسالك بحور منعه والله اعلم وفتح
 مكنة صلا فادورها وأوجها الحجة ملك يساع
 يجمع من كل مكنة مستمحة أمان جزئي وعدد بحول
 فقط ولا يصح أمان أسير من هو معناه في الاصح ويصح بكل
 لفظ يفيد معصودة وبجانه ورساله ويشترط علم الكافر
 بالأمان فإن رده بطل وكذا إن لم يقبل في الاصح وكفي
 إشارة مفهومة للقبول ووجب ان لا تزيد مدته على اربعة
 أشهر وفي قول بحوزة ما لم يبلغ سنه ولا حوزة أمان بضرة
 المسلم كجاسوس وليس له ما يندد الأمان إن لم يخف
 جناحه ولا يدخل في الأمان ماله وأهله بدار الحرب وكذا
 مائة مائة في الاصح لا يشترط والمسلم بدار كفر ان تمكنه
 إظهار دينه استجب له الهجرة وإلا وحين ان أطاقها ولو
 قدر أسير على هرب لزومه ولو أظفوه بلا شرط فله اختياره
 أو على انفسه في امانه جرمه فإن بعه فوه فليدفعه ولو يقتلهم
 ولو شرطوا ان لا يخرج من دارهم لم يجز الوفا ولو عاقد

الامان على داره في الاصح لا يشترط
 بدلائله أعظمها أو غيرها فلا في الاصح
 له وملا ان يغلق اجمل بالفتح فله اذرة من ان لم يكن بيننا
 جاريد أو مات قبل العقد فلا من أو بعد الظفر قبل التسليم
 وحب بدل أو قبل ظفر فلا في الأظهر وإن أنكث فالذهب
 وجوب بدل وهو أجرة من قبل قيمتها
 صورة عقدتها أفركم بدار الاسلام أو
 أذنت في إقامتكم بها على ان تبدلوا جزية وتقادوا
 بحكم الاسلام والاصح اشراط ذكر قدرها لا كف اللسان
 عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح
 العقد مؤقتا على المذهب ويشترط لفظ قبول ولو وجد
 كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى أو رسولا
 أو بامان مسلم صدق وفي دعوى الأمان وجه ويشترط ان
 بعدها الإمام أو نائبه وعليه الإجابة إذا طلبوا إلا
 جاسوسا مخافة ولا تعقد إلا لليهود والنصارى والمجوس

في استواء من الدور والمسالك بحور منعه والله اعلم وفتح
 مكنة صلا فادورها وأوجها الحجة ملك يساع
 يجمع من كل مكنة مستمحة أمان جزئي وعدد بحول
 فقط ولا يصح أمان أسير من هو معناه في الاصح ويصح بكل
 لفظ يفيد معصودة وبجانه ورساله ويشترط علم الكافر
 بالأمان فإن رده بطل وكذا إن لم يقبل في الاصح وكفي
 إشارة مفهومة للقبول ووجب ان لا تزيد مدته على اربعة
 أشهر وفي قول بحوزة ما لم يبلغ سنه ولا حوزة أمان بضرة
 المسلم كجاسوس وليس له ما يندد الأمان إن لم يخف
 جناحه ولا يدخل في الأمان ماله وأهله بدار الحرب وكذا
 مائة مائة في الاصح لا يشترط والمسلم بدار كفر ان تمكنه
 إظهار دينه استجب له الهجرة وإلا وحين ان أطاقها ولو
 قدر أسير على هرب لزومه ولو أظفوه بلا شرط فله اختياره
 أو على انفسه في امانه جرمه فإن بعه فوه فليدفعه ولو يقتلهم
 ولو شرطوا ان لا يخرج من دارهم لم يجز الوفا ولو عاقد

بعد وحوال انضرب بعدد فلعلمنا بعين فشيئا ويجوز ارقاق
روحه من وكذا ابعده في الاصح لا عيبه مسلم وزوجه
علي المدفون اذا ابي زوجان او اجدتها النسخ البكاج ان
كان اجرهم قبل او رقيقه واد ارق وعليه دين لم ينفق
فيقتض من ماله ان عتبه بعد ارقاقه ولو اقرض حربي من
سوري او اشركه به ثم اتى او قبله اجزبه دام اجور
ولو ائتم عليه فاسلم فلا ضمان في الاصح والمال الماخوذ
من قبل الحرب فهو اغنيمه وكذا اما اخذه واخذ او جمع
من دار الحرب سرقه او وجد كهيئه اللفظه على الاصح فان
انكس كونه مسلم وجب بغيره وللغنائم التبسط في الغنمه
باخذ الموت وما يصلح به وجم وجم وكل طعام يتعاد
اكله عموما وعلف الدواب يتناوشعير او نحوها وبيع
ما كوا لخميه والصحيح حواز الفاكهه وانه لا تجب قيمه للبيع
وانه لا يخص حواز نخاع الى طعام وعلف وانه لا يجوز
ذلك من حين اجب بعد الحرب واجباره وان من رج الى

دار الاسلام ومعه بقيه لزمه ردها الى المقيم وموضع
التبسط دارهم وكذا اما لم يصل عن ان الاسلام في الاصح
ولغايم رشيد ولو تجرر عليه بغلس الاغراض عن الغنيمه
قبل قسمه والاصح جواره بعد فرز الحرب وجواره لجميعهم
وتطلانه من ذوي القربى وسالب والمعرض كمن لم يفتن
ومن مات بجهده لوارثه ولا تملك الا بقسمه ولهم التملك
وقيل يملكون وقيل ان سلمت الي القسمه بان ملكهم والا
فلا يملك العقار بالاسلام كالمقول ولو كان فيما كلب
او كلاب تنفع و اراده بعضهم ولم ينزع اعطيه
والا شمت ان امكن والا افرغ والصحيح ان سواد العراق
فتح عنوة وقسم ثمر بد لوه ووقف على المسلمين وخرابه اجرة
تؤدي كل سنة لمصاح المسلمين وهو من عبادة ان الحديثه
الموصل طولا ومن القادسيه الى جلوان عرضا
الصحيح ان البصره وان كانت داخله في السواد فليس لها
حكمة الا في موضع عزي دخلتها وموضع شرقتها وان ما

بعد دخول الحرب معه فنعفنا عن قتلنا ويجوز ارقاؤ
بوجه دمي وكذا نسبه في الامح لا عسوس سلم وروحية
على ما هو في الشجر ووجان او اجد في الفصح الكساح ان
كان جوب قبل او زينة واد ارق وعلية دس لم ينفذ
فمنع من الما ان عده بعد ارق واد اقرض جزي من
جزي او ان سريه سائل او قله جزي د ارج
والمعنى عليه واما في الامح واما الماخوذ
من قبل جوب فهو نسبه وكذا ما اخذه وابد اوجع
من ارج جوب سرفه او وجد كنهه المنفصه على الامح فان
امس كونه نسبه وجب عهده وبعينه المنسبط في القمه
ياخذ الموت وما يضر به وجه وجه وكل ضعام يعقاده
اقله عموما وعلف لدرت يتناو سبعا وحوها وديج
ما كوال نسبه وجميع حوار الفاكهه وانه لا يجب فيه اللبح
وانه لا يخط جوار مجاح الى طعام وعلف وانه لا يجوز
دين من جوب بعد الحرب وابعاره وان من رج الى

دار الاسلام ومعه بقية لزمه ردها الى الغنم وموضع
النسبط دارهم وكذا ما لم يصلح من الاسلام في الامح
ولغاير رشيد ولو يجر عليه بفلس الاغراض عن القيمه
قبل قسمه والامح جواره بعد فرز الحرس وجواره ليعيهم
ويطلانه من ذوي القرى وسالت والمعرض كن لم يجر
ومن مات فحقه لوارثه ولا تملك الا بقسمه ولهم التملك
وقيل يملكون وقيل ان تملك الي القسمه بان يملكهم والا
فلا يملك العقار بالاسلام كالمقول ولو كان فيها كلب
او كلاب تنفع و اراده بعضهم ولم يناع اعطيه
والا شمت ان امكن والا افرع والصحح ان سواد العراق
فتح عنوة وقسم ثمره لوه ووقف على المسلمين وخرابه اجرة
تؤدي كل سنة لمصالح المسلمين وهو من عبان الى حديثه
الموصل طولا ومن القادسيه الى جلولان عرضا
الصحح ان البصره وان كانت داخله في الشواد فليس لها
حكمة الا في موضع غربي دخلتها وموضع شرقيها وان ما

وغيره ويكره لغار قتل قريب محرم أشد ذلك إلا أن تمتنع
بنت الله أو رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم بحجرات قتل صبي
ومجنون وامرأة وحتى يسكن ويحل قتل راهب وأجير وشيخ
وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الأظهر فيستوفون
وتسبي نساؤهم وأموالهم ويجوز حصار الكفار في البلاد
والفلاح وإرسال المار عليهم ودميتهم بنار ومجنون وتسبيهم
في غفلة فإن كان فيهم مسلم أسير أو تاجر جاز ذلك على
الذهب ولو التحم حرب فترسو ابنسا وصبيان جاز ذمهم
وإن دعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضم ورة إلى ربيهم
فالأظهر تركهم وإن ترسو مسلمين فإن لم تدع ضرورة
إلى ربيهم تركا هم والأجاذ ربيهم في الأصح وحرم الأضراف
عن الصفت إذا لم تزد الكفار على مثلها عدة إلا محرفا
لقتال أو محتم إلى فيه يستجد بها ويجوز إلى فيه بعيدة
في الأصح ولا يشارك محتم إلى بعيدة الجلس فيما غنم بعد
مفارقة وتشارك محتم إلى قريبة في الأصح فإن زاد على

مثل جاز الأضراف إلا أنه يحرم الأضراف إذا بطل عن
ماتين وواحد ضعفا في الأصح ويجوز المبادرة وإن طلبها
كافر استجبت لخروج إليه وإيمه يحسن محتم جزب نفسه
ويأذن الإمام ويجوز ائلاف بنايهم وشجرهم لحاجة القنا
والظعن بهم وكذا إن لم يرج حصولها لنا فإن ربح يرب
الترك وشجر وائلاف الحيوان إلا ما يتقانون عليه
لدفعهم أو طفر بهم أو غنمناة وخفنا رجوعه إليهم
وضرورة نسا الكفار وصبياتهم إذا أسروا وقوا
وكذا العبيد ويحتمد الإمام في الأجداد الكاملين
ويفعل الأخط للمسلمين من قتل ومن وفدا بأسري أو مال
واسترقاق وإن خفي الأخط جسدتهم حتى يظهر وقيل لا
يسرق وثني وكذا اعزبي في قول ولو أسلم أسير عصم دمه
وبقي الخيار في الباقي وفي قول يتغير الترق وإن أسلم كافر
قبل طفر به يعصم دمه وماله وصغار ولده لا زوجته على
الذهب فإن استرققتا انقطع نكاحه في الحال وقيل إن كان

وغيره ويكره بعد وقت فليس فحججه عند الا ان سمعه
سنة او سنة من سنة ثلثة وكلمة الله وحججه فاصح
ومحمون ونحوه وحتى سركا وحل فل عيبه اجروح
واعلم ان من لا قال منهم ولا في في الاظهر فيسرقون
ونسوا وفسادهم واموالهم ويجوز حصار الكفار في البلاد
والسكك والتمالك المار عليهم ودمهم بنار وخنين وتسميم
في غفلة فان كان منهم مسلم استر او باحرجاز ذلك على
المدح وبو الحج حارب فمروا بنسا وصبيان جازمهم
وان دفعوا عنهم عن انفسهم ولم تدع ضرورة الى دينهم
والاظهر تركهم وان سرقوا مسلمين فان لم تدع ضرورة
الى دينهم ركاهم والاجاز رمتهم في الاصح وحجهم الاضراف
عن الضيف اذا المريرة الكفار على مثلها عدة الا الحرفا
لبنال او شجر الى فيه يستجد بها ويجوز الى فيه بعيدة
في الاصح ولا يشارك شجر الى بعيدة الجلس فيما غم بعد
مفاد فيه ويسار ك شجر الى قريته في الاصح فان زاد على

بذلك حارا الاضراف اذا لا حيا واما رافوا بانه تطل عن
بائنه وواحد ضعفا في الاصح واليه رزاة وان طلبها
كافر استجبت خروج اليه وانه يحسن ممن حارب نفسه
وياذن الامام ويجوز ائلاف بنائهم وشجرهم ويجاهد الفنا
والظن بهم وكذا ان لم يخرج حصولها لنا فان ربحي تدب
الترك وشجره وائلاف الحيوان الا ما يتقانون عليه
لدفعهم او ظفر بهم او غنمناة وخفنا رجوع عد اليهم
وضرورة نسا الكفار وصبيائهم اذا اسروا رقا
وكذا العبد ويجهد الامام في الاجراد الكاملين
ويقتل الاخط للمسلمين من قتل ومن وفدا باسري اومال
واسترقاق وان خفي الاخط جسدته حتى يظهر وقيل لا
يسرق ويثني وكذا اعزبي في قول ولو اسلم اسير عصم دمه
وبقي الحيار في الباقي وفي قول يتغير الترق وان لا كافر
فل ظفر به يعصم دمه وماله وصغار ولده لا زوجته على
المدح فان استرققت انقطع نكاحه في الحال وقيل ان كان

بجفائه يفتاد به في الدنيا المشرك في الدين ويعلم
الشرع كغيره وجدته في الشرع بحيث يصلح لنفسه
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبا للكعبة كل سنة
بالزيارة ودفع ضرر المسلمين كسوءه عار وإطعام حاج
إدالم يندفع بركاه وبيت مال وخجل الشهادة وأداؤها
والحرف والصناعة وما سببه المعاني وجواب سلام على
جماعة وليس أبدا أو لا على فاضل حاجه وأهل ديني حمار
ولاجواب عليهم ولا جهاد على صبي ومجنون وامرأة ومريض
وذي عرج بين وأضع وأسل وعبد وعادم أهبة قتال
وكل عذر منع وجوب حج منع جهاد إلا خوف طريق من كراه
وكذا من لصوص المسلمين على الحج والدين حال جرد عند
جهاد وغيره إلا بآذن عريمه والموخل لا قبل منع سفر
محو أو بسرو جهاد إلا بآذن أبوه إن كانا مسلمين لا سفر
تعلم فرضه عن وكذا إكفانه في الحج فإن آذن أبوه
والعزم ثم رجوعا وجب الرجوع إن لم يحضر الصف فإن شرع

في قتال حرم الأضراف في الأمان في الأمان في الأمان
لنا فلزم أهلها الدفع بالمعنى فإن أمكن تأهب لقتال
وجبت المخرج على فقير وولد ومد من عند بلا إذن وقيل إن
إن حصلت مقاومة بأجرار اشتراط آذن سيده والأمن
فصد دفع عن نفسه بالمعنى إن علم أنه إن أخذ قبل وإن جرد
الأشرف له أن يستسلم ومن هو دون مسافة قصر من البلدة
كأهلها ومن على المسافة يلزمهم الموافقة بقدر الكفاية
إن لم يكف أهلها ومن يلزمهم قبل وإن كانوا لو أسروا مسلما
فالأصح وجوب التوضؤ اليهم لخلاصه إن توقعناه
بكرة غزو وغير آذن الإمام أو نائبه وليس إذا بعث
سرية أن يؤمر عليهم ويأخذ البيعة بالثبات وله الاحتيا
تكار تؤمن حياتهم ويكونون بحيث لو انضمت فرقتا
الكفر قاتلهم وبعبئيد بآذن الشادة ومراهقين أقبوا
وله بذل الأهبة والسلاح من بيت المال ومن ماله ولا يصح
استيجار مسلم لجهاد ويصح استيجار ذمي للإمام قيسل

لَطْفًا بِصِيْرَتِهِ وَمَا وَجَّهَ خَطَا
 إِمَامٍ فِي حِدِّ رَحِيمٍ سَلَى لَيْلَهُ وَفِي قَوْلِهِ بَيْتِ الْمَالِ وَلَوْ
 حِدِّ بِشَاهِدِينَ فَإِنَّا عَدَدِينَ أَوْ دِيْتِينَ أَوْ مَرَّاهِقِينَ فَإِنَّ قَر
 فِي اخْتِبَارِهَا وَالضَّمَانُ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَالْقَوْلَانِ فَإِنْ ضَمَّنَّا
 عَاقِلَةً أَوْ بَيْتَ مَالٍ فَلَا رَجُوعَ عَلَى الدَّيْتِينَ وَالْعَبْدِينَ فِي الْأَجْح
 وَمَنْ حَجَّمَ أَوْ قَصَدَ بَادِنًا لَمْ يَضْمَنْ وَقَتْلُ حَلَاةٍ وَضَرْبُهُ بِأَمْرِ
 الْإِمَامِ كَبَاسْرَةٍ الْإِمَامِ إِنْ جَهِلَ ظَلَمَهُ وَخَطَاؤُهُ وَإِلَّا
 فَالْبِقَاصُ وَالضَّمَانُ عَلَى الْحَلَاةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ أَرَاهُ وَجَبَّ خَتَانُ
 الْمَرْأَةِ بِحُزْمٍ مِنَ النَّجْمَةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ وَالرَّجُلُ يَقْطَعُ مَا يُغْطِي
 حَشْفَتَهُ بَعْدَ الْبَلْوَعِ وَيَتَدَبَّ بِعَجَلِهِ فِي سَابِعِهِ فَإِنْ ضَعَفَ
 عَنِ اجْتِمَاعِهِ آخِرُ مَنْ حَسَنَهُ فِي سِنِّ لَمْ يَجْتَمِعْ لَهُ لَزْمُهُ قِصَاصُ
 الْإِلَهِ وَالِدَافِ إِنْ اجْتَمَعَهُ وَحَسَنَهُ وَإِلَى فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَجْحِ وَخِزْيَةُ
 فِي مَالِ الْمُخْتُونِ مَنْ كَانَ مَعَ دَائِنَةٍ أَوْ دَوَابِّ
 ضَمَّنَ إِذَا فَهَانَتْ نَفْسًا وَمَالًا لَيْلًا وَنَهَارًا أَوْ لَوْبَاتٍ أَوْ رَأَتْ
 بِطَرِيْقٍ فَتَلَفَ بِهِ نَفْسًا أَوْ مَالًا فَلَا ضَمَانَ وَكَحْتَرُ رَعْمًا لَا يُعْتَادُ

في مال المختون من كان مع دائنة اود وابت
 ضمن اذا فهان نفسا ومالا ليلا ونهارا ولو بابت اورات
 بطريق فتلف به نفسا او مالا فلا ضمان وكحتر رعم لا يعتاد

في مال المختون من كان مع دائنة اود وابت
 ضمن اذا فهان نفسا ومالا ليلا ونهارا ولو بابت اورات
 بطريق فتلف به نفسا او مالا فلا ضمان وكحتر رعم لا يعتاد

كَرَّحَ شِدِيدِي دَخَلُوا فِي خَلْفَتِهِمْ مَا تَوَلَّاهُمُ مِنْهُ وَمَنْ جَمَلَ
 حَطْبًا عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ بَيْمَةً فَمَلَكَهَا فَتَلَفَ بِهَا وَإِنْ جَمَلَ
 سَوْفًا فَتَلَفَ بِهِ نَفْسًا أَوْ مَالًا ضَمَّنَ إِنْ كَانَ زَكَاةً أَوْ غَيْرَ لَمْ يَكُنْ
 وَمَنْزَقَ ثَوْبًا فَلَا إِلَّا ثَوْبًا أَعْيَى وَمُسْتَدِيرًا بِالْبَيْمَةِ فَجَبَّ
 بِنَيْبَتِهِ وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ إِذَا الرُّبُوعُ صَاحِبُ الْمَالِ فَإِنْ قَصَرَ
 بَانَ وَضَعَهُ بِطَرِيْقٍ أَوْ عَرَضَهُ لِلذَّائِنَةِ فَلَا وَإِنْ كَانَتْ الذَّائِنَةُ
 وَخَدَّهَا فَانْتَلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا أَوْ
 لَيْلًا ضَمَّنَ إِلَّا أَنْ لَا يَفْرُطُ فِي رَبِطِهَا أَوْ حَضَرَ صَاحِبُ الزَّرْعِ
 وَتَهَاوَنَ فِي دَفْعِهَا وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ فِي مَجْزُوعٍ لَهُ بَابُ
 تَرَكَ مَفْتُوحًا فِي الْأَجْحِ وَهَرَّةٌ تَلَفَ ظِيْرًا أَوْ طَعَامًا إِنْ عَهَدَ
 ذَلِكَ مِنْهَا ضَمَّنَ مَا لَهَا فِي الْأَجْحِ لَيْلًا وَنَهَارًا وَإِلَّا فَلَا يَضْمَنُ
 الْأَجْحُ كَابِشٌ الشَّرِيكَانِ لِلْجَاهِدِ فِي عَهْدِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ كَفَايَةَ وَقِيلَ عَيْنٌ وَأَتَابَعَةٌ
 فَلِلْكَفَارِ جَالَانِ أَحَدُهُمَا يَكُونُونَ سَبَلًا لَهُمْ فَرَضَ كَفَايَةَ
 إِذَا فَعَلَهُ مِنْ فِيهِمْ كَفَايَةَ سَقَطَ الْحُجُجُ عَنِ الْبَاقِينَ وَمَنْ فَرَضَ

ان العادة في حياضها والربطها والربطها والربطها والربطها والربطها
 ان العادة في حياضها والربطها والربطها والربطها والربطها والربطها

وغننا صل الله عليه وسلم سعي
 غزوة قاتل فان منها انفس
 يدروا لحدودهم يسلمون والقتل
 وقويقتهم وخيسر وحسين وحمير
 وبعث صلى الله عليه وسلم
 واربعين سريره وفي من مائة
 الى خمسين فاذ انفسهم
 لهمة في عمان مائة مائة
 جيشا للربيع بن ابي
 زاد حنظل وخيسر وحسين
 العنق ووزنة سريره
 بعن الكشيبة مائة
 واربعمسراة مائة

الْمُقَابِلِ وَالْوَجْهَ قَبْلَ وَالرَّاسَ وَلَا تُشَدُّ بَدَنُهُ وَلَا تُجَرَّدُ بِمَاءِهِ
 وَتَوَاتُرُ الضَّرْبِ بِحَيْثُ يَحْتَلُّ رَجُلٌ وَيَسْكُلُ وَصَلَّ بَعْدَ رُفِي كُلِّ
 مَعْصِيَةٍ لَا جَدْلَ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ بِحَيْثُ أَوْضُرِبَ أَوْ صُغِيَ أَوْ تَوَجَّحَ
 وَبَجَّهَ الْإِمَامُ فِي جَنْبِهِ وَقَدَّرَهُ وَقِيلَ إِنَّ تَعْلُقَ بَأَدْنِي
 لَمْ يَكْفِ تَوَيْجُحًا فَإِنْ جَلِدَ وَجِبَّ أَنْ يَنْقُصَ فِي عِبْدٍ عَشْرِينَ
 جَلْدَةً وَخَيْرٌ عَنْ أَرْبَعِينَ وَقِيلَ عَشْرِينَ وَيَتَوَيَّرُ فِي هَذَا جَمِيعُ
 الْمَعَارِضِ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ عَنِّي سَخُو جَدِّ فَلَا تُغْزِرُ بِالْإِمَامِ
 فِي الْأَصْحِ أَوْ تُغْزِرُ بِرَفْلِهِ فِي الْأَصْحِ **الضَّيَالِ**
 لَهُ دَفْعُ كُلِّ ضَائِلٍ عَلَى نَفْسِ أَوْطَانِهِ
 أَوْ يُضَعُّ أَوْ مَالٍ فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ
 وَيَجِبُ عَنْ بَضْعٍ وَكَذَا انْفُسُ قُصْدَهَا كَأَنَّ أَوْ بَهِيمَةً لَا تُسَلَّمُ فِي
 الْأَظْهَرِ وَالِدَّفْعُ عَنْ غَيْرِهِ كَهَوْنِ نَفْسِهِ وَقِيلَ يَجِبُ قَطْعًا وَلَا
 سَقَطَتْ جُرَّةٌ وَلَمْ تَدْفَعْ عَنْهُ إِلَّا بِكُسْرٍ مَا ضَمَّنَهَا فِي الْأَصْحِ
 وَيَدْفَعُ الضَّائِلُ بِالْأَخْفِ فَإِنْ أَمَّنَ بِكَلَامٍ وَاسْتَعَانَهُ جُرَّةٌ
 الضَّرْبُ أَوْ يَضْرِبُ بِيَدِ جُرْمٍ سَوَاطِ أَوْ سَوَاطِ جُرْمٍ عَصَا أَوْ

(مكرر) في الضرب...
 (مكرر) في الضرب...
 (مكرر) في الضرب...
 (مكرر) في الضرب...

في الضرب...

يقطع عضو جرمه قتل فإن أمنك هرب فالمدح وجوبه وحريم
 قتال ولو عشت يده خلصها بالأسهل من فك حبيته وضرب
 شديقه فإن عجزت فلها فندرت أسنانه فهدر ومن نظر
 إلى جرمه في داره من كوة أو ثقب عند انقضاءه بخفيف
 كحصاة فأغماه أو أصاب قرب عينه فجرحه فمات فهدر
 بشرط عدم مجرم وزوجه لئلا يطرق قبل واستتار الجرم قبل
 وإنذار قبل رميه ولو عزر روي ووال وزوج ومعلم
 فضمون ولو جرد مقتدرًا فلا ضمان ولو ضرب شارب
 بنعال وثياب فلا ضمان على السجج وكذا أربعون سوطًا
 على المشهور أو أكثر وجب قسطه بالعدد وفي قول نصف
 دية ويجزيان في قاذف جلد أحد أو ثمانين ولستقل قطع
 سلعة إلا مخوفة لا خطر في نزلها أو لخطر في قطعها أكثر
 ولأب وجد قطعها من صبي ومجنون مع الخطر إن زاد خطر
 الشرك لا سلطان وله ولسلطان قطعها لا خطر وفصد
 وحجامة فلومات يجازي من هذا فلا ضمان في الأصح ولو فعل

انفاد في نوحه قبل ان يراى ولا يند بداه ولا تجرد بيانه
وتيون انضرب بجنب جرحه وبكل يعز في كذا
بعضه لا جرحها ولا كفه به جرح او ضرب او صفع او نوح
ويجند الاما في جيبه وقدره وقبل ان تعلق ياد في
لم يكتف بوجع وان جلد وحان ان يعص في عبد عن عشرين
جلده وجرح عن اربعين وقيل عشرين ويسون في هذا اجمع
لما صحت في الاصح ولو عني سحق جرح فلا يعزير بالامان
في الاصح او يعزير بقله في الاصح
له دفع كل صابا على نفس او طرف
ويضع او مال فان سله فلا ضمان ولا يجب الدفع عن مال
ويجب عن ضرع وكذا نفس فصدها كما فد او بعمته لا ينلم في
الاظفر والدفع عن غيره كمو عن نفسه وقيل يجب قطعا ولو
سقط جرحه ولم تدفع عنه اذ كسرهما صمنا في الاصح
وبدفع الضمان لا يخف فان امكن بكلاه واستغاثه جرحه
الضرب او يضرب بيد جرحه سنو او بسوط جرحه عصا او

يقطع عضو جرحه فقل فان امكن ضرب فالمداهب وجوبه وحريم
قالب ولو عشت يده خلصتها بالاسنان من فك لحيته وضرب
شدقيه فان عجزتسها فقدرت اسنانه فهدرو من نظر
الي جرحه في داره من كوة او ثقب عمد اثرماه بخفيف
كحصاة فاعماه او اصاب قرب عينه فجرحه ثبات فهدر
بشرط عدم مجرم وزوجه للناظر قبل واستتار الجرح قبل
وانذار قبل رميه ولو عزر روي ووال وزوج ومعلم
مضمون ولو جرح مقدر ا فلا ضمان ولو ضرب شارب
ببغال وثياب فلا ضمان على السجج وكذا اربعون سوطا
على المشهور او اكثر وجب قبضه بالعدد وفي قول نصف
دينه ويجزيان في قاذف جلد احد او ثمانين والمستقل قطع
سلعة الا خوفا لا خطر في ترها او الخطر في قطعها اكثر
ولاب وجد قطعها من صبي ومجنون مع الخطر ان زاد خطر
الشرك لا لسلطان وله ولسطان قطعها لا خطر وفصد
وجحامة فلومات يجاز من هذا فلا ضمان في الاصح ولو فعل

صَبِيٍّ وَبَحْنُونٌ وَمَكْرَةٌ وَيُقَطَّعُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ بِمَا لَمْ يَسْلَمْ وَذِمِّيٌّ فِي
 مَعَاهِدِ أَقْوَالٍ لِحُسْنِهَا إِنْ شَرِطَ قِطْعَةً بِسِرْقَةٍ قُطِعَ وَالْأَنْفَالُ
 الْأَطْهَرُ عِنْدَ الْجَهْلِيِّ وَلَا قِطْعَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَتَبَيَّنَتْ
 السَّرِقَةُ بِبَيِّنِ الدَّعِي الْمَرْدُودَةِ فِي الْأَمْحِ وَإِنْ قَرَأَ السَّارِقُ وَالَّذِي
 قَوْلُ رَجُوعِهِ وَمَنْ أَقْرَبَ قَوْلَهُ بِتَعَالَى فَأَلْحِقْهُ بِالْمَقَامِ
 أَنْ تَعْرِضَ لَهُ بِالرَّجُوعِ وَلَا يَقُولُ أَرْجِعْ وَلَوْ أَقْرَبَ لَا دَعْوَى أَنَّهُ
 سَرِقٌ مَا لَمْ يَزِدْ الْغَائِبَ لَمْ يَقَطَّعْ فِي الْحَالِ بَلْ يَنْتَظَرُ حَتَّى يُؤَدَّ
 فِي الْأَمْحِ أَوْ أَنَّهُ أَكْرَهُ أُمَّةً غَائِبَةً عَلَى زَنَاخِدٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَمْحِ
 وَتَبَيَّنَتْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ فَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَانِ ثَبَتَ الْمَالُ
 وَلَا قِطْعَ وَشَرِطُ ذَلِكَ الشَّاهِدُ شَرْطُ السَّرِقَةِ وَلَوْ أَخْلَفَ
 شَاهِدَانِ كَقَوْلِهِ سَرِقٌ بِكَرَّةٍ وَالْأَخْرَجِيَّةُ بِتَابِلَةٍ وَعَلَى
 السَّارِقِ رَدُّ مَا سَرَقَ فَإِنْ تَلَفَ ضَمَنَهُ وَتُقَطَّعُ بِمِثْلِهِ فَإِنْ
 سَرَقَ ثَانِيًا بَعْدَ قِطْعِهَا فَرَجَلَهُ الْيَسْرِيُّ وَثَانِيًا ثَالِثًا الْيَسْرِيُّ
 وَرَابِعًا رَجَلَهُ الْيَمْنِيُّ وَبَعْدَ ذَلِكَ يُعْزَرُ وَيَغْسَرُ بِمِثْلِ قِطْعِهِ
 زَيْتٍ أَوْ دُهْنٍ بِغَلِيٍّ قَبْلَ هُوَ تَمْتَّةٌ بِلَدٍّ وَالْأَمْحُ أَنَّهُ خُلِقَ لِقِطْعِ

فَوُتِنَتْ عَلَيْهِ وَلِلْمَالِ مَا رَأَيْتَهُ وَتُقَطَّعُ الْيَدُ مِنْ كَوْبٍ وَالرَّجُلُ
 مِنْ مَقْبِيلِ الْقَدَمِ وَمَنْ سَرَقَ مِرَاثًا بِلَا قِطْعَ كَفَتْ بِمِثْلِهِ وَإِنْ
 نَقَصَتْ أَرْبَعُ أَصَابِعَ وَكَذَا الْوَدَّ هَبَّتْ لِلْحَسْرِ فِي الْأَمْحِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَتُقَطَّعُ يَدُ زَانِدٍ إِصْبَعًا فِي الْأَمْحِ وَلَوْ مَرَّ وَفَسَقَتْ
 بِمِثْلِهِ بِأَقْبَلِ سَقَطِ الْقِطْعِ أَوْ تِسَارَةٍ فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ
 هُوَ مُسْلِمٌ مَكْلَفٌ
 لَهُ شَوْكَةٌ لَا تَحْتَلِسُونَ تَعْرِضُونَ لِأَخْرِقِ قِطْعَةً عَظِيمَةً وَجَبَتْ
 بِهَا عُقُوبَةٌ لَيْسَ يَقْطَعُهَا وَفَقَدْ الْعُقُوبَةُ بِكُونَ لِلْبُعْدِ أَوْ لِضَعْفِ
 وَقَدْ يَقْبَلُونَ وَالْحَالُ هَدِيَّةٌ فِي يَدَيْهِمْ تَطَاعٌ وَلَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ
 قَوْمًا يَخْفُونَ الطَّرِيقَ وَلَمْ يَأْخُذُوا أَنْفُسًا وَلَا مَالًا لَعَزَّرَهُمْ
 بِحَبْرٍ وَغَيْرِهِ وَإِذَا أَخَذَ الْقَاتِلُ نِصَابَ السَّرِقَةِ قِطْعَ يَدِهِ
 الْيَمْنِيَّ وَرِجْلَهُ الْيَسْرِيَّ فَإِنْ عَادَ فَيَسْرَاهُ وَيَمْنَاهُ وَإِنْ قَتَلَ
 قَتَلَ حَتْمًا وَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ مَالًا لَقَتَلَ ثُمَّ صَلَبَ ثَلَاثًا ثُمَّ
 يُنْزَلُ وَقِيلَ بِيَّتِي حَتَّى يَسِيلَ صَدِيدُهُ وَفِي قَوْلِ نَضَلْتُ فَلَيْلًا
 ثُمَّ يُنْزَلُ فَيُقْتَلُ وَمَنْ أَعَانَهُمْ وَكَثُرَ جَمْعُهُمْ عَزَّرَ بِحَبْرٍ وَتَغْرِبَ

في يدك من العيب والذين يظنون
 في يدك من العيب والذين يظنون
 في يدك من العيب والذين يظنون

في يدك من العيب

صن وخصون ومكزيه ونقصه منه ودفن بماله ودفن في
 تعدد في اجسادها سوطا ففقدت سوطه ففقدت
 لا حصر عند حمله ولا قطع والله اعلم ونبه
 الشرفه ممن مدعى سرده ودفن في لاج ورافد اراش ووالله
 فيون حونه ومن افترعه ودفن في لاج ورافد اراش ووالله
 ان عذبه لدر رجوع ولا يتوان رجوعه ورافد اراش ووالله
 سرور من يد العار ليعضه في حال بل تنصر جنوره
 في لاج او امة كره امة غائبه راجد في حال في لاج
 ومبني سنة ديه ورجل ورجل وامر انان ثبت المال
 ولا قطع وتسرط ذكره كذا في الهدى سوط الترقه ولو اختلف
 شاهدان كمواله سرور كره ولاحر عشته فباطلة وعلى
 الشرفه دمه سرور فان يفتن منه ونقطع يمينه فان
 سرور اننا بعد قطعها فرجله اليسرى وثالثا لانه اليسرى
 ورافد اراش اليمنى وتعد ذلك بعذر وتغيب محل قطعه
 رتب اود في يده هو نمة جد ولاحر انه من القطع

مؤنثة علمه وبلغ ما اهما له ونقطع الدمن كوج والرجل
 من متصل العده ومن سرق مراه ابا قطع كفت يمينه وان
 نصت اربع اصابع وكذا الود هبت الخس في الاصح
 والله اعلم ونقطع يد زائنه اصبعاني لاصح ولو سرق فمقت
 يمينه با فده سوط القطع او تياره فلا على المذاهب
 هو مسلم ركفت
 له شوكة لا تخلسون تعترضون لاحرقا فله عظمه وحب
 ليجو غدت لبر يقطع وقد العوت يكون للبعد او لضعف
 وقد يغلبون واحاله هده في لدفه قطاع ولو علم الامام
 قوما يخيفون الطريق ولم يأخذوا انفسا ولا مالا عذرهم
 بغيره وغيره واذا اخذ القاطع نصاب الترقه قطع يده
 اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فبسراه ويمناه وان قتل
 قتل جنما وان قتل واحدا ما لا قتل ثم صلب ثلثا ثم
 ينزل وقيل حتى يسئل صدين وفي قول يصلب فلا
 تنزل فبئس ومن اعانهم وكثر جمعهم عذر بغير وغرب

في اليد اليمنى واليد اليسرى
 سرقته يقطع قطاع في جميع الا
 في اليد اليمنى واليد اليسرى
 في اليد اليمنى واليد اليسرى

حيز من حيزه في البناء ولا يقطع في الاصح ولا يقطع مختلر ومشتبه
 وجايد وديعه ولونقب وقاد في الحيلة اخرى فسرق قطع
 في الاصح هذا اذا لم يعلم المالك النقب ولم
 نظير لبطارقين والافلا يقطع قطعاً والله اعلم ولونقب
 واخرج غيره فلا قطع ولونقبا في النقب وانقره احدھا
 بالاجراج او وضعه نايك بقرب النقب فاخرجه اخر
 قطع المخرج ولو وضعه بوسط نقيبها فاحده خارج وهو
 يتاوي نصابين لم يقطع في الاظهر ولو رماه الى خارج جزر
 او وضعه مما جاز او ظهره اية سايرة او عرضة ليرج
 هائه فاخرجه قطع او واقفة فست بوضعه فلا في الاصح
 ولا يضمن جريد ولا يقطع سارقه ولو سرق صغيراً بقلادة
 فكذا في الاصح ولو نام عبد على بعير فقاده واخرجه عن
 النافلة قطع او جزفلا في الاصح ولو نقل من بيت مغلق
 الى صحن دار بابها مفتوح قطع والافلا وقيل ان كانا مغلقين
 قطع وبيت خان وصحنه كبيت ودار في الاصح لا يقطع

حيز من حيزه في البناء ولا يقطع في الاصح ولا يقطع مختلر ومشتبه
 وجايد وديعه ولونقب وقاد في الحيلة اخرى فسرق قطع
 في الاصح هذا اذا لم يعلم المالك النقب ولم
 نظير لبطارقين والافلا يقطع قطعاً والله اعلم ولونقب
 واخرج غيره فلا قطع ولونقبا في النقب وانقره احدھا
 بالاجراج او وضعه نايك بقرب النقب فاخرجه اخر
 قطع المخرج ولو وضعه بوسط نقيبها فاحده خارج وهو
 يتاوي نصابين لم يقطع في الاظهر ولو رماه الى خارج جزر
 او وضعه مما جاز او ظهره اية سايرة او عرضة ليرج
 هائه فاخرجه قطع او واقفة فست بوضعه فلا في الاصح
 ولا يضمن جريد ولا يقطع سارقه ولو سرق صغيراً بقلادة
 فكذا في الاصح ولو نام عبد على بعير فقاده واخرجه عن
 النافلة قطع او جزفلا في الاصح ولو نقل من بيت مغلق
 الى صحن دار بابها مفتوح قطع والافلا وقيل ان كانا مغلقين
 قطع وبيت خان وصحنه كبيت ودار في الاصح لا يقطع

في الاصح

في الاصح

في الاصح

جذوع مع شوك وورود و... ولا تتركه في جدران الخلاء
وإذا قطع في الجدران مع... في الجدران ولا تتركه في
في الجدران ولا تتركه في الجدران... في الجدران
فإنه قد يتركه في الجدران... في الجدران
ولا يتركه في الجدران... في الجدران
وما فيها كساع حجر أو لا يحترق في الجدران
ولونها ما وجد ما ينبت مغلقة من قبله بالعمار والحجارة
بالحائط ويتركه في الجدران... في الجدران
يحافظ سراها ومقصورة تسرط النقات فإنها إليها
كل ساعة يجب سراها وأن لا يتركه في الجدران
مقصورة ليست حجرة في الجدران... في الجدران
حجره وكذا يتركه في الجدران... في الجدران
في الجدران... في الجدران
عصب حزر المر يقطع ما لكه وكذا الحن في الجدران ولو غصبت
مألا وأجره حزره فسرق المالك منه مال الغاصب أو

هذا هو الجذر الذي يتركه في الجدران... في الجدران

أجني العصب فلا يقطع في الجدران ولا يقطع في الجدران
وإذا وجد ودبغة ولو نقتب وعادة في الجدران... في الجدران
في الجدران... هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم
يظهر للطارقين والأفلا يقطع قطعاً والله اعلم ولو نقتب
وأخرج غيره فلا يقطع ولو تعادوا في النقب وأنقروا أحدهما
بالإخراج أو وضعه نابت يترك النقب فأخرجه آخر
قطع المخرج ولو وضعه بوسط نقبه فأخذه خارج وهو
يتاوي نصابين لم يقطعاً في الأظهر ولو رماه إلى خارج حزر
أو وضعه مما جاز أو ظهره أنة سايرة أو عرضته ليرج
هابة فأخرجته قطع أو واقفة فسنت بوضعه فلا في الجدران
ولا يضمن حزر يتركه ولا يقطع سارقة ولو سرق صغيراً بقلادة
فكذا في الجدران ولو نافر عبد على غير فقادة وأخرجه عن
النافلة قطع أو حزر فلا في الجدران ولو نقل من بيت مغلق
إلى حزر داراً بها مفتوح قطع والأفلا وقيل إن كانا مغلقين
قطع وبيت خان وصحة كبيت ودار في الجدران لا يقطع

هذا هو الجذر

هذا هو الجذر

أُمُور كَوْنُهُ رُبْعٌ بِمِثْلِهَا خَلْفًا أَوْ قِيَمَتُهُ وَلَوْ سَرَقَ رُبْعًا
 سَبِيحَةً لَا يَسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا فَلَا قَطْعَ فِي الْأَجْحِ وَلَوْ
 سَرَقَ دِينَارًا ظَنَنَّا فَلَوْ سَا لَا تَسَاوِي رُبْعًا قَطْعًا وَكَذَلِكَ
 رُبْعٌ فِي جَيْبِهِ تَمَامٌ رُبْعٌ جِهَلَةٌ فِي الْأَجْحِ وَلَوْ أَخْرَجَ نَصَابًا مِنْ حِزْبِ
 مَرْبِيٍّ فَإِنْ تَخَلَّلَ عِلْمُ الْمَالِكِ وَإِعَادَةٌ الْحِزْبِ فَالْأَخْرَاجُ الثَّانِي
 سِرْقَةٌ أُخْرَى وَالْأَقْطَعُ فِي الْأَجْحِ وَلَوْ تَقَبَّ وَعَا حِظَّةً وَنَحْوَهَا
 فَأَنْصَبَ نَصَابًا قَطْعًا فِي الْأَجْحِ وَلَوْ اشْتَرَكَ فِي أَخْرَاجِ نَصَابِينَ قَطْعًا
 وَالْأَفْلَا وَلَوْ سَرَقَ وَخَسِرَ أَوْ خَيْرًا أَوْ كَلْبًا أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ بِلَا
 دَيْعٍ فَلَا قَطْعَ فَإِنْ بَلَغَ إِنَاءَ الْحِمْرِ نَصَابًا قَطْعًا عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا قَطْعَ
 فِي ظَنُّورٍ وَجَوْهٍ وَقِيلَ أَنْ بَلَغَ مَكْشَرَةَ نَصَابًا قَطْعًا
 الثَّانِي الْأَجْحُ وَاللَّهُ اعْلَمُ أَنَّ كَوْنَهُ مِلْكًا لِغَيْرِهِ فَلَوْ مَلَكَ
 بِلَدِّهِ وَغَيْرِهِ قَبْلَ أَخْرَاجِهِ مِنَ الْحِزْبِ أَوْ نَقَصَ فِيهِ عَنْ نَصَابٍ
 بِأَكْلِ وَغَيْرِهِ لَمْ يَقْطَعْ وَكَذَا إِنْ ادَّعَى مِلْكًا عَلَى النَّصِّ وَلَوْ سَرَقَا
 وَأَدْعَاةَ أَحَدُهُمَا أَوْ لَمَّا فَكَّ ذَبَّةَ الْأَخْرِ لَمْ يَقْطَعْ الدَّعَى وَنَطَقَ
 الْأَخْرَ فِي الْأَجْحِ وَإِنْ سَرَقَ مِنْ حِزْبٍ شَرِيكِهِ شَرَكًا فَلَا قَطْعَ

فِي الْأَطْهَرِ وَإِنْ فَلَّ نَصِيْبَهُ أَلَا تَالَتْ عَدْمَ شَبَهَةٍ فِيهِ فَلَا قَطْعَ
 بِسِرْقَةِ مَالٍ أَصْلٍ وَقِرْعٍ وَسَيْدٍ وَالْأَطْهَرُ قَطْعُ أَحَدِ زَوْجَيْنِ
 بِالْأَخْرِ وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ فَرَزَ لَطَائِفَةً لَيْسَ هُوَ
 مِنْهُمْ قَطْعًا وَالْأَقْلَابُ الْأَصْحَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمَسْرُوقِ
 كَمَا لِمَصَالِحٍ وَكَصَدَقَةٍ وَهُوَ قَبِيْرٌ فَلَا وَالْأَقْطَعُ وَالْمَذْهَبُ
 قَطْعُهُ بِنَابٍ سَجْدٍ وَجِدْعِهِ لِأَحْصَرِهِ وَقِنَادٍ بِلِ تَسْرِجٍ وَالْأَجْحُ
 قَطْعُهُ بِمَوْقُوفٍ وَأَقْرُؤِ لِدَسْرِقَتِهَا نَائِمَةً أَوْ مَجْنُونَةً إِلَى الْأَجْحِ
 كَوْنُهُ تَحْرُزًا بِمَلَاخِظَةٍ أَوْ حَصَانَةٍ مَوْضِعِهِ فَإِنْ كَانَ بِبَحْرٍ
 أَوْ سَجْدٍ اشْتَرَطَ دَوَامَ الْحَاطِظِ وَإِنْ كَانَ بِحِضْرٍ كَفِيَّ الْحَاطِظِ مَعْنَاً
 وَأَصْطَبَلَ حِزْرًا دَلَالَاتٍ لَا أَيْنَةَ وَثِيَابٍ وَعَرْضَةَ دَارِهِ
 وَصَفَتِهَا حِزْرٌ أَيْنَةٌ وَثِيَابٌ بِذَلَّةٍ لِأَخِيٍّ وَتَقَدُّرٌ وَلَوْ تَمَامٌ
 بِبَحْرٍ أَوْ سَجْدٍ عَلَى ثَوْبٍ أَوْ نَوْسَدٍ مَتَاعًا فَمَحْرُزٌ فَلَوْ أَنْقَلَبَ
 فَزَالَ عَنْهُ فَلَا وَثَوْبٌ وَمَتَاعٌ وَضَعَهُ بِقُرْبِهِ بِبَحْرٍ إِنْ لَاحِظَهُ
 بِحِزْرٍ وَالْأَفْلَا وَشَرَطُ الْمَلَاخِظِ قُدْرَتُهُ عَلَى مَنَعِ سَارِقٍ بِقُوَّةٍ
 أَوْ اسْتِعَانَةٍ وَدَارٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الْعِمَارَةِ إِنْ كَانَ لَهَا قُوَّةٌ بِعِطَابٍ

في الاظهر وان فل نصيبه اذ تالت عدم شبهة فيه فلا قطع

في الاظهر وان فل نصيبه اذ تالت عدم شبهة فيه فلا قطع

في الاظهر وان فل نصيبه اذ تالت عدم شبهة فيه فلا قطع

مورد كونه ربع دينار حاشا وفضله ولو سرق ربعا
سبحة لا يساوي ربعا مضر وانا فلا قطع في الاصح ولو
سرو دنانير صنفها فلو سارا لانسأوى ربعا قطع وكذا لو
ربح في حبه مائة ربع جهله في الاصح ولو اخرج نصابا من جنس
مذري فان كان على المايد وعادة الجوز فالخراج الثاني
سرفه احوى ولا قطع في الاصح ولو نهب وعان حنطة ونحوها
فانضت نصاب قطع في درهم ولو اشتركا في اخراج نصابين
والا فلا ولو سرق حمر او جزير او كلبا وجلد مئة بلا
دفع فلا قطع فان بلغ انا الحمر نصابا قطع على الصحيح ولا قطع
في صنوبر ونحوه وقبل ان يبلغ مكسرة نصابا قطع
الساقي اصح والله اعلم ان يكونه ملكا لغيره فلو ملكه
باب وعنه قبل اجد احد من جزر او نقص فيه عن نصاب
بما وعنته لم يقطع وكذا ان ادعى ملكه على النضر ولو سرقا
وادعاه احداهما او اما فكذبة الاخر لم يقطع المدعى وقطع
الاصح في الاصح وان سرق من جزر شركة مشتركا فلا قطع

في دهنه وان فل نصيبه الا ان يعدم شبهه فيه فلا قطع
يسرقه مال اصل وقريح وسند والامهر قطع اجد زوجين
بالاحر ومن سرق مال بيت المال ان فرز ابطاية لغيره هو
منهم قطع والا فالاصح انه ان كان له حق في المسروق
كان مصابح وكصفه وهو قير فلا والاقطع والمذهب
قطعه بباب سجد وحده لا حصيره وقناديل سرج والاصح
قطعه بموقوف واقر ولد سرقها نائمة او مخبونة ان
كوتة مخدرا بملاحظة او حصانه موضعه فان كان مخدرا
او سجد اشترط دواقر الحياض وان كان محض كفي لحاظ مغلنا
واصطلح جزر ذوات لا ائنه وثياب وعرضة داره
وصفتها جزر ائنه وثياب بذله لاجلي ونقد ولو ساق
بمخرا او سجد على ثوب او نوسد مساعا لمجزر فلو انقلب
فزال عنه فلا وثوب ومساع وضعه بقرنه بمخرا ان لاحظه
مجزر والا فلا وسرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوه
او استغاثه ودار منفصلة عن العمارة ان كان لها قوى بغطا

مورد كونه ربع دينار حاشا وفضله ولو سرق ربعا
سبحة لا يساوي ربعا مضر وانا فلا قطع في الاصح ولو
سرو دنانير صنفها فلو سارا لانسأوى ربعا قطع وكذا لو
ربح في حبه مائة ربع جهله في الاصح ولو اخرج نصابا من جنس
مذري فان كان على المايد وعادة الجوز فالخراج الثاني
سرفه احوى ولا قطع في الاصح ولو نهب وعان حنطة ونحوها
فانضت نصاب قطع في درهم ولو اشتركا في اخراج نصابين
والا فلا ولو سرق حمر او جزير او كلبا وجلد مئة بلا
دفع فلا قطع فان بلغ انا الحمر نصابا قطع على الصحيح ولا قطع
في صنوبر ونحوه وقبل ان يبلغ مكسرة نصابا قطع
الساقي اصح والله اعلم ان يكونه ملكا لغيره فلو ملكه
باب وعنه قبل اجد احد من جزر او نقص فيه عن نصاب
بما وعنته لم يقطع وكذا ان ادعى ملكه على النضر ولو سرقا
وادعاه احداهما او اما فكذبة الاخر لم يقطع المدعى وقطع
الاصح في الاصح وان سرق من جزر شركة مشتركا فلا قطع

جلده وبعرب عام المسافة نصر مما فوقها وإذا عجز الإمام
حيه فليس له طلب غيرها في الأصح وتغزب بعرب من بلد الزنا
إلى غيره بلده فإن عاد إلى بلده منع في الأصح ولا تغزب المرأة
وغيرها في الأصح بل منع روج أو مجرم ولو بأجرة فإن أسمع
بأجر لم تجز في الأصح والعبد خمسون وتغزب نصف سنه
وفي قول سنه وقوله لا تغزب وتثبت بيته أو إقراره
ولو أقر ثم رجع سقط ولو قال لا تحذوني أو هرب فلا في
الأصح ولو شهد أربعة بزناها وأربع أنها عذراء لم تحذ
هي ولا فادفها ولو عثر شاهد زاوية لزناه والباقون
عشرها لم تثبت ويستوفيه الإمام أو نائبه من حر وسب
ويستحب جضور الإمام وشهوده ويحد الرقيق سيده أو
الإمام فإن تنازعا فالأصح الإمام وأن السيد يغزبه وأن
المكاتب كجز وأن الفاسق والكافر والمكاتب يحذون
عبيدهم وأن السيد يعزر ويسمع البيته بالعقوبة والرم
تدر ويجارة معتدله ولا يخفى للرجل والأصح استجابة

للمزاة إن ثبت بيته ولا يؤخر لمرض وجيز وبرد مغرطين
وقيل يؤخر إن ثبت بإقراره ويؤخر الجلد للمرض فإن لم
يزج بزوة جلد لا يسوط بل بعكال عليه مائة غصن فإن
كان خمسون ضربت به مرتين وتمتة الأغصان أو تكسر
بعضها على بعض لئلا يعض الألم فإن برى أخراه ولا
جلد في حر وبرد مغرطين وإذا جلد الإمام في مرض أو حر
وبرد فلا ضمان على النحر فيقتضي أن التأخير مستحب
شروط حد الفاذف
التكليف إلا السكران والاختيار ويعزر الميز ولا يحد
يقذف الولد وإن سفل فأجر ثمانون والرقيق أربعون
والمقدوف الإحصان وسبق في اللعان ولو شهد دون أربعة
بزنا يحد وفي الأظهر وكذا أربع سنوة وعبيد وكفرة
على المذاهب ولو شهد واحد على إقراره فلا ولو تفادفا
فليس تقاضا ولو استقل المفذوف بالاستيفاء لم يقع الموضع
يشترط الوجوب في السر

الحدود

فادعى كثر ما صدق مطلقا ولو مات بمعه وف بلا سلام عن
 النبي صلى الله عليه وآله فقال أحدهما أزيد فمات كما برأ فان سبب
 كفره لم يبرئه وتصديقه في وكذا إن اطلق في الأظهر وجب
 استنابة المرتد والمرتد وفي قول ثبت وهي في حال
 وفي قول ثلاثة أتاها فإن أصرا قبلها وإن أسلم صح ورك
 وقبل لا يقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر حتى كثر أدقته
 وما طينه وولد المرتد إن انعقد قبلها أو بعدها وأحد
 أبوه مسلم مسلم أو مرتد إن مسلم وفي قول مرتد وفي
 قول أصلا أصل الأظهر مرتد ونقل العراقيون
 الاتفاق على كفره والله أعلم وفي ذوالملك عن ماله
 بما أقر الأظهرها إن ملك مرتدا أبان ذواله بها وإن لم
 بان أنه لم يزل وعلى الأقوال يقضي منه دين لزمه قبلها
 وينفق عليه منه والأصح يلزمه عن غيره إن لا قد فيها ونفقة
 زوجات وفيه بكاختر وقرب وإذا وقفنا بلكه
 فنصر قد إن أحمل الوصف كمن وتديس ووصية موقوف

إن أسلم نعد وإلا فلا ويبيته ورفهته وكاتبته باطلة
 وفي القديم موقوفة على الأقوال بحمل ما له مع عدل وأمنة
 عند امرأة ثقة ويوجر ماله ويؤدي مكاتبته النجوم
 إلى القاضي إنلاج الذكر
 يخرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتملي بوجوب الحد ودر
 ذكره وأنتي كقبل على المذهب ولا حد بمفارقة ووطي
 زوجة وأمه في خيط وصوم وإجرام وكذا أمته المروجة
 والمعتدة وكذا أمه لو كنه المحرم ومكره في الأظهر وكذا
 كل جهه أباغ بما عالم ككجاج بلا شهود على الصحيح ولو
 بوطي ميتة في الأصح وكذا بهيمة في الأظهر ويحد في شجرة
 وبسجة ومحرم وإن كان تزوجها وشرطه الخليف
 إلا التكرار وعلم تحريمه وحد المحض الزجر وهو مكلف
 حتر ولو ذمي غيب حشفته يقبل في نكاح صح لا فاسد
 في الأظهر والأصح اشتراط التغيث حال حرته وتكليفه
 وأن الكامل الزاني يناقض محض والبكر الحرة مائة

زيادة للمعنى في الخط
 وإلا ورضة فليس في الأصح
 في المحرم والمخفى للمات
 عبر خط الصم

في قوله
 في الأصح

فَادْعَى إِكْرَامًا صَدْرًا مَطْلَقًا وَلَوْ مَا تَعَرَّفَ بِإِسْلَامٍ مِنْ
أَنْبِيَاءٍ سَلَّمَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا أَرْتَدَّ فَمَاتَ كَافِرًا إِنْ تَرَى
كُفْرًا لَمْ يَبْرَأْهُ وَتَصَيَّبَتْ فِي وَكْدًا إِنْ أَطْلُقَ فِي الْأَطْهَرِ وَجَبَّ
أَسْتَبَابَةُ الْمَرْتَدِ وَالْمَرْتَدَةُ وَفِي قَوْلِ تَسْتَجَبْتُ وَفِي الْحَالِ
وَفِي قَوْلِ ثَلَاثَةَ أَتَامٍ فَإِنْ أَصْرًا قَبْلًا وَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّ وَتَرَكَ
وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ إِسْلَامُهُ إِنْ أَرْتَدَّ إِلَى كُفْرٍ خَفِيِّ كَرْتَادِ قَةٍ
وَبَاطِنَةٍ وَوَلَدُ الْمَرْتَدِ إِنْ أُنْعِدَتْ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا وَأَحَدُ
أَبْوَيْهِ سَلَّمَ فَمَسَلَهُ أَوْ مَرْتَدًا إِنْ فَمَسَلَهُ وَفِي قَوْلِ مَرْتَدٌ وَفِي
قَوْلِ كَافِرٌ أَمَلِي الْأَطْهَرُ مَرْتَدٌ وَنَقَلَ الْعِرَاقِيُّونَ
الْإِتِّفَاقَ عَلَى كُفْرِهِ وَاللَّهُ اعْلَمُ وَفِي ذَوَالِ بِلَاحِهِ عَنْ مَالِهِ
بِعَا أَقْوَالُ أَطْهَرُهَا إِنْ هَلَكَ مَرْتَدًا إِنْ ذَوَالَهُ بِهَا وَإِنْ أَلَمَ
بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَرُلْ وَعَلَى الْأَقْوَالِ يَقْضِي مِنْهُ دِينَ لَزِمَهُ قَبْلَهَا
وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ وَالْأَصْحَحُ يَلْزِمُهُ عَزْرُ إِثْلَافِهِ فِيهَا وَنَفَقَةُ
ذَوَاتِ وَقَفٍ بِنِكَاحِهَا وَقَرْنٍ وَإِذَا وَقَفْنَا بِلِكَه
فَتَصَرَّفَ إِنْ أَحْمَلَ الْوَقْفَ كَعَمَلٍ وَتَدْبِيرٍ وَوَصِيَّةٍ مَوْقُوفٍ

إِنْ أَسْلَمَ تَقَدَّرَ وَإِلَّا فَلَا وَبَيْعُهُ وَهَيْبَتُهُ وَرَهْنُهُ وَكِتَابَتُهُ بِأَطْلَعُ
وَفِي الْقَدِيمِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْأَقْوَالِ يُجْتَمَلُ مَالُهُ مَعَ عَدْلٍ وَأَمْتَةٌ
عِنْدَ امْرَأَةٍ ثِقَةٍ وَيُوجَرُ مَالُهُ وَيُؤَدَّى مَكَايِمَةُ النُّجُومِ
إِلَى الْقَاضِي
يَنْجَحُ مَحْرَمٌ لِعَيْنِهِ خَالٍ عَنِ الشُّبُهَةِ مُشْتَهِيٍّ يُوَجِبُ الْحَدَّ وَدَبْرُ
ذَكَرُوا أَنِّي كَتَبْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَا حَدَّ بِمَقَاخِذِهِ وَوَطِيءُ
زَوْجِهِ وَأَمْتِهِ فِي خَيْضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ وَكَذَا أَمْتَةٌ لِلزَّوْجَةِ
وَالْمُعْتَدَةِ وَكَذَا أَمْلُوكُهُ الْمَحْرَمُ وَمَنْكُرُهُ فِي الْأَطْهَرِ وَكَذَا
كُلُّ حَمَةٍ أَبَاحَ بِهَا عَالِمٌ كَخِجَاجٍ بِمَا شِئُوا عَلَى الصَّحِّحِ وَلَوْ
بِوَطِيءٍ مَيْتَةٍ فِي الْأَصْحَحِ وَكَذَا بِهَيْبَةٍ فِي الْأَطْهَرِ وَجَدَّ فِي شَتَاخَةٍ
وَبَيْعَةٍ وَمَحْرَمٍ وَإِنْ كَانَ تَزَوُّجَهَا وَشَرْطَةُ الْكَلِيفِ
إِلَّا التَّكْرَانَ وَعَلِمَ تَحْرِيمِهِ وَحَدَّ الْمُحْضَرِ الرَّجْمُ وَهُوَ مَكْلَفٌ
حُرٌّ وَلَوْ ذِي غَيْبٍ حَشْفَتُهُ يَقْبَلُ فِي نِكَاحٍ صَحِّحٍ لَا قَابِدٍ
فِي الْأَطْهَرِ وَالْأَصْحَحُ اشْتِرَاطُ التَّغْيِينِ جَالِحِيَّتِهِ وَتَكْلِيفِهِ
وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّائِي بِتَأْقِصِ مَحْضَرٍ وَالْبِكْرُ الْحُرُّ مَائَةٌ

وردت زيادة للمعاج على الحديث
والماء وقتة فليست في أصل المعاج ولا
في المعاج ولا في الخط في الحاشية
غير خط الصنف

وأيضا
في المعاج

وَلَا يُطْلَقُ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا وَأَمْرًا حَتَّى يَنْقَضِيَ الْحَرْبُ بَدِيحًا
جَمَعَهُمْ إِلَّا أَنْ يُطِيعَ بِاخْتِيَارِهِ وَيُرَدَّ سِلَاحُهُمْ وَيُخْلَمَ إِلَيْهِمْ
إِذَا انْقَضَتِ الْحَرْبُ وَآمَنَتْ عَائِلَتُهُمْ وَلَا يَسْتَعْمَلُ فِي قِتَالِ
إِلَّا لِضُرُورِهِ وَلَا يُقَاتِلُونَ بِعَظِيمِ كَارٍ وَبِخَيْبِ الْإِفْرُورِ
بِأَنْ قَاتَلُوا بِهِ أَوْ أَحَاطُوا بِنَا وَلَا يَسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ بِكَافِرٍ وَلَا
بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مَدِيرِينَ وَلَوْ اسْتَعَانُوا عَلَيْنَا بِأَهْلِ حَرْبٍ
وَأَمَنُوهُمْ لَمْ يَنْغَدُوا مَا نَهَّمْ عَلَيْنَا وَنَفَدَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ
أَعَانَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَالِمِينَ بِحَجْرِهِمْ قِتَالَنَا اسْتَقْبَلُوا
أَوْ مَكَرَهُمْ فَلَا وَكَذَلِكَ إِنْ قَالُوا أَظَنَّا جَوَازَهُ أَوْ أَنَّهُمْ مُحْتَمُونَ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَيُقَاتِلُونَ بِعُقَاةٍ شَرْطُ الْإِمَامِ كَوْنُهُ
مِثْلًا مَكْلَفًا جَرًّا ذَكَرْنَا قُرَيْشًا مُجْتَهِدًا اشْتَاعَا عَادَا أَرَأَيْتَ
وَبَصْرًا وَنَطَقَ وَتَعَمَّدَ الْإِمَامَةَ بِالْبَيْعَةِ وَالْأَمْحَ بَيْعَةَ أَهْلِ
الْحِلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرِّبَاةِ وَوَجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
أَجْمَاعَهُمْ وَشَرَطَهُمْ صِفَةَ الشُّهُودِ وَبِاخْتِلَافِ الْإِمَامِ فَلَوْ
جَهِلَ الْأَمْرُ سُورِي يَنْجَمُ وَكَأَنَّ خِلَافٍ فِي تَضَوُّنِ أَحَدِهِمْ

وَبِاسْتِنْبَاحِ جَامِعِ الشُّرُوطِ وَكَذَلِكَ أَفَاءُ نِي وَجَاهِلِي الْأَمْحَ
لَوْ أَدْعَى دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبُعَاةِ صِدْقًا وَيَمِينًا أَوْ جَزِيَّةً فَلَا يَلِي
الْقَبِيحَ وَكَذَا خِرَاجٍ فِي الْأَمْحَ وَيَصَدُّونِي إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بَيْتُهُ
وَلَا أَثَرُهُ فِي الْبَدَنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
هِيَ قَطْعُ الْإِسْلَامِ بَيْتَةً أَوْ قَوْلَ كُفْرًا أَوْ فِعْلًا سَوَاءً أَلَا اسْتَهْرَأَ
أَوْ عِنَادًا أَوْ اعْتِقَادًا فَمَنْ نَفَى الضَّالِّعَ أَوْ الرِّسْلَ أَوْ كَذَّبَ رَمُولًا
أَوْ حَلَّلَ مُحْرَمًا بِالْإِجْمَاعِ كَالزَّنَا وَعَكْسُهُ أَوْ نَفَى وَجُوبَ تَجْمَعِ عَلَيْهِ
أَوْ عَكْسُهُ أَوْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ غَدًا أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ كُفْرًا وَالْفِعْلُ
الْمُخْفَى مَا تَعَمَّدَ اسْتَهْرَأَ صِرَاحًا بِالذِّنِّ أَوْ حُجُودًا لَهُ كَالْفَعْلِ
مُضَيِّنٍ بِقَادِ وَرَدَةٍ وَجُودٍ لَصْنِمٍ أَوْ شَمْرٍ وَلَا يَصِحُّ رَدُّهُ صَبِيًّا وَنَحْوَهُ
وَمُكْرَهُ وَلَوْ أَرَادَ جَنْ لَمْ يَمُتْ فِي جَنُونِهِ وَالْمَذْهَبُ مَجْهَدٌ
رَدُّهُ الْمُحْكِرَانِ وَإِسْلَامِهِ وَتَقَبُّلُ الشَّهَادَةِ بِالرَّدِّ مُطْلَقًا
وَقِيلَ بِحَبِّ النَّفْصِلِ فَعَلِيَ الْأَوَّلِ لَوْ شَهِدُوا بِرَدِّهِ فَأَنْكَرَ
حُكْمَ بِالشَّهَادَةِ فَلَوْ قَالَ كُتِّمُكْرَهَا وَأَقْتَضَتْهُ قَرِينَتُهُ كَأَشْرٍ
كُنَّا رَصْدًا وَيَمِينِهِ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ قَالَ لَفُظًا لَفُظًا كُفْرًا

وهذا القول هو الصحيح
وعليه الفتوى

وَلَا يُطْلَقُ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا وَأَمْرًا جَعِيَ تَنْقِضُ الْحَرْبُ بَدِيحًا
 جَمْعُهُمْ إِلَّا أَنْ يُطِيعَ بِأَخْتِيَارِهِ وَيُرَدَّ سَلْبُهُمْ وَيُخْلَمَ إِلَيْهِمْ
 إِذَا انْقَضِيَ الْحَرْبُ وَأَمِنَتْ عَائِلَتُهُمْ وَلَا يَسْتَعْمَلُ فِي قِتَالِ
 إِلَّا لِضُرُورِهِ وَلَا يُقَاتِلُونَ بِعَظِيمٍ كَارٍ وَتُجَنَّبُ الْأَضْرُورَةُ
 بِلَانٍ قَاتِلِي أَيْدِيهِ أَوْ أَجَاظِي أَيْدِيْنَا وَلَا يَسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ بِكَافِرٍ وَلَا
 بِمَنْ تَرَى قَدَمَهُ مَدِيرِينَ وَيُؤَسِّعَانَا عَلَيْنَا بِأَهْلِ حَرْبٍ
 وَأَمْنُوهُمْ لَمْ يَنْعُدْنَا مَا نَهَمَّ عَلَيْنَا وَنَقَدَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ
 أَعَانَهُمْ أَهْلُ الذَّمِّ عَلَى الْعَالَمِينَ حَجْرًا قَاتِلَانَا انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ
 أَوْ مَكَرَهُمْ فَلَا وَكَذَا إِنْ قَالُوا أَظَنَّا جَوَازَهُ أَوْ أَنَّهُمْ مُحْتَمُونَ
 عَلَى الْمَذْهَبِ وَيُقَاتِلُونَ بِعِنَاةٍ شَرْطُ الْإِمَامِ كَوْنُهُ
 سَلَامًا مَكْلَفًا جَرَادًا ذَكَرْنَا قُرْبِيًّا مُجْتَهِدًا اشْتِعَا عَادَةَ أَرَأَيْتَ وَمَعِ
 وَبَصِيرَةً وَنُطْقًا وَتَعَدُّ الْإِمَامَةَ بِالْبَيْعَةِ وَالْأَمْرَ بِبَيْعَةِ أَهْلِ
 الْحِلِّ وَالْعَقْدَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّبُوبِيَّةَ وَوَجْهَهُ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
 أَجْمَاعَهُمْ وَشَرْطُهُمْ صِفَةُ الشُّهُودِ وَبِاشْتِحْلَافِ الْإِمَامِ قَالُوا
 جَعَلَ الْأَمْرَ سُورِيًّا يَجْمَعُ فَكَا اشْتِحْلَافٍ فِي تَضَوُّنِ أَحَدِهِمْ

وَبِاسْتِثْنَاءِ جَمِيعِ الشُّرُوطِ رَكَدَ أَفَابِيٌّ وَجَاهِلٌ فِي الْأَمْرِ
 لَوْ أَدْعَى دَفْعَ زَكَاةٍ إِلَى الْبُعَاةِ صَدَقَ وَيُسَمِّيهِ أَوْ حَزَنَةً فَلَا عَلَى
 الْقَبِيحِ وَكَذَا أَخْرَاجُ فِي الْأَمْرِ وَيَقْدَرُونَ بِإِلَّا أَرَادَ يَسْتَبِيحِيهِ
 وَلَا أَسْرَدَ فِي الْبَدَنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 هِيَ قَطْعُ الْإِسْلَامِ مِنْ بَيْتِهِ أَوْ قَوْلُ كُفْرٍ أَوْ فِعْلٍ تَوَافُلَهُ اسْتِهْرًا
 أَوْ عِنَادًا أَوْ اعْتِقَادًا فَمِنْ نَعْيِ الضَّالِّعِ أَوْ الرَّسْلِ أَوْ كَذِبِ رَمُولًا
 أَوْ حِلِّ حَجْرًا مَا بِالْإِجْمَاعِ كَالزَّنَا وَعَكْسُهُ أَوْ نَعْيِ وَجُوبِ مَجْمَعٍ غَلْبًا
 أَوْ عَكْسُهُ أَوْ عَزْمٍ عَلَى الْعَكْسِ غَدًا أَوْ تَرَدُّدٍ فِيهِ كُفْرًا وَالْفِعْلُ
 الْمَعْنَى مَا تَعَدَّى اسْتِهْرًا صِرَاحًا بِالذَّنِّ أَوْ حُجُودًا لَهُ كَالْفِعْلِ
 مُصَحِّحٍ بِقَادِ وَرَدَةٍ وَحُجُودٍ لِصَنِمٍ أَوْ شَمْسٍ وَلَا يُصَحِّحُ رَدَّةً صَبِيًّا وَنَحْوَهُ
 وَمَكْرَهُ وَلَوْ أَرَادَ جَنْ لَمْ يَمُتَلِ فِي جَنُونِهِ وَالْمَذْهَبُ حَقَّةٌ
 رَدَّةُ الْمُحْسِرَانِ وَإِسْلَامُهُ وَتَقَبُّلُ الشَّهَادَةِ بِالرَّدَّةِ مُطْلَقًا
 وَقِيلَ بِحَبِّ النَّفْسِ فَعَلِيَ الْأَوَّلِ لَوْ شَهِدُوا بِرَدَّةٍ فَأَنْكَرَ
 حُكْمَ بِالشَّهَادَةِ فَلَوْ قَالَ كُتِبَ مَكْرَهَا وَأَقْتَضَتْهُ فَرِيئَتُهُ كَأَسْرٍ
 كَفَا رَصْدًا وَيُسَمِّيهِ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ قَالَ لَفِظًا لَفِظًا كُفْرًا

وهذا نحو ما عتمد
 وعليه الفتوى ٥

بأقرب أو عدل من المال بذلك أو رجل وأمر أن يروى ولو
عني عن الصاحب بل مال رجل وأمر أن لا يقبل في الحج
ولو شهد فهو وهما به الحمد فلما ائضا لم يجز أشيا على
المذهب ولم يصرح الشاهد بالمدعى فلو قال ضربة بسيف
فخرجه فمات لم يثبت حتى يقول فمات منه أو قتله ولو قال
ضرب رأسه فاذماه أو فاسأله دمه ثبتت دأمة وشترط
بموجب ضربه فأوضح عظم رأسه وقبل تكفي فأوضح رأسه
ويجوز أن يجلها وقد رها لئلا يفتن قصاص ويثبت القتل بالبحر
بأقرب أو لا يثبت ولو شهد لم يورثه يخرج قبل الأندمال
لم يقبل وبعده يقبل وكذا إمام في مرض موته في الأصح ولا
تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل ومجاولته ولو شهد
أثنان على أن يقتله فشهدا على الأولين يقتله فإن صدق
الولي الأول حكم بهما أو الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع
بطلنا ولو أقر بعض الورثة بعفو بعض سقط القصاص
ولو أخلف شاهدان في زمان أو مكان أو أله أو هنية

ولو شهدوا بفسق شهود قتل ومجاولته ولو شهدوا بفسق شهود قتل ومجاولته ولو شهدوا بفسق شهود قتل ومجاولته

لقت وقيل لو
الإمام بخروج عليه وترك الأئمة أو منع حتى خرج عليه ثم
بشرط شوكه لهم وتأويل ومطابق فيهم فإن الإمام منصرف
ولو أظهم قوم رأيت الخواارج كترك الجماعات وكبير ذي
كبره ولم يقابلوا تركوا والألفظاع طريق وتقبل شهادة
البعاءة وقضا قاضيهم فيما يقبل قضا قاضينا إلا أن يستحل
دمانا وتنفذ كتابه بالحكم ويحكم بكما به بسمع البينة في
الأصح ولو أقاموا أحدا وأخذوا زكاة وجزية وخرابا
وفرقوا سهم المرتزقة على جند هرج وفي الأخير وجه
وما أئلفه باع على عادله وعكسه إن لم يكن في قتال ضمن ولا
فلا وفي قول يضمن الباع والمتأول بلا شوكه يضمن وعكسه
كباغ ولا يقابل البعاهة حتى تبت البهرا أمينا فطنا ناصحا
يسألهم ما ينتمون فإن ذكروا مظلما أو شبهة أزالها فإن
أصروا نصحتهم ثم أذنتهم بالقتال فإن استمهلوا أجهد
وفعل ما رآه صوابا ولا يقابل مدبرهم ولا شخصهم ولا غير

ثم محالنا

وَوَصَفَهُ بَعْدَهُ لَوْ أَنَّ نَسْرًا لَدَعِي فِي الْأَطْفَرِ وَنَسْرٌ
 لَوْ أَنَّ مَدَى النَّسْرِ مَوْجِلٌ يَبْرُوتُ وَهِيَ فَرْبِنَةٌ لَمَدَى مَدْعَى
 بَارٍ وَحَدِّ مَدَى فِي مَحَابِدِ أَوْ مَدَى صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ أَوْ تَفَرَّقَ
 عِنْدَهُ جَمْعٌ وَلَوْ أَنَّ مَدَى مَدَى بَعْدَ الْبَعْدِ وَانْكَسَرُوا عَنْ قَبْلِ فَإِنْ
 نَجَّحَ مَا كَانَ قَبُولٌ فِي جَمْعٍ صُفِّتِ الْأَحْرُ وَالْمَدَى فِي جَمْعٍ صُفِّتِ وَشَهَادَةُ
 الْعَوَّلِ لَوْثٌ وَكَذَلِكَ أَعْبَدُ وَنَسْرًا وَفِي سُنَنِ بَعْدَ قَتْلِهِمْ وَقَوْلُ
 فَسَعِدَ وَصَنَابَتُهُ كَمَا رُوِيَ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ فَقَالَ
 جَدَّ أَمَّنْهُ فَلَمْ يَزِدْ فَلَمْ يَزِدْ وَكَذَلِكَ الْأَخْرَجُ بَطْلُ اللَّوْثِ
 وَفِي هَذَا لَا وَمِنْ لَمْ يَصِلْ بِكَذِبٍ فَاسْوِ وَلَوْ قَالَ أَسْرَهُمَا
 فَلَمْ يَزِدْ وَبِحَبُولٍ وَفِي الْأَخْرَجِ وَوَجْهٌ حَلْفٌ كُلُّ
 عَلَى مَدْعِي عِنْدَهُ وَالدَّرْبُ الْبَدِيَّةُ وَلَوْ أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ اللَّوْثُ
 فِي حَقِّهِ فَقَالَ لَمْ يَزِدْ لَمْ يَزِدْ عَنْهُ صِدْقٌ بِمِثْلِهِ وَلَوْ
 ظَهَرَ لَوْثٌ بِأَصْلِهِ مِلْدٌ وَوَلَعْدٌ وَحَطَّ فَلَمْ يَزِدْ فِي الْأَصْحَحِ
 وَلَا نَسْرٌ فِي صُرْفٍ وَبِلَاغٍ مَا لَيْسَ إِلَّا فِي عِنْدِ فِي الْأَطْفَرِ وَهِيَ
 أَنْ تَحْلِفَ الْمَدْعَى عَلَى قَبْلِ دَعَاؤِ حَمْسِينَ مِثْلًا وَلَا تَسْرَةَ مَوْلَاهَا

عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ تَخَلَّفَهَا جَنُونَ وَإِنَّمَا بَيْتِي وَلَوْ مَاتَ لَمْ يَمُوتْ وَإِثْمُهُ
 عَلَى التَّجْبِجِ وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ وَرِثَةٌ وَدَعَتْ بِحَسَبِ الْإِثْمِ وَجَبَّ
 الْكُسْرُ وَفِي قَوْلِ يَحْلِفُ كُلُّ حَمْسِينَ وَلَوْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا حَلْفَ الْأَخْرَجِ
 حَمْسِينَ وَلَوْ غَابَ حَلْفَ الْأَخْرَجِ حَمْسِينَ وَأَخَذَ حَصْنَهُ وَالْأَصْبَرُ لِلْعَالِي
 وَالْمَذْهَبُ أَنْ يَمِينُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِمَا لَوْثٌ وَالْمَرْدُودَةُ عَلَى الْمَدْعَى
 أَوْ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ وَالْيَمِينُ مَعَ شَاهِدٍ حَمْسُونَ وَجَبَّ
 بِالْقَسَامَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا أَوْ شَبَّهِ الْعَدُوِّ يَدٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَفِي
 الْعَدُوِّ الْمَقْتُولِ عَلَيْهِ وَفِي الْقَدِيمِ فَصَاحٌ وَلَوْ أَدْعَى عَدُوًّا لَوْثٌ
 عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ حَمْسِينَ وَأَخَذَتْكَ الدِّيَّةُ
 فَإِنْ حَضَرَ آخَرَ أَقْسَمَ عَلَيْهِ حَمْسِينَ وَفِي قَوْلِ حَمْسًا وَعَشْرِينَ أَنْ
 لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ فِي الْأَيْمَانِ وَالْأَيْمَانُ الْإِكْتِفَاءُ بِهَا بِنَاءً عَلَى حَقِّهِ
 الْقَسَامَةُ فِي غَيْبَةِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَمَنْ اسْتَجْمَعَ بِدَلِّ
 الدَّمِ أَقْسَمَ وَلَوْ مَكَّابٌ لِقَتْلِ عِبْدِهِ وَمَنْ أَرْتَدَّ فَالْأَفْضَلُ
 تَأْخِيرُ إِقْسَامِهِ لِيَسْلَمَ فَإِنْ حَلَفَ أَقْسَمَ فِي الرِّدَّةِ صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ
 وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ لِالْقَسَامَةِ فِيهِ

حَاطَا أَقْسَامُهُ فَيُؤَدِّي بِمَوْجِبِ الْقَسَامَةِ
 حَلْفُ بَيْتِ الْمَالِ لِيُصْعِقَ لِأَنَّ مَدْعَى
 فَإِنْ حَلَفَ مَدْعَى بِمَوْجِبِ الْقَسَامَةِ
 وَوَجِبَتْ تَقِيَّتُهُ

أو وصفه بغيره لو بطل فضل الدعوى في الظاهر وثبت
 القسامة في العسل نحو بطل لو توفى وهو جدي لعدو المدعي
 فان وجد في سائر محله أو غيره صغيره لأعدائه أو تفرق
 عنه جمع ولو تعال صغان لعسال وانكسروا عن قبل فإن
 أحده قال فلوث في حق الصف الآخر والأب في حق صفه وشهاد
 العود لو توفى وكذا عند أوتسا وقبل بشرط تفرقهم وقول
 فسعه وصبيان وكذا لو توفى في الأصح ولو ظهر لو توفى قال
 جد ابنه فسعه رند فلان وكذا به الآخر بطل اللوث
 وفي قول لا وقبل لا يضل بكذب فاسو ولو قال أحدهما
 فسعه رند ومجهول وقال الآخر عثمرو ومجهول حلف كل
 على من عتبه وله ربع البدية ولو أنكر المدعي عليه اللوث
 في حقه فقال لم أكر مع المتفرقين عنه صدق بيمينه ولو
 طهرت بياض قتل دون عمد وخطب لاقسامه في الأصح
 ولا يفسد في ضرب وإن لاف مال الأبي عند في الأظهر وفي
 أن حلف المدعي على قتل أذناه حسين يمينا ولا شرط مؤالها

على المذهب ولو غلظها جنون وانما يتي ولو مات لم يمين وإرثه
 على العجيج ولو كان للقتيل ورثة وولدت بحسب الإوث وجبر
 الكسر وفي قول حلف كل خمسين ولو نكل أحدهما حلف الآخر
 خمسين ولو غاب حلف الآخر خمسين وأخذ حننه والأصبر للعالم
 والمذهب أن يمين المدعي عليه بلا لو توفى والمرودة على المدعي
 أو على المدعي عليه مع لو توفى واليمين مع شاهد خمسون ويجب
 بالقسامة في قتل الخطأ أو شبه العمد دية على العاقلة وفي
 العمد على المقتول عليه وفي القدير قصاص ولو ادعى عدا بالوث
 على ثلاثة حضرة أحدهم أقسم عليه خمسين وأخذت الدية
 فإن حضر آخر أقسم عليه خمسين وفي قول خمس وعشرون إن
 لم يكن ذكره في الأيمان والأقنبيعي الأكتفا بها بنا على حجة
 القسامة في غيبة المدعي عليه وهو الأصح ومن استحق بدل
 الدر أقسم ولو مكاتب لقتل عبده ومن ارتد فالأفضل
 تأخير أقسامه ليسلم فإن عصى أقسم في الردة صح على الذهب
 ومن لا وارث له لاقسامه فيه إنما ثبت موجب القصاص

خاصة أقسامه في الردة صح على الذهب
 فان حلف المدعي على قتل أذناه حسين يمينا ولا شرط مؤالها

بجانبه من قومه والارثين وفي مقدمهم بالارثين ولو اغتقت
او ناعه ومخاطبا او قتله فداه بالاقبل وقيل القولان ولو
موت او مات بري سيدة الا اذا طلب فمعه ولو اخار الفدا
فلاصح ان له الرجوع وسليمه ويفدي امر ولده بالاقبل وقيل
القولان وجنايتها كما كواحدة في الاظهر فصل في الجنين
عذره ان انفصل ميتا جنابة في جانيها او موتها وكذا ان
ظهر بلا انفصال في الاصح والاقول اوجيا وتبي ومات بلا
الم شتم مات فلا ضمان وان مات جرح خرج او دام الممه
ومات فدية نفس ولو اقلت جنين فغرتان او يد افرة
وكذا اجم قال القوابل فيه صورة خفية قيل او قل لو بقي
لتصور وهي عذ او امة ميمر سليم من عيب مبيع والاصح
قبول كبر لم تجز بهرم ويشترط بلوغها نصف عشر الدية
فان قدرت خمسة ابعره وقيل لا يشترط فللفقد قيمتها
وهي لورثة الجنين وعلي عاقلة الجاني وقيل ان تعد فعليه

والجنين اليهودي او النكري في قيل كسليم وقيل هدر والاصح
عذرة كلك عذرة مسلم والاقول عذرة قيمة امه يوم الجنابة
وقيل الاجتهاد لسيدتها فان كانت متطوعة والجنين سليم
فومت سليمة في الاصح وتحملة العاقلة في الاظهر
بالقتل كذا وان كان القاتل صبيا ومجنونا وعبد او ذميا
وعامدا او مخطئا وتستبى بقتل مسلم ولو بدار حرب وذميا
وجنينا وعبد نفسه ونفسه وفي نفسه وجه لا امرأة وصبي
جذنين وباع وصائل ونقتض منه وعلى كل من الشركان
كفارة في الاصح وهي كظنار لكن لا اطعام في الاظهر

يشترط ان يقتل
ما يدعيه من عمد وخطا وانفراد وشركة فان اطلق استفصله
القاضي وقيل يعرض عنه وان يعين المدعي عليه فلو قال قتله
احدهم لم يحلفهم القاضي في الاصح وخبرنا ان في دعوي غيب
وسرقة واتلاف وانما تسمع من مكلف ملتزم على مثله ولو
ادعى انفرادا بالقتل ثم ادعى على اخر له تسمع الثانية او عذرا

بلا اصح وخطا وان

وهو ان لا يعلق بغيره
امه وواله بسند ولها ما اراد عليه واضع
والطبيعة فلو اراد بغيره مطلقا او بغيره الاصل
على من يظن انهما لا يوصى بهما ولا يوصى بهما
وهو ان لا يعلق بغيره

حتى سلمه بسبع أوقده ولوحى ما شاق لعداها بعد ما أوداه
بالأفان من فمده ودرسته في الممد ثم بالأسير ولو أغنقه
أوتاه ومخاطها أوقده فده بالأفان وما العولان ولو
موت أوتاه من سدد ولا بد صلب منعه ولو أخار القدا
فالأصح أن له الرجوع وسلمه وبعد فر ولده بالأفان وقيل
العولان وجاءت نسما كواحد في الأظهر في الخين
عده إن أفضل سباحة في جبانها أو موتها وكذا إن
ظهر به انفصاليه الأصح والأفلا أوجيا ونبي زمانا بلا
أو سومات فلا صمان وإن مات جرح حرج أو دام ألمه
ومات فده نفس ولو ألت جين فعترتان أو يد العزة
وكذا جده والتموا بل في صورة خفته قبل أو قلن لو نبي
لصور وهي عند أو أمه ممد سلمه من عيب منيع والأصح
مبول كثر ثم نحر نوره ونسرد بلوغنا نصف عشر الدية
فإن صدرت خمسة أبعده وقيل لا شرط للفقير قيمتها
وهي لوزنه خير وعلى عاقله جاني وقيل إن تعد فعليه

أما لو كان العولان
موت أو مات من سدد
فالأصح أن له الرجوع
العولان وجاءت نسما
عده إن أفضل سباحة
ظهر به انفصاليه
أو سومات فلا صمان
ومات فده نفس
وكذا جده والتموا
لصور وهي عند أو
مبول كثر ثم نحر
فإن صدرت خمسة
وهي لوزنه خير

والخين اليهود بن أو الثغري في كل كليل وقيل عذر والأصح
عزة كلك عزة تسليم والقبول عشرين قيمة أمه يوم الجنازة
وقيل الإجهاض لسند لها فإن كانت مندوعة والخين تسليم
فومت سلمه في الأصح ونجمله العاقلة في الأظهر
بالقتل كارة وإن كان القاتل صبيا ومجنونا وعبد أو ذميا
وعامدا أو مخطئا ومتسببا بقتل تسليم ولو بدار حرب وذميا
وجن وعبد نفسه ونفسه وفي نفسه وجه لا امرأة وسبي
جديتين وبيع وصائل ومقتصر منه وعلى كل من الشركان
كان في الأصح وهي كظنار لكن لا إطعام في الأظهر

يشترط أن يقتل
ما يدعيه من عمد وخطأ وانفراد وشركة فإن أطلق استقصاه
القاضي وقيل يعرض عنه وأن يعين المدعي عليه فلو قال قتله
أحدكم لم يجلفهم القاضي في الأصح ويجريان في دعوى غضب
وسرقة وإتلاف وإنما سمع من مكلف ملتزم على مثله ولو
ادعى انفرادا بالقتل ثم ادعى على آخر لم يسمع الثانية أو عدا

الأصح

طَرَحَ سَاعَهَا وَجَبَّ لِرَحْلِ نَجْمَاءِ الرَّابِّ فَإِنْ طَرَحَ مَا لغيرِهِ
بِلَا إِذْنِ مَنَّهُ وَوَلَا وَلا وَقَالَ الْقَوْمُ مَتَاعَكَ وَعَلَى فَمَانَهُ
أَوْ عَلَى ابْنِي مَنَامٍ مَنَّمٍ وَلَوْ أَتَصَّرَ عَلَى الْقَوْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ
وَإِنَّمَا يَصْنَعُ بِلَيْسَ لِحُوفِ عَرَفٍ وَلَمْ يَخْتَصْ نَفْعَ الْإِلْفَاءِ بِالْمَلْفِي
وَلَوْ عَادَ حَجْرٌ يَجْتَبِقُ فَيَقْتُلُ أَحَدًا رَمَاهُ هُدًى رَقِصَةٌ وَعَلَى
عَاقِلَةٌ الْبَاقِينَ السَّابِي وَغَيْرُهُمْ وَلَمْ يَقْصِدْ وَهُوَ فَخَطًا أَوْ
تَقْصِدْ وَهُوَ فَعَدِي الْأَصْحَاحُ إِنْ غَلَبَتِ الْإِصَابَةُ دِيَّةُ الظَّلْمِ
وَسَبَّهُ الْعَدْلُ لَزِمَ الْعَاقِلَةَ وَهِيَ عَصَبَتُهُ إِلَّا الْأَصْلُ وَاللَّزْعُ
وَقِيلَ يَعْطَلُ ابْنُ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمَّتِهَا وَيَعْدَمُ الْأَقْرَبُ فَإِنْ
بَعِيَ شَيْءٌ فَتَرْتَلِيهِ وَمَدَّلِ بَابُ بَيْنَ وَالْقَدِيمُ التَّسْوِيَةُ ثُمَّ
مَعْنَى ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مَعْتَقَهُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ وَإِلَّا فَمَعْنَى ابْنِ
أَبِي ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مَعْنَى مَعْتَقِ الْأَبِ وَعَصَبَتُهُ وَكَذَا الْبَدَأُ
وَعَتَبَتُهَا يَعْطَلُهَا عَاقِلَتُهَا وَمَعْتَقُونَ كَمَعْتَقٍ وَكُلُّ شَخْصٍ
مِنْ عَصَبَةٍ كُلُّ مَعْتَقٍ يَحِلُّ مَا كَانَ يَحِلُّهُ ذَلِكَ الْمَعْتَقُ وَلَا يَعْطَلُ
عَيْتَقُ فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ فَضَّلَ الْعَاقِلُ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ يَنْتَبِ

الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِ فَإِنْ فَضَّلَ فَكَلَهُ عَلَى الْجَاهِلِيِّ فِي الْأَظْهَرِ وَيُؤْجَلُ
عَلَى الْعَاقِلَةِ دِيَّةٌ نَفْسٌ كَامِلَةٌ ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثُ
وَدِيَّةٌ سَنَةً وَقِيلَ ثَلَاثًا وَأَمْرًا سَنَةً فِي الْأَوَّلِي ثَلَاثُ
وَقِيلَ ثَلَاثًا وَيَحِلُّ الْعَاقِلَةَ الْعَبْدُ فِي الْأَظْهَرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدْرُ
ثَلَاثِ دِيَّةٍ وَقِيلَ فِي ثَلَاثِ وَلَوْ قَتَلَ رَجُلَيْنِ فِي ثَلَاثِ وَقِيلَ
سِتِّ وَالْأَطْرَافُ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدْرُ ثَلَاثِ دِيَّةٍ وَقِيلَ كَمَا
فِي سَنَةٍ وَأَجَلَ النَّفْسِ مِنَ الْمَرْهُوقِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْجَنَايَةِ
وَمَنْ مَاتَ بِبَعْضِ سَنَةٍ سَقَطَ وَلَا يَعْطَلُ فَقِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ
وَبَحْرُونٌ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ وَيَعْطَلُ يَهُودِيٌّ عَنْ
نَصْرَانِيٍّ وَعَكْسُهُ فِي الْأَظْهَرِ وَعَلَى الْغَنِيِّ نَفْسٌ دِينَارٌ
وَالْمُتَوَسِّطِ رُبْعُ كُلِّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ وَقِيلَ هُوَ وَاجِبُ الثَّلَاثِ
وَيَعْتَبَرُ أَنْ أُخْرِجَ الْجَوْلُ وَمَنْ أَعْسَرَ فِيهِ سَقَطَ
مَالُ جَنَايَةِ الْعَبْدِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ وَلِسَانُهُ يَبِيعُهُ لَهَا
وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَى مِنْ قِيمَتِهِ وَأَرْشُهَا فِي الْقَدِيمِ بِأَرْشِهَا
وَلَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ فِدَاؤُهُ ثُمَّ

أو بطريق صنق يضرب المازة فكذا أو لا يضرب وأذن الإمام فلا
 ضمان والإيقان حتى يصلحيه فالضمان أو مصلحة عناية
 فلا في الأظهر وسجد كطريق وما تولد من جناح إلى شارع
 فمضمون ويحل إخراج الميازيب إلى شارع فمضمون ويحل
 إخراج الميازيب إلى الشارع والتألف بها مضمون في الجدار
 فإن كان بعضه في الجدار فسقط الخارج فكل الضمان وإن
 سقط كله فنصفه في الأصح وإن بنا جداره ما يلا إلى
 شارع فكجناح أو مستويا فما سقط فلا ضمان وبطل
 إن أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمن ولو سقط بالطريق
 فعثر به شخص أو تلف ما ك فلا ضمان في الأصح ولو طمخ
 ثبات وقصور بطيح بطريق فمضمون على الصحيح ولو
 تعاقب سبباهلاك فعلي الأول بأن جسر ووضع آخر
 حجر أعدوا أنا فعثر به ووقع بها فعلي الواضع فإن
 لم يعد الواضع فالمنقول تضمن الجائر ولو وضع حجرا
 وأخران حجر افعثر بهما فالضمان أثلاث وقيل نصفان

ولو وضع حجر افعثر به رجل فدخسه فعتوبه آخر فممنه
 المدخرج ولو عشر بقاعد أو نايير أو واقف بالطريق ومما
 أو أحدهما فلا ضمان إن أشع الطريق وإلا فالمدح
 إمدار قاعد ونايير لأعاشير بهما وثمان واقف لا يتر
 به **مسألة** اصطفا بلا قصد فعلي عاقلة كل نصف دية
 مخففة وإن قصد انصفها مغلظة أو أحدهما فبذلك حكمه
 والصحيح أن على كل كارتين وإن مانع من كونهما
 فكذلك وفي تركه كل نصف قيمته دابة الأخر وصبيان
 أو مخنونان ككاملين وقيل إن أركبهما الوبي تعلق الضمان
 ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ودابتهما أو جاملان وأتقنا
 فالدية كما سبق وعلى كل أربع كارت على الصحيح وعلى عاقلة
 كل نصف عتري جينيهما أو عبدان فهدر أو سفينتان
 فكذا اثنين والملاحان كراكين إن كانتا لهما فإن كان
 فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمانه وإن كانتا لأجنبي
 لزم كلا نصف قيمتهما ولو أشرفت سفينة على غرق جبار

ولو وضع حجر افعثر به رجل فدخسه فعتوبه آخر فممنه
 المدخرج ولو عشر بقاعد أو نايير أو واقف بالطريق ومما
 أو أحدهما فلا ضمان إن أشع الطريق وإلا فالمدح
 إمدار قاعد ونايير لأعاشير بهما وثمان واقف لا يتر
 به **مسألة** اصطفا بلا قصد فعلي عاقلة كل نصف دية
 مخففة وإن قصد انصفها مغلظة أو أحدهما فبذلك حكمه
 والصحيح أن على كل كارتين وإن مانع من كونهما
 فكذلك وفي تركه كل نصف قيمته دابة الأخر وصبيان
 أو مخنونان ككاملين وقيل إن أركبهما الوبي تعلق الضمان
 ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ودابتهما أو جاملان وأتقنا
 فالدية كما سبق وعلى كل أربع كارت على الصحيح وعلى عاقلة
 كل نصف عتري جينيهما أو عبدان فهدر أو سفينتان
 فكذا اثنين والملاحان كراكين إن كانتا لهما فإن كان
 فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمانه وإن كانتا لأجنبي
 لزم كلا نصف قيمتهما ولو أشرفت سفينة على غرق جبار

١٥١

وَوَضَعَ جَسْرًا فَعَثَرَهُ بِهِ وَعَلَّ فَدَجَّرَهُ فَعَثَرَهُ بِهِ أُخْرَ فَمِنَهُ
 الْمَدَّ جَرِيحٌ وَلَوْ عَثَرَ بِقَاعِدِ أَوْ نَائِبِ أَوْ قَائِمًا بِالطَّرِيقِ وَمَا نَا
 أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَا ضَمَانَ إِنْ أَشْعَ الطَّرِيقُ وَالْأَفْأَلُ الْمَذْهَبُ
 إِهْدَارُ قَاعِدٍ وَنَائِبٍ لِأَعَاشِرِ بِهِمَا وَضَمَانٌ وَإِقْفَالٌ عَائِشِرُ
 بِهَ اسْطَرْمَالٌ بِأَلْفٍ قَصْدٌ نَعْلِي عَائِلَةٌ كُلُّ نِصْفٍ دَيْتٌ
 مُخَفَّفَةٌ وَإِنْ قَصَدَ انْقَصَفَتْهَا مَعْلُظَةٌ أَوْ أَحَدُهُمَا فَلِكُلِّ حِكْمَةٌ
 وَالصَّحِيحُ أَنْ عَلَى كُلِّ كَأَرْبَعِينَ وَإِنْ مَا نَاعَ مَرْكُوبِيهِمَا
 فَكذلكَ وَبِي تَرْكُ كُلِّ نِصْفٍ قِيمَتُهُ دَابَّةُ الْأَخْرِ وَصَيِّتَانِ
 أَوْ جَوْوَانِ كَمَا يَلِيزُ وَقِيلَ إِنْ أُرْكَبَهُمَا الْوَيْبِيُّ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ
 وَلَوْ أُرْكَبَهُمَا الْأَجْنَبِيُّ صَمْنَهُمَا وَدَابَّتَهُمَا أَوْ جَابِلَانِ وَأَسْقَطْنَا
 فَالذِّبَةُ كَمَا سَبَقَ وَعَلَى كُلِّ أَرْبَعٍ كَأَرْبَعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَى عَائِلَةٍ
 كُلِّ نِصْفٍ عَثَرَتِي جَنِينِيهِمَا أَوْ عَبْدَانِ فَهَذَا أَوْ سَفِينَتَانِ
 فَكذلكَ ابْتِنِ وَالْمَلَأَجَانِ كَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتَا لَهَا فَإِنْ كَانَ
 فِيهِمَا مَالٌ أَجْنَبِيٌّ لَزِمَ كُلًّا نِصْفُ ضَمَانِهِ وَإِنْ كَانَتَا لِأَجْنَبِيٍّ
 لَزِمَ كُلًّا نِصْفُ قِيمَتِهِمَا وَلَوْ أَشْرَفَتْ سَفِينَةٌ عَلَى غَرِّ وَحَبَابِ

وَوَضَعَ جَسْرًا فَعَثَرَهُ بِهِ وَعَلَّ فَدَجَّرَهُ فَعَثَرَهُ بِهِ أُخْرَ فَمِنَهُ
 الْمَدَّ جَرِيحٌ وَلَوْ عَثَرَ بِقَاعِدِ أَوْ نَائِبِ أَوْ قَائِمًا بِالطَّرِيقِ وَمَا نَا
 أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَا ضَمَانَ إِنْ أَشْعَ الطَّرِيقُ وَالْأَفْأَلُ الْمَذْهَبُ
 إِهْدَارُ قَاعِدٍ وَنَائِبٍ لِأَعَاشِرِ بِهِمَا وَضَمَانٌ وَإِقْفَالٌ عَائِشِرُ
 بِهَ اسْطَرْمَالٌ بِأَلْفٍ قَصْدٌ نَعْلِي عَائِلَةٌ كُلُّ نِصْفٍ دَيْتٌ
 مُخَفَّفَةٌ وَإِنْ قَصَدَ انْقَصَفَتْهَا مَعْلُظَةٌ أَوْ أَحَدُهُمَا فَلِكُلِّ حِكْمَةٌ
 وَالصَّحِيحُ أَنْ عَلَى كُلِّ كَأَرْبَعِينَ وَإِنْ مَا نَاعَ مَرْكُوبِيهِمَا
 فَكذلكَ وَبِي تَرْكُ كُلِّ نِصْفٍ قِيمَتُهُ دَابَّةُ الْأَخْرِ وَصَيِّتَانِ
 أَوْ جَوْوَانِ كَمَا يَلِيزُ وَقِيلَ إِنْ أُرْكَبَهُمَا الْوَيْبِيُّ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ
 وَلَوْ أُرْكَبَهُمَا الْأَجْنَبِيُّ صَمْنَهُمَا وَدَابَّتَهُمَا أَوْ جَابِلَانِ وَأَسْقَطْنَا
 فَالذِّبَةُ كَمَا سَبَقَ وَعَلَى كُلِّ أَرْبَعٍ كَأَرْبَعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَى عَائِلَةٍ
 كُلِّ نِصْفٍ عَثَرَتِي جَنِينِيهِمَا أَوْ عَبْدَانِ فَهَذَا أَوْ سَفِينَتَانِ
 فَكذلكَ ابْتِنِ وَالْمَلَأَجَانِ كَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتَا لَهَا فَإِنْ كَانَ
 فِيهِمَا مَالٌ أَجْنَبِيٌّ لَزِمَ كُلًّا نِصْفُ ضَمَانِهِ وَإِنْ كَانَتَا لِأَجْنَبِيٍّ
 لَزِمَ كُلًّا نِصْفُ قِيمَتِهِمَا وَلَوْ أَشْرَفَتْ سَفِينَةٌ عَلَى غَرِّ وَحَبَابِ

وَوَضَعَ جَسْرًا فَعَثَرَهُ بِهِ وَعَلَّ فَدَجَّرَهُ فَعَثَرَهُ بِهِ أُخْرَ فَمِنَهُ
 الْمَدَّ جَرِيحٌ وَلَوْ عَثَرَ بِقَاعِدِ أَوْ نَائِبِ أَوْ قَائِمًا بِالطَّرِيقِ وَمَا نَا
 أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَا ضَمَانَ إِنْ أَشْعَ الطَّرِيقُ وَالْأَفْأَلُ الْمَذْهَبُ
 إِهْدَارُ قَاعِدٍ وَنَائِبٍ لِأَعَاشِرِ بِهِمَا وَضَمَانٌ وَإِقْفَالٌ عَائِشِرُ
 بِهَ اسْطَرْمَالٌ بِأَلْفٍ قَصْدٌ نَعْلِي عَائِلَةٌ كُلُّ نِصْفٍ دَيْتٌ
 مُخَفَّفَةٌ وَإِنْ قَصَدَ انْقَصَفَتْهَا مَعْلُظَةٌ أَوْ أَحَدُهُمَا فَلِكُلِّ حِكْمَةٌ
 وَالصَّحِيحُ أَنْ عَلَى كُلِّ كَأَرْبَعِينَ وَإِنْ مَا نَاعَ مَرْكُوبِيهِمَا
 فَكذلكَ وَبِي تَرْكُ كُلِّ نِصْفٍ قِيمَتُهُ دَابَّةُ الْأَخْرِ وَصَيِّتَانِ
 أَوْ جَوْوَانِ كَمَا يَلِيزُ وَقِيلَ إِنْ أُرْكَبَهُمَا الْوَيْبِيُّ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ
 وَلَوْ أُرْكَبَهُمَا الْأَجْنَبِيُّ صَمْنَهُمَا وَدَابَّتَهُمَا أَوْ جَابِلَانِ وَأَسْقَطْنَا
 فَالذِّبَةُ كَمَا سَبَقَ وَعَلَى كُلِّ أَرْبَعٍ كَأَرْبَعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَى عَائِلَةٍ
 كُلِّ نِصْفٍ عَثَرَتِي جَنِينِيهِمَا أَوْ عَبْدَانِ فَهَذَا أَوْ سَفِينَتَانِ
 فَكذلكَ ابْتِنِ وَالْمَلَأَجَانِ كَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتَا لَهَا فَإِنْ كَانَ
 فِيهِمَا مَالٌ أَجْنَبِيٌّ لَزِمَ كُلًّا نِصْفُ ضَمَانِهِ وَإِنْ كَانَتَا لِأَجْنَبِيٍّ
 لَزِمَ كُلًّا نِصْفُ قِيمَتِهِمَا وَلَوْ أَشْرَفَتْ سَفِينَةٌ عَلَى غَرِّ وَحَبَابِ

وَكَذَا الْمَثِيُّ وَنَقَصَ مَا حَكَمَهُ وَلَوْ كَسْرَ صِلْبَهُ فَذَلِكَ مَشِيئَةٌ
 وَجَمَاعَةٌ أَوْ مَهْنِيَةٌ فِدْيَانٌ وَقِيلَ دِيَةٌ مَسْرُوحٌ أَرَأَيْتَ
 لَطَرًا فَاوْطَأَتْ نَفْسِي فِي بَاتٍ فَمَا تَسْرَايَةٌ فِدْيَةٌ وَكَذَا لَوْ
 جَزَاءُ الْجَانِي قَبْلَ أَنْ يَمْلَأَ فِي الْأَمْحِ فَإِنْ حَزَّ عَدَاؤُ الْخَائِيَاءِ
 خَطَأٌ أَوْ عَكْسُهُ فَلَا تَدْخُلُ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ جَزَاءُ غَيْرِهِ تَعَدَّدَتْ
 حَسَبَ الْحُكُومَةِ فِيمَا لَا مَقْدَرٌ فِيهِ وَهِيَ جَزَاءُ نِسْبَةٍ
 إِلَى دِيَةِ النَّفْسِ وَقِيلَ فِي عَضْوِ الْجَنَايَةِ نِسْبَةٌ نَقَصًا مِنْ قِيَمَتِهِ
 لَوْ كَانَ رَقِيقًا بِصِفَانِهِ فَإِنْ كَانَتْ لَطَرًا فَهُوَ مَقْدَرٌ
 اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَبْلُغَ مَقْدَرَهُ فَإِنْ بَلَغَتْهُ نَقَصَ الْقَاضِي شَيْئًا
 بِاجْتِهَادِهِ أَوْ لَا يَتَّقِدُ بِرَفِيهِ كَعَجْزٍ فَإِنْ لَا يَبْلُغُ دِيَةَ نَفْسٍ
 وَيَقُومُ بَعْدَ أَنْ يَمْلَأَ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ نَقَصٌ أُعْتِبَ أَقْرَبُ نَقَصٍ إِلَى
 الْأَنْدِمَالِ وَقِيلَ بِقَدْرِهِ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ وَقِيلَ لَا عَزْمَ فِي الْأَمْحِ
 الْمَقْدَرُ كَمَوْجِبَةٍ يَتَّبَعُهُ الشَّرْحُ جَوَالِيهِ وَمَا لَا يَتَّقِدُ بِقَدْرِهِ
 حُكُومَةٍ فِي الْأَمْحِ وَفِي نَفْسِ الرِّقِيقِ قِيَمَتُهُ وَفِي غَيْرِهَا مَا نَقَصَ
 لَمْ يَتَّقِدْ فِي الْحِزِّ وَالْإِقْسَابَةِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَفِي قَوْلِ

مَقْدَرُهُ أَوْ مَقْدَرُهُ
 مَقْدَرُهُ أَوْ مَقْدَرُهُ

وَفِي الْأَصْلِ نَقَصَ الْجِدَارَ الْجَمْعُ لَا حَسْرَةَ فِيهِ
 وَطَرَحَ الْأَصْلُ وَالنَّفْسُ نَافِعٌ لَا تَطْلُقُ إِلَّا فِي الْمَوْتِ
 أَمَا الدِّيَةُ هِيَ مَا يَأْتِي بِالنَّفْسِ وَالنَّفْسُ فِي الْمَوْتِ
 وَفِي الدِّيَةِ مَا يَأْتِي بِالنَّفْسِ وَفِي الدِّيَةِ مَا يَأْتِي بِالنَّفْسِ
 فَذَا تَعْمُرُ رَأْسَ الْأَمْرِ وَالْقَوْلُ وَالْقَوْلُ وَالْقَوْلُ وَالْقَوْلُ
 وَالْقَوْلُ وَالْقَوْلُ وَالْقَوْلُ وَالْقَوْلُ وَالْقَوْلُ وَالْقَوْلُ

وَالْقَوْلُ الْعَابِ

مَا نَقَصَ وَلَوْ قَطَعَ ذِكْرُهُ وَأَنْتِيَاءُ فِي الْأَطْيَابِ قِيَمَتَانِ بِمَا نَقَصَ
 فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ فَلَا شَيْءَ
 صَاحٍ عَلَى صَبِيٍّ لَا يَمُرُّ عَلَيْهِ طَرَفٌ فَهِيَ تَوْعٌ
 بِذَلِكَ فَمَا تَفِدِيَةٌ مُعْلَظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَفِي قَوْلِ قِصَاصٍ وَلَوْ
 كَانَ بِأَرْضٍ أَوْ صَاحٍ عَلَى بَالِغٍ بِطَرَفٍ مَسْحٍ فَلَا دِيَةَ فِي الْأَمْحِ
 وَتَسْرُوحٌ كَصِيَّاحٍ وَمَرَاهِقٌ مُشَقِّطٌ كَبَالِغٍ وَلَوْ صَاحٍ عَلَى
 صَيْدٍ فَأَضْطَرَّ صَبِيٌّ وَمَقَطٌ فِدْيَةٌ مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَوْ
 غَلَبَ سُلْطَانٌ مَنْ ذَكَرَتْ بِسُورَةٍ فَأَجْهَضَتْ ضَمْنَ الْحَيِّينَ وَلَوْ وَضَعَ
 صِيَّانِي مَسْبَعَهُ فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُمْكِنَ انْتِقَالُ
 ضَمْنٍ وَلَوْ تَبِعَ بِسَيْفٍ هَارِيًا مِنْهُ فَرَمَى نَفْسَهُ بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ مِنْ
 سَطْحٍ فَلَا ضَمَانَ فَلَوْ وَقَعَ جَاهِلًا لَعَمِي أَوْ ظَلَمَ ضَمْنٌ وَكَذَا لَوْ دَخَلَ
 أَخْفَفَ بِهِ سَقْفًا فِي هَرَبِهِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ سَلِمَ صَبِيٌّ إِلَى سَبَاحٍ
 لَعَلَّهُ نَعَرَ وَوَجِبَ دِيَةٌ وَيَضْمَنُ بِحَنْتَرِ بَيْتٍ عَدَاؤُ الْإِنْفِ
 مَلِكِهِ وَمَوَاتٍ وَلَوْ حَسَرَ بِدِهْلِيْنِهِ بَيْتًا أَوْ دَعَى رَجُلًا فَنَقَطَ
 فَلَا ظَهَرَ ضَمَانَهُ أَوْ مَلَكَ غَيْرِهِ أَوْ مَشْرَكَ بِمَا إِذْنِ فَمَضْمُونٌ

وَفِي الْقَوْلِ

وَالْقَوْلُ

وكذا المسمى ونقص ما حكمه ولو كسر صلته فذهب بشية
وجماعة أو مبدئية قدسان وفلده ازال
مطرافاً وظانف تقضي تباب فمات سرابة فدية وكذا لو
جره ثمانى قبل اندماله في الاصح فان حرماً او الخناز
حماً او عكسه فلان اخلت في الاصح ولو حرم غير تعدد
بح حكمه فمالا معد رفبه وهي جبر نبتة
الى دية النفس وقيل في عضو اجنابه نسبة نقصان من قيمته
لو كان رفقا بصفايه فان كانت لطرفه مقدار
اشراط ان لا تبلغ مقدرة فان بلغت نقص القاضي شياً
باجتهاده او لا تقدر فيه كخبر فان لا تبلغ دية نفس
ويقوم بعد اندماله فان لم يبق نقص اعتبر اقرب نقص الى
الاندمال وقيل بقدره قاض باجتهاده وقيل لا غزوة في الاصح
لمقدر كوضحة ينسعه الشتر جوالته ومالا لا يقدر بقدره
بحكمه في الاصح وفي نفس الرقيق قيمته وفي غيرها ما نقص
ان لم يقدر في الجرد والا فنسبه من قيمته وفي قول

هذا هو الوجه في قوله
فان لم يقدر في الجرد
والا فنسبه من قيمته

هذا هو الوجه في قوله
فان لم يقدر في الجرد
والا فنسبه من قيمته

ما نقص ولو قطع ذكره وانما يدعى بالانابة فمما ان انما نقص
فان لم يقدر في الجرد

صاح على صبي ولا يبرئ على طرفه حتى يفرغ
ذلك فمات فدية مغلظة على العاقلة وفي قول بقصاص ولو
حان يارض او صاح على بالغ بطرفه حتى فلا دية في الاصح
وهو سلاح كسلاح ومراهق شيعط كبالغ ولو صاح على
صبي فاضطرب صبي ومقط فدية مخففة على العاقلة ولو
صل سلطان من ذكوت بسور فاجمضت ضمن الجين ولو وضع
صبي في سبعة فاكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم تكنه انتقال
ضمن ولو تبع بسيفه ارباباً منه فرمى نفسه بماء او نار او من
سطح فلا ضمان ولو وقع جاهلاً لعمى او ظلمة ضمن وكذا لو
انحرف به سقفة في هربه في الاصح ولو سلم صبي الى سباح
لغله فغرق وحبس وتضمن بحجره بعد وان لا في
ملكه وموات ولو جسر بدليله يضر او دعى رجلاً فسقط
فالاظهر ضمانه او يملك عشره او مشترك بلا اذن فمضمون

هذا هو الوجه في قوله
فان لم يقدر في الجرد
والا فنسبه من قيمته

أحسن من قول ^{رب} في الألفين الذرية وكذا أشرفا
 وتوابعه من قول ^{رب} مستشهد وحرف غير الشاخص زينة
 في العدة ^{رب} إن زال يخرج له أرض أو حكومة
 وحيا وفي قول ^{رب} فإنه في الأكر ولو أدي زواله فإن
 لم تنظم تولد وفعله في حلوانه فله دية بلا من وفي
 التمتع دية ومن أذن نصف وقيل قسط النقص ولو أزال
 أذنيه وسمعته فديتان ولو أدي زواله وأخرج للصبح
 في يوم وغفله فكاديت والألف وأخذ دية وإن نقص
 قسطه إن عبرت والأحكام باختلاف قاض وقيل يعتبر
 مع فرسه في صحته ويصط التفاوت وإن نقص من
 أذن سدت وصبط من سماع الأخرى ثم عكس ووجه
 قسط التفاوت وفي ضوء كل عين نصف دية فلو نقأها
 ثم سرد وإن أدي زواله مثل أهل الخبرة أو من يقرب
 عن يرب أو جدي من عنده بعنه وبطرف هل يخرج وإن
 نرى فقط السمع وفي السنة دية على الصبي وفي الكلام دية

وفي بعض الخبر وفي قسطه والموزع عليها ثمانية وعشرون
 حرفا في لغة العرب وقيل لا يؤقح على الشهيق والجلية
 ولو عجز عن بعضها خلفه أو باقة منها وثية فدية وقيل
 قسط أو جناية فالمدح لا يتكلم دية ولو قطع نصف لسانه
 فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية وفي الصوت دية فإن
 بطل بعد حركة لسان فحجر عن التقطيع والشرد يد فديتان
 وقيل دية وفي الذوق دية وتذكرك به جلاوة وحومته
 ومرارة وملوحة وعدو به وبوزع عليهن فإن نقص بحكومة
 وجب الدية في المصنع وقوة إننا يكسر صلب وقوة جبل
 وذهب جماع وفي إفضاها من الزوج وغيره دية وهو
 رفع ما بين مدخل ذكر ودبر وقيل ذكر وبول فإن لم
 يمكن الوطن إلا إفضا فليس للزوج ومن لا يستحق إفضاها
 فأزال البكارة بغير ذكر فأرثها أو بذكر لشبهة أو مكرهة
 فمثل ثيبا وأرث البكارة وقيل مهر بكر وسنجته
 لاشئ عليه وقيل إن زال بغير ذكر فأرث وفي البطش دية

الخبر المستعمل

وفي بعض الخبر وفي فسطه والموت على ما قيل في قوله عشر وكان
 حرفا في لغة العرب وقيل لا يؤيد على الشبهية واللبية
 ولو عجز عن بعضها خلفه أو باقية منها فدية وقيل
 فسط أو جناية فالمدح لا تكمل دية ولو قطع نصف لسانه
 فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية وفي الصوت دية فإن
 بطل معه حركة لسان فجز عن التقطيع والترديد فديتان
 وقيل دية وفي الذوق دية وتدرك به جلاوة وحجومه
 ومرارة وملوحة وعدوثة وبوزع عليهن فإن نقص فحكومة
 وجب الدية في المضغ وقوة إمتنا بكسر صلب وقوة جبل
 وذهاب جماع وفي إفضائها من الزوج وغيره دية وهو
 رفع ما بين مدخل ذكر ودبر وقيل ذكر وبول فإن لم
 يمكن الوطئ إلا بإفضاء فليس للزوج ومن لا يستحق إفضاءها
 فأزال البكارة بغير ذكر فأرثها أو بذكر لشبهه أو مكرهه
 فهو مثل ثيبا وأرث البكارة وقيل مهر بكر وسجته
 لاتي عليه وقيل إن زال بغير ذكر فأرث وفي البطش دية

في قوله عشر وكان
 في قوله عشر وكان
 في قوله عشر وكان

وفي بعض الخبر وفي فسطه والموت على ما قيل في قوله عشر وكان
 حرفا في لغة العرب وقيل لا يؤيد على الشبهية واللبية
 ولو عجز عن بعضها خلفه أو باقية منها فدية وقيل
 فسط أو جناية فالمدح لا تكمل دية ولو قطع نصف لسانه
 فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية وفي الصوت دية فإن
 بطل معه حركة لسان فجز عن التقطيع والترديد فديتان
 وقيل دية وفي الذوق دية وتدرك به جلاوة وحجومه
 ومرارة وملوحة وعدوثة وبوزع عليهن فإن نقص فحكومة
 وجب الدية في المضغ وقوة إمتنا بكسر صلب وقوة جبل
 وذهاب جماع وفي إفضائها من الزوج وغيره دية وهو
 رفع ما بين مدخل ذكر ودبر وقيل ذكر وبول فإن لم
 يمكن الوطئ إلا بإفضاء فليس للزوج ومن لا يستحق إفضاءها
 فأزال البكارة بغير ذكر فأرثها أو بذكر لشبهه أو مكرهه
 فهو مثل ثيبا وأرث البكارة وقيل مهر بكر وسجته
 لاتي عليه وقيل إن زال بغير ذكر فأرث وفي البطش دية

في الخبر في قوله عشر وكان

وَلَمْ يَمُوتْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا قَوْمًا مَوْتًا
وَحَطَّ لَوْ شَاءَ رَأْسًا لَوْ شَاءَ قَوْمًا مَوْتًا وَقِيلَ مَوْجِدَةٌ وَلَوْ
وَسَّعَ مَوْجِدَةٌ فَوَاجِدَةٌ عَلَى الصَّحْبِ أَوْ غَيْرِ فِتْنَتَانِ وَالْبَابُ
كَمَوْجِدَةٍ فِي الشَّعْرِ دَوْلُو تَعَدَّتْ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ
فَمَا يَنْتَانِ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ أَوْصَلَ حَوْفَهُ سَنَانًا لَهُ طَرَفَانِ
فِتْنَتَانِ وَلَا يَسْقُطُ الْأَرْضُ بِالْحَجَامِ مَوْجِدَةٌ وَجَائِفَةٌ وَالَّذِي
أَنَّ فِي الْأَدْنِيِّ دِيَةٌ لِأَحْكَومَةٍ وَبَعْضُ يَقْسُطُهُ وَلَوْ
أَيْبَسَهُمَا فِدْيَةٌ وَفِي قَوْلِ حُكُومَةٍ وَلَوْ قَطَعَ يَابِسَتَيْنِ
حُكُومَةٍ وَفِي قَوْلِ دِيَةٌ وَفِي كُلِّ عَيْنٍ نِصْفُ دِيَةٌ وَلَوْ عَيْنٌ
أَجُولٌ وَأَعْوَرٌ وَأَعْتَسَ وَكَذَا مِنْ بَعْضِ بَيَاضٍ لَا يَنْقُصُ
الصُّوْدَانِ فَانْ تَنْصُرُ قِسْطًا فَإِنْ لَمْ يَنْصُرْ حُكُومَةٍ وَفِي كُلِّ حَنْ
رَبْعُ دِيَةٌ وَلَوْ لَأَعْمَى وَمَا رِنِ دِيَةٌ وَفِي كُلِّ مِنْ طَرَفَيْهِ دِ
وَالْحَا جَزَلْتُ وَقِيلَ فِي الْحَا جَز حُكُومَةٍ وَفِيهَا دِيَةٌ وَكُلُّ
شَفَةِ نِصْفٌ وَفِي طَوْلِهِ إِلَى مَا يَسْتُرُ اللَّثَّةَ فِي الْأَمْرِ وَاللِّسَانِ
وَلَوْ لَأَكْنَ وَأَرَتْ وَالتَّعْ وَطِفْلٌ دِيَةٌ وَقِيلَ شَرَطَ الطِّفْلُ

وَالْحَا جَزَلْتُ وَقِيلَ فِي الْحَا جَز حُكُومَةٍ وَفِيهَا دِيَةٌ وَكُلُّ شَفَةِ نِصْفٌ وَفِي طَوْلِهِ إِلَى مَا يَسْتُرُ اللَّثَّةَ فِي الْأَمْرِ وَاللِّسَانِ وَطِفْلٌ دِيَةٌ وَقِيلَ شَرَطَ الطِّفْلُ

ظُهُورًا تَرْطُقُ بِحُكْمِهِ لِبَدَارِ وَفِي الْأَنْزِلِ حُكُومَةٌ وَكُلُّ
بَيْنَ لَذِكْرِ حُزْنٍ مَسْلُومَةٍ أَيْبَسَتْ وَفِي كَثْرَةِ الظَّاهِرِ مِنْهَا
دُونَ السَّخِّ أَوْ قَلَعَهَا فِيهِ وَفِي رِزْقِهَا حُكُومَةٌ وَحَرَكَةُ
السِّنِّ أَنْ قَلَّتْ فَكَحِيحَةٍ وَإِنْ بَطَلَتِ الْمَنْفَعَةُ فِي حُكُومَةٍ أَوْ دِ
تَقَصَّتْ فَالْأَمْرُ كَحِيحَةٍ وَلَوْ قَلَعَ مِنْ صَيْتِهِ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَلَمْ تَعُدْ
وَبَانَ فَسَادُ الْمَنِيِّ وَجَبَّ الْأَرْضُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ
قَبْلَ الْبَيَانِ فَلَا شَيْءَ وَأَنَّهُ لَوْ قَلَعَ مِنْ شَعْوَرٍ فَعَادَتْ لَا يَسْقُطُ
الْأَرْضُ وَلَوْ قَلَعَتْ الْأَسْنَانُ فِحْسَابِهِ وَفِي قَوْلِ لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَّةِ
إِنْ أُجِدَّ جَانٌ وَجَنَابَةٌ وَكُلُّ لِحْيَةٍ نِصْفُ دِيَةٍ وَلَا يَدْخُلُ أَرْضُ
الْأَسْنَانِ فِي دِيَةِ الْخَيْلِ فِي الْأَمْرِ وَكُلُّ يَدٍ نِصْفُ دِيَةٍ إِنْ
قَطَعَ مِنْ كَفٍّ وَإِنْ قَطَعَ فَوْقَهُ فِحُكُومَةٌ أَيْضًا وَكُلُّ أَصْبَعٍ عَشْرَةٌ
أَبْعَرَهُ وَأَعْمَلَةٌ ثَلَاثُ الْعَشْرَةِ وَأَعْمَلَةٌ إِنْفَامٍ نِصْفُهَا وَالرِّجْلَانِ
كَالْيَدَيْنِ وَفِي حَلَّتِيهَا دِيَّتُهَا وَحَلَّتِيهِ حُكُومَةٌ وَفِي
قَوْلِ دِيَّتُهُ وَفِي أَشْيَيْنِ دِيَةٌ وَكَذَا ذَكَرَ وَلَوْ لِصَغِيرٍ وَسَيْخٍ
وَعَيْنٍ وَحَشْفَةٍ كَذَكَرَ وَبَعْضُهَا يَقْسُطُ مِنْهَا وَقِيلَ مِنَ الذِّكْرِ

وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند
وجه من وجهه في وجهه وهو مستر في وجهه عند

ظهور أثر نطق بحركة ليدرك بالآثار من حكومته وكل
من لذكر خبر من سلم خمسة أبعتر في كسر أظفار منيها
دون السنج أو قلعتها وفي رواية حكومتها بحركتها
التي إن قلت فكصحة وإن بطلت المنفعة في حكمها أو
نقصت فالأمح كصحة ولو قلع من صبي لم يشغل فلم تعد
وبان فساد الميت وجب الأرش والأظفار لو ماتت
قبل البنان فلا شيء وأنه لو قلع من شعور فعادت لا يسقط
الأرش ولو قلع اللسان فيحسابه وفي قول لا يراد عليه
إن أجد جان وجبانة وكل لحي نصف دية ولا يدخل أرش
الأسنان في دية اللحية في الأمح وكل يد نصف دية إن
قطع من كف وإن قطع فؤقه بحكومتها أيضا وكل أصبح عشرة
أبعتره وأعملة ثلث العشرة وأعملة إيهام نصفها والرجلان
كالدين وفي حلسها ديتها وحلته حكومتها وفي
قول دية وفي أشبه دية وكذا ذكر ولو لصغير وبيع
وعبر وحسنه ذكر وبعضها بسنطه منها وقبل من الكا

الأطهر محبوب دينه انما عليه لا على ما قبله والاصح انه
لا يرجع بها على العاقبي ولو وحت قصاص علينا فنكحنا عليه
سار ورمطان فان وويل الوطي رجع بنصف الارش
وفي قول شيخنا من قبل

في مثل المسلم مائة بعير مسئلة في العمد ثلثون حقة وثلون
جدعه واربعون خلفه ان جاملا ومخسنة في الخطا
عشرون من مخاف وكذا اثبات لئون وبنولبون وحقاق
وحداع فان فدا خطا في حرم مكة او الاشهر الحرم
ذي القعدة وذي الحجة والمحرّم ورجب او محرما اذا
يجرم مسئلة واخطا وان نكح العاقلة مؤجلة والعمد
على حدى معجده وسببه العمد مسئلة على العاقلة مؤجلة
ولا يثب معتب ومرص لا برضاة وتثب خطا الخلفه باقل
اجتهده والاصح اخراوه قبل خمسين ومن لزمته وله
المنها ومنه من ان البلدة والاقبال بلدة او
مسلمة تدون واولاد بلاد ولا تعدل الى نوع وفيه

هذا الحديث في بيان ما يجب من الجوارح في حق الكافر
والصالح في حق الكافر والاصح انه لا يرجع بها على العاقبي
ولو وحت قصاص علينا فنكحنا عليه سار ورمطان فان وويل
الوطي رجع بنصف الارش وفي قول شيخنا من قبل في مثل
المسلم مائة بعير مسئلة في العمد ثلثون حقة وثلون جدعه
واربعون خلفه ان جاملا ومخسنة في الخطا عشرون من
مخاف وكذا اثبات لئون وبنولبون وحقاق وحداع فان
فدا خطا في حرم مكة او الاشهر الحرم ذي القعدة وذي
الحجة والمحرّم ورجب او محرما اذا يجرم مسئلة واخطا
وان نكح العاقلة مؤجلة والعمد على حدى معجده وسببه
العمد مسئلة على العاقلة مؤجلة ولا يثب معتب ومرص لا
برضاة وتثب خطا الخلفه باقل اجتهده والاصح اخراوه
قبل خمسين ومن لزمته وله المنها ومنه من ان البلدة
والاقبال بلدة او مسلمة تدون واولاد بلاد ولا تعدل الى
نوع وفيه

الا يتراض ولو عمدت فالقديمو الفقه دينار او اثني عشر
الف درهم والجد يد قيمتها بندين بلده وان وجد بعض
أخذ وقيمة الباقي والمرأة والخنثى كضمت رجل نفسك
وجرحا ويهودي او نصراني تلك مسلم ومجوسي ثلثا
عشر مسلم وكذا او تبي له امان والمذهب ان من كثر بلغه
الاسلام ان تمسك يدين لم يبدل فدية دينه والالان
فكجوسي في موضحة الرار او الوجه لجر مسلم خمسة
ابيرة وهاشمة مع ايضاح عشرة ودوند خمسة وقيل
حكومة ومنقلة خمسة عشر وما مومة تلك الدية ولو اوضح
فهشم اخر وتقل ثالث وامر رابع فعلي كل من الثلاثة خمسة
والرابع تمام الثلث والشجاج قبل الموضحة ان عرفت
نسبها منها وحيث قسط من ارشها والافكومة كجرح
سائر البدن وفي جائفة تلك الدية وهي خرج تنفذ الى
جوف كظن وصدر وتغرة جرح جين وخاصرة ولا
تخلف ارش موضحة يكبرها ولو اوضح موضعين منها جلد

وَالأَطْمَرُ وَجُوبٌ دَبَّ رَأَيْتُ عَلَيْهِ لِأَعْلَى عَاقِلِيهِ وَالأَمْحُ أَنَّهُ
لَا يَرْجِعُ بِنَاحِي عَاقِلِيهِ وَلَوْ وَجَّهَ قَصَاصٌ عَلَيْنَا فَكُنْجَمًا عَلَيْهِ
حَارًا وَسَقَطًا فَإِنْ فَارَقَ قَبْلَ الوَطِي رَجَعَ بِنِصْفِ الأَرْضِ
وَبِنِ قَوْلِ بِنِصْفِ مَهْرٍ مِثْلِ

فِي قِتْلِ المُسْلِمِ مِائَةٌ بِعِشْرِينَ مَثَلَةً فِي العَمْدِ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ
جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً أَيْ جَامِلًا وَخَمْسَةٌ فِي الخَطَا
عِشْرُونَ بِنْتٌ مَخَاضٌ وَكَذَلِكَ ابْنَاتُ لُبُونٍ وَبَنُو لُبُونٍ وَجَعَانُ
وَجِدَاعٌ فَإِنْ قَتَلَ خَطَأً فِي جِرْمِ مَكَّةَ أَوْ الأَشْهُرِ الحُرْمِ
ذِي القَعْدَةِ وَبَنِي الحِجَّةِ وَالمُجَزْمِ وَرَجَبٍ أَوْ مُحَرَّمًا ذَا
رِجْمٍ مَثَلَةً وَخَطَا وَإِنْ سَلَّتْ عَلَى العَاقِلَةِ مُوجَّهَةً وَالعَمْدُ
عَلَى الحَاقِي مَعْجَلَةً وَسِبْهُ العَمْدِ مَثَلَةً عَلَى العَاقِلَةِ مُوجَّهَةً
وَلَا يُقْبَلُ مَعْيِبٌ وَمَرِيضٌ إِلَّا بِرِضَاةٍ وَنَيْبٌ بِخَلِّ الحَلْفَةِ بِأَقْلَى
أَخْبَتَةٍ وَالأَمْحُ إِخْرَاؤُهَا قَبْلَ خَمْسِينَ وَمَنْ لَزِمْتَهُ وَهُوَ
أَبْلٌ فَمِنْهَا وَقِيلَ مِنْ غَايِبٍ أَيْ بَلَدِهِ وَإِلَّا فَغَايِبٌ بِلَدِهِ أَوْ
فِي سَلَةِ بَدْوِيٍّ وَإِلَّا فَاقْرَبُ بِلَادٍ وَلَا تَعْدَلُ إِلَى نَوْحٍ وَقِيمَةٌ

هذا الحديث يدل على أن العاقلة هي التي لا تملك العقل والقدرة على التصرف في نفسها
وأن العاقلة هي التي لا تملك العقل والقدرة على التصرف في نفسها
وأن العاقلة هي التي لا تملك العقل والقدرة على التصرف في نفسها
وأن العاقلة هي التي لا تملك العقل والقدرة على التصرف في نفسها

إِلَّا بِشَرَايِصَ وَلَوْ عَدِمَتْ فَالْقَدِيمَةُ أَلْفٌ دِينَارٌ وَأَرْبَعُونَ عَشْرَ
أَلْفٍ ذَهَبٌ وَالجَدِيدُ قِيمَتُهَا بِتَقْدِيرِ بَلَدِهِ وَإِنْ وَجَّهَ بَعْضُ
أَخْدَ وَقِيمَةُ البَنَاتِ وَالمَرْأَةِ وَالجَنَّتِي كَقِيمَةِ رَجُلٍ نَفْسًا
وَجُرْحًا وَيَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ ثَلَاثٌ مُسْتَلِيمٌ وَمَجُوسِيٍّ ثَلَاثًا
عَشْرًا مُسْتَلِيمٌ وَكَذَا وَتَنِي لَهُ أَمَانٌ وَالمَذْهَبُ أَنْ مَنْ كَرِهَ بِلَعْنَةُ
الإِسْلَامِ إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ لَمْ يَتَّخِذْ قَدِيمَةً دِينِهِ وَإِلَّا لَمْ
يَكُنْ مَجُوسِيٍّ فِي مَوْضِعِ الرِّاسِ أَوْ الوَجْهِ لِحُرْمَةِ خَمْسَةِ
أَبْعَرَةٍ وَهَاشِمِيٍّ مَعَ إِبْرَاهِيمَ عَشْرَةٌ وَدَوْنَهُ خَمْسَةٌ وَقِيلَ
حُكُومَةٌ وَمَنْقَلَةٌ خَمْسَةٌ عَشْرٌ وَمَا مَوْمَةٌ ثَلَاثٌ أَلْدِيَّةُ وَلَوْ أَمْحُ
فَهَشِمٌ آخَرٌ وَتَقَلُّ ثَالِثٌ وَأَمْرٌ رَابِعٌ فَعَلِيٌّ كِلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسَةٌ
وَالرَّابِعُ تَمَامُ الثَّلَاثِ وَالشَّجَاحُ قَبْلَ المَوْضِعِ إِنْ عَرَفْتَ
بِنْتَهَا مِنْهَا وَجَبَّ قَسْطُ مَنْ أَرَشَهَا وَالأَفْخُومَةُ كَجُرْحِ
سَائِرِ البَدَنِ وَبِنِ جَائِفَةٍ ثَلَاثٌ أَلْدِيَّةُ وَهِيَ جُرْحٌ يَنْفَدُ إِلَى
جُوفِ كَبْطَرِ وَصَدْرٍ وَتُغْرَةِ جُرْحٍ وَجَبِيٍّ وَخَاصِرٍ وَلَا
يَخْتَلِفُ أَرْضٌ مَوْضِعٌ بِكِبَرِهَا وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعِيٍّ بِهَا جُلْدٌ

مَقْطُوعٌ ثُمَّ مَاتَ بِهَا يَتَّ فَيُؤَلِّقُ لِيَهْ حِزُّهُ وَلَهُ عَفْوٌ يَنْصِفُ دِيَّةً وَلَوْ
قَطَعَتْ يَدَاهُ فَأَقْتَصَرَ الْحَجَنِي عَلَيْهِ صَدَقْتُمْ مَاتَ فَلَوْلِيهِ الْحِزُّ
وَلَوْ مَاتَ جَانٍ مِنْ قَطْعِ قِصَاصٍ فَهَدَّرُوا وَإِنْ مَاتَ سِرَايَةً مَعًا
أَوْ سَبَقَ الْحَجَنِي عَلَيْهِ فَقَدْ أَقْتَصَرَ وَإِنْ تَلَخَّرَ فَلَهُ نِصْفُ الدِّيَّةِ فِي
الْأَمْحِ وَلَوْ قَالَ سُبْحَانَ يَمِينٍ لَخَرَّبَهَا فَأَخْرَجَ يَسَارًا وَقَعِدَ
إِبَاحَتَهَا فَهَدَّرَهُ وَإِنْ قَالَ جَعَلْتُهَا عَنِ الْيَمِينِ فَظَنَنْتُ لَخَرَّبَهَا
فَكَذَبَهُ فَالْأَمْحُ لَا قِصَاصَ فِي الْيَسَارِ وَحَجَّتْ دِيَّةً وَيَسْتَفِي قِصَاصَ
الْيَمِينِ وَكَذَلِكَ الْوَقَالَ دَهَشَتْ فَظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ وَقَالَ الْفَاعِلُ ظَنَنْتُهَا
الْيَمِينِ مُوجِبٌ الْعِدَّةَ الْعَوْدَ وَالِدِّيَّةَ بَدَلُ عِنْدَ سَقُوطِهِ
وَفِي قَوْلِ أَحَدِهِمَا مَبْرَمًا وَعَلَى الْقَوْلِ لِلْوَلِيِّ عَفْوٌ عَلَى الدِّيَّةِ بَعْدَ
رِضَى الْجَانِي وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ أُطْلِقَ الْعَفْوُ فَالْمَذْهَبُ لِادِيَّةٍ وَلَوْ
عَفِيَ عَنِ الدِّيَّةِ لَعَنِي وَلَهُ الْعَفْوُ بَعْدَهُ عَلَيْهَا وَلَوْ عَفِيَ عَلَى غَيْرِ
حِزِّ الدِّيَّةِ ثَبَتَ إِنْ قَبِلَ الْجَانِي وَالْإِفْلَا وَلَا يَسْقُطُ الْعَوْدُ
فِي الْأَمْحِ وَلَيْسَ لِلْحَجْوِ فَلَيْسَ عَفْوٌ عَنْ مَالٍ إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا
وَالْإِفْلَا إِنْ عَفِيَ عَلَى الدِّيَّةِ ثَبَتَ وَإِنْ أُطْلِقَ فَكَمَا سَبَقَ وَإِنْ عَفِيَ

وَأَنَّ الدِّيَّةَ لِلْوَلِيِّ

وَأَنَّ الدِّيَّةَ لِلْوَلِيِّ إِذَا مَاتَ بِهَا يَتَّ فَيُؤَلِّقُ لِيَهْ حِزُّهُ

عَلَى أَنْ لَمَّا لَمْ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِشَيْءٍ وَالْمَذْهَبُ فِي الدِّيَّةِ
كَفَيْلٍ وَقِيلَ كَصِيٍّ وَلَوْ نَصَّ الْجَانِي عَنِ الْقَوْدِ عَلَى مَا تَنِي بَعِيرٍ لَعَا
إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا وَالْإِفْلَا صَحَّ الْعَمَّةُ وَلَوْ قَالَ يَشِيدُ
أَقْطَعُنِي فَفَعَلَ فَهَدَّرَ فَإِنْ سَرَى أَوْ قَالَ أَقْتَلِي فَهَدَّرَ وَفِي قَوْلِ
حَجَّتْ دِيَّةً وَلَوْ قُطِعَ فَعَفِيَ عَنْ قَوْدِهِ وَأَرْشِهِ فَإِنْ لَمْ يَسِرْ
فَلَا شَيْءَ وَإِنْ سَرَى فَلَا قِصَاصَ وَأَمَّا أَرْضُ الْعَضْوِ فَإِنْ حَبَرِي
لَفِظُ الوَصِيَّةِ كَأَوْصَيْتُ لَدِي بِأَرْضِ هَذِهِ الْجِنَايَةِ فَوَصِيَّتُهُ
لِقَائِلٍ أَوْ لَفِظُ ابْتِرَاءٍ أَوْ انْقِطَاعٍ أَوْ عَفْوٍ سَقَطَ وَقِيلَ وَصِيَّتُهُ
وَحَجَّتْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ إِلَى تَمَامِ الدِّيَّةِ وَفِي قَوْلِ إِنْ تَعَرَّضَ
إِلَى عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا سَقَطَ فَلَوْ سَرَى إِلَى عَضْوٍ آخَرَ
وَأَنْدَمَلَ صَمْنِ دِيَّةِ السَّرَايَةِ فِي الْأَمْحِ وَمَنْ لَدَى قِصَاصٍ نَفْسٍ
بِسَرَايَةِ طَرَفٍ لَوْ عَفِيَ عَنِ النَّفْسِ فَلَا قِطْعَ لَهُ أَوْ عَنِ الطَّرَفِ
فَلَهُ حِزُّ الرِّقَبَةِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ قَطَعَهُ ثُمَّ عَفِيَ عَنِ النَّفْسِ
بِحَانَانٍ فَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ بَانَ بَطْلَانُ الْعَفْوِ وَالْإِفْلَا صَحَّ وَلَوْ
وَكَلَّ ثُمَّ عَفِيَ فَأَقْتَصَرَ الْوَكِيلُ جَاهِلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ

وَأَنَّ الدِّيَّةَ لِلْوَلِيِّ

مَقْطُوعٌ شَرَاهُ مَاتَ بِهَا يَوْمَ لَيْتِهِ حَرْزٌ وَلَهُ عَفْوٌ بِنِصْفِ دِيَّةٍ وَلَوْ
قَطَعَتْ يَدَاهُ فَأَقْتَصَرَ الْحَجْبِيُّ عَلَيْهِ صَدَقَتْ مَاتَ فَلَوْلَيْهِ الْحَرْزُ
وَلَوْ مَاتَ جَانٍ مِنْ قَطْعِ بَقَاصٍ فَهَدَّرُ وَإِنْ مَاتَ سَرَايَةً مَعًا
أَوْ سَبَقَ الْحَجْبِيُّ عَلَيْهِ فَقَدْ أَقْتَصَرَ وَإِنْ تَأَخَّرَ فَلَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي
الْأَمْحِ وَلَوْ قَالَ مُسْتَحْتَمٌ مِمَّنْ لَخَرَجَهَا فَأَخْرَجَ بِيَسَارٍ وَقَصِدُ
إِبَاجَتِهَا فَهَدَّرَةٌ وَإِنْ قَالَ جَعَلْتُهَا عَنِ الْيَمِينِ وَظَنَنْتُ لِحَرْزِهَا
فَكَذَبَهُ قَالَ الْأَمْحُ لَا فِضَاصَ فِي الْيَسَارِ وَحَجَّتْ دِيَّةٌ وَيَتْبَعُ قِصَاصُ
الْيَمِينِ وَكَذَلِكَ الْوَقَالَ دَهْمَتْ فَظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ وَقَالَ الشَّاطِعُ ظَنَنْتُهَا
الْيَمِينِ مَوْجِبَ الْعِدِّ الْعَوْدُ وَالِدِّيَّةُ بَدَلٌ عِنْدَ سَقُوطِهِ
وَفِي قَوْلِ أَحَدِهِمَا بَرًّا مَا وَعَى الْقَوْلُ لِلْوَلِيِّ عَفْوًا عَلَى الدِّيَةِ بَعْدَ
رِضَى الْجَانِيِ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ أَطْلَقَ الْعَفْوُ فَالْمَدَّ هَبْ لَدِيَّةٌ وَلَوْ
عَفَى عَنِ الدِّيَةِ لَغَى وَلَهُ الْعَفْوُ بَعْدَهُ عَلَيْهَا وَلَوْ عَفَى عَلَى غَيْرِ
حَسْرِ الدِّيَةِ ثَبَتَ إِنْ قَبِلَ الْجَانِيِ وَالْأَفْلَا وَلَا يَسْقُطُ الْعَوْدُ
فِي الْأَمْحِ وَلَيْسَ لِلْحَجْوْرِ فَلَسَ عَفْوٌ عَنْ مَالٍ إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا
وَالْأَفْلَا إِنْ عَفَى عَلَى الدِّيَةِ ثَبَتَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَمَا سَبَقَ وَإِنْ عَفَى

وَلَوْ مَاتَ جَانٍ مِنْ قَطْعِ بَقَاصٍ فَهَدَّرُ وَإِنْ مَاتَ سَرَايَةً مَعًا

فَكَذَبَهُ قَالَ الْأَمْحُ لَا فِضَاصَ فِي الْيَسَارِ وَحَجَّتْ دِيَّةٌ وَيَتْبَعُ قِصَاصُ الْيَمِينِ وَكَذَلِكَ الْوَقَالَ دَهْمَتْ فَظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ وَقَالَ الشَّاطِعُ ظَنَنْتُهَا الْيَمِينِ مَوْجِبَ الْعِدِّ الْعَوْدُ وَالِدِّيَّةُ بَدَلٌ عِنْدَ سَقُوطِهِ

عَلَى أَنْ لَمَّا لَمْ يَلَمْ هَبْ أَنْ لَا يَجِبُ لِي وَالْمُبْدِرُ فِي الدِّيَةِ
كَيْلٌ وَقِيلَ كَيْبِي وَلَوْ تَصَا لِحَا عَنِ الذُّومِ عَلَى مَا تِي بَعِيرٍ لَعَا
إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا وَالْأَفْلَا صَحَّ الْعَهْدُ وَلَوْ قَالَ بِشَيْدٍ
أَقَطَعَنِي فَفَعَلَ فَهَدَّرُ فَإِنْ سَرَى أَوْ قَالَ أَقَطَعَنِي فَهَدَّرُ وَفِي قَوْلِ
حَجَّتْ دِيَّةٌ وَلَوْ قَطَعْتَ فَعَفَى عَنْ قَوْدِهِ وَأَرْشِدٍ فَإِنْ لَمْ يَسِرْ
فَلَا تِي وَإِنْ سَرَى فَلَا قِصَاصَ وَأَمَّا أَرْضُ الْعَضْوِ فَإِنْ حَبَرِي
لَفُظَ الْوَصِيَّةُ كَمَا وَصِيَّتْ لَهَا بِأَرْضِ هَذِهِ الْجَنَابَةِ فَوَصِيَّتُهُ
لِقَابِلٍ أَوْ لَفُظَ ابْتِرَاءً أَوْ امْتِقَاطٍ أَوْ عَفْوٍ سَقَطَ وَقِيلَ وَصِيَّتُهُ
وَحَجَّتْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ إِلَى تَمَامِ الدِّيَةِ وَفِي قَوْلِ إِنْ تَعَرَّضَ
إِلَى عَفْوِهِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْهَا سَقَطَ فَلَوْ سَرَى إِلَى عَضْوٍ آخَرَ
وَأَنْدَمَلَ صَمْنٌ دِيَّةَ السَّرَايَةِ فِي الْأَمْحِ وَمَنْ لَدَى قِصَاصٍ نَفَسَ
بِسَرَايَةِ طَرَفٍ لَوْ عَفَى عَنِ النَّفْسِ فَلَا يَنْطَعُ لَهُ أَوْ عَنِ الطَّرَفِ
فَلَهُ حَرْزُ الرَّقَبَةِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ قَطَعَهُ ثُمَّ عَفَى عَنِ النَّفْسِ
بِحَاثًا فَإِنْ سَرَى الْفَطْعُ بَانَ بِظُلَانِ الْعَفْوِ وَالْأَفْلَا صَحَّ وَلَوْ
وَحَلَّ ثُمَّ عَفَى فَأَقْتَصَرَ الْوَيْكِلُ جَاهِلًا فَلَا فِضَاصَ عَلَيْهِ

وَلَوْ مَاتَ جَانٍ مِنْ قَطْعِ بَقَاصٍ فَهَدَّرُ وَإِنْ مَاتَ سَرَايَةً مَعًا

ولا أصابع عند جف امرئ ثلاث شحمة من كفة منها ولو قطع فأقدا
الأصابع كما على لقطع كفة الخد دية الأصابع ولو شلت
أصبعاه ففقط يدانها وإن شأ لفظ الثلاث السليمة
وأخذ دية أصبعين وإن شأ قطع يده وفتح بها قد ملفونا
وزعم مؤيد صدق الوحي بمسئله في الأظهر ولو قطع طرفا
وزعم نقصه فالمد ذهب صديقه إن أنكر أصل السلامة
في عضو ظاهر وإلا فلا أوديته ورجليه فمات وزعم سراية
والوحي أندمالا ممكنا أو سببا فالأصح تصديق الوحي
وكذا لو قطع يده وزعم سببا والوحي سراية ولو أوج
موضحين ورفع الجأجز وزعمه قبل أندماله صدق إن
أدركن والأجلف الجريج وثبت أرتان قبل وثالث
العجيج بثوته لكل وارث وينظر غائبهم
وكما أصيبتهم ومجنونهم ويجلس العائل ولا يخلأ بكفيل
وليتفقوا على مستوف وإلا فترعه يدخلها العاجز ويستيب
وقيل لا يدخل ولو بدر أحدهم فقتله فالأظهر لا يقص

والباقي في سطر الآية وفي قول الباقي بآدم ويزن بآدم
عفو غيره لزومه القصاص في قوله إن لم تعلم ويحكم قاص
به ولا يستوفي قصاص الأباذن إلا بغيره فإن استعمل عذر
وبأذن الأهل في نفس لأطرف في الأصح فإن أذرت ضرب
رقبة فأصابت غيرها عمد عذر ولو لم يعزله وإن قال لخطاب
وأمكن عزله ولم يعزروا جرة الجلاد على الجاني على الصحيح
ويقتض على الفور وفي الحرم والحرم والبرد والمريض ويجلس
أجامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترصعه اللبأ ويستغني
بغيرها أو فطام لحولين والصحيح تصديقها في حملها بغير خيلة
ومن قبل مجدد أو خلق وتجويع ونحوه اقتصر به أو يجسر
فسيف وكذا خمر ولواط في الأصح ولو جوع كجوعه فلم
يمت زيد وفي قول السيف ومن عدل إلى سيف فله ولو قطع
فسري فللوحي جتر رقبة وله القطع ثم الجز وإن شأ انتظر
السراية ولو مات بجافية أو كسر عضد فالجز وفي قول
كقتله فإن لم يميت لم ترد الجوايف في الأظهر ولو اقتصر

ولباقي في سطر الآية وفي قول الباقي بآدم ويزن بآدم
عفو غيره لزومه القصاص في قوله إن لم تعلم ويحكم قاص
به ولا يستوفي قصاص الأباذن إلا بغيره فإن استعمل عذر
وبأذن الأهل في نفس لأطرف في الأصح فإن أذرت ضرب
رقبة فأصابت غيرها عمد عذر ولو لم يعزله وإن قال لخطاب
وأمكن عزله ولم يعزروا جرة الجلاد على الجاني على الصحيح
ويقتض على الفور وفي الحرم والحرم والبرد والمريض ويجلس
أجامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترصعه اللبأ ويستغني
بغيرها أو فطام لحولين والصحيح تصديقها في حملها بغير خيلة
ومن قبل مجدد أو خلق وتجويع ونحوه اقتصر به أو يجسر
فسيف وكذا خمر ولواط في الأصح ولو جوع كجوعه فلم
يمت زيد وفي قول السيف ومن عدل إلى سيف فله ولو قطع
فسري فللوحي جتر رقبة وله القطع ثم الجز وإن شأ انتظر
السراية ولو مات بجافية أو كسر عضد فالجز وفي قول
كقتله فإن لم يميت لم ترد الجوايف في الأظهر ولو اقتصر

لا ينقطع الدم ويتنع بما مستوفيا وينقطع بسليم بأعسر
 وأعرج ولا أشرج وأظفار وسنودها والمخيم قطع دأهية
 الأظفار بسليمتها دون عكسه فكذلك راحة وسنالك اليد
 والأشل منقبض لا ينسبط أو عكسه ولا أشرج لا ينشاز
 وعدمه فيقطع فجرحي وعينين وأنف صحيح بأخشم وأذن
 سمع بأصم لا عين صحيحه بحدقة عمياء ولا لسان ناطق
 بأخرس وفي قلع السن قصاص لا في كسرهما ولو قلع سن صغير
 لم يشعر فلا ضمان في الحال فإن جا وقت بناها بان سقطت
 البواقي وعذن دونها وقال أهل البصر فسد الميت
 وجب القصاص ولا يستوفي له في صغيره ولو قلع سن مشغور
 فبنت لم ينقط القصاص في الأظهر ولو نقصت يده إصبعاً
 فقطع كاملة قطع وعليه أرش أصبع ولو قطع كامل ناقصة
 فإن شأ المقتوع أخذ دية أصابعه الأربع وإن شأ لفظها
 والأصح أن حكومة منابهن يجب إن لفظ لا إن أخذ
 ديتهن وإنه يجب في الحالين حكومة خسر الكف ولو قطع كفا

المسود العين السليمة
 المسوخى لسن الأذن
 أيضا ليس العقل والعمور
 الذي انما غنمة ليسها كراه
 نياية القرب

لا ينقطع بساويين ولا
 حركي ولا
 رطول ونور
 الوجه لا وعرة
 فصح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه ولا ثمة
 من الوجه والفتابل ناخذ بسط الباني من أرش الوجه
 ولو ورع على جميعنا وإن كان رأس الشاج أكبر أخذ قدر
 رأس المشجج فقط والصحيح أن الاختيار في موضعه لي
 الجاني ولو أوجح ناصية وناصية أصغر ثم من باقي
 الرأس ولو زاد المنصر في موضحة على حقه لزمة قصاص
 الزيادة فإن كان خطأ أو عني على مال وجب أرش كامل
 وقيل فسقط ولو أوجه جمع أوجه من كل واحد مثلها وقيل
 فسقطه ولا ينقطع بصحة بشلاء وإن رضي الجاني فلو فعل
 لم يقع قصاص بل عليه ديتها فلو سري فعليه قصاص
 المنصر وتقطع الشلاء بالصحة إلا أن يقول أهل الخبرة

يدعبد فتمت شعرات بسراية فللتسيد الأقل من الذية
 الواجبة ويضع قيمته في قول الأقل من الذية وقيمته
 ولو قطع يده فتمت فجره آخران ومات بسرايته
 فلا يقصص على الأول إن كان جرحاً ويجب على الأخير
 بشرط إقصاء الطرف والجرح ما شرط للنفس ولو قطعوا
 سبغاً على يده ونجاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا
 ونجاج الرأس والوجه عشر حارصة وفي ما سبق الجلد قليلاً
 ودائمة تدبيره وباضعة تقطع اللحم وملاحة تقوض
 فيه وسحاق يبلغ الجدة التي بين اللحم والعظم وموضحة
 توضح العظم وما شمة تهشمة ومنقلة تنقله وما مومة
 تبلغ خريطة الدماغ ودائمة تحرقها ويجب الإقصاء
 في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى الحارصة ولو أوج
 في باقي البدن أو قطع بعض ما رن أو أذن ولم يبينه
 وجب الإقصاء في الأوج ويجب في القطع من مفصل حتى إلى
 أصل فخذ ومنكب إن أمكن بلا إحافة وإلا فلا على الصحيح

في الأوج
 في الموضحة
 في باقي البدن

ويجب في قتي عيين وقطع أذن وجفن وما رن وشفة ولسان
 وذكر وأنثيين وكذا الأذان وسنن في الأوج ولا يقصص
 في كسر العظام وله قطع أقرب بفضل إلى موضع الكسر وحكومة
 الباقي ولو أوجده وهشم أوج وأخذ خمسة أبغرة ولو
 أوج ونقل أوج وله عشرة أبغرة ولو قطعة من الكوع
 فليس له التقاط أصابعه فإن فعله عذر ولا عذر في الأوج
 إن له قطع الكف بعدة ولو كسر عضة وأبأنه قطع من
 المرفق وله حكومة الباقي ولو طلب الكوع مكن في الأوج
 ولو أوجده فذهب ضوؤه أو ضجه فإن ذهب الضوء والأ
 أذهبته بأخف ممكن كقرب جديدة نجاة من حرقته
 ولو لطمه لطمه تذهب ضوؤه غالباً فذهب لطمه مثلاً
 فإن لم يذهب أذهب والسمع كالبحر يجب الإقصاء فيه
 بالسراية وكذا البطش والذوق والشم في الأوج ولو
 قطع إصبعاً فكل غيرها فلا يقصص في المناكل

في الأوج
 في الموضحة
 في باقي البدن

في الأوج
 في الموضحة
 في باقي البدن

تدعى فعمت شعرات مسراية فقله بيد الأقل من الذرية
الواجبة وبصفت قيمته وفي قول الأقل من الذرية وقسمته
ولو قطع يديه فعمت بجرحه أخرايا ومات بسرايته
فلا يقاصر على الأوزان إن كان جيرا ويجب على الأخرين
بشرط إقصاء الطرف والجرح ما شرط للنفس ولو وضعوا
سيفا على يده وجماموا عليه دفعة فأبانوها قطعوا
دجاج الرأس والوجه عشر حارصة وفي ما سبق الجلد قليلا
ودائمة تدمية وباضعة تقطع اللحم وملاحمة تقوض
فيه وسحاق يبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة
توضح العظم وهاشمة تهشمة ومنقلة تنقله وما مومة
تبلغ خربطة الدماغ ودابغة تحرقها ويجب الإقصاء
في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى الحارصة ولو أوج
في باقي البدن أو قطع بعض ما رن الأذن ولم يبنه
وجب الإقصاء في الأوج ويجب في القطع من يفضل حتى في
أصل فخذ ومنكب إن أمكن بالإحافة والأفلا على الفج

في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى الحارصة ولو أوج

وجب في فني عمن وقطع أذن وجفن وما رن وشفة ولسان
وذكر وأثيين وكذا الأذان وشبران في الأوج ولا يقاصر
في كسر العظام وله قطع أقرب بفضل إلى موضع الكسر وحكومة
الباقى ولو أوجده وهشم أوج وأخذ خمسة أبعرة ولو
أوج ونقل أوج وله عشرة أبعرة ولو قطعه من الأوج
فليس له التقاط أصابعه فإن فعله غرز ولا غرر والأوج
إن له قطع الكت بعدة ولو كسر عضة وأبانة قطع من
المرفق وله حكومة الباقى فلو طلب اللوع مكن في الأوج
ولو أوجده فذهب ضوؤه أو ضجه فإن ذهب الضوء والأ
أذهب باخف ممكن كقرب حديدة بحجاة من حذفته
ولو لطف لطفه تذهب ضوؤه غالبا فذهب لطفه مثلها
فإن لم يذهب ذهب والسمع كالصريح الإقصاء فيه
بالسراية وكذا البطر والذوق والشم في الأوج ولو
قطع إصبعًا فمأكل غيرها فلا يقاصر في المناكل

في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى الحارصة ولو أوج

في باقي البدن أو قطع بعض ما رن الأذن ولم يبنه

بِالْأَخْرِاقِ وَالْأَفْئِدَةِ وَلَوْ قُتِلَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ الْأَبَدِ وَالْآخِرِ
 لَمْ يَمُتْ مَعًا فَدَحَا بِصَاحِبِهِ وَتَعَدُّ بِمَرَعَةٍ فَإِنْ أَمُتَ بِهَا
 أَوْ مَبَادِرًا فَلَوْ أَرَبَ لَمُعْصَمٍ مِنْهُ مِثْلَ الْمُفْتَضِلِّ لَمْ تَوْرَثْ
 فَإِنْ كُنَّ وَكَذَا إِنْ قُتِلَ مَرْتَبًا أَوْ لَارُ وَجِيهِ وَالْأَفْعَلِي
 النَّاسُ فَتَقَطَّ وَتَسَلَّ جَمْعُ بَوَاحِدٍ وَلِلْوَلِيِّ الْعَنْوَقُ بَعْضُهُمْ
 عَلَى سَائِرِهِمْ مِنَ الْأَمْرِ بِأَعْيَابِ الرُّؤُوسِ وَلَا يَمُتُ شَرِيكَ
 بَحْيٍ وَسَنْدِ عَدُوٍّ وَيَمُتُ شَرِيكَ الْأَبِ وَعَبْدُ شَارِكٍ جَدْرًا
 وَنَسَبُ دُومِيٍّ سَائِرُ سُلَامِيٍّ ذِمِّيٍّ وَكَذَا سَائِرُ جَدْرِيٍّ
 وَوَصِيٍّ مِثْلَهُ أَوْ جَدْرًا أَوْ شَرِيكَ النَّفْسِ وَدَافِعُ الصَّائِلِ
 فِي الْأَخْرِاقِ وَالْوَحْرُ جَدْرٌ عَدُوٌّ أَوْ خَطَا وَمَاتَ بِمَا
 أَوْ حَرَجَ جَرِيًّا أَوْ مَرَدًا أَسْلَمَ وَجَرَحَ تَابِيًا فَمَاتَ
 لَمْ يَمُتْ وَلَوْ دَانَ أَوْ حَرَجَ لَسَمِيَ مَدْفِينًا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ
 حَرَجُهُ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ عَمَلًا فَسَمِيَهُ عَدُوٌّ وَإِنْ قُتِلَ غَالِبًا
 وَعَلِمَ حَالَهُ فَمُتَّ حَارِجًا نَفْسِهِ وَفِي سَائِرِ كُتُبِ
 وَلَوْ قُتِلَ بِدَيْبِ حَرَجٍ وَصَرِيكَ كُلِّ وَاحِدٍ غَيْرُ قَاتِلِ

(Marginal notes in Arabic script, partially illegible due to fading and bleed-through)

فِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْ جَدْرًا أَوْ حَرَجًا يَجِبُ أَنْ تَوَاطَوْا وَمَنْ قَتَلَ
 جَمْعًا مَرْتَبًا قَتَلَ بِأَوْلَاهِهِمْ أَوْ تَعَاوَفَا لِقَرَعَةٍ وَبِتَابِيٍّ
 الذِّيَّاتِ فَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوْلِيَّ عَمِيٍّ وَقَعَ قِصَاصًا
 وَالْأَوْلِيَّةُ يَوْمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ جَرَحَ جَرِيًّا أَوْ مَرَدًا
 أَوْ عِنْدَ نَفْسِهِ فَأَسْلَمَ وَعَتَّقَ ثَمَرَاتَ الْجَرَحِ فَلَا تَمَانٌ وَقِيلَ
 جَبَّ دِيَّةٌ وَلَوْ رَمَاهَا فَأَسْلَمَ وَعَتَّقَ فَلَا قِصَاصَ وَالْمَذْهَبُ
 وَجُوبُ دِيَّةٍ تَسَلَّمَ مَخْفَفَةً عَلَى الْعَائِلَةِ وَلَوْ أَرْتَدَّ الْمَجْرُوحُ
 وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَالْنَفْسُ هَدْرٌ وَيَجِبُ قِصَاصُ الْجَرَحِ فِي
 الْأَطْهَرِ مِثْلُ فِيهِ قَرِيبَةُ الْمُسْلِمِ وَقِيلَ الْأِمَامُ فَإِنْ أَقْتَضَى
 الْجَرَحَ مَا لَاحِقًا قَلَّ الْأَمْرُ مِنْ أَرْشِهِ وَدِيَّةٍ وَقِيلَ
 أَرْشُهُ وَقِيلَ هَدْرٌ وَلَوْ أَرْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ ثَمَّاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا
 قِصَاصَ وَقِيلَ إِنْ قَصَرَتْ الرِّدَّةُ وَجَبَّ وَجَبَّ الدِّيَّةُ وَفِي قَوْلِ
 نَفْسِيًّا وَلَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا فَأَسْلَمَ أَوْ حَرَجَ عِنْدَ افْتِتَاقِ
 وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا قِصَاصَ وَجَبَّ دِيَّةُ مُسْلِمٍ وَفِي لِسَانِ
 الْعَدُوِّ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهِ فَالزِّيَادَةُ لَوْرَثَتِهِ وَلَوْ قَطَعَ

(Marginal notes in Arabic script, partially illegible)

بِالْأَخْرِ مَضْرُوبًا وَلَا يُوَفَّقُ جَدَّ أَخَوَيْنِ لِأَبَدِ الْأَخْرِ
 لَمْ يَمُتْ مَعًا فَلِكُلِّ بَقَاةٍ وَتُعَدُّ بِقُرْعَةٍ فَإِنْ أُنْقِرَتْ
 أَوْ تَبَادُرًا فَلَوْ أَرَبَتْ لَمُنْعٍ مِنْ قَتْلِ الْمُتَقَرِّبِينَ لَمْ تُوَرَّثْ
 مَا لَمْ يَحْيَ وَكَذَا إِنْ قَتَلَ مَرْبِيًّا وَلَا رُوْحَهُ وَإِلَّا فَعَلِي
 النَّبِيُّ فَقَطَّ وَتَسَلَّ جَمْعُ بَوَاجِدٍ وَلِلْوَتِّ الْعَوْنُ عَنْ بَعْضِهِمْ
 عَلَى حَيْثُ مِنْ أَلَدِهِ بِأَغْبَارِ الرُّؤُوسِ وَلَا يُقْتَلُ شَرِيكَ
 بَحْيٍ وَسَنَدٍ عَدُوٍّ وَيُقْتَلُ شَرِيكَ الْأَبِ وَعَبْدُ شَارِكٍ جُرْمًا
 فِي عَدُوٍّ مِثْلُ شَرِيكَ مِثْلِي ذِمِّي وَكَذَا اسْرَبُكَ جُرْمِي
 وَفَاطَةُ بَقَاةٍ أَوْ جَدًّا أَوْ شَرِيكَ النَّفْسِ وَدَفْعُ الْقَاتِلِ
 فِي الْأَطْنَبِ وَالْوَجْرُ جُرْمٌ عَدُوٍّ أَوْ خَطَا وَمَاتَ بِمَا
 أَوْ حَرَجَ جُرْمًا أَوْ مَرَدًّا أَوْ سَلَّمَ وَجُرْمٌ تَانِيًا فَمَاتَ
 لَمْ يُقْتَلْ وَلَوْ دَاوَا حَرَجَ بِسَمِّ مَدْفُونٍ فَلَا بَقَاةَ عَلَيْهِ
 حَرَجُهُ وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ غَالِبًا فَسَنَّهُ عَدُوٌّ وَإِنْ قَتَلَ غَالِبًا
 وَبَلَغَ خَالَه فَمَرِيكَ حَارِجٌ نَفْسِهِ وَقَتْلُ شَرِيكَ كَخَطِيئَةٍ
 وَلَوْ صَرَّ يَوْمًا فَفَعَلُوهُ وَصَرَّ بِكُلِّ وَاجِدٍ غَيْرِ قَاتِلِ

(Faint handwritten notes in the right margin, likely commentary or corrections.)

فِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْ جَدًّا أَوْ مَاتَ بِمَا
 جَمْعًا مَرْتَبًا قَتْلًا أَوْ لِهَرًا أَوْ مَعًا قِيَامًا لِقُرْعَةٍ وَبِالْبَاقِينَ
 الذِّيَاتِ فَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوْلَى عَمِيٍّ وَوَقَعَ قِصَاصًا
 وَالْأَوْلَى دِيَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ جَسَجَ جُرْمًا أَوْ مَرْتَدًّا
 أَوْ عَبْدًا نَفْسِهِ فَأَسْلَمَ وَعَتَّقَ ثُرَمَاتَ بِالْجُرْحِ فَلَا حَتْمًا ذَمِيمًا
 حَتَّى دِيَةٌ وَلَوْ رَمَاهَا فَأَسْلَمَ وَعَتَّقَ فَلَا قِصَاصَ وَالْمَذْهَبُ
 وَجُوبُ دِيَةِ مُسْلِمٍ مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَوْ أَرْتَدَّ الْمَجْرُوحُ
 وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَأَلْفَتْهُ هَدْرٌ وَبِحَبِّ قِصَاصِ الْجُرْحِ فِي
 الْأَطْنَبِ مِثْلُ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِ وَقَتْلُ الْأِمَارَةِ فَإِنْ أُنْقَضِيَ
 الْجُرْحُ مَا لَأَوْجَبَ أَقْلَ الْأُمْرَيْنِ مِنْ أَرْشِهِ وَدِيَةِ وَقَتْلُ
 أَرْشُهُ وَقَتْلُ هَدْرٌ وَلَوْ أَرْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ مَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا
 قِصَاصَ وَقَتْلُ إِنْ قَصَرَتْ الرِّدَّةُ وَجَبَّ وَحَبُّ الدِّيَةِ وَفِي قَوْلِ
 نَصْفِهَا وَلَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا فَأَسْلَمَ أَوْ جُرْمًا عَدُوٍّ أَوْ
 وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا قِصَاصَ وَحَبُّ دِيَةِ مُسْلِمٍ وَفِي لِسَانِ
 الْعَبْدِ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهِ فَالزِّيَادَةُ لَوَرَّثَتْهُ وَلَوْ قَطَعَ

(Marginal notes on the left side, including a small heading and several lines of text.)

وجد من مختصين معا فعلا من هقان مد فغان كثر
 وقد اولا كقطع عضوين فغان لان وان انها رجل الى حركة
 مد بوج بابك لم يبق ايقار ونطق وحركة اختيار ثم جني
 اخر قال اول قائل وتعدرا الثاني وان جني الثاني قبل
 الاقار اليها فان دفع كجز بعد جرح فالثاني قائل ويلي
 الاول قصاص العتوه او مال حسب الحال والا فغان لان ولو
 قتل مرتد في الترع وعيشته عيش مد بوج وجب القصاص
 قتل سبلا ظن كفره بد ارجرب لا قصاص وكذا
 لادية في الاظهر او بد ارا لا سلام وجبا وبي القصاص
 قول او من عهده مرتدا او ذميا او عبدا او ظنة
 قائل ابيه بيان خلافة فالمدذب وجوب القصاص ولو
 ضرب مرتد جاهل موته مرضه ضربا يقتل المريض وجب
 القصاص وقيل لا ويشترط لوجوب القصاص في القتل
 اسلام او امان فيهدر الجري والمردد ومن عليه
 قصاص كفره والزاني المحض ان قتله ذمي قتل او مسلم

قال في القصاص...
 قال في القصاص...
 قال في القصاص...
 قال في القصاص...
 قال في القصاص...

فلا في الاصح وفي القائل بلوغ وندنا بربك ذم وجريه يدي
 السكران ولو قال يزوم القتل عيبا او مجزنا صدق ويمد
 ان امكن الصبي وعهد الجنون ولو قال انا صبي فلا قصاص
 ولا يخلت ولا قصاص على جزبي وحب على العتوه والمردد
 ومكافاة فلا يقتل مسلم يذمي ويقتل ذمي به ويذمي
 وان اختلفت ملته ما فلو اسلم القائل لم يسقط القصاص ولو
 جرح ذمي ذميا واسلم الجارح ثم مات المجروح فكذا
 في الاصح وفي الصورين انما يقتض الامام بطلب الوارث
 والاضر قتله مرتد يذمي ويمرته لادمي بمرتد ولا
 يقتل جز من فيه رون ويقتل فن ومدبر ومكاتب وامر
 ولد بعضهم بعض ولو قتل عبدا ثم عتق القائل او
 عتق من الجرح والموت فكردوث الاسلام ومن بعضه جز
 لو قتل مثله لا قصاص وقيل ان لم تزد جزية القائل كما
 وجب ولا قصاص من عبدا مسلم وجز ذمي يقتل بالذم
 ولو نذاعيا مجهولا فقتله احرهما فان حصد القاتل

قال في القصاص...
 قال في القصاص...
 قال في القصاص...
 قال في القصاص...

وحده من محض نفعه بملكان من ههنا مد فغان كذا
 وقد اؤلا كلفه عضوية فغانه وان انباه رجلا الى حركة
 مذ يوحى بان لم يمت انصار ونطق وجركة اخباره حتى
 احرفا لاول فابل وتعدر الثاني وان جنى الثاني قبل
 لانها لينا فان دقق كجز بعد جرح والثاني فابا على
 لاول فصا لعضو او مال بحسب حال والاقبالان ولو
 من سرقة في نزع وعسسه عند مذ يوحى وحيه الفصا
 قد سئل اظ كغده يد ار جرب لا فصا وكذا
 لا د ذنى الاظهر ويد ار لا سلام وحيا وبي الفصا
 قول او من عنده مرده او ذميا او عبدا او ظنه
 فابل ابيد فبان خلافة فالذهب وحب الفصا ولو
 مشرب مرضا حيا مؤنه مرصه ضربا يقتل المريض وحيه
 الفصا وقل لا وسرط الوحوب الفصا في القيل
 اسلام او امان فهدر جري والمزند ومن عليه
 فصا كغده والربي المحض ان قلله ذمى قبل او مسلم

فذاني لا صح وفي القائل يوحى اننا انما نرى
 النكران ولو قال يرم الذليل شيئا او يجز ما صدق بين
 ان امكن الصبي وعند الجنون ولو قال انما صبي لا فصا
 لا يملك ولا فصا على جري وحيه لمعصية المرند
 مكافاة فلا يملك مسلم يرمى ويقتل ذمى يد ويدى
 ان اختلفت له ما فلو اسلم القائل لم يسقط الفصا ولو
 جرح ذمى ذميا واسلم الجريح ثم مات الجروح فكذا
 الاصح وفي الصورين انما يقتل لامام بطلب الوارث
 الاظهم قبل مرند يرمى ومرند لا ذمى يمشى ولا
 يمشى جري من منه رق ويقتل من ومدبر ومكاتب وامر
 يد بعضهم بعض ولو قتل عبدا ثم عوق القائل او
 عوق من الجرح والموت فكله و لا سلام ومن بعضه جز
 لو قتل مثله لا فصا من فبان ان لم يرد جريه القائل كما
 وحيه ولا فصا من عند مسلم وجريه ذمى او ابيد
 وايد اعنا جحو ولا فصا به ههنا فان الله العاقب

لا يملك احد من الناس الا ما اراد الله به
 ولا يملك احد من الناس الا ما اراد الله به
 ولا يملك احد من الناس الا ما اراد الله به

فان مات فان منعت مده يوم
بما ان مات في وقت واحد وابل فان لم يكن
وعطس في سنة عمد وان كان بعض حوج وعطس عليه
بما ليس حال عمد ولا في الاطيم وحت لفاض يان
ولو سنب ابيض صمد سرح رجعا واولا عمدا لزمه
لذا فاض لان تعريف موت بعلمه كدهما ولو ضنه
مشموم صيدا او محنوما مات وحت لفاض او بالغا
نابلا ولم يعلم حال نعاه قدته وفي قول لفاض وفي
قوله لان ولو دثر شامو ضعاه تحس العاك اكله منه
فاكله حان لا يحل له ولورن المحروج علاج جرح
ميتات فمات وجب لفاض ولو العاه في ماره لا تدفع
كسبه منك منه نصبحوا حتى هلك فهدر او معزول
فحص منه في سبب حد وان لم تحسنها او كان مكثوفا
او مناهمدا وان منع مضافا ص كرج وموج فشمه
عمدا وان ملكه في كفا فلا دته في الاظهر وفي بارمك

الملاض فمك في الذبه الولان ولا لفاض في الصور بين
وفي النار وجه ولو أمسك فقله اخر او حفر بين افراده
فيها اخر او الفاه من شاهق فلقاه اخر فقهه فلففاض
على القائل والمردى والقاء فقط ولو الفاه في ماء معزول
فالتمه جوث وجب لفاض في الاظهر او غير معزول فلا
ولو اكرهه على قتل فعليه الفضاض وكذا اعلى المكرة في
الاظهر فان وجبت الذبه ودعت فان كافاه اخرهما
فقط فالفاض عليه ولو اكرهه بالغ مرافقا فعلى البالغ
الفاض ان قلنا عمدا الضبي عمد وهو الاظهر ولو اكرهه
على رمي شخص علم المكرة انه رجل ووطنه المكرة صيدا
فالاصح وجوب الفضاض على المكرة او على رمي صيدا فاصاب
رجلا فلا لفاض على احد او على صعود شجرة فزلق ومات
فشمه عمد وقيل عمد او على قتل نفسه فلا لفاض في الاظهر
ولو قال اقتلني والاقتلك فقتله فالمد ذهاب لفاض
والاظهر لا ذبه ولو قال اقل زيدا او عمر وافلن بارمك

قوله بغير ما قد يكون للسنان يمتنع في حد من دليل من الولاقتل به خصوص الامس
فتلما ذكره لوجه بعينه به غير ذلك

الظاهر لا ذبه وصحنا
بغيره
بغيره

الظاهر لا ذبه وصحنا
بغيره
بغيره

قال الزبيدي والفاض في النفس على الامور التي تقتضي الموت في الالف
وقال القائل في الفضاض في النفس على الامور التي تقتضي الموت في الالف
بغيره
بغيره

ولا فاض في قطع الاله
لان لم يمصر اطلاقه ولم ينع
بغيره
بغيره

بغيره
بغيره
بغيره
بغيره

لَطَوْرًا وَالسَّرَابِ... فَإِنْ مَاتَ فَإِنْ مَاتَ مَاتَ مَاتَ
 مَاتَ مَاتَ مَاتَ مَاتَ مَاتَ مَاتَ مَاتَ مَاتَ مَاتَ
 وَعَطَّرَ سَابِقُ فَنَبِيَّهُ عَمْدٌ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ جُوعٍ وَعَطَّرَ وَعَلِمَ
 الْهَابِ بِسُخَالِ فَعَدُّ وَالْأَفْطَانِ فِي الْأَطْهَرِ وَجِبَّ الْقِصَاصِ بِالْبَيْتِ
 فَلَوْ شَهِدَ ابْقِصَاصٍ فَعَبَلُ شَرِّ رَجَعًا وَقَالَ لَا تَعْدُنَا لِرَهْمَا
 الْقِصَاصُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ الْوَلِيُّ بِعَلْمِهِ بَكْدِهِمَا وَلَوْ ضَيَّقَ
 مَسْمُومٍ رَصِيبًا أَوْ مَجْنُونًا قَاتٍ وَجِبَّ الْقِصَاصُ أَوْ بِالْعَا
 عَائِلًا وَلَمْ يَعْلَمْ جَالِ الطَّعَامِ قَدِيَّةً وَفِي قَوْلِ قِصَاصٍ وَفِي
 قَوْلِ لَائِيٍّ وَلَوْ دَسَّ مَتَابِي طَعَامٍ شَخْصِ الْعَائِلِ أَكَلَهُ مِنْهُ
 فَأَكَلَهُ جَاهِلًا فَعَلِيَ الْأَفْوَالُ وَلَوْ تَرَكَ الْمَجْرُوحُ عِلَاجَ جَسَدِهِ
 مَهْلِكٍ فَمَاتَ وَجِبَّ الْقِصَاصُ وَلَوْ أَلْفَاهُ فِي مَاءٍ لَا يَبْعَثُ مَيِّتًا
 كَبَسَطِ فَمَكَتَ فِيهِ مَضْطَجَعًا حَتَّى هَلَكَ فَعَدُّ أَوْ مَعْرُوقًا
 يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِسَبَاحَةٍ فَإِنْ لَمْ يَحْسِنْهَا أَوْ كَانَ مَكْنُوفًا
 أَوْ رَمِيًّا فَعَدُّ وَإِنْ مَنَعَ مِنْهَا عَارِضٌ كَرِيحٌ وَمَوْجٌ فَتَشْبَهُهُ
 عَدُّ وَإِنْ أَمَكْنَتْهُ فَمَرَّهَا فَلَا دِيَّةَ فِي الْأَطْهَرِ أَوْ فِي نَارٍ يَمْكُرُ

قوله صيب
 في قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي

قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي

في قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي

في قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي

الْمَلَأَ فَمَكَتَ فِي الدِّيَّةِ الْقَوْلَانِ فِي الْقِصَاصِ فِي الشُّرُوتَيْنِ
 وَفِي النَّارِ وَجَهٌ وَلَوْ أَمَسَكَ فَعَدُّ أَوْ جَعَلَ فِي قِرْدَاهُ
 فِيهَا أَخْرَأَ أَوْ أَلْفَاهُ مِنْ شَاهِدٍ فَلَقَاهُ أَخْرَقَهُ فَعَدُّ الْقِصَاصِ
 عَلَى الْقَائِلِ وَالْمَرْدِي وَالْقَادِ فَقَطَّ وَلَوْ أَلْفَاهُ فِي مَاءٍ مَعْرُوقٍ
 فَالْتَمَمَهُ جُوعٌ وَجِبَّ الْقِصَاصُ فِي الْأَطْهَرِ أَوْ غَيْرِ مَعْرُوقٍ فَلَا
 وَلَوْ أَرَكَمَهُ عَلَى قَتْلِ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَكَذَا عَلَى الْمَكْرَةِ فِي
 الْأَطْهَرِ فَإِنْ وَجِبَّتِ الدِّيَّةُ وَذَعَتْ فَإِنْ كَافَاهُ أَحَدُهُمَا
 فَقَطَّ فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ وَلَوْ أَرَكَمَهُ بِالْبَيْتِ مَرَاهِقًا فَعَلِيَ الْبَيْتِ
 الْقِصَاصُ إِنْ قَلْنَا عَمْدًا الصَّبِيَّ عَمْدٌ وَهُوَ الْأَطْهَرُ وَلَوْ أَرَكَمَهُ
 عَلَى رَمِيٍّ شَخْصِ عِلْمِ الْمَكْرَةِ أَنَّهُ رَجُلٌ وَظَنَّهُ الْمَكْرَةَ صَيْدًا
 فَالْأَصْحَحُ وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى الْمَكْرَةِ أَوْ عَلَى رَمِيٍّ صَيْدٍ فَأَصَابَ
 رَجُلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَى أَحَدٍ أَوْ عَلَى صَعُودِ شَجَرَةٍ فَنَزَلَ وَمَاتَ
 فَتَشْبَهُهُ عَمْدٌ وَقِيلَ عَمْدٌ أَوْ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ فَلَا قِصَاصَ فِي الْأَطْهَرِ
 وَلَوْ قَالَ أَقْتُلْنِي وَالْأَقْتُلْنِكَ فَقَتَلَهُ فَالْمَذْهَبُ لَا قِصَاصَ
 وَالْأَطْهَرُ لَا دِيَّةَ وَلَوْ قَالَ أَقْتُلْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا فَالْقِصَاصُ بِالرَّكْرِ

قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي

في قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي

في قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي

في قوله ماتي
 وهو قوله ماتي
 وهو قوله ماتي

يعني نيتها وان اختارها وكرهها عند ما ليل وعند الأب
 لها وابتود به ونسبته بمكسب حرفة أو اني عند ما ليل
 ونهارا وادبر ورها الأب على العادة وان اختارها افرغ
 وان لم يختر فالأم اولى وقيل بفتح ولو اراد أخذها ستر
 بحاجة كان الولد الميتر وغيره مع المقيم حتى يعود أو ستر
 ثقلة فالأب اولى بشرط أمن طريقه والبلد المقصود قيل
 ومسافة قصر ومخارم العصبه في هذا كالأبدكدة ابن
 عم لذكر ولا يعطى اني فان رافقته بنته سلم للثانصا
 عليه كناية رقيقه نفقة وكسوة وان كان أعني نيتا ومدا
 ومستولدة من غالب قوت ريق البلد وأدمهم وكسوتهم
 ولا يكفي ستر العورة وليس ان يتناول مما ينحرم به من
 طعام وأدم وكسوة وتسقط بمضي الزمان ويبع الفاكه
 فيما ماله فان فقد المال أسرته ببيعها أو عتاقه ويحبر
 أمته على ارضاع ولدها وكذا غيره ان فضل عنه وفطه
 قبل حولين ان لم ينصره وارضاعه بعدها ان لم ينصرها

في المهر والنفقة والرضاع

في المهر والنفقة والرضاع

ولحرة حق شريفة فليس لزوجها ان يظلمه قبل حولين ولهما
 ان لم ينصره ولا أحدهما بعد حولين ولهما الزيادة ولا يكلف
 ربيعة إلا غنة بطيقة وجوز تخارجه بشرط رضاها
 وفي خراج يود به كل يوم أو اسبوع وعليه علف وآية وثقها
 فان اشع أجبر في الماكول على بيع أو علف أو ذبح وفي غيره
 بيع أو علف ولا يجب ما ضر ولدها وما لا روج له كقتاة
 ودار لا يجب عمارتها

الفعل المزهق ثلثة عمد وخطأ وشبه عمد ولا فصاص إلا
 في العمد وهو قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً جريحاً أو
 مشقلاً فان قصد أحدهما بان وقع عليه فمات أو ربي
 شجرة فاصابه خطأ وان قصدهما بما لا يقتل غالباً فثبته
 عمد ومنه الضرب بسوط أو عصي فلو غرز ابرة بمقتل فعلم
 وكذا غيره ان تورم وتآلم حتى مات فان لم يظهر أثر
 ومات في الحال فثبته عمد وقيل عمد وقيل لا شيء ولو غرز
 فيما لا يؤلم كجلدة عرق فلا شيء حال ولو حبسه ومنعه

ما لمقت على غيره خط غيره في الكا...
 ما لمقت على غيره خط غيره في الكا...

فِي مَيْتَاتِهَا وَإِنْ أَخَارَهَا وَكَرِهَتْهَا لَيْلًا وَعِنْدَ الْآبِ
 نَهَارًا يُؤَدِّبُهُ وَيُسَلِّمُهُ بِمَنْسَبِ حَرْفَةٍ أَوْ أُتِي فَعِنْدَهَا لَيْلًا
 وَنَهَارًا وَأَوْ بَرُّ وَرَهَا الْآبُ عَلَى الْعَادَةِ وَإِنْ أَخَارَهَا أَفْرَحَ
 وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَلَا مَرَأَةَ وَأُولَى وَفِيهِ يَفْرَحُ وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا مَنَزَلًا
 بِحَاجَةٍ كَانَ الْوَالِدُ الْمَيِّتُ وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ حَتَّى يَعُودَ أَوْ مَنَزَلًا
 ثَقَلَهُ فَالْآبُ أَوْلَى بِشَرْطِ أَمْنِ طَرِيقِهِ وَالْبَلَدِ الْمَقْصُودِ قَبْلَ
 وَمَسَافَةِ قَصْرِ وَبِحَارِمِ الْعَصَبَةِ فِي هَذَا كَالْآبِ كَمَا كَانَتْ الْأَبْنَاءُ
 عَمَّ لَذِكْرِهِ وَلَا يَعْطَى أَثَى فَإِنْ رَافَقَتْهُ بِنْتُهُ تَلَمَّ الْبَيْتُ
 عَلَيْهِ كَمَا بَنَى رَقِيقَهُ تَفَقَّهُ وَكِسُوءَهُ وَإِنْ كَانَ أَعْمَى زَيْنًا وَمَدْرًا
 وَمَسْتَوْلِدَةً مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ رَقِيقِ الْبَلَدِ وَأَدْمَهُمْ وَكِسُوءَتِهِمْ
 وَلَا يَكْفِي سِتْرَ الْعَوْرَةِ وَلَيْسَ أَنْ يَتَأَوَّلَهُ مِمَّا يَنْعَمُ بِهِ مِنْ
 طَعَامٍ وَأَدْمٍ وَكِسُوءَةٍ وَتَسْقُطُ بِمَضِيِّ الزَّمَانِ وَيَبِيحُ الْفَأْرُ
 فِي مَا مَالَهُ فَإِنْ فَقِدَ الْمَالَ أَسْرَةً يَبِيعُهُ أَوْ اعْتَاقَهُ وَبِحَبْرٍ
 أُمَّتَهُ عَلَى إِرْضَاعٍ وَلِدَهَا وَكَذَا غَيْرُهُ إِنْ فَضَّلَتْ عَنْهُ وَفَطِنَهُ
 قَبْلَ حَوْلَتِهِ إِنْ لَمْ يَنْصُرْهُ وَإِرْضَاعُهُ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ يَنْصُرْهَا

كَمَا فِي كِتَابِ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَاتِ

كَمَا فِي كِتَابِ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَاتِ

وَاللَّحْرَهُ جَعَلَ شَرِيحَةً تَلِيْسًا بِهَا أَنْظَهُ قَبْلَ حَوْلَتِهِ وَلَقَمًا
 إِنْ لَمْ يَنْصُرْهُ وَوَدَّ جِدَّهُمَا بَعْدَ حَوْلَتِهِ وَلَقَمًا الزِّيَادَةَ وَلَا يَكْفِي
 وَمَسْنَدٌ لَا تَعْنَى تَصَدَّقَهُ وَبِحَبْرٍ تَخَارُجَتْ بِشَرْطِ رِضَا هُمَا
 وَفِي حَرْخِ بُوَدِّهِ كَلَّ بَرٌّ وَأَسْبَحَ وَعَلَيْهِ عُلْفٌ وَابْنُهُ وَفِيهَا
 فَإِنْ سَمِعَ أَحَدَهُمَا مَا كَوْنَهُ عَلَى سَمْعٍ أَوْ عُلْفٍ أَوْ ذِيحٍ وَفِي غَيْرِهِ
 يَبِيحُ أَوْ عُلْفٍ وَلَا يَحْتَمِ صَرَّ وَوَلَدَهَا وَمَا لَا رُوحَ لَهُ كَقَتَاةٍ
 وَدَارِ لَحْكَ عَمَّا رَضَا

كَمَا فِي كِتَابِ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَاتِ

الْبَعْلُ الْمَرْهُمُ لِمَنْ عَمِدَ وَحَطَّ وَسَيِّدٌ عَمِدٌ وَلَا فِصَاصَ إِلَّا
 فِي الْعَمِدِ وَهُوَ قَصْدُ الْعَمِلِ وَالشَّخْصِ مَا يَنْقَلُ غَايِبًا جَارِحًا أَوْ
 مُتَقَلِّبًا فَإِنْ قَصِدَ قَصْدَ جَدِّهَا بَانَ وَقَعَ عَلَيْهِ قِمَاتٌ أَوْ رِي
 سَةٌ وَأَقْبَلَتْ خَفَ مِنْ قَصْدِهَا مِمَّا لَا يَنْقَلُ غَايِبًا قَسَمَهُ
 عَمِدٌ وَمَنْ لَعَنَ نَسُوهُ أَوْ عَصَى فَلَوْ غَوَى أُرِدَ مَعَهَا عَمَلًا
 وَكَرَّ الْعَمِدُ بِشَيْءٍ وَرَأَى حِينَ مَاتَ فَإِنْ لَمْ يَنْظُرْهُ أَسْرًا
 وَمَا سَمِعَ جَوَافِسَهُ عَمِدٌ وَمَا سَمِعَ وَمَا لَيْسَ وَوَالِدُهُ
 فَمَا لَا يَتَوَلَّى كَمَا دَعَى فِي كِتَابِ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَاتِ وَمَعْنَى

نوان من الأبرار ومن أجداد وجدات إن أدل
 بعضه بعضا فالأقرب والأقرب وقيل الإرث وقيل
 بولادة أمه ومزاجه فصل وفرع في الأصح على الفرع وإن بعد
 أو جرحون بعده وروى ثم الأقرب وقيل الوارث وقيل
 الجحانة جفظ من لا يستقل وتزويته وإنا
 التوقفا وأولاهن أمهات أمهات يدلين بآيات تقدم أمهات
 والجد برعدة بعدهن أمهات أمهات المدليات
 بآيات أمهات أمهات أمهات أمهات أمهات أمهات
 الأخوات وأخوات عليهن وتقدم أخت على خاله وخاله
 على بنت أخ وأخت بنت أخ وأخت على عمته وأخت من أبوين
 على أخت من أجددهما والأصح تقديم أخت من أب على أخت
 من أم وخاله وعمه لأب عليهما لأم وسقوط كل جدة لا
 ترت دون أبي غير محرم كنب خاله وتثبت لكل ذكر
 محرم وأخت على تزويج لرب وكذا غير محرم كبن عم
 على العميم ولا سلم الله مشيقات بل إلى بقية يعينها فإن

ما لا يورث من الأبرار
 ما لا يورث من الأجداد
 ما لا يورث من الجدات
 ما لا يورث من الأعمام
 ما لا يورث من الأخوات
 ما لا يورث من الأعمام
 ما لا يورث من الأعمام
 ما لا يورث من الأعمام

فقد الإرث والمجتمية أو الإرث فلا في الأصح وإن اجتمع ذكور
 وإناث فالأم ثم أمهات ثم الأب وقيل تقدم عليه الخالة
 والأخت من الأم وتقدم الأصل على الجارية فإن تقدم
 فالأصح الأقرب والأقرب والأقرب والأقرب والأقرب
 ومجنون وفاسق وكافر على مسلم وناجحة غير أب الطفل الأعم
 وابن عمه وابن أخيه في الأصح وإن كان رضيعا اشترط
 أن يرضعه على الصحيح فإن نكحت ناقصة أو طلقته منكوبة حضرت
 وإن غابت الأم أو امتنعته فلجدة على الصحيح هذا كله في غير
 ميمز والمميز إن افترق أبواه كان عند من اختار منهما
 فإن كان في أحدهما جنون أو كفر أو رقيق أو فسق أو نكحت فالج
 للأخر وخير بين أم وجد وكذا الأخ أو عم أو أب مع أخت
 أو خاله في الأصح وإن اختار أحدهما ثم الآخر جمل إليه فإن
 اختار الأب ذكر لم يمنع زيارة أمه وبمنع الأختي ولا
 يمنعها دخولا عليها ما زابرة والزبارة مرة في أيام فإن
 مرضا فالأم أولى ثم سيمما فإن رضي به في بنته والآ

ويستحب سقوط الجحانة الطاع
 ما لا يورث من الأجداد
 ما لا يورث من الأجداد
 ما لا يورث من الأجداد
 ما لا يورث من الأجداد
 ما لا يورث من الأجداد
 ما لا يورث من الأجداد
 ما لا يورث من الأجداد

أَبَوَانِ صَلَّى الْآبِ وَبَيْنَ عِبْرَةٍ أَوْ أَجْدَاكَ وَجَدَاتِكَ إِنْ أَوْلَا
بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فَالْأَقْرَبُ وَإِلَّا بِشَا الْقَرَبِ وَقِيلَ الْإِرْثُ وَقِيلَ
بِوَالِيهِ تَنَادٍ وَمَرْبُوهٌ أَصْلٌ وَفَرَعَ فِي الْأَصْحَاحِ عَلَى الْفَرَعِ وَإِنْ عُدَّ
أَوْ تَجَانُجُونَ يُقَدَّمُ رُوحَهُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ وَقِيلَ الْوَارِثُ وَقِيلَ
الْأَقْرَبُ حِفْظٌ مِنَ الْإِسْتِقْلَالِ وَتَرْبِيئِهِ وَالْأَنَا
الْيَقِينُ بِهَا وَأَوْلَاهُنَّ أُمَّهُنَّ ثُمَّ أُمَّهُنَّ يُقَدَّمُ أَوْلَاهُنَّ
وَإِلَّا يُقَدَّمُ بَعْدَهُنَّ أُمَّهُنَّ ثُمَّ الْمَدْلِيَّاتُ
بِأَنَّ أُمَّ أَبِي أَبِي كَذَلِكَ ثُمَّ أُمَّ أَبِي جَدِّ كَذَلِكَ وَالْقَدِيمُ
الْأَخَوَاتُ وَالْخَالَاتُ عَلَيْهِنَّ وَتَقَدَّمُ أُخْتُ عَلَى خَالَةٍ وَخَالَهٌ
عَلَى بِنْتِ أَخٍ وَأُخْتِ وَبِنْتِ أَخٍ وَأُخْتِ عَلَى عَمَّةٍ وَأُخْتِ مِنْ أَبَوَيْنِ
عَلَى أُخْتٍ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْأَصْحَاحُ تَقْدِيمُ أُخْتٍ مِنْ أَبِي عَلَى أُخْتٍ
مِنْ أُمِّ وَخَالَهٌ وَعَمَّةٌ لِأَبٍ عَلَيْهِمَا الْأُمُّ وَسَقُوطُ كُلِّ جَدَّةٍ لَا
بَرْتٌ دُونَ أَنْ تَكُونَ مَحْرُومَةً كَبْنَتْ خَالَةٍ وَتَبَيَّنَتْ لِكُلِّ دَكْرِ
مَحْرُومٍ وَارِثٌ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ وَكَذَا غَيْرُ مَحْرُومٍ كَابْنُ عَمِّ
عَلَى الصَّبِيِّ وَلَا يَسْلَمُ إِلَيْهِ مَسْتَهَاتٌ بَلْ إِلَى بَيْتِهِ فَإِنْ

بعضهم ببعض فالأقرب
والإبنا القرب وقيل الإرث
بواليه تناد ومنه أصل
أصاح على الفرع وإن عد
أوتجانجون يقدم روحه
ثم الأقرب وقيل الوارث
وقيل الأقرب حفظ من
الاستقلال وتربيته
والأنا اليقين بها
وأولاهن أمهاتهن
ثم أمهاتهن يقدم أولاهن
وإلا يقدم بعدهن
أمهاتهن ثم المدليات
بأن أم أبي أبي كذلك
ثم أم أبي جد كذلك
والقديم الأخوات
والخالات عليهن
وتقدم أخت على خالة
وخاله على بنت أخ
وأخت وبنت أخ وأخت
على أخت من أب على أخت
من أم وخاله وعمه لأب
عليهما الأم وسقوط كل
جدة لا برت دون أن
تكون محرومة كبنات
خالة وتبينت لكل
دكر محروم وارث على
ترتيب الإرث وكذا غير
محروم على الصبي
ولا يسلم إليه مستهات
بل إلى بيته فإن

قَدَّ الْإِرْثُ وَالْمَحْرُومِيَّةُ أَوْ الْإِرْثُ فَلَا فِي الْأَصْحَاحِ وَإِنْ اجْتَمَعَ ذَكَرُ
وَأَبْنَاتُ فَالْأُمُّ ثُمَّ أُمَّهُنَّ ثُمَّ الْأَبُ وَقِيلَ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَالَةُ
وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ وَتَقَدَّمَ الْأَصْلُ عَلَى الْبُحَاثَةِ وَإِنْ قَدَّ
فَالْأَصْحَاحُ الْأَقْرَبُ وَالْأَقْلَابِيُّ وَالْأَقْلَابِيُّ وَالْأَقْلَابِيُّ
وَمَجْنُونٌ وَفَاسِقٌ وَكَافِرٌ عَلَى مَثَلٍ وَنَاكِحَةٌ غَيْرُ أَبِي الطُّفْلِ الْأَخِيَّةِ
وَأَبْنُ عَمِّهِ وَأَبْنُ أُخْتِهِ فِي الْأَصْحَاحِ وَإِنْ كَانَ رَضِيْعًا اشْتَرَطَ
أَنْ تَرْضَعَهُ عَلَى الصَّبِيِّ فَإِنْ كَلَّمَتْ نَاقِضَةً أَوْ طَلَّقَتْ مَشْكُوحَةً حَضَنَتْ
وَإِنْ غَابَتِ الْأُمُّ أَوْ امْتَنَعَتْ فَلِلْجَدَّةِ عَلَى الصَّبِيِّ هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ
مَثَلَيْنِ وَالْمَيْمِزَانُ أَنْ تَرَاقَ أَبَوَاهُ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا
فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جَوْنٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ رِقٌّ أَوْ فَسُقٌ أَوْ نَكْتٌ فَالْحَقُّ
لِلْأَخْرِ وَتَجَنَّبَ بَيْنَ أُمِّ وَجَدَّةٍ وَكَذَا الْأَخُّ أَوْ عَمُّ أَوْ أَبٌ مَعَ أُخْتِ
أَوْ خَالَةٍ فِي الْأَصْحَاحِ وَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا ثُمَّ الْآخَرَ جَوَلَ إِلَيْهِ فَإِنْ
اخْتَارَ الْأَبُ ذَكَرَ لَمْ يَمْنَعَهُ زِيَارَةُ أُمِّهِ وَبِمَنْعِ الْأَنْثَى وَلَا
يَمْنَعُهَا دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا زَائِرَةً وَالزِّيَارَةُ مَسْرُوعَةٌ فِي أَيَّامٍ فَإِنْ
مَرَضًا فَالْأُمُّ أَوْلَى بِمَرَضِيْمَا فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فِي بَيْتِهِ وَالْأَبُ

وَيَسْتَقْبَلُ مِنَ الْعَمَّةِ وَالطَّاحِ
مَا لَوْ خَالَغَ زَوْجًا مِنَ وَخَالَغَتْ
سَنَةَ تَقَرُّوتُ فِي الْبَيْتِ الْأَنْثَى
إِنْ تَوَاعَدَ مِنْهَا لِأَنَّ الْأَخَانَ عَقْدَانِ
عَدَا كَمَا هُوَ فِي أَحَدِ الْكَلِمَاتِ عَلَى
الْمَاثِي وَالْمَاثِي وَالْمَاثِي

وَإِنَّمَا يَنْفَعُ بِعَجْرِهِ عَنِ نَفَقَةِ مَعْسِرٍ وَالْإِعْسَارِ بِالْكَسْوَةِ كَهَوِّ
 بِالنَّفَقَةِ وَكَذَلِكَ بِالْأَدْمِ وَالْمَسْكَنِ فِي الْأَمْحِ الْمَنْعِ
 فِي الْأَدْمِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَفِي إِعْسَارِهِ بِالْمَهْرِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُ مَا
 تَفْسُخُ قَبْلَ وَطْئِ لَا بَعْدَهُ وَلَا تَفْسُخُ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَ قَاضِي إِعْسَارِهِ
 فَيَفْسُخُهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهَا فِيهِ ثُمَّ فِي قَوْلِ نَجْدِ النَّفَقَةِ وَالْأَظْهَرُ
 إِتْمَالُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَهَا النَّفَقَةُ صَبِيحَةَ الرَّابِعِ إِلَّا أَنْ تَسْلَمَ
 نَفَقَتَهُ وَلَوْ مَضَى يَوْمَانِ بِالنَّفَقَةِ وَأَنْفَقَ الثَّلَاثَ وَعَجْرَ الرَّابِعِ
 بَثَّتْ وَقِيلَ تَسَابَفَتْ وَلَهَا الْحَرْوُجُ رَمَنْ الْمَهْلَةَ لِتَحْمِلَ النَّفَقَةَ
 وَعَلَيْهَا الرَّجُوعُ لَيْلًا وَلَوْ رَضِيَتْ بِإِعْسَارِهِ أَوْ نَجَحَتْ عَالِمَةً
 بِإِعْسَارِهِ فَلَهَا النَّفَقَةُ بَعْدَهُ وَلَوْ رَضِيَتْ بِإِعْسَارِهِ بِالْمَهْرِ
 فَلَا تَفْسُخُ لَوْ فِي صَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ بِإِعْسَارِ مَهْرٍ وَنَفَقَةٍ
 وَلَوْ أَعْسَرَ رُوحٌ أُمَّهُ بِالنَّفَقَةِ فَلَهَا النَّفَقَةُ فَإِنْ رَضِيَتْ
 فَلَا تَفْسُخُ لِلتَّيْدِ فِي الْأَمْحِ وَلَهُ أَنْ يُلْجِئَهَا إِلَيْهِ بَأَنْ لَا يَنْفَقَ
 عَلَيْهَا وَيَقُولُ أَفْسُخُ أَوْ حَوْجِي تَلْزِمُهُ نَفَقَةُ الْوَالِدِ وَإِنْ
 عَلَا وَالْوَالِدِ وَإِنْ سَقَلَ وَإِنْ ائْتَلَفَ فِيهِمَا بِشَرَطِ يَسَارِهِ

نون النفقة في الاصل لها ثم
 يلقاها السيد فيكون الفسخ

سهرة
 وسهرة
 وسهرة

الْمُنْفِقِ قَاضٍ عَنِ تَوْبِهِ وَقَوْتِ عِيَالِهِ فِي يَوْمِهِ وَيَبَاعُ فِيهَا مَا
 يَبَاعُ فِي الدِّينِ وَيَلْزَمُ كَسْوَتَهَا كَسْوَتَهَا فِي الْأَمْحِ وَلَا يَجِبُ لِلْمَالِكِ
 كِتَابَتُهُ وَلَا مَحْتَسِبَتُهَا وَيَجِبُ لِلْبَيْعِ غَيْرِ مَكْتَسِبٍ إِنْ كَانَ زَيْنًا
 أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا وَإِلَّا فَأَقْوَالٌ أَحْسَنُهَا يَجِبُ وَالثَّلَاثُ

الثَّلَاثُ أَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْحَاكِمَةِ
 وَتَسْقُطُ بِنَوَائِهَا وَلَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بِفَرْضِ قَاضٍ أَوْ إِذْنِهِ
 فِي أَفْرَاضٍ لَغَيْبَةٍ أَوْ مَنَعٍ وَعَلَيْهَا إِرْضَاعٌ وَلِهَا اللَّبَاءُ ثُمَّ
 بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ الْإِمِّي أَوْ أُجْنِبَتَهُ وَجِبَ إِرْضَاعُهُ وَإِنْ
 وَجِدْنَا لَمْ يَجِبِ الْأَمْرُ فَإِنْ رَغِبَتْ وَهِيَ مَنْكُوحَةٌ أَبْنَاهُ فَلَهُ
 مَنَعَهَا فِي الْأَمْحِ الْأَمْحُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا وَصَحِيحَةٌ الْأَكْرَبُ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ أَنْفَقَا وَطَلَبَتْ أُخْرَهُ مِثْلَ أُجْبِتْ أَوْ قَوَّحَاهُ
 فَلَا وَكَذَا إِنْ بَرَعَتْ أُجْنِبَتَهُ أَوْ رَضِيَتْ بِأَقْلَابِ الْأَظْهَرِ
 وَمَنْ اسْتَوَا فَرَعَاهُ أَنْفَقَا وَإِلَّا فَالْأَمْحُ أَقْرَبُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَى
 فَبِالْإِرْثِ فِي الْأَمْحِ وَالثَّانِي بِالْإِرْثِ وَإِذَا تَمَّ الشَّرْبُ
 وَالْوَارِثَانِ يَسْتَوِيَانِ أَمْ يُوزَعُ بِحِسْبِهِ وَجَبَانٍ وَمَنْ لَهُ

ولا يباع الاشباع العام ولا يباع
 على ما يعلق بالخال واذا احتاج يباع
 الخادم وحده سنة الخادم ٥

والثاني وهو يطون ما يقع من
 عليه من المهر والنفقة والنفقة
 وتلك النفقة من المهر والنفقة
 والنفقة من المهر والنفقة

النفقة
 النفقة
 النفقة

وَإِنَّمَا تَفْسُحُ بِحُجْرَةٍ عَنْ نَفَقَةٍ مَعْبُورَةٍ وَالْإِعْسَارُ بِالْكَسْوَةِ كَقَوْلِهِ
 بِالْمَنَفَقَةِ وَكَذَا بِالْأَدْوَةِ وَالْمَسْكَنِ فِي الْأَصْحَحِ وَالْأَصْحَحُ الْمَنْعُ
 فِي الْأَدْوَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي إِعْسَارِهِ بِالْمَهْرِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا
 تَفْسُحُ قَبْلَ وَظَيُّ لَا بَعْدَهُ وَلَا تَفْسُحُ حَتَّى تَبْتَ عِنْدَ قَاضِي إِعْسَارِهِ
 فَيَفْسُخُهَا أَوْ يَأْذَنَ لَهَا فَيَدُ تَعْرِفِي قَوْلَ تَجْرُ الْمَنْعُ وَالْأَظْهَرُ
 إِتْمَالُهُ ثَلَاثَةٌ أَنَّهُ وَلَهَا الْمَنْعُ صَبِيحَةَ الرَّابِعِ إِلَّا أَنْ تَسْلَمَ
 نَفَقَتَهُ وَلَوْ مَضَى يَوْمَانِ لَا نَفَقَةَ وَأَنْفَقَ الثَّلَاثَ وَعَجْرُ الرَّابِعِ
 بِنْتٌ وَقِيلَ تَسَابَتْ وَلَهَا الْحُرُوجُ وَمَنْ الْمَهْلَةُ لِتُحْصَلَ النَفَقَةُ
 وَعَلَيْهَا الرَّجُوعُ لَيْلًا وَلَوْ رَضِيَ بِإِعْسَارِهِ أَوْ بَحْتَهُ عَالِمًا
 بِإِعْسَارِهِ فَلَمَّا تَفْسُحُ بَعْدَهُ وَلَوْ رَضِيَ بِإِعْسَارِهِ بِالْمَهْرِ
 فَلَا تَفْسُحُ بِنِوَيْ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ بِإِعْسَارِهِ مَهْرًا وَنَفَقَةً
 وَلَوْ أَعْسَرَ رُوحٌ أَمَدًا بِالنَّفَقَةِ فَلَمَّا تَفْسُحُ فَإِنْ رَضِيَ
 فَلَا تَفْسُحُ لِلتَّيْدِ فِي الْأَصْحَحِ وَلَهُ أَنْ يُجْبِيَ إِلَيْهِ بَأَنَّ لَا يَنْفَقُ
 عَلَيْهِ وَيَقُولُ أَفْسُحُ أَوْ جُوعِي تَلْزِمَةُ نَفَقَةِ الْوَالِدِ وَإِنْ
 عَلَا وَالْوَالِدُ وَإِنْ سَقَطَ وَإِنْ أَخْلَفَهُ نَهْمًا يَشْرَطُ بِسَارِهِ

وَإِنَّمَا تَفْسُحُ بِالْمَهْرِ
 حَتَّى تَبْتَ عِنْدَ قَاضِي إِعْسَارِهِ

الْمَنْعُ بِفَاعِلٍ مِنْ قُوِيهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ فِي يَوْمِهِ وَرَبَاعٌ فِيهَا مَا
 يَبَاعُ فِي الدَّرَنِ وَيَلْزَمُهُ كَسْوَتَا كِتَابِهَا فِي الْأَصْحَحِ وَلَا تَجِبُ لِمَالِكٍ
 كِتَابِيهِ وَلَا مَضَسِبَتَهَا وَتَجِبُ لِصَغِيرٍ غَيْرِ مَكْتَسِبٍ إِنْ كَانَ رِبْعًا
 أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا وَإِلَّا فَأَقْوَالٌ أَحْسَنُهَا تَجِبُ وَالثَّلَاثُ

لِأَصْلِ فَرِيحِ الثَّلَاثُ أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْحَاكِمَةِ
 وَتَسْقُطُ بِنَوَائِهَا وَلَا تَصِيرُ دِيْنًا إِلَّا بِفَرْضِ قَاضٍ أَوْ إِذْنِهِ
 فِي أَفْرَاضٍ لَعَبِيَّةٍ أَوْ مَنَعٍ وَعَلَيْهَا إِرْضَاعٌ وَلَهَا اللَّبَاءُ ثُمَّ
 بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ لِأُمِّهِ أَوْ أُجْنِبَتَهُ وَجِبَ إِرْضَاعُهُ وَإِنْ
 وَجِدْنَا لَمْ يَجِبْ لِأُمِّهِ فَإِنْ رَغِبَتْ دَهِي مَنكُوحَةً أَسَدًا فَلَمْ
 مَنَعِيًا فِي الْأَصْحَحِ الْأَصْحَحُ لَيْسَ لَهُ مَنَعِيًا وَتَجِبُ لِأَكْرَبِهَا
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ أَنْفَقَا وَطَلَبَتْ أُخْرَهُ مِثْلَ أُحْيَتْ أَوْ قَوَّيَاهَا
 فَلَا وَكَذَا إِنْ تَبَرَّعَتْ أُجْنِبَتَهُ أَوْ رَضِيَ بِأَقْلَى الْأَظْهَرِ
 وَمَنْ اسْتَوَا فَرَعَاهُ أَنْفَقَا وَإِلَّا فَالْأَصْحَحُ أَمْرُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَى
 فَمَا لِرَثِّ فِي الْأَصْحَحِ وَالثَّلَاثُ بِالْإِرْثِ وَإِذَا تَمَّ الشَّرْبُ
 وَالْوَارِثَانِ يَسْتَوِيَانِ أَمْرُهُمَا بِحَسَبِهِ وَجَبَانٍ وَمَنْ لَمْ

وَإِنَّمَا تَفْسُحُ بِالْمَهْرِ
 حَتَّى تَبْتَ عِنْدَ قَاضِي إِعْسَارِهِ

وَإِنَّمَا تَفْسُحُ بِالْمَهْرِ
 حَتَّى تَبْتَ عِنْدَ قَاضِي إِعْسَارِهِ

وَإِنَّمَا تَفْسُحُ بِالْمَهْرِ
 حَتَّى تَبْتَ عِنْدَ قَاضِي إِعْسَارِهِ

مَدَّتْ فَإِنْ مَاتَتْ فِي سُرَّةٍ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةٌ فَدَرَسَ
 حَبْدُهَا حَتَّى يَأْتِيَكَ بِالْعَمَلِ فَإِنْ أَحْلَفَ بِفَيْهِ صِدْقٌ
 أَنْ لَمْ يُعْرَضْ عَلَيْهِ مَدَّةٌ فَلَا تَقْعُدْ فِيهَا وَإِنْ عُرِضَتْ
 وَجَدْتَ مِنْ بَنُوخِ الْحَبْرِ فَإِنْ غَابَكَ الْجَاكِرُ وَالْجَاكِرُ لَدَيْهِ
 تَعْلَمُهُ فَيُحْيِي أَوْ يُؤْكَلُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَمَضَى رَسْمٌ وَصَوْلَةٌ قَرَأَ
 الْقَاصِي وَالْقَاصِي فِي مَجْنُونِهِ أَوْ مُرَاهِقَةٍ عَرَضَ وَلِيٍّ وَتَقَطَّ
 سُورٌ وَلَوْ بِمَنْعٍ لَمْ يَلْ عَذْرٌ وَعِبَالَةٌ رَوْحٌ أَوْ مَرَضٌ
 نَصْرَمَةٌ لَوْ طُيَّ عَذْرٌ وَخُرُوجٌ مِنْ بَيْنِهِ بِلَا إِذْنِ سُورٍ
 بَلَا أَنْ تُسْرِفَ عَلَى أَنْبِدَاءِ وَمَقَرَّهَا مَعْدُ بَادِنِهِ أَوْ جَابِهِ
 لَا تَسْتَقْطِ وَجَابِحِيهَا سَقَطَ فِي الْأَطْهِرِ وَلَوْ تَسْرَتْ فَعَابَ
 فَطَاعَتْ حَتَّى فِي لَاحِظَةٍ وَطَرَفِيهَا أَنْ تَكِبَ الْجَاكِرُ كَمَا
 سَبَقَ وَأَوْ خَرَجَتْ فِي غَيْبِ لِرَبَّارَةٍ وَجَوَّهَا لَمْ تَسْقُطْ وَالْأَطْهِرُ
 لَا تَقْعُدُ بِصَعْبَةٍ وَأَنْهَا حَتَّى كَبْرِهِ عَلَى صَغِيرٍ وَإِذَا بَرَأَتْهَا
 حَتَّى أَوْعَمَتْ بِهَا إِذْنِ سُورٍ لَمْ تَمْلِكْ جَلْبَتُهَا وَإِنْ مَلَكَتْ
 فَلَا حَتَّى حُدِّجَ مُسَائِرُهَا وَجَابِحِيهَا أَوْ بَادِنِ فِي الْأَمْرِ لَهَا

زَفَقَهُ بِمَا دَرَسَ حَتَّى وَتَمَيَّنَ بِمَا صَوَّرَ فَنَالِ فَإِنْ أَبَتْ فَاسْتَرْجِعْ فِي
 الْأَطْهِرِ وَالْأَمْرُ أَنْ فَضًّا لَا يَتَضَبَّقُ كَقَوْلِ فَمَيَّنَهَا وَأَنَّ لَا
 مَسَّ مِنْ تَجِيلِ مَكْنُونَةٍ أَوْلَ وَقَدْ سَنَنْتِ رَأْيِيهِ وَيَحِبُّ أَنْ يَجِيئَهُ
 الْمَوْنُ الْأَمْوَنَةَ تَنْظِيفِ فَلَوْ طَوَّطَتْ جَابِحًا فَلَا تَقْرَأُ فَيَأْتِيهَا جَابِحًا
 أَنْ تَرْجِعَ مَا دَفَعَ بَعْدَ عَدَّتِهَا وَالْجَابِلُ الْبَائِسُ بِخَلِجٍ أَوْ ثَلَاثٍ
 لَا تَنْفَقَةُ وَلَا كَسْوَةَ وَتَجِبَانِ الْجَابِلِ لَهَا وَبِي قَوْلِ الْجَابِلِ فَعَلِي
 الْأَوَّلِ لَا حَتَّى الْجَابِلِ عَنْ شَيْبَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ وَلَا
 تَنْفَقَةُ لِعَنْدَةٍ وَفَاةٍ وَإِنْ كَانَتْ جَابِحًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَتَنْفَقَةُ
 الْعِدَّةِ مُقَدَّرَةٌ كَرَمَنِ النِّكَاحِ وَقِيلَ حَتَّى الْكَيْفِيَّةِ وَلَا حَتَّى
 دَفَعَهَا بِلَظْهُورِ رَجُلٍ فَإِذَا أَظْهَرَ وَجِبَتْ يَوْمًا يَوْمًا وَقِيلَ حِينَ
 تَضَعُ وَلَا تَسْقُطُ بِمَضِيِّ الزَّمَانِ عَلَى الْمَذْهَبِ
 بِهَا فَإِنْ صَبَرَتْ صَارَتْ دَيْتًا عَلَيْهِ وَالْأَفْهَامُ الْفَسْحُ عَلَى الْأَطْهِرِ
 وَالْأَمْرُ أَنْ لَا تَفْسَحَ بِمَنْعٍ مَوْسِرٍ حَضْرًا وَعَابَ مَالَهُ فَإِنْ كَانَ
 مَسَافَةً الْقَصْرِ فَلَهَا الْفَسْحُ وَالْأَفْهَامُ وَالْأَفْهَامُ بِالْإِحْضَارِ وَلَوْ
 تَبَرَّجَ رَجُلٌ بِهَا لَمْ يَلْزَمْهَا الْقَبُولُ وَقَدَّرَتْهُ عَلَى الْكَيْفِ كَالْمَالِ

وَتَمَيَّنَ بِمَا صَوَّرَ فَنَالِ فَإِنْ أَبَتْ فَاسْتَرْجِعْ فِي

أَعْرَجَ

دَعْلُ مَا فِيهِ - وَالْأَمْرُ بِالْإِحْضَارِ
 فِي السَّبْعِ حَتَّى تَأْتِيَ بِهَا
 تَمَيَّنَ بِمَا صَوَّرَ فَنَالِ فَإِنْ أَبَتْ فَاسْتَرْجِعْ فِي

وَالْأَفْهَامُ بِالْإِحْضَارِ

وَالْأَفْهَامُ بِالْإِحْضَارِ

مِلَّةً فَإِنْ مَاتَ مِنْهُ سُرَّةٌ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً فَدَرَسَ
 حِدِيدٌ أَمْحَاكَ بِالْمَكْرَدِ الْعَدَدِ فَإِنْ أَحْلَقْنَا فِيهِ صِدْقٌ
 أَنْ لَمْ تَعْرِضْ عَلَيْهِ مَدَّةً فَلَا تَقَعُ فِيهَا وَإِنْ عُرِضَتْ
 وَجَبَتْ مِنْ بَنُوخِ الْخَبْرِ فَإِنْ غَابَتْ لِحَاكِرٍ لِحَاكِرٍ لِدْرِهِ
 تَعْلَمُهُ فَجِيءَ أَوْ يُوَكَّلُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَمَضَى رَسْمٌ وَصَوْلَةٌ فَرَضًا
 الْعَاصِي وَالْمَعْتَدِي بِمَجْنُونَةٍ أَوْ مَرَاهِقَةٍ عَرْضٌ وَلِيٌّ وَتَقَطُّ
 سُورٍ وَتَوْجِيهٌ لِسِرِّ عَذْرِ وَعَسَالَةٍ رُوحٍ أَوْ مَرَضٍ
 نَصْرَمَةٍ لَوْطِي عَذْرِ وَخُرُوجٍ مِنْ بَيْنِهِ بِإِذْنِ سُورٍ
 لَا أَنْ تُسْرِفَ عَلَى أَنْفُسِهِ وَمَقَرَّهَا مَعْدُ بَادِيهِ أَوْ جَاجِيهِ
 لَا تَسْقُطُ وَجَاجِيهَا تَسْقُطُ فِي الْأَطْفَالِ وَلَوْ نَسَبَتْ فَعَابٌ
 فَاطَاعَتُهُ حَتَّى فِي الْأَجْحِ وَطَرَفَيْنَا أَنْ تَكْبُ لِحَاكِرٍ كَمَا
 سَبَوُ وَأُخْرِجَتْ فِي غَنَبِهِ لِرَبَّارَةٍ وَجَوَّهَا لَمْ تَسْقُطْ وَالْأَطْفَالُ
 أَنْ لَا تَقَعُ لِصَعِيرِهِ وَأَنْهَا حَتَّى كَبِيرِهِ عَلَى صَعِيرٍ وَاجْتِمَاعِهَا
 بِحَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ بِإِذْنِ سُورٍ أَنْ لَمْ تَمْلِكْ جَلْبَتَهَا وَإِنْ مَلَكَتْ
 فَلَا جُرْحٌ فَسَافِرٌ جَاجِيهَا أَوْ بَادِيٌّ فِي الْأَجْحِ لَهَا

دَفْعَةٌ مَالٌ مَخْرَجٌ وَيَمْنَعُهَا صَوْمٌ تَقِلُّ فَإِنْ أَبَتْ فَنَاشِرٌ فِي
 الْأَطْفَالِ وَالْأَجْحِ أَنْ قَضَا لَا يَتَصَيَّقُ كَقَوْلِ فَمِينَعَهَا وَأَنَّ لَا
 مَنَعَ مِنْ تَجْمِيلِ مَكْتُوبَةٍ أَوَّلَ وَقْتِ دَسْتَرِ رَانِيَةٍ وَيَجِبُ لِحَاكِرٍ
 الْمُونِ الْأَمْوَنَةُ تَنْظِيفٌ فَلَوْ طَلَّتْ جَائِلًا فَانْفَقَتْ بِمَا تَشْتَرِيهَا
 أَسْرَجَ مَا دَفَعَ بَعْدَ عَدَّتِهَا وَالْحَائِلُ الْبَائِسُ يَخْلُجُ أَوْ تَلَاكُ
 لَا تَنْفَقُ وَلَا كَسْوَةٌ وَيَجِبُ لِلْحَائِلِ لَهَا وَفِي قَوْلِ الْحَائِلِ فَعَلِي
 الْأَوَّلِ لَا يَجِبُ لِلْحَائِلِ عَنْ شَبَهَةِ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ وَلَا
 تَنْفَقُ لِمَعْتَدَةٍ وَقَاةٍ وَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا وَاللَّهُ اعْلَمُ وَتَنْفَقُ
 الْعِدَّةُ مَقْدَرَةٌ كَرَمِنِ النِّكَاحِ وَقِيلَ حَتَّى الْكَاهِنَةِ وَلَا يَجِبُ
 دَفْعُهَا تَجْمِيلُ ظُهُورِ رَجُلٍ فَإِذَا أَطَهَرَ وَجِبَ يَوْمًا يَوْمًا وَقِيلَ حِينَ
 تَضَعُ وَلَا تَسْقُطُ بِمَضِيِّ الزَّمَانِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَعْسَرِ
 بِهَا فَإِنْ صَبَرَتْ صَارَتْ دَيْتًا عَلَيْهِ وَالْأَفْهَامُ الْفَسْحُ عَلَى الْأَطْفَالِ
 وَالْأَجْحِ أَنْ لَا تَسْقُطُ بِمَنْعِ مَوْسِمٍ حَضَرَ أَوْ غَابَ مَالَهُ فَإِنْ كَانَ
 مَسَافَةً الْقَصْرِ فَلَهَا الْفَسْحُ وَالْإِفْلَاكُ وَيَوْمُ مَرِّ الْإِحْضَارِ وَلَوْ
 تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِهَا لَمْ يَلْزَمَهَا الْقَبُولُ وَقَدَرَتَهُ عَلَى الْكَسْبِ كَالْمَالِ

وَإِنْ مَاتَ مِنْهُ سُرَّةٌ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً فَدَرَسَ

وَإِنْ مَاتَ مِنْهُ سُرَّةٌ

وَبِهَا مَالٌ فِي الْأَجْحِ وَالْأَطْفَالِ
 وَبِهَا مَالٌ فِي الْأَجْحِ وَالْأَطْفَالِ
 وَبِهَا مَالٌ فِي الْأَجْحِ وَالْأَطْفَالِ

وَبِهَا مَالٌ فِي الْأَجْحِ وَالْأَطْفَالِ

وَبِهَا مَالٌ فِي الْأَجْحِ وَالْأَطْفَالِ

وَلَمْ يَأْذَنْ وَلِيَّهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَجِبُ أَدْمُ غَايِبِ الْبَلَدِ كَثِيرًا
وَيَمْسُ وَجَبْنِ وَمَمْرٍ وَيَخْتَلِفُ بِالْمَقْصُولِ وَيُقَدَّرُ قَاضٍ بِالْجَاهِدِ
وَيَقَاوَتَيْنِ مُوسِرٍ وَغَيْرِهِ وَلِحْمٌ يَلِيْقُ بِسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ
كِعَادَةِ الْبَلَدِ وَلَوْ كَانَتْ تَأْكُلُ الْخَبْرَ وَخَدَهُ وَجِبَ الْأَدْمُ
وَكِسْوَةٌ كَعِيْنَهَا فَيَجِبُ قَيْصُ وَسْرَاوِيلُ وَخِمَارٌ وَمَكْتَبٌ وَزَيْلٌ
فِي السَّجَّاجَةِ وَجَسْمَانُ طَرْنُ لِمِثْلِهِ فَإِنْ حَبِثَ عَادَةُ
الْبَلَدِ لِمِثْلِهِ يَكُنْ أَوْ جَرِيرٌ وَجِبَ فِي الْأَصْحِ وَيَجِبُ مَا تَقَدَّرُ
عَلَيْهِ كَرَلِيْنَةٌ أَوْ لَبْدٌ أَوْ حَصِيرٌ وَكَذَا أَفْرَاسٌ لِلنُّومِ فِي الْأَصْحِ
وَمُخَدَّةٌ وَلِحَافٌ فِي الشَّيْءِ وَاللَّهُ تَنْظِفُ كَسْطُ وَدَهْنٌ وَمَا
يَغْسِلُ الرَّأْسَ وَمَرْتَنُكَ وَنَجْوَةٌ لِدَفْعِ صَنَانٍ لَا كَجُلٍّ وَخَضَابٌ
وَمَا يَزِيْنُ وَوَدٌّ وَأَمْرَضٌ وَأَجْرٌ طَيِّبٌ وَجَاحِمٌ وَلَهَا طَعَامٌ
أَيَّامَ الْمَرَضِ وَأَدْمُهَا وَالْأَصْحِ وَجُوبُ أَجْرَةٍ جَمَامٍ جَسْبِ
العَادَةِ وَثَمْنٌ مَا عَسَلِ جَمَاعٍ وَنِفَاسٌ لِأَجْبِضٍ وَأَجْلَامٌ فِي
الْأَصْحِ وَلَهَا الْإِلَهِ أَكْلٌ وَشَرْبٌ وَطَبِيخٌ كَقَدْرٍ وَقَصْعَةٌ
وَكُوْرٌ وَجَزَةٌ وَجَوْهَا وَمَسْكَنٌ يَلِيْقُ بِهَا وَلَا سَتْرَ طُ كَوْنُهُ

مِلْكَةٌ وَعَلَيْهِ لِمَنْ لَا يَلِيْقُ بِهَا خِدْمَةٌ تَفْسِيْهَا إِخْدَامُهَا
بِحِرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ لَهُ أَوْ مُسْتَأْجِرَةٍ أَوْ بِالْإِنْتِقَاقِ عَلَى مَنْ صَحِبَهَا
مِنْ حِرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ لِحِدْمَتِهِ وَسَوَائِي فِي هَذَا مُوسِرٌ وَمَعْسِرٌ
وَعَبْدٌ فَإِنْ أَخْدَمَهَا بِحِرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ بِالْجَزَاءِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا
أَوْ بِأَمْنِهِ أَنْفَقَ عَلَيْهَا بِالْمَلِكِ أَوْ مِمَّنْ صَحِبَهَا لِرِزْمَةٍ تَقَعَتْهَا
وَجِسْنُ طَعَامِهَا جِسْنُ طَعَامِ الزَّوْجَةِ وَهُوَ مَدُّ عَلَى مَعْسِرٍ وَكَذَا
مُتَوَسِّطٌ فِي الصَّحِيحِ وَمُوسِرٌ مَدُّ وَتَلْكَ وَلَهَا كِسْوَةٌ يَلِيْقُ
بِحَالِهَا وَكَذَا أَدْمُ عَلَى الصَّحِيحِ لَا أَلَّهُ تَنْظِفُ فَإِنْ كَثُرَ وَصَحَّ
وَتَأَذَنَ بِقَمَلٍ وَجِبَ أَنْ تَرْقُدَ وَمَنْ تَخْدَمُ نَفْسَهَا فِي الْعَادَةِ
إِنْ أُنْتَجَبَتْ إِلَى خِدْمَتِهِ لِمَرَضٍ أَوْ زَمَانَةٍ وَجِبَ إِخْدَامُهَا
وَلَا إِخْدَامَ لِرَقِيْبَةٍ وَفِي الْجَمِيْلَةِ وَجِبَ فِي الْمَسْكَنِ
إِمْتَاعٌ وَمَا يَسْتَهْلِكُ كَطَعَامِ تَمْلِيْكٍ وَتَنْصَرَفُ فِيهِ فَلَوْ
قَسَرَتْ بِمَا يَضُرُّهَا مَنَعَهَا وَمَادَامَ نَفْعُهُ كَكِسْوَةٍ وَظُرُوفِ
طَعَامٍ وَمَسْحِ تَمْلِيْكٍ وَقِيلَ إِمْتَاعٌ وَتُعْطَى الْكِسْوَةُ أَوْلَى
شَاءَ وَصَيْفٌ فَإِنْ تَلَفَتْ فِيهِ بِالْإِقْصَارِ لَمْ يَبْدَلْ إِنْ قَلْنَا

عَمْرٍو وَفِي نَوَظْوَةٍ وَإِلَّا فَإِنْ أَرْضَعْتَهُنَّ مَعًا بِأَجَارِهِنَّ فَالْمَمْنَةُ
أَنْفَسَخْنَ وَلَا يَحْرُمُ مِنْهُمَا أَوْ مَرْتَبًا لَمْ يَحْرُمَنَّ وَتَنْفِخُ الْأَوَّلُ
وَالثَّالِثَةُ وَتَنْفِخُ الثَّانِيَةَ بِإِرْضَاعِ الثَّالِثَةِ وَفِي قَوْلِهِ لَا
تَنْفِخُ وَبِحَرَمِي الْقَوْلَانِ فِيمَنْ تَحْتَهُ صَغِيرَتَانِ أَرْضَعْتَهُمَا أُخْتَيْتُ
مَرَّتَيْنِ أَيْ تَنْفِخَانِ أَوْ الثَّانِيَةَ قَالَ هُنْدُ بِنْتُ أَبِي
بِرِضَاعٍ أَوْ قَالَتْ هُوَ أَحْيَى حَرَمٌ تَنَاكُهُمَا وَلَوْ قَالَ رَوْحَانِ
بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ مُحْرَمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَسَقَطَ الْمُسْمَى وَوَجِبَ مَقْدَرُ
مِثْلِ إِنْ وَطِئَ وَإِنْ أَدْعَى رِضَاعًا فَأَنْكَرَتْ أَنْفِخَ وَلَهَا الْمُسْمَى
إِنْ وَطِئَ وَالْأَنْفِخَةُ وَإِنْ أَدْعَتْهُ فَأَنْكَرَ صَدَقَ بِمِثْلِهِ إِنْ
رَوَّجَتْ بِرِضَاعِهَا وَإِلَّا فَالْأَصْحَحُ تَصَدَّقَ بِهَا وَلَهَا مِثْلُ إِنْ
وَطِئَ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ وَيُخْلَفُ مِنْكَ رِضَاعٌ عَلَى نَعْنِي عَلَيْهِ وَمَنْدُوعُهُ
عَلَيْتِ وَيَتَّبِعُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَانِ وَيَأْتِي
بِسُوءٍ وَالْإِشْتِرَاقُ بِشَرْطِ رَجُلَانِ وَتَقْبُلُ شَهَادَةُ الْمَرْضِعَةِ
إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَهُ وَلَا ذَكَرَتْ فِيهَا وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْهُ فَقَالَتْ
أَرْضَعْتُهُ فِي الْأَصْحَحِ وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ مُحْرَمٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين
الطاهرين الطيبين

بَلْ يَجِدُكَ رِقَابًا وَعَدَدٍ وَوَصُولِ اللَّيْلِ حَوْفَهُ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ
بِمَشَاهِدَةٍ حَلَّتْ بِهَا إِجَارٌ وَأَزْدِرَادٌ أَنْ كَالِنِقَامِ تَدْرِي وَمَعَهُ
وَحَرَكَةُ جَلِيدِهِ خَرَجَ وَأَزْدِرَادٌ بَعْدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَبُونٌ
عَلَى مُوسِرٍ لَنْ وَجَدِ
كُلَّ يَوْمٍ مَدَّ أَطْعَامٍ وَمَعْسِرٍ مَدَّ وَمَتَوَسِّطٍ مَدَّ وَبَضْفُ
وَالْمَدُّ مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثُ دِرْهَمٍ
الْأَصْحَحُ مِائَةٌ وَأَجْدٌ وَسَبْعُونَ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ وَسَيَكُنُ الرِّكَاعَةُ مَعْسِرٌ وَمَنْ فَوْقَهُ إِنْ كَانَ لَوْ كَلَّفَ
مَدِّينَ رَجَعَ سِنِيكًا فَمَتَوَسِّطٌ وَإِلَّا فَمُوسِرٌ وَالْوَأَجِبُ غَالِبُ
قُوَّةِ الْبَلَدِ فَإِنْ اُخْتَلَفَ وَجَلَّ بِقُوَّتِهِ وَيَعْتَبَرُ
الْيَسَارُ وَغَيْرُهُ طَلُوعُ الْعَجْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَلَيْهِ تَمْلِيكًا وَكَذَا
طَخْنُهُ وَخَبْرُهُ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا بَدَلَ الْحَبِّ
لَمْ يُجْبِرِ الْمُسْتَبْعُ فَإِنْ اُعْتَصَمَتْ جَارُ فِي الْأَصْحَحِ الْإِخْتِزَا
وَدَقِيقًا عَلَى الْمَذْهِبِ وَلَوْ أَكَلَتْ مَعَهُ كَالْعَادَةِ سَقَطَتْ
نَفَقَتُهَا فِي الْأَصْحَحِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَشِيدَةٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

عَمْرَهُ وَهِيَ مُوْطُوَةٌ وَإِلَّا فَإِنْ أَرْضَعْتَهُنَّ مَعًا بِإِجَارِهِنَّ الْخَامِسَةَ
أَنْفَسَحْنَ وَلَا يَحْرَمُ مَوْلُودُهُنَّ أَوْ مَرْتَبًا لَمْ يَحْرَمَنَّ مِنْ وَتَنْفِخُ الْأُولَى
وَالثَّالِثَةُ وَتَنْفِخُ الثَّانِيَةَ بِإِرْضَاعِ الثَّالِثَةِ وَفِي قَوْلِ لَاهِ
تَنْفِخُ وَحَرِي الْقَوْلَانِ فِيمَنْ نَحْنَهُ صَغِيرَتَانِ أَرْضَعْتَهُمَا أُخْتَيْتَهُ
مَرْتَبًا أَيْ تَقْبَحَانِ أَمِ الثَّانِيَةَ قَالَ هُنْدُ بِنْتُ أُوَيْسٍ
بِرِضَاعِ أَوْقَالَتِ هُوَ أَحْيَ حَرَمٌ تَنَاخُمَا وَلَوْ قَالَ رُؤُوسَانِ
بَيْنَا رِضَاعٌ مُحْرَمٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَسَقَطَ الْمُسَمَّى وَوَجِبَ مَثَلُ
مِثْلِ إِنْ وَطِئَ وَإِنْ أُدْعِيَ رِضَاعًا فَأَنْكَرَتْ أَنْفَسَحَ وَلَهَا الْمُسَمَّى
إِنْ وَطِئَ وَإِلَّا فَمُضْغَةٌ وَإِنْ أُدْعِيَتْ فَانْكَرَتْ مَثَلُ وَتَمِينُهُ إِنْ
رُوجَتْ بِرِضَاعِهَا وَإِلَّا فَالْأَمْحُ تَصْدِيقُهَا وَلَهَا مِثْرُ مِثْلِ إِنْ
وَطِئَ وَإِلَّا فَلَا بَيِّنَةَ وَتُخْلَفُ مِنْكَ رِضَاعٌ عَلَى نَعْيِ عَلَيْهِ وَمَثَلُهُ
عَلَيْتَ وَيَتَّبَعُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَانِ وَيَأْتِي
بِسُوءِ وَالْإِسْتِرَارُ بِهِ شَرْطُهُ رُجُلَانِ وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَرْضِعَةِ
إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَهُ وَلَا ذَكَرَتْ فَعَلَهَا وَكَذَا إِنْ ذَكَرَتْ فَقَالَتْ
أَرْضَعْتُهُ فِي الْأَمْحِ وَالْأَمْحُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ مُحْرَمٌ

قوله لا يحرمن مولاها

قوله تانا اخيتها

بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَبِ وَعَدَدٍ وَوَسْمُولِ اللَّيْلِ خَوْفَهُ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ
بِشَاهِدَةِ جَلَّتِ وَإِجَارٍ وَأَزْدٍ رَادٍ أَيْ كَالنِّقَامِ تَدْرِي وَمَعَهُ
وَحَرَكَةُ جَلْفٍ بِخُرْجٍ وَأَزْدٍ رَادٍ بَعْدَ عَلَيْهِ أَنَّهَا لَبُونٌ
عَلَى مَوْلَى رِلْزٍ وَجِدٍ
كُلُّ يَوْمٍ مَدَّ أَطْعَامٍ وَمَعْسِرٍ مَدَّ وَمَثْوَسِطٍ مَدَّ وَنِصْفُ
وَالْمَدُّ مَائِدَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثٌ دِرْهَمٌ
الْأَمْحُ مَائِدَةٌ وَأَحَدٌ وَسَبْعُونَ وَثَلَاثَةٌ أَسْبَاعٌ دِرْهَمٌ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ وَمَسْكِينُ الرِّزْقِ مَعْسِرٌ وَمَنْ فَوْقَهُ إِنْ كَانَ لَوْ كَلَّفَ
مَدَّنَ رَجَعَ مَسْكِينًا فَمَثْوَسِطٌ وَإِلَّا فَمَوْسِرٌ وَالْوَأَجِبُ غَالِبُ
قُوَّةِ الْبَلَدِ فَإِنْ ائْتَلَفَ وَجِبَلًا يُؤْتِيهِ وَيُعْتَبَرُ
الْيَسَارُ وَغَيْرُهُ طَلُوعُ الْفَجْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَلَيْهِ تَمْلِكُهَا وَكَذَا
طَلْحَةُ وَخَبْرَةٌ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا بَدَلَ الْحَبِّ
لَمْ يَحْبِرِ الْمُسْتَبَعُ فَإِنْ أَعْتَصَمَتْ جَارٌ فِي الْأَمْحِ الْإِخْتِزَا
وَدَقِيقًا عَلَى الْمَدِّ هَبْ وَلَوْ أَكَلَتْ مَعَهُ كَالْعَادَةِ سَقَطَتْ
نَفَقَتُهَا فِي الْأَمْحِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَشِيدَةٍ

نَسَبُ رِضَاعٍ أَحَدًا تَرْجِعُ وَأُمَّتُهَا جَدَّانَهُ وَأَوْلَادُهَا
مِنْ نَسَبِهِ رِضَاعٍ إِخْوَتُهُ وَأَحْوَانُهُ وَإِخْوَانُهَا وَأَخَوَاتُهَا
أَخْوَالُهُ وَخَالَاتُهُ وَأَبْوَادُ اللَّبَنِ جَدَّةٌ وَأَخُوهُ عَمَّةٌ وَكَذَا
النَّسَبُ وَاللَّبَنِ لِمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ وَلِدُ تَرْكُ بِدِ بِنِكَاحٍ أَوْ وَطِئَ
سَبَبًا لَا زِنًا وَلَا نِقَاحًا بِلِعَانِ نَسَبِ اللَّبَنِ وَلَوْ وَطِئَتْ
مَنْكَرًا جَدًّا سَبَبًا أَوْ وَطِئَ نَسَبًا بِسَبَبِهِ فَأُولَدَتْ فَاللَّبَنِ
مِنْ جَنَّةِ الْوَلَدِ بِمَا سِوَا غَيْرِهِ وَلَا يَنْقَطِعُ نَسَبُهُ اللَّبَنِ
عَنْ رَوْحِ مَاتَ أَوْ طَانَ وَبِزَيْنِ صَالِبِ الْمُدَّةِ أَوْ انْقَطَعَ وَعَادَ
فَإِنْ كَانَتْ أَحْرًا وَوَلَدَتْ مِنْهُ فَاللَّبَنِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ وَقَلَّمَا
لِلْأُولَادِ لَمْ يَدْخُلْ وَقَدْ ظَهَرَ بِرَبِّهِ جَمَلِ النَّسَبِ وَكَذَا إِنْ
دَخَلَ فِي قَوْلِ النَّسَبِ وَفِي قَوْلِ أُمَّتِهَا جَنَّةٌ صَغِيرَةٌ
فَأَرْضَعَهَا أُمَّدًا وَاحِدَةً أَوْ رِجْدًا أُخْرَى أَنْفَسَحَ بِكَاحِدَةٍ
وَيَنْقَطِعُ نَسَبُهَا مِنْهَا وَوَلَدَ عَلَى الْمَرْضِعَةِ بِصِفِّ مَسْهَرٍ
مِلْءِ وَفِي قَوْلِ كَلِّدَ وَوَلَدَتْ مِنْ تَائِمَةٍ فَلَا عُدَّةَ
وَلَا مَسْرُوعَةَ لَهَا وَوَلَدَتْ مِنْ كَلِّدَةٍ كَبْرًا وَصَغِيرَةً فَأَرْضَعَتْ

أُمُّ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ أَنْفَسَحَتْ الصَّغِيرَةَ وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ
تَكْتَرِبْ فِي الْأَظْهَرِ وَلَهُ نِكَاحٌ مِنْ شَأْنِهِمَا وَحَكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ
وَتَغْرِيمِ الْمَرْضِعَةِ مَا سَبَقَ وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ تَكْتَرِبْ مَوْطُوءَةً
فَإِنْ كَانَتْ فَلَهُ عَلَى الْمَرْضِعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ الَّذِي الْأَظْهَرُ وَلَوْ
أَرْضَعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حَرَّمَتِ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا وَكَذَا
الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً وَلَوْ كَانَ حَجَّتَهُ صَغِيرَةً
فَسَدَّ بِهَا فَضَعَتْهَا امْرَأَةً صَارَتْ أُمُّ امْرَأَتِهِ وَلَوْ كَانَتْ
مَضْنَعَةً صَغِيرًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ حَرَّمَتِ عَلَى الْمُطْلُوقِ
وَالصَّغِيرَةُ أَبَدًا أَوْ لَوْ زَوَّجَ أُمَّهُ وَلَدَهُ عِنْدَهُ الصَّغِيرَةَ فَأَرْضَعَتْهُ
لَبَنَ السَّيِّدِ حَرَّمَتِ عَلَيْهِ وَعَلَى السَّيِّدِ وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَةً
الْأُمَّةَ صَغِيرَةً حَجَّتَهُ بِلَبَنِهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ حَرَّمَتُ عَلَيْهِ وَلَوْ
كَانَ حَجَّتَهُ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً فَأَرْضَعَتْهَا أَنْفَسَحَتْ وَحَرَّمَتِ
الْكَبِيرَةُ أَبَدًا وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِلَبَنِهِ وَالْأُمَّةُ
قَرِينَتَهُ وَلَوْ كَانَ حَجَّتَهُ كَبِيرَةً وَثَلَاثَ صَغَائِرٍ فَأَرْضَعَتْهُنَّ
حَرَّمَتِ أَبَدًا وَكَذَا الصَّغَائِرُ إِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ بِلَبَنِهِ أَوْ لَبَنٍ

سَيِّدِ رِضَاعٍ أَجْدَادٍ لِلرَّضِيعِ وَأُمَّهَا تَهَا جَدَّانَهُ وَأَوْلَادَهَا
مِنْ سَيِّدِ رِضَاعٍ إِخْوَانُهُ وَأَخْوَانَتُهُ وَإِخْوَانُهَا وَأَخْوَانَتُهَا
أَخْوَالُهُ وَخَالَاتُهُ وَأَبُودِي اللَّبَنِ جَدُّهُ وَأَخُوهُ عَمَّةٌ وَكَذَا
الْبَاقِي وَاللَّبَنُ لِمَنْ سَبَّ إِلَيْهِ وَلَدٌ نَزَلَ بِهِ بِبَيْتِ كَاجٍ أَوْ وَطِي
شَبَّهَهُ لَا زَنًا وَلَوْ تَفَاءَ بِلِعَانِ أُنثَى اللَّبَنِ وَلَوْ وَطِئَتْ
مَنْكُرٌ جَدٌّ بِشَبَّهَهُ أَوْ وَطِئَتْ أُنثَى بِشَبَّهَهُ قَوْلَتْ فَاللَّبَنِ
مِنْ لِحْتِهِ الْوَلَدُ بِقَائِفٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا تَقْطَعُ سَبَبُهُ اللَّبَنِ
عَنْ رَوْحٍ مَاتَ أَوْ طَلَسَ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ أَوْ انْقَطَعَ وَعَادَ
فَإِنْ نَكَحَتْ أُخْرَى وَوَلَدَتْ مِنْهُ فَاللَّبَنِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ وَقَلَّمَا
لِلْأُولَى إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقَدْ ظَهَرَ لِابْنِ حَيْلِ الثَّانِي وَكَذَا إِنْ
دَخَلَ فِي قَوْلِ الثَّانِي فِي قَوْلِ لَمَّا تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ
فَأَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ وَأُخْتُهُ أَوْ رَوْحَهُ أُخْرَى أَنْفَسَخَ بِكَاحِ
وَالصَّغِيرَةُ بِصُفْرِ مَهْرِهَا وَلَهُ عَلَى الْمَرْضُوعَةِ بِصُفْرِ مَهْرٍ
مِثْلُ فِي قَوْلِ كَلَهُ وَلَوْ رَضَعَتْ مِنْ تَائِمَةٍ فَلَا عُدْمَ
وَلَا مَهْرَ بِرَضَعِهِ وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَمَّتْ

أُمُّ الْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ أَنْفَسَخَتْ الصَّغِيرَةَ وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ
تَكْتَرِفِي الْأَظْهَرَ وَلَهُ بِكَاحٍ مِنْ شَأْنِهِمَا وَحَكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ
وَتَغْرِيمِ الْمَرْضُوعَةِ مَا سَبَقَ وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ تَكْتَرِفِ مَوْطُوءَةً
فَإِنْ كَانَتْ فَلَهُ عَلَى الْمَرْضُوعَةِ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرَ وَلَوْ
أَرْضَعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حَرَّمَتِ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا وَكَذَا
الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ
فَطَلَسَتْ فَأَرْضَعَتْهَا أُمُّهَا صَارَتْ أُمُّ أُمَّرَائِهِ وَلَوْ نَكَحَتْ
مُطَلَقَتَهُ صَغِيرًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ حَرَّمَتِ عَلَى الْمُطَلُوقِ
وَالصَّغِيرَةُ أَبَدًا وَلَوْ زَوَّجَ أُمُّهُ وَلَدَهُ عَبْدَهُ الصَّغِيرَةَ فَأَرْضَعَتْهُ
لَبِنِ السَّيِّدِ حَرَّمَتِ عَلَيْهِ وَعَلَى السَّيِّدِ وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَةٌ
الْأُمَّةَ صَغِيرَةً تَحْتَهُ بِلَبَنِهِ أَوْلَى غَيْرِهِ حَرَّمَتِ عَلَيْهِ وَلَوْ
كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا أَنْفَسَخَتْ وَحَرَّمَتِ
الْكَبِيرَةُ أَبَدًا وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِلَبَنِهِ وَالْأُمَّةُ
قَرِينَتُهُ وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَثَلَاثُ صَغَائِرٍ فَأَرْضَعَتْهُنَّ
حَرَّمَتِ أَبَدًا وَكَذَا الصَّغَائِرُ إِنْ أَرْضَعَتْهُنَّ بِلَبَنِهِ أَوْلَى

بشره وهو حية كاملة في الجديد وذات أشهر بشره
وفي قول ثلاثة وحامل مبيته أوزال عنها فراش سيد
بوضع وإن ملكت بشره فقد سبق الاستبراء في الحال
يصل بوضع حمل زنا في الاصح والله أعلم ولو معنى
زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب إن ملك يارث
وكذا اشراء في الاصح لاهية ولو اشترى مجوسية فحاضت
ثم أسلمت لم يكن وحجره الاستمتاع بالمستبراء الأيسنة
فيحل غير وطئ وقيل لا وإذا قالت حضت صدقت ولو
منعت السيد فقال أخبرني تمام الاستبراء صدق ولا
تصير أمة فراشا إلا بوطي فإذا أولدت للإمكان من
وطئ لطفه ولو أفر بوطي ونفى الولد وأدعى استبراء لم
يلطفه على المذهب فإن أنكرت الاستبراء حلف أن الولد
ليس منه وقيل يجب تعرضه للاستبراء ولو ادعت استبيلا
فأنكر أصل الوطي وهناك ولد لم يحلف على الصحيح ولو
قال وطئت وعزلت لطفه في الاصح

إنما يثبت بلين امرأة حية بلغت تسع سنين ولو حبلت
فأوجد بعد موتها حرم في الاصح ولو جن أو زرع منه زيد
حرم ولو خلط بما بيع حرم إن غلب فإن غلب وشرب الكل
قيل أو البعض حرم في الأظهر ويحرم إيجار وكذا الإعانة
على المذهب لا حقة في الأظهر بشرطه رضيع حتى لم يبلغ
سنتين وخمس رضعات وصنطين بالعرف فلو قطع إغراضا
تعددا أو للهو وعاد في الجبال أو تحول من ندي إلى ندي فلا
ولو جلب منها دقة وأوجر خمسا أو عكسه فرضه وفي
قول خمس ولو شك هل خمسا أم أقل أو هل رضع في جولين
أم بعد فلا يحريم وفي الثاني قول أو وجهه وتصبير
المرصعة أمة والذي منه اللبن أباه وتشري الحريمة
إلى أولاده ولو كان لرجل خمس مستولدات أو أربع نسوة
وأمر ولد فرضع طفل من كل رضعة صار ابنة في الاصح
فيحرم من لهن مؤطوات أئنه ولو كان بدل المستولدات
بنات أو أخوات فلا حرمته في الاصح وأبنا المرصعة من

بسريرة وهو حنيفة كما ولد في الجدي وذا اشهر بشهر
وفي قولك وجاهل منيته اوزال عنها فراش سيد
بوضع وان ملك بشرا فقد سبق الاستبراء في الحال
يحل بوضع حمل زنا في الاصح والله اعلم ولو معنى
زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك بارث
وكذا اشرا في الاصح لاهبه ولو اشري مجوسية فحاضت
ثم املت لم يكن وحرم الاستمتاع بالاستبراء الايسة
فيحل غنروطي وقيل لا واذا قالت حضت صدقت ولو
منعت السيد فقال اخبرني تمام الاستبراء صدق ولا
تصير امه فراشا الا بوطي فاذا اولدت لا يمكن من
وظيفة ولو افر بوطي ونفى الولد وادعى استبراء لم
يلحقه على المذهب فان انكرت الاستبراء جلف ان الولد
ليس منه وقيل يجب تعرضه للاستبراء ولو ادعت استبيلا
فانكر اصل الوطي وهناك ولد لم يخلف على الصحيح ولو
قال وطئت وعزلت جففة في الاصح

انما ثبت بلين امراه حية بلغت تسع سنين ولو حبلت
فاوحد بعد موتها حرم في الاصح ولو جن او تزوج منه زيد
حرم ولو خلط بما يعجزه ان غلب فان غلب وشرب الكل
قيل او البعض حرم في الاظهر ويجوز ايجاز وكذا انما
على المذهب لا حقة في الاظهر وشرطة رضيع حتى لم يبلغ
سنتين وخمس رضعات وضبطين بالعرف ولو قطع اعراضا
تعددا او للمو وعاد في الحال او تحول من ثدي الى ثدي فلا
ولو جلب من ياد فعه واو حرم حسا او عكسه فرضه وفي
قول خمس ولو شك هل حسا ام اقل او هل رضع في جولين
ام بعد فلا يحريم وفي الثاني قول او وجد وتصبر
المرصعة امه والذي منه اللبن اياه وتسري للحرمه
الى اولاده ولو كان لرجل خمس مستولدات او اربع بنوة
وام ولد فرضع طفل من كل رضعة صار ابنة في الاصح
فيحرم من لا يهن موطوات ابنة ولو كان بدل المستولدات
بنات او اخوات فلا حرمه في الاصح وابنا المرصعة من

ثم وحسنه لغيره فلما اخرج والمعين فان مضت اقامت
 يوما جاحيا ثم عك الزخوع بعد البتة في مسكر ولو خرج
 في عمره او لما لوفه فطلق وقال ما اذنت في الخروج من دون
 يميني انك تعلقني على بل اذنت لجاهد صدق على المذنب
 ومركب دونه وبينهما من معبر كمن احسنه واذا كان
 لشكره ولو لم يوافقها في ذنوبه بعد الا في عدة ذات
 شهرا فمساخر وفي باب او مستعارة الزمتها فيه فان
 رجع المعير ولم يرد باخر يعلق وكذا استساجر انقضت
 مدته او لها انتمرت وطلبه فخر فان كان سنكر النكاح
 نفعا فلما التفت اليه لان يما او حبيسا فلما الامتناع
 وان لم يساكنها ومد اخلتها وان كان في نذر محرم
 لهما محرم ذكر اوله من اوز وجه احرب او امة جارة
 ونوك في نذر الخمر فسكنها احداهما واخر الاخرى
 فان عذب المرء من كسبه وسراح اسير ط محرم والالا
 في نكاحه ان يعلق ما عهدهما من باب وان لا يكون ممتد

في نكاحه
 في نكاحه
 في نكاحه

احدهما على الاخرى وسئل وعلو كذا في نكاحه
 يجب بسببين احدهما ملك امة يشرك او
 اريت اوهبه وسبي اورد بعينه او خالف او اقاله وسوا
 بكر ومن استبرأها البايع قبل البيع ومشتق من صبي
 وامرأة وغيرها ويجب في مكاتبه عجزت وكذا امرئدة
 في الاصح لا من جلت من صومر واغتكا في اجرام وفي الاجرام
 وجه ولو اشترى زوجته اسجبت وقيل يجب ولو ملك
 من وجه او معتدة لم يجب فان لا واجب في الاظهر
 الذي في نكاحه عن مؤطوة او مستولدة بعق او
 موت السيد ولو مضت مدة استبرار على مستولدة ثم اعنتها
 او مات وجب في الاصح ولو اشترى امة مؤطوة
 فاعنتها لم يجب وتزوج في الحال اذ لا تشبهه منكوحة
 والله اعلم ويجوز تزويج امة مؤطوة ومستولدة قبل
 استبرار ولو اعنت مستولدة فله نكاحها بلا استبرار في
 الاصح ولو اعنتها او مات وفي منكوحة فلا استبرار وهو

في نكاحه
 في نكاحه

ولا ينعقد

تَمَّ وَجِئْتِي الطَّرِيقَ فَلَمَّا الرَّجُوعُ وَالْمَعْنَى فَإِنْ مَضَتْ أَفَامَتْ
لِعَضَائِرِ جَانِحَاتِهِمْ بِحَبِّ الرَّجُوعِ لِنَعْتِدَ الْبَيْتَهُ فِي الْمَسْكُونِ وَنُؤَخِرُ
إِلَى عَمْرٍاءَ أَرَامًا لَوْفَهُ فَطَلَّقَ وَقَالَ مَا أَذْنَتِي فِي الْحَرْجِ مَدَّقَ
بِمَنْبِهِ وَإِنْ قَالَتْ نَعْلَتِي فَقَالَ بَلْ أَذْنَتِي لِحَاجَةِ صِدْقٍ عَلَى الْمَدْفَعِ
وَمَنْزِلِ بَدْوَتِهِ وَيَمْتَنُّهَا مِنْ شَعْرِ كَمَنْزِلِ حَضْرَتِهِ وَإِذَا كَانَ
الْمَسْكُونُ لَهُ وَلَمَّا لَهَا تَعِينُ وَلَا يَصِحُّ بِنَعْتِهِ إِلَّا فِي عِدَّةِ ذَاتِ
أَسْهُرٍ فَكُنَّ سَاجِرٍ وَقِيلَ بِنَاضٍ أَوْ مَسْتَعَارًا لِرَمْتِهَا فِيهِ فَإِنْ
رَجَعَ الْمَعْبُودُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَحَدٍ نَعَلَتْ وَكَدَّ اسْتَسَاجِرًا أَنْفَعَتْ
مَدَّتْهُ أَوْلَاهَا انْحَمَرَّتْ وَطَلَبَتْ لِأَجْرٍ فَإِنْ كَانَ سَكَنَ الْبَلَدِ
نَعَسًا فَلَا التَّمَلُّ إِلَى لَابِئِ بِهَا أَوْ حَبِيسًا فَلَمَّا الْإِسْتِنَاعُ
وَلَمْ يَسَلْهُ مَسَاكِنَهَا وَمَدَّ أَدْلَمَهَا فَإِنْ كَانَ فِي لَدَارِ حَجْرِهِ
لَهَا مَهْرٌ ذَكَرَ أَوْلَادُ أَبِي أَوْ رُجُوعُ أُخْرَى وَأُمَةٌ جَارًا
وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حَجْرٌ فَسَكَنُوا أَجْرَهَا وَالْأَخْرَى الْأَخْرَى
فَإِنْ نَحَدَتْ الْمَرَاثِمُ كَطَبِجٍ وَمَسْتَرَا حِ اسْتِطْرَاطِ مَجْرُورٍ وَالْأَ
فَهُ وَيَبْنِي أَنْ تَعْلَمَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ وَأَنْ لَا يَكُونَ مَمْتَدًّا

متر

أَحَدُهُمَا عَلَى الْأُخْرَى وَسَقَلُ وَعَلَوْ كَدَارِ وَحَجْرَةٍ

بِحَبِّ بَسْبَبِينَ أَحَدُهُمَا مَلَكَ أُمَةً بِشَيْءٍ أَوْ
إِزْتِ أَوْ هَبْتِهِ وَسَبِي أَوْ رَدِّ بَعِيْبٍ أَوْ عَالِفٍ أَوْ مَالِهِ وَسَوَا
بِكْرٍ وَمَنْ اسْتَبْرَأَهَا الْبَايِعُ قَبْلَ الشَّيْخِ وَاسْتَقْدَمَ مِنْ مَسْبُوقٍ
وَأَمْرَاءٍ وَغَيْرِهَا وَيَجِبُ فِي مَكَاثِمِ عَجْرَتِ وَكَذَا امْرَأَتُهُ
فِي الْأَصْحِ لَا مِنْ جَلَّتْ مِنْ صَوْمٍ وَأَعْتَقَ فِي إِجْرَائِهِ وَفِي الْأَيَّامِ
وَجَهُ وَلَوْ اشْتَرَى ذَوْجَتَهُ اسْتَحَبَّ وَقِيلَ بِحَبِّ وَلَوْ مَلَكَ
مَرْوَجَةً أَوْ مَعْتَدَةً لَمْ يَجِبْ فَإِنْ ذَا لَوْجَتِ فِي الْأَطْهَرِ
الشَّكَايِيحِ وَالْفَرَاشِ عَنْ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مَسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِ أَوْ
مَوْتِ السَّيِّدِ وَلَوْ مَضَتْ مَدَّةُ اسْتِبْرَائِهِ عَلَى مَسْتَوْلَدَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَهَا
أَوْ مَاتَ وَجِبَ فِي الْأَصْحِ فَتَمَّ وَلَوْ اشْتَرَى أُمَّةً مَوْطُوءَةً
فَأَعْتَقَهَا لَمْ يَجِبْ وَتَمَّ رُجُوعُ فِي الْحَالِ إِذَا لَانْتَبَهَ مِنْ كَوْجَةٍ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَجْرُمُ تَزْوِيجُ أُمَّةٍ مَوْطُوءَةٍ وَمَسْتَوْلَدَةٍ قَبْلَ
اسْتِبْرَائِهِ وَلَوْ أَعْتَقَ مَسْتَوْلَدَتَهُ فَلَمْ يَتَّخِذْهَا بِلَا اسْتِبْرَائِهِ فِي
الْأَصْحِ وَلَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَفِي مَرْوَجَةٍ فَلَا اسْتِبْرَائِهِ وَهُوَ

وَأَمَّا مَا فِي الدَّارِ حَجْرٌ فَسَكَنُوا أَجْرَهَا وَالْأَخْرَى الْأَخْرَى

بِحَبِّ بَسْبَبِينَ أَحَدُهُمَا مَلَكَ أُمَةً بِشَيْءٍ أَوْ

الشَّكَايِيحِ وَالْفَرَاشِ عَنْ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مَسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِ أَوْ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

أَمِينٍ فَإِنْ تَأَنَّنَا لَمْ يَطْرُقْ أَمَدٌ رَنَا لَوْ قَاةٌ وَكَذَا إِنْ وَطِئَ وَهَمَّا
وَإِنَّا أَشْهَرُ أَوْ أَقْرَابُ وَالطَّلَاقُ رَجْعِيٌّ فَإِنْ كَانَ بَابِنَا أَعْدَتْ
كُلَّ وَاحِدَةٍ بِالْأَكْثَرِ مِنْ عِدَّةِ وَفَاةٍ وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَقْرَابِنَا
وَعِدَّةُ الْوَقَاةِ مِنَ الْمَوْتِ وَالْأَقْرَابِ مِنَ الطَّلَاقِ وَمَنْ غَابَ
وَأَنْتَقَعَ خَبْرَهُ لَيْسَ لِرَجْعِهِ نِكَاحٌ حَتَّى يَتَيَقَّنَ مَوْتَهُ أَوْ طَلَاةَ
وَفِي الْقَدِيمِ شَرِيحٌ أَنْ يَبْعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ لَوْ قَاةٌ وَيُنْكَحُ فَلَوْ
حُكِمَ بِالْقَدِيمِ قَاضٍ تَقْضَى عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ
الْشَّرِيحِ وَالْعِدَّةُ قَبْلَ أَنْ يَتَّصِحَّ عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَمْحِ وَيَجِبُ
الْإِحْدَادُ عَلَى تَعْتُدِ وَفَاةٍ لَا رَجْعِيَّةً وَيَسْتَحْتَبُ لِبَابِنِ وَفِي قَوْلِ
يَجِبُ وَهُوَ تَرْكُ لَيْسَ مَعْبُوعٌ لِرَبِّهِ وَإِنْ خَشِنَ وَقِيلَ عَمَلٌ مَا
صَنَعَ غَزْلَهُ ثُمَّ يَسُجُّ وَيَسَاجُ غَيْرَ مَصْبُوعٍ مِنْ قَطْرِ وَعَقْرِهِ وَفِي
وَكُلِّهِ وَكَذَا الْإِبْرِيمُ فِي الْأَمْحِ وَمَصْبُوعٌ لَا يَقْضَى لِرَبِّهِ
وَيَجِبُ زَوْجِيٌّ ذَهَبٌ وَصَنَةٌ وَكَذَا لَوْلَوْ فِي الْأَمْحِ وَطَيْبٌ
فِي بَدَنِ وَتَوْبٌ وَطَعَامٌ وَكَيْلٌ وَكَيْلٌ بِأَمْدِ الْإِحْجَاةِ
كُرْمٌ وَاسْتِنْدَاجٌ وَدِمَامٌ وَخَضَابٌ وَجَنَابٌ وَجَوْهٌ وَكَيْلٌ

فَرَايِسٌ وَأُنَاتٌ وَتَنْطَفُ بِغَسَلِ رَأْسٍ وَقِيلَ فِي إِزَالَةِ الدُّوْحِ وَنَحْلٌ
أَنْشَاطٌ وَجَمَامٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُرُوحٌ يَخْرُجُ وَلَوْ تَرَكَتِ الْإِحْدَادُ عَمَّتْ
وَأَنْقَضَتِ الْعِدَّةُ كَمَا لَوْ فَارَقَتِ الْمُسْكِنُ وَلَوْ بَلَغَتْهَا الْوَقَاةُ بَعْدَ الْمُدَّةِ
كَانَتِ الْعِدَّةُ سَقْطِيَّةً وَلَهَا إِحْدَادٌ عَلَى غَيْرِ زَوْجٍ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ وَتَحْرِمُ
الرِّتَادَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَبِّ سَكَنِ لِعِدَّةِ طَلَاقٍ وَلَوْ بَابِنِ الْإِلَاقِ
نَاشِرَةٌ وَلِعْتَدَةُ وَفَاةٌ فِي الْأَطْهَرِ وَفَتَحَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَتَسْكُنُ فِي
سَكَنِ كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْفُرْقَةِ وَلَيْسَ لِرَجْعِهِ وَغَيْرِهِ إِخْرَاجُهَا وَلَا
لَهَا خُرُوجٌ وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي عِدَّةِ وَفَاةٍ وَكَذَا بَابِنِ فِي النَّهَارِ
لِشَرِيحِ طَعَامٍ وَغَزْلٍ وَجَوْهٍ وَكَذَا الْبَيْتُ إِلَى دَارِ جَارَةٍ لِقَوْلِ وَجَدِ
وَجَوْهًا بِشَرْطِ أَنْ تَرْجِعَ وَبَيْتٌ فِي بَيْتِهَا وَتَنْتَقِلُ مِنَ الْمَسْكَنِ
خَوْفٌ مِنْ هَرَمٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ تَأَذَّتْ بِالْجِيرَانِ أَوْ هَمَّ
بِنَا أَوْ شَدِيدًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ أَنْقَلَتِ إِلَى سَكَنِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ
فَوَجِبَتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ أَعْتَدَتْ فِيهِ عَلَى النَّصْرِ أَوْ بَعْدَ
إِذْنِ فِي الْأَمْحِ الْأَوَّلِ وَكَذَا الزَّوْجَانِ ثُمَّ وَجِبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ
لَوْلَا إِذْنُ فِي الشُّقَالِ فِي بَلَدٍ فَكَسَّكَرَ أَوْ فِي مَفْرَجِ حَجْرٍ وَبِحَارَةٍ

٩٥

أَمِيرٍ فَإِنَّ لِمَنْ لَمْ يَخِرْهُمُ بِنَا لَوْ فَاهِ وَكَذَا إِنْ وَطِنِي وَهَمَا
وَأَنَا نَسِيْتُ أَوْ قَرَّارٍ وَنَقَطَهُ وَجَبِي فَإِنْ كَانَ بَابِنَا أَعْدَتْ
كُلَّ وَاجِدٍ بَأَذْ كَبِيرٍ مَعْدَةٍ وَفَاهٍ وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَقْرَابِنَا
وَعِدَّةُ الْوَفَاءِ مِنْ أَمْرٍ وَنَا أَوْلَادٍ مِنَ الطَّلَاقِ وَمَنْ غَابَ
وَأَنْتَ طَعَّ حَبْرَةَ لَيْسَ لِي وَجَدِي نِكَاحٍ حَبِي تَيْمَنُ مَوْنَهُ أَوْ طَلَقَهُ
وَفِي الْعَدَمِ شَرِّتُ أَنْ تَبْعَ سِنِيرُ تُعْتَدُ لَوْ فَاهِ وَشَيْخٍ فَلَوْ
حَصَرَ بِالْعَدَمِ قَاضٍ نَقَضَ عَلَى أَجْدِيدِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ نَكَحْتُ بِنْتَهُ
شَرِّتُ وَالْعَدَّةُ فَإِنَّ مِتَّ صَاحِبَ عَلَى الْحَدِيدِ فِي الْأَمْحِ وَجَبِي
أَجْدَادُ عَلَى مَعْتَدَةٍ وَفَاهٍ لَا رَجْعَةَ وَبَسَّحَتْ بِلَبَانٍ وَفِي قَوْلِ
حَتِّ وَهُوَ تَرَكَ لَيْسَ مَقْبُولٌ لِرَبِّهِ وَإِنْ خَشِنَ وَقِيلَ عَمَلٌ مَا
صَنَعَ عَمَلَهُ تَوَجَّحَ وَسَاحُ عَيْرٍ مَضْبُوعٍ مِنْ قَطْرِ وَعَيْرُهُ وَهُوَ
وَكَانَ وَكَذَا إِنْ تَرَسِمَ فِي الْأَمْحِ وَمَضْبُوعٌ لَا يَقْضَدُ لِرَبِّهِ
وَجَبِي رَجْعَةً ذَهَبًا مَعْنَهُ وَكَذَا الْوَلِيُّ فِي الْأَمْحِ وَطَبِي
فِي بَدَنِ وَتَوَيْبٌ وَطَعَامٌ وَجَلُّ وَكَيْفَالٌ بِأَمْدٍ الْإِجْدَادُ
كَمَدٍ وَاسْتَيْدَاجٌ وَدِمَاؤُهُ وَخَضَائِكُ جَنَّا وَجَوْهُ وَجَلُّ جَمَلٌ

فِي بَدَنِ وَتَوَيْبٌ وَطَعَامٌ وَجَلُّ وَكَيْفَالٌ بِأَمْدٍ الْإِجْدَادُ
كَمَدٍ وَاسْتَيْدَاجٌ وَدِمَاؤُهُ وَخَضَائِكُ جَنَّا وَجَوْهُ وَجَلُّ جَمَلٌ
وَأَمِيرٍ فَإِنَّ لِمَنْ لَمْ يَخِرْهُمُ بِنَا لَوْ فَاهِ وَكَذَا إِنْ وَطِنِي وَهَمَا
وَأَنَا نَسِيْتُ أَوْ قَرَّارٍ وَنَقَطَهُ وَجَبِي فَإِنْ كَانَ بَابِنَا أَعْدَتْ
كُلَّ وَاجِدٍ بَأَذْ كَبِيرٍ مَعْدَةٍ وَفَاهٍ وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَقْرَابِنَا
وَعِدَّةُ الْوَفَاءِ مِنْ أَمْرٍ وَنَا أَوْلَادٍ مِنَ الطَّلَاقِ وَمَنْ غَابَ
وَأَنْتَ طَعَّ حَبْرَةَ لَيْسَ لِي وَجَدِي نِكَاحٍ حَبِي تَيْمَنُ مَوْنَهُ أَوْ طَلَقَهُ
وَفِي الْعَدَمِ شَرِّتُ أَنْ تَبْعَ سِنِيرُ تُعْتَدُ لَوْ فَاهِ وَشَيْخٍ فَلَوْ
حَصَرَ بِالْعَدَمِ قَاضٍ نَقَضَ عَلَى أَجْدِيدِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ نَكَحْتُ بِنْتَهُ
شَرِّتُ وَالْعَدَّةُ فَإِنَّ مِتَّ صَاحِبَ عَلَى الْحَدِيدِ فِي الْأَمْحِ وَجَبِي
أَجْدَادُ عَلَى مَعْتَدَةٍ وَفَاهٍ لَا رَجْعَةَ وَبَسَّحَتْ بِلَبَانٍ وَفِي قَوْلِ
حَتِّ وَهُوَ تَرَكَ لَيْسَ مَقْبُولٌ لِرَبِّهِ وَإِنْ خَشِنَ وَقِيلَ عَمَلٌ مَا
صَنَعَ عَمَلَهُ تَوَجَّحَ وَسَاحُ عَيْرٍ مَضْبُوعٍ مِنْ قَطْرِ وَعَيْرُهُ وَهُوَ
وَكَانَ وَكَذَا إِنْ تَرَسِمَ فِي الْأَمْحِ وَمَضْبُوعٌ لَا يَقْضَدُ لِرَبِّهِ
وَجَبِي رَجْعَةً ذَهَبًا مَعْنَهُ وَكَذَا الْوَلِيُّ فِي الْأَمْحِ وَطَبِي
فِي بَدَنِ وَتَوَيْبٌ وَطَعَامٌ وَجَلُّ وَكَيْفَالٌ بِأَمْدٍ الْإِجْدَادُ
كَمَدٍ وَاسْتَيْدَاجٌ وَدِمَاؤُهُ وَخَضَائِكُ جَنَّا وَجَوْهُ وَجَلُّ جَمَلٌ

لثاني ولو نكح في تعدد فاسد أو لدر الإمكان من الأول
جعة وانقضت بوضع من تعدد للثاني أو لإمكان من الثاني
جعة أو من عرض على ما ذكرنا فإن أجمعه بأحدهما فكلاهما
مرفوض
لزمنا عدنا نحصر من جنس بأن طلق في وطئ
في عدة أقراء أو أشهر حائلا أو عالما في رجعت ندخلنا
فقدون عدة من الوطئ ويدخل فيما بعته عدة الطلاق
والكائنات جدهما جمة والآخرى أفرا ندخلنا في الأجر
مفصلا بوجهه وراجع قبله وقبل أن كان حمل من الوطئ
فلا أو يحصر بان كانت في عدة روح أو شهده فوطئ
سنة أو نكاح فاسد أو كانت روجه معدة عن شهده
فصلت فلا بد اطلاق ما رجعت ودمت عدة والإفان
من لصلح أمم عدة عدة استأنف الآخرى وله الرجعة
في عدة فاد اراجع انقضت وسرع في عدة الشهية ولا
تسمع ما جرح بعضنا وإن سفت الشهية قدمت عدة
انقضت ومن شهده ناسرها كزوج بلا وطئ في

عدة أقراء أو أشهر فإن وجهه أجمع
والإفلا ولا رجعة بعد الأقرار أو الأشهر
الطلاق إلى انقضاء العدة ولو عاشها أجنبي انقضت
والله اعلم ولو نكح معدة بين الصبية ووطئ انقضت
من حين وطئ وفي قول أبو وجهه بغير العقد ولو راجع
جائلا ثم طلق استأنفت وفي المديم يعني إن لم يبطأ أو
جائلا فلو نكح فلو وضعت ثم طلق استأنفت وقيل إن
لم يبطأ بعد الوضوع فلا علة ولو خالع موطوءة ثم نكحها ثم
وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البتة عدة حرة
جائلا بوقاه وإن لم يوطأ أربعة أشهر وعشيرة أيام لياليها
وأمة نصفها وإن مات عن رجعت استأنفت إلى وفاة أو
تأخر فلا وجمل بوضعه بشرطه السابق فلو مات صبي
عن حامل قبل الأشهر وكذا ممسوح إذا لخصه على المذهب
ولم ينجو بآبتي أنثاه فتعد به وكذا استلول يعني ذكره
على المذهب ولو طلق إحدى امرأته ومات قبل بيان أو

والمعنى

للشاني لو نكح في العدة فاسد او لدت في الامكان من الاول
 لجمعته وانقضت بوضعه ثم تعقد للشاني او لامكان من الثاني
 لجمعته او بهما عرض على فاذن فان اجتهت باحدهما فكالامكان
 مدة فقط لزمتا عدتا شخص من جنس بان طلقه وطى
 في عده اقراء او اشهر حاملا او عالما في رجعية تدخلنا
 فتتدى عده من الوطى ويدخل فيها بقية عده الطلاق
 وان كانت اجداها حملا والاخرى اقراء تدخلنا في الاج
 فتقضيان بوضعه ويراجع قبله وقيل ان كان الحمل من الوطى
 فلا او شخص بان كانت في عده زوج او شبهه فوطيت
 شبهه او نكح فاسد او كانت زوجة معتدة عن شبهه
 فطلقت فلا تدخل فان كان حمل قدمت عده والاقان
 سبق الطلاق امتت عده ثم استأنفت الاخرى وله الرجعة
 في عده فاذا راجع انقضت وشرعت في عده الشبهة ولا
 تستمع بما جئ تفخيها وان سبق الشبهة قدمت عده
 الطلاق وقيل الشبهة عاشرها كزوج بلا وطى في

عده اقراء او اشهر فاونجه اجمعه بانها انقضت
 والا فلا ولا رجعة بعد الاقراء او الاشهر وتلحقها
 الطلاق الى انقضت العدة ولو عاشها اجنبي انقضت
 والله اعلم ولو نكح معتدة بظن العتمة ووطى انقضت
 من حين وطى وفي قول ابو وجه بين العقد ولو راجع
 حائلا ثم طلق استأنفت وفي التديم تبني ان لم يطاق او
 حاملا فيما لوضع فلو وضعت ثم طلق استأنفت وقيل ان
 لم يطاق بعد الوضع فلا علة ولو خالع موطوءة ثم نكحها ثم
 وطى ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية عده حرة
 حائلا لو فاة وان لم يوطأ اربعة اشهر وعشرة ايام لياليها
 وائمة نصفها وان مات عن رجعية استقلت الي وفاة او
 بامر فلا وحامل بوضعه بشرطه السابق فلو مات صبي
 عن حامل فيما لاشهر وكذا امسوح اذ لا يلحقه على المذهب
 ويلحق بحبوا باني انثياه فنعتد به وكذا استلوله بوي ذكره
 على المدته ولو طلق احدي امرأته ومات قبل بيان او

في
 في

حَيْضُهُ ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ بِصَاحِبِي رَابِعَةٍ وَفِي قَوْلِ بَشِيرِ طَابَتْ وَرِثَتُهُ
عَدَا الطَّيْسَ وَهِيَ عَسْبٌ طَابَتْ مِنْ لَمْ تَحْضُرْ قِرَاءَةَ قَوْلَانِ بِنَا عَلَى أَنْ
الْعَرَاءُ اتَّعَالَ مِنْ طَهْرٍ بِطَهْرٍ حَضْرًا أَوْ طَهْرًا بِمُحْوٍ بِدِينِ وَالثَّانِي
أَظْهَرَ وَعَبْدُهُ مُسْتَحْضِرُهُ بِأَقْرَابِهَا الشُّرُودُ وَدَةَ الْبِهَادِ وَتَحْتِيزُهُ
ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ فِي الْحَالِ الْهَيْلِي بَعْدَ الْبَيْتِ وَأَمْرٌ وَلِدٌ وَمَكَاتِبُهُ
وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ يَمُوتُ وَإِنْ عَجَزَتْ فِي عِدَّةٍ رَجَعَتْ كُلُّ عِدَّةٍ
حُرَّةً فِي الْأَظْهَرِ أَوْ يَمُوتُ فَأَمَةٌ فِي الْأَظْهَرِ وَجَدَهُ
لَمْ تَحْضُرْ أَوْ يَمُوتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي اثْنَيْ شَهْرٍ فَعِدَّةُ
هَلْ لَانَ وَتَحْتِيزُهُ ثَلَاثِينَ فَإِنْ حَاضَتْ فِيهَا وَجِبَتْ
الْأَقْرَاءُ وَأَمَةٌ بِشَهْرٍ وَنُصِفَ فِي قَوْلِ شَهْرَانِ وَقَوْلِ ثَلَاثَةِ
وَمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِعَلَّةٍ كَرَضَاعٍ وَمَرَضٍ نَصِرَ حَتَّى تَحْضُرَ أَوْ
تَيْسَ فَيَا الْأَشْهُارَ أَوْ لَا لِعَلَّةٍ فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ وَفِي الْقَدِيمِ
تَنْتَبِهُنَّ تِسْعَةَ أَشْهُارٍ وَفِي قَوْلِ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ بِالْأَكْثَرِ
فَعَلَى الْجَدِيدِ لَوْ حَاضَتْ بَعْدَ الْبَيْتِ فِي الْأَشْهُارِ وَجِبَتْ
الْأَقْرَاءُ أَوْ بَعْدَهَا فَأَقْوَالُ أَظْهَرُهَا إِنْ نَكَحَتْ فَلَا يَشِيءُ وَالْأَقْرَاءُ

فَالْأَقْرَاءُ وَالْمُعْتَبَرِيَّاتُ عَشِيرَتَا وَفِي قَوْلِ عَمَلِ النِّسَاءِ
ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ عِدَّةُ الْحَامِلِ بَوْضَعِهِ بِشَرْطِ
بِنْتِهِ إِلَى ذِي الْعِدَّةِ وَلَوْ أَحْتَمَلَا كَثِيرًا بِلَعَانٍ وَإِنْ فَصَلَ
كَلِمَةً حَتَّى يَتَيَّنَ تَوْمِينَ وَمَتَّى تَحَلَّلَ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُارٍ فَتَوْمَاتَانِ
وَتَنْقِضِي بِنْتٍ لَا عِلْقَةَ وَبِصَغِيرَةٍ وَبِنَا صَوْرَةَ أَدَمِي حَيْضَتُهُ
أَخْبَرَهَا الْقَوَائِلُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَوْرَةَ وَقَلْبُهُ أَضَلَّ أَدَمِي
انْقَضَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ لَوْ ظَهَرَ فِي عِدَّةٍ أَقْرَابًا أَوْ أَشْهُارًا
لِلزَّوْجِ اعْتَدَتْ بَوْضَعِهِ وَلَوْ أَرْتَابَتْ فِيهَا لَمْ تَنْكُحْ حَتَّى تَزُوكَ
الرَّبِيَّةُ أَوْ بَعْدَهَا وَبَعْدَ نِكَاحِ اسْتِمْرَالِ أَنْ تَلِدَ لِدُونَ
سِتَّةِ أَشْهُارٍ مِنْ عَقْدِهِ أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ نِكَاحِ فَلْيَنْصِرْ لِمَنْ
الرَّبِيَّةُ فَإِنْ نَكَحَتْ فَالْمَذْهَبُ عَدَمُ ابْتِطَالِهِ فِي الْحَالِ فَإِنْ عَلِمَ
مَنْقُضِيهِ ابْتِطَالَهُ وَلَوْ أَبَانَهَا فَوَلَدَتْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ حَتَّى
أَوْلَا كَثْرًا فَلَا لَوْ طَلَّقَ رَجَعَتْ حَسِبَ الْمُدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ
وَفِي قَوْلِ مِنْ أَنْصَرَامِ الْعِدَّةِ وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَوَلَدَتْ
لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُارٍ فَكَأَنَّهَا لَمْ تَنْكُحْ وَإِنْ كَانَ لِسِتَّةِ أَشْهُارٍ لِدُونَ

١٥٠
١٥١

حَيْضُهُ بِأَنَّهُ أَرَحَ بِصَاحِبِي وَإِنِّي قَوْلِي شَرْطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
 مَن لَقِيَ وَهُوَ غَائِبٌ مِّنْ لَّمْ يَحْضُ قَرَأَهُ قَوْلًا بِنَاغِي أَنْ
 لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْ طَهَّرَ حَيْضًا أَوْ طَهَّرَ مَحْوُوشَ يَدَيْنِ وَالثَّانِي
 أَطَهَّرَ وَعَدَهُ مَسْجُودًا بِأَنَّهَا أَمْرٌ وَوَدَّ إِلَيْهَا وَحَدِيثُ
 نَحْنُ نَهْ أَشْهُرٍ فِي أَجَالٍ قَبْلَ بَعْدِ اللَّيْلِ وَأَقْرَبُ وَلِدُومًا كَاتِبَةً
 وَمَنْ يَمَارِقُ يَفْرُغُ وَإِلَّا عَقَّتْ فِي عِدَّةٍ رَجَعَتْ كُلُّ عِدَّةٍ
 زَوْجَةً فِي الْأَطْهَرِ أَوْ يَمِينُونَ فَأَمَّا فِي الْأَطْهَرِ وَحَدِيثُ
 لَمْ يَحْضُ أَوْ مَسَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي أَثْنَيْ شَهْرٍ بَعْدَ
 هَذَا لَانَ وَجَمَلُ الْمُنْكَسِرِ لَيْلِيْنَ فَإِنْ حَاضَتْ فِيهَا وَجِبَتْ
 الْأَفْرَاءُ وَأَمَّا بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ فِي قَوْلِ شَهْرٍ وَقَوْلِ ثَلَاثَةِ
 وَمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لَعَلَّ كَرِصَاعٍ وَمَرَضٍ يَصِيرُ حَتَّى تَحِيضُ أَوْ
 تَيْسُ فَيَا الْأَشْهُرَ أَوْ لَا لَعَلَّ فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ وَفِي الْقَدِيمِ
 تَنْزِيهِ نِسْعَةَ أَشْهُرٍ فِي قَوْلِ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ تَعَدُّ بِالْأَشْهُرِ
 فَعَلَى الْجَدِيدِ لَوْ حَاضَتْ بَعْدَ النَّاسِ فِي الْأَشْهُرِ وَجِبَتْ
 الْأَفْرَاءُ أَوْ بَعْدَهَا فَأَقْوَالُ أَطَهَّرَهَا إِنْ كُنَتْ فَلَا شَيْءَ وَالْأَفْرَاءُ

فَالْأَفْرَاءُ وَالْمَعْبَرُ بِأَنْ عَسَرَ بِهَا وَفِي وَجْهِ النَّسَاءِ
 ذَا الْقَوْلِ أَطَهَّرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ أَجْمَلٌ يَوْضَعُ لِشَرْطِ
 نَسْبِهِ إِلَى ذِي الْعِدَّةِ وَهُوَ إِخْتِصَالُهَا بِمَعَانٍ وَأَنْفِصَالِ
 كَلِمَتِي تِيَانِي يَوْمٍ وَمَنْ عَدَّ دُونَ ذَلِكَ أَشْهُرًا تَمُوتُ مَانَ
 وَنَقِي مَسْ لَاعَلَّهِ وَمَنْ عَدَّ بِشَهْرٍ أَوْ مِثْلِهِ مَعِي نَسْبُهُ
 أَحَبُّ بِهَا الْعَوَالِمَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَمْرُورَةً وَقَلْبُهَا أَضَلَّ أَدِيَّتِي
 انْقَضَتْ عَلَى الْمَدِّ هَبْ لَوْ طَهَّرَ فِي عِدَّةٍ أَفْرَاءً أَوْ أَشْهُرًا حَتَّى
 لِلرَّوْحِ اعْتَدَتْ يَوْضَعُ وَلَوْ أَرْتَابَتْ فِيهَا لَمْ تَكُنْ حَتَّى تَزُولِ
 الرِّبْدُ أَوْ بَعْدَهَا وَبَعْدَ نِكَاحِ اسْمَرٍ إِلَّا أَنْ تَلِدَ لِدُونَ
 سِنٍ أَسْمَرٍ مِنْ عِنْدِهَا أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ نِكَاحِ فَلْيَصِرْ لِرَبِّ
 الرِّبْدِ فَإِنْ كُنَتْ فَالْمَدَّ هَبْ عِدَّةً أَبْطَالَهُ فِي أَجَالٍ فَإِنْ عَلِمَ
 نَسْبُهُ أَبْطَلَنَاهُ وَلَوْ أَبَا نَهَا فَوَلَدَتْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ حَتَّى
 أَوْلَاكُمْ فَذَلِكَ لَوْ طَلَّقَ رَجَعَتْ حَسِبَ الْمُدَّةَ مِنَ الطَّلَاقِ
 فِي قَوْلِ مَنْ أَعْرَاهُ الْعِدَّةَ وَلَوْ كُنَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَوَلَدَتْ
 لِدُونَ سِنٍ أَسْمَرًا وَكَانَ لَهَا لَوْ تَكُنَّ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِسِنٍ

كنت نساء وحيث وجمع فله اربعة والتقليط
 سدة لا فرض على المدعي تسر لفاض وعظما ونبال
 عند حاسه وان يلاعنا فانه وسرطه روي فتح طلاه
 وبوايد بعد وحيث فقدت والملم في العده لاعز ولو
 لاعز ثم انما فتنهاج او اصر صادف بينونه وتعلق
 بلعابه فوفه وجرمه مؤثمه وان اكد بنفسه وسقوط
 جرد عده ووجوب جدرناها وانفاس نفاه بلعابه
 وانما جناح في مكر منه فان كان ولده لسته
 من بعد اوطاه في تحليه او كبح وهو بالمشرو وفي
 بالعبير بعد جده ولد بعد منسا والتمس على الفور في الجدر
 وبعاد ولد بعد وولد بعد وانظار وضعه ومن آخر
 حبل الاله لاد صدق منه ان كان غائبا وكذا
 صور في مده تمكن حبله منا ولو قبل له منع
 دون او جعله الله ربك ولد صاحب فقال امين او نعم
 به في بعد في حاله وان كان ذلك الله حيرا اوبارك

الله عليك فلا وله اللعان تبع ربه بحمان بيت بزناها لمهاجر
 الزنا له الله ارتلني ولد وبن عفت من الجدر وزال
 النكاح ولد في جدر التذوق وان النكاح ولا ولده
 ولتغزيره الا تغزيرنا ذبيبا كذا كذا في طفلة لا يوطاه
 ولو عفت عن الجدر او اقامت بينه بزناها او صدقته ولا
 ولد او سكت عن طلب الجدر او جنت بعد قد فلا لعان
 في الاصح ولو ابانها او ماتت ثم قد فها بزنا مطلق او
 مضى الى بعد النكاح لاعز ان كان ولده لجمه فان
 اضاف الى قبل النكاح نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولده
 وكذا ان كان في الاصح لكن له انشا قد في ولا عن ولا يعز
 نفي احد توأمين
 النكاح ضربان الاو متعلق بفرقه حي بطلا وفتح
 وانما جبر بعد وطى او استدخال منيته وان تيقن براءة
 الزوج لا يخلوه في الجدر وعدة حرة ذات افرات لانه
 والعفة نفس فان ظلمت ظاهرا انقضت بالطعن في

بنت أوصاه ورحمت وجميع أهله أربعة والتغليظ
سدا فرض على المذهب ليس للقاضي وعظما ما ويبلغ
عند أخا بيته وأن يلاعنا فإيمان وشروطه زوج بفتح طرفة
ونوار يد بعد وطير فقدف وألم في العدة لا عز ولو
لا عز ثم أشلم فيها حج أو أصر صادف بينونه وتعلق
بلعابه فرقة وحزمة مؤتدة وإن أكره نفسه وسقوط
أحد عده ووجوب جد زناها وانقاس نفاه بلعابه
وإنما يحتاج إلى نفي مبكر منه فإن بيان ولدته ليستة
تسب من العقد أو طلق في مجليه أو نكح وهو بالمشرك وفي
بالمعز لم لجة وله نفيه منسا والتف على الفور في الجرد
وبعد رد لعد روله نعي حبل وانتظار وضعه ومن آخر
وقال حبل الولادة صدق يمينه إن كان غائبا وكذا
أجاب في مدة يمكن حمله فيها ولو قيل له منع
بإدك أو جعله الله لك ولد أصاحا فقال أين أو نعم
تعد نفيه في حال وإن قال جزاك الله خيرا أو بارك

الله عليك فلا وله اللعان مع إيمان بينة بزناها ولها أجر
الزنا له الله إن لنفي ولد وإن عفت عن أحد وزال
النكاح وادفع جذا القذف وإن زان النكاح ولا ولد
ولنعزيره إلا تعزيرنا ذيبا كذب كذوب طفلة لاوطاء
ولو عفت عن أحد أو أقام بينة بزناها أو صدقته ولا
ولد أو سكنت عن طلب أحد أو جئت بعد قد فيه فلا لعان
في الأصح ولو أبانها أو ماتت ثم قدفها بزنا مطلق أو
مضاف إلى بعد النكاح لا عز إن كان ولدي لجة فإن
أضاف إلى قبل النكاح نكاحه فلا لعان إن لم يكن ولدا
وكذا إن كان في الأصح لكن له إنشا قذف ويلاعن ولا يبعث
نفي أحد توأمين
النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة حي بطلاق ورجح
وإنما يجب بعد وطير أو استدخال يمينه وإن تبقت براءة
الوجه لا يخلو في الجرد وعدة حرة ذات أقران ثلاثة
والقرو والظفر فإن طلق طاهرا انقضت بالظفر في

صريح لا ينفي بلعان ويجد قاذف محض وتعدو غيره والمجنون
مكلف جرم مسلم عفيف عن وطئ محذبه وتبطل العفة بوطئ
محرور مملوكه على المنه لا زوجته في علق شبهة وأنه ولد
وسكو حبه بلا وطئ في الاصح ولو زنا مقدر سقط
الحذف أو ارتد فلا ومن زنا من وطئ لم يعد حصنا ولا
الغذف بوطئ فليسقط بعنفوا والاصح انه يرثه كل الورثة
وانه لو عفي بعضهم قلبا في كلد له قذف زوجته
علم زناها أو ظنه ظنا مؤكدا اكشباع زناها بزبد مع وثبة
بان زناها وخلوة ولو انت بولد علم انه ليس منه لزمه
نفيه وانما يعلم اذا لم يظا أو ولدته لدون ستة اشهر
من الوطي أو فوق اربع سنين فلو ولدته لما عنتها ولم يشترط
بخصه جرم النفي فان ولدته لفوق ستة اشهر من الاستبراء
حل النفي في الاصح ولو وطئ وعزل جرم على الصحيح ولو علم
بنائها وأختم كون الولد منه ومن الزنا جرم النفي وكذا القذف
واللعان على الصحيح اللعان قوله اربع مرات أشهد

بالله ابي لمن الصادقين فيما رويت به هذه من الزنا فان غابت
تماما ورفع نسبها مما يميزها وانما مسته ان لعنة الله عليه
ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وان كان ولدا
ينفيه ذكره في الكلام فقال وان الولد الذي ولدته أو
هذا الولد من زنا ليس بي وتقول هي أشهد بالله انه لم
الكاذبين فيما رماي به من الزنا والخامسة ان غضب
الله علينا ان كان من الصادقين فيه ولو بدل لفظ شهادة
بجلف ونحوه أو غضب يلغى وعكسه أو ذكرها قبل تمام الشهادة
أو يصح في الاصح ويشترط ان لا يلقى بكلمته وان
تأخر لعانها عن لعان ولدته ويلاعن اخرس بإشارة منهم أو
كناية ويصح بالعجبة وفيمن عرف العريثة وجهه وتغلظ
بزمان وهو بعد عصر جمعة ومكان وهو أشرف
بين الزك والمقام والمدينة عند المنبر وبنت
المنبر عند الفخرة وغيرها عند منبر جامع وحائض باب
الشهد وذمي في بيعة وكبسته وكذا بيت نار محوي في

صريح في معنى إيمان وحيد فادف محضين وتعدر غيره والحسن
مختلفة سلم عفيف عن وطئ محذبه وتبطل العفة بوطئ
محرور مملوكه على المنع لا روجه في عهد شبهه وأمه ولده
وسكوتيه بلا ولي في الإصح ولو زنا مقدر وقت
لحذ أو ارتد فلا ومن زنا من قبل لم يعد محصنا ولا
المذوف يورث ويسقط بعنفو والإصح انه يرثه كل الورثه
وأه لو عفى بعضهم فلبس في كلف له قدف زوج
علم زناها أو ظنه ضاموكا كشباع زناها بز يد مع قرينه
بان زناها وخلوة ولو أتت بولد علم انه ليس منه لزمه
نفيه وإنما يعلم إذا لم يظا أو ولدته لدون سنة أشهر
من الوطئ أو فوق أربع سنين فلو ولدته لما ينمها ولم ينشرد
بخصه جرم النفي فإن ولدته لنوقسنة أشهر من الأستبراء
حل النفي في الإصح ولو وطئ وعزل جرم على الصحيح ولو علم
زناها وأجمل كون الولد منه ومن الزنا جرم النفي وكذا القذف
واللعان على الصحيح اللعان قوله أربع مرات أشهد

بالله بي لمن نقاد قين فيما رتب به هديه من الزنا فإن غابت
تمامها ورفع نسبها مما بمنزها وأخامسته إن لعنه الله عليه
إن كان من الكاذب من فمار ماها به من الزنا وإن كان ولده
نفيه ذكره في الكلام فقال وأن الولد الذي ولدته أو
هذا الولد من زنا البتة وتقول هي أشهد بالله أنه لم
تصاد من فمار ما بي به من الزنا وأخامسته أن غضب
الله علينا إن كان من الصادق من فيه ولو بدل لفظ شهادة
بجانب وجوه أو غضب يلغى وعكسه أو ذكرها قبل تمام الشهادة
أو صح في الإصح وأشهر ما في الإصح وتلقن بكلمته وأن
ناحر لعانها عن لعان ويلاع عن آخر ما يشارده منهمد أو
كنايد وصحح بحجته وبين عرف عريته وجه وتعلق
زمان وهو بعد عصر جمعه ومكان وهو أشرف
من الزنا والمقام والمدن عند المنبر وتب
سنة عند الفخرة وعبرها عند منبر جامع وخانض باب
سنة وذمي في نعه وكسسه وكذا بيت نار محوي في

ودرمه العوض وكذا الرمال اعين عندك عيني على كذا فاقموني الامح
 وان قال اعنه عيني على كذا فاعمل عني عن الطاليد وعليه العوم
 والاصح ان يدملكه عيب لفظ الاعناء ثم يعق عليه ومن ملك
 عندا او ثمنه فاضلا عن كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة
 ونكته وانا ان لا بد منه لزومه العتق ولا يجب بيع صنعة وراى
 مال لا يفضل دخلها عن كفايته ولا مسكن وعبد نفيسين
 الثما في الامح ولا شتر يعين واظهر الاقوال اعتبار اليسار
 بوقت الاداء فان عجز عن عشر شهرين متتابعين بالهلال
 بمئة هزاره ولا بشرط بته متابع في الامح فان بدا في اثناء
 شهر حسب الشهر بعد بالهلال واثم الاول من الثالث
 ثلثه وثلثه من الثاني بقوات يوم بلا عذر وكذا امرض في
 احد يد لا يحصر وكذا اجنون على المذهب فان عجز عن صوم بمرض
 او هرم قال الاكروون في رجاء والده او لخصه بالصوم شقة
 شدين او خاف زيادة مرضه كثر اطعامه حتى سكتنا
 او فقرا لا كافرا ولا هاشميا ومطلبتا حتى مداهما يكون

فطره فان دعها الي منك في احد في شهر يوما لم تجز ولا
 تجزي دقيق ولا سويوس ولا عدا وعشتا
 يسيغه قذف وصريحه الزنا كقوله لرجل او امراه
 زنت اوزنت اذيانا ي اوزنا زانية والري بايلاج خشفة في
 فرج مع وصغه بخير او ذبر صريحان وزنات في الجبل
 كناية وكذا زنات تقط في الامح وزنيت في الجبل صريح في
 الامح وقوله يا فاجر يا فاسق ولها يا خبيثة وانت تجبين
 الخلوه ولفرشي يا نبطي ولزوجه لمر احدك عذرا كناية
 فان انكر ارادة اذني صدق ممينه وقوله يا بن الحلال
 واما انا فلتك بران ونحوه تعريض ليس بقذف وان نواه
 وقوله زنت بك اقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجه يا
 زانية فقالت زنت بك او انت اذني مني فقادف وكاينة
 فلو قالت زنت وانت اذني مني فمقره وقاذفة وقوله زنا
 فزلك اؤذكرك قذف والمذهب ان قوله يدك وعينك
 ولولده لست مني اولست اني كناية ولولد غيره لست ابن فلان

كناية عن الزنا
 كناية عن الزنا
 كناية عن الزنا
 كناية عن الزنا

صا كان حذق رجمه على انصاب كارة
 بد عاد وهو ان يسكن بعد صباره زمن ان كان قرقه فلو
 اعتد به فزفه بموت او فتح او طرد في بيان اوزععي ولم
 ترجع او حن فلا عود وكذا اليوم لها اول اعني في الاصح بشر
 بين اشد وطارة في الاصح ولو راجع او ازيد متصلة
 انه فالمدح انه عايد بالرجعة لا الاستدراك بل بعد ولا
 منه الكارة بعد العود بقرقة وجره بل التكفير وظي
 وكذا من نحو وسموه في الاظهر الاظهر الجواز
 والله اعلم وبيع الضمان مؤوق مؤوقا وفي قول مؤوقا
 وفي قول لغو فعلى الاول الاصح ان عوده لا يحصل بانسك
 بل يوظف في امدد وحي الشرح بمدد حسنه ولو قال
 في امدد على كسر امدد مضامير من فان انسك في اربع
 كارة وفي امدد كارة ووضامير من اربع كلمات
 في امدد من امدد امدد ولو ذكر في امدد
 في امدد ووضامير من امدد ووضامير من امدد

التعداد وأنه بالمرّة الثانية عايد في الاول
 بشرط ان لا ينفينا
 وخصال كارة الطهار عتق رقبه او منه بلا عيب عمل بالعمل
 والكسب في بري صغير واقوع اعرج يمكنه يتاع شبي وانور
 وامر واحشم وفاقد ابيه واذنيه واصابع رجليه لا
 زمن ولا فاقد رجل او خنصر وبنصر من يد او اذنين من غيرهما
 او اخله ابهام والله اعلم ولا هدم عاجز ومن
 اكثر وقته مجنون ومريض لا يرجي فان بري بان الاجزا
 في الاصح ولا يجزي شبي قريب بيته كارة ولا امر ولد
 وذي كناية صحجد ويجزي مدبر ومعلق بصفه فلو
 اراد جعل العتق المعلق كارة لم يجز وله تعليق عتق الكارة
 بصغه واعتاق عتديه عن كفارة تبه عن كل نصف ونصف
 ذا ولو اعتق معسر نصفين عن كارة فالاصح الاجزا ان كان
 بايهما جزا ولو اعتق بعوض لم يجز عن كارة والاعتاق
 بما لا كطال فيه فلو قال اعتق امر ولدك على الف فاعتق نقد

وهو عن اوله جز عطف على شبي لقاب والعم
 لها بالاسر لاد الكتاب ادمه يحصل الكاد
 في ردهما على النوا على لجز لاند
 في اربع

في ردهما على النوا على لجز لاند

انضبار ان كان طلاق رجعه . على المظاهر كقارون
 اذا عاد وهو ان يمسا بعد طهاره زمن ان كان قوقه فلو
 انصت به فزقة يموت او فيح او طلاق باين اوزجعي ولم
 تراجع او جل فلا عود وكذا الوملكا او لا عنها في الاصح بشرط
 سبق الغد وظيفه في الاصح ولو راجع او ارتد متصلا
 ان لم فالذهب انه عايد بالرجعة لا الاسلام بل بعد ولا
 شرط الكارة بعد العود بقوقه ويحرم قبل التكفير وطى
 وكذا المس ونحوه بشهون في الاظهر الاظهر الجواز
 والله اعلم ويصح الطهار الموقت موقتا وفي قول مؤبدا
 وفي قول لغو فعل الاول الاصح ان عوده لا يحصل بانسك
 بل بوطى في المدة وحب التزج بمغيب الحشفة ولو قال
 لا زرع اثن على كظهر ابي فظاهر منهن فان اسكن فاربع
 كارات وفي القديع كارة ولو ظاهر منهن بازبع كلمات
 متواليه فعائد من الثلاث الاول ولو كرر في امرأة
 متصدة وحدها ايد فطهار واحد او استينا فالاظهر

التعدد وأنه بالمرّة الثانية عايد في الأول
 بشرط ان يتعاقبا
 وخصا كارة الطهار عنق رقبة او منة بلا عيب عمل بالعمل
 والكسب فيجزي صغير واقوع اعرج يمكنه يتباع شئ وعود
 وامر واختر وفاقد ايقه واذنيته واصابع رجليه لا
 زمن ولا فاقد رجل او خنصر وينصر من يد او اقلين من غيرها
 او اخله انهار والله اعلم ولاهرم عاجز ومن
 اكثر وقته مجنون ومريض لا يرجي فان برى بان الاجزا
 في الاصح ولا يجزي شئ قريب بينة كارة ولا امر ولد
 وذي كناية صححة ويجزي مدبر ومعلق بصفه فلو
 اراد جعل العنق المعلق كارة لم يجز وله تعلق عنق الكارة
 بصفه واعتنا وعنديه عن كفارتيه عن كل نصف ونصف
 ذا ولو اعتق معسر نصفين عن كارة فالاصح الاجزا ان كان
 باقها حيا ولو اعتق يعوض لم يجز عن كارة والاعتاق
 بمال كطلاق به فلو قال اعتق امر ولدك على الف فاعتق فقد

في قوله ولا امر ولد يجوز ان يكون ذكرا او انثى كما في الاما
 وهو عنق او اجز عطفه على شئ لا يفسد الاصح
 لها بالاستيلاء والكاتب اذا هو خصم الاصح
 ويجوز دعوا على الف او على الجوز لا تعد
 مضاف

ومريض وجنون أو فيها وهو جنني كغيره ومريض منع وإن
 حدث في المدة قطعها فإذا زال استوفيت وقيل ^{بأنه} ~~بأنه~~
 يحض وصوم نفل فلا يمنع فرض في الأصح فإن وطئ في اللذة
 والإفطار مطالبة بأن يفي أو يطلق ولو تركت حفافها
 المطالبة بعدة وحصل الفينة بتعقيب حشفة يقبل وإن
 كان بها مانع وطئ يحض ومريض وإن كان فيه مانع طئ
 كمرض طويل بان يقول إذا قدرت فيت أو شرعي كإخراجه
 فالمدعي أنه يطالب بطلاق فإن عصى بوطئ سقطت المطالبة
 وإن أبي الفينة والطلاق فالأظهر أن القاضي يطلق عليه
 طلاقه وأنه لا يجهل ثلاثة وأنه إذا وطئ بعد مطالبة
 لزمه كفارة ^{بغير} ~~بغير~~
 كل زوج مكلف ولو ذمي وخصي وظهار سكران كطلاقه
 وصريحه أن يقول لزوجك أنت علي أو مني أو عندي
 كظهر أمي وكذا أنت كظهر أمي صريح علي الصحيح وقوله جنك
 أو دنك أو نفسك كبدن أمي أو جسمها أو حملها صريح

الطلاق

والأظهر أن قوله كبدنها أو بطننا أصدرها طهارا وكذا أجنبية
 إن قصد طهارا وإن قصد كرامة فلا وكذا إن أطلق في الأصح
 وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك علي كظهر أمي طهارا في الأظهر
 والتشبيه بالجدة طهارا والمذهب طردة في كل محرم لم يطرأ
 حجر ميمها لامرئعة وزوجه ابن ولو شته بأجنبية ومطالبة
 واخذت وجهه وياث وملا عنة فلعنوا ويصح تعليقه كقوله
 إن طاهرت من زوجي الأجنبي فانت علي كظهر أمي فظاهر
 صار مظاهرا منهما ولو قال إن طاهرت من فلانة وفلانة
 أجنبية فحاطبها بظهار لم يصير مظاهرا من زوجته إلا
 أن يريد اللفظ فلو نكحها فظاهر منها صار ولو قال من ^{يا}
 فلانة الأجنبية فكذلك وقيل لا يصير مظاهرا وإن نكحها
 وظاهر ولو قال إن طاهرت من أجنبية فلعنوا ولو ^{يا}
 قال أنت طالق كظهر أمي ولم ينو أو نوي الطلاق أو الظهار
 أوها أو الظهار بان طالق والطلاق كظهر أمي طلقت
 فلا طهارا أو الطلاق ^{بأنه} ~~بأنه~~ والظهار بالباقي طلقت وحصل

ومريض وجنود أو فيها وهو جني كصغير ومريض منع وإن
 جئت في المدة قطعها فإذا زال استؤنفت وقيل يعني أوسع
 كحصى وصوم نفل فلا يمنع فرض في الأصح فإن وطئ في المدة
 وإلا فلها مطالبته بأن يعني أو يطلق ولو تركت حفافها
 المطالبة بعده ونحو الفينة بتعقيب حشفة يقبل وإن
 كان بها مانع وطئ كحصى ومريض وإن كان فيه مانع طبعي
 كمرض طويل بان يقول إذا قدرت فيك أو سري كإخراجه
 فالمدفون أنه يطالب بطلاق فإن عصى بوطئ سقطت المطالبة
 وإن أبي الفينة والطلاق فالأظهر أن القاضى يطلاق عليه
 فأنه وأنه لا يملك ثلاثة وأند إذا وطئ بعد مطالبته
 لزومه كآراء ميم
 كل زوج مكلف ولو ذمى وجسى وظهار سكران كطلاقه
 وصرح به أن يقول لزوجه أنت على أو مني أو معي أو عندي
 كظهر أمي وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح وقوله جنك
 أو دنك أو نفسك كبدن أمي أو جسميها أو حلقها صريح

لا مطالبة

والأظهر أن قوله لدينا أو بجسديا أصدرها طهارا وكذا الكنية
 إن قصد طهارا وإن قصد كرامة فلا وكذا إن أطلق في الأصح
 وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهر أمي طهارا في الألف
 والتسببه بأحد طهارا والمذهب طرده في كل محرم لم ينظر
 بحر ميمها لا مزرعة وزوجه ابن ولو شته بأجنبية ومطلقة
 وأخت وزوجه وبات وملا عنده فلعغو ويصح تعليقه كقول
 إن طهرت من زوجي الأخرى فانت على كظهر أمي فظاهر
 صار مظاهرا ميمها ولو قال إن طهرت من فلانة وفلانة
 أجنبية فحاطبها بظهار لم يصير مظاهرا من زوجيه إلا
 أن سرت اللغز فلو كحفا وظاهر ميمها صار ولو قال من
 فلانة الأجنبية فكذلك وقيل لا يصير مظاهرا وإن كحفا
 فظاهر ولو قال إن طهرت من أجنبي فلعغو ولو
 قال أنت طاهر كظهر أمي ولم تنو أو نوي الطلاق أو الظهار
 أوهما أو الألف أو ما يربطها من كظهر أمي صارت
 مدظنا أو الطلاق أو الظهار بالباقي صارت وجس

في رخصه وكبر صدق من وهو ميراثها بالمشرفان بقية
 فله زوج له زولا فلا يصالحه إلا بصف
 فهو جليل زوج شهر طلاء در استغن من وطيبا مطلقا
 أو غرق أو بعد أشهر الجريد أنه لا يحقن بالجلب بالله تعالى
 وصرفا تدبل نوحا رطل لاقا أو غرقا أو قال إن وطنك
 فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مؤثرا ولود
 حلت اجتمع عليه فبين خمسة فان كفا فله ابتلاء ولو الآ
 من رفا أو ربا أو اب محبوب له خرج على المذهب ولو قال
 والله لا وطنك أو بعد أشهر فإذا امتدت فوالله لا وطنك
 أو بعد أشهر وهكذا امرارا فليس مؤثرا في الحج ولو قال
 والله لا وطنك خمسة أشهر فإذا امتدت فوالله لا وطنك
 سنة فاستأن لكل حكم ولو قد استعد الجرد في الأربعة
 كبر أو عسى على الله عليه وسلم مؤثرا وإن ظن حصوله فبها
 فتؤكل الواسك في الحج ونظير صريح وكما أنه من صريح
 من سنة في صوم ووطن وحج وافضاض كبر والحد يدان

ملامسة ومباشرة ومباشرة وإثباتا وغشيانا وقربانا ونحوها
 كما يأتى ولو قال إن وطنك فعبدني حبر فزال ملكه عنه زال
 إلا ولو قال فعبدني حبر عن ظهاري وكان ظاهر مؤثرا
 وإلا فلا ظهار ولا إبلا باطنا ويحكم بهما ظاهرا ولو قال
 في ظهاري إن ظاهرت فليس بمؤثرا حتى يظهر أو إن وطنك
 فيك طالق مؤثرا فإن وطئ فملكته الفرة وزال الإيد لا
 في ظهرا أنه لو قال لأربع والله لا أجتمعن فليس بمؤثرا
 في الظاهر فإن جامع ثلاثا مؤثرا من الزاوية فلو مات بعضها
 في وطئ زال إلا ولو قال لا أجتمع كل واحد منكم
 في كل واحد ولو قال لا أجتمعك إلى سنة إلا مرة
 فليس بمؤثرا في الحال في الأظهر فإن وطئ وبقي منها أكثر
 من أربعة أشهر مؤثرا ثمهل أربعة أشهر من ذلك
 بقا قاض وفي رجعية من الرجعة ولو ارتد أحدهما بعد
 دخول في المدة انقطعت فإذا أسلم استؤنفت وما منع الوطئ
 من غير نكاح إن وجد فيه لم يمنع المدة كصوم وإجرام

فان رجع وكره صديقه وهو ميراثها بالسير فان قبضته
فلا رجوع له ولا فلاح له الا بصف
هو جليل روح نبي صلا قد يستغن من وطنها مطلقا
او فوق اربعة اشهر والجد يد انه لا يختص بالحب بالله تعالى
وصفات تدل لوعلى يد طلاقا او غنقا او قال ان وطنك
فدله على صلاه او صور او حج او عتق كان موليا ولود
جلب اجنبي ثلثه فممن محضه فان كجها فلا ابتلاء ولو الا
من رزقا او ربا او اي محبوب له يخرج على المذهب ولو قال
والله لا وطنك اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطنك
اربعه اشهر وهكذا امرا فليس مولا في الاصح ولو قال
والله لا وطنك خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطنك
سنة فبالان لكل حكمه ولو قد يستبعد الحصر في الاربعة
كروا عيسى صلى الله عليه وسلم قول وان طر حصوله قبلها
فلا وكذا الوسا في الاصح ولتظن صريح وكما يه من صريح
بعضه لا يفتح ووطني وجماع واقضاض بكر والحد يدان

ملاسة ومباينة ومباشرة وايثانا وغشيانا وقربانا ونحوها
كما ياش ولو قال ان وطنك فعبدي جبر فان ملكه عنه زال
الا ولو قال فعبدي جبر عن ظهاري وكان ظاهرا مولا
والا فلا ظهار ولا اطلاقا ويحكم بهما ظاهرا ولو قال
من ظهاري ان ظاهرك فليس مولا حتى يظهر او ان وطنك
فمنك طالق مولا فان وطني فملكك اشهر وزال الا ابتلاء
ولا ظهر انه لو قال لاربع والله لا اطلاقا فليس مولا
في الحال فان جامع ثلاثا مولا من الاربعة فلو مات بعضهم
فبا ووطني زال الا ابتلاء ولو قال لا اطيع كل واجه منك
مولا من كل واجه ولو قال لا اطيعك الا سنة الامن
فليس مولا في الحال في الاظهر فان وطني وبقي منها اكثر
من اربعة اشهر مولا فتمهل اربعة اشهر من ذلك
بلا قاض وفي رجعية من الرجعة ولو ارتد احداهما بعد
دخول في المدة انقطعت فاذا اسلم استؤنفت وما منع الوطي
وغيره يملك ان وجد فيه لم يمنع المدة كصوم واجرام

التَّكْبِيرُ بِسَمِيهِ وَلَوْ سَلَوُ بَيْنَ فَلَئِنْ لَوِيَ الرَّجْعَةُ عَلَى الْبَيْحِ حَيْثُ
 إِيَّاهُ أَيْدَا الْبَيْحِ وَحَيْثُ رَاجَعْتِكِ وَرَجَعْتِكِ وَارْتَجَعْتِكِ
 وَالْأَيْحُ أَنْ الرَّدَّ وَالْإِيمَانُ صَوِيحِحَانِ وَأَنَّ التَّرْوِجَ وَالْبَيْحَ
 تَكَايَاتَانِ وَلَيْقُلْ رَدُّ مَا إِلَيَّ أَوْ إِلَيَّ نِكَاحِي وَالْجَوِيدُ أَنَّهُ
 لَا يَشْرُطُ الْإِشْهَادُ فَنُصَحَ بِكِنَايَتِهِ وَلَا تَقْبَلُ تَعْلِيمًا وَلَا
 تَحْلُ بِمَنْعِلِ كَوَطِيٍّ وَتَخْتَصُّ الرَّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ طَلَقَتْ بِأَعْوَضٍ
 لَمْ يَسْتَوْفِ عِدَّةَ ظَلَا فِيهَا بَاقِيَةً فِي الْعِدَّةِ فَحَلَّ لَهَا مَزْنٌ
 وَإِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ وَأَنْكَرَ صِدْقَ بَيْعِيَّةٍ أَوْ مَوْعِ
 بِحُلِّ مِدَّةٍ أَيْمَانٍ وَهِيَ مِمَّنْ يَحْيِضُ لَا أَيْسَهُ فَالْأَيْحُ تَصَدَّقَتْ
 بِبَيْعِيٍّ وَإِنْ ادَّعَتْ وِلَادَةَ بَاطِنٍ فَايْمَانُهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَحُظُنَّ
 مِنْ وَقْتِ التَّكَاجِ أَوْ سَقَطَ مَصُورٍ فَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا
 وَحُظُنَّ أَوْ مَضَعَةٍ بِأَصُورَةٍ فَمِائُونَ يَوْمًا وَحُظُنَّ
 أَوْ انْقِضَاءِ أَقْرَاءٍ فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَوَلَدَتْ فِي طَهْرٍ فَأَقْلُ
 الْإِيمَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَحُظُنَّ أَوْ بِيْحِيضٍ
 فَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ وَحُظُنَّ أَوْ أَمَةٍ وَوَلَدَتْ فِي طَهْرٍ فَسِتَّةٌ

عَشْرُونَ يَوْمًا وَحُظُنَّ أَوْ حَيْضٍ فَأَجْدُ وَثَلَاثُونَ وَصِدْقٌ إِنْ دُرِ
 لَهُ تَخَالُفٌ عَادَةً دَائِرَةٌ وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ فِي الْأَيْحِ وَلَوْ طَيَّبَتْ رَجْعِيَّتَهُ
 وَاسْتَأْنَنَتْ الْأَقْرَأَ مِنْ وَقْتِ الْوَطِيِّ رَاجِعٍ فِيمَا كَانَ يَتِيٌّ وَيَحْتَرَمُ
 الْأَيْحُ مَسَاعٍ بِهَا فَإِنْ وَطِيَّ فَلَا حُرْمَةَ وَلَا يَحْرَمُ إِلَّا الْمُتَعَقِدُ تَحْرِيمَهُ
 وَيَحِبُّ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ لَمْ يَرَاخِ وَكَذَا إِنْ رَاجَعَ عَلَى الْمَذْهَبِ
 وَيُصَحُّ الْإِيْلَاءُ وَطَهَارُ رُوطْلًا وَوَلَعَانٌ وَتِيوَارْتَانٌ وَإِذَا ادَّعَى
 وَالْعِدَّةُ مِنْ قَضِيَّةٍ رَجْعَةٍ فِيمَا فَاكْرَتْ فَإِنْ انْقَضَى وَقْتُ
 الْانْقِضَاءِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ رَاجَعْتُ يَوْمَ الْحَيْضِ فَقَالَتْ بَلِ السَّبْتُ
 صَدَقْتَ بَيْعِيًّا أَوْ عَلَيَّ وَقْتِ الرَّجْعَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَتْ انْقَضَتْ
 الْحَيْضُ وَقَالَ السَّبْتُ صَدَقْتَ بَيْعِيٍّ وَإِنْ تَارَعَا فِي السَّبْتِ لَا انْفِاقَ
 فَالْأَيْحُ تَرْجِيحُ سَبْقِ الدَّعْوَى فَإِنْ ادَّعَتْ الْانْقِضَاءَ ثُمَّ ادَّعَى
 رَجْعَةً قَبْلَهُ صَدَقْتَ بَيْعِيًّا أَوْ ادَّعَاهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَقَالَتْ
 بَعْدَهُ صِدْقٌ فَإِنْ ادَّعَاهَا مَعَ صَدَقْتَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَنْ
 ادَّعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ صِدْقٌ وَمَنْ أَنْكَرَهَا صَدَقَتْ شَهْرًا
 اعْتَرَفَتْ قَبْلَ اعْتِرَافِيهَا وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ وَطَيْتُ

في قوله: ولو طيب رجعته

في قوله: ولو طيب رجعته

البعج بسيد ولو لم يرس في نوت الرجعة على الفرج
 أو بعد النكاح ورجعتك ورجعتك ورجعتك
 الرجوع ان الرد والامتنان وان التزوج والكل
 كتابان وليقل رد ما إلى أو إلى نكاحي والجديد أنه
 لا يشترط الاشارة فنصح بكساية ولا تقبل تعليقا ولا
 جعل بفعل كوطي وتختص الرجعة بموطوءة طلقت بلا عوف
 لم ينفوت عدو ظلا فيها باقيد في العدة محل لجل لا مزنة
 وإذا ادعت انقضاء عده أشهر وانكر صدق يمينه أو وضع
 بجل لمدة امكان وهي ممن يحض لا ايسد فالأصح تصديها
 يمين وإن ادعت ولادة تامر فامكانه ستة أشهر وظننا
 من وقت النكاح أو سقط مضمون فمائة وعشرون يوما
 وخطتان أو مضعه بلا صورة فثمانون يوما وخطتان
 أو انقضاء افرأ فان كانت جرة وطلقت في طهر فأقل
 لا يمكن اثنتان وثلاثون يوما وخطتان أو في حيض
 فستة واربعون وخطه أو أمة وطلقت في طهر ستة

الخطان

عشر يوما وخطتان أو حنجر وأبد وثلاثون وصدق إن رد
 له مخالف عادة دأبزه وكذا إن خالته في الأصح ولو وطئ بخيشة
 وانسانت لأقرا من فبالموطي واجع يمينها كان في رجبه
 انما يباع بضاع يفايان وطئ فدأبزه ولا يعمد إلا معتد حرمه
 وحب منبر من ان لم تراجع وكذا ان رجع على المذهب
 وبيع ابده وطينا زوطلا وولعان وثوارثان وإذا ادعى
 والعدة منه صدق رجه فيها فانكرت فإن انقضاء وفي
 الانقضاء يوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فقالت بالثبوت
 صدقت يمينها أو على وقت الرجعة كيووم الجمعة وقالت انقضت
 الخميس وقال الثبوت صدق يمينه وإن سارع في الثبوت لا اتفاق
 فالأصح ترجيح سنو الدعوي فإن ادعت الانقضاء ثم ادعى
 رجه قبله صدقت يمينها أو ادعاهما قبل انقضاء فقالت
 بعد صدق وإن ادعاهما معا صدقت والله اعلم ومن
 ادعاهما والعدة باقية صدق ومنى الكريما صدقت صدق
 اعرفت قبل اعترافنا وإذا اطلق دون ثلاث وقال رطت

ببعض يوم

وعلقوا بحبسه في ذلك اليوم... فاكل رماحه وعلق بنفسه
فاكلت رماحه وطارها... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
او منع او حبس... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
فما كان فاعلمت بالطلاق... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
ولو فاق اذا اطلب... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
يا حبس ولو قيل له... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
فان قال... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
انما سارا... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
وعرض او رماحه... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
حاطوا بها... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
عواه... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
تمه... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
فما كان... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
عند من... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس

وعلقوا بحبسه في ذلك اليوم... فاكل رماحه وعلق بنفسه

قال ان لم تحبين بي بعد... فاكل رماحه وعلق بنفسه
ان تذكر عدد... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
واجب... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
فمن لم يقصد... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
كانت فرايض... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
واخرى خمس عشرة... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
اي لسافر... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
بعد حين... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
وقد فيه... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
بكره... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
ان اراد... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
سنة او التعلوق... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
والتيقة... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
دينه... فاعلمت بالطلاق فاعلمت به حبس
به خلا

شرط الرجوع اهلية

وعلقوا بحبسه في ذلك اليوم... فاكل رماحه وعلق بنفسه

وعلقوا بحبسه في ذلك اليوم... فاكل رماحه وعلق بنفسه

وَتَطْلُو الْحَيْضَةَ فِي الْأَجْمَعِ وَلَا تَأْكُلُ بِأَهْلِ رَمَانَةٍ وَعَلَى بَعْضِهِ
 قَالَتْ رَمَانَةٌ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْحَيْضِ بِالطَّلَاوِ مَا تَعْلَقُ بِهِ حَيْضٌ
 أَوْ مَنَعُ أَوْ حَيْضٌ خَبَرٌ إِذَا عَلَّ إِذَا عَلَّ بِطَلَاوٍ فَانْتِطَالِقُ وَمَنْعُ
 الْعَلَّةِ بِالْحَيْضِ ثُمَّ قَالَ إِذَا خَرَجَ أَوْ إِذَا خَرَجَتْ أَوْ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا
 كَمَا قَدْ فَانْتِطَالِقُ وَمَنْعُ الْمَنْعِ بِالْحَيْضِ وَيَقَعُ الْأَخْرَانُ وَجِدَتْ صَفْتُهُ
 وَلَوْ قَالَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحَجَّاجُ فَانْتِطَالِقُ لَمْ يَنْتِظِرِ الْمَعْلُوقُ
 بِالْحَيْضِ وَلَوْ قِيلَ لَهُ اسْتَجِبْ أَوْ اطْلُقْنَا فَقَالَ نَعَمْ فَأَقْرَأْ بِهَا
 فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَا ضَيَّأَ وَرَاجَعْتُ صَدَقَ بِمَسْنِينِهِ وَإِنْ قِيلَ ذَلِكَ
 أَلْمَاسًا لَمْ يَنْتِظِرِ فَقَالَ نَعَمْ فَصَرِّحْ وَقِيلَ كَيْفَ عُلِقَ بِأَهْلِ
 رَمَانَةٍ أَوْ رَمَانَةٍ فَبَيَّنَّا بَابَهُ أَوْجَبَ لَمْ يَقَعْ فِيهِ الْكَلَامُ وَأَوْ
 حَلَطَانُوا أَمَّا قَالَتْ أَنْ لَمْ يَمْرُؤُ نَوَالٍ فَانْتِطَالِقُ فَجَعَلَتْ كَلِمَةَ
 نَوَالٍ وَجَدَهَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا أَنْ يَقَعِدَ تَعْيِينًا وَلَوْ كَانَ بِهَا
 تَمَرَةٌ فَعَلِقَ بِرَمَانَةٍ ثُمَّ تَلَعْنَا ثُمَّ بِأَسْمَائِهَا فَبَادَرَتْ مَنَعُ
 فَبَاعِدَ بِأَهْلِ بَعْضٍ وَرَمَى بَعْضٌ وَلَوْ أَنَّهَا بِسُرْقَةٍ فَقَالَ إِنَّ لَمْ
 تَصُدِّقْنِي فَانْتِطَالِقُ وَقَالَ إِذَا سُرِقَتْ مَا سُرِقَتْ لَمْ تَطْلُقْ وَلَوْ

وَتَطْلُو الْحَيْضَةَ فِي الْأَجْمَعِ وَلَا تَأْكُلُ بِأَهْلِ رَمَانَةٍ وَعَلَى بَعْضِهِ

قَالَتْ رَمَانَةٌ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْحَيْضِ بِالطَّلَاوِ مَا تَعْلَقُ بِهِ حَيْضٌ

قَالَ إِنَّ لَمْ تَخْبِرْنِي بِعَدَدِ حَيْضِهِ الرَّمَانَةُ قَبْلَ كَسْرِهَا فَانْتِطَالِقُ
 أَنْ تَذَكَّرَ عَدَدًا يَعْلَمُ أَنَّهَا لَمْ تَقْصُرْ عَنْهُ ثُمَّ تَزِيدُ وَاجِدًا أَنْ
 وَاجِدًا حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا لَمْ تَقْصُرْ عَلَيْهِ وَالصُّورَتَانِ
 فِيمَنْ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا وَلَوْ قَالَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَخْبِرْنِي بِعَدَدِ
 رَكَاتٍ فَرَأَيْتُ الْيَوْمَ وَالْقَبِيلَةَ فَقَالَتْ وَأَجَلٌ سَبْعَ عَشْرَةَ
 وَآخِرِي خَمْسَ عَشْرَةَ أَيُّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ وَمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ مِنْ عَشْرَةٍ
 أَيُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ لَمْ يَقَعْ وَلَوْ قَالَ انْتِطَالِقُ إِلَى حَيْضٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ
 بَعْدَ حَيْضٍ طَلَقَتْ بِمَعْنَى لِحْظَةٍ وَلَوْ عَلِقَ بِرَمَانَةٍ زَيْدٌ أَوْ لَسِيهِ
 وَقَدَفِهِ تَنَاوَلَهُ حَيْثُ وَمِمَّا يَخْلَافُ صَرِيحًا وَلَوْ خَاطَبَتْهُ
 بِمَكْرُوهٍ كَمَا سَفِيهِ يَا حَيْدِسُ فَقَالَ إِنَّ كُنْتُ كَذَلِكَ فَانْتِطَالِقُ
 إِنْ أَرَادَ مَكْرًا فَانْتِطَالِقُ بِأَسْمَاعٍ مَا تَكْرَهُ طَلَقَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 سَفِيَهُ أَوْ التَّعْلِقُ أَعْبَرَتْ الصَّفَةَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ فِي الْأَجْمَعِ
 وَالسَّفِيَةَ مَنَافِي الطَّلَاوِ وَالصَّرْفِ وَالْحَيْضِ قَبْلَ مَنْ بَاعَ
 دِينَهُ بِدُنْيَاةٍ وَيُسَبِّهُ أَنْ يَقَالَ هُوَ مَنْ تَعَاطَى غَيْرَ لَابِقٍ
 بِهِ جَلًّا

شرط المخرج أهلية

نسخ الأخطار في نسخة قال المصنف
 وهو من الأخطار التي لا يمكن تلافئها

قوله
 المذوق

بالاولى طلقت بن وانقضت بالثالث ولا يقع به ثالثة على
 الاصح ولو قال لا يقع كما ودرت واجده فصواجهما طوا الى
 فولد معا طلق ثلاثا او مرتبا طلقت الرابعة ثلثا
 وكذا الاولى ان يثبت عدتها والثانية طلقة والثالثة
 طلقين وانقضت بعدتها يولد لهما وقيل لا تطلق الاوت
 وتطلق الباقيات طلقة طلقة وان ولدت ثلثا نكاحا
 ثلث ان معا طلقت الاولى ثلثا ثلثا وقيل طلقة والاخر
 طلقين طلقين وتصدق يمينها في حياها اذ اعلمت به لانه
 ولادتها في الاصح ولا تصدق ويؤيد في تعليق غيرها ولو قال
 ان حضاها فانما طلقان فرمتهاه وكذا ما صدق يمينه
 ولا يقع وان كذب واجه طلقت فقط ولو قال ان اواد
 اومتى طلقك فانت طالق قبله ثلثا فطلقها وقع المجر فقط
 وقيل ثلاث وقيل لا يلى ولو قال ان ظاهرت منك اوليت
 اولاعتت او فسخت بعينك فانت طالق قبله ثلثا ثم وجد
 المعلق به ففي صحة الخلاف ولو قال ان وطيتك مباجا فانت

ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع

ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع

ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع

طان قبله ثم وطى لم يقع قطعا ولو غلقه بمشيتها خطا
 اشترطت على المنور او غيبته او بمشيتها اجنبي فلا في الاصح ولو
 قال العلق بمشيتها شئت كبا رها بقلبه وقع وقيل لا يقع باطنا
 ولا يقع بمشيتها صبيته وصبيته وقيل يقع بمشيتها ولا رجوع له قبل
 المشية ولو قال انت طالق ثلاثا الا ان يثنى ازيد طلقة فثما
 طلقة لم تطلق وقيل يقع طلقة ولو غلقه بفعله ففعل ناسيا
 للعلق او نكرها لم تطلق في الاظهر او بفعله غيره ممن يتالي
 بتعليقه وعلم به فكذلك والاي يقع قطعا قال
 انت طالق واشار يا صبيغز او ثلاث لم يقع عدد الابنية فان
 قال مع ذلك هكذا اطلقت في اصبعين طلقين وفي ثلاث
 ثلاثا وان قال اردت بالاشارة المقبوضتين صدق يمينه
 ولو قال عند اذا مات سيدى فانت طالق طلقين وقال
 سيدى اذ امت فانت حرة صدق به فالاصح انها لا تجزى بل
 له الرجعة وتجرد قبل روج ولو نادى اخذى زوجتي فاجابها
 الاخرى فقال انت طالق وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة

ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع
 ولو قال لا يقع

ولو قال لا يقع

وَأَوْ كَيْفَ طَلَّقَ نِ وَانْفَسَتْ بِالنَّسَائِ وَلا يَنْفَعُ بِهِ نَائِلَةٌ عَلَى
 الْقَهْرِ وَتُؤْتَى كَالْمَرْءِ عَمَّا وَنَدَّ وَاجِدَهُ فَصَوَّاحِبًا طَوَّالٍ
 تَوَدُّهُ وَمَا صَدَّقَ لَهَا نَاقًا أَوْ مَرِيئًا طَلَّقَ الرَّابِعَةَ نَائِلًا
 وَكَذَا إِذَا حَبَسَ بِيَدِهِ عِدَّةً ثَلَاثًا أَيْتَهُ طَلَّقَهُ وَالثَّانِيَةَ
 صَفِيحَةً أَيْ نَقَطَتْ بِدَيْنِهَا وَلَا دَرِيئًا وَقِيلَ لِانْطِقِ الْأَوَّلَ
 وَطَلِّقِ الْبَاقِيَاتِ طَلَّقَهُ طَلَّقَهُ وَإِنْ وَلَدَتْ ثَلَاثًا نَعَانَهُ
 نَتَّ بِنِ مَعَاظِلَ الْأَوْلِيَاءِ نَائِلًا نَائِلًا وَقِيلَ طَلَّقَهُ وَالْأَخْرَجَ
 طَلَّقَ طَلَّقَ وَيُضَدُّ فِي سَبْعِينَ فِي حَيْضَتِهَا إِذَا عَلَنِيَّاهُ لَا يَنْفَعُ
 وَلَا دِيْنِيَّاهُ فَحَجَّ وَلَا يَضُدُّ وَيُدُّ فِي تَعْلِيْقِ غَيْرِهَا وَلَوْ قَالَ
 إِنْ حَيْضَتِي فَأَنْتَ طَائِلٌ فَزَعَمَتَاهُ وَكَذَبَهُمَا مَدَّقَ فِيهِ
 وَلَا يَنْفَعُ وَإِنْ كَذَبَ وَاجِدَهُ طَلَّقَتْ فَقَطَّ وَلَوْ قَالَ إِنْ أُوَادَّ
 أَوْ مَنِّي طَلَّقَكَ فَأَنْتَ طَائِلٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا فَطَلَّقَهَا وَقَعَ الْمُخْرَجُ فَقَطَّ
 وَقِيلَ ثَلَاثَ وَقِيلَ لِأَيِّهِ وَلَوْ قَالَ إِنْ ظَاهَرَتْ مِنْكَ أَوْلِيئُ
 وَلَا عَدَّةَ وَفَسَّخَ بِعَيْنِكَ فَأَنْتَ طَائِلٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجَدَ
 الْمُعْلِقُ فِي صِحِّهِ خِلَافَ وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ مَسَاجِدًا فَأَنْتَ

...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...

مَا لَنْ يَجِدَ نَمَّ وَطَيَّ لَمْ يَنْفَعُ قَطْعًا وَإِنْ عَلَّقَهُ فَمَسَّتْهَا خَطْبًا
 اسْرَطَتْ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ غَيْبَةً أَوْ مَسَّتْهَا اجْنَبِي فَلَا فِي الْأَمْحِ وَلَوْ
 قَالَ الْمُعْلِقُ مَسَّتْهُ شَيْئًا كَارَهَا بِعَلِيهِ وَقَعَ وَقِيلَ لَا يَنْفَعُ بِاطْمَا
 وَيَنْفَعُ بِمَسَّتْهُ صِدْقَةً وَصَبْرَةً وَقِيلَ يَنْفَعُ بِمَهْرٍ وَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ
 الْمَسَّةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَائِلٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَتَّحِزَّ نَدَّ طَلَّقَهُ فَيَسَّأُ
 طَلَّقَهُ لَمْ يَنْفَعُ وَقِيلَ يَنْفَعُ طَلَّقَهُ وَلَوْ عَلَّقَ بِفَعْلِهِ فَفَعَلَ نَائِلًا
 بِتَعْلِيْقِ أَوْ مَكْرَهَا لَمْ يَنْفَعُ فِي الْأَطْمَرِ أَوْ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ بِمَنْ شَاءَ
 يَنْفَعُ بِفَعْلِهِ وَعَلِمَ بِهِ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا يَنْفَعُ قَطْعًا قَالَ
 أَنْتَ طَائِلٌ وَأَسَارَ بِأَصْبَعِيْنِ أَوْ ثَلَاثَ لَمْ يَنْفَعُ عَدَّةً إِلَّا بِنَيْتِهِ فَإِنْ
 قَالَ مَعَ ذَلِكَ هَكَذَا أَطْلَقَتْ فِي أَصْبَعِيْنِ طَلَّقِيْنِ وَفِي ثَلَاثَ
 ثَلَاثًا وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ بِأَسَارِهِ الْمَقْبُوضِيْنَ صِدْقًا وَمِيمِنِهِ
 وَلَوْ قَالَ عَبْدُ إِذَا مَاتَ سِتْرِي فَأَنْتَ طَائِلٌ طَلَّقِيْنِ وَقَالَ
 سِتْرِي إِذَا مَاتَ فَأَنْتَ حَجْرٌ مَعْنَى بِهِ فَالْأَمْحُ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ بَلْ
 لَهُ الرَّجْعَةُ وَحَجْرٌ قَبْلَ رُوحٍ وَلَوْ نَادَى إِجْدَى وَجَسِيْدَهُ فَأَجَابَهُ
 الْأَخْرَى وَنَادَى أَنْتَ طَائِلٌ وَهُوَ يَنْفَعُهَا الْمَسَادَةُ لَمْ يَنْفَعُ الْمَسَادَةُ

...
 ...

وَوَجَّهْنَا كَلَّامًا فِي طَالِقٍ وَقَالَ ارْزُقْ غَيْرَ الْمُخَافَةِ
 قَالَ اسْتَطَابُ فِي شَهْرِكَ أَوْ فِي غَيْرِهِ أَوْ أَوْلَادِهِ
 وَقَعَ بَأْوَجْرٍ مِنْهُ أَوْ فِي نَهَارِهِ أَوْ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْهُ فَبِجْرٍ أَوَّلَ
 يَوْمٍ أَوْ آخِرِهِ فَبِأَخْرِ حِزْوٍ مِنَ الشَّهْرِ وَقِيلَ بَأْوَلِ الْبُضْبِ
 الْآخِرِ وَلَوْ قَالَ لَيْسَ إِذَا مَضَى يَوْمٌ فَبِعَرْوَبِ شَمْسٍ غَدِهِ أَوْ نَهَارًا
 فِي مِثْلِ وَقْتِهِ مِنْ غَدِهِ أَوْ الْيَوْمِ فَإِنْ قَالَ فَهَارًا فَبِعَرْوَبِ
 شَمْسِهِ وَالْأَلْفَاوِيهِ بِتَمَّاسِ شَهْرٍ وَسَنَةٍ أَوْ اسْتَطَابُ أَمْرٍ
 وَقَصْدًا أَنْ يَقَعَ فِي أَحْيَالِ الْمُسْتَبَدِّ إِلَيْهِ وَقَعَ فِي أَحْيَالِ وَقِيلَ
 لَعُو أَوْ قَصْدًا أَنْ تَطْلُبَ أَمْرًا وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَةٌ صِدْقٍ مِمَّنْ
 أَوْ قَالَ فَطَلَّتْ فِي بِنَاكِجِ أَخْرَفَانِ عَرَفَ صِدْقٍ مِمَّنْهِ وَالْأَفْلَا
 وَأَدْوَاتِ التَّعْلِيْقِ مَنْ كَرِهَ دَعَلَتْ وَإِنْ إِذَا أَوْ مَنِي وَمَنِي مَسَا
 وَكَلَّمَ وَأَيُّ كَلَّمَ وَقَدْ دَخَلَتْ وَلَا يَفْتَقِنِينَ فَوَرَّانِ عُلُقِ بَابِكَ
 فِي غَيْرِ حَلِجٍ إِلَّا اسْتَطَابُ اسْتَبَيْتَ وَلَا تَكْرُرًا إِلَّا كَلَّمَ وَلَوْ
 قَالَ إِذَا طَلَمْتُكَ فَاسْتَطَابُ شَمْرًا لَمْ أَوْ عُلُقِ بَصْفَةٍ فَوَجِدَتْ
 فَطَلَمْتُ بَابِ أَوْ كَلَّمَ وَقَعَ طَلَمٌ فِي فَطَانٍ فَكَلَّمَ بِمُسْتَوِيَّةٍ وَبِ

غُرُوبِ الشَّمْسِ

غَيْرَ فَاطْلَقَهُ وَلَوْ قَالَ وَبِحِجْنِهِ أَرْبَعٌ إِنْ طَلَمْتَ وَاجِبٌ فَعَبْدُ
 حُرٍّ وَإِنْ ثَمَنِينَ فَعَبْدَانِ وَإِنْ ثَلَاثًا ثَلَاثَةٌ وَإِنْ أَرْبَعًا فَرْبَعَةٌ
 فَطَلَمْتُ أَرْبَعًا مَعًا أَوْ مَرَّتَيْنِ عَشْرًا وَعَشْرًا وَلَوْ عُلُقِ بِكُلِّ نَحْوِ عَشْرٍ
 عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ عُلُقِ بِشَيْءٍ فَعَلَّ فَا لَمْ يَذْهَبِ أَوْ إِنْ عُلُقِ بِأَنْ كَانَ لَمْ
 تَدْخُلِي وَقَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ مِنَ الدُّخُولِ أَوْ بِغَيْرِهَا فَعِنْدَ مَضِيِّ زَمَنِ
 يُمْكِنُ فِيهِ ذَلِكَ التَّعْلُقُ وَلَوْ قَالَ اسْتَطَابُ إِنْ دَخَلْتَ أَوْ إِنْ لَمْ
 تَدْخُلِي بِغَيْرِ أَنْ وَقَعَ فِي الْحَالِ إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوِ تَعْلِيْقٍ
 فِي الْأَصْحَحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ عُلُقِ بِحَلٍّ فَإِنْ كَانَ حَلٌّ ظَاهِرًا
 وَقَعَ وَالْإِفَانِ وَلَدَتْ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ التَّعْلِيْقِ بَابِ وَقُوْعَةٍ
 أَوْ لَكَثْرٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ بَيْنَهُمَا وَوَطِئَتْ وَأَمْكِنَ حِدْوَتَهُ
 بِهِ فَلَا وَالْإِفَالِ صَحِيحٌ وَقُوْعَةٍ وَإِنْ قَالَ إِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِدَكْرٍ
 فَطَلَمْتُ أَوْ أَنْتِي فَطَلَمْتِي فَوَلَدْتُهُمَا وَقَعَ ثَلَاثٌ أَوْ إِنْ كَانَ
 حَمْلُكَ ذَكَرًا فَطَلَمْتُ أَوْ أَنْتِي فَطَلَمْتِي فَوَلَدْتُهُمَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ أَوْ إِنْ
 وَلَدْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَلَدْتَ اثْنَيْنِ مَرَّتَيْنِ فَطَلَمْتُ بِالْأَوَّلِ وَأَنْقَضَتْ
 عِدَّتَهَا بِالثَّانِي وَإِنْ قَالَ كَلَّمَ وَلَدْتَ فَوَلَدْتَ ثَلَاثَةً مِنْ حَلٍّ وَقَعَ

غَيْرُ

غُرُوبِ

والنصر في ذلك...
البيات...
ثم...
لو قال...
أو...
مات...
الإرث...
ولو قال...
وجعل...
على...
لم تطلق...
ويحرم...
إن سألته...
قال...
ظفر...
قال...
لو قال...
فالحجج...
قال...
لو قال...
فالحجج...
قال...
لو قال...
فالحجج...

بعضهم...

فقد من قد...
فطلقها...
ومن طلق...
لو قال...
فحين...
في...
إن...
أو...
الطلاق...
فبيحة...
طابق...
يقبل...
من...
ولو قال...
فالحجج...
قال...
ولو قال...
فالحجج...
قال...
ولو قال...
فالحجج...
قال...

في...

بعضهم...

وَأَنَّ سَائِرَ مَا يَدْعَى بِهِ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ الْبَيِّنَاتُ
 وَأَنَّ مَا وَفَّقَهُ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ سَعَى الظَّالِمِينَ وَالنَّفْسَ وَقِيلَ إِنَّ
 نَبِيَّ يَدْعَى بِالْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةُ بَيْتَانَا وَلَا تَعِينَانَا وَقِيلَ
 نَعْبُدُكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ حَسْبُكَ يَا حَسْبُكَ يَا حَسْبُكَ يَا حَسْبُكَ
 يَا حَسْبُكَ يَا حَسْبُكَ يَا حَسْبُكَ يَا حَسْبُكَ يَا حَسْبُكَ
 مَا نَسَا أَوْ إِجْدَاهَا نَبِيَّ بَيِّنَاتٍ وَتَعِينُ بِعَيْتِهَا نَبِيَّ
 الْإِسْلَامِ وَلَوْ مَاتَ فَلَا أَظْهَرَ قَبُولِ بَيِّنَاتٍ وَارْتِدَّ لَا تَعِينُ
 وَنُوقَالَ إِنَّ كَانَ عَزَائِقًا فَأَمْرًا يَنْبَغِي وَإِلَّا فَعَبْدُكَ
 وَجَهْلُ مَنَعٍ مِنْهَا بَيِّنَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَمْ يَدْرِكْ بَيِّنَاتٍ نَوَارِنِ
 عَلَى الْمَذْهَبِ بِمَنْعٍ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ فَإِنْ فَرَعَ عَنِ أَوْفَرَعَتْ
 لَمْ تَطْلُقْ وَالْإِسْحَاقُ أَنْدَلَا بَرِيءُ
 الْطَّلَاقُ سِتْنِي وَبَدِي
 وَجَبْرَهُ لِيَدْعَى وَهُوَ صُرْبَانِ صَلَاقٍ فِي حَيْضٍ مَسْئُومَةٍ وَقِيلَ
 إِنَّ سَأَلْتَهُ لَمْ يَجْرُدَ وَجَبْرَهُ خَلْعًا فِيهِ لَا أَحْسَنِي فِي الْإِسْحَاقِ وَلَوْ
 قَالَ لَمْ تَطْلُقْ مَعَ أَحْرَ حَيْضِكَ فِسْتِي فِي الْإِسْحَاقِ أَوْ مَعَ أَحْرَ
 طَهْرًا لَمْ تَطْلُقْ مَعَ فِدْعَى عَلَى الْمَذْهَبِ وَطَلَاقٍ فِي طَهْرٍ وَطَهْرٍ

وَيَدْعَى مَنْ فِدَّ بِجَبْرٍ وَهُوَ بِطَهْرٍ جَلَّ قَلْبُ وَطَهْرٍ جَابِضًا وَطَهْرَتِ
 نَطْلُقُهَا فِدْعَى فِي الْإِسْحَاقِ وَجَلَّ خَلْعًا وَطَلَاقٍ مِنْ طَهْرٍ جَابِضًا
 وَمَنْ طَلَّقَ بِدَعْوَى لَهُ الرَّجْعَةُ فَيُحْتَبَرُ بِمَا طَلَّقَ بِعَدْوٍ طَهْرٍ
 أَوْ قَالَا جَابِضًا أَنْ تَطْلُقَ بِدَعْوَةٍ وَقَعَ فِي أَحْوَالٍ أَوْ لِمَسْنَةِ
 بِحَيْضٍ طَهْرٍ أَوْ لِمَنْ فِي طَهْرٍ لَمْ يَدْعَى بِمَا طَلَّقَ لَوْ لِمَسْنَةٍ وَقَعَ
 فِي أَحْوَالٍ وَإِنْ مَسَتْ بِحَيْضٍ نَطْلُقُهَا بِدَعْوَةٍ أَوْ لِمَسْنَةٍ فِي أَحْوَالٍ
 إِنْ مَسَتْ فِي أَحْوَالٍ بِحَيْضٍ وَنُوقَالَ أَنْ تَطْلُقَ طَلَقًا حَسَنًا
 أَوْ أَحْسَنَ الظَّلَامِ أَوْ أَحْمَدَ فَكَالسَّنَةِ وَطَلَقَهُ فَيَجِدُ أَوْ أَفْحَجَ
 الظَّلَامِ أَوْ أَحْسَنَهُ فَكَالِدَعْوَةٍ أَوْ سُنْبَةٍ بِدَعْوَةٍ أَوْ حَسَنَةً
 فَيَجِدُ وَقَعَ فِي أَحْوَالٍ وَلَا حَيْضَ مِنْهُ حَيْضُ الطَّلَاقِ وَنُوقَالَ أَنْ تَطْلُقَ
 طَلَقًا لَمْ تَطْلُقْ أَوْ لَمْ تَطْلُقْ وَفَسَّرَ تَطْلُقُهَا عَلَى الْإِسْحَاقِ لَمْ
 يَفْعَلْ إِلَّا مَنَعٌ بِدَعْوَةٍ فِي أَحْوَالٍ وَالْإِسْحَاقُ أَنْدَلَا بَرِيءُ
 مَنْ وَدَّ أَنْ يَطْلُقَ وَقَالَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ وَأَنْ يَسْأَلَ سَأَلَ
 وَنُوقَالَ بِسَائِرِ طَهْرٍ أَوْ لِمَنْ فِي أَحْوَالٍ وَقَالَ أَرَادَ فَيَجِدُ
 فَالْيَسْحَاقُ أَنْدَلَا بَرِيءُ مِنَ الْإِسْحَاقِ بِأَنَّ حَائِضَهُ وَوَالَتْ

من علقه وأجمع أن قوله بضعه طلقه بطلقة وثلاثة ألقا
 عنه أو بضعه طلقه وتلك طلقه طلقتان ولو قال بضع
 وتلك طلقه فطلقة ولو قال بأربع أو ثقت عليك أو يتك
 طلقه أو طلقين أو ثلاثا أو أربعاً وقع على كل طلقه فإن قصد
 توزيع كل طلقه على بضع وقع في كل شين شتان وفي ذلك
 وأربع ثلاث فإن قال أردت يتك بعضهم لم يقبل ظاهر
 في الإجماع ولو طلقها ثم قال لأخرى شركك معها أو أنت
 كفى فإن نوى طلق وإلا فلا وكذا لو قال أخرجك
 لأمره كفى فإن نوى بضع الاستنساخ
 ولا تصرفك بنفسه وعي
 ويشترط أن ينوي الإيضا
 فلا يقع إيمين في الإجماع والله اعلم ويشترط عدم استغراقه
 ولو قال أنت طالق ثلاثا لا ينسز وواجب فواجده
 وقلبات أو بضع وواحدة إلا واحدة وثلاث وقيل
 سائر وهو من سننك وعكسه فلو قال ثلاثا لا ينسز
 لا يطرد دونها ولو قال ثلاثا لا ينسز فبئذ إن

حصة
 من طلقه
 في قوله بضعه
 بطلقة
 في قوله بضعه
 بطلقة
 في قوله بضعه
 بطلقة
 في قوله بضعه
 بطلقة

وقيل ثلاث وفيما طلقه أو ثقتان أو ثقتان وقيل ثلاث
 أو ثلاثا إلا بضع طلقه فثلاث على الصحيح ولو قال أنت طالق
 إن شاء الله أو إن لم يشأ الله وقصد التعليم لم يقع وكذا جمع
 انعقاد تعليق وعقوب وميمر ونذر وكل تصريف ولو قال يا
 طالق إن شاء الله وقع في الإصح أو قال أنت طالق إلا أن يشأ
 الله فلا في الإصح شك في طلاق فلا أو عذر فالأقل
 ولا يخفى في الورع ولو قال إن كان ذا الطاهر عزابا فانت
 طالق وقال إن لم يكنه فأمراي طالق وجهل لم يحكم
 بطلاق أحد فإن قال أما رجل لزوجته طلق إحداهما بعينها
 ولزمته البتة واللسان ولو طلق إحداهما بعينها ثم جهلها
 وقف حتى يذكر ولا بطالب بيان إن صدقناه في الجهل
 ولو قال لها ولأختيتك إحداهما كما طالق وقال قصدت لأختيتك
 قبل في الإصح ولو قال زينب طالق وقال قصدت لأختيتك
 فلا على الصحيح ولو قال لزوجتي إحداهما كما طالق وقصدت
 لأختيتك طلق وإلا فإحداهما ويلزمه البيان في الجملة الأول

عبره

أي فلا يقبل

من علقه ولا يصح ان قوله نصف طلقة طلقة وثلاثة انفا
علقه او نصف طلقة وتلك طلقة طلقتان ولو قال نصف
ولت طلقة طلقة ولو قال بربع او ثلث عليك او يملك
علقه او طلقين او ثلاثا او اربعا وقع على كل طلقة فان قصد
توزيع كل طلقة عليهن وقع في كل نيتين نيتان وفي ذلك
واربع ثلاث فان قال اردت بينكني بعضهن لم يقبل ظاهر
في الراجح ولو طلقتها ثم قال لا اخرجي شركك معي اوتت
بكي فان بوي طلقته والافلا وكذا الوفاة اخذ ذلك
لامرأه كهي فان نوى

توزيع طلقة طلقة
سواء في الاستفصال
والنيتين او في بعضها
مورد حقه منى و
ان لا يستفصل عنها
حرفه في سها ان حرف
حرفه ولو نوى وسها
يصدق حيث يقع
بشأنه ان قال
بسم الله والافلا
وهو من نيتي ايات وعكسه
فلو قال ثلاثا الا نيتين
لا طلقة فثلاث او ثلاثا
الا نيتين فثلاث

دفع

وقيل ثلاث وقيل طلقة او خمس الا ثلاثا فثلاث وقيل ثلاث
او ثلاثا الا نصف طلقة فثلاث على الصحيح ولو قال انت طالق
ان شاء الله او ان لم يشأ الله وقصد التعيين لم يقع وكذا يجمع
انعتاد تعيين وعين ويميز ونذر وكل تصرف ولو قال يا
طالق ان شاء الله وقع في الراجح او قال انت طالق الا ان يشأ
الله فلا في الراجح شك في طلاق فلا او عذر في الاقل
ولا يخنى الورع ولو قال ان كان ذا الظاهر عزابا فانت
طالق وقال اخر ان لم يكنه فامرأتي طالق وجهل لم يحكم
بطلاق احد فان قال لزوجك لزوجك طلقت احدهما بعينها
ولزمته البحت والبيان ولو طلق احدهما بعينها ثم جهلها
وقف حتى يذكر ولا يطالب ببيان ان صدقناه في الجهل
ولو قال لها ولاخيتة احدا كما طالق وقال قصدت الاجنبة
قبل في الراجح ولو قال زينب طالق وقال قصدت الاجنبة اي فلا يقبل
فلا على الصحيح ولو قال لزوجك احدا كما طالق وقصد
معينة طلقت والا فاحدهما ويلزمه البيان في الحالة الاو

عزوة

ونوعه يدخل في سنة كجما ثم دخلت لم يقع ان دخلت
 في السنونة وكذا ان لم يدخل في الاظهر وفي التبع ان
 كانت دون ثلاث ولو طلق دون ثلاث وراجع او جده
 ولو بعد روج عادت ببيعة الثلاث وان ثلث عادت
 ثلاث ولو بعد طلقان فقط ولحق ثلاث وتنع في مرض
 موته وبيوارقان في عده رجعي لا بائن وفي المدم سرته
 قال طلقك او انت طالق ونوي عدة او وقع وكذا
 الكاكة ولو قال انت طالق واجله ونوي عدة افواجه وقيل
 المنيون ولو قال انت اجدة ونوي عدة ان المنيون
 وفي كل واجله والله اعلم ولو اراد ان يقول انت طالق ثلاثا
 فاستقبل مما مر طالق لم يقع او بعدة قبل ثلثا فثلاث
 وقيل واحدة وقيل لا حتى وان قال انت طالق انت طالق انت
 طالق وتخلل فصل فثلاث والا فان قصد ما يكد افواحدة
 او استينافا فثلاث وكذا ان اطلق في الاظهر وان قصد
 بالثانية تأكيد او بالثالثة استينافا او عكس فثنتان

او بالثالثة تأكيد الاولي فثلاث في الاصح ولو قال انت
 طالق وطلاق وطلاق صح ابن قسند تأكيد الثاني بالثالث
 لا الاولي بالثاني بهذه الصوره في مؤطوة فلو قال لهن لغيرها
 فطلقه بكل حال وان قال لهنه ان دخلت فانت طالق وطلاق
 فدخلت فثنتان في الاصح ولو قال لموظوة انت طالق فطلقه
 مع او معنا فثنتان وكذا غير مؤطوة في الاصح ولو
 قال طلقه قبل طلقه او بعدها فثنتان لموظوة
 وطلقه في غيرها ولو قال طلقه بعد طلقه او قبلها فطلقه
 نكدا في الاصح ولو قال طلقه في طلقه واراد مع فطلقان
 او انظر او الحساب او اطلق فطلقه ولو قال نصف طلقه
 في ثنتين فطلقه بكل حال ولو قال طلقه في طلقين
 وقصد معية فثلاث او طلقا فواحدة او حسابا وعرفه فثنتان
 وان جهله وقصد معناه فطلقه وقيل ثنتان وان لم ينو
 شيئا فطلقه وفي قول ثنتان وان عرف حسابا ولو قال بعض
 طلقه فطلقه او نصف فطلقه فطلقه الا ان يريد كل نصف

في قوله تعالى
 خطا الصفتي طلقه بالثاني
 طلقه في الحاشية
 وهو الخطا وهو الخط
 قوله بكل حال
 في الاصح من قوله

قَالَ لَيْسَ فَوْجِدٌ أَوْ عَكْسَهُ فَوَاجِدٌ مِثْلُ لِسَانِ نَابِرٍ
 ضَلَّوْا لَعْنًا وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُ بَطْلَانٍ بِهَا فَضِدْ لَعْنًا وَلَا ضِدَّ
 ظَاهِرًا إِلَّا بِعَرَبِيَّةٍ وَلَوْ كَانَ اسْمَهَا طَالِمًا فَقَالَ يَا طَالِقُ
 وَضِدَّ النَّدَا لَمْ تَطْلُقْ وَكَذَا إِنْ أَطْلُقَ فِي الْأَمْحِ وَإِنْ كَانَ
 اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَائِبًا فَقَالَ يَا طَالِقُ وَقَالَ أَرَدْتَ النَّدَا
 قَالَتْ لِمَ تَجْرِي بِهَذَا وَلَوْ خَاطَبْتَنِي بِطَلِقٍ وَمَا زِلَا أَوْلَا عِبَا
 أَوْ هُوَ يُظَنُّهَا أَجْنَبِيَّةً بَأَنَّ كَانَتْ فِي ظِلْمَةٍ أَوْ كَجَاهِلَةٍ
 أَوْ زَيْكَةٍ وَلَمْ يَعْلَمْ وَقَعَ وَلَوْ لَفِظَ عَجْمِي بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَمْ
 يَعْرِفْ مَعْنَاهُ لَمْ يَقَعْ وَقِيلَ إِنْ نَوَى مَعْنَاهَا وَقَعَ وَلَا يَقَعُ
 طَلِقٌ مُكْرَهٌ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةٌ اخْتِيَارٍ بَأَنَّ أَكْرَهَ عَلَى ثَلَاثٍ
 فَوْجِدٌ أَوْ صَرِيحٌ أَوْ تَعْلِيْقٌ فَكَيْ أَوْ جَزْ أَوْ عَلَى طَلِقَتْ فَتَسْخِ
 أَوْ بِالْعَكْسِ وَقَعَ وَشَرْطُ الْأَكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمَكْرَهِ عَلَى اخْتِيَارِ
 مَا هَدَدَ بِهِ بَوْلَايَهُ أَوْ تَعْلَبُ وَعَجْزُ الْمَكْرَهِ عَنْ دَفْعِهِ أَلَا
 وَعَيْرُ وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ أَسْتَعَجَلَتْ وَجَحَلَتْ تَحْوِيضًا يَضْرِبُ
 شَدِيدًا وَجَبْرًا أَوْ إِتْلَافَ مَالٍ وَجَوْهَا وَقِيلَ يَشْتَرُ قَتْلَ

وَقِيلَ قَتْلٌ أَوْ قَطْعٌ أَوْ ضَرْبٌ مَحْرُوفٌ وَلَا يَشْتَرُهُ التَّوْرِيَّةُ
 بِأَنَّ نَوَى غَيْرَهَا وَقِيلَ إِنْ نَرَهَا بِهَا عَذْرٌ وَقَعَ وَمَنْ اشْتَرَى
 بِمِثْلِ عَقْلِهِ مِنْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاٍ نَعَدَ طَلِقًا وَقِيلَ تَصَرَّفَ
 لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلًا وَفَعَلًا عَلَى الْمَذْمُومِ فِي قَوْلِهِ وَقِيلَ عَلَيْهِ
 وَلَوْ قَالَ رَبُّعًا أَوْ بَعْضًا أَوْ جَزْرًا أَوْ كَبْدًا أَوْ شَعْرًا
 أَوْ طَفْرًا طَالِقٌ وَقَعَ وَكَذَا أَدَمَكَ عَلَى الْمَذْمُومِ لِأَنَّ فَضْلَهُ كَمَا نَوَى عَرَفَ
 وَكَذَا امْنِي وَلَبْسٌ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ قَالَ لَمِطُوهُ مِنْ مِثْلِكَ طَالِقٌ
 لَمْ يَقَعْ عَلَى الْمَذْمُومِ لَوْ قَالَ أَنَا مِثْلِكَ طَالِقٌ وَنَوَى تَطْلِقُهَا طَلِقَتْ
 وَإِنْ لَمْ يَنْوِطَلَا قَائِلًا وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْوِضَافَتْهُ إِلَيْهَا فِي
 الْأَمْحِ وَلَوْ قَالَ أَنَا مِثْلِكَ بَابِنِ اشْتَرِطَ نَيْتَهُ الطَّلَاقَ وَفِي
 الْأَمْحِ الْوَجْهَانِ وَلَوْ قَالَ اسْتَبْرِي رَجْمِي مِنْكَ فَلَعَنُوا
 وَقِيلَ إِنْ نَوَى طَلِقَهَا وَقَعَ خَطَابُ أَجْنَبِيَّةٍ بِطَلِقٍ
 وَتَعْلِيْقُهُ بِنِكَاحٍ وَعَيْرٌ لَعْنٌ وَالْأَمْحُ صِحَّةٌ تَعْلِيْقُ الْعَبْدِ
 ثَالِثَةٌ كَقَوْلِهِ إِنْ عَنَقْتُ أَوْ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثَةٌ
 فَيَقَعْنَ إِذَا عَنَقَ أَوْ دَخَلَتْ بِعَدْعَتِهِ وَيَلْحَقُ رَجْعَتَهُ لَا يَخْلَعُهُ

قال في خروجك ونكاحك من ايمان من يلبس ايمان
 من ايمان او يوسس من ايمان بصلو ولا يفسد لغا ولا يفتقد
 عامه لا يفسد ولو كان استنما طائفا فقال يا طالق
 وفسد البذل لم يظن وكذا ان اطلق في الاصح وان كان
 استنما طارفا او ضابحا فقال يا طالق وقال اردت البذل
 فالتجرب في صدق ولو خاطبها بطلاقها زلا او ابعثا
 او وهو يظننا اجنبية بان كانت في ظلمة او جهالة
 او في كلبه ولم تعلمه وقع ولو لفظ عجمي به بالعربية ولم
 يعرف معناه لم يقع وبطل ان يوي معناها وقع ولا يقع
 طلاقا ومكره فان ضمنه فربما اجتبار بان اكره على ثلاث
 فوجد اوضح في تعليق فكنى او جرح او على طلقت ففتح
 او بالعكس وقع وسرط الاكراه فدره المكنى على اجنب
 ما هدد به بولائه او نعلب وعجز المكنى عن دفعه اكره
 وعجزه وظنه انه ان استنع جفنه وجعل نحو يفسد ضرب
 شديد او وجهه او اصاب ما وجوها وتبا بشرط قتل

وقيل قتل او وضع او ضرب مجاز ولا يشترط المهر فيه
 بان يتوي غيرها وقيل ان نرها بلا عذر وقع ومن اشهد
 بمزيل عقله من شراب او ذوا ان فقد طلاقا وقيل تصرفه
 له وعليه قوله او فعلا على المذموم في قوله وقيل عليه
 ولو قال ربعك او بعضك او جزرك او كبدك او شريك
 او ظنك طالق وقع وكذا اذ ملك في المذمومة لاقضه كمن عرف
 وكذا امين ولبس في الاصح ولو قال لمفطوعه بمن يمسك طالق
 لم يقع على المذموم ولو قال انا منك طالق وتوي بطلاقها طلقت
 وان لم ينوطه فانها وكذا ان لم ينو اضافة اليها في
 الاصح ولو قال انا منك بان اشترط نيته الطلاق وفي
 الاضافة الوجهان ولو قال استبري جسمي منك فلغو
 وقيل ان توي طلاقا وقع خطاب اجنبية بطلاق
 وتعليقه بنكاح وغير لغو والاصح صحة تعليق العبد
 بالله كقوله ان عنفت او ان دخلت فانت طالق ثلاثا
 فيتعن اذ اعنى او دخلت بعد عاقبه ويلحق رجعة لا خلافة

تأطير بطلان لغو واد...
العمود و الجول فان...
أختر يفهمه فطنوز...
فدو وإن نواه فالأظهر...
صان فائما تطلق...
فإنه طلقت وإن...
فأد فقري علمنا...
تزيد في الجديد...
طاه بالين فطانت...
بشرط فور في...
وعلى القول...
فطلني لعائنا...
ونوباً ومع وإلا...
أرايني ونوي...
فقلت...
تأطير بطلان لغو واد...
العمود و الجول فان...
أختر يفهمه فطنوز...
فدو وإن نواه فالأظهر...
صان فائما تطلق...
فإنه طلقت وإن...
فأد فقري علمنا...
تزيد في الجديد...
طاه بالين فطانت...
بشرط فور في...
وعلى القول...
فطلني لعائنا...
ونوباً ومع وإلا...
أرايني ونوي...
فقلت...
تأطير بطلان لغو واد...
العمود و الجول فان...
أختر يفهمه فطنوز...
فدو وإن نواه فالأظهر...
صان فائما تطلق...
فإنه طلقت وإن...
فأد فقري علمنا...
تزيد في الجديد...
طاه بالين فطانت...
بشرط فور في...
وعلى القول...
فطلني لعائنا...
ونوباً ومع وإلا...
أرايني ونوي...
فقلت...

تأطير بطلان لغو واد...
العمود و الجول فان...
أختر يفهمه فطنوز...
فدو وإن نواه فالأظهر...
صان فائما تطلق...
فإنه طلقت وإن...
فأد فقري علمنا...
تزيد في الجديد...
طاه بالين فطانت...
بشرط فور في...
وعلى القول...
فطلني لعائنا...
ونوباً ومع وإلا...
أرايني ونوي...
فقلت...
تأطير بطلان لغو واد...
العمود و الجول فان...
أختر يفهمه فطنوز...
فدو وإن نواه فالأظهر...
صان فائما تطلق...
فإنه طلقت وإن...
فأد فقري علمنا...
تزيد في الجديد...
طاه بالين فطانت...
بشرط فور في...
وعلى القول...
فطلني لعائنا...
ونوباً ومع وإلا...
أرايني ونوي...
فقلت...

كذا نكح وانت طالق ومطرفة وما طلق لا انت طالق والطلاق
 في الاصح وترجمة الطلاق بالجملة صريح على المنكح والطلاق
 وانت طلاقه كايه ولو اشتبه لفظ بالطلاق كالجلال
 اوجلال الله على جراحه فصريح في الاصح ^{الاصح انك كالم}
 والله اعلم وكنايته كانت حلية برة بنته بانه باين
 اعندي استبري رحمتك الحبي باهلك جملك على غار بك لا
 ائدة اعزبي اعزبي وعيني ودعيني وجوها والاعتاق كناية
 صلا في وعكسه وليس الطلاق كناية طهار وعكسه ولو قال
 انت على جراح او حرمتك ونوي طلاقها او طهار اجعل
 او نواهما خيرا ونيت ما اختاره وقيل طلاق وقيل طهار
 او جرح عينها لم جرحه وعليه كناية عن وكذا ان لم
 كثر نية في الاطهر والساني لغو وان قال لامته ونوي
 عن ثابت او جرحه عينها اولابته فكان لوجه ولو قال
 هـ في النوب او الضعاف او العبد على حرام فلغو وشرط
 بته الكناية اقرب انها بكل اللبس وقيل كفي باوله واشاره

ناطق بطلاق لغو وفلان اية في بيته باشارة اخير في
 العتود والجلول فان فيه طلاقا قد به اكل احد فصريح وار
 اختصر بفهميه فطنون فكما به ولو كتبت ناطق طلاقا ولم يزوج
 فلغو وان نواه طلاقا لم يزوج فبان كبت اذا ابلغت كابي فانت
 طالق فانما تطلق ببلوغه وان كبت اذا اقرت كابي وهي قارية
 شرأته طلقته وان قرئ عليها فلا في الاصح وان لم تكن
 قارية ففقرئ عليها طلقت له تفويض طلاقا اليها وهو
 تمليك في الجديد فيشرط لو قوعه تطليقها على فور وان قال
 طلق بالالف فطلقت بانك ولزمها الف وفي قول توكل فلا
 بشرط فور في الاصح وفي اشتراط قبولها خلاف الوكيل
 وعلى القولين له الرجوع قبل تطليقها ولو قال اذا اجار رمضان
 فطلقتي لعامل التملك ولو قال ابيني بنفسك فقالت ابدت
 ونويا وقع والافلا ولو قال طلقني فقالت ابدت ونوت
 او ابيني ونوي فقالت طلقت وقع ولو قال طلقني ونوي ثلثا
 فقالت طلقت ونوي ثلثا والافواحل في الاصح ولو

٢٠

طلاق

قَصَمَتْ فِي الْعُزْبَاتِ بِرِسْمِهَا الْأَلْفَ وَإِنْ قَالَ مَتَى صَمَمْتُ وَمَتَى
 صَمَمْتُ طَلَّقْتُ وَإِنْ صَمَمْتُ دُونَ الْأَلْفِ لَمْ تَطْلُقْ وَلَوْ صَمَمْتُ
 أَلْفَ طَلَّقْتُ وَلَوْ قَالَ مَتَى نَفْسِكَ إِنْ صَمَمْتُ بِهَا فَقَالَ
 طَلَّقْتُ وَصَمَمْتُ وَعَكْسَهُ بَانَ بِأَلْفٍ فَإِنْ أَتَتْ بِهَا فِي أَحَدِهَا
 فَلَا وَإِذَا عَلَنَ بِإِعْطَاءِ مَا إِذَا فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ طَلَّقْتُ وَالْأَمْرُ
 دَعْوَاهُ فِي مَلْحَمِهِ وَإِنْ قَالَ إِنْ أَقْبَضْتَنِي فَقَبِلْ كَالِإِعْطَاءِ
 وَالْأَمْرُ كَسَائِرِ التَّعْلِيْقِ فَلَا يَمْلِكُ وَلَا يَشْرُطُ الْإِبْرَامُ مِنْ مَجْلِسٍ
 وَيَعْبَعُ رَجْعِيًّا وَيَشْرُطُ لِتَحْقِيقِ الصِّفَةِ أَخَذَ بِيَدِهِ
 مَنِيًّا وَلَوْ مَكْرَهًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ عَلَنَ بِإِعْطَاءِ عَيْدٍ وَوَصَفَةٍ
 صِفَةٍ سَلِمَ فَأَعْطَتْهُ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَمْ تَطْلُقْ أَوْ بِهَا مَعِيًّا فَلَهُ رَدُّ
 وَمَنْ مَثَلُ وَبِئْسَ قَوْلٌ قِيمَتُهُ لِيَمَّا وَلَوْ قَالَ عَبْدًا طَلَّقْتُ بَعْدَ
 الْإِمْقَانِ فِي الْإِمْحِ وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ وَلَوْ مَلَكَ طَلَّقَهُ فَقَطَّ فَقَالَ
 طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا بِالْفِطْرِ طَلَّقَهُ فَلَهُ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَ إِنَّكَ
 أَجَالَ قَالَتْ وَإِلَّا فَتَلَّهُ وَلَوْ طَلَّبَتْ طَلَّقَهُ بِالْفِطْرِ فَطْلُقْ بِمَائِدَةٍ
 وَقَعِ بِمَائِدَةٍ وَقِيلَ بِالْفِطْرِ قِيلَ لَا يَفْعَلُ وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي عِدًّا بِالْفِطْرِ

تَطْلُقُ عِدًّا أَوْ قَبْلَهُ ثَمَانَتَيْ مَهْرٍ مِثْلُ وَقِيلَ فِي قَوْلِ بِالْمَثْبُوتِ وَإِنْ قَالَ
 إِذَا دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَقَبِلَتْ وَدَخَلَتْ طَلَّقَتْ عَلَى التَّحْقِيقِ بِالْمَثْبُوتِ
 وَبِئْسَ قَوْلٌ مِثْلُ وَيَعْبَعُ أَخْتِلَعُ أَجْنَبِيٌّ وَإِنْ كَرِهَتْ
 الزَّوْجَةَ وَهِيَ كَأَخْتِلَعِهَا لَفِظًا وَحِكْمًا وَلَوْ كَلِمًا أَنْ يَخْتَلِعَ لَهُ
 وَالْأَجْنَبِيُّ تَوَكَّلَهَا فَتَحْتَرِيهِ وَلَوْ أَخْتَلَعَتْ رَجُلًا وَصَرَخَ بِوَكَايَتِهَا
 كَاذِبًا لَمْ تَطْلُقْ وَأَبْوَاهَا كَأَجْنَبِيٍّ فَيُخْتَلَعُ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ أَنْ أَخْتَلَعْ بِمَا لَمْ
 وَصَرَخَ بِوَكَايَةٍ أَوْ وَكَايَةٍ لَمْ تَطْلُقْ أَوْ بِاسْتِغْلَالِ فَلَاحُ بِمَعْصُوبٍ
 أَدَعَتْ فَلَاحًا فَانْكُرْ صِدْقَ يَمِينِهِ وَإِنْ قَالَ طَلَّقْتُكَ
 بِكَدِّ فَقَالَتَ مَجَانِبًا بَانَ تَلَا عَوَضَ وَإِنْ أَخْتَلَعَتْ فِي حَبْسٍ عَوَضَ
 أَوْ قَدْرَهُ وَلَا يَمِينُهُ مَجَانِبًا وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ وَلَوْ خَالَعَ بِالْفِطْرِ
 وَتَوَانُوًّا لَزِمَ وَقِيلَ مَهْرٌ مِثْلُ وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ أَنْ نَأْبِرَ قَالَتْ
 بَلْ دَرَاهِمٌ أَوْ فُلُوسًا مَجَانِبًا عَلَى الْأَوَّلِ وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ بِالْحَالِفِ
 فِي الشَّائِنِ
 لِتَفْوِذِهِ التَّكْلِيفُ إِلَّا التَّكْرَانَ وَيَفْعَلُ بِصَرْحِهِ بِالْأَيْتَةِ وَبِكَايَةِ
 بَيْتِهِ فَصَرْحُهُ الطَّلَاقُ وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالشَّرَاحُ عَلَى الْمَشْهُورِ

.

قَصَمَتْ فِي الْغُورِ بَيِّنَاتٌ بِرُفَا الْأَلْفِ وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمِنْتُ فَمَتَى
 ضَمِنْتُ طَلَّقَتْ وَإِنْ ضَمِنَتْ دُونَ الْأَلْفِ لَمْ تَطْلُقْ وَلَوْ ضَمِنَتْ
 الْفَتْرَ طَلَّقَتْ وَلَوْ قَالَتْ مَتَى نَفْسِي أَنْ ضَمِنْتُ لِي الْفَاءُ قَالَتْ
 طَلَّقَتْ وَضَمِنَتْ وَعَكْسُهُ بَيِّنَاتٌ بِالْفَاءِ فَإِنْ أَقْضَرَتْ عَلَى أَحَدِهَا
 فَلَا وَإِنْ أَعْلَنَتْ بَيِّنَاتٌ مِمَّا فِي مَوْضِعِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ طَلَّقَتْ وَالْإِصْحَاحُ
 دَعْوَاهُ فِي مَلِكِهِ وَإِنْ قَالَ إِنْ أَقْبَضْتَنِي فَقَبِلْ كَالْإِعْطَانِ
 وَالْإِصْحَاحُ كَأَنْ تَعْلَمَ تَلَا مَلَكَهُ وَلَا يَشْتَرُطُ إِلَّا قَبَاضَ مَخْلُوطٍ
 وَيَعْبَعُ رَجْعِيًّا وَيَشْتَرُطُ لِتَحْقُوقِ الصِّفَةِ أَخَذِيدهُ
 مِنْهَا وَلَوْ مَكْرَهَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ عَلَنَ بِإِعْطَانِ عَبْدٍ وَوَصَفَهُ
 صِفَةً سَلِمَ فَأَعْطَتْهُ لَا بِالصِّفَةِ لَمْ تَطْلُقْ أَوْ بِهَا مَعِيًّا فَلَهُ رَدُّهُ
 وَمَهْرٌ مِثْلُ مَتَى قَوْلِ قِيمَتُهُ سَلِمًا وَلَوْ قَالَ عَبْدًا طَلَّقَتْ بَعْدَ
 الْإِعْضُوبِ بَيِّنَاتٍ فِي الْإِصْحَاحِ وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ وَلَوْ مَلَكَ طَلَّقَتْ فَقَطُّ قَالَتْ
 طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا بِالْفِطْرِ طَلَّقَتْ طَلَّقَتْ فَلَهُ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَ أَنْ تَمَلَكَ
 بِجَالٍ قَالَتْ وَالْأَقْلَبَةُ وَلَوْ طَلَّبَتْ طَلَّقَتْ بِالْفِطْرِ طَلَّقَتْ بِمَانَةٍ
 وَقَعَّ بِمَانَةٍ وَقِيلَ بِالْفِطْرِ قِيلَ لَا يَفْعُ وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي غَدًا أَبَانَ

فَطَلَّقَ غَدًا أَوْ بَعْدَهُ ثَمَانَتَ مَهْرٍ مِثْلُ وَمِثْلُ قَوْلِ بِالْمُسْتَمِيِّ وَإِنْ قَالَ
 إِذَا دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِالْفِطْرِ قَبِلَتْ وَدَخَلَتْ طَلَّقَتْ عَلَى التَّجْمِيعِ بِالْمُسْتَمِيِّ
 وَإِنْ وَجَدَ أَوْ قَوْلِ بِمَهْرٍ مِثْلُ وَيَفْعُ أَخْتَلَعُ أَجْنَبِي وَإِنْ كَرِهَتْ
 الزَّوْجَةَ وَهِيَ كَأَخْتَلَعُهَا لَفِظًا وَحِكْمًا وَلَوْ كِلَيْهِمَا أَنْ يَخْتَلَعُ لَهُ
 وَأَجْنَبِي تَوَكَّلَهَا فَتَحْتَمِرُ هِيَ وَلَوْ أَخْتَلَعُ رَجُلٌ وَصَرَخَ بِوَكَا لِنَهَا
 كَأَذْبًا لَمْ تَطْلُقْ وَأَبُوهَا كَأَجْنَبِي فَيَخْتَلَعُ بِمَا لَمْ يَخْتَلَعُ بِهَا لَهَا
 وَصَرَخَ بِوَكَا لِدَ أَوْ وَبَايَةً لَمْ تَطْلُقْ أَوْ بِاسْتِغْلَالِ لَمْ يَخْلَعُ بِمَعْصُوبٍ
 دَعَا فَعَلَعًا فَإِنْ كَرِهَتْ فِي يَمِينِهِ وَإِنْ قَالَ طَلَّقْتُكَ
 بِكِدِّ اقْتَالَتَ مَجَانًا بَيِّنَاتٌ وَلَا عَوَظُ وَإِنْ أَخْتَلَعُ فِي حَبْرٍ عَوَظُهُ
 أَوْ قَدْرَهُ وَلَا يَمِينُهُ بِخَالِفًا وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ وَلَوْ خَالَعَ بِالْفِطْرِ
 وَتَوَانَا نَوْعًا لَزِمَ وَقِيلَ مَهْرٌ مِثْلُ وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ نَادِيًا نَيْسَرَ قَالَتْ
 بَلْ دَرَاهِمٌ أَوْ فُلُوسًا بِخَالِفًا عَلَى الْأَوَّلِ وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ بِالْخَالَفِ
 فِي النِّسَاءِ
 لِشُرُودِهِ الْمَكْلُوفِ إِلَّا التَّكْرَانَ وَيَفْعُ بِصَرْحِهِ بِالْأَيْتَةِ وَبِكَلِمَةٍ
 بَيِّنَةٍ فَصَرْحُهُ الطَّلَاقُ وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ عَلَى الْمَشْهُورِ

المصنف رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق
 في قوله تعالى فقلت ودخلت طلق على التجميع بالمسئوم
 في قوله تعالى فقلت ودخلت طلق على التجميع بالمسئوم
 في قوله تعالى فقلت ودخلت طلق على التجميع بالمسئوم

وَعَوَّضَ بِهَا دَمًا وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ سِنَّةٌ وَلَا جَوْرَ تَوَكَّلْ
بِحُجَّتِهِ عَلَيْهِ فِي رَجْعِهِ وَلَا يَصِحُّ مَجْدُ تَوَكُّلِ امْرَأَةٍ خَلَعَ
رُوحَهُ أَوْ صَدَّقَهَا وَتَوَكَّلَ رَجُلٌ نَوِي طَرَفًا وَقِيلَ لَطْفِي
لَعْنَةُ مَن لَفَّ بِهَذَا خَلَعَ صَدَقَ وَفِي قَوْلِ فَسَخَّ لَا يَصِحُّ
عَدَدُ فَعْلَى الْأَوَّلِ لَفَّ بِهَذَا الْفَسَخُ كِتَابَةٌ وَالْمَعَادَاتُ خَلَعَ فِي الْأَمْرِ
وَلَفَّ خَلَعَ صَرِيحٌ وَفِي قَوْلِ كِتَابَةِ فَعْلَى الْأَوَّلِ لَوْ جَرَى بَعْدَ
ذِكْرِهِ لَوْ جَبَّ بِهَذَا لَمْ يَصِحَّ وَصَحَّ كِتَابَاتُ الظُّلْمِ مَعَ التَّيْدِ
وَبِحُجَّتِهِ وَتَوَكَّلَ بِعَيْنِكَ نَفْسِكَ كَمَا أَنَّ اسْتَرْسَتْ نِكَاحًا
خَلَعَ وَإِنْ بَدَى بِصِغَرٍ مَعَاوَضَهُ كَهَلْتَنِكَ أَوْ خَالَفْتَنِكَ
كَمَا وَقَلْنَا خَلَعَ صَدَقَ وَبِوَعَاوَضَهُ بِهَا شَوْبَ تَعْلِيْقٍ وَهَذَا
الْجَوْعُ قَبْلَ مَبْرُورِهَا وَبَشَرَتْهُ مَوْلَاهَا لَفَّظَ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ فَلَوْ
خَلَعَ أَحْبَابَ وَفِيكَ كَهَلْتَنِكَ بِأَلْفٍ فَعَلْتَ بِالْفِرِّ وَعَلِمَهُ
وَعَلَّمْتَنِكَ لَمْ يَأْتِ بِأَلْفٍ فَعَلْتَ وَاجِدَ بَثَلِ أَلْفٍ فَلَعُوْا وَوَلَوْ
وَلَصَلَّتْ لَمْ يَأْتِ بِأَلْفٍ فَعَلْتَ وَاجِدَ بِأَلْفٍ فَادَّخَلَ وَقَعَ التَّلَا
وَوَجُوبُ التَّلَا وَإِنْ بَدَى بِصِغَرٍ تَعْلِيْقٍ مِمَّا أَوْ مِمَّا أُعْطِيَ

تَسْلِيْقٌ فَلَا رَجُوعَ لَهُ وَلَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولُ لَفْظًا وَلَا الْإِعْطَاءَ فِي
الْمَجْلِسِ وَإِنْ تَأَلَّفَ لَمْ يَأْتِ إِذَا أُعْطِيَ تَبَيَّنَ فَكَيْذَلِكَ لَكِنْ يَشْتَرِطُ إِعْطَاءَ
عَلَى النُّورِ وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلْقِ طَلَا وَوَأَجَابَتْ فَمَعَاوَضَتْ مَعَ شَوْبِ
مَالَةٍ فَلَهَا الرَّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ وَيَشْتَرِطُ فَوْرَ جَوَابِهِ وَلَوْ طَلَّقَتْ
تَهْنَأُ بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ طَلْفَةً بِشَلْتِهِ فَوَاجِبٌ بِشَلْتِهِ وَإِذَا خَالَعَ أَوْ
طَلَّقَ بِعَوَضٍ فَلَا رَجْعَهُ فَإِنْ شَرَطَهَا فَرَجَعِيٌّ وَلَا خَالَعٌ وَفِي قَوْلِ
بَابِ مَهْرٍ مِثْلٍ وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتِي بِكَذَا أَوْ رَتَدَتْ فَأَحْبَابٌ إِنْ كَانَ
قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَاتَتْ بِالرِّدَّةِ
وَلَا مَالَ وَإِنْ أَسَلَتْ فِيهَا طَلَّقَتْ بِالْمَالِ وَلَا يَصْرَخُ خَلَعَ كَلَامٌ
بِشَرِيحِ أَحْبَابٍ وَقَوْلُ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَوْ
وَلِيَّ عَلَيْكَ كَذَا أَوْ أَمَّ سَبَقَ طَلَّقَ بِمَا مَالٍ وَقَعَ رَجْعِيًّا قَبْلَتْ
أَمْ لَا وَلَا مَالَ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَا يَرَادُ بِطَلْقِكَ كَذَا أَوْ صَدَقْتُ
فَكهُوَ مِنَ الْأَمْرِ وَإِنْ سَبَقَ بَاتَتْ بِالْمَذْكَورِ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ
عَلَى أَنْ عَلَيْكَ كَذَا أَوْ أَلْمَذْهُبُ أَنَّهُ كَطَلَّقْتُكَ كَذَا إِذَا قَبَلَتْ
بِأَسَدٍ وَجَبَ الْمَالُ وَإِنْ قَالَتْ أَنْتَ طَالِقٌ فَانْتِظِرِي الْعَاقِبَاتِ طَالِقٌ

وَيَجُوزُ تَوَكُّلُهُ دِيمًا وَبَرًّا أَوْ مَجُورًا عَلَيْهِ بَسْفُهُ وَلَا يَجُوزُ تَوَكُّلُهُ
بِمَجُورٍ عَلَيْهِ فِي بَيْتِ الرِّبِّ وَالصَّحْحُ صَحَّةٌ تَوَكُّلُهُ امْرَأَةً لِحَلِّ
رُوحِهِ أَوْ طَلْقًا وَلَوْ وَكَلَّ رَجُلًا تَوَكُّلًا فِي طَرَفٍ قَائِلًا الظُّفْرَيْنِ
الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الحَلِّ طَلْقًا وَفِي قَوْلٍ فَسَخَّ لَا يَنْصُرُ
عَدَّةً اصْطَلَحَ الْأَوَّلُ لَفْظُ الفَسْخِ كَمَا فِيهِ وَالْمَعَادَاتُ كَحَلِّهِ فِي الْأَصْحَحِ
وَلَفْظُ الحَلِّ صَرِيحٌ وَفِي قَوْلٍ جَنَائِدٌ فَعَلِيَ الْأَوَّلُ لَوْ جَرَى بَعْدَ
ذِكْرِهِ لَوْ جَبَّ مَهْرٌ مِثْلُ الْأَصْحَحِ وَيَصِحُّ بِكَمَا يَأْتِي الطَّلَاقُ مَعَ التَّبَتُّ
وَبِالْبَحِيثَةِ وَلَوْ قَالَ بَعْدَكَ نَفْسُكَ كَذَا فَقَاتِ أَشْرَيْتَ تَكَايَةَ
حَلِّهِ وَإِذَا بَدَى بَصِيغَةً مَعَاوِضَةً كَطَلْقِكَ أَوْ خَالَفَكَ
كَذَا أَوْ قُلْنَا الحَلُّ طَلْقٌ فِيهِ مَعَاوِضَةٌ فِيهَا سَبَبٌ تَعْلِيْقٌ وَلَهُ
الرَّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا وَيَشْتَرُطُ قَبُولُهَا لَفْظٌ غَيْرُ مَنْفَعِلٍ فَلَوْ
أَخْلَفَ ائْتِجَابُ وَقَبُولُكَ كَطَلْقِكَ بِأَلْفٍ قَبِلْتَ بِالْفَرِّ وَعَكْسُهُ
أَوْ طَلَّقَكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ قَبِلْتَ وَاجْتِ بَشَلِّ أَلْفٍ فَلَعُو وَلَوْ
قَالَ طَلَّقَكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ قَبِلْتَ وَاجْتِ بِأَلْفٍ فَالْأَصْحَحُ وَقَوْلُ الثَّلَاثِ
وَوَجُوبُ أَلْفٍ وَإِنْ بَدَى بَصِيغَةً تَعْلِيْقٌ مَتَى أَوْ مَتَى مَا أُعْطِيْتِ

سورة
سورة
سورة

تَسْلِيْقٌ فَلَا رَجُوعَ لَهُ وَلَا يَشْتَرُطُ الْقَبُولُ لَفْظًا وَلَا الْإِعْطَاءَ
الْمَجْرِي وَإِنْ قَالَتْ لَنْ أَزِيدُكَ إِذَا أُعْطِيْتِ فَقَدْ لَمْ يَكُنْ يَشْتَرُطُ ائْتِجَابًا
عَلَى النُّورِ وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلْقِ طَلْقًا وَأَجَابَتْ فَمَعَا وَفَتْ مَعَ سُورِ
جَعَالَةٍ فَلَهَا الرَّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ وَيَشْتَرُطُ قَبُولُ جَوَابِهِ وَلَوْ طَلَّقَتْ
ثَلَاثًا بِأَلْفٍ نَطَقَتْ طَلْقًا بِشَلِّهِ فَوَاجِبٌ مِثْلُهُ وَإِذَا خَالَعَ أَوْ
طَلَّقَ بَعْضٌ فَلَا رَجْعَةَ فَإِنْ شَرَطَ فَرَجْعِيٍّ وَلَا حَالَ وَفِي قَوْلِ
بَابِ مَهْرٍ مِثْلٍ وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتُ بِكَذَا أَوْ رَدَّتْ فَأَجَابَ إِنْ كَانَ
قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَاتَتْ بِالرِّدَّةِ
وَلَا مَالَ وَإِنْ أَنْتَ فِيهَا طَلَّقْتَ بِالْمَالِ وَلَا يَشْتَرُطُ حَلُّ كَلَامِ
يَسْتَرْبِيحُ ائْتِجَابٌ وَقَوْلُ قَالَ أَتَيْتُ طَالِقًا وَعَلَيْكَ أَوْ
وَلِي عَلَيْكَ كَذَا أَوْ لَمْ يَسْبِقْ طَلْبُهَا مَالًا وَقَعَ رَجْعِيًّا قَبْلَتْ
أَمْ لَا وَلَا مَالَ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ مَا يَرَادُ بِطَلْقِكَ كَذَا أَوْ صَدَقْتُ
فَكهُوَ فِي الْأَصْحَحِ وَإِنْ سَبَقَ بَاتَتْ بِالْمَذْكُورِ وَإِنْ قَالَ أَتَيْتُ طَالِقًا
عَلَى أَنْ يَكُونَ عَلَيْكَ كَذَا فَا لَمْ يَذْهَبْ أَنَّهُ كَطَلْقِكَ كَذَا إِذَا قَبِلْتَ
بِأَنْتَ وَجَبَ الْمَالُ وَإِنْ قَالَ إِنْ صَدَّقْتُ لِي لِقَاءُ فَانْتِ طَالِقًا

وفردت يوالديه اولهن سر اوله فله التخصيص وقيل يسوي
 ظهر امارات سنوزها وعظها بلا حجر فان حجر
 ونور كرز وعظور مجزئة فصيح ولا يضرب في الاطهر
 الاضهر يضرب والله اعلم فان تكرر ضربت فلو منعها
 حقا كسرم ونفقة الزمة الفاضية توفيقه فان اسأ خلفه وادها
 بلا سبب نهاه فان عاد عذرة وان قال كل ان صحابه
 متعد تعرف الفاضية الحال تنقده يجبرها ومنع الظالم فان
 اشتد الشقاق بعث حكما من اهله وحكما من اهلهما
 ويكلان لهما وفي قول موليان من الحاكم فعلى الاول شيئا
 رضاهما في وكل حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكيل
 حكما يتدل عوض وقبول طلاق به
 هو فرقة بعوض بلفظ طلاق او خلع شرطه زوج
 يصح طلاقه فلو خلع عند او محجور عليه بسفه صح ووجه
 دفع العوض الى مولاة ووليه وشرط قابله اطلاق وتصرفه
 في المال فان اخلفت لمة بلا اذن سيد يدين او عين ماله

راجع فراه سوال
 اذ كان الزوج
 على الوالد
 حقه الاسلام
 ما هو المصلح
 في قوله كسرم
 ونفقة الزمة
 الفاضية
 توفيقه
 فان اسأ
 خلفه وادها
 بلا سبب
 نهاه
 فان عاد
 عذرة
 وان قال
 كل ان
 صحابه
 متعد
 تعرف
 الفاضية
 الحال
 تنقده
 يجبرها
 ومنع
 الظالم
 فان
 اشتد
 الشقاق
 بعث
 حكما
 من
 اهله
 وحكما
 من
 اهلهما
 ويكلان
 لهما
 وفي
 قول
 موليان
 من
 الحاكم
 فعلى
 الاول
 شيئا
 رضاهما
 في
 وكل
 حكمه
 بطلاق
 وقبول
 عوض
 خلع
 وتوكيل
 حكما
 يتدل
 عوض
 وقبول
 طلاق
 به
 هو
 فرقة
 بعوض
 بلفظ
 طلاق
 او
 خلع
 شرطه
 زوج
 يصح
 طلاقه
 فلو
 خلع
 عند
 او
 محجور
 عليه
 بسفه
 صح
 ووجه
 دفع
 العوض
 الى
 مولاة
 ووليه
 وشرط
 قابله
 اطلاق
 وتصرفه
 في
 المال
 فان
 اخلفت
 لمة
 بلا
 اذن
 سيد
 يدين
 او
 عين
 ماله

بانته وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة المهر وفي قول
 فمتهما وفي صورة الدين المستمي وفي قوله مهر مثل وان اذن وعين
 عينا له او قدر ديننا فامثلك تغلق بالعين ويكسها في العين
 وان اطلق الاذن انقضي مهر مثل من كسها ولو خلع سفيها
 اذ بانها على الف قبلة طلقت رجعتا فان لم تقبل لم تطلق
 ويصح الاصح المبريد مرض الموت ولا يحسب من الثلث الا يزيد
 على مهر مثل ورجعية في الاطهر لا باين ويصح عوضه قليلا
 وكثيرا دينيا وعينا ومنفعة ولو خلع بمجهول او ضمن بانت بمهر
 مثل وفي قول يبدل عوضا لهما التوكيل ولو انا اكلنا
 عينا لم يبدل عوضا لهما اطلق لم يبدل من مهر مثل وان بقى
 فيهما لم تطلق وفي قول يصح مهر مثل اذ كانت لزوجها السلام
 بالف فامثلك نقد وان اذت من انكسها الغنم البقا
 بوكاليتها بانت ويلزمها مهر مثل وفي قول الاكثر منه ومنه
 ثمة وان اصابته كل الخلع الى نفسه خلع اجنبي والمال
 عند من تطلق فانه حكمه ان عليهما مهر وعليه الزيادة

التصف مما فده اذ يظن ولا يتصرف عند الاباكا ولله
 اخذ ما يعلم وصاد به وجل نسر سكر وغيره في الاملاك
 ولا يكر في الاصح وجل المقاطع وركد اولي
 يخص القسم
 بزواج ومن بات عند بعض يسوتد لزومه عند من بقي ولو
 انفرد عنهن او عن الواحدة لم ياتم ويستحب ان يعطهن
 ويستحب القسم من رضة ورتقا وجا يرض ونفسا لاشرة
 وان لم ينفرد بمسك دار عليه من يبيوتهن وان انفرد
 ولا فضل المعنى اليهن ولد دعا وهن والاصح بحريم ذهابه
 الي بعض ودعا بعض الا لغرض كسرك من مضي اليها
 او خوف عليتها وخبرة ان ينعم بمسك واجه ويدعوها اليه
 وان جتمع بين قريبتين في مسكن الا برضاها وله ان يرب
 القسم على لسلك ويؤد قبلها او بعدها والاصل الليل
 والنهار سبعة فان عمل ليلة وسكن نهارا تجار فعمله
 والله الا دخول في مؤد على اخرى ليلة الاضرورة

كرتبنا الخوب وحينئذ ان حال مكنته فمضى والافلا وله
 الدخول فصارا اليوضع متاع ونحوه وينبغي ان لا يطول مكنته
 والصحح انه لا يقضي اذا دخل حاجة وان له ما سوي وطول من
 امتناع وانما يقضي ان دخل بلا سب ولا حجت نسوية في
 الإقامة فصارا واقل ثوب القسم ليلة وهو افضل ويجوز ثلثا
 ولا زيادة على المذهب والصحح وجوب قرعة الابتداء وقيل
 بخير ولا يفضل في قدر نوبة لكن خيرة مثله امة وتخص
 بكر جديد عند زفاف يسبع بلا قضاء وثبت ثلث
 وليس بخيرها بين ثلث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن سافرت
 وجدها بغير اذنه ناسرة وبادنه لغرضه يقضي لها ولغرضها
 لا في الجديد ومن سافر لتقلد جدره ان يستحب بعضه وفي
 سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاصح يستحب بعضه
 بشرعة ولا يقضي مدة سفره فان وصل المقصد وصار مقاما
 قضى مدة الإقامة لا الرجوع في الاصح ومن وهبت حقها لم
 يلزم الزوج الرضا فان رضي ووهبت لمعينة بات عندها ليلتها

في وقت
 من وقت
 من وقت

في وقت
 من وقت
 من وقت

الصفة مما قدمه لا يلا لفظ ولا يتصرف فيه إلا بأكل وله
 أخذ ما يعلم وصاه به ويجل نشر سكر وغيره في الإملاك
 ولا يكره في الأصح ويجل التقاطه وتركه أولى
 يختص القسم
 بزواج ومن بات عند بعض نسوة لزمه عند من بقي ولو
 أغرت عنهن أو عن الواحدة لم ياتم ويصح أن لا يعظمن
 ويصح القسم مريضاً ورتقاً وجامضاً وتغسلاً لانه
 فإن لم يتفرّد بمسكن دار عليه سبب في بيوتهم وإن انفرد
 فالأفضل المضي اليهن وله دعاء وهن والأصح تحريم ذهابه
 إلي بعض ودعاء بعض إلا لغرض كقرب مسكن من مضي إليها
 أو خوف عليتها وخوف أن يتعم بمسكن واجبة ويدعوها إليه
 وأن يجتمع بين ضربين في مسكن إلا برضاها وله أن يربط
 القسم على ليلة ويؤم قبلها أو بعدها والأصل الليل
 والشمار تبع فإن عمل ليلاً وسكن نهاراً كما رجعكسه
 وليس للأول دخول في نوبه على آخره ليلاً إلا الضرورة

كرضها الخوف وحينئذ إن طال مكثه فغني وإلا فلا وله
 الدخول نهاراً الوضع متناج ونحوه ويتبعي أن لا يطول مكثه
 والصحيح أنه لا يقضي إذا دخل حاجة وأن له ما سوي وطبق من
 استمتع وأنه يقضي إن دخل بلا سبب ولا يجب تسوية في
 الإقامة نهاراً وأقل نوب القسم ليلة وهو أفضل ويجوز ثلثاً
 ولا زيادة على المذهب والصحيح وجوب قرعة للابتداء وقيل
 بخير ولا يفضل في قدر نوبة لكن قرعة مثلاً أمة وتخص
 بكر جديد عند زفاف يسبح بلا قضاء وتبث ثلاث
 وليس تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن سافرت
 وحدها بغير إذنه ناسرة وبإذنه لغرضه يقضي لها ولغيرها
 لا في الجود ومن سافر لثقله جرد أن يستحب بعضها وفي
 سائر الأسفار الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستحب بعضها
 بشرعة ولا يقضي مدة سفره فإن وصل المقصد وصار مقيماً
 فمضى مدة الإقامة لا الرجوع في الأصح ومن وهبت حقها لم
 يلزم الزوج الرضا فإن رضي ووهبت لمعينة بات عندها ليلتها

أو غيره
 من

قوله وسبع بقضاء
 أو ثلث بلا قضاء
 أو ما سوي وطبق من
 أو غيرها

وَهَبَتْ لَهُ شَرَطًا فَلَا ظَهْرَ أَنْ لَهُ بَعْضَ بَدَلِهِ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ
 وَهَبَتْ الْبَيْتَ فَلَهُ بَعْضُ الْبَيْتِ وَرَبْعُ بَدَلِ كَلِمَةٍ وَبِئْسَ قَوْلٌ
 التَّمَتِ الْبَيْتَ فِي قَوْلٍ تَخَيَّرَ بَيْنَ بَدَلِ بَعْضِ كَلِمَةٍ أَوْ بَعْضِ
 الْبَيْتِ وَرَبْعُ بَدَلِ كَلِمَةٍ وَلَوْ كَانَ دَيْنًا فَأَبْرَأَهُ لَمْ يَبِيعْ
 عَلَيْهَا عَلَى الْمَدِينَةِ وَلَيْسَ لَوَيْحٍ عَفْوٌ عَنْ صَدَاقٍ عَلَى الْجَدِيدِ
 نَظْفِئَهُ قَبْلَ وَطْعِي مَتَعَهُ إِنْ لَمْ يَجِبْ شَطْرُ مَهْرٍ
 وَكَذَا الْمُؤْتَوَّةُ فِي الْأَظْهَرِ وَفَرَقَهُ لَاهْتِسَابًا كَطَلَا وَدَيْتُجِبْ
 أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثِينَ ذَرْهًا فَإِنْ تَنَازَعَا قَدَرَهَا الْقَاضِي
 يَنْظُرُ مُعْتَبِرًا إِنْ كَانَ وَقِيلَ حَالُهُ وَقِيلَ حَالُهَا وَقِيلَ أَقْلُ
 مَا كِ
 اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْ صِفَتِهِ فَخَالَفَا وَخَالَفَ
 وَارْتَاهَا وَوَارِثٌ وَاحِدٌ وَالْآخِرُ ثُمَّ يَفْسُخُ الْمَهْرَ وَيَجِبُ
 مَهْرٌ مِثْلٌ وَلَوْ أَدْعَتْ تَسْمِيَةً فَانْكُرَهَا فَخَالَفَا فِي الْأَمْحِ وَلَوْ
 أَدْعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرٌ مِثْلٌ فَأَقْرَبَ النَّكاحُ وَأَنْكُرَ الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ
 فَالْأَمْحُ نَكِيْفَةُ الْبَيَانِ فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَرَأَدَتْ فَخَالَفَا
 وَإِنْ أَصْرَ مَنكُرًا حَلْفَتْ وَهِيَ لَهَا وَلَوْ أَخْلَفَتْ فِي قَدْرِهِ

زَوْجٌ وَوَيْحٌ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ فَخَالَفَا فِي الْأَمْحِ وَلَوْ قَالَتْ
 كَيْفِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَثَبَتَ الْعَقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ
 أَوْ بَيِّنَةٍ لَزِمَ الْفَانِ فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأُ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا
 صَدَقَ بِمَسِينِهِ وَسَقَطَ الشَّطْرُ وَإِنْ قَالَ كَانَ الثَّانِي تَجْرِيدَ
 لَفْظًا لَعَقْدًا لَمْ يَقْبَلْ وَبَيْتَةُ الْعَرَسِ سُنَّةٌ وَبِئْسَ
 قَوْلٌ أَوْ وَجِدِ وَاجِبَةٌ وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا فَرَضَ عَيْنٌ وَقِيلَ
 كِتَابِيَّةٌ وَقِيلَ سُنَّةٌ وَإِنْ تَمَاجِبَتْ أَوْ تَسَنَّ بِشَرْطِ الْأَخْضَرِ الْأَعْيُنَا
 وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فَإِنْ أَوْلَمَ ثَلَاثَةً لَمْ يَجِبْ فِي الثَّانِي
 وَبَكَرَهُ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَخْضَرُ لِحُوفٍ أَوْ طَعٍ فِي حَاهِدٍ وَالْأَلَا
 يَكُونُ ثُمَّ مَنْ يَبْدَأُ يَدِي بِهِ أَوْلَا يَلِيقُ بِهِ بِمَجَالِسَتِهِ وَلَا مَنكُرًا
 فَإِنْ كَانَ يَزُولُ بِحُضُورِهِ فَلْيَحْضُرْ وَمَنْ الْمَنكُرُ فَرَأَى جَرِيرًا
 وَصُورَةَ حَيَوَانَ عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ وَسَادَةٍ أَوْ سِتْرٍ أَوْ
 ثَوْبٍ مَلْبُوسٍ وَجُوزَ مَا عَلَى أَرْضٍ وَبَسَاطٍ وَمَخْدَةٍ وَمَقْطُوعٍ
 الرَّأْسِ وَصُورِ شَجَرٍ وَجَرْمٍ تَصَوَّرَ حَيَوَانَ وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةٌ
 بِصَوْمٍ فَإِنْ شَقِيَ عَلَى الدَّاعِي صَوْمٌ نَقَلَ فَالْفِطْرُ أَضَلُّ وَيَأْكُلُ

حُرْمَةُ الْوَسَادَةِ وَجُوزُ الْبَيْتِ بِدَوْرَهَا
 سَطْرُهَا وَلَعَلَّ لَعْنَةً وَسَوَاعِدُهَا وَوَالِئًا
 مِنْ قَوْمٍ خَالَفَتْ فِيهَا عَمَّا وَصَّاهُ
 وَسَادَتُهُ مَعُونَةٌ دَائِمَةٌ فِي الْحُجْرِ أَوْ لَدُو
 مَنْصُوبَةٌ كَمَا فِي الرَّأْسِ وَتَسْرُوحُ فِي
 الْبُرُوقِ الْمَصَادِقِ وَتَقْوَى الدَّرْعُ حَتَّى
 بِالْقَضَائِي فِي الْوَضُوعِ بِمَوْتِ الْوَسَادَةِ
 بِالْقَضَائِي فِي الْبَيْتِ بِالْأَرْضِ وَالْمَدِينَةِ
 بِالْقَضَائِي فِي الْحُضُورِ لِأَنَّ الْوَسَادَةَ
 بِالْقَضَائِي فِي الْحُضُورِ لِأَنَّ الْوَسَادَةَ
 بِالْقَضَائِي فِي الْحُضُورِ لِأَنَّ الْوَسَادَةَ

وَهَبَتْ لَهُ شَرْطًا فَلَا ظَهْرَ أَنْ لَمْ يَنْصَفْ بَدَلَهُ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ
 وَهَبَتْ النَّصْرَةَ فَلَمْ يَنْصَفْ الْبَاقِي وَرَبَعَ بَدَلِ كَلِّهِ وَبِئْسَ قَوْلٌ
 النَّصْفُ الْبَاقِي وَبِئْسَ قَوْلٌ تَخَيَّرَ بَدَلِ نِصْفِ كَلِّهِ أَوْ نِصْفِ
 الْبَاقِي وَرَبَعَ بَدَلِ كَلِّهِ وَلَوْ كَانَ دَيْنًا فَأَبْرَأَتْهُ لَمْ يَبِيعْ
 عَلَيْهَا عَلَى الْمَدِينَةِ وَلَيْسَ لَوَيْحِي عَفْوٌ عَنْ صَدَاقٍ عَلَى الْجَدِيدِ
 لَمْ تَطْلُغْ قَبْلَ وَطْئِي مُتَعَةً إِنْ لَمْ يَجِبْ شَطْرُ مَهْرٍ
 وَكَذَا الْمُطَوَّقُ فِي الْأَظْهِرِ وَفَرَقَهُ لِاسْتِبْطَانِ كَطَلَاقٍ وَيَجِبُ
 أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثِينَ رُفْعًا فَإِنْ تَنَازَعَا قَدَرَهَا الْفَاضِي
 يَنْظُرُ مُعْتَبَرًا إِنْ مَا وَقِيلَ حَالَهُ وَقِيلَ حَالُهَا وَقِيلَ أَقْلُ
 مَاكِ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْ صَفْنِهِ تَخَالَفًا وَتَخَالَفَ
 وَارْتَاهَا وَوَارِثًا وَاحِدًا وَالْآخِرُ ثُمَّ يَنْفِخُ الْمَهْرُ وَيَجِبُ
 مَهْرٌ مِثْلٌ وَلَوْ أَدْعَتْ تَسْمِيَةً فَانْكُرَهَا تَخَالَفًا فِي الْإِصْحَاحِ وَلَوْ
 أَدْعَتْ نِصَاجًا وَمَهْرٌ مِثْلٌ فَأَقْرَبُ بِالْبَيْعِ وَأَنْكُرُ الْمَهْرَ أَوْ كَلَّمَ
 فَالْإِصْحَاحُ تَخْلِيفُهُ الْبَيَانُ فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَرَأَتْ تَخَالَفًا
 وَإِنْ أَصْرَتْ مُنْكَرًا حُلِفَتْ وَصِي لَهَا وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ

رُبْعٌ وَوَيْحٌ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْمُوعَةٌ تَخَالَفًا فِي الْإِصْحَاحِ وَلَوْ قَالَتْ
 كَيْفِي يَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَيَوْمَ كَذَا بِأَلْفٍ وَتَمَّتِ الْعَقْدَانِ بِإِذْرَارٍ
 أَوْ بِنْتِهِ لَزِمَ الْفَانِ فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا
 صَدَقَ تَمْسِينُهُ وَسَقَطَ الشَّطْرُ وَإِنْ قَالَ كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدَ
 لَفْظًا لَا عَقْدًا لَمْ يَقْبَلْ وَإِمَامَةُ الْعَرَبِ سَنَةٌ وَبِئْسَ
 قَوْلٌ أَوْ وَجِدَ وَاجِبَةٌ وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا فَرَضَ عَيْنٌ وَقِيلَ
 تَكَايُفٌ وَقِيلَ سَنَةٌ وَإِنَّمَا جَبَّ أَوْ تَسَنُّ بِشَرْطِ الْأَخْضَرِ الْأَعْيُنَا
 وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فَإِنْ أَوْلَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَجِبْ فِي الثَّانِي
 وَتَكَرَّرَ فِي الثَّلَاثَةِ وَالْأَخْضَرُ لِحُوفٍ أَوْ طَعٍ فِي جَاهِدٍ وَالْأَلَا
 يَكُونُ ثُمَّ مِنْ بِنَادِي بِهِ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ بِمَجَالِسَتِهِ وَلَا مَنَكْرُ

فَاِنْ كَانَ يَزُولُ جَمْعُهُ وَفَلْيَحْضُرْ وَمِنْ الْمُنْكَرِ فَرَأَى جَبْرًا
 وَصُورَةٌ جِيَوَانٍ عَلَى سَنَفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ سَادَةٍ أَوْ سِتْرٍ أَوْ
 ثَوْبٍ مَلْبُوسٍ وَجَوْزٌ مَا عَلَى أَرْضٍ وَسِبَاطٌ وَمَحْدَةٌ وَمَقْطُوعٌ
 الزَّائِرُ وَصُورٌ شَجَرٌ وَجَحْرٌ تَصَوُّرٌ جِيَوَانٍ وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةٌ
 صَوْمٍ فَإِنْ شَتَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمٌ نَفْلٌ فَالْفِطْرُ أَضَلُّ وَيَأْكُلُ
 لَا بِالْمَقْرَحِ وَالْقَلُوحُ لَا الْقَلُوحُ وَلَوْ قَالَ كَالْمَجْرِي وَالْمَجْرِي
 تَابَ الْكُفْرُ بِنَوْمِ الْفَانِ وَالْمَجْرِي وَالْمَجْرِي وَالْمَجْرِي

وعنه وكسار وبتارة ويوتد وما أخذ يد عرس فان احسنه
 بعدل او غير يد او بعض لان با حال ولو ساجت واجده
 يد سوا عونها ولو حفظه للعبر فقط اعبر وبي وظي
 فاسد منير مسافر الوطي وان كرز منير في احد الاجوال
 ولو كرز وطي بسنه واجده منير فان بعدد
 حسنا بعدد المنير ولو كرز وطي معصونه او مكرهه على
 كرز المنير ولو كرز وطي الاب والسيرك وسد مكاتبه
 همت وصل منورون وصل ان احد المجلس شهر والامور
 والله اعلم الفرقة قبل وطي مينا او بسببها كسبه
 بعد ساسط المنير وما لا كسبه واسلامه وردته والمانه
 وارضاء اعد او امنها سطره في كل معنى السطران له
 حار الرجوع وان يحج عوده بنفس الخطي فلو زاد بعدد فله
 وان خطه و منير باليد وضعت بدله من مثل او فمه وان
 نعت في دها فان مع با ولا ونصف فتمه سلما وان
 نعت قبل وضعا فله نعته با نسا با خيار فان غاب

جواب

نانه واخذت ارضها فالأصح ان له نصف الارض ولها زيادة
 شفعه وجزار في متصلة فان سجت فنصف قيمه بلا زيادة
 وان سجت لزمه الفبول وان زاد ونقص ككبر عبد وطول
 غاه وتعلم صنعه مع برص فان انقضا بنصف العين والادان
 فنصف قيمه و زراعه الارض بنقص وحرثها زيادة وحمل
 امه وبهيمه زيادة ونقص وقبل البهيمه زيادة والاطلاع
 نخل زيادة متصلة وان طلق وعليه ثمر مؤثر لم يلزمها
 قطعه فان قطعت عين نصف النخل ولو رضى بنصف النخل
 وتبعته الثمر الى جزائه اجبرت في الاصح ويصير النخل في
 يدها ولو رضيت به فله الامتناع والقيمة ومثي ثبت خيار
 له اولها لم يملك بنصفه حتى يخارده والاخبار ومثي رجع
 بغيره اعبر الأقل من يومي الإصدان والقبض ولو اصدق
 تعلم قران وطلق قبلكه فالأصح تعدد تعليمه وحب منير
 مثل بعد وطي ونصف قبله ولو طلق وقد زال ملكها عند
 بنصف بدله فان كان زال وعاد تعلق بالعين في الاصح ولو

وَعَقْلٌ وَبَيْسَارٌ وَبِكَارَةٌ وَبُيُوبَةٌ وَمَا اخْتَلَفَ بِهِ عَرَضٌ فَإِنْ اخْتَلَفَ
 بِنَفْسٍ أَوْ نَقَصَ زَيْدٌ أَوْ نَقَصَ لَانُ بَا جَارٍ وَلَوْ سَاحَتْ وَاحِدَةٌ لَمْ
 يَحِبَّ نَوَافِعُهَا وَلَوْ خَفَضَ لِلْعَشِيرَةِ فَقَطَّ اعْتَبَرُ وَيُؤَيُّ وَيُطَيُّ بِطَلْحٍ
 فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلُ يَوْمِ الْوَطِيِّ فَإِنْ تَكَرَّرَ فَمِهْرٌ فِي أَعْلَى الْأَجْوَالِ
 وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطِيٌّ بِشَيْءٍ وَاحِدَةٍ فَهَهْرٌ فَإِنْ تَعَدَّدَ
 حَسَنًا تَعَدَّدَ الْمَهْرُ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطِيٌّ مَعْصُومَةٌ أَوْ مَكْرَهَةٌ عَلَى زَيْنَا
 تَكَرَّرَ الْمَهْرُ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطِيٌّ الْأَبِ وَالشَّرِيكِ وَسَيِّدِ مَكَاثِبَةٍ
 فَهَهْرٌ وَقِيلَ مَهْرٌ لَوَاتِنٌ وَقِيلَ إِنْ أَحْدَدَ الْمَجْلِسُ فَهَهْرٌ وَالْأَهْوَدُ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْفُرْقَةُ قَبْلَ وَطِيٍّ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا كَسَفِيحَةٍ
 يَعْتَبَرُ بِهَا سِقَطُ الْمَهْرِ وَمَا لَا كَطَلْحٍ وَإِسْلَامِهِ وَرِدَّتُهُ وَرَدَّهَا
 وَأَرْضَاعٌ أَمَدٌ أَوْ أَمْتُهُا سِطْرَةٌ ثُمَّ قِيلَ مَعْنَى الشَّطْرَانِ لَهُ
 خِيَارٌ الرَّجُوعُ وَالصَّحِيحُ عَوْدُهُ بِنَفْسِ الطَّلَاقِ فَلَوْ زَادَ بَعْدَهُ فَلَهُ
 وَإِنْ طَلَّقَ وَالْمَهْرُ نَالَ فَتُنْفَضُ بِدَلِهِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيمَةٍ وَإِنْ
 نَعِيَ فِي يَدِهَا فَإِنْ قَنَعَ بِهَا وَإِلَّا فَتُنْفَضُ قِيمَتُهُ سَلِيمًا وَإِنْ
 نَعِيَ قَبْلَ قَبْضِهَا فَلَهُ نِصْفُهُ نَافِضًا بِالْخِيَارِ فَإِنْ غَابَ

خياره

بِنَيْتَةٍ وَأَحْدَثَ أَرَشَقًا فَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ نِصْفًا لِأَرْضٍ وَلَهَا زِيَادَةٌ
 تَنْفِصُهُ وَخِيَارٌ فِي مِتِّصَلَةٍ فَإِنْ شَحَتْ فَتُنْفَضُ قِيمَتُهُ بِالزِّيَادَةِ
 وَإِنْ سَحَّتْ لَزِمَهُ الْقَبُولُ وَإِنْ زَادَ وَتَقَصَّرَ كَكَبِيرٍ عَبْدٍ وَطَوَّلَ
 غَلَّةً وَتَعَلَّمَ شَيْئًا مَعَ بَرٍّ فَإِنْ انْتَفَى بِنِصْفِ الْعَيْنِ وَالْأَدَى
 فَتُنْفَضُ قِيمَتُهُ وَزِرَاعَةٌ الْأَرْضِ تَنْفَضُ وَحَرَّتُهَا زِيَادَةٌ وَجَلَّ
 أَمَةٌ وَبَهِيمَةٌ زِيَادَةٌ وَتَقَصَّرَ وَقِيلَ الْبَهِيمَةُ زِيَادَةٌ وَالْإِطْلَاقُ
 نَحْلٌ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ وَإِنْ طَلَّقَ وَعَلَيْهِ ثَمْرٌ مُؤَبَّرٌ لَمْ يَلْزِمَا
 قَطْفُهُ فَإِنْ قُطِفَ تَعَيَّرَ نِصْفُ النَّحْلِ وَلَوْ رَضِيَ بِنِصْفِ النَّحْلِ
 وَتَبَقِيَّتِهِ الثَّمَرِ إِلَى جَدَائِهِ أَجْبَرَتْ فِي الْأَصَحِّ وَيَصِيرُ النَّحْلُ فِي
 يَدَيْهَا وَلَوْ رَضِيَ بِهِ فَلَهُ الْأَمْتِنَاعُ وَالْقِيمَةُ وَمَنْ ثَبَتَ خِيَارًا
 لَهُ أَوْهَا لَمْ يَمْلِكْ نِصْفَهُ حَتَّى يَخْتَارَ ذُو الْأَخْيَارِ وَمَنْ رَجَعَ
 بِقِيمَةٍ أَعْتَبَرَ الْأَقْلُ مِنْ نَوِيِّ الإِصْدَاقِ وَالْقَبْضُ وَلَوْ أَصْدَقَ
 تَعَلَّمَ قُرْآنًا وَطَلَّقَ قَبْلَهُ فَالْأَصَحُّ تَعَدُّ تَعَلُّمِهِ وَجِبَّ بِمَهْرٍ
 مِثْلَ بَعْدِ وَطِيٍّ وَنِصْفُهُ قَبْلَهُ وَلَوْ طَلَّقَ وَقَدْ زَالَ مِلْكُهَا عِنْدَهُ
 فَتُنْفَضُ بِدَلِهِ فَإِنْ كَانَ زَالَ وَعَادَ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ

وغيره

بطل النكاح أو في المهر فالأظهر النكاح لا المهر وسائر
 الشروط إن وافق مقتضى النكاح أو لم يتعلق به عوض لغيره
 النكاح والمهر وإن خالف ولم يخل بمقتضيه الأصلي
 كشرط أن لا يتروج عليها أو لا نفقة لها صح النكاح وقد
 الشرط والمهر وإن أخل كان لا يطاق أو يطل بطل النكاح
 ولو نكح نسوة بمهر فالأظهر فساد المهر ولكل مهر مثل ولو
 نكح لطفل يفوق مهر مثل أو نكح بنتا لا رشيدة أو رشيدة
 بكر إلا إذن بدونه فسد المسمى والأظهر صحة النكاح بمهر
 مثل ولو توافقوا على مهر سراً وأعلنوا زيادة فالمدعي جوب
 ما عقده ولو قالت لوليها روجني بالف فنقص عنه بطل النكاح
 ولو أطلعت فنقص عن مهر مثل بطل وبي قول يصح بمهر مثل
 الأظهر صحة النكاح في الصورتين بمهر المثل
 والله أعلم قالت رشيدة روجني بلا مهر فزوج وبي
 مهر أو سكت فهو نفويص صح وكذا لو قال سيد أمة روجني
 بلا مهر ولا يصح نفويص غير رشيدة وإذا أجرى نفويص صح

الأظهر

فالأظهر أنه لا يجب شي بدنس العقد فإن وطئ فمهر مثل ويعبر
 بحال العقد في الأصح ولها قبل الموطئ مطالبة الزوج بأن يفرض
 مهرًا ويجس بنفسها ليفرض وكذا التسليم المفروض في الأصح
 ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لا علمه بقدر مهر المثل
 في الأظهر ويجوز فرض مؤجل في الأصح وفوق مهر مثل وقيل
 لأن كان من جنسه ولو امتنع من الفرض أو تنازعا فيه فرض
 القاضي بقدر البلد حالاً ويفرض مهر مثل ويشترط علمه
 به والله أعلم ولا يصح فرض اجنبي من ماله في الأصح والفرض
 الصحيح كسني فيشترط بطلاً وقيل وطئ ولو طلق قبل وطئ
 فلا شطر وإن مات أحدهما قبلها لم يجب مهر مثل في الأظهر
 الأظهر وجوبه والله أعلم مهر المثل
 ما رغبه في مثلها وركنه الأعظم نسب فإعي أقرب
 من نسب إلى من نسب إليه وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب
 ثم بنات أخ ثم عمات كذلك فإن فقدت النساء العصبه أو لم
 يكن أو جهل مهرهن فأرحام بجدات وخالات ويعبر من

بطل النكاح أو في المهر فالأظهر النكاح لا المهر وسائر
 الشروط إن وافق منتضى النكاح أو لم يتعلق به عرض لغى صح
 النكاح والمهر وإن خالف وأمر بخل بمقصوده الأصلي
 كشرط إن لا يزوج علينا أو لا نفقة لها صح النكاح وقد
 شرط والمهر وإن أخل كان لا يطاق أو يطلق بطل النكاح
 ولو نكح بشوة بمهر فالأظهر فساد المهر ولكل مهر مثل ولو
 نكح بطل يفوق مهر مثل أو نكح بنتا لأرشيدة أو رشيدة
 كرايلا إذن يدونه فسد المسمى والأظهر صحة النكاح بمهر
 مثل ولو توافقوا على مهر سراً وأعلنوا زيادة فالمدعى وجوب
 ما عتد به ولو قالت لو ليهار وجني بالث فقتص عنه بطل النكاح
 ولو أطلت فقتص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح بمهر مثل
 الأظهر صحة النكاح في الصورتين بمهر المثل
 والله أعلم قالت رشيدة روجني بلا مهر فزوج وني
 مهر أو سكت فهو تنويين صح وكذا لو قال سيد أمة ذو
 مهر أو مهر ود يصح تفويض غير رشيدة وإذا جرى تفويض صح

والأظهر

فالأظهر أنه لا يجب شي من العتد فإن وطئ فمهر مثل ويعتد
 حال العتد في الأصح ولها قبل الوطئ مطالبة الزوج بأن يفرض
 مهر أو يجلس بنفسها ليفرض وكذا التسليم المفروض في الأصح
 بشرط رضاها بما يفرضه الزوج لا عليها بقدر مهر المثل
 في الأظهر ويجوز فرض مؤجل في الأصح وفوق مهر مثل وقيل
 لأن كان من حسنة ولو امتنع من الفرض أو تنازعا فيه فرت
 القاضي بعد البلد جالاً ويفرض مهر مثل ويشترط علمه
 به والله أعلم ولا يصح فرض اجنبي من ما يد في الأصح والفرض
 الصحيح كسني فيسقط بطل قبل وطئ ولو طلق قبل وطئ
 فلا ضرر وإن مات أحدهما قبل ما لم يحن مهر مثل في الأظهر
 لأظهر وجوبه والله أعلم مهر المثل
 ما رغبه في مثلها وركه الأعظم نسب فيراعي أقرب
 من تنسب إلى من تنسب إليه وأقرب من أخت لأبوين ثم لأب
 ثم نساء ثم عمات كذلك فإن فهدتسا العصبه أو لم
 أو حبل مهر من فارجاه كجات وخالات ويعتبر من

صداقا واذا اُتد وَعِنَا فَلَغِي فِي يَدِ مِمَّنَا فَمَنْ عَقَدَ
وِي قَوْلِ صَمَانَ يَدِ عَمَلِي الْأُولَى لَيْسَ لَهَا بَيْعَةٌ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَوْ لَفَّ
فِي يَدِهِ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ وَإِنْ أُلْفِيَ فَقَابِضُهُ وَإِنْ أُلْفِيَ أَجْبَى
تَخَيَّرَ عَلَى الْمَدِّهِ فَإِنْ فَسَخَتِ الْقَدَاقُ أَخَذَتْ مِنَ الزَّوْجِ مَهْرَ
مِثْلٍ وَالْإِعْزَمَتِ الْمَثَلُ وَإِنْ أُلْفِيَ الزَّوْجُ فَكَلْفِهِ وَقِيلَ
كَأَجْبَى وَلَوْ أُصْدِقَ عَبْدٌ فَنَلَفَ عِنْدَ قَبْلِ قَبْضِهِ أَنْفَسَ فِيهِ
لَا فِي الْبَاقِي عَلَى الْمَدِّهِ وَلَهَا الْخِيَارُ فَإِنْ فَسَخَتِ مَهْرٌ مِثْلُ
وَالْأَجْحَةُ الثَّالِثُ مِنْهُ وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ تَخَيَّرَتْ
عَلَى الْمَدِّهِ فَإِنْ فَسَخَتِ مَهْرٌ مِثْلُ وَالْأَفْلَاسِيُّ وَالْمَسَافِحُ
الْقَائِنَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضْمَنُهَا وَإِنْ طَلَبَتِ السَّلِيمَ فَاسْتَع
عَلَى صَمَانَ الْعَقْدَ وَكَذَا الَّتِي اسْتَوْفَاهَا بِرُكُوبِ وَخَوَّهِ عَلَى الْمَدِّهِ
وَلَهَا جِسْرُ نَفْسِهَا لِنَقْبِضِ الْمَهْرِ الْمَعِينِ وَالْحَالُ لَا الْمَوْجَلُ فَلَوْ
جَلَّ قَبْلَ السَّلِيمِ فَلَا جِسْرَ فِي الْأَجْحِ وَلَوْ قَالَ كَلَّ لَا أَسْلَمُ
حَتَّى تُسَلِّمَ فَيُقُولُ كَجِبْرٌ هُوَ فِي قَوْلِ لَا إِجْبَارَ وَمَنْ تَلَّمَ أَجْرٌ
صَاحِبُهُ وَالْأَظْهَرُ جِبْرٌ إِنْ قَبِضَ مِنْ بَوَاضِعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ وَتَوَمَّرَ

هذا هو المهر المسمى بالقبض
وهو الذي لا يفسخ منه المهر
والأصح في المهر المسمى بالقبض
وهو الذي لا يفسخ منه المهر

بِالْتِمَازِ فَإِذَا سَلَّمَ أَغْطَاهَا الْعَدْلُ وَلَوْ بَادَرَتْ فَكُنْتَ طَالِبَةً
فَإِنْ لَمْ يَطَّأِ اشْتَعَتْ حَتَّى يُسَلِّمَ وَإِنْ وَطِئَ فَلَا وَلَوْ بَادَرَ فَسَلَّمَ
فَلَمْ يَكُنْ فَإِنْ مَنَعَتْ بِلَا عَذْرَ اسْتَرَدَّ إِنْ قَلْنَا أَنَّهُ يَجْبِرُ وَلَوْ
اسْتَمَهَلَتْ لِتَنْظِيفِ وَخَوَّهِ أَمَهَلَتْ مَا سَرَّاهُ قَاضٍ وَلَا يَجَاوِرُ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا لِيَنْقَطِعَ حَيْضٌ وَلَا تُسَلِّمَ صَغِيرَةٌ وَلَا مَرِيضَةٌ
حَتَّى يَرُودَ مَا بَعْدَ وَطِئٍ وَيَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ بِوَطِئٍ وَإِنْ جَرَمَ كَأَيْضٍ
وَبَوَّأَ أُجْدِيهَا لِأَخْلَوَةٍ فِي الْحَدِيدِ كَجِبْرًا يَجْبِرُ أَوْ حَزْرًا
أَوْ مَعْصُوبًا وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ وَفِي قَوْلِ قِيمَتُهُ أَوْ مَمْلُوكٍ وَمَعْصُوبٍ
بَطْلٌ فِيهِ وَجَبَ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ وَتَخَيَّرَ فَإِنْ فَسَخَتِ مَهْرٌ
مِثْلُ وَفِي قَوْلِ قِيمَتِهَا وَإِنْ أَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حَقَّةُ
الْمَعْصُوبِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلُ حَسَبَ قِيمَتِهَا وَفِي قَوْلِ تَقْنَعُ بِهِ وَلَوْ قَالَ
زَوْجُكَ بَعْتِي وَبَعْتُكَ ثَوْبًا بِهَذَا الْعَبْدِ صَحَّ النِّكَاحُ وَكَذَا
الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ وَيُوزَعُ الْعَبْدُ عَلَى الثَّوْبِ وَمَهْرُ الْمِثْلِ
وَلَوْ نَكَحَ بَائِفًا عَلَى أَنْ لَا يَبِيهَا أَوْ أَنْ يُعْطِيَهُ الْفَاقَةَ الْمَدَّهِ
فَسَادَ الصَّدَاقُ وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ وَلَوْ شَرَطَ خِيَارًا فِي النِّكَاحِ

بالتك

أو يقول الأصح وأعطيك المهر أو ينكح لداؤنه ومهر أو ملك
 أمه أو ممتانته عليه مؤتمما وليس للأب تعيين النكاح
 دون السرى ولا يفعد ولو انفقا على مهر فتعينها الأب
 وحج التحديد إذا مات أو انفخ برودة أو فسخه بعينه وكذا
 إن طلق بعد في الأصح وإنما يجب إعفاف فاقدم مهر نكاح
 إلى نكاح ويصدق إذا ظهرت حاجة بلا عيب ونحوه عليه
 وظي أمه ولده والمذهب وجوب مهر لأحد فإن أخل بالولد
 جزئيا فإن كانت مستولدة للأب لم يصير مستولدة للأب
 والأصح والأظهر أنها صير وأن عليه فممتاع مهر
 لأبنته ولده في الأصح وليس له نكاح أمه مكانه فإن ملك
 مكاتب زوجته سيده انفسخ النكاح في الأصح
 السيد باؤنه في نكاح عبده لا يضمن مهر أو نفقة في الجديد
 وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والتاد فإن كان
 مادونا له في تجاره فبما في دين من ربح وكذا رأس
 مال في الأصح وإن لم يكر مكسبا ولا مادونا له في تجاره

(مهر المهر)
 (مهر المهر)
 (مهر المهر)
 (مهر المهر)

ففي ذمته وفي قول علي السيد وله المساقفة به ونفوت الأمتنا
 وإذا لم يسافر لزمه تخليته لئلا لا يستمتع ويستخدمه
 نقارا إن تكفل المهر والثقة وإلا فخلية لكنهما وإن
 استخدمه بلا تكفل لزمه الأقل من أجره مثل وكل المهر
 والثقة وقيل لزمه المهر والثقة ولو نكح قاسدا أو طيب
 فهو مثل في ذمته وفي قول في رقبته وإذا زوج أمه استخدمها
 نهارا أو ليلتها للزوج لئلا ولا نفقة على الزوج حينئذ في الأصح
 ولو أخل في دار بيتا وقال للزوج تخلوا بها فيه لم يلزمه
 في الأصح وللسيد السفر بها وللزوج حجتها والمذهب
 أن السيد لو قتلها أو قتل نفسها قبل دخول سقط مهرها
 وأن الجرة لو قتل نفسها أو قتل الأمة أجنبي أو ماتت
 فلا تكا لو ملكا بعد دخول ولو باع من وجد فالمهر للبائع
 فإن طلق قبل دخول نسفه له ولو زوج أمته بعبد
 لم يجب مهر
 تسميته في العقد ويجوز إخلاؤه منه وما صح مبيعا صح

(مهر المهر)
 (مهر المهر)

أَوْ يَقُولُ الْإِجْحَاقُ وَأَعْطَيْكَ الْمَهْرَ أَوْ يَنْكِحُ لَدَى بَيْتِهِ وَيَمِينُ أَوْ يَمْلِكُ
 أُمَّةً أَوْ مَمْنَانَةً عَلَيْهِ مَوْتَهُمَا وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَعْيِينَ النِّكَاحِ
 دُونَ الشَّرِيِّ وَلَا رَفِيعَهُ وَلَا وَائِقًا عَلَى مَهْرٍ فَتَعْيِينُهَا لِلْأَبِ
 وَجِبُّ التَّجْدِيدِ إِذَا مَاتَتْ أَوْ انْفَسَخَ بَرْدَةٌ أَوْ فَسَخَ بَعِيدٌ كَذَا
 إِنْ طَلَّقَ بَعْدَ رُفْقِ الْإِجْحَاقِ وَإِنَّمَا جِبُّ انْعِقَافٍ فَاقْدِمُ مَهْرٌ مُنْجَحٌ
 إِلَى نِكَاحٍ وَيُصَدَّقُ إِذَا ظَهَرَ الْحَاجَةُ بِالْأَيْمَنِ وَجُزْمٌ عَلَيْهِ
 وَطَى أُمَّةً وَلِدَهُ وَالْمَذْهَبُ وَجُوبٌ مَهْرٍ لِأَحَدٍ فَإِنْ أُجِلَّ فَالْوَلَدُ
 حُرْسِيٌّ فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَوْلَدَةً لِلْأَبِ لَمْ يَصُرْ مُسْتَوْلَدَةً
 لِلْأَبِ وَالْأَبُ لَا يَطْمَرُ أَنَّهُ يَصِيرُ وَأَنْ عَلَيْهِ فِيمَتَّاعِ مَهْرٍ
 لِأَيْمَةٍ وَلِدَى الْإِجْحَاقِ وَلَيْسَ لَدَى نِكَاحِ أُمَّةٍ مَكَاتِبُهُ فَإِنْ مَلَكَ
 مَكَاتِبَ رُوحَةَ سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْإِجْحَاقِ
 السَّيِّدُ بَادِنُهُ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا أَوْ نَفَقَةً فِي الْبَرِّدِ
 وَهِيَ فِي كَيْسِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمُعْتَادِ وَالنَّادِرِ فَإِنْ كَانَ
 مَادُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ فَيُعَاوَنُ فِي يَدِهِ مِنْ رُجْحٍ وَكَذَا رَأْسُ
 مَالٍ فِي الْإِجْحَاقِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْتَسِبًا وَلَا مَادُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ

(ملاحظات هامشية مكتوبة بخط اليد)

فِي ذِمَّتِهِ وَبِئْسَ قَوْلٌ عَلَى السَّيِّدِ وَلَهُ الْمَسَاقِقُ بِهِ وَتَفْوُضُ الْأَسْمَانَا
 وَإِذَا الرِّبَا فَرَزَ لِرْمَةِ تَخْلِيَّتَهُ لَيْلًا لِأَسْمَانَا وَتَسْتَحْدِمُهُ
 نَهَارًا إِنْ تَكَلَّ الْمَهْرَ وَالثَّقَّةَ وَإِلَّا فَخَطْبُهُ لِكَيْسِهِمَا وَإِنْ
 اسْتَحْدَمَهُ بِلَا تَكْفُلٍ لِرْمَةِ الْأَقْلُ مِنْ أُجْرَةٍ مِثْلَ وَكُلِّ الْمَهْرِ
 وَالثَّقَّةِ وَيُقِيلُ لِرْمَةِ الْمَهْرِ وَالثَّقَّةِ وَلَوْ نِكَحَ فَالْمَهْرُ أَوْ طَى
 فَسَمَى مِثْلَ ذِمَّتِهِ وَبِئْسَ قَوْلٌ فِي رَقَبَتِهِ وَإِذَا رُوحَ أُمَّةً اسْتَحْدَمَهَا
 نَهَارًا وَسَلَّمَهَا لِلرُّوحِ لَيْلًا وَلَا تَنْفَقُ عَلَى الزَّوْجِ حِينَئِذٍ فِي الْإِجْحَاقِ
 وَلَوْ أُخْلِى فِي دَانَ بَيْتًا وَقَالَ لِلرُّوحِ تَخَلُّوا بِهَا فِيهِ لَمْ يَلْزِمَهُ
 فِي الْإِجْحَاقِ وَالسَّيِّدُ السَّفِينُهَا وَالزَّوْجُ مَحْبَسَتُهَا وَالْمَذْهَبُ
 أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ دُخُولِ سَقَطَ مَهْرُهَا
 وَأَنَّ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَ الْأُمَّةُ أُجْبِيَتْ أَوْ مَاتَتْ
 فَلَا كَمَا لَوْ هَلَكَ بَعْدَ دُخُولِ وَلَوْ بَاعَ مِنْ رُوحَةٍ فَالْمَهْرُ لِلْبَائِعِ
 فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ فَنَفَقَةُ لَهُ وَلَوْ زَوَّجَ أُمَّةً بَعْدَهُ
 لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ
 تَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ وَمَا حِمْيَعًا حِمْيَعًا

ومعنى النكاح الابدائي
 والعتاق المرفوع

(ملاحظات هامشية مكتوبة بخط اليد)

مَهْرٌ مِثْلُ أَنْ فَسَّخَ بِمَقَارِنِ أَوْ عَادِثَيْنِ الْعَقْدَ وَالْوَطِيءَ جَعَلَهُ
 الْوَأْطِيءَ وَالْمُسْتَمِيءَ إِذَا حُدِّثَ بَعْدَ وَطِيءٍ وَلَوْ أَنْفَسِحَ بَرْدَةً بَعْدَ وَطِيءٍ
 فَالْمُسْتَمِيءُ وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ بَعْدَ الْفَسْخِ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ فِي الْوَأْطِيءِ
 وَيُشْتَرَطُ فِي الْعَنَةِ وَقَعُ إِلَى الْبَاكِرِ وَكَذَا سَائِرُ الْعُيُوبِ فِي الْأَجْمَعِ
 وَتَثْبُتُ الْعَنَةُ بِإِقْرَانِ أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ وَكَذَا إِيمِنُهَا بَعْدَ
 نِكْوَالِهِ فِي الْأَجْمَعِ وَإِذَا اثْبَتَتْ صَرَبُ الْقَاضِي لَهُ سَنَةٌ بَطْلًا وَإِذَا
 تَمَّتْ رَفْعَةُ الْبَدَنِ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ حَلْفًا فَإِنْ تَكَلَّفَتْ حَلْفًا فَإِنْ
 حَلْفَتْ أَوْ أَقْرَأَتْ سَقَطَ بِالْفَسْخِ وَقِيلَ يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْقَاضِي أَوْ
 فَخِيهِ وَلَوْ اعْتَرَفَتْ لَنَهَ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ حَبِسَتْ فِي الْمَدَّةِ لَمْ يَحْسَبْ
 وَلَوْ رَضِيَتْ بَعْدَهَا بِهِ بَطَلَ حَقُّهَا وَكَذَا لَوْ أَجَلَتْهُ عَلَى الْفَسْخِ
 وَلَوْ نَكَحَ وَشَرَطَ فِيهَا إِسْلَامَ أَوْ بِي إِجْرَاهَا نَسَبٌ أَوْ حُرِّيَّةٌ
 أَوْ غَيْرُهَا فَأَخْلَفَ فَأَلْظَمَ صِحَّةَ النِّكَاحِ ثُمَّ إِنْ بَانَ
 خَيْرٌ أَمْ شَرٌّ فَلَا خِيَارَ وَإِنْ بَانَ دُونَهُ فَلَهَا خِيَارٌ وَكَذَا
 لَهُ فِي الْأَجْمَعِ وَلَوْ ظَنَّنَا سَلْمَةَ أَوْ حُرَّةً فَبَانَ كِتَابَتُهُ
 أَوْ أَمَةٌ وَهِيَ حَلٌّ لَهُ فَلَا خِيَارَ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ أَدْنَتْ فِي

حِينَئِذٍ
 كَيْفَ يَكُونُ

نَزْوِجَهَا مِنْ ظَنَّتْهُ كَفَرًا فَإِنْ فَسَّخَهُ أَوْ دَنَاهُ نَسَبٌ وَخَرَفَتِهِ
 فَلَا خِيَارَ لَهَا . . . وَلَوْ بَانَ مَعْنِيًا أَوْ عَيْدًا فَلَهَا الْخِيَارُ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ وَتَمَّ فُسْخُ بَخْلَفِ نِكَاحِ الْمَهْرِ وَالرَّجُوعِ بِهِ عَلَى الْغَارِ مَا سَبَقَ
 فِي الْعَيْبِ وَالْمَوْثِرِ تَعْرِيرُ قَارِنِ الْعَقْدِ وَلَوْ غَرَّ بِحُرِّيَّةِ أُمَّةٍ
 وَتَحَنُّاهُ فَالْوَلَدُ قَبْلَ الْعِلْمِ حُرٌّ وَعَلَى الْمَعْرُورِ قِيمَتُهُ لَسَيِّدَتِهَا
 وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْغَارِ وَالنَّغْرِيرِ بِالْحُرِّيَّةِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدَتِهَا بَلْ
 مِنْ وَكَلِهِ أَوْ مِنْهَا فَإِنْ كَانَ مِنْهَا تَعَلَّقَ الْعُرْفُ بِهَا بِدَمَتِهَا وَلَوْ
 انْتَقَلَ الْوَلَدُ مَيْتًا بِإِجْنَابِهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ وَمَنْ عَقَقَتْ
 عَمَّتُ رِقِيقٍ أَوْ مَسْرُومَةٍ رِقٌّ تَحْتَرُّ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ وَالْأَظْهَرُ
 أَنَّهُ عَلَى الْغُورِ فَإِنْ قَالَتْ جَهَلْتُ الْعَتَقَ صَدَقَتْ بِمَيْمِنِهَا إِنْ أَمَكَنَ
 بَانَ كَانَ الْمَعْتِقُ غَائِبًا وَكَذَا إِنْ قَالَتْ جَهَلْتُ الْخِيَارَ بِهِ فِي
 الْأَظْهَرِ فَإِنْ فَسَّخَتْ قَبْلَ وَطِيءٍ فَلَا مَهْرَ وَبَعْدَهُ بِعَتَقٍ بَعْدَهُ
 وَجِبَ الْمُسْتَمِيءُ أَوْ قَبْلَهُ نَهْرٌ مِثْلُ وَقِيلَ الْمُسْتَمِيءُ وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا
 وَكَوْنَتْ أَعْتَقَ عَيْدَ حَتَّى أُمَّةً فَلَا خِيَارَ . . . يَلْزَمُ الْوَلَدَ
 اعْتِقَافُ الْأَبِ وَالْأَجْدَادِ عَلَى الْمَشْهُورِ بَانَ يُعْطِيهِ مَهْرَ حُرَّةٍ

خَارِ الْغُورِ عَلَى الْغُورِ وَالرَّجُوعِ الْعَرَبِيِّ
 خِيَارِ الْمُسْتَمِيءِ

وَبَعْضُهُمَا

مفروض ان فسخ بمقارن او عياد في بين العقد والوطي جهله
 لو اطي والمسعى ان حدث بعد وطى ولو انفسح برودة تعد وطى
 فاه مسعى ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غتوه في الحبد
 ونسب رطاي العنة رفع الي الحاكم وكذا اسائر العيوب في الايج
 وثبتت العنة باقران او بيعة على اقراره وكذا ايمنها بعد
 نكوله في الاصح واذا اثبتت صرب القاضي له سنة بطلها واذا
 تمت رفعة الله فان قال وطئت حلف فان تكل حلفت فان
 حلفت او اقر استقلت بالفسخ وقيل يحتاج الي اذن القاضي او
 فضيه ولو اعترفت له او مرضت او حبست في المدة لم تحسب
 ولو رضيت بعدها به بطل حننها وكذا لو اخلته على الفسخ
 ولو نكح وشرط فيها اسلام او بني اجرها نسب او جوية
 او غيرها فاخلت فالظاهر صحة النكاح ثم ان بان
 خير اما شرط فلا خيار وان بان دونه فلها خيار وكذا
 له في الاصح ولو طنتها مسلمة او جرة فبانت كتابته
 او امة وهي محل له فلا خيار في الاظهر ولو اذنت في

في الاصح
 ولو طنتها مسلمة

بروحنا بمن نلتد كفووا ابان فسق او دناه نسبه وخرقت
 فلا خيار لها ولو بان معينا او عينا فلها خيار والله
 اعلم ومن فسخ بخلف فحكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق
 في العيب والموت ثم تغرز فاران العند ولو غرر بجزية امة
 وتحناه فالولد قبل العلم بخر وعلى المغرور قيمته لستيرها
 ويرجع بها على الغار والتغرز بالجزية لا يتصور من سيدها بل
 من وكيله او منيها فان كان منها تعلق الغرر بها بدمتها ولو
 انفصل الولد ميتا بلا جناية فلا شيء فيه ومن عتقت
 تحت رق من اوسر فيه رق فخرت في فسح النكاح والاطهر
 انه على الفور فان قالت جهلت العتق صدقت بيمينها ان امكن
 بان كان العتق غائبا وكذا ان قالت جهلت الخيار به في
 الاظهر فان فسخت قبل وطى فلا مهر وبعده بعق بعده
 رجب المسعى او قبله فمهر مثل وقبل المسعى ولو عتق بعضيا
 وكويت اعمو عند حخته امة فلا خيار يلزم الولد
 اعفاف الاب والاعداد على المشهور بان يعطيه مهر جده

في الاصح
 ولو طنتها مسلمة

في الاصح

مِنْ دُخُولِ أَوْ فِي عِدَّةِ أَرْبَعِ مَهْطِ تَعْتَبَرُ وَلَوْ اسْلَمَ وَجَّهَهُ أَوْ
وَعَتَمَ بِهَا كَيْفَ تَمَّ أَنْ اسْلَمَ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا حَرَمًا أَبَدًا أَوْ
تَوَاجَهَ لِعَيْتَةِ الْبَيْتِ فِي قَوْلِ حَبْرٍ أَوْ بِالْبَيْتِ تَعْتَبَرُ
وَاللَّامُ حَرَمًا أَبَدًا أَوْ فِي قَوْلِ تَبَعِي اللَّامُ أَوْ وَجَّهَهُ أَمَّا أَمَلْتُ
مَعَدَّ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَفْرَاقًا مِنْ حَلِّهِ لَامَهُ وَإِنْ خَلَفَتْ قَبْلَ دُخُولِ
شُكْرٍ الشُّكْرُ وَبِمَا اسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ اخْتَارَ أَمَّهُ
إِنْ خَلَّ لَهُ عِنْدَ إِجْمَاعِ اسْلَامِهِ وَاسْلَامِ مَنْ وَالْإِلَّا انْدَفَعْنَ
أَوْ حَرَهُ وَإِمَّا اسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ تَعْتَبَرُ وَانْدَفَعْنَ
وَإِنْ أَحْتَرَبَ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا اخْتَارَ أَمَّهُ وَلَوْ اسْلَمَ وَعَفَرَ
تَمَّ اسْلَامُهُ فِي الْعِدَّةِ فَكَمَا بَرَّ فَيُخَارُ أَرْبَعًا وَالْإِخْتِيَارُ أَخْرَجَكَ
أَوْ فَرَّرتَ بِحَاجَتِكَ أَوْ اسْلَمَكَ أَوْ تَمَّكَ وَالصَّدَقُ اخْتِيَارُ
لَا الضَّارُّ وَالْإِبْدَاءُ فِي الْأَمْحِ وَلَا يَبْعُ تَعْلِيلُ اخْتِيَارِ وَلَا
فِيهِ وَلَا حَبْرُ الْإِخْتِيَارِ فِي حَسْرِ انْدَفَعَتْ مِنْ زَادَ وَعَلَيْهِ التَّعْتَبَرُ
وَتَعْتَبَرُ حَسْرَةُ اخْتِيَارِ فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ حَسْرَةً فَإِنْ مَاتَ
فَبَلَدُهُ اعْتَدَّتْ بِجَائِلِهِ وَذَاتُ الشَّهْرِ وَعَبْرَ مَدْخُولِ بَابِ بَعْدِ

أَشْهُرٍ وَعَشْرُونَ وَذَاتُ أَفْرَاقٍ بِالْأَكْثَرِ وَالْإِبْدَاءُ وَارْتَبَعَهُ
أَشْهُرٍ وَعَشْرُونَ وَيُوقَفُ بَعِيثُ ذَوَاتِ حَتَّى يَضْطَلَّ اسْلَامًا
تَمَّ اسْتِمْرَاتِ التَّفَقُّةَ وَلَوْ اسْلَمَ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتْ الْعِدَّةُ
فَلَا وَإِنْ اسْلَمْتُ فِيهَا لَمْ تَسْتَحِمْ لِمُدَّةِ التَّخَلُّفِ فِي الْحَدِيدِ وَلَوْ
اسْلَمْتُ أَوْلًا فَاسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ اصْرَفْتُهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ عَلَى
الصَّحِيحِ وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَا نَفَقَةَ وَإِنْ اسْلَمْتُ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ ارْتَدَّتْ
فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ

وَجَدَّ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ خُنُونًا أَوْ جَدَّ امْرَأَةً
أَوْ بَرَصًا أَوْ وَجَدَهَا رَتْقًا أَوْ قَرْنًا أَوْ وَجَدَتْهُ عَيْنًا أَوْ مَجْجُوبًا
بِمَسِّ الْحَيَارِ فِي فَسْحِ التَّكَاكِحِ وَقِيلَ إِنَّ وَجْدَهُ بِمِثْلِ عَيْنِهِ فَلَا
لَوْ وَجَدَهُ حَتَّى وَاضِحًا فَلَا فِي الْأَطْهَرِ لَوْ جَدَّتْ بِهِ عَيْنٌ
تَخَيَّرَتْ لِأَعْنَتِهِ بَعْدَ دُخُولِ أَوْ بِهَا تَخَيَّرَتْ فِي الْحَدِيدِ وَلَا اخْتِيَارُ
لَوْ طَعَنَ بِحَادِثٍ وَكَذَا بِمَقَارِنِ حَبِّ وَعَيْنَةٍ وَيَخْتَرُ بِمَقَارِنِ
خُنُونٍ وَكَذَا جَدَامُ وَبَرَصٌ فِي الْأَمْحِ وَالْإِخْتِيَارُ هِيَ الْفُورُونَ
وَالْفَسْحُ قَبْلَ دُخُولِ سِقْطِ الْمَهْرِ وَبَعْدَهُ الْأَمْحُ أَنَّهُ حَبٌّ

بعد دخول ابي العده اربع مخط نعتن ولو اسلم ونجته امر
ويشهاك تمان او اسلمنا فان دخل بهما جرمتنا ابدا او لا
واحد نعتت البت وفي قول حبر او بالنبت نعتت
ولو ادم جرمتنا ابدا وفي قول شفي لام او ونجته امه املت
مع ابي العده اقر ان حلت لامه وان خلفت قبل دخوله
بحسب الشرفه واما ما واظن معه ابي العده اختار امه
ان حلت له عند اجماع اسلامه واستلامه من ولا تدفن
او حره واما واظن معه ابي العده نعتت وتدفعن
وان اصرت وانقضت عدتها اختار امه ولو املت وغنفت
ثم اسلمت العده فحرا بر فختار اربعاء والاختيار اخرتك
او فررت بكاجك او اسلكك او تبتك والطلاق اختيار
لا الظهار والايك في الاصح ولا يصح تعليل اختيار ولا
فتح ولو حبر الاختيار في حشر اندفع من زاد وعليه النعتن
وتنفعهن حتى يختار فان ترك الاختيار جبهه فان مات
قبله اعتدت حامل به وذات اشهر وغير مذحول بابار بعتر

اشهر وعشرون وذات اقرأ بالاكثرو من الاقراء وازبعه
اشهر وعشر ويوقف بصيب زوجات حتى يظلم انما
مما استمرت النفقة ولو اسلم واصرت حتى انقضت العده
فلا وان املت فيها لم تسحق لمدة الخلف في الجديد ولو
املت اولا فاسلم في العده او اصرت فلها نفقة العده على
الصحيح وان ارتدت فلا نفقة وان اسلمت في العده وازارت
فلها نفقة العده با

وحد اجد الزوجين بالآخر جنونا او حراما
او برصا او وجدها رتقا او قرنا او وجدته عينا او محبوا
تبت الجارية في فسخ النكاح وقيل ان وجد به مثل عيبه فلا
ولو وجده حنثي واضحا فلا في الاظهر ولو حدث به عيب
خبرت الاعنة بعد دخول او بها خبر في الجديد والاختيار
لوطي بحادث وكذا بمقارن جت وعنه ويخبر بمقارن
جنون وكذا اجدام وبرص في الاصح والاختيار على الفور
والفسخ قبل دخول يسقط المهر وبعده الاصح انه يجب

يَسْتَرِي فِي الْأَطْهَرِ فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً لَمْ يَجَلِّ لِمُسْلِمٍ فَإِنْ كَانَتْ مُشْكُوتَةً
فَكَرَّةً وَسَلْمَةً وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ وَبِئْسَ قَوْلٌ أَوْ دِينٌ
الْأَوَّلُ وَلَوْ تَوَسَّنَ لَمْ يَجِبْ وَمِمَّا يَقْبَلُ الْقَوْلَانِ وَلَوْ تَهَوَّدَ
أَوْ نَصَرَ لَمْ يَجِبْ وَيَجِبُ الْإِسْلَامُ كَسَلِمَ أَرْتَدَ وَلَا يَجَلِّ مُرْتَدًا
لِأَحَدٍ وَلَوْ أَرْتَدَ رَوْحَانٌ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ بَيْتِ الْعُرَّةِ
أَوْ بَعْدَهُ وَبَقِيَ فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ
وَالْإِلَاقَةُ فَالْفُرْقَةُ مِنَ الرَّدَّةِ وَيَجْرُمُ الْوَطْئُ فِي التَّوَقُّفِ وَالْإِحْتِ
اسْلَامِ كِتَابِي أَوْ غَيْرِهِ
وَجَنَّةُ كِتَابِيَّةٌ دَامَ نِكَاحُهُ أَوْ وَتَبَيَّنَتْ أَوْ مَجْمُوعِيَّةٌ فَخَلَقَتْ
قَبْلَ دُخُولِ بَيْتِ الْعُرَّةِ أَوْ بَعْدَهُ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ دَامَ نِكَاحُهُ
وَالْإِلَاقَةُ فَالْفُرْقَةُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَوْ أَسْلَمَ مُصْرَفًا فَكَعْصِيهِ وَلَا
أَسْلَمَ مَعَادَا أَمْرَ النِّكَاحِ وَالْمَعِينَةُ بِأَخْرِ اللَّفْظِ وَجَيْتُ أَدْمَنَا لَا
يَصْرُ مَقَارِنَةُ الْعَقْدِ لِمُسْئِدِهِ هُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ وَكَانَتْ
يَجِبُ جَلُّ لَهُ الْآنَ وَإِنْ بَقِيَ الْمُسْئِدُ فَلَا نِكَاحَ فَيَقْرَأُ عَلَى نِكَاحِ
بِلَاوِيَّةٍ وَشَهُودٍ وَبِئْسَ عِدَّةٌ هِيَ مَنْعِيَّةٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ وَمَوْتٌ

إِنْ أَعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا وَكَذَا لَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامَ عِدَّةً شَبَهَةً عَلَى
الْمَذْهَبِ لِانْكَاحِ مَجْرُمٍ وَلَوْ أَسْلَمَ شَرُّ أَحْرَمٍ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَهُوَ مَجْرُمٌ
أَوْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ نَكَحَ حُرَّةً وَأَسْلَمَتْ أُنْعِمَتْ بِالْحُرَّةِ وَإِنْ بَقِيَ
الْأُمَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ رَجَحٌ عَلَى الْعَجِيجِ وَقِيلَ فَاسْتَدْرَجَ قَبْلَ
إِنْ أَسْلَمَ وَقَرَّرَ تَبَيَّنَتْ صِحَّتُهُ وَإِلَّا فَلَا نَعْبَلُ الْعَجِيجَ لَوْ طَلَّقَ نَدَانًا
ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يَجَلِّ إِلَّا بِجَلِّ وَمَنْ قَرَّرَتْ فَلَهَا الْمُسْمَى الْعَجِيجُ وَأَمَّا
الْفَاسِدُ كَحُرِّ فَإِنْ قَبَضَتْهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَلَا يَسْبِي لَهَا وَالْأَفْهَرُ
مِثْلُ وَإِنْ قَبَضَتْ بَعْضَهُ فَلَهَا فَسْطُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلُ وَمَنْ أَرْتَدَ
بِالْإِسْلَامِ بَعْدَ دُخُولِ فَلَهَا الْمُسْمَى الْعَجِيجُ إِنْ صَحَّ نِكَاحُهُمْ وَالْأَفْهَرُ
مِثْلُ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّ فَإِنْ كَانَ الْإِنْدِفَاعُ بِاسْلَامِهَا فَلَا يَسْبِي لَهَا
أَوْ بِاسْلَامِهِ فَنِصْفٌ مُسْمَى إِنْ كَانَ صَحَّحًا وَالْأَفْهَرُ مِثْلُ
وَلَوْ تَرَاعَى النَّسَاءُ مِثْلُ وَجِبَ الْحُكْمُ أَوْ ذِمَّتَانِ وَجِبَ فِي
الْأَطْهَرِ وَتَقَرَّرَ هُمْ عَلَى مَا تَقَرَّرَ لَوْ أَسْلَمُوا أَوْ بَطِلَ مَا لَا يَقْرَأُ
ثُمَّ وَجَنَّةُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَرْكَنٌ
لَمْ يَلِزْ مِنْهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ وَيُنْدَفَعُ بِمِيزَادٍ وَإِنْ أَسْلَمَ مَعَهُ

٣

يتر في لا ظهرا فان كانت امرأة لم يحل لمسلم فان كانت منكوبة
 فمكرمة مسلمة ولا يقبل منه الا الاسلام وفي قول اوديته
 الاول ولو توثق لم يقتر وفيما يقبل القولان ولو تهودت
 او مشركت لم يقتر ويحرم الاسلام كسليم ارتد ولا يحل من
 لا احد ولو ارتد زوجان او احدهما قبل دخول تجزيت الفرقة
 او بعد واقعت فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح
 والا فالفرقة من الردة ويحرم الوطى في التوقف ولا حد
 اسلم كتابي او غير
 وجنه كتابية دام نكاحه او وثبته او محوسبه فخلقت
 قبل دخول تجزيت الفرقة او بعده واسلم في العدة دام نكاحه
 والا فالفرقة من اسلامه ولو اسلم فاصرفه فكسبه ولا
 اسلم معاد امر النكاح والمعينة باخر اللفظ وحيث ادنا لا
 يضرمقارنه لعقد ففسد هو زائل عند الاسلام وكانت
 بحيث حل له لان وان بقي الفسد فلا نكاح فيقتر على نكاح
 بلا وليك وشهود وفي عده هي منقضيه عند الاسلام وموت

ان عسده مؤبدا وكذا لو فارر الاسلام عدة شبيها على
 المذهب لا يحتاج مجرم ولو اسلم ثم اخرج ثم اسلم وهو مجرم
 او على المذهب ولو نكح حرة وامه واسيرا نصبت الحرة زانرا
 الامة على المذهب نكاح الكفار صحيح بالصحيح وقيل فاسد قبل
 ان اسلم وقررت بعتنا صححة والا فلا فعلى الصحيح لو طلق لنا
 ثم اسلم لم يحل الا بطلاق ومن قررت فلها المسمى الصحيح وانما
 الفاسد كحرم فان قبضته قبل الاسلام فلا ين لها والا فهو
 مثل وان قبضت بعضه فلها فسقط ما بقي من مسمى من اذنت
 بالاسلام بعد دخول فلما المسمى الصحيح ان صح نكاحه والا فهو
 مثل وقبله ويصح فان كان الاندفاع باسلامها فلا ين لها
 او باسلامه فنصبت مسمى ان كان صحيحا والا فنصبت مسمى
 ولو نكح الساسلم ودمت وجب الحكم اوديتان و
 الاظير ويفرهم على ما نكحوا اسلم او نكح ما نكح
 ثم وجبه اكثر من اربع واسلم مع اربع في العدة اركان
 في اربعة اجزاء اربع ويندفعه من زاد وان اسلم مع

بمزمون آخرى حتى يحده ذلك كسبح أو يكاج أو كانه لا جنفر
وإحرام وكذا أرفق في الإصح ولو ما كفا ثم كج احتيا أو كس
جاء المنكوحه دونها وتبعد أمران وللجتر أربع فقط فإن
كج حتما معاً بطان أو مرتباً فأحاسته وحمل الاحت وكاف
في عدة باب لا رجعته وإد اظن الجرم لنا أو العبد ظلمت
لرجل له حتى تكج وتعبه لها حشنة أو قدرها شرط
الاندسار وصحة الكتاب وكونه ممن تمكن جماعة لاطف
على المدد في وقت ولو كج شرط إذا وطى طلق أو بان
أو لا يكاج يصل وبى الطلاق قول لا يكج من ملكها
أو غصها ولو ملك زوجته أو بعضها صل تكاجه ولا يكج من
ملكه أو بعضه ولا الجرم أمه عند الإسر وطان لا يكون
حده جرمه يصلح إلى سماء صل ولا غير صاخذ وأن بعد
عن عدة بقيا صل أو لا صل فلو قدر على غايته جلت
أمة الجتمه مسفة ظاهرة في صدها أو خاف زنا
مدد أو وجوده مؤجل أو يدوان من مثل فالإصح جل

54
خاتمة في لاوي دون الثانية وأن يخاف زنا فلو أمكنه تسير
فلا خوف في الإصح وإسلامها وتجاه يرد عند كامين أمته
كمانية على الفصح لا بعد مسلم في المسهور من بضهار قن
كقنفة ولو كج جرمه بشرطه ثم أيسر أو كج جن لم يشهد
ألمد ولو جمع من لا جله أمة جن وأمد بعد بطلت الأمة لا يلز
في الأظهر يجوز يكاج من لا كتاب لها كوثية ومجوسه وكل
كنائس لكن تركه من يند وكذا أذنته على الفصح والكمانية يورثه
أو نصرانية لا تمتسك بالزبور وغيره فإن لم تكج الكنائس
إسرائيلية فالأظهر جها إن علم دخول قومها في ذلك الدين قبل
نسخه وتجريده وقيل كفي قبل نسخه والكمانية المنكوحه كسلمة
في نفقه وقسم وطلاق وتجبر على غسل خصر ونفاس وكذا اجنابة
ترك أكل خنزير في الفصح وتجبر على غسل ما جن من
أعضائها وجرم متولدة من وثني وكمانية وكذا اعلمه في
الأظهر وبس الب الشامة اليهود والصابون النصارى
في أصددهم جرم من ولا ولد ولو يهود نصراي أو عكسه لم

بمريم الأخرى حتى عدم الأول كسبح أو نكاح أو كتابه لا يجزئ
وأحكامه وكذا أو من في الأصح ولو ما كفا ثم نكح اختها أو عكس
جاء المنكوحه دونها وللعبد أمران وللحر أربع فقط فإن
نكح خمساً معاً بطلن أو مرتباً فأحرامته ونكح الاخت وكذا
في عدة بائنة لا رجعية وإذا اطلق الحر ثلثاً أو العبد ظليقت
لم رجل له حتى تنكح وتغيب بقبلها حشفته أو قدرها بشرط
الانتشار وصحة النكاح وكونه ممن يمكن جماعة لأطفال
على المدعيه فيمن ولو نكح بشرط إذا وطئ طلق أو بائنة
أو فلا نكاح بطل وبني الطلاق قول لا ينكح من ملكها
أو بعضها ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه ولا ينكح من
ملكه أو بعضه ولا لحر أمة غيره إلا بشرط أن لا يكون
نكحه جرة تصلح للاستمتاع قيل ولا غير صالحة وأن يعجز
عن جرة تصلح قيل أو لا تصلح فلو قدر على غائبة جلت
أمة إن جتمه مشقة ظاهرة في قصدتها أو خاف زناً
مدته أو وجد جرة بموخل أو بدون من مثل فالأصح جل

52
حل أمة في الأول دون الثانية وأن خاف زناً فلو أمكنه تسير
فلا خوف في الأصح وإسلامها ونكح الحر وعبد كباين أمته
كباينة على الصحيح لا لعبد مسلم في المشهور ومن مضار قوم
كثيرة ولو نكح حر أمة بشرطه ثم أيسر أو نكح من لم يشهد
الأمة ولو جمع من لا يحل له أمة حتى وأمة بعقد بطلت الأمة لا يلين
في الأظهر يجوز نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية ونكح
كباينة لكن تنكح جارية وكذا أذنية على الصحيح والكباينة يهودية
أو نصرانية لا متمسكة بالزور وغيره فإن لم تكن الكباينة
إسرائيلية فالأظهر حلها إن علم دخول قومها في ذلك الدين قبل
نكحه وتجريه وقيل يكفي قبل نكحه والكباينة المنكوحه كسلمة
في نكحه وقسم وطلاق وتجبر على غسل خيض ونفاس وكذا اجنابة
ترك أكل حنظل في الأظهر وتجبر به ومسلة على غسل ما يخرج من
أعضائها وجرد متولدة من وثنية وكباينة وكذا إعكته في
الأظهر وإن نالت السامرة اليهود والصابون النصارى
في أصل دينهم حرم من والأفلا ولو نكح نصراني أو عكسه لم

أَقْلَ مَمْلُوكٍ وَمَنْ جَرَّ عَلَيْهِ لَعْنٌ يَصِحُّ نِكَاحُهُ وَمَمْلُوكٌ النَّكَّاحُ فِي
كَيْفِهِ لَا يَمَانَعُهُ وَنِكَاحُ عَبْدٍ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ وَإِذْنُهُ
يُصَحِّحُهُ وَكَهْ أَطْلَاقُ الْإِذْنِ وَكَهْ تَقْيِيدُ بِلَا امْرَأَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ
وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أَذِنَ فِيهِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلسَّيِّدِ إِجْبَارُ عَبْدِهِ
عَلَى النِّكَاحِ وَلَا عَكْسُهُ وَكَهْ إِجْبَارُ امْرَأَةٍ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ
فَإِنْ طَلَبْتَ لَمْ يَلْزِمَهُ تَرْبِيحُهَا وَقِيلَ إِنَّ حُرْمَتَهُ عَلَيْهِ لَزِمَتْ
وَإِذَا زَوَّجَهَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ بِالْمَلِكِ لَا بِوَلَايَةٍ فَيُزَوِّجُ الْمُسْلِمَ
أُمَّةَ الْكَافِرَةِ وَقَافِسُ وَمَكَائِبُ وَلَا يُزَوِّجُ وَلِيٌّ عَبْدَ مَسِيحٍ
وَيُزَوِّجُ أُمَّةً فِي الْأَصَحِّ مَا عَزَمَ فِي النِّكَاحِ
يُحْرِمُ الْأُمَّهَاتُ وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْكَ أَوْ وَلَدْتَ مِنْ وَلَدِكَ
وَالْبَنَاتُ وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدْتَ مِنْ وَلَدِهَا فَيَنْدُكُ
وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ زَنَانٍ مُجْتَمِعَةٍ لَهُ وَيُحْرِمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَدَهَا
مِنْ زَنَانٍ وَأَلَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَخَوَاتُ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتُ
وَالْعَمَّاتُ وَالْحَالَاتُ وَكُلُّ مَنْ هِيَ أَخْتٌ ذَكَرَ وَلَدَكَ فَعَمَّتُكَ
أَوْ أُخْتُ أَنْتِ وَلَدَتْكَ فَخَالَتُكَ وَيُحْرِمُ هُوَ لَا السَّبْعُ بِالرِّضَاعِ

وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ زَنَانٍ مُجْتَمِعَةٍ لَهُ
وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ زَنَانٍ مُجْتَمِعَةٍ لَهُ
وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ زَنَانٍ مُجْتَمِعَةٍ لَهُ
وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ زَنَانٍ مُجْتَمِعَةٍ لَهُ

أَيْقَانًا وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعَتْكَ أَوْ أَرْضَعْتَ مِنْ أَرْضَعْتِكَ أَوْ مِنْ وَلَدِكَ
أَوْ وَلَدَتْ مِنْ مَرْضَعَتِكَ أَوْ ذَا لَبَنِيهَا فَأَمْرٌ رَضَاعٌ وَفِيهِ الْبَابُ وَلَا
يُحْرِمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ وَنَا فَلَنْكَ وَلَا أَوْ مَرْضِعَةً
وَلَدِكَ وَبَنَاتِهَا وَلَا أُخْتِ أَخِيكَ بِنَسَبٍ وَلَا رَضَاعٍ وَهِيَ أُخْتُ
أَخِيكَ لِأَنَّكَ لَا مِدَّ وَعَكْسُهُ وَيُحْرِمُ زَوْجَهُ مَنْ وَلَدَتْ
أَوْ وَلَدَكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَأُمَّهَاتُ زَوْجِكَ مِنْهُمَا أَوْ كَذَا
بَنَاتُهَا إِنْ دَخَلَتْ بِهَا وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمَلِكٍ حُرِّمَ عَلَيْهِ
أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا وَحُرِّمَتْ عَلَى أَبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ وَكَذَا الْمَوْطُوءَةُ
بِشَهْدَةِ فِي جَمْعِهِ قِيلَ أَوْ حَقَّهَا لَا الْمَرْئِي بِهَا وَلَيْسَتْ
بِمَأْشُورَةٍ بِشَهْوَةٍ كَوَطِئَ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ أَخْطَلَتْ بِحُرْمَةٍ بِشَهْوَةٍ
فَبِنْتِ كَبْرَةٍ كَمَنْ مَهْرًا لَا بِمَحْضُورَاتٍ وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدًا نِكَاحُ
حُرْمَةٍ عَلَى نِكَاحٍ فَطَلَعَهُ كَوَطِئَ زَوْجَةً أَبْنَدًا بِشَهْوَةٍ وَحُرْمَةٌ
جَمْعُ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا مِنْ رَضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ
فَإِنْ جَمَعَ بِعَقْدٍ بَطُلَ أَوْ مَرْتَبًا فَالْشَّائِي وَمَنْ جَرَّ حُرْمَةً مِمَّا
بِنِكَاحٍ جَرَّ فِي وَطِئَ بِمَلِكٍ لَا يَمْلِكُهَا فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً

أَقْلَمُ مَمُولٍ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لَيْسَ يَصِحُّ بِنِكَاحِهِ وَمَمُونُ النِّكَاحِ فِي كِتَابِهِ لَا فِيمَا مَعَهُ وَبِنِكَاحِ عَبْدِ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ وَإِذَا زَنَى وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أَذِنَ فِيهِ وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْءِ إِجْبَارٌ عَبْدٌ عَلَيْهِ عَيْلَةُ النِّكَاحِ وَلَا عَكْسُهُ وَلَا إِجْبَارٌ أَمِنَهُ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ فَإِنْ طَلَبَتْ لَمْ يَلْزَمَهُ تَرْوِيحُهَا وَقِيلَ إِنَّ جُرْمَتَ عَلَيْهِ لَزِمَتْهُ وَإِذَا زَوَّجَهَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا بِالْمَلِكِ لَا بِوَلَايَةِ فَيْزُوحِ الْمَسْلُومَةِ أُمَّتُهُ الْكَافِرَةُ وَقَابِئُ وَمَكَاتِبُ وَلَا يَزْوُجُ وَلِيُّ عَبْدِ صَبِيٍّ وَيَزْوُجُ أُمَّتَهُ فِي الْأَصَحِّ

حَجَرَ الْأُمَّهَاتُ وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْكَ أَوْ وَلَدْتَ مِنْ وَلَدِكَ وَالْبَنَاتُ وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدْتَ مِنْ وَلَدِهَا فَبِنْتُكَ وَالنَّالُوقَةُ مِنْ زِنَا مُجْتَمِعٍ لَهُ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَدَهَا مِنْ زِنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَخَوَاتُ وَبَنَاتُ الْأَخُوَّةِ وَالْأَخَوَاتُ وَالْعَمَّاتُ وَالْحَالَاتُ وَكُلُّ مَنْ هِيَ أَخْتُكَ وَكُلُّ مَنْ فَعَمَّتْكَ أَوْ أَخْتُ أَنْتِ وَلَدَتْكَ فَحَالَاتُكَ وَيَحْرُمُ هُوَ لَا السَّبْعُ بِالْأَصَحِّ

وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لَيْسَ يَصِحُّ بِنِكَاحِهِ وَمَمُونُ النِّكَاحِ فِي كِتَابِهِ لَا فِيمَا مَعَهُ وَبِنِكَاحِ عَبْدِ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ وَإِذَا زَنَى وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أَذِنَ فِيهِ وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْءِ إِجْبَارٌ عَبْدٌ عَلَيْهِ عَيْلَةُ النِّكَاحِ وَلَا عَكْسُهُ وَلَا إِجْبَارٌ أَمِنَهُ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ فَإِنْ طَلَبَتْ لَمْ يَلْزَمَهُ تَرْوِيحُهَا وَقِيلَ إِنَّ جُرْمَتَ عَلَيْهِ لَزِمَتْهُ وَإِذَا زَوَّجَهَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا بِالْمَلِكِ لَا بِوَلَايَةِ فَيْزُوحِ الْمَسْلُومَةِ أُمَّتُهُ الْكَافِرَةُ وَقَابِئُ وَمَكَاتِبُ وَلَا يَزْوُجُ وَلِيُّ عَبْدِ صَبِيٍّ وَيَزْوُجُ أُمَّتَهُ فِي الْأَصَحِّ

أَقْلَمُ مَمُولٍ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لَيْسَ يَصِحُّ بِنِكَاحِهِ وَمَمُونُ النِّكَاحِ فِي كِتَابِهِ لَا فِيمَا مَعَهُ وَبِنِكَاحِ عَبْدِ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ وَإِذَا زَنَى وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أَذِنَ فِيهِ وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْءِ إِجْبَارٌ عَبْدٌ عَلَيْهِ عَيْلَةُ النِّكَاحِ وَلَا عَكْسُهُ وَلَا إِجْبَارٌ أَمِنَهُ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ فَإِنْ طَلَبَتْ لَمْ يَلْزَمَهُ تَرْوِيحُهَا وَقِيلَ إِنَّ جُرْمَتَ عَلَيْهِ لَزِمَتْهُ وَإِذَا زَوَّجَهَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا بِالْمَلِكِ لَا بِوَلَايَةِ فَيْزُوحِ الْمَسْلُومَةِ أُمَّتُهُ الْكَافِرَةُ وَقَابِئُ وَمَكَاتِبُ وَلَا يَزْوُجُ وَلِيُّ عَبْدِ صَبِيٍّ وَيَزْوُجُ أُمَّتَهُ فِي الْأَصَحِّ

بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ

رَوْحًا لَمْ يَرِصَاهَا فَتَبَسَّعَ بَعْدَ غَيْرِهَا وَلَوْ زَوَّجَهَا
لَحَدَّثَهُ بِرِصَاهَا دُونَ رِصَاكُمْ لَمْ يَصِحَّ وَفِي قَوْلِ بَعْضٍ وَلَهُمْ
الْفَتْحُ وَخَرَّبَ الْعَوْلَانِ فِي زَوْجِ الْأَبِ كَرِصَاةٍ أَوْ بِالغَاءِ غَيْرِ
كَبْرٍ لَعَنَ رِصَاهَا فِي الْأَطْفَالِ بَاطِلٌ وَفِي الْأَخْرَاجِ وَبِالْبَاءِ
الْحَيَارُ وَالصَّغِيرَةُ إِذَا بَلَغَتْ وَلَوْ طَلَبَتْ مِنْ لَدُونِهَا أَنْ
تَزَوَّجَهَا التَّنْصَانُ بَعْدَ كَيْفٍ فَعَلَّ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصْحَحِ وَخَالَ
الْكَاهُ سَلَامَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ وَالْمُنْبِتَةُ لِلْحَيَارِ وَحَرْزَةُ فَالْقَيْنُ
لَيْسَ كَقَوْلِ الْجُرَّةِ وَالْعَيْنُ لَيْسَ كَقَوْلِ الْجُرَّةِ أَصْلِيَّةٌ وَسَبَبٌ
فَالْعَجْمِيُّ لَيْسَ كَقَوْلِ عَرَبِيَّةٍ وَلَا عَجْرُ قُرَيْشِيَّةٍ قُرَيْشِيَّةٌ وَلَا عَجْرُهَا
وَمَطْلَبِي لَهَا وَالْأَصْحَحُ الْعَجْبَانُ وَالنَّسَبُ فِي الْعَجْمِ كَالْعَرَبِ
وَعَفَّةٌ فَلَيْسَ بِسَوْءٍ كَقَوْلِ عَفِيفَةٍ وَحِرْفَةٌ فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ
دِينُهُ لَيْسَ كَقَوْلِهِ أَرْفَعُ مِنْدُ كَمَا سَوْءٌ وَحَجَّامٌ وَحَارِثٌ وَرَدَّ
وَقِيمٌ حَجَّامٌ لَيْسَ كَقَوْلِ بِنْتِ حَيْطٍ وَلَا حَيْطٌ بِنْتُ نَاجِدٍ
أَوْ بَرَّازٌ وَذَهَابٌ سَعَالِمٌ وَفَاضِلٌ وَالْأَصْحَحُ أَنَّ السَّارَةَ لَا يُعْتَدَرُ
وَأَنَّ بَعْضَ حَصَالِهَا لَا يَبْعَثُ لَيْسَ بِحَسْبِهَا لَمْ يَزُجْ أَنَّهُ الصَّغِيرُ

أَمَّا وَكَذَا امْبَيْبَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَبِحُجُورٍ مَنْ لَا مَحَا فَيَنْدِي بِنَايَةَ
الْحَيَالَةَ الْأَصْحَحُ لَا يَزُوجُ مَحْنُونَ صَغِيرَةً وَكَذَا الْكَبِيرَةَ إِلَّا
بِحَاجَةٍ فَوَاحِدَةٌ وَلَمْ يَزُوجْ صَغِيرَةً قَاطِلٍ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ وَيُزَوِّجُ
الْمَحْنُونَ أَبْتًا أَوْ جَدًّا إِنْ ظَهَرَتْ مَطْلَبَةٌ وَلَا تَشْتَرُطُ الْحَاجَةُ أَنْ
يَسُوَّ صَغِيرَةً وَكَيْفَ تَبَيَّنَتْ وَبِكَرْفَانٍ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدُّ لَمْ يَزُوجْ
بِصَغِيرِهَا فَإِنْ بَلَغَتْ زَوَّجْنَا السُّلْطَانَ فِي الْأَصْحَحِ بِالْحَاجَةِ لَا
بِالصَّحَّةِ فِي الْأَصْحَحِ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ سَعْدٌ لَا يَسْتَقِلُّ بِنِكَاحِ بَلْ
بِنِكَاحِ بَادِنٍ وَبِنْتِهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ فَإِنْ أَدْرَكَ وَعَيْنُ امْرَأَةٍ
لَمْ يَنْكَحْ غَيْرَهَا وَيَنْكَحُهَا بِمَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ أَقْلٍ فَإِنْ رَادَ فَالْمَهْرُ
صَحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ مِنَ الْمَسْمُومِ وَلَوْ قَالَ أَنْكَحْتُ بِأَلْفٍ
وَلَمْ يَعْينِ امْرَأَةً نَكَحَ بِأَلْفٍ مِنَ الْأَلْفِ وَمَهْرُهَا وَلَوْ أَطْلَقَ
إِلَّا ذَنْ فَالْأَصْحَحُ صَحَّةٌ وَيَنْكَحُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ مِنْ تَلْقُوبِهِ فَإِنْ قَبِلَ لَهُ
وَلَيْتَهُ اشْتَرَطَ إِذْنَهُ فِي الْأَصْحَحِ وَيَقْبَلُ مَهْرَ الْمِثْلِ وَأَقْلٍ فَإِنْ
زَادَ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ وَفِي قَوْلِ بَطَلٍ وَلَوْ نَكَحَ التَّيْفِيَّةَ
بِلَا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ فَإِنْ وَطِئَ لَمْ يَلْزَمْ مَهْرٌ وَقِيلَ مَهْرٌ مِثْلٍ وَقِيلَ

رَوَّجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ اغْتِرَاشٍ وَلَوْ رَوَّجَهَا
أَحَدُهُمْ بِرِضَاهَا ذَوْنُ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ وَفِي قَوْلِ بَعْضٍ وَلَهُمْ
الْفَسْحُ وَتَحْرِي الْقَوْلَانِ فِي تَزْوِجِ الْأَبِ كَرِ اصْغِيرًا أَوْ بِاللَّغَةِ غَيْرِ
كُفُوٍ بَعْدَ رِضَاهَا فِي الْأَطْفَالِ بَاطِلٌ وَفِي الْأَخْرِ بَصِيحٌ وَبِالْبَالِغَةِ
الْحَيَارُ وَالصَّغِيرَةُ إِذَا بَلَغَتْ وَلَوْ طَلَبَتْ مِنْ لَوْحٍ لَهَا أَنْ
تَزَوَّجَهَا السُّلْطَانُ بَعْدَ كُفُوٍ فَعَلَّ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصْحَحِ وَخَالَ
الْكَاهَةَ سَلَامَةً مِنَ الْعَيُوبِ وَالْمُشْتَبَةِ لِلْحَيَارِ وَحَرْتَهُ فَالْقِيُونُ
لَيْسَ كُفُوُ الْجُرَّةِ وَالْعَيْنُ لَيْسَ كُفُوُ الْجُرَّةِ أَصْلِيَّةٌ وَسَبَبُ
فَالْعَجْمِيُّ لَيْسَ كُفُوُ عَمِّيَّةٍ وَلَا عَيْتَرُ قُرَيْشِيٌّ قُرَيْشِيَّةٌ وَلَا غَيْرُهُمَا
وَمَطْلَبِي لَهَا وَالْأَصْحَحُ اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْعَجْمِ كَالْعَرَبِ
وَعَفَّةٌ فَلَيْسَ فَاسِقُ كُفُوُ عَفِيفَةٍ وَجِرْفَةٌ فَصَاحِبُ جِرْفَةٍ
دَيْتَةٌ لَيْسَ كُفُوُ الْأَرْعَمِ مِنْهُ فَكَأْسٌ وَحِجَامٌ وَجَارِسٌ وَرَدْعٌ
وَقِيمٌ لِحَمَامٍ لَيْسَ كُفُوُ بِنْتِ خَيْطٍ وَلَا خَيْطٌ بِنْتُ تَاجِدٍ
أَوْ بَرَّازٍ وَلَا هُمَا بِنْتُ عَالِمٍ وَقَاضٍ وَالْأَصْحَحُ أَنَّ الْبَيَارَ لَا يُعْتَدَرُ
وَأَنَّ بَعْضَ الْخَصَالِ لَا يُقَابَلُ بِرَحْمَتٍ وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ

أُمَّهُ وَكَذَا امْعِيْبَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَيَجُوزُ مَنْ لَا يَكْفِيهِ بَيَاتِي
الْخَالِي فِي الْأَصْحَحِ لَا يَزُوِّجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ وَكَذَا الْكَبِيرُ إِلَّا
لِحَاجَةِ قَوَاجِدِهِ وَلَهُ تَزْوِجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ وَتَزْوِجُ
الْمَجْنُونَةِ أَبَتْ أَوْ جَدًّا إِنْ ظَهَرَتْ مَطْلَعَةٌ وَلَا تَشْتَرُطُ الْحَاجَةُ وَ
وَسَوَاصِغِيرَةٌ وَكَيْفٌ تُثَبِّتُ وَبِكْرٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَّ لَمْ تَزُوِّجْ
بِصَغِيرِهَا فَإِنْ بَلَغَتْ رَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصْحَحِ لِلْحَاجَةِ لَا
لِلْمَطْلَعَةِ فِي الْأَصْحَحِ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَسَعَهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِنِكَاحِ بَل
بِنِكَاحِ بَأِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ يُقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ فَإِنْ أَدْرَكَ وَعَيْنُ امْرَأَةٍ
لَمْ يَنْكَحْ غَيْرَهَا وَبِنِكَاحِ مَهْرٍ الْمَثَلُ أَوْ أَقْلٌ فَإِنْ رَادَ فَالْمَشْهُورُ
صَحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرٍ الْمَثَلُ مِنَ الْمُسْتَمِيِّ وَلَوْ قَالَ أَنْكَحْ بِالْفِ
وَلَمْ يُعَيِّنْ امْرَأَةً نَكَحَ بِالْأَقْلِ مِنَ الْأَلْفِ وَمَهْرُهَا وَلَوْ أُطْلِقَ
الْإِذْنُ فَالْأَصْحَحُ صَحَّةُ بِنِكَاحِ بِمَهْرٍ الْمَثَلُ مِنْ تَلْقُوهُ فَإِنْ قَبِلَ لَهُ
وَلِيَّتُهُ اشْتَرَطَ إِذْنَهُ فِي الْأَصْحَحِ وَيُقْبَلُ بِمَهْرٍ الْمَثَلُ وَأَقْلٌ فَإِنْ
زَادَ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمَثَلُ وَفِي قَوْلِ بَطَلٍ وَلَوْ نَكَحَ السَّفِيهَةَ
بِلَا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ فَإِنْ وَطِئَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَقِيلَ مَهْرٌ مَثَلٌ وَقِيلَ

وَلَوْ أَحْرَمَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ فَعَقَدَ وَكَلَهُ الْخَلَاءُ
لَمْ يَعْجِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ وَلَوْ غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرْحَلَتَيْنِ زَوْجَ السُّلْطَانِ
وَدُونَهُمَا لَا يَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِي الْأَمْحِ وَالْمَجْبُرِ التَّوَكُّلُ فِي الزَّوْجِ
بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَلَا يَشْتَرُطُ تَعْيِينَ الزَّوْجِ فِي الْأَطْمَرِ وَيَخْتَاطُ الْوَكِيلُ
فَلَا يَزُوجُ غَيْرَ كَفُورٍ وَعَنْ مَجْبُرٍ أَيْ قَالَ لَهُ وَكَلَّ وَكَلَّ وَإِنْ
نَفَسَتْ فَلَا وَإِنْ قَالَ زَوْجِي فَلَهُ التَّوَكُّلُ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ وَكَلَّ
قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا فِي النِّكَاحِ لَمْ يَعْجِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَيْسَ الْوَكِيلُ الْوَلِيُّ
رَوْحًا بِنْتِ قَلَانَ وَلَيْسَ الْوَلِيُّ لَوْ كَلَّ الزَّوْجَ زَوْجَتِ بِنْتِ
قَلَانَ يَقُولُ وَكَلَهُ قَبْلَ نِكَاحِهَا لَهُ وَيَلْزَمُ الْمَجْبُرُ تَزْوِيجَ
مَجْنُونَةٍ بِالْعَهْدِ وَمَجْنُونٍ ظَهَرَ حَاجَتُهُ لِصَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ وَيَلْزَمُ
الْمَجْبُرَ وَغَيْرَهُ إِنْ تَعَيَّرَ إِجَابَةَ مَلَمَسَةِ الزَّوْجِ فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّرْ
كَأَخُوهُ فَسَأَلَتْ بَعْضُهُمْ لَزِمَهُ الْإِجَابَةُ فِي الْأَمْحِ وَإِذَا
اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ اسْتَحَبَّ أَنْ يَزُوجَهَا أَفْقَهُهُمْ وَأَسْمَهُمْ
بِرِضَاهُمْ فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَرَعَ فَلَوْ زُوجَ غَيْرَ مَنْ خَرَجَتْ فِرْعَانُهُ
وَقَدْ أُذِنَ لِكُلِّ مَنْ مَحَّ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ زُوجَهَا أَحَدَهُمْ زَيْدًا

وَأَحْرَمًا فَإِنْ عُرِفَ السَّابِقُ فَبُيِّنَ الصَّحِيحُ وَإِنْ وَقَعَ مَعًا أَوْ
جَلَّ السَّبَقُ وَالْمَعِيَّةُ فَبِاطِلَانِ وَكَذَا الْوَلِيُّ عُرِفَ سَبَقُ أَحَدِهِمَا
وَلَمْ يَتَعَيَّرْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ سَبَقَ مَعَيَّرَ شَعْرًا شَبَدَ وَجَبَ
الْتِمَاطُ حَتَّى يَسِينِ فَإِنْ أَدْعَى ضَلَّ زَوْجَ عِلْمًا بِسَبْقِهِ سَمِعَتْ
دَعْوَاهَا بِنَاءً عَلَى الْجَدِيدِ وَهُوَ قَبُولُ إِفْرَاقِهَا بِالنِّكَاحِ فَإِنْ
أَنْكَرَتْ جَلَّفَتْ وَإِنْ أَفْرَقَتْ لِأَحَدِهِمَا ثَبَتَ نِكَاحُهُ وَسَمَاعُ دَعْوَى
الْآخَرِ وَخَلِيفَتُهَا لَهَيْتِي عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ قَالَ هَذَا الزَّيْدُ بَلَّ
لِعَمْرٍ وَهَلْ يَغْدَمُ لِعَمْرٍ وَإِنْ قُلْنَا نَعَمْ فَنَعَمْ وَلَوْ تَوَلَّى طَرَفِي
عَقْدِي بِزَوْجِ بِنْتِ ابْنَةِ بَابِنِ ابْنَةِ الْأَخْرَجِيِّ فِي الْأَمْحِ
وَلَا يَزُوجُ بِنَ الْعَمِ نَفْسَهُ بَلَّ بِرُوحِهِ بِنَ عَمْرٍ فِي دَرَجَتِهِ
فَإِنْ فَقَدَ فَالْفَاضِي فَلَوْ أَرَادَ الْفَاضِي نِكَاحَ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا
زَوْجَهُ مِنْ قَوْفِهِ مِنَ الْوَلَاةِ أَوْ خَلِيفَتِهِ وَكَمَا لَا يَجُوزُ لَوَاحِدٍ
تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ وَكَلَّ فِي أَحَدِهِمَا أَوْ وَكَلَّ
فِيهِمَا فِي الْأَمْحِ زَوْجَهَا الْوَلِيُّ غَيْرَ كَفُورٍ بِرِضَاهَا
أَوْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَمِرِّ بِرِضَاهَا وَرَضِيَ الْبَاقِينَ مَحَّ وَلَوْ

كسب

ولو أجزء الوكيل أو الزوج فعقد وكيله الحلال
 لم يصح والله أعلم ولو غاب الأقرب إلى من حلين زوج السلطان
 ودونهما لا يزوج إلا بإذنه في الأصح والمخير التوكيل في الزوج
 بغير إذنها ولا يشترط تعيين الزوج في الأظهر ويخاط الوكيل
 فلا يزوج غير كونه وعين المخير إن قالت له وكل وكل وإن
 نعتة فلا وإن قالت زوجي فله التوكيل في الأصح ولو وكل
 قبل استئذانها في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل وكيل الوكيل
 وزوجك بنت فلان وليقل الوكيل لو كمل الزوج زوجته بنتي
 فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها له ويلزم المخير تزويج
 مخنونة بالغة ومجنون ظمير حاجته لا صغيرة وصغيرة ويلزم
 المخير وغيره إن تعين إجابة ملامسته الزوج فإن لم يتعين
 كاخوة فسألت بعضهم لزمه الإجابة في الأصح وإذا
 اجتمع أوليا في درجة استحب أن يزوجها أفضههم وأسلمهم
 برضاهم فإن تشاجروا أقرع فلوزوج غير من خرجت قرعته
 وقد أذنت لكل منهن في الأصح ولو تزوجها أحدهم زيدا

وأجزءا فإن عرف الشايق فهو الصحيح وإن وقع معا أو
 جمل السنن والمعينة فباطلان وكذا لو عرف سنن أحدهما
 ولم يتعين على المذهب ولو سبق معين شر اشتبه وجب
 الترتيب حتى بين فإن ادعى كل زوج عليها بسبق سمعت
 دعواها بنا على الجديد وهو قبول إقرارها بالنكاح فإن
 أنكرت خلقت وإن أقرت لأحدهما ثبتت نكاحه وسماع دعوي
 الآخر وخلقها له ينسب على التوليد فمن قال هذا الزيد بل
 لعمر وهل يعمر لعمر وإن قلنا نعم فنعم ولو توي أظرفي
 عندني تزوج بنت أخته بابتها الأخر صح في الأصح
 ولا يزوج بن العم نفسه بل يزوجه بن عمي في درجته
 فإن فقد فالفاضي فلو أراد الفاضي نكاح من لا ولي لها
 زوجة من فوقه من الولاه أو خليفته وكما لا يجوز لو أجد
 توي الظرفين لا يجوز أن يوكل وكلا في أحدهما أو وكلا
 فيهما في الأصح زوجها الوكيل غير كونه برضاها
 أو بعض الأولياء المستور برضاها ورضي الباقي صح ولو

ووجوه ولا يزوجها غيره ولو اغتفر فيه الزوج
 بالكره فهو بمنزلة غيره بحيث المهر ان لم يدخل بها والا
 عتقت له وبسبب الاستعداد على وجه المراه حيث يعتبر رضاها
 ولا ينعقد ولا ينعقد ولا يزوج امرأه نفسها باذن ولا غيرها
 يو كانه ولا يقبل بكا حيا الا بعد الوطى في نكاح بلا ولي يوجب
 منسرا يلا اخذ ويقبل اقرار الوطى بالقصاص ان استعمل
 بالانسان والافه ويقبل اقرار الباطنة العاقلة بالنكاح
 على الجنود والاب تزوج نكاح صغرى وكبره بعين اذ يفسا
 وتزوج نسبه بها ولم يزوجها لادانها فان كانت
 معصومة لم تزوج حرة او حرة عند عدمه وسوا
 كان في بطن حرة او حرة ولا انزلوا الهابة وطى
 كسند من الاقرب ومن نكح حائضه المتكاح ونكح لزوج
 صغرى حلال وتزوج الباطنة بصرح الاذن ويكون
 منسرا يلا منسرا يلا منسرا يلا منسرا يلا منسرا يلا
 منسرا يلا منسرا يلا منسرا يلا منسرا يلا منسرا يلا

تزوج ابن بنته فان كان ابرا عمه لم يمنعها او قاضيا زوج
 يد فالمرء يزوج نسبه زوج المعقونة عصبة كالاب وتزوج
 عتقة المرأة من تزوج المعتقة مما امتحنته ولا ينعقد
 ادل المعتقة في الاصح فاذا ماتت زوج من له الولا فان فقد
 المعقون وعصبة زوج السلطان وكذا يزوج اذا اعتزل
 القرب والمعقون وانما يحل العضل اذا رعت بالغة عاقلة الى
 كفو وامتنع ولو عتقت كفو او اراد الاب غيره فله ذلك
 في الاصح لا ولاية للمعقون وصبي ومجنون ومخبل النظر
 يهرم او خبل وكذا مجنون عليه سفه على المدعي متى كان
 لا قرب بعض هذه الصفات فالولاية لا تبعد والاعضاء
 ان كان لا يدوم غالبا انظر افاقته وان كان يدوم انا ما
 تنظر وقيل الولاية لا تبعد ولا ينعقد العمى في الاصح
 ولا ولاية لفاسق على المدعي ولا الكافر الكافرة واحرام
 احد العاقدن او الزوج يمنع صحة النكاح ولا ينقل الولاية
 في صحيح فيزوج السلطان عند احرام الولي لا الا بعد

لَوَجِبَ وَلَا يَنْبَغُ لَهُ أَنْ يَنْبَغَ فَاثْمَرًا وَلَوْ اعْتَرَفَ بِالنِّكَاحِ
 وَالْكَرْبِ فَرَوْحًا عَلَيْهِ بِصَفِّ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَالْأَمْرُ
 فَكُلُّهُ وَيُجِبُ الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى رِضَى الْمَرْأَةِ حَيْثُ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا
 وَلَا يُشْرَطُ لَا وَجْهَ امْرَأَةٍ نَفْسَهَا بِإِذْنٍ وَلَا غَيْرَهَا
 يَوْكَانَهُ وَلَا يُقْبَلُ نِكَاحًا لِأَجْدٍ وَالْوَطْنِيُّ فِي نِكَاحٍ بِأَوْلَى يَوْجِبُ
 مَهْرًا لِلْمَثَلِ لِأَجْدٍ وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقْبَلَ
 بِالْإِنْسَاءِ وَالْإِفْلَاقِ وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِالنِّكَاحِ
 عَلَى الْجَدِيدِ وَالْأَبِ تَزْوِجَ الْبِكْرِ صَغِيرًا وَكَبِيرًا بَعْدَ إِذْنِهَا
 وَيُسَبِّحُ اسْتِثْنَاءُهَا وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِجُهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا إِنْ كَانَتْ
 صَغِيرَةً لَمْ تَزْوَجْ حَتَّى يَبْلُغْ وَاجْدُكَ الْبُكْرَةَ عِنْدَ عَدَمِهِ وَسَوَاءٌ
 بَنَاتُ الْبِكْرِ بَطْنِيٌّ حَلَالٌ أَوْ حَرَامٌ وَلَا أَشْرَ لَهَا وَالْهَابِلُ وَالْوَطْنِيُّ
 كَمَنْطَلِقِي الْأَمْحِ وَمَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ كَانَحٍ وَعَمَّ لَا يَزْوَجُ
 صَغِيرَةً حَالًا وَتَزْوِجَ الشَّرِيبِ الْبَالِغَةَ بِصُحْبِ الْإِذْنِ وَيَكْفِي فِي
 النِّكَاحِ مَكُونُهَا فِي الْأَمْحِ وَالْمَوْثِقِ وَالشَّهَادَةِ وَالْمَرْءُ وَالْمَرْءُ وَالْمَرْءُ
 أَنْ يَجِدَ شَرْعًا يَوْجِبُ تَزْوِجَ الْمَرْءِ عَلَى الْمَرْءِ بِإِذْنِ الْمَرْءِ وَلَا يَسْرُوكَا

في النكاح
 في المهر
 في الطهر
 في الحيض
 في النفقة
 في الطلاق
 في الرجوع
 في الخلع
 في العتق
 في الزنا
 في القذف
 في الإحصان
 في النكاح
 في المهر
 في الطهر
 في الحيض
 في النفقة
 في الطلاق
 في الرجوع
 في الخلع
 في العتق
 في الزنا
 في القذف

يَزْوِجُ ابْنَ مَثْوَةٍ فَإِنْ كَانَ ابْنُ عَمٍّ لَوْ مَعْتَقًا أَوْ قَانِنًا ذَمَّ
 بِهِ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ سَبَبُ ذَمِّهِ الْمَعْتِقُ شَرَعَ عَصَبَتُهُ بِكُلِّ ذَمٍّ وَتَزْوِجُ
 عَتِيقَةِ الْمَرْأَةِ مَنْ يَزْوِجُ الْمَعْتِقَةَ مِمَّا أَمْتَحَجَّتْهُ وَلَا يُقْبَلُ
 إِذْنُ الْمَعْتِقَةِ فِي الْأَمْحِ فَإِذَا أَمَاتَ تَزْوِجُ مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ قَدْ
 الْمَعْتِقُ وَعَصَبَتُهُ زَوْجَ السُّلْطَانِ وَكَذَا ابْنُ زَوْجٍ إِذَا عَصَلَ
 الْقَرِيبَ وَالْمَعْتِقُ وَإِنَّمَا يَحْتَلِ الْعَضْلُ إِذَا عَتَبَ بِالْغَةِ عَاقِلَةً إِلَى
 كُفْرٍ وَأَمْسَحَ وَلَوْ عَتَبَتْ كُفْرًا وَإِذَا أَرَادَ الْأَبُ غَيْرَهُ فَلَهُ ذَلِكَ
 فِي الْأَمْحِ لِأَوْلَايَةِ لِمَقْنِيٍّ وَصِيٍِّّ وَتَحْتَوِي وَتَحْتَلِ النَّظَرُ
 بِمَهْرٍ أَوْ خَبَلٍ وَكَذَا بِمَجْزُورٍ عَلَيْهِ سِفَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَنْ كَانَ
 الْأَقْرَبُ بِبَعْضِ هَذِهِ الصِّفَاتِ فَالْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ وَالْإِعْمَاءُ
 إِنْ كَانَ لَا يَدُ وَغَالِبًا أَنْتَظِرَ إِفَاقَتَهُ وَإِنْ كَانَ يَدُ وَأَتَانًا
 أَنْتَظِرَ وَقِيلَ الْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ وَلَا يَقْدَحُ الْعَمِيَّةُ فِي الْأَمْحِ
 وَالْوَلَايَةُ لِمَنْ سَبَقَ عَلَى الْمَذْهَبِ بِلِي الْكَافِرِ الْكَافِرَةَ وَإِحْرَامُ
 أَجْدِ الْعَاقِلِينَ أَوْ الرَّوْحِ يَمْنَعُ صِحَّةَ النِّكَاحِ وَلَا يَنْقُلُ الْوَلَايَةَ
 فِي الْأَمْحِ فَيَزْوِجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ لَا الْأَبْعَدُ

إلى بدن اجنبي سوى ما بين سترته وزكته ان لم تحفظته
 الاصح الجريمه كمواليتها والله اعلم ونظرها الى محرمها
 ككسبه ومن حرم النظر جرم المس ويباح ان يفسد وجمامة
 وعلاج ويباح النظر لمعاملة وشهادة وتعليم ونحوها
 بقدر الحاجة والله اعلم وللزوج النظر الى كل بدنها
 محل خطبة خلية عن نكاح وعدة لانصرح لعقدة ولا تعرض
 لرجعية ومحل تعريض في عدة وقاة وكذا البانين في الاظهر
 ويجزم خطبة على خطبة من صرح باجابتها الا باذنه فان
 لم يجب ولم يرد لم يجزم في الاظهر ومن استشير في طيب
 ذكر مساويه بصدق ويستحب تقديم خطبة قبل الخطبة
 وقبل العقد ولو خطب الولي فقال الزوج الحمد لله والصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت صح النكاح على الصحيح
 بل يستحب ذلك الصحيح لا يستحب والله اعلم فان طال
 الذكر الفاصل لم يصح انما يصح النكاح بايجاب
 وهو زوجتك او انحكك وقبول بان يقول الزوج تزوجت

او نكحت او قبلت نكاحها او تزويجها ويصح تقدم لفظ الزوج
 على الولي ولا يصح الا لفظ الزوج او النكاح ويصح بالجملة
 من الاصح لا يجانه قطعاً ولو قال زوجتك فقال قبلت لم يتعد
 على المذهب ولو قال زوجي فقال زوجتك او قال الولي تزوجت
 فقال تزوجت صح ولا يصح تعليقه ولو بشر بولد فقال ان
 كان ابي فقد تزوجت او قال ان كانت بنتي طلقك
 واعتدت فقد تزوجت كما فالمدى بطلانه ولا نوقيته
 ولا نكاح الشغار وهو تزويجها على ان تزويج بنتك
 وبضع كل واحد صدق الاخرى فيقبل فان لم يجعل البضع
 صدقاً فالاصح الصحة ولو تم ما لامع البضع صدقاً باطل
 في الاصح ولا يصح الا بحضور شاهدين شرط ما جرت به ودكورة
 وعدالة وسمع وبصر وفي الاعمي وجه والاصح انعقاد
 بابني الزوجين وعدوئهما ويتعد بمستوري العدا الذي
 الصحيح لا مستور الاسلام والجزية ولو بان فسق الشاهد
 عند العقد باطل على المذهب وانما بين بينته او اتفان

في المحرمات والفساد وهو اعم وصدق
 من المذهب

بهما

الْعِبَادَةُ أَفْضَلُ فَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدْ فَالِنِكَاحِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَمْرِ
فَإِنْ وَجَدَ الْأَهْلَةَ وَبِهِ عِلَّةٌ كَهَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ تَعِينٍ كَرِهَهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَسْتَحَبُّ دَيْنَهُ بِكُرْبَى نَسَبِهِ لَيْسَتْ قَرَابَةٌ قَرِيبَةً
وَإِذَا اقْتَصَدَ بِنِكَاحِهَا سَنَّ نَظْرَةَ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ
وَلَمْ تَكْرِهِي نَظْرَهُ وَلَا يَنْظُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفِيرُ وَحَرَمٌ نَظَرَ
فِي الْبَالِغِ إِلَى عَوْرَةِ حُرَّةٍ كَثِيرَةِ أَجْنِبَتِهِ وَكَذَا وَجْهَهَا وَكَفَّهَا
عِنْدَ حُوفِ فِئْتِهِ وَكَذَا عِنْدَ الْأَمْرِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَنْظُرُ مَنْ حَرَّمَهُ
بَيْنَ سُرَّةِ وَرُكْبَةٍ وَيَحِلُّ مَا سِوَاهُ وَقِيلَ مَا يَبْدُو فِي الْمَهْنَةِ ن
فَقَطُّ وَالْأَمْرُ حَلُّ النَّظْرِ بِالشَّهْوَةِ إِلَى الْأُمَّةِ الْإِمَائِينَ سُرَّةِ
وَرُكْبَةٍ وَالْيَصِغَةَ إِلَّا الْفَرْجَ وَأَنْ نَظَرَ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ
وَنَظَرَ مَسْجُوحٌ كَالنَّظْرِ إِلَى حَرَمٍ وَأَنْ الْمَرْأَةَ كَالْبَالِغِ وَيَحِلُّ
نَظَرَ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ الْإِمَائِينَ سُرَّةِ وَرُكْبَةٍ وَحَرَمٌ نَظَرَ أَمْرًا
شَهْوَةً وَكَذَا بَعْضُهَا فِي الْأَمْرِ الْمَنْصُورِ وَالْأَمْرُ عِنْدَ
الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْأُمَّةَ كَالْحُرَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْمَرْأَةُ مَعَ أَمْرٍ كَرِهَتْ
وَرَجُلٌ وَالْأَمْرُ حَرَمٌ نَظَرَ دَيْتَةً إِلَى مَسْئَلَةٍ وَجَوَّازٌ نَظَرَ الْمَرْأَةَ

الْمَرْأَةَ وَالْأَمْرَ عَلَى الْبَائِسِينَ وَقِيلَ يَنْظُرُ بِشَرْطِ التَّكْلِيفِ
كَرِهَةً حُرَّةً أَعْدَلًا لِقِيَمَتِهَا بِأَبْوَابِ الرِّكَاءِ فَإِنْ عَيَّرَ لَهُ أَحَدٌ
وَدَفَعَهُ لَمْ يَشْتَرِطِ الْفَقْرَ وَيُعْلَمُ شَهْرُ الْأَخْذِ مَا وَيُسْوَمُ
شَهْرُ الصَّدَقَةِ وَالْفَيْ فِي مَوْضِعٍ لَا يَكْتُمُ شَعْرَةَ وَيَكْرَهُ فِي الْوَجْهِ
فَقَدْ أَصْحَحَ حَرَمٌ وَبِهِ جُزْمٌ الْبَعْوِيُّ وَبِهِ مَجْحُومٌ مَسْئَلُ الْعَنْ
فَاعِلُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَتُؤْتَى صَدَقَةُ النُّطُوعِ سَنَةً وَيَحِلُّ لِعَبْدٍ
وَكَافِرٍ وَدَفْعُهَا سِرًّا فِي رَمَضَانَ وَلِعَرَبِيٍّ وَحَارٍ أَفْضَلُ
وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَهُ مِنْ تَلْزِمَةٍ نَفَقَتُهُ يَسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَصْدُقَ
حَتَّى يُوَدِّيَ مَا عَلَيْهِ فَتُؤْتَى الْأَمْرُ حَرَمٌ بِصَدَقَتِهِ بِمَا يَخْتِجُ
إِلَيْهِ لِنَفَقَتِهِ مَنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ أَوْلَادٌ لَا يَرْجُوا لَهُ وَقَاءً
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَبِهِ اسْتِحْبَابُ الصَّدَقَةِ بِمَا فَضَّلَ عَنْ جَانِبِهِ أَوْجَهُ
أَحْسَنُهَا إِنْ لَمْ يَتَّقِ عَلَيْهِ الصَّبْرَ اسْتِحْبَابُ الْأَفْضَلِ لِأَنَّ
هُوَ مَسْئَلٌ هُوَ مَسْئَلُ الْحُجَّتِ
إِلَيْهِ يَجِدُ أَهْلَتَهُ فَإِنْ فَقَدَهَا اسْتَحَبَّتْ تَرْكُهَا وَيَكْرَهُ شَهْوَةً
بِالصُّوْرِ فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ كَرِهَةً إِنْ فَقَدَ الْأَهْلَةَ وَالْأَفْضَلَ لَكِنْ

التلويح والإفتراد على البائس وقيل ينقل بشرط التلويح
كونه جرداً عدلاً فقيماً بابواب الحكمة فإن عثر له أخذ
ودفع لم يشترط الفقه وليعلم شهر الأخذها وليس يتم
نعم الصدقة والغنى في موضع لا يكثر شعرة ويكره في الوجه
الأصح جرداً وبه جزم البغوي وفي صحيح مسلم العشر
فأعلم والله أعلم صدقة التطوع سنة ويحل لغني
وكافر ودفعها سرا وفي رمضان ولغيره وحار أفضل
ومن عليه دين أوله من تلزمه نفقته يستحب أن لا يصدق
حتى يؤدي ما عليه الأصح تحريم صدقته بما يحتاج
إليه لفقته من تلزمه نفقته أولدس لا يرخواله وفاء
والله أعلم وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته أوجه
أصحها إن لم يشق عليه الصبر استجد والإفلا
هو مستحب المحتاج
إليه جحد أهله فإن فقدتها استحب تركه ويكره شهوته
بالصوم فإن لم يحجج بركه إن فقد الأهله والإفلا لكن

العيادة أفضل فإن لم يتعبداً بالتكاح أفضل في الأصح
فإن وجد الأهله وبه علم كهم أو مرضع إنهم أو تعين كره
والله أعلم ويستحب ديتنه بكر نسبه ليست قرابة قريبة
وإذا قصد تكاحها من نظرة اليها قبل الخطبة وإن لم تأذن
وله تكره نظره ولا ينظر غير الوجه والكفين ويحرم نظره
يحل بالغ إلى عورة حرة كثيرة أجنبيته وكذا وجهها وكفها
عند خوف فتنه وكذا عند الأمن على الصبح ولا ينظر من تحته
بين سرة وركبة ويحل ما سواه وقيل ما يندو أي المهنة
نقط والأصح حل النظر بلا شهوة إلى الأمة إلا ما بين سرة
وركبة وإلى صغيره إلا الفرج وإن نظر العبد إلى سيده
ونظر مسوح كالنظر إلى محرم وأن المراهق كالبالغ ويحل
نظر رجل إلى رجل إلا ما بين سرة وركبه ويحرم نظر امرء
لشهوة وكذا غيرها في الأصح المنصور والأصح عند
المرأة أن الأمة كالحرة والله أعلم والمرأة مع امرأة كحل
ورجل والأصح تحريم نظره إلى مسلمة وجواز نظر المرأة

في حج نفي زيات والله أعلم والأظهر اشهر اذ حاجته دور
سنة لدى الحج اشهر اذ جلولة والله أعلم أو لإصلاح
ذات النبي النبي مع العبيد وبما كان غنياً بقدره وسئل
الله تعالى عن ذلك لا في الحج معطون مع العبيد وابن السبيل
منهم سفر أو محارمة وسرفه اجادة وعدة المعصية
وسنة أحد النساء من هذه الأصناف الثمانية الاستلاء
وإن لا يكون هادياً ولا مقديراً وكذا أموالهم في الأمانج
من نزلت بكثرة وعلمه الامارة استحقاقه أو
عدمه عمل حمله وإلا فإن ادعى فقراً أو مسنة لم يكلف
بمنه فإن عرف له مال وادعى لم يكلف وكذا إن ادعى
عنا لا في الأمانج ويعطى غار وابن السبيل بقوا بما فإن لم يجد
اشهره ورتاباً تاملاً ومكاتب وغار من بيته وهي اجاز
عدلت وتعين عنهما الأماند وكذا اسديت الذر والسند
في الأمانج وتعطى الفقير والمستكين كفاية سنة الأمانج
المستورين وقولهم كفاية العمر الغالب في شرب به عقاراً

تسبيله والله أعلم والمكاتب والغارم قد ردت به وابن السبيل
ما توصله بقصد أو موضع ماله والغاري قد رجا حجه لتفقه
وكسوة ذاهباً وراجعاً ومقماً هناك وفرساً وسلاحاً ويصير
ذلك ملكاً له ويقتال له ولابن السبيل من كوباتان كان السند
طويلاً أو كان ضعيفاً لا يطيق المشي وما ينقل عليه التراد
ومساعده إلا أن يكون قد راعى اعتاد مثله حمله بنفسه ومن فيه
اصفنا استحقاق يعطى باحداهما فقط في الأظهر يجب
استيعاب الأصناف إن قسم الامام وهناك عامل وإلا ان
فالقسمه على سبعة فإن فقد بعضهم فعلى الموجودين وإذا
قسم الامام استوعب من الزكوات الحاصلة عنده أجاد كل
صنف وكذا استوعب المالك إن اخصر المستحقون في البلد
ووفى بهم المال وإلا فجب إعطاء ثلثة ونحو الشويدين
الأصناف لا يجر اجاز الصنف إلا أن يقسم الامام فيجر عليه
التفضيل مع تساوي الحاجات والأظهر منع نقل الزكاة
ولو عدم الأصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم وجوزنا

الأصح يعطى ذناب والله أعلم والأظهر اشترط حاجته دون
حلول الدين الأصح اشترط جلوه والله أعلم أو لإصلاح
ذات البئر أعطي مع العنى وقيل إن كان غنياً بقدر فلا يسئل
الله تعالى غزاة لا في لهم فيعطون مع العنى وابن السبيل
مشى سفر أو مجازاً وشرطه الحاجة وعدم المعصية
وشرط أخذ الحكمة من هذه الأصناف الثمانية الأسلام
وأن لا يكون هاشمياً ولا مطلبياً وكذا أمولاهم في الأصح
من طلب زكاة وعلم الأئمة استحقاقه أو
عدمه عمل عمله وإلا فإن ادعى فقراً أو مسكناً لم يكلف
بئنه فإن عرف له مال وادعى ثلثه كلف وكذا إن ادعى
عسلاً في الأصح ويعطى غاز وابن سبيل بقولهما فإن لم يجز
استرد ويطالب عاملاً ومكاتب وغارم بئنه وهي إخبار
عدلين ويعني عنهما الأفاضل وكذا صدق رب الذر والسيد
في الأصح ويعطى الفقير والمسكين كفاية سنة الأصح
المنصوص وقول الجمهور كفاية العمر الغالب في شريه عقاراً

بيان
استحقاقه

يستغله والله أعلم والمكاتب والغارم قدر دينه وابن السبيل
ما يوضله مقصده أو موضع ماله والغاري قدر حاجته لبقته
وكسوة ذاهباً وراحاً ومقيماً هناك وفرساً وسلاحاً وتصبير
ذلك ملكاً له ويقيماً له ولابن السبيل مذكوباً إن كان الشغل
طويلاً أو كان ضعيفاً لا يطيق المشي وما ينقل عليه التراد
ومناعه إلا أن يكون قد راعى عاد مثله حمله بنفسه ومن فيه
اصغرت استحقاق يعطى بأحداهما فقط في الأظهر فضا يجب
استيعاب الأصناف إن قسم الإمام ومثال عامل والآد
فالقسم على سبعة فإن فقد بعضهم فعلى الموجودين وإذا
قسم الإمام استوعب من الزكوات الحاصلة عنده أحاد كل
صنف وكذا استوعب المالك إن أحصر المستحقون في البلد
ووفى بهم المال وإلا فجب إعطاء ثلثة ونجب الشوتين
الأصناف لا يبين أحاد الصنف إلا أن يقسم الإمام فيجزر عليه
التفضيل مع تساوي الحاجات والأظهر منع نقل الزكاة
ولو عدل الأصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم وجوزنا

على المشهور وبعد التلبخ حرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرها
ثم يختار الباقي فحسب لأهل حرس النبي نقيم كما سبق والأصح
أن النقل يكون من حرس الحرس المرصدين للصالح إن نقل مما يتعمق
في هذا القتال ويجوز أن يتفعل من مال الصالح الحاصل عند
والتفان زيادة يشترطها الإمام أو الأئمة لمن يفعل ما فيه
نكابة في الكفار ويجهد في قدره والأخماس الأربعة عقارها
ومنقولها للغانيم وهم من حضر الواقعة بنية القتال
وإن لم يقابل ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال وفيما
قبل حيازة المال وجه ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيازة
فحقة لو ارتبه وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الأصح ولو
مات في القتال فالمدفون لا شيء له والأظهر أن الأجير
لسياسة الدواب وحفظ الأمتعة والتاجر والمختر
نسهم لهم إذا قاتلوا أو للرجل سهم وللفارسي ثلاثة ولا يعطى
الإفندي واحد عريثا كان أو غيره لا ليعبر وغيره ولا يعطى
لفارس أعجمي ما لا غنا فيه وفي قول يعطى إن لم يعلم نبي

سار
فقتلها

سار
ولما جلد

الأئمة عن حضارة والعبد والصبي والمرأة والذي إذا حضر
فلهم الرمح وهودون سهم يجتهد الإمام في قدره وحمله الأضاح
الأربعة في الأظهر إنما يرضح لذمي حضر بلا أجره
ويأذن الإمام على الصحيح والله أعلم
سار
الفقيه من لا مال له ولا كسب يقع موقعاً
من حاجته ولا يمنع الفقر سكنه وثيابه وماله الغائب
في مؤخره والمؤجل وكسب لا يملك به ولو اشتغل بعلم الكسب
بمنعة فقير ولو اشتغل بالتوابع فلا ولا يشترط في الزمان
ولا التعفف عن المسئلة على الجديد والمكفي بفقده قريب أوزج
ليس فقيراً في الأصح والمنكين من قدر على مال أو كسب يقع
موقعاً من كفايته ولا يكفيه والعامل ساع وكاتب وقاسم
وحاشر يجمع ذوي الأموال لا الفاضي والوالي والمولفة من
من أسلم ونيته ضعيفة أوله شرف يتوقع بإعطائه السلام
غيره والمدهب أنهم يعطون من الحكاة والرقاب المكتوبون
والغارم إن استدان لنفسه في غير معصية أعطي

عَلَى الْمَشُورِ وَبَعْدَ التَّلَبُّخِ مَوْنَةُ الْجَنْطِ وَالنَّقْلِ وَغَيْرِهَا
تُرْتَبِّحُ الْبَايَ فِخْشَةً لِأَهْلِ خَيْبَرَ فِي تَقْسِيمِ كَأَسْبُؤِ وَالْأَمْحِ
أَنَّ التَّقْلَ يَكُونُ مِنْ خَيْبَرَ الْمُرْصِدِ لِلصَّالِحِ إِنْ نَقَلَ مَا يَجْعَلُ
فِي هَذَا الْعِتَالِ وَيُجُوزُ أَنْ يُنْقَلَ مِنْ مَالِ الصَّالِحِ لِطَبْعِ عِنْدِ
وَالنَّقْلُ يَأْتِي بِشَرْطِهَا الْإِمَامُ أَوْ الْأَمِيرُ لِمَنْ يَفْعَلُ مَا يَدُ
نِكَاحَهُ فِي الْكُفَّارِ وَيَجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ وَالْأَخَاسُ الْأَرْبَعَةُ عَقَارُهَا
وَمَنْقُولُهَا لِلْعَامِينَ وَهُمْ مَنْ حَضَرَ الْوَقْعَةَ بِنَيْتِ الْقِتَالِ
وَإِنْ لَمْ يَنْبَأْ وَلَا شَيْءٌ لِمَنْ حَضَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ وَفِيمَا
قَبْلَ حِيَارَةِ الْمَالِ وَجْهٌ وَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْحِيَارَةُ
بِحَقِّهِ لَوَارِثِهِ وَكَذَا بَعْدَ الْانْقِضَاءِ وَقَبْلَ الْحِيَارَةِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ
مَاتَ فِي الْقِتَالِ فَالْمَدَّهَبُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَجْدَ
لِسِيَاسَةِ الدَّوَابِّ وَحِفْظِ الْأَمْنَةِ وَالنَّاجِرِ وَالْمُخْرَفِ
يُسْمَى لَصْرًا إِذَا قَاتَلُوا بِالرَّجْلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ وَلَا يُعْطَى
إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ عَرِيثًا كَانَ أَوْ غَيْرًا لَا لِبَعِيرٍ وَغَيْرِهِ وَلَا يُعْطَى
لِفَرَسٍ أُجْحَفٍ وَمَا لَا عُنُقَ فِيهِ وَبِئْسَ قَوْلٌ يُعْطَى إِنْ لَمْ يُعْلَمْ نَهَى

باب
مدرسة

باب
والتعادل

الْأَمِيرِ عَنْ أَحْضَارِهِ وَالْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ وَالَّذِي إِذْ حَضَرَ
فَلَمْ يَرْتَحِ وَمَنْ دُونَ سَهْمٍ يَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي قَدْرِهِ وَنَجَلَهُ الْأَخَاسُ
الْأَرْبَعَةَ فِي الْأَظْهَرِ إِنَّمَا يَرْتَحِ لِذِي حَضْرَةٍ لَا أُجْرَهُ
وَيُأْذِنُ الْإِمَامُ عَلَى التَّحِيحِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ
الْفَقِيرُ مَنْ لَمْ يَمَلِكْ لَدَّ وَلَا كَسِبَ قَعَّ مَوْجِعًا
مِنْ حَاجَتِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنَهُ وَثِيَابَهُ وَمَا لَدَّ الْعَايِبِ
فِي مَرْحَلَتَيْهِ وَالْمَوْجَلُ وَكَسِبَ لَا يَلِيهِ بِهِ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ وَكَسِبَ
بِمَعْنَى فَقِيرٍ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّوَاتُفِ فَلَا وَلَا يَشْتَرِيهِ فِي الزَّمَانِ
وَلَا التَّعَفُّفُ عَنِ الْمَسْئَلَةِ عَلَى الْجِدِيدِ وَالْمَكْنِيِّ يَنْفَقُهُ قَرِيبًا أَوْ زَوْجًا
لَيْسَ فَقِيرًا فِي الْأَمْحِ وَالْمَسْكِينُ مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسِبَ قَعَّ
مَوْجِعًا مِنْ هَوَانِهِ وَلَا يَكْفِيهِ وَالْعَامِلُ سَاعٍ وَكَاتِبٌ وَقَاسِمٌ
وَحَاشِرٌ يَجْمَعُ دَوَى الْأَمْوَالِ لَا الْفَاضِي وَالْوَالِي وَالْمَوْلُفَةُ مَنْ
مَنْ اسْلَمَ وَبَيْتَهُ ضَعِيفَةٌ أَوْ لَدَّ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِأَعْضَانِهِ اسْلَامَ
غَيْرِهِ وَالْمَدَّهَبُ أَنَّهُمْ يُعْطُونَ مِنَ الرِّخَاةِ وَالرِّقَابِ الْمَكَاتِبُونَ
وَالغَاوِرُ إِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ نَعْيِهِ أُعْطِيَ

وَهَذَا صَاحِبُ السِّلَاحِ كَالدُّعْوَى وَالْقَضَاءِ وَالْعِلْمِ يُقَدِّمُ
 الْأَمْرَ وَالنَّاسِ بِسَوَامِيهِمْ وَالْمَطْلَبِ لِسَبْرِكَ الْعَنِي وَالْفَقِيرِ
 وَالنَّسَاءِ وَبِقَضَاءِ الذِّكْرِ كَالْأَرْبَعِ وَالثَّلَاثِ الْيَسَامِيِّ وَهُوَ
 صَعْرَةٌ بِلَدِّهِ وَتَشْتَرُ قَعْرَهُ عَلَى سَبْتِ بَوَالِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ
 الْمَسَاكِينِ وَبِأَنَّ السَّبِيلَ وَبَعْدَهُ الْأَخْمَافُ الْأَرْبَعَةُ الْمَتَّاعَةُ
 وَقَدْ حُتُّ بِأَجْمَلِهِ كَمَا تَأْتِيهِ مِنْ فَيْئَاتِهِمْ وَأَمَّا الْأَخْمَافُ
 الْأَرْبَعَةُ فَالْأَطْمَرُ أَشْفَى الْمَرْبُورِ قَدْ وَهَمَ الْأَجْنَادُ الْمُرْصَدُونَ
 لِلْجِهَادِ فَوَضَعُوا لِمَاءَ دِيُونَانَا وَبَصُرَتْ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ أَوْجَاعُهُ عَرِيفًا
 وَبِحُجَّتِ عَرَاكِيكَ أَحَدٌ وَعِيَالِهِ وَمَا كُنْتُمْ فِيهِ فَيُعْطِيهِمْ كَمَا تَكُونُ
 وَيُقَدِّمُ فِي بَنَاتِ لَيْسَمِهِ وَلَا عَطَا فَرَسِيًّا وَهُمْ وَلَدُ الْقَضْرِ
 إِنْ كَانَ قَدْ وَتَقَدَّمَ مِنْهُ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَطْلَبُ ثُمَّ عَبْدُ شَمْسٍ ثُمَّ
 نَوْفَلٌ ثُمَّ عَبْدُ الْعَزِيزِ ثُمَّ سَائِرُ الْبَطُونِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ الْأَنْصَارُ ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ ثُمَّ
 الْعَجَمُ وَلَا يَدْرِي فِي الدُّنْيَا أَعْمَى وَلَا رَمْنَا وَلَا مَنْ لَا يَصْلُحُ
 لِلْعَزْرِ وَلَوْ مَرَّ بِعَيْنِيهِ أَوْ حَنِي وَرَجِي رِوَالِدُ أَعْطَى فَإِنْ لَمْ يَرْجُحْ

١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠

فَالْأَطْمَرُ أَنَّهُ يُعْطَى كَذَا وَجَنَّةً وَأَوْلَادَهُ إِذَا مَاتَ قُتِلَ
 الزَّوْجَةُ حَتَّى يَنْجُو وَالْأَوْلَادُ حَتَّى يَسْتَقِلُّوا إِنْ فَضَلَتِ الْأَخْمَافُ
 الْأَرْبَعَةُ عَنْ حَاجَاتِ الْمَرْبُورِ وَرِزْقِ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ مَوْتِهِمْ
 وَالْأَمْحُ أَنَّهُ يَحْوِزُ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ فِي إِصْلَاحِ الثَّغُورِ وَالسَّلَاحِ
 وَالذِّكْرِ هَذَا حُكْمُ مَنْقُولِ الْعَنِيِّ فَأَمَّا عَقَارُهُ فَالْمَذْهَبُ
 أَنَّهُ يَحْمَلُ رِقْعًا وَتَقْسَمُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ الْغَنِيمَةُ مَا ك
 حَصَلَ مِنْ كَاهِرٍ بِقِتَالٍ وَإِحْيَا فَيُقَدَّمُ مِنْهُ السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ
 وَهُوَ شِيَابُ الْقَبِيلِ وَالْحَفْتُ وَالرَّانُ وَالْأَلَاتُ الْحَرْبُ كَذَرْجِ وَبِلَاحِ
 وَمَرْكُوبٍ وَسَرْجٍ وَبِجَارٍ وَكَذَا إِسْوَارٌ وَسَنْطِفَةٌ وَخَاتَمٌ وَنَفَقَةٌ
 مَعَهُ وَجَنِيَّةٌ تُقَادُ مَعَهُ فِي الْأَطْمَرِ لِأَجَلِيَّةٍ شَدُودَةٍ عَلَى
 الْفَرَسِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَإِنَّمَا يَسْتَحَقُّ بِرُكُوبِ عُنْدِ رِيكْفِي بِهِ شَرَكَا فِي
 فِي جَاهِ الْحَرْبِ فَلَوْ رَجِيَ مِنْ حِضْنٍ أَوْ مِنْ الصَّرْفِ أَوْ قَتَلَ نَائِمًا أَوْ
 أَسِيرًا أَوْ قَتَلَهُ وَقَدْ أَنْهَزَ مِنَ الْكُفَّارِ فَلَا سَلْبَ وَكَهَانَةُ شَرِي
 أَنْ يُزِيلَ أَمْتِنَاعَهُ بِأَنْ يُعْقَلَ عَيْنِيهِ أَوْ يَقَطَعَ يَدِيهِ وَرِجْلِيهِ
 وَكَذَا الْوَأَسْرَةُ أَوْ يَقَطَعَ يَدِيهِ وَرِجْلِيهِ فِي الْأَطْمَرِ وَلَا يَجُزُّ السَّلْبُ

في الجور من والى الغنى
 وهو الطير كما سبوا لهما

اورد فيه

بِحَدِّهَا مَتَابِعَ الْمُسْلِمِينَ كَالنَّعُورِ وَالنِّعَاطِ وَالْعُلَمَاءِ يُقَدَّرُ
 الْأَمْرَ وَالشَّائِبِيْنَ بِنَوَاهِئِهِمْ وَالْمَطْلَبِ لِيَشْتَرِكَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرُ
 وَالنَّسَاءُ وَيُفْضَلُ الذَّكَرُ كَالْأَرْثِ وَالثَّلَاثُ الْيَسَاءِيُّ وَهُوَ
 صَغِيرٌ لَا أَبْلَهَ وَيَشْتَرَطُ فُقْرَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ الرَّابِعُ وَالخَامِسُ
 الْمَسَاكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَيَعْتَمِدُ الْأَصْنَافُ الْأَرْبَعَةَ الْمَتَأَخِّرَةَ
 وَيَقْبَلُ خَشْنَ بِأَحْمِلٍ فِي كُلِّ نَجِيحَةٍ مَنْ فِيهَا مِنْهُمْ وَأَمَّا الْأَخْمَاسُ
 الْأَرْبَعَةُ فَالْأَظْهُرُ أَنْفَالُ الْمَرْزُقَةِ وَهُمْ الْأَجْنَادُ الْمُرْصَدُونَ
 لِلْجِهَادِ فَيَضَعُ الْإِمَارَةُ دِيْوَانًا وَيَنْصِبُ لِكُلِّ قَبِيلَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ عَرِيفًا
 وَيَجْعَلُ عَنْ جَانِبِ كُلِّ رَاحِدٍ وَجِيالِهِ وَمَا يَكْفِيهِمْ فَيُعْطِيهِمْ كَهَاتِمًا
 وَيُقَدِّرُ فِي آثَابِ الْأَسْمِ وَالْأَعْطَا قُرَيْشًا وَهُمْ وَلِدُ الْقَضَرِ
 أِنْ كَانَتْ وَيُقَدِّرُ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَطْلَبُ ثُمَّ عَبْدِ شَمْسٍ ثُمَّ
 نَوْفَلٌ ثُمَّ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثُمَّ سَائِرُ الْبَطُونِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ الْأَنْصَارُ ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ ثُمَّ
 الْعَجَمُ وَلَا يَبْدَأُ فِي الدِّيْوَانِ عَمِيٌّ وَلَا رَمْنًا وَلَا مَنْ لَا يَصْلُحُ
 لِلْفُرُوزِ وَلَا مَرْضٍ بَعْضُهُمْ أَوْ حُرٌّ وَرَجِيٌّ ذُو الْوَالِدِ أَعْطِيَ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ

١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠

فَالْأَظْهُرُ أَنْفَالُ الْعَرَبِ وَكَمَا زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ إِذَا مَا تَقَطَّعَتِ
 الزَّوْجَةَ حَتَّى تَتَّخِذَ وَالْأَوْلَادَ حَتَّى يَسْتَقِلُّوا فَإِنْ فَخَلَّتِ الْأَخْمَاسُ
 الْأَرْبَعَةَ عَنْ جَانِبِ الْمَرْزُقَةِ وَرَفَعَ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ مَوْتِهِمْ
 وَالْأَمْرُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ فِي إِصْلَاحِ الثُّغُورِ وَالسَّلَاحِ
 وَالْكَرَاجِ هَذَا حَاكِمٌ مَنْقُولٌ الْغَنِيُّ فَاثْمًا عَقَارُهُ فَالْمَذْهَبُ
 أَنَّهُ يَحْتَمِلُ وَفَقًا وَتُقَسَّمُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ نَسَبُ الْغَنِيْمَةِ مَا ك
 حَمَلٌ مِنْ تَهَا رِبِّيْتَالٍ وَإِجَابٍ فَيُقَدَّرُ مِنْهُ السَّلْبُ لِلْفَائِلِ
 وَهُوَ نِيَابُ الْقَبِيلِ وَالْحَفْ وَالرَّانُ وَالْأَلَاتُ الْجَرِيدُ وَرِجَالُ
 وَمَرْكُوبٌ وَسَرْجٌ وَجِبَامٌ وَكُدَا سِوَارٌ وَسَنْطَفَةٌ وَخَاتَمٌ وَتَنْفَقَةٌ
 مَعَهُ وَجَنِيْبَةٌ تَقَادُ مَعَهُ فِي الْأَظْهُرِ لِأَجْنِيْبَتِهِ شَدُوْدَةٌ عَلَى
 الْفَرَسِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَإِنَّمَا يَسْتَحَقُّ بِرُكُوبٍ عِنْدَ رَبِّكَ بِمِثْرٍ كَأَنَّ
 فِي جَانِبِ الْحَرْبِ فَلَوْ رَجِيَ مِنْ حِصْنٍ أَوْ مِنْ الصَّفِّ أَوْ قَتَلَ نَائِمًا أَوْ
 سَيْرًا أَوْ قَتَلَ وَقَدْ أَنْهَزَ مِنَ الْكُفَّادِ فَلَا سَبَّ وَكَهَانَةٌ شَرِيْهَةٌ
 أَنْ يُزِيلَ اِمْتِنَاعَهُ بِلَا يُفَقِّدُ عَيْنَيْهِ أَوْ يَقْطَعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ
 وَكَمَا الْوَأْسَرَةُ أَوْ يَقْطَعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي الْأَظْهُرِ وَلَا يَحْتَسِبُ السَّلْبُ

وفي الحدود من والفت
 وهو الظن بما سواه الحكماء

اوردته

المأمور وتلفت بسبب العدو فيضمن فلو قال لا ترد علي القندون
فرد وانكسر بقلبه وتلفت ما فيه ضمن وان تلف بغيره فلا يط
الصحيح وكذا الوقال لا تقفل عليه فقلن فاقفلهما ولو قال
اربط الدرهم في كك فامسكها في يده فقلت فالذهب
انما ان ضاعت بنوم ونسيان ضمن او باخذ غاصبا ولو جعلها
في حيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن وبالعكس يضمن ولو انطا
درهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كفه وانسكا
بيده او جعلها في حيبه لم يضمن وان انسكها بيده لم يضمن ان
أخذها غاصبا ويضمن ان تلفت بغفلة او نوم وان قال اخظها
في البنت فليضرن اليه ويحجزها فيه فان اخربها لا عذر ضمن ومنها
ان يضعها بان يضعها في غير حيز مثلها او يدك عليها سارا
او من يصاد للمالك فلو اكرهه ظالم حتى سلبها اليه فللمالك
تضيئته في الاصح ثم يرجع على الظالم ومنها ان يتفجع بها
بان يلبس او يركب خيانه او ياخذ التوب ليلبسه او الدرهم
لينفقها فيضمن ولو نوي الاخذ ولم ياخذ لم يضمن على الصحيح ولو

خطها

خطها بما له وله تمتير ضمن ولو خلط دراهم كيتين للمويع
ضمن في الاصح ومي صارت مضمونة بان ينفج وغيره ثم ترك
الليانة لم يترافان احدث له المالك اناسيما ناري وفي الاصح
ومي ملكها المالك لزمه الرد بان يحل بينه وبينها فان اخربها
عذر ضمن وان ادعى تلفها ولم يذكر سببا او ذكر حثيا كسرقة
صدوق يمينه وان ذكر ظاهر الحريق فان عرف الحريقون
وعومته صدوق يمين وان عرف دون عموم صدوق يمين
وان جهل طول بيتته ثم تحلف على التلف به وان ادعى
ردها على من ائتمنه صدوق يمينه او على غيره كوارثه او
ادعى وارث المودع الرد على المالك او اودع عند سفره
أبينا فادعى الامين الرد على المالك طول بيتته وجودها
بعد طلب المالك مضمنا
التي مال حصل من كاري بلا قتال واجاب
مثل وركاب كخرية وعشر تجارة وما جلاوا عند خوف او مال
تردد قتل او مات وذمي مات بلا وارث فحشر وخسة خمسة

المأمور وتلفت بسبب العدو فيضمن فلو قال لا ترد علي القندون
فرقد وانكسر بقله وتلفت ما فيه ضمن وان تلف بغيره فلا يلزم
الصحيح وكذا الوفاة لا تغفل عليه فقلن فأقفلن ما ولو قال
اربط الدرهم في حك فامسكها في يده فتلفت فالمد مذهب
أهلنا ان ضاعت بنوم ونسيان ضمن او باخذ غاصبا ولو جعلها
في حيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن وبالعكس يضمن ولو أعطى
درهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كفه وانما
بيده او جعلها في حيبه لم يضمن وان امسكها بيده لم يضمن ان
أخذها غاصبا ويضمن ان تلفت بعقله او نومه وان قال اخطفنا
في البيت فليضرب اليه ويحجزها فيه فان اخربها عذر ضمن ومنها
ان يصنعها بان يضعها في غير حيز مثلها او يدك عليها سارقا
او من بصاد المالك فلو اكرهه ظالم حتى سلمها اليه فللمالك
تضمنته في الامح ثم يرجع على الظالم ومنها ان يتنفع بها
بان يلبس او يركب خيانه او ياخذ التوب ليلبسه او الدرهم
لينفقها فيضمن ولو نوى الاخذ ولم ياخذ لم يضمن على الصحيح ولو

خطها

خطها بما ليد ولم يضمن ولو خاطد درهم كمين للمودع
ضمن في الامح ومن سارت مغمونا بابتهاج وغيره ثم ترك
لخيانة لم يبرأ فان اخذت له المالك استيمانا بيري في الامح
ومني طلبها المالك لزمه الرد بان يخطي يمينه ومنها فان اخربها
عذر ضمن وان ادعى تلفها ولم يذكر سببا او ذكر خيانتا كرقعة
سندوق يمينه وان ذكر ظاهرا اخربها فان عرف الحريق
وعمومه صدق به يمين وان عرف دون عموم صدق بيمينه
وان جهل طول يمينه ثم تجلف على التلف به وان ادعى
رها على من ائتمنه صدق بيمينه او على غيره كوارثه او
ادعى وارث المودع الرد على المالك او اودع عند سفر
شيئا فادعى المدين الرد على المالك طرقت يمينه ووجودها
عند طلب المالك مضمن

التي مال حصل من نثاره لا قتال واجاب
سبل وركاب خسرته وعشر تجارة وما جلاوا عن قفا ومال
تريد قبل ومات وذمى مات بلا وارث فخره خمسة خمسة

نوصي فيه فإن أوصرتني أو صدت بك لعا والقبول في
بصانته في الأصح ولو وصي أئتم لم ينقرد أجدتها إلا أن صح
بذ ولو وصي أو وصي العزك سبي شأ وإذا بلغ الطفل ونارعة
في الألفا وعليه صدق أو وصي أو في دفع إليه بعد البلوغ
صدق الولد
من عجز
عن حنطنا حرة عليه قبولها ومن قدر ولم يتق بأمانته
كره فإن وثق استجبت وسرطما سرطموكل ووكلا ونسب
سبعة المودع كاستودعتك هذا أو استجنتك أو أبتك
في حنطه والأصح أنه لا يسرط المبتوك لئلا يكتفي بالنقض
ولو أودع عديسي أو جنون مالا لم يعقله فإن قبل ضمن ولو
أودع صيرت مالا قبلت عدة له ضمن وإن أئتم ضمن في الأصح
والجور عليه يستعد كسبح وترتبع بموت المودع أو المودع
وجنونه وإنما يد وإنما الاسترداد والرذ كل وفي أصلها
لا مانع وقد يصح من موهة لغوارب منها أن يودع غيره
بلا إذن ولا عدد فستش وفيه أن أودع نفاضي لم ضمن وإنما

لم يدين عنها جازت الاستعانة بمن يتخلفا إلى الجزر أو يضعها
في خزائنه مشتركة وإذا أراد سفره فليدره إلى المالك أو وكيله
فإن فقدتها فالناسي فإن فقدته فأمير فإن دفن بموضع
وتأخر ضمن فإن أعلم بها أمينا يسكن الموضع لم يضمن في الأصح
ولو سافر بها فمن إلا إذا وقع جريش أو غارة وعجز عن من وضعها
إليه كما سبق وأجريت والعمارة في البقعة وإشراق الجزر على
الخرب أعذار كما أشبه وإذا مرض مخوفا فليدرهها إلى المالك
أو وكيله وإلا فالجاءه أو أمين أو وصي بها فإن لم يفعل ضمن إلا
إذا لم يتمكن بأن مات فجاءه ومنها إذا نقلها من محلة أو دار
إلى أخرى دونها في الجزر ضمن والأفلا ومنها أن لا يدفع
مئلقا بها فلو أودع عدة أئتم فترك علفها ضمن فإن نجاه عنه
فلا على النجج فإن أعطاه المالك علفها منه وإلا فليدره
أو وكيله فإن فقد أفا جارك ولو بعثها مع من يسقيها لم يضمن
في الأصح وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للترج كيلا يفسدها
الدود وكذا البسما عند حاجتها ومساها أن يعدل عن الخط

يُوصِي فِيهِ فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَنِّي أَوْ صَبَّ إِلَيْكَ لَعْنًا وَالْقَبُولُ فِي
حَيَاتِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ وَصَّى أَيْتَنَزَلُ لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ صَرَخَ
بِهِ وَالْمَوْصِي وَالْمَوْصِي الْعَزْلُ بَيْنَ شَأْنٍ وَإِذَا بَلَغَ الطِّفْلُ وَنَارَعَهُ
فِي الْإِنْفَاقِ وَعَلَيْهِ صِدْقُ الْوَصِيِّ أَوْ بِي دَفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ
صِدْقُ الْوَلَدِ
مَنْ عَجَزَ
عَنْ حِطِّهَا جَرَّرَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا وَمَنْ قَدَّرَ وَلَمْ يَثْبُقْ بِأَمَانَتِهِ
كَرِهَ فَإِنْ وَثِقَ اسْتَحَبَّ وَشَرَطُ مَا شَرَطَ مُوَكَّلٌ وَوَكِيلٌ وَيَشْتَرُطُ
صِنْعَةُ الْمُوَدِّعِ كَأَنْتَوْدَعُكَ هَذَا أَوْ اسْتَحْظَنُكَ أَوْ ابْتَنَيْتُكَ
فِي حِطِّهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ الْقَبُولَ لِنُظْمِ الْكَيْفِ الْقَبْضِ
وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيٌّ أَوْ جُنُونٌ مَا لَمْ يَقْبَلْهُ فَإِنْ قَبِلَ ضَمِنَ وَلَوْ
أَوْدَعَهُ صَبِيًّا مَا لَمْ يَنْفَرِدْ عَنْهُ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ أَلْفَغَهُ ضَمِنَ فِي الْأَصَحِّ
وَالْمَجْمُوعُ عَلَيْهِ بِسَفَهِهِ كَهَيْبَةٍ وَتَرْتَفِعُ بِمَوْتِ الْمُوَدِّعِ أَوْ الْمُوَدِّعِ
وَجُنُونِهِ وَغَمَائِهِ وَلَمَّا اسْتَرْدَادَ وَالرَّدُّ كُلُّ وَقْتٍ وَأَصْلُهَا
الْأَمَانَةُ وَقَدْ تَصِيرُ مَضْمُونَةً لِعَوَارِضٍ مِنْهَا أَنْ يُؤَدِّعَ غَيْرَهُ
بِلَا إِذْنٍ وَلَا عَدْرٍ فَيَضْمِنُ وَقِيلَ إِنَّ أَوْدَعَ الْقَاضِي لَمْ يَضْمِنْ وَإِذَا

لَمْ يَدِينْ عَنْهَا جَارَتْ الْأَسْتِعَانَةُ بِمَنْ يَجْلِسُ إِلَى الْجِزْرِ وَأَيْضًا
فِي حِزَانَةِ شَشْرِكَةٍ وَإِذَا أَرَادَ سَفَرٌ فَلْيَسِّرْ إِلَى الْمَالِكِ أَوْ جَلِيهِ
فَإِنْ فَقَدَهُمَا فَالْناضِي فَإِنْ فَقَدَهُ فَأَمِيرٌ فَإِنْ دَفَعَهَا بِمَوْجِعٍ
وَسَافِرٍ ضَمِنَ فَإِنْ أَعْلَمَ بِهَا أَيْتَنَزَلُ الْمَوْجِعِ لَمْ يَضْمِنْ فِي الْأَصَحِّ
وَلَوْ سَافَرَ بِهَا ضَمِنَ إِلَّا إِذَا وَقَعَ جَرِيئًا أَوْ غَارَةً وَعَجَزَ عَنْ تَرْكِهَا
إِلَيْهِ كَمَا سَبَقَ وَالْجَرِيئُ وَالْغَارَةُ فِي الْبُقْعَةِ وَإِشْرَافُ الْجِزْرِ عَلَى
الْخَرَابِ أَعْدَارُكَ اسْتَسْرَ وَإِذَا مَرَضَ مَخَوًّا فَلْيَسِّرْ دَهَا إِلَى الْمَالِكِ
أَوْ وَكَيْلِهِ وَإِلَّا فَالْجَاهِكِ أَوْ أَمِينٍ أَوْ يَوْصِي بِهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ضَمِنَ إِلَّا
إِذَا لَمْ يَتِمَّ كَيْفَ بَيَانِ مَاتَ فِجَاءَةً وَمِنْهَا إِذَا انْقَلَبَتْ مِنْ مَحَلَّةٍ أَوْ دَارٍ
إِلَى أُخْرَى دُونَهَا فِي الْجِزْرِ ضَمِنَ وَالْأَفْلَا وَمِنْهَا أَنْ لَا يَدْفَعُ
مِثْلَهَا نَهَا فَلَوْ أَوْدَعَهُ دَابَّةً فَتَرَكَ عَظْمًا ضَمِنَ فَإِنْ نَهَا عَنْهُ
فَلَا عَلَى الصَّحِّحِ فَإِنْ أَعْطَاهُ الْمَالِكُ عَظْمًا عَظْمًا مِنْهُ وَالْأَفْرَاجُ
أَوْ وَكَيْلِهِ فَإِنْ فَقَدَ الْجَاهِكِ وَلَوْ بَعَثَهَا مَعَ مَنْ يَسْتَقِيمُهَا لَمْ يَضْمِنْ
فِي الْأَصَحِّ وَعَلَى الْمُوَدِّعِ تَعْرِيفُ شِيَابِ الصَّوْفِ لِلتَّرِيحِ كَيْلًا يَقْسِدُهَا
الذُّودُ وَكَذَا الْبَسْمَاءُ عِنْدَ حَاجَتِهَا وَمِنْهَا أَنْ يَعْدَلَ عَنِ الْبَسْمَاءِ

كما قيد وإن أطلق من الميعات في الأصح وحجة الإسلام
 من إرث المال فإنه أوصى بها من إرث المال أو الثلث عمل به
 وإن أطلق الوصية بها من إرث المال وقيل من الثلث
 ويصح من الميعات وللأجنبي أن يخرج عن الميت بغير إذنه في
 الأصح ويؤدى الوارث عنه الواجب للمالك في كفاية من ثمة
 ويطعمه ويكسوه في الخيرة والأصح أنه يعقب أيضا وإن له
 الأد من ماله إذا لم تكن تركه وأنه يقع عنه لو تبرع أجنبي
 بطعام أو كسوة لا إعتاقا ولا الأصح ويمنع الميت صدقة
 ودعائم وارثه وأجنبي له الرجوع عن الوصية وعن
 بعضها بقوله نقضت الوصية أو بطلتها أو رجعت فيها أو غيرها
 أنهد الوارث في بيع وإعتاق وإصداق وكذا أهله أو
 من مع قصر وكذا أدونه في الأصح وبوصيته بهذه التصرفات
 وكذا توكل في بيعه وعرضه في الأصح وخطب حنطة معينة
 رجوع ولو وصي بصلاح من صبرة فخلطها بأجود منها فرجوع
 أو عشا فلا وكذا إذا رد في الأصح وخطب حنطة وصي بها

وبذرها وعجن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب قنصا
 وبنا وغراس في عرصته رجوع ليس الإيضاح بقضاء
 الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال وشروط
 الوصي تكليف وحريته وعدالة وهداية إلى التصرف
 الموصى به والإسلام ولكن الأصح جواز وصيته ذمي أي
 ذمي ولا يضر العسي في الأصح ولا تشترط الذكورة وأمر
 الأطفال أولي من غيرها وينعزل الوصي بالفسق وكذا الفاسق
 في الأصح لا الإمام الأعظم ويصح الإيضاح في قضاء الدين
 وتنفيذ الوصية من كل حيز مكلف ويشترط في أمر الأطفال
 مع هذا أن يكون له ولاية عليهم وليس لوصي أيضا فإن
 أذن له فيه جاز في الأظهر ولو قال أوصيت إليك في بلوغ
 أبي أو قدوم ربي فإذا بلغ أو قدم فهو الوصي جاز ولا
 يجوز نصب وصي والجدح بصفة الولاية ولا الإيضاح
 بتزويج طفل أو بنت ولفظه أوصيت إليك أو فوضت
 وجوهها وجوز فيه التوقيت والتعليق ويشترط بيان ما

قوله اول الفصل من الأيضاح
 بقضاء الدين فهو قوله بعد اسطراد
 سطر بقضاء الدين يجب

قوله اول الفصل من الأيضاح
 بقضاء الدين فهو قوله بعد اسطراد
 سطر بقضاء الدين يجب

كما قيد وإن أطلق من المقاتل في الأصح وحجة الإسلام
 من رأس المال فإن أوصى بها من رأس المال أو الثلث عمل به
 وإن أطلق الوصية بها من رأس المال وقيل من الثلث
 ويصح من المقاتل والأجنبي أن يخرج عن الميت بغير إذنه في
 الأصح ويؤدى الوارث عنه الواجب المالك في كفاية مرتبة
 ويطعمه ويكسوا في الخيرة والأصح أنه يعقب أيضا وإن له
 الأد من ماله إذا لم تكن تركه وأنه يقع عنه لو تبرع أجنبي
 بطعام أو كسوة لا إعتاق في الأصح وينفع الميت صدقة
 ودعاء من وارثه أجنبي له الرجوع عن الوصية وعن
 بعض ما يقوله نقضت الوصية أو بطلتها أو رجعت فيها أو فسخها
 أو هدد الوارث ويبيع وإعتاق وإسداق وكذا هبه أو
 هب مع قبض وكذا أدونه في الأصح وبوصيته بهذه التصرفات
 وكذا توكيل في بيعه وعرضه في الأصح وخطب حنطة معينة
 رجوع ولو وصي بصلاح من صبرة فخطبها بأجود منها فرجوع
 أو مثلها فلا وكذا أبا ردة أبي الأصح وخطب حنطة وصي بها

وبذرها ومجن ديني وعزله فطر ونجح وعزله وقطع نوب فيصا
 وبنا وعزاس في عرضة رجوع يسر الأيض بقضا
 الذين وتنفيد الوصايا والنظر في أمر الأطفال وشروط
 الوصي تكليف وحريته وعدالة وهداية إلى التصرف
 الموصي به والإسلام ولكن الأصح جواز وصيته ذمي أي
 ذمي ولا يبصر العمي والأصح ولا تشترط الذكورة وأمر
 الأطفال أولي من غيرها وتنعزل الوصي بالفسق وكذا الفقه
 في الأصح لا الإمام الأعظم ويصح الأيض في قضا الدين
 وتنفذ الوصية من كل حيز مكلف ويشترط في أمر الأطفال

بوله اول الفصل من لا يضا
 بقضا الدين قوله بعد اسطراد
 سطر بقضا الدين يجب

مع هذا أن يكون له ولاية عليهم وليس لوصي إيصافان
 أن له فيه جاز في الأظهر ولو قال أوصيت إليك إلى بلوغ
 ابني أو قدوم ربي فاذا بلغ أو قدم فهو الوصي جاز ولا
 يجوز نصب وصي والجدحي بصفة الولاية ولا الإيض
 بزواج طفل وبنيت ولفظة أوصيت إليك أو فوضت
 وجوهها وجوز فيه التوفيق والتعليق ويشترط بيان ما

قوله اول الفصل من لا يضا
 بقضا الدين قوله بعد اسطراد
 سطر بقضا الدين يجب

فإن بين واحدتين أو باعنا في دار وثلاث فإن عجز ثلثة
 عجز فأمدا هب أنه لا يشترط بقص بل نفيستان به فإن فضل
 عمر أو غير ربيعيه فلو ربه ولو قال لبي للعنق اشري بنفس
 ولو وصي بثلثة تب تولد من فلما أوصي ومات فكله لبي
 في الأصح ولو قال إن كان خلك ذكرا أو قال أنتي فله كذا
 فولد بمالعت ولو قال إن كان بطنها ذكر فولدتها اشترى
 لذكر أو ولدت ذكرا فالأصح جعلها وبعطية الوارث من
 سائرهما ولو وصي بثلثة بعد ربعين دارا من كل جانب
 والعلما أصحاب علوم الشريعة من أئمة وجدته وفقد لا
 مبرين وأديب ومعين وطيب وكذا أممكم عند الأكرين
 وتدخل في وصية العترة المساكين وعكسه ولو جمعها شارك
 نصيبين وأفضل من ثلثة وله التفضيل أولزيد والفقر
 فأمدهم أنه كأجدهم في جوار إعطاه أقل متمول لكن لا جزم
 أو جمع مع غير منجحه كما مر في حديث في الأئمة وإن
 لا يفتقر إلى ما له أو لا يفتقر إلى ما له أو لا يفتقر إلى ما له

إلا أصلا وفرا في الأصح ولا تدخل قرابة أقربي وصيته
 العرب في الأصح والعترة بأقرب جد ينسب إليه زيد وتعد
 أولاده قبلة ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفرج والأصح
 تقديم ابن علي أب وأخ علي جد ولا يخرج بذكره ووراثته
 بل يتبوي الأب والأم والأبن والبنات ويتقدم ابن البنت
 على ابن الأبن ولو أوصي لأقارب نفسه لم تدخل ورثته
 في الأصح يصح بمنافع عبود دار وغلة جات وتو يملك
 لموصي له منفعة العبد أو كسابة المعتادة وكذا امرئها
 لا يصح لأولدها في الأصح بل هو كالأمة منفعته له ورثته
 للوارث وله إعتاقه وعليه نفقته إن أوصي بمنفعته من
 وكذا أبا في الأصح ويتبعه إن لم يؤت نصا مستاجر وإن
 أتد فالأصح أنه يصح بيعة للموصي له دون غيره وأنه تعتبر
 قيمة العبد لكلا من الثلث إن وصي بمنفعته أبا وإن أوصي بها
 مدة فوثر منفعته ثم سلو بانك المدة ويحسب الناقص
 من الثلث وتصح ببيع تطوع في الأظهر ويصح من بلد أو لميقات

وإن بي واحد تعين أو باعنا و رقاب فثلاث فإن عجز ثلثه
عزير فالمد هب أنه لا يشترى بثمن بل نفيستان به فإن قل
عن أنفس رقبين شري فلو رته ولو قال ثلثي للعنق اشترى بثمن
ولو وصي لهما فاشترى بولدين فلما أوجبى وميت فكله لبي
في الأصح ولو قال إن كان خلك ذكرا أو قال إنني فله كذا
فولد هماغت ولو قال إن كان بطنها ذكر فولدتها اشترى
الذكر أو ولدت ذكرين فالأصح بختها ويعطيه الوارث من
شأنهما ولو وصي لغيره فلا ربعين دارا من كل جانب
والعلم أصحاب علوم الشريعة من تفسير وحديث وفقه لا
مقري وأديب معتبر وطبيب وكذا أمكلم عند الأكرين
ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه ولو جمعها شرك
نصفين وأقل كل صنف ثلثه وله التفضيل أول زيد والفقراء
فالمد هب أنه كأحد في جواز إعطائه أقل ممول لكن لا يجر
أو جمع معين غير محصر كالعلوية صحت في الأظهر وله
الافتقار على ثلثة أولا فأرب زيد دخل كل قرابة وإن بعد

إلا أملا وفرعا في الأصح ولا تدخل قرابة أقر في وصيته
العرب في الأصح والبيعة بأقرب جدي ينسب إليه زيد وتعد
أولاده قبيلة ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفرع والأصح
تقديم ابن علي أب وأخ علي جد ولا يخرج بدكوة ووراثته
بل يستوي الأب والأم والأبن والابنت ويقدر ابن البنت
علي ابن ابن الابن ولو أوصي لأقارب نفسه لم تدخل ورثته
في الأصح يصح بمنافع عبود دار وغلة جاتوك ويملك
الموصي له منفعة العبد أو كسابة المعتادة وكذا امرأها
في الأصح لا ولدهما في الأصح بل هو كالأمر منفعته له ورثته
للوارث وله إعتاقه وعليه نفقته إن أوصي بمنفعة مثل
وكذا أبا في الأصح ويصح إن لم يؤت بدكا مستاجر وإن
أبدا فالأصح أنه يصح بيعة للموصي له دون غيره وأنه يعتبر
قيمة العبد كلها من الثلث إن وصي بمنفعة أبا وإن أوصي بها
مدة قوم منفعته ثم سلوا بها تلك المدة ويحسب الناقص
من الثلث ويصح بخرج تطوع في الأظهر ويصح من بلده أو البيعات

فَلَمَّا فَصَلَ إِذَا ظُنُّنَا الْمَرْضَ مَخُوفًا لَمْ نَتَّعِدْ تَبِيحَ زَادَ عَلَى التَّلَكِّ
فَإِنْ بَرِي نَقْدًا وَإِنْ ظُنُّنَا غَيْرَ مَخُوفٍ فَمَاتَ فَإِنْ جُلَّ عَلَى النَّجَاةِ
نَقْدًا وَإِلَّا فَخُوفٌ وَلَوْ شَكَّ كَمَا فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا
بِطَبِيبٍ جُرْحِينَ عَدْلِينَ وَمِنْ الْمَخُوفِ قَوْلُ لُجٍّ وَذَاتُ جَنْبٍ
وَدَعَا فِدَائِمٌ وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ وَدُقٌّ وَابْتِدَاءٌ فَالْحُجَّ وَخَرَجَ
الطَّعَامِ غَيْرِ مُسْتَجِيلٍ أَوْ كَانَ يُخْرَجُ بِسِدَّةٍ وَوَجَّحَ أَوْ مَعَهُ
دَمٌ وَحُمَّى مُطَبَّعَةٌ أَوْ غَيْرَهَا إِلَّا الرَّبْعَ وَالْمَذْهَبَ أَنَّهُ يَخْلُقُ
بِالْمَخُوفِ أَسْرَكَارًا عُنَادًا وَاقْتِلَ الْأَسْرِي وَالنَّجْمُ قِتَالِ بَيْنَ
مُتَكَافِئِينَ وَتَقْدِيمُ لِقْصَاصٍ أَوْ رُحْمٍ وَأَضْطِرَابِ رِيحٍ وَهَيْجَانِ
مَوْجٍ فِي رَاكِبٍ يَهْفِينَةَ وَطُلُوجِ مَلٍ وَبَعْدَ الْوَضْعِ مَا لَمْ يَنْفَصِلْ
الْمَشِيمَةَ وَصِيغَتُهَا أَوْصِيئَلَهُ بِكَذَا أَوْ أَدْعُوا إِلَيْهِ أَوْ
أَعْطُوهُ بَعْدَ مَوْتِي وَجَلَّ لَهُ أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي فَلَوْ أَقْصَرَ
عَلَى هُوَ لَهُ فَاقْرَأْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ هُوَ لَهُ مِنْ مَا لِي فَيَكُونُ وَصِيئَةً
وَتَعْقِدُ بِكَايَةِ وَالْكِتَابَةِ كِتَابِيَّةً وَإِنْ وَصِي لغيرِ مَعِينٍ كَالْفَقْرَاءِ
لَزِمَتْ بِالْمَوْتِ بِالْقَبُولِ أَوْ لغيرِ اشْتَرَطَ الْقَبُولَ وَلَا يَصِحُّ قَبُولُ

هذا هو الذي
هو قوله
فإن جمل على النجاة
نقد وإلا فخوف
لو شك كما في كونه
مخوفًا لم يثبت إلا
بطبیبين جرحين عدلين
ومن المخوف قول لوج
وذات جنب
ودعا فديم وإسهال
متواتر ودق وأبتداء
فالحج وخروج
الطعام غير مستجیل
أو كان يخرج بسدة
ووجه أو معه
دم وحمى مطبقة
أو غيرها إلا الربع
والمذهب أنه يخلق
بالمخوف أسركارًا
عنادًا واقتل الأسرى
والنجم قتال بين
متكافئين وتقديم
لقصاص أو رجم واضطراب
ريح وهيجان
موج في راكب يهفينة
وطلوج مل وبعد الوضع
ما لم انفصل
المشيمة وصيغتها
أوصئله بكذا أو ادعوا
إليه أو أعطوه بعد موتي
وجله له أو هو له بعد
موتي فلو أقصر على
هو له فإقرأ إلا أن
يقول هو له من ما لي
فيكون وصية
وتعقد بكايه والكتابة
كتابية وإن وصي لغير
معين كالفقراء لزم
بالموت بالقبول أو لغير
اشتراط القبول ولا يصح
قبول

وَلَا رَدَّ فِي حَيَوَةِ الْمُوصِي وَلَا يَشْرَطُ بَعْدَ مَوْتِهِ الْعَوْرَ فَإِنْ مَاتَ
الْمُوصِي قَبْلَهُ بَطَلَتْ أَوْ بَعْدَهُ فَيَقْبَلُ وَارثُهُ وَهَلْ يَمْلِكُ الْمُوصِي
لَهُ بِمَوْتِ الْمُوصِي أَمْ يَقْبُولُهُ أَمْ مَوْفُوفٌ فَإِنْ قَبِلَ بَانَ أَيْتَهُ
مَلَكَ بِالْمَوْتِ وَالْأَبَانُ لِلْوَارِثِ أَقْوَالٌ أَظْهَرَهَا الثَّلَاثُ وَعَلَيْهَا
بَيِّنَةُ الثَّمَرِ وَكَسِبَ رَقِيقٌ حَبْلًا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ وَنَفَقَتْهُ
وَنَفَرَتْهُ وَتَطَالَبَ الْمُوصِي لَهُ بِالثَّمَنَةِ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ
وَرَدَّهُ أَوْصِي بِشَاةٍ تَنَا وَلِصَغِيرَةٍ لِحْشَةٍ وَكَبِيرَتَهَا
بِلَيْمَةٍ وَمَعْيَبَةٍ ضَانًا وَمَعْرًا وَكَذَا إِذْ كَرِهَ فِي الْأَصْحِ لَا خَلَّةَ
وَعَنَاقِي الْأَصْحِ وَلَوْ قَالَ أَعْطُوهُ شَاةً مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَأَعْتَمَّ
وَإِنْ قَالَ مِنْ مَالِي أَشْرَيْتَ لَهُ وَالْجَلُّ وَالنَّافَةُ يَتَنَا وَلَا يَنْ
الْحَافِي وَالْعَرَابُ لَا أَحَدُهُمَا الْأَخْرَ وَالْأَصْحِ تَنَا وَلِغَيْرِ نَاقَةٍ
لَا بَقْرَةٍ تَوْرًا وَالتَّوْرُ لِلذَّكَرِ وَالْمَذْهَبُ جَمَلُ الذَّائِدِ عَلَى فَرَسٍ
وَبَغْلٍ وَحِمَارٍ وَيَتَنَا وَلِ الرَّقِيقِ صَغِيرًا وَأَيْشِي وَمَعْيَبًا وَكَافِرًا
وَعَكُوسًا وَقِيلَ إِنْ أَوْصِي بِاعْتِاقِ عَبْدٍ وَجِبِّ الْمَجْرِي كَهَارَةً
لَوْ وَصِي بِأَحَدٍ رَقِيقَةٍ فَمَا تَوَّأَوْا وَقَبِلُوا أَمَّا قَبْلَ مَوْتِهِ بَطَلَتْ

بَيِّنَةُ الثَّمَرِ

أَيْضًا إِذَا ظَنَّنَا الْمَرْضَ مَخُوفًا لَمْ يَنْعُدْ تَبِيحٌ زَادَ عَلَى التَّلَكِ
فَإِنْ بَرِي نَعْدٌ وَإِنْ ظَنَّنَا غَيْرَ مَخُوفٍ فَمَاتَ فَإِنْ جَلَّ عَلَى النَّجَاةِ
نَعْدٌ وَإِلَّا فَخُوفٌ وَلَوْ شَكَّكَ فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا لَمْ يَنْبُتْ إِلَّا
بِطَبِيبٍ حُرِّينَ عَذْلِينَ وَمِنْ الْمَخُوفِ قَوْلُ لُحٍّ وَذَاكَ جَنْبٌ
وَرَعَاكَ دَائِمٌ وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ وَدِقُّ وَأَبْتِدَاءُ فَاجٍ وَخُرُوجُ
الطَّعَامِ غَيْرَ مُسْتَجِيلٍ أَوْ كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ وَوَجَعٌ أَوْ مَعَهُ
دَمٌ وَحُمَّى طَبَعَةٌ أَوْ غَيْرُهَا إِلَّا الرِّبْعَ وَالْمَذْهَبَ أَنَّهُ يَخْرُجُ
بِالْمَخُوفِ أَسْرُكًا رَأْعًا دُونَ أَقْتَلِ الْأَسْرِيِّ وَالنَّجْمُ قِتَالِ بَيْنَ
مَسْكَفَيْنِ وَتَقْدِيمُ لِقِصَاصٍ أَوْ رَجْمٍ وَأَضْطِرَابٌ بِرِيحٍ وَهَيَّجَانٌ
مَوْجٌ فِي رَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَطَلُوعٌ جَامِلٌ وَبَعْدَ الْوَضْعِ مَا لَمْ يَنْفُضْ
الْمَشِيمَةَ وَصِيغَتُهَا أَوْصَيْتَهُ بِكَذَا أَوْ أَدْعُوا إِلَيْهِ أَوْ
أَعْطُوهُ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ جَعَلْتَهُ لَهُ أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي فَلَوْ أَقْصَرَ
عَلَى هُوَ لَهُ فَأَقْرَارٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ نَدْوِيَّةً
وَتَعْقِدُ بِكَامِيَةِ وَالْكَامِيَةُ بِكَامِيَةٍ وَإِنْ وَصِي لغيرِ مَعِينٍ كَالْفَقْرَاءِ
لَزِمَتْ بِالْمَوْتِ بِالْقَبُولِ أَوْ لَمْ يَغْنِ أَسْخَرَطَ الْقَبُولَ وَلَا يَصِحُّ قَبُولُ

هذا الحديث يدل على أن الموتى لا تتكلم
ولا تتحرك بعد الموت بل هي في قبورهم
تنتظر يوم القيامة
والله اعلم بالصواب

وَلَا رَدَّ فِي حَيَاةِ الْمُرْصِي وَلَا يَسْرَطُ بَعْدَ مَوْتِهِ الْغُورُ فَإِنْ مَاتَ
الْمُرْصِي قَبْلَهُ بَطَلَتْ أَوْ بَعْدَهُ فَيَقْبَلُ وَإِنْ تَدَّ وَقَبِلَ بِكَ الْمُرْصِي
لَهُ بِمَوْتِ الْمُرْصِي فَإِنْ يَقْبُولُهُ أَمْ مَوْ قَوْفٍ فَإِنْ قَبِلَ بَانَ أَنَّهُ
مَلَكَ بِالْمَوْتِ وَإِذَا بَانَ لِلْوَارِثِ أَمْوَالُ أَظْهَرَهَا الثَّلَاثُ وَعَلَيْهَا
بِئْسَ النَّمْرُ وَكَسَبَ رَقِيقٌ حَتَّى لَا يَبِينُ الْمَوْتُ وَالْقَبُولُ وَتَفَقُّهُ
وَقَطْرَتُهُ وَنَطَابُ الْمُرْصِي لَهُ بِالشَّقَّةِ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ
وَرَدُّهُ أَوْصِي بِشَاةٍ تَنَا وَلِصَغِيرَةٍ لِحْتَةٍ وَكَبِيرَتَهَا
بِلِمَّةٍ وَبَعِيْبَتَهُ ضَانًا وَمَعْرًا وَكَذَا ذَكَرَ فِي الْأَصْحِ لِأَخِي خَلْدٍ
وَعَنَّا فِي الْأَصْحِ وَلَوْ قَالَ أَعْطُوهُ شَاةً مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَدَعَتْ
وَإِنْ قَالَ مِنْ مَالِي أَشْرَيْتَ لَدَّ وَالْحَلَّ وَالنَّاقَةَ يَتَنَا وَلَا يَنْ
الْبَخَائِي وَالْعَرَابُ لَا أَحَدُهُمَا الْأَخْرُ وَالْأَصْحِ تَنَا وَابْعَثِ نَاقَةَ
لَا يَسْرَطُ تَوْرًا وَالنَّوْرَ لِلذِّكْرِ وَالْمَذْهَبُ جَمَلُ الذَّائِدِ عَلَى فَرَسٍ
وَبَغْلٍ وَجَمَارٍ وَيَتَنَاوَلُ الرِّقِيقُ سَغِيرًا وَأَنْثَى وَمَعِينًا وَكَافِرًا
وَعَكُوسًا وَقِيلَ إِنْ أَوْصِي بِأَعْتَاقِ عَبْدٍ وَجِبِّ الْمَجْرِي كَهَارَةَ
وَلَوْ وَصِي بِأَحَدٍ رَقِيقَةٍ فَمَا تَوَّأَوْا قَبْلَهُ أَوْ قَبْلَ مَوْتِهِ بَطَلَتْ

بِئْسَ النَّمْرُ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي بعث في طينتنا نبيًا
مباركًا غفر الله له ولآلِهِ
الطيبين الطاهرين
أجمعين

بسم الله وان وصي ابنة وصد يملكها او اطلق فاطلة وان
قال ليصرف في علفها فالقول صحها وتصح لعمارة مسجد وكذا
ان اطلق في الاصح ويحل على عمارته ومصاحبه ولذمي وكذا
جزئي ومرئ في الاصح وقائل في الاظهر ولو اريد في الاظهر
ان اجاز باقي الورثة ولا عبرة بردهم واجازهم في حيوة الوصي
والعبرة في كونه وارثا بيوم وقت الموت والوصية لكل
وارث بقدر حصته لغو ويعين في قدر حصته صحه وتقتض
الي الاجازة في الاصح وتصح بالحل ويشترط انفصاله حيا
لو لم يعلم وجوده عندها وبالمنافع وكذا ائتمرو او حل
يستحدثان في الاصح وباجد عبديه ونجاسه محل الانتفاع بها
ككل معلم وزبل وحتم نجرمة ولو اوصي بكل من كلابه
اعطى اجدها فان لم يكن له كلب لغت ولو كان له ماك
وكلاب ووصي بها او بعضها فالاصح نفودها وان كثرت
وقل المال ولو اوصي بطبل وله طبل له وطبل محل الانتفاع
به كطبل حربي صححت على الثاني ولو اوصي بطبل لله لغت

الا ان صلح لجزء او صحح
ينبغي ان لا يوصي بأكثر من ثلث
ماله فان زاده ورثة الوارث بطلت في الزايد وان اجاز اجازته
تفيد وفي قول عطية مبداه والوصية بالزيادة لغو ويعتبر
المال يوم الموت وقيل يوم الوصية ويعتبر من الثلث ايضا عن
علق بالموت وتبرع بخبر في مرضه كوقد هبته وعق وابتداء
وإذا اجتمع ثبوتات متعلقة بالموت وعجز الثلث فان تجتص
العق اقرب او غيره فسط الثلث وهو وغيره فسط بالقيمة
وفي قول يعقوب العتق او منجزه قدم الاول فالاول حتى يسمر
الثلث فان وجدت دفعة واحدا الجنس كعتق عبدا او ابتداء
جمع افرع في العتق وقسط في غيره وان اختلف وتصرف
وكلا فان لم يكن فيما عتق فسط وان كان قسطا وفي قول
يعقوب ولو كان له عبدا ان فقط سالم وغانم فقال ان لغت
غانم سالم لجزئتم اعتق غانم في مرضه موته عتق ولا افرع
ولو اوصي بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم تدفع
كلها اليه في الحال والاصح انه لا يسلط على التصرف في الثلث

الصنفان وفقه وإلّا يترك شران مماثل عدد الزوهر ضرب
 أجدهما في أصل المسألة بعولها وإن تعدد خلاصرت أكثرهما
 وإن توافقت ضرب وفق أجدهما في الآخر شر الحاصل في المسألة وإن
 تباينا ضرب أجدهما في الآخر شر الحاصل في المسألة فما بلغ فتح
 منه ويقاس على هذا الأيكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ولا
 يريد الكسر على ذلك فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف
 من مبلغ المسألة فأضرب نصيبه من أصل المسألة فيما ضربته
 فيها فما بلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف
 مات عن ورثة مات أجدهم قبل القسمة فإن لم يرث الثاني
 غير الباقي وكان إرثهم منه كإرثهم من الأول جعل كان
 الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين كاخوة وأخوات أو بين وبنات
 مات بعضهم عن الباقيين وإن لم ينحصر إرثه في الباقيين أو لغير
 وأختلف قدر الاستحقاق فيجوز مسألة الأول شر مسألة الثاني
 شر إن أشبه نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته
 فذاك وإلا وإن كان بينهما موافقة ضرب وفق مسئلته

في مسألة الأول والأكثرها فيها فما بلغ محضاً منه ثم من له
 شيء من الأولي أخذه مضر وبأ فيما ضربت فيها ومن له شيء من
 الثانية أخذه مضر وبأ في نصيب الثاني من الأولي وفقه
 إن كان بين مسئلته ونصيبه وفق
 يصح وصية كل مكلف حر وإن كان كافراً وكذا
 يجوز عليه يستغنى على المذهب لا يجوزون ومعنى عليه وصية وبي
 قول يصح من صبي مميز ولا رقيق وقيل إن كان عتق ثم مات
 صح وإذا وصي لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية
 كجارة كيبسته أو لشخص فالشرط أن يتصور له الملك فيصح
 جلي وتنفذ إن انفصل حياً وعلم وجوده عندها بان انفصل
 لدون ستة أشهر فإن انفصل لستة أشهر وأكثر والمراة
 فراش زوج أو سيد لم يستحق فإن لم تكن فراشاً وانفصل لأكثر
 من أربع سنين فذلك أولادونه استحق في الأظهر وإن وصي
 بعد فاستمر رقة فالوصية لسيده فإن عتق قبل موته
 الموصي فله وإن عتق بعد موته ثم قبل بي على أن الوصية

المحذرة والصحة على رسول الله
 التي هنا اتهمت قرأنا على الاله
 منه الله تعالى الرقاب الوصايا
 العلم لسه عبد الله
 ابن محمد الخوري في سنة ١٠٠٠

الصنف إلى وفقه وإلا سرك شتر إن مماثل عدد الزو من ضرب
 أحدهما في أصل المسئلة بعولها وإن تعدد اخلاصرت لكثرتها
 وإن توافقا صرت وفق أحدهما في الآخر شتر الحاصل في المسئلة وإن
 تباينا ضرب أحدهما في الآخر شتر الحاصل في المسئلة فمبلغ فتح
 منه ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف أربعة ولا
 يريد الكسر على ذلك فإذا أردت معرفة نصيب كل صنف
 من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه من أصل المسئلة فيما صرته
 فيها فمبلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف
 مات عن ورثة مات أحدكم قبل القسمة فإن لم يرث الثاني
 غير الباقي وكان إرثهم منه كإرثهم من الأول جعل كان
 الثاني لم يكن وقسم بين الباقي كإخوة وأخوات أو بنين وبنات
 مات بعضهم عن الباقي وإن لم ينحصر إرثه في الباقي أو لخصه
 واختلف قدر الاستحقاق فتح مسألة الأول ثم مسألة الثاني
 ثم إن أنقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته
 فذاك وإلا فإن كان بينهما موافقة ضرب وفق مسئلته

في مسألة الأول والأكثرها فيها فمبلغ محضاته ثم من له
 شيء من الأولي أخذة مضروبا فيما نصيبها من شيء من
 الثانية أخذة مضروبا في نصيب الثاني من الأولي وفي
 إن كان بين مسئلته ونصيبه وفق كتاب
 وصار يتضح وصيته كل مكلف حر وإن كان كافرا وكذا
 يجوز عليه بسفه على المذموم لا يجوز ومعنى عليه وصية وفي
 قول يتضح من وصية تميز ولا رفق وقيل إن كان عتق ثمرات
 صح وإذا وصي لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية
 كإجارة كنيسته أو لخص فالشرط أن يتصور له الملك فتصح
 لجل وتنفذ إن انقطع حيا وعلم وجوده عندها بان انفصل
 لدون ستة أشهر فإن انفصل ستة أشهر فأكثر والمراة
 فراش زوج أو سيد لم يستحق فإن لم تكن فراشا وانفصل لأكثر
 من أربع سنين فذلك أولادونه استحق في الأظهر وإن وصي
 بعد فاستمر رقه فالوصية لسيدته فإن عتق قبل موت
 الموصي فله وإن عتق بعد من رقه ثم قبلني على أن الوصية

الحمد لله والصلاة على رسول الله
 إلى هنا انتهت قرأتنا على والده
 رحمه الله تعالى في يوم الوصال
 على كسبه عبد السلام بن محمد
 ابن محمد الخدي عن أبيه
 آمين اللهم صل على النبي وآله

الأخرى ولو لا يجب أو تكون أقل حجبا فالأول كمنتهى اختلاف بيان
 يطأ بحوي أو يتم بعينها أمة فتلد بنتا والثاني كما يرى
 اختلاف بيان يطأ بعينه فتلد بنتا والثالث كما ترى أنت
 بأن يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالأول في أمه ولدا
 نص أن كانت الورثة عصباء قسم المال بالتوية إن
 تحضوا ذكورا أو إناثا وإن اجتمع الصنفان قدد كل ذكر
 اثنين وعدد رؤس المقسوم عليهم أصل المسئلة وإن كان
 فيهم ذوا فرض أو ذوا فرضين متمثلين فالمسئلة من مخرج
 ذلك الكسر تخرج النصفان والثلاث ثلاثة والشربع
 أربعة والتدريس ستة والثمن ثمانية وإن كان فرضان
 مختلفا المخرج فإن تداخل مخرجاها فأصل المسئلة أكبرهما
 كسدر وتلك وإن توافقت ضرب وفوق أحدهما في الآخر
 والحاصل أصل المسئلة كسدر ومخرجاها أصل أربعة وعشرون
 وإن تباين ضرب كل في كل والحاصل الأصل كثلث ورابع
 الأصل اشعشع فالأصول سبعة اثنين وثلاثة وأربعة

ستة وثمانية وإشعشع وأربعة وعشرون والذي يعول
 بنتا الستة إلى سبعة كزوج وأختين وإلى ثمانية كهم وأمه
 وإلى تسعة كهم وأخ لأمه وإلى عشرة كهم وأخ لأمه والأول
 عشر إلى ثلاثة عشر كزوجة وأمه وأختين وإلى خمسة عشر كهم
 وأخ لأمه وسبعة عشر كهم وأخ لأمه والأربعة والعشرون
 إلى سبعة وعشرين كبنين وأبوين وزوجة وإذا تماثل العدد إن
 فذاك وإن اختلفا وفي الأهل ضرب بالأقل مرتين فأكثر
 فقد اخلان كثلث مع ستة أو تسعة وإن لم يفنهما إلا
 عددًا ثلث فموافقان بحزبة كأربعة وستة بالنصف
 وإن لم يفنهما إلا واحد تباينا كثلثة وأربعة والتدخلان
 متوافقان ولا عكس إذا عرفت أصلها وانقسمت
 السهام عليهم فذاك وإن انكسرت على صنف قولت بعدده
 فإن تباين ضرب عدده في المسئلة بعولها إن عالت وإن
 توافقت ضرب وفوق عدده فيها فما بلغت صحت منه وإن انكسرت
 على صنفين قولت سهام كل صنف بعدده فإن توافقت رد

33

لأخري ولا يجب أن تكون أقل حجبا فالأول كبت في أخلاص بيان
بطا بجوي أو سلم يشبهه أمه فبئد بنتا والثاني كما في
أخلاق بأن يطأ بنته فبئد بنتا والثالث كما في أخ
بأن يطأ هذه البنت الثانية فبئد ولدا فالأولي أمه وأخته
إن كانت الورثة عصبات قسم المال بالسوية إن
تجنوا ذكورا أو إناثا وإن أجمع الصنفان قدر كل ذكر
ثنتين وعدد رؤس المقسوم عليهم أصل المسئلة وإن كان
فيهم ذوا فرض أو ذوا فرضين متماثلين فالمسئلة من مخرج
ذلك لكسر فخرج النصف اثنان والثلث ثلاثة والرابع
أربعة والتدريس ستة والمز ثمانية وإن كان فرضان
متخلفا المخرج فإن تدخل مخرجا فاصلا المسئلة أكبرهما
كسدر وثلث وإن توافقا ضرب وفوق أحدهما في الآخر
ولجاصل أصل المسئلة كسدر ومخرقا في كل أربعة وعشرون
وإن تباينا ضرب كل في كل والجاء بل لأصل كلك ورربع
الأصل اثناعشر والأصول سبعة اثنان وثلاثة وأربعة

سنة وثمانية وإثنا عشر وأربعة وعشرون والذي يقول
بنتا السنة إلى سبعة كزوج وأختين وإلى ثمانية كهم وأختين
وإلى تسعة كهم وأختين وإلى عشرة كهم وأختين وإلى
عشر إلى ثلث عشر كزوج وأختين وإلى خمسة عشر كهم
وأختين وإلى سبعة عشر كهم وأختين وإلى أربعة وعشرون
إلى سبعة وعشرين كبنين وأبوين وروحدة وإذا تماثل العذر
فذلك في اختلافات الأهل صرا بالاقلام مرتين فأكثر
فقد أخذت ك... أو تسعة وإن لم يغيرها إلا
عددنا إن توافقتان تجزئ كالأربعة وسبعة بالنظر
وإن لم يوافقها إلا واحد تباينا ثلاثة وأربعة والمدخلان
متوافقتان ولا عكس إذا عرفت أصلهما وانقسمت
الشيء عليهم فذلك وإن انكسرت على صنف قول بعدده
فإن تباينا ضرب عدده في... يقولنا إن عالت وإن
توافقا ضرب وفوق عدده في... صحت منه وإن انكسرت
على صنفين قول تباينا كصنف بعدده فإن توافقا رد

فصاعداً إلى اللذين ولا يفضل عن اللذين وقد يفضل عن
 البنات تكون لأولاد الأب وأجدته أخوات ساج فلا يفرق
 لمن معه الأبي الأكرهه وهي زوج وأمر وحد وأخت أبون
 ولأب فلزوج بنفسه ذلك ولجد سدر ولأخت نصف
 فعول ثم يندم الجد والأخت نصيبهما أنما له الثلثان
 لا يوارث مسلم وكافر ولا يرث من تد ولا يورث ويرث
 الكافر الكافر وإن اختلفت ملة ما لدن المشهور أنه لا يوارث
 من حريم ودمي ولا يرث من يد ريق وأجدته أن من بعضه
 جز يورث ولا قابل وقيل إن لم يضمن ويرث ولو مات متوارثان
 يرث وهدية أو مبيعة معاً أو جعل أسبغهما لم يتوارثا
 وما لك لينا في ورثه ومن سدر أو نقد وأنقطع خبر ترك
 ما لدجتي نفوس عند يمونه أو بمعنى مدة بعك النظر أنه لا يعيش
 فوفاً فحسب الفاضل وحكم بموته ثم يعطى ما له من يرثه
 المنقطع وقت الحكم ولو مات من يرثه المفقود وقفنا حصته
 ومات في حياضه يرث بالأسوة ولو خلف حملاً يرث أو قد يرث

قوله المبيعة المبيعة
 حطان العالم المبيعة
 حطان العالم المبيعة

قوله المبيعة المبيعة
 حطان العالم المبيعة
 حطان العالم المبيعة

عن بالأخوط في حقه وحق غيره فإن انفصل حياً لوقت يعلم وجوده
 عند الموت ورث وإلا فلا يثابته إن لم يكن وارث سوي الحمل
 وكان من قد ينجبه وقف المالك وإن كان من لا ينجبه وله ن
 عذراً أعطيه عاقلاً إن أمكن غول كزوج حابيل وأبوز لها
 ولما سدرسان عاقلة وإن لم يكن له مقدر كأولاد لم
 يقطوا وقتاً من أجل نجه فيعطون اليقين والخشي المشكل
 إن لم يختلف إرثه كولد أم ومعتق فذاك وإلا يفعل باليقين
 في بعه وبين حيره ويوقف المشكوك فيدعي بين ومن أجمع
 فيه جنتا فرض وتخصيص كزوج هو معتق أو ابن عتم ويرث
 ولو وجد في نكاح الجور أو الشبهة بنت هي أخت
 ورثت بالبثوة وقيل بهما والله أعلم ولو اشترك اثنين في
 حقة عصوية وراد أجدتهما بقراءة أخرى كابي عتم أجدتهما
 أخ لا يرثه السدر والباقي بينهما فلو كان معهما بنت فلما
 نفقت والباقي بينهما سوا وقيل يخص به الأخ ومن أجمع فيه
 جنتا فرض ورث باقراهما فقط والقوة بأن ينجب أجدتهما

فصاعد إلى التلبيس ولا يفضل عن التلبيس شي وقد يفصل عن
 النصف فيكون لأولاد الأب والجد مع أخوات صحاح فلا يفرق
 لمن معه إلا في الأكرية وهي زوج وأمر وجد وأخت أبون
 أولاب فللزوجة نصف وللامرثك ولجد سدس وللاخت نصف
 فنقول ثم يقسم لجد والأخت نصيبهما الثلثان
 لا يتوارث مسلم وكافر ولا يرث من تد ولا يورث ويرث
 الكافر الكافر وإن اختلفت بلهها لكن المشهور أنه لا توارث
 بين حريم وذويها ولا يرث من في ذوق والجد يد أن من بعضه
 حرم يورث ولا فاهل وقيل إن لم يضمن ويرث ولو مات متوارثان
 بغير أو هدم أو في عزبة معاً أو جهل أسبقهما لم يتوارثا
 وما لكل لبنا في ذريته ومن أسرا أو فقد وأنقطع خبر ترك
 ماله حتى تقوم جنة بموته أو تمضي مدة يغلب الظن أنه لا يعيش
 فوقها فيجهد القاضي وحكم بموته ثم يعطى ماله من يرثه
 المفقود وقت الحكم ولو مات من يرثه المفقود وقفنا حصته
 وعملنا في الحاضرين بالأسوار ولو خلف جلا يرث أو قد يرث

قوله في قوله لا يفرق
 خطا فان اختلفت نصيبه ما يفرقه

إذا كان ذكراً وله ابنة
 أو ابنة وله ابنة
 أو ابنة وله ابنة
 أو ابنة وله ابنة

عن بالأحوط في حقه وحق غيره فإن انفصل حياً لوقت يعلم وجوده
 عند الموت ويرث وإلا فلا يجانبه إن لم يكن كارت سوي ليجل
 أو كان من قد يحجته وقف المالك وإن كان من لا يحجته وله د
 سعداً أعطيه عابلاً إن أمكن عول كزوجة جليل وأبوز لها
 ثم ولما سُدَّ سائر عابلاً وإن لم يكن له مقدر كأولاد لم
 يعطوا وقيل أكثر الجهل أربعة فيعطون اليقين والخشي المشكك
 إن لم يختلف إرثه كولد أم ومعتق فذاك وإلا فيعمل باليقين
 في حقه وحق غيره ويوقف المشكوك فيه حتى يسين ومن أجمع
 فيه جهتا فرض وتعصبت كزوج هو معتق أو ابن عم ويرث
 بهما ولو وجد في تكاح الجور أو الشبهة بنت هي أخت
 ورثت بالبثوة وقيل بهما والله أعلم ولو اشترك اثنين في
 جهة عصوية وزاد أحدهما بقراءة أخري كما بني عمر أحدهما
 أخ لأم فله السدس والباقى بينهما فلو كان معهما بنت فلها
 نصف والباقى بينهما سواً وقيل يختص به الأخ ومن أجمع فيه
 جهتا فرض ويرث باقواهما فقط والقوة بأن يجب أحدهما

وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْأَخِ أَخًا لَمْ يَنْقُطْ وَلَوْ اجْتَمَعَ الشَّقَائِكُ فَكُلُّهَا
أَوْلَادٌ لِلْعَبَّةِ وَأَوْلَادُ ابْنِهِ إِلَّا أَنْ بَنَاتِ الْأَبِّ يَعْصِمْنَ مِنْ
إِيْدِ زَوْجِهِنَّ أَوْ امْتَلَأَ الْأَخْتُ بِعَصْبَتِهَا إِلَّا أَخَوَهَا وَالْوَالِدِ
مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ لَمْ يَنْقُطْ وَلَا يَنْقُطُ فَصَاعِدًا لَتَكُ
سَوَادُ كَوْمِهِمْ وَإِنَاءُهُمْ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ أَبٍ مَعَ الْبَنَاتِ
وَبَنَاتِ الْأَبِّ عَصْبَةٌ كَالْإِخْوَةِ فَيَنْقُطُ أَخْتُ لِأَبَوَيْنِ مَعَ الْبَنَاتِ
الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ وَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ كُلِّ مِنْهُمَا كَأَنَّهُ
اجْتِمَاعًا وَأَنْفِرَادًا لَكِنْ يَخْتَلِفُ فِي أَنْفِهِمْ لَا يَرُدُّونَ إِلَى
الْأُمِّ السُّدْرِ وَلَا يَرْتَوُونَ مَعَ الْجَدِّ وَلَا يَعْصِمُونَ أَخَوَاتِهِمْ
وَيَنْقُطُونَ فِي الشَّرْكَهِ وَالْعَمَلِ لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ كَأَخٍ مِنْ
الْجَمْعِ اجْتِمَاعًا وَأَنْفِرَادًا وَكَذَا يُقَاسُ فِي الْعَمَلِ وَسَائِرِ
عَصْبَةِ الشَّبِّ وَالْعَصْبَةُ مَنْ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مَقْدُودٌ مِنَ الْجَمْعِ
عَلَى تَوَرُّطِهِمْ فَمِنْ الْمَالِ أَوْ مَا بَعْدَ الْفَرُوضِ مِنْ عَصْبَةِ
لَهُ بِنَسْبِهِ مَعْنَى فَمَالُهُ أَوْ الْفَاضِلُ عَنِ الْفَرُوضِ لَهُ رَجُلًا
كَانَ أَوْ امْرَأَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِعَصْبَتِهِ بِنَسْبِ الْمُعْصِمِينَ

وَالجَمْعِ

بمعقورة

نَافِسُهُمْ لَا لِنِسْبِهِ وَأَخْتُهُ وَتَرْبِيَتُهُمْ كَتَرْبِيَتِهِمْ فِي الشَّكْلِ
يُظْهِرُ أَنَّ أَخَا الْمَعْتِقِ وَابْنَ أَخِيهِ يُقَدِّمَانِ عَلَى جَدِّهِ فَإِنْ
أَبْنُكَ لِعَصْبَةٍ فَلَمَّا حَقَّ الْمَعْتِقُ شَرَّ عَصْبَتِهِ كَذَلِكَ وَلَا تَرْتَبُ امْرَأَةٌ
بِوَالِدِهَا الْمَعْتِقُهَا أَوْ سَمِيًّا إِلَيْهِ بِنَسْبِ أَوْلَادِهَا إِذَا اجْتَمَعَ
جَدُّوَ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ دُونَ
وَمِنْ فَهْلِهِ الْأَكْثَرُ مِنْ تِلْكَ الْمَالِ أَوْ مَقَاسِمَتِهِمْ كَأَخٍ فَإِنْ أَخَذَ
تِلْكَ فَالْبَاقِي لَهُمْ وَإِنْ كَانَ فَهْلُهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدْرِ التَّرْكَهِ
وَتِلْكَ الْبَاقِي وَالْمَقَاسِمَةُ وَقَدْ لَا يَنْبَغِي شَيْءٌ كَثِيرٌ وَأَقْرَبُ زَوْجٍ
فَيُفْرَضُ لَهُ سُدْرٌ وَيَزَادُ فِي الْعَوْلِ وَقَدْ يَسْقِي دُونَ سُدْرِ كَثِيرِينَ
وَزَوْجٌ فَيُفْرَضُ لَهُ وَتَعَاكُفٌ وَقَدْ يَسْقِي سُدْرٌ كَثِيرِينَ وَأَمَّا فَيُفْرَضُ
بِهِ جَدُّ وَتَنْقُطُ الْإِخْوَةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَلَوْ كَانَ مَعَ الْجَدِّ
إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ وَلِأَبٍ فَحُكْمُ الْجَدِّ مَا سَبَقَ وَيُعَدُّ
أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ عَلَيْهِ أَوْلَادُ الْأَبِّ فِي الْقِسْمَةِ فَإِذَا أَخَذَ
جِسْمَهُ فَإِنْ كَانَ فِي أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ ذَكَرٌ فَالْبَاقِي لَهُمْ وَتَنْقُطُ
أَوْلَادُ الْأَبِّ وَالْإِفْتَاخُذُ الرَّاحِدَةُ إِلَى النِّصْفِ وَالْبَتْنَانِ

بأنفسه

ع
وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْأَخِ أَخٌ لِأَبٍ مَقْطُوعًا لَوُ اجْتَمَعَ الصَّفَقَانِ فَكُلُّمَا
أَوْلَادُ قَلْبٍ وَأَوْلَادُ أُمِّهِ إِلَّا أَنْ بَنَاتِ الْأَبِّ يُعْصِبُهُنَّ مَنْ
يَعْرِفُهُنَّ أَوْ أَسْفَلَ وَالْأَخْتُ لَا يُعْصِبُهَا إِلَّا أَخُوهَا وَالْوَالِدُ
مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ لِأَمْرِ السُّدْرِ وَلَا تَمْتَنُ فِصَاعِدُ الثَّلَاثِ
سِوَا ذُرِّيَّتِهِمْ وَإِنَّمَا هُمُ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبْوَيْنِ أَوْ أَبٍ مَعَ الْبَنَاتِ
وَبَنَاتِ الْأَبِّ عَصَبَةٌ كَالْإِخْوَةِ فَتَسْقُطُ أَخْتُ لِأَبْوَيْنِ مَعَ الْبَنَاتِ
لِلْأَخَوَاتِ لِأَبٍ وَيَبْنُو الْإِخْوَةَ لِأَبْوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ كُلِّ مِنْهُمَا كَأَنَّهُ
اجْتِمَاعًا وَأَنْفِرَادًا لَكِنْ نَحْوُ لِقَائِهِمْ فِي أَنْفِهِمْ لَا يَرُدُّونَ إِلَى
الْأُمِّ السُّدْرِ وَلَا يَرْتَوُونَ مَعَ الْجَدِّ وَلَا يُعْصِبُونَ أَخْوَانَهُمْ
وَيَسْقُطُونَ فِي الشَّرَكَةِ وَالْعَمَلِ لِأَبْوَيْنِ وَلِأَبٍ كَأَخٍ مِنْ
الْجَمْعِ اجْتِمَاعًا وَأَنْفِرَادًا وَكَذَا قِيَاسُ بَنِي الْعَمِّ وَسَائِرِ
عَصَبَةِ النَّسَبِ وَالْعَصَبَةُ مَنْ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْجَمْعِ
عَلَى ذُرِّيَّتِهِمْ فَمَرَّتِ الْمَالُ أَوْ مَا بَعْدَ الْفَرُوضِ مِنَ الْعَصَبَةِ
لَهُ بِنَسْبِهِ مَعْتَقٌ فَمَا لَهُ أَوْ الْفَاضِلُ عَنِ الْفَرُوضِ لَهُ رَجُلًا
كَانَ أَوْ امْرَأَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِعَصَبَتِهِ بِنَسْبِ الْمُعْصِبِينَ

الرجوع

مع سورة

فِيهِمْ لَا يُنْتَبِهُ وَأَخِيهِ وَتَرْتَبُهُمْ كَمَا تَبِيَهُمْ فِي السَّلَكِ
فَلَمْ يَرَأَ أَخَا الْمَعْنَى وَابْنَ أَخِيهِ يُقَدَّمَانِ عَلَى جَدِّهِ فَإِنْ
أَكْبَرُ لِعَصَبَتِهِ فَلِعَصَبَةِ الْمَعْنَى ثُمَّ عَصَبَتِهِ كَذَلِكَ وَلَا تَرْتَبُ امْرَأَةٌ
بِوَلَدِ الْأَمْعَنِيَّةِ أَوْ سَمِيَّةِ الْيَدِ بِنَسْبِ أَوْلَادِ الْجَمْعِ
عَدُوًّا وَإِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لِأَبْوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَقًا دُونَ
بَنِيهِ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ تِلْكَ الْمَالِ أَوْ مَقَاسِمِهِمْ كَأَخٍ فَإِنْ أَخَذَ
تِلْكَ فَالْبَاقِي لِقَوْمِهِ إِنْ كَانَ تِلْكَ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدْرِ التَّرَكَّةِ
وَتِلْكَ الْبَاقِي وَالْمَقَاسِمَةُ وَقَدْ لَا يَتَّبِعِي شَيْءٌ كَثِيرٌ وَأَقْرَبُ زَوْجٍ
فَيَنْصُرُ لَهُ سُدْرٌ وَيَزَادُ فِي الْعَوْلِ وَقَدْ يَتَّبِعِي دُونَ سُدْرِ كَثِيرِينَ
وَزَوْجٍ فَيَنْصُرُ لَهُ وَتَعَالَى وَقَدْ يَتَّبِعِي سُدْرٌ كَثِيرِينَ وَأَقْرَبُ فَيَفُوزُ
بِهِ جَدُّ وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَلَوْ كَانَ مَعَ الْجَدِّ
زَوْجَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبْوَيْنِ وَلِأَبٍ فَجَمْعُ الْجَدِّ مَا سَبَقَ وَيَعْبُدُ
أَوْلَادُ الْأَبْوَيْنِ عَلَيْهِ أَوْلَادُ الْأَبِّ فِي النِّسْبَةِ فَإِذَا أَحْدَدَ
بِشْتَدِّهِ بَيْنَ سَكَنِ فِي أَوْلَادِ الْأَبْوَيْنِ ذَكَرَ الْبَاقِي فِي لِقَائِهِ وَسَقَطَ
أَوْلَادُ الْأَبِّ وَالْإِفَاقَةُ الرَّاجِعَةُ إِلَى النِّسْبَةِ وَالنِّسْبَةُ

وَأَدَّتْ مِنْ جِهَاتِ كَلَامِهِ وَالْأَخِيرُ الْخَلْفُ لَبَّ بِحُجَّتِهِمْ أَيْ
أَخَانِ لَا يُؤْرِكُ وَأَمْرُهُ وَكَانَ يُؤْرِكُ وَكَانَ عَقْبُهُ حُجَّةً أَصْحَابُ
تَمَّزُّ شَعْرُهُ الْإِبْرِيْمُ يَسْتَعْرِفُ الْمَالَ دُونَ الْبَنُونَ وَالْبَيْتُ
الْقُرْبَى يَلْتَمِسُ قِصَاعِدَ الثَّلَاثِ إِنْ دَلُّوا جَمْعَ بَنُونَ وَبَنَاتٍ فَلَمَّا
تَمَّزُّ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ حُجَّةِ الشَّيْبِ وَأَوْلَادُ الْإِبْرِيْمِ إِذَا تَفَرَّدُوا كَأَوْلَادِهِ
فَلَيْسَ فِيهِ جَمْعُ الثَّلَاثِ فَإِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الثَّلَاثِ كَرَجَّةً
إِلَى الْإِبْرِيْمِ كَانَ لِلْقَلْبِ فِيهَا الْإِبْرِيْمُ الْبَاقِي لِوَلَدِ الْإِبْرِيْمِ
الذَّكَورِ أَوِ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْإِنَاثُ فَلَهَا الْوَلَدُ
الْمُتَمِّمُ وَالْإِنَاثُ الْقَلْبُ بِنَاتِ قِصَاعِدِ الْإِبْرِيْمِ وَالْبَاقِي
أَوْلَادُ الْإِبْرِيْمِ الذَّكَورِ أَوِ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثُ وَلَا يَلْتَمِسُ الْإِبْرِيْمُ
إِنْ يَكُونُ عَقْبُ الْإِبْرِيْمِ ذَكَرًا فَيُعْتَبَرُ وَأَوْلَادُ الْإِبْرِيْمِ
الذَّكَورِ كَأَوْلَادِ الْإِبْرِيْمِ مَعَ أَوْلَادِ الْقَلْبِ وَكُلُّ مَا يَلْتَمِسُ
عَقْبُ الذَّكَورِ إِذَا كَانَ مِنْ مَنَسْبِ دَرَجَتِهِ وَعَقْبُ الْإِبْرِيْمِ
لَمْ يَكُنْ لَهَا مِنْ عَقْبِ الْإِبْرِيْمِ الْأَبُ يَرِثُ بِسَمِيِّهِ
بِنِ الْإِبْرِيْمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدًا وَلَا وَلَدًا لَهَا

عقبة

إِذَا سَأَلْتَ بِنْتَ أَوْ بَنَاتِ بْنِ لَهَا الشَّدْرُ قَرِيْبًا وَأَبْنَاهُ فِي بَيْتِ قَرِيْبَتِهَا
بِالْعَنْوَبَةِ وَاللَّامُ الثَّلَاثُ أَوْ الشَّدْرُ فِي الْحَالِ فِي السَّابِقِينَ فِي الْعَرَبِ
وَلَهَا فِي سَلْبِي زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ وَأَبُو بِنْتِ ثَلَاثٍ مَا بَقِيَ بَعْدَ الزَّوْجِ أَوْ
الزَّوْجَةِ وَالْحَدُّ كَالْأَبِ إِلَّا أَنْ الْأَبُ يَسْقُطُ الْإِخْوَةَ وَالْإِخْوَانُ
وَالْحَدُّ يَقَامُ مَعَهُمْ إِنْ كَانُوا الْإِبْرِيْمِ أَوْ لِأَبٍ وَالْأَبُ يَسْقُطُ
أَمْرُ نَفْسِهِ وَلَا يَسْقُطُهَا الْحَدُّ وَالْأَبُ فِي زَوْجِ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبُو بِنْتِ
بِنْتِ الْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِي وَلَا يَرُدُّهَا الْحَدُّ وَالْحَدُّ
الشَّدْرُ وَكُلُّهَا الْجَدَاتُ وَيَرِثُ مِنْهُنَّ أُمُّ الْأُمِّ وَأُمَّتُهَا
الْمُدِّيَاتُ بِنَاتِ خَلِصٍ وَأُمُّ الْأَبِ وَأُمَّتُهَا كَذَلِكَ وَكُلُّهَا
أُمُّ ابْنِ الْأَبِ وَأُمُّ الْأَجْدَادِ فَوْقَهُ وَأُمَّتُهَا تَرِثُ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَمَنْ يَبْطِئُ كُلَّ جَدَّةٍ أَدَلَّتْ بِحُجَّتِهَا أَوْ ذَكَورٍ أَوْ إِنَاثٍ إِلَى الذَّكَورِ
يَرِثُ وَمَنْ أَدَلَّتْ بِذَكَرَيْنِ أُنثِيَيْنِ فَلَا الْإِخْوَةَ
وَالْإِخْوَانُ الْإِبْرِيْمِ يَنْفَرِدُوا وَرِثُوا كَأَوْلَادِ الْقَلْبِ
وَكَذَا إِنْ كَانُوا لِأَبٍ الْإِبْرِيْمِ الشَّرِيكَةِ وَفِي زَوْجٍ وَأُمٍّ وَوَلَدًا
أُمَّ وَأَخًا لِأَبِيْمِ فَيُشَارِكُ الْأَخُ وَلَدِي الْأُمِّ فِي الثَّلَاثِ

والأخت من إجهات كالأخ والأخوات الخاضعات بحجتهن أيضا
أختان لأبوين وأبنة كالمهر وكأبنة حجة أصحاب
ترجمه مستغرة الابن يستغرق المالوكذا البنون والبنات
التي تسمى بغير فصاعدا الثلثان ولو اجتمع بنون وبنات فالمال
يقتسم للذكر مثل حظ الأنثيين وأولاد الابن إذا انفردوا كأولاد
القتل ولو اجتمع الصنفان فإن كان من ولد الصلب ذكر حجة أولاد
الابن والإبنان كان للقلب بنت فلها النصف الباقي لو ولد الابن
الذكر أو الذكور والإبنات فإن لم يكن إلا إناث فلها أولهن
الشدن وإن كان للقلب بنتان فصاعدا أخذتا الثلثين والباقي
أولاد الابن الذكور أو الذكور والإبنات ولا ينجس إناثهم إلا
أن يكون إناثهم من ذكر فيعصبهن وأولاد الابن مع أولاد
الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب وكذا إناثهم إنما
يعصب الذكر النازل من جهة درجته ويعصب من مفرقة إن
لم يكن لها شيء من الثلثين الأب يرث بغيره إذا كان معه
ابن أو ابن بنت ويعصب إذا لم يكن ولدا ولا ولدا ابنا وبهما

الابن

إذا كانت بنت أو بنت ابن نكح الشدة فمما والباقي بعد فمما
بالعصبة وللام الثلث أو الثلثين في المالين للباقيين في الميراث
ولها في مثلي زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج أو
الزوجة والجد كما لا إلا أن الأب يسقط الأخت والأخوان
والجد يقاسمهم إن كانوا أبوين أو لأب ولأب يسقط
أمر نفسه ولا يسقطها الجد والابن في زوج أو زوجة وأبوين
يرث الأثر من الثلث الباقي ولا يرثها الجد والجد
الشدن وكذا الجدات ويرث منهن أم الأم وأمتها
المديونات بإناث خلص وأم الأب وأمتها كذلك وكذا
أم الأب وأم الأجداد فوقة وأمتها شريفة على المشهور
وضابطة كل جدة أدلت بحجرات أو ذكور أو إناث الذكور
يرث ومن أدلت بذكرين أنثيين فلا إخوان
والأخوات لأبوين إن انفردوا ورثوا كأولاد الصلب
وكذا إن كانوا لأبوين الأبي المشتركة وفي زوج وأم وولدا
أقربا من لأبوين فيشارك الأخ ولدي الأم في الثلث

أَبُو الْأُمِّ وَكُلُّ جَدِّ وَجَدَّةٍ سَاقِطِينَ وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَبَنَاتُ
الْأَخَوَةِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنُو الْأَخَوَةِ لِلْأُمِّ وَالْعَمِّ لِلْأُمِّ
وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخْوَالَ وَالْحَالَاتُ وَالْمَدْلُونَةُ
بِهِمْ الْمَرْوُضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةُ
النِّصْفِ فَرَضَ حَسَّةٌ زَوْجٌ لَمْ تَخْلُفْ زَوْجَتَهُ وَلَدًا أَوْ أَوْلَادًا
ابْنٌ وَبِنْتُ أَوْ بِنَاتٌ ابْنٌ أَوْ أُخْتُ لِأَبٍ أَوْ لِأَبٍ مَنفَرِدَاتٍ
وَالرَّبِيعُ فَرَضَ زَوْجٌ لِزَوْجَتِهِ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا ابْنًا وَزَوْجَةً
لَيْسَ لِزَوْجَتِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَالْمَثْرُ فَرَضَهَا مَعَ أَحَدِهَا
وَالثَّلَاثَانُ فَرَضَ ثَلَاثِينَ فِصَاعًا أَوْ بِنْتِي ابْنٍ فَالْكَشْرُ وَالْخَتِينُ
فَأَكْثَرُ لِأَبٍ أَوْ لِأَبٍ وَالثَّلَاثُ فَرَضَ أُمَّ لَيْسَ لِمَيْتِهَا وَلَدًا
وَلَا وَلَدًا ابْنًا وَلَا ابْنَاتٍ مِنَ الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ وَفَرَضَ ابْنَيْنِ
فَأَكْثَرُ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ وَقَدْ يَفْرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَةِ وَالْثَّلَاثُ
فَرَضَ سَبْعَةَ أَبٍ وَجَدَّ لِمَيْتِهَا وَلَدًا أَوْ وَلَدًا ابْنًا وَأُمَّ لِمَيْتِهَا
وَلَدًا أَوْ وَلَدًا ابْنًا أَوْ ابْنَاتٍ مِنَ الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ وَجَدَّةٌ وَبِنْتُ
ابْنٍ مَعَ بِنْتِهَا لِأَخْتِهَا أَوْ أَخَوَاتِ لِأَبٍ مَعَ أُخْتِهَا لِأَبٍ

وَلِوَاحِدٍ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ وَالْأَبِ وَالْأَبْنِ وَالزَّوْجِ لِأَخِيهِمْ
أَحَدًا وَابْنِ الْأَبِ لِأَخِيَّتِهِ إِلَّا الْإِبْنَ بِأَبٍ وَابْنِ ابْنٍ أَقْرَبُ مِنْهُ
وَالْجَدُّ لِأَخِيَّتِهِ الْأُمُّ وَسَطُ مَيْتِهِ وَبَيْنَ الْمَيْتِ وَالْأَخِ لِأَبٍ
بِحِجَّةِ الْأَبِ وَالْإِبْنِ وَابْنِ الْأَبِ وَلِأَبٍ بِحِجَّةِ هُوَ لَدَى أَخٍ لِأَبٍ
وَلِأُمِّ بِحِجَّةِ أَبٍ وَجَدِّ وَوَلَدٍ وَوَلَدِ ابْنٍ وَابْنِ أَخٍ لِأَبٍ بِحِجَّةِ
سِتَّةِ أَبٍ وَجَدِّ وَابْنٍ وَابْنَتِهِ وَأَخٍ لِأَبٍ وَوَلَدِ ابْنٍ وَوَلَدِ ابْنِ أَخٍ
هُوَ لِأَبٍ وَابْنِ أَخٍ لِأَبٍ وَالْعَمُّ لِأَبٍ بِحِجَّةِ هُوَ لَدَى ابْنِ أَخٍ
لِأَبٍ وَوَلَدِ ابْنِ أَخٍ وَوَلَدِ ابْنِ أَخٍ وَابْنِ عَمِّ لِأَبٍ بِحِجَّةِ
هُوَ لِأَبٍ وَوَلَدِ ابْنِ أَخٍ وَوَلَدِ ابْنِ أَخٍ وَابْنِ عَمِّ لِأَبٍ بِحِجَّةِ
وَالْمَعْتَرُ بِحِجَّةِ عَصَبَتِهِ النَّسَبُ وَالنِّسْبُ وَالْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ لِأَخِي
وَبِنْتُ ابْنٍ بِحِجَّتِهَا ابْنٌ أَوْ بِنَاتَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَنْ يَعْصِيهَا
وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ لِأَخِيَّتِهَا إِلَّا الْأُمُّ وَوَلَدُ ابْنِ أَخٍ أَوْ
الْأُمُّ وَالْقُرْبِيُّ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ بِحِجَّةِ الْبُعْدِيِّ مِنْهَا وَالْقُرْبِيُّ مِنْ
جِهَةِ الْأُمِّ كَأُمَّ الْقُرْبِيِّ مِنَ الْجِهَةِ الْأَبِ كَأُمَّ الْقُرْبِيِّ مِنَ
وَالْقُرْبِيُّ مِنَ جِهَةِ الْأَبِ لِأَخِيَّتِهِ مِنَ الْجِهَةِ الْأُمِّ فِي الْأَطْفَالِ

أبوا الأمر وكل جدد وجدّة ساقطين وأولاد البنات وبنات
 الإخوة وأولاد الأخوات ونسب الإخوة للأم والعم للأمر
 وبنات الأعمام والعمات والأخوال والخالات والمدلون
 الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
 النصف فرض خمسة زوج لم تخلف زوجته ولد أو أولاد
 ابن بنت أو بنت ابن أو أخت لابوين أو لاب منفردات
 والرابع فرض زوج لزوجته ولد أو ولد ابن وزوجة
 ليس لزوجها واحد منهما والثلث فرضها مع أحدهما
 والثلثان فرض بنتين فصاعدا أو بنتي ابن فاكش والختين
 فاكش لابوين أو لاب والثلث فرض أم ليس لبيتها ولد
 ولا ولد ابن ولا أثنان من الإخوة والأخوات وفرض اثنين
 فأكثر من ولد الأمر وقد يفرض للجد مع الإخوة والند
 فرض سبعة أب وجد لبيتهما ولد أو ولد ابن وأم لبيتهما
 ولد أو ولد ابن أو اثنان من إخوة وأخوات وجدّة وبنات
 ابن مع بنت صلب لأخت أو أخوات لاب مع أخت لابوين

وإن أحدين ولد الأمر الأب والابن والزوجة لا يجزئهم
 أحد وابن الابن لا يجزئ إلا الابن أو ابن ابن أقرب منه د
 وأجد لا يجزئ إلا المتوسط بينه وبين الميت والأخ لابوين
 يجزئ الأب والابن وابن الابن ولا يجزئ هؤلاء وأخ لابوين
 ولا يجزئ أب وجد وولد وولد ابن وابن الأخ لابوين يجزئ
 ستة أب وجد وابن وابنة وأخ لابوين ولا يجزئ
 هؤلاء وابن أخ لابوين والعم لابوين يجزئ هؤلاء وابن أخ
 لاب ولا يجزئ هؤلاء وشعم لابوين وابن عم لابوين يجزئ
 هؤلاء وعم لاب ولا يجزئ هؤلاء وابن عم لابوين
 والمعتق يجزئ عتبه النسب البند الأمر والزوجة لا يجزئ
 وبنت الابن يجزئها ابن أو بنتان إذا لم يكن معها من يعتبها
 والجدّة للأم لا يجزئها إلا الأمر ولا يجزئها الأب أو
 الأم والقربي من حمل جده تجزئ البعدي منها والقربي من
 جهة الأم كما أمرت البعدي من جهة الأب كما أمرت أب
 والقربي من جهة الأب لا يجزئ البعدي من جهة الأم في الأظهر

إغارة فله كل الجوار إذا نمت، تعد للمالك قبل أول
 مسطحة ولا شيء من ذلك، ولا يجوز له ولا منهما الفسخ قبل تمام
 البناء فإن شجع قبل البناء أو فسخ العامل بعد الشروع
 في البناء، وإذا فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجره المثل
 من الأصح وللمالك أن يزيد وينقص في العمل قبل الفراغ
 وقائده تعد الشروع وجوب أجره المثل ولو مات
 الأب في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل وإذا رده فله
 فليس له جثته لبعض العمل ويصدق للمالك إذا أنكر شرط
 العمل أو سعيه في رده فإن اختلفا في قدر العمل حالفا
 بنذر من تركه الميت
 مؤنة ججهه ثم يفتى دونه ثم وصايا من ثلث
 الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة فإن تعلق
 بعض التركة جوارك الركاة والجاني والمرهون والمبيع إذا
 مات المشرى فليسأدم مؤنة ججهه والله أعلم
 وأنبأ الأثر أربعة قرابة ونكاح وولادة وفريضة

يفتى ولا عكس والتراتب الاستلام فنصرف التركة لبيت المال
 إذا لم يكن وارثا بالنسبة الثلاثية والمجمع في إرثهم
 من الرجال عشرة الأبن وابنته وإن شغل واليت وأبوه
 وإن علا والأخ وابنته الأبن والأم والعمة إلا للأم وكذا
 ابنته والزوج والمعق ومن النساء سبع البنت وبنت الأبن
 وإن شغل والأم والجدة والأخت والزوجة والمعقنة
 ولو اجتمع كل الرجال ورث الأب والأبن والزوج فقط أو
 النساء فالبنات وبنت الأبن والأم والأخت للأبوين والجدة
 أو الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالأبوان والأبن
 والبنت وأجد الزوجين ولو فقدوا كلهم فاصل المذهب
 أنه لا يرث ذوو والأرحام ولا يرث على أهل الفرض
 بل المال لبيت المال وأقرب المتأخرين إذا لم ينتظم أمر
 بيت المال بالرد على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن
 فروضهم بالنسبة فإن لم يكونوا صرف إلى ذوي الأرحام
 وهم من سوي المذكورين من الأقراب وهم عشرة أصناف

في نكاح المصنف
 في نكاح المصنف

إغائته فله كل الجمل وإن قصد العمل للمالك فلا أول
 قسطه ولا شيء يشبهه ولا يجوز له ولغيره منهما الفسخ قبل تمام
 العمل فإن فسخ قبل انشروع أو فسخ العامل بعد الشروع
 فلا شيء له وإن فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجره المثل
 إن أصح وللمالك أن يزيد وينقص في الجمل قبل الفراغ
 وقائده بعد الشروع وجوب أجره المثل ولو مات
 الأب في بعض الطريق أو هرب فلا شيء للعامل وإذا رده فله
 فليس له حنسه لقبض الجمل ويصدق المالك إذا أنكر شرط
 الجمل أو سعيه في رده فإن اختلفا في قدر الجمل اختلفا
 بنسبة من تركه الميت
 مؤنة تجهيزه ثم تقضى ديونته ثم وصاياه من ثلث
 الباقي ثم ينقسم الباقي بين الورثة فإن تعلق
 بعين الشركة جواز الشركة والجاني والمرهون والبيع إذا
 مات المشتري مفلسا قدم على مؤنة تجهيزه والله أعلم
 وأسباب الإرث أربعة قرابة ونكاح وولادة فيرث الميت

الميت ولا عكس والرتب الأشتام فنص في الشركة بيت المال
 إذا أدا الم يكن وارثا بالأسباب الثلاثة والجمع في الرتبه
 من الرجال عشرة الابن وابنته وإن شغل وأبوت وأبوة
 وإن عملا والأخ وابنته إلا من الأم والعمة إلا للأم وكذا
 ابنة والزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن
 وإن سفل والأم والجدة والأخت والزوجة والمعتقة
 فلو اجتمع كل الرجال ورث الأب والابن والزوج فقط أو
 النساء فالبنات وبنت الابن والأم والأخت لابوين والزوج
 أو الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالأبوان والابن
 والبنت وأجد الزوجين ولو فقدوا كلهم قاصل المذهب
 أنه لا يورث ذوو والأرحام ولا يرث على أهل الفرض
 بل المال لبيت المال وأقرب المتأخرين إذا لم ينتظم أمر
 بيت المال بالرد على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن
 فروضهم بالنسبة فإن لم يكونوا صرف إلى ذوي الأرحام
 وهم من سوى المذكورين من الأقارب وهم عشرة أصناف

في نصح المصنف
 القان تعلم

يَمْتَنِي سِقْلًا لَأَعِي الصَّحِيحَ إِذَا لَمْ يَغْرِ اللَّقِيطُ بَرَقَ فِيهِ
حُجْرًا إِلَّا أَنْ يُقِيمَ أَحَدُ بَيْتَيْهِ بَرَقَهُ وَإِنْ أَقْرَبَهُ لِشَخْصٍ فَصَدَقَهُ
قِيلَ لَنْ لَمْ يَسْتَوْفِ قِرَاءَةَ حُجْرَتِهِ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُ أَنْ لَا
يَسْتَوْفِي بَيْتَيْهِ بَعْدَ جُورِهِ كَيْسَ وَيَكْلَجُ بَلْ يَقْبَلُ إِفْرَاقَهُ
فِي أَصْلِ الرِّقِّ وَأَحْكَامِهِ الْمُسْتَقْبَلَةَ لَا الْمَاضِيَةَ الْمُضَرَّةَ
بِغَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ فَلَوْ لَزِمَهُ دِينَ فَأَقْرَبَ بَرَقَ وَفِي يَدِ مَالٍ قَضِي
مِنَهُ وَلَوْ أَدْعَى رِقَّهُ مِنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بِلَا بَيْتِهِ لَمْ يَقْبَلْ وَكَذَا
إِنْ أَدْعَاهُ الْمَلْفُظُ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ رَأَيْتَا صَغِيرًا مِمَّنْ أَوْغِيْرَ
فِي يَدِهِ مِنْ بَيْتِهِ وَلَمْ تَعْرِفِ اسْتِنَادَهَا إِلَى النِّقَاطِ حُجْرَ
لَمْ بِالرِّقِّ فَإِنْ بَلَغَ وَقَالَ أَنَا حُجْرٌ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَجْمَعِ الْإِبْتِيَّةُ
وَمَنْ أَقَامَ بَيْتَهُ بَرَقَهُ عَمِلَ بِهَا وَيَشْتَرُ أَنْ تَعْرِضَ الْبَيْتَةَ
لِسَبَبِ الْمَلِكِ وَفِي قَوْلِ كَيْفِي مَطْلُوقُ الْمَلِكِ وَلَوْ اسْتَلَى اللَّقِيطُ
حُجْرَ مُسْلِمٍ لِحَقِّهِ وَصَارَ أَوْلَى بِبَيْتِهِ وَإِنْ اسْتَلَى حُجْرَةَ عَبْدٍ
لِحَقِّهِ وَفِي قَوْلِ شَرْطِ تَصْدِيقِ سَيِّدِهِ وَإِنْ اسْتَلَقَتْهُ امْرَأَةٌ
لَمْ يَلْجَأْ فِي الْأَجْمَعِ أَوْ أَشَانِ لَمْ يَقْدَمْ مُسْلِمٌ وَحُجْرٌ عَلَى بَيْتِهِ

وَعَبْدٌ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْتَهُ عَرَضَ عَلَى الْفَائِضِ فَعَلَى مَنْ لِحَقِّهِ بِهِ
بَلْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا أَوْ حُجْرًا أَوْ نَفَاذًا عَنْهُمَا أَوْ الْحَقِّهِ بِمَا أَمَرَ
بِالِاسْتِثْنَاءِ بَعْدَ بَلْوَعِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبَعَهُ إِلَيْهِ مِنْ مَلَاوَلُو
أَنَّمَا يَسْتَرِ مَتَعَارِضِينَ سَقَطًا فِي الْأَظْهَرِ
هِيَ كَقَوْلِهِ مَنْ رَدَّ أَبِي فَلَهُ كَذَا وَيَشْتَرُ طَبِيعَةً
بَدَلًا عَلَى الْعَمَلِ بَعْوَضَ مَلْتَزِمٍ فَلَوْ عَمِلَ بِلَا إِذْنٍ أَوْ إِذْنٍ لِحُجْرٍ
فَعَمِلَ غَيْرُهُ فَلَا يَسِي لَدَوْلُو قَالَ أَجْنَبِي مَنْ رَدَّ عَبْدًا زَيْدٌ عَلَيْهِ
فَلَهُ كَذَا اسْتَحَقَّ الرَّادُّ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ قَالَ قَالَ زَيْدٌ
مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ كَذَا وَكَانَ كَذَا تَأْتِي بِسَجْحِي عَلَيْهِ وَلَا
عَلَى زَيْدٍ وَلَا يَشْتَرُ قَبُولَ الْعَامِلِ وَإِنْ عَشِنَهُ وَتَصَحَّ عَلَى عَمَلِ
مُجْرِمٍ وَكَذَا مَعْلُومٌ فِي الْأَجْمَعِ وَيَشْتَرُ كَوْنُ الْجَعْلِ مَعْلُومًا
فَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ فَلَهُ ثَوْبٌ أَوْ أَرْضِيهِ فَسَدَّ الْعَقْدَ وَاللَّزَادُ
أَجْرًا مِثْلَهُ وَلَوْ قَالَ مَنْ لَدَّ كَذَا فَرَدَّهُ مِنْ أَقْرَبٍ مِنْهُ فَلَهُ
فَسَطَدُ مِنَ الْجَعْلِ وَلَوْ اشْتَرَكَ أَشَانٌ زَيْدٌ وَاشْتَرَا فِي
الْجَعْلِ وَلَوْ أَلْتَزَمَ جَعْلًا لِمَعْتَرِفٍ فَشَارَكَ غَيْرُهُ فِي الْعَمَلِ أَنْ يَصَدَّ

بَابُ

مَرَّتْ بِهَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهَا الصَّحْبُ
أَرَادَ الْمَرْغَبُ الْقَطِيبُ بِرُقٍ فَمَرَّ
حَسْرًا أَوْ يُقِيمُ أَحَدًا بَيْتَهُ بِرُقٍ وَإِنْ أَقْرَبَهُ لِشَخْصٍ فَصَدَقَهُ
فَلَا يَنْ لَمْ يَسْتَوْفِرْ أَفْرَادَهُ جَرِيئًا وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُ أَنْ لَا
يَسْتَوْفِرُ بِغَيْرِ نَفْوَذِهِ جَرِيئًا كَيْفَ وَتَكْلَافٌ بَلْ يَقْبَلُ أَفْرَادَهُ
وَيُضِلُّ الرُّقَّ وَالْحُكْمُ الْمُسْتَقْبَلُ لَا الْمَاضِيَةُ الْمَضْرُوبَةُ
بِغَيْرِ فِي الْأَطْمَرِ فَلَوْ لَزِمَهُ دِينَ فَاقْرَبَ بِرُقٍ وَفِي يَدِهِ مَالٌ قَبْضِي
مِنْهُ وَلَوْ أَدْعَى رُقًا مِنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بِلَا يَمْتَنُّ لَمْ يَقْبَلْ وَكَذَا
إِنْ أَدْعَاهُ الْمَلْفُ فِي الْأَطْمَرِ وَلَوْ رَأَيْتَ صَغِيرًا مِمَّنْ أَوْفَرَ
فِي يَدِهِ مِنْ يَسْتَرْقُهُ وَلَمْ تَعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى النِّقَاطِ حَسْرَةً
لَهُ بِالرُّقِّ فَإِنْ لَمَعَ وَقَالَ أَنَا جَرُّ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَجْحِ الْأَيْتَةُ
وَمَنْ أَقَامَ بَيْتَهُ بِرُقٍ عَمِلَ بِهَا وَشَرَطَ أَنْ تَعْرِضَ الْبَيْتَةَ
لِسَبِّ الْمَلِكِ وَفِي قَوْلِ كَيْفَ مَطْلُوقِ الْمَلِكِ وَلَوْ اسْتَلْقَى اللَّقِيضَ
حَسْرَةً لِحَقَّةٍ وَصَارَ أَوْلَى بِرُقٍ بَيْتِهِ وَإِنْ اسْتَلْقَى بِعَبْدِ
حَقَّةٍ وَفِي قَوْلِ شَرَطَ تَصَدَّقَ بِسِنْدِهِ وَإِنْ اسْتَلْقَى امْرَأَةً
لَمْ يَلْفُهَا فِي الْأَجْحِ أَوْ اسْتَلْقَى لَمْ يَقْدَمْ مُسْلِمًا وَحَسْرَةً عَلَى دِينِهِ

عِنْدَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَتَدَّ عِزَّتُكَ عَلَى الْفَانِئِ فَجَلَّ مِنْ أَيْحَدٍ بِد
هَلْ لَمْ تَكُنْ قَائِمًا أَوْ حَسْرًا أَوْ نَفَادًا عَنْهُمَا أَوْ اخْفَهُ بِمَا أَمَرَ
لَا يَسَابِعُ عِنْدَ لَوْ عَدَّ إِلَى مَنْ تَسَابَعَهُ الْبَدَّ مِنْهُمَا وَلَوْ
وَمَا يَسَبُّهُ مَتَعَارِفَتَهُ سَبَطًا فِي الْأَطْمَرِ
هِيَ كَيْفَ مِنْ رَدِّ أَيْ فَلَكَ كَذَا وَتَسَبُّطُ بَيْتِهِ
مَدَّ عَلَى الْعَمَلِ بَعْدَ تَلْسُزِهِ فَلَوْ عَمِلَ بِهَا إِذْ أَوْ أَدَانَ الْحَسْرَةَ
بِعَلَاغَةٍ فَلَا يَسَبُّ لَمْ يَوْفَا لَأَجْنَبِيٍّ مِنْ رَدِّ عِنْدَ رَدِّ تَلْسُزِهِ
فَلَكَ كَذَا اسْتِحْجَادُ الرَّادِّ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ قَالَ قَالَ زَيْدٌ
مَنْ رَدَّ عِنْدِي فَلَمْ يَكُنْ كَذَا أَوْ كَذَا كَذَا مَا لَمْ تَسْجُدْ عَلَيْهِ وَلَا
تَلْسُزْهُ وَلَا تَسْرُدْهُ لِقَوْلِ الْعَامِلِ وَإِنْ عَسَدَ وَيَصْرُحُ عَلَى عَمَلِ
مَنْ يُولَى وَكَذَا مَعْلُومٌ فِي تَلْسُزِهِ وَتَسْرُدُّهُ كَوْنِ أَجْعَلُ مَعْلُومًا
فَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ فَلَمْ يَسُبَّ أَوْ أَيْضًا سَدَّ الْعَقْدَ وَالْمُرَادُ
أَحْرَمَ عَلَيْهِ وَلَوْ قَالَ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَا أَوْ رَدَّ مِنْ أَوْفَرٍ مِنْهُ فَلَمْ
يَسْتَضْمِمْ حَقًّا وَلَوْ اسْتَرْكَ اسْتَلْقَى رَدَّهِ اسْتَرْكَ فِي
أَجْعَلُ لَوْ لَمْ يَكُنْ جَعْلًا لَمَعَدَّ فَسَارَ كَذَلِكَ عِنْدَ فِي الْعَمَلِ أَنْ يَصَدَّ

سما لا يبرح ونحوه اذ حده اشان في احده جعله الحاكم عند
من سراه مبرما او من غيرهما وان سبق واحدا لقطه منع
لا حرم من سراجيه وان القوطاه معا وهما اهل فالاج
المسورة في حق من وعزل على مشهور فان استويا افرح
وذا واحد لدن لعضا بلد فليس له نقله ان ياديه والام
ان له نقله ان بلد اخر وان للفرس ان النقط ببلد ان ينقله
ان بلده وان وجد في بلد فله نقله الى بلد وان وجد
في بلد من المخصرين او في بلد اخر ببلد ان كانوا
ممنوعين للجمع ثم سمر وسقنه في ماله العاقر كوقت
في نفض او حاقب في ما احصى به كتاب ما فوفده عليه
ومر وسد بحد وما في جنيد من ذر اهد وغيرهما ومهد
وذا مسورة فوفده وحده وان وجد في دار في بلد
ومر وسد في دار في حيا وكذا ما في اربعة موضوعه
منه في دار في دار في دار في دار في لاطهر انه منق
عاه من سراجيه في دار في دار في دار في دار في دار

في قول نفعه وللملطي الاستعداد بحفظ ما له في الاصح
لا يفتن عليه منه الا باذن القاضى قطعا اذ اوحد
منه بدرا الاستلام وفيها اهل ذم او يدار فتحوها واقرها
بديقار فلما او بعد ملكا بجزيرة وفيها مسلم يحكم
بمنه اللقيط وان وجد يدار كذا فكافران ان ينكها
تلم وان سكتها مسلم كاسير وتاجر مسلم في الاصح ومن
يحكم بالسلامه بالدار فاقام ذمى بينه بنسبه حقة د
وبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالمداهب ان لا يتبعه
في الكفر ويحكم بالسلام الصبي بجهتين اخريين لا تقرضان
في لقيط اجدها الولادة فاذا كان احد ابويه مسلما وقت
تعلق فهو مسلم فان بلغ ووصف كافر افرند ولو علق بين
كافرين سمر سلم اجدهما حكم بالسلامه فان بلغ ووصف
كرا افرند وفي قول كافر اصلى التائب اذا سبي مسلم
فلا يتبع السابي في الاسلام ان لم يكن معه احد ابويه ولا
سائر ذمى لم يحكم بالسلامه في الاصح ولا يصح اسلام صبي

سَلَّمَ الْفَرَجَ وَتَوَارَدَ جَمَّ اشْتَانِ عَلَى اخْذِهِ جَعَلَهُ الْجَاهِكُ عِنْدَ
مَنْ يَرَاهُ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا وَإِنْ سَبَقَ وَاحِدًا فَالنَّقْطَةُ مَنَعُ
الْآخَرَ مِنْ مَزَاجَتِهِ وَإِنْ النَّقْطَةُ مَعًا وَهِيَ أَهْلُ الْفَلَاحِ
أَنَّهُ يَقْدَرُ عَلَى تَغْيِيرِ وَعَدْلٍ عَلَى مَسْتَوْرٍ فَإِنْ اسْتَوَى اقْتَرَحَ
وَإِذَا وَجَدَ بِلَدِي لَقِيَطًا بِلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بِلَدِيَّةٍ وَالْأَمْرُ
أَنَّ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بِلَدٍ آخَرَ وَأَنَّ لِلْغَرِيْبِ إِذَا النَّقْطُ بِبِلَدٍ أَنْ يَنْقُلَهُ
إِلَى بِلَدِهِ وَإِنْ وَجَدَهُ بِلَدِيَّةٍ فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى بِلَدٍ وَإِنْ وَجَدَهُ
بِلَدِيَّةً وَبِلَدٍ فَالْحَضْرِي أَوْ بِلَدِيَّةٍ أَقْرَبِيَّةً وَقِيلَ إِنْ كَانُوا
سَمِعُوا لِلنَّجْمِ لَمْ يَنْقُرُوا وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ الْعَامِرُ كَوَقْفٍ
عَلَى اللَّقْطِ أَوْ الْخَاصِرِ وَهُوَ مَا اخْتَصَرَ بِهِ كِتَابٌ مَلْفُوقَةٌ عَلَيْهِ
وَمَقْرُوسَةٌ نَحْتَهُ وَمَا فِي جَيْبِهِ مِنْ دَرَاهِمٍ وَغَيْرِهَا وَمَهْدُهُ
وَدَنَابِيرُ مَسْتَوْرَةٌ قَوْفَهُ وَنَحْتَهُ وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارِ قَبِي لَهُ
وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَدْفُونٌ نَحْتَهُ وَكَذَا اثْبَاتٌ وَأَمْتَعَةٌ مَوْصُوعَةٌ
بِقُرْبِهِ فِي الْأَمْرِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ مَا كَانَ فَالْأَطْمِشُ أَنَّهُ يَنْفَقُ
عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَا كَانَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَامَ الْمُسْلِمُونَ بِكَمَا يَنْبَغُ قَرَضًا

وَبِي قَوْلِ نَفَقَةٍ وَبِلِلْتَقِطِ الْأَسْتِقْلَالِ يَحْفِظُ مَالَهُ فِي الْأَمْرِ
لَا يَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا بِمَا يَنْبَغُ وَإِذَا وَجَدَ
لَقِيَطًا بِدَارِ الْإِسْلَامِ وَفِيهَا أَهْلٌ ذَمِّيٌّ أَوْ يَدَارِ قَبِيٍّ وَاقْرَبًا
يَدِي كَفَّارًا ضَلَمًا أَوْ بَعْدَ مِلْكِ كَبِيْرَةٍ وَفِيهَا يَسْمَعُ بِحُكْمِ
بِالْإِسْلَامِ اللَّقِيَطِ وَإِنْ وَجَدَ يَدَارِ كَفَّارٍ فَكَافِرٌ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ
بِهَا وَإِنْ سَمِعَهَا مُسْلِمًا كَأَسِيرٍ وَتَاجِرٍ فَسَلَمٌ فِي الْأَمْرِ وَمَنْ
حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ بِالدَّارِ فَأَقَامَ ذَمِّيًّا بَيْنَهُ بِنَسْبِهِ لِحَقِّهِ
وَبِنَعْتِهِ فِي الْكُفْرِ وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الدَّعْوَى فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ
بِي الْكُفْرِ وَبِحُكْمِ الْإِسْلَامِ الصَّيِّحِ بِجَهْتَيْنِ أُخْرَيَّتَيْنِ لَا يَنْقُرُضَانِ
بِي لَقِيَطِ إِجْدَاهُمَا الْوِلَادَةَ فَإِذَا كَانَ أَحَدُ أَبُوَيْهِ سَلَمًا وَقَتَّ
الْعُلُوقِ فَهُوَ مُسْلِمٌ فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا فَمُرْتَدٌّ وَلَوْ عَلَيْنِ
كَافِرِينَ ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ
كُفْرًا فَمُرْتَدٌّ وَفِي قَوْلِ كَافِرٍ أَصْلُهُ الثَّانِيَةُ إِذَا سَبَى مُسْلِمٌ
طِفْلًا يَتَّبِعُ السَّابِيَّ فِي الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ أَبُوَيْهِ وَلَوْ
سَاءَ ذَمِّيٌّ لَمْ يَحْكَمْ بِالْإِسْلَامِ فِي الْأَمْرِ وَلَا يَصِحُّ الْإِسْلَامُ بِصِيْبَةٍ

الواحد جفنه والابح بعضه ليجيف الباقي ومن اخذ لقطه
 ليحفظ ابدافهي امانة فان دفعها الي القاضي لزمه القبول
 ولم يوجب الاكثرون التعريف والجاله هذه فلو قصد بعد
 ذلك خيانه لم يضر صامتا في الاصح وان اخذ بقصد خيانه
 فضا من وليس له بعده ان تعرف ويملك على المذهب
 وان اخذ ليتعرف ويملك فامانة مدة التعريف وكذا بعدها
 ما لم يختص التملك في الاصح ويعرف جنسها وصفها وقدرها
 وعناصها ووكاها ثم يعرفها في الاسواق وابواب المساجد
 ونحوها سنة على العادة يعرف اول كل يوم طر في النهار
 ثم كل يوم مره ثم كل اسبوع ثم كل شهر ولا تكفي سنة
 متفرقة في الاصح الاصح تكفي والله اعلم ويذكر
 بعض اوصافها ولا يلزمه مؤنة التعريف ان اخذ ليحفظ
 بل يرتبها القاضي من بيت المال او يقترض على المالك وان
 اخذ لملك لزمته وقيل ان لم يملك فعلى المالك والاصح
 ان الجير لا يعرف سنة بل ربما يظن ان فاقده يعرض عنه

عائنا
 اذ اعترف سنة امر يملكها حتى يخنا به بلفظ كالك
 وقيل تكفي البيعة وقيل يملك بمضي السنة فان ملك فظن المالك
 وانفعا على ردها فذلك وان ارادها المالك و اراد الملتقط
 العدول الي بدلها اجيب المالك في الاصح وان تلفت غرم منها
 او قمتها يوم التلف وان نقصت بعينيه فله اخذها مع الارش
 في الاصح واذا ادعاها رجل ولم يصفها ولا بيته لم تدفع
 اليه وان وصفها وظهر صدقه جاز الدفع ولا يجب على المذهب
 فان دفع فاقام اخر بيته جوت اليه فان تلفت عنده فاصح
 البيعة تقمين الملتقط والمدفوع اليه والفتد ار عليه
 لا يجز لقطه الجرم للملك على الصحيح ويجب تعريفها قطعاً والله
اعلم
 النقطا المسود من
 كفاية ويجب الاشهاد عليه في الاصح وانما تثبت ولايته
 الانقطا لمكان جرمه عدل رشيد ولو النقط بغير اذن
 سيده ائتم منه فان علمه فاقره عنده او النقط باذنه
 فالسيد الملتقط ولو النقط صبي او فاسق او مجور عليه او كافر

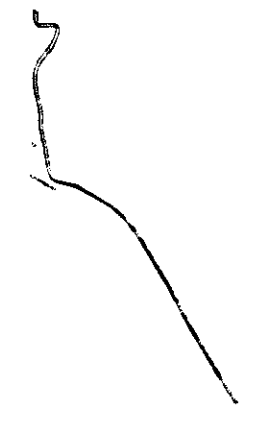
عنده

بشرا ثوب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون بيعا على البيع
أو مجهولا فالذهب بطلانه ولو بعث هبة في ظرف فإن لم
تجد العادة برويه كقوضرة ثم فهو هبة أيضا وإن لا
ويجوز استعماله إلا في أصل الهدية منه إن اقتضت
العادة كما **المسألة** يستحب الالتقاط
لوائق بأمانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغيره وإن وجوز
في الأصح ويكره لفاسق والمذهب أنه لا يجب إلا **الالتقاط**
وأنه يصح التقاط الفاسق والصبى والذمي في دار الإسلام
ثم الأظهر أنه ينتزع من الفاسق ويوضع عند عدل وأنه لا
يعتمد تعريفه بل يضم إليه رفيقه وينزع الوالي لقطه
الصبى ويعرف ويملكهما للصبى إن رأى ذلك حيث يجوز الألف
له ويضم الوالي إن اقتصر في انتزاعه حتى يملكه في يد الصبي
والأظهر بطلان التقاط العبد ولا يعتد بتعريفه فأو
أخذه سيده منه كان التقاطا **المذهب**
التقاط المكاتب بحجة ومن بعضه حر وهي له وليسده فإن

كانت متاياه فلصاحب التوبة في الأظهر وكذا أحكم سائر النادر
من الأكتاب والمون لا أورش الجنابة والله أعلم **المسألة**
بجوان المملوك المستع من صغار السباع بقوة كغيره وقمر أو
بعد وكارن وطبي أو طير إن تجامر إن وجد بمقاوة فللقاي
التقاطه للحفظ وكذا غيره في الأصح ويجزم التقاطه لتملك
وإن وجد بقرينه فالأصح جواز التقاطه لملكه وما لا يمنع
منه كسائر جوار التقاطه للملك في القرينة والمقارن ويجزم
أخذه من مفازة فإن شاعره قد وتملكه أو باعه وحفظ منه
وعرف قائم ملكه أو أكله وعمر قيمته إن ظهر مالكه فإن
أخذ من العمران فله الحصلتان الأوليان لا الثالثة في
الأصح ويجوز أن يلقط عبدا لا يميز ويلتقط غير الحيوان
فإن كان يسرع فساده كهريسه فإن شأ باعه وعرفه
ليملك منه وإن شأ تملكه في الحار وأكله وقيل إن وجد
في غم إن وجب البيع وإن أمكن بقاؤه بعلاج كرتب
بجحف فإن كانت الغنطة ذبيحة أو غيره فليس له

بِشَرطِ تَوَلُّبٍ مَعْلُومٍ فَإِلَّا ظَهَرَ صِحَّةُ الْعَقْدِ وَيَكُونُ بَيْنَعَالِي الْفَرَجِ
 أَوْ مَجْهُولٍ فَأَلْمَذْهَبُ بَطْلَانَهُ وَلَوْ بَعَثَ هَدْيَةً فِي ظَرْفٍ فَإِنْ لَمْ
 يَجِدِ الْعَادَةَ بِرُؤْيِهِ كَقَوْصِمَةٍ تَمُرُّ فَوَهْدَتُهُ أَيْضًا وَالْأَفْلا
 وَيَجْرُ مَرَّ اسْتِعْمَالَهُ إِلَّا فِي أَكْلِ الْهَدْيَةِ مِنْهُ إِنْ اقْتَضَتْهُ
 الْعَادَةُ يُسْتَجِبُ الْأَلْفَاظُ
 لَوَاتِقٍ بِأَمَانَةٍ نَفْسِيهِ وَقِيلَ يَجِبُ وَلَا يَسْتَجِبُ لِغَيْرِهَا وَإِنْ وَجَّزَ
 فِي الْأَمْرِ وَيَكْرَهُ لِفَاسِقٍ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لِشَهِادَةٍ عَلَى الْأَلْفَاظِ
 وَأَنَّهُ يَصِحُّ النِّقَاطُ الْفَاسِقُ وَالضَّيْبِيُّ وَالذَّمِي فِي دَارِ الْأَسْكَدِ
 ثُمَّ الْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَنْزَعُ مِنَ الْفَاسِقِ وَيُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ وَأَنَّهُ لَا
 يُعْتَمَدُ تَعْرِيفُهُ بَلْ يَضُمُّ إِلَيْهِ دَفِينٌ وَيَنْزَعُ الْوَيْلُ لِقِطَّةِ
 الضَّيْبِيِّ وَيُعْرَفُ وَيَمْلِكُهَا لِضَّيْبِيِّ إِنْ رَأَى فِي ذَلِكَ حَيْثُ يَجُودُ الْأَمْرُ
 لَهُ وَيَضُمُّ الْوَيْلُ إِنْ اقْتَضَى فِي انْتِزَاعِهِ حَيْثُ يَلْفِظُ يَدِ الضَّيْبِيِّ
 وَالْأَظْهَرُ بَطْلَانُ النِّقَاطِ الْعَبْدِ وَلَا يُعْتَدُّ بِتَعْرِيفِهِ فَلَوْ
 أَخَذَهُ سَيِّدُهُ مِنْهُ كَانَ النِّقَاطُ الْمَذْهَبِ صِحَّةُ
 النِّقَاطِ الْمَكَاتِبِ صِحَّةً وَمَنْ بَعَثَهُ جُرُوقِي لَمْ يَلْسِيدهُ فَإِنْ

نَمَتْ مَتَابَعَةً فَلْيَسْأَلِ التَّوْبَةَ فِي الْأَطْمَرِ وَكَدَّ اجْتِمَاعُ بَابِ النَّادِرِ
 مِنَ الْأَكْسَابِ وَالْمَوْنِ لَا أَرْضَى الْجَنَابَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 جِهَانِ الْمَلُوكِ الْمَسْتَعِينِ مِنْ صِفَاتِ السَّبَابِ بِقُوَّةِ كَيْبَرٍ وَقَرِينِ أَوْ
 بَعْدُ وَكَارِئِ طَبِ أَوْ طَبِ إِنْ كَجَاءِ إِنْ وَجِدَ بِمَعَاوَةِ فَلْيَقَابِ
 النِّقَاطِ لِحِفْظِ وَكَدَّ الْعَمَلِ فِي الْأَمْرِ وَجُرُوقِ النِّقَاطِ لِلْمَلِكِ
 وَإِنْ وَجِدَ تَعْرِيفَهُ فَإِنَّ جَوَازِ النِّقَاطِ لِلْمَلِكِ وَمَا لَا يَمْنَعُ
 مَسَاكِنَهُ جَوَازِ النِّقَاطِ لِلْمَلِكِ فِي الْعَرَبِ وَالْمَفَارِزِ وَحَيْثُ
 أَخَذَهُ مِنْ مَنَارِهِ فَإِنْ سَاعَدَهُ قَدْ تَمَلَّكَ أَوْ بَاعَهُ وَحِفْظُ مَعْنَى
 وَمَعْرِفَاتُهُ تَمَلَّكَ أَوْ أَلْكَدُ وَعَرَمَ قَمِيدهُ إِنْ ظَهَرَ مَا لَمْ يَكُنْ فَإِنْ
 أَخَذَ مِنَ الْعُمَرِ فَلَهُ الْحَصْلَانِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةُ فِي
 الْأَمْرِ وَجَوَازِ أَنْ يَلْقَطَ عِنْدَ الْأَمْرِ وَيَلْقَطُ غَيْرَ حَيَوَانِ
 فَإِنْ كَانَ يُسْرِخُ فَسَادُهُ كَيْبَرِ سَيِّدِهِ فَإِنْ شَأْبَاعَهُ وَعَرَفَهُ
 لِلْمَلِكِ مِنْهُ وَإِنْ شَأْبَاعَهُ فِي حَالِهِ وَأَكْلَهُ وَقِيلَ إِنْ وَجَدَ
 فِي عُمَرِ أَنْ وَجِبَ لِيَسْعَ وَإِنْ أَمَانَ بِقَاوِدِ بَعْلَاجِ كَرَطِبِ
 يَحْفَظُ فَإِنْ كَاتِبِ الْعَطْفِ بِنَسَبِهِ أَوْ بِنَسَبِهِ



أَجَارَهُ وَإِجَارَهُ وَحَيْثُ أَوْلَاهُ مِنْ مَنَابِقِ فَوْضِ
إِلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ لَمْ يَسْعُدْهُ وَلَوْ أَصْعَدَ عَنْ مَنْ وُلَّاهُ
وَنَصَّبَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَسْرُطَ رَطْرَهُ جَاءَ الْوَقْفُ وَإِذَا أُجْرَ النَّامُ
فَوَادِبِ الْأَجْرِ فِي الْمَدِينَةِ أَوْ طَبَقِ طَابِ بِإِزْدَادِهِ لَمْ يَنْفَسِ الْعَقْدُ
بِالْأَصْحَحِ التَّمْلِكِ بِالْعَوْنِ
هَبْتُ وَإِنْ كَانَ بِحَسَابِ يَتَوَبُّ لِحِرَةِ فَصَدَقَةٌ فَإِنْ تَقَلَّهَ إِلَى
مَكَانٍ الْمَوْهُوبِ لِدَا أَمَّا مِنْ بَدَيْتِهِ وَسَرَطُ الْهَبْتِ إِجَابُ
وَمِنْ لَنْفَا وَلَا تَسْرُطَانِ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى الْقَبْحِ بَلْ يَكْفِي الْبَعَثُ
مِنْ هَذَا وَالْبَيْتُ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ
فَادَامَتْ فَيَسَّرَ لِي وَرَبِّكَ فَهَبْتُ وَلَوْ أَقْصَرْتُ عَلَى أَعْمَرْتُكَ فَكَلَّمَا
فِي أَجْدِيدٍ وَلَوْ قَالَ فَادَامَتْ عَادَتْ إِلَيَّ فَكَلَّمَا فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ
قَالَ أَرَقَيْتُكَ أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ رُقِيَّ أَيْ إِنْ مَتَّ قَبْلِي عَادَتْ إِلَيَّ
وَإِنْ مَتَّ بَعْدَكَ اسْتَعْرَبْتُ لَكَ فَالْمَذْهَبُ طَرْدُ الْفَوَائِدِ الْجَدِيدِ
وَالْمَدِينَةِ وَمَا جَارَ بَيْعَةَ جَارِ هَبْتُهُ وَمَا لَا كَيْفَ لَمْ يَكُنْ مَعْصُوبٍ
وَصَالِحٍ وَلَا الْإِحْتِاطِ حَيْثُ وَخَوَّاهَا وَهَبْتُهُ الدَّرَاهِمُ لِلْمَدِينِ ابْنِ

أَوْ الْعَمْرُ بِطَائِلَةٍ فِي الْأَصْحَحِ وَلَا يَمْلِكُ مَوْهُوبٌ إِلَّا بِقَبْضِ بَارِئِ الْوَالِدِ
فَلَمَّا مَاتَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ الْهَبْتِ وَالْبَيْعِ قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ وَقِيلَ
سَبِيحُ الْعَقْدِ وَبَسْرٌ لِلْوَالِدِ الْعَدْلُ فِي عَطِيَّتِهِ أَوْلَادِهِ بِأَنْ يُسَوِّبَ
بَيْنَ الْوَالِدِ وَالْوَالِدِ وَمَا يَنْصَبُ الْإِرْثُ وَالْإِبْرَاطُ الرَّجُوعُ فِي هَبْتِهِ
وَلَدِهِ وَكَذَا السَّابِقُ الْأَصُولُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَشَرْطُ رَجُوعِهِ بَقَا الْمَوْهُوبِ
فِي سُلْطَنَةِ الْمَتِّهِ فَيَمْتَنِعُ بِبَيْعِهِ وَوَقْفِهِ لَا بِرَهْنِهِ وَهَبْتِهِ
بِقَبْضِ الْقَبْضِ وَتَعْلِيقِ عَشْقِهِ وَتَرْوِجِيهَا وَرِزَاعَتِهَا وَكَذَا الْإِجَارَةُ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ وَعَادَ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ زَادَ
رَجَعَ فِيهِ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ لَا الْمُتَفَصَّلَةَ وَجَحْلُ الرَّجُوعِ
رَجَعْتُ فِيمَا وَهَبْتُ أَوْ اسْتَرْجَعْتُهُ أَوْ رَدَدْتُهُ إِلَيَّ مِلْكِي أَوْ لِي
نَقَضْتُ الْهَبْتَهُ لَا بِبَيْعِهِ وَوَقْفِهِ وَهَبْتِهِ وَإِعْتَاقِهِ وَوَطْنِيهَا
بِالْأَصْحَحِ وَلَا رَجُوعَ لِغَيْرِ الْأَصُولِ فِي هَبْتِهِ مُقَيَّدَةً بِبَيْعِ الثَّوَابِ
وَمَتَّى وَهَبْتُ مُطْلَقًا فَلَا ثَوَابَ إِنْ وَهَبْتُ لَهُ وَكَذَا الْأَعْلَى
بَيْنَهُ فِي الْأَطْلَعِ وَلِنَظِيرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنْ وَجِبَ فَهُوَ قِيمَتُهُ
الْمَوْهُوبِ فِي الْأَصْحَحِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ فَلَمْ يَرْجِعْ وَلَوْ وَهَبْتُ

الجمارة والإجارة وتحصيل الغلة وقسمتها فإن فوض
إليه بعض هذه الأمور لم يتعدده ولو اختلف عزل من ولاية
ونصب غيره إلا أن يشترط نظره حال الوقف وإذا أجز الناظر
فوائد الأجر في الدعة أو ظهر طالب الزيادة لم ينسخ العقد
في الأصح التملك بالأجر
هبة فإن ملك محتاجا لثواب الآخرة صدقة فإن نقله إلى
مكان الموهوب له إكراما مفديته وشرط الهبة إيجاب
وقبول لفظا ولا يشترطان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث
من هذا والقبض من ذاك ولو قال أعمرتك هذه الدار أهدى
فإدامت فهي لورثتك فهي هبة ولو اقتصر على أعمرتك فكذا
في الجديد ولو قال فإدامت عادت إلى فكذا في الأصح ولو
قال أرقبتك أو جعلتها لك رقبتي أي إن مت قبلي عادت إلي
وإن مت قبلك استقرت لك فالهدية طرد القولين الجديد
والقديم وما جاز بيعه جاز هبته وما لا يجوز له ومغضوب
ومضال فلا الإحتي حنطة وجوهها وهبته الدين للدين ابتداء

أو غير باطلة في الأصح ولا يملك موهوبا لا يقبله إلا الوالد
فلومات أحدهما بين الهبة والقبض قاصر وأما مقامه وقيل
ينسخ العقد ويسر للوالد العبد الذي عطيته أو لولد إن يسرى
بين الذكر والأنثى وقيل كسمة الإرث وللاب الرجوع في هبة
ولده وكذا السائر الأصول على المشهور وشرط رجوعه بقا الموهوب
في سطرته المتهب فيمتنع ببيعها ووقفه لا يرهينه وهبته
قبل القبض وتعلق عشقه وترزوحها ورعا عنها وكذا الإجارة
على المذهب ولو زال ملكه وعادة لم يرجع في الأصح ولو زاد
رجع فيه بزيادة المتصلة لا المنفصلة ويحصل الرجوع
يرجع فيما وهبت أو استرجعته أو ردته إلى ملكي أو دن
نقضت الهبة لا يبيعه ووقفه وهبته وإعتاقه ووظفها
في الأصح ولا رجوع لغير الأصول في هبة متقدمة بنفي الثواب
ومتي هب مطلقا فلا ثواب إن وهب له ونه وكذا الأعلى
منه في الأظهر ولنظيره على المذهب فإن وجب فهو قيمته
الموهوب في الأصح فإن لم يثبت له الرجوع ولو وهبت

أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بِشَرِّطٍ أَنْ لَا يُوجَرَ أَشْرَعُ شَرْطُهُ وَأَنَّهُ إِذَا اشْرَطَ فِي
وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَامَهُ بِطَائِفَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ اخْتَصَرَ كَالْمَدْرِسَةِ
وَالرِّيَاطِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى تَخْيِينِ ثَمَرِ الْفُقَرَاءِ فَاتَّجِدَهُمَا فَالْأَمْرُ
الْمَنْصُوصُ أَنْ يَصِيبَهُ يَصُوقُ إِلَى الْآخِرِ فَكُلُّ قَوْلِهِ وَقَفْتُ
عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي يَقْتَضِي الشُّوْبَةَ بَيْنَ الْكُلِّ وَكَذَلِكَ أَوْ
زَادَ مَا تَسَاءَلُوا أَوْ بَطْنَا بَعْدَ بَطْنٍ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ
أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا تَسَاءَلُوا أَوْ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي
الْأَعْلَى فَأَلْأَعْلَى أَوَّلُ فَالْأَوْلَى فَهُوَ لِلتَّرْتِيبِ وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ
الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ فِي الْأَمْرِ وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ
فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقْبِ وَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ إِلَّا
أَنْ يَقُولَ عَلَى مَنْ يَنْسَبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَوَالِيهِ وَلَهُ
مَعْنَى وَمَعْنَى قَسْرٍ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ يَبْطُلُ وَالصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى الْجَمْلِ
مَعْطُوفَةٌ تُعْتَبَرُ فِي الْكُلِّ كَوَقَفْتُ عَلَى مَحْتَاجِي أَوْلَادِي وَأَجْفَادِي
وَإِخْوَتِي وَكَذَا الْمَتَأَخَّرَةُ عَلَيْهَا وَالْأَسْتَنْثَاءُ إِذَا عَطَفَ بِوَادٍ
كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَجْفَادِي وَإِخْوَتِي الْمُحْتَاجِينَ أَوْلَادًا أَنْ

تَسْقُ بَعْضُهُمْ نَسَبًا الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَلَكَ فِي رِقَبَةِ الْمَوْقُوفِ
يَسْتَقِلُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَيْ يَنْفَلُ عَنْ اخْتِصَامِ الْأَدَمِيِّ فَلَا يَكُونُ
لِلْمَوْقُوفِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَمَنَافِعُهُ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ يَسْتَوِي فِيهَا
بَيْنَهُ وَيُعْرَدُ بِإِعَارَةِ وَإِجَارَةٍ وَعَيْلِكَ وَالْأَجْرَةُ وَقَوَائِدُهُ
كَثِيرَةٌ وَصَوْفٌ دَلِيلٌ وَكَذَا الْوَلَدُ فِي الْأَمْرِ وَالثَّانِي يَكُونُ مَوْقُوفًا
وَلَوْ مَاتَ الْبَهِيمَةُ اخْتَصَرَ جَلْدَهَا وَلَهُ مَهْرٌ الْجَارِيَةُ إِذَا أُوطِئَتْ
يُسَبِّهُهُ أَوْ يَنْكَحُ إِنْ مَحْتَاةٌ وَهُوَ الْأَمْرُ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
قِيَمَةَ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ إِذَا أَتْلَفَ بِلِشْتَرِي بِمَا عَبَدَ لِيَكُونَ وَقْفًا
مَكَانَهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ فَبَعْضُ عِبْدٍ وَلَوْ جُوعَتْ الشَّجَرَةُ لَمْ يَنْقَطِعْ
الْوَقْفُ عَلَى الْمَذْهَبِ بَلْ يَنْتَفِعُ بِمَا جَدَّ عَاوِقِيلَ تَبَاعُ وَالشَّرْحُ
بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ وَالْأَمْرُ جَوَازٌ يَبِيعُ حَصْرَ الْمَسْجِدِ إِذَا بَلَيْتَ وَجَدَّوْهُ
إِذَا أَنْكَرَتْ وَلَمْ تَقْدِرْ إِلَّا لِإِحْرَاقٍ وَلَوْ أَنْهَدَمَ مَسْجِدٌ تَعَدَّتْ
عَادَتُهُ لَمْ يَبِيعْ بِجَالٍ إِنْ اشْرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ أَوْ
غَيْرِهَا شَرَحٌ وَالْإِفَاقُ النَّظَرُ لِلْقَاضِي عَلَى الْمَذْهَبِ وَشَرَطُ النَّاطِرِ
الْعَدَالَةُ وَالْهَكَايَةُ وَالْإِهْتِدَاءُ إِلَى الْعِمَارَةِ النَّصْرُ فِدْوَيْتُهُ

أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يُوجَرَ أَشْيَعُ شَرْطُهُ وَأَنَّهُ إِذَا اشْرَطَ فِي
وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَاصَهُ بِطَائِفَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ اخْتَصَرَ كَالْمَدْرَسَةِ
وَالرِّبَاطِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى تَخْيِينِ ثَمَرِ الْفُقَرَاءِ فَاتَّجِدُهُمَا فَالْأَصَحُّ
الْمَنْصُوصُ أَنْ يَصِيبَهُ بَصْرُ قَوْلِهِ وَقَفْتُ
عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي بِمَعْنَى الشُّوْبَةِ بَيْنَ الْكُلِّ وَكَذَلِكَ
زَادَ مَا تَسَأَلُوا أَوْ بَطْنَا بَعْدَ بَطْنٍ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ
أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا تَسَأَلُوا أَوْ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي
الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى أَوَّلُ فَالْأَوْلَادِ فَهُوَ لِتَرْتِيبِ وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ
الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ فِي الْأَصَحِّ وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ
فِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقْدِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ إِلَّا
أَنْ يَقُولَ عَلَى مَنْ يَنْسَبُ إِلَيَّ مِنْهُنَّ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَوَالِيهِ وَلَهُ
مَعْنَى وَمَعْنَى قَسْمٍ جَمْعًا وَقِيلَ يَبْطُلُ وَالصَّفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى جِلِّ
مَعْطُوفِهِ تُعْتَبَرُ فِي الْكُلِّ كَوَقْفٍ عَلَى نَحْوِ أَوْلَادِي وَأَخْفَادِي
وَأَخَوْتِي وَكَذَا الْمُنَاجِرَةُ عَلَيْهَا وَالْأَسْتِثْنَاءُ إِذَا عَطَفَ بِوَإِ
كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَخْفَادِي وَأَخَوْتِي الْمُنَاجِرَةُ أَوْلَادًا أَنْ

نَفَسَ نَعَضَهُ
الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَلِكَ فِي رِقَبَةِ الْمَوْقُوفِ
يَنْفَعُ إِلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى أَيْ يَنْفَعُ عَنْ اخْتِصَاصِ لَادِيٍّ فَلَا يَكُونُ
بِزَوْجٍ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَمَنَافِعُهُ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَسَبَّوْهَا
بِنَفْسِهِ وَيَعْبُدُ بِإِعَارَةِ وَإِحَارَةِ وَعَيْكَ وَالْأَجْرَةَ وَفَوَائِدَهُ
كَثْرَةً وَصَوْفٍ وَلَسَ وَكَذَا الْوَلَدُ فِي الْأَصَحِّ وَالثَّانِي يَكُونُ مَوْقُوفًا
وَمَاتَ الْبَيْهَمَةُ اخْتَصَرَ جَلِيدًا وَلَهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ إِذَا وَطِئَتْ
بِسَهْمِهِ أَوْ يَكْرَاجُ أَنْ يَحْتَجَّاهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
قِيَمَةَ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ إِذَا أُنْفِلَ بِلِشْتَرِيٍّ بِمَا عَمِدَ لِيَكُونَ وَقْفًا
مَكَانَهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ فَبَعْضُ عِبْدٍ وَلَوْ جُفَّتِ الشَّجَرَةُ لَمْ يَنْقَطِعِ
الْوَقْفُ عَلَى الْمَذْهَبِ بَلْ يَنْتَفِعُ بِمَا جَدَّ عَا وَقِيلَ يَبَاغُ وَالشَّرْحُ
قِيَمَةَ الْعَبْدِ وَالْأَصَحُّ جَوَازُ بَيْعِ حَصْرِ الْمَسْجِدِ إِذَا بَلَيْتَ وَجَدَّوْهُ
ذَا الْكُسْرُ وَلَمْ تَقْضِ إِلَّا لِإِخْرَاقٍ وَلَوْ أَنْهَدَمَ مَسْجِدٌ وَتَعَدَّتْ
عَارِضَةٌ لَمْ يَبْعَ بِبَيْعِهَا
إِنْ اشْرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ أَوْ
لِغَيْرِهَا شَيْءٌ وَإِلَّا فَالنَّظَرُ لِلْقَاضِيِّ عَلَى الْمَذْهَبِ وَشَرْطُ النَّظَرِ
لِلْعَدَالَةِ وَالْحَيَاةِ وَالْإِهْتِدَاءِ إِلَى الْعِمَارَةِ التَّصَرُّفِ وَطَيْفَةِ

المشرقة يُشتم ماؤها بغير خشية في عرض التبر فيها تقب
 متساوية أو متباينة على قدر الجبر ولهم التهمة من أياها
 شرط الواقف صحة عبارته
 وأهلية التبرح والموقوف دوافد الانتفاع به لا مطعوم وركاب
 وبيع وقف عقار ومنقول ومشاع لا عبث وتوب في الذمة
 ولا وقف جبر نفسه وكذا منولدة وكلب معلم وأحد عبث
 في الأجر ولو وقف بنا أو غراسا في أرض مستأجرة لهما
 فالأجر جوازُهُ فإن وقف على معين وأجد أو جمع اشترط إمكان
 تملكه فلا يصح على جنين ولا على العبد لنفسه فلو أطلق
 لوقف عليه فهو وقف على سيده ولو أطلق الوقف على يمة
 لغا وقيل هو وقف على ماله كما ويصح على ذمي لا مرتد وحر
 ونفسه في الأجر وإن وقف على جهة معصية كعمارة الكائس
 فباطل أو جهة قرينة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدابر
 صح أو جهة لا يظن فيها القرينة كالأغنياء صح في الأجر
 ولا يصح إلا بلفظ وصريح وقف كذا أو أرضي موقوفة عليه

والسبيل والتجسس صريحان على الصحيح ولو قال تصدقت
 بكذا صدقة محرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا توهب نصيح
 في الأجر وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وإن نوي إلا أن
 يضيف إلى جهة عامة ويؤي والأصح أن قوله حرمة أو
 أبدته ليس بصريح وأن قوله جعلت البقعة سجدا نصير به
 سجدا وأن الوقف على معين بشرط فيه قوله ولو رد بطل
 حقه شرطنا القول أولا ولو قال هذا وقف سنة فباطل
 ولو قال وقف على أولادي أو علي زيد ثم نسله ولم يزد فالأصح
 صحة الوقف فإذا انقرض المذكور فالأظهر أنه يبقى وقفا وإن
 مصرية أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذكور ولو
 كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من سيولد لي
 فالمدن بطلانه أو منقطع الوسط كوقفته على أولادي
 ثم رجل ثم الفقراء فالمدن صحة ولو أقصر على وقفته
 فالأظهر بطلانه ولا يجوز تعليقه كقوله إذا جاء زيد
 فقد وقفت ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح والأصح

إذا كان الوقف على جهة معينة
 قلت في وقفه على الأجر الحرام
 لجهة معينة
 ولو وقف على رجل ثم على الفقراء

وقف

المشركة يقسم ماؤها بتصيب خشبة في عرض النهر فيها تقب
متساوية أو متباينة على قدر الجبرص ولهم القسمة منها بآة
شرط الواقف صحة عبارته
وأهلية التبرع والموقوف وإمراة الانتفاع به لا مطعوم وطلب
ويصح وقف عقار ومنقول ومشاع لا عبث وثوب في الذمة
ولا وقف جرنفسه وكذا مستولدة وكتب معلم وأجد عبث
في الأصح ولو وقف بنا أو غراسا في أرض مستأجرة لهما
فالأصح جوازها فإن وقف على معين وأجد أجمع بشرط إمكان
تملكه فلا يصح على جنيب ولا على العبد لنفسه فلو أطلق
الوقف عليه فهو وقف على سيده ولو أطلق الوقف على أئمة
لغا وقبل هو وقف على مالها ويصح على ذمي لا مرتد وحر
ونفسه في الأصح وإن وقف على جهة معينة كعمارة الكاين
فباطل أو جهة قرينة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس
صح أو جهة لا يظهر فيها القرينة كالأغنياء صح في الأصح
ولا يصح إلا بلفظ وصريح وقف كذا أو أرضي موقوفة عليه

والشبهل والتجسس صريحان على الصحيح ولو قال تصدقت
بكذا صدقة محرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا تؤبى
في الأصح وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وإن نوى إلا أن
يضيف إلى جهة عامة ويؤي والأصح أن قوله محرمة أو
أبدته ليس بصريح وأن قوله جعلت البقعة سجدا نصير به
سجدا وأن الوقف على معين بشرط فيه قوله ولو رده بطل
حقه شرطنا القول لولا ولو قال هذا وقف سنة فباطل
ولو قال وقف على أولادي أو علي زيد ثم نسله ولم يزد فالأصح
صحة الوقف فإذا انقرض المذكور فالأظهر أنه يبقى وقفا وإن
مصرفه أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذكور ولو
كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من سيولد لي
فالمذهب بطلانه أو منقطع الوسط كوقفته على أولادي
ثم رجل ثم الفقراء فالمذهب صحة ولو انقرض بقي وقفت
فالأظهر بطلانه ولا يجوز تعليقه كقوله إذا جاء زيد
فقد وقفت ولو وقف بشرط الجار بطل على الصحيح والأصح

انقضاء المنفعة على التبرع ولو كان
وقف
قلت
لحقة
على جوارح الفقراء

كالتجبر ولا يقطع إلا قادرًا على الإختيار وقد رأيت ذلك عليه
وكذا التجبر والأظهر أن الإمام أن يجزي بقية موافق لرعي
تعمير جزية وصدق موصاله وتعيين عن الجمعة وأن له تقدر
جماعة الحاجة ولا يجزي لنفسه من منفعة الشارع المردود
ويجوز الجلوس به لاستراحة ومعاملة وتجوها إذا لم
يضيق على المادة ولا بشرط إذن الإمام وله تظليل مقدر
ببارية وغيرها ولو سبق إليه اثنان أقرع وقيل بتقديم الإمام
برأيه ولو جلس للمعاملة ثم فارقه تاركًا للحرفة أو مستقلًا
إلى غيره بطل حقه وإن فارقه ليعود لم يبطل إلا أن تطول
مفارقتة بحيث يقطع معاملة عنه ويألفون غيره ومن
ألف من المسجد موضعًا يقضي فيه كما يتقرب كالجالس في شارع
لمعاملة ولو جلس فيه لصلاة لم يصح إيجابه في غيرها فلو
فارقه لحاجة ليعود لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة في
الأصح وإن لم يترك إزاره ولو سبق رجل إلى موضع من صلاة
سبيل أو فقيه إلى مدرسة أو صوفي إلى خانقاه لم يترجح

والمبطل حقه بغير وجه بشري حاجة ونحوه منسب المعدن الظاهر
وقومًا خرج بلا علاج كقط وكبريت وقار وموميًا وبرام
وأحجار رجي لأنك باختيار ولا يثبت فيه اختصاص تجبر ولا
إقطاع فإن ضاق بئس له قدم السابق بقدر حاجته فإن طلب
زيادة فالأصح إزعاجه فلو جأ معًا أقرع في الأصح والمعدن
بباطن وهو ما لا يخرج إلا بصلاح كذهب منه وحديد ونحاس
في تلك الأبالج والعمال في الأظهر ومن أحيانا تواترنا فظن
فيه معدن باطن ملكه والمياه المتأخرة من الأودية والعيون
في جبال يستوي فيهم الناس فيها فإن أراد قوم سقي أرضهم
منها فضاقت سقي الأعلى فالأعلى وحسن كل واحد المأخوذ يبلغ
الكعبين فإن كان في الأرض ارتفاع وانخفاض أفرد كل
طرف بسقي وما أخذ من هذا الماء في إناء ملك على الصبح وحافر
بئر بموات لا ارتفاع أو لي بما يحتاج من رجل والمحضورة للملك
ويملك ملك ما بها في الأصح وسوا ملكه أمر لا يبرئ
بإلزام أفضل عن حاجته لزرع بحسب ما يشته على الفناء

كَمَا تَجِبُ وَلَا يَنْطَعُ إِلَّا فَاذْرَاعِي لِأَجْبِيَا وَقَدْ رَأَيْتُ رُغْبِي
وَكَذَا التَّجْبُرُ وَالْأَطْمَرُ أَنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجِي بِنِعْمَةِ مَوَاتٍ لِرُغْبِي
تَعْمُ جَزِيَّةً وَصَدَقَةَ وَصَالَةً وَضَعِيفٍ عَنِ التَّجْمَعِ وَأَنْ لَهُ تَقْفُرُ
جَمَاهُ بِحَاجَةٍ وَلَا يَجِي لِنَفْسِهِ مَنَفَعَةُ الشَّرِيعِ الْمُرُودُ
وَيَجُودُ الْجُلُوسُ بِهِ لِاسْتِرَاحَةٍ وَمَعَامَلَةٍ وَتَجُوهَا إِذَا لَمْ
يُضَيَّقُ عَلَى الْمَنَارَةِ وَلَا يَشْرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ وَلَهُ تَطْلِيلُ مَقْعَدِ
بَارِيَّةٍ وَغَيْرِهَا وَلَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ أَشْيَانُ أَفْرَعُ وَقِيلَ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ
بِرَأْيِهِ وَلَوْ جَلَسَ لِلْعَامِلَةِ شَرَفًا فَارَقَهُ تَارِكًا لِحُرْفَةٍ أَوْ مُسْتَقْلًا
إِلَى غَيْرِهِ بَطْلُ حِقَّةٍ وَإِنْ فَارَقَهُ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا أَنْ تَطُولَ
مَقَارَفَتُهُ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ مَعَامِلُوهُ عِنْدَهُ وَيَأْتِي لِفَوْنِ غَيْرِهِ وَمَنْ
أَلْفَ مِنْ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يَفْتِي فِيهِ كَمَا وَيَقْرِي كَأَجْمَلِ الشَّرِيعِ فِي شَارِعِ
بِعَامِلَةٍ وَلَوْ جَلَسَ فِيهِ لِصَلَاةٍ لَمْ يَصِرْ أَحَقُّ بِهِ فِي غَيْرِهَا فَلَوْ
فَارَقَهُ بِحَاجَةٍ لِيَعُودَ لَمْ يَبْطُلْ اخْتِصَاصُهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي
الْأَصْحَحِ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ إِزَارَةً وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِيَاءِ
مَسْتَبَلٍ أَوْ فَيْقِهِ إِلَى مَدْرَسَةٍ أَوْ صُوفِيٍّ إِلَى خَانِقَاةٍ لَمْ يَرْجَعْ

وَلَمْ يَنْتَظِرْ حَيْثُ يَخْرُجُ وَجِدَ لِشَرِي حَاجَةً وَخَوَّهُ الْمَعْدِنُ الْقَطْرُ
وَقَوْمًا خَرَجَ بِأَعْلَاحِ كَقَطْرٍ وَكَبْرِيَّةٍ وَقَارٍ وَمُؤَمِّبِيَا وَبِرَامِ
وَأَجْمَارِ رَجِي لِأَنَّكَ بِأَجْبِيَا وَلَا يَنْتَبِثُ فِيهِ اخْتِصَاصٌ تَجْبُرُ وَلَا
إِقْطَاعٌ فَإِنْ ضَاقَ نَيْلُهُ فِدَمَ السَّابِقِ يَفْقَدُ رِحَابَتَهُ فَإِنْ طَلَبَ
رِيَاءَةً فَالْأَصْحَحُ إِزْعَامُهُ فَلَوْ جَاءَ أَمْعًا أَفْرَعُ فِي الْأَصْحَحِ وَالْمَعْدِنُ
سَابِقٌ وَهُوَ مَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِعِلَاجِ كَذَهَبٍ مِنْهُ وَحَدِيدٍ وَخَلْسِ
بِمَلِكِ إِلَّا بِالْحَفْرِ وَالْعَمَلِ فِي الْأَطْمَرِ وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَظَهَرَ
فِيهِ مَعْدِنٌ بَاطِنٌ مَلِكٌ وَالْمِيَاءُ الْمُبْتَاحَةُ مِنَ الْأَوْدِيَّةِ وَالْعِيُونُ
بِمَا لَيْسَتْ فِيهَا نَسَبُ النَّاسِ فِيهَا فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَقَى أَرْضَهُمْ
مِنْهَا فَضَاقَ سَقَى الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى وَحَسَبَ كُلِّ وَاحِدٍ الْمَأْخُذَ تَلْعُ
الْكَمِينِ فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ ارْتِفَاعٌ وَانْخِفَاضٌ أَفْرَعُ كُلِّ
طَرَفٍ بِسَقَى وَمَا أَخَذَ مِنْ هَذَا الْمَاءِ فِي بِنَائِهِ مَلِكٌ عَلَى الصَّخْرِ وَخَافِرِ
بِرِ مَوَاتٍ لِلارْتِفَاعِ أَوْ فِي بِنَائِهِ حَاجَتِي بَرَجَلٍ وَالْمَحْفُورَةُ لِلْمَلِكِ
بِنَائِهِ مَلِكٌ بِمَا هِيَ فِي الْأَصْحَحِ وَسَوْ أَمْلَكَ أَمْ لَا لَا يَلْتَمِزُهُ
إِلَّا مَا أَفْضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ لِزَرْعٍ بِمَا يَلْتَمِزُهُ عَلَى الْعَمَلِ وَالْفَنَاءِ

انه لا يرفع على سبده و باجره ما بعد العين ويصح بيع المساحق
 بملكه ولا يفسخ اجاره في الاصح ولو باعها لغيره جاز في
 الاصل ولا يفسخ
 ارض الحرمه تقسم نظر ان كانت بلاد الاسلام فليس ملكا
 بالاجناسه بل يرفع له ذممه وان كانت سببه الكفار فله
 اجاؤها وكذا المسلمون كانت مما لا يذبون المسلمين عنها وما
 كان معمورا قبلها كان يعرف والعمارة اسلامية فما
 ضايع وان كانت جاهلية فالظن انه ملك بالاجناسه ولا
 يملك بالاجناسه المعمور وهو اسم الحاجة اليه لتمام
 الانشاء فحريم القرية النادي ومرحاض الخيل ومناخ الابل
 ومطرح الرماد وجوها وحريم البر في الموات موقوف
 النازح والجوض والدورات ومجمع الماء ومتردد الدابة
 وحريم الدار والموات مطرح رماد وكاسه ونج ومتر
 وضرب الثاب وحريمه ما ان غناها ما لو جف فيه نقص
 ماؤها او حرمه ما ان غناها ما لو جف فيه نقص

لها وتصرف كل واحد في ملكه على العادة فان تعدد فمن
 والاصح انه يجوز ان يحدد ارضه المحنوفة بما كان جماما ان
 وانسبطه واجانوته في البرازيل تحنوت جدا اذا انسبط
 وانهم الجدران ويجوز اجناسه موات الجريه ون عرفات في الاصح
 ومترد لفة ومي كعرفة والله اعلم ويختلف الاجناسه
 بحسب الغرض فان اراد مسكنا اسير طحويظ البقعة وسقف
 بعضها وتعليق باب وفي الباب وجة او زرينة دواب فتحويظ
 لسقف وفي الباب الخلاف او مزرعة فجمع الثراب حولها وتو
 الارض وترتيب ما لها ان لم يكن المطر لا الزراعة في الاصح
 او سناما فجمع الثراب والخبوط حيث حرت العادة به ونسبة
 ما ويشترط الغرس على المذهب ومن شرع في عمل اجناسه ولم
 يمه او اعلم على بقعة ينصب اعمارا او غرر خشبا فيحرم وهو
 اجناسه لكن الاصح انه لا يبيع ببيعة والله لو احياه اخر ملكه
 ولو طال مدة الشجر قال السلطان له اترك فان استعمل
 اميل مدة قريبة ولو اقطعته الامام مواتا صار اجناسا

أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى سَيِّدِهِ بِأَجْرَةٍ مَا بَعْدَ الْعَيْشِ وَيَبْصُرُ بَيْعَ الْمَشَاوِقِ
بِالْمَكْرِيِّ وَلَا يَنْفَسُ إِجَارَةَ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ بَاعَهَا لِغَيْرِهِ جَازِيَةً
الْأَطْلَمِ وَلَا يَنْفَسُ
الْأَرْضَ الَّتِي لَمْ تَقْمَرُ نَقْطًا إِنْ كَانَتْ بِيَلَادِ الْإِسْلَامِ فَلِلْمُسْلِمِ تَمَلُّكًا
بِالْإِحْيَاءِ وَيَسْرَعُ لِيَذِيحَ وَإِنْ كَانَتْ بِيَلَادِ الْكُفَرِ فَلَهُمْ
إِحْيَاؤُهَا وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ كَانَتْ مَالًا يَذُبُّونَ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا وَمَا
كَانَ مَعْمُورًا فَلَمَّا يَكْفُرُ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ نَمَّا
ضَائِعٌ وَإِنْ كَانَتْ جَاهِلِيَّةً فَالْأَطْلَمُ أَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ وَلَا
يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ جَرِيمِ الْمَعْمُورِ وَهُوَ مَا تَمَسَّ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِنَامِ
الْإِسْتِقَاءِ فَجَرِيمِ الْقَرْيَةِ النَّادِي وَمُرْكُضِ الْخَيْلِ وَمِنَاحِ الْأَيْلِ
وَمَطْرُحِ الرَّمَادِ وَجُوهَا وَجَرِيمِ الْبَيْرِ فِي الْمَوَاتِ مَوْقِفِ
النَّازِحِ وَالْجَوْضِ وَالذُّوْلَابِ وَجَمْعِ الْمَاءِ وَمُرْدَدِ الدَّابَّةِ
وَجَرِيمِ الدَّارِ فِي الْمَاءِ أَنْ مَطْرُحِ رَمَادٍ وَكَاسَتِهِ وَنَجِ وَمَمْرٍ
وَيَضُوبِ الْبَابِ وَجَرِيمِ أَبَا الْغَنَاءِ مَا لَوْ جَفِيَ فِيهِ نَقْصٌ
مَا وَهِيَ أَوْ خِفَاءٌ لَا يَبْيَأُ وَالذُّوْلَابُ الْمَخْشُوفَةُ بِدُورِ الْأَحْرَامِ

لَهَا وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ فَإِنْ تَعَدَّى مِنْ
وَالْأَمْحِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ دَارَةَ الْمَخْشُوفَةَ بِمَسَاكِنِ جَمَامًا ن
وَأَسْطَبَلًا وَجَانُوتَهُ فِي الْبَرِّ أَوْ زَيْنَ جَانُوتٍ جَدًّا إِذَا اخْتَلَطَ
وَأَهْمُ الْجُدْرَانِ وَيَجُوزُ إِحْيَاءُ مَوَاتِ الْجُرَيْرِ وَنَ عَرَفَاتٍ فِي الْأَمْحِ
وَمُرْدَلِفَةٌ وَمِنْ كَعْرِفَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَخْتَلِفُ الْإِحْيَاءُ
بِحَسَبِ الْغُرُصِ فَإِنْ أَرَادَ مَسْكِنًا اشْتَرَطَ تَحْيُوطَ الْبُقْعَةِ وَسَقْفَ
بَعْضَهَا وَقَلْبُوقَ بَابٍ وَفِي الْبَابِ وَجَهٌ أَوْ زُرِّيَّةٌ دَوَابٌ فَتَحْيُوطُ
لَا سَقْفٌ وَفِي الْبَابِ الْخِلَافُ أَوْ مَرْزَعَةٌ فَجَمْعُ الشَّرَابِ جُوهَا وَنَسْوِ
الْأَرْضِ وَتَرْتِيبُ مَا كَانَتْ لَمْ يَكْفِهَا الْمَطْرُ لَا الزَّرَاعَةَ فِي الْأَمْحِ
أَوْ بَسْتَانًا فَجَمْعُ الشَّرَابِ وَالشُّحُوطُ حَيْثُ حَبَّرَتِ الْعَادَةُ بِهِ وَتَقِيَّةٌ
مَا وَبَشَرَطَ الْغُرُصِ عَلَى الْمَدَّهِبِ وَمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلِ الْإِحْيَاءِ وَلَمْ
يَمَّهْ أَوْ أَعْلَمَ عَلَى بُقْعَةٍ بَنَى أَجْرًا أَوْ عَرَّ وَخَشَبًا فَتَجْرٍ وَهُوَ
أَجْرٌ بِهِ لَكِنِ الْأَمْحِ أَنَّهُ لَا يَبْصُرُ بَيْعَهُ وَأَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ لَخَرَّبَلَهُ
وَلَوْ طَابَتْ مَدَّةُ الشَّجَرِ قَالَ السُّلْطَانُ أَحْيِ أَوْ أَرْكُ فَإِنْ اسْتَهْمَلَ
أَهْمَلُ مَدَّةً قَرِيبَةً وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحْيَاءً

لَهُ

تَعْبِيرٌ فَمِنْ حِطَّةٍ دُونَ عَكْبِهِ وَلَوْ أَكْرَى بِهَا يَتِيمٌ فَمِنْ مِائَةِ وَرَهْ
 لَزِمَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ وَإِنْ تَلَفَتْ ذَلِكَ صَمِيمًا إِنْ لَمْ تَكُنْ
 صَاحِبَهَا مَعَهَا فَإِنْ كَانَ صَمِيمٌ تَقَطُّتِ الزِّيَادَةُ وَفِي قَوْلِ الْبَدِ
 الْقِيَمَةِ وَلَوْ سَلَّمَ الْمِائَةُ وَالْعَشْرَةَ إِلَى الْمَوْجِرِ فَمِنْ جَاهِلًا
 صَمِيمٌ الْمَكْرِي عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ وَزَنَ الْمَوْجِرُ وَجَلَّ فَلَا أَجْرَهُ
 لِلزِّيَادَةِ وَلَا ضَمَانَ إِنْ تَلَفَتْ وَإِنْ أَعْطَاهُ ثَوْبًا بِخِطَّةٍ فَكَلَّمَهُ
 قَبْلًا وَقَالَ أَمْرِي بِقِطْعِهِ قَبْلًا فَقَالَ بَلْ قَبْلًا قَبْلًا لِأَظْهَرَ تَقْدِيرِ
 الْمَالِكِ بِمِثْلِهِ وَلَا أَجْرَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْخِيَاطِ أَرْضُ الْقَبْرِ
 لَا يَنْفَسِحُ إِجَارَةً لِعَدْرٍ كَعَدْرٍ وَقَوْدٍ حَتَامٍ وَسَفَرٍ وَمَرْضٍ شَتَا
 وَابْتِ لِسَفَرٍ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ فَزَرَعَ فَهَلَكَ الزَّرْعُ
 بِجَائِحَةٍ فَلَيْسَ لَهُ النَّسِخُ وَلَا جِطَّ شَيْءٍ مِنَ الْأَجْرَةِ وَتَنْفَسِحُ بِمَوْتِ
 الدَّابَّةِ وَالْأَجِيرِ الْمُعْتَبَرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي فِي الْأَظْهَرِ
 فَيَسْتَقِرُّ قَبْضُهُ مِنَ الْمَسْتَمِيِّ وَلَا يَنْفَسِحُ بِمَوْتِ الْعَاقِدِ زَوْجٍ
 الْوَقْدِ لَوْ أَجَرَ الْبَطْنَ الْأَوَّلَ مَدَّةً وَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا أَوْ
 الْوَلِيَّ صَبِيًّا مَدَّةً لَا يَبْلُغُ فِيهَا بِالسَّرْفِ بِلَا حِلْمٍ فَالْأَجْرُ

انْتِخَابًا فِي الْوَقْفِ لَا الْبَيْعِ وَأَنْهَا تَنْفَسِحُ بِأَنْهَادِ الدَّارِ
 لَا انْتِطَاعَ مَا أَرْضٍ لِلزَّرَاعَةِ بَلْ تَنْتَبِثُ الْخِيَارُ وَغَيْبُ الدَّابَّةِ
 وَإِبَاقُ الْعَبْدِ يُنْتَبِثُ الْخِيَارُ وَلَوْ أَكْرَى جَمَالًا وَهَرَبَ وَتَرَكَهَا
 عِنْدَ الْمَكْرِيِّ دَاجِعَ الْفَاضِلِ لِيُؤْتِيَهَا مِنْ مَالِ الْجَمَالِ فَإِنْ لَمْ
 يَجِدْ لَهُ مَالًا اقْتَرَضَ عَلَيْهِ فَإِنْ وَثِقَ بِالْمَكْرِيِّ فَعَدَّ الْبَيْدَ
 وَالْأَجْلَةَ عِنْدَ ثِقَةٍ وَلَدًا أَنْ يَبِيعَ مِنْهَا قَدْرَ الثَّقَةِ وَلَوْ
 أَذِنَ لِلْمَكْرِيِّ فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ جَازِي فِي الْأَظْهَرِ
 وَمَنْ قَبَضَ الْمَكْرِي الدَّارَ وَالذَّابَّةَ وَأَسْكَنَهَا حَتَّى مَضَتْ
 مَدَّةُ الْإِجَارَةِ اسْتَقْرَبَتْ الْأَجْرَةَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ وَكَذَا الْوَاكْرَى
 دَابَّةً لِرُكُوبِ الْمَوْضِعِ وَقَبْضُهَا وَمَضَتْ مَدَّةُ إِتْكَانِ الشَّيْءِ
 الْبَيْدِ وَسَوَاءٌ فِيهِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةُ إِذَا سَلَّمَ الدَّابَّةَ لِلْمَوْضِعِ
 وَاسْتَقْرَبَتْ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةَ أَجْرُهُ الْمِثْلُ بِمَا يَسْتَقْرِبُهُ
 الْمَسْتَمِيُّ فِي الْعَجْمَةِ وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مَدَّةً وَلَمْ يَسَلِّمْهَا حَتَّى
 مَدَّةُ الشَّيْءِ فَالْأَجْرُ أَنْهَا لَا يَنْفَسِحُ وَلَوْ أَجَرَ عَبْدًا ثُمَّ انْتَفَقَ
 فَالْأَجْرُ أَنْهُ لَا يَنْفَسِحُ الْإِجَارَةَ وَأَنَّه لَا خِيَارَ لِلْعَبْدِ وَالْأَظْهَرُ

ولو استأجره بغيره
 ولو استأجره بغيره
 ولو استأجره بغيره

مَعْبُورٍ مَجْلُوحٍ حَطَّه دُونَ عَيْبِهِ وَلَوْ أَكْرَبَ مِائَةَ مِجْلِ مِائَةٍ وَعَشْرَةَ
 لَزِمَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ لِلزِّيَادَةِ وَإِنْ تَلَفْتَ ذَلِكَ صَمِيمًا إِنْ لَمْ تَكُنْ
 صَاحِبَهَا مَعَهَا فَإِنْ كَانَ ضَمِنَ قِسْطَ الزِّيَادَةِ وَفِي قَوْلِ لَيْفِ
 الْقِيَمَةِ وَلَوْ سَلَّمَ الْمِائَةَ وَالْعَشْرَةَ إِلَى الْمُوجِرِ فَجَاهًا هَلَا
 مَنَّ الْمَكْرِبُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ وَزَنَ الْمُوجِرُ وَجَلَّ فَلَا أَجْرَهُ
 لِلزِّيَادَةِ وَلَا ضَمَانَ إِنْ تَلَفْتَ وَلَوْ أَعْطَاهُ ثَوْبًا لِيَخْطُوهُ فَكَلَّمَهُ
 قَبْلًا وَقَالَ أَمْرِي يَقْطَعُهُ قَبْلًا فَقَالَ بَلْ قَبِيصًا فَأَلْظَمَ تَقْدِيرُ
 الْمَالِكِ مِثْلَهُ وَلَا أَجْرَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْخِيَاطِ أَرْضُ الْقَبْضِ
 لَا يَنْفَسِحُ إِجَارَةٌ لِعَدْرِ كَعْدَرٍ وَفَوْدٍ وَجِثَامٍ وَسَفَرٍ وَمَرْضٍ شَتَا
 وَابْنُهُ لِسَفَرٍ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ فَزَرَعَ فَهَلَكَ الزَّرْعُ
 بِسَاجِدَةٍ فَلَمْ يَسِرْ لَهُ الْفَسْحُ وَلَا حِطَّتِي مِنَ الْأَجْرَةِ وَتَنْفَسِحُ بِمَوْتِ
 الذَّابِتَةِ وَالْأَجِيرُ الْمُعْتَبِرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي فِي الْأَظْهَرِ
 فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ وَلَا يَنْفَسِحُ بِمَوْتِ الْعَاقِدِ زَوْجٍ وَمَتَوَلَّى
 الْوَقْفِ لَوْ أَجَرَ الْبَطْنُ الْأَوَّلَ مَدَّةً وَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا أَوْ
 الْوَلِيِّ صَبِيًّا مَدَّةً لَا يَبْلُغُ فِيهَا بِالسِّنِّ فَيَلْغُ بِأَخْلَامِهَا فَالْأَجْرُ

نَسَاخًا فِي الْوَقْفِ الْيَسْبِي وَأَنْهَا تَنْفَسِحُ بِأَيْدِيهِ الذَّارِ
 لَا يَنْطَلَعُ مَا أَرْضُ لِمَنْ أَعْدَى بَلْ يَنْبَغُ إِخْتِيَارُ وَعَسْبُ الذَّابِتَةِ
 وَإِنَّمَا أَلَمْ يَنْدِي بِتِجَارَتِهِ وَلَوْ الْأَيُّ جَمَالًا وَهَرَبَتْ رُكَا
 عِنْدَ الْمُكْتَرِي دِجَاعِ الْبَاقِي لِيُؤْتِيَ مِنْ مَالِ الْجَمَالِ فَإِنْ لَمْ
 يَجِدْ لَهُ مَالًا أَقْرَضَ عَلَيْهِ فَإِنْ وَثِقَ بِالْمَكْتَرِي فِي قَعْدِ الْيَدِ
 وَالْإِجْعَلُ عِنْدَ تَقْدِيرِهِ إِنْ يَبِيعُ مِنْهَا قَدْرَ التَّفَقُّدِ وَلَوْ
 أَذِنَ لِلْمَكْتَرِي فِي الْإِبْتِغَاءِ مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ جَازِي فِي الْأَظْهَرِ
 وَمَنْ قَرَضَ الْمَكْرِبُ الذَّارَ وَالذَّابِتَةَ وَأَمْرًا حَاجِي مَعْنَتِ
 مَدَّةَ الْإِجَارَةِ أَسَدَتْهَا لِأَجْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْفَسِحْ وَكَذَا الْوَاكْرِبُ
 دَابِتَةُ الْوَاكْرِبِ فِي الْمَوْضِعِ وَقَبْضَتُهَا وَمَعْنَتُ مَدَّةَ امْتِكَانِ السِّتْرِ
 إِلَيْهِ وَسَوَاءٌ إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالزَّمَنُ إِذَا سَلَّمَ الذَّابِتَةَ الْمَوْضِعَ
 وَسَوَاءٌ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ مَا يَسْتَفْرِدُ
 الْمَسْمُوعِ فِي التَّجْمِيدِ لَوْ أَلَمْ يَسْتَأْمُرْهُ وَلَمْ يَسَلِّمْهَا حَاجِي مَعْنَتِ
 مَدَّةَ السِّتْرِ فَالْأَجْرُ أَنَّهَا لَا تَنْفَسِحُ وَلَوْ أَجَرَ عَبْدُهُ نَمْرًا عَقْدَهُ
 فَالْأَجْرُ أَنَّهَا لَا تَنْفَسِحُ الْإِجَارَةُ وَأَنَّهَا لِإِخْتِيَارِ الْعَبْدِ وَالْأَظْهَرُ

وَإِنْ تَلَفْتَ ذَلِكَ صَمِيمًا إِنْ لَمْ تَكُنْ صَاحِبَهَا مَعَهَا فَإِنْ كَانَ ضَمِنَ قِسْطَ الزِّيَادَةِ

على نحره ونظيف عروضة الدار عن حج وكأشبه على المكتوب
ان اجرد ائمة لركوب فعل الموجر ا كاف ويزدعد وحزاه ونسب
وبرة وخطاة وعلى المسرب محل ومطلدة ووطا وغطا ووطيا
والاصح في السرح اتباع العرف وطرف الجمول على الموجر في
اجارة الذمة وعلى المكنون اجارة العين وعلى الموجر في
اجارة الذمة الخروج مع الدابة لتعبيدها واعانة الراكب
في ركوبه ونزوله بحسب حاجة وروية الجاه وحطة وسد الجمل
وجاه وليس عليه في اجارة العين الا التحلله بين المكتوب
والذابة وفسخ اجارة العين بتلف الدابة وبنيت اجارة
تعينها ولا خسارة اجارة الذمة بل يلزمه الايدال والاطا
المحمول ليؤكل بتدك اذا اكل في الاظهر ^{بضم} عقد
اجارة مدة بده فمنا العين غالبا وفي قول لا يراد عليه
وهو ان لا يضر والمكتوب استغناء الذمة بنفسه وبغيره
فركوب واستلزامه ولا يستلزم خدادا او مورا او ما استلزمه
منه ان اروداه مع تدك لا بد له وما استلزمه في كره

وقضى عن الخطاة والارضاع يجوز ائمة الله في الاصح ويبد
الذبي على الدابة والوثب امانة مددة الاجارة وكذا
تعدا في الاصح ولو ربطا ائمة الامراها لجل او ركوب ولم
تنتفع بهالة يضمن الا اذا انهدم عليها اضطلت في وقت
لا تنتفع له يضمنها النهدم ولو تلف الما في يد اجير لا تعد
كوب استوجر خطا طيه او صبغته لم يضمن ان لم يتفرد باليد
بان فقد المساجر معه او اجتره منزله وكذا ان انفرد
في اظهر الاقوال والثالث يضمن المشترك وهو من التزم عملا
في ذمته لا المتفرد وهو من اجر نفسه مدة معينه لعل
ولو دفع زما ان فصار ليقتصر او خطا ليخطه ففعل ولم
تذكر اجرة فلا اجرة له وقيل له وقيل ان كان معروفا
بذلك العمل فلا والا فلا وقد يستحسن ولو تعدى المساجر
بان ضرب الدابة او كحها فوق العادة او اركبها اتمل
منه او انكر خدادا او فصار ضمن العين وكذا لو اكرت لجل
بانه رطل خطه قبل مائة شعرا او عكس او عشرة اقفرة

عَلَى الدَّخْرِ وَتَنْظِيفُ عُرْصَةِ الدَّارِ عَزَّ بَيْتُهَا وَكَأَنَّهَا عَلَى الْمُكَتْرِي
وَإِنْ أُجْرِدَ ابْتَدَأَ لِرُكُوبِ قَعْلِ الْمُوجِرِ كَأَنَّ وَبَرْدَةً وَجِزَامًا وَتَفَرُّ
وَبُورَةً وَخَطَامًا وَعَلَى الْمُكَتْرِي مَجْلٌ وَمِطْلَقٌ وَوَطَا وَغَطَا وَتَوَبَّهَا
وَالأَجْحُ فِي السَّرْحِ أَيْبَاعُ العَرَفِ وَظَرْفُ المَجْمُولِ عَلَى المُوَجِّرِ فِي
إِجَارَةِ الذِّمَّةِ وَعَلَى المَكْتَرِي فِي إِجَارَةِ العَيْنِ وَعَلَى المُوَجِّرِ فِي
إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الخُرُوجُ مَعَ الدَّابَّةِ لِتَعَهُدَهَا وَإِعَانَةَ الرَّابِكِ
فِي رُكُوبِهِ وَتَرْوُلُهُ بِحَسَبِ إِجَاعَةٍ وَرَفْعِ الجِلِّ وَحِطَّةٍ وَشُدِّ المَجْلِ
وَجَلَّةٍ وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ العَيْنِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ بَيْنَ المَكْتَرِي
وَالدَّابَّةِ وَتَنْسِخُ إِجَارَةِ العَيْنِ تَكْلِفُ الدَّابَّةَ وَيُثَبِّتُ الجَارُ
بِعَيْنِهَا وَلا إِجَارَةَ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ بَلْ يَلْزِمُهُ الإِبْدَالُ وَالطَّعَا
المَجْمُولُ لِتُؤَكَّلَ بِمُدَّةٍ إِذَا أُكِّلَ فِي الأَظْهَرِ بِصَحِّ عَقْدِ
الإِجَارَةِ مُدَّةً تَبْقَى فِيهَا العَيْنُ غَالِبًا وَفِي قَوْلِ الأَنْزَادِ عَلَى سَنَةِ
وَفِي قَوْلِ ثَلَاثِينَ وَالمَكْتَرِي لَيْسَ بِمَنْعَةٍ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ
فِي رُكُوبِ وَيُسَكَّرُ مِنْهُ وَلا يَسْتَكْنُ جِدَادًا وَاقْتَصَارًا وَمَا يَسْتَوِي
مِنْهُ كَدَارُ وَدَابَّةٌ مَعِينَةٌ لا يَبْدُلُ وَمَا يَسْتَوِي فِيهِ كَرُوبٌ

وَمَعِي عَيْنٌ لِلنَّيَاطَةِ وَالأَرْضِيخُ يَجُوزُ إِبْدَالُهُ فِي الأَجْحِ وَيَدُ
المَكْتَرِي عَلَى الدَّابَّةِ وَالثَّوْبُ بِدِ أَمَانَةٍ مُدَّةُ الإِجَارَةِ وَكَذَا
بَعْدَهَا فِي الأَجْحِ وَكَوْرَبَطَا دَابَّةٌ أَكْثَرُهَا الجِلُّ أَوْ رُكُوبٌ وَلَمْ
يَتَنَفَّعْ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا إِذَا أَهْدَمَ عَلَيْهَا أَضْطَبَلَتْ فِي وَقْتِ
لَوْ أَتَفَعَّ لَمْ يَضْمَنْهَا أَهْدَمَ وَكَوْرَبَطَا المَالِيَّةُ بِدِ أَجْرٍ بِلا تَعْدِ
كَوْرَبَطَا اسْتَوْجِرَ لِجَيَّاطِيَّتِهِ أَوْ صَبَّغَهُ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَتَقَرَّرْ بِأَيْدِ
بِأَنَّ قَعْدَ المُسْتَأْجِرِ مَعَهُ أَوْ أَحْضَرَهُ مِنْزِلَهُ وَكَذَا إِنْ أَنْفَرَدَ
فِي أَظْهَرِ الأَقْوَالِ وَالثَّالِثُ يَضْمَنْ المُشْرَكَ وَهُوَ مِنَ التَّمَرِّ عَمَلًا
فِي ذِمَّتِهِ لَا المُتَقَرَّرُ وَهُوَ مِنَ أَجْرِ نَفْسِهِ مُدَّةً مَعِيْنَةً لِجَلِّ
وَلَوْ دَخَلَ ثَوْبًا إِلَى قِصَارٍ لِيَقْضَى أَوْ خِيَّاطٍ لِجَيْطَةٍ فَفَعَلَ وَلَمْ
يَنْكُرْ أَجْرَهُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَقِيلَ لَهُ وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا
بِذَلِكَ العَمَلِ فَلَهُ وَالْأَفْلا وَقَدْ يُسْتَحْسَنُ وَلَوْ تَعَدَّى المُسْتَأْجِرُ
بِأَنَّ ضَرْبَ الدَّابَّةِ أَوْ كَحَمَّهَا فَوْقَ العَادَةِ أَوْ أَرْكَبَهَا أَثْقَلَ
مِنْهُ أَوْ أَسْكَنَ جِدَادًا أَوْ قِصَارًا ضَمَّنَ العَيْنَ وَكَذَا الوَاكْرِي فِي جِلِّ
بِمَائَةٍ وَرَطْلٍ خِطَّةٌ فِي جِلِّ مَائَةٍ سَعِيرًا أَوْ عَكْسًا أَوْ عَشْرَةَ أَقْضَرَةَ

إلى مكة وبخياطة ذا التوبل فجمعهما فاستأجره ليخطه
بياض التمار لم يصب في الأصح ويقدر تعليم القرآن بمدة أو
تعيين سور وفي الاستلزامين الموضع والطول والعرض والتمك
وما ينبغي به إن قد والعمل وإذا أصحبت الأرض لبناء وزراعتها
وغيره اشترط تعيين المنفعة ويكفي تعيين الزراعة عن ذكر
ما يزرع في الأصح ولو قال لتنتفع بها بما شئت صح وكذا لو
قال إن شئت فزرع وإن شئت فأغرس في الأصح ويشترط في
إجارة دابة لركوب معرفة الرابك بمشاهدته أو وصف تارة
وقيل لا يكفي الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره
إن كان له ولو شرط حمل المعاليق مطلقا فسد العقد في
الأصح وإن لم يشترطه لم يشترط ويشترط في إجارة العين تعيين
الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب وإجارة
الدقة ذكر الجنس والنوع والذكورة أو الأنوثة ويشترط في
بيان قدر السير كل يوم إلا أن يكون بالطريق منازك
مضبوطة وتنزل عليها ويجب في الإيجار للمالك أن يعرف المحل

فإن حضر رأه وأتجته بيده إن كان في ظرف وإن غاب
فدرك أو وزن وجنسه لأجنس الدابة وخصتها إن كانت
إجارة دقة إلا أن يكون المحل زحاجا وخوة الأصح ويشترط
إجارة مسلم لجهاد ولا عبادة تجلها بنية الأصح وتفرقة
زكاة ويصح لتجيز ميتة فيه وتعليم القرآن والحضنة
وإرضاع معا ولا جد لها فقط والأصح أنه لا يستتبع أحدهما
الأخر والحضنة حفظ صبي وتعهده بفعل رأسه وبث
وثيابه ودهنيه وكفله وربطه في المهد وتجر يديه ليأمن
وجوهها ولو استأجر لها فأنقطع اللبن فالذهب انفساخ
العقد في إرضاع دون الحضنة والأصح أنه لا يجب
خبر وخيط وكحل على وراق وكحل وخياط
الرافعي في الشرح الرجوع فيه إلى العادة فإن اضطربت
وجب البيان وإلا فنطل الإجارة والله أعلم يجب
تسليم مفتاح الدار إلى المالك وعمارتها على المجرى فإن
بادر وأصلها وإلا فلا كسر خيار وكسر الثلج عن النط

إلى مَحَّةٍ وَنَحِيَاطَةٍ ذَا التَّرْبِيفَةِ وَنَحِيَاطَةٍ فَاسْتَأْجَرَهُ لِيَحْيِيَهُ
بِيَاضِ النَّهَارِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصْحَحِ وَيَقْدَرُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِمُدَّةٍ أَوْ
تَعْيِينِ سُورٍ وَبِئْسَ التَّعْيِينُ الْمَوْضِعُ وَالطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَالشَّمَكُ
وَمَا يَنْبَغِي بِهِ أَنْ قَدَرَ الْعَمَلُ وَإِذَا صَلَّيْتَ الْأَرْضَ لِبِنَائِهَا وَزِرَاعَتِهَا
وَعَمْرَاسِهَا شَرَطَ تَعْيِينَ الْمَنْفَعَةِ وَيَكْفِي تَعْيِينَ الزَّرْعِ رَاعِيَهُ عَنْ ذِكْرِ
مَا يَزْرَعُ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ قَالَ لِنَتَنَعَّ بِهَا بِمَا شِئْتُ صَحَّ وَكَذَا لَوْ
قَالَ إِنْ شِئْتُ فَازْرَعْ وَإِنْ شِئْتُ فَأَعْرِضْ فِي الْأَصْحَحِ وَيَشْتَرِطُ فِي
إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرُكُوبٍ مَعْرِفَةَ الرَّائِكِ بِشَاهِدَتِهِ أَوْ وَصْفِ نَامٍ
وَقِيلَ لَا يَكْفِي الْوَصْفُ وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا يُرَكَّبُ عَلَيْهِ مِنْ مَجْلٍ وَغَيْرِهِ
إِنْ كَانَ لَهُ وَلَوْ شَرَطَ جَلَّ الْمَعَالِقُ مُطْلَقًا فَسَدَّ الْعَقْدُ فِي
الْأَصْحَحِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يَشْتَحِ وَيَشْتَرِطُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ تَعْيِينَ
الدَّابَّةِ وَبِئْسَ شَرَاطُرُ رُؤُوسِهَا الْخِلَافُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ فِي إِجَارَةِ
الدَّقَّةِ ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالذُّكُورَةِ أَوْ الْأُنثَى وَشَرَطُهَا
بَيَانُ قَدْرِ السَّيْرِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالطَّرِيقِ مَسَارِكُ
مَضْبُوطَةٌ تَنْزِلُ عَلَيْهَا وَتَجِبُ فِي الْإِجَارَةِ لِأَنَّهَا تُعْرَفُ بِالْحَوْلِ

وَبِنْ حَضْرَتِهِ وَأَمَّا بَيْدُهُ إِنْ كَانَ فِي ظَرْفٍ وَإِنْ عَابَتْ
فَذَرِيكًا أَوْ وَزْنَ وَجِنْسَهُ لِأَجْسِ الدَّابَّةِ وَبَيِّنْتُهَا إِنْ كَانَتْ
إِجَارَةً ذَمًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ زَجَاجًا وَجَوْدًا لِأَصْحَحِ
إِجَارَةُ مَسَلِّ الْجِنَادِ وَلَا عِبَادَةَ بِتَلْفَانِيَةِ الْأَصْحَحِ وَتَفَرُّدُ
رَحَاةٍ وَبَيْعُ لِحْمِ مَسَدٍ فِيهِ وَيُعْلَمُ الْقُرْآنُ وَجِنَانُهُ
وَأَرْضَاغٌ مَعَا وَلَا جِدْهَا فَقَطْ وَالْأَصْحَحُ أَنَّهَا لَا يَسْتَبِيحُ أَحَدُهَا
الْأَحْرَ وَالْجِنَانُ جَفْطَ صَبِيحٍ وَتَعْتَدُ بِغَيْلٍ رَأْسُهُ وَبَدْنُهُ
وَيَسَادُ وَدَهْنُهُ وَجِلْدُهُ وَرَبَطُهُ فِي مَنَدٍ وَجَزْأَيْهِ سَاهُ
وَنَحْوُهُ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ بِمَا فَاتَمَّعَ اللَّيْلُ فَالْمَدْفَعُ أَنْفَسُ
الْعَقْدِ دَرَسُ دُونَ حَسَانَةٍ وَالْأَصْحَحُ أَنَّهَا لَا يَجِبُ
حَسْرَةٌ وَحِطٌّ وَجَلٌّ عَلَيْهِ وَرَأَقٌ وَجَمَالٌ وَحَسَاطٌ صَحَّ
لَوْ مَعَى السَّيْرِ الرَّجْحُ مَدَى الْعَادَةِ وَبِئْسَ صَطْرَتْ
وَجِبَتْ سَائِرُ الْأَمْطِ الْإِجَارَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِتَدْوِينِ
نَسَائِمِهَا نَدَى إِلَى الْمَدِينِ وَعَمَارَتُهَا عَلَى الْمَوْحِرِ فَإِنْ
بَدَرَ وَأَصْلَحَ وَإِلَّا فَلَيْسَتْ حِمَارًا وَكَبِيرُ الْمَدِينِ عَجَبٌ

يخوفه لومات وحاف بركة أمة الوارث لعلينا وله أن يتم
سنة أو ماله ولو استخينا ند غايصة اليد مشرف فإن
لو تحفظ به استوجر من ماله غايص ولو خرج التمر مستحقا
للعامل على المسا في أجره المثل
سواء ما كان وسنه والقبعة أجرتك هذا أو أكرتك أو تلك
ساعة سنة كذا مقول قبل أو استأجرت أو أكرت والأصح
انعمادها بقوله أجرتك منعنا منعنا بقوله بعقد منعنا
رغم أنه انوارده على غير كاجاره العتار ودابة أو شخص
وعلى الدمة كاستجار دابة موصوفه وبان يلزم دتمه خياطة أو
سائر أو قال استأجرتك ليعمل كذا فاجاره عن وقت دتمه ويشترط في
اجاره الدمة سلمه لاجره في مجلس واجاره العين لا يشترط ذلك ويجوز
دبا العجل والتاجان إن كانت في الدمة وإذا اطلت تجلت وإن
كانت معته ملكة في حاله ويسرط كون الأجر معلومة فلا يصح
باجاره والعلف ولا يسرط بالحد وبطن بعض الدمة أو بالتحالة
ولو أسلجها لترضع رفقاً ببعضه في حال اجاز على الصحيح

ويكون المنفعة معلومة فلا يصح استيجار سماع على كلمة لا يعب
وإن روجت البلعة وكذا دراهم ودما ينزل للذين وكل ما يصيد
في الأصح ويكون الموجر فادراً على تسليمها فلا يصح استيجار ابن
ومضوب وأغني لفظ وأرض المزرعة لآمالها أير ولا يكتفها
المطر لغتاد ويجوز إن كان لها ماد أير وكذا إن كانها المظر
لغتاد أو ما التلوح الجمعية والغالب حصولها في الأصح والاحتيا
الشرعي كالجني فلا يصح استيجار ليلع من صحبة ولا جانيض
خادمة سجد وكذا منكوجة لرضاع أو غيره بغير إذن الزوج
في الأصح ويجوز تحيل المنفعة في اجارة الدمة كالزمتك
الحل إلى مكة أول شهر كذا ولا يجوز اجارة عين لمنفعة متقلة
فلو أجر السنة الثانية لمسأجر الأولى قبل انقضاءها جاز
في الأصح ويجوز كرا العقب في الأصح وهو أن يوجد ابنة رجلاً
ليركبها بعض الطريقين أو رجلين ليركب هذا أيتاماً
ويشير البعضين ثم يقسمان بشرط كون المنفعة
معلومة ثم تارة بقدر زمان كدار سنة وتارة بجل كدابة

عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسر أفراد
النخل بالتقوى والبياض بالعمارة والأصح أنه بشرط أن لا
ينصل بينهما وأن لا يعمد المزارعة وأن كثير البياض كليله
وأنه لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع وأنه
لا يجوز أن يخبر بتعا المساقاة فإن أفردت أرض بالزراعة
فالمغل للمالك وعليه بعامل أجره عمله ودوابه وآلته
وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره أن يستاجر نصف البذر
لغيره له النصف الآخر ويعيره نصف الأرض أو يستاجره
بنصف البذر ونصف منفعه الأرض ليزرع النصف الآخر
في النصف الآخر من الأرض بشرط تخصيص الثمر لهما
وأشتر كما في يد العلم بالتصيين بالجزئية كالقراض
والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو
الصلاج ولو ساقاة على ودي لمعرسه ويكون الشجر لهما
لم يجبر ولو كان معروسا وشروط له جزأ من الثمر على العمل
فإن قدر مدة يثمر فيها غالبا صح وإلا فلا وقيل إن تعارض

بشرط أن لا يعمد المزارعة

الإقحام صح وله مساقاة شريكه في الشجر إذا شرط له زيادة على
حقيقته ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس
أعماله وأن ينفرد بالعمل وبألبين في الموثقة وشروط العمل
بتقدير المدة كسنة أو أكثر ولا يجوز التوقيت بأكثر من
التمتع في الأصح وصيغتها ساقيتك على هذا النخل كذا أو
تلتك إليك لتعمده ويشترط القبول دون تفصيل الأعمال
ويحل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب وعلى العامل ما يحتاج
إليه لصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر في كل سنة كقوى
وتقوية نهر وإصلاح الأجاجين التي يثبت فيها الماء وتلقيحها
وتحجتها حشيش وقضبان مضرة وتعمير جرت به عادة وكذا
حفظ الثمر وجدادة وتجهيفه في الأصح وما قصد به حفظ
الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الجيطان وحفر نهر جديد على
المالك والمساقاة لازمة فلو عرب العامل قبل الفراغ وأتمه
المالك متى عابني استحقاق العامل وإلا استاجر الحاكم عليه
مرتبة وإن لم يقدر على الحاكم فليشهد على الإنفاق إن أراد

بِلا إِذْنٍ وَلَا يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ حِضْرًا وَكَذَا اسْتَفْرَفِي الْأَطْمَرِ
وَعَلَيْهِ قَوْلُ مَا يُعْتَادُ كَقَوْلِي الثَّوْبِ وَوَزْنِ الْخَيْفِ كَذَهَبَ
وَمَسِكَ لَا الْأَمْتَعَةَ الثَّقِيلَةَ وَجَوْهَهُ وَمَا لَا يَلْزَمُهُ لَهُ الْأَسْتِمَاءُ
عَلَيْهِ وَالْأَطْمَرُ أَنَّ الْعَامِلَ يَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ بِالْقِسْمَةِ
لَا بِالظُّهُورِ وَتَمَّازُ الشَّجَرِ وَالنِّسَاجِ وَكَبُّ الرِّقِيقِ وَالْمَسْمُورِ
الْحَاصِلَةُ مِنْ مَالِ الْفَرَاضِ يَفُوزُ بِهَا الْمَالِكُ وَقِيلَ مَالُ قَرِيبِ
وَالنَّقْضُ الْحَاصِلُ بِالرَّخِصِ مَخُوبٌ مِنَ الرَّبْحِ مَا أَمْتَكْرَهُ وَيَجُودُ
وَكَذَا لَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ بَأْفَةٍ أَوْ غَصْبٍ وَسُرْقَةٍ بَعْدَ تَصَرُّفِ
الْعَامِلِ فِي الْأَصْحِ وَإِنْ تَلَفَ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِكِ فِي الْأَصْحِ
لِكُلِّ فَنَحَةٍ وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أُعْجِيَ عَلَيْهِ
أَنْفَسَ وَيَلْزَمُ الْعَامِلَ الْأَسْتِمَاءُ إِذَا فُضِحَ أَحَدُهُمَا وَتَنْضِيزُ
رَأْسِ الْمَالِكِ إِنْ كَانَ عَرَضًا وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ التَّنْضِيزُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
رَبْحٌ وَإِنْ أَسْتَرَدَ الْمَالِكُ بَعْضَهُ قَبْلَ ظُهُورِ رِبْحٍ وَحُضْرَانِ
رَبْحٍ وَرَأْسِ الْمَالِكِ إِلَى الْبَاقِي وَإِنْ أَسْتَرَدَ بَعْدَ الرَّبْحِ فَالْمُسْتَرَدُّ
شَائِعٌ بِرَبْحٍ وَرَأْسِ مَالٍ بِمِثَالِهِ رَأْسِ الْمَالِكِ بِمِثَالِهِ وَالرَّبْحُ عَشْرُونَ

وَأَسْتَرَدَ عَشْرِينَ فَالرَّبْحُ سُدْرُ الْمَالِكِ فَيَكُونُ الْمُسْتَرَدُّ سُدْرَهُ
مِنَ الرَّبْحِ فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمَشْرُوطُ مِنْهُ وَبَاقِيهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِكِ
وَإِنْ أَسْتَرَدَ بَعْدَ الْحُضْرَانِ فَالْحُضْرَانُ مُوزَعٌ عَلَى الْمُسْتَرَدِّ وَالنِّسَاجِ
فَلَا يَلْزَمُ جِرْحُ حِصَّةِ الْمُسْتَرَدِّ لَوْ رُبِحَ بَعْدَ ذَلِكَ مِثَالَهُ الْمَالِكُ
بِمِثَالِهِ وَالْحُضْرَانُ عَشْرُونَ ثُمَّ أَسْتَرَدَ عَشْرِينَ فَرَبْحُ الْعَشْرِينَ
حِصَّةُ الْمُسْتَرَدِّ وَيَعُودُ رَأْسُ الْمَالِكِ إِلَى حِصَّتِهِ وَسَبْعِينَ وَتَقْدِيرُ
الْعَامِلِ بِمِثَالِهِ فِي قَوْلِهِ لَمْ أَرِبْ أَوْ لَمْ أَرِبْ إِلَّا كَمَا أَوْشَرْتِ
هَذَا الْفَرَاضِ أَوْ لَمْ تَنْهَيْ عَنِ شَرِّهِ كَذَا وَفِي قَدْرِ رَأْسِ
الْمَالِكِ دَعْوَى التَّلَفِ وَكَذَا دَعْوَى الرَّدِّ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ اخْتَلَفَا
فِي الْمَشْرُوطِ لَهُ تَجَانُّ وَنَهْ أَجْرُهُ الْمِثْلُ

رَبْحٌ مِنْ جِبَائِزِ التَّصَرُّفِ وَصَبِيحٌ وَجَحِينٌ بِاللَّامِ
وَمُورِدُهَا النَّخْلُ وَالْعَبْتُ وَجَوْهَةُهَا الْقَدِيرُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ
الْمُشْرَعَةُ وَلَا يَصِحُّ الْمَخَابِرَةُ وَهِيَ عَمَلُ الْأَذْنِ بِعَضْوِ مَا يَخْرُجُ
بِنَهْجِهَا وَالْبَدْرُ مِنَ الْعَامِلِ وَلَا الْمَزَارَعَةُ وَهِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ
وَالْبَدْرُ مِنَ الْمَالِكِ فَلَوْ كَانَ بَيْنَ الْبَدْرَيْنِ

بَدْرَانِ

وَأَسْتَرَدَ

لا بد من ولا ينفون منه على نفسه جفرا وكذا اسفر في الاظهر
 وعليه فعل ما يعناد كحلي التوب ووزن خفيف كدهم
 وسبك لا لا تبعه القيلة وخوة وما لا يلزمه له الاجتناب
 عليه والاطهر ان العامل مملك حصته من الربح بالقسمه
 لا بالظهور ونماز الشجر والنتاج وكب الرقيق والمهر
 باجالة من مال المراض يفوز بها المالك وقيل مال قواض
 والنقص الحاصل بالربح محسوب من الربح ما انكر ويجوز
 وكذا لو تلف بعضه بافه او غصبه سرقة بعد تصرف
 العامل في الاصح وان تلف قبل تصرفه فمن رأس المالك في الاصح
 بكل فتحه ولو مات احداهما او جن او اعتمى عليه
 انفسه ويلزم العامل الاستيفاء اذا فسخ احداهما وتنضير
 رأس المالك ان كان عرفنا وقيل لا يلزمه التنضير ان لم يكن
 ربح ولو اشترى المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسران
 رجع رأس المالك الي الباقي وان اشترى بعد الربح فالمشترى
 شايع ربحا ورأس مال مثاله رأس المالك مائة والربح عشرون

وامر د عشرين فان ربح سدس المالك فيكون نسبة د سدس
 من ربح فسدس ربعا من المشروط منه وباقية من رأس المالك
 ربح شرى بعد خسران فالخسران موزع على المشترى والباقي
 ويلزم حصر حصه مشترى لو ربح بعد ذلك مثاله المالك
 مائة والخسران عشرون ثم اشترى عشرين فربح العشرين
 حصه المشترى ويعود رأس المالك الي خمسة وسبعين ونقص
 العامل بمسند في قوله لم اربح اولا اربح الا كما وانما
 هذا للمراض وفي اوله سني عن سراج كذا وفي قدر
 المالك دعوى الثلث وكذا دعوى الرد في الاصح ولو اختلفا

المشروط له جديا وباد حره للملك

اصح من جاز التصرف والبيع ويجوز ان يكون
 وما ذك النخل والعنب وحذو ريف العديد في سائر بلاد
 المشورة ولا يصح بيعه وهي عمل الا في بعض ما يربح
 من سائر مسند ملك ولا المزارع وهو
 من سائر بلاد

... من المالك ولا عمله
 مرة ويجوز شرطه على غيره من المالكين في البيع والقبض
 العامل بخاره ونوايهما كغير الباطل وسننا فلوقارضة
 يمشي حبه فيطن ويجوز أو غير لا يمشيه وبيعته فسد
 لغيره ولو لا يجوز أن شرط عليه شراء متاع معين أو نوع
 سدر وجوده أو ماله محض ولا يشرط بيان مدة الإذن
 ولو ذكر مدة وسعه التصرف جدها فسد وإن منع
 شرطه فلا في البيع بشرط أحسنه بما بالبيع
 وشراهما فسد ولو قول أو شرط على أن كل الرخ لك ففرض
 فسد وقيل فرق صحح وإن قال كلك في فراض فسد وقيل
 تصاع وكونه معلوما جازية ولو قال على أن لك ببد
 شرك أو غير فسد وبيان ذلك في البصحة ويكون بغير
 ولو قولين تصرف في البيع وإن قال إن تصاع على البيع
 أو سدره أو غيره أو غيره أو غيره فسد بشرط
 جازي ولو قول وقيل في غير الفعل وسرهما كوكيل وهو

إن فاض العامل آخر باذن المالك لينشارك في العمل والبيع
 بشرط في البيع وبغير إذنه فاسد فإن تصرف الثاني فنقص
 فاصد فإن اشترى في الذمة وقلنا بالجد يد فالبيع للعامل
 في البيع عليه لثاني أجرته وقيل هو لثاني وإن
 يبيع مال الفراض فباطل ويجوز أن يتراض الواحد
 بين متفاضلا ومتساويا والأثنان واجدا والبيع بعد
 شيب العامل بينهما بحسب المال وإذا فسد الفراض فقد تصرف
 العامل والبيع للمالك وعليه للعامل أجره مثل عمله إلا إذا
 له قارضتك وجميع البيع في فلا شيء له في البيع ويتصرف
 للعامل بخاطا لا بعين ولا يمشيه بلا إذن وله البيع بغير
 له الرد بعين تقتضيه مصلحة فإن اقتضت الإمساك فلا في
 البيع للمالك الرد فإن خلفا عمل بالمصلحة ولا يعامل المالك
 ولا يشترى للفراض بأكثر من رأس المال ولا من يفتق على
 المالك بغير إذنه وكذا ربه في البيع ولو فعل لم يقع
 للمالك ويعامل إن أنه في الذمة ولا يسافر بالمال

...
 ...
 ...

إن العامل فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك ولا عمله
معه ويجوز شرط عمل غيره مالكه على الصحيح وظيفة
العامل التجارة ونواياها كشر الشاي وطلبها فلو فاض
ليشترى جنده فيطن ويخبر أو غير لا يشترطه وبيعته فسد
الفراض فلا يجوز أن يشترط عليه شر أمثاع معين أو نوع
يندر وجوده أو معاملة محض ولا يشترط بيان مدة الفراض
فلو ذكر مدة ومنعه التصرف بعد هافسد وإن منع
البيع بعد هافلا في الأصح ويشترط اختصاصها بالبيع
وأشترأ كما فيه ولو قال فارضضك على أن كل الرخ لك ففرض
فاسد وقيل فرض صحيح وإن قال كلك لي ففراض فاسد وقيل
إتصاع وكونه معلوما بالجزئية فلو قال على أن لك فيه
شركة أو نصيبا فسد أو بيننا فالأصح الصحة ويكون بغير
ولو قال لي التصرف في الأصح وإن قال لك التصرف في الأصح
هو لو شرط لأجدها عشرة أو ربح صنف فسد
إيجاب وقبول وقيل يكفي القبول بالفعل وشرطها كوكيل وقيل

إن قارض العامل أخرا بإذن المالك ليشاركه في العمل والربح
لا يجوز في الأصح وبغير إذنه فاسد فإن تصرف الثاني في تصرف
فامسب فإن اشترى في الذمة وقلنا بالجد يد فالربح للعامل
الأول في الأصح وعليه لثاني أجرته وقيل هو لثاني وإن
شترى بعين مال الفراض فباطل ويجوز أن يتقارض الواحد
أثنين متفاضلا ومتساويا والأشأن واجدا والربح بعد
شيب العامل بينهما يجب المال وإذا فسد الفراض فقد تصرف
العامل والربح للمالك وعليه للعامل لجزءه مثل عمله إلا إذا
قال قارضضك وجميع الربح لي فلا شيء له في الأصح ويتصرف
لعامل مجتاطا لا بغير ولا يشترطه بلا إذن وله البيع بغير
وله الرد بعيب تقتضيه مصلحة فإن أفتقت الأمانة فلا ي
الأصح وللمالك الرد فإن خلفا عمل بالمصلحة ولا يعامل الخائب
ولا يشترى للقراض بأكثر من رأس المال ولا من يفتقر
المالك بغير إذنه وكذا روجدي في الأصح ولو فعل لم ينع
للمالك ويقع للعامل إن اشترى في الذمة ولا يسافر بالمال

هذا إذا كان
معه المال
فلا يجوز
أن يتصرف
في غيره
منه

أَشْرَى صَدَقَ وَالشَّرِيكَ كَذَا لَوْ أَنْكَرَ الشَّرَاءُ أَوْ كَوَّنَ الطَّالِبُ شَرِيكَ
فَإِنْ اعْتَرَفَ الشَّرِيكَ بِالْبَيْعِ فَالْأَمْرُ بِثَبُوتِ الشُّعْبَةِ وَيَسْلَمُ
الْمُرْتَبِعُ إِلَى الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِبِقَبْضِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ فَهَلْ
يُشْرِكُ فِي يَدِ الشُّعْبِ أَمْ يَأْخُذُهُ الْقَاضِي وَيَحْفَظُهُ فِيهِ خِلَافٌ
بِهِ فِي الْإِقْرَارِ نَظِيرُهُ وَلَوْ اشْتَرَى الشُّعْبَةَ جَمْعًا أَخَذَ وَأَعْلَى
قَدَّرَ الْبَيْعَ فِي قَوْلِهِ عَلَى الرَّؤْسِ وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ شَرِيكَيْهِ
بِضْفِ حِصَّتِهِ لِرَجُلٍ تَمَّ بِمَا قِيمَتُهَا لِخَرَفِ الشُّعْبَةِ فِي التَّصْفِ
الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكَ الْقَدِيمِ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ إِنْ عَفَا عَنِ التَّصْفِ
الْأَوَّلِ شَارَكَهُ الْمَشْتَرِي الْأَوَّلِي فِي النِّصْفِ الثَّانِي وَالْأَمْرُ
وَالْأَمْرُ أَنَّهُ لَوْ عَفَا أَحَدُ شَرِيكَيْهِ سَقَطَتْ حِصَّتُهُ وَتَحْتَجُّرُ الْأَخْرُ
بَيْنَ أَخْذِ الْجَمْعِ وَتَرْكِهِ وَلَيْسَ لَهُ الْأَقْتِصَارُ عَلَيْهِ وَأَنَّ
الْوَاحِدَ إِذَا اسْقَطَ بَعْضَ حِصَّتِهِ سَقَطَتْ كُلُّهُهُ وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ
شَرِيكَيْهِ فَلَهُ أَخْذُ الْجَمْعِ فِي الْحَالِ فَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ
وَالْأَمْرُ أَنَّ لَهُ تَأْخِيضَ الْأَخْذِ إِلَى قَدْوَمِ الْغَائِبِ وَلَوْ اشْتَرَى
شَقِيصًا فَلِلشُّعْبِ أَخْذُ نِصْبَيْهَا وَنِصْبِ أَحَدِهَا وَلَوْ اشْتَرَى

الغائب

وَإِحْدَى مِنْهُنَّ فَلَهُ أَخْذُ حِصَّتِهِ أَحَدًا بَائِعِينَ فِي الْأَمْرِ وَالْأَمْرُ
أَنَّ الشُّعْبَةَ عَلَى الْفَوْزِ بِالْبَيْعِ فَلْيَبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ فَإِنْ كَانَ
مُرْتَبِعًا أَوْ غَائِبًا عَنْ بَلَدِ الْمَشْتَرِي وَخَائِفًا مِنْ عَدُوِّهِ لِيَتَوَكَّلَ
إِنْ قَدَّرَ وَإِلَّا فَلْيَشْهَدْ عَلَى الطَّلَبِ فَإِنْ تَرَكَ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ
بِهِمَا بَطَلَ حَقُّهُ فِي الْأَطْمَرِ فَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَتَمًا أَوْ
طَعَامٍ فَلَهُ الْإِمْتَامُ وَلَوْ اجْتَزَى وَقَالَ لَمْ أَصْدُقِ الْمَخْبِرَ لَمْ يَتَعَدَّ
إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلًا وَكَدَابْحَةً فِي الْأَمْرِ وَيَعْدُرُ إِنْ أَخْبَرَهُ
مَنْ لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ وَلَوْ اجْتَزَى بِالْبَيْعِ بِالْفَيْتْرِكَ فَإِنْ مَحَسَّنَ
بِأَيَّةٍ بَقِيَ حَقُّهُ وَإِنْ بَانَ بِأَكْثَرِ بَطَلَ وَلَوْ لَقِيَ الْمَشْتَرِي قَسَمَ
عَلَيْهِ أَوْ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ فِي صَفْقَتِكَ لَمْ يَبْطُلْ وَفِي الدُّعَا وَجْهٌ
وَلَوْ بَاعَ الشُّعْبُ حِصَّتَهُ جَاهِلًا بِالشُّعْبَةِ فَالْأَمْرُ بِطَلَاُهَا
الْقَرَاضِ وَالْمُضَارَبَةِ أَنَّ

قَالَ فِي بَعْضِ الشُّعْبِ

يُدْفَعُ الْبَدَمَ مَا لَا لِيَتَجَرَّفَ فِيهِ وَالْبَيْعُ مَشْتَرِكٌ وَيَشْتَرِي طَلَبًا
كُونَ الْمَالِ دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ فَلَا يَجُوزُ عَابِي تَبَدُّلٍ وَحَالٍ وَمَعْتَدٍ
وَعَرُوضٍ وَمَعْلُومًا مَعِينًا وَقِيلَ جُوزَ عَلَى أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ مَسْلَمًا

الشري صدق الشري وكذا لو أنك الشرا أو كون الطالب شريكاً
 فإن اعترف الشريك بالبيع فالأصح ثبوت الشفعة ويسلم
 الشري إلى البائع إن لم يعترف بقبضه وإن اعترف فهل
 يترك في يد الشفيع أم يأخذة القاضي ويحفظه فيه خلاف
 سبوت في الإقرار نظيره ولو استحق الشفعة جمع أخذوا على
 قدر الحصص وفي قول على الرؤس ولو باع أحد شريكين
 نصف حصته لرجل ثم باقها لآخر فالشفعة في النصف
 الأول للشريك القديم والأصح أنه إن عفا عن النصف
 الأول شاركه المشتري الأول في النصف الثاني والأفلا
 والأصح أنه لو عفا أحد شفيعين سقط حقه وتخبر الآخر
 بين أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتضار عليه وإن
 الواحد إذا استقطب بعض حقه سقط كله ولو حضر أحد
 شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فإذا حضر الغائب شاركه
 والأصح أن له تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب ولو اشترا
 شتقاً فالشفيع أخذ نصيبها ونصيب أحدها ولو اشترا

أو قال
 بغيره

واحد من اثنين فله أخذ حصته أحد الباعين في الأصح والأظهر
 أن الشفعة على الفور بالبيع فليبادر على العادة فإن كان
 مريئاً أو غائباً عن بلد المشتري أو غائباً من عدو فليؤكل
 إن قدر وإلا فليشهد على الطالب فإن ترك المقدور عليه
 بينهما بطل حقه في الأظهر ولو كان في صفة أو حمام أو
 مقام فله الإجماع ولو أختروا قال لم أصدق المحبر لم يعذر
 إن أختروا عدلان وكذا ثقة في الأصح ويعذر إن أختبره
 من لا يقبل خبره ولو أختبر بالبيع بالنيقترك فإن محس
 بآية بني حنيفة وإن بان بأكثر بطل ولو لقي المشتري فسلم
 عليه أو قال بارك الله في صفقتك لم يبطل وفي الدعاء وجه
 ولو باع الشفيع حصته جاهلاً بالشفعة فالأصح بطلانها
 الغرض والمضاربة أن

كان الشفيع

في البدن لا يتجر فيه والبيع مشترك ويشترط الصح
 في المال درهم أو دينارين فلا يجوز علي تبس وحل ومغشور
 ومغشور ومعلوم ما معينا وقيل يجوز على أحد نصيبين مسلماً

خلع وصلى دم وجوم واجره وراس مال سلم ولو شرط
في البيع الحياض انما وليا لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع
حياض وان شرط بالمشترى وجده فالأظهر انه يؤخذ ان
قلنا الملك للمشتري والأفد ولو وجد المشتري بالتفرض
عينا و ردة بالعيب و ردة الشفيع أخذه و ردة
بالعيب فانه جند اجابة السميع ولو اشترى اثنا دارا
أو عدة ارض و ردة و حدهما على الآخر ولو كان للمشتري
سرك في الاصل فالبيع الترتيب لا يأخذ كل البيع
بل حبيته و ردة في الملك بالشفعة جده
بعضا و الثمن ولا يحصر المنة و بشرط لفظ من الشفيع
كذلك او احدث بالشفعة و بشرط مع ذلك اما ان
في المشتري فاذا سلم او الرند الفاضل السلم
بغير و مشارصه يكون الترتيب
فقط و بشرط بالشفعة اذ انحصرت بطلته
فقط و بشرط بالشفعة

الشفيع على المذهب ان اشترى بمثل أخذه الشفيع
مثله أو بمثل قيمته يوم البيع وقيل يوم استقراره
بانتفاع اجبا أو بمؤجل فالأظهر انه يجوز بين أن يجمل
ويأخذ في اجبا أو بغيره المجل ويأخذ ولو بيع شقص
وغيره أخذه بحصته من القيمة و يؤخذ المهور بمثلها
وكذا عوض الخلع ولو اشترى بخلاف و تلف اشترى الأخذ
فان عين الشفيع قدره وقال المشتري لم يكن مغاوم القدر
خلف على نفي العلم وان ادعى عليه ولم يعين قدره لم يسمع
دعواه في الاصح واذا ظهر الثمن مستحقا فان كان معينا
بطل البيع والشفعة والا ابدل وبقيا وان دفع الشفيع
مستحقا لم يبطل شفيعته وان جهل وكذا ان علم في الاصح
وتصرف المشتري في الشقص كبيع و وقف واجارة صحيح
وللشفيع نقض ما لا شفعة فيه كما لو وقف وأخذه ويحيز
فيما فيه شفعة كبيع بين ان يأخذ بالبيع الثاني أو ينقذه
ويأخذ بالأول ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر

خلع وصلح دم وجور واجرة ورأس مال سلم ولو شرط
في البيع الجار لهما أو للبايع لم يؤمن بالشفعة حتى ينقطع
الجار وإن شرط للمشتري وجن فالأظهر أنه يؤخذ إن
قلنا الملك للمشتري والأفد ولو وجد المشتري بالتقص
عينا وأرادته بالعبء وأراد الشفيع أخذه وتزويد
بالعبء فالأظهر إجابة الشفيع ولو اشترى ثمان دارا
أو بعضا منه شفعة لأحدهما على الآخر ولو كان للمشتري
شرك في الأرض فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل البيع
بل حصته ولا يشرط في الملك بالشفعة حكم جار و
إحصاء الثمن ولا حضور المشتري بشرط لفظ من الشفيع
كتلك أو أخذت بالشفعة وبشرط مع ذلك إنا نعلم
بعضه في المشتري فإذا أسلمه أو الرنم القاضى الشك
بعضه لبعض وإما رضى المشتري بكون الثمن لبعض
وغيره فبما رضى القاضى له بالشفعة إذ حضر مجلسه
وإن حضره غيره فالأصح أنه لا يملك شفعا لغيره

الشفيع على المذهب ما إن اشترى بمثل أخذه الشفيع
بمثله أو بثمنه في قيمته يوم البيع وقيل يوم اشتراؤه
بالقطع الجار أو بموخل فالأظهر أنه يختص من أن يجعل
ويأخذ في الجار أو يصير إلى الجار ويأخذ ولو بيع شفيع
وغيره أخذه بخصته من القيمة هو يؤخذ المهور بمنه
وكذا عوض الخلع ولو اشترى بخلاف وتلف أشفع الأخذ
فإن عين الشفيع قدرا وقال المشتري لم يكن معاومة القدر
حلف على نفي العلم وإن ادعى علمه ولم يعين قدر الشفيع
دعواه في الأصح وإذا ظهر الثمن مستحقا فإن كان ثمننا
بطل البيع والشفعة وإلا أبدل وبقيما وإن دفع الشفيع
مستحقا لم يبطل شفيعه وإن جهل وكذا إن علم في الأصح
وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف وإجازة صحيح
وللشفيع نقض ما لا شفعة فيه كالوقف وأخذه ويختص
فيما فيه شفعة كبيع بين أن يأخذ بالبيع الثاني أو بقضه
ويأخذ بالأول ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر

تَكْلِفُهُ رَدَّهُ كَمَا كَانَ إِنْ أُمِّنَ وَأُرِشَ التَّقْصِيرَ وَإِنْ كَانَتْ
عَيْنًا كَسْرًا وَعِزًّا كَلَّفَ الْفَلْعُ وَإِنْ صَبَّحَ الثَّوْبُ بِصَبْغِهِ وَأَمَّنَ
فَصَلَهُ أَجْرًا عَلَيْهِ فِي الْأَمْحِ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيمَتَهُ وَلَا
شَيْءَ لِلْعَاصِبِ فِيهِ وَإِنْ تَقَصَّرَ لِمَنَّهُ الْأَرْضُ وَإِنْ زَادَتْ
أَشْرَكَكَ فِيهِ وَلَوْ خَلَطَ الْمُضُوبُ بِغَيْرِهِ وَأَمَّنَ التَّيْبِيرَ لِمَنَّهُ
وَإِنْ شَقَّ فَإِنْ تَعَدَّرَ فَا لِمَذْهَبَانَهُ كَأَنَّ لَيْفَ فَلَهُ تَقْرِيمُهُ وَالْقَاءُ
أَنْ يَعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِ الْخَلُوطِ وَلَوْ غَصَبَ خَشْبَةً وَبَنَى عَلَيْهَا الْخَرْتِ
وَلَوْ أَدْرَجَهَا فِي سِنِينَةٍ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ نَفْسًا أَوْ
مَالًا مَعْصُومًا وَلَوْ وَطِئَ الْمُغْضُوبُ عَلَيْهِ بِالْمَالِ بِالْحَرِيِّ وَوَجَدَ وَإِنْ
جَهَلَ فَلَاحِدٌ وَفِي الْبَالِ لَيْسَ يَحِبُّ الْمَهْرَ إِلَّا أَنْ تَطَاوَعَهُ فَلَا
يَحِبُّ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَيْهَا الْحَدُّ إِنْ عَلَتْ وَوَطِئَ الْمُشْتَرِي مِنْ
الْعَاصِبِ كَوَطِئَ فِي الْحَقِّ وَالْمَهْرُ فَإِنْ غَرِمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ
عَلَى الْعَاصِبِ فِي الْأَطْمَرِ وَإِنْ أَجْبَلَ عَالِمًا بِالْحَرِيِّ قَالَ لَوْ لَدَرْتُ
غَيْرَ نَسِيبٍ وَإِنْ جَهَلَ فَرُبَّ نَسِيبٍ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْأَنْقِطَةِ
وَيَرْجِعُ بِهَا الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَاصِبِ وَلَوْ تَلَفَ الْمُغْضُوبُ عِنْدَ

الْمُشْتَرِي وَعَرِمَهُ لَمْ يَرْجِعْ وَكَذَا لَوْ تَعَيَّبَ عِنْدَهُ فِي الْأَطْمَرِ
وَلَا يَرْجِعُ بَعْدَ مَنَفَعَةٍ اسْتَوْفَاهَا فِي الْأَطْمَرِ وَيَرْجِعُ بَعْدَ
مَا تَلَفَ عِنْدَهُ وَبِأُرِشَ نَقْصِ بِنَائِهِ وَعِزَّاسْتِهِ إِذَا تَقَصَّرَ فِي
الْأَمْحِ وَكُلُّ مَا لَوْ غَرِمَهُ الْمُشْتَرِي رَجَعَ بِهِ لَوْ غَرِمَهُ الْعَاصِبُ
لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَمَا لَا يَرْجِعُ ... وَكُلُّ مَنْ بَنَتْ
يَدَهُ عَلَى يَدِ الْعَاصِبِ فَكَأَنَّ الْمُشْتَرِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ
لَا تَثْبُتُ فِي مَنْقُولٍ بَلَى فِي أَرْضٍ وَمَا فِيهَا مِنْ بِنَاءٍ
وَجَرِّبَتَعًا وَكَذَا أَمْرٌ لَمْ يُؤْتِرْ فِي الْأَمْحِ وَلَا شَفَعَةَ فِي
جُحْرَةٍ بَنَتْ عَلَى سَقْفٍ غَيْرِ مُشْتَرِكٍ وَكَذَا مُشْتَرِكٌ فِي الْأَمْحِ وَكُلُّ
مَا لَوْ قَسَمَ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمُغْضُوبُ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ وَرَجَى لَشَفَعَةَ
فِيهِ فِي الْأَمْحِ وَلَا شَفَعَةَ إِلَّا لِشَرِيكِهِ وَلَوْ بَاعَ دَارًا وَلَهُ
شَرِيكٌ فِي مَرْمَرِهَا فَلَا شَفَعَةَ لَهُ فِيهَا وَالصَّحِيحُ ثَبُوتُهَا فِي
الْمَرْتَبَةِ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي طَرِيقٌ آخَرَ إِلَى الدَّارِ أَوْ أَمَّنَ فَفِي
بَابِ إِلَى شَارِعٍ وَالْأَفْلَا وَإِنَّمَا تَثْبُتُ فِي مَا مَلَكَ بِمَعَاوَضَةٍ
مَلَكَ لَازِمًا مَتَأَخَّرَ عَنْ مَلَكَ الشَّفِيعِ كَيْفَ وَمَنْ وَعَوِضَ

تَكْلِفُهُ رَدَّهُ كَمَا كَانَ إِنْ أُمِّنَ وَأُرْشُ النَّصْرِ وَإِنْ كَانَتْ
عَيْنًا كُنَّا وَغَرَّاسٍ كَلَّفَ الْفُلْعَ وَإِنْ صَبَّحَ التُّوبَ بِصَبْغِهِ وَأَمَّنَ
فَضْلَهُ أَجْبَرُ عَلَيْهِ فِي الْأَجْحِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيمَتَهُ فَلَا
شَيْءَ لِلْعَايِبِ فِيهِ وَإِنْ تَقَصَّرَ لِمَنَّهُ الْأَرْضُ وَإِنْ زَادَتْ
أَشْرَكَ فِيهِ وَلَوْ خَلَطَ الْمُغْضُوبُ بِغَيْرِهِ وَأَمَّنَ التَّيْبَةَ لِمَنَّهُ
وَإِنْ شَقَّ فَإِنْ تَعَدَّرَ فَا لِمَذْهَبِ أَنَّهُ كَأَنَّ لَيْفَ فَلَهُ تَغْرِيمُهُ وَوَلَقَدْ
أَنْ يَعْطِبَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ وَلَوْ عَصَبَ خَشْبَةً وَبَنَى عَلَيْهَا أُخْرًا
وَلَوْ أَدْرَجَهَا فِي سِنِينِهِ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ نَفْسِ أَوْ
مَالٍ مَعْصُومٍ وَوَوَّطَى الْمُغْضُوبَةَ عَالِمًا بِالْحَرِّ يَخْرُجُ وَإِنْ
جَهَلَ فَلَا حُدَّ وَبِئْسَ الْخَالِيسُ حَيْثُ الْمَهْرُ إِلَّا أَنْ تُطَاوَعَهُ فَلَا
يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهَا الْجِدُّ إِنْ عَلِمَتْ وَوَوَّطَى الْمُشْتَرِي مِنْ
الْعَايِبِ كَوَظِيئِهِ فِي الْجِدِّ وَالْمَهْرُ فَإِنْ غَرِمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ
عَلَى الْعَايِبِ فِي الْأَطْهَرِ وَإِنْ أُجْبِلَ عَالِمًا بِالْحَرِّ فَالْوَلَدُ قَبْلَ
غَيْرِ نَسَبٍ وَإِنْ جَهَلَ فَحَرُّ نَسَبٍ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْأَنْقِطَاءِ
وَيَرْجِعُ بِهَا الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَايِبِ وَلَوْ تَلَفَ الْمُغْضُوبُ عِنْدَ

تَمَرٍ وَغَرَمَهُ لَمْ يَرْجِعْ وَكَذَا لَوْ تَعَبَّ عِنْدَهُ فِي الْأَطْهَرِ
وَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ مَنَعَهُ أَسْتَوْفَاهَا فِي الْأَطْهَرِ وَوَجَّحَ بَعْدَهُ
مَا تَلَفَ عِنْدَهُ وَبَارَسَ نَفْسَ بِنَايَةِ وَعَرَّاسِهِ إِذَا تَقَصَّرَ فِي
الْأَجْحِ وَكُلُّ مَا يُوْغَرِمُهُ الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ بِهِ لَوْ غَرِمَهُ الْعَايِبُ
لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَمَا لَا يَرْجِعُ وَكُلُّ مَنْ أَمَّنَتْ
بِدَّةً عَلَى الْعَايِبِ فَكَأَنَّ الْمُسْتَرِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ

لَا يَنْبَغُ فِي مَقُولِ بَيْتِ أَرْضٍ وَمَا فِيهَا مِنْ بِنَايَةٍ
وَيَجْرِي بِنَايَةً وَكَذَا أَمْرٌ لَمْ يُوْغَرِمَ فِي الْأَجْحِ وَلَا شَفَعَهُ فِي
خَيْرِهِ يَنْبَغُ عَلَى مَنِّفٍ غَيْرِ مُشْرِكٍ وَكَذَا مُشْرِكٌ فِي الْأَجْحِ وَكُلُّ
مَا يُوْغَرِمُهُ بَطْلٌ مَنَعَهُ الْمُغْضُوبَةَ كَحَامٍ وَرَجَحِي لَا يَشْفَعُ
بِهِ فِي الْأَجْحِ وَلَا يَشْفَعُ إِلَّا لِمَنْ يَكُ وَلَوْ بَاعَ دَارًا وَوَلَدَ
بَيْتًا فِي مَمْرُهَا فَلَا يَشْفَعُ لَدَيْهَا وَالصَّحِيحُ يُوْغَرِمُ فِي
أَمْرٍ إِنْ كَانَ مُشْتَرِي طَرِيقَ الْخُرَابِ إِلَى الدَّارِ أَوْ أَمَّنَ قَبْلَ
بَارِئِ سَائِرِ الْأَقْلَامِ وَإِنَّمَا سَدَّتْ فِيمَا مَلَكَ بِمَعَاوَضٍ
مَلَكَ الْأَرْضَ مَا خَرَّ عَنْ مَلَكَ الشَّيْبَعِ كَبَيْعِ وَمَهْرٍ وَعَوْنِ

عَلَى الْعَبْدِ الْمُغْضُوبِ أَوْ فِي غَيْرِ خِلْفِ صَدَقِ الْعَاصِ بِمِثْلِهِ
وَوَجِبَ جَدُّ بَصَدِّ وَإِلَّا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ رَدَّ
نَافِئُ الشَّيْءِ لَمْ يَزِمَهُ شَيْءٌ وَلَوْ غَضِبَ تَوْبًا فَمِنْدُ عَشْرَةَ
فَسَارَتْ بِأَخْرَجَ دَرِّمَا تَمَّ لِبَسَدِ قَابِلَهُ فَصَارَتْ بَعْدَ
دَوْنِهِ فَرَدَّ لِمَنْ دَخَلَ فِي قَبْلِ الْمَالِ مِنْ أَضَى الْعَبْدِ
وَلَوْ غَضِبَ خَيْرٌ مِمَّا عَسَرَ فَلِفِ أَجْدَهُمَا وَرَدَّ
الْأَخْرَجَ وَمِنْهُ ذَرِّمَا أَوْ أَلْفٌ أَجْدَهُمَا غَضِبًا أَوْ فِي يَدِ اللَّهِ
لَزِمَهُ مَا بَدَى فِي الْأَمْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَوَجِدَتْ نَقْضَ لِسْرِ
الْمَلِكِ رَجَعًا حَتَّى يَرْتَدَّ فَكَانَ لَنَا فِي قَوْلِ بَرْدَةَ
مَعَ أَرْضِ الْمُتَّقِمْ وَوَجِبَ الْمُغْضُوبُ فَعَلَقَ بِرَقَبَتِهِ مَا لَمْ يَرَفِ
الْعَاصِ جِلْدُهُ بِالْأَخْلِ مِنْ قَبْلِهِ أَوْ الْمَالِ فَإِنْ تَلَفَتْ
عَرَمَدَ الْمَالِ وَوَجِبَ عَلَيْهِ تَعْمِيمُهُ وَأَنْ سَعَلَ بِمَا أَخَذَ
الْمَالِ تَمَّ رَجَعِ الْمَالِ عَلَى الْعَاصِ وَلَوْ رَدَّ الْعَبْدُ الْمَالِ
فَبَيْعَ فِي حَيَاتِهِ رَجَعِ الْمَالُ بِمَا أَخَذَهُ الْجَنِي عَلَيْهِ عَلَى
الْعَاصِ وَلَوْ غَضِبَ رَجَعًا فَمَنْ رَأَى بِهَا أَجْرَهُ الْمَالِ كَمَا

بَرْدَةَ أَوْ رَدَّ مِنْهُ وَأَعَادَهُ الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلِلنَّاسِ قُلُوبُ الرَّدِّ وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لِمَالِكٍ أَنْ كَانَ فِيهِ عَرَضٌ وَالْأَرْضُ بَرْدَةَ بِلَا إِذْنِ
فِي الْأَمْرِ وَبِقَابِلِ مَا ذَكَرَ أَحْمَدُ الْبَيْهَقِيُّ وَظَنُّهَا وَإِذَا أَعَادَ
الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَتَّقِ نَقْضَ فَلَا أَرْضَ لَكِنَّ عَلَيْهِ أَجْرَهُ
الْمِثْلَ مُدَّةِ الإِعَادَةِ وَإِنْ بَقِيَ نَقْضٌ وَجِبَ أَرْضُهُ مَعَهَا وَلَوْ
غَضِبَ زَيْنًا وَخَوْفًا وَأَغْلَاهُ فَتَقَضَّتْ عَلَيْهِ دُونَ قِيمَتِهِ رَدًّا
وَلَزِمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ فِي الْأَمْرِ وَإِنْ نَقَضَ الْقِيمَةَ فَقَطَّ لَزِمَهُ
لَا تَرْضَى وَإِنْ نَقَضَ غَيْرَ الذَّاهِبِ وَرَدَّ الْبَائِيَّ مَعَ أَرْضِهِ
إِنْ كَانَ نَقْضَ الْقِيمَةِ أَكْثَرَ وَالْأَمْرُ أَنْ التَّمَنُّ لَا يَجِبُ نَقْضُ
قَوْلِ قَبْلِهِ وَأَنْ تَذَكَّرَ صَعْدَ لَيْسَ بِهَا جَبْرُ النِّسْيَانِ وَتَعَلَّمَ صَعْدَ
لَيْسَ بِهَا نِسْيَانِ الْخَرِي قَطْعًا وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَمَّ خَلَّ
فَالْأَمْرُ أَنْ أَخْلَى الْمَالِ وَعَلَى الْعَاصِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ الْخَلُّ
أَنْقَضَ قِيمَتَهُ وَلَوْ غَضِبَ خَمْرًا فَتَمَّ خَلَّ أَوْ جِلْدَ مِثْلِهِ فَدَعَا
فَالْأَمْرُ أَنْ أَخْلَى الْجِلْدَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ زِيَادَةُ الْمُغْضُوبِ
إِنْ كَانَتْ أَرْضًا كَقَضَارِهِ فَلَا يَتَّقِي لِلْعَاصِ بِسَبَابِ الْمَالِ

عَلَى الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ أَوْ فِي غَيْبِ خَلْقِي صِدْقَ الْغَاصِبِ بِمِثْلِهِ
وَيُغْرَبُ جَادٌ يَصْدُقُ الْمَالِكُ بِمِثْلِهِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ رَدَّ
نَاقِضَ الْقِيَمَةِ كَرِزْمَةَ شَيْءٍ وَلَوْ غَضِبَ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ
فَصَارَتْ بِالرَّخِيصِ زَهْمًا ثُمَّ لَيْسَتْ فَأَبْلَاهُ فَصَارَتْ نِصْفَتْ
وَهُمْ فَرَدُّهُ لِيَمْدُ نَحْتَهُ وَفِي قَبْضِ الثَّالِفِ مِنْ أَضَى الْقِيَمِ
وَلَوْ غَضِبَ خَيْفَ قِيَمَتُهُ مَاعَشْرَةٌ قَلْبًا أَجْدُهُمَا وَرَدَّ
الْآخَرَ وَقِيَمَتُهُ زَهْمَانِ أَوْ أَتْلَفَ أَجْدُهُمَا غَضَبًا أَوْ فِي يَدِ مَالِكِهِ
لِزِمَهُ مَا يَنْبَغِي فِي الْأَمْحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ جَدَّتْ نَقْصَ لَيْسِي إِلَى
التَّلْفِ بَأَنْ جَعَلَ حِطَّةً هَرَسَةً فَكَانَ الثَّالِفُ فِي قَوْلِ بَرْدَةَ
مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ وَوَجَبِي الْمَغْضُوبِ فَتَعْلَقُ بِرَقَبَتِهِ مَا لَمْ يَرِ
الْغَاصِبُ يَخْلِصُهُ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ الْمَالِ فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِ
عَرْمَةِ الْمَالِكِ وَتَلَجَّى عَلَيْهِ تَعْرِيْمُهُ وَأَنْ يَتَعْلَقَ بِمَا أَخَذَهُ
الْمَالِكُ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ عَلَى الْغَاصِبِ وَلَوْ رَدَّ الْعَبْدُ الْمَالِكُ
فَبَيْعَ فِي الْجَنَابَةِ رَجَعَ الْمَالِكُ بِمَا أَخَذَهُ الْجَنِي عَلَيْهِ عَلَى
الْغَاصِبِ وَلَوْ غَضِبَ أَرْضًا فَتَقَلَّ ثَرَابُهَا أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ عَلَى

رَدِّهِ أَوْ رَدِّ مِثْلِهِ وَإِعَادَةُ الْأَرْضِ كَمَا كَانَتْ وَلِلنَّاسِ مِنَ الرُّغْوَانِ
لِرِبَابِلَةِ الْمَالِكِ إِنْ كَانَ فِيهِ غَرْضٌ وَالْأَفْلَاحُ يَرُدُّهُ بِالْإِذْنِ
فِي الْأَمْحِ وَيُقَامُ بِمَا ذَكَرْنَا حِزْنَ الْبَيْتِ وَطَلْمُهَا وَإِذَا أَعَادَ
الْأَرْضَ كَمَا كَانَتْ وَلَمْ يَتَّقِ نَقْصَ فَلَا أَرْضَ لَكُنْ عَلَيْهِ أَجْرُهُ
الْمِثْلُ لِلدَّيَّةِ الْإِعَادَةِ وَإِنْ بَقِيَ نَقْصٌ وَجَبَّ أَرْضُهُ مَعَهَا وَلَوْ
غَضِبَ زَيْتًا وَخُجُوهَ وَأَغْلَاهُ فَتَقْصَتْ عَيْنُهُ دُونَ قِيَمَتِهِ وَرَدَّ
وَلِزِمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ فِي الْأَمْحِ وَإِنْ تَقْصَتْ الْقِيَمَةُ فَقَطَّ لَوْنَهُ
الْأَرْضُ وَإِنْ تَقْصَتْ غَيْرَ الذَّاهِبِ وَرَدَّ الْبَائِي مَعَ أَرْضِهِ
إِنْ كَانَ نَقْصَ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ وَالْأَمْحُ أَنْ التَّمْرِ لَا يَجْبُرُ نَقْصَ
هُوَ الْقِيَمَةُ وَأَنْ تَذَكَّرُ صَنْعَةَ نَسِيهَا جَبْرَ النِّسْيَانِ وَتَعْلَمُ صَنْعَةَ
لَا يَجْبُرُ نَسْيَانُ أُخْرَى قَطْعًا وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَمَّرٌ فَتَمَّرٌ
فَالْأَمْحُ أَنْ الْخَلَّ لِلْمَالِكِ وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ الْخَلُّ
أَنْتَقَصَ قِيَمَتَهُ وَلَوْ غَضِبَ خَمْرًا فَتَمَّرٌ أَوْ جِلْدٌ مِثْلُهُ فَدَبَّةٌ
فَالْأَمْحُ أَنْ الْخَلَّ وَالْجِلْدَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ فَتَمَّرٌ زِيَادَةُ الْمَغْضُوبِ
إِنْ كَانَتْ أَثْرًا مَحْمًا كَقَضَارَةٍ فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ بِسَبَبِهَا وَالْمَالِكُ

ان تلفت وبن ان تلفت فكذلك في القدير وعلى الحد يد مقدار
 من الرقيق والقيمة فيه كالدية في الحتر فقيدين يفت
 قيمته وسائر الجواهر بالقيمة وغيرها مثلي ومتقوم
 والاصح ان المثلي ما حصره كيل او وزن وجزاز السلم فيه
 كالحل ورايد نجاس وتبى ومسك وكافور وقطن وعنب
 ودميون لا غالية ومعجون فيضمن المثلي بمثله تلعها واللف
 فان تعدد رق القيمة والاصح ان المعتبر اقصي قيمة من
 وقت الغصب الي تعذر المثل ولو نقل المصوب المثلي الي
 بلد اخر فلما لك ان يكلغه ردة وان يطالبه في اللال
 فاذا ردة ردها فان تلف في البلد المنقول اليه طالبة
 بالمثل في اي البلدين شأ فان فقد المثل غرمه قيمة
 اكثر البلدين قيمة ولو ظفر بالفاصل في غير بلد التلف
 فالصح انه ان كان لا مؤنة لنقله كالنقد فله مطالبة
 بالمثل والافلا مطالبة بالمثل بل يغرمه قيمة بلد التلف
 ولما المتقوم فيضمن باقصي قيمة من الغصب الي التلف

يد
 ردة

وفي الاطلاق بلا غضب بقيمة يوم التلف فان جني تلف
 بسراية فالواجب الاقصي ايضا ولا تضمن الخسر ولا
 تراق على ذمته الا ان يطهر شربها او يبيعها وترد عليه
 ان بقيت العين وكذا المحترمة اذا غضبت من مسلم
 والاصنام والاث الملاهي لا يجب في ابطالها شيء
 والاصح انها لا تكسر الكسر الفاحش بل تقتل لتعود
 كما قبل التاليف فان عجز المنكر عن رد عابده هذا الحد
 لمنع صاحب المنكر ابطاله كيف يشاء وتضمن منفعة
 الذار والعبد وخوهم بالنفوت والقوات في بد عادية
 ولا تضمن منفعة البضع الا بتفويت وكذا منفعة
 بدن الحرفي الاصح والله اعلم واذا انقص المصوب
 من غير استعمال وجب الاضرار وكذا لو نقص
 به بان يبي الثوب في الاصح ادعي تلفه وانكر
 المالك صدق الغاصب بمسند على الصح فاد اخلت غرمه
 المالك في الاصح ولو اخلت في قيمته او الثياب التي

ان تلتوا وان اثلثت فكذا في القدير وعلى الحديد تتقدر
 من الرقيق والقيمة فيه كالدية في الحشر ففي يد يفتد
 قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وغيرها مثلي وتنقوم
 والاصح ان يمثلي ما حصره كيل او وزن وجاز التلم فيه
 كما ورايد وخراس وبن وسنك وكافور وقطن وعنب
 ودميول غالية ومعجون فيضمن المثل بمثله تلتا او الت
 فان تعذر فالقيمة والاصح ان المعتبر افضي قيمة من
 وقت الغيب الى تعذر المثل ولو نقل المصوب المثل الى
 بلد اخر فلما لك ان يكلفه رده وان يطالبه في الحال
 فاذا رده ردها فان تلف في البلد المتقول اليه طالبة
 بالمثل في اي البلدين شا فان فقد المثل غرمه قيمة
 اكثر البلدين قيمة ولو ظفر بالفاسد في غير بلد التلف
 فالصح انه ان كان لا مؤنة لنقله كالنقد فله مطالبة
 بالمثل والا فلا مطالبة بالمثل بل يغرمه قيمة بلد التلف
 واما المنقوم فيضمن بافضي قيمة من الغصب الى التلف

رد
 رده

وفي التلاوة بلا غصب بقيمة يوم التلف فان حني وتلف
 يسرايد فالواجب الاضي ايضا ولا تضمن الحشر ولا
 تراق غاذ من الا ان يظهر شربها او بيعها ورتد عليه
 ان بقيت العين وكذا المحترمة اذا غصبت من نسيم
 والاصناء والابن الملاهي لا يجب في ابطالها شيء
 والاصح انها لا تكسر الكسر الفاجس بل ينقل لتعود
 كما قبل التاليف فان عجز المنكر عن رعايته هذا الجذ
 لمنع صاحب المنكر ابطه كيف يشاء وتضمن منفعته
 الذار والعبد وخوما بالنفوس والفوات في رعايته
 ولا تضمن منفعته البضع الا بتفويت وكذا منفعته
 بدل الحرف في الاصح والله اعلم واذا انفص المصوب
 من غير استعمال وجب الارش مع الاجرة وكذا الوعس
 يدان بل التوب في الاصح ادعي تلفه وانكر
 المالك صدق العاصب بمسئد على الصحيح فاذا اجلت غرمه
 المالك في الاصح ولو اخلنا او قسده او الساب

أَنَّ حَبِيرًا عَلَى فُلْعَةٍ وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَقَالَ مَا لَهَا أَعْرَبَتْهَا
فَقَالَ أَجْرُهَا أَوْ أَخْلَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ وَرَأَى عَمَّا كُنْتُ
فَأَمَّصَهُ وَالْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَكَذَا الْوَقَالَةُ فِي وَقَالَ
بِأَعْيُنِي فَإِنْ تَلَفَ الْعَبْرُ فَقَدْ انْتَقَى عَلَى الضَّمَانِ لَيْدِ
الْبَيْعِ أَنْ الْعَارِضَةَ تَضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّلَفِ بِأَقْصَى نِيَمِ
وَلَا يَوْمَ التَّلَفِ فَإِنْ كَانَ مَا يَدْعِيهِ الْمَالِكُ الْكَرْهَ فِي
الزِّيَادَةِ

عَلَى حَقِّ الْعَبْرِ عَدْوَانًا وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً أَوْ جَلَسَ عَلَى فَرَسٍ فَغَابَتْ
وَأِنْ لَمْ يَنْقَلْ وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ وَأَرْجَحَهُ عَنْهَا أَوْ أَرْجَحَهُ وَهَزَرَ
عَلَى الدَّارِ وَلَمْ يَدْخُلْ فَغَابَتْ وَفِي الثَّانِيَةِ وَجَدَ وَاهٍ وَلَوْ
سَكَنَ بَيْتًا وَمَنَعَ الْمَالِكُ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ فَغَابَتْ
لَيْسَ فَقَطْ وَلَوْ دَخَلَ بَيْتَهُ الْأَسْتِئْذَانِ وَلَيْسَ الْمَالِكُ فِيهَا
فَغَابَتْ وَإِنْ كَانَ وَلَمْ يَرْجَحْ فَغَابَتْ لِيُنْصَفِ الدَّارُ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ صَعْبًا لِأَبْعَدِ مَسْئُولِيهَا عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَعَلَى الْغَاصِبِ
الرَّدُّ فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ ضَمَنَهُ وَلَوْ تَلَفَ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ

ضَمَنَهُ وَلَوْ تَلَفَ دَابَّةً فِي مَطْرُوحٍ عَلَى الْأَرْضِ فَخَدَّجَ مَا فِيهِ د
بِالْفَيْحِ أَوْ مَنْصُوبٍ فَسَقَطَ بِالْفَيْحِ وَخَرَجَ مَا فِيهِ ضَمَنَ وَإِنْ
سَقَطَ بِعَارِضٍ رَجَعَ لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ فُجَّ قَفْصًا عَنْ طَائِرٍ وَجِئَهُ
فَطَارَ ضَمَنَ وَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى الْفَيْحِ فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ طَارَ
فِي الْحَالِ ضَمَنَ وَإِنْ وَقَفَ ثُمَّ طَارَ فَلَا وَالْأَيْدِي الْمُسْتَرْجَعَةُ
عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ أَيْدِي ضَمَانٍ وَإِنْ جَعَلَ صَاحِبُهَا الْغَاصِبَ
تَمْرَعًا فَكَأَصِبٍ مِنْ غَاصِبٍ فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا تَلَفَ
عِنْدَهُ وَكَذَا إِنْ جَعَلَ وَكَانَتْ يَدُهُ فِي أَصْلِهَا يَدِ ضَمَانٍ كَالْعَارِضَةِ
وَإِنْ كَانَتْ يَدَ أَمَانَةٍ كَلْتَمُودٍ بَعْدَ الْفِرَارِ عَلَى الْغَاصِبِ
وَمَنْ أَتَلَفَ الْأَخْدَمَ مِنَ الْغَاصِبِ شَتَقَ لَابِهِ وَالْفِرَارُ عَلَيْهِ
تَطْلَفًا وَإِنْ جَعَلَ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ بَأْسَ قَدْرِهِ طَعَامًا مَقْصُورًا
ضِيَافَةً فَأَكَلَهُ فَكَذَا فِي الْأَظْهَرِ وَعَلَى هَذَا الْوَقْدَمَةُ د
لِلْمَالِكِ فَأَكَلَهُ بَرِيءُ الْغَاصِبِ تَضْمَنُ نَقْصُ الرِّقِيقِ
بِقِيَمَتِهِ أَلْتَلَفَ أَوْ تَلَفَتْ حَتَّى يَدِ عَادِيَةٍ وَأَبْعَاضُهُ الَّتِي لَا
يَقْدَرُ أَرْشُهَا مِنَ الْخَيْرِ بِمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَكَذَا الْمَقْدَرَةُ

أَنَّهُ يَجْبِرُ عَلَى فُلْعِهِ وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَقَالَ لِمَا أَعْرَضْتَنِيهَا
قَالَ أَجْرُكَ أَوْ اخْتَلَفَ مَا لِكَ الْأَرْضُ وَزَادَ عَمَّا كَذَلِكَ
فَأُصْذِقُ الْمَالِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَعْرَضْتَنِي فَقَالَ
بَلْ عَصَيْتَ بَنِي فَإِنَّ تَلْفَ الْعَيْزِ فَقَدْ انْتَقَا عَلَى الشَّامَانَ لِلَّذِي
الْأَخْرَجَ أَنَّ الْعَارِضَةَ تَضْمُرُ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ التَّلْفِ لَا بِأَقْصَى التَّيْمِ
وَلَا يَوْمَ الْفَيْضِ فَإِنْ كَانَ مَا يَدْعِيهِ الْمَالِكُ الْكَرْخُفَ
لِلزِّيَادَةِ هُوَ الْأَسْتِيْلَا

عَلَى جَوْرِ الْعَيْزِ عُدَّوَانًا فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً أَوْ جَلَسَ عَلَى فَرَسٍ فَغَامِبُ
وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ وَأَرْجَحَهُ عَنْهَا أَوْ أَرْجَحَهُ وَهَرَّزَ
عَلَى الدَّارِ وَلَمْ يَدْخُلْ فَغَامِبُ وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَاهٍ وَلَوْ
سَكَنَ بَيْتَنَا وَمَنَعَ الْمَالِكُ مِنْهُ دُونَ بَاقِي الدَّارِ فَغَامِبُ
لِلبَيْتِ فَقَطْ وَلَوْ دَخَلَ بِقَصْدِ الْأَسْتِيْلَا وَلَيْسَ الْمَالِكُ فِيهَا
فَغَامِبُ وَإِنْ كَانَ وَلَمْ يَرْجَحْ فَغَامِبُ لِنِصْفِ الدَّارِ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ ضَعِيفًا لَا يَبْعُدُ مَسْئُولِيًا عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَعَلَى الْغَامِبِ
الرَّدُّ فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ ضَمَنَهُ وَلَوْ أَنْتَفَى مَا لَاقَى يَدَ الْمَالِكِ

ضَمَنَهُ وَلَوْ فَتَحَ رَأْسَ رِقِّ مَطْرُوحٍ عَلَى الْأَرْضِ فَخَرَجَ مَا فِيهِ
بِالْفَتْحِ أَوْ مَنْصُوبٍ فَسَقَطَ بِالْفَتْحِ وَخَرَجَ مَا فِيهِ ضَمِنَ وَإِنْ
سَقَطَ بِعَارِضٍ رِيحٍ لَمْ يَضْمُرْ هُوَ وَلَوْ فَتَحَ فَتَضْمُرُ عَنِ طَائِرٍ وَرِيحِهِ
فَطَارَ ضَمِنَ وَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ فَالْأَطْمَرُ أَنَّهُ إِنْ طَارَ
فِي الْجَاثِ ضَمِنَ وَإِنْ وَقَفَ ثُمَّ طَارَ فَلَا وَالْأَيْدِي الْمُسْتَرْتَبَةُ
عَلَى يَدِ الْغَامِبِ أَيْدِي فِيمَا إِنْ جَهَلَ صَاحِبَهَا الْغَامِبُ
ثُمَّ قِيلَ فَكَأَصِبٍ مِنْ غَامِبٍ فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ فِيمَا مَا تَلَفَ
عِنْدَهُ وَكَذَا إِنْ جَهَلَ وَكَانَتْ يَدُ فِي أَصْلِهَا يَدُ فِيمَا كَالْعَائِدِ
وَإِنْ كَانَتْ يَدُ أَمَانَةً كَلْوَدِ بَعْدَ الْفَرَارِ عَلَى الْغَامِبِ
وَمَنْ أَنْتَفَى الْأَخِذَ مِنَ الْغَامِبِ شَقَطَ بِهِ وَالْفَرَارُ عَلَيْهِ
مُطْلَقًا وَإِنْ حَمَلَهُ الْغَامِبُ عَلَيْهِ بَأَنْ قَدَّرَ لَهُ طَعَامًا مَغْضُوبًا
ضِيَاةً فَأَكَلَهُ فَكَذَا فِي الْأَطْمَرِ وَعَلَى هَذَا الْوَقْدَمَةُ دُونَ
لِلْمَالِكِ فَأَكَلَهُ بَرِيءُ الْغَامِبِ فَضَمِنَ تَضْمُنُ نَفْسِ الرَّفِيقِ
بِقِيمَتِهِ أَنْتَفَى أَوْ تَلَفَ تَحْتَ يَدِ عَادِيَةٍ وَأَبْعَاضُهُ الَّتِي لَا
يَقْدَرُ أَرْشُهَا مِنَ الْحَرِّ بِمَا نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهِ وَكَذَا الْمَقْدَرَةُ

وَأَنْ
يَنْ
يَنْ
كُودِيَّةٌ

صل الآخر ولو قال أعزتك لنعلفه أو ليعبرني فرسك
 فهو اجارة فاسده توجب اجرة المثل ورتة الرد على المبيع
 فان تلفت لا يستعمل ضمنها وان لم يفترط والامح انه
 لا يضمن ما ينجح او يتنجح باستعمال والثالث يضمن المبيع
 والمستعير من مستاجر لا يضمن في الامح ولو تلفت
 دابته في يد وكيل بعثه في شغله او في يد من سلمها اليه
 ليروضها فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الاذن فان د
 اعاد لزراعة جنطة زرعها وشلتها ان لم ينهه او ليعبر
 لم يزرع فوقه جنطة ولو اطلق الزراعة فتح في الامح ذوق
 ماشا واذا استعار لبنا او غراس فله الزرع ولا عكر
 والصحيح انه لا يعبر مستعير لبنا وكذا العكس وانه لا
 يصح اعارة الارض مطلقه بل بشرط تغيير نوع المنفعة
 لكل منهما رد العارضة متى شأ الا اذا اعاد
 له فن فلا يرجع حتى يندرس اشتر المدفون واذا اعاد
 لبنا او الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع ان كان شرط

المستعير من مستاجر لا يضمن في الامح ولو تلفت
 دابته في يد وكيل بعثه في شغله او في يد من سلمها اليه
 ليروضها فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الاذن فان د
 اعاد لزراعة جنطة زرعها وشلتها ان لم ينهه او ليعبر
 لم يزرع فوقه جنطة ولو اطلق الزراعة فتح في الامح ذوق
 ماشا واذا استعار لبنا او غراس فله الزرع ولا عكر
 والصحيح انه لا يعبر مستعير لبنا وكذا العكس وانه لا
 يصح اعارة الارض مطلقه بل بشرط تغيير نوع المنفعة
 لكل منهما رد العارضة متى شأ الا اذا اعاد
 له فن فلا يرجع حتى يندرس اشتر المدفون واذا اعاد
 لبنا او الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع ان كان شرط

القلع تجانا لزومه والافان اختار المستعير القلع فلع ولا
 يلزمه تسوية الارض في الامح الامح يلزمه والله
 اعلم وان لم يختزل لم يقلع تجانا بل للغير الجاردين ان
 يبقية باجرة او يقلع ويضمن ارض النقص قيل او يملكه
 بقيمته فان لم يختزل لم يقلع تجانا ان يدل المستعير الاجرة
 وكذا ان لم يبدلها في الامح شرفيل يمنع الحاكم الارض
 وما فيها ويقسم الاينهما والامح انه يعرض عنهما حتى
 يختار اشيا وللعبر دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها بغير
 اذن للفرج ويجوز للستي والاصلاح في الامح ولكل بيع
 ملكه وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث والعارضة الموقفة
 كالمطلقة وفي قول له القلع فيها تجانا اذا رجع واذا
 اعاد لزراعة ورجع قبل اذراك الزرع فالصحيح ان عليه
 الابقاء الى الحصاد وان له الاجرة فلو غير مدة ولم
 يدرك فيها النقص به يتأخير الزراعة فلع تجانا ولو حمل
 التيل بدرا الى ارضه فبنت فهو لصاحب البدر والامح

المستعير من مستاجر

العبد له إلا واحدا قبل ورجع في البيان إليه فإن ما
 إلا واحدا وزعم أنه المستلحق صدق بمسئله على الصحيح
 والله أعلم **قوله** أقرب نسب إن الجعة بنفسه أشرف
 لعينه أن لا يكذب لهش ولا الشرع بأن يكون معروف
 النسب من غيره وأن يصدق المستلحق إن كان أهلا
 للتصديق فإن كان بالغا فكذبه لم يثبت الإيتمة وإن
 استلحق صغيرا ثبت فلو بلغ وكذبه لم يبطل في الأصح
 ويصح أن يستلحق صغيرا ميتا وكذا كبير في الأصح
 ولو استلحق اثنين بالغا ثبت لمن صدقة وحكم الصغير
 يأتي في اللقيط إن شاء الله تعالى ولو قال لولد أمي
 هذا ولدي ثبت نسبه ولا يثبت الاستنلاب في الأظهر
 وكذا لو قال ولدي ولدت في ملكي فإن قال علقته في ملكي
 ثبت الاستنلاب فإن كانت فراشا له لجمه بالفراش
 من غير استلحاق وإن كانت من وجة فالولد للزوج **قوله**
 السيد باطل وأما إذا لم ينسب بغيره كنهه **قوله**

عني فثبت نسبه من الملقح به بالشروط السابقة وبشرط
 كون الملقح به ميتا ولا يشترط ألا يكون نفاه في الأصح
 وبشرط كون المقر وارثا جائزا والأصح أن المستلحق لا يرث
 ولا يشارك المقر في حصته وأن البائع من الورثة لا
 ينفرد بالإقرار وأنه لو أقر أحد الوارثين فأنكر الآخر
 ومات ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب وأنه لو أقر
 ابن جازن بأخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقر لم يؤثر
 فيه ويثبت أيضا نسب المجهول وأنه إذا كان الوارث
 الظاهر نجبه المستلحق كإخ أقرب بائن لم يثبت النسب
 ولا يرث **قوله** شرط المعتر
 حجة تبرعه وملكه المنفعة في غير مستأجر لا يستعير
 الفسخ وله أن يستيب من يتو في المنفعة له والمستعار
 كونه مستعابا مع بقائه فيه ويجوز إعاره جارئة لخدمة
 امرأة أو محرمة ويكره إعاره عبد مسلم لكافر والأصح
 اشتراط لفظ كأعزتك أو أعزني ويكفي لفظ أحدهما

لعبد له إلا وابدأ قبل ورجع في البتة إن ما
 إلا وابدأ وزعم أنه المستحب صدق حينه على الصحيح
 والله أعلم **أقره بنسب إن أحقه بنفسه اشترط**
لعينه أن لا يكذب به لغيره ولا الشرع بأن يكون معروف
النسب من غيره وأن يصدق المستحل إن كان أهلاً
للقصد فإن كان بالغا فكذب لم يثبت الإيتمه وإن
استحل صغيراً ثبت فلو بلغ وكذب لم يبطل في الأصح
وصح أن يستحل صغيراً ميتاً وكذا كبير في الأصح وورثه
ولو استحل أنثان بالغاً ثبت لمن صدقه وحكم الصغير
يبني في اللقيط إن شاء الله تعالى ولو قال لولد أمه
هذا أولي بعت نسبه ولا يثبت الاستنلاب في الأظهر
وكذا لو قال ولدي ولدته في ملكي فإن قال علقته في ملكي
ثبت الاستنلاب فإن كانت فراشاً له لجهه بالفراش
من غير استلحاق وإن كانت من زوجة فالولد للزوج والاستلحاق
السيد باطل وأما إذا ألقى النسب بغيره كهذا الحي أو

عنى فثبت نسبه من الجاهل به بالشرط السابق بشرط
 كون المذنب ميتاً ولا بشرط ألا يكون ذقاه في الأصح
 بشرط كون المذنب وارثاً جازراً والأصح أن المستحل لا يرث
 ولا يشارك الميراث حتى يثبت وأن البايع من الورثة لا
 ينفرد بالإقرار وأنه لو أقر أحد الوارثين فانكر الآخر
 ومات ولم يرثه إلا الميراث ثبت النسب وأنه لو أقر
 ابن جازراً بأخوة تجوز فانكر المجهول نسب الميراث يورث
 فيه ويثبت أيضاً نسب المجهول وأنه إذا كان الوارث
 الظاهر نجبه المستحل كإخاء أقرباين ثبت النسب
 ولا يرث **قوله المعية**
محمد بن عبد الملك المنفعة في غير منساجر لا تستعير
الصح ولد إن يستيب من يتوبى المنفعة له والتمتع
كونه منساعاً مع بقائه فيه ويجوز إعارته جارية جزمة
امرأة أو محرّم وبكرة إعاره عند تسليم كافر والأصح
تمتدأ لفظ كاعرتك أو أعزني ويكفي لفظ أحدهما

دوهمان واما الثالث فان اردت ما كذا ثانيا
بحديثي وان نوى ان يصدق لزمه ان يصدق
ان نوى ما كذا ثانيا او اطلق في لا يصدق ومنى في
تبعه من نوى شي وصديق بالبيان فانسع فالصحيح انه
يجس ونوى وكذا في منسوخة فليست وليدع والقول
قول المنسوخة فيه ولو اقر له بان شر اقر له بالف
في يوم اخر لزمه الف فقط ولو اختلف الفدر دخل
الاف في الاكل فلو وصفيهما بصفتي مخلقين او
استدما الى حين او قال قضت يوم السبت عشرة ثم
قال قضت يوم الاحد عشرة لزمنا ولو قال له على الف
من مسمى او كذا او الف قضت لزمه الالف في الاظهر
ولو قال من عند امر افضة اذا سلمت قبل على
الذهب وجعل مينا ولو قال الف ان شاء الله لم يلزمه شي
على المذهب ولو قال الف لا يلزمه لزمه ولو قال
له على الف حجابا ف وقال اردت هذا وهو ودبغ

هذا الحديث في
الذهب والمينا
والف الف الف

فقال المقر له عليه الف اخر صدق المقر بمينه في الاظهر
فان كان قال في ذممي او ذمنا صدق المقر اه على المذهب
فاذا قبلنا التيسير بالوديعة فالاصح انها
امانة فيقبل دعواه الثلث بعد الاقرار ودعوي الورد
وان قال له عندي او معي الف صدق في دعوي الوديعة والرد
والثلث قطعاً والله اعلم ولو اقر ببيع او هبة واقباض ثم
قال كان فاسدا واقررت لظني الصحة لم يقبل وله تخليف
المقر له فان نكل جلف المقر وبرا ولو قال هذه الدار
لزيد بل لعمر و او عصبتها من زيد بن من عمر وملت
لزيد والاطهر ان المقر يعمر قيمتها العمر ويصح
الاستئناس ان اتصل ولم يستغرق فلو قال له عشرة الا
تسعة الاثمانية وجب تسعة يصح من غير الجنس كالف
الاثوبيا وسنن ثوب قيمته دون الالف ومن المعين
لهن الدار له الاهدا البيت او هذه الدار له الا
ذا الدرهم وفي المعز وجد شاذ لو قال هؤلاء

وَرَمَاهُ وَأَمَّا النَّاسُ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ تَأْكِدَ النَّاسِ لَمْ
يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ وَإِنْ نَوَى لَأَسْتَنَافَ لَزِمَهُ نَائِبٌ وَكَذَا
إِنْ نَوَى تَأْكِدَ الْأَوَّلِ أَوْ أَطْلُقَ فِي لَاحِظٍ وَمَنْ أَوْفَرَ
مَعْتَمِدًا وَنَوَى كَيْفِيًّا وَطَوَّلَ بِالْبَيَانِ فَمَنْعَ فَالْبَيْحُ أَنَّهُ
يَجِبُ وَلَوْ بَشْرًا وَكَذَبَهُ الْمَقْرَأَةُ فَلْيَبْتَسِرْ وَلْيَدْعُ الْقَوْلُ
قَوْلَ الْمُقْرَأِ فِي نَفْسِهِ وَلَوْ أَقْرَأَهُ بِالْفِ شَرَّ أَقْرَأَهُ بِالْفِ
فِي يَوْمٍ آخَرَ لَزِمَهُ الْفِ فَقَطُّ وَلَوْ أَخْلَفَ الْقَدْرُ دَخَلَ
الْأَفَاءُ الْأَكْرَفُ فَلَوْ وَصَفَهُمَا بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ
أَسَدَهُمَا إِلَى حَقَّتَيْنِ أَوْ قَالَ قَبَضْتُ يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةَ ثُمَّ
قَالَ قَبَضْتُ يَوْمَ الْأَجْدِ عَشْرَةَ لَزِمَ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفِ
مَنْ مِمَّنْ حَسْرًا أَوْ كَلْبًا أَوْ الْفِ قَصِيئَةً لَزِمَهُ الْأَلْفُ فِي الْأَطْمَرِ
وَلَوْ قَالَ مِنْ مَنْ عِنْدِي لَمْ يَقْبَضْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ عَلَى
الْمَذْهَبِ وَجَعَلَ مِمَّنْ وَلَوْ قَالَ الْفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ قَالَ الْفِ لَا يَلْزِمُ وَلَا لَزِمَهُ وَلَوْ قَالَ
لَهُ عَلَى الْفِ شَرَّ جَابِئًا وَقَالَ أَرَدْتُ هَذَا وَهُوَ وَدِيْعَةٌ

هذا هو المقصود
من قوله
فإن أراد به
تأكيد الناس
لم يجب به شيء

قَالَ الْمَقْرَأَةُ عَلَيْهِ الْفِ آخِرُ صَدَقِ الْمَقْرَأَةُ بِمِثْلِهِ وَالْأَطْمَرِ
فَإِنْ كَانَ قَالَ فِي ذِمَّتِي أَوْ ذِمَّتِي صَدَقِ الْمَقْرَأَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ
فَأَوْقَلْنَا التَّفْسِيرَ بِالْوَدِيعَةِ فَالْبَيْحُ أَنَّهُ
أَمَانَةٌ فَيُقْبَلُ دَعْوَاهُ الثَّلْثُ بَعْدَ الْإِجْرَارِ وَدَعْوَى السَّرْدِ
وَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي أَوْ مَعِيَ الْفِ صَدَقَ فِي دَعْوَى الْوَدِيعَةِ وَالرَّدِ
وَالثَّلْثُ قَطْعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ أَقْرَأَ بَيْنَ أَوْهَيْتَ وَإِقْبَاضِ ثُمَّ
قَالَ كَانَ فَاسِدًا وَأَقْرَأَتْ لَطَنِي الْحَقَّةُ لَمْ يَقْبَلْ وَلَهُ تَخْلِيْفُ
الْمَقْرَأَةَ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمَقْرَأَةُ دَبْرًا وَلَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ
لَزِيدُ بِلِ الْعَمْرِ وَأَوْعَصَبَتْهَا مِنْ زَيْدٍ بَلْ مِنْ عَمْرِ وَتَلَمَّتْ
لَزِيدٍ وَالْأَطْمَرُ أَنْ الْمَقْرَأَةُ يَغْتَرُّ بِقِيَمَتِهَا الْعَمْرِ وَيُصْحِحُ
الْأَسْتِثْنَاءُ إِنْ انْصَلَّ وَلَمْ يَسْتَغْرِقْ فَلَوْ قَالَ لَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا
تِسْعَةً إِلَّا ثَمَانِيَةً وَجِبَّ تِسْعَةٌ وَيُصْحِحُ مِنْ غَيْرِ الْحَبْسِ كَالْفِ
الْأَنْبُوبِ وَالسُّبْحِ بِشَوْبِ قِيَمَتِهِ دُونَ الْأَلْفِ وَمِنْ الْمُعْتَمِدِ
هَذِهِ الدَّارُ لَهُ الْإِهْدَاءُ الْبَيْتِ أَوْ هُوَ الدَّرَاهِمُ لَهُ إِلَّا
ذَا الدَّرَاهِمِ فِي الْمُعْتَمِدِ وَجِبَّ شَادٌ وَلَوْ قَالَ هُوَ لَمْ

فَيَسْتَعِينُهُ لِيُجَارَ إِنْ لَبَّى بِعِ قَطُّ وَيَبْخُ الْأَقْوَارُ بِالْجَهْلِ
فَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ تَقْسِيمِهِ بِكُلِّ مَا يَتَمَوَّلُ وَإِنْ قَرَأَ
فَسَوْرَةً بِمَا لَا يَتَمَوَّلُ لَكِنَّهُ مِنْ حَنْبِهِ كَجَبَّةٍ حَنْطَةٍ أَوْ بِمَا يَجِبُ
اِقْتِئَاؤُهُ كَكَلِّ مَعْلَمٍ وَسِرِّجٍ قَبْلَ فِي الْأَمْحِ وَلَا يَقْبَلُ مَا
لَا يَقْتَنِي كَكَنْزٍ وَكَلْبٍ لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا بَعِيَادَةَ وَرَدِّ سَلَامٍ
وَلَوْ أَقْرَبَ بِمَالٍ أَوْ مَالٍ عَظِيمٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ كَثِيرٍ قَبْلَ تَقْسِيمِهِ بِمَا
قَلَّ مِنْهُ وَكَذَا بِالْمُسْتَوْلِدَةِ فِي الْأَمْحِ وَلَا يَكْتَلِبُ وَجَدِيئَةً
وَقَوْلُهُ لَهُ كَذَا كَقَوْلِهِ شَيْءٌ وَقَوْلُهُ شَيْءٌ شَيْءٌ أَوْ كَذَا كَذَا
كَمَا لَوْلَمْ يَكْرَهُ وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَ
شَيْئَانِ وَلَوْ قَالَ كَذَا دِرْهَمًا أَوْ رَفَعَ الدِّرْهَمَ أَوْ جَرَّدَ
لِزِمَهُ دِرْهَمٌ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا بِالْفِ
وَجِبَ دِرْهَمَانِ وَأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّدَ دِرْهَمٌ وَلَوْ حَذَّنَ
الْوَاوُ فَدِرْهَمٌ فِي الْأَحْوَالِ وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ وَدِرْهَمٌ قُلَّ
تَقْسِيمُ الْأَلْفِ بِغَيْرِ الدَّرَاهِمِ وَلَوْ قَالَ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ
دِرْهَمًا فَالْجَمِيعُ دِرَاهِمٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ قَالَ الدَّرَاهِمُ

الَّتِي أَوْرَثَتْ بِهَا نَاقِصَةَ الْوِزْنِ فَإِنْ كَانَتْ دِرَاهِمُ الْبَلَدِ
تَامَةً الْوِزْنِ فَالصَّحِيحُ قَوْلُهُ إِنْ ذَكَرَهُ مُتَّصِلًا وَمَنْعَهُ إِنْ
فَصَلَهُ عَنِ الْأَقْرَارِ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً قَبْلَ أَنْ يَصِلَهُ وَكَذَا
إِنْ فَصَلَهُ فِي النَّقْرِ وَالتَّقْسِيمِ بِالْمَقْشُوشَةِ كَهَوَايَا نَاقِصَةً
وَلَوْ قَالَ عَلَى مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ لَزِمَهُ تَسَعٌ عَلَى الْأَمْحِ
وَإِنْ قَالَ دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ فَإِنْ أَرَادَ الْمَعِيَةَ لَزِمَهُ أَحَدُ
عَشْرٍ أَوْ الْحِسَابَ فَعَشْرَةٌ وَإِلَّا فَدِرْهَمٌ قَالَ لَهُ
عِنْدِي سَيْفٌ فِي عَدِّ أَوْ ثَوْبٌ فِي صِنْدُوقٍ لَا يَلْزِمُهُ الظَّرْفُ
أَوْ عَدُّ فِيهِ سَيْفٌ أَوْ صِنْدُوقٌ فِيهِ ثَوْبٌ لَزِمَهُ الظَّرْفُ
وَإِذَا أَوْعَدَ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةً لَمْ تَلْزِمُهُ الْعِمَامَةُ عَلَى
الصَّحِيحِ أَوْ دَابَّةٌ بِسَرَجِهَا أَوْ ثَوْبٌ مَطْرُزٌ لَزِمَهُ الْجَمِيعُ
وَلَوْ قَالَ فِي مِيرَاتِ أَبِي أَلْفٍ فَهُوَ أَقْرَارٌ عَلَى أَيْدِيهِ بَدِينِ
وَلَوْ قَالَ فِي مِيرَاتِي مِنْ أَيْدِي فَهُوَ وَعَدَّ هَيْتَةً وَلَوْ قَالَ لَهُ
عَلَى دِرْهَمٍ دِرْهَمٌ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ فَإِنْ قَالَ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ
دِرْهَمَانِ وَلَوْ قَالَ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ بِالْأَلْفِ

قِيمَتْ فِيهِ تَخِيَارُ انِّ لِلْبَّائِعِ فَفَطَّ وَبَيْعُ الْاِفْرَارِ بِالْمَجْهُورِ
فَاِذَا قَالَ لَهُ عَلِيٌّ شَيْءٌ قَبْلَ تَفْسِيْرِهِ بِكُلِّ مَا يَتَمَوَّلُ وَاِنْ قُلُوْهُ
فَسُوْرُهُ بِمَا لَا يَتَمَوَّلُ لَكِنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ كَجَبَّةٍ جَنْطَةٌ اَوْ بِمَا يَجِيْ
اِقْتِاَاوَةٌ كَكَذِّ مُعَلِّمٍ وَسِرِّجِيْنٍ قَبْلَ فِي الْاَصْحَحِ وَلَا يَقْبَلُ مَا
لَا يَنْفَعِي كَحَنْزِيْرٍ وَكُلِّ لَا يَنْفَعُ فِيْهِ وَلَا يَبْعَا دَةً وَرَدِّ سَلَاةٍ
وَلَوْ اَقْرَبَ جَمَالَ اَوْ مَالٍ عَظِيْمٍ اَوْ كَبِيْرٍ اَوْ كَثِيْرٍ قَبْلَ تَفْسِيْرِهِ بِمَا
قُلُّ مِنْهُ وَكَذَابًا اِلْمُسْتَوْلِدَةَ فِي الْاَصْحَحِ وَلَا يَكْتَلِبُ جَلْدَ مِسْتَه
وَقَوْلُهُ لَهُ كَذَا كَقَوْلِهِ شَيْءٌ وَقَوْلُهُ شَيْءٌ شَيْءٌ اَوْ كَذَا كَذَا
كَمَا لَوْلَمْ يَكْتَرِزْ وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ اَوْ كَذَا وَكَذَا اَوْ جَبَّ
شَيْئَانِ وَلَوْ قَالَ كَذَا اِذْ رَهْمَا اَوْ رَفَعَ الدِّرْهَمَ اَوْ حَبَّرَهُ اَوْ
لَزِمَهُ دِرْهَمٌ وَالْمَذْهَبُ اَنَّهُ قَالَ كَذَا اَوْ كَذَا اِذْ رَهْمَا بِالْفِ
وَجَبَّ دِرْهَمَانِ وَاَنَّهُ لَوْ رَفَعَ اَوْ حَبَّرَ فِدْرَهَمٌ وَلَوْ حَدَّثَ
الْوَاوُ فِدْرَهَمٌ فِي الْاِخْوَالِ وَلَوْ قَالَ اَلْفٌ وَدِرْهَمٌ قَبْلَ
تَفْسِيْرِ اَلْفٍ بَعِيْرَ الدِّرَاهِمِ وَلَوْ قَالَ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ
دِرْهَمًا فَالْجَمِيْعُ دِرَاهِمٌ عَلَي الصَّحِيْحِ وَلَوْ قَالَ الدِّرَاهِمُ

بَنِي اَفْرَرْتُمْ نَهَا نَا فِصْدَ الْوَرْنِ فَاِنْ كَانَتْ دِرَاهِمُ الْبَلَدِ
نَا مَثَلُ الْوَرْنِ وَالصَّحِيْحُ قَوْلُهُ اِنْ ذَكَرَهُ مُتَّصِلًا وَمَنْعَةً اِنْ
فَصَلَهُ عَنِ الْاِفْرَارِ وَاِنْ كَانَتْ نَا قِصَّةً قَبْلَ اِنْ وَصَلَهُ وَكَذَا
فِي فَصَلِهِ فِي النَّصْرِ وَالتَّفْسِيْرِ بِالْمَغْشُوْشَةِ كَهَوِيَا لَنَا قِصَّةً
وَلَوْ قَالَ عَلِيٌّ مِنْ دِرْهَمٍ اِلَى عَشْرَةٍ لَزِمَهُ تَسْعَةٌ عَلَي الْاَصْحَحِ
وَإِنْ قَالَ دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ فَاِنْ اَزَادَ الْمَعِيْهَ لَزِمَهُ اَحَدُ
عَشْرٍ اَوْ اِحْتَابَ عَشْرَةَ وَاِلَّا فِدْرَهَمٌ قَالَ لَهُ
عِنْدِي سِيْفٌ فِي عَدُوٍّ اَوْ تُوْبٌ فِي صُنْدُوْقٍ وَلَا يَلْزِمُهُ الظَّنُّ
اَوْ عَدُوٌّ فِيْهِ سِيْفٌ اَوْ صُنْدُوْقٌ فِيْهِ تُوْبٌ لَزِمَهُ الظَّرْفُ
وَخِدَّةٌ اَوْ عَبْدٌ عَلَي رَاسِهِ عِمَامَةٌ لَمْ تَلْزِمَهُ الْعِمَامَةُ عَلَي
الصَّحِيْحِ اَوْ دَا اَبَهُ بِسِرْحَانِهَا اَوْ تُوْبٌ مَطْرُزٌ لَزِمَهُ الْجَمِيْعُ
وَلَوْ قَالَ فِي سِيْرَاتِ اَبِي الْفَتْحِ فَهُوَ اِقْرَارٌ عَلَي اَبِيْهِ بِدِيْنِ
وَلَوْ قَالَ لِيْ مِيْرَانِيٌّ مِنْ اَبِيٍّ فَهُوَ وَعَدِيْهَةٌ وَلَوْ قَالَ لَهُ
عَلَي دِرْهَمٌ دِرْهَمٌ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ فَاِنْ قَالَ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ
دِرْهَمَانِ وَلَوْ قَالَ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ بِالْاَوَّلِ

لست نعلم يدقه دون رقبته وإن أوردت من معاملة
لم يعل على السيد إن لم يكن ما دونه في التجارة وسئل
إن كان ونودي من كسبه وما في يده وبيع في المرفق
مرض الموت لا يجزيه وكذا لو ربت على مذهب لو أقرت
بوجه يد وفي مذهب آخر لم يرد له الأول ولو أقرت في
أومرته وأقر ورثه بعد موته لا يخرجه من الميراث
في البيع ولا يبيع في مكره ولا شرط في المقتدر أهله
تجنبا للميراث ولو قال لئن التابت علي كذا فلعن
وإن قال بسببنا لما لهما وجب ولو قال لعل كذا
فوسد لرمه وإن سدد لوجهه لا يمكن في حقه فهو
وإن أطلق صح في نه ظهري وإد كذب المقتدر المقتدر
المال في دين في البيع فإن رجع المقتدر في حال كذبه
عنت فدا قوله في البيع قوله لزيد كذا أصغ
إقرار وقوله علي وفي دين الدين ومعنى عندى للعين
ولو قال عليك ألف فقال زيدا أو خذ أو رثه أو خذ

أو أقيم عند أو اجعله في كسبك نلتس بإقرار ولو قال لئن
عليك كذا فقال لي أو نعم أو صدقت أو إن رأيتني منه أو
نفسه أو أنا مقتربه فهو إقرار ولو قال أنا مقترا أو أنا
أقرت فليس بإقرار ولو قال ليس عليك كذا فقال لي أو نعم
فإقرار وفي نعم وجهه ولو قال أقض الألف الذي عليك
فقال نعم أو أقضي عدا أو أهملني يوما أو حتى أقعد أو أفرج
الكثير أو أجد فإقرار في الأصح بشرط في المقتدر
أن لا يكون ملجأ للمقتدر ولو قال داري أو توحي أو ديني الذي
عازني عسر وهو لغو ولو قال هذا الفلان وكان ملكي
في أن أقرت فأول كلامه إقرار وأخره لغو وليكن
المقتدر في يد المقتدر ليسلم بالإقرار للمقتدر فلو أقر
ولم يكن في يده ثم صار عمل بمقتضى الإقرار فلو أقر
بخرقة عند في يد غيره ثم اشتراه حكم بخرقته ثم إن كان
قال هو جرة الأصل فشرارة أفتد أو إن قال أعتقه
فأفتد من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب

السند بعلون يدتمه دون رقبته وإن أقر يد من معاملة
لم يقبل على السيد إن لم يكن ما فونالد في التجارة ويقبل
إن كان ونودي من كسبه وما في يده ويصح إقرار المريض
مرض الموت لأخيه وكذا الوارث على مذهب لو أقرت
بجبه يدر وفي مرضه لا حر لم تعده لأول ولو أقرت
أو مرضه وافر وأرته بعد موته لا حر لم تعده الأول
في الأصح ولا يصح إقرار مكره ونشر طي المقترله أهلية
استجنا والمقتر به فلو قال لنده الدابة على كذا فلعنوا
وإن قال بسببها لما لها وجب ولو قال لحل صد كذا الباطن
ووصته لزمة وإن أسند إلى جهة لا يمكن في جهة فلعنوا
وإن أطلق صح في المظهر وإد الكذب المقترله المقررك
المال في يده في الأصح فإن رجع المقتر في حال كذبه وقال
غلطت قبل قوله في الأصح قوله لن يرد كذا أصغره
إقرار وقوله على وفي ذمتي للدين ومعى وعندي للعين
ولو قال عليك ألف فقال زن أوخذ أو زننه أو خذ

أو أختم عليه أو جعله في كيسك فليس بإقرار ولو قال ليس
بيك كذا فقال لي أو نعم أو صدقت أو أبرأني منه أو
نقضته أو أنا مقتر به فهو إقرار ولو قال أنا مقتر أو أنا
أقرت به فليس بإقرار ولو قال ليس بي عليك كذا فقال لي أو نعم
فإقرار وفي نعم وجهه ولو قال أقض الألف الذي عليك
فقال نعم أو أقضي عدا أو أهملني يوماً أو حتى أقعد أو أفخ
الكيس أو أجد فأقرار في الأصح ^{فصل في نشر طي المقتر به}
أن لا يكون ملكاً للمقتر فلو قال داري أو ثوبي أو ديني الذي
على زيد لعنم وهو لعنوا ولو قال هذا الفلان وكان ملكي
إني إن أقرت فأول كلامه إقرار وأخره لعنوا وليكن
المقتر به في يد المقتر ليستلم بالإقرار للمقتر له فلو أقر
ولم يكن في يده ثم صار عمل بمقتضى الإقرار فلو أقر
بخرية عبد في يد غيره ثم اشتراه حكم بخرية ثم إن كان
قال هو ختر الأصل فشرائه افتدأ وإن قال أعنته
فافتدأ من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب

الموكل يمينه ولو اشترى جارية بعشرين وزعم ان الوكيل
امرته فقال بك في عشرة وجعلت فان اشترى بعين مال الوكيل
وسماه في العقد او قال بعده اشترته لفلان والمالك له
وصدقه البايع قابض باطل وان كذب به جلف على نفي العلم
بالوكالة ووقع الشراء للوكيل وكذا ان اشترى في الزمان
ولم يسم الموكل وكذا ان سماه وكذبه البايع في البيع
صدق بطل الشري وخيت حكم بالشري للوكيل في البيع
ان يرفق بالموكل ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين
فقد بعناكها ويقول هو اشترى ليجل له ولو قال ائمت
بالصرف الماء ون فيه وانكر الموكل صدق الموكل وفي
قول الوكيل وقول الوكيل في تلف الما مقبول يمينه
وكذا في الرد وقيل ان كان يجعل فلا ولو ادعى الرد في
رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول ولا يلزم
الموكل صدق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت الثمن
وتلف وانكر الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم البيع

الموكل يمينه ولو اشترى جارية بعشرين وزعم ان الوكيل امرته فقال بك في عشرة وجعلت فان اشترى بعين مال الوكيل وسماه في العقد او قال بعده اشترته لفلان والمالك له

ولو قال لو كذب على المذهب ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته
وانكر المشتري صدق المشتري يمينه والظاهر انه لا يصدق
الوكيل على الموكل الا بيمينته وقيم اليمين اذا ادعى دفع الما
اليه بعد البلوغ يحتاج الي يمينه على الصحيح وليس لو كذب ولا
مؤدج ان يقول بعد طلب المالك لا ارد الما الا بشهاد
في الاصح وللغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال
رجل وكلني المشتري بقبض ماله عندك من دين او عين وصدقته
فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه الا بيمينته على وكالنه
ولو قال اجالي عليك وصدقته وجب الدفع في الاصح
وان قال انا وارثه وصدقته وجب الدفع على المذهب والله اعلم
يصح من مطلق التصرف
واقرار الصبي والمجنون لا يحل فان ادعى البلوغ بالاجتهاد مع
الامكان صدق ولا جلف وان ادعاه بالسنة طوبى بيمينته
والسنة والمنفرد بين حكم اقرارها ويقبل اقرار الرقيق
بموجب عقوبة ولو اقر بدين جنائية لا توجب عقوبة فكذبه

الموكل يمينه

الموكل بميميه ولو اشترى جارية بعشرين ودعاه ان الموكل
امرته فقال بن في عشرة وخلف وان اشترى بعين مال الموكل
وسماه في العقد او قال بعده اشترته لفلان والمالك له
وصدقة البايع فالباع باطل وان كذب به خلف على نفي الباع
بانو كالة ووقع الشراء للوكيل وكذا ان اشترى في الزمان
ولم يسم الموكل وكذا ان سماه وكذبه البايع في الاصح وال
صدق بطل الشري وحيث حكم بالشري للوكيل يستحب للموكل
ان يرفق بالموكل ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين
فقد بعتمكها ويقول هو اشترت ليخل له ولو قال ائمت
بالنصرف المادون فيه وانكر الموكل صدق الموكل وفي
قول الوكيل وقول الوكيل في تلف المالك مقبول بميميه
وكذا في الرد وقيل ان كان يجعل فلا ولو ادعى الرد في
رسول الموكا وانكر الرسول صدق الرسول ولا يلزم
الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت الثمن
وتلف وانكر الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع

الموكل بميميه ولو اشترى جارية بعشرين ودعاه ان الموكل امرته فقال بن في عشرة وخلف وان اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد او قال بعده اشترته لفلان والمالك له

ولا فاكيل على المذهب ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته
وانكر المصح صدق المصح بميميه والظاهر انه لا يصدق
الوكيل على الموكل الا بيمينته وفيه التيميم اذا ادعى دفع المالك
اليه بعد المبيع بخناج الى يمينته على الصحيح وليس للوكيل ولا
مؤدع ان يقول بعد طلب المالك لا اراد المالك الا باشهاد
في الاصح وللعايب من لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال
رجل وكلني المصح بتبضع ماله عندك من دين او عين وصدق
فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه الا بيمينته على وكالته
ولو قال اجالي عليك وصدق وجب الدفع في الاصح
وان قال انا وارثه وصدق وجب الدفع على المذهب والله اعلم
يصح من مظاهر التصرف
وافرار القصر والمجنون لا يحل فان ادعى المبيع بالاختتام مع
الامكان صدق ولا خلف وان ادعاه بالسنة طوبت يمينته
والسنة والمنكر من حكم افرارها ويقبل اقرار الرقيق
بموجب عتقها ولو اقر يد من جنائده لا يوجب عتقها فلهذا

التي تارساء ووصفها فاشترى به ثمانين بالقيسند فزعم
سواء واجده دينار الموضع السري للموكل وإن ساءه
كل واحد فالأظهر الصحة وخصوك المالك في ما لا يحسن
ولو أمته بالسري بمعنى فاستر في الذمة لم يقع للموكل
وقد انعكس في الأصح ومن حالف الموكل في بيع ما يده
أو السري بعينه فصرفه راضيا ولو اشترى في الذمة
وغيره المثل كما وقع ليه فبنا وإن ساءه هناك المبيع بملك
فقال المشرى بشرى فقلد أبي الأصح وإن قال بعت
بشركه فبنا المذهب فقلد المذهب فقلد المذهب فقلد المذهب
أما لو كان ساءه بغيره فبنا فقلد المذهب فقلد المذهب
وإذا كان له مندس على المالك دون المالك فيغير في
المؤد والمزوم العند مضافه من الثقبان في المجلس
جاءت بشرى الموكل دون المثل وإذا اشترى الموكل
بغيره بغيره بالتميز إن كان دفعه إليه الموكل
فبنا المذهب فقلد المذهب فقلد المذهب

وإذا قلد أو قال لا أعلمها وإن اعترف فبنا ليد أيضا في الأصح
كما يتكلم الموكل ويكون الوكيل كفا من الموكل كما قيل
وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وتخرج المبيع شيئا
وقع عليه المشرى وإن اعترف بوثاقه في الأصح ثم يبيع
الوكيل على الموكل وللشري الرجوع على الموكل
أبدا في الأصح والله أعلم الوكالة جائزة من
الجانبيين فإذا عزل الموكل في حضوره أو قال رفعت الوكالة
أو أبطلتها أو أخرجتك منها انعزل فإن بعزله وهو غائب
انعزل في الحال وفي قول الأحمي يبلغه الخبر ولو قال انعزلت فبني
أوردت الوكالة انعزل وينعزل بخروج أحدهما عن أهلية
التعريف بموت أو جنون وكذا إنما في الأصح ويخرج محل
التعريف عن ملك الموكل وانكار الوكيل الوكالة لئسبان
أو لغرض في الإختصاص بعزل فإن بعد ولا غرض انعزل
وإذا اختلفا في أصلها أو صفتها بأن قال وكلتني في البيع
سنة أو البتر بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة صدق

الذي ارشاه ووصفها فاشترى به شاتين بالصفحة فان لم
تساو واجده دينار المبيع الشري للموكل وان ساوته
كل واجده فالأظهر الصحة وجنوك المالك فيما للموكل
ولو أمره بالشرى بمعنى فاشترى في الذمة لم يقع للموكل
وكذا عكسه في الأصح ومتى خالف الموكل في بيع ماله
أو الشري بعينه فصرفه باطلا ولو اشترى في الذمة
ولم يسم الموكل وقع للموكل وان سماه فقال البائع بعتك
فقال المشتري اشترى فلان فكذلك في الأصح وان قال بعت
بعتك زيد فقال اشترى له فالمدب بطلته ويد الوكيل
أمانه وان سماه بعتا فان تعذر ضمن ولا ينعقد في الأصح
واجكاه العقد تعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في
الرؤية لزوم العقد مفاضة المجد والتقابض في المجلد
جنس شرط الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل
كذلك البائع بالمران كان دفعه اليه الموكل ولا
الشرع معناه وان كان في الذمة او انكر

وكالنه او قال لا أعلمها وان اعترف بها طاب له ايضا في الأصح
كما يطاب الموكل ويكون الوكيل كغائب والموكل كما قيل
واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلقاه في ذمته المبيع شيئا
رجع عليه المشتري وان اعترف بوثاقه في الأصح ثم يبيع
الوكيل على الموكل والمشتري الرجوع على الموكل
ابن أبي الأصح والله اعلم **فصل** الوكالة جائزة من
الجانبيين فاذا اعزله الموكل في حضوره او غاب عنه الوكالة
او ابطالتها او اخرجتك منها انعزلت عنه وهو نائب
انعزل في الجار وفي قول الأصح بلغة الخبر ولو قال عزلت نفسي
اوردت الوكالة انعزل ويغزل بخروج احداهما عن اهلية
التصرف بموت او جنون وكذا انما في الأصح ويخرج كل
التصرف عن ملك الموكل وانكار الوكيل الوكالة لئسبان
اولغرض في الإختلاف ليس بعزل فان تعذر ولا غرض انعزل
واذا اختلفا في أصلها أو صفتها بان قال وكلتني في البيع
نسيئة أو الشرا بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة صدق

فَلَوْ قَالَ بَيْعٌ لَوْ أَعْتَقَ حَتَّى يَأْتِيَ الْإِذْنَ وَلَا يَشْتَرُ الْقَوْلُ لَفُظًا وَقِيلَ
يَشْتَرُ وَقِيلَ يَشْتَرُ فِي مَبِيعِ الْعَقُودِ وَوَلَمْ يَمْنَعْ الْأَمْرُ كَيْفَ أَوْ
وَأَعْتَقَ وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا بِشَرْطٍ فِي الْأَمْرِ فَإِنْ جَرَّمَا وَشَرَّطَا
لِلتَّصَرُّفِ شَرْطًا جَارًا وَكُلُّمَا قَالَ وَكُلُّكَ وَمَيَّ مَعْرُوفًا فَانْتِ
وَيَجِيءُ مَحْتَمِلًا فِي الْحَالِ فِي الْأَمْرِ وَبِهِ عَوْدُهُ وَكِلَا بَعْدَ الْعَزْلِ
الْوَجْهَانِ فِي تَعْلِيْقِهَا وَجَرِيَانِ فِي تَعْلِيْقِ الْعَزْلِ فَانْتِ
الْوَكِيلُ فِيهَا بَيْعٌ مُطْلَقًا لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ وَلَا
بِنَسْبِهِ وَلَا بِعَيْنٍ فَاجْتِهَادًا لَا يَحْتَمِلُ غَايِبًا فَلَوْ بَاعَ عَلَى الْأَجْلِ
هَذِهِ الْأَنْوَاءُ وَسَلَّمَ الْبَيْعُ مِنْهُنَّ فَإِنْ وَكَلَهُ لِبَيْعِ مُوَجَّهًا
وَقَدَّرَ الْأَجَلَ فَذَلِكَ وَإِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَمْرِ وَجَلَّ عَلَى النَّقَائِدِ
فِي مِثْلِهِ وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ يَبِيعُ
لِأَبْنِهِ وَأَبْنِهِ الْبَالِغِ وَأَنَّ الْوَكِيلَ يَبِيعُ لَهُ قَبْضُ الْمَنْ
وَتَسْلِيمُ الْمَبِيعِ وَلَا يَسْلَمُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الْمَنْ فَإِنْ خَالَفَ مِنْ
وَإِذَا وَكَلَهُ فِي شُرَاؤِ الْأَشْيَاءِ مَعِينًا فَإِنْ اشْتَرَاهُ فِي الذَّمَّةِ
وَهُوَ سَائِرٌ مَعَ الْعَيْبِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ وَقَعَّ عَنِ الْوَكِيلِ أَنْ يَجْعَلَ

الْوَكِيلُ

الْعَيْبَ وَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا فِي الْأَمْرِ وَإِذَا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ فَلِكُلِّ مِنَ الْوَكِيلِ
وَالْوَكِيلُ الرَّدُّ وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ أَنْ يُوَكَّلَ بِمَا إِذْنُ إِنْ تَأْتِي
مِنْهُ مَا وَكَلَهُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَتَأْتِ لَكُونِهِ لَا يَجْسِنُهُ أَوْلَا يَلِيقُ
بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ وَلَوْ كَثُرَ وَعَجَزَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِكَلِّهِ فَالْمَدَّةُ
أَنَّهُ يُوَكَّلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمَكْرُورِ وَلَوْ أَدْنَى فِي التَّوَكُّلِ وَقَالَ
وَكُلٌّ عَنِ نَفْسِكَ فَفَعَلَ فَالثَّانِي وَكُلُّ الْوَكِيلِ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ
يَنْعَزِلُ بَعْزِلُهُ وَأَنْعَزِلَهُ وَإِنْ قَالَ عَنِّي فَالثَّانِي وَكُلُّ الْوَكِيلِ
وَكَذَا لَوْ أَطْلَقَ فِي الْأَمْرِ وَفِي مَا نَبَأَ الصَّوْرَةَ
لَا يَنْعَزِلُ أَحَدُهُمَا الْآخِرُ وَلَا يَنْعَزِلُ بِأَنْعَزِلَهُ وَجَيْتُ
جَوْزًا لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلُ بِشَرْطِ أَنْ يُوَكَّلَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ
يُعَيِّنَ الْمُوَكَّلَ غَيْرَهُ وَلَوْ وَكَلَّ أَمِينًا فَفَسَقَ لَمْ يَمْلِكِ
الْوَكِيلُ عَزْلَهُ فِي الْأَمْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ بَيْعُ
لشخص معين أو في زمن أو مكان معين تعين وفي المكان وجه
إذا المر يتعلق به غرض وإن قال بع بمائة لم يبيع بأقل
وله أن يزيد إلا أن يصرح بالتهي ولو قال اشتر بعدا

أصل
وإن لم يأت
وإن علمه
وإن علمه
وإن علمه

فَلَوْ قَالَ بَيْعٌ أَوْ مَسْرُوعٌ حَصَلَ الْإِذْنُ وَلَا يَشْتَرُ الْقَبُولُ لَفَطًا وَقِيلَ
يَشْتَرُ وَقِيلَ يَشْتَرُ فِي صِيغِ الْعَوْدِ وَدُونَ صِيغِ الْأَمْرِ كَيْفَ أَوْ
وَأَعْتَقَ وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا بِشَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ جَزَعَهَا وَشَرَطَ
لِلنَّوْءِ شَرْطًا جَارًا وَلَوْ قَالَ وَكَفَّلْتُكَ وَمَتَّى عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ
وَيَكُونُ مَحْتَمِلًا لِلْجَاهِ فِي الْأَصَحِّ وَفِي عَوْدِهِ وَكَفَّلْتُكَ بَعْدَ الْعَزْلِ
الْوَجْهَانِ فِي تَعْلِيْقِهَا وَجَرِيَانِ فِي تَعْلِيْقِ الْعَزْلِ
الْوَكِيلَ بِمَا يَبِيعُ مَطْلَقًا لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَلَا
بِنَفْسِهِ وَلَا يَبْعُنُ فَاحْتِمْوَمَا لَا يَحْتَمِلُ غَالِبًا فَلَوْ بَاعَ عَلَى الْبَدَنِ
هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَسَلَّمَ الْمَبِيعُ ضَمَّنَ فَإِنْ وَكَلَهُ لِيَبِيعَ مُوَجَلًا
وَقَدَّرَ الْأَجَلَ فَذَلِكَ وَإِنْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ وَجَلَّ عَلَى الْمُتَعَارِفِ
فِي مِثْلِهِ وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبِيعُ
لِأَبْنِهِ وَأَبْنَةِ الْبَالِغِ وَأَنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ لَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ
وَتَسْلِيمُ الْمَبِيعِ وَلَا يَسْتَلِمُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ فَإِنْ خَالَفَ ضَمَّنَ
وَإِذَا وَكَلَهُ فِي شِرَاءٍ لَا يَشْتَرِي مَعِينًا فَإِنْ اشْتَرَاهُ فِي الذَّمَّةِ
وَهُوَ سَائِرٌ مَعَ الْعَيْبِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ وَقَعَّ عَنِ الْمُوَكَّلِ أَنْ يَجْهَلَ

لا يشترط

الْعَيْبِ وَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ . د . ق . فَعَلِمَ بِذَلِكَ فَاجْتَبَأَ الْمُوَكَّلَ
وَالْمُوَكَّلَ الرَّدَّ وَلَيْسَ يُوَكَّلُ أَنْ يُوَكَّلَ بِمَا إِذْنُ ابْنِ مَائِنِي
مِنْهُ مَا وَكَلَهُ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ تَنْتَهِ لِكُونِهِ لَا يَحْتَسِنُهُ أَوْلَا يَلِيقُ
بِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ وَلَوْ شَرَعَ وَعَجَزَ عَنِ الْإِبْتِئَانِ بِكَيْدٍ فَالْمَدَى
أَنْدَبُ يُوَكَّلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمَمْلُوكِ وَلَوْ إِذْنُ فِي التَّوَكُّلِ وَقَالَ
وَكَلَّ عَنِ نَفْسِكَ فَفَعَلْنَا ثَانِيًا وَكَلَّ الْوَكِيلُ وَالْأَصَحُّ أَنْدَبُ
يَنْعَزِلُ بَعْدَهُ وَأَنْعَزِلَ إِذْ وَإِنْ قَالَ عَنِ ثَانِيًا وَكَلَّ الْمُوَكَّلَ
وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ . وَفِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ
لَا يَعْزِلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَلَا يَنْعَزِلُ بِنَعَزِ الْآخَرَ وَجِئْتُ
جَوْزَنَا لِلْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ بِشَرْطِ أَنْ يُوَكَّلَ أَمِينًا إِلَّا أَنْ
يُعَيِّنَ الْمُوَكَّلَ غَيْرَهُ وَلَوْ وَكَلَّ أَمِينًا فَفَسَّرَ لَوْ عَمَلِكَ
الْوَكِيلَ عَزَلَهُ فِي الْأَصَحِّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ بَيْعُ
الشَّخْصِ مُعَيَّنٌ أَوْ فِي زَمَنِ أَوْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ وَفِي الْمَكَانِ وَجِئْتُ
إِذَا الْمُرْتَعَلِقُ بِهِ غَرَضٌ وَإِنْ قَالَ بَيْعُ مِائَةِ لَمْ يَبِيعْ بِأَقْلٍ
وَنَدَّ أَنْ يَزِيدَ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالنَّهْيِ وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ بَعْدًا

منه
توكلا
منه
توكلا
منه
توكلا

بمائة فدينار في ليرة وحسن والثلثان ادعاء
سنة ظاهر صوابه بيمينه بالشبهة ثم يصدق في الثلث
به ولو قال من يدينه انما هو ولي وقال الاخر مشترك
او بالعكس صدق صاحب اليد ولو قال اقدمنا وصار
في صدق لمعنى ولو اشترى وقال اشترته بشركة
نفسه وكذب الاخر صدق اشترى

شروط الموكل بجهة مباشرته ما وكل فيه يملك
وولده فلا يبيع نوكل صبي ولا مجنون ولا المرأة والمجرب
في الحجاج ويصح نوكل الوفي في حق الطفل ويستثنى نوكل
الاعمى في البيع والشراء يصح وشروط الوكيل بجهة مباشرته
التصرف بنفسه صبي ومجنون وكذا المرأة والمجرب في
الحجاج لكن الفحج اعتماد قول صبي في الاذن في دخول
داره ونصال هديته والاصح بيمينه نوكل عبد في قول
نكاح ومنعه في لا يجب شرط الموكل فيه ان يملك
الموكل ولو وكل يبيع عبد يملكه وطلاق من سبكتها

بطل في الاصح وان يكون قابلا لبيئته فلا يبيع في عبادة
الاصح وتفرقة زكاة ودخج احمية ولا في شحانة واولاد
ولعان وسائر الايمان ولا في ظهار في الاصح ويصح في
طريق بيع وهبته وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر
العقود والشيوخ وقبض الذيون واقتضاها والذوي
والجواب وكذا في تلك المباحات كالاجارة والاضطهاد
والاخطاب في الاظهر لا في اقرار في الاصح ويصح في
استيفاء عقوبة ادمي كقصاص وجد قذف وقيل لا يجوز
الاحضرة الموكل وليكر الموكل فيه معلوما من بعض الوجوه
ولا بشرط علمه من كل وجه ولو قال وكلتك في كل قليل
وكثير او في كل اموري او فوضت اليك كل شيء لم يصح وان
قال في بيع اموالي وعنتق ارقابي صح وان وكله في شرا
عبد وجبيان نوعه او دار وجبيان الحلة والملكة
لا قدر الثمن في الاصح ويشترط من الموكل لفظ يقتضي
رضا وكلتك في كذا او فوضته اليك او استديك فيه

بَدَأْتَهُ فَمَقْبَلُ قَوْلِهِ فِي الرَّقْعِ وَالْمُتَشَرِّعِ وَالْمُتَلَفِّقِ كَدَعَا
بِسَبَبِ طَاهِرٍ طَوَّابٍ بِبَيْتِهِ بِالْمَسْبُوقِ مُتَصَدِّقٍ فِي التَّلَفِّ
بِهِ وَلَوْ قَالَ مَنْ فِي يَدِهِ الْمَالُ هُوَ لِي وَقَالَ الْأَخْرَجُ مُشْرَكَ
أَوْ بِالْعَكْسِ صَدَقَ صَانِعُ الْيَدِ وَلَوْ قَالَ أَقْسَمْنَا وَصَادَ
بِي صَدَقَ الْمُتَكَبِّرُ وَلَوْ اشْتَرَى وَقَالَ اشْتَرَيْتَهُ لِلْمَشْرُوكِ
لِنَفْسِي وَكَذَبَهُ الْأَخْرَجُ صَدَقَ الْمُشْتَرَى

شَرَطَ الْمُوَكَّلُ صِحَّةَ مَبَاشَرَتِهِ مَا وَكَّلَ فِيهِ بِلَا
أَوْ لَانِهِ فَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا الْمَرْأَةَ وَالْمَحْرَمَ
فِي النِّكَاحِ وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ وَيُسْتَثْنَى تَوْكِيلُ
الْأَعْمَى فِي الْبَيْعِ وَالشِّرْيِ فَيَصِحُّ وَشَرَطَ الْوَكِيلُ صِحَّةَ مَبَاشَرَتِهِ
النَّصْرَةَ لِنَفْسِهِ لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَكَذَا الْمَرْأَةُ وَالْمَحْرَمَةُ فِي
النِّكَاحِ لَكِنَّ الْعَجَّاجَ اعْتَمَادَ قَوْلِ صَبِيٍّ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ
دَارِ وَإِنصَالِ هَدْيِهِ وَالْأَصْحَحُّ صِحَّةُ تَوْكِيلِ عَبْدٍ فِي قَبُولِ
نِكَاحٍ وَمَنْعُهُ فِي الْإِجَابِ شَرَطَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ أَنْ يَمْلِكَهُ
الْمُوَكَّلُ فَلَوْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عَبْدٍ يَمْلِكُهُ وَطَلَّقَ مِنْ سَبَبِهَا

بَطَرًا فِي الْأَصْحَحِّ وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلشَّيْءِ بِبَيْعِهِ وَعَبَا حَقِ
الْأَصْحَحِّ وَتَفْرِقُهُ وَكَأَنَّ وَدَخَلَ أَصْحَبُهُ وَلَا يَنْبَغُ لِيَوْمٍ وَلَا
وَلِغَايَةِ وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ وَلَا يَنْبَغُ لِيَوْمٍ وَلَا يَنْبَغُ لِيَوْمٍ
طَرَفِي بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَسَلْمٍ وَرَهْنٍ وَنِكَاحٍ وَطَلَقٍ وَسَائِرِ
الْعَقُودِ وَالْفُسُوحِ وَقَبْضِ الدُّيُونِ وَأِقْبَاضِهَا وَالذُّعُوكِ
وَالجَوَابِ وَكَذَا فِي تَمْلِكِ الْمَبَاحَاتِ كَالْإِحْتِيَارِ وَالْأَصْطِيَانِ
وَالْإِحْتِطَابِ فِي الْأَطْفَالِ لَا يَنْبَغُ لِيَوْمٍ وَلَا يَنْبَغُ لِيَوْمٍ
اِسْتِغْنَاءِ عَقُوبَةٍ أَدْمِيٍّ كَهَضْمِ وَحَدِّ قَذْفٍ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ
الْإِحْضَرُ الْمُوَكَّلُ وَلَكِنْ الْمُوَكَّلُ فِيهِ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ
وَلَا يَشْرَطُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلَوْ قَالَ وَكَلَّنَكَ فِي كُلِّ قَلْبٍ
وَكَيْفَ أَوْ فِي كُلِّ أَمْرٍ أَوْ فَوَضَّ إِلَيْكَ كُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ
قَالَ فِي بَيْعِ أَمْوَالِي وَعَنْقِ أَرْقَابِي صَحَّ وَإِنْ وَكَلَّهُ فِي شِرَا
عَبْدٍ وَجَبَّ بَيَانُ نَوْعِهِ أَوْ دَارِ وَجَبَّ بَيَانُ الْحِلَّةِ وَالْمَلَكَةِ
لَا قَدْرَ الثَّمَنِ فِي الْأَصْحَحِّ وَيَشْرَطُ مِنَ الْمُوَكَّلِ لَفْظُ يَقْتَضِي
رِضَاَهُ كَوَلَّنَكَ فِي كَذَا أَوْ فَوَضَّ إِلَيْكَ أَوْ أَتَدَبَّرْتُ كَيْفَ

مطلقا في الامح والامح ان مصالحته على غير جنس الدين لا تمنع
الرجوع بغير ائمة يرجع القائلون بالموثوقين في الشهادة
وغيره او رجلا وانما ائمة وكذا رجل يملك معه في الامح قائل
يشهد فلا رجوع ان اذني في غيبته الاصيل وكذبه وكذا ان
صدقه في الامح فان صدقه المضمون له او اذني بغير الاصيل
رجع على المذهب كتاب الشركة في انواع
شركة الابدان كثيرة الجمالين وسائر المحترقة لئلا يكون بينهما
كثيرا متساويا او متمازعا مع اتفاق الصنعة او اختلافها
وشركة المفاوضة لئلا يكون بينهما كسبها وعلمها ما يعرف من
غيره وشركة الوجوه بان يشترك الوجهان لئلا يتباع كل
منهما بموجب لصفا فاذا اباغا كان الفاضل عن الايمان بينهما
وهذه الانواع باطلة وشركة العنان صحيحة ويشترط
فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف فلو اقتصر على الشركة
لم يكن في الامح وفيها اهلية التوكيل والتوكل وتصح في كل
شئ دون المنقور وقيل يختص بالتقيد المصنوب ويشترط

خلط الماين بحيث لا يتميزان ولا يبغي الخلط مع اختلاف
جنس او صفة كصحاح ومكثرة هذا اذا اخرج ما ليز وعقدا
فان ملكا مشتركا باثر وشرا وغيرهما واذن كل الاخر
في التجارة تمت الشركة والجنلة في الشركة في العروض
ان يبيع كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الاخر في اذن
له في التصرف ولا يشترط تساوي قدر الماين والامح انه لا
يشترط العلم بقدرهما عند العقد ويتسلط كل منهما على
التصرف بلا حصر فلا يبيع نسيئة ولا يبيع نقد البلد
ولا يبيع فاجس ولا يسافر به ولا يبيعه بغير اذن وكل
شئ مني شئ او يتعزلان عن التصرف فيفسخهما فان قال
احدهما عزلتك او لا تتصرف في نصبي لم يتعزل العازك
ونفسح بموت احدهما وجنونه وباعثائه والرجوع والحسن
على قدر الماين تساوي في العمل او تفاوتها فان شرط خلافه
فسد العقد فيرجع كل على الاخر باجرة عمله في ماله وسند
التصرفات والبيع والخس ان على قدر الماين وبد الشريك

مطلقا في الأصح والأصح أن مصالفة على غير حين الدين لا يمنع الرجوع بشرائهما يرجع الضامن والمؤدي إذ الشهد بالإلزام يدخلن أو رجلا وأمرائين وكذا رجل يهلف معه في الأصح فإنه يشهد فلا رجوع إن أدي في غيبته الأصيل وكذبه وكذا إن صدق في الأصح فإن صدق المضمون له أو أدي بخبر الأصيل رجوع على المذهب

هي أنواع شركة الأبدان كثيرة الجمالين وسائر المحترفة ليكون بينهما كبرهما متساويا أو متقاربا وتامع اتفاق الصنعة أو الاختلاف وشركة المقاضة ليكون بينهما كسبهما وعليهما ما يعرض من غير وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان ليلتصق كل منهما بموكل لصما فإذا باعها كان الفاضل عن الأمان بينهما وهذه الأنواع باطلة وشركة العنان صحيحة ويشترط فيها لفظ يدل على الإذن في التعريف ولو اقتصر على الشركة لم يكن في الأصح وفيها أهلية التوكيل والتوكل ويصح في كل شيء دون المنعوم وقيل يختص بالنقد المضروب ولشترط

نقد المائتين بحيث لا يميز ولا يكفي أخذ طامع اختلاف عند أو عند كسحاج ومكشرة هذا إذا أخرج المائتين وعقدنا فإن ملكا شتر كما يارث وشرا وغيرهما وأذن كل الآخر في التجارة تمت الشركة وأجيلة في الشركة في العروض أن يبيع كل واحد بعض عرض ضد بعض عرض الآخر وبأذن له في التصرف ولا يشترط تساوي قدر المائتين والأصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد وتسلط كل منهما على التصرف به فخر فلا يبيع نسبه ولا يعرئ نقد البلد ولا يعرئ فاجر ولا يسافر به ولا يبيعه بغير إذن ولكل فتحد متى شأ وتبطل لأن عن التصرف يفسخهما فإن قال أحدهما عز لنك أو لا تتصرف في نصبي لم ينزل العازك ونفسه بموت أحدهما وجمونه وباعثايد والبيع والخسران على قدر المائتين تساويا في العمل أو تفاوتا فإن شرط اختلافه صد العقد فترجع كل على الآخر بأجرة عمله في ماله وسند التعريفات والبيع والشتر أن على قدر المائتين وبند الشريك

عُتُوبَةٌ لِأَدْيِي كَقَضَائِمْ وَحَدِّ قَدْفٍ وَمَنْعَهَا فِي خَدْوِدِ
اللَّهِ تَعَالَى وَتَبْحُجُّ بِيَدَيْهِ صَبِيحٌ وَتَجْنُونَ وَتَجْبُورُونَ وَغَائِبٌ
وَمَيِّتٌ لِحَضْرَةٍ فَيُشْهَدُ عَلَى صُورَتِهِ ثُمَّ إِنَّ عَيْنَ مَكَانِ
السَّلِيمِ تَعَيَّنَ وَالْأَقْمَانُهَا وَيَسِرُّ الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِهِ
فِي مَكَانِ السَّلِيمِ بِأَحْيَالٍ كَتَعْلَبٍ وَيَأْتِي حَضْرَةَ الْمَكْفُولِ
وَيَقُولُ سَلِّمْ نَفْسِي عَنْ جِهَةِ الْكَفِيلِ وَلَا يَكْفِي بِحُجْرَتِهِ
فَإِنْ غَابَ لَمْ يَلْزِمِ الْكَفِيلُ إِحْضَارَهُ إِنْ جَهِلَ مَكَانَهُ وَالْأَمْرُ
فَيَلْزِمُهُ وَيَمْهَلُ مَدَّةَ ذَهَابٍ وَإِيَابٍ فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ
يُحْضِرْهُ جَدِّسَ وَقِيلَ إِنْ غَابَ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَلْزِمُهُ
إِحْضَارُهُ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَفِنَ لَا يُطَابَقُ الْكَفِيلُ
بِالْمَالِ وَأَنَّهُ لَوْ شَرَطَ فِي الْكِفَالَةِ أَنَّهُ يَغْرَمُ الْمَالَ إِنْ
مَاتَ السَّلِيمُ بَطَلَتْ وَأَنْهَا لَا تَصِحُّ بِغَيْرِ رِضَى الْمَكْفُولِ
شَرَطًا فِي الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ لَفْظٌ يُشْعَدُ
بِالْإِتْرَامِ كَقَمَنْتُ دَيْنَكَ عَلَيَّ أَوْ حَمَلْتُهُ أَوْ تَقَدَّرْتُهُ أَوْ
تَكَلَّفْتُ بِيَدَيْهِ أَوْ أَنَا بِالْمَالِ أَوْ بِإِحْضَارِ الشَّخْصِ ضَامِنًا أَوْ

تَجْبِلُ أَوْ زَعِيمًا أَوْ جَبِيلًا وَلَوْ قَالَ أَوْ دِي الْمَالِ أَوْ أَحْضَرَ
الشَّخْصَ فَهُوَ وَعَدُّ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ بِشَرْطٍ وَلَا
تَوْقِيتُ الْكَفَالَةِ وَلَوْ تَجَزَّاهَا وَشَرَطَ تَأْخِيرَ الْإِحْضَارِ شَهْرًا
بِجَازٍ وَأَنَّهُ يَبْصَحُ ضَمَانُ الْحَالِ مُؤَجَّلًا أَجَلًا مَعْلُومًا وَأَنَّهُ يَبْصَحُ
ضَمَانُ الْمَوْجَلِ حَالًا وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ التَّجْبِيلُ وَالْمُسْتَحْتَجُّ مُطَابَقَةُ
الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ لَا يَبْصَحُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ
وَلَوْ أَبْرَأَ الْأَصِيلُ بَرِيءَ الضَّامِنِ وَلَا عَكْسَ وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا
حَلَّ عَلَيْهِ دُونَ الْآخَرَ وَإِذَا طَالَ الْمُسْتَحْتَجُّ الضَّامِنَ فَلَهُ
مُطَابَقَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ بِالْأَدَاءِ إِنْ ضَمِنَ بِأَذِنِهِ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ
لَا يُطَابَقُ قَبْلَ أَنْ يُطَابَقَ وَالضَّامِنُ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ
وَجَدَ إِذْنَهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ وَإِنْ انْتَبَهَ فِيهِمَا فَلَا إِذْنَ
فِي الضَّمَانِ فَفَقَطَّ رَجَعَ فِي الْأَمْرِ وَلَا عَكْسَ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ أَدَّى
مَكْتَرًا عَنْ صِحَّاحٍ أَوْ صَاحٍ عَنْ مِائَةٍ بِثَوْبٍ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ فَالْأَمْرُ
أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِعَازِمٍ وَمَنْ أَدَّى دِينَ غَيْرِهِ بِالضَّمَانِ وَلَا
إِذْنَ وَلَا رَجُوعَ وَإِنْ أَدَّى بِشَرْطِ الرَّجُوعِ رَجَعَ وَكَذَا إِنْ أَدَّى

لَهُ وَقِيلَ لَهُ الرَّجُوعُ إِنْ شَرَطَ يَسَارَةً وَلَوْ أَجَالَ الْمُشْتَرِي
 بِمَنْ فَرَّدَ الْمَيْعَ بَطَلَتْ فِي الْأَطْهَرِ أَوْ الْبَائِغِ بِالْمَنْ
 فَوَجَدَ الرَّدَّ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا أَوْ أَجَالَ
 بِمَنْهُ ثُمَّ انْفَقَ الْمُتَبَاعِعَانَ وَالْمُخْتَالَ عَلَى حُرَّتِهِ أَوْ بَيْتَتْ
 بَيْتَهُ بَطَلَتْ الْجَوَالَةُ وَإِنْ كَذَبَهُمَا الْمُخْتَالَ وَلَا يَتَنَّهُ د
 جَلْفَاهُ عَلَى نَبِيِّ الْعِلْمِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَالَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَلَوْ
 قَالَ الْمُسْتَجِرُّ عَلَيْهِ وَكَلَّاكَ لِنَقِضْ لِي وَقَالَ الْمُسْتَجِرُّ لِحَدِيثِ
 أَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِقَوْلِي أَحْلِكَ أَلْوَكَالَه وَقَالَ الْمُسْتَجِرُّ لِي
 لَأَرَدْتُ بِجَوَالَةٍ صَدَقَ الْمُسْتَجِرُّ عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ وَفِي الصُّورَةِ
 الثَّانِيَةِ وَجَدَ وَإِنْ قَالَ أَحْلِكَ فَقَالَ وَكَلَّنِي صَدَقَ الثَّانِي
 بِمِثْلِهِ

الرُّشْدُ وَضَمَانُ مَجُورٍ عَلَيْهِ بِفَلْسِ كَشْرَاهُ وَضَمَانُ عَبْدٍ
 يَغْتَرُّ إِذْنُ سَيِّدِهِ بِأَعْلَى فِي الْأَصْحِ وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ فَإِنْ عَيَّنَ
 لِأَدَاةٍ أَوْ كَسَبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فَضِي مِثْلُهُ وَإِلَّا فَالْأَجْرُ أَنَّهُ إِنْ
 سَكَنَ مَا دُونَ مَالِهِ فِي إِجَارَةٍ وَتَعَلَّقَ بِمَا فِي يَدِهِ وَمَا كَسَبَهُ

تَعَدُّ الْإِذْنَ وَالْأَيْمَانَ كَسَبَهُ وَالْأَصْحُ أَشْتَرُ لِمَا مَعْرُوفَةٌ
 الْمُضْمُونِ لَهُ وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرُ قَبُولَهُ وَرِضَاهُ وَلَا يَشْتَرُ
 رِضَى الْمُضْمُونِ عَنْهُ قَطْعًا وَلَا مَعْرُوفَةً فِي الْأَصْحِ وَيَشْتَرُ
 فِي الْمُضْمُونِ كَوْنَهُ تَابِعًا وَصَحَّ الْقَدِيمُ ضَمَانُ مَا يَشْتَرُ
 وَالْأَصْحُ بِحُجَّةِ ضَمَانِ الذَّرِكِ يُعَدُّ قَبُولُ الشَّرْحِ وَالْمُضْمُونِ
 لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنُ إِنْ خَرَجَ الْمَيْعُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعْيَبًا أَوْ نَاقِصًا
 لِنَقْصِ الصَّنْجَةِ وَكَوْنَهُ لَزِمًا كَجُورِ الْكِتَابَةِ وَيَصِحُّ ضَمَانُ
 الثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَصْحِ وَضَمَانُ الْجَعْلِ كَالرَّهْنِ
 بِهِ وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا فِي الْجَدِيدِ وَالْإِبْرَامِ مِنَ الْجَهْلُولِ
 بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ الْإِمْنِ بِالْوَقِيَّةِ وَيَصِحُّ ضَمَانُ تَطْفِئِ الْأَصْحِ
 وَلَوْ قَالَ ضَمَنْتُ بِمَا لَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ مَالٍ فَالْأَصْحُ
 بِصِحَّتِهِ وَأَنَّهُ يَكُونُ ضَامِتًا لِعَشْرَةِ أَشْفِي فِي الْأَصْحِ لِسَعَةِ
 وَاللَّهِ اعْلَمْ الْمَذْهَبُ صَحَّةُ كِفَالَةِ الْبَدَنِ فَإِنْ كَلَّ
 بَدَنًا مِنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يَشْتَرُ الْعِلْمُ بِقُدْرِهِ وَيَشْتَرُ
 كَوْنَهُ بِمَا يَصِحُّ ضَمَانَهُ وَالْمَذْهَبُ صَحَّةُ ضَمَانِ بَدَنِ مِنْ عَلَيْهِ

الأمانة العين باطل من ما وكار
 الدين المجهول بضمانه
 شرطه باطل في المجهول
 على الرضى ولا يقبل
 انه صح في المجهول
 ويصح في المجهول
 وعلى الأذن بشرط انه عليك
 الثاني في صحة قوله
 في باب الرجعة المختار انه من
 التي يطلق فيها الرجوع
 على ما في قوله
 ان كان في قوله
 كل من يبيع في قوله
 ولا يبيع في قوله
 عنه فصح في قوله
 الأمانة المجهول ان
 على قوله الدين في
 او شرطه في قوله
 في قوله

فليس لأحد منكما وضع جرحه عليه بغير إذن في الجدي يد
وليس له أن يهد فيه ويد أو يمسح به إلا أن
يستند إليه أو يستند متاعا لا يحسن وله ذلك في غيره
الأجبي وليس له إحصاء شريك على العارية في الجدي
أراد إعادة منه ماله لنفسه لم يمنع وتكون له
ملكه يصنع عليها ما شاء ويصفه أو يشاره أو
الأخر لا يشفه وأغرم لك حصتي لم تملكه بجاهه وإن
أراد إعادة منه بشفه المشترك فلا خير منه إلا ما
على إعادة به بشفه عاد مشتركا كما كان ولو أنزل
وشرط له الآخر زيادة جاز وكان في ماله
في نصيب الآخر ويجوز أن يصاح على إحداهما المثل
الثلج في ملكه على مال ولو تناحرا جدارا بين مملكتيها
فإن نصل بينهما أحدهما يجب تعلم أنهما بنيتا معا فله
البد والأفلهما وإن أقام أحدهما بينة ففيه وإلا
يخلفا فإن خلفا أو تكلا جعل بينهما وإن خلف أحدهما في

له وإن كان لأحدهما عليه جرح لم يبرحج والتفتين علوه
وتفعل غيره كغيره بين مملكتين فينظر أيمن إحداهما بعد
العلو فتكون هي أيمنها أو لا يفتاحا الشغل
يشترط لها رضى المجلد والمخال
لا المجلد عليه في الأصح ولا يفتح على من لا دين عليه وقيل
يجب برضاه ويصح بدنه وعليه مثلي وكذا استقوم
في الأصح والنسب في مدة إحصاء وعليه في الأصح والأصح
صحة جوارحه المستأب سيد بالجور دون جوارحه السيد
عليه ويشترط العلم بما حال به وعليه قدر أو صفه
وفي قول تصح بابل الدية وعليها ويشترط تساويهما
جدا وقدرا وكذا أجلا وأجلا وصحة وكسر في الأصح
ويبر المجلد بالجوارحه عن دين المخال والمجال عليه عن
دين المجلد ويحول جوارحه المخال إلى ذمة المجلد عليه فإن
تعد بغير أو جحد وحلف وجوهها لم يرجع على المجلد
فلو كان مقلدا عند الجوارحه وجهه المخال فلا رجوع

فليس لأحدهما وضع جُد ونه عليه بغير إذن في الجديدين
وليس له أن يتد فيه وتدا أو يفتح كوة بلا إذن وله أن
تستد إليه أو يسند متاعا لا يضر وله ذلك في جدار
الأجنبي وليس له إختار شركة على العمارة في الجديدين
أراد إعادة منهدم باله لنفسه لم يمنع وتكون العمارة
ملكه يصنع عليها ما شاء وينقصه إذا شاء ولو قال
لاخر لا تنقصه وأغررك حصتي لم تلمه إجابته وإن
أراد إعادة تد ينقصه المشترك فلاخر سعة ولو تعاونا
على إعادة تد ينقصه عاد مشتركا كما كان ولو أقره أحدهما
وشرط له الأخر زيادة جدار وكانت في مقابلة عمله
في نصب الأخر ويجوز أن يصالح على إجراء الماء والكل
النيل في ملكه على مال ولو تعاونا جدارا بين ملكهما
فإن اتصل بنا أحدهما يجب تعلم أنهما بنيا معا فله
البد والإفلاهما وإن أقام أحدهما بينة قضى له وإلا
يظننا فإن جلفا أو تكلأ جعل بينهما وإن جلف أحدهما ضي

له وإن كان لأحدهما عليه جذوع لم ترجح والتقفير على
وفاغية كبران بين ما يحسن فينظر أن يمكن إحداهما بعد
اعلم فتكون بينهما أولا فلصاحب الشغل
بشرطها رضى حين الخصال
لا مجال عليه في البناء ولا يفتح على من لا دين عليه وقيل
يجب برضاه ويصح بدس وعنده بيان وقد استقوم
في الأصح ويستحب في جداره وعنده في الأصح والأصح
مجد جوار الشايب سيد التجرود من جوار الشايب
عليه ولشروط العلم بما جال به وعليه قدر أو صفة
وفي قول يعرج باب الدين وعليها ويشترط تساويهما
جدارا وقدرًا وكذا الجوار واجد وصحة وكسرا في الأصح
ويبرأ المحن بالجواره عن دين الخصال والمجال عليه عن
دين الخجل ويحول حق الخصال إلى ذمها الخجل عليه فإن
تعدر بفلس أو جحد وحلف وجورها لم يرجع على الخجل
فلو كان مقلسا عند الجواره وجهله الخصال فلا رجوع

تعرفه بل يسره ارباعه تحت مترجحه متسببا وان
كان متر النيسان والقوا فليرفعه تحت متر
جده حتى على اشبع مع احساب الظلة ويجزم الضلع على
الاشراج حياح وان تن في الصريح كة او بغرس شجرة
وعلى ان لم يضر جاز وغير الشا فدي حرم الاشراج اليه
غير اقله وكذا ينظر اقله في الاصح الارضا الباقر
واهل من غديان داره اللد لاس لاصقة جداره
وعلى لاسحما فيهما يسره امر مختص شركة كل واحد
عاش من الدرب ويا ب داره وجها انصم ما الباني
ولس اغتمه فيج باب لئله لاسنظرف وله فتحه اذا
سده في لاصح ومن له غديان فتحه امر بعد من راس
الدرب ويا ب فسو كة منعده وان كان اقرب راسه
وهنا سد الباب لمدية قديت وبن سده فلامع ومن
له داران فبما في راس سند ورس او سند ودية
وساير فتحه باناسم ما لم يمنع في لاصح وجب منع فتح

الاباب ففالج اقل الدرب بما في فتح ويجوز فتح الكوابت واجدار
بين مالكن قد يختص بها احداهما وقد يشتركان فيه فالمختص
ليس بالاجر وضع الجدوع عليه في الجديد ولا يجبر المالك
فلورضي بلا عوض فهو اعادة له الرجوع قبل البناء عليه
وكذا بعده في الاصح وقايدة الرجوع تجبره بين ان يقيه
بالجرة او يطلع ويغدم ارض نفسه وقيل فايدته طلب
الاجرة فقط ولورضي بوضع الجدوع وانما عليه بايعوض
فان اجر راس الجدار للبناء فهو اجارة وان قال بعد
البناء عليه او بعث حتى البناء عليه فالاصح ان هذا العقد
فيه شوب بيع واجارة فاذا ابى فليس للمالك اجدار نقضه
بجال ولو انهدم الجدار فاعادته مالكة فليشترى اعادة
البناء وسوا كان الاذن بعوض او غيره يشترط بيان
قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسمك الجدران
وكيفيتها وكيفيتها التسقف المحمول عليها ولو اذني في بناء
على ارضه كفي بيان قدر محل البناء الجدار المشترك

يَضُرُّهُمْ بَلْ يَسْرِطُ أَرْبَاعَهُ حَيْثُ يَمْرُجُهُ مُتَّعِبًا وَإِنْ
كَانَ مَحْرَافَتَانِ وَالْقَوَافِلُ فَلْيَرْفَعَهُ حَيْثُ يَمْرُ
حَتَّى يَجْعَلَ عَلَى الْبَعِيرِ مَعَ أَحْشَابِ الظِّلَّةِ وَيَجْعَلُ الصَّلَاحَ عَلَى
إِشْرَاحِ جَنَاحٍ وَأَنْ يَبْنِيَ فِي الطَّرِيقِ كَهَّ أَوْ يَغْرِسَ شَجَرَةً
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ جَارًا وَغَيْرَ النَّافِدِ جَعَلَ الْإِشْرَاحَ إِلَيْهِ
يَغْرِسُ أَهْلَهُ وَكَذَا الْبَعْضُ أَهْلَهُ فِي الْأَصْحَحِ الْإِبْرَاطُ الْبَاقِينَ
وَأَهْلَهُ مِنْ فَنَدَبَاتِ دَارِهِ إِلَيْهِ لَأَمِنْ لَأَصَقَّةَ جِدَارَهُ
وَقِيلَ الْأَسْمَاءُ فِي كَمَا لِعَسْمَاءُ أَمْ يَخْتَصُّ شَرِكَةَ كُلِّ وَاحِدٍ
بِمَا يَنْبَغِي الدَّرْبُ وَبَابُ دَارِهِ وَجِهَانِ أَحْتَمَا الثَّانِي
وَلَيْسَ لغيرِهِمْ فَتَحَّ بَابُ الْبَيْتِ لِأَسْتِطْرَاقٍ وَلَهُ فَتْحَةٌ إِذَا
سَمَّرَ فِي الْأَصْحَحِ وَمَنْ لَهُ فَنَدَبَاتٍ فَتَحَّ أَسْرًا بَعْدَ مَرَّاسٍ
الدَّرْبُ وَبَابٌ فَلْيَسْرَكَابَهُ مَنَعَهُ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى رَأْسِهِ
وَلَمْ يَسِدَّ الْبَابَ الْقَدِيمَةَ فَكَذَلِكَ وَإِنْ سَدَّهُ فَلَا مَنَعَ وَمَنْ
لَهُ دَارَانِ يَفْتَحَانِ إِلَى دَرَبَيْنِ مَسْدُودَيْنِ أَوْ مَسْدُودَةٍ
وَسَارِعَ فَتَحَّ بَابًا بَيْنَهُمَا لَمْ يَمْنَعْ فِي الْأَصْحَحِ وَجَيْتُ مَنَعَ فَتَحَّ

البَابُ فَصَاحُ أَهْلِ الدَّرْبِ بِجَانِبِ حُجْرَتِهِ وَيُجْرَدُ فَتَحَّ الْكَوَائِبُ وَالْجِدَارُ
بَيْنَ مَا لَيْكِنَ قَدْ يَخْتَصُّ بِهَا أَحَدُهُمَا وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ فَالْحَقُّ
لَيْسَ لِأَحَدٍ وَمَنْعَ الْجُدُوعِ عَلَيْهِ فِي الْجُدِيدِ وَلَا يَجْعَلُ الْمَالِكُ
قَلُورِيًّا بِلَا عَوْضٍ فَهُوَ إِعَارَةٌ لِمَا يَبُوعُ قَوْلُ الْبَنَاءِ عَلَيْهِ
وَكَذَا بَعْدَهُ فِي الْأَصْحَحِ وَقَائِدَةُ الْأَجْرُوعِ كَالْحَبِيرَةِ بَيْنَ أَنْ يَتَّقِيَهُ
بِأَجْرَةٍ أَوْ يَطْلُعَ وَيَعْتَمِرُ أَوْ يَنْتَقِصَهُ وَقِيلَ قَائِدَتُهُ طَلَبُ
الْأَجْرَةِ فَتَطُّ وَلُورِيًّا بِوَضْعِ الْجُدُوعِ وَالْبَنَاءُ عَلَيْهِ بِعَوْضٍ
فَإِنْ أَجْرَرَأْسُ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ فَهُوَ إِجَارَةٌ وَإِنْ قَالَ يَبْعَثُ
لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ أَوْ يَبْعَثُ حَيْثُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ فَالْأَصْحَحُ أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ
فِيهِ شَوْبٌ يَبْعُ وَإِجَارَةٌ فَإِذَا ابْتَدَأَ فَلَيْسَ بِالْمَالِكِ الْجِدَارُ نَقَضَهُ
بِحَالٍ وَلَوْ أَنْهَدَمَ الْجِدَارُ فَأَعَادَهُ مَالِكُهُ فَلَمْ يَشْتَرِ إِعَادَةَ
الْبِنَاءِ وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِذْنُ بِعَوْضٍ أَوْ بغيرِهِ يُشْتَرِطُ بَيَانُ
قَدْرِ الْمَوْضِعِ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ طَوْلًا وَعَرْضًا وَسَمَكَ الْجِدَارِ
وَكَيفِيَّتَهَا وَكَيفِيَّةَ السَّقْفِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا وَلَوْ أَدْرَجَ فِي بِنَائِهِ
عَلَى أَرْضِهِ كَيْفِيَّةَ بَيَانِ قَدْرِ مَحَلِّ الْبِنَاءِ وَأَمَّا الْجِدَارُ الْشَّرِكُ

المصلحة وتزوي ماله وينفق عليه بالمعروف فإن ادعى بعد
تأويله على الأبد والجد يتجانب لا يمتدح بالمدعى وإن
أدعى على غيره ولو ادعى من غيره ولو بينه وبين
المتدعي من غيره ولو ادعى من غيره ولو بينه وبين
بين المتدعي وبين غيره ولو ادعى من غيره ولو بينه وبين
عنه غير المدعى فهو بيع بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامه
كالشعة والرد بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه واقتطاع
التقاضي إن اتفق في علة الربا أو على منفعة فإجازه
ثبت أحكامها أو على بعض العين المدعولة فبها يفتى
لصاحب اليد فتثبت أحكامها ولا يصح بلفظ البيع والبيع
صحته بلفظ الصلح ولو قال من غير سبق خصومة صلحي
عن دارك بكذا فالأصح بطلانه ولو صالح من ديني
عني حج فإن اتفق في علة الربا اشترط قبض العوض في
المجلس والأفان كان العوض عينا لم يشترط قبضه في
المجلس في الأصح أو دينا اشترط تعيينه في المجلس وفي

قبضه الوجهان وإن صالح من ديني على بعضه فهو ابتداء
عن باقيه ويصح بلفظ الإبراء والخط ويحرمها ويلفظ
الصلح في الأصح ولو صالح من حال على مؤجل مثله أو عكس
لغا فان عمل رجل صلح الأداة ولو صالح من عشرة حالة
على خمسة مؤجلة بري من خمسة وبقيت خمسة حالة
ولو عكس لغا النوع الثاني صلح على إنكار فيبطل إن جري
على نفس المدعي كذا إن جري على بعضه في الأصح وقوله
صالحني عن الذاري التي تدعيها ليس إقرارا في الأصح
الفتوى الثاني جري بين المدعي وأجنبي فإن قال وكنتي
المدعي حكمه في الصلح هو مفترك للصلح ولو صالح لنفسه
والحالة ههنا وكما أنه اشتراه وإن كان منكرًا
وقال الأجنبي هو يبطل في إنكاره فهو شرًا مغصوب
فسرقني فدرت على انتزاعه وعدمها وإن لم يقبل
هو يبطل لغا الصلح الطريقتان لا يصرّف
تأويله المارة ولا اشترطه عند خراج ولا سادات

المصلحة وتزكي ماله وينفق عليه بالمعروف فإن ادعى بعد
بلوغه على الأب وأجد بيتا بلا مصلحة صدقا باليمين وإن
ادعى على وصي أو أمين صدق وهو يمينه
هو قسمان أحدهما يجري
بين المتداعين وهو نومان صلح على إقرار فإن جرى على
غير المدعاة فهو بيع بلفظ الصلح ثبت فيه أحكام
كالشعنة والرد بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه واشترط
التفقا في إنفاقه على الرضا أو على منفعة فإجازه
ثبت أحكامها أو على بعض الغير المدعاة فهذه بعض
لصاحب اليد فثبت أحكامها ولا يصح بلفظ البيع والأصح
صحة بلفظ الصلح ولو قال من غير سبق خصومة صالح
عن دارك بكذا فالأصح بطلانه ولو صالح من دين
عن حج فإن اتفقا في علة الرضا اشترط قبض العوض في
المجلس والأفان كان العوض عينا لم يشترط قبضه في
المجلس في الأصح أو دينا اشترط تعيينه في المجلس وفي

قبضه الوجهان وإن صالح من دين على بعينه فمراعاة
عن باقيد ويصح بلفظ الإقرار والخط ويحرمها بلفظ
الصلح في الأصح ولو صالح من حال على مؤجل مثل أو على
لغافان على صلح الآداء ولو صالح من عشرة حاله
على خمسة مؤجلة برى من خمسة ويثبت خمسة حاله
ولو على الآداء الربع الثاني صلح على إنكار فيبطل إن جرى
على غيره كذا إن جرى على بعينه في الأصح وقوله
صالح غير نذر التي تدعى بالبر إقرار في الأصح
الفسخ وإن جرى بين المدعي وأجنبي فإن قال وكلي
المدعي تارة في التبر فهو مفتر كصحة ولو صالح لنفسه
وأجابه غيره ومساواة إن كان من حقه
وقال الأصح في إنكاره فهو بشره معتبر
ففسخه عند رد على إنكاره وعدمها وإن لم يرد
هو شرطها على الصلح الطريق الآتية لا تصرف
في الأصح ولو كان من حقه

ساحر بالأمع والدمر والملاكيه هه مما وة لد الرزاع بالرزاقه
والسحر على السواام بناد الحروف ، اتعلو بحروفه ولما
بم وة لعل والعصر وهه من لاصحه عن الفهره ونحوها
وهه مكره الاختبار مكره او اكره ووفه قبل البلوغ
وقيل بعدة فعل لا اول الاصح انه لا يصح عنده بل بمنجيه
لما كنه فاذا اراد العمد عند الوث فلو بدع غير رشيد
دام حجره وان لمع رشيد انك بنفس البلوغ واعطي ماله
وقد نشره فك القاص فلو بدد بعد ذلك حجره عليه وقت
بعود الحشر به اتاده والوفس له حجره له في الاصح ومن
حجره عنه سعه ضر فو لته القاص ومنه وليد في الضع ولو
ضر جنون مؤننه وانه في الضع ومنه قاضي ولا يصح من
نحو عنه لسعه نبع ولا شره ولا اعماق وهه ونكاح بغير
دين وانه فلو اشترى وامرض ودمر ولف الماخوذ في دين
او لتهه قد صمان حال ولا بعدك الحجر سو اعلم طه
من عامله او جهل ونصح باذن الوث نكاحه لا التصرف المات

والاصح ولا يصح افارة يدري قبل الحجر او بعدة وكذا اي الا
لما لي الاظفر ونصح بلجذ والقصاص وطلاقة وخلقته
وطهارة ونفيه النسب بلعازن وحكمه في العباده كما لشد
لكن لا يفر والحقه بنفسه واذا اخرج مخرج فرض اعطي
الولي سفايته لثقه يثق عليه في طريقه وان اجره
يتطوع وزادت مؤنة سفره على ثقته المعهودة فالولي
منعه والمذهب انه كحشر فتخلل وتخلل بالصوم
ان قلنا لدمر الإحصار بذلك لانه ممنوع من المال ولو
كان له في طريقه كتب قدر زيادة المؤنة لم يجز
منعه والله اعلم **ولين الصبي ابوه ثم جدته ثم**
وصيهما ثم القاصي ولا تلي الامر في الاصح ويتصرف
الولي بالمصلحة ويبيح دوره بالطير والاجر لا لين
وحضر ولا يبيع عقاره الاجاحه او غبطة طاهرة
وله بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة واذا باع نسيئة
استند وارزهر به وياخذ له بالشفعة او يترك بحسب

التاجر بالبيع والشراؤا للملكية فيما وولد الزرع بالزراعة
والانفعة على المواقم بما والمخزوف بما اشعلو بحرقته والمرأة
بما تون بالقريل والقطن وصون الأظعمة عن القرية وجوها
وبشرط تكرز الاختيار مرتين أو أكثر ووقته قبل البلوغ
وقيل بعدة فعل الأول الأصح أنه لا يصح عقده بل ينجس في
الملكية فإذا أراد العقد عقد الولي فلو بلغ غير رشيد
دام الحجر وإن بلغ رشيداً انك بنفس البلوغ وأعطى ماله
وقيل بشرط فك الفاضي فلو بدد بعد ذلك حجر عليه وقيل
يعود الحجر بلا إعادة ولو فسق لم يجر عليه في الأصح ومن
حجر عليه لسفد طراً قولته الفاضي وقيل وليته في الصغر ولو
طراً جنون قولته وليته في الصغر وقيل الفاضي ولا يصح من
بجور عليه لسفد بيع ولا شراً ولا اعتاق وهبه وبكاح غيره
إذن وليته فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ في يده
أو تلفه فلا ضمان في الحال ولا بعد فك الحجر سواء علم طاله
من عامله أو جهل ويصح بإذن الولي بكاحه لا التصرف المأني

في الأصح ولا يصح إقلاؤه بغير قتل الحجر أو فقده وكذا في
المالي الأظهر ولا يصح بيع الحجر والبيعان ولا يصح
وطهارة ونقبة النسب ولا يصح بيع الحجر ولا يصح
لكن لا يفرق الكفاة بنفسه بل لا يصح بيع الحجر
الولي كفايته لثقة يثق عليه في بيعه وإن حجر
بتطوع وزادت مؤنة سفره على ثقته المعمود ولا يوجب
منعة والمذهب أنه كحجر فقتل فليس ويحل بالتمسك
إن قلنا لا والإحصار بذلك لأنه ممنوع من المال ولو
كان له في طريقه كتب قدر زيادة المؤنة له حجر
منه والله أعلم بالصواب ولي العبيد أبوه شره شر
وصيهما شر الفاضي ولا يولي الأورثي الأصح ويتصرف
الولي بالمصلحة ويبيح ذوره بالطير والأجر لا يبن
وجر ولا يبيع عقارة الحاجة أو غنطة ظاهرة
وله بيع ماله بعرض ونسيئة للحيلة وإذا باع نسيئة
أشهد وأرهن به وبأخذ له بالشفعة أو يترك يجب

ع

قريب من استئثار الجيز وانفصاله وأولي تعدي الرجوع ولو
غرس الأرض أو بناها فإن اتفق الغرماء والمفلس على تفرغها
فعلوا وأخرها وإن امتنعوا الرجس وأبل له أن يرجع فيها
ويملك الغراس والبنيا بقيمة وله أن يقلعه ويغيره إن
نقصه والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ويتى الغراس والبنيا
للمفلس ولو كان للبيع حنطة فخلطها بمثلها أو دونه فافله
أخذ قدر للبيع من المخلوط أو باجود فلا يرجع في المخلوط
في الأظهر ولو طعنها أو قصر ثوب فإن لم تزد القيمة
ولا شيء للمفلس وإن زادت فالأظهر أنه يباع بالمفلس من
شبهه بنسبته ما زاد ولو صبغه بصنعه فإن زادت القيمة
قدر قيمة الصبغ رجع والمفلس شريك بالصبغ أو أقل فالنقص
على الصبغ أو أكثر فالأصح أن الزيادة للمفلس ولو اشترى
منه الصبغ والثوب رجع فيهما إلا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة
الثوب فيكون فائدة الصبغ ولو اشترىها من اثنين فإن
لم تزد قيمة مضمونها على قيمة الصبغ لثوب فصاحب الصبغ

فأد فإن زادت بقدر قيمة الصبغ أشير كما وإن زادت
على قيمتهما فالأصح أن المفلس شريك لهما بالزيادة
جاءت حجة جهر المفلس بفتح الغرماء
والزاهن للمزهر والمرضى للورثة والعبد لسيده والمترد
للمسكين ولها أبواب ومقصود الباب جهر المجنون
والصبي والمبذر فالجئون تنسب الأولات واعتبار الأولاد
ويرتفع بالإفاقة وحجر الصبي يرتفع ببلوغه رشيدا
والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة أو خروج مني ووقت
إمكانه استكمال تسع سنين ونبات العانة يقتضي الحكم ببلوغ
ولد الكافر ولا المسلم في الأصح وتزيد المرأة حيا وحلا
والرشد صلاح الدين والمال فلا يفعل محرما ينطل العدا له
ولا يبذر بان يضيع المال باحتمال عين فاحترق في المعاملة
أورميه في حجر أو إنفاقه في حرمه والأصح أن صرفه في
الصدقة ووجوه الحز والطاعم والملايين التي لا يكتفون بحاله
ليس تبذير ويحترق رشد الصبي ويختلف بالمراية فيحترق ولد

قريب من استار اجنير وانه قتاله واولي تعدي الرجوع ولو
عمرس لأخر أو بنافان استوا الغرما وللفلس على تفرغها
فعلوا وأخذها إن أمنعوا المجرى وابل له أن يرجع فيها
وسمات الغار ولبناً يقينه وله أن يقلعه ويغيره أن
تتصه والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ويتقى الغار والبا
للفلس ولو كان المبيع جنطه فخلطها بمثلها أو دونها فله
أخذ قدر المبيع من المخلوط أو بأجود فلا رجوع في المخلوط
في الأظهر ولو طجها أو قصر ثوب فإن لم تزد القيمة رج
ولا شيء للفلس وإن زادت فالأظهر أنه يساع وللفلس من
شبهه بنسبه ما زاد ولو صبغ بصغفه فإن زادت القيمة
قدر قيمه الصبغ رجع والفلس شريك بالصبغ أو أقل والله
على الصبغ أو أكثر فالأصح أن الزيادة للفلس ولو اشتد
منه الصبغ والثوب رجع فيهما إلا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة
الثوب فيكون فاقدا للصبغ ولو اشتراهما من اثنين فإن
لم تزد قيمة مضمونهما على قيمته الصبغ لثوب فصاحب الصبغ

فقدت زادت بعد ربهما الصبغ أكثر كما وإن زادت
على مضمونها فالأصح أن المفلس شريك لهما بالزيادة
منه حجر المفلس بل هو الغرماء
والزاهن للميزن والمرير للورثة والعبد لسيده والمتزدد
للمسلمين ولها أبواب - ومقصود الباب حجر المضمون
والصبغ والمبذر فالجوز تنسب إلى لثاثة واعتبار لثاثة
ويرتفع بالاقافة وحجر الصبي يرتفع ببلوغه رشدا
والملوغ باسمه إن خسر عشره سنة أو خرج مبيد ووقت
انكسار استكان سبع سنين وثبات العانة يقتضي الحكم ببلوغ
ولد الكافر لا المسلم في الأصح وتريد المرأة جنسا وحيث
والرشد صلاح الدين والمال فلا ينقل بجرمان ينط العدا له
ولا يبذر بان يفتنع المال باجماع عن فاجز في المعاملة
أورسبه في شر أو ابتاعه في شره والأصح أن صرفه في
الصدق ووجوه الحز والمطاعم والملايين التي لا يثنون بحاله
ليس تبذر ويحذر رشد الصبي ويختلف بالمراتب فيحذر ولد

وَبِزْوَةِ الْمُسْتَمِدِّ لِمَنْ مَدَّ يَدَهُ وَلَمْ يَلْمِهُ نَعْدَ الْفِيءِ
وَعَنْهُ أَنْ يَكْسِبَ وَيُوجِدَ غَسَبَهُ بِمَعْنَى الْبَيْعِ وَالْأَصْحَحُ إِجَارُهُ أَوْ وَدَّ
وَأُفْرِعُ هُوَ فِدْعَتُهُ وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ مَغْسَبٌ أَوْ مَسْبُورٌ مَالُهُ بِزْوَةِ
عَمَلِهِ وَرَعْدَهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَكِرُ غَيْرَهُ وَكَذَلِكَ إِنْ لَزِمَهُ الدَّيْنُ
فِي مَعَامَلِهِ كَسْرًا أَوْ وَضِعًا فَعَلَيْهِ الْبَيْعُ وَلَا فِصْدَ فِي مَبْنِيهِ
فِي الْأَصْحَحِ وَتَقْبَلُ بَيْعُ الْإِعْسَارِ فِي حَالِهِ شَرْطُ شَاهِدٍ خَيْرٌ
رَاضٍ وَمَعْلُومٍ مَغْسَبٍ وَلَا يَحْتَكِرُ الْبَيْعُ كَقَوْلِهِ لَا يَمْلِكُ شَيْءٌ
وَإِذَا بَيْعَ إِعْسَارًا لَمْ يَحْتَكِرْ بَيْعَهُ وَلَا يَمْلِكُ شَيْءٌ يَلْغُوهُ
تَوْسِيءُ وَالْغَرِيبُ الْعَاخِرُ عَمَلُهُ دَعْوَى تَوْكَلِ الْفَاضِلِ مِنْ
بَيْعِهِ حَالَهُ وَإِذَا عَلِمَ بِبَيْعِهِ غَسَابًا وَشَهِدَ بِهِ
بَاعَ وَلَمْ يَنْصُرْ الْمُسْتَمِدَّ حَتَّى يَحْمِلَ عَلَى الْمُسْتَمِدِّ يَهْلِكُ فَلَهُ فَيْحُ الْبَيْعِ
وَشَرْطُ دَادِ الْمُسْتَمِدِّ وَدَعْوَى أَنْ يَجَارَهُ عَلَى الْفُورِ وَأَنَّهُ لَا
يَسْتَمِدُّ بِغَيْرِ بَوَاطِنٍ وَإِعْتِنَاءُ وَبَيْعُ وَلَدِ الرَّجُوعِ فِي سَائِرِ
مَعَامَلَاتِهِ جَائِزٌ وَلَهُ شُرُوطٌ مِمَّا يَنْبَغِي مِنَ الْمُسْتَمِدِّ جَلَدًا
سَعْدًا وَجَهْلًا بِأَقْدَامِهِ وَلَوْ أَمْتَعَهُ مِنْ دُونِ الْبَيْعِ مَعَ يَسَارٍ

وَالْبَيْعُ

بِالْإِقْبَالِ

أَوْ هَرَبٌ فَلَا يَفْضَحُ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ قَالَ الْغَرْمَا لَا تَفْضَحُ وَتَقْدِمُ
بِالْثَمَنِ فَلَهُ الْفَيْحُ وَكَوْنُ الْمُبِيعِ بِأَيْدِيهِ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلَهُ وَقَاتُ
أَوْ كَاتِبِ الْعَبْدِ فَلَا رَجُوعَ وَلَا يَمْنَعُ التَّرْوِيجُ وَلَوْ تَقَيَّبَ
بِأَفَةِ أَخَذَهُ نَاقِضًا أَوْ ضَارِبًا بِالثَّمَنِ أَوْ جِنَايِدَ لَجِنِيهِ أَوْ الْبَائِعِ
فَلَهُ أَخَذَهُ وَبِضَارِبٍ مِنْ ثَمَنِهِ بِسَبَبِهِ نَقْصَ الْقِيَمَةِ وَجِنَايَةَ الْمُشْتَرِي
كَافَةً فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَيْدَيْنِ تَمَّ الْفَيْحُ أَخَذَ الْبَاقِي
وَضَارِبُ حِجَّتِهِ الثَّالِفِ فَلَوْ كَانَ قَبْضُ بَعْضِ الثَّمَنِ رَجَعَ فِي
الْجَدِيدِ فَإِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا وَقَبْضُ نِصْفِ الثَّمَنِ أَخَذَ الْبَائِعُ
بِبَاقِي الثَّمَنِ وَفِي قَوْلٍ يَأْخُذُ بِنِصْفِهِ بِنِصْفِ بَاقِي الثَّمَنِ وَبِضَارِبِ
بِنِصْفِهِ وَلَوْ زَادَ الْمُبِيعُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً كَثِيرًا وَصَنَعَهُ قَارًا
الْبَائِعُ بِهَا وَالْمُتَّفَصِلَةَ كَثْرَةً وَوَلَدَ لِلْمُسْتَمِدِّ وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ
فِي الْأَصْلِ فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا وَبَدَّلَ الْبَائِعُ قِيَمَتَهُ أَخَذَهُ
مَعَ أُمِّهِ وَالْأَقْبَاءُ عَانٌ وَيُصْرَفُ إِلَيْهِ حِجَّتُ الْأَمْرِ وَقَبْلَ الرَّجُوعِ
وَلَوْ كَانَتْ جَامِعَةً عِنْدَ الرَّجُوعِ دُونَ الْبَيْعِ أَوْ عَكْسَهُ فَلَا يَصْحَحُ
تَعْدِي الرَّجُوعِ إِلَى الْوَلَدِ وَاسْتِنَارَ الثَّمَرُ بِحُكْمِهِ وَظُهُورُهُ بِالنَّبَائِرِ

كَلِمَةٌ وَأَمْرٌ

بِغَيْرِ الْخَافِ رُبُوعِيَّةُ الْفَيْحِ

قِيَتْ يَوْمَ النِّسْمَةِ لِمَنْ نَلِيَهُ نَفَقَتُهُ وَلَبَسَ عَلَيْهِ بَعْدَ النِّسْمَةِ
 وَحَبِيمٍ أَنْ يَكْسِبَ أَوْ يُوَجِّدَ نَفْسَهُ لِبَيْعَتِهِ الدِّينِ وَالْأَجْحِ إِجَارَهُ أَمْ وَوَلَدِهِ
 وَأَرْضَهُ فَوْقَهُ عَلَيْهِ وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ مَعْسَرٌ أَوْ قِيمَ مَالِهِ مِنْ
 عَرْمَائِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَانْكَرُوا إِنْ لَزِمَهُ الدِّينُ فِي
 ١١ مَعَامِلَةٍ كَثِيرًا أَوْ قَرْضٍ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا فَيُصَدَّقُ وَيُجْبَى
 فِي الْأَجْحِ وَيُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ فِي الْجَالِ وَشَرَطَ شَاهِدٌ خَيْرٌ
 بَاطِنٌ وَلَيْفَلْهُ مَوْعِبَةٌ وَلَا يَجْعَلُ النَّبِيُّ كَقَوْلِهِ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا
 وَإِذَا اثْبَتَ إِعْسَارَهُ لَمْ يَجْزِ حَبْسُهُ وَلَا مَثَلُ زِمَّتِهِ بَلْ يُمْتَلِحُ
 يَوْمَ وَالْعَرَبِيُّ الْعَاجِزُ عَنِ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ يُؤَكِّلُ الْقَاضِيَ بِهِ مَنْ
 يَجْعَلُ عَزْمًا لَهُ فَإِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ مَنْ
 بَاعَ وَلَمْ يَنْفِضِ الشَّرْحَ حَجْرًا عَلَى الْمُشْتَرِيِّ يَفْلِسُ فَلَهُ فَخْمُ الْبَيْعِ
 وَأَسْبَدَادُ الْمَيْعِ وَالْأَجْحُ أَنْ يَخَارَهُ عَلَى الْفُورِ وَأَنَّهُ دَلَاةٌ
 بِمَنْ يَجْعَلُ الْفَسْخَ بَوَاطِنًا وَإِعْتَانًا وَيَبْعُ وَلَهُ الرَّجُوعُ فِي سَائِرِ
 الْمَعَاوِضَاتِ كَالْبَيْعِ وَلَهُ شُرُوطٌ مِنْهَا كَوْنُ الشَّرْحِ جَالِدًا
 يَتَعَدَّى رَجُوعُهُ بِأَقْلَابٍ وَلَوْ امْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ الشَّرْحِ مَعَ يَسَارِهِ

بِالْإِقْبَالِ وَالْبَيِّنَةُ

أَوْ هَرَبَ فَلَا يَسْخُ فِي الْأَجْحِ وَلَوْ قَالَ الْغَرْمًا لَا يَفْسُخُ وَنَقَلْنَا
 بِالْمَنْ فَلَهُ الْفَسْخُ وَكَوْنُ الْمَيْعِ بِأَيْمَانٍ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِيِّ فَلَوْ قَاتَ
 أَوْ كَاتَبَا الْعَبْدَ فَلَا رَجُوعَ وَلَا يَمْتَنِعُ التَّرْوِيجُ وَلَوْ تَعَيَّبَ
 بِأَفَةٍ أَخَذَهُ نَاقِصًا أَوْ ضَارِبًا بِالْمَنْ أَوْ بِجَنَابَةِ لَجَبِيحٍ أَوْ الْبَائِعِ
 فَلَهُ أَخْذُ وَبِضَارِبٍ مِنْ ثَمَنِهِ بِسَبَبِ نَقْضِ الْهَيْمَةِ وَجَنَابَةِ الْمُشْتَرِي
 كَأَفَةٍ فِي الْأَجْحِ وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبِيدِ ثُمَّ أَقْلَسَ أَخَذَ الْبَائِعِ
 وَمَا رَجِبَتْهُ الثَّالِفُ فَلَوْ كَانَ قَبْضَ بَعْضِ الشَّرْحِ رَجَعَ فِي
 الْجَدِيدِ فَإِنْ تَسَاوَتْ قِيمَتُهُمَا وَقَبْضَ نِصْفِ الشَّرْحِ أَخَذَ الْبَائِعِ
 بِبَاقِي الشَّرْحِ وَفِي قَوْلٍ يَأْخُذُ نِصْفَهُ بِنِصْفِ بَاقِي الشَّرْحِ وَضَارِبٍ
 بِنِصْفِهِ وَلَوْ زَادَ الْمَيْعُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً كَمِنْ وَصَنَعَةٍ فَازَ
 الْبَائِعُ بِهَا وَالْمُنْفَصِلَةُ كَثْرَةٌ وَوَلَدُ الْمُشْتَرِيِّ وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ
 فِي الْأَضَلِّ فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا أَوْ بَدَّلَ الْبَائِعُ قِيمَتَهُ أَخَذَهُ
 مَعَ أُمِّهِ وَالْأَقْبِيَاءُ عَانَ وَيُضْرَفُ إِلَيْهِ حِصَّةُ الْأَرْوَاقِ لِأَجْحِ
 وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الرَّجُوعِ دُونَ الْبَيْعِ أَوْ عَكْسَهُ فَلَا أَجْحَ
 تَعْدِي الرَّجُوعِ إِلَى الْوَلَدِ وَاسْتِنَارَ الشَّرْحُ بِحَالِهِ وَظُهُورُهُ بِالنَّبَائِرِ

بِالْمَنْ وَالْبَائِعِ

بِالْمَنْ وَالْبَائِعِ

يُحْرَجُ بِهِ جُزْءٌ وَالْأُخْرَى بِطَلْبِ الْمُفْلِسِ فِي الْأَصْحَحِ فَإِذَا حُجِرَ
تَعَلَّقَ مِنَ الْغُرْمَاءِ بِمَالِهِ وَأَشْهَدَ عَلَى جُزْءِهِ لِيُجْزَرَ وَلَوْ بَاعَ
أَوْ ذَمَّ وَأَعْتَقَ فِي قَوْلِهِ تَوْقُفًا لِقَوْلِهِ فَإِنْ فَضَّلَ ذَلِكَ
عَنِ الَّذِي يَبْتَاعُ وَالْأَخْرَى بِالْأَطْمَرِ بَطْلَانَهُ فَلَوْ بَاعَ مَالَهُ
لِغُرْمَائِهِ بَدَلًا مِنْهُ مَطْلُ الْأَصْحَحِ فَلَوْ بَاعَ سَلْمًا أَوْ اشْتَرَى
فِي الذِّمَّةِ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَيُثْبِتُ فِي ذِمَّتِهِ وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ
وَوَلَّاهُ وَخَلَعَهُ وَأَقْصَصَهُ وَإِسْقَاطُهُ وَلَوْ أَكْرَهَ بَعِيْنٌ
أَوْ ذَمَّ وَجَبَّ قَبْلَ الْحُجْرِ فَالْأَطْمَرُ قَبُولُهُ فِي حَقِّ الْغُرْمَاءِ وَإِنْ
أَسَدَ وَجُوبَهُ لِيَا بَعْدَ الْحُجْرِ بِمُعَامَلَةٍ أَوْ مُطْلَقًا لَمْ يَقْبَلْ
فِي حَقِّهِمْ وَإِنْ قَالَ عَزَّ جُنَابَةً قَبْلَ فِي الْأَصْحَحِ وَلَهُ أَنْ يَبْدُوَ
بِالْعَيْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ إِنْ كَانَتْ الْعَيْبَةُ فِي الرَّدِّ وَالْأَصْحَحُ
تَعْدِي الْحُجْرِ إِلَى مَا حُدِّثَ بَعْدَهُ بِأَصْطِحَابِهِ وَوَصِيَّتِهِ وَتَمْرًا
إِنْ حُجِّنَاهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِبَائِعِهِ أَنْ يَفْسَخَ وَيَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ مَالِهِ
إِنْ عَلِمَ لِحَالٍ وَإِنْ جَهَلَ فَلَهُ ذَلِكَ وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحَالٍ
بِالْأَيُّ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ بِالْمَنْ يَبَادِرُ الْقَاضِي بَعْدَ

بِالْمُطْلَقِ
وَأَنَّ
وَأَنَّ

الْحُجْرِ بِبَيْعِ مَالِهِ وَقَسَمَهُ بَيْنَ الْغُرْمَاءِ وَيُقَدَّمُ مَا يَخْتَارُ
فَسَادَةٌ ثُمَّ الْحَيَوَانُ ثُمَّ الْمَنْقُولُ ثُمَّ الْعَقَارُ وَيُصِحُّ حُجْرَةُ
الْمُفْلِسِ وَغُرْمَائِهِ كُلِّ شَيْءٍ فِي مَوْقِعِهِ بِمَنْ مِثْلِهِ مَا لَا مِنْ غَدِ
الْبَلَدِ ثُمَّ إِنْ كَانَ الَّذِي مِنْ غَيْرِ جُنْدِ النُّقْدِ وَلَمْ يَرْضَ الْعَرِيضَ
الْإِيجِينَ حَقَّهُ اشْتَرَى وَإِنْ رَضِيَ جَازَ صَرَفَ النُّقْدَ إِلَيْهِ
إِلَّا فِي التَّلْهِ وَالْإِسْلَامُ مَبْتِغًا قَبْلَ قَبْضِ مَالِهِ وَمَا قَبْضَ قَسَمَهُ
بَيْنَ الْغُرْمَاءِ إِلَّا أَنْ يُعْسَرَ لِنَلْبِهِ فَيُؤَخَّرُ لِجَمِيعٍ وَلَا يَكْطَفُونَ
بَيْنَهُ بَأَنَّ لَأَعْرَبُ غَيْرَهُمْ فَلَوْ قَسَمَ وَظَهَرَ غَيْرُهُمْ شَارَكَ
بِالْحَصَّةِ وَقَبْلَ تَقْضِ الْقَسَمَةِ وَلَوْ خَرَجَ شَيْءٌ بَاعَهُ قَبْلَ الْحُجْرِ
مُسْتَحَقًّا وَالْمَنْ تَأَلَّفَ فَكَدَّرَ ظَهَرَ وَإِنْ اشْتَرَى شَيْءًا بَاعَهُ
الْحَاكِمُ قَدَّمَ الْمُشْتَرِيَّ بِالْمَنْ فِي قَوْلِ حَاضِرِ الْغُرْمَاءِ وَيُنْفِقُ
عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حَتَّى يَقْسَمَ مَالَهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِي بِكَيْفِ
وَيَبَاعَ مَسْكَنَهُ وَخَادِمَهُ فِي الْأَصْحَحِ وَإِنْ أُنْتَجَبَ الْحَاكِمُ
لِزَمَانَتِهِ وَمَنْصِبِهِ وَيَبْرَكَ لَهُ دَسْتُ تَوْبِ لِيُؤْبَهُ وَهُوَ قَبْضُ
وَسَرَّ أَوَّلَ وَعِمَامَةٌ وَمَكْعَبٌ وَيَزَادُ فِي الشَّجَاعَةِ وَيَتْرَكَ

بخبره حجر ولا فلا ويحجره في المنفلين في الاصح واذا
 تعلق من الغرما بماله واشهد على حجره ليحذر ولو باع
 او وثق او اعترق في قول يوقف تصرفه فان فضل ذلك
 عن الدين فقد والافاء والاطهر بطلانه فلو باع ماله
 لغرمانه بدبيرهم بطل في الاصح فلو باع سلفا او اشترى
 في الذمة فالصحيح صحته ويثبت في ذمته ويصح نكاحه
 وطلاقه وطلعه واقصامه وانقاطه ولو اقر بعين
 او دين وجب قبل الحجر فالاطهر قوله في حق الغرما وان
 اسند وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة او مطلقا لم يقبل
 في حقهم وان قال عز جنابة قبل في الاصح وانه ان يرد
 بالعب ما كان اشراة ان كانت الغنطة في الرد والاج
 تعدي الحجر الى ما حدث بعده باصطبار ووصيته وهم
 ان صحناه وانه ليس لبايعه ان يفسخ ويتعلق بعين متاء
 ان علم الحال وان جهل فله ذلك وانه اذا لم يكن القار
 بالانزاح الغرما بالثمن يبادر الفاضي بعد

بلا صطبار والوصية

الحجر يبيع ماله وقسمه بين الغرما وتقدم ما نحا و
 فسادة شه الجمن ان شمر المنقول شر العنار ويسمح
 بفيل وغرمانه كالمع في صرفه بغير سلبه حاله
 انلده ان كان الدين من غير جدير التند له بغير الدين
 ان يجلس فيه اشري وان رضي جاز صرف التند الذي
 الا في التند ولا تسلم مبيعا قبل قبض ثمنه وما قبض ثمنه
 بين الغرما الا ان يعسر البند فمؤخر الجميع ولا يظن
 بتمه بان لا غير ثمنه فلو قسمه فظهر غرته تارك
 باجته وقبل تنض الثمنه واخرج من باعد قبل حجر
 مستحنا والتمن ما لفت كدر ظهر وان اشترى شي باعد
 اجاكر فده المشرك بالتمن وفي قول يحاضر الغرما وينش
 على من علمه نغسه حتى يقسم ماله الا ان يستغيبك
 وساع مسعنه وحادمه في الاصح وان اجتاح الاحادم
 برمانه ومنسه ويرك له ذمت ثوب ثلثه وهو قس
 وسراويل وعمامة ومكعب ويزاد في الساجية ويرك

بَلَدٌ وَوَادِعِيٌّ هَذَا رَدُّهُ مَالَهُ وَتَدْوِينُهُ
فَنَصَبُ الْمُتَدَوِّنِ وَهُوَ خَيْبٌ وَالْمَوْلَى فِي نَصَبِ الْمَالِي وَوَالِدُهُ
بِمَنِّهِ وَبِحَسَنَاتِهِ الْمُتَدَوِّنُ عَلَيْهِ وَلَوْ أَخْلَفْنَا فِي قَبْضِهِ
بِإِنْ كَانَتْ يَدُ الرَّاهِنِ أَوْ يَدُ الْمُرْتَضِ وَوَالِ الرَّاهِنِ
عَصَتْهُ صِدْقٌ بِمَنِّهِ وَكَذَا إِنْ كَانَ الْمُضْتَدُّ عَجَبَهُ
أَخْرَجَ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ أَقْبَرُ بِقَضِيَّتِهِ لَمْ يَكُنْ إِفْرَاجًا
بِحَسَنِهِ فَلَا جَلْفُهُ وَمَا لَا جَلْفُهُ إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ لِإِفْرَاجِهِ
بِأَوْثَانِهِ كَمَا اسْتَدْرَجَ عَلَى رَسْمِ الْقَالَةِ وَلَوْ قَالَ أَجَدُهُ
حَتَّى الْمُرْهُونَ وَأَنَّ الرَّاهِنَ صِدْقٌ لِلْمُكْرِمِينَ وَلَوْ
قَالَ الرَّاهِنُ حَتَّى مَا لَمْ يَنْفُضْ فَالْأَظْهَرُ بِصِدْقِ الْمُرْتَضِ بِمَنِّهِ
فِي تَكَرُّرِهِ وَالْأَصَحُّ أَنْ إِذَا جَلْفَ غَرَمَ الرَّاهِنُ لِلْمُحْتَجِّ عَلَيْهِ
وَأَنْ تَغْرَمَ لِأَقْرَبٍ مِنْ قَمَدِ الْعَبْدِ وَأَنَّ جَنَابَهُ وَأَنَّ
أَوْثَانَ الْمُرْتَضِ رَدَّتْ بِمَنِّهِ عَلَى الْمُحْتَجِّ عَلَيْهِ لِأَعْلَى الرَّاهِنِ
فَإِذَا جَلْفَ نَجَحَ فِي جَنَابِهِ وَلَوْ أَدْرَجَ فِي سَبْعِ الْمُرْهُونِ قَبْضَهُ
وَرَجَعَ عَنْ ذِيهِ وَقَالَ رَجَعْتُ قَبْلَ السَّبْعِ وَوَدَّ الرَّاهِنُ بَعْدَهُ

بِأَخِي صَدِيقِ الْمُرْتَضِ وَمَنْ عَلَيْهِ الْفَارِ بِأَجْدِهِمَا رَهْنٌ فَادْرَجَ
أَتَمًّا وَقَالَ أَدْنِيَّةٌ عَنِ ابْنِ الرَّهْنِ صَدَقَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّيْنَا
جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ وَقِيلَ يَنْقُطُ مِنْ مَوَاتٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ
بِرُكْنِهِ تَعَلَّقَهُ بِالرَّهْنِ وَفِي قَوْلِ كَتَبْنَا لِلرَّاهِنِ بِالْحِجَابِ فَكَلِمَةُ
الْأَظْهَرُ يَسْتَوِي الدَّيْنُ الْمُسْتَعْرِفُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ تَصَرَّفَ
الْوَارِثُ وَلَا دَيْنٌ ظَاهِرٌ فَظَهَرَ دَيْنٌ يَرُدُّ مَسِيحٌ بِعَيْنِ الْأَمْرِ
أَنَّهُ لَا يَتَيَسَّرُ فَسَادُ تَصَرُّفِهِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الدَّيْنَ فَحُجٌّ وَلَا
خِلَافٌ أَنْ لِلْوَارِثِ إِسْكَانَ عَيْنِ التَّرِكَةِ وَقَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِ
وَاصْحَاحٌ أَنْ تَعَلَّقَ الدَّيْنَ بِالتَّرِكَةِ لَا يَمْتَنِعُ الْإِذْرُ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِوَارِثِهِمَا
تَرِكَةَ كَلَسٍ وَنِتَاجٍ

مَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ دِيُونٌ جَالِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ حَجَرَ عَلَيْهِ بِسَوَالِ
الْغَرَمَاءِ وَلَا يَحْجَرُ بِمَوْجِلٍ وَإِذَا حَجَرَ حَالَ لَمْ يَحُلْ مُوَجِلٌ فِي الْأَظْهَرِ
وَلَوْ كَانَتْ الدِّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ فَإِنْ كَانَ كَسُوبًا يَنْفَقُ مِنْ كَسْبِهِ
فَلَا يَحْجَرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ تَنْفَقُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَا فِي
الْأَمْرِ وَلَا يَحْجَرُ بِغَيْرِ طَلَبٍ فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمْ وَدَيْنُهُ قَدْرٌ

تَمَامٌ وَالتَّشَابُحُ

بِحَدِّهَا وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْسَاءُ عَبْدَهُمَا بِمِائَةِ وَصَدَّهٖ أَحَدُهُمَا
فَنَصَبَ الْمُصَدِّقَ رَهْمًا مَخْمُومًا وَالْفَوْلَ فِي نَصْبِ النَّبِيِّ قَوْلَهُ
بِمِائَةٍ وَتَبَلُّغَ شَهَادَةِ الْمُصَدِّقِ عَلَيْهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ
فَإِنْ كَانَتْ يَدُ الرَّاهِنِ أَوْ يَدُ الْمُتْرَهِنِ وَقَالَ الرَّاهِنُ
عَصَبْتُ صَدِّقَ يَمِينِهِ وَكَذَا إِنْ قَالَ أَمْسَلْتُهُ عَنْ يَمِينِهِ
أُخْرَى فِي الْأَمْحِ وَلَوْ أَقْرَبَ بَقِصَةَ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِفْرَاقِي عَنْ
بِقِصَتِهِ فَلَمْ يَجْلِفْهُ وَقِيلَ لَا يَجْلِفُهُ إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ لِإِقْرَابِهِ
بِأَوْنِهِ كَقَوْلِهِ أَشْهَدْتُ عَلَى رَسْمِ الْقَبَالَةِ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا
حَسْبِيَ الرَّاهِنُ وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ صَدِّقَ الْمُتْرَهِنِ يَمِينِهِ وَلَوْ
قَالَ الرَّاهِنُ حَسْبِيَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَأَظْهَرَ تَصَدِّقَ الْمُتْرَهِنِ يَمِينِهِ
فِي انْكَارِهِ وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ إِذَا جَلَفَ غَرَمَ الرَّاهِنُ لِلْمُتْرَهِنِ عَلَيْهِ
وَأَنَّهُ يَغْرَمُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَأَرْضِ الْجَنَابَةِ وَأَنَّهُ
لَوْ نَكَرَ الْمُتْرَهِنُ زَدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُتْرَهِنِ عَلَيْهِ لِأَعْلَى الرَّاهِنِ
فَإِذَا جَلَفَ بَيْعَ فِي الْجَنَابَةِ وَلَوْ أَدَانَ فِي بَيْعِ الْمُتْرَهِنِ بَيْعًا
وَرَجَعَ عَنِ الْإِذْنِ وَقَالَ رَجَعْتُ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعْدَهُ

فَالأَصْحَحُ تَصَدِّقُ الْمُتْرَهِنِ وَمَنْ عَلَيْهِ الْفَارِ بِأَحَدِهِمَا مَنْ قَادِي
أَلْفًا وَقَالَ أَدَيْتُهُ عَنْ أَيْتِ الرَّاهِنِ صَدَّقَ وَإِنْ لَمْ يَتَوْشَّحْ بِإِذْنِ
جَمَلَهُ عَمَّا شَاءَ وَقِيلَ يَشْطُرُ بِمَا مَنَعَتْ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ
بِتَرْكِهِ تَعَلَّقَهُ بِالْمَرْهُومِ فِي قَوْلِ كَتَبْتُ لِلرَّاهِنِ فِي
الْأَظْهَرِ يَسْتَوِي الدِّينَ الْمُسْتَعْرَبُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ تَصَدَّقَ
الْوَارِثُ وَلَا دِينَ ظَاهِرًا فَظَهَرَ دَيْنٌ يَرْتَدُّ بِبَيْعِ بَعِيْبٍ فَالْأَمْحُ
أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ فَنَسَاءُ تَصَرُّفِهِ لَكِنْ إِنْ كَرِهَ بَقِصَ الدِّينِ فَمِنْ وَلَا
خِلَافَ أَنْ لَوَارِثِ إِنْ سَاكَ عَيْنَ التَّرِكَةِ وَقَضَى الدِّينَ مِنْ مَالِهِ
وَأَمْحُ أَنْ تَعَلَّقَ الدِّينَ بِالتَّرِكَةِ لَا يَمْتَنِعُ الْإِذْنُ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِوَأَيْدِيهَا
التَّرِكَةُ كَكَسْبِ وَنَتَاجِهَا
مَنْ حَسَبَ عَلَيْهِ دِيُونٌ جَالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ يُحْسَرُ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ
الْقَرْمَاءِ وَلَا يُحْسَرُ بِمَوْجِلٍ وَإِذَا حَسَرَ حَالَ الرَّجُلِ مُوَجِلًا فِي الْأَظْهَرِ
وَلَوْ كَانَتْ الدِّيُونُ بِتَقْدِيرِ الْمَالِ فَإِنْ كَانَ كَسُوبًا يَتَّقُونَ مِنْ كَسْبِهِ
فَلَا يُحْسَرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ تَقْتَتُهُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَا فِي
الْأَمْحِ وَلَا يُحْسَرُ بِغَيْرِ طَلَبٍ فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمْ وَدَيْنُهُ قَدْرٌ

هَذَا تَلْبَسُ وَالتَّجَاجُ

عَلَى تَرْوِن وَيَجِبُ عَلَيْهِ بِالْحَقِّ الْمُرْتَهِنِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يُنْتَعَى الرَّاهِنُ
 مِنْ مَضْلَةٍ مَرَهُونٍ كَفَسَدِ وَجَمَامَةٍ وَقَوَامَانَةٍ فِي بَدْلِ الرُّهْنِ
 وَلَا يَسْتَطِيعُ تَلْفَهُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ وَحُكْمٌ فَاسِدٌ الْعُقُودِ حُكْمٌ مَجْبِيحًا
 فِي الضَّمَانِ وَلَوْ شَرَطَ كَوْنُ الْمَرَهُونِ مَبِيعًا لَهُ عِنْدَ الْجُلُوكِ
 فَسَدًا وَهُوَ قَبْلَ الْمَجْلِ أَمَانَةٌ وَيُضَدَّقُ الْمُرْتَهِنُ فِي دَعْوَى
 التَّلَفِ بِمِثْلِهِ وَلَا يَصْدُقُ التَّرَدُّ عِنْدَ الْأَكْبَرِ وَلَوْ وَطِنَ
 مَرَهُونَ الْمَرَهُونَةَ بِلا شَيْءٍ قَرَانٍ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ جَهْلٌ خَرِيمَةٌ
 لِأَنَّ يَرْوَبَ إِسْلَامَهُ أَوْ مِثْلَ إِسْلَامِهِ بَعِيدَةٌ عَنِ الْعِلْمِ وَإِنْ
 وَطِنَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ جَهْلٌ خَرِيمٌ فِي الْأَمْرِ فَلَا جَدَّ
 وَيَجِبُ الْمَهْرُ أَنْ أُرْهِمَهَا وَالْوَلَدُ جَرَسِيٌّ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ
 لِلرَّاهِنِ وَلَوْ أَتَلَفَ مَرَهُونٌ وَقَبِضَ بَدَلَهُ صَارَ رَهْنًا وَالْحَقْمُ
 فِي الْبَدْلِ الرَّاهِنِ فَإِنْ لَمْ يَخَاصِمْ لَمْ يَخَاصِمِ الْمُرْتَهِنُ فِي الْأَمْرِ
 فَلَوْ وَجِبَ قَضَاءُ أَقْضَى الرَّاهِنِ وَقَاتَ الرَّهْنُ فَإِنْ وَجِبَ
 لَمَّا لِعَفْوِهِ أَوْ جِنَابَتِهِ خَطَأٌ لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا إِبْدَاءُ
 الْمُرْتَهِنِ بِالْحَقِّ وَلَا يَسْرَى الرَّهْنُ إِلَى زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةً كَمَثَرِ

لا يضمن والمراد تصديقه بالمفصل
 في قوله لا يضمن والمراد تصديقه بالمفصل
 من علمه بوجوب الضمان والمهر في
 من علمه بوجوب الضمان والمهر في
 من علمه بوجوب الضمان والمهر في

وَوَلَدٍ فَلَوْ رَهْنٌ جَامِلًا وَحَلَّ الْأَجَلَ وَهِيَ جَامِلٌ بِنَيْتٍ وَإِنْ
 وَلَدَتْ بَيْعٌ مَعَهَا فِي الْأَطْهَرِ وَإِنْ كَانَتْ جَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ
 دُونَ الرَّهْنِ فَالْوَلَدُ لَيْسَ بِرَهْنٍ فِي الْأَطْهَرِ جِي الْمَرَهُونِ
 فَدَوَّ الْجَمْعِي عَلَيْهِ فَإِنْ أَقْتَضَ أَوْ بَيْعَ لَهُ بَطَلَ الرَّهْنُ وَإِنْ جِي عَلَى
 سَيِّئِهِ فَأَقْتَضَ بَطَلَ وَإِنْ عَجَّ عَلَى مَالٍ لَمْ يَبْتَدِ فِي الْأَمْرِ
 عَلَى الشَّيْءِ فَيَبْقَى رَهْنًا وَإِنْ قَلَّ مَرَهُونًا لَيْسَ بِهِ عِنْدَ الْخَرَفِ
 بَطَلَ الرَّهْنَانِ وَإِنْ وَجِبَ مَالٌ تَعَلَّقَ بِهِ جَوْ مَرْتَهِنٍ الْقَيْلِ
 فَبَيْعٌ وَثَمَنُهُ رَهْنٌ وَقِيلَ بِصَيْرِ رَهْنًا فَإِنْ كَانَ مَرَهُونَيْنِ
 عِنْدَ شَخْصٍ يَدِينُ وَاحِدٍ نَفَصَتِ الْوَشِيْقَةُ أَوْ بَدَنَيْنِ وَفِي نَقْلِ
 الْوَشِيْقَةِ عَرْضٌ نَقَلَتْ وَلَوْ تَلَفَ مَرَهُونٌ بِأَفَةٍ بَطَلَ وَيَنْفَكُ
 بِفَسْحِ الْمُرْتَهِنِ وَبِالْبَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَنْفَكْ
 شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ وَلَوْ رَهْنٌ نَصَفَ عَبْدٌ يَدِينُ وَنَصَفَهُ بِأَخْرَ
 فِرْيٍ مِنْ أَجْرِهَا أَنْفَكَ قَسَطُهُ وَلَوْ رَهْنًا فَبِرْيٍ
 أَجْرُهَا أَنْفَكَ نَصِيْبُهُ أَخْتَلَفَا فِي الرَّهْنِ أَوْ قَدَرِ
 صَدَقَ الرَّاهِنُ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ رَهْنٌ تَبْرُجٌ وَإِنْ شَرَطَ فَبَيْعٌ

م
 م
 م

عِثَّةً رَهْنًا وَإِنْ لَمْ يَنْقُذْهُ فَأَنْفَكَ لَمْ يَنْقُذْ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ
عَلِمَهُ بِصِنْتِهِ فَوُجِدَتْ وَهُوَ رَهْنٌ فَكُلُّ الْأَعْتَابِ أَوْ بَعْدَهُ نَقْدٌ
عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا رَهْنَةٌ لِغَيْرِهِ وَلَا التَّرْوِيجُ وَلَا الْإِجَابَةُ إِنْ
كَانَ الدِّينُ جَلَالًا أَوْ حَقًّا وَلَا لَوْ طُيُّ بِفَانٍ وَطُيُّ فَالْوَلَدُ
خَيْرٌ فِي تَقْوَى الْأَسْتِغْلَامِ أَقْوَالُ الْأَعْتَابِ فَإِنْ لَمْ يَنْقُذْهُ
فَأَنْفَكَ نَقْدًا فِي الْأَمْحِ فَلَوْ مَاتَتْ بِالْوَلَادَةِ عَزَمَ قِيمَتَهَا
رَهْنًا فِي الْأَمْحِ وَوَلَهُ كُلُّ انْتِفَاعٍ لَا يَنْقُصُهُ كَالرُّكُوبِ
وَالسُّكْنِيِّ لَا الْبِنَاءَ وَالرَّمْثَ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَقْلَعْ قَبْلَ الْأَجَلِ
وَبَعْدَهُ يَقْلَعْ إِنْ لَمْ تَفُ الْأَرْضُ بِالدِّينِ وَزَادَتْ بِهِ نَفْسٌ
إِنْ أَمَكَ انْتِفَاعٌ بِغَيْرِ اسْتِرَادَةٍ لَمْ يَسْتِرِدْهُ وَالْأَسْتِرَادَةُ
وَيَسْهَدَانِ أَيْمَةٌ وَلَهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ مَا مَنَعَتْهُ وَوَلَهُ النَّجْدُ
قَبْلَ تَصَرُّفِ الرَّاهِنِ فَإِنْ تَصَرَّفَ جَاهِلًا بِرَبْوَعِهِ فَكَتَفَرَفَ
وَكُلُّ جَهْلٍ عَزَلَهُ وَلَوْ أذِنَ فِي بَيْعِهِ لِيُعْجَلَ الْمُؤَجَّلُ مِنْ مَخْذَلٍ
لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَكَذَا لَوْ شَرَطَ رَهْنُ الشَّرْحِ فِي الْأَطْهَرِ
إِذَا الرَّمْثُ الرَّمْثُ فَالْبَيْدُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَالْأَقْوَالُ الْإِلَاقَةُ

كَمَا سَبَقَ وَلَوْ شَرَطَ وَصَعَهُ عِنْدَ عَدْلِ جَازٍ أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ وَنَصًّا
عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا عَاجِظِيهِ أَوْ الْإِنْفِرَادِ بِهِ فَمَا كَانَ أَطْلَقًا
فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ مَاتَ الْعَدْلُ أَوْ فَسَدَ جَعْلُهُ
جِثَّتْ تَيْفِقَانِ وَإِنْ تَشَاجَرَا وَصَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلِ وَبِشْرَحِ
بَيْعِ الْمُرْهُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَيُقَدَّمُ الْمُرْتَهِنُ شَيْئًا وَبِشْرَحِ الرَّاهِنِ
أَوْ وَيَكْلِفُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَإِنْ لَمْ يَلِدْ بِحَالِهِ الْحَاكِمُ تَأْذِينَ وَأَوْ
تَبْرِيئًا وَلَوْ طَلَبَ الْمُرْتَهِنُ بَيْعَهُ فَأَبَى الرَّاهِنُ الرِّزْمَةَ الْفَاضِي قَضَاءً
الَّذِي أَوْ بَيْعَهُ فَإِنْ أَصْرَبَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَلَوْ بَاعَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ
الرَّاهِنِ فَالْأَمْحُ أُنْدَى إِنْ بَاءَ بِجَهْرٍ صَحَّ وَالْأَفْلَا وَلَوْ شَرَطَ
أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ جَازًا وَلَا يَشْرَطُ مَرَاجَعَةَ الرَّاهِنِ فِي الْأَمْحِ
فَإِذَا بَاعَ فَالْمُرْتَهِنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ
وَلَوْ بَلَغَ ثَمَنُهُ فِي يَدِ الْعَدْلِ ثُمَّ أَسْحَى الْمُرْهُونُ فَإِنْ شَاءَ
المُشْتَرِي رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ
وَلَا يَبِيعُ الْعَدْلُ إِلَّا مِمَّنْ مِثْلُهُ جَازًا مِنْ نَقْدٍ بَلَدِهِ فَإِنْ تَرَادَ
رَاغِبٌ قَبْلَ انْتِقَا الْحَيَارِ فَلْيُصْحَحْ وَلِبَيْعِهِ وَمَوْنَةُ الْمُرْهُونِ

عنده وهنا وان لم تنقذ فان ذلك لم ينقد في الاصح ولو
تأتمت بيعة فوجدت وهو رهن فكلا الاعتناق او بعدة نقد
على صحيح ولا ركنه لغمر ولا الترويج ولا الاجارة ان
كان الدين جالا او محلا ولا الوطي فان وطئ فالولد
جذوي نفوذ الاستيلاء اقوال الاعتناق فان لم ينقذ
فانقذ نقد في الاصح فلومات بالولادة عزم قيمتها
رهن في الاصح وله كل انتفاع لا ينقصه كالركوب
والسكنى لا ايسا والغرس فان فعل لم يقلع قبل الاجل
وبعدد يقلع ان لم تنف الارض بالدين وزادت به شئ
ان امكن الانتفاع بغير استرداد لم ينسرد ولا ينسرد
وليشهد ان ائتمه وله باذن المرتهن ما منعاه وله الرجوع
قبل تصرف الراهن فان تصرف جاهلا برجوعه فكصرف
وكل جعل غيره ولو اذن في بيعه ليحل الموكل من ثمنه
لم يصح البيع وكذا الوشرط رهن الثمن في الاظهر
اذا لزمت الرهن فاليد فيه للمرتهن ولا تزال الا لانتفاع

كاتبين ولو شرط وصنعه عند عدل جاز او عند اشبه وقتنا
على جماعها على جفظة او الافراد به فذلك وان اطلقا
فليس لأحدهما انفراد في الاصح ولو مات العدل او فسد جعله
حيث يتقان وان نساها وصنعه الحاكم عند عدل ويشترط
بيع المرهون عند الحاجة وتقدم المرتهن بثمنه وبيعته الراهن
او يكمل باذن المرتهن فان لم ياذن قال له الحاكم تاذن او
تبرئ ولو طلب المرتهن بعد فابي الراهن الزمه الفاضل
الدين او يبعه فان احب باع الحاكم ولو باع المرتهن باذن
الراهن فالايح انه ان باع بخصر نصح و لا فده ولو شرط
ان يبيع العدل اذ ولا يشترط مراجعة الراهن ولا يصح
فاد ابيع فالمر عند من نمان الراهن حتى يقبضه المرتهن
ولو تلف منه في يد العدل ثم استحق المرهون فان شاء
المشترى رجع على العدل وان شاء على الراهن والقرار عليه
ولا يبيع العدل الا ممن سيده جالا من نقد بلده فان راد
نصف قبل انقباض خيار فليفسخ وليبعه ومونة المرهون

رَفْنَا مَعَ وَيَبِغُ عِنْدَ حَوْفِ فَسَادِهِ وَيَكُونُ مَمْدُورًا وَإِنْ
شَرَطَ مَتَّعَ بِعَيْهِ لَمْ يَبْصَحْ وَإِنْ أَطْلَقَ فَسَدَ فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
فَلَمْ يَسُدْ قَبْلَ الْأَجْلِ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ وَإِنْ رَهَنَ مَا لَا يَسْتَعْرِضُ
فَسَادُهُ فَطَرَأَ مَا عَرَضَهُ لِلْفَسَادِ كَحِطَّةِ ابْتِلَا لَمْ يَسْتَعْرِضْ الرَّهْنُ
بِحَالِهِ وَيَجُوزُ أَنْ تَسْتَعِيرَ شَيْئًا لِيَرْمَنَهُ وَهُوَ فِي قَوْلِ عَارِيَةٍ
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ ضَمَانٌ دَهْرِيٌّ فِي رِقَبَةٍ ذَلِكَ الشَّيْءُ فَيَسْتَشْرَطُ
دِكْرَ جِنْسِ الدَّيْنِ وَقَدْرَهُ وَصِفَتَهُ وَكَذَا الْمَرْهُونُ عِنْدَ فِي الْأَجْرِ
وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ
قَبْضِ الْمُرْتَهِنِ فَإِذَا أَجَلَ الدَّيْنُ أَوْ كَانَ حَالًا رُجِعَ الْمَالِكُ
بِالْبَيْعِ وَبِالْبَيْعِ إِنْ لَمْ يَقْبِضْ الدَّيْنُ ثُمَّ رَجِعَ الْمَالِكُ بِمَا يَبْصَحُ بِهِ
شَرَطُ الْمَرْهُونِ بِهِ كَوْنُهُ دَيْنًا ثَابِتًا لَا زَمَانًا وَلَا
يَبْصَحُ بِالْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ فِي الْأَجْرِ وَلَا بِمَا يَسْتَعْرِضُهُ
وَلَوْ قَالَ أَقْرَضْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَأَرْتَقْتُ بِهَا عَبْدَكَ
قَالَ أَقْرَضْتُكَ وَرَهْنْتُ أَوْ قَالَ بَعَثْتُكَ بِكَذَا أَوْ أَرْتَقْتُ
الْثَوْبَ فَقَالَ اشْتَرَيْتُكَ وَرَهْنْتُ صَحَّ فِي الْأَجْرِ وَلَا يَبْصَحُ بِجُزْءِهِ

الْكِتَابَةِ وَلَا يَجْعَلُ الْجَمَالَ قَبْلَ التَّرَاخِ وَقِيلَ يَجُوزُ بَعْدَ التَّرَاخِ
وَيَجُوزُ بِالْمُرْتَهِنِ مَدَّةَ الْحَيَاةِ وَبِالَّذِينَ يَسْتَعْرِضُونَ بَعْدَ تَقْبُضِهِمْ وَقَالَ
يَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَ الْمَرْهُونَ عِنْدَ مَوْتِهِمْ أَوْ فِي الْحَيَاةِ وَلَا
يَلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِهِ مَتَّعَ بِعَيْهِ لَمْ يَبْصَحْ وَإِنْ أَطْلَقَ فَسَدَ فِي الْأَظْهَرِ
لَا يَسْتَتِيبُ رَأْسًا وَلَا عَيْنًا وَلَا عَيْنًا وَلَا عَيْنًا وَلَا عَيْنًا وَلَا عَيْنًا
وَتَسْتَتِيبُ مَكَاتِبَهُ تَوَلَّى رَهْنًا وَدِيْعَةً عِنْدَ مَوْتِهِ أَوْ
مَغْرُوبًا عِنْدَ غَايِبِهِ لَمْ يَلْزَمْ مَا لَمْ يَمُضْ زَمَانٌ إِنْ كَانَ قَبْضُهُ
وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ إِذْنِهِ فِي قَبْضِهِ وَلَا يَتْرِكُهُ أَنْ يَقْتَانَهُ عَنِ
الْقَبْضِ وَيَتْرِكُهُ الْإِبْدَاعُ فِي الْأَجْرِ وَيَحْتَسِلُ الرَّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ
قَبْلَ الْقَبْضِ تَصَرُّفٌ يُزِيلُ الْمَالِكَ كَهَيْئَةِ مَقْبُوضَةٍ وَبِزَمَانٍ
مَقْبُوضٍ وَكِتَابَةٍ وَكَذَا تَدْبِيرُهُ فِي الْأَظْهَرِ وَيُجَابِلُهَا
لَا الْوَطِيءُ وَالْتَرْتِيبُ وَلَوْ مَاتَ الْعَاقِدُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ حَزَنَ
وَحَسَمَ الْعَصِيرُ أَوْ أَبَقَ الْعَهْدُ لَمْ يَبْطُلِ الرَّهْنُ فِي الْأَجْرِ
وَلَيْسَ لِلزَّاهِنِ الْمُقْبِضِ تَصَرُّفٌ يُزِيلُ الْمَالِكَ لَكِنْ فِي اعْتِقَادِهِ
أَقْوَالُ أَظْهَرُ مَا يَنْتَدِي مِنَ الْمَوْسِرِ وَيَغْرَمُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ

هنا الإقراض مندوب وصيغته أقرضتك أو أسلفتك
أو خذت بمثل أو ملكك على أن ترد بدله ويشترط قبوله
في الأصح وفي المقرض أهلية التبرع ويجوز إقراض الميت
فيه إلا الجارية التي تحل للمقرض في الأظهر وما لا يملك
فيه لا يجوز إقراضه في الأصح وترد المثل في المشايخي وفي
المشهور المثل صورة وقيل القيمة ولو ظهر به في غير
محل الإقراض وللنقل مؤنة طال به بقيمة بلد الإقراض
ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة فلو رد ما
كذا بشرط فجز ولو شرط مكسر عن صحيح أو أن يقرض
غيره لغا الشرط والأصح أنه لا يفسد العقد ولو شرط
أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض
وإن كان كمن يقب فشرط صحيح عن مكسر في الأصح
وله شرط رهن وكيل وملك القرض بالقبض وفي قوله
بالنصرف وله الرجوع في عينه ما دام باقيا حاله في
الأصح لا يصح إلا بإيجاب

وقيل فإن شرط فيه مقتضاه كقدم الرهن به أو مصلحة
بده كإشهاد أو ما لا غرض فيه صح العقد وإن شرط ما
يضر الرهن بطل الرهن وإن نفع الرهن وضر الرهن كشرط
منفعته للرهن بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهر ولو شرط
أن يحدث رواية موهنة فالأظهر فساد الشرط وأنه مني
فسد العقد وشرط العاقد كونه مطلق التصرف
فلا يرض الوبي مال الصبي والمجنون ولا يرض لها إلا
انسوية أو عبثة ظاهرة وشرط الرهن كونه عينيا في
الأصح ويصح رهن المشاع والأمر دون ولها وعكسه
بمذلل حاجة بياغان ويوزع الثمن والأصح أنه تقوم الأم
وحداتها مع الولد فالزائد قيمته ورهن الجاني والمتردد
كبيعها ورهن المدبر ومعلق العتق بصفته يمكن ببقها
حلول الدين باطل على المذهب ولو رهن ما يبيع فساد
فإن أمكن تخفيفه كطبخ فحل وإلا فإن رهنه بين
جال أو مؤجل حل قبل فساد أو شرط ببعه وجعل الثمن

الإفراض مندوب وصنعه أفضك أو ألتك
أوخذه مثله أو ملكك على أن ترد بدله بشرط قبوله
في الأصح وفي المقرض أهلية التبرع ويجوز إفراض ما يملكه
فيه إلا الجارية التي تجل للمقرض في الأظهر ومالا يملكه
فيه لا يجوز إفراضه في الأصح وترد المثل في المثل وفي
المنقور المثل صورة وقيل القيمة ولو ظهر به في غير
محل الإفراض وللنقل مؤنة طالبد بقيمة بلد الإفراض
ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة فلورده
كذا لا شرط فجز ولو شرط مكسر أعني صحيح أو أن يقرضه
غير لغا الشرط والأصح أنه لا يفسد العقد ولو شرط
أجل فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض
وإن كان كمن يهب فشرط صحيح عن مكسر في الأصح
ولد شرط رهن وكيل وملك القرض بالقبض وفي قول
بالتعريف ولد الرجوع في عينه ماد أم بأفيا حاله في
الأصح لا يصح إلا بإجازة

إفان شرط فيه مقتضاه كقده المرين بد أو مصلحة
بشرط إجازة أو ما لا يفسد فيه صح العقد وإن شرط ما
تعد الأئمن بطل الرهن وإن نفع المرين وضر الزامن كشرط
منقوبه للمرين بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهر ولو شرط
أن يحدث رواية مؤنة فالأظهر فساد الشرط وأنه مني
فسد العقد وشرط العاقد كونه مطلق التصرف
فلا يفسد الولي مال الصبي والمجنون ولا يترهن لهما إلا
مؤنة أو عبثة ظاهره وشرط الرهن كونه عينيا في
يصح ويصح فمن المشاع والأمر دون ولدها وعكسه
بند لاجتريبا عان ويوزع الثمن والأصح أنه تقوم الأم
وحد هاتمه مع الولد فالزائد قيمته ورهن الجاني والاند
كبه مما ورهن المورث ومعلق العتق بصفه يمكن متبقيا
حلول الدين باطل في المذهب ولو رهن ما يبيع فساد
فإن أمكن تخفيفه كطيفل وإلا فإن رهنه يدين
حال أو مؤجل حل قبل فساد أو شرط بيعه وجعل الثمن

أو شمره ود ذريريد وأنوشيد وسنه وفده طول وقصر
وكله على التمرين بشرط ذكر الجمل والسن ونحوهما
في الصحيح وفي ليل والليل والبعال والجمر الذكورة
والأنونة والسن واللون والنوع وفي الطير النوع والقد
وكبر الخت وفي اللجم لحم بقروضان أو معز ذكر
حتى وضع مغلوب أو ضد ما من ضد أو كفت أو جنب
ويصل عظمة على العادة وفي الشاب الجنس والطول والعرض
والغلظ والدقة والصفاء والرقة والتعومته والخونة
ومطلقة نحل على الحاء ويجوز في المنقود وما ضبع غزاة
قبل النج كالبرود والافيس صحت في المصوغ بعده
الأصح منعة ويد قطع الجمود والله أعلم وفي التمر لونه
ونوعه وبلده وصغر الجئات وكبرها وعنته وجدائته
دخنة وسائر الجيوب كالتمر وفي العسل جلي أو لذي
صفي أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط العشق والجدارة
ولا يصح في المصوغ والمسوي ولا يصغر ما ينثر الشمع والألم

منعة في رؤس الجيوان ولا يصح في مختلف كبر منة معمولة وجلد
وكوز وطير وقنبر ومنازة وطخير ونحوها ويصح في الأسطال
المرتعة وفيما صبت منها في قالب ولا يشترط ذكر الجوزة
والزداة في الأصح ويحل مطلقه على الجيد ويشترط معرفة
العاقدين الصفات وكذا غيرهما في الأصح لا يصح
أن يتبدل عن مسلم فيه غير جنسبه ونوعه وقيل يجوز
في نوعه ولا يجب ويجوز أردئي من المشروط ولا يجب ويجوز
أجود ويجب قبوله في الأصح ولو أخصره قبل نحل فاشع
المسلم من قبوله لغرض صحيح بان كان حيوانا أو وقت
غارة لم يجبر وإلا فإن كان للمؤدي غرض صحيح كفت رهن
أجبر وكذا المجرر وغرض البراءة في الأظهر ولو وحده
المسلم المسلم إليه بعد الجلي في غير محل التسليم لم يلزمه
الأداء إن كان لنقله مؤنة ولا يطالبه بقيمة جيلولة
على الصحيح وإن امتنع من قبوله هناك لم يجبر إن كان
لنقله مؤنة أو كان موضع محوقا وإلا فالأصح إجباره

القصور كبرها معمولة
في جمع المحرد بالاسم
عقله
وإن العاقبات كبرها
في جمع المحرد بالاسم
وإن العاقبات كبرها
في جمع المحرد بالاسم
وإن العاقبات كبرها
في جمع المحرد بالاسم
وإن العاقبات كبرها
في جمع المحرد بالاسم
وإن العاقبات كبرها
في جمع المحرد بالاسم

أَوْشُرَةٌ وَدُكُورِيَّةٌ وَأَنْثُوثِيَّةٌ وَسِنَّةٌ وَقَدَّهٌ طَوْلًا وَقَصْرًا
وَكَلَّةٌ عَلَى التَّقْرِيبِ وَيُشْتَرَطُ دَكْرُ الْجِلِّ وَالسَّمَرِ وَخَوْهِيَا
فِي الْأَصْحِ وَيُنِي الْأَيْلَ وَالْحَيْلَ وَالْبَغَالَ وَالْجَبِيْرَ الذُّكُورَةَ
وَالْأُنْثَى وَالسَّمَرِ وَاللُّونَ وَالنُّوعَ وَيُنِي الطَّيْرَ النَّوْعَ وَالْقَفْرَ
وَكَبْرَ الْجَنَّةِ وَيُنِي الْجَبْرَ لِمَنْ يَفْرُ أَوْضَانَ أَوْ مَعْرَدَ دَكْرٍ
حَيْثُ رَضِيَ مَعْلُوفٍ أَوْ ضَدَّهَا مِنْ فُجْدٍ أَوْ كَفَّ أَوْ جَبَّ
وَيُقَالُ عَظْمَةٌ عَلَى الْعَادَةِ وَيُنِي الشَّابَّ الْجُنْسَ وَالطُّوْلَ وَالْعَرَضَ
وَالْغَلَطَ وَالرِّقَّةَ وَالصَّفَاقَةَ وَالرِّقَّةَ وَالنُّعْمَةَ وَالْحَشْوَةَ
وَمُطْلَقَةٌ يَحْلُ عَلَى الْحَامِ وَيَجُوزُ فِي الْمَقْبُورِ وَمَا صُنِعَ عَلَيْهِ
قَبْلَ النَّجْحِ كَالْبُرُودِ وَالْأَفْيَسِ صَحَّةٌ فِي الْمَصْبُوحِ بَعْدَهُ فَكَانَتْ
الْأَصْحُ مَنَعَةٌ وَبِهِ قَطَعَ الْجَاهُودُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيُنِي التَّمَرِ لَوْنَهُ
وَنَوْعَهُ وَبَلَدَهُ وَصَغَرَ الْحَبَاتِ وَكَبَرَهَا وَعَثَقَهُ وَجَدَّائَتْهُ
وَالْحَنْطَةَ وَسَايَرُ الْجَبُوبِ كَالتَّمْرِ وَيُنِي الْعَسَلِ حَيْثُ أَوْلَى
صِنْفِي أَوْ خَرِيْفِي أَيْضًا أَوْ أَصْفَى وَلَا يَشْتَرَطُ الْعَثَقُ وَالْحَلَاةُ
وَلَا يَصِحُّ فِي الْمَطْبُوحِ وَالْمَسْوِيِّ وَلَا يَصْرُ تَأْيِيرُ الشَّمْرِ وَالْأَطْرَ

مَنَعَةٌ فِي رُؤُسِ الْجَيَّوَانِ وَلَا يَصِحُّ فِي تَشَابُهٍ كَبْرَةً مَعْمُولَةً وَنَدِي
وَكُوزٍ وَطَلِيٍّ وَقَمِيْرٍ وَمَنَارَةٍ وَطَبِيْرٍ وَبُخُورًا وَيَصِحُّ فِي الْأَحْطَالِ
الْمُرْبَعَةِ وَفِي مَا صَبَّتْ مِنْهَا فِي قَالَتِ وَلَا يَشْتَرَطُ دَكْرُ الطُّوْدَةِ
وَالرَّدَاةُ فِي الْأَصْحِ وَيَحْلُ مُطْلَقَةٌ عَلَى الْجَبْرِ وَيُشْتَرَطُ الْعَرَضُ
الْعَاقِدِينَ الصَّفَاتِ وَكَذَا غَيْرُهَا يَحْلُ حَسْبُ الْمَقَامِ
أَنْ يُسْتَبَدَلَ عَنْ سَلَمٍ فِيهِ غَيْرُ حَسْبِهِ وَنَوْعِهِ وَقِيلَ جَوْدٌ
فِي نَوْعِهِ وَلَا يَجِبُ وَيَجُوزُ أَرْدِيٌّ مِنَ الْمَشْرِوْطِ وَلَا يَجِبُ جَوْدٌ
أَجُودٌ وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ أَحْضَرَ قَبْلَ يَحْلُهُ فَاشْتَع
الْمَسْلَمُ مِنْ قَبُولِهِ لَغَرَضٌ صَحِيْحٌ بَأَنَّ كَانَ حَيَّوَانًا أَوْ وَقْتُ
غَاةٍ لَمْ يَجْبِرْ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لَطُودِيٍّ غَرَضٌ صَحِيْحٌ كَقَبْلِكَ مِنْ
أَجْبِرْ وَكَذَا الْجَمْدُ غَرَضُ السَّرَاةِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ وَجَدَ
الْمَسْلَمُ الْمَسْلَمَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْجَمْدِ لَمْ يَجِبْ التَّسْلِيمُ لَمْ يَلِزَمَهُ
الْأَدَاءُ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مَوْئِنَةٌ وَلَا يَطَالِبُهُ بِقِيَمَتِهِ لِجَوْلِهِ
عَلَى الصَّحِيْحِ وَإِنْ أَمْتَعَ مِنْ قَبُولِهِ فَهَذَا لَمْ يَجْبِرْ إِنْ كَانَ
لِنَقْلِهِ مَوْئِنَةٌ أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ مَخَوْفًا وَإِلَّا فَالْأَصْحُ إِجْبَارُهُ

المصنف يكرر الظاهر المبالغة في السان
في معجم من الألفاظ المنفصلة في
علمته وقال العسكري الطيوري
في المعجمين في المعجمين في المعجمين
وقال في المعجمين في المعجمين في المعجمين
في ترتيب العرب من المعجمين في المعجمين
المعجمين في المعجمين في المعجمين في المعجمين
المعجمين في المعجمين في المعجمين في المعجمين
وهو موافق لقول القفا ونفسه في المعجمين
ولم أرمض في المعجمين في المعجمين في المعجمين
قوله المعجمين

يَتَقَا وَيُقْبَلُ سَلَامًا الْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ بِمَوْضِعٍ لَا
 يَصِلُ لِلتَّسْلِيمِ أَوْ يَصِلُ بِجِلْدِهِ مَوْنَةً أَشْرَطَ بِبَيَانٍ يَجَلُ
 السَّلِيمِ وَالْأَفْلَا وَيَصِحُّ جَا لًا وَمَوْجَلًا فَإِنْ أَطْلَقَ
 أَعْتَدَ جَا لًا وَقِيلَ لَا يَنْعَقِدُ وَيَشْرَطُ الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ فَإِنْ
 بَيَّنَّ شُهُودَ الْعَرَبِ أَوْ الْفَرَسِ أَوْ الرُّومِ جازٍ وَإِنْ أَطْلَقَ
 جَلَّ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَإِنْ انْكَسَرَ شَرْحُهَا جَسَبَ الْبَاقِي بِالْأَهْلِ
 الْأَوَّلِ ثَلَاثِينَ وَالْأَجْمَعُ بِحُجَّةٍ تَأْجِيلِهِ بِالْعَيْدِ وَجَمَادَانَ
 وَيَجَلُّ عَلَى الْأَوَّلِ يَشْرَطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُومًا
 عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ فَإِنْ كَانَ يُوجَدُ بَدَلَهُ لَمْ
 يَصِحَّ إِنْ أَعْتِيدَ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ وَالْأَفْلَا وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَعْتَمِدُ
 فَانْقَطَعَ فِي حُجْلِهِ لَمْ يَنْفَسِحْ فِي الْأَظْهَرِ فَيُخَيَّرُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ
 فَيْضِهِ وَالضَّبْرِ حَتَّى يُوجَدَ وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَ الْجَلِّ انْقِطَاعَهُ
 فَلَا خِيَارَ قَبْلَهُ فِي الْأَجْمَعِ وَكَوْنُهُ مَعْلُومَ الْقَدْرِ كَيْلًا أَوْ
 وَزَنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا وَيَصِحُّ الْكَيْلُ وَزَنًا وَعَكْسُهُ وَلَوْ
 أَسْلَمَ فِي مَائَةِ صَاعٍ حِنْطَةٍ عَلَى أَنْ وَزَنَهَا كَذَا لَمْ يَصِحَّ وَيُشِيرُ

الْوَزْنَ فِي بَيْضِخٍ وَالْبَادِجَانِ وَالْقَشَاءِ وَالشَّرْجَلِ وَالرِّمَانِ
 وَيَصِحُّ فِي الْجُوزِ وَاللُّوزِ بِالْوَزْنِ فِي نَوْحٍ يَقْبَلُ اخْتِلَافَهُ وَكَذَا
 حَبِّهِ فِي الْأَجْمَعِ وَيَجْمَعُ فِي اللَّبَنِ بَيْنَ الْوَزْنِ وَالْعَدِّ وَلَوْ عَيَّنَ
 كَيْلًا سَدَّانَ لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا وَالْأَفْلَا فِي الْأَجْمَعِ وَلَوْ أَسْلَمَ
 فِي شَرْقِيَّةٍ صَغِيرَةٍ لَمْ يَبِيعْ أَوْ عَظِيمَةٍ صَحَّ فِي الْأَجْمَعِ وَمَعْرِفَةُ
 الْأَوْصَافِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغُرُضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا أَوْ ذَكَرَهَا
 فِي الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ لَا يُؤَدِّي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ فَلَا يَصِحُّ فِيمَا لَا
 يَنْصَبُطُ مَقْصُودُهُ كَالْمُخْتَلِطِ الْمَقْصُودِ الْأَرْكَانَ كَهَيْسَةٍ
 مَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخَفِّ وَشَرِيًّا وَمَخْلُوطِ وَالْأَجْمَعُ صَحَّ فِي
 الْمُخْتَلِطِ الْمَنْصَبُطِ كَتَابِيٍّ وَخَزٍّ وَجَنْ وَأَقِطٍ وَشَهْدٍ وَخَلِّ
 تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ لَا الْخُبْزِ فِي الْأَجْمَعِ عِنْدَ الْأَكْبَرِ وَلَا يَصِحُّ فِيمَا
 نَذَرَ وَجُودَهُ كُلِّ صَيْدٍ بِمَوْضِعِ الْعِزَّةِ وَلَا فِيمَا لَوَّاسْتَفْضَى
 وَصَفَهُ عَزَّ وَجُودُهُ كَاللُّوْلُؤِ الْبَكَارِ وَالْيَاقُوتِ وَجَارِيَةٍ
 وَاحْتِهَا أَوْ وَلَدِهَا يَصِحُّ فِي الْحَيَّوَانِ فَتَشْرَطُ فِي الرِّقِيِّ
 ذَكَرَ نَوْعَهُ كَثْرَتِيٍّ وَلَوْنُهُ كَابْيَضٌ وَيَصِفُ بِيَاضَهُ بِشَمْرَةٍ

وَقَالَ سَيِّدُ الْأَكْبَارِ فِي الْمَجْمُوعِ كَانَ التَّسْلِيمُ
 إِذَا كَانَتْ مَعْدُورًا لَيْسَ بِمَرَادٍ وَأَمَّا
 بِاللَّابِ مِنْ دَاخِلِ السُّورِ فَتَقَالُ أَوْ
 الْكَلِمَةُ وَالْأَجْمَعُ لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا
 بِالْمَقْدُورِ الْقَبْرِيَّةِ وَلَا مَعْتَادًا

بِمِثْلٍ وَقِيلَ سَلَامًا
 الْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ بِمَوْضِعٍ لَا
 يَصِلُ لِلدَّسَلِيمِ أَوْ يَصِلُ بِجَمَلِهِ مَوْنَةٌ أَسْثَرُ طَبَيَّانٍ يَجَلُ
 السَّيِّمِ وَالْأَفْلَا وَيَصْحُجُ جَالًا وَمَوْجَلًا فَإِنْ أَطْلَقَ
 أَسْعَدَ جَالًا وَقِيلَ لَا يَنْتَقِدُ وَيَشْرَطُ الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ فَإِنْ
 يَمُرُّ شَهْرٌ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ الْفَرَسِ أَوْ الرَّومِ جَارٍ وَإِنْ أَطْلَقَ
 يَجَلُ عَلَى الْهَلَالِيِّ فَإِنْ أَنْكَرَ شَهْرٌ حَسِبَ الْبَاقِي بِالْأَهْلَةِ وَتَمَّ
 الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ وَالْأَجْحُ بِحِجَّةٍ تَأْخِيْلُهُ بِالْعِيدِ وَجَمَادَانَ
 وَيَجَلُ عَلَى الْأَوَّلِ يَشْرَطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُورٌ
 عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ فَإِنْ كَانَ يُوجَدُ بِلَدِهِ أَوْ
 صَحَّحَ إِنْ أَعْتِيدَ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ وَالْأَفْلَا وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا بَعْدَهُ
 فَانْقَطَعَ فِي حِجَابِهِ لَمْ يَنْفَسِحْ فِي الْأَطْمَرِ فَيُخَيَّرُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ
 فَنِيهِ وَالصَّبْرِ حَتَّى يُوجَدَ وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَ الْجَمَلِ انْقِطَاعَهُ عِنْدَ
 فَلَاخِيَارِ قَبْلَهُ فِي الْأَجْحِ وَكَوْنَهُ مَعْلُومَ الْقَدْرِ كِلَا أَوْ
 وَزَنَا أَوْعَدًا أَوْ ذَرَعًا وَيَصْحُجُ الْكَيْلُ وَزَنَا وَعَكْمَةٌ وَلَوْ
 أَسْلَمَ فِي مَائَةِ صَاعٍ حِنْطَةٍ عَلَى أَنْ وَزَنَهَا كَذَا الْمَرْبُوحُ وَشِبْهُ

أَوْ زَيْنٌ فِي بَيْعِهِ وَالْبَادِ نَجَانٌ وَالْقَشَارُ وَالشَّرْحُجَلُ وَالرِّمَّانُ
 وَيَصْحُجُ فِي الْجُوزِ وَاللُّوزِ بِالْوَزْنِ فِي نَوْحٍ يَقِلُّ اخْتِلَافُهُ وَكَذَا
 حَبَّةٌ فِي الْأَجْحِ وَتَجْمَعُ فِي النَّبِيِّينَ الْوَزْنِ وَالْعَدِّ وَلَوْ عَيَّنَ
 كِلَا فَسَدَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا أَوْ الْإِفْلَا فِي الْأَجْحِ وَلَوْ أَسْلَمَ
 فِي شَرْفٍ مَرِيدٍ صَغِيرَةٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ عَظِيمَةٍ صَحَّحَ فِي الْأَجْحِ وَمَعْرِفَةُ
 الْأَوْصَافِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْعُرُضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا أَوْ دَكْرًا
 الْعَتِدَ عَلَى وَجَدٍ لَا يُؤَدِّي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ فَلَا يَصْحُحُ فِيمَا لَا
 مَنصِبُ مَقْصُودَةٌ كَالْمَخْلُطِ الْمَقْصُودِ الْأَرْبَابُ كَثِيرٌ سِتْرُهُ
 مَعْرُوفٌ وَغَالِيَةٌ وَخَفِيٌّ وَتَرِيَاقٌ وَمَخْلُوطٌ وَالْأَجْحُ صِحَّةٌ فِي
 مَخْلُطِ الْمَنْصِبِ كَعَنَابِيٍّ وَخَزِ وَجَنْ وَأَقِطٍ وَشَدِّ وَخَلِ
 تَمْرٍ أَوْ زَيْبِ لَا الْخَبْرُ فِي الْأَجْحِ عِنْدَ الْأَكْبَرِينَ وَلَا يَصْحُحُ فِيمَا
 نَدَرَ وَجُودُهُ كَلِمَةُ الصِّدْقِ بِمَوْضِعِ الْعِزَّةِ وَلَا فِيمَا لَوِ اسْتَفْضَى
 وَصَفُهُ عَزَّ وَجُودُهُ كَاللُّوْلُؤِ الْبِجَارِ وَالْيَوَاقِيتِ جَارِيَةٍ
 وَأَخْتِنَا أَوْ وَلَدَهَا يَصْحُحُ فِي الْحَيَوَانِ فَشَرَطُ فِي الرِّقَبِ
 ذَكَرَ نَوْعَهُ كَثِيرٌ وَلَوْنُهُ كَأَبْيَضٍ وَيَصِفُ بِيَاضَهُ بِسِتْرِهِ

سَيِّدُ الْأَكْبَانِ فِي حُدُودِ كَانِ
 وَالْكَامِ مَعْدُورٌ وَالسُّبْحِيُّ رَوَّادُ
 مَا لَا يَلْمُ مِنْ دُونِ الْوَسْمِ وَالْمَشَقَّانِ وَتَوَدُّ
 الْكَلْبُ وَالْأَجْحُ كَمَا عَرَفْتُمْ
 فَتَقَدَّرَ الشَّرْحُ فَوَدَّ مَعَادَ

بِحَارِهِ لَا يَصِحُّ سَوْرَةٌ بَعْدَ رِبِّ سِدِّهِ لِي لَصِحِّهِ وَنَسْبِهِ
أَلَا يَصِحُّ سَوْرَةٌ بَعْدَ رِبِّ سِدِّهِ وَنَسْبِهِ لِي لَصِحِّهِ وَنَسْبِهِ
تَعْلُقُ نَفْسًا بِدَمِّهِ فِي رِبِّ سِدِّهِ فَيَسْتَبِيحُ نَفْسَهُ وَنَسْبَهُ
بِأَلْفِ عَشْرٍ بَعْدَ الْعَشْرِ أَلْفِ عَشْرٍ وَنَسْبِهِ وَإِنْ أَدَانَ
فِي حِجَارِهِ نَصْرًا وَجَسْبًا مِنْ قِبَلِ أَدَانِ فِي نَوْحِ لَمْ
يَجَاوِزْهُ وَمَنْ يَسْتَبِيحُ نَفْسَهُ وَلَا يَجَاوِزْهُ وَلَا يَأْتِي
بِعَبْدٍ مِنْ بَدَنِهِ وَلَا يَتَعَامَلُ بِسِدِّهِ وَلَا
تَعْرِفُ بِبَدَنِهِ مِنْ بَدَنِهِ بَادُونَ نَسْبِهِ سِدِّهِ عَلَى
تَعْرِفُ وَنَسْبِهِ مِنْ بَدَنِهِ بَادُونَ نَسْبِهِ سِدِّهِ عَلَى
بِعَبْدٍ لَمْ يَتَعَامَلْ حَتَّى تَعْلَمَ الْأَدَانَ نَسْبِهِ سِدِّهِ أَوْ
تَعْلَمَ أَوْ شَبِيحًا مِنْ نَسْبِهِ وَنَسْبِهِ وَنَسْبِهِ وَلَا يَكُنِي
فِي الْعَبْدِ قَبْلَ بَاعِ مَا يَدُونَ لَهُ وَقَبْضِ الْمَرْفُوفِ
فِي يَدِهِ فَخَرَجَتْ التَّلْعَةُ نَسْبَهُ رَجَعَ الْمَرْفُوفُ بِبَدَنِهِ
عَلَى الْعَبْدِ وَنَسْبِهِ سِدِّهِ أَيْضًا وَقَبْلَ أَنْ
حَسَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَقَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ عَلَيْهِ فَعَلَى مَقَالِهِ

السِّدِّ بِشَيْئِهَا هَذَا الْخِلَافُ وَلَا يَتَعْلَقُ دِينَ التَّجَارَةَ بِرِبِّهِ
وَلَا ذِمَّةَ سِدِّهِ بَلْ يُؤَدِّي مِنْ نَسْبِ التَّجَارَةَ وَكَذَا مِنْ كَسْبِهِ
بِالْأَصْطِيَاءِ وَنَجْوِهِ فِي الْأَصْحِ وَلَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ بِمِلْكِكَ
سِدِّهِ فِي الْأَظْهَرِ

هُوَ يَبِيعُ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ بِشَرْطِ لَهُ مَعَ شَرْطِ الْبَيْعِ
أَمْوَرًا حَسَنًا تَسْلِيمًا رَأْسَ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ فَلَوْ أُطْلِقَ
شُرْعِيًّا وَتَلَمَّ فِي الْمَجْلِسِ جَازٍ وَلَوْ أَحَالَ بِهِ وَقَبْضَهُ الْمَالَ
فِي الْمَجْلِسِ فَلَا وَلَوْ قَبْضَهُ وَأَوْدَعَهُ الْمُسْلِمَ جَازٍ وَيَجُوزُ
كُونُهُ مَنفَعَةٌ وَتَقْبِضُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ وَإِذَا فَخَّحَ التَّلْمُ وَرَأْسَ
الْمَالِ بِأَنْ شَرَّدَهُ بِعَيْنِهِ وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهِ
إِنْ عَيَّرَ فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْعَقْدِ وَرُؤْيَا رَأْسَ الْمَالِ تَكْفِي
عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ
دَيْنًا فَلَوْ قَالَ أَسَلْتُ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوْبَ فِي هَذَا الْعَبْدِ
فَلَيْسَ بِسَلْمٍ وَلَا يَتَعَقَّدُ بَيْعًا فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ
مِنْكَ ثَوْبًا صَفْتُهُ كَذَا بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ فَقَالَ بَعْتُكَ أَنْعَقَدَ

تجاره لا يصح سواه بعد اذن سيده في اصح ويشترط
البايع موان كان يبد العبد او سيده فان تلف في يده
تعلق الثمن بدمه او في يد السيد فلبايع تضمنه وله
مسألة العبد بعد العتق انه ارضه كسراه وان اذن
نه في تجارة تصرف بحسب من فان اذن في نوع لم
تجاوزته ونسبه يتساج ولا يوجر نفسه ولا ياذن
لعبد في حارة وهد صدق ولا يعامل سيده ولا
يعتق بانه وهد صبر ما ذورنا ليدسكوت سيده على
تصرفه وتقبل فرزه يديون العاملة ومن عرف
رق عبده لم يعامله حتى تعلم الاذن بسمع سيده او
بمنه او شيوخ بين الناس وفي الشيوخ وجه ولا تكفي
قول العبد فان باع ما دون له وقبض الثمن قلب
في يده فخرجت السلعة مستحقة رجع المولى ببدلها
على العبد وله مطالبة السيد ايضا وقيل ان
كان في يد العبد وفاء فلا يواشيه سلعة ففي مطالبة

السيد يثبتها هذا الخلاص ولا يتعلق دين التجارة برقبته
ولا ذمته سيده بل يؤدى من مال التجارة وكذا من كسبه
بالاضطهاد ونحوه في الاصح ولا يملك العبد بمالك
سيده في الاظهر كتاب السلم
هو بيع موصوف في الذمة بشرط له مع شروط البيع
امور احدها تسليم رأس المال في المجلس فلو اطلق
ثم عير وسلم في المجلس جاز ولو احال به وقبضه المال
في المجلس فلا ولو قبضه واودعة المسلم جاز ويجوز
كونه منقعة وتقبض بقبض العين واذا فتح السلم ورأس
المال باق اشترده بعينه وقيل للمسلم اليه رد بدله
ان عير في المجلس دون العقد ودوية بائس المال تكفي
عن معرفة قدره في الاظهر الثاني كون المسلم فيه
دينا فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد
فليس سلم ولا ينعقد بيننا في الاظهر ولو قال اشتريت
منك ثوبا بصفته كذا بعهده الدرهم فقال بعثك انعقد

تَلَا حَتُّهُ وَاخْتِلَاطُ جَادِهِ بِالْمَوْجُودِ كَيْفَ وَقْتًا لَوْ بَعِثَ الْإِلَهَ
أَنْ يُشْرِطَ الْمُشْتَرِيَ قَطْعَ شَمْرِهِ وَلَوْ حَصَلَ الْاِخْتِلَاطُ فِيمَا
يُنَدَّرُ فِيهِ فَأَلْظَمَ أَنَّهُ لَا يَنْفَسِحُ الْبَيْعُ بِلِخْتِيارِ الْمُشْتَرِي
فَإِنْ سَمِحَ لَهُ الْبَائِعُ بِمَا حُدِّثَ سَقَطَ خِيَارُهُ فِي الْأَمْرِ وَلَا
يَصِحُّ بَيْعُ الْبُنْطَةِ فِي سَبِيلِهَا بِصَافِيَةٍ وَهِيَ الْمَجَاقِلَةُ وَلَا
الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِشَرِّهِ وَهُوَ الْمَرْابِئَةُ وَيُرْخَصُ فِي الْعَرَبِ
وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِشَرِّهِ فِي الْأَرْضِ أَوْ الْعَيْبِ فِي
الشَّجَرِ بِزَيْبٍ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ وَلَوْ زَادَ فِي مَقْتَدَرِ
جَارٍ وَيَشْرُطُ التَّقَابُضُ بِتَسْلِيمِ الشَّرِكِلَاءِ وَالظُّلْمَةُ فِي
النَّخْلِ وَالْأَظْمَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ وَأَنَّهُ لَا
يَخْتَصِرُ بِالْفُقْرَاءِ

إِذَا اتَّفَقَا عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ كَقَدْرِ الْمَنْ
أَوْ صِفَتِهِ أَوْ الْأَجْلِ أَوْ قَدْرِهِ أَوْ قَدْرِ الْمَبِيعِ وَلَا بَيْتَةَ
بِحَالِهَا يَخْتَلِفُ كُلُّ عَلَى نَبِيِّ قَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِثْبَاتِ قَوْلِهِ
وَيُنَادَى بِالْبَائِعِ وَفِي قَوْلِ الْمُشْتَرِي وَفِي قَوْلِ تَسَاوِيَانِ

شَخْرًا بِخَاكِهِ وَقِيلَ يُقْرَعُ وَالنَّجِيحُ أَنَّهُ يَكْبِي كُلَّ وَاحِدٍ مِمَّنْ
شَمِعَ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا وَيُقَدَّرُ النَّفْيُ فَيَقُولُ مَا بَعَثَ
بِكَذَا وَلَقَدْ بَعَثَ بِكَذَا وَإِذَا جَاءَ الْفَا فَالْبَيْعُ أَنْ الْعَقْدَ
لَا يَنْفَسِحُ بَلْ إِنْ تَرَاحَيْتَا وَإِلَّا فَيَنْسَخُ بِهِ أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ
الْبَايِعَ وَقِيلَ إِنَّمَا يَنْسَخُ الْبَايِعُ شَمْرَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدَّ الْمَبِيعِ
فَإِنْ كَانَ وَقَفَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ مَاتَ لَزِمَتْ
قِيَمَتُهُ وَفِي قِيَمَةِ يَوْمِ الثَّلَاثِ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ وَإِنْ دُنِيَ
تَعَيَّبَ رَدَّهُ مَعَ أَرْشِهِ وَاخْتَلَفَ وَرَثَتُهُمَا كَمَا وَلَوْ
قَالَ بَعَثَكَ بِكَذَا فَقَالَ بَلْ وَهَبْتَنِيهِ فَلَا خَالَفَ بِلِخْتِيارِ
كُلِّ عَلَى نَبِيِّ دَعْوَى الْأَخْرِ فَإِذَا اخْتَلَفَا رَدَّهُ مَدَّعِي الْمَبِيعَةِ
بِرِوَايَةٍ وَلَوْ أَدَّعَى صِحَّةَ الْبَيْعِ وَالْأَخْرَفُ سَادَةٌ فَالْأَمْرُ
تَصَدَّقَ مَدَّعِي الصِّحَّةِ بِمَبِيعَتِهِ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَجَاءَ بَعْدَ
مَعْبُورِهِ فَقَالَ الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا الْمَبِيعُ صَدَقَ الْبَائِعُ
وَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلْمِ بِصَدَقِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَمْرِ
العقد ان لم يؤذن له في

لأحده وأحلاط جاد به بالموجود كذا وفيما لم يبيع إلا
أن بشرط المشتري قطع ثمره ولو حصل الأخلط فيما
مدد فيه فالأظهر أنه لا ينسخ البيع بل يخبر المشتري
فإن سجع له البائع مما حدث سقط خسارة في الأجر ولا
يصح بيع الخنط في سبيلها بصافية وهو الجاقلة ولا
الربط على الخنط ثمر وهو المرابنة ويرخص في العراة
وهو بيع الربط على الخنط ثمر في الأرض أو العنب في
التجر يرب فيما دون خمسة أوسق ولو زاد في صفت
حار وبشرة الثنائين يتسلم الثمر كالأخلطية في
الخنط والأظهر أنه لا يجوز في سائر الثمار وأنه لا
يخص بالفقر

إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كفيته كقدر الثمر
أو صفته أو الأجل أو قدره أو قدر المبيع ولا يثبت
بالحلف كقول علي بن أبي طالب قول صاحبه وإثبات قول
ويبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري وفي قول بتساويان

بما لم يبيع وقد يفرغ والتجديج أنه كفي كل واحد من
مع ثبنا وإثباتنا وبقدرة النبي فيقول ما بعث
كذا وكذا بعث كذا وإذا اختلفا فالصحيح أن العقد
لا ينسخ بل إن راضيا وإلا فيفسخا به أو أحدهما أو
أحدهم وقبل إنما ينسخ إذا حكم ثم على المشتري رد البيع
إن كان وقد أعنته أو باعد أو مات لزمه
بسته وفي قمة يوم التلف في أظهر الأقوال وإن
بعث رده مع أرشده وأخلاف ورثة ما هما ولو
فان بعثه كذا فقال بل وهنئنه فلا تخالف بل تخلف
على نفي دعوى لأخر فاذ اختلفا رده مدعي الهبة
يزوئده ولو ادعى صحة البيع والأخر فساده فالأصح
صدق مدعي الصحة مميته ولو اشترى عبدًا فجاء بعد
مغيب ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع
وفي مثله في السلم يصدق المسلم في الأصح
العقد المبرور في

وَبَعْضُهُمَا مَوْشَرٌ فَلِلْمُتَابِعِ بَأْنِ أَوْرَدَ مَا لَهُ نَوْجٌ فَلِلْمُتَابِعِ
 الْبَاحِجِ وَكَانَ سَبِيحًا فَالْبَاحِجُ إِفْرَادُ كُلِّ بَيْتَانٍ بِحِكْمِهِ
 وَإِذَا بَعِيَ الثَّمَرَةُ لِلْمُتَابِعِ فَإِنْ شَرِطَ الْبَاحِجُ لِرِزْمِهِ وَإِلَّا فَهُوَ رِزْمٌ
 إِلَى إِجْدَادِهِ وَكَانَ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ فِيهِ نَجْمٌ وَالثَّمَرُ وَوَلَا يَنْبَغِي
 لِأَخْرُوجِ أَنْ يَصِفَ الثَّمَرُ بِأَلَا يَصَافُهَا وَإِنْ صَدَقَ إِجْدَاهَا وَنَاءَهُ
 فِيهِ الْعَقْدُ لِأَنَّ سَبَابِغَ الْمُضَرِّ وَفِيهَا صَابِغُ الشَّرْطِ أَنْ يَشْرِي
 وَكَانَ الثَّمَرُ يَنْشُرُ رَطْبَهُ السَّجَرُ لِرِزْمِ الثَّمَرِ أَنْ يَنْقَطِعَ أَوْ
 يَنْشُرُ يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بَدْءِ صَلَاحِهِ مُطْلَقًا
 وَيَشْرُطُ قِطْعَهُ وَيَشْرُطُ الْبَيْعَ وَقِيلَ الصَّلَاحُ أَنْ يَبْعُدَ
 مَنَّهُ دَاعِي الثَّمَرِ لِأَجْزَالِ الشَّرْطِ الْقِطْعُ وَأَنْ يَكُونَ
 الْمَقْطُوعُ مُشْتَعَايَهُ لَا كَمَا فِي الشَّرْطِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ
 مَشْرُوعًا بِالشَّرْطِ فَإِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي
 وَشَرِطَ الْقِطْعَ لَهُ حَيْثُ وَابِدٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ بَاعَ مَعَ
 الشَّجَرِ جَارِ بِالشَّرْطِ وَلَا جُوزَ بِشَرْطِ قِطْعِهِ وَجُزْمَ بَيْعِ
 الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ بِالشَّرْطِ قِطْعِهِ فَإِنْ بَاعَ مَعَهَا

قوله في قوله
 في قوله

أَوْ بَعْدَ إِسْتِدَادِهِ بِشَرْطٍ وَلَا بِشَرْطٍ وَيَشْرُطُ لِبَيْعِهِ وَيَبْعُ الثَّمَرُ
 بَعْدَ الصَّلَاحِ ظُهُورُ الْمَقْصُودِ كَثِيرٌ وَعَيْنُهُ شِعْرٌ وَمَا لَا يَرَى
 جَبْتَهُ كَالْجَنْطَةِ وَالْعَدَسِ فِي السَّبَلِ لَا يَبْصَحُ بِنَعْتِهِ دُونَ سَبَلِهِ
 وَلَا مَعَهُ فِي الْجَدِيدِ وَلَا يَأْتِي بِكَمَا لَا يَزَالُ إِلَّا عِنْدَ الْأَقْلَامِ
 وَمَا لَهُ كَمَا مَانَ كَالْجُوزِ وَاللُّوزِ وَالْبَاقِي تَبَا فِي قَشْرِ الْأَسْفَلِ
 وَلَا يَبْصَحُ فِي الْأَعْلَى وَفِي قَوْلِكَ يَبْصَحُ إِنْ كَانَ رَطْبًا وَبَدُوْدُ
 صَلَاحِ الثَّمَرِ ظُهُورُ بَسَادِي التَّضْحِ وَالْجَلَاوَةِ فِيمَا لَا يَتَلَوَّنُ
 وَفِي غَيْرِهِ بَأْنِ يَأْخُذُ فِي الْجُمُرَةِ أَوْ السَّوَادِ وَيَكْبِي بَدُوْدُ
 صَلَاحِ بَعْضِهِ وَإِنْ قُلَّ وَلَوْ بَاعَ ثَمَرُ بَيْتَانٍ أَوْ بَيْتَانِ
 بَدَأَ صَلَاحَ بَعْضِهِ فَعَلَى مَا سَبَقَ فِي التَّأْيِيرِ وَمَنْ بَاعَ مَا بَدَأَ
 صَلَاحَهُ لَزِمَهُ مَقِيْدُهُ قَبْلَ التَّحْلِيَةِ وَبَعْدَهَا وَيَتَصَرَّفُ
 مُشْتَرِيهِ بَعْدَهَا وَلَوْ عَرَضَ مِنْهُ لِكَ بَعْدَهَا كَبْرٌ فَالْجَدِيدُ
 أَنْ يَمُنَّ صَمَانُ الْمُشْتَرِي فَلَوْ تَعَيَّبَ بَتَرَكَ الْبَاحِجُ التَّعْيِ فَلَهُ
 الْخِيَارُ وَلَوْ بَاعَ قَبْلَ صَلَاحِهِ بِشَرْطِ قِطْعِهِ وَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى
 هَلَكَ فَأَوْلَى بِكَوْنِهِ مِنْ صَمَانِ الْمُشْتَرِي وَلَوْ بَاعَ ثَمَرٌ يَغْلِبُ

قوله لزمه هو بعد الوابح
 في قوله

وَبَعْضُهُمَا مَوْثِقٌ فَلِلْبَائِعِ فَإِنْ أَمْرًا مَا لَمْ يُؤْتِرْ فَلِلْمُشْتَرِي فِي
 الْأَجْحِ وَلَوْ كَانَتْ فِي بَسَائِرِ فَا لِأَجْحِ إِفْرَادِ كُلِّ بَسْتَانٍ حِكْمَهُ
 وَإِذَا بَعِثَ الثَّمَرَةَ لِلْبَائِعِ فَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ لِرِزْمِهِ وَالْأَمَلَةَ تَرْكًا
 إِلَى الْجَوَادِ وَكَيْفَ مَهْمَا التَّفْتِي أَنْ شَفَعَهُ بِهِنَّ شَجَرًا وَالثَّمَرَةَ وَالْأَجْحِ
 لِلْأَخْرُوجِ وَإِنْ ضَرَفَهُمَا لَمْ يَجْزِ الْأَرْضَ صَاهُمَا وَإِنْ ضَرَفَهُمَا وَتَوَاتَرًا
 بَيْعَ الْعَقْدِ إِلَّا أَنْ يُسَابِغَ الْمُضَرَّرُ وَقَبْلَ لِيَطَابِقَ التَّفْتِي أَنْ يُشْفِي
 وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ يَخْتَصِرُ رُطُوبَهُ الشَّجَرُ لِرِزْمِ الْبَائِعِ أَنْ يَنْقَطِعَ أَوْ
 يَنْبُتَ يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بَدْءِ صَلَاحِهِ مُطْلَقًا
 وَيَشْرَطُ قَطْعَهُ وَيَشْرَطُ إِنْبَاءَهُ وَقَبْلَ الصَّلَاحِ إِنْ بَيْعَهُ
 مُتَرَدِّدًا عَنِ الشَّجَرِ لِأَجْزَالِ الْأَشْرَاطِ الْقَطْعِ وَأَنْ يَكُونَ
 الْمَقْطُوعُ مُتَعَايَهُ لَا كَمَا تَمَرِي وَقَبْلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ
 لِلْمُشْتَرِي جَازٍ بِأَشْرَاطِ فَإِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي
 وَشَرَطْنَا الْقَطْعَ لَمْ يَجِبِ الْوَقْفَانِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ بَيْعَ مَعَ
 الشَّجَرِ جَازٍ بِأَشْرَاطِ وَلَا يَجُوزُ بِشَرَطِ قَطْعِهِ وَجَوْزُ بَيْعِ
 الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا بِشَرَطِ قَطْعِهِ فَإِنْ بَيْعَ مَعَهَا

كَمَا فِي بَعْضِ الرُّسُومِ
 وَبَعْضِهَا مَوْثِقٌ

أَوْ بَعْدَ اشْتِدَادِ الْحَيْثُ جَازٍ بِأَشْرَاطِ وَيَشْرَطُ لِبَيْعِهِ وَيَبِيعُ الثَّمَرُ
 بَعْدَ الصَّلَاحِ ظُهُورَ الْمَقْصُودِ كَيْفَ وَعَنْبٍ وَشَعِيرٍ وَمَا لَا يَرَى
 جَبْتَهُ كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ فِي السَّبِيلِ لَا يَبِيعُ بَيْعَهُ دُونَ سَبِيلِهِ
 وَلَا مَعَهُ فِي الْجَدِيدِ وَلَا بِنَائِشٍ كَمَا لَا يَزَالُ الْأَعْنَادُ الْأَعْمَلُ
 وَمَا لَهُ كَمَا مَانَ كَالْجُوزِ وَاللُّوزِ وَالْبَابِقِي تَبَا فِي قَشْرِ الْأَسْفَلِ
 وَلَا يَبِيعُ فِي الْأَعْمَلِ وَيُفِي قَوْلِ بَيْعٍ إِنْ كَانَ رَطْبًا وَبَدْوً
 صَلَاحِ الثَّمَرِ ظُهُورَ بَسَادِي التَّخْجِ وَالْجَلَاوَةِ فِيمَا لَا يَتَلَوَّنُ
 وَيُغَيِّرُهُ بِأَنْ يَأْخُذَ فِي الْجَمْرَةِ أَوْ السَّوَادِ وَيَكْفِي بَدْءُ
 صَلَاحِ بَعْضِهِ وَإِنْ قُلَّ وَلَوْ بَاعَ ثَمَرُ بَسْتَانٍ أَوْ بَسْتَانِي
 بَدَأَ صَلَاحِ بَعْضِهِ فَعَلِي مَا سَبَقَ فِي التَّأْيِيرِ وَمَنْ بَاعَ مَا بَدَأَ
 صَلَاحَهُ لَزِمَهُ مَقِيَّةٌ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ وَبَعْدَهَا وَيَتَصَرَّفُ
 مُشْتَرِيهِ بَعْدَهَا وَلَوْ عَرَضَ مَهْلِكٌ بَعْدَهَا كَبُرْدٍ فَالْجَرِيدُ
 أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي فَلَوْ تَعَيَّبَ بَتَرَكَ الْبَائِعِ التَّفْتِي فَلَهُ
 الْحِيَارَةُ وَلَوْ بَيْعَ قَبْلَ صَلَاحِهِ بِشَرَطِ قَطْعِهِ وَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى
 هَلَكَ فَأَوْلَى بِكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي وَلَوْ بَيْعَ ثَمَرٌ يَغْلِبُ

قوله كبره هو في الروايات
 كما سبقت المصنف عليه

الزروع ويبيع الأرض المرزوعة على المذهب والمشتري
الحيوان إن جهله ولا يمنع الزرع دخول الأرض في يد المشتري
وقسمائه إذا حصلت التخلية في الأجر وأبدت كالأجر وألغ
أنه لا أجر للمشتري مدة بقائه الزرع ولو باع أرضاً مع
بذر أو زرع لا يفرد بالبيع بطلان الجميع وقيل في الأرض
قولان ويدخل في بيع الأرض الحجارة المخلوقة فيها دون
المدفونة ولا خيار للمشتري إن علم ويلزم البائع التقل
وكذا إن جهل ولم يضر قلها وإن ضرفله للخيار فإن
أجاز لزوم البائع التقل وتسوية الأرض وفي وجوب
أجرة مثل مدة أجرة التقل أوجه أصحها يجب إن نقل
بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع البستان الأرض التي
والحيطان وكذا البساتين المذهب وفي بيع القرية المذنب
وساحات يحيط بها السور لا المزراع على الصحيح وفي بيع
الدار الأرض وكل سائر حوائجها لا المنقول كالدابة
والبكرة والسريير وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها

والإحانات والرفق والسلم المسمران وكذا الأسفل من حجري
الرجي على الصحيح والأعلى ومفتاح غلق شئت في الأجر وفي
بيع الدابة نعلها وكذا اثبات العبد في بيعه في الأجر
الأجر لا تدخل ثياب العبد والله أعلم ببيع شجرة دخل
عروقها وورقها وفي ورق الثوب وجه وأغصانها إلا
ألباس وبيع ينعها بشرط الفلح أو القطع وبشرط الإبقاء
والإطلاق يقتضي الإبقاء والأصح أنه لا يدخل المرزوع
لكن يستحق منفعته ما بقيت الشجرة ولو كانت يابسة
لزوم المشتري الفلح وتمرة النخل المبيع إن شرطت للبائع
أو المشتري عليه وإلا فإن لم يتأخر منعا شيئا ونسي
للمشتري وإلا للبائع وما يخرج ثمرة بلا نور كين
وعنب إن برز ثمرة فلبائع وإلا للمشتري وما خرج
في نور ثم سقط كشمس وثقاج للمشتري إن لم تنعقد
الثمرة وكذا إن انعقدت ولم يتأثر النور في الأجر
وبعد الشاثر للبائع ولو باع نخلات لبستان مطلعة

الزروع ويبيع الأرض المرز وعده على المذهب والمشي
أخبار إن جيله ولا يمنع الزرع دخول الأرض في المشي
وزمانه إذا حصلت الخلة في الأجر والبذر كالزراع والأجر
أنه لا أجره للمشي مدة بقا الزرع ولو باع أرضا مع
بذر أو زرع لا يفرد بالبيع بطلت البيع وقيل في الأرض
فولان ويدخل في بيع الأرض حجارة المخلوقة فيها دون
المدقونة ولا خيار للمشي إن علم ويلزم البائع النقل
وكذا إن جيل ولم يضر فلعننا وإن صرف له الخيار فإن
أجاز لزم البائع النقل وسوية الأرض وفي وجوب
أجرة مثل مدة أجرة النقل أوجه أصحها يجب إن نقل
بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع البستان الأرض والشجر
وحيضان وكذا البنا على المذهب وفي بيع القرية الأبنية
وساحات يحفظ بها السور لا المزراع على الصحيح وفي بيع
الدار لأرض وكل ساجي حماما لا المنفوك كالدلود
والبصرة والشرب ويدخل الأبواب المنصوبة وحلقها

وأخبار والرف والشاة مشتمين وكذا لا منع من حجب
يخفى على النجيد والأعلى ومفناج غله سنت في الأجر وفي
تبع لذاته نعلما وكذا نبات العبد في بيع الأجر
الأجر لا يدخل نبات العبد والله أعلم بقاء حجرة دخل
غرفها وورقها وفي ورق الموت وقد وأغصانها إلا
الباب ويبع بعينها بشرط الفلع أو الفلع وبشرط الإبقاء
والإطلاق بمعنى البقاء والأجر أنه لا يدخل المزارع
لكن يشتم منعت ما بقيت الشجرة ولو كانت يابسة
لزم المشي الفلع ونحوه النقل المسع إن شرطت لا
أو المشي عليه وإلا فإن لم يتأخر منتهي فشي
للمشي وإلا فللبائع وما خرج ثمرة به نور كين
وعب إن برز ثمرة فلبانك والأفلاشي وما خرج
في نور ثم سقط كمنه وتفايح فللمشي إن لم تنفد
التمرة وكذا إن انعقدت ولم تنسأ نور في الأجر
وبعد لسان البائع ولو باع حطب بستان مقلعه

وَالْأَصْحَاحُ أَنْ لَهُ الْفَسْحُ فَإِنْ صَبَرَ فَاجْتَرَكَا ذَكَرْنَا وَبَسَائِعِ
 جَبْرٍ مَسْبُوعِهِ حَتَّى يَنْقُضَ ثَمَنَهُ إِنْ خَافَ قُوَّتَهُ بِلاَ خِلَافٍ
 وَإِنَّمَا الْأَقْوَالُ إِذَا الرِّجْفُ قُوَّتَهُ وَتَنَازَعَا فِي مُجَرَّدِ الْإِبْتِدَاءِ
 اشْتَرَى شَيْئًا
 ثُمَّ قَالَ نَعَالِمُ بِالْمَنْ وَلَيْتَكَ هَذَا الْعَقْدَ قَبْلَ لَزِمَةَ مِثْلُ
 الْمَنْ وَهُوَ يَبِيعُ فِي شَرْطِهِ وَتَرْتِيبِ أَحْكَامِهِ لَكِنْ لَاحْتِجَاجُ
 إِلَى دِكْرِ الْمَنْ وَلَوْ جُطِّعَ عَنِ الْمَوْلَى بِعَصِ الْمَنْ أَخْطَأَ عَنِ
 الْمَوْلَى وَالْإِشْرَاقُ فِي بَعْضِهِ كَالنَّوَلِيَّةِ وَيَكْتَلُهُ إِنْ بَيْنَ الْبَعْضِ
 فَلَوْ أَظْلَمَ مِثْلُ وَكَانَ مُنَاصِفَةً وَقِيلَ لَا وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَرْبِيعِ
 بِأَنْ يَشْتَرِيَهُ بِمِائَةِ شَرْعِيًّا يَقُولُ بِعْتُكَ بِمَا اشْتَرَيْتَ وَرَبِيعٌ
 ذَرَعٌ كُلُّ عَشْرَةٍ أَوْ رِبْعٌ دَرَعٌ بَارِزَةٌ وَالْمِجَاطَةُ كَبْعَةٌ
 بِمَا اشْتَرَيْتَ وَحِطَّةٌ بَارِزَةٌ وَحِطَّةٌ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ عَشْرٌ
 وَاحِدٌ وَقِيلَ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ وَإِذَا قَالَ بَعْتُ بِمَا اشْتَرَيْتَ
 لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سِوَى الْمَنْ وَلَوْ قَالَ بِمِائَةِ شَيْءٍ دَخَلَ مَعَ
 ثَمَنِهِ أَجْرَةُ الْكَيْلِ وَالذَّلَالِ وَالْحَارِسِ وَالنَّقْصَارِ وَالرَّفَاةِ

وَالصَّبَاعُ وَفِيهِ الصَّبِغُ وَسَائِرُ الْمَوَانِ الْمُرَادَةُ لِلِاسْتِزْجَارِ وَلَوْ
 قَصَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ كَالَ أَوْ جَلَّ أَوْ نَطَوَعَ بِهِ شَخْصٌ لَمْ يَدْخُلْ لُجْرَتُهُ
 لَعَلَّمَا ثَمَنَهُ أَوْ مَا قَامَ بِهِ فَلَوْ جَهَلَهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَيْهِ
 بَيْعٌ وَلِيَصْدُقَ الْبَيْعُ فِي قَدْرِ الْمَنْ وَالْأَجَلِ وَالشَّرِي
 بِالْعَرْضِ وَبَيَانِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ فَلَوْ قَالَ بِمِائَةِ قَبَانَ
 لَمْ يَشْتَرِ وَلَوْ زَعَرَتْهُ مِائَةٌ وَعَشْرَةٌ وَصَدَقَهُ الْمَشْتَرِي لَمْ يَبِيعْ
 أَلْبَيْعُ فِي الْأَصْحَاحِ الْأَصْحَاحُ بِحُجَّتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ كَذَبَهُ
 وَلَمْ يَبَيِّنْ لَغَلِطَ وَجَهًا مُحْتَمَلًا لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ وَلَا يَبَيِّنُهُ
 وَلَهُ يَخْلِفُ الْمَشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ فِي الْأَصْحَاحِ وَإِنْ بَيَّنَّ فَلَهُ
 الْخَلِيفُ وَالْأَصْحَاحُ سَمَاعُ بَيِّنَتِهِ
 قَالَ بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضُ أَوْ السَّاحَةُ أَوْ دُونَ
 الْبُقْعَةِ وَفِيهَا بِنَاءٌ وَشَجَرٌ فَالْمَنْبُغُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ دُونَ
 الرَّمْلِ وَأَصْوَاتُ الْبَقْلِ الَّتِي تَبْقَى سَنِينَ كَالْقَتِّ وَالْهَنْدِيَّةِ
 وَالشُّعْرَاءِ وَالشُّعْرَاءِ وَالشُّعْرَاءِ وَالشُّعْرَاءِ

منه فيه ولا يعتد به ووجد حوار لا سند
عن ثمر فان استدل موافقا في ثلثه كذا ثم عن ثمانية
سيرة بمض ليدل في المجلس ولا يخفى انه لا يشترط التمسك
من العقد وكذا القبض في المجلس استبداد ما لا يوافق
في العلة كقول عن دراهم ولو استدل عن نفس وفيه المنفذ
حارة وفي اشراط قبضه في الجنب ما سبق وبيع الدين
بغير من عليه باطلا لا يظهر بان يشترى عند زيد بمائة
له على عمرو ولو كان زيد وعمرو ودينا على محمد فباع
زيد عمرا دينه بدنه بطل قصدا وقبض العتار تخلية
مشتري وممكنه من معرفة بشره فراغه من امتعة
لديع فان لم يجز العاقد ان يبيع اعمد رضي زمن
بمكروه في المضي اليه في الاصح وقبض السنوات جوبله
وان جرى بيع بموضع لا يخص بالبايع كمن نعله في حجر
ومن جرى في دار البايع لم تكف ذلك الا بالدار البايع
فممكن معسر للتمتعه لمشتري قبض لم يبيع ان

كان الثمن مؤجلا او سلفه والا فلا يستقبله ولو بيع
الشيء تقديرا كقوب وارض ذرعا وحنطة كجلا او وزنا
اشترط مع النقل ذرعة او كيله او وزنه مثاله بعتك
كل صاع بدينهم او على اثنا عشرة اصبع ولو كان له طعام
مقدرا على زيد ولعمرو وعليه مثله فليتك لنفسه بشر
بكل لعمرو فلو قال قبض من زيد ما لي عليه لنفسك
فقتل فالقبض فاسد بشرح قال البايع لا اسلم المبيع
حي قبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله اجبر البايع
وفي قول المشتري وفي قول لا اجبار فمن سلم اجبر
صاحبه وفي قول تجبر ان قلت فان كان الثمن مبيعا
سقط القولان الاولان واجبراني الاظهر والله اعلم
وإذا سلم البايع اجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان
كان معسرا قبل البايع الفسخ بالفسخ او موبرا او ماله
بالبلد او مسافة قريبة حجر عليه في امواله حتى يسلم
فان كان مسافة القصر لم يكلف البايع الضم الى اجباره

نَصِيْبُ أَحَدِهِمَا لَوْ اشْتَرِيَاهُ فَلَا جِدِيهَا الرَّدُّ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ
 اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْعَيْبِ صَدَقَ الْبَائِعُ بِمِيزَانِهِ عَلَى حَسَبِ جَوَابِ
 وَالزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّمَنِ تَتَّبَعُ الْأَمْلَ وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالْوَلَدِ
 وَالْأَجْرَةُ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ وَفِي الْمَشْتَرِي إِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ وَكَذَا
 قَبْلَهُ فِي الْأَجْرِ وَلَوْ بَاعَهَا جَامِلًا فَانْفَصَلَ رَدُّهَا مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ
 وَلَا يَمْنَعُ الرَّدَّ الْأَخْتِارَ وَوَطِيئَةَ الثَّيْبِ وَاقْتِضَاءَ الْعَرِيضِ بَعْدَ
 الْقَبْضِ تَقْضِي حُدُوثِ وَقَبْلَهُ جَانِبُهُ عَلَى الْمَيْبُوعِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَضْلُ
 التَّصْرِيفِ جَرَامُ تَثْبُتُ لِحِيَارٍ عَلَى الْفُورِ وَقَبْلَ مَمْتَدِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
 فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ تَلَفِ اللَّبَنِ رَدَّ مَعَهَا صَاعٌ مَمْرُ وَقَبْلَ يَكْفِي صَاعٌ
 مَوْتٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الصَّاعَ لَا يَخْتَلِفُ بَكْرَةُ اللَّبَنِ وَأَنَّ حِيَارَهَا
 لَا يَخْتَصِرُ بِالنَّعْمِ بَلْ نَعْمَ كُلُّ مَا كَوَّلَ وَالْجَارِيَةُ وَالْأَنْثَى وَلَا
 يَرُدُّ مَعَهَا شَيْئًا وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ وَجِبْنَ مَاءِ الْقَنَاءِ وَالرَّحْمِ
 الْمُرْتَلِّ عِنْدَ الْبَيْعِ وَتَحْمِيصُ الْوَجْهِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَتَحْمِيصُ ثَبُوتِ
 لِحْيَارِهَا لَا لَطَخِ ثَوْبِهِ تَحْمِيلًا لِكَمَا بَدَأَ فِي الْأَصَحِّ أَنَّ
 الْمَيْبُوعَ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ صَحَابِ الْبَائِعِ

لا يقتضيه إزالة العيب
 بغير التلف وهو الجواز كما
 قاله الجمهور

فَإِنْ تَلَفَ انْتَسَخَ الْبَيْعُ وَسَمَّطَ الثَّمَنُ وَلَوْ أَثَرَاةَ الْمَشْتَرِي
 عَنِ الثَّمَانِ لَمْ يَبْرَأْ فِي الْأَظْهَرِ وَلَمْ يَتَّغَيَّرِ الْحُكْمُ وَإِتْلَافُ الْمَشْتَرِي
 قَبْضُ إِنْ عَلِمَ وَإِلَّا فِقَوْلَانِ كَأَكْلِ الْمَالِكِ طَعَامَهُ الْمَغْضُوبُ
 صَنِغًا وَالْمَذْهَبُ أَنَّ إِتْلَافَ الْبَائِعِ كَلْفُهُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ
 إِتْلَافَ الْأَجْنَبِيِّ لَا يَفْسُخُ بَلْ يَخْتَارُ الْمَشْتَرِيُّ بَيْنَ أَنْ يَخْتِيرَ وَتَغْرَمَ
 الْأَجْنَبِيُّ أَوْ يَفْسُخَ فَيَغْرَمُ الْبَائِعُ الْأَجْنَبِيَّ وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ
 فَرَضِيَّةً أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ وَلَوْ عَيَّبَهُ الْمَشْتَرِيُّ فَلَا خِيَارَ أَوْ
 الْأَجْنَبِيُّ فَالْخِيَارُ فَإِنْ أَحَازَ غَرَمَ الْأَجْنَبِيِّ الْأَرْضَ وَلَوْ
 عَيَّبَهُ الْبَائِعُ فَالْمَذْهَبُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ لَا التَّغْرِيمَ وَلَا يَصِحُّ
 بَيْعُ الْمَيْبُوعِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ عَيْبَ الْبَائِعِ كَثِيرٌ وَإِنْ
 الْإِجَارَةُ وَالرَّهْنُ وَالْهَبَّةُ كَالْبَيْعِ وَأَنَّ الْإِعْتَاقَ وَخِلَافَهُ
 وَالثَّمَنُ الْمَعِينُ كَالْبَيْعِ فَلَا يَبِيْعُهُ الْبَائِعُ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَهُ
 بَيْعُ مَالِهِ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَمَانَةٌ كَوَدِيْعَةٍ وَمَشْرُوكٍ وَقِرَاضٍ
 وَرَهْنٍ بَعْدَ انْفِكَالِهِ وَمُورُوفٍ وَبَاقٍ فِي يَدِ وَلِيِّهِ
 بَعْدَ رُدِّهِ وَكَذَا عَارِيَّةٌ وَمَا حُوِّدَ بِسَوْمٍ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ

في خلاف البيع فيكون صحيحا
 والبروج كالعقود وكذا الاستبدال
 لا يفسد ولا يفسد

يُصِيبُ أَحَدَهُمَا وَلَوْ اشْتَرِيَاهُ فَلَا جِدَّهَا الرَّدُّ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ
اختلفا في قَدْرِ الْعَيْنِ صَدَقَ الْبَائِعُ بِمِثْلِهِ عَلَى جَسَبِ جَوَابِ
وَالزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ كَالْتِمِيزِ تَتَّبَعُ الْأَصْلَ وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالْوَالِدِ
وَالْأَجْرُ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ وَفِي الْمُشْتَرِي إِنْ رَدَّ بَعْدَ الْقَبْضِ وَكَذَا
قَوْلُهُ فِي الْأَجْحِ وَلَوْ بَاعَهَا جَامِلًا فَانْفَصَلَ رَدُّهَا مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ
وَلَا تَمْنَعُ الرَّدَّ الْأَسْتِخْدَامُ وَوَطِيءُ الثَّيْبِ وَاقْتِضَاؤُ الْبِكْرِ بَعْدَ
الْقَبْضِ تَقْضُرُ حُدُوثُ وَقَوْلُهُ جَسَادٌ عَلَى الْمَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ
التَّصْرِيحُ جَرَامٌ تَثْبُتُ الْجَارُ عَلَى النُّورِ وَقِيلَ يَمْتَدُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ تَلَفِ اللَّبَنِ رَدَّ مَعَهَا صَاعٌ تَمْرٌ وَقِيلَ يَكْفِي صَاعٌ
مَوْتٌ وَالْأَجْحُ أَنَّ التَّمَاعَ لَا يَخْتَلِفُ كَثْرَةُ اللَّبَنِ وَأَنْ خِيَارَهَا
لَا يَخْتَصِرُ بِالنَّعْمِ بَلْ يَنْعَمُ كُلُّ مَا كَوَّلَ وَالْجَارِيَّةُ وَالْأَنَازُ وَلَا
يَرُدُّ مَعَهَا شَيْئًا وَفِي الْجَارِيَّةِ وَجَدٌ وَحَبْرٌ مَاءُ الْقَنَاءِ وَالزُّجَّاجُ
الْمُرْتَلِّعُ عِنْدَ الْبَيْعِ وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ وَسَوْدُ الشَّعْرِ وَتَجْمِيدُ
الْخِيَارِ لَا لَظْهُنَ تَوْبَهُ تَحْيِيلًا لِكِتَابَتِهِ فِي الْأَصْحَحِ
الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ

الْقَبْضُ عَلَى الْعَيْنِ
بِالرَّغْبَةِ وَفِي الرَّدِّ
كُلُّهُ خَيْرٌ مِنْ
رَدِّهَا

فَإِنْ بَلَغَ انْفِصَاحُ الْمَيْعِ وَتَمَنَّى التَّمَنُّ وَلَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي
عَنِ الضَّمَانِ لَوُتَّزَا فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ تَغَيَّرَ أَحْكَامُ وَإِلَّا فَالْمُسْتَعْرِضُ
قَبْضُ أَنْ عَلَيْهِ وَالْأَقْوَدَانِ كَأَكْلِ الْمَالِكِ طَعَامًا مَعْفُوبًا
ضَيْفًا وَالْمَذْهَبُ أَنَّ إِنْ بَاعَ الْبَائِعُ كَلْفَهُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ
إِنْ بَاعَ الْأَجْنَبِيُّ لَا يَفْصَحُ بَلْ يَخْتَارُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ أَنْ يَخْتَارَ وَيَعْرِضَ
الْأَجْنَبِيُّ أَوْ يَفْصَحَ فَيَعْرِضُ الْبَائِعُ الْأَجْنَبِيُّ وَلَوْ تَعَيَّنَ قَبْلَ الْقَبْضِ
فَرَصِدًا أَخَذَهُ بِكُلِّ التَّمَنُّ وَلَوْ عَيَّنَهُ الْمُشْتَرِي فَلَا خِيَارَ أَوْ
الْأَجْنَبِيُّ فَاخْتَارَ فَإِنْ أَخَارَ عَزَمَ بِسَبَبِ الْأَرْضِ وَلَوْ
عَيَّنَهُ الْبَائِعُ فَالْمَذْهَبُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ لَا التَّعْيِينَ وَلَا يَفْصَحُ
بِالْمَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ مَعْدُ لِلْبَائِعِ كَثْرَةً وَإِنْ
لِلْجَارَةِ وَالرَّهْنُ وَالْهَبُّ تَابِعٌ وَإِنْ الْإِعْتَاقُ يَخْتَلَفُ
وَالْمَنْعُ الْمَعْنَى كَالْمَيْعِ فَلَا يَتَّبَعُهُ الْبَائِعُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَا
يَخْرُجُ مَالُهُ غَيْرَ أَمَانَةٍ كَوَدِيْعِهِ وَمُشْتَرِكٍ وَقَوْلُهُ
رَبٌّ بَعْدَ انْتِكَالِهِ وَمُزَوَّرٌ وَبَائِعٌ فِي يَدِ وَوَلِيَّةٌ
تَدْرِيكُهُ وَكَذَا عَارِضٌ وَمَا خَرَدَ بِسَوْمٍ وَلَا يَفْصَحُ

بِالسُّبْحِ
بِالسُّبْحِ

منه قد لا يرد في بعض ما يرضى ولو شاء البز
عما حدث لم يرضى في ذلك ولو كان مع عند المشتري
أو سنة شرعية تحت رجوع الأثر وهو جزء من منه
نسبة اليه سنة ما غص العيب من العمد لو كان
كلما و دمج اعتبار أهل ممد من يوم البيع في الغص
و وثقت ممن دون مبيع ردة و خدمت الممن أو قمتة
و وثقت العيب بعد ردة و ملكه إلى غيره فلا أثر في
البيع فإن عاد ذلك فله الرد و فلا أعاد بغير الرد
بعينه ردة و الرد على الفور فليبادر على العادة فلا
علمه وهو على أو بائع فله ما جاز حتى يفرغ أو لا حتى
تفصح فإن كان البائع بالرد ردة عليه يتسبب أو
ويكلمه أو على وكلمه ولو تركه و دفع الأمر إلى جارك
فمؤكد وإن كان البائع رفع إلى جارك و أضح أنه
لزيمه لإسناد على البيع إن أمكن حتى ينسب إلى البائع
أو حاكم فإن عجز عن إسناد لم يلزمه اللزيم بالبيع في

الأصح و بشرط ترك الاستعمال فلو استخدر العبد أو ترك
على الذات سنة بما أو كما فيها بطل حقه و تغذر في ركوب
تمسح بعسر تنوقها و قودها وإذا استنظر ردة و تنصير فلا
رثر و لو حدثت عند عيب منقط الرد فهو اثر إن رضى
به البائع ردة المشتري أو قنع به و إلا فليضم المشتري
رس جازف إلى المبيع و يرد أو يغيره البائع أثر القديم
ولا يرد فإن اشتد على أحدهما فذاك و إلا فالأصح
إجابة من طلب الإمتان و يجب أن يعلم المشتري البائع
على الفور بالحادث ليختار بين خرا غلامه بلا عذر فلا
ردة ولا ارس لو حدثت عيب لا يعرف القديم إلا به
ككسر بيض و رايح و تفوير بطيخ مدود و ردة ولا ارس
عليه في الأظهر فإن أمكن معرفة القديم بأقل مما
أخذته فكسائر العيوب الحادثة اشترى عبدين
معيّنين صفقة ردهما و لو ظهر عيب أحدهما ردهما لا
المبيد و جده في الأظهر و لو اشترى عند رجلين مبيعاً فله ردة

مه قد شرد ردة بعين جرد من غير ولو تارة البراءة
عما جردت من غير في ذمجه ولو فلك من عند المشتري
او عنه بغيره لعين رجوعه لانه وهو جرد من ماله
نسيه الله نسيه ما نسيه العيب من العمد لو كان
كلمة و ذمجه اعتبارا فله من يوم البيع الى اليوم
ويؤتى من دون مبيع ردة و خد مثل العن او قهية
ويؤخذ العيب بعد ردة ملكه الى غيره فلا ارش في
ذمجه فان عاد ملكه الردة و قبل اعاد بغير الردة
عيبه ردة و الردة على الفور فلنسا دز على العادة فلو
علمه وهو على امانة فله راجع حتى يفرغ اولى كجتي
تصير فان كان البائع بالبار ردة عليه بنسيه او
ويكلمه او ياكله ويؤثره و رفع الامر الى جارك
فمؤكد وان كان البائع راجع الى جارك ولا صح انه
لمزمه لاسناد على المبيع ان امكده حتى ينسده ان البائع
لو حاكم فان جرد من اسناد لم يلزمه التلف بالفتح في

الاصح ويشترط ترك الاستعمال فلو اشتد العبد او ترك
على الدابة سرجها او اكلها بطل حقه ويؤخذ في ركوب
جميع يعسر سوقها وقودها واذا سقط ردة في تقصير فلا
ارش ولو حدثت عنده عين سقط الردة فهي ارش ان ردي
به البائع ردة المشتري اذ قنع به والا فليضم للمشتري
ارش الجاد في المبيع ويرد او يخرجه البائع ارش القدير
ولا يرده فان اشتقا على احدهما فذاك والا فالاصح
اجابة من طلب الايثا ك ويحب ان يعلم المشتري البائع
على الفور بالحادثة ليختار فان اخرا غلامه ولا عذر فلا
ردة ولا ارش ولو حدثت عيب لا يعرف القدير الاب
ككسر يرض و رايح وتقوير بطنخ مد و ردة ولا ارش
عليه في الاظهر فان امكن معرفة القديم باقل مما
أخذته فكسائر العيوب الحادثة في اشترى عبيدين
معينين صفقة ردهما ولو ظهر عيب احدهما ردهما لا
العيب وخذ في الاظهر ولو اشترى عبد وجلس معيبا فله ردة

بِالْبَيْعِ أَوْ مَوْثُوقٍ فَلَهُمَا الْخِيَارُ وَإِنْ قُلْنَا لِلْمُشْتَرِي تَخِيرَ الْبَائِعِ
دُونَهُ وَلَا خِيَارَ فِي الْإِثْرَاءِ وَالزَّكَاخِ وَالْهَبَةِ بِالْأَنْوَاعِ
وَكَذَا ذَاتُ الْأَنْوَاعِ وَالشُّفْعَةُ وَالْإِجَارَةُ وَالْمَسَاقَاتُ
وَالصَّدَاقُ فِي الْأَمْحِ وَيُقَطَّعُ بِالْفَخَائِرِ بَانَ بِخِيَارِ الزُّوْمَةِ
فَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا سَطَطَ حَقَّهُ وَبَقِيَ لِأَخْرَجٍ وَبِالتَّفَرُّقِ
يَسُدُّنِيهِمَا فَلَوْ طَالَ مَنكُمَا أَوْ قَامَا وَتَمَّ شَيْءٌ مَنَّا زَك
ذَامِ خِيَارِهِمَا وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ الْعَرَفُ وَلَوْ مَاتَ بِلَا
الْمَجْلِسِ أَوْ جُنَّ فَالْأَمْحُ اتَّمَّ لَهُ إِلَى الْوَارِثِ وَالْوَلِيِّ وَلَوْ
تَنَارَعَ فِي التَّفَرُّقِ أَوْ الْفَسْخِ قَبْلَهُ صَدَقَ النَّاسُ فِي نَصْرِ
لَهُمَا وَلَا أَحَدُهُمَا شَرْطُ الْخِيَارِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَتَّكِلَ
الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ كَرَبُوبِيٍّ وَسَلْمٍ وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي مَدَّةٍ مُعَدَّةٍ
لَا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَتَحْسِبُ مِنَ الْعَقْدِ وَقِيلَ فِي
التَّفَرُّقِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَفِي ذَلِكَ الْبَيْعِ
لَهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ وَإِنْ كَانَ لهُمَا فَمَوْثُوقٌ فَإِنَّ
الْبَيْعَ بَانَ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ حِينَ الْعَقْدِ وَالْأَقْلِبُ لِلْبَائِعِ وَتَحْسِبُ

الْفَسْخِ وَالْإِجَارَةُ يُلْفِظُ بِدَلِّ عَلَيْهِ مَا كُنْتُ الْبَيْعَ وَرَفَعْتَهُ
وَأَشْرَحْتُ الْبَيْعَ وَفِي الْإِجَارَةِ أَجْرٌ تَدُّ وَأَمْضِيَّتُهُ وَوَجْهُ
الْبَائِعِ وَإِعْتَاقُهُ فَفَسْخٌ وَكَذَا بَيْعُهُ وَإِجَارَتُهُ وَتَزْوِجُهُ
فِي الْأَمْحِ وَالْأَمْحُ أَنْ هَذِهِ النُّصَرَاتُ مِنَ الْمُشْتَرِي لِجَارَتِهِ
وَأَنَّ الْعَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ وَالتَّوَكُّلَ فِيهِ لَيْسَ فَتَحْتَ مِنَ الْبَائِعِ وَلَا
لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ يُظْهِرُ وَيُجِبُ
قَدِيمٍ كَخَصَارِ رَقِيقٍ وَزِنَاهُ وَسِرْقَتِهِ وَإِبَاقِهِ وَبَوْلِهِ بِالْفَرَسِ
وَبُخْرِهِ وَمَسْنَانِهِ وَتَحْمَاجِ الدَّابَّةِ وَعَضِّهَا وَكُلِّ مَا يَنْقُصُ
الْعَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ عَرْضُ صِحِّحٍ إِذَا غَلَبَ فِي
حِينَ الْبَيْعِ عَدَمُهُ سَوَاءً قَارَنَ الْعَقْدَ أَمْ حَدَثَ قَبْلَ الْفَيْضِ
وَنُوْحِدَتْ بَعْدَهُ فَلَا خِيَارَ إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدِيَ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ
يَنْطَلِعُ بِجَنَابَةِ سَابِقَةٍ فَيَنْتَبِثُ الرَّدُّ فِي الْأَمْحِ بِخِلَافِ
مَوْتِهِ بِمَرَضٍ سَابِقٍ فِي الْأَمْحِ مَوْلُو قَتْلٍ بِرُقْدَةٍ سَابِقَةٍ ضَمِنَهُ
بِالْبَيْعِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعَيْبِ فَالْأَظْهَرُ
أَنَّهُ يَبْرَأُ عَنْ عَيْبِ بَاطِنِ الْخِيَارِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ دُونَ

بَيْعَانِهِ أَوْ مَوْفُوفًا فَإِنَّمَا اخْتَارَ وَإِن قُلْنَا لِلْمُشْتَرِي تَخِيَّرَ الْبَائِعُ
دُونَهُ وَلَا اخْتِيَارَ فِي الْإِخْرَاقِ وَالزَّكَاةِ وَالْهَبَةِ لِأَنْوَاعِ
وَكَمَا إِذَا تَلَوَّابُ وَالشُّعَّةُ وَالْإِجَارَةُ وَالسَّاقَاتُ
وَالصَّدَاقُ فِي الْأَصْحِ وَيَقْطَعُ بِالتَّخَابُرِ بَأَنَّ اخْتِيَارَ الزُّوْمَةِ
فَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا سَقَطَ حَقُّهُ وَبَقِيَ لِالْآخَرِ وَبِالْتَّفَرُّقِ
يَتَدَرَّجًا فَلَوْ طَالَ مَكْرَهُمَا أَوْ قَامَا وَمَا شِئَا مَنَازِلَ
دَامَ خِيَارُهُمَا وَيَعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ الْعَرَفُ وَلَوْ مَاتَ فِي
الْجِلْسِ أَوْ حُرِّجَ فَلَا صِحَّحَ اتِّعَالَهُ إِلَى الْوَارِثِ وَالْوَلِيِّ وَلَوْ
تَنَزَّعَا فِي التَّفَرُّقِ أَوْ الْعَيْشِ قَبْلَهُ صَدَقَ النَّاسِيُّ حَقًّا
هُمَا وَلَا جِدَهُمَا شَرْطُ الْخِيَارِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَا
لِقَبْضِ فِي الْجِلْسِ كَرَبْوِيٍّ وَسَلِّمَ وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي مَدَّةٍ مُعْلَنَةٍ
لَا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَحَسَبَ مِنَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ مِنَ
التَّفَرُّقِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ بِبَيْعِ فَبِذَلِكَ الْبَيْعِ
لَهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ وَإِنْ كَانَ لِمَا فَمَوْفُوفٌ قَالَ تَو
الْبَيْعِ بَأَنَّ لَهُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ جِهِنِ الْعَقْدِ وَالْإِفْلَاحِ وَبِجِلْسِ

الْفَيْحِ وَالْإِجَارَةِ يُلْفِظُ بِذَلِكَ عَدَمًا كَمَا كُنْتُ بِلَيْعٍ وَرَفَعْتُ
وَأَشْرَحْتُ الْبَيْعِ وَفِي الْإِجَارَةِ أَجْرُهُ وَأَمْتِيَّةٌ وَوَجِي
لِبَائِعٍ وَإِعْتَا فُذْفُحٌ وَكَذَا بَيْعُهُ وَإِجَارَتُهُ وَتَزْوِجُهُ
فِي الْأَصْحِ وَالْأَصْحِ أَنَّ هَذِهِ النُّصَرَاتُ مِنَ الْمُنْتَبِهِ الْإِجَارَةُ
وَأَنَّ الْعَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ وَالتَّوَكُّيْفِ فِيهِ لَيْسَ فَسْخًا مِنَ الْبَائِعِ وَلَا
خِيَارَةً مِنَ الْمُشْتَرِي لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ يُظْهِرُ عَيْبَ
قَدِيمٍ كَخَصَارِ رَقِيقٍ وَزِنَاهُ وَسَرْقِيَّةٍ وَإِبَاقِهِ وَتَوْلِيهِ بِالْغَيْرِ
وَحَرِّهِ وَمُتَنَانِهِ وَتَحْمِاجِ الدَّائِبَةِ وَعَضِّهَا وَكُلِّ مَا يَنْقُصُ
الْعَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ نَقْصًا يَفُوتُ بِدِعْوَ عَرَضٍ صَحِيحٍ إِذَا غَلَبَ فِي
جِدَنِ الْبَيْعِ عَدَمُهُ سَوَاءً قَارَنَ الْعَقْدَ أَمْ جَدَّتْ قَبْلَ الْبَيْعِ
وَوَجَدَتْ بَعْدَهُ فَلَا خِيَارَ إِلَّا أَنْ يُسْتَدْرَأَ بِسَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ
نَقَطَهُ بِجَنَابَةٍ سَابِقَةٍ فَيُنْبِتُ الرَّدَّ فِي الْأَصْحِ بِخِلَافِ
مَوْتِهِ بِمَرَضٍ سَابِقٍ فِي الْأَصْحِ مَوْفُوفًا بِرَدِّهِ سَابِقَةٍ ضَمِنَهُ
بِائِئِ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعَيْبِ فَالْأَظْهَرُ
أَنَّ بَرَاءَتَهُ عَنِ عَيْبِ بَاطِنٍ بِالْجَوَابِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْلَنًا

مُطْلَقًا دَخَلَ فِي الْبَيْعِ وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدَ مَا لَا
يَنْظُرُ لِرَجُوعِهِ أَيْ مَعْنَى تَعْرِينَ يَدِ كَيْسِ جَازٍ لِبَادِ بَانَ نَقْدَهُ
عَرَبِيًّا نَعْمَ لِحَاجَةِ الْبَيْعِ لِيَبْعَهُ بِسَعْرِ يَوْمِهِ
فَيَقُولُ بِلَدِي أُرَكِدُ عِنْدِي لِأَبْعَهُ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى
وَبَلَى الْحِكْمَانِ بَانَ تَلَقَّى طَائِفَةٌ مَجْمُوعُونَ مَنَاعًا إِلَى الْبَيْعِ
فَسَمِعَ يَدُ فُلَانٍ وَمِنْهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْمَعْرِفَةُ
إِذَا عَرَفُوا الْعَبْرَ وَالسُّوْمَ عَلَى سُوْمِ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا حُرْمَةُ ذَلِكَ
بَعْدَ اسْتِمْرَارِ التَّمَنُّ وَالْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ غَيْرِهِ قَبْلَ لَزُومِهِ بِاللَّحْمِ
يَأْمُرُ الْمُشْتَرِي بِالْفَسْخِ لِيَبْعَهُ مِثْلَهُ وَالشَّرِي عَلَى الشَّرِي
بَانَ بِأَمْرِ الْبَائِعِ بِالْفَسْخِ لِبَشَرِيَّةِ الْبَيْعِ بَانَ يَبْدُو
فِي التَّمَنُّ لَا لِرَغْبَةٍ بَلْ لِيَخْدَعُ غَيْرَهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِجَارَةٌ
وَبَيْعُ الرُّطْبِ وَالْعَبِيلِ لِعَاصِرِ خَمْرٍ وَيَحْرُمُ الْفَرَسُ
الْأَمْرُ وَالزُّوْدُ حَتَّى يَمْتَرُوهُ فِي قَوْلِ أَحْمَدَ وَيَبْلُغُ وَإِذَا فُتِيَ
بِالْبَيْعِ أَوْ هَبْتَهُ بَطْلًا فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبِيِّ
بَانَ لِشُرَيْهِ وَيَعْصِيهِ دَرَاهِمُ لَتَكُونَ مِنَ التَّمَنُّ أَنْ يَرُدَّ

التَّلْعَةُ وَالْأَفْهَيْتَةُ بَاعَ خَلًا وَخَمْرًا وَعَبْدَهُ
وَجَزًّا أَوْ وَعَبْدَ غَيْرِهِ أَوْ مَشْرَكًا بغيرِ إِذْنِ الْأَخْرِجِ فِي
مِلْكِهِ فِي الْأَظْهَرِ فَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي أَنْ يَجْهَلَ فَإِنْ أَجَازَ فَيُخَيَّرُ
مِنَ الْمُسْتَمْتَرِ بِاعْتِبَارِ قِيَمَتَيْهِمَا وَفِي قَوْلِ أَحْمَدَ وَلَا يَجُوزُ الْبَائِعُ
وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا يَدِيهِ قَلْبًا أَجَدَّهَا قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَنْتَهِجْ فِي
الْأَخْرِجِ عَلَى الْمَذْهَبِ بَلْ يَخْتِيرُ فَإِنْ أَجَازَ فَيُجِزُّهُ قَطْعًا وَلَوْ
جَمَعَ فِي صِنْفَةٍ تَخْتَلِفُ فِيهَا كَالْجَارَةِ وَيَبْعُ أَوْ لَمْ يَخْتَلِفِ
الْأَظْهَرُ وَيُوزَعُ الْمُسْتَمْتَرُ عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا أَوْ يَبْعُ وَيُطَاحُ بِمَنْعِ النَّخْلِ
وَفِي الْبَيْعِ وَالصَّدَاقِ الْقَوْلَانِ وَتَعَدُّدُ الصَّفَقَةِ بِتَفْصِيلِ
الْشَرِكِ كَتَعَدُّكَ ذَا بَيْعٍ أَوْ ذَا بَيْعٍ وَتَعَدُّدُ الْبَائِعِ وَكَذَا
تَعَدُّدُ الْمُشْتَرِي فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ وَكَلَاهُ أَوْ وَكَلَمَا
فَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ
يُثْبِتُ خِيَارَ الْمُجْلِسِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ كَالصَّرْفِ وَالطَّعَامِ
يَطْعَامِ وَالسَّلْمِ وَالتَّوَلِيَّةِ وَالشَّرِيكَ وَضَلَّ الْمَعَاوِضَةَ
وَلَوْ اشْتَرَى مِنْ تَعْتِقِ عَلَيْهِ فَإِنْ قَلْنَا الْمَلِكُ فِي زَمَنِ الْجَارِ

تعددها في البيع ومن سبغ غنمه كانه
مفاد جوده في مقرر من كسوفه في
غرسه بعد جوده بعد سبعة سغوميه
مفاد مدي وكه عددي لثغره في مديج باعلي
ومني بكت من سبغ في بعد جوده مدي في ملكه
فلسه بعد مدي مدي ونع شينه سغوميه وشمخا
في غره مدي و سغوميه مدي و سغوميه مدي
عد سغوميه مدي و سغوميه مدي و سغوميه مدي
مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي
مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي
في مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي
ومني مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي
مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي
مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي
مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي
مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي
مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي مدي

الثلثة والافهمته فمسا باع خلا وخمرا او عبده
وخر او وعبده غيره او مشتركا بغير اذن الاخر جمع في
ملكه في الاظهر فيختار المشتري ان جهل فان اجاز فيخصه
من المشتري باعتبار قيمتهما وفي قولك جميعه ولا خيار للبايع
ولو باع عبده فقلبت احداهما قبل قبضه لم يفسخ في
الاخر على المذهب بل يختار فان اجاز فيالخصه قطعا ولو
جمع في صفة مختلبي للملك كاجارة وبيع او سلم صحابي
الاظهر ويؤخذ المسمى على قيمتهما اذ جمع ويطرح مع الطرح
وفي البيع والصدوق القولان وتتعدد الصفقة بتفصيل
الشر كعتك ذابك اذ ايكذا او بتعدد البايغ وكذا
تعدد المشتري في الاظهر ولو وكلاء او وكلمما
فالاصح اعتبار الوكيل الخيار
يثبت خيار المجلس في انواع البيع كالصرف والطعام
بطعام والتلم والتولية والشريك وبيع المعاوضة
ولو اشترى من يعق عليه فان قلنا للملك في زمن الخيار

فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ عَسْبِ الْفَلِ وَهُوَ ضَرَابُهُ وَيُقَالُ مَا وَهَ وَيُقَالُ
أَجْرُهُ ضَرَابُهُ فَيَجِدُ مِنْ مَائِهِ وَكَذَا أَجْرُهُ فِي الْأَمْحِ
وَعَنْ جَلِ الْجَمَلَةِ وَهُوَ نَسَاجُ النَّسَاجِ بَانَ يَبِيعُ نَسَاجُ
النَّسَاجِ أَوْ مَرِي النَّسَاجِ النَّسَاجِ وَعَنْ الْمَلَامِحِ وَيُقَالُ
مَا فِي الْبَطُونِ وَالْمَضَامِينِ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُؤُولِ
وَالْمَلَامِسَةِ بَانَ يَلِيسُ ثَوْبًا مَطْوِيًّا ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ
لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ أَوْ يَقُولُ إِذَا الْمُسْتَهَ فَقَدْ بَعَثَكَ
وَالْمُنَابَذَةُ بَانَ يَجْعَلُ النَّبَذَ بَيْعًا وَيَبِيعُ الْحَيَاةَ مَا
يَقُولُ بَعَثَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْحَاةُ
عَلَيْهِ أَوْ يَجْعَلُ الرَّيَّ بَيْعًا أَوْ بَعَثَكَ وَلَكَ الْخِيَارُ بِلَا
رَمِيهَا وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ بَانَ يَقُولُ بَعَثَكَ بَانَ
نَقْدًا أَوْ الْفِزْنَ لِلسَّنَةِ أَوْ بَعَثَكَ ذَا الْعَبْدِ بَانَ
عَلَى أَنْ يَبِيعَ عَنِّي أَرْكَ بَكَذَا وَعَنْ بَيْعٍ وَشَرَطَ كَيْفَ
بِشَرَطٍ يَبِيعُ أَوْ قَرْضٍ وَلَوْ اشْتَرَى بَزْرًا بِشَرَطٍ أَنْ

يَجْعَلُهُ الْبَائِعُ أَوْ ثَوْبًا وَيَجِيئُهُ فَأَلْمَحُ بَطْلَانُهُ وَيُسْتَنْقَى
صَوْرًا كَالْبَيْعِ بِشَرَطِ الْخِيَارِ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ بِشَرَطِ
قَطْعِ الثَّمَرِ وَالْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ الْمُعْتَبَاتِ لَمْ يَنْفِي
الذِّمَّةَ وَالْإِشْهَادَ وَلَا بِشَرَطِ تَعْيِينِ الشُّهُودِ فِي الْأَمْحِ
فَإِنْ لَمْ يَرَهُنْ أَوْ لَمْ يَكْفُلِ الْمُعْتَبِرُ فَلْيَبِيعِ الْخِيَارَ وَلَا
بَاعَ بَعْدَ إِشْرَاطِ إِعْتَاقَةٍ فَالشُّهُورُ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَالشَّرْطُ
وَالْأَمْحُ أَنْ لِلْبَائِعِ مَطْلَبَةَ الْمُشْتَرِي بِالْإِعْتَاقِ وَأَنَّهُ
لَوْ شَرَطَ مَعَ الْعَيْنِ الْوَلَاءَ لَهُ أَوْ شَرَطَ تَدْبِيرَهُ أَوْ كَاتِبَتَهُ
أَوْ إِعْتَاقَهُ بَعْدَ شَهْرِ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَلَوْ شَرَطَ مُقْتَضِي الْعَقْدِ
كَمَا لِقَبْضِ وَالرَّدِ بَعِيْبٍ أَوْ مَا لَا غَرْضَ فِيهِ كَشَرَطِ أَنْ
لَا يَأْكُلَ الْإِكْدَامُحَ وَلَوْ شَرَطَ وَصْفًا يَقْصِدُ كَوْنِ
الْعَبْدِ كَاتِبًا أَوْ الذَّابِتَةَ جَامِلًا أَوْ لَبُونًا صَحَّ وَلَهُمْ
لِخِيَارِ إِنْ أَخْلَفَ وَفِي قَوْلِ بَطْلَانِ الْعَقْدِ فِي الذَّابِتَةِ وَلَوْ
قَالَ بَعَثَهَا وَجَمَلًا بَطْلَانِ فِي الْأَمْحِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْجَمَلِ وَجَدَهُ
وَلَا الْجَامِلِ دُونَهُ وَلَا الْجَامِلِ حُرِّهِ وَلَوْ بَاعَ جَامِلًا

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ بْنِ مَعْلٍ وَهُوَ صَرِيحٌ وَيُقَالُ
أُخْرُوهَ صَرِيحٌ فَجَدُّهُ مِنْ مَائِدَةٍ وَكَذَا أُخْرِنَةٌ فِي الْأَصْحَاحِ
وَعَنْ جَلِّ جَلِّهِ وَهُوَ نَسَاجُ النَّسَاجِ بَأَنَّ تَبِيْعَ نَسَاجِ
النِّسَاجِ أَوْ مِنْ لِي نَسَاجِ النَّسَاجِ وَعَنْ الْمَلِجِ فِيهِ
مَا فِي الْبَطْوِيِّ الْمَضَامِينُ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُجُولِ
وَالْمَلَامَةِ بَأَنَّ مَلِجٌ نَوْبًا مَطْوِيًّا ثُمَّ لَشْرِيهَ عَلَى الْإِ
لْخَارِ لَدِ إِذَا رَأَاهُ أَوْ يَقُولُ إِذَا الْمُسْتَهَ قَدْ بَعَثَكَ
وَالْمُنَابَذَةُ بَأَنَّ تَجْعَلُ التَّدْبِيْعًا رَيْبَ الْجِصَاءِ بَأَنَّ
تَمَوْا بِعَيْتِكَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَابِ مَا نَفَعَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْجِصَاءِ
عَلَيْهِ أَوْ تَجْعَلُ الرَّمِي سَيْبًا أَوْ بَعَثَكَ وَكَذَا الْجَارِي
وَمِنْهَا رَسَنٌ يَبْعِيْنُ فِي بَيْعَةٍ بَأَنَّ يَقُولُ بِعَيْتِكَ بِالْفِ
نَقْدًا أَوْ الْقَبْرِ السَّنَةِ أَوْ بِعَيْتِكَ ذَا الْعَبْدِ بِالْفِ
عَلَى أَنْ يَبْعِيْنُ دَارَكَ كَذَا رَعْنٌ بَيْعٌ وَشَرْطٌ كَيْفَ
بِشَرْطِ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ وَلَوْ اشْتَرَى زَوْعًا بِشَرْطٍ أَنْ

بِجِدَّةِ الْبَائِعِ أَوْ تَوْبًا وَتَجِدُّهُ فَالْأَصْحَاحُ بَعْدَهُ وَيُسْتَنْبِ
صَوْرَتَا بَيْعٍ بِشَرْطِ اخْتِيَارٍ أَوْ التَّرَاةِ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ بِشَرْطِ
قَطْعِ الثَّمْرِ وَالْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْحَكْفِ لِلْمُعْتَمِدِ لَمْ يَنْبِ
الذِّمَّةُ وَالْإِشْتِهَادُ وَلَا بِشَرْطِ نَعْيِ الشُّهُودِ فِي الْأَصْحَاحِ
فَإِنْ لَمْ يَرْهَنْ أَوْ لَمْ يَنْصَلِ الْمُعْتَمِدُ فَلِلْبَائِعِ اخْتِيَارٌ وَإِنْ
بَاعَ بِشَرْطِ إِعْتِاقِهِ فَالشُّهُودُ رَضِيحَةٌ الْبَيْعِ وَالشَّرْطُ
وَالْأَصْحَاحُ أَنْ لِلْبَائِعِ مَطَالِبَةٌ الْمُشْتَرِي بِالِإِعْتِاقِ وَأَنْ
لَوْ شَرْطَ مَعَ الْعَيْنِ الْوَلَاءُ لَهُ أَوْ شَرْطَ تَدْبِيْرِهِ أَوْ كَاتِبَتَهُ
أَوْ إِعْتِاقَهُ بَعْدَ شَرْطِ أَنْ يَبْعِيَ الْبَيْعَ وَلَوْ شَرْطَ مُقْتَضِي الْعَقْدِ
كَمَا لَقَبِضَ وَالرَّدَ يَعْيبُ أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ كَشَرْطِ أَنْ
لَا يَأْكُلَ إِلَّا كَذَا أَصْحَاحٌ وَلَوْ شَرْطَ وَصْفًا يَنْقُضُ كَمَا
الْعَبْدُ كَاتِبًا أَوْ الذَّائِبُ جَامِلًا أَوْ لِيُونًا صَحَّحَ وَلَهُمْ
الْخِيَارُ إِنْ أَخْلَفَ وَفِي قَوْلِ نَصْلِ الْعَقْدِ فِي الذَّائِبِ وَلَوْ
قَالَ بَعْنَهَا وَجَمَلًا بَطَلٌ فِي الْأَصْحَاحِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْجَمَلِ وَجَدَّ
وَلَا الْجَامِلِ دُونََهُ وَلَا الْجَامِلِ حَبْرٍ وَلَوْ بَاعَ جَامِلًا

بجوز واللوز وتعتبر رويد كل شيء على ما يلينيد والأحج
ان وصفه بصفه السلم لا يكون ويصح سلم الأعشى وقيل
ان عشي قبل ميمره فلا

إذ أبيع الطعام بالطعام إن كانا حذنا شترط الجلود
والمماثلة والتفاضل قبل التفرق أو جنس كخطه وغيره
جاء التفاضل واشترط الجلود والتفاضل والطعام ما
فقد للطعام أقيانا أو تفكنا أو يدا أو يا وأدقة
لأصول المختلفه الحشر وخلصا وأدها بها أجناس
والجور والأبنا فسدك في الأظهم والمماثلة بغيره
في المصدا كلاً والموزون وزنا والمعه عاكب عادة
بجواز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جحد
يرعى فيه عادة ببلد البيع وقيل في البيع والبيع
وقيل في البيع وقيل إن كان له أصل في البيع والبيع
لأنه كذا به طعام ولو بلغه في البيع والبيع
وقد يفتد

التمال أولاً فلا يباع رطب رطب ولا تمر ولا عنب
يعنب ولا زبيب وما لا جفاف له كالفتا والعنب
الذي لا يترتب لا يباع أصلاً وفي قول يكتفي مماثلته
رطباً ولا يكتفي مماثلة الدقيق والسيوق والخبر بل يعتبر
المماثلة في الجيوب جتاً وفي جيوب الدهن كالتمسيم
جتاً أو دهنًا وفي العنب زبيباً أو خل عنب وكذا
العصير في الأحج وفي اللبن لبناً أو سماً أو مخصاً صافياً
ولا يكتفي التماثل في سائر أخواله كالجن والافط ولا
يكتفي مماثلة ما أترت فيه النار بالطح أو القلي أو الشبي
ولا يضر تائير تميز كالعسل والتمر وإذا جمعت
الصفقة ربويًا من الجانبين واختلف للجنس منهما
كبد عجوة ودرهم بمد ودرهم وكبد ودرهم بمدين
أو درهمين أو النوع كصحاح ومكسرة بهما أو بأحد هما
فباطلة ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه وكذا
بغير جنسه من تأكل وغيره في الأظهم

يَجُوزُ وَاللُّوزُ وَتُعْتَبَرُ رُوَيْةٌ كُلُّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلْبَسُ بِهِ وَالْأَمْعُ
 أَنْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ التَّلْمُ لَا يَكْفِي وَيُصَحِّحُ سَلْمُ الْأَعْمَى وَقِيلَ
 إِنْ عَمِيَ قَبْلَ تَمْيِزِهِ فَلَا يَحْتَسِبُ حَيْثُ كَانَ
 إِذَا بَاعَ الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِنْ كَانَ جِنْسًا اشْتَرَطَ الْجُلُوكَ
 وَالْمَائِلَةَ وَالنَّقَابِضُ قَبْلَ التَّرْقِيقِ أَوْ جِنْسِينَ كَحَنْطَةٍ وَشَعِيرَةٍ
 جَازَ النَّضْلُ وَاشْتَرَطَ الْجُلُوكَ وَالنَّقَابِضُ وَالطَّعَامُ مَا
 قُصِدَ لِلطَّعْمِ أَقْبِيَانًا أَوْ تَفَكُّبًا أَوْ تَدَاوِيًا وَأَدِفَةً
 لِأَصُولِ الْمُخْلَقَةِ الْخَمْرِ وَخُلُوقِهَا وَأَدَمَانَهَا أَجْزَاءُ
 وَالْجُورُ وَالْأَبَانُ كَسَدِكَ فِي الْأَظْهَرِ وَالْمَائِلَةُ تُعْتَبَرُ
 فِي الْمَكِيلِ كَيْلًا وَالْمُوزُونِ وَزَنًا وَالْمُعْتَبَرُ غَابِ عَادَةً
 بِجَازٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا جَهِلَ
 يُرْعَى فِيهِ عَادَةُ بِلَدِ الْبَيْعِ وَقِيلَ الْجَمَلُ وَقِيلَ أَوْتَةٌ
 وَقِيلَ تَخْيِيرٌ وَقِيلَ إِنْ كَانَ لَهُ أَضْلُ أَعْبَرُ وَالنَّقْدُ
 بِالْقَدِّ كَطَعَامِ بِطَعَامٍ وَلَوْ بَاعَ جِنَاقًا حَتَّى يَمْلَأَ بَيْعُهُ
 وَتُعْتَبَرُ فِيهِ عَادَةُ بِلَدِ الْبَيْعِ وَقِيلَ الْجَمَلُ وَقِيلَ أَوْتَةٌ

التَّمَلُّ أَوْلَا فَلَا يَبْتَاعُ رَطْبٌ بِرَطْبٍ وَلَا يَتَمَرٌ وَلَا عِنَبٌ
 يَبْتَعُ وَلَا يَتَمَرٌ وَمَا لَاجْتِنَافَهُ كَالْفَتَا وَالْعِنَبُ
 الَّذِي لَا يَتَمَرُّ لَا يَبْتَاعُ أَضْلًا وَفِي قَوْلِكَ كُنِيَ مِمَّا ثَلَاثَةٌ
 رَطْبًا وَلَا يَكْفِي مِمَّا ثَلَاثَةٌ الرَّقِيقُ وَالسُّوْتُ وَالخَمْرُ بِلِغْتِهِ
 الْمَائِلَةُ فِي الْجَمْعِ جِنَاقًا وَفِي جَبُوبِ الدُّهْنِ كَالْتَمَسِيمِ
 جِنَاقًا أَوْ دُهْنًا وَفِي الْعِنَبِ زَيْبًا أَوْ خَلَّ عِنَبٌ كَذَا
 الْعَصِيرُ فِي الْأَمْعِ وَفِي اللَّبَنِ لَبَنًا أَوْ سَمْنَا أَوْ مَخِيصًا مَافِيَا
 وَلَا يَكْفِي التَّمَلُّ لِيَسَائِرِ أَجْوَالِهِ كَالجَمْرِ وَالْأَقِطِ وَلَا
 يَكْفِي مِمَّا ثَلَاثَةٌ مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ بِالطَّيْحِ أَوْ الْقَالِ أَوْ الشَّيْءِ
 وَلَا يَصْرُتَانِ تَمْيِزًا كَالعَسَلِ وَالسَّمْنِ وَإِذَا جُمِعَتْ
 الصَّفَقَةُ بِبُيُوتًا مِنْ أَيْجَانِيَيْنِ وَاخْتَلَفَ لِلعَسْرِ مِنْهُمَا
 كَمَا عَجْوَةٌ وَدَرَاهِمٌ بَمَدٍّ وَدَرَاهِمٌ وَكَمَدٌ وَدَرَاهِمٌ بِمَدِّينَ
 أَوْ دَرَاهِمِينَ أَوْ النَّوْعُ كَصِحَاحٍ وَمَكْسُورَةٌ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا
 قَبَاطَةٌ وَيَجْرُمُ بَيْعُ الْجَمْرِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جِنْسِهِ وَكَذَا
 بغير جنسه من مأكول وغيره في الأظنه

عليه فيع في الأحم ولا للمربي سلاجاً وله أفلم وبيع
شروط طهارة عينيه فلا يبيع الكلب والخنزير
والتجمل الذي لا يمكن تطهيره كالحمل والذئب وكذا الأحم
في الأحم الشاة النقع فلا يبيع بيع الحشرات وكل
لا ينع ولا يجبي الخنطة وآلة التهو وقيل ينع الأحم
إن عذر راضها مالا ويصح بيع الماء في الشاة
بالبحر وفي الأحم الثالث إن كان تسليمه
يصح بيع الضال والأبق والمغضوب فإن باعه لغيره
على أن يترعه صح على الصحيح ولا يبيع ينع ينع
الإناء والتيف ونحوهما ويصح في الثوب الذي لا
يقطعه في الأحم ولا المرهون بخير إذ من غير
الجاني المتعلق برقبته مال في الأظهر ولا ينع
بدنمته وكذا اتعلق الفضاير في الأظهر
لمن له العقد فيبيع الفضولي باطل وفي القدير
إن أجاز مالكه نفذ وإلا ولو باع مال مؤتمن

هذا هو الأصل في بيع الكلب والخنزير
والأحم في الأحم الثالث إن كان تسليمه
على أن يترعه صح على الصحيح ولا يبيع
الإناء والتيف ونحوهما ويصح في الثوب
الذي لا يقطع في الأحم ولا المرهون
بخير إذ من غير الجاني المتعلق برقبته
مال في الأظهر ولا ينع بدنمته وكذا
اتعلق الفضاير في الأظهر لمن له العقد
فيبيع الفضولي باطل وفي القدير إن أجاز
مالكه نفذ وإلا ولو باع مال مؤتمن

فإن أجاز مالكه وكان ميتاً صح في الأظهر العلم به
بيع أحد الثوبين باطل ويصح بيع صاع من صبرة تعلم
صنعاً لها وكذا إن جهلت في الأحم ولو باع بملاء ذاه
البيخطة أو بزنة هذه الحصة ذهباً أو بما باع به
فإن فرسه أو يالف دراهم ودنانير لم يصح ولو باع
بنقد وفي البلد نقد غالب تعين أو نقدان لم يغلب
أحدهما بشرط التعيين ويصح بيع الصبرة المجهولة الصنفا
كل صاع بدرهم ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم
صح إن خرجت مائة وإلا فلا على الصحيح ومي كان العوض
معتداً كنت معاينته والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب
والشاي يصح ويثبت الجار عند الرؤية ويكفي الرؤية
قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد دون ما
يتغير غالباً ويكفي رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه
كظاهر الصبرة وأنموذج المماثل أو كان صواناً
لباقية خلقه كغستر الرمان والبيض والقشرة السفلي

عَلَيْهِ فَيَبَّعُ فِي الْأَمْرِ وَلَا الْخُرْبِي سَلْجًا وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَيُبَيِّحُ
 شُرُوطَ طَهَارَةٍ يُعَيِّنُهُ فَلَا يَبَّعُ بَيْعَ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ
 وَالْمَيْتِ الرَّجُلِ لَمْ يَكُنْ تَطْهِيرُهُ كَالْخَلِّ وَاللَّبَنِ وَكَذَا الدُّرِّ
 فِي الْأَمْرِ النَّعْجُ فَلَا يَبَّعُ بَيْعَ الْحَشْرَاتِ وَكُلِّ شَيْءٍ
 لَا يَنْفَعُ وَلَا يَجْتَنِبُ الْخِنْطَةَ وَالْأَلَةَ اللَّهُمَّ وَقِيلَ تَبَّعَ الْأَلَةَ
 إِنْ عُدَّ رِضًا مَالًا وَيَبَّعُ بَيْعَ الْمَاءِ عَلَى الشَّطِّ وَالزَّبَدِ
 بِالْفَجْرِ فِي الْأَمْرِ إِنْ كَانَ تَسْلِيمِهِ فَلَا
 يَبَّعُ بَيْعَ الضَّالِّ وَالْأَبْقِ وَالْمَغْضُوبِ فَإِنْ بَاعَهُ لِقَادِرٍ
 عَلَى أَنْتِزَاعِهِ مَبَّعَ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَبَّعُ بَيْعَ نَضْفِ مِعِينٍ مِنْ
 الْإِنَاءِ وَالسَّيفِ وَخَوِّهَا وَيَبَّعُ فِي التَّوْبِ الَّذِي لَا يَنْقُضُ
 يَنْقُطِعُ فِي الْأَمْرِ وَلَا الْمَرْهُونَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُرْتَقِنِهِ وَلَا
 الْجَانِيَّ الْمُتَعَلِّقَ بِرُقْبَتِهِ مَا كَانَ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يَبَّعُ تَعْلَقًا
 بِدَمْتِهِ وَكَذَا اتَّعَلَقَ الْقَضَائِي بِالْأَظْهَرِ الْمَلِكِ
 لِئَلَّا يَكُونَ الْعَقْدُ فَيْبَعُ الْغُضُوبِي بَاطِلٌ وَفِي الْقَدِيمِ مَوْثُوقٌ
 إِنْ أُجَارَ مَالَهُ نَفَذَ وَالْأَفْلَا وَلَوْ بَاعَ مَالٌ مُوْرِيهِ

وَأَمَّا بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ
 فَهُمَا مَبَّعَاتٌ لِأَنَّ الْكَلْبَ
 وَالْخَمْرَ لَا يَنْفَعُ وَلَا يَجْتَنِبُ
 وَالْمَيْتَ الرَّجُلَ لَمْ يَكُنْ تَطْهِيرُهُ
 كَالْخَلِّ وَاللَّبَنِ وَكَذَا الدُّرِّ
 فِي الْأَمْرِ النَّعْجُ فَلَا يَبَّعُ
 بَيْعَ الْحَشْرَاتِ وَكُلِّ شَيْءٍ
 لَا يَنْفَعُ وَلَا يَجْتَنِبُ الْخِنْطَةَ
 وَالْأَلَةَ اللَّهُمَّ وَقِيلَ تَبَّعَ
 الْأَلَةَ إِنْ عُدَّ رِضًا مَالًا
 وَيَبَّعُ بَيْعَ الْمَاءِ عَلَى الشَّطِّ
 وَالزَّبَدِ بِالْفَجْرِ فِي الْأَمْرِ
 إِنْ كَانَ تَسْلِيمِهِ فَلَا يَبَّعُ
 بَيْعَ الضَّالِّ وَالْأَبْقِ وَالْمَغْضُوبِ
 فَإِنْ بَاعَهُ لِقَادِرٍ عَلَى أَنْتِزَاعِهِ
 مَبَّعَ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَبَّعُ
 بَيْعَ نَضْفِ مِعِينٍ مِنْ الْإِنَاءِ
 وَالسَّيفِ وَخَوِّهَا وَيَبَّعُ فِي
 التَّوْبِ الَّذِي لَا يَنْقُضُ يَنْقُطِعُ
 فِي الْأَمْرِ وَلَا الْمَرْهُونَ بِغَيْرِ
 إِذْنِ مُرْتَقِنِهِ وَلَا الْجَانِيَّ
 الْمُتَعَلِّقَ بِرُقْبَتِهِ مَا كَانَ فِي
 الْأَظْهَرِ وَلَا يَبَّعُ تَعْلَقًا
 بِدَمْتِهِ وَكَذَا اتَّعَلَقَ الْقَضَائِي
 بِالْأَظْهَرِ الْمَلِكِ لِئَلَّا يَكُونَ
 الْعَقْدُ فَيْبَعُ الْغُضُوبِي بَاطِلٌ
 وَفِي الْقَدِيمِ مَوْثُوقٌ إِنْ أُجَارَ
 مَالَهُ نَفَذَ وَالْأَفْلَا وَلَوْ بَاعَ
 مَالٌ مُوْرِيهِ

ظَانًا جَبَانًا وَكَانَ مَيْتًا صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ الْعَلَمُ بِهِ
 فَيَبَّعُ أَحَدَ التَّوْبَيْنِ بَاطِلٌ وَيَبَّعُ بَيْعَ صَاعٍ مِنْ صَبْرَةٍ تُعَسَلَمُ
 صَيْعَانُفَا وَكَذَا إِنْ جُهِلَتْ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ بَاعَ بِمِلَّةٍ ذَا
 الْبَيْتِ خِنْطَةً أَوْ زِينَةً هَذِهِ لِلْحَصَاةِ ذَهَبًا أَوْ بِمَا بَاعَ بِهِ
 فَلَا يَفْرَسُ أَوْ بِالْبَدْرِ أَوْ بِمَا بَاعَ بِهِ وَدَنَا يَبَّعُ لَمْ يَبَّعْ وَلَوْ بَاعَ
 بِتَقْدِيرٍ فِي الْبَلَدِ نَقْدًا فَالْبَيْعُ تَعَيَّنَ أَوْ نَقْدًا لَمْ يَبَّعْ
 أَحَدُهُمَا اشْتَرَطَ التَّعَيَّنَ وَيَبَّعُ بَيْعَ الصَّبْرَةِ الْمَجْمُوعَةِ الْبَيْعَانِ
 كُلِّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ وَلَوْ بَاعَ بِمِائَةِ دِينَارٍ كُلِّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ
 صَحَّ إِنْ خَرَجَتْ مِائَةٌ وَالْأَفْلَا عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ كَانَ الْعَوْصُ
 مُعَيَّنًا كُنْتُ مُعَيَّنَتَهُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَبَّعُ بَيْعَ الْغَائِبِ
 وَالشَّائِي بَيْعٌ وَيَبَّعُ الْجَارُ عِنْدَ الرَّوِيَّةِ وَيَكْفِي الرَّوِيَّةُ
 قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ دُونَ مَا
 يَتَغَيَّرُ غَالِبًا وَيَكْفِي رُوِيَّةٌ بَعْضُ الْمَيْبَعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ
 كَظَاهِرِ الصَّبْرَةِ وَأَنْمُودَجِ الْمَتَمَّائِلِ أَوْ كَانَ صَوَائِدًا
 لِلْبَاقِي خِلْقَةً كَقَسْرِ الرِّمَّانِ وَالْبَيْضِ وَالْقَشْرَةِ السَّنْبَلِي

تسمى من زوال الشبه وخروجها ونفاها ومن سعى في الحج
 رمي الشبه واحدة واحدة وترتيب الجسرات
 وكون المرمى حجرا وان يسمى رميا فلا يكفي الوضوء سنة
 ان يرمى بقدر جنس اخذ في ولا يشرط بقاء الحجر في المرمى
 ولا كون الرامي خارجا عن جمره ومن عجز عن الرمي
 استناب واذا ترك رمي يوم تداركه في باقي الايام على
 الاظهير ولا دم ولا اقله دم والمذهب يحل الدم
 في ثلاث حسيات واذا اراد الخروج من مكة طاف
 بلوداع ولا يمك بعده وهو واجب بشرطه بدونه
 وفي قول سنة لا يجبر فان اوجبتاه فخرج بلا وداع
 قبل مسافة الفضة سقط الدم او بعدها فلا على النجس
 ويجازى النفر بلا وداع وليس شرب ما زمزم وزياد
 قر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج
 اركان الحج خمسة الاجرام والوقوف والطواف والتمني
 والجلوس اذا جعلناه نسكيا ولا يجبر وما سوى الوقوف

الفحل في اجال في الاظهر والله اعلم واذا احرم العبد
 بلا اذن فليس يده تجليله وللزوج تجليلها من حج تطوع
 لم ياذن فيه وكذا من الفرض في الاظهر ولا قضاء على
 المحصر المتطوع فان كان فرضا مستقرا بقي في ذمته
 او غير مستقر اعتبرت الاستطاعة بعدد ومن فاته
 الوقوف تحل بطواف وسعي وحلق وفيها قول وعليه دم
 والقضاء **شرطه الاجاب**
 كعتك وملكك والقول كاشتريت وملكك وقيل
 ويجوز تقدم لفظ المشتري ولو قال يعني فقال بعثك
 انعقد في الاظهر وينعقد بالكفاية يجعله لك بكذا
 في الاصح ويشترط ان يطول الفصل بين لفظيها وان
 تقبل على وفق الاجاب فلو قال بعثك بالفسحة فقال
 قبلت بالف صححة لم يصح واشارة الاخرى بالعقد كما نطق
 وشرط العاقلة الرشيد وعدم الاكراه بغير جوار
 ولا يصح بشري الكافر المصحف والمسلم في الاظهر الا ان يعق

حِينَ دَخَلَ سَاءَ وَالْقَدْفِ لَكَ أَمْعُ لَيْسَ مَسَاكِينِ
 وَنَمُوهُ نَأْمُهُ أَنَاهُ وَلا يَجْعَلُ الذَّيْرُ بِرِكَ الْمَأْمُورِ كَالْأَجْرِهِ
 مِنَ الْمَيْتَابِ دُونَ رَيْبٍ فَإِنَّ عَجْرَةَ بِنْتِ بَعْمَةَ السَّاءِ
 صَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ فَإِنَّ عَجْرَةَ صَامَةً كَلِمَةً يَوْمًا وَدَمُ الْقَوَانِ
 كَدَمِ النَّسَاءِ وَيَذِيحُ فِي حَجَّةِ النَّسَاءِ فِي لَاحِظِ وَالدَّمُ الْوَأَجْزِ
 يَنْفَعُ جِرَاهُ أَوْ رِكَ وَاجِبٌ لِحَقِّ زَمَانٍ وَخَيْضٌ دِيحَةٌ
 بِأَجْرِهِ فِي الْأَطْمَرِ وَحَيْضُ فَرْجِهِ إِلَى مَسَاكِينِهِ وَأَقْلُ
 يَنْفَعُ لِدَمِ الْعَمَةِ الْمَرْوَةَ وَاجْتَاخُ مَسٍّ وَكَدَامُ حَكْمِ مَسَاءِ
 مِنْ مَدْيِ مَسَاءٍ وَأَوْفَدُ وَفَتْ لَأَضْحَجِي عَلَى الْعَجِيهِ
 مِنْ أَحْرَجِ تَحْلًا وَقِيْدًا
 لَا يَحْلُلُ التَّزْوِجَ وَلَا يَحْلُلُ بِالْمَرْءِ فَإِنَّ سِرْطَةَ تَحْلُلِهِ
 الْمَسْتَوْرُ وَمِنْ تَحْلُلِ دِيحِ سَاءِ حَيْثُ أَحْمِرُ
 مَا يَحْلُلُ التَّحْلُلُ بِالذَّيْحِ وَنَتِ التَّحْلُلِ وَكَدَامُ الْخَلْقِ إِنْ
 خَعَلْنَا نَسْكَافًا فَيَقْدِرُ دَمٌ فَالْأَطْمَرُ إِنْ لَمْ يَدَلَّ وَأَنَّهُ
 طَعَاءُ بِنَمَةِ السَّاءِ فَإِنَّ عَجْرَةَ صَامَةً كَلِمَةً يَوْمًا وَلا

وَطَافَ طَوَافُ الرِّمِيِّ وَسَعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعِيَ شَرٌّ يَعُودُ إِلَى مَيْتَابِ
 وَهَذَا الرِّمِيُّ وَالذَّيْحُ وَالْحَلْقُ وَالطَّوَافُ يُسْتَرْتَبِعُهَا
 كَمَا ذَكَرْنَا وَيَدْخُلُ وَقْتَهَا بِنَفْسِ لَيْلَةِ النَّجْرِ وَيَقْبِي وَقْتِ
 الرِّمِيِّ إِلَى أَحْرِ يَوْمِ النَّجْرِ وَلَا يَخْتَصُّ الذَّيْحُ بِزَمَنِ
 الصَّيْحِ اخْتِصَّاصُهُ بِوَقْتِ الْأَضْحِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْحَلْقُ
 وَالطَّوَافُ وَالسَّغْيُ لَا أَحْرَجُ لَوْ قَسَمْنَا وَإِذَا أَقْلْنَا الْخَلْقَ نَيْكًا
 فَفَعَلَ اثْنَيْنِ مِنَ الرِّمِيِّ وَالْحَلْقِ وَالطَّوَافِ حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ
 وَحَلَّ بِهِ اللَّبْسُ وَالْحَلْقُ وَالْقَلَمُ وَكَذَا الضُّبْدُ وَعَقْدُ النَّكْحِ
 فِي الْأَطْمَرِ الْأَطْمَرُ لَا يَحْلُلُ عَقْدَ النَّكْحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 وَإِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَ حَصَلَ التَّحْلُلُ الثَّانِي وَحَلَّ بِهِ بَابِي
 الْحَرَمَاتِ إِذَا عَادَ إِلَى مَيْتَابِ بَابِي لَيْتِي النَّشْرُ
 وَرَمِي كُلُّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ كُلِّ حَبْمَةٍ سَبْعَ حَبَمَاتٍ
 فَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي فَاذًا التَّفَرُّقُ قَبْلَ عَزُوبِ الشَّمْرِ جَارًا
 وَسَهْطُ مَيْتَابِ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ وَرَمِي يَوْمَهَا فَإِنْ لَمْ
 يَنْفَرْ حَتَّى عَزَبَتْ وَجَبَّ مَيْتَابُهَا وَرَمَى الْعَدُوَّ وَيَدْخُلُ رَمِي

وَيَسْمَعُ الْمَسَاءُ
 وَيَسْمَعُ الْمَسَاءُ
 وَيَسْمَعُ الْمَسَاءُ

جاءت في دج شاة والتصدق بشاة تصدق لسته مساكين
وصوم ثلثة ايام والاصح ان الدم في ترك المأمور كالاجرة
من الميتات دم ترتيب قال العجرا شري بقيمة الشاة
طعاما وتصدق به فان عجز صام لكل مدي يوما ودم الفوات
كدم الشاة ويذبح في حجة القضا في الاصح والدم الواجب
يفعل جبرام أو ترك واجب لا يختص بزمان ويختص بوجه
بالجور في الاظهر ويختص بوجه الى مساكينه واقل
بثقة لذبح المعتم المرؤة واجاج مبي وكذا احكم ما ساء
من هدي مكائنا ووفته وقت الاضحية على الصحيح
من الحصر تجلا وقيل
لا تجللا التزدم ولا تجللا بالمرض وان شرطه تجللا به
المشهور ومن تجللا ذبح شاة حيث اجبر
ما تجللا التجللا بالذبح ونبت التجللا وكذا الخلق ان
جملناه فسكافا ففقد اندم فالأظهر ان له بدلا والله
طعامه بقيمة الشاة فان عجز صام عن كل ما وله

وطف طواف الزكرك وسعي ان لم يكن سعي شرا يعود الى سعي
وهذا الرمي والذبح والجلل والطواف ليس ترتيبها
كما ذكرنا ويدخل وقتها بنصف ليلة الخرو سعي وقت
الرمي الى اخر يوم الخرو ولا يختص الذبح بزمن قلت
الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية والله اعلم والخلق
والطواف والسعي لا اخر لو قتها واذا قلنا بالخلق
ففعلا اثنين من الرمي والجلل والطواف حصل التجلل الاول
وحل به اللبس والجلل والقلم وكذا الصمد وعقد النكاح
في الاظهر قلت الاظهر لا يحل عقد النكاح والله اعلم
واذا فعل الثالث حصل التجلل الثاني وحل به باي
الحرمات فحس اذا عاد الى مبي بات بما ليكي الشريق
ودمي كل يوم الى الحرمات الثلث كل حصة سبع حصيات
فاذا رمي اليوم الثاني فاراد التفر قبل عزوب الثمن جاز
وسقط ميتة الليلة الثالثة ودمي يومها فان لم
ينفرد هي عزبت وجب ميتتها ودمي الغد ويدخل دمي

ويعود الى سعي

السبعة ولو فانتة الثلاثة في الحج فالأظهر أنه يلزمه
أن يفرق في فضاءها بين وبين السبعة وعلى الفارق
دفعه كدوم السبع بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد
والله أعلم
سبب بعض أهل الرجل مما بعد سائر الأجزاء ولغيره
المحيط أو المنسوج أو المعقود في سائر بدنه إذا ذم
بجد غيره ووجد المرأة كرايه وهما لبس المحيط لأن
القفازي الأظهر استعمال الطيب في ثوبه أو
بدنه ودهن شعر الرأس أو الخية ولا يكره غسل يديه
ورأسه بحطمي - إزالة الشعر أو الظفر وتكلم
الغذية في ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار والأظهر أن
في الشعرة مد طعام وفي الشعرين مدين وللعقدوران
بجلق ويندي - أجماع ونفسه العترة وكذا
الحج قبل التجلد الأول ويحب به بدنة والفضي في فاسده
والقضا وإن كان نكدة تطوعا والأصح أنه على الفور

أصطبا ذكرا ما كوكب تيري وكذا المولد
منه ومن غيره والله أعلم ويحرم ذلك في الحرم على الجلال
فإنه أنقصه أضمنه في النعامة بدنة وفي بقدر
الوخس وجماره بقرة وفي الغزال عنز والأزب عنان
واليربوع جثرة وما لا تقل فيه يحكم بمثله عدلان
وفيما لا مثله القيمة ويجزئ قطع نبات الحرم الذي لا
يستنبت والأظهر تغلق الضمان به ويقطع أشجاره في
الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة - والمستنبت
كغيره على الذهب ويحل الإذخر وكذا الشوك كالعوج
وغيره عند الجهور والأصح حل أخذ نباته لعلف البهائم
والدوا والله أعلم وصيد المدينة حرام ولا يفتن في
الجديد ويختير في الصيد المشي بين ذبح مثله والصدق
به على ضحاه مساكن الحرم وبين أن تقوم المشل داهم
ويشترى بها طعاما لله ثم أو يصوم عن كل مديوما وغير
المشلي تصدق بقرمته طعاما أو يصوم ويختير في فدية

مَوْتِ الْوُقُوفِ وَحَبِّ الْوُقُوفِ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ عَلِمُوا بَعْدَهُ
 وَحَبِّ الْقَضَائِي الْأَمْحِ وَيَمِينُونَ بِمَرْدَلْفَةٍ وَمَنْ دَفَعَهَا
 بَعْدَ بَيْتِ اللَّيْلِ أَوْ قَبْلَهُ وَعَادَ قَبْلَ الْخَيْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فِي النَّصْفِ الثَّانِي أَرَادَ دَمًا وَفِي وَجْهِهِ
 الْقَوْلَانِ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالضَّعْفَةُ بَعْدَ نِصْفِ
 اللَّيْلِ إِلَى مَبَايِئِهِمْ حَتَّى يَصَلُوا الصُّبْحَ مَغْلِبِينَ ثُمَّ
 يَدْفَعُونَ إِلَى مَبَايِئِهِمْ وَيَأْخُذُونَ مِنْ مَرْدَلْفَةٍ حَتَّى الرَّمْيِ
 فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْعَرَ الْجَرَامَ وَقَعُوا وَدَعَوْا إِلَى الْأَمْتِ
 ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصَلُونَ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَيَرْمِي كُلَّ
 حَجْرٍ حَتَّى يَسْبُغَ حَصِيَّاتِ الْجَمْرَةِ الْعَقَبَةَ وَيَقْطَعُ النَّارَ
 عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ وَيَكْتُمُ كُلَّ حِصَاةٍ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ
 هَدْيِ شَرِّحَلَقٍ أَوْ يَعْصِرُ وَالْحَلَقُ أَفْضَلُ وَنَقْصَرُ الْمَرْأَةِ
 وَالْحَلَقُ نُسْكَ عَلَى الْمَسَاوِي وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ حَلَقًا
 أَوْ نَقْصِيرًا أَوْ تَقْفًا أَوْ إِخْرَافًا أَوْ قَصًّا وَمَنْ لَمْ يَشْرَبْ
 يَسْتَجِبُ أَمْرًا رَأْسِي عَلَيْهِ فَإِذَا حَلَقَ أَوْ قَصَرَ دَخَلَ مَكَّةَ

في الحج
 في الحج
 في الحج

أَرْكَانًا فِي الْعُمْرَةِ أَيْضًا وَيُودَى الشُّكَّانِ عَلَى أَوْجِدِ أَحَدَهُمَا
 الْإِفْرَادُ بِأَنْ يَخْرُجَ بِحَجْرٍ بِالْعُمْرَةِ كَأَجْرَامِ الْمَكِّيِّ وَيَأْتِي
 بِتَعْمَاتٍ الْقُرْآنُ بِأَنْ يَخْرُجَ بِهِمَا مِنَ الْمَيْقَاتِ وَيَعْمَلُ
 عَمَلِ الْحَجِّ فَيَحْتَلِلُ وَلَوْ أَجْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ شَرَحَ
 قَبْلَ الطَّوَائِفِ كَانَ وَارِنًا وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ فِي الْجَدِيدِ
 التَّمَتُّعُ بِأَنْ يَخْرُجَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَيْقَاتِ بَلَدِهِ وَيَفْرَغَ مِنْهَا
 ثُمَّ يَتَّيَّسِرُ حَجًّا مِنْ مَكَّةَ وَأَفْضَلُ الْإِفْرَادُ وَبَعْدَهُ التَّمَتُّعُ
 وَفِي قَوْلِ التَّمَتُّعِ أَفْضَلُ وَعَلَى التَّمَتُّعِ دَرَجَتَانِ أَنْ لَا يَكُونَ
 مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْجَرَامِ وَحَاضِرَةٌ مَرْدُورَةٌ حَلِيزِينَ
 مِنْ مَكَّةَ الْأَمْحِ مِنَ الْحَرَمِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَأَرْتَقِعْ
 عُمْرَتَهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ سُنَّتِهِ وَإِنْ لَا يَعُودُ فِي حَرَامِ الْحَجِّ
 إِلَى الْمَيْقَاتِ وَوَقْتُ وَجُوبِ الدَّرَجَاتِ بِالْحَجِّ وَالْأَفْضَلُ
 أَنْ يَذْبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ صَارَ عَسَبِيَّةً
 أَيَّامِ ثَلَاثَةِ نِيَّ الْحَجِّ تَسْتَجِبُ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ بِسَبْعَةِ إِذَا
 رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي الْأَظْهَرِ وَيَنْدُبُ تَتَابِعُ الثَّلَاثَةَ وَكَذَا

لِلْعَنِيِّ وَشَرْطُهُ أَنْ يَتَّبِعَ أَمْرًا لَمْ يَنْهَ وَأَنْ يَسْعَى سَبْعًا فَهَسَابَةٌ
 إِلَيْهِمْ مِنَ الصَّغَا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً وَعَوْدَةٌ مِنْهَا أُخْرَى وَإِنْ قَامَ
 بَعْدَ طُلُوعِ الْوَقْتِ أَوْ قَدُومِ الْجَمْعِ لَا يَجُوزُ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفُ
 بِعَرَفَةَ وَمَنْ سَعَى بَعْدَ قُدُومِ لَمَّا يَعُدُّ وَيَسْتَجِيبُ بِرَقِيَّةٍ
 وَالْمَرْوَةِ قَدْرًا قَامَةً فَأَذَارِ فِي قَالِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
 أَكْبَرُ وَبِاللَّهِ الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَيَّ مَا هَذَا أَنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 أَوْلَانَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ
 الْحَمْدُ يَوْمَ يَنْبُتُ بَدْرُهُ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
 يَدْعُوا بِمَا شَاءُوا دِينًا وَدُنْيَا فَلَيْتَ وَيَعْبُدُ الذُّكْرَانُ
 ثَابِتًا وَثَابِتًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَنْ يَمْشِيَ أَوْلَى الْمَسْعَى وَالْمَسْعَى
 وَيَعُدُّ فِي الْوَسْطِ وَمُؤْمِنٌ التَّوَعَيْنِ مَعْرُوفٌ
 يُسْتَجِبُ لِلْإِمَامَةِ أَوْ مَنْصُوبَةٍ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ فِي سَاعَةِ
 الْحُجَّةِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَةٌ فَرْدَةٌ بِأَمْرِ قَوْمٍ
 إِلَى مَنِيٍّ وَيُعَلِّمُهُ مَا أَمَّا مَهْرٌ مِنَ الْمَنَاسِكِ وَيَجِيءُ
 مِنْ عَدْلِ الْعَرَبِ وَيَبْتِئُهُ بِهَا فَإِذَا اطَّلَعَتِ الشَّمْسُ وَقَفَّ

عَرَافَاتٍ وَلَا يَدْخُلُونَهَا بَلْ يَتَّقُونَ بِمَنْزِلَةِ بَقَرَةَ
 عَرَافَاتٍ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ شَرَّ خُطْبِ الْإِمَامِ بَعْدَ
 النَّوْءِ الْخُطْبَتَيْنِ ثُمَّ يَصِيرُ بِالنَّارِ الطُّهْرِ وَالْعَصْرِ جَمْعًا وَيَقْفُو
 بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ وَيَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَدْعُوهُ وَيَكْبُرُوا
 الشَّيْءُ فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَصَدُّوا مِنْزِلَةَ وَأَخْرُوا
 رَبِّ لِيَصْلُوها مَعَ الْعَشَاءِ بِمَنْزِلَةَ جَمْعًا وَوَأَجِبُ الْوُقُوفُ
 بِمَنْزِلَةَ بَعْدَ مِنْ أَرْضِ عَرَافَاتٍ وَإِنْ كَانَ مَا زِلَ فِي طَلَبِ
 أَيْ وَنَحْوَهُ بِشَرْطِ كَوْنِهِ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ لَا مَعْنَى عَلَيْهِ وَلَا
 بَاءً بِالنُّومِ وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ
 وَنُصَحَّ بِقَاوَةِ إِلَى الْغَيْرِ يَوْمَ الْخَيْرِ وَلَوْ وَقَفَ نَهَارًا
 ثُمَّ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَعُدْ أَرَأَيْتَ مَا
 أَسْبَبًا وَأَوْ فِي قَوْلِكَ حَبِّ وَإِنْ عَادَ فَكَانَ بِهَا عِنْدَ الْغُرُوبِ
 وَلَا دَمَ وَلَا دَانَ إِذْ عَادَ لِئَلَّا فِي الْأَمْرِ وَلَوْ وَقَفُوا إِلَيْهِمْ
 الْعَاثِرَ غَلَطًا أَخْرَاهُمْ إِلَّا أَنْ يَقْلُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ
 فَيَقْضُونَ فِي الْأَمْرِ وَإِنْ وَقَفُوا فِي الثَّامِنِ وَعَلِمُوا قَبْلَ

صحيح
 من
 من
 من
 من

حتى وسرعة نند رقتي وان نسعى سعاد فحابة
تدبر من لفتات الروه مرة ونعوده منها احب وان نعو
نعد طوي ان يكن اعدوه وحت لا يجان بينهما الووق
يعرفه ومن عن بعد فده ام بعدة ونسجنا ونوعى على
والروه قدر فامد فاذا ربي قال الله اكره الله اكره الله
اكره والله اهد الله اكره على ما هدانا واخذ الله على
اولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الهدى ويحيى ويميتده احر وهو على كل شئ قدير
يدعوا بما شاءوا ودنيا وتعد الذكر وال
ثانيا وثالثا ر الله اعلم وان نسين اول المسعى واخره
وتعد وفي الوسط وموضع التوعين معروف
تسبب لجماد او منعوبه ان نخطب بمكة في سابع ذه
يحد بعد مكة الضم خطبة فرده يا مرفقنا بالعدو
بي مبي وتعلمه ما امامهم من المناسك ويخرج به
من غدري مبي ويبيتوا ظا فاذا اطلعت الشمس فصدد

عراق ولا يدخلونها باينهم ان نمنه ريب
باب حتى تزول الشمس والله اعلم ثم نخطب لجماد بعد
الخطبة ثم يصا بالنار الطهر والعصر جمعا ويقيموا
تعرفه الى الغروب ويذكرو الله تعالى ويذعدوه ويكبروا
بذل فاذا غربت الشمس فصدد وامر ذلفه واخره وان
ليصلوها مع العشاء بمن ذلفه جمعا واذا الووق
سيره بخبره من ارض عرفات وان كان ما را في طلب
ابن ونحوه بشرط كونها اهلا للعبادة لا معنى عنك ولا
بنا باليوم ووقت الووق من الوال يوم عرفه
ويخرج سواوه الى النحر يوم النحر ولو وقف نظارا
ثم فارق عرفه قبل الغروب ولم يعد اراف دما
اسميا باربي قول حجب وان عاد فكان فها عند النحر
ملا دم وكذا ان عاد ليلا في الاصح ولو وقفوا
الدا سر غلظا اجزاهم الا ان تغلوا على خلاف ال
فيكون في الاصح وان وقفوا في الدان علموا بل

هذا هو الخطب
في يوم النحر
والعصر جمعا
ويقيموا
ويكبروا
وامر ذلفه
جمعا واذا
الووق

استدأ به ولو منى على الشاة روي أو من أحد أو في نواحيه
أو دخا من إحدى فحى أحجر وخرج من الأخرى لم يضع
طوفته وبي مسئله المرس وجد وإن تطوف ببعاد أهل
المسجد وأما الشاة فإن تطوف ماشيا وبسليم الحجر
أول طوافه ويقبله ويضع جهته عليه فإن حجر أشرف
فإن حجر أشرف يده وسراعي ذلك في كل طوفة ولا
يقبل الركنين الشماليين ولا يسلم بما في ولا
يقبله وإن بقول أول طوافه باسم الله والله أكبر
اللهم إيمانك وتصديقك بك ودعاء بعهدك
وأيمانك بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويقبل قوله
النبأ اللهم البيت بينك والجرم حرمك والأمن أمنك
وقد أمقام العائدينك من النار وبين المائتين
اللهم أنتافي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبلا
عند النار وليدع ماشيا وما تور الدعاء أفضل
النسوة وهو أفضل من غير ما توره وإن يرمي في الأ

الثلاثة الأولى بأن يسرع مشية مقاربا خطاه ويمشي في البيت
ويحس الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف القدوم
وليعرف فيه اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ومغليلاً
مشكوراً وإن تضطبع في كل طواف يرمي فيه وكذا في
التخي على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت يمينه الأيمن
وطرفه على الأيسر ولا ترمي المرأة ولا تضطبع وإن
يتم من البيت فلو فات الرمل بالقرب لم تحمها فالرمل مع
بعد أولى إلا أن يخاف صدم النساء فالقرب بلا رمل
أولى وإن يوالي طوافه ويقبل بعده ركعتين خلف
المقام بقرا في الأولى قل يا أيها الكافرون والثانية
الإخلاص ويحتمل ليل يوي قول حج الوالاة والصلاة
ولو جعل الجلال محرماً وطاف به حسب المحرك وكذا لو
حمله محمداً قد طاف عن نفسه وإلا فالأصح أنه إن قصد
الحج فله وإن قصد له نفسه أو لغيره فلا يلحقه فصل
يسلم بالحجر بعد الطواف وصلاة شر يخرج من باب النبي

للرؤي وان يطيب بدنه للاجرام وكذا ثوبه في الامح ولا
بأس باسئد امته بعد الاجرام ولا يطيب له جرم لكن
تخرج ثوبه المطيب شرابته لزمه الفدية في الامح
المرأة لاخر ايدها ويحترق الرجل لاجرامه عن جنب
التياب ويلبس ازارا ورذا ابيضين وتعلين ويصلي ركعتين
شر الافضل ان يجرد اذا انبعث به واجلته او ثوب
لطريقه ما شيا وفي قول جرد عقب الصلاة ويستحب
اكثر التلبية ورفع صوته بها في دوا اجرامه ولا
عند تغايرو الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط
واختلاط رفقته ولا تستحب في طواف القدوم وفيه
تسبيح فيه بلا جهري ولفظها لبيك اللهم لبيك لبيك
لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لآلام
لك واذا راى ما يعجبه قال لبيك ان العيش عيش الاخرة
واذا فرغ من تلبينه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ من النار

الافضل دخولها قبل
الوقوف وان يغتسل داخلها من طريق المدينة بذي طوي
ويدخلها من شبيبة كدار ويقول اذا ابصر البيت المفترق
هذا البيت شريفا وتكرما وتعظيما ومناجاة ورد من
شرفه وعظمة بمن حجته او اعتمره شريفا وتكرما وتعظيما
وبرا اللهم انت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام
شر يدخل المسجد من باب بني شيبته ويبدأ بطواف القدوم
ويحش طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف
ومن قصد مكة لا لشك استحب ان يجرد رجلا او عمرة
وفي قول يجب الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياح
فصل للطواف بأنواعه واجباته وسننه اما الواجب
فبشرط ستر العورة وطهارة الحدث والتجسس ولو أحدث
فيه توشا وبني وفي قول يستأنف وان يحل البيت
عن يسار مبتدئا بالبحر الاسود محاذياله في مرووره
بجميع بدنه فلويبدأ بغير حجر لم يجز فاذا انتهى اليه

يُرْمَى وَأَنْ يُطَبَّ بَدَنُهُ لِإِجْرَادِهِ وَكَدَا ثَوْبُهُ فِي الْأَصْحِ وَلَا
بَأْسَ بِأَسَدٍ أَمِيدٍ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَلَا بِطَيْبٍ لَهُ حُرْمَةٌ لَكِنْ لَوْ
تَوَخَّ ثَوْبُهُ الْمُطَيَّبَ تَشْرُفَتْهُ لَزِمَهُ الْفُدْيَةُ فِي الْأَصْحِ تَوَانُحًا
الْمَرْأَةُ بِالْإِحْرَامِ يَدَهَا وَيَخْرُجُ الرَّجُلُ لِإِحْرَامِهِ عَنْ خَيْطِ
الْيَسَابِ وَيَلْبَسُ إِذَا رَأَى وَرَدًا أَيْضِينَ وَنَعْلِينَ وَيُصَلِّي كَعَدَّةِ
شَرِّ الْأَفْضَلِ أَنْ يُجْرِمَ إِذَا انْتَعَشَ بِهِ رَأَى أَهْلَهُ أَوْ تَوَهُ
لِطَرِيقِهِ مَا سَيَّأُ فِي قَوْلِ حُجْرٍ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَيُتَجَبَّرُ
إِكْتِثَارُ النَّلْبَةِ وَدَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا فِي دَوَامِ إِجْرَامِهِ وَنَهْيُ
عَنْدَ تَغَايُرِ الْأَجْوَالِ كَرُكُوبٍ وَنَزُولٍ وَصُعُودٍ وَهَبُومٍ
وَإِخْتِلَافِ رُفْعَةٍ وَلَا تُسْتَجَبُّ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَفِي اللَّهِ
تُسَجَّبُ فِيهِ بِلَا حَيْزٍ رَأْفَتُهَا لَيْتِكَ اللَّهُمَّ لَيْتِكَ لَيْتِكَ
لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتِكَ أَنْ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَكَ
لَكَ وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ قَالَ لَيْتِكَ إِنْ الْعَيْشَ عَيْشَ الْأَعْمَى
وَإِذَا فَرَّغَ مِنْ تَلْبِينِهِ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَ
اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَاسْتِعَادَ مِنَ الشَّكْرِ

لَا أَضَاعُ دُخُولَهَا فَيَا
الْوَقُوفِ وَأَنْ يُغْتَسِلَ دَاخِلَهَا مِنْ طَرَفِ الْمَدِينَةِ بِدِيْنِ طَوَافِ
وَيَدْخُلُهَا مِنْ ثَمِينَةٍ كَدَارٍ وَيَقُولُ إِذَا ابْتَصَرَ الْبَيْتَ اللَّهُمَّ زِدْ
هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَنَابَهَ وَرِدِّ مِنْ
تَرَفَهُ وَعَظْمَهُ مِمَّنْ حَجَّهَ أَوْ أَعْمَرَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا
وَبِرَّ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ فَحَسْبَا رَبَّنَا يَا كَرِيمَ
شَرِّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ تَيْبَتِهِ وَيَبْدَأُ بِطَوَافِ الْعَدَمِ
وَيُحْتَضِرُ طَوَافِ النَّدْوِمْ حَاجِجٌ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوَقُوفِ
وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ لِأَنَّكَ اسْتَجَبْتَ أَنْ يُجْرِمَ حَجَّ أَوْ عُمْرَةَ
وَفِي قَوْلِ حَجِّ إِلَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ دُخُولُ كَحَطَابٍ وَمَرْتَادٍ
لِلطَوَافِ بِأَنْوَاعِهِ وَأَجْبَانُ دَسْتِنَ أَمَّا الْوَاجِبُ
فَبَشَرُطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ وَالنَّجَسِ فَلَوْ أَحْدَثَ
بَيْنَهُ تَوَضُّأً وَبَنَى وَفِي قَوْلِ نِسَانَتِ وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ
عَنْ نِسَانَةٍ مَسْدُ بَابِ الْحَجِّ الْأَسْرَدِ بِحَاذِ بَابِهِ فِي مَرْوَرِهِ
حَجَّجَ بَدَنِهِ فَلَمْ يَدْخُلْ بَعْدَ حَجْرِ الْحَجِّ فَإِذَا اسْتَجَبَ إِلَيْهِ

لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَيْثُ رَفَعَهُ وَمَنْ لَمْ يَسِرْ فِيهِ ابْتِغَاءً لِقَوْلِ
خَيْرٍ مِنْ قَوْلِ الْمَنَابِ وَخَرَجَ مِنْ حَيْثُ رَفَعَهُ وَمَنْ سَأَلَ طَرِيقًا
لَمْ يَدْرِي بِمَنْ مَسَّ فَإِنْ جَادَ سَفَرًا أَجْرَمَ مِنْ مَجَادَاتِهِ أَوْ
سَفَرًا فَإِنْ جَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَجَادَاتِ ابْتِغَاءِهَا وَإِنْ لَمْ
يَجِدْ أَجْرَمَ عَلَى مَرَجَلِهِ مِنْ مَكَّةَ وَمَنْ تَسَكَّدَ مِنْ مَكَّةَ
وَالْمَنَابِ فَمَنَابُهُ سَكَّدَ وَمَنْ بَلَغَ سَفَرًا غَيْرَ مَرِيدٍ نَسَا
ثُمَّ أَرَادَهُ فَمَنَابُهُ مَوْصَعُهُ وَإِنْ بَلَغَ مَرِيدًا لَمْ يَخْرُجْ جَاوِزًا
بِغَيْرِ إِجْرَامٍ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَدْرِ الْعَوْدَ لِجُرْمٍ مِنْهُ إِلَّا إِذَا خَازَ
الْوَقْتَ أَوْ كَانَ الضَّرِيحَ مَحُوفًا فَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ لَمْ يَدْرِ قَوْلَ أَيْدِي
تَعَرُّدًا فَادَّخِرْ أَنَّهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلَسُّدِ نَسَكِ مَقَطِ الدَّمِ
وَلَا فِدَاً وَلَا أَهْلًا أَوْ خَرَجَ مِنْ دُورِهِ أَهْلًا وَفِي قَوْلِ
مَنْ يَدْعُو مِنَ الْمَنَابِ فَفَصَلْ وَهِيَ الْمَوَاقِفُ لِأَحَادِيثِ
الْحَجِّ وَالْعَمَلِ وَالْمَنَابِ الْعَمْرَةَ مَنْ هُوَ خَارِجٌ لِجَدْوِ
بِرِّيَاتِ الْحَجِّ وَمَنْ يَخْرُجُ لِمُرْمَدِ الْخُرُوجِ إِلَى دَنَى حِلِّهِ وَلَوْ
خِصْمَةً فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَإِنِّي بِأَهْلِ الْعَمْرَةِ أَجْرَامَهُ فِي الْأَطْفَالِ

وَعَلَيْهِ دَمٌ فَلَوْ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ بَعْدَ إِجْرَامِهِ مَقَطَ الدَّمِ عَلَى الْمَدَامِ
وَأَفْضَلُ بِنَجَاحِ الْحِلِّ الْجِعْرَانَةَ ثُمَّ التَّغْيِيمَ ثُمَّ الْجُدَيْبِيَّةَ ن
بِتَعَقُّدٍ مَعْتَنًا بِأَنْ يَنْوِي
حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا وَمُطْلَقًا بِأَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى نَيْسِ الْإِجْرَامِ
وَالنَّعِيْنِ أَفْضَلُ وَفِي قَوْلِ الْأَطْلَاقِ فَإِنْ أَجْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ
الْحَجِّ صَرَفَهُ بِالْبَيْتَةِ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الشُّكْرِ أَوْ إِلَيْهَا ثُمَّ اشْتَغَلَ
بِالْأَعْمَالِ وَإِنْ أَطْلَقَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَادَ عُمْرَةً
فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ وَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ كِإِجْرَامِ زَيْدٍ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُجْرِمًا أُنْعَقَدَ إِجْرَامُهُ مُطْلَقًا وَقِيلَ إِنْ عَلِمَ
عَدَمَ إِجْرَامِ زَيْدٍ لَمْ يَنْعَقِدْ وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُجْرِمًا أُنْعَقَدَ
إِجْرَامُهُ كِإِجْرَامِهِ فَإِنْ تَعَدَّ مَعْرِفَةَ إِجْرَامِهِ بِمَوْتِهِ جَعَلَ
نَفْسَهُ قَارِنًا وَعَمَلُ الشُّكْرِ الْحَجُّ وَالنَّوْيُ وَالْبَيْتُ
فَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ بِالْبَيْتَةِ لَمْ يَنْعَقِدْ إِجْرَامُهُ وَإِنْ نَوَى وَلَمْ يَلْبَسْ أُنْعَقَدَ
عَلَى الصَّحِيحِ وَيَسَّرَ الْفُضْلُ لِلْإِجْرَامِ فَإِنْ عَجَزَ يَمْتَرُ وَلِدُخُولِ رَحْمَةِ
وَالْوَقُوفِ بِعَرَفَةَ وَبِمُرْدَلَفَةَ عُدَاةَ الْحَجْرِ وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

المن ويحد حجار قرن ومن المبرق ان عرف والفضل ان
حريم من اول المنياب وجور من اجزه ومن سلك طريقا
لا يتهي اليه منقبات فان جادا اسعانا اجره من مجازاته او
منقبات فالاصح انه حريم من مجازات ابعدهما وان لم
يجاد اجره على مرتلتين من مكة ومن سكنه بين مكة
والبيعات فيقانه مسكنه ومن بلغ ميقانا غير مريد نسكا
ثم ارادة فيقانه موضعه وان بلغ مريدا لم يجز مجاوزته
بغير اجرام فان فعل لزمه العود ليجرم منه الا اذا اصاب
الوقت او كان الضيق محوفا فان لم يعد لزمه دم فان اجره
شرعا فالاصح انه ان عاد قبل نلتبه ينسك منقط الذر
ولا فله والفضل ان يحرم من ديرة اهله وفي قول
من نذرات الميقات افضل وهو الموافق للاحاديد
الصحيح والله اعلم وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم
ميقات الحج ومن بالجرم يلزمه الخروج الى ادنى اجل ولو
خطوة فان لم يخرج واي بافعال العمرة اجزائه في الاظهر

وعليه دم فلو خرج الى اجل بعد اجرامه سقط الدوم على الملا
والفضل بتقاع اجل الجعرة شر الثعبان شر الهدية
يتعقد معتنا بان ينوي
حجا او عس او كليهما ومطلقا بان لا يزيد على نفس الاجرام
والنعين افضل وفي قول الاطلاق فان اجره مطلقا في شهر
الحج صرفه بالنية اليه ما شأ من الشكين او اليها اثر اشتغل
بالاعمال وان اطلق في غير اشهره فالاصح انعقاده عس
فلا يصرفه الي الحج في اشهره وله ان يحرم كاجرام زيد
فان لم يكن زيد حراما انعقد اجرامه مطلقا وقيل ان علم
عدم اجرام زيد لم يتعقد وان كان زيد حراما انعقد
اجرامه كاجرامه فان تعدد معرفة اجرامه بموته جعل
نفسه قازنا وعمل اعمال الشكين الحرف ينوي ويبي
ان لي بلاية لم يتعقد اجرامه وان نوي ولم يترك انعقد
الي الصحيح وليس الفل الاجرام فان عجز يسم ولد حول مكة
للموقوف بعرفة وبمزدلفة عداة الحرف وفي ايام التفريق

قوي على المتى يلزمه الحج فان ضعفنا بعبادتنا كالتكون
الزاد والراجله فاضلين عن دينه ومؤنة من عليه تقطع
مدة دمايه وايايه والاصح اشتراط كونه فاضلا عن تنكح
وعبد يحتاج اليه لخدمته وانه لا يلزمه صرف مال بغير
اليها الرابع امن الطريق ولو خاف على نفسه او ماله سلك
اوعدوا او رصديا ولا طريق سواه لم يجز الحج والاطهر
وجوب ركوب الجران غلبت السلامة وانه يلزمه اجرة
البدنقة خامس وجود الماء والزاد في المواضع التي
يحمل منها شئ المثل وهو القدر الايق به في ذلك الوقت
والمكان وغلف الدابة في كل مرحلة وفي المزارع
يخرج معها زوج او مخدر او نسوة ثقاة والاصح ان لا
يشترط وجود مخدر لاحداهن وانه يلزمها اجرة المخدر
اذا لم يخرج الا بها السادس ان يثبت على الراجله بيا
مشقة شديدة وعلى الاعمي الحج ان وجد قائدا وموهبا
كالمخروبي حتى المرأة والمجور عليه لسفه غيره لكن

يدفع المال اليه بل يخرج معه الويك او ينصب شخصا
الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي منه
حج وجب الاجحاج عنه من تركته والمعصوب العاجز عن
الحج بنفسه ان وجد اجرة من حج عنه باجرة المثل لزمه
ويشترط كونها فاضلة عن اجاجات المذكورة فيمن حج بنفسه
لكن لا يشترط نفقة العيال ذهابا وايايا ولو بذل ولده
او اجنبي مالا للاجرة لم يجز قبوله في الاصح ولو بذل
الولد الطاعة وجب قبوله وكذا الاجنبي في الاصح
وقد اجترار الحج
سؤال ودوا القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وفي ليلة
وجه فلو اجره به في غير وقته انعقد عمره على الصحيح
وجميع السنة وقت اجترار العتمر والبيقات المكاني
للحج في حق من عكته نفس مكنة وقيل كل الجرم واما غيره
فبيقات المتوجه من المدينة ذوا الحليفة ومن الشام
ومصر والمغرب الحجة ومن تهامة اليمن بكرة ومن نجد

قَوِيٌّ عَلَى الْمَنِيِّ لِرَمَّةِ الْحَجِّ فَإِنْ ضَعُفْنَا لِبَعِيدِ كَوْنِ
الرَّادِ وَالرَّاجِلَةِ فَاضْلَيْنِ عَنْ دِينِهِ وَمَوْتِهِ مِنْ عَلَيْهِ نَقَطْتَهُ
مُدَّةَ دَهَائِهِ وَإِيَابِهِ وَالْأَصْحَ اشْتَرَاظُ كَوْنِهِ فَاضْلًا عَنْ مَنِيكِهِ
وَعِنْدِ حِجَّتِهِ إِلَيْهِ لِحُدُوثِهِ وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ صَرْفُ مَالِ تِجَارَتِهِ
إِلَيْهِمَا أَمِنْ الطَّرِيقِ وَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ سَبَقَا
أَوْ عَدَا أَوْ رَصِدِيًّا وَلَا طَرِيقَ سِوَاهُ لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ وَالْأَظْهَرُ
وَجُوبُ رُكُوبِ الْجِرَانِ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ وَأَنَّهُ لَمْ يَلْزِمُهُ أُجْرَةُ
الْبَدْرَقَةِ وَجُودُ الْمَاءِ وَالرَّادِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُفْتَاةِ
بِحُلَّةٍ مِنْهَا يَمُوتُ الْمَثَلُ وَهُوَ الْقَدْرُ الْأَيُّوبِيُّ فِي ذَلِكَ الرَّيَالِ
وَالْمَكَانِ وَعَلَفَ الدَّابَّةُ فِي كُلِّ مَرْجَلَةٍ وَفِي الْمَرْوَةِ أَنْ
يُخْرِجَ مَعَهَا زَوْجًا أَوْ مَجْرَمًا أَوْ سِنُوَةَ ثِقَاةٍ وَالْأَصْحَ أَنَّهُ لَا
يُشْرَطُ وَجُودُ مَجْرَمٍ لِأَحْدَاهُنَّ وَأَنَّهُ يَلْزِمُهَا أُجْرَةُ الْحَمْدِ
إِذَا لَمْ يَخْرُجِ إِلَّا بِهَا أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاجِلَةِ بِأَلَا
سَقَّةً شَدِيدَةً وَعَلَى الْأَعْمَى الْحَجُّ إِنْ وَجَدَ قَائِدًا أَوْ سَوَاهُ
كَالْمَجْرَمِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ وَالْمَجْرُورِ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ كَغَيْرِهِ لَكِنَّا

يُدْفَعُ أَمَّا الْبَدَلُ فَيُخْرِجُ مَعَهُ الرِّبِّيَّ أَوْ يُنْصَبُ شَخْصًا لَهُ
الثَّانِي اسْتَطَاعَةَ تَحْصِيلِهِ بغيرِهِ فَمَنْ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ
حَجٌّ وَجِبَ الْإِحْتِجَاجُ عِنْدَهُ مِنْ تَرْكِهِ وَالْمَعْضُوبُ الْعَاجِزُ عَنِ
الْحَجِّ يَنْفَسِدُ إِنْ وَجَدَ أُجْرَةَ مَنْ يَحُجُّ عِنْدَ أُجْرَةِ الْمَثَلِ لِرَمَّةِ
وَيُشْرَطُ كَوْنُهَا فَاضِلَةً عَنْ أَجَابَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَنْ حَجَّ بِنَفْسِهِ
لَكِنَّا لَا يَشْرَطُ نَفَقَةَ الْعِيَالِ ذَمَابًا وَإِيَابًا وَلَا يُبَدَّلُ وَادُّهُ
أَوْ أُجْنِبِيٌّ مَا لَا لِأُجْرَةِ لَمْ يَجِبْ قَبُولُهُ فِي الْحَجِّ وَلَوْ بَدَلَ
الْوَلَدِ الطَّاعَةِ وَجِبَ قَبُولُهُ وَكَذَا الْأَجْنِبِيُّ فِي الْأَصْحَ
وَقْتُ إِجْرَارِ الْحَجِّ
سُؤَالٌ وَدَوَا التَّعَدُّهُ وَعَشْرَ لِيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَفِي لَسَلَّةٍ
وَجَهَّ فَلَوْ أُجْرَرِ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ أَنْتَقَدَعْتُمْ عَلَى النَّجِيحِ
وَسَيِّحِ السَّنَةِ وَقَسَّ إِجْرَارِ الْعَتَمَةِ وَالْمَيْتَاتِ الْمَكَايِنِ
لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ عَمَّكَ نَفْسُ مَكَّةَ وَقِيلَ كُلُّ لِحْرِمٍ وَأَمَا غَيْرُهُ
فَمَيْتَاتُ الْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذَوَا الْجَلِيفَةِ وَمَنْ السَّادِ
وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ أَجْفَتُهُ وَمَنْ تَهَامَةَ الْيَمَنِ تَلَاةً وَمَنْ تَجِدَ

فأخرجوه من بلدكم ولا تحسبوا حياض
إلا بدوهم بعد يومه في جميع بلدكم
الثالث في سيرة ولد ولد زوجه في سائر
البلدان مدة كسيرة ولد ولد زوجه
الثاني في المنصب وإن كان منسوبة
ذكر السيرة وسيرة خروجه من سيرة السيرة في الإقليم
وغيره من سيرة ولد ولد زوجه مدة كذا
السيرة لا يجب منسوبة السيرة بخروج ولد ولد زوجه
فأخرج بعض بعض ولا يخرج بعضا واحدا ولا يخرج
مطلقا في سيرة ولد ولد زوجه لا أن يخرج قصر
في الإقليم وولد من سيرة ولد ولد زوجه
وغيره من سيرة ولد ولد زوجه لا يخرج في خروج
ولا يخرج من سيرة ولد ولد زوجه في كل بلد
عند منسوبة في الإقليم ولا يخرج من سيرة ولد ولد زوجه
خروج المؤذن في سيرة منسوبة عن سيرة ولد ولد زوجه

في الأخت ويجب قضاؤها بالأعداء إلا أوقات
قضاها الحاجة هو فرض
وكذا العشرة في الأظهر وشرط صحة الإسلام فللوي أن
يجرد عن الصبي الذي لا يميز والمجنون وإنما يصح مباشرة
من المسلم المميز وإنما يقع عن حجة الإسلام بالمباشرة إذا
باشرة المكلف الحرة فيجزي بحج الفقير دون الصبي والعبد
شرط وجوبه الإسلام والتكليف والحريّة والأخطار
وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط
أحدها وجود الزاد وأوعيته ومؤنّه ذهابه وإيابه
وقيل إن لم يكن له ببلده أهل وعشيرة لم تشرط نفقة
الإياب فلو كان يكسب ما يفي بزاده وسفرة طويل لم يكلف
أخرج وإن قصر وهو يكسب في يوم كفاية أتاها وكلف
وجود الزاجلة لمن يئنه وبين حجة مرحلنان فإن لحقت
بالزاجلة مشقة شديدة أشرط وجود محل وأشرط شريك
يحل في الشق الآخر ومن يئنه وبينها دون مرحلتين وهو

حَدَّ الْخُرُوجِ وَلَا يَلْفُ وَلَا يَجْتَبِ رَمَسٌ حَضْرًا وَلَا اجْتَابَةً
إِذَا نَذَرَ مَدَّةً مَسَابِعَهُ لِرَمَّةٍ وَالْفَيْحُ أَنْ لَا يَجِبَ
الْتِمَاعُ بِالشَّرْطِ وَأَنْدَ لَوْ نَذَرَ يَوْمًا لَمْ يَجْرُتْ عَنْ سَاعَاتِهِ
وَأَنْدَ لَوْ عَمَّنْ مَدَّةً كَأَسْبُوحٍ وَعَرَضَ لِلتَّمَاعِ وَقَاتَهُ لِرَمَّةٍ
الْتِمَاعُ فِي الْقَضَاءِ وَإِنْ لَمْ تَعْرِضْ لَهُ لَمْ يَلْمِ مَدَّةً فِي الْقَضَاءِ وَإِذَا
ذَكَرَ التَّمَاعُ وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَطْمَرِ
وَالْوَمَانُ لِمَصْرُوفٍ لَمْ يَلْحَقْ تَدَارُكُهُ إِنْ عَمَّنْ الْمَدَّةُ كَهَذَا
السُّبُورِ وَالْإِنْفِجَادُ يَنْفَعُ التَّمَاعُ بِالْخُرُوجِ بِلَا عَدْرٍ وَلَا
بَعْضُ أَخْرَجَ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ اجْتَابَةٍ وَلَا يَجِبُ
فَعْلًا فِي غَيْرِ دَارِهِ وَلَا يَضُرُّ بَعْدَهَا إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ فَيَضُرَّ
فِي الْأَصْحَى وَيُعَادُ مَرَضًا فِي طَرِيقِهِ لَمْ يَضُرَّ مَا لَمْ يَطْلُ وَقَوْلُهُ
أَوْ بَعْدَ عَمَّنْ طَرِيقَهُ وَلَا يَنْفَعُ التَّمَاعُ بِمَرَضٍ يَخْرُجُ إِلَى الْخُرُوجِ
وَلَا يَجُزُّ أَنْ طَالَ مَدَّةُ الْأَعْتِكَافِ فَإِنْ كَانَتْ يَجِبُ تَحَلُّوا
عَنْ أَنْفَعِ فِي الْأَطْمَرِ وَلَا بِالْخُرُوجِ نَاسِيًا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَا
يَخْرُجُ الْمُؤَدِّنُ الرَّائِبِي مَنَارَةً مَنفَصِلَةً عَنِ الْمَجْدِ لِأَنَّ

فِي الْأَصْحَى وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِ الْخُرُوجِ بِالْأَعْدَادِ إِلَّا أَوْقَاتِ
قَضَاءِ الْجَاهِدِ كِتَابٌ هُوَ فَرَسٌ
وَكَذَا الْعَمْرُ فِي الْأَطْمَرِ وَشَرَطَ صِحَّةَ الْإِسْلَامِ وَقَوْلُهُ إِنْ
يَخْرُجُ عَنِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَمَيِّزُ وَالْمَجْنُونِ وَإِنَّمَا يَصِحُّ مَبَاشَرَتُهُ
بِزَنِ الْمُسْلِمِ الْمَيِّزِ وَإِنَّمَا يَقَعُ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ بِالمَبَاشَرَةِ إِذَا
بَاشَرَهُ الْمُكَلَّفُ الْجُرْفُ فَيَجْزِي بِحُجَّةِ الْفَقِيرِ دُونَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ
وَشَرَطَ وَجُوبَهُ الْإِسْلَامَ وَالْكَفَالَةَ وَالْجُرْيَةَ وَالْإِسْطِطَاعَ
وَهِيَ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا اسْتِطَاعَةٌ مَبَاشَرَةً وَلَهَا شُرُوطَانِ
أَحَدُهُمَا وَجُودُ الزَّادِ وَأَوْعِيَّتُهُ وَمَوْنَةُ ذَهَابِهِ وَإِيَابُهُ
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْلِدُهُ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ لَمْ تَشْرَطْ نَفَقَةٌ
الْإِيَابُ فَلَوْ كَانَ يَكْسِبُ مَا يَبْغِي بَزَادِهِ وَسَفَرُهُ طَوِيلٌ لَمْ يَكُنْ
الْبَيْحُ وَإِنْ قَصُرَ وَهُوَ يَكْسِبُ فِي يَوْمٍ كِتَابَةٌ أَيْ وَكَلَّفَ الشَّيْءَ
وَجُودُ الرَّاحِلَةِ لِمَنْ يَمِينُهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَّحَلَانِ فَإِنْ لَجَّتْ
بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ اشْتَرَطَ وَجُودَ مَجْلٍ وَاشْتَرَطَ بِكَ
يَجْلِسُ فِي الشَّيْءِ الْآخِرِ وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَّحَلَيْنِ وَهُوَ

لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَرَسِ فِي الْأَمْعِ بَأْسٌ لَمْ يَكُنْ تَعْدِي بِالْفِطْرِ
سَائِلًا لِعِتْكَافٍ هُوَ سَجَّحَ كُلَّ وَقْتٍ
وَفِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ أَضْلَلْتُ لَطَبَ لَيْلَةَ الْقَدِّ
وَمِثْلُ الشَّرَافِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيُّهَا لَيْلَةُ الْحَادِي أَوْ الثَّانِي
وَالْعَشِيرِ وَأَيْضًا يَصِحُّ الْأَعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْجَامِعِ
أَوْ فِي الْجَدِيدِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اعْتِكَافُ الْمَرَأَةِ فِي مَسْجِدِ
بَيْتِهَا وَهُوَ الْمُعْتَرَلُ الْمَهْتَابُ لِلصَّلَاةِ وَلَوْ عَيَّرَ الْمَسْجِدَ
فِي نَدْوِهِ الْأَعْتِكَافُ تَعَيَّرَ وَكَذَا سَجْدُ الْمَدِينَةِ وَالْأَضْيَ
فِي الْأَطْمَازِ وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْجَرَامُ مَقَامَهُمَا وَلَا عَكْسَ
وَيَقُومُ سَجْدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى وَلَا عَكْسَ وَالْأَمْرُ
يَشْتَرُ فِي الْأَعْتِكَافِ لَيْسَ قَدْرُ لَيْسِي عَكُوفًا وَقِيلَ يَكْفِي
الْمُرُورُ بِاللَّيْلِ وَقِيلَ يَشْتَرُ مَكَثُ يَوْمٍ وَيَبْطُلُ بِاللَّيْلِ
وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالُ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةِ كَلْبٍ وَقِيلَ يَبْطُلُ
إِنْ أُنْزِلَ الْأَفْئِدَةُ وَالْوَجَامِعُ نَائِبِيًا فَجَمَاعُ السَّائِرِ
وَلَا يَصْرُ النَّطِيبُ وَالْتَرِيزُ وَالْفِطْرُ ذِكْرٌ يَصِحُّ اعْتِكَافُ الْقَلْبِ

وَحَدُّنَ وَلَوْ نَدَرَ اعْتِكَافُ يَوْمٍ هُوَ يَوْمٌ صَائِرٌ لَزِمَهُ وَلَوْ نَدَرَ
أَنْ تَعْتِكَفَ صَائِمًا أَوْ يَصُومَ مَعْتِكَافًا لَزِمَهُ وَالْأَمْرُ وَجُوبُ
جَمَعِيهِمَا وَيَشْتَرُ طَائِنَةَ الْأَعْتِكَافِ وَيَتَوَيَّرُ فِي النَّذْرِ الْفَرِيضَةَ
وَإِذَا أُطْلِقَ كَتَمَتْهُ نَيْتُهُ وَإِنْ طَالَ مَكَثُهُ لَكِنْ لَوْ خَرَجَ
وَعَادَ اجْتَنَابَ إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ وَلَوْ نَوِيَ مَدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا
وَعَادَ فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ أَوْهَا
فَلَا وَقِيلَ إِنْ طَالَ مَدَّةُ خُرُوجِهِ اسْتَأْنَفَ وَقِيلَ لَا يَتَأَنَّفُ
مُطْلَقًا وَلَوْ نَدَرَ مَدَّةً مُتَّابِعَةً فَخَرَجَ لِغَيْرِ لَيْسَ يَبْطُلُ
الْمُتَّابِعُ لَمْ يَجِبْ اسْتِثْنَاءُ النَيْتِ وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ الْحَاجَةِ
وَعَسَلَ الْجَنَابَةَ وَجَبَ وَشَرَطَ الْمُعْتِكَافُ الْإِسْلَامَ وَالْعَقْلَ
وَالنَّفْسَ مِنَ الْخَيْضِ وَالْجَنَابَةِ وَلَوْ أَرْتَدَّ الْمُعْتِكَافُ أَوْ تَكَرَّرَ
بَطَلَ وَالْمَذْهَبُ بَطْلَانُ مَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِيهِمَا الْمُتَّابِعِ وَلَوْ
طَرَأُ جُنُونٌ أَوْ إِعْمَاءٌ لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى إِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَيَجِبُ
ذَمُّ الْإِعْمَاءِ مِنَ الْأَعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ أَوْ الْخَيْضِ وَجَبَ
الْخُرُوجُ وَكَذَا الْجَنَابَةُ إِنْ تَعَدَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَوْ أَمَّا كُنْ

رُكِنًا عَلَى الْمَوَدِي لَمْ يَجِبَ أَنْ يُرَكَّبَ بِعَدِي بِالْمَعْرِ
هُوَ سَجَّ كَلَّ وَقْت
وَفِي الْعَسْرِ لَا وَآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ أَضَلَّ لَطَبَ لَمَلَةَ الْقَدِّ
وَمِنَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ لَمَلَةَ أَجَادِي أَوْ النَّائِكِ
وَالْعَشِيرِينَ وَإِنَّمَا يَجِبُ الْأَعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْجَامِعِ
أَوْ فِي وَاحِدٍ نَدِيدًا أَنْ لَا يَجِبُ الْأَعْتِكَافُ الْمَرَاةُ فِي مَجْدِ
بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْمُعْتَرَلُ الْمُهَيَّبُ لِلصَّلَاةِ وَلَوْ عَتَرَ الْمَسْجِدَ الْجَمْعَ
فِي نَدْوِهِ الْأَعْتِكَافُ تَعَيَّنَ وَكَذَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى
فِي لَظْهَرِ وَيَقْوَمُ الْمَسْجِدُ الْجَمْعُ مَقَامَهُمَا وَلَا عَكْرَ
وَيَقْوَمُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى وَلَا عَكْرَ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ
لَشَرَطُ فِي الْأَعْتِكَافِ لَبُثٌ قَدْرُ لَيْسَتْ عَكُوفًا وَقِيلَ يَكْفِي
الْمُرُورُ بِهَا أَيْ وَقِيلَ يَشْرَطُ مَكَتٌ بِحُجُومِ يَوْمٍ وَيَبْطُلُ بِالْجَمْعِ
وَلَمْ يَنْظُرْ لِأَقْوَالِ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةِ كَلْبٍ وَقِيلَ بَطُلًا
أَنَّ أَرْكَبَ وَالْأَفْلا وَلَوْ جَامِعَ نَائِبًا فَجَمَاعِ الطَّائِفِ
وَلَا يَصْرُ النَّصْبُ وَالنَّزِيرُ وَالْمَضْرُوبُ أَنْ يَجِبَ الْأَعْتِكَافُ لِلَّيْلِ

وَجَنْ وَلَوْ نَدَرَ أَعْتِكَافُ يَوْمٍ مُؤَوَّفٍ صَابِرًا لَزِمَهُ وَلَوْ نَدَرَ
أَنْ تَعْتِكَافَ صَائِمًا أَوْ يَصُومَهُ مُعْتِكَافًا لَزِمَهُ وَالْأَمْرُ وَحُجُومِ
جَمْعِهِمَا وَيَشْتَرُطُ بَيْتَهُ الْأَعْتِكَافُ وَبَيوتُ فِي النَّذْرِ الْمَرْجُوعِ
وَإِذَا أُطْلِقَ كَقَوْلِهِ بَيْتَهُ وَإِنْ طَالَ مَكَتُهُ لَكِنْ لَوْ خَرَجَ
وَعَادَ إِنْ خَرَجَ إِلَى الْأَسْتِنَافِ وَلَوْ نَوَى مَدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا
وَعَادَ فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْأَسْتِنَافُ أَوْهَا
فَلَا وَقِيلَ أَنْ طَالَ مَدَّةُ خُرُوجِهِ أَتَانَفَ رَقِيلًا لَا يَتَأَنَّفُ
مُطْلَقًا وَلَوْ نَدَرَ مَدَّةً مُتَابِعَةً فَخَرَجَ لِعَدْرِ لَا يَشْطَعُ
الْمُتَابِعَ لَمْ يَجِبْ اسْتِنَافُ الْبَيْتِ وَقِيلَ أَنْ خَرَجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ
وَعَسَلَ الْجَنَابَةَ وَجِبَ وَشَرَطَ الْمُعْتِكَافُ الْإِسْلَامَ وَالْعَقْلَ
وَالنَّقَائِمَ مِنَ الْخَيْضِ وَالْجَنَابَةِ وَلَوْ أَرْتَدَ الْمُعْتِكَافُ أَوْ تَكَرَّرَ
بَطْلًا وَالْمَذْهَبُ بِإِنْ مَامَعْنَى مِنْ أَعْتِكَافِهِمَا الْمُتَابِعِ وَلَوْ
طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ إِعْمَاءٌ لَمْ يَبْطُلْ مَا مَعْنَى أَنْ لَمْ يَخْرُجْ وَيَجِبُ
ذَمُّ الْإِعْمَاءِ مِنَ الْأَعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ أَوْ الْخَيْضِ وَجِبَ
الْخُرُوجُ وَكَذَا الْجَنَابَةُ إِنْ تَعَدَّرَ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَوْ أَنْكَرَ

النَّجْبِ وَأَنْ يُجَنَّبَ رِعْنُ حِجَامِهِ وَالنُّبْلَةُ وَذَوِي الطَّعَامِ
وَالعَلَكِ وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ اللُّهُمَّ تَرَكْتُ صُغْرِي
وَذِكْرَكَ أَفْطَرْتُ وَأَنْ يُكْبِرَ الصَّدَقَةَ وَبِلَاوَةِ الْفِرَاقِ
فِي رَمَضَانَ وَأَنْ يُعْتَمِدَ لِاسْتِمَائِي وَبِشَيْءٍ فِي الْعِشْرِ الْأَوَّلِ
مِنْهُ شَرْطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ الْعَقْلُ وَالْبَلَاغُ
وَالِطَافَةُ وَنَوْمُ رَيْدِ الصَّبِيِّ لَيْسَ إِذَا أَطَاقَ وَيَسَاجُ
تُرْكُ الْمُرِيضِ إِذَا وَجَدَ بِهِ ضَرَرًا شَدِيدًا وَلِلْمُسَافِرِ سَفَرًا
طَوِيلًا سَاجًا وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَرَضَ أَفْطَرَ وَإِنْ سَافَرَ
فَلَا وَلَوْ أَصْبَحَ الْمُسَافِرُ وَالْمُرِيضُ صَائِمِينَ شَرَّ أَرَادَ الْفِطْرَ
جَازَ فَلَوْ أَقَامَ وَشَيْءٌ حَرَّمَ الْفِطْرَ عَلَى الْعَجْجِ وَإِذَا أَفْطَرَ
الْمُسَافِرُ وَالْمُرِيضُ قَضِيًّا وَكَذَا الْجَائِعُ وَالْمُفْطِرُ بِالْعَدَّةِ
وَتَارِكُ الْبَيْتِ وَجَبَّ قَضَاءُ مَا قَاتَ بِالْإِعْمَاءِ وَالرِّدَّةِ
دُونَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ وَالصَّبِيِّ وَالْجُنُونِ وَلَوْ بَلَغَ بِالنَّهَارِ
صَائِمًا وَجَسَّ تَمَامًا بِالْقَضَاءِ وَلَوْ بَلَغَ فِيهِ مَقْطَرًا أَوْ
أَفَاقًا أَوْ أَسْلَمَ فَلَا قَضَاءَ فِي الْأُصْحَى وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِسْكَانُ

بَيْتِ النَّهَارِ فِي الْأُصْحَى وَيَلْزَمُ مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ شَيْءٍ
الْبَيْتَ لِمُسَافِرًا وَمُرِيضًا زَالَ عَدَّتُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ وَلَوْ
زَالَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ وَلَمْ يَتَوَيَّا لَيْلًا فَكَذَا فِي الْمَذْهَبِ وَالْأَظْهَرُ
أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشُّكِّ شُرَيْبَتِ كَوْنَهُ مِنْ رَمَضَانَ
وَإِسْكَانُ بَيْتِهِ الْيَوْمِ مِنْ حَوَاضِرِ رَمَضَانَ بِخِلَافِ النَّذْرِ
وَالْقَضَاءِ مَنْ قَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ فَكَانَ قَبْلَ إِمْكَانِ
الْقَضَاءِ فَلَا تَدَارِكُ لَهُ وَلَا إِشْرُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ
لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَلَيْتَهُ فِي الْجَدِيدِ بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ
يَوْمٍ مَدَّ طَعَامٍ وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ الْقَدِيمِ
هَذَا أَظْهَرَ وَالْوَلِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَلَوْ صَامَ أُخْتِي
بِإِذْنِ الْوَلِيِّ صَحَّ لِمُسْتَقْبَلِ فِي الْأُصْحَى وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ
صَلَاةٌ أَوْ اعْتَكَفَ لَمْ يَفْعَلْ عَنْهُ وَلَا فِدْيَةٌ وَفِي الْأَعْتِكَافِ
قَوْلُ وَاللَّهِ أَغْلَمُ وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمَدِّ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ
لِلْكَبِيرِ وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ فَإِنْ أَفْطَرَ تَاخُوفًا عَلَى
نَفْسِهِمَا وَجَبَّ الْقَضَاءُ بِالْفِدْيَةِ أَوْ عَلَى الْوَالِدِ لِمَنْ هُمَا الْفِدْيَةُ

تَجِبُ وَأَنْ يُجْبِرَ عَنْ حِجَامَتِهِ وَالْقُبْلَةِ وَذَوِ الطَّعَامِ
وَالْعَلَكِ وَإِنْ تَعَوَّكَ عِنْدَ فِطْرِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكَ
وَذَلِكَ أَطْرَبُ وَإِنْ يُكْتَرِ الصَّدَقَةَ وَتِلَاوَةَ الْقُرْآنِ
فِي رَمَضَانَ وَإِنْ تَعَنَّفَكَ لِاسْتِمَائِي سِتْمَائِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ
بِهِ شَرْطُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ الْعَقْلُ وَالْبَلُوغُ
وَإِطَاقُهُ وَيَوْمَ رِيهِ الْعَبِي لَسَبِحَ إِذَا أَطَاقَ وَيَسَاجُ
تَرْكُهُ لِلْمَرِيضِ إِذَا وَجَدَ بِهِ ضَرًّا شَدِيدًا أَوْ لِلْمَسَافِرِ سَفَرًا
طَوِيلًا مَسَاجًا وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَرَضَ أَفْطَرَ وَإِنْ سَافَرَ
وَلَا وَلَوْ أَصْبَحَ الْمَسَافِرُ وَالْمَرِيضُ صَائِمِينَ شَرَّ أَرَادَ الْفِطْرَ
جَازَ فَلَوْ أَقَامَ وَشَفِيَ جَرَمَ الْفِطْرِ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِذَا أَفْطَرَ
الْمَسَافِرُ وَالْمَرِيضُ قَضِيًّا وَكَذَا الْجَائِضُ وَالْمُفْطِرُ لَا عَذْرَ
وَبَارِكُ النَّبَةِ وَجِبَ قَضَاءُ مَاقَاتِ بِالْإِعْمَاءِ وَالرِّدَّةِ
دُونَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ وَالصَّبِيِّ وَالْجُنُونِ وَلَوْ بَلَغَ بِالْهَلَاكِ
صَائِمًا وَجِبَ تَمَامُهُ بِالْقَضَاءِ وَلَوْ بَلَغَ فِيهِ مَقْطَرًا أَوْ
أَقَاوُ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا قَضَاءَ فِي الْأَصْحَى وَلَا يَلْزَمُهُمْ إِسْتَاكُ

بِقِيَّةِ النَّهَارِ فِي الْأَصْحَى وَيَلْزَمُ مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ سَبَى
الْبَيْتَةَ لِمَسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا زَالَ عَذْرُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ وَلَوْ
زَالَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَا وَلَمْ يَتَوَيَّا لَيْلًا فَكَذَا فِي الْمَذْمُومِ وَالْأَهْلِي
أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشُّكِّ شُرْبَتْ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ
وَإِسْتَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ مِنْ خَوَاصِرِ رَمَضَانَ بِخِلَافِ النَّذْرِ
وَالْقَضَاءِ مَنْ قَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ فَتَاتَ قَبْلَ امْتِنَانِ
الْقَضَاءِ فَلَا تَدَارِكُ لَهُ وَلَا إِشْرَ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ
لَمْ يَقْمَعْ عَنْهُ وَبَقِيَّةُ فِي الْجَدِيدِ بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ
يَوْمٍ مَدَّ طَعَامًا وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ قَائِلُ الْقَدِيمِ
هُنَا أَظْهَرَ وَالْوَيْحِيُّ كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْخِيَارِ وَلَوْ صَامَ أَحَدٌ
بِإِذْنِ الْوَيْحِيِّ صَحَّ لَمْ يَسْتَقْبَلْ فِي الْأَصْحَى وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ
صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يَفْعَلْ عَنْهُ وَلَا قَدِيَّةٌ وَبِئْسَ الْأَعْتِكَافُ
قَوْلُكَ وَاللَّهُ أَغْلَمُ وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمَدِّ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ
لِلْكَبِيرِ وَأَمَّا الْجَائِلُ وَالْمَرَضِيُّ فَإِنْ أَفْطَرَ تَأْخُوفًا عَلَى
نَفْسِهِمَا وَجِبَ الْقَضَاءُ بِالْقَدِيَّةِ أَوْ عَلَى الْوَالِدِ لِمَنْ مَاتَ الْقَدِيَّةُ

أَتَلَعَ رَيْقَهُ مَخْلُوطًا بغيرِهِ أَوْ شَجَّ أَفْطَرَ وَلَوْ جَمَعَ رَيْقَهُ
فَأَتَلَعَهُ لَمْ يَفْطُرْ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَقْمَضَةِ
وَالِإِسْتِشَارَةِ الْجَوْفِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ بَالَغَ أَفْطَرَ وَلَا
فَلَا وَلَوْ بَقِيَ طَعَامٌ مِيزَانِيَةً فَجَرِي بِهِ رَيْقَهُ لَمْ يَفْطُرْ
إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمِيزِهِ وَلَوْ أَوْجَرَ مَكْرَهُ لَمْ يَفْطُرْ
فَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ قَالُوا الْأَظْهَرُ لَأَنَّ
يَفْطُرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطُرْ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ
فِي الْأَصْحِ قَالُوا الْأَصْحُ لَا يَفْطُرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَبِالْجَمْعِ كَالْأَكْلِ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَعَنِ الْإِسْتِشَارَةِ يَفْطُرُ بِهِ وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِطَرَفِ
وَقِيلَ وَمُضَاجَعَةُ لَا الْفِكْرَ وَالنَّظْرَ بِشَهْوَةٍ وَيَكْفُرُ
الْقَبْلَةَ لَمْ يَحْرَمَتْ شَهْوَتُهُ وَالْأُولَى لِعَبْرَةِ تَرْكِهَا قَالَتْ
هِيَ كَرَاهَةُ تَحْرِيمِ فِي الْأَصْحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَفْطُرُ بِالْفَتَا
وَالْحِجَامَةِ وَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ وَالْإِقْبَالَ
وَيَحِلُّ بِالْإِجْتِهَادِ فِي الْأَصْحِ وَيَجُوزُ إِذَا ظَنَّ بِنَاءَ اللَّيْلِ
وَكَذَا الْوَشْكُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ أَكَلَ بِاجْتِهَادٍ

أَوَّلًا أَوْ آخِرًا وَبَانَ الْغَلَطُ بِطَرِيقِ صَوْمِهِ أَوْ بِلَاظِنٍ وَلَمْ
يَبْرُكْ فِي الْحَالِ صَحَّ إِنْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ وَبَطَلَ فِي آخِرِهِ وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ
وَفِي فِيهِ طَعَامٌ فَلَفْظُهُ صَحَّ صَوْمُهُ وَكَذَا لَوْ كَانَ بِحَامِيَةً
فَنَزَعَ فِي الْحَالِ فَإِنْ تَمَكَّتْ بَطَلَ شَرْطُ الصَّوْمِ الْإِسْلَامِ
وَالْعَقْلُ وَالتَّقَاتُ عَنِ الْخَيْضِ وَالتَّقَاتُ جَمِيعُ النَّهَارِ وَلَا
يَضُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْإِحْتِيَاطَ
لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ لِحْظَةً مِنْ نَهَارِهِ وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْعَبْدِ
وَكَذَا الشَّرْبُ فِي الْجُرِيدِ وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشُّكِّ
بِالسَّبَبِ فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصْحِ وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ
وَالنَّذْرِ وَكَذَا لَوْ وَافَقَ عَادَةَ تَطَوُّعِهِ وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ
مِنْ شَعْبَانَ إِذَا حَدَّثَ النَّاسَ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا
صَبْتَانِ أَوْ عَيْدِ أَوْ سَفَةِ وَلَيْسَ إِطْبَاقُ الْغَيْرِ بِشَكِّ
وَلَيْسَ تَعَجُّلُ الْفِطْرِ عَلَى تَمْرِ وَالْأَقْمَاءِ وَتَأْخِيرُ السَّجُودِ
مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكِّ وَلَيْسَ لِسَانُهُ عَنِ الْكُذْبِ وَالْغَيْبَةِ
وَنَفْسُهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ قَبْلَ

يُبَلِّغُ رَيْقَهُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ أَوْ سَجَّأً أَفْطَرَ وَلَوْ جَمَعَ رَيْقَهُ
فَأَبْتَلَعَهُ لَمْ يَفْطُرْ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمَنَةِ
وَالْأَسْتِشَاءُ وَالْجَوْفُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ بَالَعَ أَفْطَرَ وَإِلَّا
فَلَا وَلَوْ بَقِيَ طَعَامٌ مِنْ أَسْنَانِهِ فَجَرِي بِهِ رَيْقُهُ لَمْ يَفْطُرْ
إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجِيهِ وَلَوْ أَوْجِرَ مَكْرَهُ لَمْ يَفْطُرْ
فَإِنْ أَكْرَهَ حَتَّى أَكَلَ أَفْطَرَ فِي الْأَظْهَرِ الْأَظْهَرُ لِأَنَّهُ
يَفْطُرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطُرْ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ
فِي الْأَصْحِ الْأَصْحُ لَا يَفْطُرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْجَمْعُ كَالْأَكْلِ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَعَنْ الْأَسْتِشَاءِ فَيَفْطُرُ بِهِ وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِمِرَّةٍ
وَقَبْلَةَ وَمَضَاجِعَهُ لَا الْفِكْرَ وَالنَّظَرَ بِشَهْوَةٍ وَتَكْرَهُ
الْقَبْلَةَ لَمْ يَجْرِكْ شَهْوَتَهُ وَالْأُولَى لِعَبْرَتِهَا
هِيَ كَرَاهَةٌ تَجْرِي فِي الْأَصْحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَفْطُرُ بِالْفَقْدِ
وَالْحِجَامَةِ وَالْإِحْتِيَاطُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ الْإِيقَاطِ
وَيَحْتَجِلُ بِالْإِحْتِهَادِ فِي الْأَصْحِ وَجَوْرُ إِذَا ظَنَّ بِنَفْسِ اللَّيْلِ
وَكَذَا الْوَشْكُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ أَكَلَ بِالْإِحْتِهَادِ

أَوَّلًا أَوْ آخِرًا وَبَانَ الْغَلْظُ بَطَاحًا صَوْمُهُ أَوْ بَلَظُنْ وَلَمْ
يَبْرَحْ خَالَصِحَّ إِنْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ وَبَطَلَ فِي آخِرِهِ وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ
وَفِي فِيهِ طَعَامٌ فَلَفْظُهُ صَحِيحٌ صَوْمُهُ وَكَذَا لَوْ كَانَ بِمَجَامِعًا
فَنَزَعَ فِي آخِلٍ فَإِنْ تَمَكَّتْ بَطَلَ شَرْطُ الصَّوْمِ الْإِسْلَامِيُّ
وَالْعَقْلُ وَالنَّقْدُ عَنِ الْخَيْضِ وَالنَّفَاسِ جَمِيعِ النَّهَارِ وَلَا
يَضُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْأَظْهَرُ أَنْ الْإِعْمَاءَ
لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ حُظَةً مِنْ نَفَارِهِ وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْعَبِيدِ
وَكَذَا الشَّرِيقِيُّ الْجَدِيدُ وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ يَوْمَ الشُّكِّ
بِالسَّبَبِ فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ صَوْمَهُ عَنِ الْبَقْدِ
وَالنَّذْرِ وَكَذَا لَوْ وَافَقَ عَادَةً تَطَوُّعِيَةً وَهُوَ يَوْمُ النَّهَارِ
مِنْ شَعْبَانَ إِذَا نَجَدَتْ النَّارُ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ شَهِدَ بِقِيَادِ
صَبْتَانِ أَوْ عَيْدِ أَوْ فَسْفَةٍ وَلَيْسَ إِطْسَاقُ الْغَيْرِ بِشَكِّ
وَلَيْسَ تَعْمِيلُ الْفِطْرِ عَلَى تَمْرِ وَالْأَقْمَاءِ وَتَأْخِيرُ السَّجُودِ
مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكِّ وَبَيَضُ لِسَانَهُ عَنِ الْكُذْبِ وَالْغَيْبِ
وَنَفْسُهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَيُسْتَحْتَبُ أَنْ يَغْتَسِلَ عَنِ الْبَيِّنَاتِ قَبْلَ

بِمَعَانٍ هَذِهِ الشَّهْرَ بَعَثَ فِي الْأَدْيَانِ وَالْفُرُصَاتِ
 وَالْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى خِلَافَ الْمَذْكُورِ فِي الشَّكَّةِ وَالصَّحِيحُ
 أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ تَعْيِينَ الشَّهْرِ وَلَوْ نَوَى لِسَلَّةِ الثَّلَاثِينَ
 مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ
 لَمْ يَفْعَلْ عِنْدَ إِذَا اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مِنْ تَيَمُّنِهِ
 مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ ضَبَّانٍ شَدِيدًا وَلَوْ نَوَى لِسَلَّةِ الثَّلَاثِينَ
 مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ غَدٍ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَاءَهُ إِنْ
 مِنْهُ وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ شَهْرًا أَيْ الْأَجْتِهَادِ فَإِنْ وَاقَفَ مَا
 بَعْدَ رَمَضَانَ أَجْزَاءَهُ وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى الْأَصْحَحِ فَلَوْ نَقَصَ وَكَانَ
 رَمَضَانَ تَامًا لَزِمَهُ نَوْمٌ آخِرٌ وَلَوْ غَلَطَ بِالْقَدِيمِ وَأَذَى
 رَمَضَانَ لَزِمَهُ صَوْمُهُ وَإِلَّا فَاجِدِيدٌ وَجَوِبَ الْقَضَاءُ وَ
 نَوَى جَائِزٌ صَوْمَ غَدٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ دِمَائِهِ ثُمَّ انْقَطَعَ يَسْرًا
 صَحَّ إِنْ تَعَرَّى فِي اللَّيْلِ أَكْثَرَ أَحْيَضَ وَكَذَا قَدَرُ الْعَادَةِ فِي
 الْأَصْحَحِ شَرَطَ الصَّوْمِ الْإِمْسَاكَ عَنِ الْجَمَاعِ وَلَا يَكْفِي
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ تَيَمَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرَجَعْ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ بَطْلًا

قَلْبَهُ النَّبِيُّ فَلَا يَأْتِرُ وَكَذَا إِنْ أَوْتَلَعَ نَخَامَةً وَلَفَطَهَا فِي الْأَمْحِ
 فَلَوْ تَرَكْتُمْ مِنْ دِمَائِهِ وَحَصَلَتْ فِي جِدِّ الظَّاهِرِ مِنَ الْفَرْسِ
 فَلَيْقَطَعَهَا مِنْ شَجَرَاهَا وَيَجْمَعُهَا فَإِنْ تَرَكَهَا تَمَعَ الْقُدْرَةَ فَوَكَلَتْ
 الْجَوْفَ أَفْطَرَ فِي الْأَمْحِ وَعَنْ وَصُولِ الْعَيْنِ إِلَى مَا يَسْمَى
 جَوْفًا وَقِيلَ يَشْتَرُطُ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ قُوَّةٌ تُحِيلُ الْغِذَاءَ
 أَوَّلًا وَأَفْعَلِي الرَّجْمِينَ بَاطِنِ الْأَمْعَاءِ الدِّمَاغِ وَالْبَطْنِ
 وَالْأَمْعَاءِ وَالْمَثَانَةَ مُفْطِرًا بِالِاسْتِنَاظِ أَوْ الْأَكْلِ وَالْحَقِيقَةُ
 أَوْ الْوُصُولِ مِنْ جَائِغَةٍ وَمَا تَوَمَّتْ وَجْهَهَا وَالْقَطِيرِ فِي
 بَاطِنِ الْأَذْنِ وَالْإِجْلِيلِ مُفْطِرًا فِي الْأَمْحِ وَشَرَطَ الْوُصُولِ
 كَوْنُهُ فِي مَنَقَدٍ مَفْتُوحٍ فَلَا يَصْرُ وَصُوكِ الدَّمْرِ بِشَرْبِ
 الْمَسَاكِرِ وَلَا الْأَكْحَالِ وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ بِحَلْفِهِ وَكَوْنُهُ
 يَقْتَضِي فَلَوْ وَصَلَ جَوْفَهُ ذُبَابًا أَوْ بَعُوضَةً أَوْ غَبَارًا
 الطَّرِيقِ وَغَرْبَلَةَ الدَّقِيقِ لَمْ يُفْطِرْ وَلَا يُفْطِرُ بِلَعِيقِهِ
 مِنْ مَعْدِنِهِ فَلَوْ خَرَجَ عَنِ الْفَرْسِ رَدَّةً وَأَبْتَلَعَهُ أَوْ بَلَغَ
 خَيْطًا بِرَيْقِهِ وَرَدَّهَ إِلَى فِيهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفُصِلُ أَوْ

رَمَّانَ هَذِهِ السَّنَةِ بِتَعَالَى وَفِي الْأَدَاءِ وَالْفَرْضِيَّةِ
وَالِإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى خِلَافَ الْمَذْكُورِ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّحِيحِ
أَنَّهُ لَا يَشْرَطُ تَعْيِينَ السَّنَةِ وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ
مِنْ شَعْبَانَ صَوْرَ غَدٍ عَنْ رَمَّانٍ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ
لَمْ يَقَعْ عَنْهُ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مِنْ تَيَمُّنِهِ
مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ ضَيْبَانٍ رُشْدًا وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ
مِنْ رَمَّانٍ صَوْرَ غَدٍ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَّانٍ أَجْزَاءَهُ إِنْ
مِنْهُ وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ شَهْرًا أَيْلَاجَتَهَا دَفَانٍ وَاقْتِ مَا
بَعْدَ رَمَّانٍ أَجْزَاءَهُ وَهَوَ قَضَاءُ عَلَى الْأَصْحَحِ فَلَوْ تَقَصَّرَ وَكَانَ
رَمَّانٍ تَامًا لَزِمَهُ يَوْمٌ آخَرَ وَلَوْ غَلَطَ بِالتَّقْدِيمِ وَأَذَلَّ
رَمَّانٍ لَزِمَهُ صَوْمُهُ وَإِلَّا فَاجِدْ يَدٌ وَجُوبَ الْقَضَاءِ وَلَوْ
نَوَى بِجَائِزٍ صَوْرَ غَدٍ قَبْلَ انْقِطَاعِ دِمَاسِهِ انْقَطَعَ لَيْلًا
صَحَّ إِنْ تَمَّ فِي اللَّيْلِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ وَكَذَا قَدَّرَ الْعَادَةُ فِي
الْأَصْحَحِ شَرْطُ الصَّوْمِ الْإِمْسَانُ عَنِ الْجَمَاعِ وَاللَّائِي
وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ لَوْ تَيَمَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ بَطُلٌ

غَلَبَةُ النَّوَى فَلَا يَأْتُرُ وَكَذَا إِنْ أَوْتَلَعَ غَنَامَةً وَلَفَطَهَا فِي الْأَصْحَحِ
فَلَوْ تَزَلَّتْ مِنْ دِمَاسِهِ وَحَصَلَتْ فِي حَيْدِ الظَّاهِرِ مِنَ الْمَسْرِ
فَلَيْسَ قَطْعُهَا مِنْ مَجْرَاهَا وَيَجْمَعُ إِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْقَدْرَةِ تَوَلَّتْ
الْجَوْفَ أَفْطَرَ فِي الْأَصْحَحِ وَعَنْ وَصُولِ الْعَيْنِ إِلَى مَا يَسْتَبِي
جَوْفًا وَقِيلَ يَشْرَطُ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ قُوَّةُ تَحْمِلِ الْغَدَاءِ
أَوْ الذَّوِّاقِ الْعَيْنِ الْوَجْهَيْنِ بَاطِنِ الْأَكْحَامِ الدَّمَاعِ وَالْبَطْنِ
وَالْأَمْعَاءِ وَالْمَشَانَةِ مُفْطَرًا بِالِاسْتِغَاظِ أَوْ الْأَكْلِ وَالْحَيْضَةِ
أَوْ الْوُضُوءِ مِنْ جَائِفَةٍ وَمَا تَوَمَّ وَبِحُجْرَتِهَا وَالتَّقْيِظِ فِي
بَاطِنِ الْأُذُنِ وَالْإِهْلِيلِ مُفْطَرًا فِي الْأَصْحَحِ وَشَرْطُ الْوُضُوءِ
كَوْنُهُ فِي مَنْقَذٍ مَفْتُوحٍ فَلَا يَصْرُ وَصُوكِ الدَّمْرِ بِشَرْبِ
الْمَسَاكِرِ وَلَا الْأَكْحَامِ وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ بِحَلِيقَةٍ وَكَوْنُهُ
يَقْتَضِيهِ فَلَوْ وَصَلَ جَوْفَهُ ذُبَابًا أَوْ بَعُوضَةً أَوْ غَسَّارًا
الطَّوْبِقِ وَغَرْبَلَةَ الدَّقِيقِ لَمْ يَفْطُرْ وَلَا يَفْطُرُ بِبَلْعِ رَيْقِهِ
مِنْ مَعْدِنِهِ فَلَوْ خَرَجَ عَنِ الْغَيْرِ شَرَّ زِدَّةً وَأَبْثَلَعَهُ أَوْ بَلَ
خَيْطًا بِرَيْقِهِ وَرَدَّهَ إِلَى فِيهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفُصِلُ أَوْ

هذه زكاي المجلة فقط استرد وأنه إن لم يتعدن للتعديل
 ولم يملكه القابض لم يسرد وأنها لو اختلفا في مثبت
 الاستراد صدق القابض بميثبه ومثي ثبت والمجمل بالثابت
 وجب صمائه والأصح اعتبار قيمته يوم القصر وأنه إن
 وجده ناقصا فلا أرش وأنه لا يسرد زيادة منقضا
 وتأخير الركاة بعد التمكن بوجوب القمان وإن تلفت
 أماكن ولو تلف قبل التمكن فلا ولو تلف بعضه فلا
 أنه يغير منسظ ما بقي وإن أتلفه بعد الجول وقبل
 التمكن لم تسقط الركاة وهي تتعلق بالمال تعلق الركاة
 وفي قول تعلق الركن وفي قول بالذمة فلو باعها
 قبل إخراجها فلا ظهر بطلانها في قدرها وأصحها
 الباقى

في شرح الرضى قال لا يسرد ما استرد من الركاة
 التي هي في اليد والحق في اليد على وجه لا يملك
 انما هو في اليد انما هو في اليد على وجه لا يملك
 عليه في الشك في انما هو في اليد على وجه لا يملك
 والشهادة انما هو في اليد على وجه لا يملك
 لان له لا يملك الركاة في اليد على وجه لا يملك
 ومنها ان يكون الركاة في اليد على وجه لا يملك
 من صدق كل ثابت طلق في اليد على وجه لا يملك
 حيد لا يملك الركاة في اليد على وجه لا يملك
 الصدق ولم يملك الركاة في اليد على وجه لا يملك
 بالبر في اليد على وجه لا يملك الركاة في اليد
 ما قاله في شرح الرضى وقد قال في اليد على وجه لا يملك
 الاستدلال في اليد على وجه لا يملك الركاة في اليد
 في ما تناقض في اليد على وجه لا يملك الركاة في اليد

يعدل ولم ترا الهلال بعد ثلاثين أظرفا في الأصح وإن
 كانت التمام حجة وإذا راي ببلد لم يحكمه البلد
 القريب دون البعيد في الأصح والبعيد مسافة القصر وقيل
 باختلاف المطالع هذا الأصح والله أعلم وإذا لم
 توجب على البلد الآخر فسافر إليه من بلد الرؤية فالأصح
 أنه يوافقهم في الصوم آخرًا ومن سافر من البلد الآخر
 إلى بلد الرؤية عيّد معهم وقضى يومًا ومن أصبح بعيدًا
 فسار ثم بقيت إلى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح
 أنه يمسك بقية اليوم البنية شرط للصوم ويشترط
 لفرضه الثبوت والصحة أنه لا يشترط النصف الآخر
 من الليل وأنه لا يصتر الأكل والجماع بعدها وأنه لا
 يجب التجديد إذا نام ثم تبته ويصح النقل بينة قبل
 الزوال وكذا بعده في قول والصحيح اشتراط حصول
 شرط الصوم من أول النهار ويجب التعيين في الفرض
 وكما له في رمضان ان يتصور صورته في غير ذلك فرض

وَالْأَفْلَاحُ وَلَوْ أَصَدَقْنَا بِصَابِ سَائِمَةٍ مَعِينًا زَمَانًا وَكَانَتْ
إِذَا تَمَّ جَوْلُكَ مِنَ الْجِدَارِ وَأَوْ كَشْرِي إِذَا رُبَّ سَبْرٍ
بِمَا نَبِيٍّ دِينًا وَأَوْ قَبْعَانَا فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ
يُخْرِجَ الْأَرْكَاءَ مَا اسْتَقَرَّ فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ
الْأُولَى زَكَاةَ عَشْرِينَ وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ عَشْرِينَ
لِسَنَةِ وَعَشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ وَلِتَمَامِ الثَّلَاثَةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ
لِسَنَةِ وَعَشْرِينَ لثَلَاثَتَيْنِ وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ
سِتِينَ لِسَنَةِ وَعَشْرِينَ لِارْبَعِينَ وَالشَّاهِدُ خُرُوجُ لِتَمَامِ الْأُولَى
زَكَاةَ الثَّمَانِينَ نَحْبُ الزَّكَاةِ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا
تَمَكَّنَ وَذَلِكَ بِجُحُورِ الْمَالِ وَالْأَمْتَانِ وَأَنَّ يُوَدَّرَ
بِفَرْقِهِ زَكَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ وَكَذَا الظَّاهِرِ عَلَى الْحَدِيثِ
وَلَدِ التَّوَكُّلِ وَالضَّرْفِ إِلَى الْإِمَامِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ
الضَّرْفَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَابِرًا وَنَحْبُ
النِّيَّةِ فَيَنْبَغِي هَذَا فَرَضُ زَكَاةٍ مَالِيٍّ أَوْ فَرَضُ صَدَقَةٍ
مَالِيٍّ وَجُوهًا وَلَا يَكْفِي فَرَضُ مَالِيٍّ وَكَذَا الصَّدَقَةُ فِي

الْأَمْحُ وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ وَلَوْ عَيَّرَ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ وَيَلْزَمُ
الْوَيْلَ النَّبِيَّةَ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ وَيَكْفِي نِيَّةَ التَّوَكُّلِ
عِنْدَ الضَّرْفِ إِلَى التَّوَكُّلِ فِي الْأَمْحُ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْبَغِيَ التَّوَكُّلُ
عِنْدَ التَّفْرِيقِ أَيْضًا وَلَوْ دَفَعَ إِلَى السُّلْطَانِ كَفَيْتِ النَّبِيَّةَ عِنْدَهُ فَإِنْ
لَمْ يَنْبَغِ لَمْ يَجْزِ عَلَى الصَّيِّ وَإِنْ تَوَيَّ السُّلْطَانُ وَالْأَمْحُ أَنَّهُ يَلْزَمُ
السُّلْطَانَ النَّبِيَّةَ إِذَا أَخَذَ زَكَاةَ الْمَشْتَعِ وَأَنَّ نِيَّةَ تَعْيِينِ
لَا يَجِبُ تَعْيِينُ الزَّكَاةِ عَلَى مَلِكِ النَّصَابِ وَجَوْزُ قَبْلِ
الْجَوْلِ وَلَا يَجِبُ لِعَامَّتَيْنِ فِي الْأَمْحُ وَلَهُ تَعْيِينُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ
رَمَضَانَ وَالصَّيِّ مَنْعُهُ قَبْلَهُ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ
الْمُتْرَقِلِ بَدْوً وَصَلَاحِهِ وَلَا لِبِئْسَ قَبْلَ اسْتِدَادِهِ وَيَجُوزُ
بَعْدَهُمَا وَشَرَطُ إِجْرَاءِ الْمَجْلِيِّ نَفَاةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ لِلْجُوبِ
إِلَى الْخَيْرِ الْجَوْلِ وَكَوْنِ النَّبِضِ فِي الْخَيْرِ الْجَوْلِ سُبْحًا وَقَبْلَ
أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْأَسْتِحْقَاقِ فِي أَثْنَا الْجَوْلِ لَمْ يَجْزِ لَهُ وَلَا يَضُرُّ
غِنَاةَ بِالزَّكَاةِ وَإِذَا لَمْ يَقَعِ الْمَجْلِيُّ زَكَاةً اسْتَرَدَّ أَنْ كَانَ
شَرَطَ الْأَسْتِرْدَادِ أَنْ عَرَضَ مَانِعٌ وَالْأَمْحُ أَنَّهُ إِنْ قَالَ

وَالْأَفْلَاحَ وَلَوْ أَصَدَقَهَا نَصَابَ سَائِمَةٍ مَعِينًا لَزِمَهَا رِكَاتُهُ
إِذَا تَمَّ جَوْلُكَ مِنَ الْإِصْدَاقِ وَلَوْ أَكْرَمِي إِذَا أَرْبَعِينَ
سِتْمَا يَزِيدُ نِسَارًا وَقَبْضَةً فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ
يُخْرِجَ الْأَرْكَاءَ مَا اسْتَقَرَّ فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ
الْأُولَى رِكَاتَ عَشْرِينَ وَلِتَمَامِ الثَّانِيَةِ رِكَاتَ عِشْرِينَ
لِسَنَةِ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَلِتَمَامِ الثَّلَاثَةِ رِكَاتَ أَرْبَعِينَ
لِسَنَةِ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَلِتَمَامِ الرَّابِعَةِ رِكَاتَ
سِتِّينَ لِسَنَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَالشَّاهِدُ فِي خُرُوجِ لِتَمَامِ الْأُولَى
رِكَاتَ الثَّمَانِينَ نَحْوَ الرِّكَاتِ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا هُوَ
تَمَكَّنَ وَذَلِكَ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْأَهْتِنَافِ وَلَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ
بِنَفْسِهِ رِكَاتَةَ الْمَالِ الْبَاطِنِ وَكَذَا الظَّاهِرِ عَلَى الْحَدِيثِ
وَلَهُ التَّوَكُّلُ وَالضَّرْفُ إِلَى الْإِمَامِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ
الضَّرْفَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَابِرًا وَجَبَّ
الْبَيْتَةُ فَيَنْوِي هَذَا فَرَضَ رِكَاتَةَ مَالِي أَوْ فَرَضَ صَدَقَةَ
مَالِي وَجَوَّهَهَا وَلَا يَكْفِي فَرَضَ مَالِي وَكَذَا الصَّدَقَةُ فِي

الْأَمْحِ وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ وَلَوْ عَيَّرَ لَمْ يَقَعَنَّ عَنْ غَيْرِهِ وَيَلْزِمُ
الْوَيْلَ الْبَيْتَةَ إِذَا أَخْرَجَ رِكَاتَةَ الصَّحِيحِ وَالْمَجْرُومِ وَتَكْنِيَةُ الْمُوَكَّلِ
عِنْدَ الضَّرْفِ إِلَى الْوَيْلِ فِي الْأَمْحِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِي الْوَيْلَ
عِنْدَ التَّفْرِيقِ أَيْضًا وَلَوْ دَفَعَ إِلَى السُّلْطَانِ كَتَبَ الْبَيْتَةَ عِنْدَهُ فَإِنْ
لَمْ يَنْوِلْهُ جَبَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ نَوَى السُّلْطَانُ وَالْأَمْحِ أَنَّهُ يَلْزِمُ
السُّلْطَانَ الْبَيْتَةَ إِذَا أَخَذَ رِكَاتَةَ الْمَشْتَرِكِ وَأَنْ يَبَيْتَهُ تَكْنِي
فَسَلَّ الْأَمْحِ يُعْمَلُ الرِّكَاتَةُ عَلَى يَدِكَ الْبَيْتَةَ بِجَوِّهِ وَقَبْلَ
الْحَوْلِ وَلَا يُعْمَلُ لِعَامِيٍّ فِي الْأَمْحِ بَوْلَهُ يُعْمَلُ الْفِطْرَةُ مِنْ أَوَّلِ
رَمَضَانَ وَالصَّحِيحُ مَنْعُهُ قَبْلَهُ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ رِكَاتَةَ
الْمُتْرَقِ قَبْلَ بَدْءِ صَلَاحِهِ وَلَا لَيْلٍ قَبْلَ اشْتِدَادِهِ وَجَوِّهِ
بَعْدَهُمَا وَشَرْطُ إِجْرَائِ الْمَجْعَلِ بَقَاءُ الْمَالِ الْكَافِلِ لِلْجَوِّهِ
إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ وَكَوْنُ الْغَابِضِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ مُتَحَقًّا وَقَبْلَ
إِنْ خَرَجَ عَنِ السُّلْطَانِ فِي أَثْنَا الْحَوْلِ لَمْ يَجُزِ لَهُ وَلَا يَضُرُّ
غِنَاةُ بِالرِّكَاتَةِ وَإِذَا لَمْ يَقَعِ الْمَجْعَلُ رِكَاتَةَ أَسْتَرَدَّ إِنْ كَانَ
شَرْطُ الْأَسْتَرَدِّ إِذَا عَرَضَ مَا تَمَّ وَالْأَمْحِ أَنَّهُ إِنْ قَالَ

فِي الْأَجْحِ فَالْبُرْخَيْرُ مِنَ الشَّرِّ وَالْأَرْضُ وَالْأَجْحُ أَنْ الشَّعْبِ
 خَيْرٌ مِنَ الشَّرِّ وَأَنَّ الشَّرَّ خَيْرٌ مِنَ الزَّيْتِ وَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ
 عَنْ نَفْسِهِ مِنْ فَوْقِ دَعْنٍ قَرِيبِهِ أَغْلَى مِنْهُ وَلَا يَبْقَعُ
 الصَّاعُ وَلَوْ كَانَ فِي بِلْدِ أَقْوَاتٍ لَا غَابَ فِيهَا تَخْتِيرُ وَالْأَقْلُ
 أَشْرَفُهَا وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ بِلْدٌ أَخْرَفًا لِأَجْحِ أَنْ الْأَخْبَارُ
 بِقُوَّةِ بِلْدِ الْعَبْدِ الْوَأَجِبُ بِحَيْثُ السَّلْبُ وَلَوْ
 أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْغَنِيِّ جَارَ كَأَخِي
 أَوْ بِنْتِ الْكَبِيرِ وَلَوْ اشْتَرِكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي
 عَمَلٍ لَزِمَ الْمُوسِرُ نِصْفَ صَاعٍ وَلَوْ أَيْسَرَا وَأَخْلَفَا لِحَمَا
 أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَجْحِ وَاقْتِ
 أَغْلَى
 شَرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ وَتَلَدُ
 الْمُرْتَدِّ أَنْ يُقِينَا مَلِكَهُ دُونَ الْمَكَاتِ وَتَجِبُ فِي مَالِ
 الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَكَذَا مِنْ تِلْكَ بَعْضُهُ الْحَرِّ نَصَابًا
 فِي الْأَجْحِ وَفِي الْمَغْضُوبِ وَالضَّالِّ وَالْمَجْهُودِ فِي الْأَطْمَرِ

وَلَا يَجِبُ دَعْنًا حَتَّى يَعُودَ وَالْمُشْتَرِي قَبْلَ قَبْضِهِ وَقَبْلَ
 فِيهِ الْقَوْلَانِ وَتَجِبُ فِي الْحَالِ عَنِ الْغَائِبِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ
 وَالْأَنْكَعُضُوبُ وَالذَّيْنُ إِنْ كَانَ مَا شِئَتْ أَوْ غَيْرَ لَا زِمَ
 كَمَا لِكِتَابَةِ فَلَا زَكَاةَ أَوْ عَرْضًا أَوْ نَقْدًا أَفَكَدَ فِي الْقَدِيمِ
 وَفِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ خَالًا وَتَعَذَّرَ أَخْذَهُ لِإِعْتِسَارِ
 وَغَيْرِ فَكَمَغْضُوبٍ وَإِنْ تَيْسَّرَ وَجِبَتْ زَكَاةُ فِي الْحَالِ
 أَوْ مُؤَخَّرًا فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَمَغْضُوبٍ وَقَبْلَ حَيْثُ دَفَعَهَا
 قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا يَجْمَعُ الذَّيْنُ وَجُوبَهَا فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ
 وَالثَّلَاثُ يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ وَهُوَ النَّقْدُ وَالْعَرْضُ
 فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ حَجَّرَ عَلَيْهِ لَيْزِنَ فَحَالَ الْجَوْلُ فِي الْحَجْرِ
 فَكَمَغْضُوبٍ وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةُ وَذَيْنِ أَدْمِي فِي تَرْكِهِ
 قَدِمَتْ وَفِي قَوْلِ الذَّيْنِ وَفِي قَوْلِ بَسْتَوِيَانِ وَالْغَنِيمَةُ
 قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلِكَهَا وَمَضَى بَعْدَهُ
 جَوْلُ وَالْجَمِيعُ صَنْفُ زَكَاةٍ وَبَلَّغَ نَصِيبَ كُلِّ شَخْصٍ نَصَابًا
 أَوْ بَلَّغَهُ الْجَمْعُ فِي مَوْضِعِ ثَبُوتِ الْخَلْطَةِ وَجِبَتْ زَكَاةُهَا

في الأصح فالبر خير من المر والأرض والأصح أن الشعر
 خير من المر وأن المر خير من الزيت وله أن يخرج
 عن نفسه من فؤده عن قريبه أعلى منه ولا يعرض
 الصاع ولو كان في بلد أوقات لأغالب فيها خبير والأقل
 أشرف فلو كان عبدة يملك أخرف الأصح أن الاعتبار
 بقوت بلد العبد الواجب بحد التسليم ولو
 أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز كأجنبي
 أذن بخلاف الكبير ولو اشترك مؤسراً ومعتقاً في
 عبده لزم المؤسراً نصف صاع ولو أيسراً وأخلفوا إجماً
 أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الأصح والله
 أعلم
 شرط وجوب زكاة المال الإسلام والحرية وتلزم
 المرتدان أبقينا ملكه دون المكاتب ونجيب في مال
 الصبي والمجنون وكذا من ملك بعضه الحر صابغاً
 في الأصح وفي المغضوب والضال والمجود في الأظهر

ولا يجب دفعها حتى يعود والمشرى قبل قبضه وقتل
 فيه القولان ونجس في حار عن العائبان إن قدر عليه
 وإن لم يفتضوب والذين إن صان ما شبه أو غير لآزده
 كما احتابد فلا زكاة أو عرفنا أو نعد أفكر في القدم
 وفي الجديد إن كان حالاً وتعدراً أخذة لإعتسار
 وغيره فكمغضوب وإن تيسر وجبت زكاة في حال
 أو مؤجلاً فالمدخر أنه كمغضوب وقبله يجب دفعها
 قبل قبضه ولا يمنة الدين وجوبها في أظهم الأقوال
 والثالث يمنة في المال الباطن وهو التند والعرض
 فعلى الأول لو حجر عليه دين في حال الجوار فحجر
 فكمغضوب ولو اجتمع زكاة ودين أدنى في تركه
 قدمت وفي قول الذين وفي قول يستويان والغنمة
 قبل القسمة إن اختار الغامون ملاحنا ومعنى بعدة
 جوار والجمية صنف زكوة وبلغه نصيب كل شخص نصيباً
 أو بلغه المجموع في موضع ثبوت خلطة وجبت زكاة

بما لم يعد منه نفسه مما سانه فانه حجة وجوب زكاة
التجارة لتمام حوماته بغير حولا لزكاة العين ابدا واذا
قلنا عامدا القراض لا يملك الربح بالظهور فعلا المالك زكاة
للجميع فان اخرجنا من مال القراض حسبت من الربح في الاصح
وان قلنا يملك بالظهور لزوم المالك زكاة راس المال وحضه
من الربح والمذهب انه يلزم العاقل زكاة حصته

حجبا اول ليلة العيد
في الاظهر فتخرج عن مرات بعد الغروب دون من وادار
ويسر ان لا يخرج عن صدقة ويجزم تاخيرها عن يومه
ولا فطرة على كافر الا في عبده وقرينه المسلم في الاصح
ولا رقين وفي المكاتب وجه ومن بعضه جزم بلزومه فسقطه
ولا معسر فمن لو يفضل عن قوته وقوت من في نفقته لله
العيد ويوم مدي فمعسر بشرط ثوبه فاضلا عن قنكر
وخادم يحتاج اليه في الاصح ومن لزوم فطرته لزومه
فطرة من لزومه نفقته لئلا يلزم المسلم فطرة العبد

هذا هو المذهب في زكاة
الربح في القراض
والظاهر ان الربح
يكون للمالك
والمالك هو الذي
يؤخذ منه الزكاة
فان كان القراض
مقراضا فليس
يؤخذ منه الزكاة
بل يؤخذ من المالك
الذي هو المالك
بالظهور

كاتبه الكتاب او يرضى
بالتكليف فطرة
فطرة او لا فلا ياله القاصح
ماله بالربح وهو مال
ليس منه فطرة بل يرضى
ان فطرته حاجه طارا لا يسرى
وان اوله اسرى

والقريب والزوجة الكفار ولا العبد فطرة زوجته ولا
الابن فطرة زوجته ابنيه وفي الابن وجه ولو اغتر الزوج
او كان عبدا افا لا يظهر انه يلزم زوجته الجزة فطرتها
وكذا سيد الاممة الاصح المنصوص لا يلزم الجزة

والله اعلم ولو انقطع خبر العبد فالمدب وجوب
اخراج فطرته في الحال وقيل اذا عاد وفي قول لا شيء
والاصح ان من ايسر بعض صاع يلزمه وانه لو وجد
بعض الصيعان قدر نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير
ثم الاب ثم الام ثم الكبير في صاع وهو شماية درهم
وثلاثة وتسعون وثلاث الاصح شماية وخمسة
وثمانون درهما وخمسة اشباع درهم لما سبق في زكاة
النبات والله اعلم وجنسه الفوت المعشر وكذا ان
الاقط في الاظهر وجب من قوت بلده وقيل قوته قبل
يختارين الاقوات ويجزي الاعلى عن الأدنى ولا
عكس والاعتبار بالقيمة في وجه وزيادة الاقليات

ثالث عشره من بعد سنة من ذبحه وجوب كتابة
 الخاوة لتمام حوائجها من غير حول ولا اية العتق كذا وادان
 قلنا عامنا بعد ان كان مالك الرجوع لظهور ماعا المالك زكاة
 خمسة فان خرجنا من قبل العتق خمسة من الرجوع في الاصح
 وفي قلنا مالك في ظهور ان زكاة المالك زكاة المالك وجوبه
 من الرجوع والمذهب انه بلوه العام زكاة وجوبه
 بحث اول سنة العبد
 في الاصح يخرج عتق من بعد العتق دون من اوله
 ونسب لا يخرج من ماله ويجوز اخراجه عن يده
 ولا فطره ولا زكاة ولا في عبده وورثه المسلم في الاصح
 ولا من في ملكه وجد من بعضه جزا لومة فنصه
 ولا معسر من او غصاع فونه وورث من في عبده لله
 بعد ويوم من معسر وشرط كونه واصلا عن قتل
 وخادم محاسب له في الاصح ومن لومة فطره لومة
 فطره من زمة نفسه كذا يلزم المسلم فطره العبد

في الاصح يخرج عتق من بعد العتق دون من اوله
 ونسب لا يخرج من ماله ويجوز اخراجه عن يده
 ولا فطره ولا زكاة ولا في عبده وورثه المسلم في الاصح
 ولا من في ملكه وجد من بعضه جزا لومة فنصه
 ولا معسر من او غصاع فونه وورث من في عبده لله
 بعد ويوم من معسر وشرط كونه واصلا عن قتل
 وخادم محاسب له في الاصح ومن لومة فطره لومة
 فطره من زمة نفسه كذا يلزم المسلم فطره العبد

والقرين والزوج الثمار ولا العبد فطرة زوجته ولا
 الابن فطرة زوجته ابيه وبني الابن وجبة ولو افسر الزوج
 او كان عبدا فالأظهر انه يلزم زوجته الفطرة فطرتها
 وكذا استدل الأمة فان الاصح المنصوص لا يلزم الفطرة
 والله اعلم ولو انقطع خبر العبد فالذهب وجوب
 اخراج فطرته في الحال وقيل اذا اعاد وفي قول الاصح
 والاصح ان من ايسر بعض صاع يلزمه وانه لو وجد
 بعض الصبيان قدر نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير
 ثم الاب ثم الام ثم الكبير وفي صاع وهو شماية درهم
 وثلاثة وثلثون وثلاث الاصح شماية وخمسة
 وثمانون درهما وخمسة اشباع درهم لما سبق في زكاة
 النبات والله اعلم وجنسه القوت المعشر وكذا
 الاقط في الاظهر ويجب من قوت بلده وقيل قوته قبل
 تحييز بين الاقوات ويجزي الاعلى عن الأدنى ولا
 عكس والاعتبار بالقيمة في وجه وزيادة الاقبات

عَلَى الْمَشْهُورِ بِشَرْطِ النَّصَابِ وَالتَّقَدُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْجَوْكِ
فَهُوَ الْمَوْجُودُ أَجَاهِلٍ فَإِنْ وَجِدَ سَلَامِي عِلْمٌ مَا لَكِنَّهُ فَلَهُ
وَالْأَفْلَقَةُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الصَّيْرُ هُوَ وَإِنَّمَا
يَمْلِكُهُ الْوَاحِدُ وَيَلْزِمُهُ الرِّكَاءُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ
أَوْ بِلِكِ أَحْيَاءٍ فَإِنْ وَجَدَ فِي سَجْدٍ أَوْ سَارِعٍ فَلِقَطْعُهُ عَلَى
لِلْمَذْهَبِ أَوْ فِي مَالِكٍ شَخْصٍ فَلِلشَّخْصِ إِنْ أَدْعَاهُ وَإِلَّا فَمَنْ مَلَكَ
مِنْهُ وَمَكَذَاجِيٌّ مَشْهُورٌ إِلَى الْحَيِّ وَهُوَ لَوْ تَارَعَهُ بَايَعُ وَمَشْتَرٍ
أَوْ مَكْرُومٌ وَمُعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ صَدُوقٌ وَالْبَيْدُ يَمِينُهُ
شَرْطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ الْجَوْلِ وَالنَّصَابِ مُعْتَبَرًا بِأَخْرِ
لِلْجَوْلِ وَفِي قَوْلِ بَطْرَفِيهِ وَفِي قَوْلِ جَمِيعِهِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ
لَوْ رَدَّ إِلَى التَّقَدُّ فِي خِلَالِ الْجَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَأَمَّا
بِهِ سَلْعَةٌ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْجَوْلُ وَيَبْتَدِي جَوْلَهَا مِنْ
شِرَافَهَا وَلَوْ تَمَّ الْجَوْلُ وَقِيمَةُ الْعَرْضِ دُونَ النَّصَابِ
فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبْتَدِي جَوْلُ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ وَيَبْصُرُ عَرْضُ التِّجَارَةِ
لِلْقَيْتَةِ بَيْنَهَا وَإِنَّمَا يَبْصُرُ الْعَرْضُ لِلتِّجَارَةِ إِذَا اقْتَرِنَتْ

وَأَمَّا فِي قَوْلِ بَطْرَفِيهِ وَفِي قَوْلِ جَمِيعِهِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ لَوْ رَدَّ إِلَى التَّقَدُّ فِي خِلَالِ الْجَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَأَمَّا بِهِ سَلْعَةٌ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْجَوْلُ وَيَبْتَدِي جَوْلَهَا مِنْ شِرَافَهَا وَلَوْ تَمَّ الْجَوْلُ وَقِيمَةُ الْعَرْضِ دُونَ النَّصَابِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبْتَدِي جَوْلُ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ وَيَبْصُرُ عَرْضُ التِّجَارَةِ لِلْقَيْتَةِ بَيْنَهَا وَإِنَّمَا يَبْصُرُ الْعَرْضُ لِلتِّجَارَةِ إِذَا اقْتَرِنَتْ

بِشَرْطِ النَّصَابِ وَالتَّقَدُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْجَوْكِ
فَهُوَ الْمَوْجُودُ أَجَاهِلٍ فَإِنْ وَجِدَ سَلَامِي عِلْمٌ مَا لَكِنَّهُ فَلَهُ
وَالْأَفْلَقَةُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الصَّيْرُ هُوَ وَإِنَّمَا
يَمْلِكُهُ الْوَاحِدُ وَيَلْزِمُهُ الرِّكَاءُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ
أَوْ بِلِكِ أَحْيَاءٍ فَإِنْ وَجَدَ فِي سَجْدٍ أَوْ سَارِعٍ فَلِقَطْعُهُ عَلَى
لِلْمَذْهَبِ أَوْ فِي مَالِكٍ شَخْصٍ فَلِلشَّخْصِ إِنْ أَدْعَاهُ وَإِلَّا فَمَنْ مَلَكَ
مِنْهُ وَمَكَذَاجِيٌّ مَشْهُورٌ إِلَى الْحَيِّ وَهُوَ لَوْ تَارَعَهُ بَايَعُ وَمَشْتَرٍ
أَوْ مَكْرُومٌ وَمُعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ صَدُوقٌ وَالْبَيْدُ يَمِينُهُ
شَرْطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ الْجَوْلِ وَالنَّصَابِ مُعْتَبَرًا بِأَخْرِ
لِلْجَوْلِ وَفِي قَوْلِ بَطْرَفِيهِ وَفِي قَوْلِ جَمِيعِهِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ
لَوْ رَدَّ إِلَى التَّقَدُّ فِي خِلَالِ الْجَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَأَمَّا
بِهِ سَلْعَةٌ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْجَوْلُ وَيَبْتَدِي جَوْلَهَا مِنْ
شِرَافَهَا وَلَوْ تَمَّ الْجَوْلُ وَقِيمَةُ الْعَرْضِ دُونَ النَّصَابِ
فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبْتَدِي جَوْلُ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ وَيَبْصُرُ عَرْضُ التِّجَارَةِ
لِلْقَيْتَةِ بَيْنَهَا وَإِنَّمَا يَبْصُرُ الْعَرْضُ لِلتِّجَارَةِ إِذَا اقْتَرِنَتْ

بَيْنَنَا بِكَيْسِدٍ مَعَاوَضَةٍ كَثْرًا وَكَذَا الْمَنْشُوعُ وَعَوْضُ الْخَلْعِ فِي
الْأَصْحَحِ لَا بِالْبَيْتَةِ وَالْأَجْطَابِ وَالْإِسْتِرْدَادِ بَعِيدًا إِذَا مَلَكَ
بِنَقْدِ نَصَابِ جَوْلِهِ مِنْ حَيْثُ مَلَكَ التَّقَدُّ أَوْ دُونَهُ أَوْ بَعْضُ
قَيْتَةٍ مِنَ الشِّرَاءِ وَقِيلَ إِنْ مَلَكَ بِنَصَابِ سَائِمَةٍ بَنِي عَلَى جَوْلِهَا
وَيُضَمُّ الزَّبْحُ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْجَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْصُرْ لَا إِنْ نَصُرَ
فِي الْأَظْهَرِ وَالْأَصْحَحُ إِنْ وَلَدَ الْعَرْضِ وَتَمَّرَهُ مَالِ تِجَارَةٍ
وَأَنْ جَوْلَهُ جَوْلُ الْأَصْلِ وَأَجْبَتْهَا رُبْعُ عَشْرَ الْقِيَمَةِ فَإِنْ
مَلَكَ بِنَقْدٍ قَوْمِيهِ إِنْ مَلَكَ بِنَصَابِ وَكَذَا إِذَا دُونَهُ فِي
الْأَصْحَحِ أَوْ بَعْضُ فَيُغَالِبُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ فَإِنْ غَلِبَتْ نَقْدَانِ
وَبَلَغَ بِأَحَدِهِمَا نَصَابًا قَوْمِيهِ فَإِنْ بَلَغَ بِهِمَا قَوْمًا بِالْأَنْتِجِ
لِلْفَقْرَاءِ وَقِيلَ يَخْتَارُ الْمَالِكُ وَإِنْ مَلَكَ بِنَقْدٍ وَعَرْضِ
قَوْمٍ مَا قَابَلَ التَّقَدُّ بِهِ وَالْبَاقِي بِالْعَالِكِ وَنَحَبُ فِطْرَةَ عَبْدِ
التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاةِهَا وَلَوْ كَانَ الْعَرْضُ سَائِمَةً فَإِنْ كَانِ
نَصَابُ أَحَدِي الرِّكَائِنِ فَقَطَّ وَجِيتَ أَوْ نَصَابُ مِمَّا فَرَكَاةُ
الْعَيْتِ وَالْجَوْلُ فَعَاهِدًا إِذَا اقْتَرِنَتْ التِّجَارَةُ بِالشِّرَاءِ

بِشَرْطِ النَّصَابِ وَالتَّقَدُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْجَوْكِ
فَهُوَ الْمَوْجُودُ أَجَاهِلٍ فَإِنْ وَجِدَ سَلَامِي عِلْمٌ مَا لَكِنَّهُ فَلَهُ
وَالْأَفْلَقَةُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الصَّيْرُ هُوَ وَإِنَّمَا
يَمْلِكُهُ الْوَاحِدُ وَيَلْزِمُهُ الرِّكَاءُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ
أَوْ بِلِكِ أَحْيَاءٍ فَإِنْ وَجَدَ فِي سَجْدٍ أَوْ سَارِعٍ فَلِقَطْعُهُ عَلَى
لِلْمَذْهَبِ أَوْ فِي مَالِكٍ شَخْصٍ فَلِلشَّخْصِ إِنْ أَدْعَاهُ وَإِلَّا فَمَنْ مَلَكَ
مِنْهُ وَمَكَذَاجِيٌّ مَشْهُورٌ إِلَى الْحَيِّ وَهُوَ لَوْ تَارَعَهُ بَايَعُ وَمَشْتَرٍ
أَوْ مَكْرُومٌ وَمُعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ صَدُوقٌ وَالْبَيْدُ يَمِينُهُ
شَرْطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ الْجَوْلِ وَالنَّصَابِ مُعْتَبَرًا بِأَخْرِ
لِلْجَوْلِ وَفِي قَوْلِ بَطْرَفِيهِ وَفِي قَوْلِ جَمِيعِهِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ
لَوْ رَدَّ إِلَى التَّقَدُّ فِي خِلَالِ الْجَوْلِ وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ وَأَمَّا
بِهِ سَلْعَةٌ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الْجَوْلُ وَيَبْتَدِي جَوْلَهَا مِنْ
شِرَافَهَا وَلَوْ تَمَّ الْجَوْلُ وَقِيمَةُ الْعَرْضِ دُونَ النَّصَابِ
فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبْتَدِي جَوْلُ وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ وَيَبْصُرُ عَرْضُ التِّجَارَةِ
لِلْقَيْتَةِ بَيْنَهَا وَإِنَّمَا يَبْصُرُ الْعَرْضُ لِلتِّجَارَةِ إِذَا اقْتَرِنَتْ

فَاِذَا صُرِّجَ جَارَ صُرْفَةٍ فِي حَسْبِ الْمَخْرُوصِ نَعْمًا وَغَيْرَهُ وَلَوْ اُدْعِيَ
لَمَلَاكِ الْمَخْرُوصِ بِسَبْحِي كَسْرِفِهِ اَوْ صَاهِرٍ عَرَفَ صِدْقَ
حَسْبِهِ فَاِنْ لَمْ يَعْرِفْ الْقَاهِرَ طَوَّلَ بِمَنْتِهِ عَلَيَّ فَتَجَمَّعَ
ثُمَّ يَصْدُقُ بِمَنْتِهِ فِي اَمْرٍ كَيْدٍ وَلَوْ اُدْعَمَتْ لِحَارِصِ
اَوْ غَلَصَهُ بِمَا يَعْدُلُ لَمْ يَقْبَلْ اَوْ تَجَمَّعَ قَبْلُ فِي الْاَصْحَحِ د
بِصَابِ الْفِضَّةِ مَا يَتَنَا
دَهْرٍ وَالذَّهَبِ عَشْرُونَ سِتْقَالًا يَوْزَنُ مَكَّةَ وَكَأَنَّهَا رُبْعُ
عَشْرٍ وَلَا شَيْءَ فِي الْمَغْشُورِ حَتَّى يَبْلُغَ خَاصِمَهُ بِصَابَاةٍ وَلَوْ
اَخْلَصَ اِنَا بِنْتَهُمَا وَجَمَلُ الْكُثْرَ هَا زَكِي الْاَكْثَرُ ذَهَبًا وَفِضَّةً
اَوْ مَبْرُورًا وَزَكِي الْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ وَعَمْرُوهُ لَا الْمَتَّاحُ فِي الْاَطْرَافِ
فَمَنْ الْحَجْرُ الْاِنَا وَالسُّوَارُ وَالْجَلَّالُ لِبَيْتِ الرَّبِّ فَلَوْ اُخْتِذَ
سُوَارًا بِلَا فِضَّةٍ اَوْ بِفِضَّةٍ اِحَارَتَهُ مِنْ لَدُنْ اِسْتِعْمَالِهِ فَلَا زَكَاةَ
فِي الْاَصْحَحِ وَكَذَا الْاَبْوَانُ كَسْرُ الْحَجْرِ وَفِضَّةٌ اِصْلَاحٌ وَحَجْرٌ عَلَيَّ
الْحَجْلُ حَتَّى الذَّهَبُ اِلَّا الْاَنْفُ وَالْاَعْمَلَةُ وَالسُّنَّ لَا الْاَصْبَحُ
وَحَجْرٌ مِمَّنْ اَخَاتَمَ عَلَيَّ فَتَجَمَّعَ وَيَجْلُدُ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ

وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ

وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ

وَحِبَابَةُ الْاَبْحَرِ كَالسِّمِينِ وَالرِّيحُ وَالْمِنْطَقَةُ لَا مَالَ اِيَّاسَةٍ
كَالسَّبْحِ وَالْجَامِرِ فِي الْاَصْحَحِ وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ جَلِيَّةُ اَلَةِ الْحَرْبِ
وَلَهَا لَبْسُ اَنْوَاعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَكَذَا مَا يَشْتَرِي بِمَا
فِي الْاَصْحَحِ وَالْاَصْحَحُ يَخْتَرُ بِمَالِ الْمَتَالَعَةِ فِي الشَّرَفِ كَالْحَالِ
وَزَنُّهُ مَا يَتَنَا دِينَارٍ وَكَذَا اِسْتِرَافَةُ فِي اَلَةِ الْحَرْبِ وَجَوَازُ
بِجَلِيَّةِ الْمُصْغَبِ بِفِضَّةٍ وَكَذَا الْمَرْأَةُ بِذَهَبٍ وَشَرْطُ زَكَاةِ
النَّقْدِ الْجَوْلِ وَلَا زَكَاةَ فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كَاللُّوْلُوءِ د

مَنْ اُسْتَخْرَجَ
ذَهَبًا اَوْ فِضَّةً مِمَّنْ تَعَدُّ لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ وَفِي قَوْلِ الْحَسَنِ
وَفِي قَوْلِ اِنْ حَصَلَ شَيْءٌ فَرُبْعُ عَشْرِهِ وَاِلَّا فَخُمُسُهُ وَيَشْتَرُطُ
اَلِتَّصَابُ بِالْجَوْلِ عَلَيَّ الْمَذْهَبِ فَيَتَنَا وَيَضْمُ بَعْضُهُ اِلَى بَعْضٍ
اِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ وَلَا يَشْتَرُطُ اِتِّصَالُ النَّيْلِ عَلَيَّ الْجَدِيدِ وَاِذَا
قَطَعَ الْعَمَلُ بَعْدَ رِضْمٍ وَاِلَّا فَلَا يَضْمُ الْاَوَّلُ اِلَى الثَّانِي
وَيَضْمُ الثَّانِي اِلَى الْاَوَّلِ كَمَا يَضْمُ اِلَى مَا مَلَكَهُ بَعْضُ الْمَعْدِنِ
وَيُتَابَعُ اَلِتَّصَابُ وَفِي الرِّكَازِ الْحُسْنُ يَضْمُ مَضْرُوفِ الزَّكَاةِ

وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ
وَالْحَجْرُ مِمَّنْ جَاءَ

الم

عَمِّي تَبْلُغُ أَرْبَعِينَ نَسَاءً جَدَّةً صَارَ أَوْ ثَمِينَةَ مَعْنِي
وَفِي مِائَةٍ وَإِخْدِي وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةً
ثَلَاثًا وَارْبَعًا مِائَةً أَرْبَعًا شَرْكَلَ مِائَةٍ شَاءَ فَصَارَ
أَخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ أَخَذَ الْفَرْضَ مِنْهُ فَلَوْ أَخَذَ مِنْ صَارَ
مَعْرًا أَوْ عَكْسَهُ جَازِي فِي الْأَصْحِ بِشَرْطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ وَإِنْ
اُخْتَلَفَ كِفَاؤُهُ وَمَعْرَفِي قَوْلِي يُؤْخَذُ مِنَ الْأَكْثَرِ ذَلِكَ
أَسْوَأُ يَا فَالْأَغْبَطُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُخْرَجُ مَا شَاءَ مَقْتَضِيهَا
بِالْقِيَمَةِ فَإِذَا كَانَ ثَلَاثُونَ عَشْرًا وَعِشْرًا نَجَسَتْ إِحْتِ
عَشْرًا أَوْ نَجَسَتْ بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ عَشْرٍ وَرُبْعِ نَجَسَتْ وَلَا
يُؤْخَذُ بِمَرِيضَةٍ وَلَا بِعَيْبَةٍ إِلَّا مِنْ مِثْلِهَا وَلَا ذَكَرُوا إِلَّا
إِذَا وَجِبَ كَذَا لَوْ نَجَسَتْ ذَكَرُوا فِي الْأَصْحِ وَفِي الصَّغِيرِ
صَغِيرٌ فِي الْجَدِيدِ وَلَا فِي الْأَكُولَةِ وَجَامِلٌ وَخِيَارٌ إِلَّا
رَضِيَ الْمَالِكُ فِيهِ وَلَوْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الرِّكَاعَةِ فِي مَاشِيَةٍ
رِكَاعًا كَرَجَلٍ وَكَذَا لَوْ خَطَّ بِمِجَازَةٍ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ
فِي الشَّرْحِ وَالْمَرْحِ وَالْمَرْجِ وَمَوْضِعِ الْجَلْبِ وَكَذَا الرَّبِي

وَالْفَلَّ فِي الْأَصْحِ لَا يَنْبَغُ الْخَلْطَةُ فِي الْأَصْحِ وَالْأَظْهَرُ تَأْيِي
خَلْطَةُ الثَّمْرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضُ التِّجَارَةِ بِشَرْطِ
أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ النَّاطِقُ وَالْجَرِيرُ وَالذَّكَانُ وَالْحَارِسُ وَمَكَ
لِخَلْفِهَا وَخَوَّهَا وَلَوْ جُوبَ زَكَاةُ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ مُضِي
الْجَوْلِ لَا يَمْلِكُ لَكِنْ مَا شَاءَ مِنْ تَصَابٍ يُزَكِّي بِجَوْلِهِ وَلَا يَضْمُ
الْمَمْلُوكُ بِشَرِّهِ وَغَيْرِهِ فِي الْجَوْلِ فَلَوْ أَدْعَى التِّجَارَةَ بَعْدَ
الْجَوْلِ صِدْقٌ فَإِنْ أَتَتْهُ خَلْفَتْ وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْجَوْلِ
فَعَادَ أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ اسْتَأْنَفَ وَكَوْنَهَا سَائِمَةً فَإِنْ
عَلَفَتْ مَعْظَمَ الْجَوْلِ فَلَا زَكَاةَ وَإِلَّا فَالْأَصْحِ إِنْ عَلَفَتْ
قَدْرًا تَعْيَشُ بِهِ وَنَدِي بِالضَّرِيئِ وَجَبَتْ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ
سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ اعْتَلَفَتْ السَّائِمَةَ أَوْ كَانَتْ عَوَامِلًا
بَرِيَّةً وَنَجَسَتْ وَدَوْلَابٌ وَخَوَّه فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصْحِ وَإِذَا
وَرَدَتْ مَاءً أَخَذَتْ زَكَاةً تَعْبُدُهُ وَإِلَّا فَعِنْدَ يَوْمٍ
أَهْلُهَا وَيَصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي عِدَّةِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً وَإِلَّا
فَعِنْدَ مَضِي

حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ قَسَاةً جَذَعَهُ صَانٍ أَوْ ثِنْتَهُ مَعْرَهُ
وَبِي مِائَةٍ وَإِخْدِي وَعَشْرِينَ شَاتَانِ وَمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةً
ثَلَاثَ وَأَرْبَعَ مِائَةَ أَرْبَعَ شَمَّ كُلِّ مِائَةٍ شَاءَ إِنْ
أَخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ أَخَذَ الْفَرْضَ مِنْهُ فَلَوْ أَخَذَ عَزَّ ضَائِرَ
مَعْرًا أَوْ عَكْسَهُ جَازِي فِي الْأَصْحِ بِشَرْطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ وَإِنْ
أَخْتَلَفَ كَفَّانَ وَمَعْرَفِي قَوْلٍ يُؤْخَذُ مِنَ الْأَكْثَرِ فَإِنْ
أَسْتَوِيََا فَالْأَغْبَطُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُخْرِجُ مَا شَاءَ مَقْتَضًا لَهَا
بِالْقِيَمَةِ فَإِذَا كَانَ ثَلَاثُونَ عَزْرًا وَعَشْرًا نَحَابًا أَخَذَ
عَزْرًا أَوْ نَعَجَةً بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ عَزْرٍ وَرُبْعِ نَعْجَةٍ وَلَا
يُؤْخَذُ بِمَرِيضَةٍ وَلَا بِعَيْبَةٍ إِلَّا مِنْ مِثْلِهَا وَلَا دَكْرًا إِلَّا
إِذَا وَجِبَ كَذَا لَوْ نَحَبَتْ دَكْرًا فِي الْأَصْحِ وَبِي الصِّغَارِ
صَغِيرَةٍ فِي الْجَدِيدِ وَلَا دِيٍّ وَأَكُولَةٍ وَجَامِلٍ وَخِيَارٍ إِلَّا
بِرَضَى الْمَالِكِ فِيهِ وَلَوْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الرِّكَاةِ فِي مَاشِيَةٍ
زَيْكًا كَرَجَلٍ وَكَذَا لَوْ خَلَطَا بِجَاوِرَةٍ بِشَرْطِ الْأَلْتِمَازِ فِي
بِي الْمَشْرُوعِ وَالْمَسْرُوحِ وَالْمَرْجِجِ وَمَوْضِعِ الْجَلْبِ وَكَذَا الرَّأْيِ

وَالْفُجْلِ فِي الْأَصْحِ لَا بَيْتَةَ الْخَلْطَةِ فِي الْأَصْحِ وَالْأَظْهَرُ تَأْيِيرُ
خَلْطَةِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضِ التِّجَارَةِ بِشَرْطِ
أَنْ لَا يَتَمَيَّزَ النَّاطِقُ وَالزَّرْعُ وَالْجَيْرُ وَالِدُكَانَ وَالْحَارِسُ وَمَكَانُ
الْحَفِظِ وَخَوَّهَاهُ وَلَوْ جُوبَ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ شَرْطَانِ مُضِي
الْحَوْلِ فِي مِلْكِهِ لَكِنْ مَا شَجَّ مِنْ تَصَابٍ يَزِيحُ حَوْلَهُ وَلَا يَفْتَمُ
الْمَمْلُوكُ بِشَرًّا وَغَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ فَلَوْ أَدْعَى التَّنَاحَ بَعْدَ
الْحَوْلِ صِدْقٍ فَإِنْ أَتَمَّ حِلْفَ وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ
فَعَادَ أَوْ بَادَلَ بِمِثْلِهِ اسْتَأْنَفَ زَكَاةَ زَكَاةٍ فَإِنْ
عَلَفَتْ مُعْظَمَ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ وَإِلَّا فَالْأَصْحِ إِنْ عَلَفَتْ
مَدْرًا تَعْيَشُ بِدُونِهِ بِأَصْرٍ رَيْبٍ وَجَبَتْ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ
سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ اعْتَلَفَتْ السَّائِمَةَ أَوْ كَانَتْ عَوَامِلًا فِي
زَيْدٍ وَنَحْجٍ وَدَوْلَابٍ وَخَوْهَ فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصْحِ وَإِذَا
وَرَدَتْ مَاءً أَخَذَتْ زَكَاةَ نَهْأَعْنَدَةٍ وَالْأَفْعَدُ بِيُوتِ
أَمْلَهَا وَيَصَدَّقُ الْمَالِكُ فِي عَدَدِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً وَإِلَّا
فَتَعَدُّ عِنْدَ مَبْنُوتِ

وتلين مثل بون وسنت وأربعين حقة وإحدى وستين
 جذعة وسبعين بنتا لبون وإحدى وسبعين جفتان
 ومائة وإحدى وعشرين ثلث بنات لبون ثم كل
 أربعين بنت لبون وكل خمسين حقة وبنت الحاضر لها
 سنة واللبون ستان والحقة ثلاث والجذعة أربع
 وسنة جذعة صان لها سنة وقيل سنة أشهر أو
 سنته معز لها ستان وقيل سنة والأصح أنه مخدر
 بينهما ولا يتعين غالب عن البلد وأنه يجزي الذكر
 وكذا بعد الركاة عن دون خم وعشرين فإن عدم
 بنت الحاضر فابن لبون والمعينة كعدومة ولا يكله
 كرمه لكن منع ابن لبون في الأصح ولو اتفق
 في رمضان كما في بعض المذهب لا يتعين أربع حقا قبل
 من أو خمس بنات لبون فإن وجد ماله أحدهما أخذ
 والإفله يحصل ما شاء وقيل يجب الأغنة بالفقران
 وإن وجدها فالصحيح يعين الأغنة ولا يجزي غيره

في الأصح
 في الأصح
 في الأصح
 في الأصح

إن ذكر أو قصر الشاي والأيحزي والأصح وجوب
 قدر الغناوت ويجوز إخراجة دراهم وقيل ثمتين
 تحصيل شقير به ومن لزمه بنت محاضر فعدمتها وعندة
 بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو بنت
 لبون فعدمتها دفع بنت محاضر مع شاتين أو عشرين درهما
 أو حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما وأخبار في الشا
 والدرهم لدا فيها وفي الصعود والنزول للمالك
 في الأصح إلا أن تكون ابنة معيثة وله صعوده
 درجتين وأخذ جيرانين ونزول درجتين مع جيرانين
 بشرط تعدد درجة في الأصح ولا يجوز أخذ جيران
 مع ثبته بدل جذعة على الحسن الوجهين الأصح
 عند الجمهور الجواز والله أعلم ولا يجزي شاة وعشرة
 دراهم وجزي شاتان وعشرون جيرانين ولا البقر
 حتى تبلغ ثلاثين ففيها يتبع ابن سنة ثم في كل
 ثلاثين يتبع وكل أربعين سنة لها ستان ولا الغنم

وثلثين مثلبون وست وأربعين حقة وإحدى وستين
جدعة وست وسبعين مثلبون وإحدى وتسعين حقة
ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم كل
أربعين بنت لبون وكل خمسين حقة وبنت المخاض لها
سنة واللبون سنتان والحقة ثلاث والجدعة أربع
والشاة جدعة صان لها سنة وقيل ستة أشهر أو
سبعة معز لها سنتان وقيل سنة والأصح أنه مخبر
بينهما ولا يتغير غالب عن البلد وأنه يجزي الذكر
وكذا بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين فإن عدت
بنت المخاض فابن لبون والمعيبة كعدومة ولا يكلد
كريمة لكن تمنع ابن لبون في الأصح ولو اتفق
فرضان كما في بعير فالذهب لا يتعين أربع حقات بل
من أو خمس بنات لبون فإن وجد ماله أحدهما أخذ
والأفله حصيل ما شاء وقيل يجب الأغبط للفقراء
وإن وجدها فالصحيح تعين الأغبط ولا يجزي غيره

وإذا كان
الذكر
فلا يجزي
الأنثى
ولا يكلد
كريمة
فإن عدت
فأربع حقات
بل من أو خمس
بنات لبون
فإن وجد ماله
أحدهما أخذ
والأفله حصيل
ما شاء وقيل
يجب الأغبط
للفقراء وإن
وجدها فالصحيح
تعين الأغبط
ولا يجزي غيره

إن ذكر أو قصر الشاة ولا يجزي والأصح وجوب
قدر النعاق وث ويجوز إخراجها من راسها وحملها
بحصيل شقيرها ومن لزمت بنت مخاض فعدت ما وعدت
بمثالبون دفعها وأخذت شاتين أو عشرين ذواتها أو بنت
لبون فعدت ما دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين ذواتها
أو حقة وأخذت شاتين أو عشرين ذواتها والنياز والنياز
والدراهم لداؤها وفي الصعود والنزول للمالك
في الأصح إلا أن تكون ابلة معينة وله صعود
درجتين وأخذ جيرانين ونزول درجتين مع جيرانين
بشرط تعدد درجة في الأصح ولا يجوز أخذ جيران
مع بنته بدل جدعة على الخسر الوجهين قلت الأصح
عند الجمهور الجواز والله أعلم ولا يجزي شاة وعشرون
داهية ويجزي شاتان وعشرون جيرانين ولا البقر
حتى يبلغ ثلاثين ففيها يتبع ابن سنة ثم في كل
ثلاثين يتبع وكل أربعين سنة لها سنتان ولا الغنم

فلومات يهدر ونحوه وتعدّز اخراجه وغسله لم يصل وقت
ان لا يتعدر على الجنائز المأذونة ولا القبر على المذنب
فيهما ويجوز الصلاة عليه في المسجد ويسن جعل صوفيه
ثلاثة فأكثر واذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى
صلى لا يعيد على العجيج ولا تؤخر لزيادة مصليين وقال
نفسه كغيره في الضلوة والصلاة ولو توي الإمام صلاة
عليك والمأموم صلاة حاضر أو عكس جاز والدفن
أفضل ونكرو الميت بها ويندب ستر القبر بثوب وان
كان رجلاً وان يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا يغرس تحته شئ ولا محدة ونكرو
ويقربون الا في أرض نديبة أو رحوه ويجوز الدفن
ووقت كراهة الصلاة اذا لم يجز وغبرها افضل
ونكرو تجصيص القبر والبناء والكتابة عليه ولو شرب
مقبرة مسئلة هدم ويندب ان يرش القبر بما يوضع
عليه حصا وعند رأسه حجر أو خشب وجمع الاقارب

في موضع وزيارة القبور للرجال ونكرو للتسا وقيل تحرم
وقيل يساح ويسلم الزاير ويقرا ويدعوا ويجز نقل
الميت الي بلد اخر وقيل نكرو الا ان يكون بقرب
مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه ونكرو بعد
دفنه للنقل وغيره حرام الا لضرورة بان دفن بلا
غسل أو في أرض أو ثوب مغصوبين أو وقع فيه مال
أو دفن لغير القبلة لا للتكفير في الأصح ويسن ان تقف
جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يتلون له التبت
ويجبر ان أهله تهيئة طعام تشبعهم نومهم وليتهم
ويخرج عليهم في الأكل ويجز تهيئة الناحيات والله اعلم

زكاة الحيوان انما تجب منه في النعم وهي الابل والبقر والغنم
لا الخيل والريقق والمتولد من غنم وطيور ولا شئ في الابل
حتى تبلغ خمساً ففيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة
ثلاث وعشرين أربع وخمس وعشرون بنت حاضر وسبت

في يوم نعدده ويجوز وبعد جرحه عند انقضاء وقت
الجمعة على حارة جازية ولا يدخل على من ذهب
فيها وجوز الصلاة عليه في سجدة واحدة جازية فيه
ثلاثة وأكثر وإذا صلى عليه فحضر من غير فصل ضامن
فلا يبعد على نية ولا يجوز له من قبله وقال
سنة كونه في الغنا والفقارة ولو توبت ليلة صلاة
تأب وتا مؤمنة حيا أو مكرها والذين بالموت
فقد نكروا سنة فأوردت من غير توب وإن
كان سجدة وإن توبت بسم الله وتعالى سواها على
سنة عليه وسلم ولا يخرج منه ولا سجدة وتكره
في توبته في سجدة أو ركعة وحوزة التمسك
ووفى كونه صلاة في الحجرة وغمرها أفضل
وتكره حصى الفرس والسوا والكتابة عليه ولو شئ
مفرد ومثله غده وسدب أن يرسو لم يوجب
عليه جص وعقد اليد حجرا وحسنه وجمعه الأقارب

في موضع وزيارة العترة الخصال وتكره نيتا وفيل حجته
وقرناح وتكلم الزائر وتقرأ وتدعو ويجوز نقل
اليد إلى اليد آخر وقبل تكبيرة إلا أن يكون يقرب
منه أو المديته أو بين المديتين نص عليه وبشبهه بعد
فيه للفق وغيره جواز الإلصاق ورده بأن دفن بلا
غيره أو يرسو أو يعضون أو وقع فيه ما
: فمن لم ير الصلاة لا التكفير في الأجر وتكره
ساعة بعد فيه تدفنه ساعة يتلون له آيات
القرآن مثل نهيته طعام تشبهه بزمه وتبليغه
بفتح عليه سر في لا كل وجوه تفضيحه لها والله أعلم

زكاة الميزان مما حبت منه في النعم وفي الأبد والدفن والغنة
الخدا والرقم والمتولد من غنم وطيور ولا تخرج في الأبد
تبلغ حسنا فنيها شاه وفي عشر شانا وخمس عشرة
ثلاث وعشرون أربع وخمسة عشر بنت خاض وست

لَمْ تَحْتَرِبْ تَرَابِ حَرَمَانَ بِالْمَسَاحِي وَتَرْفَعُ الْعَبْرَ بِسِرِّهَا
وَالْعَبْرُ أَنْ تَطِيعَهُ أَوْ تَمَسُّهُ وَلَا تَدْفِنُ أَنْثَانِ
فِي الْأَرْضِ وَرَدَّ فَعَدَمُ أَضْلَامًا وَلَا تَطْلُبُ عَلَى الْعَبْرِ وَلَا تُوَطِّئُ
وَدَفِنُ أَمْرَهُ كَمَنْ يَمُنُّ بِهِ جَارُ الدَّجْرَةِ شَهْدَةً قَبْلَ دَفْنِهِ
وَبَعْدَهُ نَلَاةٌ أَنْتَاهُ وَيَحْتَرِبُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ الْأَعْظَمُ اللَّهُ أَحْرَكَ
وَأَجْسَرَ عَزَاكَ وَعَفْرَ لِمَتِكَ وَبِالْكَافِرِ الْأَعْظَمُ اللَّهُ أَحْرَكَ
وَصَبْرَكَ وَالْكَافِرَ بِالْمُسْلِمِ عَفْرًا لِمَتِكَ وَأَجْسَرَ عَزَاكَ
وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عِنْدَ قَبْرِ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ وَيَحْرَمُ التَّدْبِ
بَعْدَهُ مِمَّا يَلِدُ وَالتَّوَجُّعُ وَالجَزَعُ بِضَرْبِ صَدْرِهِ وَجُودُهُ
هَذِهِ مَسَائِلُ مُتَوَرِّدَةٍ تَبَادُرُ بَيْنَهُمَا لَا يَكُنْ
وَوَصِيَّتِهِ وَتَكَرُّرُ مَنَى الْمَوْتِ لَمْ يَنْزَلْ بِدَلَالَتِهِ دِينَ
وَيَسِّرُ التَّدَاوِي وَيُكْرَهُ الْكِرَامَةُ عَلَيْهِ وَجُورُ أَهْلِ الْمَيْتِ
وَجُورُ مَسْمُومٍ تَقْتُلُ وَجِهَهُ وَلَا يَأْسُرُ لِغُلَامٍ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ
وَعَفْرُهَا خِلَافُ نَعْيِ حَامِلَتِهِ وَلَا تَنْظُرُ الْعَاسِلُ مِنْ بَدَنِ
مَنْ مَاتَ مِنْ بَدَنِ مَاتَ مِنْ بَدَنِ مَاتَ مِنْ بَدَنِ مَاتَ مِنْ بَدَنِ

وَيَسِّرُ الْجَنَّةَ وَالْحَائِضُ الْمَيْتَ بِلَا كَرَاهِيَةٍ وَإِذَا مَاتَ نَاغَسَ لَعْنَةً
فَقَطُّ وَلَيْكُنِ الْعَاسِلُ أُمَّتًا فَإِنْ رَأَى خَيْرًا ذَكَرَهُ أَوْ غَيْرَهُ
حَدَّمْ ذِكْرَهُ إِلَّا الْمُضَلِّجَةَ وَلَوْ تَنَازَعَ أَخْوَانٌ أَوْ زَوْجَتَانِ
أَفْرَجَ وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقَبْرِ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ وَتَكَرُّهُ الْكَفْرِ الْمُعَصِّرُ
وَالْمُعَالَاةُ فِيهِ وَالْمُخْسُوكُ أَوْلَى مِنَ الْحَدِيدِ وَالصَّبِي كَمَا لَيْغُ
فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبٌّ وَقِيلَ وَاجِبٌ وَلَا يَجُزُّ
الْجَنَازَةَ إِلَّا الرِّجَالُ وَإِنْ كَانَتْ أُنثَى وَجَحْرُهَا عَلَى
هَيْئَةِ شُرَيْبِيَّةٍ وَهَيْئَةِ نَجَافٍ مِنْهَا سَقُوطًا وَيُنْدَبُ
لِلْمَرْأَةِ مَا يَشْرُهَا كَمَا بُوَّتْ وَلَا يَكْرَهُ الزَّكُوبِيُّ الرَّجُوعُ مِنْهَا
وَلَا نَأْسُ نَبَاتِ تَبَاعِ الْمُسْلِمِ جَنَازَةَ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ وَتَكَرُّهُ اللَّعْنَةُ
فِي الْجَنَازَةِ وَإِشْبَاعُهَا بِنَارٍ وَلَوْ اخْتَلَطَ مَسْلُومٌ بِكُفَّارٍ وَجَبَّ
عَنْهُ الْجَمِيعُ وَالصَّلَاةُ فَإِنْ شَاطَلَتْ عَلَى الْجَمِيعِ بِقَصْدِ الْمَلِكِينَ
وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُورُ أَوْ عَلِيٌّ وَاحِدٌ فَوَاحِدِنَا وَيَا
الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ إِنْ كَانَ
مُسْلِمًا وَيَشْرُطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ تَقَدُّمُ غَسَلِهِ وَتَكَرُّهُ قَبْلَ تَكْفِينِهِ

لَا يَحْتَسِبُ مَن كَانَ يَدْعُو بِاللَّحَىٰ وَرَجَعَ إِلَىٰ رَبِّهِ لَظًا
وَلَمْ يَكُنْ يَنْصَرِحُ بِسْمِهِ وَلَا يَدْعُو تَنَازُلًا
مِنْ لَاحِظٍ وَرَدَّ مَعْدُوهُ أَضْمًا وَلَا جَبَّ عَلَى الْعُرْوِ وَلَا يُوَطِّئُ
وَمَنْ يَدْعُو بِأَبُو كَرِيمٍ مِنْ جَنَابِ الْمَجْدِ بِسْمِهِ فَتَدْفِنُهُ
وَيَعْرِضُ لَكَ زَامٍ وَتَعْرِضُ لِمَنْ لَمْ يَعْظِمِ اللَّهُ لِحُرِّكَ
وَجَسَّ عُرَّتِكَ وَعَفَنِي مَتْنِكَ وَبِأَلْكَافِ أَعْظَمِ اللَّهُ لِحُرِّكَ
وَمَتْنِكَ وَالْكَافِ فَرِي مَتْنِ عَفَنِي أَلَمْ تَتَّكِبْ وَأَجَسَّ عُرَّتِكَ
وَجَوَّزَ الْبِكَاعِلِيَّةَ قَبْلَ الْمَوْتِ وَلَعْدُوهُ وَجَحْرَمُ التَّدْبِ
مَعْدِدِ مَتْنِهِ وَالنُّوْجِ وَالْجَزَعِ بَصْرِي صَدْرِهِ وَنَجْوَاهُ
هَذِهِ مَسَائِلُ مَشْهُورَةٌ سَادَرَتْ بِقَضَائِي ذَلِكَ
وَوَصِيَّتِهِ وَتَكَرَّرَتْ مِنَ الْمَوْتِ حُضْرَتِي لِي لَا أَعْتَدُ دِينِي
وَلَيْسَ التَّدْبِ وَيُتَكَرَّرُ الْكَرَامَةُ عَلَيْهِ وَحُورِي لَهَا الْمِتْ
وَجَوْهِي سَمِيئًا وَجَهْدِي وَلَا يَأْتِيَنَّ لِي عِلْمٌ بِمَوْتِي لِلصَّلَاةِ
وَعَرَفْتُهَا خِلَافَ نَعْيِي حَاضِلَتَهُ وَلَا مَطْرَ الْعَامِلِ مِنْ يَدِي
تَلَا فَعَدَّ مِنْ عَمْرِ الْعَوْرَةِ وَمَنْ يَعْدُ رَغْلًا يَمِيئًا

وَيَقْبَلُ الْبَيْتَ وَالْحَائِظُ الْمَيْتَ بِأَلْكَرَامَةِ وَإِذَا مَا نَاغِيًا غَسَلًا
فَقَطُّ وَلَيْكُنْ الْعَائِلُ أَيْتَافًا رَأْيَ خَيْرٍ أذْكَرَةً أَوْ غَيْرَهُ
حَدْرُ ذِكْرَةٍ إِلَّا لِصَلَاةٍ وَلَوْ تَنَازَعَ أَخْوَانٌ أَوْ رُؤُوسُ جَنَابِ
أَوْ قَرَعُ وَالْكَافِرُ أَحَقُّ بِقُرْبِي مِنَ الْكَافِرِ وَتَكَرَّرُ الْكُفْرُ الْمُعْتَمَرُ
وَالْمُتَالَاةُ فِيهِ وَالْمَغْسُوكُ أَوْلَىٰ مِنَ الْجَدِيدِ وَالْبَيْتِيُّ كَمَا لَخِ
فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ وَالْحَمُوطُ مُتَشَجِّبٌ وَقَبْلُ وَاجِبٌ وَلَا يَجْعَلُ
الْجَنَازَةَ إِلَّا الرِّجَالُ وَإِنْ كَانَتْ أَيْتِي وَجَحْرَمُ جَمَلًا عَلِيًّا
هَيْتُهُ مُزْرِيَّةٌ وَهَيْتُهُ يَخَافُ مِنْهَا سَقُوطَهَا وَيَتَدَبَّبُ
لِلْمُذَاةِ مَا يَشْرُهَا كَمَا بُوَّتُ وَلَا يَتَكَرَّرُ الْكُفْرُ بِعِي الرَّجُوعِ مِنْهَا
وَلَا يَأْتِيَنَّ بِتَبَاعِ الْمُسْلِمِ جَنَازَةً قَرِيبَهُ الْكَافِرِ وَتَكَرَّرُ اللَّغَطُ
فِي الْجَنَازَةِ وَإِنْ تَبَاعَهَا يَنَارُ وَلَوْ ائْتَلَطَ مَسْلُومٌ حُكَّارًا وَجَبَّ
عَنْ الْجَمِيْعِ وَالصَّلَاةُ فَإِنْ شَاطَلَتْ عَلَى الْجَمِيْعِ بِقَصْدِ الْمَلِيْنِ
وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَالْمَنْصُورُ أَوْ عَلِيٍّ وَاحِدٍ فَوَاحِدِنَا وَيَا
الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ سَلَمًا وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ إِنْ كَانَ
مُسْلِمًا وَيَشْرَطُ لِصَلَاةِ الصَّلَاةِ تَقَدَّمَ غَسْلُهُ وَتَكَرَّرُ قَبْلَ تَكْفِينِهِ

لا الجماعة وينقطع فرضها بواحد وقيل بثان وثلاثة
وقيل أربعة ولا يسقط بالنساء ومناك رجال
في الأضحية ويصلي على الغائب من البلد ويجب تقديم مقامه
الدفن ويصح بعده والأضحية تخصص العجزة بمن كان من أهل
فرضها وقت الموت ولا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم الجليل الجديد أن المني أو يلبسها من الوليد
فيقدم الأثمة الجدة وإن علا ثم الأبن ثم بنته
الأخ والأظھر تقديم الأخ لأبوين على الأخ لأخت ثم
الأخ لأبوين ثم لأخت ثم العصبه على ترتيب الإرث في
ذو الأرحام فلو اجتمعوا في درجة فالأسن العليل
أولى على النضر ويقدم الحجر المبيد على العبد القريب
ويقف عند رأس الرجل وعجزها ويجوز على الجنائز الصلاة
وحجره على الكافر ولا يجب غسله والأضحية وجوب تكبير
الذبيحة ودفعه ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى الله
وسلم والسقط إن استعمل أو تكبير كبير والأفان فظهرت

أمازة الحياة كأختلاج صلى عليه في الأظھر وإن لم تظهر منه
يبلغ أربعة أشهر لم يصل عليه وكذا إن بلغها في الأظھر
ولا يغسل الشهيد ولا يصلي عليه وهو من مات في قتال
الكفار بسببه فإن مات بعد انتقائه أو في قتال البغاة
فغير شهيد في الأظھر وكذا في القتال لا يسببه على الذهب
ولو أنشده جنب فالأضحية لا يغسل وأنه نزال نجاسة
غير الدم وتكفن في ثيابه المطلحة بالدم فإن لم يكن ثوبه
سابعاً ثم أقل القبر حفرة تمنع الرياحة والشمع
ويندب أن يوضع ويحرق فامة وبسطة والحمد أفضل
من الشق إن صلبت الأرض ويوضع رأسه عند رجل القبر
ويُسَل من قبل رأسه يرفق ويدخله القبر الرجال
وأولاهم الأحق بالصلاة إلا أن يكون امرأة
من وجة فأولاهم الزوج والله أعلم ويكونون بشر
يوضع في اللحد على يمينه للقبلة ويسند وجهه للجدار
وتظهر بليته وجوهها ويسد فم اللحد بلبس ويحترق من دناء

لا جماعة وينتظ فرضها بواحد وقتها يحب النساء وقيل
ثلاثة وقيل أربعة ولا يسقط بالنساء وهناك رجال
في الأصح وتصل على الغائب البلد وحب تقديمها على
الدفن ويصح بعده والأصح خصيص الحجته بمن كان من أهل
فرضها وقت الموت ولا يصل على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
جاء به زيد بن أرقم أو بابا ماتها من الولد
فبعده لا يشهد وإن عملاً ثم الأيمن ثم الأيسر ثم
الأخ الأيسر ثم الأيمن ثم الأيمن ثم الأيمن
الأخ الأيسر ثم الأيسر ثم الأيسر ثم الأيسر ثم
ذو والأرجام ولو اجتمع في درجة فالأيسر العبدك
أولى على النضر بعقد الحجر العبد على العبد القريب
ويقف عند راس الرجل وعجزها وجوز على اجناب وصلاة
وحجره على الكافر ولا يجب غسله والأصح وجوب كفين
الذي ودقنه ولو وحده غسله سلم علم مؤنه صلى عليه
والسقط إن استعمله بكبير وإلا فإن ظنرت

أما

أمازه الحياة كاختلاج صلي عليه في الأظهير وإن أمه تفسر وه
يتلغ أربعة أشهر ثم نقل عليه وإذا إن بلغنا في الأضرب
ولا يغسل الشهيد ولا يغسل غلبه وهو من مات في قباب
الكفار بسببه فإن مات بعد أن يتنابذ أو في قباب البغاة
فغير شهيد في الأظهير وكذا في القتال لا يسببه على المذبذب
ولو استشهد جيب فالأصح أنه لا يغسل وأنه ترا الحاشية
غير الدم ويكفن في ثيابه المطلحة بالدم فإن لم يكن ثوبه
سابعاً ثم أقل الغبر جفنة ثمع الزاحمة والشمع
ويشذب إن يوضع ويعشق فامد وبسطه والتجد أفضل
من الشق إن صلبت الأرض ويوضع رأسه عند رجل القبر
ويشذب من قبل رأسه يرفق ويدخل القبر الرجال
وأولاهم الأحق بالصلاة إلا إن يكون امرأة
من وجه فأولاهم الزوج والله أعلم ويكونون شرب
يوضع في اللحد على يمينه للقبلة ويسند وجهه إلى الجدار
والنقرة بلسنه وجوفها ويسد فم الجدارين ويحترق من دنا

الهدى ذوة الجبر المحض الدلائل على ما لا يدرك ولا يوجد
 المبرم مد وجمال اجازة من العبودية افضل من التبرع في الاجح
 وهو ان تقع احسب المقدمه على غايته وراسد بينهما
 وجمال الموحدة رجلان والبرع ان تتقدم رجلان ويتاخرا
 احسن والمشي امامنا من افضنا ويسرع بها ان لم يخف
 تغيره لعلنا ان كان له رها البية ووقنا كبرها
 ويكفي نية التبرع ووقنا بشرط نية فربها كانه ولا يجب تعيين
 نية فان عت وخطا بقلك وان حضر موتى فو الله
 اربع كبر ايقان محرم لفظ الاجح وواحد امامه لم
 يتابع في الاجح به نسلم او ينظره نسلم معه
 في الاجح بها
 قراءة العاجه بعد الاولى بخير
 العاجه بعد عمر لا يؤمن بالله اعظم الفتاة على رسول
 صلى الله عليه وسلم بعد التائب والقائم في صلاة فكا
 في الاجح
 الذناب بعد التائب
 لغناء عما اندمب ان قدر ونسب رفق ندم في التكبيرات

واستوار للقراءة وقيل بحتم ليلًا والاصح نذب التعود دوزن
 لاقتراح ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك
 الي اخيره ويقدّم عليه اللهم اغفر لينا وميتنا وشاهدا
 وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من اخيناه
 منا فاجده على الاسلام ومن توفيقه منا فتوفقه على الايمان
 ويقول في الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله فرط الابويه
 وسلفا وذخرا وعظمة واعتيارا واشفيعنا وثقله موازينها
 وافزع الصبر على قلوبها وفي الرابعة اللهم لا تخزنا
 اجرة ولا تقنتنا بعدة ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم
 يكبر حتى كبر امامه اخري بطلت صلته ويكبر المسبوق
 ويشتر الفاجحة وان كان الامام في غيرها فلو كبر الامام
 اخري قبل شروعه في الفاجحة كبر معه وسقطت القراءة
 وان كثرها وهو في الفاجحة تركها وتابعة في الاصح واذا
 سلم الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها
 وفي قول لا تشترط الاذكار وتشترط شروط الصلاة

وكونها وسائر بها الى طل الله
 وما اولاه حاله يسعد لاله
 الا ان وان محمدا صلى الله عليه وسلم
 وانت تعلمه اللهم صل على محمد
 رسول الله واصح بعد ايد محمدا
 وانت عبيد من عبد الله محمدا
 واغفر لكل سعة الله لك
 حسنا فزدني حسنا
 مسامحة او رعد ولقد رعد
 بكلمة الله في يومه وحاشي الارض
 عظيمه ولقد رعد وحاشي الارض
 عدا حتى بعد الجسد ان
 الواحد اذكاره

الهدى وولاية الجبر الذي مختط ولا سر راسه ولا وجه
 الجبره وجمال اجازة من العمود افضل من الترتيب في الاصح
 وهو ان تضع الحسبة المدممة على غابقيه ورأسه بينهما
 وجمال المؤخره وجمال والترتيب ان تقدم رجلا وتساخر
 اخيرا والشي امامها بفضا افضل ويسرع بها ان لم يخف
 تعريفه فصله ان كان احدها ابنة ووفها كبرها
 ويكفي نية الشرط قبل بشرط نية فرض كانه ولا يجب تعيين
 مسانعة وخطا بطل وان حضر موافق نواهي
 اربع كبر ان كان محرم لخطا في الاصح ولو حضر امامه لم
 يبايعه في الاصح بالاسلم او ينظره لاسلم معه
 لانه كونه في فراه العاجه بعد الاولى بخير
 لاجه تعد عمره وول الله اعلم الصلاة على رسول
 صل الله عليه وسلم بعد التائب والصحيح ان صلاة على
 غيره لا يجب الدعاء بعد التائب
 لحسنه على مدح قدر ونسب رفعه في التكبيرات

وايضا القراءة وقيل بجهر ليليا والاصح نداء التوحيد دون
 لا فتاح ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك
 الى اخره ويقدم عليه اللهم اغفر لي وبيتنا وشاهدا
 وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا ولثانا اللهم من اخيننا
 بنا فاجبه على الاسلام ومن توفيقه منا فتوجه على الايمان
 ويقول في الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله قويا ابويا
 وسلما وذكورا وعظما واعبدا او شفيعا وثقلا موازيا
 وافزع الصبر على قلبه وما وفي الرابعة اللهم لا تخزنا
 اجرة ولا تقبتنا بعده ولو تخلف المقتدى بلا عذر فلم
 يكتبه في كبر امامه اخري بطلت صلته ويكره للمسوق
 ويثرا الفاجحة وان كان الامام في غيرها فلو كبر الامام
 اخري قبل شروعه في الفاجحة كبر معه وسقطت القراءة
 وان كثرها وهو في الفاجحة تركها وتابعة في الاصح واذا
 سلم الامام تدارك المسوق باقي التكبيرات باذكارها
 وفي قول لا تشترط الاذكار وتشترط شروط الصلاة

وهو بها واسع فيها
 وتام ولا يشترط
 الا ان لا يقرأ الا في
 وانت لم يقرأ الا في
 من قولك واجه كقوله
 وانت عني وعن غيره
 واغبر لك شعاع الا
 عسا فزد في حسنة
 سببا محظا وزنه وعنده
 فان وقته تفتت في الاصح
 وافضل في قوله في الاصح
 عليه ولقد رجس الاصح
 مما يتبعه بعد الاجتهاد
 العاجز اذكاره

وَيَسْتَدْظَمُ إِلَى وَكَيْهِ الْعَيْتِي وَيَمُرُّ بِسَارِهِ عَلَى بَطْنِهِ إِسْرَائِيلاً
 يَلْبِغًا يَخْرُجُ مَا فِيهِ شَرٌّ يَنْصَحُهُ لِقَاءَهُ وَيَغْلِبُ بِسَارِهِ وَعَلِيمًا
 خَدْرَةٌ سَوِيَّةٌ شَرَّكَتُ لِحْرِي وَيَدْخُلُ أَسْبَعَهُ فَمَهُ وَأَمْرًا
 عَلَى أَسْنَانِهِ وَيُرْبَلُ مَا فِي مَخْرَجِهِ مِنْ أَدْيٍ وَيُوجِئُهُ كَالْحِي وَشَرٌّ
 يَنْضَلُ رَأْسَهُ تَمْرِيَّةً بِسَدْرٍ وَجَوْهٍ وَيَسْرِي جَمْعًا مَشْطُ وَابِحٍ
 الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ وَبُرْدٍ الْمُنْعَمَتِ إِلَيْهِ وَيَغْلِبُ شَقَّةَ الْأَيْمَنِ ظَرْفُ
 الْأَيْسَرِ شَرْجُورُهُ إِلَى شِعْبَةِ الْأَيْمَنِ فَيَغْلِبُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ هَذَا
 عُنُقُهُ وَشَجَبَتَانِيَّةٌ وَثَالِثَةٌ وَأَنْ يَسْتَعَارِيهِ الْأُولَى بِسَدْرٍ
 أَوْ خَطِيئَةٍ تَرْتَبِعُ مَاءَ قَرَأِحٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ ذَوَالِ
 السِّدْرِ وَأَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ عُنُقَةٍ قَلْبَلُ كَأَوْرٍ يَأْوُجُ بَعْدَهُ
 يَخْرُجُ وَجِبَازُ النَّهْرِ نَقَطٌ وَقِيلَ مَعَ الْفُلِّ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْفَرْجِ وَقِيلَ
 الْوَصْنُورُ وَيَغْلِبُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ وَيَغْلِبُ أَمْتَهُ وَرَدُّهُ
 فِي رُوحِهَا وَيَلْبِغُ خَيْرُهُ وَلَا مَسْرَفًا لَمْ يَخْضُرْ إِلَّا الْإِجْنِيَّةُ أَوْ
 الْإِجْنِيَّةُ مَسْرُوفِي الْأَخْبِجِ وَأَوَّلُ الرَّجَالِ بِهِ أَوْلَاهُمْ بِالْمَقْلَةِ وَبِهَا
 قَوَائِمُهَا وَيَقْدَرُ عَلَى وَجْهِ فِي الْأَخْبِجِ وَأَوْلَاهُ ذَاتُ جَبْرِيَّةٍ

وَتَمْرِيَّةٌ بِسَدْرٍ
 وَشَجَبَتَانِيَّةٌ
 وَثَالِثَةٌ
 وَأَنْ يَسْتَعَارِيهِ
 الْأُولَى بِسَدْرٍ
 أَوْ خَطِيئَةٍ
 تَرْتَبِعُ مَاءَ
 قَرَأِحٍ مِنْ
 قَرْنِهِ إِلَى
 قَدَمِهِ بَعْدَ
 ذَوَالِ السِّدْرِ
 وَأَنْ يَجْعَلَ
 فِي كُلِّ عُنُقَةٍ
 قَلْبَلُ كَأَوْرٍ
 يَأْوُجُ بَعْدَهُ
 يَخْرُجُ وَجِبَازُ
 النَّهْرِ نَقَطٌ
 وَقِيلَ مَعَ الْفُلِّ
 أَنْ يَخْرُجَ مِنَ
 الْفَرْجِ وَقِيلَ
 الْوَصْنُورُ
 وَيَغْلِبُ الرَّجُلُ
 الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةُ
 الْمَرْأَةَ وَيَغْلِبُ
 أَمْتَهُ وَرَدُّهُ
 فِي رُوحِهَا
 وَيَلْبِغُ خَيْرُهُ
 وَلَا مَسْرَفًا
 لَمْ يَخْضُرْ إِلَّا
 الْإِجْنِيَّةُ أَوْ
 الْإِجْنِيَّةُ مَسْرُوفِي
 الْأَخْبِجِ وَأَوَّلُ
 الرَّجَالِ بِهِ
 أَوْلَاهُمْ بِالْمَقْلَةِ
 وَبِهَا قَوَائِمُهَا
 وَيَقْدَرُ عَلَى
 وَجْهِ فِي الْأَخْبِجِ
 وَأَوْلَاهُ ذَاتُ
 جَبْرِيَّةٍ

شَرُّ الْإِجْنِيَّةِ شَرٌّ بِجَاكِ الْقَرَابَةِ كَثَرَتْ بِنَيْبِ صَلَاتِهِمْ
 لَا ابْنَ الْعَمْرِ وَبِنَجْوَةٍ فَكَأَلِجْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَقْدَرُ عَلَيْهِمُ الرُّوْحُ
 فِي الْأَخْبِجِ وَلَا يَتَقَرَّبُ الْحَجْرُ طَبِيئًا وَلَا يُؤْخَذُ شَعْرَةٌ وَظَلْفَةٌ وَتَطْيَبُ
 الْمُعْتَدَّةُ فِي الْأَخْبِجِ وَالْجَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ فِي غَيْرِ الْحَجْرِ وَأَخَذَ ظَفْرَهُ
 وَشَعْرَ بَطْنِهِ وَعَانَتَهُ وَشَارِبَهُ الْأَطْمَرُ كَرَاهَتَهُ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ يَكْفُرُ بِمَا لَهُ لُبْسَةٌ حَيًّا وَأَقْلَهُ تَوْبٌ وَلَا تَشْفَقُ وَصَيْتُهُ
 بِاسْتِقَاطِهِ وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَةٌ وَبِحُورٍ بَابِعٍ وَخَامِسٌ وَلَهَا حَمَتٌ
 وَمَنْ كَفَرَ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ فَمَنْ لَفَائِفُ وَإِنْ كَفَرَ فِي خَمْسَةٍ زَيْدٌ فَيَمُوتُ
 وَعِمَامَةٌ تَخْتَمُنُ وَإِنْ كَفَرَتْ فِي خَمْسَةٍ فَيَزَارُ وَخَمَارٌ وَتَمِيضٌ وَلَفَائِقٌ
 وَفِي قَوْلِ ثَلَاثَ لَفَائِفٍ وَإِذَا زَارَ وَخَمَارٌ وَيَسِينُ الْأَيْضُ وَجَلْدٌ أَسْلُ
 التَّرَكَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلٌ مِنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيْبٍ وَسَيِّدٌ وَكَذَا
 الذُّوْحُ فِي الْأَخْبِجِ وَيَبْسُطُ أَحْسَنَ اللَّفَائِفِ وَأَوْسَعَهَا وَالثَّانِيَةُ
 قَوْفُهَا وَكَذَا الثَّالِثَةُ وَيَدْرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ حَنُوطٌ وَيُوضَعُ لِلثَّانِيَةِ
 قَوْفُهَا مُسْتَلْفِيًا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَأَمُورٌ وَيَسْتَدُ الْيَأَهُ وَيَجْعَلُ عَلَى سَائِدِ
 بَدَنِهِ قَطْرٌ وَتَلَفٌ عَلَيْهِ اللَّفَائِفُ وَتَشْدُ فَإِذَا أَوْضَعُ فِي قَبْرِهِ تَرَعٌ

عوامسها ان الحمر يطبق بغيره حوت
 صورها ووجان ومرهونيه حوت
 وصبع مرات مشوره حطسها
 كما اسند رك الصنف اوله
 وكذا انقربه هنا اوله الحام

وَيَسُدُّ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْنَيْهِ الْيَمِينِي وَيَمْرُسِيَارَهُ عَلَى بَطْنِهِ امْتِرَارًا
 بِلُغَا الْجَنَاحِ مَا فِيهِ شَرٌّ يَضَعُهُ لِقَنَاهُ وَيَغْلِبُ بَسَارَهُ وَعَلَيْهَا
 خَدَقَةٌ سَوَاءٌ تَبِيَهُ شَرٌّ يَلْتَأْخِزُ وَيَدْخُلُ انْتَبَعَهُ فَمَهٌ وَيَمْرُسِيَارًا
 عَلَى أَسْنَانِهِ وَيُرْتَلُ مَا فِي مَخْرَجِهِ مِنْ أَدْبَى وَيُوصَفُ كَالْحَيِّ شَرٌّ
 يَغْلِبُ رَأْسَهُ فَيُجْلِبُ بَدْرَهُ وَيَجُوهُ وَيَسِرُّ جَمْعًا بِمَشْطٍ وَابِحِ
 الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ وَيُرْوَدُ الْمَغْتَبَةُ إِلَيْهِ وَيَغْلِبُ شَفَا الْأَمْرِ شَرٌّ
 الْأَيْسَرُ شَرٌّ جَرَفَهُ إِلَى شَفَا الْأَمْرِ فَيَغْلِبُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ فَيَدْرُ
 عِلَّةً وَتَشَجُّ نَائِبَةً وَثَالِثَةً وَأَنْ يَسْتَعَارَ فِي الْأُولَى بَدْرُ
 الْأَمْرِ حَيْثُ شَرٌّ يَصُبُّ مَاءَ قَرَاخٍ مِنْ قَرَفِهِ إِلَى قَدَمِهِ بَعْدَ رَوَالِ
 التَّدْرِ وَأَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ عِلَّةٍ قَلْبًا كَأَفْوَرٍ يَخْرُجُ بَعْدَهُ ه
 نَجْرٌ وَجَبَّ إِذَا التَّدْقَقْتُ وَقِيَامُ الْعُنَانِ خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ وَقِيلَ
 الْوَصُورُ وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ وَيُغْلِبُ أَمْتَهُ وَرَدُّ
 وَهِيَ رَوْحَانٌ وَتَمَّا خَشْرَقَةٌ وَلَا تَسْتَأْنِ فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ إِلَّا الْجَنَاحُ أَوْ
 الْجَنِيَّةُ يَمْرُسِيَارًا فِي الْأَجْحِ وَأَوَّلُ الرِّجَالِ بِدَايَةِ الْأَمْرِ بِالْفَتْحِ وَبِالْيَاءِ
 قَرَانًا تَمَّا وَيُقَدَّمُ عَلَى رَوْحٍ فِي الْأَجْحِ وَأَوَّلًا فِي مَجْرَمِيَّةِ

وَتَمَّا خَشْرَقَةٌ وَلَا تَسْتَأْنِ فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ إِلَّا الْجَنَاحُ أَوْ
 الْجَنِيَّةُ يَمْرُسِيَارًا فِي الْأَجْحِ وَأَوَّلُ الرِّجَالِ بِدَايَةِ الْأَمْرِ بِالْفَتْحِ وَبِالْيَاءِ
 قَرَانًا تَمَّا وَيُقَدَّمُ عَلَى رَوْحٍ فِي الْأَجْحِ وَأَوَّلًا فِي مَجْرَمِيَّةِ

نَةُ الْأَسْنَانِ شَرٌّ رَجَالُ الشَّرَابَةِ كَثْرَتُهُ بِصَلَاةٍ
 وَأَبْنُ الْعِمَةِ وَجَوْهَةٌ فَكُلُّ الْأَجْحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيُقَدَّرُ عَلَيْهِمُ الرُّوْحُ
 فِي الْأَجْحِ وَلَا يَفْتَرِبُ الْحَجْرُ طَبِيبًا وَلَا يُؤْخَذُ مَعْرَةٌ وَظَلْفَةٌ وَتَطْبِيبُ
 الْمُعْتَدَّةُ فِي الْأَجْحِ وَالْجَدِيدُ أَنْدُ لَا يَكْرَهُ فِي غَيْرِ الْحَجْرَةِ أَعْرُطُ
 وَشَعْرُ ابْنِهِ وَعَانِدٌ بِشَارِبٍ الْأَخْطَرُ كَرَاهَتُهُ وَاللَّهُ
 نَعْلَمُ يَكْفُرُ بِمَا لَهُ لَبْسُهُ جَيًّا وَأَقْلَبُ نَوْبٌ وَلَا يَسْتَقْدُ وَيَسْتَقْدُ
 بِاسْتِقْطَادٍ وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَةٌ وَجَوْزٌ تَابِعٌ وَخَامِسٌ وَلَهَاخِثٌ
 وَمَنْ كَثُرَ مِنْهُمَا شَلَا ثَدٌّ فَهِيَ لِفَانِيفٌ وَإِنْ كَثُرَتْ ذَخْمَةٌ زَيْدٌ مَيْمَنٌ
 وَعِمَامَةٌ خَمْسٌ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي خَمْسٍ فِإِزَارٌ وَخِمَارٌ وَقَيْضٌ وَفَنَافٍ
 وَفِي قَوْلِ ثَلَاثَ لِفَانِيفٍ إِزَارٌ وَخِمَارٌ وَبِسْرِ الْأَيْفِ وَجَلْدٌ أَثَلُ
 التَّرِكَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَامٌ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مِنْ قَرَبٍ وَسَيْدٌ وَكَذَا
 الرُّوْحُ فِي الْأَجْحِ وَبَسِطٌ أَحْسَنُ لِلْفَانِيفِ وَأَوْسَعُهَا وَالثَّانِيَةُ
 فَوْقَهَا وَكَذَا الْمَالِيَّةُ وَبَدْرٌ عَلَى عِلٍّ وَاحِدَةٌ جَنُوطٌ وَيُوضَعُ لِلتَّ
 هِيَ بِمَسَلَّتِيٍّ أَوْ عَلَيْهِ جَنُوطٌ وَكَأَفْوَرٌ وَيَسُدُّ أَلْيَاءَهُ وَيَجْعَلُ عَلَيْهِ
 بَدْرَهُ قَطْرٌ وَلَفَّ عَلَيْهِ الْأَمَانَةَ وَسَدُّ فَإِذَا أَوْضَعُ فِي قَبْرِهِ تَبْرَعٌ

صورته ووجان و...
 و...
 و...
 و...

عند مدراء وتسمي ابيه بعد صدرا خطبه اليه في بالغ
 في الدنيا سراً وحول ردّه عند سنه في جعل مسند
 يساره وعكسه وينكسه على احد فجعل اغلاده ائمه وعكسه
 وحول النار مثله ونزلت بحوله حتى سرح الكتاب
 ولولا ترك الامام لا عرفت افعاله النار ولو خطب قبل القبلة
 حار وبسبب ان يورثه في نظر السنة وكنت غير عورته
 ليضيه وان يقبل او يوصي في شيا وسبب عند العبد
 والبر ولا يبعه بغير الرضا ويقول عند الخطر اللهم متبنا
 ناهي وتدعو بما شئت وبعده مضر ما ينصل الله ورحمته ويكره
 مضر ما ينور كذا اوسب الحج ويونصره واكثره مضر فالتنة
 ان يمشوا الله رفعة اللهم حولنا وعلنا واد نصل لذلك
 والله اعلم
 بترك القبلة حاجده
 وجوزا كثر او كذا وناحد او الفقيه فله بعدة فقه
 بشرط حر اجاعه في الفقه ولسناب به ضرب
 من الفقه في الفقه ولسناب به ضرب

عليه ويدفع المييز ولا يطهر في
 لكثير ذكر الموت ويستعد بالتوبة ورد المظالم
 والمريض اكد ويضع الحضر جنبه الا يمن الي القبلة على الفحيح
 فان تعذر لريض مكان ويجود الي على قفاه ووجهه واخذما
 للقبلة ويلقن الشهادة بلا ايجاج ويقرا عنده يبر ويجس
 ظنه يريد سبحانه وتعالى فاذا مات غرض وشده لياتا بعضا به
 وليت مفاصله وسر جميع بدنه بتوب خفيفه وضع على بطنه
 شي ثقيل ووضع على سيره وخوجه ونزعت ثيابه ووجد للقبلة
 كحضر ويتولي ذلك ارفق بحارمه ويباد بغسله اذا اشرف موته
 وغسله ويكفيه والتلاوة عليه ودقته فروض كفاية وافل الفل
 تعيم بدنه بعد ازالة الحجر ولا تحب نية الغاسل في الاصح
 فيكفي غرقه او غسل كافر الاصح المنصوص وجوب
 غسل الغريق والله اعلم والاعمل وضعه بموضع حال مستور على
 اوج ويغسل في قبره بما بارد ويخلطه الغاسل على المغسل
 ما لا يورثه ويضع يمينه على كفيه وانها مدي في نقرة قفاه

عَلَيْهَا مَدْرَارًا وَيَسْتَبِيلُ الْقَبْلَةَ بَعْدَ مَدْرِ الْخُطْبَةِ السَّابِقَةِ وَيَبَالِغُ
فِي الدُّعَاءِ بِسُرٍّ أَوْ جَهْرًا وَيُحَوِّلُ رِدْأَهُ عِنْدَ اسْتِعْبَالِهِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ
يَسَارَهُ وَعَكْسَهُ وَيَبْكُ عَلَى الْجَدِيدِ فَيَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَعَكْسَهُ
وَيُحَوِّلُ النَّاسَ مِثْلَهُ وَيُتْرِكُ مَجْلِسَ مَنْ يَسْرِعُ الشِّيَابَ
وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْاسْتِسْقَا فَعَلَهُ النَّاسُ وَلَوْ خُطِبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ
بَارًا وَيَسْرُ أَنْ يَبْرُزَ لِأَوْلِ مَطَرِ السَّنَةِ وَيَكْتَفِ غَيْرَ عَوْدَتِهِ
لِيُضَيَّبَهُ وَأَنْ يَقْبَلَ أَوْ يُوَضَّ فِي السَّيْلِ وَيَسْبَحُ عِنْدَ الرَّعْدِ
وَالْبُرْقِ وَلَا يَتَّبِعُ بَصَرَهُ الْبُرْقَ وَيَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ اللَّهُمَّ صَيِّبًا
تَأْفِكًا وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ وَبَعْدَهُ مَطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ وَيَكْرَهُ
مَطَرْنَا بِنُورٍ كَذَا أَوْ سَبَّ الْبُرْقِ وَلَوْ نَضَّرُوا بِكثْرَةِ الْمَطَرِ فَالْتَمَنُوا
أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ رَفَعَهُ اللَّهُمَّ جِوَالِئًا وَلَا عَلَسًا وَلَا بَصَلَ لِذَلِكَ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ
أَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَائِدًا
وَجُوبًا كَفَرًا أَوْ كَسَلًا قَاتِلًا حِدًّا أَوْ الصَّحِيحَ قَتَلَهُ بِصَلَاةٍ فَقَطْ
بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ وَيَسْتَبَابُ ثُمَّ تَضْرِبُ
عُنُقَهُ وَقَتًا يَحْتَجُّ بِمَدِينَةٍ يَصَلِّي أَوْ مَوْتًا وَيُعْسَلُ عَلَيْهِ وَيَصَلِّي

عَلَيْهِ وَيَذْفَنُ مَعَ الْمَيْلِزِ وَلَا يُطْرَقُ قَبْرُهُ
كَمَا لَا يُكْتَبُ ذِكْرُ الْمَوْتِ وَيَسْتَعِدُّ بِالتَّوْبَةِ وَرَدَّ الْمَطَالِقَ
وَالْمَرِيضَ أَكْرَهًا وَيُصْبِحُ الْمُخْطَرُ بِجَنِبِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى الْقَبْلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ
فَإِنْ تَعَدَّرَ لِضَيْقِ مَكَانٍ وَنَحْوِهِ أَلْقَى عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهَهُ وَأَخْصَاهُ
لِلْقَبْلَةِ وَيَلْتَمِسُ الشَّهَادَةَ بِلَا إِجْحَاجٍ وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ بِسُرٍّ وَيُحْسِنُ
ظَنَّهُ بِرَبِّهِ بِتَجَانُّهِ وَتَعَالَى فَإِذَا مَاتَ غَضَّ وَنَدَّ بِجَنَابِهِ بِعَصَابَةٍ
وَلَيْتَ مَفَاصِلُهُ وَسُرَّ جَمِيعَ بَدَنِهِ بِتَوْبٍ خَفِيفَةٍ وَضَعَّ عَلَى بَطْنِهِ
شَيْءًا يُقْبَلُ وَيُضَعُّ عَلَى سِرِّرِهِ وَنَحْوِهِ وَتُرْعَى نِيَابَتُهُ وَوَجْهَهُ لِلْقَبْلَةِ
كَتَبْتُهُ وَيَتَوَلَّى ذَلِكَ أَرْقُوقًا حَارِمَةً وَيُبَادِرُ بِغُسْلِهِ إِذَا تَمَّتْ مَوْتُهُ
وَعَسَلُهُ وَيَكْفِيئُهُ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَدَفَنُهُ فَرُوضًا كَأَيَّةٍ وَأَقْلَّ الْغُزْلِ
تَعْلِيمَ بَدَنِهِ بَعْدَ إِزَالَةِ الْحَبْسِ وَلَا يَجْتَنِبُ الْعَابِلُ فِي الْأَصْحِ
فِي كَيْفِي غُرْفَةٍ أَوْ غُسْلٍ كَافِرٍ الْأَصْحِ الْمَنْصُورِ وَجُوبِ
غُسْلِ الْغُرْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَهْلُ وَضَعَهُ بِمَوْضِعٍ خَالٍ مُسْتَوٍ عَلَى
لَوْحٍ وَيُعْتَلُّ فِي قَيْصِرٍ بَارِدٍ وَيُحْلِيهِ الْعَابِلُ عَلَى الْغُسْلِ
مَائِلًا إِلَى دِرَائِهِ وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ وَإِثَامَهُ فِي تَقْرِ قَفَاهُ

يَعْتَدُ فِيهِ رَكْعَةٌ تَمَّ عَلَى ثَلَاثِينَ كَذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رَكْعَةٍ
ثَالِثًا لِتَأْدِي الكُوفِ وَلَا تَقْصُرُهُ بِالْإِجْلَاءِ فِي الْأَمْحِ وَاللَّكَلِ
أَنْ يَتَمَّ فِي الصَّيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَائِجَةِ الْبَقْرَةِ وَفِي الثَّانِي
كَمَا فِي أَمَّةٍ تَمَّ فِي الثَّلَاثِ مِائَةً وَخَمْسِينَ وَالرَّابِعِ مِائَةً سِتِّينَ
وَيُتَّبَعُ فِي الرَّكْعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ الْبَقْرَةِ وَفِي الثَّانِي
تَمَّ فِي الثَّلَاثِ سَبْعِينَ وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيحًا وَلَا يَطْلُوكَ
الْحَدِيثُ فِي الْأَمْحِ ^{الْبَيْتِ تَطْلُوكَ مَا تَبَيَّنَ فِي الشَّيْخِ}
وَتَقْرِيحًا الْبُؤْبُؤِيَّةُ أَنْ يَطْوِلَ بِحُجُومِ الرَّكْعِ الَّذِي قَبْلَهَا وَأَقْدَمُ
أَعْلَمُ وَتُرْجَمُ جَمَاعَةٌ وَيَجْمَعُ بِعِزَّةِ كُوفِ الْقَمْرِ لَا التَّمْرِ
يُخْطَبُ الْإِمَامُ مَخْطُوبَيْنِ بَارِكَا فِي الْجُمُعَةِ وَيُحْتَبَى عَلَى الثَّوْبَةِ
وَالْحَيْزِ وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رَكْعَةٍ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ أَوْ فِي
ثَانٍ أَوْ قِيَامٍ ثَانٍ فَلَا فِي الْأَطْمِ وَتَقُوتُ صَلَاةُ الشَّيْخِ
بِالْإِجْلَاءِ وَيَعْرُوبُهَا كَاسِفَةٌ وَالْقَمْرُ بِالْإِجْلَاءِ وَطَاوِجِ
الشَّمْرِ لَا الْبُؤْرُ فِي الْبَيْدِ وَلَا يَعْرُوبُ بِهِ خَاسِفًا وَلَوْ اجْتَمَعَ
كُوفٌ وَجُمُعَةٌ أَوْ فَرَضٌ خُفْرٌ قَدَّمَ الْفَرَضَ إِنْ خِيفَ فَوْتُهُ

وَالْإِنْفَا الْأَطْمِ تَقْدِيمُ الكُوفِ ثُمَّ يَخْطُبُ بِجُمُعَةٍ مَتَعَرِّضًا لِلكُوفِ
ثُمَّ يَصِي الْجُمُعَةَ وَلَوْ اجْتَمَعَ عِيدًا أَوْ كُوفٌ وَجَنَازَةٌ قَدِمَتْ
الْجَنَازَةُ ^{فِي سَنَةِ عِنْدَ الْحَلِجَةِ}
وَتَعَادُ ثَانِيًا وَثَالِثًا إِنْ لَمْ يَسْتَقُوا فَإِنْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ فَسَقُوا
قَبْلَهَا اجْتَمَعُوا لِلشُّعْرِ وَالذَّعَا وَيُصَلُّونَ عَلَى الصَّيْحِ وَيَأْمُرُهُمُ
الْإِمَامُ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوَّلًا وَالثَّوْبَةِ وَالنَّقْرِبِ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى بِوُجُوهِ الْبِرِّ وَالخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ وَيَخْرُجُونَ إِلَى الْقَضَاءِ
فِي الرَّابِعِ صِيَامًا فِي نِيَابِ بِذِلَّةٍ وَخَشَعٍ وَيَخْرُجُونَ الصَّيْبَانِ
وَالشُّبُوحِ وَكَذَا الْبَهَائِمِ فِي الْأَمْحِ وَلَا يَجْمَعُ أَهْلُ الدِّمَةِ الْخُضُوعَ
وَالْإِجْلَاءَ وَنَبَأُ فِي رَكْعَتَا كَالْعِيدِ لَكِنْ قِيلَ يَقْرَأُ فِي
الثَّانِيَةِ أَنَا أَرْسَلْنَا نُوحًا وَلَا خُصِرَ بِوَقْتِ الْعِيدِ فِي الْأَمْحِ
وَيُخْطَبُ كَالْعِيدِ لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى بِدَلِّ الْكَبِيرِ وَيَدْعُو
فِي الْخُطْبَةِ الْأَوَّلِ اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مَغِيثًا مَنِيئًا مَرِيئًا
عَدَقًا مَجْلَلًا مَحْمَدًا طَبَقًا آيْمًا اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَالْإِجْلَاءَ
مِنَ الْفَانِطِينَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ بِكَ ^{وَفِيهِ فِي عَوْلِ الشَّيْخِ الْخُرُوجِ} إِنَّا قَارِئِينَ الْقُرْآنِ

يَتَّخِذُ فِيهِ رُكْعَةً ثُمَّ يَصَلِّي ثَلَاثِينَ كَذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكْعَةٍ
ثَلَاثَ لِمَا دِي الْكُسُوفِ وَلَا تَقْصُدهُ لِلاِجْتِلَاءِ فِي الْأَمْحِ وَالْأَكْلِ
أَنْ يَتَعَرَّأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاجِئَةِ الْبَتْرَةِ وَفِي الثَّانِي
بِحَاثِي آيَةٍ مِنْهَا وَفِي الثَّلَاثِ مِائَةً وَخَمْسِينَ وَالرَّابِعِ مِائَةً تَقْرِيحًا
وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكْعِ الْأَوَّلِ قَدْرَ مِائَةٍ مِنَ الْبَقْرَةِ وَفِي الثَّانِي
تَمَائِيحًا وَالثَّلَاثِ سَبْعِينَ وَالرَّابِعِ خَمْسِينَ تَقْرِيحًا وَلَا يَطْوُكُ
التَّجَدُّدَاتِ فِي الْأَمْحِ الصَّحِيحِ تَطْوِيلًا يَنْتَسِي الصَّحِيحِينَ
وَنَصْرًا فِي الْبُؤْبُؤِ أَنْ يَطْوِيهَا حَوَالِي الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلَهَا وَاللَّهُ
أَعْلَمُ وَسُرَّجَمَاعَةً وَجَهْرًا بِفِرَاةٍ كُسُوفِ الْقَمَرِ لَا الشَّرِّ شَرِّ
يَخْطُبُ الْإِمَامُ حُطْبَتَيْنِ بَارِكَا فِي الْجُمُعَةِ وَيَحْثُ عَلَى الثَّوْبَةِ
وَالْخَيْرِ وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكْعَةٍ أَوَّلِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ أَوْ فِي
ثَانٍ أَوْ قِيَامٍ ثَانٍ فَلَا فِي الْأَطْمَرِ وَتَقُوتُ صَلَاةُ الشَّمْسِ
بِالْإِجْتِلَاءِ وَيَعْرُوبُهَا كَاسْفَةٌ وَالْقَمَرِ بِالْإِجْتِلَاءِ وَطُلُوعِ
الشَّرِّ لَا الشَّرِّ فِي الْخَيْرِ وَلَا يَعْرُوبُ بِهِ خَاسِفًا وَلَوْ اجْتَمَعَ
كُسُوفٌ وَجُمُعَةٌ وَفِي خُسُوفِ الْقَمَرِ الْفُرْضُ خَيْفَ قُوْتِهِ

وَالْأَمْرُ بِالْأَطْمَرِ تَقْدِيمُ الْكُسُوفِ ثُمَّ يَخْطُبُ لِلْجُمُعَةِ مُتَعَرِّضًا لِلْكُسُوفِ
ثُمَّ يَصَلِّي الْجُمُعَةَ وَأَوْ اجْتَمَعَ عِنْدَ الْكُسُوفِ وَجَنَازَةٌ قَدِمَتْ
بِجَنَازَةٍ هِيَ سَنَةٌ عِنْدَ الْجَلْدِ
وَتَعَادُ ثَانِيًا وَثَالِثًا إِنْ لَمْ يَسْتَقُوا فَإِنْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ فَسَقُوا
قَبْلَهَا اجْتَمَعُوا لِلشَّعْرِ وَالذَّعَا وَيُصَلُّونَ عَلَى الصَّحِيحِ وَيَأْمُرُهُمُ
الْإِمَامُ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوَّلًا وَالثَّانِيَةَ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى بِوُجُوهِ الْبِرِّ وَالخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ وَيَخْرُجُونَ إِلَى الصَّخْرَةِ
فِي الرَّابِعِ صِيَامًا فِي نِيَابِ بَدَلَةٍ وَتَخْشَعُ وَيَخْرُجُونَ الصَّيْدَانَ
وَالشُّبُوحَ وَكَذَا الْبَهَائِمُ فِي الْأَمْحِ وَلَا يَمْنَعُ أَفَلُ الدِّمَةِ الْخَنُودَ
وَالْمُخْتَلِطُونَ سَاوِيَةً كَعَارِصَ الْعَيْدِ لَكِنْ قَبْلَ يَفْرَأُ فِي
الثَّانِيَةِ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا وَلَا خُتْرَ بَوَاقِ الْعَيْدِ فِي الْأَمْحِ
وَيَخْطُبُ كَالْعَيْدِ لَكِنْ يَسْتَعْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى بِدَلِ الْكَبِيرِ وَيَدْعُو
فِي حُطْبَةِ الْأَوَّلِ اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا نَعْدِنَا هَيْئًا مَرَامًا مَرِيحًا
عَدَا جَلَلًا لِحَاظِ قَادِرِنَا اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا يَجْلُلْنَا
مِنَ الْفَانِطِينَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا بِرِزْقِكَ فَارِزْلِنَا

وَيَسْتَعْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى بِدَلِ الْكَبِيرِ وَيَدْعُو

ثُمَّ يَتَوَدَّ وَيَقْرَأُ وَيَكْتُمُ فِي الثَّانِيَةِ حَسًّا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ
 فِي الْجَمِيعِ وَلَسَ فَرْضًا وَلَا بَعْضًا وَلَا نَسِيهَا وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ
 فَاتَتْ فِي الْقَدِيمِ يَكْتُمُ مَا لَمْ يَرْكَعْ وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي
 الْأُولَى وَفِي الثَّانِيَةِ أَقْرَبَتْ بِمَا لَهَا جَهْرًا وَيَسْتَرْبَعُ
 خُطْبَتَانِ أَرَادَ مَا كُنِيَ فِي الْجُمُعَةِ وَيَعْلَمُهُ فِي الْفِطْرِ الْفِطْرَةَ
 وَالْأُخْرَى الْأُخْرَى بِفَتْحِ الْأُولَى يَمْنَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيَةَ يَسْبُحُ
 وَلَا يَدْبُرُ الشُّلَّ وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ فِي قَوْلِ
 بِالْفَجْرِ وَالطَّيِّبِ وَالتَّرْتِيلِ كَالْجُمُعَةِ وَفَعَلًا بِالْمَجْدِ أَفْضَلُ
 وَقِيلَ بِالْفَجْرِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَيَسْتَحْلِفُ مَنْ يَصَلِّي بِالشَّعْفَةِ وَيَدْفَعُ
 فِي طَرَفَيْهِ وَيَرْجِعُ فِي الْخُرِّ وَيُبَكِّرُ النَّاسَ وَيَحْضُرُ الْإِمَامَ وَقَتِ
 صَلَاتِهِ وَيَتَجَلَّى فِي الْأُخْرَى وَيَأْكُلُ فِي عَيْدِ الْفِطْرِ قَبْلَ
 الصَّلَاةِ وَيَمْسِكُ فِي الْأُخْرَى وَيَذْهَبُ مَا شَاءَ بِمَكِينَةٍ وَلَا يَكْرَهُ
 التَّغَلُّبُ قَلَمًا لِغَيْرِ الْإِمَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِتَدْبِيرِ التَّكْبِيرِ بِغُرُوبِ
 الشَّمْسِ لِلْيَمِينِ الْعَيْدِ فِي النَّارِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْتَوَانَ يَرْفَعُ
 الْقُرُونِ وَالْأَطْمَارِ إِذْ أَمَنَهُ حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعَيْدِ

وَلَا يَكْتُمُ الْجَاهِ لَيْلَةَ الْأُخْرَى بَلْ يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَقِبَ
 الْقِيَامَاتِ فِي الْأُخْرَى وَيَكْتُمُ الْجَاهِ مِنْ ظَهْرِ الْخُرِّ وَيَجْتَمِعُ بِصُحْبِ
 آخِرِ النَّشْرِيِّ وَغَيْرِهِ كَهَوِّ فِي الْأَطْمَارِ وَيَقُولُ مِنْ مَغْرِبِ
 لَيْلَةَ الْخُرِّ وَيَقُولُ مِنْ صُحْبِ عَرَفَةَ وَيَجْتَمِعُ بِعَضْرِ آخِرِ النَّشْرِيِّ
 الْعَلَّ عَلَى هَذَا وَالْأَطْمَارِ أَنَّهُ يَكْتُمُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلْمَسَائِتَةِ
 وَالزَّائِمَةِ وَالنَّافِلَةِ وَصِيغَتُهُ الْمَجْبُوتَةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
 اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَنَدَى لِهَدْيِ
 وَيَسْتَجِبُ أَنْ يَزِيدَ كَثِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَتَسْبِيحًا اللَّهُ تَبَارَكَ
 وَأَصِيلًا وَلَوْ شِئْنَا وَابْتَدَأْنَا بِالثَّلَاثِ قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ
 اللَّيْلَةَ الْمَاضِيَةَ أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا الْعَيْدَ وَإِنْ شِئْنَا وَابْتَدَأْنَا
 لِلْغُرُوبِ لَمْ نَقْبَلِ الشَّهَادَةَ أَوْ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ أَفْطَرْنَا
 وَقَاتِ الصَّلَاةَ وَيُشْرَعُ قَضَاؤُهَا مَتَى شَاءَ فِي الْأَطْمَارِ وَقِيلَ فِي
 قَوْلِ نَصَلِي مِنَ الْعِيدِ آدَاءً

هِيَ سَنَةٌ فَجَرُّهُ بِبَيْتَةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ
 وَيَرْفَعُ ثُمَّ يَرْفَعُ ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعْ ثُمَّ يَعْتَدُكُ ثُمَّ

حسب ما في نسخة طه ابي
 غيرت

في ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين

ركعتين وساتين ركعة وهو فضل من عكده في لاضره
في سنده وبنام ثابته وهو فضل في الاصح اذ بان
في كل ركعتين ولو سئل بكل ركعة من ركعة في الجمع في لاضره
وهو كالمزفة محمودية اولاهه وكذا ثابته الثاني في الاصح
لان ثابته لاوي وبنوه في الاول والجمع وفي ثابته لا
الجمع لاوي وبنوه في هذه لانواع وفي قول
في الجمع الفكان او سدد خوف فيصل كيف
امكن كما وما سنا وتعد في ركعتين ركعة الاعمال
الكثيرة جاحد في الاصح لاصحابه وليس سلاح اذ ادى فان
عمر سلكه ولا فسائنه لاضره في ركوع او سجود او ما
وسجود فخصونه في النوع في حاله وهو مند مباحين
وهو من حروب وسنة وسنة وعرضه عند دعاء وحوف
جديد والاصح منع مجرم خوف فوج ولو صلوا لسواد
ظنوه عدوا ايمان فتم في لاضره
استعمال حروب وعرضه وحولته لسنة والاصح بحربه

في ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين

ثابته وان للوي الباسه الصبي
قطع العراقون وغيرهم والله اعلم ويجعل للرجل ثابته
سورة كثر وبرد ومهلكين او فحاة حرب ولم يجد غيره
اجد كثر وحكمة ودفع القل والقتال كديناج لا يتقود
في مقامه ويخبر المربك من ابراهيم وغيره ان زاد وزن
الابراهيم ويجعل عكسه وكذا ان استويا في الاصح ويجعل ما طرد
وطرف حجر يرد العادة ولبس الثوب الحسن في غير الصلاة
ويجوزها لاجل ذلك وخبرنا الا لاضره كجاءة قتال وكذا
سنة الميتة في الاصح ويجعل الاستصحاب بالدهن الحري على
منه
من فتن هامة وتشرح جماعة والمنفرد وللعبد والمراة
سافر ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها وليس تأخيرها
تنتفع كرجل وهي ركعتان يحرق بها شراي يدعا الاقناب
سبع تكبيرات يوم من كل يوم كاية معتدلة يهلل ويكبر
ويحمد ويحسب سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر

في ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين
او ركعة واحدة
او ركعتين

الأصح ويراعي المسبوق نظراً المستخلفين فإذا أصح ركعة تشهد
 وأغار إليهم يشار قوة أو ينتظروا ولا يلزمهم استنباط
 بيعة القدوة في الأصح ومن وجب عن الشهود فأمكنه على أن كان
 معلوماً إلا فالصحيح أنه ينتظر ولا يؤمى به شر إن تمكن قبل
 ركوع إمامه جدد فإن وقع والإمام قائم قراءاً أو راجحاً
 فالأصح بركوع وهو مكتوب فإن كان إمامه وقع من الركوع
 ولم يسلم وافقه فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده وإن
 كان سلم فانت الجمعة وإن لم يتمكن الشهود حتى ركع الإمام
 ففي قول يراعي نظراً نفسه والأظهر أنه بركوع معة ويحسب
 ركعة الأولى في الأصح فركعتة مملقة من ركوع الأولى وجمود
 الثانية وتدرك بها الجمعة في الأصح ولو جدد على ترتيب
 نفسه عالماً بأن واجبه المناعبة بطلت صلواته وإن نسي أو
 جهل لم يحسب سجدة الأولى فإذا اجتمعنا يباحب والأصح
 إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا مكثت السجدة ثانياً قبل سلام
 الإمام ولو خلف بالشهود ناسياً حتى ركع الإمام للثانية

ركعة على المذهب
 هي أنواع الأول يكون العدو في القبلة في ترتيب الإمام القوم
 صقن ويصلي بهم فإذا اجتمع جدد معة صف بحدتيه وحسرت
 صف فإذا أقاموا جدد من حررت وحقوه وجمد معة في الثانية من
 حررت أو لا حررت الأخرى فإذا اجلس جدد من حررت وتشهد
 بالصقن وهدية صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بصقن
 ولو حررت فيما فرقتا صحت جاز وكذا فرقة في الأصح
 يكون في غيرها فيصلي مرتين كل مرة بفرقة وهدية صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل أو تقف فرقة في
 وجهه ويصلي بفرقة ركعة فإذا أقام للثانية فارقه وأتمت
 وذهبت إلى وجهه وجاء الواقفون فاقعدوا به فصل يصير
 الثانية فإذا اجلس للشهد قاموا أقاموا ثانياً يصوم وحقوه ولم
 بهم وهدية صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقع
 والأصح أنها أفضل من بطن نخل ويقرأ الإمام في انتظاره
 الثانية ويتشهد وفي قول يؤخر للجمعة فإن صلى مغرباً بفرقة

قوله في الأصح
 قوله في الثانية
 قوله في الركعة
 قوله في الركعة
 قوله في الركعة

قوله في الأصح
 قوله في الأصح
 قوله في الأصح
 قوله في الأصح

الأصح ويبرئ المسبوق ونظم المستعملين فإذا أصلي ركعة تشهد
 وأشار إليهم بغير قوة أو ينتظروا ولا يلزمهم استنباط
 بيته القدوة في الأصح ومن رجع عن الجود فأنكته على إنسان
 معل وإلا فالصحيح أنه ينتظر ولا يؤمى به شر إن تمكن قبل
 ركوع إمامه جحد فإن رقع والإمام قائم قرأ أو راعى
 فالأصح يركع وهو كسبوق فإن كان إمامه فزع من الركوع
 ولم يسلم وافقه فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده وإن
 كان سلم فأتى الجمعة وإن لم يتمكن الجود حتى رقع الإمام
 ففي قول يبرئ نظم نفسه والأظهر أنه يركع معه ويحسب
 ركعة الأولى في الأصح فركعتة مطلقاً من ركوع الأولي والجود
 الثانية وتدرك بها الجمعة في الأصح فلو جحد على ترتيب
 نفسه عالها بأن واجبه المناجعة بطلت صلته وإن نسي أو
 جهل لم يحسب سجدة الأولى فإذا جحد ثانياً حسب الأصح
 إذراك الجمعة بهذه الركعة إذا مكثت السجدة الثانية قبل سلام
 الإمام ولو تخلف بالجود ناسياً حتى رقع الإمام للثانية

ركعة على المذهب
 هي أنواع الأول يكون العدو في القبلة فبرئ الإمام العود
 صقير ويصلي بهم فإذا جحد بعد صفت جحدتية وحرس
 صفت فإذا قاموا جحد من حرر ولجئوه وجحد معه في الثانية من
 حرر أو لا حرر الأخرى فإذا اجلس جحد من حرر وتشهد
 بالصفتين رهنه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنفاذ
 ولو حرر في مما فرق تصححاً وكذا فرقة في الأصح
 يكون في غيرها فيصلي مرتين كل مرة بفرقة وهدى صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن نخل أو تقف فرقة في
 وجهه ويصلي بفرقة فإذا أقام للثانية فارق قد أتمت
 وذهبت إلى وجهه وجاء الوراقون فاقعدوا به فصل يصير
 الثانية فإذا اجلس للتشهد قاموا قاموا ثانياً بهم ولجئوه ولم
 بهم وهدى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرفع
 والأصح أنها أفضل من يظن نخل ويقرا الإمام في انتصاره
 الثانية ويتشهد وفي قول يوحى للجمعة فإن صلحها فافرق

في الأصح
 في الأصح
 في الأصح

في الأصح
 في الأصح
 في الأصح

ثمانية وقد لا يحق تسرد في جماعة من سنة لا تكمل
 الصلاة لا في بعد الزوال الإمام فربما قد زوال الجلوس
 في جماعة وإنما أربعين كل من وجد أنه تجزم عليهم الصلاة
 وليس إلاضات الأصح أن ترتب الأركان لله يسطر
 والله أعلم ولا يصح أن يرد في صلاة وطنا رده الجذب والجب
 والنسب والنسب على منبر أو من يرفع ويسمعه من عند المنبر وأن يقبل
 عليهم إذا صعد وسئل عليهم ويجلس ثم يؤذن وأن يكون
 لمنعه من يومه فصره ولا يملكه من سائر ما لا في ركنها
 ويعتمد على سيف وعصا وجوه ويكون جلوسه من سائر ما في سورة
 لا يخلص وإذا فرغ من المؤذن في الإقامة وبأدائه ما
 يبلغ الحرب مع من عدوه في ذور جمع والناية
 من سائر حشر ليس لعاصها ها وملك لكل أحد
 وقد من نجر وتريد من زهايد انقل وان نجر حمر في
 ربيع من ثمنون غسل بعدو الكوف ودمسها والحاش
 من سائر مجزوه لعن عليه إذا فافوا وحياء فرد الله ولعنا

أجم وأكدها غل غايل الميت ثم الجمعة وعلمه القديمر
 القديمر هنا أظهر ووجه الأكر ون وأحاديته كثيرة في حجة
 وليس للجد يد حديث صحيح والله أعلم والتكبير اليها ما شيا يستكبر
 وأن تشتغل في طريقه وحضوره بقرأة أو ذكر ولا يخطي وأن يترن
 بأحزب شابه والطيب وإزالة الطيب والبيح وأن يقرأ
 الكف يومها وليلتها ويكثر الدعاء والصفحة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ويجزم على ذي الجمعة التناغيا بالبيع وغيره بعد
 الشروع في الأذان أن يتردي الخطيب فإن باع صح ويكره قبل الأذان
 بعد الزوال والله أعلم من أدرك ركوع الثانية أدرك
 الجمعة فيصلي بعد سلام الإمام ركعة وإن أدركه بعد فاتحة
 فيتر بعد سلامه ظهر أربعاً والأصح أنه ينوي في اقتداء
 الجمعة وإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها جحد أو غير مجاز
 الاختلاف في الأظهر ولا يختلف الجمعة إلا مقتدياً به قبل حركته
 ولا يشترط كونه حضر خطبة ولا الركعة الأولى في الأصح فهما
 شران كان أدرك الأولى تمت جمعتهما وإلا فتمت لهما دونه في

الثانية وقيل لا يجب ويشترط كونها عرسية مرتبة الاركان
الثلاثة الاولى وبعد الزوال والقيام فيما ان قدر والجلوس
بينهما واسماع اربعين كل ملين والجديد انه يحرم عليهم الكلام
ويستل الايضات **الأصح** ان ترتيب الاركان ليس ينظر
والله اعلم والاطهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والجنب
والنتر وتشر على منبر او من تقع ويسلم على من عند المنبر وان يقبل
عليهم اذا صعد ويسلم عليهم ويجلس شرب يؤذن وان تكون
بليغة مفهومة قصيرة ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها
ويعتمد على سيف او عصا ونحوه ويكون جلوسه بينما نحو سورة
الاخلاص واذا فرغ شرع المؤذن في الإقامة وبادر الامام
ليلغ الحراب مع فراغه ويقرأ في الاولى للجمعة والثانية ن
المناقض جهرًا **يس** الغسل حاضرها وقبل لكل احد
ووقته من الفجر وتقرينه من ذهابه افضل فان عجز يعمري
الاصح ومن المستنون غسل العبد والكوف والانسحاق والغسل
الميت والمجنون والمعنى عليه اذا افاقا وللصائم اذا انلم وقال

الجمعة واكد افضل تايد الميقتة للجمعة وعكسه القديس قدس
القديس هنا اظهر وجه الاكرون واخا دينة كغيره
وليس للجد يد حديث صحيح والله اعلم والتكبير اليها ماشيا يمكنه
وان تشتغل في طريقه وحضوره يقرأه او ذكره ولا يخطي وان يترن
ياحسب شيابه والطيب او ازالة الطين والريح **وان يقرأ**
الكف يومها وليلتها ويكثر التماس والصلاة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويحرم على ذي الجمعة التناغل بالبيع وغيره بعد
الشروع في الاذان يزين يدي الخطيب فان باع مخ ويكره قبل الاذان
بعد الزوال والله اعلم **من** ادرك ركوع الثانية ادرك
الجمعة فيصلي بعد سلام الایام ركعة وان ادركه بعد فاسته
فيتم بعد سلامه ظهر اربعًا والاصح انه ينوي في اقتداءه
الجمعة واذا خرج الایام من الجمعة او غيرها يحدث او غير مجاز
الاختلاف في الاظهر ولا يستخلف للجمعة الا مقتديا به قبل حوته
ولا يشترط كونه مضر للخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح بهما
شمر ان كان ادرك الاولى تمت جمعتهما والاقيم لهم دولته في

إلى الميامين من الجمعة وغيره كالمراة والرهن نعيها ما واعتدلت
 شرط غيرها شروط واحدة أو وقت الظهر ولا تقضى جمعة فلو
 صاوت عنها صاوتها وظهرها ولو خرج وهو فيها وجب الظهر بنا وفي
 قول سينا فالسبب والسنن وقيل يمتها جمعة الماء أن تقام
 في خطبة أمية أو طان المجتعيين ولو لم يزل الجيام الضمير اليها
 فلا جمعة في الأظهر اليها أن لا يسبقها ولا يقارنها جمعة
 بلدها إلا إذا كثرت وعند أجماعهم في مكان وقيل لا يفتي
 هذه الصورة وقيل إن حال من عظم بين سبقتها كانا كبلدين
 وقيل إن كانت قري فارتفعت تعددت الجمعة بعدها فلو
 سبقها جمعة فالصبيحة السابقة وفي قول إن كان التالطال
 مع الثانية فهي الصبيحة والمعتبر سبق الحرم وقيل التجلد
 وقيل يا ويل الخطبة فلو وقعت معا أو شك استوفيت الجمعة
 وإن سبقت أحدهما ولم تسبق أو تعينت ونسبت
 صاوتها وفي قول جمعة الرابحة الجماعة وشرطها
 كغيرها وإن تقام بأربعين مطلقا حر ذكر أموطنا لا يظن

ما ولا صبيحا إلا لحاجة والصحيح انعقادها بالمرفعي وإن
 الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين ولو أنقض أربعين أو
 بعضها في الخطبة لم تجب المفعول في غنتهم وبحور البناء
 على ما مضى إن عادوا قبل طول الفصل وكذا بنا الصلاة على خطبة
 إن أنقضوا بينهما فإن عادوا بعد طولها وجب الاستئناف
 في الأظهر وإن أنقضوا في الصلاة بطلت وفي قوله إن يفتي
 اثنين ونصح خلف العبد والضي والمسا في الأظهر إذا اتم
 العدد بغيره ولو كان الإمام حيا أو مجرنا صحت جمعة في
 الأظهر إن اتم العدد بغيره وإلا فلا ومن حق الإمام المحدث
 راجحا لم يجز ركعتي علي الصحيح خطبتان قبل
 الصلاة أركانها خمسة بغيره تعالى الصلاة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولفظها مستعير الوصية بالقوي ولا
 يتعين لفظها على الصحيح وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين
 و قراءة آية في إحداهما وقيل في الأولى وقيل فيما
 وقيل لا يجز ما يقع عليه اسم دعا المؤمنين في

متقدم لأنه ابتدأ بالركن الأول من قبلها فبان فسادهما
فقدت الثانية وثبتت جميعاً ومجئها أول لاوي ويجوز في
تساويها في الظن والمواكب بان لا يتولد منه ما صافان
قال ولو بعدد وجب ما حرم المائدة في وقتها ولا يفسد
فصل يسير ويعرف فصولاً بالعرف وللمتجمع الجمع على الصحيح
ولا يفسد بخلافه فثبت ولو جمع ثم علم تركه ركن من الأركان
بطلاناً ويعيد ما جامعاً أو من الثانية فإن لم يصاد رك
والأصل ما لا يجمع ولو جهل أعادها لوقتها وما إذا أحر
في جمع ثم تبدل المولد وثبتت الجمع على الصحيح ويجب
في ترتيبه جمع ولا يفعد ويكون قضاء ولو جمع
تعدت ما قصارتين الصلاة من قبلها بصل الجمع وفي الثانية
وبعد ما لا يصل في الآية أو تأخيرها فأما بعد فرائعها
لم يؤتت وقيل بجوازها في وقتها ويجوز جمع بالمصير بقدمها
وحد بدسنة أخيراً وشبهه بالركن وهو مودة أو أهما
وأجمع أشهر عند من لا يورى والجمع والمورد كصيرها

إن ذابوا بالأظهر تخصيصاً للخصه بالصلي جماعة
تجدد يعيد يتأذي بالمطير في طريقه بأربعة الجمع
إنما تتعين على كل مكلف حرزاً كونه بالامر من نحو ولا جمعة
على معذون مخرجين في ترك الجماعة والمكاتب ولدان
نصه رقيق على الصحيح ومن تحت ظهره تحت جمعة
وله أن تصرف من الجامع إلا المريف ونحوه فيحرم أنصرف
إن دخل الوقت إلا أن يزيد ضرورة بإسقاطه وتلزم الشيخ المهرم
والزمن إن وجدنا مراكباً ولم يشق الركوب والأعجب يجد قارياً
وأهل القرية إن كان فيهم جمع تصح به الجمعة أو بلغهم صوت
عالم هدى من طرف لينه من بلد الجمعة لزمهم والأول
وتحرم على من لزمه السفر بعد الزوال إلا أن تملكه الجمعة
في طريقه أو يتضرر بخلفه عن الرفقة وقبل الزوال كغده في
الحديد إن كان سقراً مباحاً وإن كان طاعة جازت الأضاح إن الظاهر
كالمباح والله أعلم ومن لا جمعة عليهم من الجماعة في ظهرهم في الأضاح
وتحفظها إن حفي عذرهم ويتدبر لمن أمكن زوال عذره ما خير ظهره

باب صلاة الجمعة

مقدمة لامة منذ ان لاون في صلاها فما سادها
مقدب لامة وبنه جسمه وجمعها قوت لاون وجموده
تسايفي لاظنه والمولات بان لاصوره مما صافان
قال ولو بعدد وجب ما حمر لامة بان وفيها ولا يفسر
فضل تميز وبعرف ضو له بالعرف وبنه ميم حنه على صحيح
ولا يفسر خلاصه حنفه ولا يجمعه نه علمه وركن من لاولي
بظنا وبعيدهما جامعا او من لامة بان لم صدارك
لا فضا ولا جمع ولا حنف عادها بوفنه مما ودا اخر
من حرج نرى نبتة مؤداه وبنه اجمع على صحيح وحب
منه ببنه جمع ولا يفسر ويكون فضا وجمع
عندما فصار من فضا بين فضا بص حنفه وفي السابيه
وعندما لا يفسر لامة او ما حمر وانه عذر صراغها
له بوسر وفيها حنفه لاون فضا وجموده مصر بغيره
وحد منه ما حمر وسره بورد وعوده وبنه
ووجه مصر حنه عدسه لاون وبنه وبنه مصر

ان ذابا ولا ظن
محمد بن عبد الله
ابا يعين
مخدون
شده رقيق
الاول
المن ان وجد امركا
والقريبه ان كان
المدون من طرف
مخوم على من
طريقه او يتضرر
مديان كان
كالماح والله
وتحفظوا ان حفي

سِيرَ الْأَمْثَالِ وَالْحَجَرَ كَالْبُرِّ فَلَوْ قَطَعَ الْأَهْمَالُ فِيهِ فِي سَاعَةٍ
قَصَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيُشْتَرَكُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوْ لَا فَلَا قَصْدَ
لَهَا يَسِيرُ وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ وَلَا طَابَ بِعَزِيمَتِهِ وَأَبْقِ يَرْجِعُ مَعِيَ
وَلَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ وَلَوْ كَانَ لِقَصِيدِهِ طَرِيقَانِ طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ
فَكَانَ الْقَطْوِيلُ لِعَرْضِ كَهَوْلَةٍ أَوْ أَمْرٍ قَصَرَ وَالْأَفْلَاحُ فِي الْأَمْثَالِ
وَلَوْ تَبِعَ الْعَبْدُ أَوْ الزَّوْجَةَ أَوْ الْجَنْدِيَّ مَا لَكَ أَمْرٌ فِي الْقِتْرِ
وَلَا يَعْرِفُ مَقْصِدَهُ فَلَا قَصَرَ فَلَوْ نَوَّوْا مَسَافَةَ الْقَصْرِ قَصَرَ
الْجَنْدِيُّ دُونَهَا وَمَنْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَتَارَ شَرَّ نَوَيْ
رُجُوعًا أَنْ يَقْطَعَ فَإِنْ تَارَ فَسَفَرٌ جَدِيدٌ وَلَا يَتَخَصَّرُ الْعَامِي
بِتَفْسِيرِهِ كَابْنٍ وَفَائِشِرَةٌ فَلَوْ أَنْشَأَ مَبَاحًا شَرَّ جَعَلَهُ مَبْطِيئًا
فَلَا يَتَخَصَّرُ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ أَنْشَأَهُ عَامِيًا شَرَّ نَابِ قَتْنِي
السَّفَرُ مِنْ جِزْرِ النَّوْبَةِ وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَعْمُ حُظَّةٍ لَزِمَهُ الْإِمَامُ
وَلَوْ رَجَعَ الْإِمَامُ الْمَسَافِرُ وَاشْتَخَلَفَ مِنْهَا أَتَمَّ الْمُقْتَدُونَ
وَكَذَا لَوْ عَادَ الْإِمَامُ وَأَقْتَدَى بِهِ وَلَوْ لَزِمَ الْإِمَامُ
مُقْتَدِيًا فَصَدَّتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةُ إِمَامِهِ أَوْ بَانَ إِمَامُهُ

هذا هو القصر
في السفر
والقصر
في الحج
والقصر
في العمرة
والقصر
في النية
والقصر
في النية
والقصر
في النية

مُجِدًّا أَتَمَّ وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْظَرِهِ مَسَافِرًا فَإِنْ مَقِيمًا أَوْ مِنْ
جِهَلٍ سَفَرَهُ أَتَمَّ وَلَوْ عَمِلَهُ مَسَافِرًا وَشَكَ فِي نِيَّتِهِ وَلَوْ شَكَ فِي
فِيهَا فَقَالَ إِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ وَإِلَّا أَتَمْتُ قَصَرَ فِي الْأَصْحَحِ وَيُشْتَرَطُ
لِلْقَصْرِ نِيَّةٌ فِي الْأَحْرَامِ وَالْحَجْرُ زَعْنُ مَنَافِيهِادِ وَأَمَّا وَلَوْ
أَجْرَمَ قَاصِرًا أَتَمَّ تَرَدُّدِي فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَمْ يَتِمُّ أَوْ فِي أَنَّهُ نَوَى
الْقَصْرَ أَوْ قَامَ إِمَامَةً لثَلَاثَةِ فَرَاسَخَاتٍ هَلْ هُوَ مَتَمُّ أَمْ سَاهِ أَمْ
وَلَوْ قَامَ الْفَاصِرُ لثَلَاثَةِ عَمْدًا يَلَا مَوْجِبًا لِلْإِمَامِ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ سَهْوًا عَادَ وَتَجَدَّدَ وَسَلَّمَ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ
يَتِمَّ عَادَ شَرَّ نَهَضَ مَتَمًّا وَيُشْتَرَطُ بِكَ أَنَّهُ مَسَافِرٌ فِي جَمِيعِ
صَلَاتِهِ فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِيهَا أَوْ بَلَغَتْ تَمَيُّنَتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ
أَتَمَّ وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ
مَرَّاحٍ وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَنْصُرْ زَيْدٌ
بِحُجْرٍ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا وَالْمَغْرِبِ
وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَكَذَا الْقَصِيرِ فِي قَوْلِ قَائِدِنِ
كَانَ سَائِرًا وَقَدْ لَوْ فِي تَأْخِيرِهَا أَفْضَلُ وَالْإِعْدَةُ وَشُرُوطُ

سير الانشغال واليخركا لير فلو قطع الامهال بعد في ساعه
 قصر والله اعلم وتشرقا قصد موضع معين. اولاً فلا قصر
 لها سير وان طال ترددده ولا طاب غيرهم وابق يرجع متى وجد
 ولا يعلم موضعه ولو كان لتقصيده طريقان طويل وقصير
 فلك الطويل لغرض كهوله او امر قصر والا فلا في الاطراف
 ولو تبع العبد او الزوجه او الجندي ما لك امره في القصر
 ولا يعرف مقصده فلا قصر فلو نوى مسافة القصر قصر
 الجندي دونها ومن قصد سفر اطويل لفسار شر نوي
 رجوعاً انقطع فان سار فسفر جديد ولا يترخص العاصي
 بسفره كابق وناشره فلو انشأ مساجاً شر جعله محصياً
 فلا ترخص في الاصح ولو انشأ عاصياً شر نابستى
 السفر من جزئ النوبة ولو اقتدي بمتم لحظة لزمه الامام
 ولو عرف امام المسافر واختلفت منما اتم المقدول
 وكذا نوى عاد الامام واقدي به ولو لزم الامام
 مقتدياً بحدت صلته او صلاة امامه او بان امامه

هذا هو القصر
 في السفر
 وهو ان يقطع
 المسافة
 في وقت
 يسير
 ولا يعلم
 موضعه
 ولو كان
 لتقصيده
 طريقان
 طويل وقصير
 فلك الطويل
 لغرض كهوله
 او امر قصر
 والا فلا في
 الاطراف

شر نوي

مجدياً انه ولو اقتدي بمنصه مسافراً بان منما او بمن
 جدياً سفره انه ولو علم مسافراً او شك في بنيده ولو شك
 فها فقال ان قصر قصرت والا اتمت قصر في الاصح وتيسر
 للقصر يتد في الاجرام والجزر عن منافقها دوا ما و
 اجرم قاصراً شر تردد في انه يقصر ام نيم او في انه نوي
 القصر او قاصراً اماماً لنا لثمة فشكها هو ميم ام ساه اتم
 ولو قاصراً القاصر لنا لثمة عمداً لا موجباً لتمام بطلت
 صلته وان كان سهواً عاد وتجدد وسلم فان اراد ان
 يتبع عادته بقصر منما ويشترط كنه مسافراً في جميع
 صلته فلو نوى الإقامة فيها او بلغت تقينته دار اقامته
 اتم والقصر افضل من الامام على المشهور اذا بلغ ثلاث
 ارجل والصوم افضل من الفطر ان لم ينص فيه
 يجوز الجمع بين الظهر والعصر تديماً وتأخيراً والمغرب
 العشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصر في قول فان
 كان سائراً ومسلماً في قاصراً ما افضل والا فعدته وشرو

هذا نصيب الإمام أو تركه سنة مفصولة مستهد و
 حرم سفرة الترمذي بعدوه في سنة سنة به جاز
 في الأظهرين كان في ركنه أحرم ثم تبعه فأما كان
 أو فاعداً فإن وقع الإمام أو دونه فهو كمنه أو فهو فإن ساء
 فإرفه وإن ساء أنصر تسلم معه وما أذركه المنهون
 فأوصيه في بعد في إمامي محبوب ولو أذرك ركنه
 من المغرب تسلم في بلده وإن أذركه ركنه أذرك الركن
 بشرط أن نظير من قبل ارتفاع الإمام عن أهل
 الكوفة والله أعلم ولو سلك في أذراك جدد الإجازة لم يجب
 بعد في الظهر وتكررت إجازة ثم يلزم في إن نوهما
 كثيرة لم تعد وقبل تعدد سنة وإن لم ينو بالسنة لم
 يعد على الصحيح ولو أذركه في عهده فما بعده أنقل
 معه أكثر ولا يجب أن توافق في الشهد واستجاب
 وإن مر مرة في حلق لم يكثر له استجاب بها وإدائمه
 الإمام قام لم ينو ويستمر إن كان موضع خطبه ولا

ولا في الأصح إنما تقصر
 رباعية مؤداة في السفر الطويل المباح لأفائة الحضر ولو
 قضى فائتة السفر فالأظهر قصره في المقردون الحضر
 ومن سافر من بلدة فأول سفره مجاوزة سورها فإن كان
 ورأه عماره اشترط مجاوزتها في الأصح لا
 يشترط والله أعلم فإن لم يكن سوراً فأوله مجاوزة الغمران
 لا الخراب والبساتين والقرية بجلدة وأول سفر ساكن الجأ
 مجاوزة الجلة وإذا رجح انتهى سفره بلوغه ما شرط مجاوزة
 أبداً ولو نوي إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره
 بوضوئه ولا يجب منها يوماً دخوله وخروجه على الصحيح
 ولو أقام ببلد بيته أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها
 كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وقيل أربعة وفي قول
 أبداً وقيل الخلاف في خائف القتال لا الناجر وخوئه ولو
 علم بقاها مدة طويلاً فلا قصر على المذهب طويل السفر
 ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية وهي مرحلتان

في سفره من بلدته فأول سفره مجاوزة سورها فإن كان
 ورأه عماره اشترط مجاوزتها في الأصح لا
 يشترط والله أعلم فإن لم يكن سوراً فأوله مجاوزة الغمران
 لا الخراب والبساتين والقرية بجلدة وأول سفر ساكن الجأ
 مجاوزة الجلة وإذا رجح انتهى سفره بلوغه ما شرط مجاوزة
 أبداً ولو نوي إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره
 بوضوئه ولا يجب منها يوماً دخوله وخروجه على الصحيح
 ولو أقام ببلد بيته أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها
 كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وقيل أربعة وفي قول
 أبداً وقيل الخلاف في خائف القتال لا الناجر وخوئه ولو
 علم بقاها مدة طويلاً فلا قصر على المذهب طويل السفر
 ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية وهي مرحلتان

الإمام في الفتوى والجلوس الأخير في المغرب وله فرائد إذا
اشتغل بها وتجاوز الشيخ خلف الظهر في الأظهر فإذا
قام الثالثة إن شاء فارقة وسلم وإن شأنا انتظرة ليتم
معها انتظارة أفضل والله أعلم وإذا أمكنه
الفتوى في الثانية قنت وإلا تركه وله فرائد ليقتت
فإن اختلف قبلها ككثوبة وكسوف أو جازة لم يصح
على الصحيح يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة
بأن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداءه ويتقدم على فراغه
منه فإن قاربه لم يضر إلا تكبير الأجرام وإن اختلف
بركن بأن فرغ الإمام منه وهو فيما قبله لم يتطل في
الأصح أو بركن بأن فرغ منها وهو فيما قبلها فإن لم
يكن عدد بطلت وإن كان بأن أسرع قرأته وركع قبل
إتمام المأمور الفاجحة قليل يتبعه وتسقط البيعة
والصحيح بينهما ويسعى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة
أو كان مقصودة وفي الطولية فإن سبق بأكثر قليل يفارق

والأصح يتبع فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام
ولو لم يشتر الفاجحة لتغلب بدعا الافتتاح فتعد ورهنا
كغله في الموازين فأما مستبذ وركع الإمام في فاجحة فالأصح
أنه إن لم يشتغل بالافتتاح والتعود ترك قرأته وركع
وهو مذكر للركعة وإلا لزمه قراءة بقدره ولا يشتغل
المسبوق بسنة بعد الجهر بل بالفاجحة إلا أن تعلم إذا ما
ولو علم المأمور في ركوعه أنه ترك الفاجحة أو شك لم
يعد إليها بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام ولو علم أو شك
وقد ركع الإمام ولم يركع هو قرأها وهو تخلف بعد
فعل يركع ويتدارك بعد سلام الإمام ولو سبق إمامه
ثم لم تنعقد أو بالفاجحة أو الشاهد لم يضره وحجته
وقيل يجب إعادته ولو تقدم بفعل ركوع وجود إن كان
ركع بطلت وإلا قد وينيل يتطل بركن خرج الإمام
من صلاته أنقطع العدة به لم يخرج وقطعها المأمور
بأنه وفي قول الأحرار الآية يركع في ترك الجماعة ومن

إمام في الميوز واحلوس لأجر في المعرب فإدا
اشغاف سما وجوز الفتح خلف الظهر فإدا
قام للثالثة إن شأ فإرة وكلم وإن شأ نظره لتعلم
معد انتظاره أفضل والله أعلم وإذا أمكنه
الفتوى في الثانية قنت وإلا تركه ولد فإره لفتت
فإن اختلف فإلهما ككثرت وكسوف أو جازد لم يصح
على الفصح ^{تجب متابعا لإمام في أفعال الصلاة}
بأن يتأخر أبدأ أهله عن ابتدائه ويتقدم على فراغه
منه فإن قارنه لم يضرب إلا تكبيرة الأجرام وإن اختلف
ركن بأن فرغ الإمام منه وهو فيما قبله لم يتطابق
لاصح أو تركن بأن فرغ منهما وهو فيما قبلهما فإن لم
يكن عذر بصلت وإن كان بأن أسرع فإره وررر قبل
تمام ما مزم الفأجه فقبل شبعه وتسقط البقية
والفجر يمتنا ويتح خلفه ما لم ينسبوا أكثر من ثلاثة
أو كان مقصوده وهي الطويلة فإن بين يديه فبنا فإره

وإذا جازت مما هو فيه ثم تدارك بعد سلامه الإمام
ولوله يتم العاجد لتعلم ندغا لأفواج معدود
سنة في المواضع فإما استبرز وررر الإمام في فإره فإله
أنة إن لم يشعأ بإد فإنا والتعود ترك فإره وررر
وهو مندرك للركعة وإلا لزمه قراءة بقدره ولا شعأ
المشيه فإله بعد التجرم بل بالعاجه إلا أن تعلم ذإها
ولو علم المأمور في ركوعه أنه ترك الفأجه أو شك له
بعد الثأبل نضلى ركعة بعد سلام الإمام ولو علم وشك
وقدر ركع الإمام ولم يركع فهو فإرها وهو سحلف بعذر
فأله ركع وتدارك بعد سلام الإمام ولو ستم مأمور
لم لم شعأ أو بالعاجه أو التسهد لم يضرد وخنة
وملاحت عأده ولو عدم بفعل ركوع وجود ركع
ركع نصلو إله وررر فإله ركع ^{حرج لإمام}
مصدية بفضله فإله لم يخرج وقصعها أمور
وفي قوله يجوز إلا ^{بحسن ترك أجماعه}

أَفِيدَ أَوْ بَعْدَ مَسَافَةٍ وَحَالَكَ تَبَدُّدُهُ وَكَانَ مَسَافَةً
بِشْرُطِ أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ مَتَابِعٌ مِمَّا يَدْرَأُ مِنْهَا وَفِي الْحَدِيثِ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحْتَابًا وَصَنَابًا أَعْتَبَ بِمَسَافَةِ بَيْنِ لِحْمِ وَكَوْ
وَسَوَّالْتَنَا الْمَلِكُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْضُ وَلَا يَضُرُّ الشَّارِعَ د
الْمَطْرُوقِ وَالْمَسْرُوعِ بِسَاحِدَةٍ عَلَى التَّحْمِيلِ فَإِنْ كَانَ
فِي سِنَانٍ كَسَحٍ وَصَعْدٍ أَوْ تَبَعِيٍّ فَصَحَّ مَا بَيْنَ كِلَيْهِمَا
الْمَأْمُورُ بِمَنْ أَوْ مِمَّا وَحَدَّثَنَا صَفِيٌّ مِنْ حَدِّ النَّاسِ
بِأَخْرُوجٍ وَبِأَسْرُوحٍ وَبِأَسْبَاحٍ وَفِيهَا لِحْمٌ وَإِنْ كَانَ خَلْفَ
سِنَانٍ لِإِمَامٍ فَالْحَجْرُ صَحَّ الْعَدْوُ بِهِ إِذْ لَا يَكُونُ بَيْنَ
الْقَدَمِ كَسْرٌ مِنْ غَلَا أَدْرَجَ فِي شَرْطِ السَّابِقِ لَا يَشْرُطُ
بِالْقُرْبِ كَالْفَصْلِ إِذْ لَمْ يَكُنْ حَبْلًا أَوْ جَانِبًا تَاهِدُ فَإِنْ
حَالَ مَا بَيْنَهُ الْمُرُورُ لَا يَزِيدُ فِي مَسِيرِهِ أَوْ جِدَارٍ يَصَلُّ
بَعْدَ تَقْرِيبِهِ فِي شَرْطِ السَّابِقِ وَبِإِسْمَاعِيلِ
وَإِذَا صَحَّ الْعَدْوُ فِي سِنَانٍ خَرَجَ الْقَدَمُ مِنْ حِلْمِهِ وَبِحَالِ
جِدَارِيَّتِهِ وَبِإِمَامِهِ وَكَانَ وَفِيهِ عِلْمٌ بِإِمَامَتِهِ وَبِالتَّقْدِيرِ

وَأَعْلَسَهُ شَرْطًا بِمَا ذَاتُ بَعْضٍ يَدُهُ بَعْضٌ يَدِهِ وَلَوْ وَقَفَ
فِي مَوَاقِفٍ وَإِمَامَةٌ فِي الْمَجْدِ فَإِنْ لَمْ يَجَلْ شَيْءٌ فَالشَّرْطُ التَّقَارُبُ
مُعْتَبَرًا مِنْ الْخَيْرِ الْمَجْدِ وَقِيلَ الْخُرُوفُ وَإِنْ حَالَ جِدَارُ أَوْ بَابٌ
مُعْلَقٌ مَنَعٌ وَكَذَا الْبَابُ الْمَرْدُ وَذَلِكَ الشُّبَّانُ فِي الْأَصْح
بُكَرُهُ أَرْتِفَاعُ الْمَأْمُورِ عَلَى إِمَامِيهِ وَعَكْسُهُ الْإِحْجَاجَةُ فَيَسْتَجِبُ
وَلَا يَقُومُ حَتَّى يَفْرُجَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ وَلَا يَبْتَدِي نَقْلًا
بَعْدَ شُرُوعِهِ فَيَقَامُ فَإِنْ كَانَ فِيهِ أُمَّةٌ إِنْ لَمْ يَخْتَفِ فَوَقَفَ
الْجَمَاعَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ شَرْطُ الْقُدْوَةِ أَنْ يُنَوِّيَ الْمَأْمُورُ
مَعَ التَّكْبِيرِ الْأَقْتِدَا أَوْ الْجَمَاعَةَ وَالْجَمْعَةَ كَعِبْرَتِهَا عَلَى الصَّحِيحِ
فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النَّبِيَّةَ وَتَابَعَ فِي الْأَفْعَالِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى
الصَّحِيحِ وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْإِمَامِ فَإِنْ عَيَّنَهُ وَأَخْطَأَ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ وَلَا يَشْرُطُ لِلْإِمَامِ نَبِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَتَحْتَجُّ فَلَوْ أَخْطَأَ
فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَمْ يَضُرَّ وَنَصَحَ قُدْوَةَ الْمُؤَدِّي بِالْفَاضِ
وَالْمُقْتَرَضِ بِالْمُقْتَدِلِ وَبِالظُّهْرِ بِالْعَصْرِ وَبِالْعَكُوسِ وَكَذَا
الظُّهْرُ بِالصُّبْحِ وَالْمَغْرِبُ وَهُوَ كَالْمَسْرُوقِ وَلَا يَضُرُّ مَتَابِعَةٌ

الاقْدَاءُ وَإِنْ بَعْدَ التَّمَاثُلِ وَجَاءَتْ أَيْتُهُ وَلَوْ كَانَتْ بِنَفْسِهِ
شَرْطُ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا مَرَّهَا عَلَى تَلْمِيزِ ذِرَاعٍ سَرْمًا وَفِي أَحَدٍ
فَإِنْ رَأَى سَخَّانَ أَوْ صَفَانَ أَعْبَرَتْ التَّمَاثُلَ بَيْنَ الْأَخْرِ وَالْأَوْلَى
وَسَوَاءَ الْقَضَاءُ الْمَلُونِ وَالْوَقْفُ وَالْبَعْضُ وَلَا يَضُرُّ الشَّارِعُ
الْمَطْرُوقُ وَالنَّهْرُ الْمُرُوحُ إِلَى سِجَاحِهِ عَلَى الصَّحِيحِ فَإِنْ كَانَا
فِي سِنَانٍ كَهَجْرٍ وَصَفَةٍ أَوْ نَبْتِ فِطْرَتَيْنِ أَصْحَمًا إِنْ كَانَ سِنَانُ
الْمَأْمُورِ مِمَّنَا أَوْ سَمَاءً وَجَبَ أَنْصَابُ صِفِّ مَنْ جَدَّ السَّائِرِ
بِالْأَخْرِ وَلَا يَضُرُّ فُرْجُهُ لَا تَبَعُ وَأَمَّا فِي الْأَجْرِ وَإِنْ كَانَ خَلْفَ
سِنَانِ الْإِمَامِ فَالصَّحِيحُ صَحْدُ الْعُدْوَةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ
الضَّغِينِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ أَدْرَعٍ وَالظَّرِيقُ النَّاسِي لَا يَشْتَرُ
بِالْقُرْبِ كَالْقَضَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَائِلًا أَوْ جَالًا بَابٌ نَائِدٌ فَإِنْ
جَاءَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّوْبَةَ فَوَجِبَانَ أَوْ جَدَّ أَوْ بَطَلَ
بِاتِّفَاقِ الظَّرِيقَيْنِ الظَّرِيقُ النَّاسِي أَصْحَبٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَإِذَا جَاءَ اقْتِدَاؤُهُ فِي سِنَانٍ أَخْرَجَ اقْتِدَاؤُهُ مِنْ خَلْفِهِ وَإِنْ جَاءَ
جَدَّ أَوْ بَيْنَ الْإِمَامِ وَلَوْ وَقَفَ فِي عُلُوِّ وَإِمَامَةٍ فِي الْمَقْلِ

أَوْ عَكْسَهُ شَرْطًا مِمَّا ذَاتُ بَعْضٍ يَدِيهِ بَعْضٌ يَدِيهِ وَلَوْ وَقَفَ
فِي مَوَاتٍ وَإِمَامَةٍ فِي الْمَجْدِ فَإِنْ لَمْ يَجَلْ شَيْءٌ فَالشَّرْطُ الْقَارِبُ
مُعْتَبَرًا مِنْ أَخْرِ الْمَجْدِ وَقِيلَ اخْرِصْتِ وَإِنْ جَاءَ جَدَّ أَوْ بَيْنَ
مَقْلُوقٍ شَيْءٌ وَكَذَا الْبَابُ الْمُرُورُ وَالشُّبَّانُ فِي الْأَمْرِ
بِكُرْهِ ارْتِفَاعِ الْمَأْمُورِ عَلَى إِمَامِيهِ وَعَكْسُهُ الْأَجْحَاجَةُ تَسْتَجِبُ
وَلَا يَقُومُ حَتَّى يَفْرُغَ الْمَوْذُونُ مِنَ الْإِقَامَةِ وَلَا يَتَدَيُّ نَفْلًا
بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهَا فَإِنْ كَانَ فِيهِ أُمَّةٌ إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوَتْ
الْجَمَاعَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ شَرْطُ الْقُدْوَةِ أَنْ يَتَوَيَّ الْمَأْمُورُ
مَعَ التَّكْبِيرِ الْأَقْتِدَاؤَ أَوْ الْجَمَاعَةَ وَالْجَمْعَةُ كَغَيْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ
فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ وَتَابَعَ فِي الْأَعْمَالِ بَطَلَ صَلَاتُهُ عَلَى
الصَّحِيحِ وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْإِمَامِ فَإِنْ تَعَيَّنَ وَأَخْطَأَ بَطَلَ
صَلَاتُهُ وَلَا يَشْتَرُطُ الْإِمَامِيَّةُ الْإِمَامَةَ وَتَسْتَجِبُ فَلَوْ أَخْطَأَ
فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَمْ يَضُرَّ وَتَصِحُّ قُدْوَةُ الْمُؤَدِّيِّ بِالْقَاضِ
وَالْمُقْتَرَضِ بِالْمُسْقِلِ وَفِي الظُّهْرِ بِالْعَصْرِ وَبِالْعَكُورِ وَكَذَا
الظُّهْرِ بِالصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَهُوَ كَالْمَسْبُوقِ وَلَا يَضُرُّ مَتَابَعَةُ

مَعْنَى كَأَنْتَبِضْتُمْ أَوْ كَسِرْتُمْ صَاحِبَهُ مَنْ أَمَكَّهُ الْعِلْمُ فَإِنَّ عَمْرًا
 لِسَانَهُ أَوْ لَمْ يَمُضْ مِنْ بِنْتَانِ بَعْلِهِ فَإِنْ كَانَ الْعَاجِزَ فَكَأَنَّهُ
 وَالْأَصْحَحُ صَلَاتُهُ وَالْعُدْوَهُ بِهِ وَلَا يَصِحُّ قُدْوَهُ رَجُلًا وَلَا حَسْبُ
 بِأَمْرَةٍ وَلَا حَسْبُ وَبِصَحِّ الْمَنُوضِيِّ بِالْمُسْتَمِرِّ وَبِمَاجِجِ خَلْفَةِ الْفَائِزِ
 بِالْقَاعِدِ وَالْمُضْطَّحِ وَتِلْكَ أَيْ بِالضَّبِيِّ وَالْعَدِيدِ وَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ
 مَوْاعِلِ النَّظْرِ وَالْأَصْحَحُ صَحَّةُ قُدْوَةِ السَّلَامِ بِالْبَيْتِ وَالطَّاهِرِ
 بِالسُّخَاظَةِ غَيْرِ الْمُخْتَرَةِ وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ أَمْرًا أَوْ كَافِرًا
 لَا مَعْلَمًا أَوْ مُخْتَبًا وَجِبَ لِعَادَةِ لَاحْتِبَاؤِهَا حَاسَةً خَفِيَّةً
 الْأَصْحَحُ الْمَنُوضِيُّ وَقَوْلُ الْجَمْهُورِ أَنَّ مَخْفِي الْكُفْرِ
 مَنَا كَعَلِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَمِّيُّ كَالْمَرْأَةِ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ أَقْدَى
 بِحَسْبِي فَبَانَ رَجُلًا لَمْ يَنْقُطِ الْقَضَاءُ فِي الْأَطْمَرِ وَالْعَدْلُ
 أَوْلَى مِنَ الْقَاسِقِ وَالْأَصْحَحُ أَنَّ الْأَفْقَةَ أَوْلَى مِنَ الْأَفْرَاوِ الْأَذَى
 وَيُقَدَّمُ الْأَفْقَةُ وَالْأَفْرَاوِيُّ عَلَى الْأَسَنِ النَّسَبِ وَالْجَدُّ يُدْفَعُ
 الْأَسْرَ عَلَى النَّسَبِ فَإِنْ أَسْنُو بِأَفْقَافِهِ النَّوْبُ وَالْبَدْرُ حَسْبُ
 الْمَنَعَةِ مِنَ الصَّوْبِ وَطَيْبِ الصَّنْعَةِ وَخَوَّهَا مَسْتَمِرٌّ لَمَّا وَخَوَّهُ أَوْلَى

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْقًا فَلَهُ التَّقْدِيمُ وَيُقَدَّمُ عَلَى عَبْدِهِ الشَّاكِرُ لَا
 مَكَاتِبَهُ فِي مَلِكِهِ وَالْأَصْحَحُ تَقْدِيمُ الْمَكْرِيِّ عَلَى الْمَكْرِي
 وَالْمَعْبُورِ عَلَى الْمُسْتَعْبِرِ وَالْوَالِي فِي مَحَاوِلَاتِهِ أَوْلَى مِنَ الْأَعْدِ
 وَالْمَالِكِ لَا يُقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ فَإِنْ تَقَدَّمَ
 بَطَلَتْ فِي الْجَدِيدِ وَلَا تَضُرُّ مَسَاوَاةٌ وَيُنْدَبُ خَلْفُهُ فَلَوْلَا
 وَالْأَعْتِبَارُ بِالْعَقِبِ وَيُسْتَدِيرُونَ فِي الْمَجْدِ الْحَرَامِ حَوْلَ
 الْكَعْبَةِ وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ إِمَامِهِ
 فِي الْأَصْحَحِ وَكَذَا الْوُفُقَاءُ فِي الْكَعْبَةِ وَأَخْلَفَتْ جِهَتَاهُمَا وَيُؤَيِّفُ
 الذِّكْرَ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ حَضَرَ آخَرَ أَحْرَمَ عَنْ تَسَارِهِ ثُمَّ تَقَدَّمَ
 أَوْ تَأَخَّرَ إِنْ وَهَوَّافًا وَلَوْ حَضَرَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَصَبِي صَفًا
 خَلْفَهُ وَكَذَا امْرَأَةٌ أَوْ نِسْوَةٌ وَيَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصَّبِيَّةُ
 ثُمَّ النِّسَاءُ وَيَقِفُ أَمَامَهُنَّ وَسَطَطُهُنَّ وَتَكْرَهُ وَوُفُقُ الْمَأْمُومِ
 فَرْدًا أَوْ يَدْخُلُ الصَّفَّ إِنْ وَجَدَهُنَّ وَإِلَّا فَلَجَرَّتْ خَلْفَهُ
 الْإِحْرَامُ وَلَا يَسَاعِدُهُ الْحُرُورُ وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ بِأَثْقَالَاتِ الْإِمَامِ
 بَانَ يَرَاهُ أَوْ يَبْصُرُ صَفًا أَوْ يَسْمَعُهُ أَوْ يَبْلُغُهُ إِنْ جَمَعَهُ مَا جَمَعَ صَحَّ

عَنْ وَاللهِ اعْلَمُ وَفِي الْمَسْجِدِ لغير المَرْأَةِ اَفْضَلُ وَمَا كَثُرَتْ جَمْعُهُ د
اَفْضَلُ لِاَلْبِدْعَةِ اِمَامِيَّةٍ اَوْ تَعَطَّلَ مَسْجِدٌ قَرِيبٌ لِغَيْبَتِهِ وَاذْرَاكُ
تَكْتِيْمَةُ الْاِخْرَامِ فَضِيْلَةٌ وَاِنَّمَا تَصَلُّ بِالِاسْتِغْنَاءِ بِالْحَجْرِ وَحَبَّتِ
حَجْرًا اِمَامِيَّةً وَقِيلَ يَا ذَرَاكُ بَعْضُ الْقِيَامِ وَقِيلَ يَا ذَرَاكُ
وَالصَّحِيْحُ اَذْرَاكُ الْجَمَاعَةِ مَا لَمْ يَسْلَمْ وَلِيُخَيِّفِ الْاِمَامُ مَعَ قَبْلِ
الْاَبْعَاضِ وَالْهَيَاثِ اِلَّا اَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيْلِهِ حَسْرَةً وَتَوَكُّرًا
النَّطْوِيْلُ يَلْحَقُ اٰخَرُونَ وَلَوْ اَحْرَبَ فِي الرَّكْعِ اَوْ الشَّهْدِ الْاٰخِرِ
بِدَاخِلِ لِرَبِيْعَةٍ اَنْتِظَارُهُ فِي الْاَطْمَرِ اِنْ لَوْ يَتَاخَرُ فِيهِ وَلَمْ
يَعْرِفْ بَيْنَ الدَّاخِلِيْنَ وَالسَّالِمَةِ الْمَدْبُوحَاتِ اَنْتِظَارُهُ
وَاللهِ اعْلَمُ وَلَا يَنْتَظِرُ فِي غَيْرِهَا وَيَسْرُ لِلصَّلَاةِ وَحَدِّهَا
جَمَاعَةٌ فِي الْاَصْحِ اِعَادَتُهَا مَعَ جَمَاعَةٍ بَدْرُهَا وَفَرْضُهُ الْاَوَّلِي
فِي الْحَرِيْدِ وَالْاَصْحِ اَنْهَ يَنْوِي بِالثَّانِيَةِ الْفَرْضَ وَلَا رُخْصَةَ فِي
تَرْكِهَا وَاِنْ قَلْنَا سَنَةَ اِلَّا بَعْدَ رَعَاةٍ كَمَطْرٍ اَوْ رِيْحٍ عَاصِفٍ
بِالتَّبَلُّ وَكَذَا وَاَحْلُ شَدِيْدٌ عَلَى الصَّحِيْحِ اَوْ خَاصِرٌ كَمَرَضٍ وَجَدِيْدٌ
وَبَدْرٌ شَدِيْدٌ يَزِيْجُ وَجُوعٌ وَعَطَشٌ ظَاهِرٌ يَزِيْجُ مَدَّ اَفْعَةٍ حَدِيْدِيَّةٍ

وَعَوْفٌ فَتَالُوْهُ عَلَى نَفْسِ اَزْمَالٍ وَمَلَا زَمَةً عَرَبِيًّا مُعْسِرًا وَعَعُوْبَةٌ
يُرْحَى تَرْكًا اِنْ تَغَيَّبَ اَنَا مَا وَعَرِيٌّ وَثَابِتًا لَمَنْ مَعَ رُقْفَةٍ
تَرْحَلُ وَاَكْلٌ ذِيْ سَبْحٍ كَرِيْدٌ وَحَضُوْرٌ قَرِيْبٌ مُخْتَصِرٌ اَوْ مَرِيضٌ
بِالْمَتَعَهِّدِ اَوْ يَنْسَرِبُ لَا يَصِحُّ اَقْدَاؤُهُ مِمَّنْ نَعَلِمُ
بَطْلَانِ صَلَاةٍ اَوْ يَعْتَقِدُهُ كَجَهْدِيْنِ اَخْلَافِ فِي الْقَبْلَةِ اَوْ
اِنَّا اِنْ فَاِنْ تَعَدَّدَ الظَّاهِرُ فَاَلَا صِحَّةُ الصَّخَّةِ مَا لَمْ يَتَعَرَّ اِنَّا
الْاِمَامِ لِلتَّجَاسَةِ فَاِنْ ظَنَّ طَهَارَةَ اِنَّا غَيْرُهُ اَقْدَى بِهِ قَطْعًا
فَلَوْ اَشْبَهَ خَمْسَةً فَيُنَاجِسُ عَلَى خَمْسَةٍ فَظَنَّ كَاطْهَارَةَ اِنَّا قَنَاءً
بِهِ وَاَقْرَبُ كُلِّ صَلَاةٍ فِي الْاَصْحِ يَعْجِدُونَ الْعَثَا اِلَّا اِمَامَةً
فَيَعْبُدُ الْمَغْرِبَ وَلَوْ اَقْدَى شَاغِبِيٍّ حَسْبِيٍّ مَرْتَرُجَةً اَوْ اَفْضَدَ
فَاَلَا صِحَّةُ الصَّخَّةِ فِي الْفَضْدُ دُونَ الْمَرْتَرِ اَعْتَبَارًا اِيْتِيَّةً الْمُقْدِرِ
وَالَا صِحَّةُ قَدْوَةٍ بِمَعْتَدٍ وَلَا يَمْنُ يَلْزَمُهُ اِعَادَةُ كَقِيْمِ مَمْرٍ وَدَ
قَارِيٍّ بِاَمِيٍّ فِي الْحَرِيْدِ وَهُوَ مَنْ حَلَّ حَرْفًا اَوْ تَشْدِيْدَةً مِنْ
الْفَاجِحَةِ وَمِنْهُ اُرْتُ يَرْعُرُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَالتَّعْبِيْدُ
مَرْفَاً وَيَعْبِيْ مَعْلَهُ وَنَكَرَ التَّعْبِيْرُ وَالْفَاقَةُ وَالْاٰخِرُ فَاِنْ عَشَّ

عن ر الله أعلم وفي مسجد اعترامه افضل وما كرمته
فقال لا لئلا يمتد امامه او تعطل مسجد قرب اغنيته واذراك
كثيره الاجرام فضيلة وانما حصل بالاشغال بالبحر عفت
بحر امامه وقيل ياذراك بعن القيام وقيل بأول ركوع
والصحيح اذراك الجماعة ما لم يسلم ولتحقق الامام مع فعل
الانغاض والفتاب لان رضي تطويله محصورون ونكرة
التطويل بلحق اخرين ولو اجس في الركوع او التسبيح الاخر
بداخل لم تتركه انتظاره في الاظهر ان لم يتألف فيه ولم
يقرب بين الداخلين المذهب استجاب انتظاره
والله أعلم ولا ينظر في غيرها وليس للمصلي وحده وكذا
جماعة في الاصح اعادتها مع جماعة بذكرها ووضه الاوت
في حديثه والاصح انه ينوي بالثانية الفرض ولا يخصه في
تركها وان قلنا سنة الا بعذر عام كمرض او وجع عاصف
بالتبيل وكذا وجل سند على الصحيح ان حاضر كمرض وجع
وبرد شديد وجوع وعطش ظاهرين ومد افعد حدث

والله اعلم بما ينسب انما وما رمد عريم معسر وغدي
بشيء كما ان تعبت انما او غيري في تاهل من رقت
رجل واكادي ربح كيد وحنور قرب محض ومريض
لا سعهه وانا سيد لا يصح افيد افة من نعم
بطلان صدي او تعينه كجهد من اخلا في العله او
انما فان تعدد الظاهر والاصح الضجة ما لا تعت اباد
الامام للنجاسة فان ظن تطهارة انا غيره افدي بد قطعاً
فلو اسند خمد فبنا حسن على خمد وظن كاطهار انا مبد
بد و امر كل سنة في الاصح يعدون العنا الا امامها
معد المعرب ولو افد شافعي حسي مة فرجه او فسد
فاد كية الضجة في الفصد دون المشر اعدبا اريد فسد
ولا يصح فذوه بمعد و لا من تلر مة اعاد لعمه مود
وارت اتم في سيد وهو من كحيف وتشد من من
ساحد ومنه ان يرمو رعد موصعد والتع بيدك
واوتية بيدك كالتالي والدلالة والاعية

ولم يراد على ركعة الفضل وهو أفضل والوضوء مستند أو
تسديد في الأخرين ووقفه بين صداه العسا وطلوع الفجر
وقيل شرط الإتيان بركعة سبق نقاب بعد العسا وليس جعله
آخر صلاة الليل فإن أوترت ثم تجدد لربعدة وقيل يفتحة
بركعة ثم بعدك ويندب القوت آخر وتره في النصف
الثاني من رمضان وقيل كل السنة وهو كقوت الصبح ويقول
قوله اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلى آخره الأصح
بعده وأن الجماعة تندب في الوتر عقب التراويح جماعة
والله أعلم ومنه الصبح أهما ركعتين وأكثرها ثني عشرة
وحجة المجد ركعتان وتحصل بفرض أو نفل آخر لا ركعة
على الصحيح وكذا الجأزة وحدة تلاوة وشكر وسكرك
بتكر الدخول على قرب في الأصح والله أعلم ويدخل
وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده بفعلة
ويخرج التواتر بخروج وقت الفرض ولو فات النفل الموقت
ندب قضاءه في الأظهر وقيل ليس جماعة كما لعينه

والكسوف والاعتساف وهو أفضل مما لا يسن جماعة لكن
الأصح تفضيل الزاوية على التراويح وأن الجماعة تسب في
التراويح ولا حصر للنفل المطلق فإن أجزرت بأكثر من ركعة
فله الشهد في كل ركعة وفي كل ركعة صلح الصحيح
منعه في كل ركعة والله أعلم وإذا نوي عدة أفله أن يزيد
ويقتصر بشرط تغيير النية قبلها ولا يقبل ولو نوي
ركعتين فقام إلى ثالثة سهوا فإلا يصح أنه يقعد ثم يقوم
للزيادة إن شاء نفل الليل أفضل وأوسطه أفضل
شرا آخره وأن يسلم من كل ركعتين ويسن التمجيد ويكره
قيام كل الليل أياما وتخصيص ليلة الجمعة بقيام وترك
تجديد اعتادة والله أعلم صلاة الجماعة
هي في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفاية
للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية فإن امتنعوا
كلم قوتلوا ولا يتأكد الندب للنساء تأكده للرجال في
الأصح المنصوص أنها فرض كفاية وقيل

مَا رَعَيْنَا إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَمْحِ وَلَوْ سَمِعْنَا إِمَامًا مُجْتَمِعًا وَسَجَدُوا
 فَإِنْ فَوَّضْنَا أَمْوَاطَهُمْ أَوْ سَجَدُوا أَوْ لَوْ ظَنُّوا سَهْمًا فَسَجَدُوا
 فَإِنْ عَدِمْنَا سَجْدًا فِي الْأَمْحِ نَسَبْنَا سَجْدًا
 التَّلَاوَةَ وَمُرَّتَيْنِ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعِ عَشْرَةَ مِنْهَا سَجْدَتَا الْحَجِّ وَالْأَمْحِ
 مِنْ بَيْتِ سَجْدَةِ شُكْرِ تَسْبِيحٍ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَتَحْرِيْقِهَا فِي
 الْأَمْحِ وَيُسْرُ الْقَارِيءِ وَالْمُسْتَمِعِ وَيَسْأَلُ كَيْفَ يَسْجُدُ الْقَارِيءُ
 وَيُسْرُ الْمُسْتَمِعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ
 سَجْدَ الْإِمَامِ وَالْمُسْتَمِعِ لِقِرَائَتِهِ فَقَطَّ وَالْمَأْمُورُ لِسَجْدَةِ
 لِإِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ لِإِمَامَةٍ فَتَخَلَّفَ أَوْ أَنْعَكَرَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ
 وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ وَأَفْعَا يَدَيْهِ
 شَرْطٌ لِلتَّهْوِيَةِ بِالْأَمْحِ وَسَجْدُ كَيْدَةِ الصَّلَاةِ وَرَفْعُ مَكْبَرَاتِهَا
 وَسَلَامٌ وَتَكْبِيرَةٌ الْإِحْرَامِ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَكَذَا السَّلَامُ فِي
 فِي الْأَطْمَرِ وَيَشْتَرِطُ شَرْطُ الصَّلَاةِ وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبَّرَ لِلتَّهْوِيَةِ
 وَرَفَعَ وَلَا يَرْتَعِ يَدَيْهِ وَلَا يَجْلِسُ لِالِاسْتِرَاجَةِ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ وَيَقُولُ سَجْدًا وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصُورُهُ وَشَيْئَانَا

وَبَصَرُهُ بِحَوْلِهِ وَفَوْقَهُ وَلَوْ كَرَّرَ آيَةً فِي مَجْلِسَيْنِ سَجَدَ لِكُلِّ
 وَكَذَا الْمَجْلِسَيْنِ فِي الْأَمْحِ وَرُكْعَةٌ تَجْلِسُ وَرُكْعَتَانِ كَجَلْسَيْنِ
 فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ وَطَالَ الْفَضْلُ لَمْ يَسْجُدْ وَتَحْدِثُ الشُّكْرَ كَمَا تَحْدِثُ
 الصَّلَاةَ وَتُسْرُ لِحُجُومِ نِعْمَةٍ أَوْ أَنْفَاعِ نِقْمَةٍ أَوْ رُؤْيَا نِعْمَةٍ
 أَوْ عَاصِرٍ وَيُظَاهَرُهَا لِلْعَاصِي لِأَنَّهَا فِي كَيْدَةِ التَّلَاوَةِ وَاللَّهُ
 جَوَازُهَا عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمَسَافِرِ فَإِنْ سَجَدَ لِتِلَاوَةِ صَلَاةٍ جَازَ
 عَلَيْهَا قَطْعًا

قَسَمَ لَا يَسْرُ جَمَاعَةً فَمَنْهَ الرَّوَابِيتُ مَعَ الْفَرَايِضِ وَفِي رُكْعَتَانِ
 قَبْلَ الصُّبْحِ وَرُكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَكَذَا بَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ
 وَالْعِشَاءِ وَقِيلَ لِأَنَّ رَابِعَةَ الْعِشَاءِ وَقِيلَ أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَقِيلَ
 وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا وَقِيلَ أَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ وَالْجَمِيعُ سَنَةٌ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ
 فِي الرَّابِيعِ الْمُؤَكَّدِ وَقِيلَ رُكْعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ
 هَامَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْأَمْرُ
 بِصَمَا وَبَعْدَ الْجَمْعَةِ أَرْبَعٌ وَقِيلَ مَا قَبْلَ الظُّهْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمِنْهُ
 الْوَسْرُ وَأَقَلُّهُ رُكْعَةٌ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ وَقِيلَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ

مَا رَعَانِدَ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَجْحِ وَلَوْ سَهَى إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَجَعَدُوا
 قَانَ فَوَيْفَا أَمْوَظَهْرًا وَجَعَدُوا وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَجَعَدَ
 فَإِنْ عَدَمَهُ سَجَدَ فِي الْأَجْحِ نَسْرُ سَجْدَانِ
 التَّلَاوَةِ وَهِيَ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِنْهَا سَجْدَتَا الْأَجْحِ لَا
 صَبْرَ لَهَا سَجْدَةٌ تَكْرُرُ نَسْرًا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَحَرِّفَهَا فِي
 الْأَجْحِ وَيُسْرُ الْقَارِي وَالْمُسْتَمِعُ وَيَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِي
 وَيُسْرُ لِلْمُسْتَمِعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ
 سَجَدَ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ لِقِرَائِهِ فَقَطُّ وَالْمَأْمُومُ لِسَجْدَةِ
 إِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَخَلَّفَ أَوْ انْعَكَسَ بَطَلَ صَلَاتُهُ
 وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى وَكَثُرَ لِالْإِجْرَامِ رَابِعَاتُ يَدَيْهِ
 شَرْطٌ لِلْهُوِيِّ بِالرَّفْعِ وَسَجْدَةُ كَسْبَةِ الصَّلَاةِ وَرَفْعُ مَكْبَرَةٍ
 وَسَلَامٌ وَكَبِيرَةٌ الْأَجْرَامُ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَكَذَا السَّلَامُ
 فِي الْأَظْهَرِ وَيَشْتَرُطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ
 وَلَا يَرْفَعُ وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ وَلَا يَجْلِسُ لِالْإِسْرَاجَةِ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ وَيَقُولُ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ

وَغَتَرَهُ حَوْلَهُ وَفَوَيْفَا وَلَوْ كَرَّرَ أَيْدِيَهُ فِي مَجْلِسِ سَجْدَةِ الْكَلِّ
 وَكَذَا الْمَجْلِسُ فِي الْأَجْحِ وَرُكْعَةٌ مَجْلِسٌ وَرُكْعَتَانِ مَجْلِسَيْنِ
 فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ وَعَالَ لِنَسَائِلِ لَمْ يَسْجُدْ وَتَحْدِثُ السُّكْرَانُ
 لِقَوْلِهِ وَسُرَّ الْمَجْهُودُ نَعْمَةً أَوْ انْتِفَاءً نَعْمَةً أَوْ رُكُوبَةً
 أَوْ عَامَةً وَيُضْرَبُ بِهَا لِلْعَاقِبِ لِالْمَنْبَلِ فِي كَسْبَةِ التَّلَاوَةِ وَاللَّيْلِ
 جَزَائِرُهَا عَلَى بَدَلِ الْمَسَافِرِ فَإِنْ سَجَدَ لِنَيْلِ وَهِيَ صَلَاةُ حَارِ
 عَلَيْنَا فَمَلَعَا

فَسَمَّ لَا يَسْرُ جَمَاعَةً مِنْهُ الرُّوَابِ مَعَ الْفَرَائِضِ وَفِي رُكْعَتَانِ
 قَبْلَ السُّجُودِ وَرُكْعَتَانِ قَبْلَ الطُّهْرِ وَكَذَا ابْعَدَهَا وَبَعْدَ الْمَعْرِبِ
 وَالْعَتَا وَقَبْلَ لَارَانِيَةِ الْعَتَا وَقَبْلَ أَرْبَعِ قَبْلَ الطُّهْرِ وَفِي
 وَأَرْبَعِ تَعْدَهَا وَقَبْلَ أَرْبَعِ قَبْلَ الْعَتَا وَالْجَمْعُ سَدٌّ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ
 فِي الرُّبُوبِ مُؤَكَّدٌ وَقَبْلَ رُكْعَتَانِ خَشَعَتَانِ قَبْلَ الْمَعْرِبِ
 قَمَا سَنَهُ عَلَى الْجَمْعِ فَقِي سَجْدِ الْبَحَارِ الْأَمْرُ
 ضَمًّا وَبَعْدَ السُّجُودِ أَرْبَعٌ وَقَبْلَهَا مَا فِي الطُّهْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَنْ
 أَلُو شَرُّ وَأَقْلَبُ رُكْعَةٌ وَأَكْبَرُ أَحَدُ عَشْرَةٍ وَقَبْلَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ

فلو سجد في سجدة واحدة في ركعة واحدة في
ركوع أو سجود سقطت بعد في الركعة وسجد بسجود
في الركعة وعليه استثنى هذه الصورة عن قولنا ما
يصل عنده لا سجود بسجود ولو سجد السجدة الأولى
فذكره بعد انصافه لم يعد له فإن عاد عاد في سجدة
أولاً سبباً فلا يسجد لغيره أو أحده في سجدة واحدة في ركعة
ولما موم العود لما بعد إمامه في ركعة واحدة في ركعة
وحيث والله أعلم ولو ذكر من انصافه بعد السجدة
وسجد إن كان صار إلى العناء أقرب منه من غير ذلك
فإذا سقطت إن كان في العناء أقرب ولو سجد في ركعة
في سجود لم يعد له أو قبله عاد وسجد إن بلغ حد الركعة
ولو شك في ترك بعض سجدة أو ركعة نهي فلا ولو سجد
وشك هل سجد فاسجد ولو شك أصلي ركعة أو أربعاً
في ركعة وحده أو في ركعة أو سجدة أو ركعة أو سجدة
في ركعة وحده ولم يصله مردد أو اجتمع كونه

زائداً ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شك مثاله شك
في الثالثة أو الثالثة هي أمر رابعة فتذكر فيها لم يسجد
أو في الرابعة سجد ولو شك بعد السلام في ترك فرض
لم يؤثر على المشهور وسهوه حال قد وثقه بحاله إمامه
فلو ظن سلامه فسلم فإن خلافة سلم معه ولا يسجد إن
ولو ذكر في سجده ترك ركن غير التيمم والتكبير قام
بعد سلام إمامه إلى ركعته ولا يسجد وسهوه بعد سلامه
لا يجمله ولو سلم المسبوق بسلام إمامه بني وسجد وتلقته
سواء إمامه فإن سجده لزمه متابعتة وإلا فسجد على النقص
ولو اقتدى مسبوق بمن سجد بعد اقتدائه وكذا قبله
في الأصح فالصحيح أنه يسجد معه ثم في آخر صلاته فإن
لم يسجد الإمام سجد آخر صلاة نفسه على النقص وسجد لله
وإن كثر سجدة إن كسجد الصلاة والجديد أن يحمله
في سجده وسلامه فإن سلم عند آفات في الأصح أو هو
وطال الفضل في الجديد وإلا فلا على النقص وإذا سجد

المأوسين التجدتين في الأصح ولو نقل زكاً قولياً كفاحة في
ركوع أو سجود تشهد لم يبطل بعد في الأصح ويسجد لسوره
في الأصح وعلى هذا اتستني هذه الصورة عن قولنا ما لا
يبطل عنده لا سجود لسوره ولو نسي الشهادة الأولى
فذكره بعد انصابه لم يعد له إقرار عاد عالم بخرمته بطل
أوناسياً فلا ويسجد لمترو أو جاهد وكذا في الأصح
ولما مور العود لمنا بعة إمامه في الأصح
وجوبه والله أعلم ولو تذكر قبل انصابه عاد للشهادة
ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب ولو نهض عند ان
عاد بطل إن كان إلى القيام أقرب ولو نسي قولاً فذكره
في سجوده لم يعد له أو قبله عاد وسجد إن بلغ حد الركوع
ولو شك في ترك بعض سجود أو ارتكاب نهي فلا ولو سجد
وشك هل سجود فليسجد ولو شك أصلي ثلاثاً أو أربعاً
أي بركعة وسجد والأصح أنه يسجد وإن زال شكه ن
قل سلامه وكذا حكم ما يصله متردد أو أحمل كونه

زائداً ولا يسجد لما يجب لكل حال إذا زال شكه مثاله شك
في الثالثة أثلثة هي أو رابعة فتذكر فيها لم يسجد
أو في الرابعة يسجد ولو شك بعد السلام في ترك فرض
لم يؤثر على المشهور وسنوه حال قد وتدرجه إمامه
فلوطن سلامه فسلم فإن خلافة سلم معه ولا سجود إن
ولو ذكر في تشهد ترك ركن غير التيمم والتكبير قام
بعد سلام إمامه إلى ركعة ولا يسجد وسنوه بعد سلامه
لا يحمله فلو سلم المسبوق بسلام إمامه بني وسجد ويحتمل
سواء إمامه فإن سجده من تبعه متابعتاً وإلا يسجد على الغير
ولو اقتدى مسبوق بمن سجد بعد اقتدائه وكذا قبله
في الأصح فالصحيح أنه يسجد معه ثم في آخر صلته فإن
لم يسجد الإمام سجداً آخر صلاة نفسه على النحر وسجد لله
وإن كثر سجودتان كسجود الصلاة والجديد أن يحمله
بين تشهد وسلامه فإن سلم بعد أفا في الأصح أو هو
وطال الفضل فات في الجديد والأصل على النحر وإذا سجد

يُحَابِطُ كَوَلِهِ لِعَاطِرِ رَحْمَتِ اللَّهِ وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا بِلَا عَمَلٍ
لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَمْرِ وَيَسْتَلِمُ قَابَهُ شَيْءٌ كَتَبْتَهُ إِمَامِيهِ وَإِذَا
لِدَاخِلٍ وَإِنْذَارِهِ أَعْمَى أَنْ يَسْبَحَ وَتَصَفَّقَ الْمَرْءُ بِضَرْبِ
الْيَدَيْنِ عَلَى ظَهْرِ السَّارِدِ لَوْ قَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا إِنْ كَانَ
مِنْ حَفْسِهَا بَطُلَتْ إِلَّا أَنْ يَنْتَبِهُ وَالْأَقْبَطُ بَكِيرُهُ لَا قَلِيلُ
وَالكثيرةُ بِالْعَرَفِ فَالْحَطْوَانِ أَوْ الضَّرْبَانِ قَلِيلٌ وَالشَّلَامُ
كثيرٌ إِنْ تَوَلَّتْ وَتَبَطَّلَ بِالْوَثْبَةِ الْفَاجِئَةِ لَا الْحَرَكَاتِ
الْحَقِيقَةِ الْمُتَوَالِيَةِ كَحَرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سَجْدَةٍ أَوْ حَكِيهِ
الْأَمْرِ وَهُوَ الْفِعْلُ كَعَمٍ فِي الْأَمْرِ وَتَبَطَّلَ بِقَلِيلِ الْأَمْرِ
قُلْتُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ عَامِلًا بِحَرَمِهِ وَأَمَّا
أَعْلَمُ فَلَوْ كَانَ فِيهِ سَكْرَةٌ قَبْلَ دَوْبِهَا بَطُلَتْ فِي الْأَمْرِ
وَيَسْرُ لِلصَّلَاةِ الْجِدَارِ أَوْ سَابِيَةِ أَوْ عَصَامُ غُرُوزَةٍ أَوْ
مَضَلًا أَوْ خَطَابًا لَمْ يَدْفَعْ الْمَاءَ وَالصَّحْبُ بِحَرَمِهِ الْمُبْرُورِ
مِنْهُ قُلْتُ يَكْرَهُ الْأَلْفَاتِ لِأَجَابَةٍ وَدَفْعَ بَصِيرَةٍ
فِي الشَّمَاوَةِ وَكَفُّ شَعْرِهِ أَوْ تَوْبِهِ وَوَضْعُ يَدَيْهِ فِيهِ بِأَجَابَةٍ

وَالْفِيَاءُ عَلَى رِجْلِ وَالصَّلَاةُ حَاقِنًا أَوْ حَاقِنًا أَوْ حَضْرَةً طَعًا
يَتَوَقَّأُ الْيَدَ وَأَنْ يَتَوَقَّأَ قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَوَضْعُ يَدَيْهِ
عَلَى خَاصِرَتَيْهِ وَالْمُبَالِغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ وَالصَّلَاةُ فِي
الْحِمَامِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَرْبَلَةِ وَالْكَيْسَةِ وَعَطْنِ الْإِبِلِ وَالْمَقْبَرِ
الطَّاهِرَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

سَنَةٌ عِنْدَ تَرْكِ مَا مَوْرِدِهِ أَوْ فِعْلٍ مِنْهُ عِنْدَهُ فَالْأَوَّلُ إِنْ
كَانَ رُكْنًا وَجَبَّ تَدَارُكُهُ وَقَدْ يَشْرَعُ التَّجُودُ بِزِيَادَةِ حَلَّتْ
بِتَدَارِكِ رُكْنٍ كَمَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ وَبَعْضُ الْقُنُوتِ
أَوْ قِيَامِهِ أَوْ الشَّهَادَةِ الْأُولَى أَوْ قَعُودِهِ وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَدِيهِ فِي الْأَخْطَرِ مَجْدٍ وَقِيلَ إِنْ تَرَكَ
عَمْدًا أَوْ لَا وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْأَلْحَيْتِ سَنَاهَا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا خَيْرَ سَائِرِ السَّنَنِ وَالثَّانِي إِنْ لَمْ يَبْطُلْ عَنْ
كَالْأَلْفَاتِ وَالْحَطْوَيْنِ لَمْ يَجِدْ لِسَهْوِهِ وَإِلَّا مَجْدًا إِنْ لَمْ
يَبْطُلْ بِسَهْوِهِ كَكَلَامٍ كَثِيرٍ فِي الْأَمْرِ وَتَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ
يَبْطُلُ عَنْ فِي الْأَمْرِ فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فَالْأَعْتَدَالُ قَصْرٌ وَكَذَا

يَخَاطِبُ كَقَوْلِهِ لِعَطِيرٍ رَحِمَكَ اللَّهُ وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا بِأَعْرَاضٍ
لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَمْرِ وَيَسْتَنْزِلُ نَابَهُ شَيْءٌ كَتَبْتَهُ إِمَامِهِ وَإِذْ
لِدَاخِلٍ وَإِنْذَارِهِ أَعْمَى أَنْ يُسَبِّحَ وَتَضَعُ الْمَرْأَةُ بَضْرِبَ
الْيَمِينِ عَلَى ظَهْرِ الْبَسَارِ وَلَوْ ضَلَّتْ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا إِنْ كَانَ
مِنْ حَنْسِهَا بَطُلَتْ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ وَالْإِفْتِطَالُ كَثِيرٌ لِقَلِيلِهِ
وَاللَّكْرَةُ بِالْعَرَفِ فَالْحَطْوَانِ أَوِ الصَّرْبَانِ قَلِيلٌ وَالثَّلَاثُ
كثيرٌ إِنْ تَوَالَتْ وَتَبَطَّلَ بِالْوَشْبَةِ الْفَاجِسَةِ لَا الْحَرَكَاتِ
الْحَقِيقَةِ الْمُتَوَالِيَةِ كَحَرِّكَ إِصْبَعِهِ فِي سَجَّةٍ أَوْ جَلَسَ فِي
الْأَمْرِ وَسَهُوَ الْعَمَلِ كَعَمَلٍ فِي الْأَمْرِ وَتَبَطَّلَ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ
قَالَ... إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ حَامِلًا لِحَرْمِهِ وَأَلَّهِ
أَعْلَمُ فَلَوْ كَانَ فِيهِ سَكْرَةٌ قَبْلَ دَوْبِهَا بَطُلَتْ فِي الْأَمْرِ
وَيُسْتَنْزِلُ لِلصَّلَاةِ الْجِدَارَ أَوْ سَارِيَةَ أَوْ عَصَا مَعْرُوزَةً أَوْ لَبَطَا
مَضًا أَوْ حَقًا قَالَتْ دَفْعَ الْمَاءِ وَالصَّحْحُ تَحْرِيمُ الْمَبْرُورِ
حَقِيقَةً نَبَتْ بِكَرْدِ الْأَلْتِقَاتِ لِالْحَاجَةِ وَرَفَعُ بَصِيرِهِ
بِالنَّمَاءِ وَكَفَّ شَعْرَهُ أَوْ تَوْبَهُ وَوَضَعُ يَدِهِ عَلَيْهِ بِالْحَاجَةِ

وَالنَّمَاءُ عَلَى رِجْلٍ وَالصَّلَاةُ جَافِيًا أَوْ جَافِيًا أَوْ حَضْرَةً طَعْمًا
يَسُوقُ الْمَدَّ وَأَنْ يَتَّقَى قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنِ يَمِينِهِ وَوَضَعُ يَدِهِ
عَلَى خَاصِرَيْهِ وَالْمَبَالِغُ فِي خَفَضِ الرَّبِّ فِي رُكُوعِهِ وَالصَّلَاةُ فِي
الْحَمَاءِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَرْبَلَةِ وَالْكَيْسَةِ وَعَطْنِ الْإِبِلِ وَالْمَقْبَرِ
الظَّاهِرَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ

سَمِعْتُ عِنْدَ تَرَكَ مَأْمُورٍ بِهِ أَوْ فَعَلَ مِنْهُ عِنْدَ قَالُوا
حَسَانَ رِيًّا وَجَدَّ دَارِكُهُ وَقَدْ لِي شَرَحَ الشُّجُودَ كَرِيزَةً حَسَنَةً
بِتَدَارِكِ دُرِّكَ نَكَا سَبَقَ فِي التَّرْتِيبِ وَبَعْضًا وَهُوَ الْفَتْوَى
أَوْ قِيَامُهُ أَوْ الشَّهَادَةُ الْأُولَى أَوْ قُودُهُ وَكَذَا الصَّلَاةُ عَمَّا
الْبَيْتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَدَى فِي الْأَخْطَرِ مَجْدُ وَقَدْ انْتَرَكَ
عَمْدًا أَوْ... وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْأَحْيَاتِ سَنَاهَا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا خُبْرَ سَائِرِ التَّنَزُّلِ وَالثَّانِي أَنْ لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُ
لَا الْبَقَاتِ الْخَطْوِينَ لَمْ تَسْجُدْ لِسَهْوِهِ وَالْأَجْدَانُ لَمْ
بَطُلْ لِسَهْوِهِ كَكَلَامِ كَثِيرٍ فِي الْأَمْرِ وَتَطْوِيلِ التَّكْرَارِ الْفَصِيحِ
بِخَالِ عَمَلٍ فِي الْأَمْرِ فَسَجْدَ لَهُ يَهُودٌ فَالْأَعْتَادُ الْبَصِيرَةُ وَكَذَا

صر صاه ولا مهر منصف ولا يدع صلاه من ان بعض
 لاسه بحاسه وان لم يحرك بحركه ولا و من يرفي على
 حركه حركه وكذا ان لم يحركه الاصح ولو جعله حركه
 رجاه صح مطلقا ولا يضر بحركه حادي مصدره في الزكوة
 والنحو على الصحيح ولو وصا عظمه بحركه بعد الظاهر
 فمخدود ولا وحب زعم ان له حفره راضاه اقل وان
 حاف فان ماله يرفع على الصحة ويعني عن محال استجاره
 ولو حاسم حركه حركه لا يرفع وضمن الشارع المذهب
 حاسه بغيره مند عدا بعدد الاحكام مند عالما وخطبات
 فاهية وموضع من الترتيب والذب وعن فاهية الراجحة
 ثم الدين في الاصح لا يعنى عن كره ولا فاهية السه
 وفي تعرفت كرهه وتعادده لا يضر عند يمين
 من مطلق والله اعلم ووده اليه الرجاء عدا
 مثل ان يضره وانه مثل في قوله وهو في قوله
 حكامه وان لم يضره لا يضره في قوله

فالاستحاضة والا فكمه الاجنبي فلا يعنى ويقل يعنى عن
 يليله فانت الاصح انما كالتبرات والاطهر العفو عن
 بلنا الاجنبي والله اعلم والفتح والصد بنك كالدور وكذا
 ماء القروج والمنسقط الذيله يرح وكذا ابل يرح في الاظهر
 المذهب طهارته والله اعلم ولو ضل بحركه لم يعلمه
 وجه القضاء الجديد وان علم ثم نسي وجب على المذهب
 فست ينظر بالتطويع حركتين او حرف مفهوما وكذا امد
 بعد حرف في الاصح والاصح ان التثنية والفتح والبصا
 والائين والفتح ان ظهر به حرفان بطلت والا فلا ويعقد
 في سائر الكلام ان سبق لسانه او نسي الصلاة او جهل
 بحركته ان يبعثه بالاسلام لا كثره في الاصح وفي
 التثنية وفيه منة وتعدد القراءة لا الجهر في الاصح
 ولا اكره على الكلام بطلت في الاظهر ولو نظرت بطلت
 التقهيم كما يحكي هذا الكتاب ان فصد معناه
 الائمة والابطلت ولا ينظر بالذكر والدعاء الا ان

من المبلغ على التصدير
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

طهر كفه والافغير المشصف ولا يفتح صلاة ملاق بعض
لياسيه نجاسة وان لم تحرك حركته ولا فابض طرفي علي
بحر ان تحرك وكذا ان لم تحرك في الاصح فلو جعله تحت
رجله حتى مطلقا ولا يضرب بحسب حادي صدره في الركوع
والسجود علي الصحيح ولو وصل عظمه بحسب لفقد الظاهر
فمعدود والواجب زعنه ان لم يحف ضررا ظاهرا قيل وان
خاف فان مات لم يزع علي الصحيح ويعني عن محل استجاره
ولو حمل سحرا بطلت في الاصح وطهر الشارع المشرك
كحاسته يعنى منه عما يتعدرا الاجترار منذ عالبا ويختلف
بالوقت وموضع من التوب والبدن وعن قليل دم البراعين
ويتم الذباب والاصح لا يعنى عن كثره ولا قليل التشر
يعرف وتعرف الكثرة بالعادة قلت الاصح عند المحققين
فمطلقا والله اعلم ودم البرات كالبراعين
ومل ان عصرة فلا والله اميل والفروخ وموضع المصد
والحجامة قيل في لترات الاصح ان كان مثله يدور عالبا

وكالاستنجاسة والافغير الاجنبي فلا يعنى وقيل يعنى عن
قلبه قلت الاصح انما كانت لترات والاطهر العفون
قليل الاجنبي والله اعلم والفتح والصد يد كما ذكر وكذا
ماء الفروج والمنقطة النجاسة ينجح وكذا ابل ينجح في الاظهر
قلت المذهب طهارته والله اعلم ولو وصل بحسب لم يجعله
وجب القضاء الجديد وان علم شرهني وجب علي المذهب
فصل تبطل بالنظون بحرفين او حرف منهم وكذا امدة
تعد حرف في الاصح والاصح ان التنجيح والفتح والنجاء
والايتن والفتح ان ظهر به حرفان بطلت في الاصل والفتح
في غير الكلام ان سبق لسانه او نسي الصلاة او جهل
بغيره فبطلت في هذه بالاسلام لا كثيرة في الاصح وفي
التنجيح وجوه اربعة وتعدد القراءة لا الجهر في الاصح
والاكثره علي الكلام بطلت في الاظهر ولو نطق بنظر
ان ان يقصد التفهيم كما يجي في الكتاب ان قصد مع
فان لا يتطاول الاطلا ولا يتطاول الاطلا

أَوْ ثَلَاثَ جَهْلٍ مَوْضِعًا وَجِبَ رُكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَعَ فَجَمْعُهُ شُرٌّ
 رُكْعَتَانِ أَوْ ثَمَرٌ أَوْ سِتُّ ثَلَاثٌ أَوْ سَبْعٌ فَجَمْعُهُ ثَمَرٌ ثَلَاثٌ
 قُلْتُ يَسْرُ إِدَامَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعٍ بِجُودِهِ قِيلَ يَكْرَهُ
 تَغْيِظُ عَيْنَيْهِ وَعِنْدِي لَا يَكْرَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا أَوْ لُحُوقًا
 وَتَدْبِيرُ الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرُ وَدُخُولُ الصَّلَاةِ بِشَطِيطٍ
 وَفَرَاغِ قَلْبٍ وَجَلَّ بِدَيْهِ حَتَّى صَدْرِهِ أَخَذَ أَيْمِينَهُ يَسَارًا
 وَالذِّعَاءُ فِي جُودِهِ وَإِنْ تَعَمَّدَ فِي قِيَامِهِ مِنَ السُّجُودِ
 وَالْقُعُودِ عَلَى يَدَيْهِ وَتَطَوَّلَ قِرَاءَةَ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ
 فِي الْأَخْبِ وَالذِّكْرُ بَعْدَهَا وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّقْلِ مِنْ مَوْضِعٍ
 فَرَضِهِ وَأَفْضَلُهُ إِلَى بَيْتِهِ وَإِذَا صَلَّى وَرَأَاهُمْ نِسَاءً مَكَّنُوا
 حَتَّى يَنْصَرِفُوا وَإِنْ يَنْصَرِفُ فِي جِهَةِ حَاجَتِهِ وَالْأَيْمِينَةُ
 وَتَنْقِضُ الْقُدُومَةَ بِسَلَامٍ الْأَمَارُ فَلْيَا مَوْمِرًا أَنْ يَشْتَغَلَ
 بِدُعَاءٍ وَخَوْهٌ شَرٌّ يَسْلَمُ وَلَوْ أَقْصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمِهِ
 تَلَّمَ يَنْتَهَزُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بَابُ شُرُوطِ الْأَصْلِ
 خَمْسَةٌ مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ وَالْإِسْتِقْبَالُ وَشُرُوطُ الْعُورَةِ وَنَعْوَةُ

الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَكَذَا الْأُمَّةُ فِي الْأَخْبِ وَالْحِجْرَةُ
 مَا سَوَى الْوَجْهِ وَالْكَفْرُ وَشَرْطُهُ مَا مَنَعَ إِدْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ
 وَلَوْ طِيرٌ وَمَا كَدَّرَ وَالْأَخْبِ وَجُوبُ التَّطْيِينِ عَلَى فَاقدِ الثُّوبِ
 وَيَجِبُ سِتْرُ أَعْلَاهُ وَجَوَانِبِهِ لَا أَنْفَعِلَهُ فَلَوْ رُوِيَ
 عَوْرَتُهُ مِنْ جَيْبِهِ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكْفِ فَلْيَزِدْهُ أَوْ تَبَدَّدْ
 وَسَطَهُ وَلَهُ سِتْرٌ بَعْضُهُمَا يَبِيدُهُ فِي الْأَخْبِ فَإِنْ وَجَدَكَ فِي
 سَوْتَيْهِ تَعَيَّنَ لهُمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا فَاقْبَلْهُ وَقَبْلَ دُبُرِهِ وَقَبْلَ
 يَخْتَبِرُ وَطَهَارَةَ الْحَدِيثِ فَإِنْ سَبَقَهُ بَطَلَتْ فِي الْقَدِيمِ
 يَمِينِي وَيَجْرِيَانِ فِي كُلِّ مَنَاقِضٍ عَرَضٌ لَا تَقْصِيرُ وَتَعَدُّرُ
 دَفْعَةٌ فِي الْحَالِ فَإِنْ أَمَكْنَ بَانَ كَشَفْتَهُ يَخُفُّ فَسِتْرٌ فِي الْحَالِ
 لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ قَصُرَ بَانَ فَرَعَتْ مَدَّةٌ خَفِ فِيهَا بَطَلَتْ
 طَهَارَةَ النَّجَسِ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ وَلَوْ أَشْتَبَهَ
 طَاهِرٌ وَنَجِسٌ أَحْمَدٌ وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ ثَوْبٍ وَبَدَنٌ وَجَمَلٌ وَجَدَّ
 غَسَلَ كَلِمَةً فَلَوْ طَرَفًا لَمْ يَكْفِ غَسَلَهُ عَلَى الصُّبْحِ فَدَوَّغَسَلَ
 سَبْعَ نَجَسَاتٍ بَاقِيَةٌ فَالْأَخْبِ

أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان أو أربع فسجدة شتر
 ركعتان أو خمس أو ست فثلاث أو سبع فسجدة شتر ثلاث
 قلت يسر إدامة نظره إلى موضع سجوده قيل يكره
 تغيير عينيه وعندى لا يكره إن لم يخف ضرراً أو الخشوع
 وتدبر القراءة والذكر ودخول الصلاة بنشاط
 وفراغ قلب وجعل يديه تحت صدره أخذاً يمينه يساره
 والدعاء في سجوده وإن تعمد في قيامه من السجود
 والعود على يديه وتطويل قراءة الأولى على الثانية
 في الأضحية والذكر بعدها وأن يتنقل للنفل من موضع
 فوضه وأفضله إلى بيته وإذا صلى وراءهم نساء تكلموا
 حتى ينصرفوا وإن تنصرف في جهة حاجته وإلا فيمينه
 وتنقضي القدوة بسلام الإمام فلما موم أن يشغل
 يدعا ويحوه شتر يسلم ولو أقصر إماماً مد على تسليمه
 سلم يفتنر والله أعلم
 خمسة معرفة الوقت والاستقبال وسائر العزرة وعود

الرجل ما بين سترته وزكبه وكذا الأمد في الأضحية والجره
 ما سري الوجده والكفين وشرطه ما منع إدراك لون البشرة
 ولو طين وما كدر والأضحية وجوب التطين على فاد الثوب
 ويجب ستر أعلاه وجوانبه لا أسفله فلور وبيت
 عورت من جيبه في ركوع أو غيره لم يكف فليزده أو شد
 وسطه وله ستر بعض ما بيده في الأضحية وإن وجد كافي
 ستر يديه تعين لهما أو إحداهما قبله وقبل دبره وقبل
 ستر رطها رة أحدث فإن سقطت بطلت وفي الفدية
 بيني وخبريان في كل منافض عرض ولا تقصير وتعد
 دفعه في الحال فإن أمكن بأن كسفته ربح فستر في الحال
 لم تطل وإن قصر بأن فرغت مدة حفت فيها بطلت
 دناره الخمر في الثوب والبذر والأكان ولو أشبهه
 ظاهر وجس اجتهد ولو خس بعض ثوبه بدن وحمل
 غسل كبد ولو طرطرو لم يكف غسله على الصبح ورسائل
 سبع عشر شربة بقيه فالأضحية

يحضر في الصلوة كما يسمى في كل وقت وتزول سجدة رابعة
 عند قوائمه لا والله ولا يحزها ولا يصرفه في تمام سننا
 كما قد لا يوحى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي
 في الشهادتين لا حرو ولا ضميرين في الأولى ولا يسأل على
 في الأولى على الصحيح وتشر في الحروف قبل حبل العمل المسند
 مشهور وأقله التثنية لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله
 وبركاته سلام علينا وعلى آله وصحبه وسلم في الشهادتين لا
 الله وأشهد أن محمداً رسول الله وفنل بحرف وتركاه وفتلح
 ويقولون محمدًا رسول الله الأصح وأن محمدًا رسول
 الله وثبت وصحبه وسلم والله أعلم وأقل المقدم على النبي صلى
 الله عليه وسلم وأله اللهم صل على محمد وآل محمد وبالبركات
 حمد محمد في الحروف كما الدعاء بعد وما نوره لا
 فضل من الله غير ما قدم وما نوره لا
 وليس لا يرد على الشهادتين على النبي صلى الله
 عليه وسلم ومن حزمهم رحمهم ربهم في ذكره المذكور

أما خبرنا نفاذ في الأصح السابق من السلام وأقله في
 السلام عليكم والأصح جواز سلام عليكم من الأصح المنصوص
 لا يحزها والله أعلم وأنه لا يجب نية الخروج وأحمد السلام
 عليكم ورحمة الله من مرتين يمينا وشمالا ملتفتا في الأولى
 حتى يروي خده الأيمن وفي الثانية الأيسر ناويا السلام على
 من عن يمينه ويساره من ملايكة راسه وجن ونبي الإيتم
 السلام على المقربين وهو الرد عليه الثالث عشر
 ترتيبا لأركان كما ذكرنا فإن تركه عند إبان سجدة قبل ركوعه
 بطلت صلاته وإن سها فابعد المترك لغو فإن تذكر
 قبل بلوغ مثله فعليه وإلا تمت به ركعته وتدارك الباقي
 فلو تنقز في آخر صلاته ترك سجدة من الأخيرة سجدها وأعاد
 تشهدا أو من غيرها لزمه ركعة وكذا إن شك فيهما وإن
 علم في قيام ثمانية ترك سجدة فإن كان جلس بعد يديه سجدة
 وقيل إن جلس منية الأستراحة لم يكفه وإلا فليجلس مطلقا
 ثم يسجد وقبل يسجد فقط وإن علم في آخر رباعية ترك سجدين

والله أعلم بالصواب

لِيُصِرَّ وَالْبَصِيرَ وَكَذَا الرَّسُولَ فِي الْأَطْمَرِ وَيُرْسِلُ الْمَسْجِدَ وَيَرْفَعُنَا
 عِنْدَ قَوَاهِ إِلَّا اللَّهَ وَلَا يَجْرُ تَهَارُ الْأَطْمَرِ فَمَنْ الْإِبْرَاهِيمَ الْيَسْمَا
 كَمَا قَدِ شَلَاةٌ وَخَمِيرٍ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضْرٌ
 فِي الشَّهَادَةِ الْأَخْرَى وَالْأَطْمَرِ سَنِيهَا فِي الْأَوَّلِ وَلَا تُسَبِّحُ إِلَّا فِي
 فِي الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ وَتُسَبِّحُ الْأَخْرَى قَبْلَ حَبِّ وَأَكْمَلُ الشَّهَادَةِ
 مَشْهُورٌ وَأَقْلَهُ التَّحِيَّاتُ بِهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ
 وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
 اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَقَبْلَ حَبِّ وَبَرَكَاتُهُ وَأَنْصَلِحُ
 وَيَقُولُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ قُلْتُ الْأَصْحَحُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ
 اللَّهِ وَتَبَّتْ فِي صَحِيحِ سَلَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالزِّيَادَةَ إِلَى
 حَيْدُ حَيْدُ سَنَةِ فِي الْأَخْرَى وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَهُ وَمَا تَوْرَهُ د
 أَفْضَلُ وَمِنَهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ إِلَى آخِرِهِ
 وَلَيْسَ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ الشَّهَادَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ عَجَزَ عَنْهَا تَرَجَمَ وَيَسْجُدُ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ

أخباره

أَلَمْ يَجْرُ لَا الْفَادِ فِي الْأَصْحَحِ الشَّابِي عَشْرَ التَّلَاةِ وَأَقْلَهُ م
 التَّلَاةِ عَلَيْكُمْ وَالْأَصْحَحُ جَوَازُ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ قُلْتُ الْأَصْحَحُ الْمَشْهُورُ
 لَا يَجْرُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَنْتَ لَا تَجِبُ نِيَّةَ الْخُرُوجِ وَأَكْمَلُ التَّلَاةِ
 عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ سَبْعِينَ مِائَةً وَسِتِّ مِائَةً فِي الْأَوَّلِ
 حَتَّى سُرِّي خَدُّهُ الْأَيْمَنُ وَفِي الثَّانِيَةِ الْأَيْسَرَ نَاوِيًا السَّلَامُ عَلَى
 مَنْ عَنِ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ مِنْ تَلَاةِ يَكْفِيهِ وَإِسْرَافٌ وَنَبْوِي الْأَيْمَنُ
 السَّلَامُ عَلَى الْمُقْتَدِينَ وَهُوَ الرَّدُّ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ عَشَرَ
 تَرْتِيبًا الْأَوَّلُ كَمَا ذَكَرْنَا فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بَانَ بِحَدِّ قَبْلَ رُكُوعِهِ
 بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ سَهَا فَمَا بَعْدَ الْمَشْرُوكِ لَعُوقًا فَإِنْ تَذَكَّرَ
 قَبْلَ بَلُوغِ مِثْلِهِ فَعَلَهُ وَإِلَّا تَمَّتْ بِهِ رُكُوعُهُ وَتَدَارَكَ الْبَاقِي
 فَلَوْ تَبَقَّرَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأَخْرَى سَجْدًا وَأَعَادَ
 تَشَهُدَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا لَزِمَهُ رُكُوعٌ وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهَا وَإِنْ
 عَلِمَ فِي قِيَامِ ثَانِيَةٍ تَرَكَ سَجْدَةً فَإِنْ كَانَ جَلَسَ بَعْدَ سَجْدَتِهِ سَجْدَةً
 وَقِيلَ إِنْ جَلَسَ نِيَّةَ الْأَيْسَرَ حَتَّى لَمْ يَكْفِهِ وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ مَطْمَئِنًّا
 ثُمَّ يَسْجُدْ وَقِيلَ يَسْجُدُ فَقَطْ وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ بَاعِثَةٍ تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ

مؤنة السلام قاعد قاعد وأخباره فيه

أخباره

سورة الفاتحة
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا
هداه لولا انك
الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا
هداه لولا انك

الشيخ وهو اللهم اهديني فيمن هديت الي آخرة والامام انظر
للمسح والتميم من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
في آخرة ورفع يديه ولا يمسح وجهه وان الامام يجلس
به وانته يؤمن المأموم للدعاء ويقول الشا فان لم يسمع
فتت ويشترع القنوت في سائر المكتوبات للنازلة لا مطلقا
على المشهور المتابع للجمود واقله مباشرة بعض جهته مصلاة
فان جدد على متصل به جاز ان لم يتحرك حركته ولا يجب وضع
يديه وركبتيه وقدميه في الاطراف فليسب الاظهر وجوبه
والله اعلم ويجب ان يظن وينال سجدة ثقيل رأسه وزاد
يقوي لغيره فلو سقط لوجهه وجب العود الي الاعتدال فان ترتفع
اسافله على اعاليه في الاصح واكمله يكبر بطويته بلا رفع ويضع
ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وانفة ويقول سبحان ربّي الاعلى
ثلاثا ويريد المنفرد اللهم لك حمدت وبك امنت ولنا امنت
محمد وخمسة للذي خافه وضوره وثق سمعه وبصره ببارك
الله احسن الخالقين ويضع يديه حد ومنكبه ويمسح اصابعه

مكرر

في يومه فليقبله ويفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيه ويضع يديه
عن جنبتيه في ركوعه وسجوده ونظم المراه والحمد لله
في سجدة مطيئا ويجب ان لا يقصد رفعه غيره وان
لا يسوله ولا الاعتدال واكمله بكثر ويجلس مفترقا واضعا
تديه في سائر ركبتيه ويمسح اصابعه فانه لا يرتفع
وارحمي اجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني ثم يجلس
ان يده كالأولى والمشهور من جلبة خفيفة بعد السجدة الثانية
في كل ركعة يقوم عنها الشا في الصلاة
الشاهد وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وقعوده ان عطفها سلام ركبان والافئنان بيمينه
في الاول الاقراش فيجلس على كعب يسراه ويصنفت منه ويضع
اصابعه للبيد وفي الاخر التورك وهو كالاقراش لكن
يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض والاصابع
لمسورة والشا ويضع فيه ما يسراه على طرف ركبتيه مسنورة
الاصابع بلاصحة والاصح الضم والله اعلم ويقصد من

التعلد ومن صلى بالاجتهاد فسقط حصره في كل ركعة
 فلو سقته منها وجب استئنافها وان تعذر اجتهاده
 عمل بالثاني ولا فواجب اربع ركعات لاربع حنبل
 بالاجتهاد فلا قضاء
 اركانها ثلاثة عشر فان صلى فرضا وجب قصد
 فعله وتعيينه والاصح وجوب نيته الرضيه دون
 الاضافة الى الله تعالى وانه يصح الاداء نيته التمسك
 وعكسه والتفاد والوقت والسبب كالقصر وما سبق
 ووجوبه الثلثة وخمسة الصبح لا يشترط نيته
 لثقلته والله اعلم وكفى في النفل المظلم نيته فعل الصلاة
 والنية بالقلب ويندب النطق قبل التكبير تكبيرة
 الاحرام ويتعين على القادر الله اكبر ولا يضر زيادة
 لائمة الاكبر كالله الاكبر وكذا الله اجليل اكبر
 في الاصح لا اكبر الله على الصبح ومن عجز ترجمه ووجب
 التعلو ان قدر وليس رفع يديه في تكبيره جده منكبه

ما قيل في قوله
 لا يضر زيادة
 لائمة الاكبر
 كالله الاكبر
 وكذا الله
 اجليل اكبر
 في الاصح
 لا اكبر
 الله على
 الصبح

الاصح رفعه مع ابتداءه ويحقر ان النيته بالتكبير وقبله
 بأول النافلة القيام في فرض القادر بشرطه نصب
 تقاربه فان وقف متحنيا او ما يلا بحيث لا يسمي قائما لم
 يصح فان لم يطوق انتصبا وصار كرايح فالصحيح انه
 يقف كذلك وينزى انحناءه لركوعه ان قدر ولو
 امكنه القيام دون الركوع والنجود قام وتعلم ما بقده
 امكانية ولو عجز عن القيام فقد كفت شأوا فتراشه د
 افضل من ترتبه في الاظهر وتكبره الاقنابان يجلس على
 وركبه ناصبا ركبته ثم يجني لركوعه بحيث يجازي
 جبهته ما قد امر ركبته والاكل ان يجازي موضع سجوده
 فان عجز عن القعود صلى جنبه الايمن فان عجز فستائبا
 وللغادر النفل قاعدا وكذا مضطجعا في الاصح الرابع
 القراءة وليس بعد الشرح دعاء الافتتاح في العود
 ويسرهما ويتعوذ كل ركعة على المذمومة والاولى كذا يوعين
 الفاتحة كل ركعة الا ركعة سبوق والنبلة منها وتشدد

وحجاب الله سبحانه
 على السوا والارض حطبا
 المشركين ان يصلح
 العالمين لا يخرجون
 الايمان

التَّيْلِيدُ وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ فَتَقَرَّرَ لِحَاطَةِ فِي الْأَظْهَرِ
 فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا وَجِبَّ اسْتِنَافُهَا وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ
 عَمَلٌ بِالثَّانِي وَلَا قَضَائِي لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ
 بِالْاجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءَ بَابِ صَفَةِ التَّلَاةِ
 أَرْكَانَهَا ثَلَاثَةٌ عَشْرَ النَّبِيَّةِ فَإِنْ صَلَّى فَرْضًا وَجِبَّ قَصْدُ
 فِعْلِهِ وَتَعَيُّنُهُ وَالْإِصْحَاحُ وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ دُونَ
 الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْأَدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ
 وَعُكْسُهُ وَالنَّقْلُ دُونَ الْوَفْقِ أَوْ السَّبِّ كَالْفَرْضِ فَمَا سَبَقَ
 وَنِيَّةِ التَّقْلِيدِ وَجِهَانِ هَاتِ الصَّحِيحِ لَا تَشْرُطُ نِيَّةُ
 التَّقْلِيدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَكْفِي فِي النَّقْلِ الْمُطْلَقِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ
 وَالنِّيَّةُ بِالْقَلْبِ وَيُنْدَبُ النُّطْقُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ النَّاسُ بِكَبِيرَةٍ
 الْإِحْرَامُ وَيَتَعَبَّرُ عَلَى الْقَادِرِ أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ وَلَا تَنْصُرُ زِيَادَةُ
 لَأَمَّةِ الْأَسْرَ كَأَنَّ اللَّهَ الْأَكْبَرُ وَكَذَا اللَّهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ
 فِي الْإِصْحَاحِ لَا أَكْبَرَ اللَّهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ عَجَزَ تَرْجُمَ وَوَجِبَ
 التَّلَاةُ أَنْ قَدَّرَ وَلَيْسَ رَفَعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَذُّ وَمَنْ كَبَّرَهُ

كأن يقول فعله يومه
 يومه وهو شئتو فعله يومه
 يومه وهو شئتو فعله يومه
 يومه وهو شئتو فعله يومه
 يومه وهو شئتو فعله يومه

وَالْإِصْحَاحُ رَفْعُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِاللَّكْبِيرِ وَفِيهَا كَيْفِيَّةُ
 بِأَوَّلِهِ الثَّلَاثُ الْقِيَامُ فِي فَرْضِ الْقَادِرِ وَشَرْطُهُ نَقْبُ
 قَعَارُهُ فَإِنْ وَقَفَ مَخْبِيًا أَوْ مَا يَلَاجِحُ لَا يَسْمَعُ قَائِمًا لَمْ
 يَصِحَّ فَإِنْ لَمْ يَطْرُقِ انْتِصَابًا وَصَارَ كَرَاكِعًا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ
 يَتَقَنَّ كَذَلِكَ وَيَزِيدُ اجْتِهَادَهُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَّرَ وَلَوْ
 أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ دُونَ التَّكْوِينِ وَالشُّجُودِ قَامَ وَتَعَلَّمَ مَا بَقِيَ
 امْتِكَانِيَّةً وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ وَأَقْرَبُ
 أَفْضَلُ مِنْ تَرْبِعِهِ فِي الْأَظْهَرِ وَبِكْرَةُ الْإِقْتِصَابِ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى
 وَرِكَةِ نَاصِبًا وَكَبِيرَةً تَتَرْتَّبُ لِرُكُوعِهِ حَيْثُ جَازَى
 جَبْهَتَهُ مَا قَدَّمَ رُكْبَتِيَّةً وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَجَازِيَ مَوْضِعَ شُجُودِهِ
 فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الشُّجُودِ صَلَّى جُنُبًا الْأَيْمَنِ فَإِنْ عَجَزَ فَتَلَقَّى
 وَلِلْقَادِرِ وَالنَّقْلُ قَاعِدًا وَكَذَا مُصْطَفَى فِي الْإِصْحَاحِ الرَّابِعُ
 الْقِرَاءَةُ وَيُسْرُ بَعْدَ التَّحْرِيمِ دَعَا الْأَقْتِصَابِ نِيَّةُ الشُّجُودِ
 وَيُسْرُهَا وَيَتَعَوَّذُ كُلُّ رُكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ وَالْأُولَى كَذَلِكَ
 الْفَاحِشَةُ كُلُّ رُكْعَةٍ إِلَّا رُكْعَةَ سَبُوقِ وَالتَّلَاةُ مَلَمَّا وَتَشْدِيدُهَا

وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ فَتَقَرَّرَ لِحَاطَةِ فِي الْأَظْهَرِ
 فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا وَجِبَّ اسْتِنَافُهَا وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ
 عَمَلٌ بِالثَّانِي وَلَا قَضَائِي لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ
 بِالْاجْتِهَادِ فَلَا قَضَاءَ بَابِ صَفَةِ التَّلَاةِ
 أَرْكَانَهَا ثَلَاثَةٌ عَشْرَ النَّبِيَّةِ فَإِنْ صَلَّى فَرْضًا وَجِبَّ قَصْدُ
 فِعْلِهِ وَتَعَيُّنُهُ وَالْإِصْحَاحُ وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ دُونَ
 الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْأَدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ
 وَعُكْسُهُ وَالنَّقْلُ دُونَ الْوَفْقِ أَوْ السَّبِّ كَالْفَرْضِ فَمَا سَبَقَ
 وَنِيَّةِ التَّقْلِيدِ وَجِهَانِ هَاتِ الصَّحِيحِ لَا تَشْرُطُ نِيَّةُ
 التَّقْلِيدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَكْفِي فِي النَّقْلِ الْمُطْلَقِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ
 وَالنِّيَّةُ بِالْقَلْبِ وَيُنْدَبُ النُّطْقُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ النَّاسُ بِكَبِيرَةٍ
 الْإِحْرَامُ وَيَتَعَبَّرُ عَلَى الْقَادِرِ أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ وَلَا تَنْصُرُ زِيَادَةُ
 لَأَمَّةِ الْأَسْرَ كَأَنَّ اللَّهَ الْأَكْبَرُ وَكَذَا اللَّهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ
 فِي الْإِصْحَاحِ لَا أَكْبَرَ اللَّهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ عَجَزَ تَرْجُمَ وَوَجِبَ
 التَّلَاةُ أَنْ قَدَّرَ وَلَيْسَ رَفَعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَذُّ وَمَنْ كَبَّرَهُ

لَا يَصْرُحُ بِهَا وَلَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا وَلَا يَشْرُطُ الْمَوْتُونَ الْإِسْلَامَ وَالنَّبِيَّ
وَالذِّكْرَةَ وَيُكْرَهُ لِلْمُذَرِّعِ وَالْمُتَلَدِّ وَالْإِقَامَةَ أَغْلَظُ مِنْ
وَيْسُرُ صِيغَتِ هَيْسُ الشُّبُوحِ فَكُلُّهُ الْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْأَمْرِ
قُلْتُ الْأَمْرُ أَنَّهُ أَفْضَلُ وَاللَّهُ أَغْلَمُ وَشَرْطُهُ الْوَقْتُ
إِلَّا الصَّحِيحُ فَهِيَ نَصِيحَةُ النَّبِيِّ وَيُسْرُ مَوْذِنَانِ لِلْمَسْجِدِ يُوذِنُ
وَاحِدٌ قَبْلَ الْخَيْرِ وَالْآخَرُ بَعْدَهُ وَيُسْرُ لِسَامِعِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ
إِلَّا فِي حَيْضَتَيْهِ فَيَقُولُ لِأَحْوَالِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ قُلْتُ
وَإِلَّا فِي الشُّبُوحِ فَيَقُولُ صَدَقَتْ وَبَرَزَتْ وَاللَّهُ أَغْلَمُ قَوْلُ كُلِّ
أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فِرَاعِهِ ثُمَّ اللَّهُمَّ
رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الْفَائِمَةِ أَيْتِ
نَجْمِ الْوَسِيلَةِ وَالْفَضِيلَةِ وَأَبْعَثْ أَهْلًا مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي رَدَّ
وَعَدْتَهُ فَصَلِّ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ شَرْطُ صَلَاةِ الْقَادِرِ
إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَقْلِ التَّفَرُّقِ لِلْمَسَافِرِ الشُّغْلِ فِي الْبُحَا
وَمَا شِئْنَا وَلَا يَشْرُطُ طَوْلُ سَفَرِهِ عَلَى الْمَشْرُوقِ فَإِنْ أَمَكُنْ
اسْتِقْبَالَ الرَّكْعَةِ مَرْقُودًا وَإِنَّمَا رُكُوعُهُ وَجُودُهُ لِرُكُوعِهِ

وَالْأَمْرُ الْأَمْرُ أَنَّهُ إِنْ سَهَلَ اسْتِقْبَالُ وَجْهِ الْأَوَّلِ وَخُصَّ
بِالْحَرَمِ وَقِيلَ يَشْرُطُ فِي السَّلَامِ أَيْضًا وَحَرَمُ الْحَرَامِ عَنْ طَرَفِ
إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ وَيَوْمِي بِرُكُوعِهِ وَبِسُجُودِهِ أَخْفَضُ وَالْأَطْمَرُ
أَنَّ الْمَأْتِي بِشَرْطِ رُكُوعِهِ وَجُودُهُ وَيَسْتَقْبَلُ فِيهِمَا وَفِي إِجْرَائِهِ
وَلَا يَسْتَقْبَلُ إِلَّا فِي قِيَامِهِ وَتَشْهَدُهُ وَلَوْ صَلَّى وَضَاعَ عَلَى رَأْسِهِ
وَاسْتَقْبَلَ وَاشْتَرَى رُكُوعَهُ وَجُودَهُ وَهِيَ وَاقِفَةٌ حَازَ أَوْ
أَوْ سَائِرَةً فَلَا وَمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ وَاسْتَقْبَلَ جَدَارَهَا
أَوْ بَابَهَا مَرْدُودًا أَوْ مَفْتُوحًا مَعَ ارْتِفَاعِ عَتَبَتَيْهِ تَلْمِيزًا
أَوْ عَلَى سَطْحِهَا اسْتَقْبَلَ مِنْ سَائِرِهَا مَا سَبَقَ حَازَ وَمَنْ مَكَدَهُ
غَلِمَ الْقِبْلَةَ حَرَمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَالْإِجْتِهَادُ وَإِلَّا أَخَذَ
بِقَوْلِ ثِقَةٍ يَحْتَرِمُ عَنْ عِلْمٍ فَإِنْ فَقَدَ وَأَمَكُنَ الْإِجْتِهَادَ
حَرَمَ التَّقْلِيدَ وَإِنْ حَيَّرَ لَمْ يَقْلُدْ فِي الْأَطْمَرِ وَصَلَّى كَمَا
كَانَ وَيَقْضِي وَيُجْتَنَّبُ إِذَا اجْتِهَادَ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَضَرَ
عَلَى الصَّحِيحِ وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْإِجْتِهَادِ وَتَعَلَّمَ الْأَدْلَةَ كَأَعْمَى
فَلَدَيْتُهُ عَارِفًا وَإِنْ قَدَّرَ فَالْأَمْرُ وَجُودُ التَّعَلُّمِ بِحَرَمِهِ

منه صرحه من طولان بشرط المؤذن الاضمار والنيان
والذكرة ونكرة للجزء وللجانب اشد والإقامة اغلظ
وليس صحت حسن الصواب عندك والإمامة افضل منه في الاصح
الاصح انه افضل والله اعلم بشرطه الوقت
والاصح فمن نضف الليل ويسر مؤذنان للمجد يؤذن
بعد قبل الخبر واخر بعدة وليس لسامعه مثل قوله
ان في جعلته فيقول لاجول ولا قوة الا بالله قلت
والا في الثوب فيقول صدقت وبررت والله اعلم بكل
ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه ثم اللهم
تهذه الدعوة النائمة والصلوة الفائمة ات
محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذي
وعده من استقبال القبلة شرط لصلوة القادر
الا في غدة الخوف ونقل السفر للمسافر الشغل ابا
وما يشاء ولا يشترط طول سفره على المشهور فان امكن
استقبال مكة في مرقده وانما ركوعه وسجوده لزمه

والا فالاصح انه ان سهل الاستقبال وجب الاولة وحده
بالحرمة وفي شرط في السلام ايضا وحرة اجرافه عن طريق
الا الى القبلة ويومي بركوعه وسجوده اخفض واظهر
ان الماشي سعة ركوعه وسجوده ويسبب فيهما وفي اجزائه
ولا يمشي الا في مساميه وسهده ولو صلى وقفا على اية
واستقبل واتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز ان
توسايرة فلا ومن صلى في الكعبة واستفاد ارضا
او بابها مردود او مغنوجا مع ارتفاع عنقه لم يذرا
او على سطحها مستقبلا من سائر اقسامها جاز ومن امكنه
علم القبلة حرم عليه التقليد والاجتهاد والا احد
بقول بعه يخبر عن علمه فان فقد وامكن الاجتهاد
حرم التقليد وان خبر لم يقبل في الاظهر وصلى كيف
كان ويقضي ويحج حديدا اجتهادا لكل صلاة حضر
على الصحيح ومن عجز عن الاجتهاد ويعلم الأدلة كاعشى
فقد ثقة عارفا وان قدر فالاصح وجوب التعلم بحسب

كَمْ سَمِعْتُ مَغْرِبًا وَالْعَسَاءَ عَمِدَةً وَالنُّوْ
قَلْبًا وَاجِدْتُ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَتَسْبِيحُ
الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ فِي قَوْلِ نَاحِيَةِ الْعَسَاءِ أَفْضَلُ وَيَسْتَلِ
إِلْتِرَادًا بِالظُّهْرِ سُدَّةً لِحُزْرِ وَالصَّحْحِ اخْتِصَامَةً بِسَلْبِ
كَازٍ وَجَمَاعَةٍ مَسْجِدٍ يَفْعَدُونَ مِنْ بَعْدِ مَنْ وَقَعَ بَعْضُ
صَلَاةٍ فِي الْوَقْتِ فَالصَّحْحُ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رُكْعَةٌ فَالْجَمْعُ أَدَاءٌ
وَإِلْتِقَاءٌ وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ اجْتَهَدَ بِوَزْدٍ وَخَوْفَةٍ فَإِنْ
سَقَطَ صَلَاةً قَبْلَ الْوَقْتِ فَصَافِي الْأَطْمِينِ وَالْإِلْفَةِ وَيَأْدُ
بِالْمَاءِ وَيَسْتَرْبِيئُهُ وَيَعْدِمُهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لِحَافٍ
فَوَيْتًا وَتَكْرَهُ الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأَسْتَوَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعِنْدَ
الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ كَرِيحٌ وَالْعَصْرِ حَتَّى تَغْرِبَ إِلَّا لِسَبَبِ
عَاقِبَتِهِ وَكُوفٍ وَحَيْثُ وَجَدَهُ شَكَرًا وَإِلَّا فِي حَرَمِ مَكَّةَ
عَلَى الصُّبْحِ سَبَّحًا إِنَّمَا حَبَّ الصَّلَاةَ عَلَى كُلِّ مَسَاءٍ يَأْتِي
عَاقِلٌ ضَاهِرٌ وَلَا يَفْضَأُ عَلَى الْكَافِرِ إِلَّا الْمُرْتَدُّ وَلَا يَفْعَلُ
وَيَوْمَ مَرَاتِلِ السَّبْعِ وَيَضْرِبُ عَلَيْنَا الْعَشِيرُ وَلَا يَفْعَلُ

السنن

جَنُونَ أَوْ إِنَّمَا يَخْلَافُ الشُّكْرُ وَلَوْ زَالَ الشُّكْرُ وَالْأَسْبَابُ وَيَسْتَلِ
مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرًا وَحَيْثُ الصَّلَاةُ وَفِي قَوْلِ تَشْرُطُ رُكْعَةً
وَالْأَطْمِينِ وَجُوبُ الظُّهْرِ بِإِذْرَافِ تَكْبِيرَةٍ آخِرِ الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ
آخِرِ الْعَسَاءِ وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا أُمَّتُهَا وَأَجْرَانَهُ عَلَى الصُّبْحِ أَوْ بَعْدَهَا
فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الصُّبْحِ وَلَوْ جَامَعَتْ أَوْ جَزَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَحَيْثُ
تَمَّكَ إِنْ أَذْرَكَ قَدَرَ الْفَرْضِ وَالْأَفْلَاقِ فَصَلِّ الْأَذَانَ
وَالْإِقَامَةَ سُنَّةً وَقِيلَ فَرْضٌ كَهَيْئَةِ وَإِنَّمَا يَشْرَعُ فِي الْمَكْتُوبَةِ
وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ وَخَوْفِ الصَّلَاةِ جَامِعَةً وَالْجَدِيدُ تَذْبُتُ
لِلْمُرْتَدِّ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِلَّا بِمَسْجِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَيَقْبَلُ
بِالْفَائِتَةِ وَلَا يُؤَدُّ فِي الْجَدِيدِ قَلْبُ الْقَدِيمِ أَظْهَرَ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ كَانَ قَوَائِمُ لَمْ يُؤَدِّ لِيغَيِّرِ الْأَوَّلِيَّ وَيُنْدَبُ
لِجَمَاعَةِ الْعَسَاءِ الْإِقَامَةَ لِأَنَّ الْأَذَانَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَالْأَذَانَ
شَيْئًا وَالْإِقَامَةَ فَرَادِي إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةَ وَيَسْتَلِ إِذْرَافًا
وَسَوْجِلَةً وَالرُّجُوعُ فِيهِ وَالْمَشْوَيْتُ فِي الصُّبْحِ وَأَنْ يُؤَدِّ
فَإِنَّمَا لِلْقِبْلَةِ وَيَشْرُطُ تَرْبِيئَةً وَمَوَالِيَةً وَفِي قَوْلِ

قُلْتُ بِكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ عِشَاءً وَالْعِشَاءُ عَمَةٌ وَالنُّوْ
 قُلْتُ أَبُو الْيَدَيْتِ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ وَانَّهُ أَعْلَمُ وَيُسْرُ يُجْعَلُ
 الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ فِي قَوْلِ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ أَفْضَلُ يُوَسِّرُ
 الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ نَوَالِ الصُّحْرِ اخْتِصَاصُهُ بِسَلْبِ
 حَازِ وَجَمَاعَةٍ مَجْرِدِ بَعْدُ وَنَهْ مِنْ بَعْدُ وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ د
 صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ فَالْصُّحْرُ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رُكْعَةٌ فَالْجَمْعُ آدَاءُ
 وَإِلْفِظًا يُؤْمَرُ مِنْ جِهَلِ الْوَقْتِ اجْتِهَادُ بِيُورِدُ وَخَوْفُ فَإِنْ
 تَقَرَّرَ صَلَاتُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ فَصَافِي الْأُظْهَرِ وَالْإِفْلَاحُ وَيُيَادُ
 بِالْقَائِمِ وَيُسْرُ تَرْبِيَةٌ وَتَقْدِيمَةٌ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا خَافَ
 فَوَيْهَا وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَ
 الصُّحْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ كَرْحُ وَالْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ إِلَّا لِسَبَبِ
 كَهَانَتِهِ وَكُوفٍ وَجِيَّتِهِ وَجِدَّةِ شُكْرِهِ وَالْإِفْلَاحُ فِي حَرِّ مَكَّةَ
 عَلَى الصُّحْرِ فَخَسْرُهَا إِنَّمَا جَبَّ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ سَلَمٍ بِالْبَيْتِ
 عَاقِلٍ ظَاهِرٍ وَلَا قَضَاءٍ عَلَى الْكَافِرِ إِلَّا الْمُرْتَدُّ وَلَا الصَّبِيَّ
 وَيَوْمَ مَرَّ بِهَا السَّبْعُ وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا الْعَشْرُ وَلَا ذِي حَيْضٍ أَوْ

الشرح

جُنُونٍ أَوْ إِهْمًا بِخِلَافِ الشُّكْرِ لَوْ زَالَ الشَّهْدُ الْأَسْبَابُ وَبَيَّ
 مِنْ الْوَقْتِ تَكْبِيرُهُ وَجِبَّتِ الصَّلَاةُ وَفِي قَوْلِ يَشْرُطُ رُكْعَةً
 وَالْأُظْهَرُ وَجُوبُ الظُّهْرِ بِإِذْرَافِ كِبَرِهِ الْخَرُّ الْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ
 الْخَرُّ الْعِشَاءُ وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا أَسْمَاءُ وَأَجْرَانَهُ عَلَى الصُّحْرِ أَوْ بَعْدَهَا
 فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الصُّحْرِ وَلَوْ حَاضَتْ أَوْ جَزَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَجِبَّتِ
 بِكَ إِنْ أَذْرَكَ قَدْرَ الْمَغْرِبِ وَالْإِفْلَاحُ نَصْبُ كُلِّ الْأَذَانِ
 وَالْإِقَامَةُ سُنَّةٌ وَقِيلَ فَرَضَ كَهَانَتُهُ وَإِنَّمَا يَشْرَعُ عَلَيْكَ الْمَكْتُوبَةُ
 وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ وَالْجَدِيدُ نَدْبَةٌ
 لِلْمُتَرَدِّدِ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِلَّا بِمَسْجِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَيُقْبَلُ
 بِالْقَائِمَةِ وَلَا يُوَدُّ رَيْبُ الْجَدِيدِ قُلْتُ الْعَدِيمُ أَظْهَرُ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ كَانَ قَوَائِمُ لَمْ يُوَدِّ لِيغَيِّرِ الْأَوَّلِيَّ وَيُنْدِبُ
 لِمَجَاعَةِ الْعِشَاءِ الْإِقَامَةُ لِأَنَّ الْأَذَانَ عَلَى الشُّهُورِ وَالْأَذَانَ
 شَيْئًا وَالْإِقَامَةُ فَرَادِي الْأَلْفَاقِ الْإِقَامَةُ وَيُسْرُ إِذْ رَجَعْنَا
 وَتَسْبِيحُهُ وَالرَّجِيحُ فِيهِ وَالنُّشُوبِيُّ فِي الصُّحْرِ وَأَنْ يُوَدِّدَ
 تَامًّا لِلْقِبْلَةِ وَيَشْرُطُ تَرْبِيَةً وَمَوْلَانَهُ وَفِي قَوْلِ

استباحة والنوي حيزان لم ينقص عن أقله ولا عبر أكثره
 ولا نقص الصغير من أقل الظاهر أو مبتدأة لا مميزة بأن
 تامة بصفة أو فقدت شرط تمييز فالأظهر أن حيزها يوم
 وليكة وظهرها تسع وعشرون أو بمقتادة بأن سبق لها
 حيز وظهر فتورد إليها قدرا أو وقتا وتثبت بمرق في الأصح
 ويجوز بمقتادة الميزة بالتمييز لا العادة في الأصح أو
 محيرة بأن يستعاد لها قدرا أو وقتا في قول كشدان
 والمشهور وجوب الاحتياط فحرم الوطئ ومس المصنفة
 والقراءة في غير الصلاة وتضي الغرايض أبدأ وكذا النقل
 في الأصح وتغسل لكل فرض وتصوم رمضان شهر شرا كالملا
 كالميلين في كل من كل أربعة عشر ثم تصوم من ثمانية عشر
 ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها فيفضل المؤمن الباقين
 ويترك قضاء يوم بصوم يوم شرا الثالث والسادس عشر
 حفظ شيئا فليقين حكمة في في المختار كما يفيض في الوطئ
 وظاهر في العبادة وإن جعل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض

في الأصل من الأضحية

والأظهر أن دم الحامل والثقابين أقل الحيز حيز وأقل
 الثقابين لحظه وأكثره ستون وغالبه أربعون وحرمه
 ما حرم بالحيز وغبوره ستين كجوره وأكثره
كتاب الصلاة المكتوبات خمس أشهر
 وأول وقتها زوال الشمس وأخره مسير ظل الشيء مثله سواء
 ظل أسوا الشمس وهو أول وقت العصر ويستحب تحريم
 والاختيار أن لا تؤخر عن مسير الظل شلن والغرب
 بالغروب ويستحب تحريم الشفق الأحمر في القدم وفي
 الجديد ينقضي بمضي قدر وضوء وسرعورة وأذان
 وإقامة وحسن ركعات ولو شرع في الوقت ومدح في غاب
 الشفق حاز على الصحيح قلت القديمة أظهر والله
 أعلم والعشاء بمغيب الشفق ويستحب إلى الفجر والاختيار أن
 لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول بصفة والصحح بالفجر
 الصادق وهو المنتشر ضوء مغترضا بالأفق ويستحب
 تطلع الشمس والاختيار أن لا تؤخر عن الإسفار

استباحة والنوي حيز ان لم ينقض عن افله ولا عبر اكثره
 ولا نقض الضعيف عن اقل الظاهر او مبتداه لا مميزة بان
 رانه بصفة او فقدت شرط تميز فالأظهر ان حيزها يوم
 وليكها وظاهرها تسع وعشرون او معتادة بان سبق لها
 حيز وظهر فترد إليهما قدرا ووقتا وتثبت مرة في الأصح
 ويحكم بالمعتادة المميزه بالتمييز لا العادة في الأصح اود
 تحيرة بان نسبت عاده بقا قدرا ووقتا في قول كبتداه
 والمشهور وجوب الاحتياط فيحرم الوطئ ومس المسحمت
 والقراءة في غير الصلاة ونصي الفرائض ابدا وكذا النقل
 في الأصح وتغيب لكل فرض وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا
 كما يميز فحصل من كل اربعة عشر ثم تصوم من ثمانية عشر
 ثلاثة اولها وثلاثة اخرها فيحصل اليومان الباقيان
 وتمكز قضا يوم بصوم يوم ثم الثالث والتابع عشر وان
 حضرت شيئا فليقيم حكمة وهي في الحمل كما يرضى الوطئ
 وظاهر في العيادة وان احتمل انقطاعا وجا فضل لكل فرض

انما حيزه جامل والامانة اقل حيزه حيزه
 ما حرم بالجنس وشبهه به ستم كبحوره اكد
 اول وفيد زوال الشك في احدية سيرتيل الشراعية
 على شراة الشك وهو اول وقت اعصر ويستخرج بعوت
 والاحتمار ان لا يوحى عن صفة انفسه ولا بعوت
 احد ينقض نضح قد روضه وسرعوزه وادان
 فانامد وحسن ركاب ولو شرب في الوفاء ومدحى عاب
 حار على الصبح لعدة اظهر والله
 علم والعسا معب شتم وينبغي الى الفجر والاحتمار ان
 لا يحد عن تلك التلا وفي قول ينفذ والضح بالبحر
 تضاد وهو المنسوخة مغر ضا بالافق وسبحي
 نظا الشك والاحتمار ان لا يوحى عن احواله

حيزه حيزه
 حيزه حيزه

فَلَا وَيَلِيضُ الْفُلُ وَالْأَصْحَى أَنْ تَطْعَمَ السُّوْصَا أَضَا وَأَنْ
 الْمُنْفَل لَأَجَا وَرَكَعِي الْأَمِنْ نَوِي عَدَا فِيمَنهُ وَلَا يَلِي
 يَتَمُّ غَيْرُ فَرِيضٍ وَيَنْفَلُ مَا شَاءَ وَالنَّدْرُ كَرِيضٍ فِي الْأَطْمَرِ
 وَالْأَصْحَى بِصِحَّةِ جَنَابِ رَمَعٍ فَرِيضٍ وَأَنْ مِنْ نَبِيٍّ أَحَدِي لِحَسْبِ كَفَاةٍ
 تَمُّ لَهْنٍ وَأَنْ نَبِيٍّ مُخْتَلِفِينَ صَلَاةً كَلَّصَدَاةٍ سَيَمُّ وَأَنْ سَاءَ
 يَتَمُّ مَرَّتَيْنِ وَصَلَّى بِالْأُولَى أَرْبَعًا وَلَا وَبِالثَّانِيَةِ أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا
 الَّتِي بَدَأَ بِهَا أَوْ سَفَقَتِ صَلَاةَ الْخَمْسِ مَرَّتَيْنِ يَتَمُّ فِي وَلَا
 يَتَمُّ لِفَرِيضٍ قَبْلَ وَقْتِ فَعَلَةٍ وَكَذَا الْفُلُ الْمَوْتُ فِي الْأَصْحَى
 وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا وَلَا تَرَابًا لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَ
 وَيَعِيدُ وَيَقْضِي الْمَقِيمُ الْمُتَمُّ لِفَقْدِ الْمَاءِ إِلَّا الْمَسَافِرَ إِلَّا
 الْعَاصِي بِسَفَرِهِ فِي الْأَصْحَى وَمَنْ يَتَمُّ لِبَرْدٍ قَضَى فِي الْأَطْمَرِ
 أَوْ لِمَرْضٍ مَنَعَ الْمَاءَ مُطْلَقًا أَوْ فِي عَضْوٍ وَلَا سَائِرَ فَلَا إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ جَرِيحًا دَمٌ كَثِيرٌ وَإِنْ كَانَ سَائِرًا لَمْ يَقْضِ فِي الْأَطْمَرِ
 أَنْ وَضَعَ عَلَى طَهْرٍ فَإِنْ وَضَعَ عَلَى حَدَثٍ وَجِبَ سَرْعَةٌ فَإِنْ
 تَقَدَّرَ قَضَا عَلَى الْمَشْهُورِ بِأَبٍ

لِيَقْرَأَ قَلْبِي سِتَّةً تِسْعَ بَيْنَيْنِ وَأَقْلَبُهُ يَوْمَ وَلَيْلَةً وَأَكْثَرَهُ خَمْسَةً
 عَشْرًا يَلِي أَيَّمَا وَأَقْلَبُ طَهْرَيْنِ بَيْنَ الْبَيْضَيْنِ خَمْسَةً عَشْرًا وَلَا أَحَدٌ
 لَأَكْثَرَهُ وَوَجَّهَ فَرِيدَهُ مَا جَرَمَ بِالْجَنَابَةِ وَقَبُولُ الْمَسْجِدِ أَنْ تَأْتِيَ
 تَلَوْنَهُ وَالصُّوْرُ وَبِحَبِّ قَضَاءِ الْبِحْلَابِ وَالصَّلَاةِ وَمَا بَيْنَ تَقَا
 وَرَكَعَاتِهَا وَقِيلَ لَا يَجُزُّ غَيْرُ الْوَقْتِ فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَجِبْ قَبْلَ
 الْفُلِ غَيْرِ الصُّوْمِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِسْتِحْضَاءِ حَدَثٌ دَائِمٌ
 كَثُرَ فَلَا تَمُّ الصُّوْمِ وَالصَّلَاةِ يَتَمُّ الْمُنْتَهَاةُ فَرَجًا
 وَتَعْصِبُهُ وَتَتَوَضَّأُ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَيُجَادِرُ بِهَا فُلُوَ أَخْرَجَتْ
 لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسَتْ وَأَنْتَ طَارِجًا جَمَاعَةً لَمْ يَضُرَّ وَالْإِسْتِحْضَاءُ عَلَى
 الْحَيْضِ وَبِحَبِّ الْوَضُوءِ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَكَذَا أَحَدٌ يَدُ الْعَصَابَةِ فِي
 الْأَصْحَى وَلَوْ انْقَطَعَ دَمٌ بَعْدَ الْوَضُوءِ وَلَمْ تَعُدَّ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدُهُ
 أَوْ عُنَادَتْ وَوَسَّعَ زَمَنُ الْأَنْقِطَاعِ وَضَوَّاءُ الصَّلَاةِ وَجِبَ
 الْإِسْتِحْضَاءُ فَصَلَّى رَأَيْتَ لَيْسَ بِالْحَيْضِ أَقْلَبُهُ وَلَمْ يَجِبْ أَكْثَرَهُ
 حَيْضٌ وَالصُّوْمُ وَالْكَدْرَةُ حَيْضٌ فِي الْأَصْحَى وَإِنْ جَرَمَ تَمَّ أَنْ
 حَلَّتْ بِتَدَاةٍ مُبْتَدِئَةً بِأَنْ تَرَى قُوْيَا وَمَنْعَةً فَالْحَيْضُ

لا يقرأ قلبه ستة تسع بينين وأقلبه يوم وليلة وأكثره خمسة عشر
 يليا أيهما وأقل طهرين بين البيضين خمسة عشر ولا أحد لأكثره
 ويجز فريده ما جرمت بالجنانة وقبول المسجد أن تأتي تلونه
 والصورة وبحب قضاء البخلاب والصلاة وما بين تقا وركعاتها
 وقيل لا يجوز غير الوقت فإذا انقطع لم يجز قبل الفل غير الصوم
 والطلاق والاختصاص حدث دائم كثر فلا تم الصوم والصلاة
 ينتهي المنتهية فرجا وتعصبه وتتوضأ وقت الصلاة ويجادروا
 فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر وانظار جماعة لم يضر والاحتياط
 على الحيض وبحب الوضوء لكل فريضة وكذا أحد يد العصابة في الأصح
 ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعد انقطاعه وعودها أو عنادت
 وسع زمن الانقطاع وضوا أو الصلاة وجب الاستحشاء فصل رأيت
 ليس بالحيز أقله ولم يجز أكثره حيز والصوم والكدره حيز في الأصح
 وإن جرمت تم أن حلت بتدأة مبدئية بأن ترى قويا ومنعها فالحيض

من استعماله على منقعة عضو وكذا نظوا البرز أو الشبر العاشر
في عضو ظاهر في الأظفار ومدة البرز كمرض إذا استرخى
في عضو لم يكن عليه ما يوجب التيمم وكذا غسل الصحيح
على المذهب ولا يربط بينهما الجنب فان كان محدثا فالأصح اشتراط
التيمم وقت غسل العليل فان خرج عضواه فتمت وإن
كان كخبرة لا يمكن ترغها غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويح
مع ذلك مسح كل خيرته بما وقيل بعضها فإذا تيمم بغير طيب
وله حدث لم يعد جنب عنه ويعيد المحدث ما بعد عليه
وقيل يسانقان وقيل المحدث كجنت قلت ههنا
صح والله أعلم فصل يتيمم بكثرة إبطا هرجي ما يدوي
في رمد في غبار لا معدن وخافة حريف ومخلط يدس
وخوة وقيل إن قل الخديط جاز ولا يستعمل على الصحيح وهو ما
بعض بعضوه وكذا ما تشار في الأصح ويشترط قصدة فلو
سفته ربح عليه فردده ونوى له جرحه ولو تيمم بأذنه جاز
وقيل بشرط عدد وأركان نقل التراب فلو نفا من وجه

إلى يد أو عند كفي في الأصح ونية استباحة الصلاة لا رفع
حذية ونوى فرض التيمم لا يكفي في الأصح ويجب فرساق
باليد وكذا استدامتها إلى مسح من الوجه على الصحيح فإن
نوى فرضا ونفلا أيما أو فرضا فله التمسك على المذهب أو
نفلا أو الصلاة تنقل لا الفرض على المذهب مسح وجهه
ثم يديه مع مرفقيه ولا يجب اتصاله منبت الشعر الخفيف
ولا شرب في نقله في الأصح فلو ضرب يديه ومسح بيمينه
وجبه ويماره يمينه جاز وتندب التيمم مسح وجهه
ويديه بغير شرب قلت الأصح المنصوص وجوب ضربتين
وإن أمكن بضربة جحقة وخوها والله أعلم ونقدم يمينه
وأغلا وجهه وخفف العبار وموالاة التيمم كالوضوء
قلت وكذا الغسل ويندب تغيب أصابعه أو لاه
يجز خائمه في الثانية والله أعلم ومن تيمم لفقد
سائر فوجد إن لم تكن في صلاة بطل إن لم يقترن بمسح
أخصر أو في صلاة لا تسقط به بطلت على المشهور وإن انقطعا

غير الادمي والجزء المنفصل من الحي كهيئة الاشعر
 اما كحل فطاهر وليس العلقه والمضعة ورتوبة الفرج
 في الاصح ولا يظهر نجس العين الاخر خلقت وكذا ان
 ثقلت من شمس الظل وعكسه في الاصح فان خلقت بطرح شيء فلاة
 وجلد نجس بالموت فيظهر بعد بغير ظاهرة وكذا باطنه على
 المشهور والدفع تنوع فضوله جسد نفلا شمس وشراب ولا
 نجس الماوية اشائه في الاصح والمدبوع كقول نجس وما نجس
 بملاقات شيء من كل غسل سبعا اخداها بشراب والاطهر
 تعين الشراب وان لم ينزرك ككثير ولا يكفي شراب نجس ولا
 ممزوج بما ينجس في الاصح وما نجس ببول صبي لم يطعم غير لبن
 نجس وما نجس بغيرها ان لم يكن غير كفي جزي الماء وان كانت
 وجب ازالة الطعم ولا يضرب بقاء لون او ريح عسرة واله في
 الصحيح قول قلت فان بقي معاصرة على الصحيح والله اعلم
 ويشترط ورود الماء الا العسرة في الاصح والاطهر طهارة
 غسله تنفصل بلا تغير وقد ظهر الجمل ولو نجس ما ينجس تعذر

١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

تطهير

تطهيره قيل يظهر الله يغيبه باب
 التيمم يتم المحدث والنجس لا يسبب احدهما فقد لا فان
 يتم استافر ففده يتم بلا طلب وان توفه طلبه من رجل
 ورؤسبه وتطر حوايه ان كان مستوفيا احتاج الى تردد
 تردد قدر نظره فان لم يجد يتم فلو مكث موضعه فالاصح
 وجوب الطلب لما يظن ان لو علم ماء يصله المتأخر حاجته وجب
 قصده ان لم يخف ضرر نفس وما ان كان فوق ذلك يتم
 ولو تيقنه اخر الوقت فانظاره افضل او ظنه فتجمل التيمم
 انفس الاظهر ولو وجد ما لا يكفيه فالأظهر وجوب
 استعماله ويكون قبل التيمم وجب شراه بشره الا ان احتاج
 اليه ليدن مستغرق او مونة سفرة او نفقة حيوان محرق ولو
 وهبه ماء او غير ذلك لا وجب التيمم في الاصح ولو وهبه
 منه فلا ولو نسيه في رجله او ارضه فيه فلم يجد بعد الطلب
 فتمت قضي الاظهر ولو ارض رجله في رجله فلا الثاني ان
 يحتاج اليه لعرض حجره ولو ما لا الثالث مرض يخاف معه

يشترط ان يكون بعد غسله بوجوه من ماء
 يريح الجوف ويد الباردة وما فو الجاه به من ماء ولا ماء داجين
 منسوج لا يمنع ما في الاصح ولا جرمون في الاطباء ويزيد
 مشقوق وفود في الاصح وليس منسج اعلاه وان بار حطه ط
 وكفي منسج جادي الفرس الى ان نال الاحبال وعنده
 على المذبة منسج قد كسفه والله اعلم ولا يسلك
 في بقية المدة من اجب وجب جرد ليس منسج وقول
 بطهر المسح غسل فديده وفي قول وضاب
 انسج موجه منسج منسج اوله اوله اوله
 في الاصح وجبانه دخول منه او قد رها فربا وخرج
 من طريقه المعناد وغيره ويعرف بدونه اوله
 او ربح غير رطبا او يابس منسج حاف وفي قول فودت
 ولا غسل والمذبة منسج وجبانه ما جسمه يردت والمذبة
 منسج لا يجوز في الاصح اذا كان رطبا فودت
 واوله يند رفعه نداء او استباحه منسج الله او ر

فرض الغسل مقرونة باول فرض وتعميد شعره وبشره ولا يجب
 مضمضه واستنشاق واكله ازالة القدر شر الوضوء وفي
 قول يؤخر غسل قدميه ثم تعهد معاطفه ثم يفيض على راسه
 ويخلله ثم شيقه الايمن ثم الايسر وبذلك وثبت وشيع
 لحيط اشرة يسكا والافجوه وليس تجديده بخلاف الوضوء
 وليس ان لا ينقص ما الوضوء عن مدي والغسل عن صاع ولا حد
 له ومن به نجس يغسله ثم يغسل ولا يكفي لهما غلة وكذا
 في الوضوء قلت الاصح تكفيه والله اعلم ومن اغتسل
 لجناية وجمعة حسلا او لا خذاها حصل فقط قلت ولو
 احدث شر اجب او عكسه كفي الغسل على المذبة والله اعلم
باب النجاسة في كل سكر ما بيع وكلب
 وخنزير وفرعها وميتة غير الادمي والتمك والجداد
 ودرواقح وقبي ودوث ونبوك ومندي وودي وكذا انبي
 غير الادمي في الاصح قلت الاصح طهارة من غير
 الكلب والخنزير وفرع احدھا والله اعلم ولين ما لا يتوكل

في باب النجاسة
 منسج ما يبيع
 في باب النجاسة

وَشَرْطُهُ أَنْ يَلْبَسَ بَعْدَ مَا لَطَمَ سَائِرَ جِلِّ فَرْصِهِ طَاهِرًا يُمْكِنُ
 بَيْعُ الْمَشْرِيقِ لِتَرَدِّ مَسَافِرِ حَاجَاتِهِ قَبْلَ وَجَلَا وَلَا جَرِي
 مَسْجُوحٌ لَا يَمْنَعُ مَا فِي الْأَصْحِ وَلَا جَزْمُ وَقَانِ فِي الْأَطْمَرِ وَيَجُوزُ
 مَشَقُّ وَقَدْرُ شَدِّ فِي الْأَصْحِ وَيَسْرُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ خَطُوطًا
 وَيَكْفِي سَمِّي مَسْحُ حَاجِزِي الْفَرْصِ إِلَّا أَسْفَلَ الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا وَلَا
 عَلَى الْمَذْهَبِ قَاتُ حَرْفُهُ كَأَسْفَلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا سَمَّ لِشَاكٍ
 فِي بَقَا الْمُدَّةِ فَإِنْ أَجْنَبَ وَجِبَ جَدِيدٌ لَيْسَ مِنْ شَرَعٍ وَهُوَ
 يَطْهَرُ الْمَسْحَ عِنْدَ قَدَمَيْهِ وَفِي قَوْلِ تَبَوُّضًا بِأَبٍ
 الْعَسَلِ مُوجِبُهُ مَوْتٌ وَحَضْرٌ وَبَقَا وَكَذَا أَوْلَادُهُ بِلَا
 بِلَالِ فِي الْأَصْحِ وَجَنَابَةٌ بِدُخُولِ حَشَمِهِ أَوْ قَدْرِهِ فَرَجًا وَخُرُوجِ
 مِيٍّ مِنْ طَرِيقِهِ الْمَعْتَادِ وَغَيْرِهِ وَيَعْرِفُ بِنَدَقِهِ أَوْلَادُهُ خُرُوجُهُ
 أَوْ رِيحُ عَجْرِ رَطْبًا وَيَبَاضُ بِنَضْرَجَ فَإِنْ فُقِدَتِ الصَّفَاتُ
 فَلَا عَسَلٌ وَالْمَرْأَةُ لِرَجُلٍ وَجَرْمٌ بِهَا جَرْمٌ بِالْحَدِيثِ وَالْمَلَأْتُ
 بِالْمَجْزِيِّ لَا عَبُورَةَ وَالْفَرَانَ قَوْلُ أَذْكَارُهُ لَا يَقْصِدُ فَرَانَهُ
 وَأَقْلَهُ نِيَّةٌ رَفْعُ جَنَابَةٍ أَوْ اسْتِجَابَةٌ مُفْتَعِرٌ إِلَيْهِ أَوْ آدَاءُ

فَرْصِ الْفُضْلِ مَقْرُونَةٌ بِأَوْ لِفَرْصِ وَتَعْيِيدُ شَعْرِهِ وَبَشْرُهُ وَطَبَّحَتْ
 مَعْمَمَتَهُ وَاسْتَنْشَقَتْ وَأَكَلَهُ إِزَالَةُ الْقَدْرِ كَقَوْلِهِ الرُّضْوِيُّ
 قَوْلُهُ يُؤَخَّرُ غَسْلَ قَدَمَيْهِ ثُمَّ تَعَقُّدُ مَعَاظِفِهِ ثُمَّ يَبْدَأُ بِرَأْسِهِ
 وَيَجْلِسُ ثُمَّ يَشْفِقُهُ الْأَيْمَنُ ثُمَّ الْأَيْسَرَ وَيَدَاكَ وَيَشْفِقُ وَيَشْفِقُ
 لِحَيْصِ أَفْرَةٍ يَسْتَكَا وَالْأَفْرَةُ وَاللَّيْسُ تَجْرِيدُ بَعْضِ الْأَفْرَةِ
 وَيَسْرُ أَنْ لَا يَقْصُرَ مَا الرُّضْوِيُّ عَنْ مَدِّ وَالغَسْلُ عَنْ صَاحِبٍ وَلَا حَدِّ
 لَهُ وَتَمَنُّ بِهِ تَحْرِيكُ يَغْتَسِلُ وَلَا يَكْفِي لِمَا غَسَلَهُ وَكَذَا
 فِي الرُّضْوِيِّ قُلْتُ وَالْأَصْحُ تَكْفِينُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَنْ اغْتَسَلَ
 لِحَنَابَةٍ وَجَمْعُهُ حَصَلًا أَوْ لِأَخْدَامِهَا حَصَلَ فَقَطَّ قُلْتُ
 أَحَدَتْ ثُمَّ أَجْنَبًا وَعَكْسُهُ كَبَى الْغَسْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ قَوْلُهُ أَعْلَمُ
بَابُ الْخَاسَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَبِيعُ وَكَذَلِكَ
 وَخَيْرٌ يَرُودُ فَرَمَاهَا وَمِثْلُهُ غَيْرُ الْأَدْمِيِّ وَالشَّمَكِ وَالْحَبْرَامِ
 وَدَرُوقِ وَوَقِي وَوَقِثٌ وَبَوْلٌ وَمَنْدِيٌّ وَوَدِيٌّ وَكَذَلِكَ
 غَيْرُ الْأَدْمِيِّ فِي الْأَصْحِ قُلْتُ وَالْأَصْحُ نَهْجًا وَشَيْءٌ
 الْكَلْبُ وَالْخَيْرِيُّ وَفَرِحَ أَسْرًا لِمَنْ لَا يَرَى

(Faint handwritten notes and bleed-through from the reverse side of the page, partially obscured by the main text.)

بِمَا كَانَ كَيْفَانِ النَّاصِيَةِ قُلْتُ مَسَّحَ الْمَشْرُورُ أَنْ يَمُوجَ الْخَيْطُ
 مِنَ الْأَرْوَاحِ أَعْلَمُ وَيُجْعَلُ كُلُّ هَدِيدٍ حَاجِبًا وَعَدَاوَةٌ شَارِبَةٌ
 وَتَقْدِيرٌ مَعْتَقَةٌ شَعْرًا أَوْ بَشْرًا أَوْ قَيْلًا لِيَجِبَ نَاطِقٌ عَنَقَتَهُ كَيْفَةً
 وَالْحَيَّةُ إِنْ خَشَتْ كَمَدَتْ بِهَا لِأَلَيْفَتِهَا مِنْهَا وَفِي قَوْلِ لِيَجِبَ
 غَسْلُ خَارِجِ عَيْنِ الرَّجُلِ الْتَالِثُ وَغَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مَرْفَعِيهِ
 فَإِنْ قَطَعَ بَعْضُهُ وَجِبَ يَأْتِي أَوْ مِنْ مَرْفَعَتِهِ قَرَأْتُ عِنْدَ عَظَمِ
 الْعَدِيِّ الْمَشْرُورِ أَوْ فَوْقَهُ نَدَبٌ بِأَقْيَ عَضُدِهِ الرَّابِعُ مَسَّحَ
 بِسُحْرِ بَشْرَةٍ وَرَأْسِهِ أَوْ شَعْرٍ فِي جَدِّهِ وَالْأَمْرُ جَوَازٌ غَسْلُهُ وَوَضْعُ
 الْيَدِ بِالْمَدِّ الْخَامِسُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبِيهِ السَّادِسُ تَوْبَتُهُ
 مَكَدًا قَلْبًا وَغَسْلُ مَجْدَتِهِ فَالْأَمْرُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَرَ فَقَدِيرٌ
 تَوْبَتُهُ بِأَنْ غَطَّسَ وَمَكَرَ مَسَّحَ وَالْأَفْلَاقُ قُلْتُ الْأَمْرُ الصَّحَّةُ
 بِأَمْرِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسَنَّةُ التَّوَالِكِ عَرْضًا بِكُلِّ خَيْرٍ الْأَمْرُ
 السَّعْدُ فِي الْأَمْرِ وَيَسْرُ لِلصَّلَاةِ وَتَغْيِيرِ الْعَمَلِ وَلَا يَكْرَهُ إِلَّا
 الصَّائِرُ بَعْدَ التَّوَالِكِ وَالسَّمِيَّةُ أَوْلَاهُ فَإِنْ تَرَكَ فِي أَيْتَابِهِ
 وَغَسْلُ كَعْبِيهِ فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ ظَهَرَ هَاكُوهَ عَمَّهُمَا فِي الْإِنَاءِ وَقِيلَ

علمها

غَسْلَهُمَا وَالْمَضْمَعَةَ وَالْإِسْتِشْقَ وَالْأَطْمَرُ أَنْ فَصْلَهُمَا د
 فَتَلَّ شَمْرَ الْأَمْرِ يُضْمِرُ بَعْرَفَةً ثَلَاثًا تَتَسْتَشِقُّ بِأُخْرَى
 ثَلَاثًا وَيَسَالِغُ بِمَا عَايَرَ الصَّامِرُ قُلْتُ الْأَطْمَرُ يُفْضَلُ
 الْجَمْعُ بِثَلَاثِ عَرَفٍ يُغْمِضُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَسْتَشِقُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 وَتَلَّ ثَمْرَ الْغَسْلِ وَالْمَسَّحَ وَتَأْخُذُ الثَّنَاكُ بِالْيَقِينِ وَمَسَّحَ كُلَّ رَأْسٍ
 شَعْرًا أَدْنِيَةً فَإِنْ عَسَرَ دَمَعُ الْعِمَامَةِ كَمَلَ بِالْمَسَّحِ عَلَيْهَا وَتَلَّ
 لِلْحَيَّةِ الْكَثَّةُ وَأَصَابِعُهُ وَتَقْدِيمُ الْبَيْزِ وَإِطَالَةُ عَرْتِهِ وَمَحْمِلُهُ
 وَالْمَوَالِةُ وَأَوْجِبُهَا الْقَدِيمُ وَتَرَكَ الْإِسْتِعَانَةَ وَالنَّقْضُ
 وَكَذَا التَّشْيِيفُ فِي الْأَمْرِ وَيَقُولُ بَعْدَهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
 اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ
 اجْعَلْ لِي مِنَ التَّوَالِكِ وَاجْعَلْ لِي مِنَ التَّطَهْرِ بِأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
 اللَّهُ أَنْتَ اسْتَعْفَرْتَكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَحَدَّثْتُ دَعَا الْأَعْنَابِ
 بِأَصْلِهِ بِأَنَّ مَسَّحَ الْحَفِّ جَوَازٌ فِي الْوُضُوءِ
 لِلْمَقِيمِ نَوْمًا وَبَلَدًا وَلِلْمَسَافِرِ لَيْلَةً بِمَا لَيْتُهُمْ مِنْ أَعْدَابِ بَعْدَ
 لَيْلٍ فَإِنْ مَسَّحَ حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ لَمْ يَسْتَوْفِ مَدَّةَ مَسَّحِ

بِمَا كَانَ كَيْفَانِ النَّاصِيَةِ قُلْتُ مَسَّحَ الْمَشْرُورُ أَنْ يَمُوجَ الْخَيْطُ

الْمَقِيمِ نَوْمًا وَبَلَدًا

المذوقين في ما ساء ولا يعرفون طعمه زوفاً كما يسمون
 ظهوره فلهذا يبالغون في وصفه لظنه ويطعنون
 في ما يظنونه من مآثره على المشهور ولدائه هو الخبير
 لا يدركه طرف فالتسلسل في القول أظهر من غيره
 كروي في القدم لا يحسن في لغة والملائم من غيره
 فؤاد في تعريفي الأصح والحق هو نور بصره أو نفس
 طعة أو نون أو روح ولو أشبه ما ظاهره يحسن أحسن
 وصير ما من صياغة وقد كان يدر على ما هو في غيره
 والأصح في كصير في الأظهر أو ما ونبول في الجسد على العجز
 في نظان ثم يمتد أو وما ورد في سائر كأمرة وقدر
 في الاحتياط وإذا استعمل ما ضده أراق في حرفان في
 وعرضه لم يعمل الثاني على النفس بل يسميه في إعادة
 في الأصح ولو أخبر بفتحيه من قول التروية ونبول
 في السكوت وكان فينبأ ما وافقنا اعتماد ويجعل استعمال
 في ما ساء في ما وافقنا فحده وكذا الحادة في غيره

في قوله المذوقين في ما ساء
 في قوله ولا يعرفون طعمه
 في قوله زوفاً كما يسمون
 في قوله ظهوره فلهذا
 في قوله يبالغون في وصفه
 في قوله لظنه ويطعنون
 في قوله في ما يظنونه
 في قوله من مآثره على
 في قوله المشهور ولدائه
 في قوله هو الخبير لا يدركه
 في قوله طرف فالتسلسل
 في قوله في القول أظهر
 في قوله من غيره كروي
 في قوله في القدم لا يحسن
 في قوله في لغة والملائم
 في قوله من غيره فؤاد
 في قوله في تعريفي الأصح
 في قوله والحق هو نور
 في قوله بصره أو نفس
 في قوله طعة أو نون أو
 في قوله روح ولو أشبه
 في قوله ما ظاهره يحسن
 في قوله أحسن وصير ما
 في قوله من صياغة وقد
 في قوله كان يدر على ما
 في قوله هو في غيره والأصح
 في قوله في كصير في الأظهر
 في قوله أو ما ونبول في
 في قوله الجسد على العجز
 في قوله في نظان ثم يمتد
 في قوله أو وما ورد في
 في قوله سائر كأمرة وقدر
 في قوله في الاحتياط وإذا
 في قوله استعمل ما ضده
 في قوله أراق في حرفان
 في قوله في وعرضه لم
 في قوله يعمل الثاني على
 في قوله النفس بل يسميه
 في قوله في إعادة في الأصح
 في قوله ولو أخبر بفتحيه
 في قوله من قول التروية
 في قوله ونبول في السكوت
 في قوله وكان فينبأ ما
 في قوله وافقنا اعتماد
 في قوله ويجعل استعمال
 في قوله في ما ساء في ما
 في قوله وافقنا فحده
 في قوله وكذا الحادة
 في قوله في غيره

ويجعل المموة في الأصح والتفيس كما قوت في الأظهر وما ضبت
 بذات أو فضة ضبة كبيرة لزينة جرم أو صغير بقدر الحجة
 فلا أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجد جاز في الأصح وضبت
 موضع الاستعمال كغيره في الأصح فالتسلسل المذهب
 تحريف ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم باب
 أسباب الحدس هي أربعة أحدها خروج شيء من
 قيلة أو دبره إلا المني ولو أشد مخرجه وانفتح تحت معده
 فخرج المعتاد نفض وكذا إذا زاد زدود في الأظهر أو فوقها
 وهو منسد أو تحتها وهو منفتح فلا في الأظهر الثاني
 نوال العقل إلا نور ممكن متعده الثالث التقاطع في
 الرجل والمرأة الأخرى في الأظهر والمثلوس كالمس في
 الأظهر ولا ينقض صغيرة وتعتروا في وسطه في الأخر
 الرابع من قبل الأدمي بين لسانه وكذا في الجديد
 جانة ذبوة لا فرج بعينه وينفض فرج الميت والصغير
 ويحل بين الذكر والأنثى وباليد الشبه في الأصح ولا

في قوله ويجعل المموة
 في قوله في التفيس كما
 في قوله قوت في الأظهر
 في قوله وما ضبت بذات
 في قوله أو فضة ضبة
 في قوله كبيرة لزينة
 في قوله جرم أو صغير
 في قوله بقدر الحجة فلا
 في قوله أو صغيرة
 في قوله لزينة أو كبيرة
 في قوله لحاجد جاز في
 في قوله الأصح وضبت
 في قوله موضع
 في قوله الاستعمال
 في قوله كغيره في
 في قوله الأصح فالتسلسل
 في قوله المذهب تحريف
 في قوله ضبة الذهب
 في قوله مطلقاً والله
 في قوله أعلم باب أسباب
 في قوله الحدس هي أربعة
 في قوله أحدها خروج
 في قوله شيء من قيلة
 في قوله أو دبره إلا
 في قوله المني ولو أشد
 في قوله مخرجه وانفتح
 في قوله تحت معده فخرج
 في قوله المعتاد نفض
 في قوله وكذا إذا زاد
 في قوله زدود في الأظهر
 في قوله أو فوقها وهو
 في قوله منسد أو تحتها
 في قوله وهو منفتح
 في قوله فلا في الأظهر
 في قوله الثاني نوال
 في قوله العقل إلا نور
 في قوله ممكن متعده
 في قوله الثالث التقاطع
 في قوله في الرجل والمرأة
 في قوله الأخرى في الأظهر
 في قوله والمثلوس كالمس
 في قوله في الأظهر ولا
 في قوله ينقض صغيرة
 في قوله وتعتروا في
 في قوله وسطه في الأخر
 في قوله الرابع من قبل
 في قوله الأدمي بين
 في قوله لسانه وكذا
 في قوله في الجديد جانة
 في قوله ذبوة لا فرج
 في قوله بعينه وينفض
 في قوله فرج الميت
 في قوله والصغير ويحل
 في قوله بين الذكر والأنثى
 في قوله وباليد الشبه
 في قوله في الأصح ولا

بالآفات فإن بلغها عام ولا تغتر فظهور رفو كثر بإيراد
 ظهور فلم يبلغها لم يظن وقيل ظاهر لا ظهور ويستدعي مينة
 لادم لها سائل فلا يحسن ما جاء على المشهور وكذا في قول الجرس
 لا يدركه طرف قلت ذاك القول أظهر والله أعلم وإجاري
 كذا في القديم لا يحسن بلا تغتر والقلتان حشر مائة رذائل
 بقول أدي تعريفا في الأصح والتعتر الموتر بظاهر أو حشر
 طعمه أو لون أو ريح ولو أشبهه ما ظاهره بحشر أحد
 وتظهر مما ظهر طارئة وقيل إن قدر على ظاهره يتبين فلا
 والأصح كصير في الأظفر أو ماء وبول لم يجتهد على الصفة
 بل يخلطان ثم يمسح به أو ماء ورد ترسا بكم مرة وقيل
 له الاجتهاد وإذا استعمل ما ظنه أراق الأخره فإن تركه
 وتغترضه لم يعمل بالثاني على النص بل يسميه بإعادة
 في الأصح ولو أخبر بنجسه مقبول الرواية وبين
 الشك وكان فنيها موافقا اعتماد ويجعل استعمال
 كل إناء ظاهر الأدهما وفضة فحرم وكذا الأخاذة في الأصح

كذا في القديم لا يحسن بلا تغتر والقلتان حشر مائة رذائل
 بقول أدي تعريفا في الأصح والتعتر الموتر بظاهر أو حشر
 طعمه أو لون أو ريح ولو أشبهه ما ظاهره بحشر أحد
 وتظهر مما ظهر طارئة وقيل إن قدر على ظاهره يتبين فلا
 والأصح كصير في الأظفر أو ماء وبول لم يجتهد على الصفة
 بل يخلطان ثم يمسح به أو ماء ورد ترسا بكم مرة وقيل
 له الاجتهاد وإذا استعمل ما ظنه أراق الأخره فإن تركه
 وتغترضه لم يعمل بالثاني على النص بل يسميه بإعادة
 في الأصح ولو أخبر بنجسه مقبول الرواية وبين
 الشك وكان فنيها موافقا اعتماد ويجعل استعمال
 كل إناء ظاهر الأدهما وفضة فحرم وكذا الأخاذة في الأصح

ويجعل المنة في الأصح والتغتر كما قوت في الأظفر وما ضبت
 بدنها أو فضة مينة كبيرة لزينة حرم أو صغير بقدر الحاجة
 فلا أو صغيرة لزينة أو كبيرة بحاجة جاز في الأصح وضبت
 موضع الاستعمال كثير في الأصح قلت الذهب
 حريم ضبة الذهب مطلقا والله أعلم باب
 أسباب الخدش في أربعة أحدها خروج شيء من
 قبله أو دبره إلا المني ولو أشد منخرجه وأنشج تحت معدته
 فخرج المعتاد نفقز وكذا إذا ركدود في الأظفر أو فوفها
 وهو منسد أو تحتها وهو منفتح فلا في الأظفر الثاني
 زوال العقل الأثر ممكن متعده الثالث القابض
 الرجل والمرأة الأصح ما في الأظفر والموت كل من
 الأظفر ولا يفتق صغيرة وتضره من حشر الأصح
 الرابع رشح قبل الأدي سطن الكف وكذا في الجريد
 حلاقة ذبوه لا فوج بعينه وينفق فرج الميت والقبور
 ويجعل نيب والذكر الأشل واليد الفلأ في الأصح

كذا في القديم لا يحسن بلا تغتر والقلتان حشر مائة رذائل
 بقول أدي تعريفا في الأصح والتعتر الموتر بظاهر أو حشر
 طعمه أو لون أو ريح ولو أشبهه ما ظاهره بحشر أحد
 وتظهر مما ظهر طارئة وقيل إن قدر على ظاهره يتبين فلا
 والأصح كصير في الأظفر أو ماء وبول لم يجتهد على الصفة
 بل يخلطان ثم يمسح به أو ماء ورد ترسا بكم مرة وقيل
 له الاجتهاد وإذا استعمل ما ظنه أراق الأخره فإن تركه
 وتغترضه لم يعمل بالثاني على النص بل يسميه بإعادة
 في الأصح ولو أخبر بنجسه مقبول الرواية وبين
 الشك وكان فنيها موافقا اعتماد ويجعل استعمال
 كل إناء ظاهر الأدهما وفضة فحرم وكذا الأخاذة في الأصح

وَجَاءَتْ أَوَّلُ قَوْلٍ مَخْرَجٍ وَجَاءَتْ قَوْلَ الْبَيْتِ الْقَدِيمِ خَلَاةٌ
أَو الْقَدِيمِ أَوْ قَوْلَ قَدِيمٍ بَالِدٍ خَلَاةٌ وَجَيْتِ أَوَّلُ
وَقِيلَ كَذَا فِي وَجْهٍ ضَعِيفٍ وَالصَّحِيحُ أَو الْأَخْبَرُ خَلَاةٌ وَجَيْتِ
أَوَّلُ فِي قَوْلٍ كَذَا قَالَ الرَّاجِحُ خَلَاةٌ وَمِنْهَا مَا سَأَلَ نَفْسَهُ
أَتَمَّهَا أَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ لَا يَخْلَى الْكَلِمَاتُ مِنْهَا وَأَوَّلُ فِي أَوَّلِ مَا
كُنْتُ فِي آخِرِ مَا وَاللَّهِ أَكْبَرُ وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ زِيَادَةٍ لِنُظْمِ
وَبَحْوِهَا عَلَى مَا فِي الْحَجَرِ فَأَعْتَمَدَهَا وَلَا بَدَّ مِنْهَا وَكَذَا مَا وَجَدْتُهُ
مِنْ الْأَدْوَارِ مَخَالَفًا لِمَا فِي الْحَجَرِ وَغَيْرِهِ مِنْ كِتَابِ الْفِقْهِ فَأَعْتَمَدْتُهُ
فِي حَقَّقْتُهُ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ وَقَدْ أَقْدَرْتُ بَعْضَ سَائِلِ
الْفَضْلِ الْمُنَاسِبَةِ أَوْ اخْتِصَارِ وَرَجَحْتُهُ فَضْلًا لِلْمُنَاسِبَةِ
وَأَجْرِي أَنْ تَرَهُ هَذَا الْمُخْتَصِرَ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِلْحَجَرِ
فَإِنْ لَا أَحَدٌ مِنْهُ فَيُنَاسِبُ الْأَحْكَامَ أَصْلًا وَلَا مِنْ الْخِلَافِ
وَأَنْ يَأْتِيَ مَعَ الشَّرْحِ إِلَيْهِ مِنَ النُّقَالِيسِ وَقَدْ شَرَعْتُ
فِي حَجْرِهَا لِيَتَّعَلَّقَ بِصُورَةِ الشَّرْحِ لِيَتَّعَلَّقَ مِنَ الْمُخْتَصِرِ
دَعْوَى فِي الْقَدِيمِ بِالْحِكْمَةِ فِي الْعُقُولِ عِبَادَةٌ

لِحْتَرِ وَفِي آخِرِ قَيْدٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ الْمُنَاسِلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ
لِشَرْطِ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورَاتِ الَّتِي لَا يَدْرُسُهَا وَعَلَى اللَّهِ الْأَكْبَرُ
إِعْمَادِي وَاللَّهِ تَقْوَى وَنَفْسِي وَاسْتِدَائِي وَإِنَّمَا هُوَ الْمَنْعُ بِدَلِيلِ
وَالسَّائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَرِضْوَانَهُ عَنِّي وَعَنْ أَحِبَائِي وَجَمْعِ الْمُؤْمِنِينَ
كَلِمَاتُ الْعَمَارَةِ وَاللَّهِ تَعَالَى
وَأَرْنَا مِنَ النَّهْمِ مَا ظَهَرَ وَرَأَيْتُ شَرْطَ لِرَفْعِ أَحَدٍ مِنَ الْجَمْعِ مَا
مُطَابِقٌ وَهُوَ مَا يَتَوَقَّعُ عَلَيْهِ أَنْ يَمَّا يَلْقَى فِي الْمَتَغَيَّرِ مِنْ مَعْنَى
عَنْ كَرَفَمَ أَنْ تَغْيِيرًا يَجْتَمِعُ إِصْلَاقُ أَسْمَاءِ الْمَاءِ غَيْرَ طَهْرٍ
وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرًا لَا يَجْتَمِعُ الْأَسْمَاءُ وَلَا تَغْيِيرًا مِمَّا كُنْتَ وَطَرِ
مَطْلَبٌ وَمَا فِي مَدِينَةٍ مَمْرَةٍ وَكَذَا مَتَغَيَّرَ بِجَاوِرٍ كَمَا دَرَسْتُ
وَنَدَى بِطَرَحٍ فِي الْأَطْيَرِ وَنَكَرَةُ الشَّمْسِ وَالْمَشْعَلِ فِي قُرْصِ
طَبَاةٍ قَبْلًا وَنَهْمًا غَيْرَ طَهْرٍ جَدِيدٍ وَإِنْ جَمَعَ فَلَيْسَ
بِمُتَوَرِّدٍ إِلَّا يَجْمَعُ وَلَا يَجْمَعُ وَإِنَّمَا الْمَادَّةُ بِمَلَا فَا تَجْمَعُ وَإِنْ
غَيْرُهُ يَجْمَعُ وَإِنْ تَغْيِيرُهُ بِمَعْنَى أَوْ بِمَا ظَهَرَ أَوْ مَسْتَد
وَرَعْفَانِ فَلَا كَذَا تَرَابٍ وَجَمْعُ الْأَطْيَرِ وَدَوْنَهُمَا يَجْمَعُ

وَأَمَّا فِي مَدِينَةٍ مَمْرَةٍ وَكَذَا مَتَغَيَّرَ بِجَاوِرٍ كَمَا دَرَسْتُ
وَنَدَى بِطَرَحٍ فِي الْأَطْيَرِ وَنَكَرَةُ الشَّمْسِ وَالْمَشْعَلِ فِي قُرْصِ
طَبَاةٍ قَبْلًا وَنَهْمًا غَيْرَ طَهْرٍ جَدِيدٍ وَإِنْ جَمَعَ فَلَيْسَ
بِمُتَوَرِّدٍ إِلَّا يَجْمَعُ وَلَا يَجْمَعُ وَإِنَّمَا الْمَادَّةُ بِمَلَا فَا تَجْمَعُ وَإِنْ
غَيْرُهُ يَجْمَعُ وَإِنْ تَغْيِيرُهُ بِمَعْنَى أَوْ بِمَا ظَهَرَ أَوْ مَسْتَد
وَرَعْفَانِ فَلَا كَذَا تَرَابٍ وَجَمْعُ الْأَطْيَرِ وَدَوْنَهُمَا يَجْمَعُ
وَأَمَّا فِي مَدِينَةٍ مَمْرَةٍ وَكَذَا مَتَغَيَّرَ بِجَاوِرٍ كَمَا دَرَسْتُ
وَنَدَى بِطَرَحٍ فِي الْأَطْيَرِ وَنَكَرَةُ الشَّمْسِ وَالْمَشْعَلِ فِي قُرْصِ
طَبَاةٍ قَبْلًا وَنَهْمًا غَيْرَ طَهْرٍ جَدِيدٍ وَإِنْ جَمَعَ فَلَيْسَ
بِمُتَوَرِّدٍ إِلَّا يَجْمَعُ وَلَا يَجْمَعُ وَإِنَّمَا الْمَادَّةُ بِمَلَا فَا تَجْمَعُ وَإِنْ
غَيْرُهُ يَجْمَعُ وَإِنْ تَغْيِيرُهُ بِمَعْنَى أَوْ بِمَا ظَهَرَ أَوْ مَسْتَد
وَرَعْفَانِ فَلَا كَذَا تَرَابٍ وَجَمْعُ الْأَطْيَرِ وَدَوْنَهُمَا يَجْمَعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 حَمْدُهُ الْبَرُّ الَّذِي جَدَّ بِهِ عَنِ الْأَحْصَاءِ
 الْأَعْدَادِ الْمَاءُ بِالطَّمِّ وَالْإِشْرَادُ الْهَادِي بِالسَّبِيلِ
 الْإِشْرَادُ الْمَوْجُ لِلتَّقَةِ فِي الدُّرِيِّ مِنْ أَلْفٍ بِوَأَخْتَابِ
 مِنَ الْعِبَادِ وَاللَّهُ جَدُّهُ بِالسَّبِيلِ وَاللَّهُ وَاشْمَلَهُ
 أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا يُحَدِّثُ الْعُقَابُ
 أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفَى الْخِتَابُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْزَادَهُ شَرَفًا وَقُضِيَ الْأَكْبَرُ
 الْأَشْتَقَالُ بِالْعُلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّمِّ وَاللَّهُ وَأَفْزَى مَا انْفَقَهُ
 فِيهِ تَفَائِيْسُ الْأَرْقَاتِ وَقَدْ أَثَرُ أَنْجَابِنَا رَحِمَهُ
 اللَّهُ مِنْ تَصْنِيفِ مِنَ الْمَسْطُوطَاتِ وَالْمَقَامَاتِ
 وَأَتَقَنَ فِي تَصْرِيفِ الْأَمْرِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّفِيعِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ ذِي التَّحْقِيقَاتِ وَهُوَ كَثِيرُ الْفَوَائِدِ عَمْدَةٌ
 فِي تَحْقِيقِ مَذْهَبِ مُعْتَمِرِ الْمُصْطَفَى وَخَبْرَهُ مِنَ الرَّغْمَاتِ
 وَالْمَنْشُورِ مُصَنَّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ شَيْءٌ
 الْأَصْحَابِ وَرَفِيعَاتِ الْأَمْرِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ

لكن

لَمْ يَكُنْ فِي حُجَّتِهِ كَبِيرٌ كَمَنْ حَفِظَ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ
 الْعَنَائَاتِ فَرَأَيْتُمْ اخْتِصَارَهُ فِي حَوْضِ نَصْرِ حُجَّتِهِ لَيْسَتْ
 حَفِظَ مَعَ مَا أَضْمَتْ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّفَائِسِ
 الْمُسْتَجَادَاتِ مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَلَى قُبُورِهِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ فِي
 مِنَ الْأَصْلِ مَحْدُوفَاتٍ وَمِنْهَا مَوَاضِعٌ يَسِيرَةٌ ذَكَرَهَا فِي الْحَرْفِ
 فِي خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَأَصْحَابَاتٍ وَمِنْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْفَاعِلِ غَرِيبًا أَوْ مَوْجِبًا
 خِلَافِ الصَّوَابِ بِأَوْجَحٍ وَأَخْصَرَمِنَهُ بَعَارَاتِ جَلِيَّاتٍ
 وَمِنْهَا بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالنَّصْرَ وَمَرَاتِ
 الْخِلَافِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ فَبَيْنَ أَقْوَالِي الْأَظْهَرِ أَوْ
 الْمَشْهُورِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَوِ الْأَقْوَالِ فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ قُلْتُ
 الْأَظْهَرُ وَإِلَّا فَالْمَشْهُورُ وَجَبَتْ أَقْوَالُ الْأَصْحَابِ وَالصَّحِيحُ
 مِمَّنِ الْوَجْهَيْنِ أَوِ الْأَوْجِدِ فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ فَالْأَصْحَابُ وَالصَّحِيحُ
 فَالصَّحِيحُ وَجَبَتْ أَقْوَالُ الْمَذْهَبِ مِمَّنِ الْوَجْهَيْنِ أَوِ الْظَرْفَيْنِ
 وَجَبَتْ أَقْوَالُ النَّصْرِ فِيهِ وَنَظَرُ الْمُتَأَمِّلِينَ فِيهِ تَكْرِيمًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الَّذِي جَلَّتْ نِعْمَتُهُ عَنِ الْإِخْصَاءِ
 بِالْأَعْدَادِ الْمَنَانِ بِاللُّطْفِ وَالْإِشْرَادِ الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ
 الرَّشَادِ الْمَوْفِقِ لِلتَّقْوَى فِي الدُّبُرِ مِنْ لُطْفِ بَدْوِاخْتَارِهِ
 مِنَ الْعِبَادِ إِنَّهُ خَيْرُ وَكَامِلُهُ وَإِيَّاهُ وَاشْمَلُهُ
 أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْعَزَّازُ
 أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ الْمُصْطَفَى الْخِتَارِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَأَزَادَهُ شَرَفًا وَقَضَى كَلِمَتَهُ
 الشُّغْلُ بِالْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّنَائِنِ وَأَوْلَى مَا انْقَسَتْ
 فِيهِ نَفَائِيسُ الْأَرْقَاتِ وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ
 اللَّهُ مِنَ التَّصْنِيفِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ وَتَخْتَصِرَاتِ
 وَأَتَقَنَ مُخْتَصِرُ الْحَرَرِ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ ذِي التَّحْقِيقَاتِ وَهُوَ كَثِيرُ الْفَوَائِدِ عَمْدَةٌ
 فِي تَحْقِيقِ الذَّهَبِ مُعْتَمِدُ الْكُفَى وَغَيْرِهِ مِنَ الرَّغَبَاتِ
 وَقَدْ التَزَمَ مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْقُصَ عِلْمًا مَا صَحَّ مِنْهُ
 الْأَصْحَابُ وَوَقَى بِمَا التَزَمَهُ وَهُوَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الطَّلَبِ

لكن

لكن في حجة كبرية فمن حفظها أكثر أهل العصر لا يستعمل
 العنايات فرايمها الحسان في حروف حجة ليستعمل
 حفظه مع ما أصبته اليدين بما الله تعالى من الثغائير
 المتبادات منها الثغيبه على قبود في بعض المتأخرين
 من الأصل مخدوقات ومنها مواضع يسير الأثر في الحرف
 في خلاف المختار في الذهب كما شراها ان شاء الله تعالى
 وإضحات ومنها إبدال ما كان من الفاظه غريباً أو مؤمراً
 خلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات
 ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنقوش
 لخلاف في جميع الحالات حيث أقول في الأظهر أو
 المشهور فمن القولين أو الأقوال فإن قوي الخلاف قلت
 الأظهر وإلا المشهور وحيث أقول الأظهر أو الضمير
 فمن الوجهين أو الأوجه فإن قوي الخلاف قلت الأظهر
 فالصحيح وحيث أقول المذهب فمن التبعين أو الطرق
 فمن التفرقة ففوق نظر الثغيبين من التبعين أو الطرق

(1) *MINHĀṢ AL-ṬĀLIBĪN*, by Muḥyī al-Dīn *AL-NAWAWĪ*
(d. 676/1278).

[A well-known manual of Shāfi'ī jurisprudence; foll. 1-259.]

Brockelmann i. 395, Suppl. i. 680.

(2) *AL-DAQĀ'IQ*, by Muḥyī al-Dīn *AL-NAWAWĪ*.

[Glosses on the foregoing work; foll. 260-75.]

Brockelmann i. 396, Suppl. i. 682.

Foll. 275. 26.8 × 17.7 cm. Excellent naskh.

Copyist, Aḥmad b. Ḥasan al-Haithamī (d. 882/1477).

Dated 23 Rabī' I 857 (3 April 1453).

